الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية
قسنطينة

كلية أصول الدين والشريعة
والحضارة الإسلامية
قسم الكتاب والسنة

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيـــــــــل: .....

# فتح المنـــــــــــــــان المروي بمـــــــــــورد الظمـــــــــآن

## لعبد الواحد بن عاشر الأندلسي المغربي

## دراسة وتحقيق من أول المخطوط إلى نهايته

( بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في الكتاب والسنة شعبة القراءات )

إعداد الطالب:
عبد الكريم بوغزالة

إشراف الأستاذ:
الدكتور: أبو بكر كافي

## الجـــــــزء الأول والثاني

### لجنـــة المناقشـــة

| الاسم واللقب | الصفـــــــة | الرتبة العلمية | الجامعة الأصلية |
|---|---|---|---|
| أ.د منصور كافي | أستاذ التعليم العالي | رئيسا | جامعة باتنة |
| د.أبوبكر كافي | أستاذ محاضر | مقررا | جامعة الأمير عبد القادر |
| أ.دعبد الحليم بوزيد | أستاذ التعليم العالي | عضوا | جامعة باتنة |
| د. نور الدين صغيري | أستاذ محاضر | عضوا | جامعة الأمير عبد القادر |
| د. سمير جاب الله | أستاذ محاضر | عضوا | جامعة الأمير عبد القادر |

السنة الجامعية: 1429-1430هـ/2008-2009م

# الإهـــــــــــداء

**أهدي هذا العمل المتواضع:**

إلى والـديَّ الكـريمين - أطـال الله عمرهمـا – أداء لـبعض حقهمـا، وعرفانـا لجميـل صنعهما، فجزاهما الله عنّي خير الجزاء، وأجزل لهما المثوبة والعطاء.

إلى زوجتي الفاضلة رفيقة الدرب، وفقها الله لكل خير ودفع عنها كل شر وضير.

إلى أبنائي: ألاء وأميمة وعاصم حفظهم الله وبارك فيهم.

إلى إخوتي وأخواتي وفقهم الله وسدد دربهم.

إلى أقاربي وأهل بلدتي - الطريفاوي - وفقهم الله لمرضاته.

إلى أصهاري الكرام أعانهم الله.

إلى أساتذتي وشيوخي الكرام الذين أثمر جهدهم مثل هذا البحث، وأخص بالذكر شيخي وأستاذي الكبير، المفضال المعطاء المحب: الدكتور أبو بكر كافي، كفاه الله بفضله، وزاده توفيقا وعلوا، وأستاذي الفاضل حويذق العروسي، والدكتور: محمد رشيد بوغزالة، والأستاذ: عماد جراية، وأستاذي الدكتور الناصح: رابح دفرور، والدكتور: مختار انصيره، والدكتور محمد بوركاب، والدكتور: حسان موهوبي، والدكتور: نصر سلمان، والدكتور: عامر لعرابي، جعلهم الله ذخرا للإسلام والمسلمين، سائلا الله لهم الرشد والرشاد والتوفيق والسداد.

إلى أهالي نزلة مهرية المباركة، وعمّار مسجد الإمام البخاري فيها، وأخص منهم: نبيل ومختار وعبد الغني والجباري وعبد الفتاح وأحمد وإدريس.

إلى الفضلاء: عبد الحميد قسوم والحاج ميهي والحاج النوري وأحمد خزان.

إلى كل من أحسن إليّ من قريب أو بعيد.

**إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع**

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

# شكر وعرفان

أشكر الله أولا على ما أنعم وفضّل وهدى ووفّق إلى إتمام هذا الجهد المتواضع.

وأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف **الدكتور: أبو بكـــــر كافـــــي**، والذي أشرف على بحثي هذا إشراف الناقد البصير، فقد تتبع بحثي خطوة خطوة، فكان نعم الناصح ونعم المرشد، ولم يبخل عليّ بوقته الثمين، ولا بعلمه الوفير، رغم بعد المسافة وتنائي الديار، فجزاه الله عنّي خير الجزاء.

ثم الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تكرّمهم بقبول مناقشة هذا البحث، وإلى مدير الجامعة وعميد الكلية، جزى الله الجميع خيرا.

وأرفع شكري كذلك إلى أستاذي الفاضل: **الدكتور رابح دفـــرور** الموجه والناصح والمرشد.

كما أتوجه بشكري إلى رئيس قسم الكتاب والسنة أستاذي الفاضل: **الدكتور مختار انصيره** جزاه الله كل خير.

وأشكر أيضا الدكتورين الفاضلين: **حسان موهوبي ونصر سلمان**.

ولا يفوتني أن أشكر فضلاء أعزاء ساعدوني بالمراجع وتصويرها من أماكن بعيدة، وهم: **الأستاذ كمال قده، والأستاذ يوسف عبد اللاوي، والزميل إدريس صـــحراوي، والصديق إدريس الريمي، والأخ الفاضل الجباري قماري، والأستاذ: عماد جراية** سدد الله خطاهم وشكر سعيهم.

وأتقدم بالشكر الجزيل للقائمين على زاوية سيدي سالم ومكتبتها العامرة بالوادي، وأخص منهم الشيخ سيدي الحسين، والشيخ الصادق وفقهم الله.

كما أجزي شكري الخالص **للشيخ المفضال: مأمون القـــاسمي**، جزاه الله خيرا من ناصح معين متواضع، وأشكر العاملين على مكتبة الزاوية الهاملية القاسمية ببوسعادة على ما بذلوا من جهود طيبة، إذ سمحوا لي بالتصوير والاستفادة من مكتبتهم العامرة.

وأجزل شكري لمدير مكتبة الحرم المكي، ومدير مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية، ومدير مكتبة الحرم المدني، ومدير الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية على تسهيلهم لنا بتصوير جملة من المخطوطات والمراجع الهامة من مكتباتهم العامرة الزاخرة.

وعرفانا بالجميل أشكر الأخ الفاضل والرفيق الأمين: محمد لمين بوروبة، وأشكر الأستاذة الفاضلة: عبيد حياة على نصحها وإرشادها وخيرها.

وأختم شكري للكرام: العروسي وعبد الله وأبو بكر والجموعي ونبيل ومختار وعبد الغني والجباري وأحمد وعبد الفتاح ومحمد رشيد وصالح وياسين ومحمد الهادي والحاج ميهي وعبد الحميد، وأسأل الله لهم التوفيق والإعانة.

وأخيرا أسأل الله تعالى توفيقا وسدادا ورشدا ورشادا، وأن ينفعنا بما قدمنا، إنه سميع مجيب والحمد لله رب العالمين.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

# بسم الله الرحمن الرحيم

**مقدمة:**

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ○ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 70 – 71].

أما بعد: فإن أصدق الحديث كلام الله تعالى، وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار. وبعد:

إن علم الرسم القرآني من أهم العلوم المتعلقة بكتاب الله تعالى، فبه يعرف كيفية كتابة حروف المصحف كما كتبها الصحابة الكرام في جمع عثمان رضي الله عنه للمصاحف.

ولقد كان لعلماء المغاربة جهد كبير في هذا العلم الشريف، وذلك عن طريق تلك المصنفات البديعة التي أحيوا بها هذا العلم، وساهموا بها في الحفظ الموعود من الله لكتابه الكريم.

ومن العلماء الذين كانت لهم اليد الطولى في هذا العلم: الإمام عبد الواحد بن عاشر، ألّف كتابا سماه فتح المنان، شرح فيه منظومة مورد الظمآن، للعالم المغربي الكبير محمد بن محمد بن إبراهيم الخراز.

ولأهمية المنظومة اعتمدها نسّاخ مصاحف المغاربة، ولشرحها البارع: فتح المنان، اعتُمِدَ شرحُ ابن عاشر - كذلك - في رسم مصاحف المغاربة.

وإدراكا مني لأهمية هذا الشرح الذي ظل حبيس الخزائن العامة والخاصة، عقدت العزم على تحقيق هذا الكتاب النافع، وعلى دراسته دراسة علمية وافية.

**أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الموضوع من خلال عدة أمور أهمها وأبرزها:

1 – أهمية تحقيق كتب العلم عموما، وإخراجها في أحسن صورة من الأهمية البالغة، لا سيما كتب المحققين منهم كابن عاشر.

2 – الصلة الوثيقة لموضوع الكتاب بكتاب الله تعالى، حيث أنه يتناول كيفية رسم المصحف الشريف، الأمر الذي أرجو فيه الأجر العميم منه سبحانه، وشرف العلم بشرف المعلوم.

3 – إمامة مؤلفه في هذا العلم الشريف، لذا كان لعلوّه أثره البالغ في تميز هذا الكتاب وظهوره، واعتماده في رسم مصاحف بعض الأمصار.

4 – موضوع الكتاب: وهو رسم المصاحف، ولا أهم من هذا الموضوع، فقد شرح المؤلف منظومة في رسم القرآن لقيت قبولا واسعا، حتى لصق اسمها، واسم شرحها فتح المنان بالمصاحف المغربية.

5 – أهمية تحقيق كتب الرسم، خاصة وأن أغلب مصادر هذا العلم لا تزال مخطوطة، وإخراج فتح المنان للوجود، إسهام في إظهار شيء من ذلك الكنز الدفين من كتب الرسم لتكون في متناول المتخصصين والباحثين.

**أسباب اختيار الموضوع:**

وإن من أسباب اختيار هذا الكتاب:

1 – مكانة كتاب فتح المنان العلمية، وذلك لكونه شرح مورد الظمآن شرحا وافيا، وحقق مسائل الرسم فيه تحقيقا بارعا، مع ثناء العلماء على هذا الشرح، ومع اعتماد نساخ مصاحف المغاربة عليه، وتحقيقه في رسالة علمية متخصصة يقود إلى دراسة واسعة شاملة

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

عن المنظومة وصاحبها، ويقود أيضا لدراسة شاملة عن الشارح ابن عاشر، وعن شرحه، وإبراز جهوده، وهو ما أوليته عناية كبيرة في هذه الدراسة، راجيا من الله أنني قد وفقت في ذلك.

2 – عدم تطرق الباحثين إلى دراسة هذا الكتاب أو تحقيقه.

3 – الرغبة الكبيرة في الإسهام في هذا العلم، وذلك بنشر هذا الكتاب الذي ظل حبيس الخزائن، وفق منهج علمي رصين.

4 – توفر جملة من النسخ المخطوطة من الشرح، مما يسهل تحقيق هذا الكتاب تحقيقا علميا.

**أهداف البحث:**

إن الهدف المتوخى من تناول هذا الموضوع يتمثل في:

1 - التعريف بالإمام الخراز رحمه الله تعالى، ودراسة منظومته مورد الظمآن، مع بيان ما قام حولها من نشاط علمي تمت به خدمة كتاب الله تعالى.

2 – التعريف الموسع بالإمام ابن عاشر والكشف عن جوانب مهمة من حياته الشخصية والعلمية.

3 – تحقيق الكتاب تحقيقا علميا وفق المنهج المعروف في تحقيق الكتب، وإخراجه بصورة تتحقق بها خدمة كتاب الله تعالى، وإفادة المتخصصين في هذا المجال.

4 – تقديم دراسة وافية عن الكتاب المحقق، دراسة وصفية تعريفية به، ثم دراسة تحليلية نقدية.

**مجال البحث:**

يبحث هذا الموضوع في مجال مشترك بين تراجم القراء وعلم الرسم القرآني، حيث يتناول الشق الأول منه تعريفا بالظروف التي عاش فيها كل من الإمامين الخراز وابن عاشر، وما كان لهما أو لأحدهما من إسهام في مسرح الأحداث التي عاشها كل منهما، مع الترجمة الوافية لكل منهما، وترجمة للشيوخ الذين أخذا عنهما العلم، والتلاميذ الذين تلقوا عنهما، وإحصاء آثار كل من هذين العالمين.

ويتناول الشق الثاني منه دراسة وتحليل كل من النظم وشرحه، مع بيان القيمة العلمية لكل منهما، وأثر كل منهما في خدمة كتاب الله تعالى وتنشيط الحركة العلمية ببلاد المغرب.

**الدراسات السابقة:**

لم أقف - في حدود علمي - على دراسة أكاديمية تناولت فتح المنان بالدراسة ولا بالتحقيق، بالرغم من اعتماد نساخ مصاحف المغاربة على كتاب فتح المنان، وتلهف المتخصصين في الرسم على الحصول على نسخة محققة منه، فأرجو من الله أن أكون أول من وفق لخدمته إن شاء الله تعالى، والحمد لله أولا وآخرا.

**خطة البحث:**

اقتضت طبيعة الموضوع تقسيمه إلى قسمين: قسم دراسي، وقسم التحقيق.

**أما القسم الأول**: فقد خصصته لجانب الدراسة، وقسمته إلى ثلاثة أبواب:

أما الباب الأول[1]: فقد تناولت فيه التعريف بالإمامين الخراز وابن عاشر، وقسمته إلى فصلين:

أما الفصل الأول: فكان للتعريف بالإمام الخراز، وكان ذلك في ثلاثة مباحث: تكلمت في المبحث الأول عن حياته وعصره، وتناولت في المبحث الثاني حياته العلمية، وبينت في المبحث الثالث مكانته العلمية ووفاته.

وأما الفصل الثاني: فكان الكلام فيه للتعريف بالإمام ابن عاشر، وقسمته إلى ثلاثة مباحث، خصصت المبحث الأول لحياته وعصره، وخصصت المبحث الثاني لحياته العلمية، وخصصت المبحث الثالث لأخلاقه وجهاده ومكانته العلمية ووفاته.

وأما الباب الثاني: فتكلمت فيه عن مصادر علم الرسم القرآني، والتعريف بمورد الظمآن، وكان مقسما إلى فصلين:

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 وأنبه هنا أنني لم أتطرق للتعريف بعلم الرسم القرآني، ولا بأقسامه ولا فوائده وقواعده لأن هذا الموضوع قد قتل بحثا، فممن بحثه: الشيخ أحمد شرشال في تحقيقه لكتاب مختصر التبيين لهجاء التنزيل، والشيخ عبد الحي الفرماوي في كتابه: رسم المصحف ونقطه، وغيرهما، فلا حاجة للإطالة بما لا فائدة من إعادته.

أما الفصل الأول منه: فكان للكلام على مصادر الرسم القرآني، وقسمته إلى مبحثين، المبحث الأول: تناولت فيه مصادر علم الرسم القرآني قبل مورد الظمآن، وتكلمت في المبحث الثاني على مصادر مورد الظمآن.

وأما الفصل الثاني: فيتناول التعريف بمورد الظمآن، ويتضمن مبحثين: أما المبحث الأول فكان دراسة وصفية لمورد الظمآن، وكان المبحث الثاني يتضمن دراسة تحليلية نقدية لمورد الظمآن.

وأما الباب الثالث: فخصصته للتعريف بفتح المنان، ويتضمن فصلين:

أما الفصل الأول منه: فكان دراسة وصفية لفتح المنان، ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تكلمت فيه على اسمه وتوثيق نسبته لمؤلفه وسبب تأليفه وزمنه، وتكلمت في المبحث الثاني عن مصادره وموقفه منها، وتكلمت في المبحث الثالث عن مسلكه في كتابه ومصطلحاته.

وكان الفصل الثاني منه دراسة تحليلية نقدية لفتح المنان، ويتضمن ثلاثة مباحث: خصصت المبحث الأول: لبيان منزلته بين شروح المورد، وتناولت في المبحث الثاني: اختياراته وملاحظات عليه، وتطرقت في المبحث الثالث إلى نسخه المخطوطة وأماكن وجودها والنسخ المعتمدة في التحقيق ووصفها.

**وأما القسم الثاني:** فقد خصصته لجانب التحقيق، وحققت فيه الكتاب تحقيقا علميا حسب المعايير المعروفة في التحقيق، حسبما سأبينه في منهج الدراسة.

وأخيرا ختمت هذا البحث بخاتمة ضمنتها جملة من النتائج التي توصلت إليها خلال دراستي وتحقيقي لهذا الموضوع، كما قدمت فيها جملة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها أن تسهم في خدمة علم الرسم القرآني، الذي يقود لخدمة كتاب الله تعالى وخدمة الإسلام والمسلمين.

**منهج الدراسة:**

**أما القسم الدراسي: فاعتمدت فيه على ثلاثة مناهج، بحسب ما تتطلبه أبواب البحث.**

فالمنهج الأول هو المنهج الوصفي الذي اعتمدته في الباب الأول، وذلك أن بيان عصر المؤلفين الناظم والشارح، وترجمة كل منهما، وترجمة الشيوخ الذين أخذا عنهما، والتلاميذ الذين تخرجوا على أيديهم لا يسعه إلا المنهج الوصفي، واعتمدته كذلك في المبحث الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني، وفي الفصل الأول من الباب الثالث، وذلك أن التعريف الوافي بمورد الظمآن، و التعريف بمصادره، و التعريف بفتح المنان لا يسعه إلا المنهج المذكور.

وأما المنهج الثاني فهو المنهج الاستقرائي، واعتمدته في الفصل الأول من الباب الثاني، وذلك أن إحصاء مصادر علم الرسم القرآني لا يسعه إلا المنهج الاستقرائي.

وأما المنهج الثالث فهو المنهج التحليلي النقدي، واعتمدته في المبحث الثاني من الفصل الثاني من الباب الثاني، وفي الفصل الثاني من الباب الثالث، وذلك أن بيان القيمة العلمية للنظم والشرح، وأثرهما على غيرهما وبيان اختيار كل منهما، وبيان الصواب من الخطأ في ذلك، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالمورد والفتح لا يسعه إلا المنهج التحليلي النقدي.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية

**وأما قسم التحقيق:**

فاعتمدت فيه على المنهج المتبع في تحقيق المخطوطات، واتبعت فيه الخطوات الآتية:

جامعة الأمير

- جمع النسخ المخطوطة، واعتماد نسخة أصلا للكتاب.
- نسخ الكتاب وفق قواعد الإملاء الحديثة.
- المقابلة بين النسخ المخطوطة المعتمدة للمقابلة، إيضاح ما لم يتضح في الأصل، وإتمام السقط.
- كتابة عناوين الأبواب والأقسام الرئيسية لتسهيل تناول الشرح.
- كتابة الآيات بالرسم العثماني، واعتمدت في ذلك المصحف الحاسوبي على رواية حفص عن عاصم المطبوع في مجمع الملك فهد بالمدينة، وكتبت الآيات محل الشاهد برواية ورش عن نافع، لأن النظم موضوع لقراءة نافع بالأساس الأول.
- **عزوت الآيات القرآنية في متن الكتاب بذكر اسم السورة ورقم الآية، باستثناء الكلمات القرآنية المنفردة التي تتكرر.**

- تخريج الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب.
- تخريج الأبيات الشعرية الواردة في الكتاب.
- إثبات علامات الترقيم اللازمة لإيضاح النص.
- الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب الذين تحصلت على ترجمتهم، وذلك في أول موضع يرد فيه اسم العلم، و لم ألتزم في بقية الموضع الإشارة إلى تقدم ترجمة العلم، رغبة في الاختصار، وتخفيفا من الحواشي، مع التنبيه أنني لم أترجم للأعلام عند الكلام على مصادر علم الرسم القرآني، وشروح مورد الظمآن، مكتفيا بذكر سنة الوفاة لمن ذكر له ذلك، وذلك لكثرتهم، والترجمة لجميعهم مما يخرج عن المقصود، مع الحجم الكبير للكتاب، و لم أترجم أيضا لمن ترجم له في متن الكتاب، ولا للرجال المذكورين في الأسانيد.
- وثقت النصوص من مصادرها التي نقل عنها المؤلف قدر الاستطاعة، وإذا كان الكتاب المعتمد عليه لا يزال مخطوطا فقد أعتمد على أكثر من نسخة منه عند الضرورة، وإذا كان الكتاب المعتمد عليه جزء منه مطبوع وجزء منه مخطوط فأشير بـ: (ص) كذا، لرقم الصفحة للمطبوع، و (ق) كذا لرقم الورقة للمخطوط، و (أ) لوجه المخطوط، و(ب) لظهر المخطوط. وأخرت معلومات الكتاب إلى قائمة المصادر والمراجع لئلا يُثْقَلَ على هوامش الكتاب بما لا فائدة منه.
- عزوت القراءات متواترها وشاذة الواردة في النص إلى كتب القراءات المشهورة والمعتمدة.
- علقت في الغالب على مسائل الرسم مما يستدعي تعليقا من بيان لأوجه الخلاف، أو بيان الخطأ الوارد في بعض المصاحف، وبيان ما جرى به العمل في مصاحف الأمصار اليوم، ونقلت كثيرا من نصوص أهل العلم والتي استفدت كثيرا منها من المخطوطات التي لم تر النور إلى يومنا هذا.
- وجعلت للبحث فهارس متنوعة مساعدة للباحثين، وهي:

فهرس القراءات القرآنية.

فهرس المصاحف الواردة في متن الكتاب.

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس النظم والأشعار.

فهرس الأعلام.

فهرس البلدان والقبائل والجماعات.

فهرس الكتب الواردة في متن الكتاب.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات: وقد رمزت لعناوين الفوائد والموضوعات المذكورة في الهامش بالرمز:( هـ ) في آخرها، تمييزا لها عن عناوين موضوعات الكتاب.

ولم أخصص للآيات فهرسا لأن الكتاب عبارة عن مصحف مكرر أكثر من مرة، فلا تستقيم فهرسته في هذه الحالة، وعوضت ذلك بفهرس تفصيلي للموضوعات مما يحقق الهدف المرجو من فهرس الآيات وزيادة، بإذن الله تعالى.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد الله بن أمير
جامعة الأمير

**مصادر البحث:**

اعتمدت في كتابة هذا البحث على المصادر التاريخية التي أرخت للعصرين المريني والسعدي الذين عاش فيهما كل من الناظم الخراز والشارح ابن عاشر، ككتاب الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى لأبي العباس الناصري الدرعي، وكتاب تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني لمحمد عيسى الحريري، وغيرهما.

كما اعتمدت على كتب التراجم التي ترجمت لعلماء المغاربة وغيرهم كسلوة الأنفاس للكتاني، والتقاط الدرر للقادري، وغاية النهاية لابن الجزري، وغيرها.

وكذلك اعتمدت على المصاحف القرآنية المطبوعة والمخطوطة، وعلى كتب الرسم المخطوطة والمطبوعة، وكتب الضبط، وكتب القراءات، وكتب علوم القرآن، وكتب التفسير، وغيرها.

ولا يفوتني أن أنبه أنني استفدت من كتابين هامين على وجه الخصوص هما: مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود سليمان بن نجاح، ومن آراء محققه الكبير الشيخ أحمد شرشال، والكتاب الثاني: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، لعبد الهادي حميتو، فجزى الله المحققَيْن الفاضلين خير الجزاء.

**الصعوبات المواجهة:**

إن أهم الصعوبات التي واجهتني أثناء إنجاز هذا البحث تمثلت في:

- الصعوبة في الحصول على النسخ الخطية للكتاب، حيث حصلت على النسخ التي اعتمدتها في التحقيق من دول شتى، واستدعى ذلك أن أسافر إلى كل من المدينة النبوية ومصر، وإلى مكتبات عديدة داخل الوطن.
- ندرة مصادر علم الرسم القرآني، وهي مع ندرتها أكثرها مخطوط، مع صعوبة الحصول على هذه المصادر المخطوطة، للشروط القاسية المفروضة على المخطوط في أغلب الدول، وقد جمعت بعض المصادر المطبوعة من كثير من مكتبات العالم الإسلامي بعناء كبير، ورغم ذلك فقد زرت كثيرا من هذه المكتبات وصورت عددا من الكتب والمخطوطات كالمكتبة الأزهرية ودار الكتب المصرية بالقاهرة، ومكتبة الحرم المدني بالمدينة النبوية.
- بعد المسافة بيني وبين كثير من المكتبات مع مشقة السفر وتكلفته الباهضة، مما دعاني في كثير من الأحيان أن أسبب حرجا كبيرا لكثير من أصدقائي في المدينة النبوية أو في مكة أو في دمشق، وذلك بتكليفهم تصوير بعض الكتب المخطوطة أو المطبوعة التي أحتاجها مما سبب لهم عناء كبيرا، وهدرا لكثير من أوقاتهم الثمينة، ورغم ذلك خرج هذا البحث بهذه الصورة فجزى الله الجميع خيرا.

# قسم الدراسة

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

# الباب الأول:

# التعريف بالإمامين الخراز وابن عاشر

ويتضمن فصلين:

الفصل الأول: التعريف بالإمام الخراز

الفصل الثاني: التعريف بالإمام ابن عاشر

# الفصـــل الأول: التعريف بالإمام الخراز

اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث، هي:

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر جامعة الأمير

**المبحث الأول:** حياته وعصره

**المبحث الثاني:** حياته العلمية

**المبحث الثالث:** مكانته العلمية ووفاته

## المبحـــــث الأول: حياتـــــه وعصـــــره

سأتناول في هذا المبحث العصر الذي عاش فيه الإمام الخراز، وأتكلم عن حياته الشخصية وذلك في المطالب الآتية:

### المطلب الأول: عصره

سأتكلم في هذا المطلب عن الحالة الاجتماعية والسياسية والعلمية في بلاد المغرب على وجه العموم، وفي العاصمة فاس على وجه الخصوص في القرن السابع والثامن الهجري، في عهد الدولة المرينية[1]، لأنَّ الناظم الخراز عاش في فاس في هذه الفترة.

**الحالة الاجتماعية:**

تشكل المجتمع المغربي في دولة بني مرين من:

---

[1] المرينيون فخذ من بطون القبيلة البربرية زناتة، كانت مساكنهم ومواضنهم وراء تلمسان جنوبا إلى نواحي سلجماسة، وبصحراء فيقيق إلى أرجاء الأغواط، وهم قبيلة مرهوبة جانبهم، شديد بأسهم، كثير جمعهم.

كانت بنو مَرين في طاعة الموحدين، ثم كانت بينهم ضغائن وحزازات منشأها التزاحم على الملك والتنافس على الرئاسة.

فلما كانت هزيمة العقاب سنة (609 هـ) ضعف أمر الموحدين، وبدأ نجم المرينيين بالظهور، وبرز فيهم أبو محمد عبد الحق بن محيو المريني الذي تنسب الدولة أحيانا إليه، فيقال: الدولة المرينية العبد الحقية.

واستمر المرينيون قوة، و الموحدون ضعفا، حتى استولى بنو مرين على مراكش، وسلا والرباط، وفاس وغيرها وانتهت دولة الموحدين نهائيًا بمقتل أبي دبوس سنة (668 هـ) على يد يعقوب المريني.

واستقر المرينيون في المغرب الأقصى وامتدت حدودهم في مدد كثيرة حتى شملت المغرب كله، وكانت بين دول المغرب الثلاث المرينية والزيانية والحفصية علاقات متشابكة بين التصافي والتعاون من جهة، والحروب والفتن- وهو الأقل- من جهة أخرى.

عانت دولة بني مرين في أواخر القرن الثامن الهجري وأوائل القرن التاسع الهجري تعاني اقتصاديا، إذ شهدت كوارث وأوبئة مما أطاح بكثير من عناصر قوتها الاقتصادية، وانتشر بينهم الطاعون، وفشت فيهم المجاعة، كل ذلك انعكس على الحياة السياسية.

واستمرت الدولة المرينية إلى أواسط القرن التاسع الهجري حيث خلفهم الوطاسيون.

**ينظر: تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، ص 181-187، وتاريخ الجزائر العام، 69/2، والاستقصاء، 362/1-365، 183/2-185، والإمبراطورية الموحدية في دور الانحلال، مقال في مجلة دعوة الحق، بالمغرب، عدد: 2سنة: 8. ص 57-58.**

1- **البَربَر**: وكانوا السواد الأعظم في البناء الاجتماعي للمجتمع المريني، فمن هؤلاء البربر كانت الطبقة الحاكمة التي انتمت إلى إحدى هذه القبائل البربرية، وهي قبيلة بني مرين، وكان انتماء بني مرين إلى قبيلة زناتة سبيلا إلى علو كعب القبائل الزناتية في الدولة المرينية، حيث كانت قبائل زناتة أكبر عون للمرينيين سواء في مرحلة التأسيس، أو في المراحل الأخرى، إذ كانوا يشكلون عنصرا كبيرا من عناصر الجيش المريني.

2- **الوافدين من الأندلس**:

ضم المجتمع المريني عددا من الأندلسيين الذين قدموا من الأندلس، وقد اشتركت مجموعة منهم في الجيش المريني، والمجموعة الثانية طائفة من العلماء الذين وفدوا من الأندلس بعد ضياعها، وقد كان لهؤلاء العلماء دورهم في الحياة الدينية والثقافية والعلمية في دولة بني مرين.

3- **العرب**: وكانوا بطونا عدة، وقد ضم الجيش المريني كثيرا منهم، وكان معظمهم من الفرسان.

4- **الغز**: وهم من المماليك الغز المصريين، وهؤلاء ينتمون إلى القبائل التركية التي كانت تسكن في إقليم ما وراء النهر، وقد كانت لهم هيئة يتميزون بها عن غيرهم من سكان البلاد، وهي أنهم كانوا يظفرون شعورهم.

5- **الـــروم**: وهم الفرنجة، وقد كان معظم هؤلاء يمثلون فرقة ضمن فرق الجيش المريني، ويطلق على قائدهم اسم: قائد جيش النصارى، وقد كانوا يسكنون مكانا واحدا، يعرف بحي: الملاح، قرب البلد الجديد.

6- **اليهود**: وكانوا بأعداد كبيرة، وأكثرهم بفاس، وسكنوا حي الملاح مع الروم، وقد كانت لهم مناصب كبيرة في الدولة المرينية، وكان لهم دور في مسرح الأحداث السياسية.

وأما المظاهر الاجتماعية اليومية للمجتمع المريني فكثيرة، بحسب فئاته وطوائفه، ومن بينها:

**أولا: مجالس السلاطين، وله أنواع عديدة، منها:**

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

مجلس الموائد: ويعقد في الصباح الباكر، تقدم فيه أنواع من الأطعمة والحلوى، فيأكلون ويتفرقون إلى أماكنهم.

مجلس بعد العصر: حيث يركب السلطان في حرسه الخاص بعد العصر، ويخرج إلى مكان فسيح في الصحراء، وغالبا ما يكون ذلك في يومي الاثنين والخميس، فتتطارد أمامه الخيل، ويتطاعن الفرسان، وقد يحضر المجلس أبناء الملوك، وبعض السفراء الذين يتصادف وجودهم في ذلك الوقت.

مجلس ما بعد العشاء: ويجتمع فيه العلماء والشيوخ ورجالات الدولة، للتباحث في أمر الأمة، وقد يجلس مع السلطان بعد ذلك من يسامره في بعض الليالي، وقد يبيت كاتب السر عنده.

ثانيا: مجالس العلماء، كمجلس أبي الحسن المريني، الذي كان يجلس غالبا ما بين الظهر والعصر للقراءة في كتب الحديث والتاريخ والسير وغيرها، ويحضره عدد من العلماء كأبي عبد الله السطي، وأبي عبد الله المكناسي وغيرهما.

ومن هذه المجالس العلمية، المجلس الذي يعقد في المساجد أو الكتاتيب، لتعليم الصبية، مثل مجلس الخراز ، فقد جلس على كرسي الإقراء بفاس لتعليم كتاب الله وعلومه.

ثالثا: الاحتفالات الشعبية بالمناسبات الدينية وغيرها، كالاحتفال بعيد الفطر، والاحتفال باستقبال وفود الدول التي تأتي لزيارة السلطان المريني، إظهارا لحفاوتهم بهذه الوفود، وكذلك الاحتفال بسفر السلطان حيث تدق طبول كبيرة لإشعار الناس بسفر السلطان، والاحتفال بالمولد النبوي في شهر ربيع الأول بعد صلاة المغرب.

رابعا: الإجازة الأسبوعية، واختصت بيومي الخميس والجمعة على عادة المغاربة[1].

---

1 ينظر: تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، ص 317-355، والمغرب عبر التاريخ، 2/ 164 وما بعدها.

**الحياة السياسية:**

شهد المغرب الإسلامي في القرن السابع الهجري انقسامًا سياسيا كبيرا، وهو ظهور ثلاث دول بربريّة مستقلّة، والسبب في ذلك انهيار دولة الموحدين، وقد استغل بنو حفص ولاة إفريقية احتضار هذه الدولة، وأعلنوا استقلالهم بتونس (625-982 هـ)، بينما اقتسم بنو مرين وبنو عبد الواد (الزيانيين) بقية بلاد المغرب، فاختص بنو مرين بأقصاها، واستقروا بفاس (610-957 هـ)، وبنو عبد الواد وزيان بأوسطها في تلمسان (633-962 هـ)، وقد بدأ المرينيون حياتهم السياسية بصراعات طويلة ومريرة مع دولة الموحدين، استمرت من سنة: 613-668هـ.

وهذه الفترة تعد فترة تأسيس لدولتهم، والتي خاضوا خلالها كثير من الحروب والمعارك.

ويعتبر عبد الحق بن محيو المريني أول من هيأ بني مرين للتفكير في إقامة دولتهم في المغرب الأقصى، حيث عملوا على تحقيق بعض الأهداف، كحرصهم على استتباب الأمن، وخدمة الأمة، وهو ما فقدة المواطن في ظل دولة الموحدين بسبب الاضطرابات والقلاقل، مما أدى لجذب كثير من القبائل المغربية إليهم، التي كانت تتوق إلى الأمن والاستقرار بعد أن ذاقت مرارة الاضطرابات في ظل الموحدين.

وفي سنة: 667 هـ وقد دانت المغرب لبني مرين إذ أعلن الشعب المغربي وبنو مرين تنصيب أبي يوسف، يعقوب بن عبد الحق سلطانا على أمورهم، وإدارة شؤونهم.

وقد كانت لهذه الدولة القوية علاقات خارجية مع دول الجوار وغيرها مما كان له أثر كبير سياسيا واقتصاديا وثقافيا وحضاريا.

فكانت العلاقة وطيدة مع مصر والجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق.

وأما علاقتهم بالدولة الحفصية فكانت على حسب مراحل تطور الدولة، إذ كانوا تبعا لهم بادي الأمر في مقابل تصفية دولة الموحدين، وكانوا يسيطرون عليهم خاصة بعد اقتحام بني عبد الواد للدولة الحفصية، وتحولت العلاقة إلى عدائية بعد توسع بني مرين في إفريقية.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

وأما العلاقة مع بني عبد الواد فقد كانت علاقة عدائية طيلة قيام المرينيين في بلاد المغرب.

وكانت علاقتهم مع بني الأحمر في الأندلس يشوبها الحذر والترقب، حيث كان سلاطين بني الأحمر يشكّون في نوايا بني مرين التوسعية في بلاد الأندلس.

وهكذا توالى المرينيون سلطانا بعد آخر حتى شهدت هذه الدولة في أواخر القرن الثامن الهجري، وأوائل التاسع عددا من الكوارث والأوبئة التي أطاحت بكثير من عناصر قوتها الاقتصادية، وأدت إلى ضعف عام في الدولة المرينية وسائر بلاد المغرب، وكان أخطر هذه الكوارث وباء الطاعون الذي أهلك عددا من كبار العلماء والأعيان، وانتشرت المجاعات، مما انعكس على الحياة السياسية.

إضافة إلى ضعف السلاطين المتأخرين في ظل المرينيين ومنهم السلطان أبي سعيد عثمان بن أبي العباس أحمد، والذي كان عمره لا يتجاوز السادسة عشرة من عمره، وهي سن لم يستطع فيها تسيير أمور الدولة، واعتكف على اللهو والملذات، في حين كان التصرف في أمر الدولة للوزراء والحجاب.

وبعد وفاته خلَفه أخوه عبد الله، الذي ثارت ضده العامة فقتلته، وتنازع الملك بعده اثنان من إخوته، واتفق أهل الحل والعقد على تولية عبد الحق بن أبي سعيد، الذي كان آخر السلاطين المرينيين.

وفي ظل هذه الظروف تولى منصب الوزراء مجموعة من أبناء البيت الوطاسي، ومنهم يحي بن زيان الوطاسي، وتداول الوطاسيون على الوزارة مما أدى إلى تغيير مراسم الملك وعوائد الدولة وزادوا ونقصوا في الجنود، وهكذا آل الأمر إليهم وسقطت دولة بني مرين[1].

---

1 ينظر: قبائل المغرب، 1/129-133، وتاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، ص 203-241، والمغرب عبر التاريخ، 2/ 78-88، والاستقصاء، 1/262 وما بعدها.

**الحياة العلمية والفكرية:**

استأنفت الحركة العلمية والفكرية سيرها إلى الأمام في ظل دولة بني مرين، التي ما فتئت ترعاها وتشجعها، وتمد لها يد العون، وكان بعض الأمراء من أهل العلم والثقافة، من بينهم: السلطان أبو سعيد عثمان بن يعقوب المنصور كان عالما، وكان أخوه أبو الحسن بن أبي سعيد من كبار أهل العلم، وكان بعض الأمراء أيضا محبا للعلم والعلماء.

هذا وقد اهتم المرينيون ببناء المدارس، وللمدرسة مسجد بداخلها، للمسجد إمام راتب من الطلبة أو من غيرهم، ومن أهم المدارس التي بناها ورعاها بنو مرين:

مدرسة الحلفائين بفاس، وقد كان مؤسسها: يعقوب سنة: 679هـ، وقد جهزها المنصور بخزانة كبيرة من الكتب.

مدرسة البيضاء أو فاس الجديدة، والتي بناها أبو سعيد سنة: 720هـ.

مدرسة الصهريج: بناها أبو الحسن سنة: 721هـ قرب مسجد الأندلس بفاس. وكان يومئذ خليفة لوالده، وكان بها أساتذة نظاميون.

إلى غير ذلك من المدارس كمدرسة العطارين بفاس ومدرسة الطالعة بسلا، والمدرسة المصباحية بفاس وغيرها من المدارس التي انتشرت في عهد المرينيين.

ومما اهتم به المرينيون تشييد المساجد، ومن ذلك:

جامع فاس الجديدة الذي تم بناؤه سنة: 677هـ.

جامع وجدة من بناء أبي يعقوب، وغيرها من المساجد، والتي بدأ فيها في حينها تخصيص أوقاف لكراسي معينة للتدريس، ومنها:

كرسي سليمان الونشريسي بفاس بجامع الأندلس، لتدريس المدونة في الفقه.

كرسي أبي الحسن علي الصرصري، لتدريس تهذيب المدونة بفاس أيضا.

ومما اهتم به المرينيون كذلك: إنشاء المكتبات الداعمة للعلم والعلماء، فأول سلاطين بني مرين وهو يعقوب بن عبد الحق زود المدرسة التي أنشأها وهي مدرسة الصفارين بعدد هائل من الكتب التي قيل أنها كانت من ثلاثة عشر حمْلا، وهي الكتب التي طلبها السلطان يعقوب من ملك قشتالة أن يرسلها إلى المغرب بعد عقد صلح بينهما،

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وحوت هذه المكتبة المنقولة: جملة من المصاحف، وتفاسير كتفسير ابن عطية والثعلبي، وكتاب التهذيب والاستذكار، وغير ذلك من الفنون.

وأنشأ السلطان أبي عنان دارا مستقلة خاصة بالكتب، وحوت هذه الدار كتبا من فنون شتى من علوم الأبدان والأديان واللسان والأذهان.

وقد جرى المرينيون في تنظيم هذه المكتبة بتعيين أمناء لحفظ المكتبة وتنظيم الكتب وخدمة القارئين.

وألحق أبو عنان بهذه المكتبة خزانة كبيرة للمصاحف مكتوبة بأحسن الخطوط.

كل هذا وغيره من مظاهر، ساهم في انتشار العلم والثقافة والأدب، لذلك نجد إسهامات علمية وثقافية وفيرة في ظل الدولة المرينية، ومن بين تلك الإسهامات في الفنون العلمية المختلفة والتي نذكر طرفا منها:

**في مجال التفسير:**

ألف فيه عدد من الكتب، ومن بينها:

اختصار الكشاف: لابن العابد الفاسي ( ت:762).

تفسير الباء في البسملة: لابن البناء العددي المراكشي.

تفسير سورة الكوثر: له.

تفسير القرآن: لأبي القاسم السلوي.

**في مجال القراءات والرسم والضبط:**

كتب الخراز، وسيأتي بيانها.

الدرر اللوامع في مقرأ الإمام نافع: لابن بري، وكان له أثر كبير، وقام حوله نشاط علمي رائع، لشرح هذه المنظومة التي لقيت رواجا كبيرا وقبولا واسعا.

نظم التيسير في القراءات: لابن المرحل.

شرح حرز الأماني: لابن آجروم.

**التحفة في القراءات: لميمون الفخار.**

**الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة: لحسين بن طلحة الشوشاوي.**

**في مجال الفقه:**

كان المجتمع المغربي مجتمعا مالكيا، لذلك أغلب المؤلفات كانت على مذهب مالك رحمه الله تعالى، ومنها:

شرح مختصر خليل: ثمان مجلدات للقُوري.( ت:872هـ ).

تقييد على المدونة: لابن أبي يحي التسولي.( ت: 749هـ ).

شرح الرسالة: له.

القواعد الخمس: لأبي سعيد الرعيني الفاسي.(ت:779هـ).

المسائل الفقهية المنوطة بالأحكام الشرعية: لابن منصور المغراوي السلجماسي.

كتاب المناسك: لابن هلال.

**في مجال الأدب وعلوم اللغة:**

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

الروض المربع في صناعة البديع: لابن البناء العددي.

ديوان ترتيل أبي المطرف ابن عميرة: لابن هانئ.

شرح المقامات الحريرية: للزناتي.

شرح التسهيل: لأبي القاسم الشريف.

المقصورة: للمكودي.

شرح كتاب سيبويه: لابن رشد.

نظم الآجرومية: ميمون الفخار.

المذكر والمؤنث: للجاديري.

البسط والتعريف في علم التصريف: للمكودي.

**في مجال العلوم الكونية:**

التلخيص في الحساب: لابن البناء العددي.

منية الحسَّاب في علم الحساب: لابن غازي.

وغير ذلك من أنواع العلوم مما يدل على رواج كبير للعلم وازدهار للحركة العلمية في شتى العلوم[1].

1 ينظر: تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، ص 337-358، والنبوغ المغربي، 1/215-221.

## المطلب الثاني: اسمه وكنيته ونسبه:

**اسمه:**

هو محمَّد بن محمَّد بن إبراهيم بن محمَّد بن عبد الله.

**كنيته:**

أبو عبد الله.

**نسبه:**

الأُمويّ الشَّريشيّ.

الشَّهير بالخرَّاز[1].

قال الرّجراجيّ:« وهو أُمويّ النَّسب، أي: من بني أُميَّة[2]».

وردَّه أبو الحسن النَّزوالي فقال: « وهو من قوم يقال لهم: «أُمِّيُّون»، وليس هو من بني أُميَّة كما توهَّم بعضهم[3]».

وقد صرّح النَّاظم نفسه بنسبته إلى بني أُميَّة[4] وأكَّد ذلك تلميذه (ابن آجَطَّا) الشَّارح الأول لمنظومته[5].

وقال التِّنِّسيّ: «ذكر أنه أمويّ النَّسب، أيّ: صريح النَّسب ليس بمولى ولا حليف، وهو منسوب إلى أُميَّة بن عبد شمس بن عبد مناف[6]».

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

1 ينظر: التبيان ق/198-أ، ومجموع البيان للنزوالي ق/3-ب، وغاية النهاية 237/2.

2 ينظر: تنبيه العطشان ص 60.

3 ينظر: مجموع البيان ق/ 3-ب.

4 ينظر: متن مورد الظمآن (قسم الضبط) ص 45.

5 ينظر: التبيان ق/198-199.

6 ينظر: الطراز للتنسي 449-450.

و«الشَّريشيّ» نسبة إلى بلده الأصلي، - قبل أن ينتقل إلى فاس ببلاد المغرب-، وهي مدينة أندلسية يقال لها: «شَرْيِش[1]».

وشهرته بالخرَّاز نسبة إلى عمله وهي صناعته الخِرازة في أول عمرِه.

قال أبو الحسن النَّزوالي: «كانت صناعته الخرازة في أول عمره [2]».

سكن الخراز فاس الجديدة إلى أن توفي بـ «الجيزيين » منها، المعروف بباب الحمراء[3].

---

1 ينظر: تنبيه العطشان ص 60، ونفح الطيب 143/1، ومعجم البلدان 340/3.

2 ينظر: مجموع البيان ق/ 3-ب

3 ينظر: التبيان ق/199-أ، ومجموع البيان ق/ 3-ب، وتنبيه العطشان ص60، وسلوة الأنفاس للكتاني 128/2.

**المبحث الثاني: حياته العلمية:**

يتناول هذا المبحث الحياة العلمية للإمام الخراز: دراسته وشيوخه وتلاميذه وآثاره، وذلك في المطالب الآتية:

**المطلب الأول: شيوخه:**

قال عنه تلميذه ابن آجطّا: « أدرك أشياخًا جلّة أئمّةً في القراءة والضّبط، وعلم القرآن من العربية، وغيرها، فقرأ عليهم، وعمدته على الشّيخ المقرئ، المتقِن المحقّق، أبي عبد الله محمد ابن القصّاب[1] ».

وقال الرجراجي: « وكان أدرك أشياخا جِلّة أئمّة في علوم القرآن. وأخذ عنهم[2] ».

وقال الشّيخ محمّد بن جعفر الكتاني: « وعمدته: الشّيخ المقرئ المحقّق المتقِن أبو عبد الله ابن القصّاب[3] ».

وقال الشيخ أبو الحسن النّزوالي: « وله مشايخ عدّة، وكان أكثر عنايته في مشيخته بأبي عبد الله ابن القصاب، ولقي بعد ذلك ابن آجرّوم، وأخذ عنه [4] ».

وقال الشّيخ محمّد مخلوف: « أخذ عن أعلام منهم أبو عبد الله محمّد القصّاب[5] ».

ومِمّا تقدم نخلص إلى أن الخراز أخذ العلم عن:

1 - أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الحق، الأنصاري الفاسي، المعروف بابن القصّاب، مقرئ مصدر كامل، قال أبو حيّان: كان يقرئ القرآن بقراءات السبعة ويقرئ العربية أيضا، وتوفي في حدود سنة تسعين وستمائة (690 هـ)[6].

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

1 ينظر: التبيان، ق/ 199-أ.

2 ينظر: تنبيه العطشان ص 60.

3 ينظر: سلوة الأنفاس 128/2.

4 ينظر: مجموع البيان ق/3-ب.

5 ينظر:شجرة النور الزكية، ص 215.

6 ينظر: غاية النهاية 204/2.

وقد أكثر الخراز النَّقل عنه في شرحه على منظومة الدّرر اللّوامع في مقرأ الإمام نافع، وهو الذي يصفه بشيخنا أبو عبد الله[1].

2 – أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن داود، الصِّنهاجيّ، الفاسيّ، الفقيه، الإمام العالم العلامة الهمام، الأستاذ المقرئ، النّحويّ، الشيخ الكامل الولي، المشهور بابن آجروم، صاحب المقدّمة المشهورة بـ (الآجرُّومية) في النّحو التي ألفها بمكة، وله (فرائد المعاني في شرح حرز الأماني) في مجلدين.

أخذ عن أعلام منهم: ابن القصاب، وعنه أعلام منهم: ولداه العالمان الجليلان محمد وعبد الله وعبد الله الوانقيلي ومحمد بن عبد المهيمن، وأحمد بن حزب الله وغيرهم، ولد سنة 672 هـ، وتوفي بفاس سنة 723 هـ[2].

وقد نقل عنه الإمام الخرَّاز في القصد النافع، وقد أكثر من النقل عنه خاصة في باب المد وباب الهمز، واصفا له بصاحبنا الأستاذ[3].

---

1 ينظر: القصد النافع، ص: 75، 265، 269، 276، 279، 290، 319، 327، 345.

2 سلوة الأنفاس 126/2-128، وبغية الوعاة،238/1-239، وشجرة النور ص 217، وفرائد المعاني مخطوط عن طريق قراءة نافع عند المغاربة 358/2.

3 ينظر: القصد النافع، الصفحات: 136، 144،148،141، 162، 166، 192، 195

**المطلب الثاني: تلاميذه:**

اهتم الإمام الخرّاز بالتدريس والتعليم، وجلس على كرسي الإقراء بمدينة فاس، تأسيا بشيوخه الذين تلقى عنهم العلم، واشتغل رحمه الله بتعليم القرآن وعلومه، وبتعليم الصبيان.

قال عنه تلميذه ابن آجَطَّا الشارح الأول: « المعلّم للكتاب العزيز[1]».

وقال أيضا: « كان يعلّم الصّبيان بمدينة فاس[2]».

وقال أيضا: « وكان رحمه الله يذكر لنا ذلك، ويقوله في مواضع من "العقيلة" في وقت إقرائه (رحمه الله) لها[3]».

وقال الرّجراجيّ: «وأمّا فنونه فهي: علم القراءة والرَّسم والضَّبط واللّغة العربية، وغير ذلك من علوم القرآن[4]».

وقال أبو الحسن النّزوالي: «اشتغل في آخر عمره بتعليم القرآن»[5].

ولم تزد المصادر والمراجع - كما رأينا - على أنه « كان يعلّم الصّبيان »، مما يدل على كثرة من أخذ عنه، ممن لم تحفظ لنا أسماؤهم.

وقال محمد بن جعفر الكتاني: « وممن أخذ عنه وانتفع به ابن آجَطَّا[6]».

وذكر ابن غازي المكناسيّ في فهرسته عن شيخه أبي عبد الله محمَّد بن القاسم محمَّد بن يحيى بن أحمد بن محمَّد النَّفزي الحميريّ الشّهير بالسّرّاج. ثُمَّ عدَّد العلوم والكتب التي

المكتبة الرقمية لعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 ينظر: التبيان 198-أ.

2 ينظر: التبيان، ق/ 199-أ، وهو ما وصفه به أيضا الرجراجي وابن عاشر. انظر تنبيه العطشان ص60، وفتح المنان ص290.

3 ينظر: التبيان ق/214-ب.

4 ينظر تنبيه العطشان ص 60.

5 ينظر: مجموع البيان ق/ 3-ب.

6 ينظر: سلوة الأنفاس 128/2.

تلقّها عن شيخه المتقدّم وأخبره بها، ومنها (مورد الظَّمآن في رسم أحرف القرآن) لأبي عبد الله الخرَّاز، فقال:

« أخبرني به عن أبيه عن جده عن الأستاذ المقرئ أبي زيد عبد الرَّحمان بن محمَّد بن سعيد عن النَّاظم». فيعدّ سعيد من تلاميذ النَّاظم الخرَّاز[1].

وقال أيضا راويا عن شيخه المتقدم: « جميع تآليف أبي عبد الله الخرَّاز المذكور أخبرني بها عن أبيه عن جده قال: حدثني بها الكاتب أبو سعيد محمَّد بن عبد المهيمن الحضرمي كتابة عن مؤلفها إجازة [2]». فمحمَّد بن عبد المهيمن الحضرمي من تلاميذ الخرَّاز.

ومما تقدم يمكن أن نقول: إن ممن تتلمذ على الإمام الخرَّاز هم:

**أولا**: أبو محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي، المعروف بابن آجَطَّا، أحد أساتذة القراء المعتبرين، عالم بالضبط والرسم وما يتعلق بهما[3].

أخذ عن الخراز، وقرأ عليه منظومته مورد الظمآن، وشرحها شرحا جيدا اعتمد عليه كل من أتى بعده، ووصف بالشارح، أو الشارح الأول. وسمى شرحه: «التبيان في شرح مورد الظمآن».

**ثانيا**: الكاتب أبو سعيد الحضرمي: وهو محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن عبد الله بن محمد أبو سعيد، وقيل: أبو عبد الله، الحضرمي، مؤرخ، أصله من سبتة، ولي القضاء بها، قرأ على أبي الحسين بن أبي الربيع، تفقه، وتأدب، وسمع الكثير من شيوخ عصره، من كتبه: «الكوكب الوقاد فيمن حلّ بسبتة من العلماء والصلحاء والعباد» وُصف بأنه في مجلديـــــن، و« السلسبيل العذب- مخطوط» ترجم لبعض رجال فاس ومكناس وسلا، قدّمه إلى سلطان وقته عبد العزيز المريني، وغيرها، توفي بفاس سنة: 787هـ[4].

---

1 فهرس ابن غازي، ص 89، 96.

2 فهرس ابن غازي، ص 96.

3 ينظر: سلوة الأنفاس، 118/2.

4 ينظر: الدرر الكامنة 152/5، ودرة الحجال 304/3، وفهرس الفهارس 348/1، والأعلام 251/6.

**ثالثا**: الأستاذ، المقرئ، أبو زيد، عبد الرحمن بن محمد بن سعيد، من شيوخ يحيى السّراج، ذكره في فهرسته وقال: إنه سمع عليه كتاب "الدرر" بجامع القرويين[1].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

1 ينظر: فهرس ابن غازي، ص 96.

**المطلب الثالث: مؤلفاته:**

قال ابن آجطَّا: « وله رحمة الله تواليف غير هذا النَّظم، من أجلِّها هذا النَّظم الذي أخذنا في شرحه، وله نظمٌ في الضَّبط، سمَّاه: "عُمدة البيان"، وله تأليف في الرَّسم، مثل "مورد الظمآن" منثور لا منظوم رأيته وطالعته، وله شرح على "الحصريَّة"، أخبرني به رحمه الله، وله شرح على البرِّية مشهور معروف عند كثير من النَّاس، وبه يقرءُونها[1]».

وقال أيضا وهو يتحدث عن منظومة مورد الظمآن: «قال النَّاظم رحمه الله: قال أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد بن إبراهيم بن محمَّد بن عبد الله الأُموي الشَّريشيّ- عفا الله عنه-: هكذا في نسخته التي كتبها بيده وانتسخت أنا منها النسخة التي عندي، وقرأتها عليه، وسمعها منِّي، وأجازني فيها - عفا الله عنه - [2]».

وقال أيضا وهو يتحدث عن كتاب المقنع للدّاني: « وكان (رحمه الله) يذكر لنا ذلك، ويقوله في مواضع من العقيلة في وقت إقرائه - رحمه الله - لها [3]».

وقال الرّجراجي: «وأمّا تواليفه فهي "مورد الظمآن" هذا وله أيضا تأليف آخر في الرَّسم مثل "مورد الظَّمآن" لكنَّه منثور لا منظوم، وله شرح على "الدُّرر اللَّوامع"، وله شرح على "الحصريَّة"، وله "عمدة البيان على الضَّبط"، وكان مفتوح البصيرة في التأليف نظماً ونثراً [4]».

وقال ابن عاشر: «عمدة البيان الذي رأيته للنَّاظم إنَّما هو نظمه الرَّسمي الذي نظمه قبل "مورد الظَّمآن" وذيَّله بالضَّبط المتَّصل بـ"مورد الظَّمآن" اليوم، وعليه بنى العدد المذكور في الذيل، وفيه يقول:

سمَّيتــه بعمـــدة البيـــان  في رسم ما قد خطَّ في القرآن

---

1 التبيان، ق/199-أ، وانظر: فتح المنان، ص 289.

2 التبيان، ق/198-199.

3 التبيان، ق/214-ب.

4 ينظر: تنبيه العطشان، ص 61.

ولم يعدّ الشّارح في جملة تآليف النّاظم شرح العقلية[1] وقد رأيت لبعض الشيوخ النقل عنه لكن لم أعثر عليه[2]».

وورد في التقييد المسمى بـ: "طرر على مورد الظّمآن" لجماعة من الشيوخ بمدينة فاس النقل من كتابٍ للخرّاز يسمّى بـ: "المهذّب المختصر في الرّسم"، وممّا جاء فيه: " وكذلك النّاظم أبو عبد الله الخرّاز في "المهذّب المختصر"، حيث قال:

"وجاء خالات بحذف الآخر[3]"

وممّا تقدّم ذكره نخلص إلى أنّ تصانيفه هي:

- عمدة البيان وذيله في الضّبط المتصل اليوم بمورد الظّمآن ( مصنوع ).
- تأليف في الرّسم مثل مورد الظّمآن. لكنّه منثور لا منظوم ( مفقود ).
- القصد النافع لبغية الناشىء والبارع على الدرر اللوامع في مقرأ الإمام نافع ( مطبوع ).
- مورد الظّمآن في رسم أحرف القرآن (مطبوع وسيأتي الكلام عنه ).
- شرح قصيدة الحصري في قراءة نافع ( مفقود ).
- شرح العقيلة ( مفقود ).
- المهذب المختصر في الرّسم أو المهذب الملخص ( مفقود ).

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

1 لم يعد شرح العقيلة عند ذكره للمؤلفات لكن ذكر أنه كان يُقرؤها عند كلامه على المقنع. ينظر: التبيان، ق/214-ب.

2فتح المنان ص 290.

3- ينظر : مقدمة التحقيق لكتاب الطراز للتنسي ، ص 98.

**المبحث الثالث: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه ووفاته:**

يتناول هذا المبحث المكانة العلمية التي حظي بها الإمام الخراز، وما وصفه به العلماء من ألفاظ الثناء والتبجيل، وتاريخ وفاته، وذلك في المطلبين الآتيين:

**المطلب الأول: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:**

هو: الإمام، العالم، العلاَّمة، الفَّهّامة، الأستاذ المقرئ، المحقّق، غير منازع، بارع في الرَّسم والضَّبط، المقدَّم في مقرأ الإمام نافع، هكذا وصفه أكثر شرَّاح المورد.

قال تلميذه ابن آجطَّا، الشَّارح الأول لمورده: «الأستاذ، المقرئ، المجوّد، المحقّق، المعلّم للكتاب العزيز[1]».

وقال الرّجراجيّ: « وأمَّا فنونه فهي علم القراءات، والرَّسم، والضَّبط، واللّغة والعربية، وغير ذلك من علوم القرآن، وكان إماما مقدّما في مقرأ نافع [2]».

وقال أيضا: « كان مفتوح البصيرة في التأليف نظماً ونثراً [3]».

وقال ابن الجزري: « إمامٌ، كاملٌ، مقرئٌ، متأخرٌ [4]».

وأثنى عليه الإمام التِّنَّسِيّ وصوّب آراءه في الضَّبط، من ذلك قوله:« واعلم أنّ ما ذكره النَّاظم في هذا البيت هو من رأيه رحمه الله، إذ لم يتكلم القدماء في ذلك بوجهٍ، وكلامُه في ذلك صحيحٌ، وفيه دليلٌ على تمكّنه في هذا الفن[5]».

وقال أبو الحسن النّزوالي: « وله تواليف عدّة بين نظم ونثر، وكان قد فتح الله له في النَّظم [6]».

---

1 ينظر: التبيان، ق/198-أ.

2 ينظر تنبيه العطشان ص 60.

3 ينظر تنبيه العطشان ص 61.

4 ينظر: غاية النهاية 237/2.

5 ينظر: الطراز، 229.

6 ينظر: مجموع البيان ق/ 3-ب

وأثنى عليه الإمام ابن عاشر، وصوّب معظم ما أورده في الرسم. ودافع عنه كثيرا، ومن ذلك مثلا:

- ثناؤه عليه وهو يرد على اعتراض اعترض به ابن آجطا على الخراز، قال:« وإن كان كلامه رحمه الله حسنا كله، لأنه كان إماما مقدما في هذا الشأن[1] ».

- قال أيضا، وهو يدافع عنه:« بل سكوته عنهما دليل على رسوخه في الفن، ومعرفته بتفاصيل المسائل، وأنه ليس حاطب ليل[2]».

- وقال وهو يرد على الرجراجي في إصلاحه بعض أبيات المورد:« ويتحاشى منصب الناظم علما وورعا ودينا أن يقول عن شيخ ما لم يقله[3]».

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

1 ينظر: ص 817.

2 ينظر: ص 883.

3 ينظر: ص 472.

**المطلب الثاني: وفاته:**

عاش الخرَّاز – رحمه الله– في مدينة فاس، وتوفي بها سنة:718هـ، ودفن بالجيزّيين منها، وهو موضع معروف بباب الحمراء.

قال ابن آجطَّا في مقدمة التبيان: « كنت أردت أن أذكر في هذا الموضع تاريخ مولده ووفاته، فلم أجد ذلك محقَّقا عند من أثق به، وذكر لي ذلك عند ولده، فلم أجده في هذا الوقت، وذكر لي أنه مسافر غائب عن مدينة فاس"، وأيضا قال: " كان سُكْناه في مدينة فاس إلى أن توفي بها، ودُفن بالحِيزيين منها وقبره بها معروف رحمه الله [1] ».

وقال أبو جعفر الكتاني: «وكان يعلّم الصبيان بمدينة فاس، وبها كان سكناه إلى أن توفي بها عام ثمانية عشر وسبعمائة على ما قيل [2]».

---

1 التبيان، ق/199-أ.

2 ينظر: سلوة الأنفاس 128/2.

# الفصـــل الثاني: التعريف بالإمام ابن عاشر

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

اشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث، هي:

**المبحث الأول:** حياته وعصره

**المبحث الثاني:** حياته العلمية

**المبحث الثالث:** أخلاقه وجهاده ومكانته العلمية ووفاته

## المبحث الأول: حياته وعصره

يتناول هذا المبحث: الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في عصر المؤلف، وكذا حياته الشخصية، وذلك في المطلبين الآتيين:

### المطلب الأول: عصره:

سأتناول الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في عهد الدولة السعدية التي عاش فيها العلامة عبد الواحد بن عاشر، وهي الدولة التي تلت الدولة الوطاسية، وفترتها من: 915- 1069هـ[1].

**الحالة السياسية:**

واجه السعديون عندما وصلوا إلى الحكم مغربا ممزقا مقصوص الأجراف، انقطعت فيه السبل، وساده العبث والنهب والخراب، وتوالت عليه الغارات من النصارى حتى بلغت مراكش، وأرغمت قبائل الحوز على دفع ضرائب سنوية لا قبل لها بها.

وقد استولى البرتغاليون على أغلب المدن الساحلية المغربية، كالقصر الصغير وأصيلة، وطنجة، وأغادير، والصويرة، وأسفي، وأزمور.

قدّر السعديون الموقف تقديرا صحيحا، وعرفوا حقيقة ما يتطلبه من مجهود كبير، مع قلة ما بأيديهم من وسائل، فساروا بخطى وئيدة، وفق خطة مرحلية محكمة.

اقتسم الأخوان: محمد الشيخ، وأحمد الأعرج، ابنا محمد القائم بأمر الله، العمل لإصلاح الوضع في الجنوب، فقضيا قرابة ثلث قرن في السعي المتواصل. حيث يعمل الأول على توحيد بلاد ما وراء الأطلس، ومحاربة البرتغاليين، إلى أن تمكن من طردهم من سواحل سوس، وهدم حصنهم، ليبني على أنقاضه مدينة أغادير سنة: 947هـ. ومهد الثاني لتحرير قبائل عبدة ودكالة من البرتغاليين، وأتاواتهم الجائرة، بعد أن أرغم المحتلين الاعتصام بأسوار الحصون التي يحتلونها.

---

1 ينظر: المغرب عبر التاريخ، 2/272-274

غير أن نجاح أحمد الأعرج ظل محدودا بسبب مناوشة الوطاسيين له، الذين استجمعوا قواهم وهاجموه أكثر من مرة، وكانت الحرب سجالا بين الفريقين انتهت بصلح بوعقبة سنة: 943هـ، الذي قسم المغرب إلى شمال للوطاسيين، وجنوب للسعديين.

اعتبر محمد الشيخ أخاه الأعرج فاشلا لا يستطيع مواجهة مشاكل المنطقة، فقبض عليه ثم سجنه، لينفرد في قطع ما تبقى من مراحل لتوحيد البلاد، واستغرق ذلك عشرا من السنوات والتي تمكن من خلالها بمساعدة ابنيه من القضاء على نفوذ الوطاسيين في بلاد تامسنا والغرب ثم في مكناس وفاس، وتم له استرجاع السلطة بمغرب موحد في 24 شوال سنة: 961هـ.

وبالنسبة للعاصمة فاس، فإنه في هذه المدة كانت تعيش أزمة سياسية حادة، حيث فقدت مكانتها كعاصمة سياسية، بعدما كانت كذلك في عهد ما سبق من الدول: كبني مرين وبني وطاس.

عاش المغرب بعد ذلك ربع قرن في شبه ركود سياسي، وكأنها فترة انتقال من العهد البائد إلى العهد الجديد، أو فترة تلؤم بين النظام القائم وواقع البلاد، وظهرت مشاكل من نوع جديد بعضها يرجع إلى الأحوال الداخلية، وبعضها الآخر يتصل بالمؤثرات والعلاقات الخارجية.

أما الأحوال الداخلية: وربما كانت الأخطر، ويتمثل في فساد العلاقات بين السعديين وشيوخ الزوايا الذين رفضوا الاعتراف بالسعديين ومبايعتهم، وما جره من فتن ودسائس ذاق مرارتها كل من الحاكمين والمحكومين، فمحمد الشيخ، وهو الذي وصل إلى ما وصل إليه على أكتاف رجال التصوف، كان يعرف حق المعرفة ما لهؤلاء الرجال من سيطرة روحية مطلقة على عامة الناس وخاصتهم، وكان عليه لو أراد الإبقاء على حسن العلاقات القديمة معهم أن يتخلى عن مخططه الصارم الرامي إلى بعث سلطة مركزية كاملة الهيئة معتمدة على جيش نظامي قوي، ويستبدل ذلك بحكم مرن يبقي على امتيازات المتصوفة، ويفسح المجال لتدخلاتهم لصالح الأفراد والقبائل من أتباعهم، لكنه تخلى عنهم كما تخلى عن أبيه من قبل، وسلك في ذلك مسلكين مختلفين:

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

استعمل وسائل العنف المكشوفة مع شيوخ زوايا الشمال الذين كانوا كما ذكرنا يمالئون خصومه الوطاسيين، متهما إياهم بإخفاء ذخائر الدولة البائدة وأموالها، فسجنهم ونفاهم، وأغلق زواياهم.

واكتفى مع أنصاره القدماء بشيء من المضايقة والصرامة أولا، إذ فرض عليهم وعلى حقولهم ما فرضه على سائر الناس من ضرائب، فإذا تمردوا عن الدفع حرم زواياهم من بعض مالها.

ونتيجة لكل هذه الاضطرابات عرفت مدينة فاس عدة أزمات سياسية انتهت في آخر العهدي السعدي إلى انفجار سياسي عم سائر أرجاء المغرب، كانت نهايته أن ينهزم الحكم السعدي ويدخل الدلائيون إلى مدينة فاس سنة: 1052هـ.

وهناك أسباب مختلفة تضافرت، فجعلت السعديين لا يفكرون في اتخاذ فاس عاصمة لهم، منها عصيانها في المبايعة والدخول تحت الطاعة كما مر، كم أنهم كانوا يخشون الإسبان الذين كانوا مستقرين بشمال المغرب، والبرتغاليون الذين كانوا بثغور الشمال الغربي، واختاروا في المقابل مراكش عاصمة لحكمهم، فشهدت تصورا كبيرا في جميع الميادين.

ولقد أدى ذلك إلى:

تسهيل فتح آسفي وطرد البرتغاليين نهائيا من كل المناطق الساحلية جنوبا.

تسهيل فتح المناطق الصحراوية النائية، ثم أقطار إفريقيا الغربية، حيث لا توجد جبال أو مسالك وعرة بين مراكش والصحراء، حيث بلغ نفوذ أحمد المنصور السعدي كل المناطق الساحلية بين درعة ونهر السينغال عام: 992هـ، وبذلك حال بينه وبين كل التهديدات الخارجية.

وأما المصاعب الخارجية التي عرفها المغرب في هذه الفترة، فتمثلت في علاقاته مع جيرانه من أتراك ونصارى، إذ يبدو أن السعديين كانوا قد أعطو الأولوية في المجابهة للأتراك نظرا لتدخلاتهم العسكرية ضد نجاح الدولة الناشئة أولا، ثم محاولاتهم السلمية في أن يفرضوا على المغرب التبعية للخلافة العثمانية، في حين كانوا يرون في سياسة الأعداء

الآخرين: كسياسة الانكماش البرتغالية، ومناوشة الاسبانيين الدائمة للأتراك بالمغرب الأوسط، ما يدعوهم إلى قبول شبه تعايش سلمي معهم ولو إلى حين.

لذلك نجد محمد الشيخ يطارد الأتراك إلى ما وراء مجرى نهر الشلف، ويبسط نفوذه على غرب الجزائر نحو ثلاث سنوات مما اضطر بعدها جيوشه إلى العودة إلى المغرب بعد أن تركوا عددا كبيرا من القتلى من بينهم القائدان: الحران وعبد القادر ابنا محمد الشيخ.

وبالمقابل لا نجد طوال هذه المدة أية محاولة جدية لاسترجاع الثغور المحتلة، باستثناء محاصرة جيوش عبد الله الغالب للبريجة ( الجديدة )، وتراجعهم أمام تحصيناتها القوية، بل نجد هذا الملك يمالئ الإسبانيين سرا، أو بغض الطرف عنهم على الأقل.

وبالرغم من كل ما سبق، فالسعديون كانوا يولون فاسا قيمة كبيرة، حيث إن بيعة أهل فاس وعلمائها كانت عندهم بمثابة اعتراف النصف الشمالي بسلطتهم، فعلى سبيل المثال لم يعتبر المنصور نفسه سلطانا على المغرب إلا بعد رجوعه من معركة وادي المخازن، ومبايعته من طرف أهل فاس سنة: 986هـ، وكان هذا اليوم يوما مشهودا كما ذكر في بعض المصادر.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

ويعود سبب هذا الانتصار إلى المشاركة الشعبية الفعالة إضافة إلى الجيش القوي الذي جلبت له معدات حربية متطورة من هولندا التي كان للمغرب سفراء بها.

وبعد وفاة المنصور ظهرت في أرجاء المغرب قوات دينية تتمثل في الزوايا والعلماء باحثة الأخذ بزمام الحكم، وكان السبب في ذلك عدم اتفاق أبناء المنصور، وتزايد الاضطرابات وقلة الجهاد، مع ترشيح أحمد المنصور لابنه المأمون وليا للعهد، الذي زاد الأمر خطورة عندما وزع أقاليم المملكة بين أبنائه، فأصبحت فاس شبه مملكة ثانية بعد مملكة مراكش.

وأما العلماء بفاس فكانوا يتمثلون في رجال القضاء، واعتمد على بعضهم في الدعوة السياسية، كأبي القاسم بن أبي النعيم قاضي الجماعة بفاس، وهو أحد مشايخ ابن عاشر، والقصار وأبي عبد الله محمد الشاوي.

وقد حاول العلماء فرض زيدان في البداية، وأظهروا القوة والصرامة في مبايعته، حيث أفتى القصار وابن أبي نعيم: أنه إذا بويع خليفتين فاقتلوا الآخر منهما، لكن زيدان لم يستطع أن يتحمل المسؤولية، فبادر العلماء إلى تغييره بالشيخ، ولما يئسوا من المنصور بدأوا يفكرون في قوة أخرى تعتمد على الدين والشرف، دون أن تكون سعدية، لأن شرف السعديين لا يمكن أن يقابل عند العامة إلا بشرف آخر أو بقوة دينية، مثل المشايخ فبويع لبعض الشرفاء بفاس ثم للعياشي سنة: 1050هـ، ودخلت فاس تحت سلطته، ثم جاء الدلائيون سنة: 1058هـ، وأخيرا دخلها العلويون سنة: 1077هـ.

وكانت العلاقة بين العلماء تتغير حسب الأحداث، وكان الغالب عليها الاختلاف، ومن جملة ذلك: عدم اتفاقهم على مسألة تسليم العرائش سنة: 1018هـ، حيث إنه لما انهزم الشيخ المأمون في فاس فر إلى العرائش ومنها إلى الإسبانيين مستصرخا بهم على أخيه زيدان، وضامنا لهم عند انتصارهم عليه تسليم العرائش لهم، وقد تم له ذلك، فاستقبله بعد مقدمه جمع من العلماء، وتهرب عنه آخرون، وقد أفتى ابن عاشر بعدم جواز ما فعل، في حين أفتى آخرون له بالمشروعية، كل هذا تسبب في عدم الثقة بالعلماء عند العامة مما أدى إلى عدم احترام المساجد والقبور، بل وانتهى ذلك بقتل عدد من العلماء، ومن بينهم العلامة ابن عاشر، والذي كان من أسباب قتله فتواه بعدم جواز الاتجار مع الأعداء.

ومما أثير في هذه الفترة مسألة حكم الجهاد دون أمير، وذلك حين نشب الصراع بين زيدان والمجاهد العياشي، وأفتى فيها ابن عاشر بجواز ذلك.

وعاش المغرب عقودا من السنين موزعا بين المتأخرين من السعديين الذين لم يكن نفوذهم يجاوز ناحية مراكش، وبين أمراء الزوايا في سوس والدلاء، وسلجماسة وسلا[1].

---

1 المغرب في عهد السعديين، محمد حجي مقال ضمن مجلة دعوة الحق المغرب، عدد: 5، سنة: 21، ص 27-30، والفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 49-56، وقبائل المغرب، 1/134-136، والمغرب عبر التاريخ، 2/274-355.

**الحالة الإجتماعية:**

بدت فاس في هذا القرن مجتمعا متماسكا، ازدهر فيه العمران بشكل كبير، حتى قدر ساكنوها بحوالي خمسين ألف عائلة.

وكان المجتمع الفاسي في هذا الوقت يتكون من العنصر البربري والعربي واليهودي.

وقد تقاطرت على المغرب أفواج عظيمة من الموريسكيين، وحظيت تطوان والرباط وسلا بعناصر نشيطة وثرية منهم، وقد زاول الكثير منهم أعمال الجهاد، كما ساهم الموريسكيون بوفير حظ في الإنعاش الاقتصادي لإفريقيا الشمالية خصوصا تونس والمغرب.

أما في مراكش فقد حلت فئات من العلوج من مختلف الأجناس، وهم نصارى يدخلون في الإسلام طواعية أو عن طريق الإغراء، ليتمكنوا من العمل في خدمة الدولة، وكان تأثير الإسبان منهم بالغا، حتى لقد ساهموا في تقرير غزو السودان، وانتشرت اللغة الإسبانية بمراكش إلى درجة أنها ظلت حتى أواخر القرن 11هـ تداني العربية في انتشارها، على أن الرماة الأربعة آلاف من هؤلاء العلوج في حملة السودان لم يلبث أن اعتنق الكثير منهم الإسلام تلقائيا، وأحاطوا بضغط السعديين، وكانت أجورهم جيدة، وكانوا يمنعون من أن يتجاوزوا ما وراء أربعة فراسخ من العاصمة، وكانت لهم مقابر خاصة.

ويعتبر الأسرى النصارى أيضا من العناصر التي سكنت المغرب تحت مراقبة الدولة، والذين كان عددهم يبلغ في مراكش وحدها في أوائل القرن العاشر حوالي ثلاثة آلاف، وهم الذين أحدثوا انفجار حي القصبة سنة: 978هـ الذي انشقت له جدران المسجد والصومعة.

وكان للأسرى المتزوجين العاملين في خدمة القصر حي خاص داخل القصبة.

وفي تارودانت استقر عدد كبير من اليهود قدروا بنحو ألف، وكان بهذه المدينة فندق جمركي يسكنه النصارى، وكان في الأصل مقرا لسكنى السعديين، وهو أول ما بنوه بها.

وأما في تطوان فقد استقرت عائلات أندلسية كثيرة لا يزال هناك أعقابها حتى الآن.

**وهكذا فإن أهم العناصر التي انضافت إلى المغرب في هذا العهد هم: الموريسكيون والعلوج وعناصر سودانية وقليل من الأتراك.**

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وعرف المغرب خلال القرنين العاشر والحادي بعده، كوارث عديدة حيث تسلط على المدن والقرى مجاعات وأوبئة وكوارث طبيعية.

فقد انتشر مثلا الوباء سنتي: 964و965هـ في عامة أرجاء المغرب ومات خلق كثير من جميع شرائح المجتمع.

وفي سنة: 987هـ ارتفعت المعيشة وحدثت مجاعة كبيرة، حتى أكل الناس الحشائش، وانتشر زكام وبائي سماه المغاربة بـ: الكحيحة، وهلك منه الكثير.

وحوالي: 1004هـ تسلط الوباء على المغرب فكان يخرج من الموتى كل يوم نحو ألف من فاس، وألفين من مراكش.

والواقع أن الوسائل الصحية من وقاية وعلاج كانت معدومة في جل أنحاء المغرب، ويكاد يقتصر الاهتمام على مراكش وفاس، وأهم ما قام به السعديون في جانب الميدان الصحي هو بناء مستشفى كبير بمراكش في عهد عبد الله الغالب، ووقف عليه أوقافا ينفق منها على المرضى والأطباء والقائمين عليه، ثم خصص للمجانين بعد ذلك، وصار سجنا للنساء بعد السعديين.

ولما كان المغرب يضم تلك التشكيلة البشرية التي جمعها المجتمع وبالأحص فاس، وجدت أسباب أذكت التمايز والتراتبية، مما أحدث ذلك مواجهات تتسم بالدموية أحيانا، وكان من أول هذه الأسباب مسألة صاحب النسب الشريف، فهذا شعور ظل نافذ المفعول وصار مؤثرا على العاطفة الشعبية، مما جعل العامة يتقربون من الشرفاء وخاصة أثناء الأزمات، كما حظوا بعناية السلاطين وامتيازات مادية وأدبية كإسقاط المكوس والضرائب عن بعضهم، وتكوين مراكز عديدة للأضرحة تضم صناديق لجمع العطايا والهبات، وتخصيص بعض وظائف الدولة لهم، وتكوّن نقباء يدافعون عن حقوقهم، ويحتكمون إليهم.

وقد بلغ من اعتبار النسب إلى ضرورة رعايته في كثير من المناصب، حتى أن أحد شرفاء العصر السعدي قال للمنصور السعدي الذي قدم أحد العلماء للصلاة: **إذا كان قد قدمه علمه فقد أخره نسبه.**

فاستدعى ذلك تدوين النسب، وتخصص كثير في هذا العلم لصيانته، حيث أخذ يختلط بمن يدخله من منتهزين أو بما يخرج منه من منتسبين.

قوبل أصحاب هذا الأمر بطبقة من عامة الناس كما يسميهم علماء النسب، وطبقة من ضعفاء النسب الذين كانوا يسمون في مدينة فاس بأوصاف خاصة، فكان من الطبيعي ألا تستمر ألوية السلام مخيمة على هذا الجو.

وألف الكثير في مزايا الأشراف وخصائصهم عن غيرهم، مما أدى لامتناعهم عن التجنيد والعسكرية، في حين لم يعتمد آخرون مسألة النسب، وتصارع الفريقان على ذلك.

وفي نهاية العهد السعدي استغل اليهود الاضطرابات السياسية، وسلكوا أسلوب إغداق الهدايا لبلوغ مقاصدهم من السلاطين، كما استغلوا الخلافات الداخلية السعدية فقل الأمن واضطربت البلاد وكثر النهب والسلب والقتل.

هذا وقد فشت بعض الظواهر الاجتماعية في هذا العهد كادعاء بعضهم المهدوية، وانكباب الناس على الملذات والمجون والفسق[1].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

1 مجتمع فاس في القرن الحادي عشر الهجري، حسن السائح مقال ضمن مجلة دعوة الحق المغرب، عدد: 2، سنة:11، ص 98-100، والفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 57-60، وقبائل المغرب، 1/134-136، والمغرب عبر التاريخ، 2/413-418.

## الحالة العلمية والفكرية:

اشتهر بعض الملوك السعديين بالعلم والمعرفة والثقافة الواسعة، وكان لهم ولع بذلك، مما مشى بالحركة العلمية إلى الأمام، ومنهم أحمد المنصور الذي كان قد استجاز بعض علماء مصر كـ: بدر الدين القرافي، وأبي عبد الله محمد البكري، وشملت دراساته: الحديث والفقه والنحو واللغة والفرائض والهندسة والجبر وغير ذلك، وشيوخ المنصور كُثُر منهم الدرعي ويحي السراج وغيرهم، لذلك ألف كتابا في الشؤون العسكرية والسياسية، ووضع عدة تعاليق على كتب مختلفة في الحديث والتفسير وغير ذلك، وقد كلف المنصور بعض العلماء تأليف كتب تلخص فيها الفنون للاستغناء عن كثير من الكتب في ذلك الفن.

وكان لكثير من ملوك السعديين عطف خاص على المثقفين، وحضور جنازاتهم.

واشتهر المنصور بجمع الكتب وتحبيسها، ولا تزال خزانة القرويين تتوفر على عشرات المخطوطات المحبسة باسمه، وتعد خزانة زيدان الشهيرة التي سطا عليها الإسبان وضمتها قاعات الإسكوريال حتى اليوم، من بعض ما تخلف من كتب والده.

وشهد العهد السعدي عدة خزانات طافحة بالكتب ألحقت بالجوامع الرئيسية كجامع: للاّ عودة ( باب دكالة )، وجامع أبي العباس السبتي، وجامع المواسين.

وشهدت مراكش مقام عدد كبير من العلماء والمفكرين كـ: ابن القاضي، ومحمد شقرون، والشيظمي، وغيرهم.

وعلى الرغم من تقدم مراكش على فاس من الناحية الفكرية في هذا العصر، فإن فاس كانت تعد من أهم الحواضر العلمية في العالم الإسلامي في ذلك الوقت، حيث كان بها طائفة من أكابر العلماء، وتخرج على أيديهم تلاميذ كانوا بعد ذلك من أكابر علماء الدنيا، ولا يزال عطاؤهم العلمي يسري حتى يومنا هذا.

ولا ننسى في الأخير دور بعض الزوايا الفعال في نشر الثقافة والعلم، مثل زاوية الدلائيين، وزاوية عبد القادر الفاسي بفاس.

وسأتناول بعض مجالات العطاء العلمي في العهد السعدي:

**مجال التفسير والقراءات وعلوم القرآن:**

كانت ميزة العصر الاعتناء بالقرآن وتفسيره وعلومه، ومما ألف في ذلك:

اللباب في تفسير الكتاب: للحاج الشُطيبي ( ت: 960هـ ).

حاشية على تفسير الزمخشري: للمنصور الذهبي.

الفتح النبيل في أسماء العدد في التنزيل: لابن القاضي.

الدرُّ الأزهر في مناسبات الآيات والسور: لعبد الله بن طاهر الشريف (ت:1045هـ).

تفسير القرآن: لعلي بن عبد الواحد الأنصاري ( ت: 1054هـ ).

تفسير الفاتحة له.

شرح ابن بري له.

إتقان الصنعة في قراءة السبعة: لأحمد بن شعيب (ت: 1015 هـ ).

كتب ابن عاشر في الرسم والضبط، وسيأتي ذكرها بالتفصيل.

**وفي مجال الفقه والتصوف**: يعد المتفوقون والمبرزون فيه بالمئات، لذلك كثر المفتون والعلماء الذين ألفوا فيه، ومن بينهم:

شرح عمدة الأحكام للمقدسي: لأحمد الفاسي.

رسالة في حكم الجهر بالذكر له.

رسالة في أولاد المشركين له.

شرح تحفة ابن عاصم: لميارة.

حاشية على مختصر خليل: للأبار المتوفى سنة: 1071هـ.

نيل الأمل فيما جرى به العمل: لابن القاضي.

سلاح أهل الإيمان في محاربة الشيطان: للعثماني المتوفى سنة: 1027هـ.

الدرر في فضائل الأدعية: للصومعي المتوفى سنة: 1013هـ.

المكتبة الرقمية لمعهد العلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**وفي مجال النحو وعلوم اللغة:**

شهدت هذه العلوم إقبالا واسعا، وقد ظلت الآجرومية والألفية تتسيدان وحدهما -تقريبا- بالعناية من العلماء والطلاب، ومن بين ما كتب في علوم العربية:

شرح ألفية ابن مالك: للمنجور.

حاشية على شرح المرادي للألفية: لعبد الواحد الفلالي.

إعراب أوائل الأحزاب: لداود بن محمد السملالي.

نظم في تصريف الأفعال: لحسن بن داود الرسموكي.

شرح لامية ابن مالك: للمكلاتي.

**وفي مجال التاريخ والسير:**

وكان أكثره في التاريخ المحلي، ومن جملة ما ألف فيه:

كتاب الجمان في تاريخ الزمان: للحاج الشطيبي.

دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من أهل القرن العاشر: لابن عسكر.

درة الحجال، وجذوة الاقتباس: لابن القاضي.

**وفي مجال الأدب والشعر:**

كان العهد السعدي عهدا زاخرا بالأدباء والشعراء، لذا كثرت المؤلفات فيه، نذكر طرفا منها:

شرح لامية العجم: للماغوسي.

شرح مقصورة المكودي: لعبد العزيز الفشتالي.

ديوان سعيد بن علي الحامدي.

طلائع اليمن والنجاح: لمحمد بن عبد العزيز التاملي.

شرح ديوان المتنبي: للنابغة الهوزالي.

ديوان خطب: لعلي بن عبد الواحد.

**وفي مجال الطب والحساب:**

**ألف فيه كثير، منهم:**

حديقة الأزهار في شرح ماهية العشب والأزهار: لأبي القاسم الوزير.

أرجوزة في الطب: للغول الفشتالي.

البرق الوامض في الحساب والفرائض: لقاسم ابن القاضي.

وغير ذلك من العلوم المختلفة التي زخر بها هذا العهد السعدي[1].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

1 ينظر: النبوغ المغربي، 1/256-260، والمغرب عبر التاريخ، 2/451-470، والثقافة المغربية في عهد السعديين، مقال ضمن مجلة دعوة الحق، عدد3 السنة: 7، ص 20-28.

**المطلب الثاني: حياته الشخصية:**

**اسمه**: عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر بن سعد.

**مولده**: ولد سنة تسعين وتسعمائة هجرية، الموافق لاثنين وثمانين وخمسمائة وألف ميلادية.

**كنيته**: أبو محمد، وقيل أبو مالك.

**أصله**: من الأندلس من مرسية من جنوب الأندلس، هاجر آل عاشر من الأندلس قبيل سقوط غرناطة، واستقروا بفاس طلبا للأمن على أنفسهم ودينهم.

**نسبه**: الأندلسي الأنصاري الفاسي.

أما الأندلسي: فكما ذكرنا لأن أصلهم القريب من الأندلس.

وأما الأنصاري فهو الأصل البعيد، نسبة للأوسيين والخزرجيين من الأنصار الذين هاجروا إلى الأندلس.

وأما الفاسي: فهو مكان ولادته وتربيته ونشأته ووفاته[1].

---

1 ينظر: الدر الثمين، ص 3-4، وشجرة النور، ص 299-300، وسلوة الأنفاس، 2/310-312، وخلاصة الأثر، 3/96-98، ومناقب الخضيكي، 2/273-274، والفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 69-72، وجامع القرويين، 2/518.

**المبحث الثاني: حياته العلمية:**

سأتحدث في هذا المبحث عن حياة ابن عاشر العلمية: دراسته وشيوخه وتلاميذه، وآثاره، وذلك في المطالب الآتية:

**المطلب الأول: دراسته وشيوخه:**

قضى الإمام ابن عاشر أغلب حياته في مدينة فاس، ففيها نشأ ودَرَس ودرَّس وبها توفي.

وعن دراسته يقول تلميذه محمد بن أحمد ميَّارة:« قرأ القرآن على الإمام الشهير الأستاذ المحقق أبي العباس أحمد بن الفقيه الأستاذ سيدي عثمان اللمطي وعلى غيره، وأخذ قراءات الأئمة السبعة على الأستاذ المحقق أبي العباس أحمد الكفيف، ثم عن العالم الشهير مفتي فاس وخطيب حضرتها أبي عبد الله محمد الشريف المرّي التلمساني وغيرهما.

ولا شك أنه فاق أشياخه في التفنن في التوجيهات والتعليلات – رحم الله جميعهم –، وأخذ النحو وغيره من العلوم عن جماعة من الأئمة كالإمام العالم المتفنن مفتي فاس وخطيب حضرتها أبي عبد الله محمد بن قاسم القصّار القيسي، وكالإمام النحوي الأستاذ أبي الفضل قاسم بن أبي العافية الشهير بابن القاضي، وكشيخنا الفقيه المحدث المسنِد الراوية الأديب الحاج الأبرّ أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي العافية الشهير بابن القاضي ابن عمّ أبي الفضل المذكور قبله، وكالإمام العالم المحقق قاضي الجماعة بفاس أبي الحسن علي بن عمران، وكالإمام العالم مفتي فاس وخطيب حضرتها أبي عبد الله محمد الهواري، وكالشيخ العامل الورع الزاهد أبي عبد الله محمد بن أحمد التجيبي شهر بابن عزيز – بفتح العين المهملة وكسر الزاي –، وكشيخنا الإمام العالم المتفنن المفسر المسن قاضي الجماعة بفاس وخطيب حضرتها ومفتيها أبي الفضل قاسم بن محمد بن أبي نعيم الغساني، وغيرهم من الأئمة.

وأخذ الحديث على بعض من تقدم من الشيوخ الفاسيين، كابن عزيز والقصار وشيخنا ابن القاضي، وغيرهم من المشارقة لما حج، وذلك سنة ثمانية وألف، **وهو الإمام المحدث المعمر صفي الدين أبو عبد الله محمد بن يحي العِزّي – بكسر العين المهملة وكسر**

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

الزاي المشددة – الشافعي، وقرأ موطأ الإمام مالك بن أنس على الفقيه العالم المسن سيدي أبي عبد الله محمد بن الجنان، وشمائل الترمذي على شيخنا الإمام العالم المحدث سيدي أبي الحسن علي البطيوي رحمة الله علينا وعليهم أجمعين [1]».

وأذكر الآن تعريفا بشيوخه الذين ذكرهم ميَّارة وغيرهم، وهم:

**أولا: شيوخ الداخل المغربي:**

1 – **أبو العباس اللمطي**: هو أحمد بن عثمان بن عبد الواحد اللمطي الميموني المكناسي، يكنى: أبا العباس، أستاذ نحوي، كان يستظهر مختصر ابن الحاجب، أخذ عن والده أبي عمرو عثمان اللمطي، عن ابن غازي، وأجاز له في القراءات، ولد بعد سنة: 940هـ.

قرأ ابن عاشر عليه القرآن وجوّده، وأخذ عنه علم الرسم القرآني.

قال ابن عاشر في شرحه بيت الخراز رقم: 378[2]، حين تكلم على حذف ألف: ﴿رءيـي﴾ في موضعي يوسف على السواء:« وعلى المساواة أنشدني شيخي الأستاذ أبو العباس أحمد بن عثمان اللمطي رحمهما الله بيتا لا أدري له أم لغيره يتضمن بعض مغفلات الناظم وهو:

حـجـجتم الأيـمى نـديـه من  وحدة رءيـي بالحذف قمن [3].

2 – **أبو العباس الكفيف**: هو أحمد الكفيف، الفقيه المحقق. أستاذ في القراءات السبع، أخذها عنه ابن عاشر، مات سنة: 1005هـ[4].

3 – **محمد القَصَّار**: هو أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد بن علي، الملقب بالقصّار، القيسي الأندلسي، الغرناطي الأصل، الفاسي المنشأ والدار.

---

1 الدر الثمين والمورد المعين، ص 3-4.

2 ينظر: فتح المنان، ص 1059.

3 ينظر: الدر الثمين، ص 3، ودرة الحجال، 168/1.

4 ينظر: الدر الثمين، ص 3، ونشر المثاني، 62/1، والتقاط الدرر، 28/1.

الشيخ الشهير، العالم الكبير، الحافظ الراوية، مفتي فاس وخطيب جامع القرويين بها، ومحدث المغرب في وقته، ذكروا أنه: توفي في رمضان سنة: 1012هـ، في ذهابه إلى مراكش بزاوية ابن ساسي وحمل إلى مراكش، فدفن بها بإزاء باب روضة سيدي أبي العباس السبتي، وهو-رضي الله عنه- من أخص أصحاب إمام أهل الزهد والورع في زمانه الشيخ رضوان الجنوي، وأورع الناس وأزهدهم، وأحب الناس في آل البيت الكرام، ولم يتزوج إلا منهم، وكان يقرئ في اثنين وعشرين علما.

وقد قيل في علمه:

قد حاك شقة العلوم أئمة ... وكسوا بها بالفضل من هو عار

رقّت حواشيها وراق طرازها ... لكنها تحتاج للقصار

أخذ ابن عاشر عنه النحو والحديث وغيرهما من الفنون[1].

4 – **قاسم بن أبي العافية**: هو أبو الفضل وأبو محمد قاسم بن محمد بن أبي العافية الشهير بابن القاضي، إمام فقيه علامة، أخذ عن ابن مجبر المسناري، وأبي زكريا السراج، والمنجور والقدومي، وأبي القاسم بن إبراهيم، أخذ عنه محمد العربي الفاسي، وأخذ ابن عاشر عنه النحو. له شرح على الألفية في مجلد، وحاشية على شرح الشريف على الآجرومية.

مات سنة: 1022هـ[2].

5 – **أحمد بن أبي العافية**: هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي العافية الشهير بابن القاضي، ابن عم قاسم السابق ذكره.

كان متواضعا مع جلالة قدره وتبحره في جميع فنون العلم، معتنيا بنشر العلم، ويختم مختصر خليل في أربعة أشهر.

---

1 ينظر: الدر الثمين، ص 3-4، وسلوة الأنفاس، 72/2، وخلاصة الأثر، 121/4-122، وضفات الحضيكي، 335/2-337.

2 ينظر: الدر الثمين، ص 3، والتقاط الدرر، 61/1، وشجرة النور، ص 297، وإتحاف أعلام الناس، 522/5-527.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

أخذ عن القصار، والمنجور، ويعقوب اليدري، وإبراهيم العلقمي، وسالم السنهوري، وغيرهم.

كان يدرس بجامع الأبّارين، وآخر ما درّسه صحيح البخاري، ويحضره جميع عيون الطلبة، وقارئ المتن عبد الواحد بن عاشر.

من كتبه: درة الحجال في أسماء الرجال، وجذوة الاقتباس في علماء فاس.

مات سنة: 1025هـ[1].

6 - **ابن عزيز التجيبي**: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد التُّجِيبي النسب، الأندلسي الأصل، الفاسي المولد والدار، الشهير بابن عزيز.

قال في "درة الحجال":« من أحفاد منذر بن يحيى بن منذر منصور، أحد ثوار سرقسطة، وبنو صُمَادح من بني عمه».

الإمام العالم المحقق.

ولد-رحمه الله- سنة أربع وخمسين وتسعمائة، وروى الحديث عن شيخه الولي الصالح الفقيه المحدث أبي محمد أبي القاسم ابن الإمام الشهير أبي عبد الله محمد ابن الإمام عبد الجبار بن أحمد بن موسى الفجيجي، وأخذ النحو عن أبي العباس القدومي، والفقه عن أبي زكرياء السرّاج، وعن عبد الواحد الحُمَيدِي، وأخذ أيضا عن المنجور وغيره.

وكان -رحمه الله- أحد أكابر الأعلام، وكان تلميذه الإمام ابن عاشر يحكي عنه كرامات، وقد أخذ عنه النحو والفرائض والحساب .

**ووفاته رحمه الله بفاس**: سنة اثنتين وعشرين وألف[2].

7 - **علي بن عمران**: هو أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن أحمد بن أحمد بن عمران السلاسي ثم الفاسي، القاضي الفقيه العلامة، أخذ رحمه الله عن أحمد الزموري،

---

1 ينظر: الدر الثمين، ص 3، وتعريف الخلف، 1/201-202، وطبقات الحضيكي، 1/61-62، وسلوة الأنفاس، 3/163-166.

2 ينظر: التقاط الدرر، 1/60، ودرة الحجال، 2/235-236، وسلوة الأنفاس، 1/163-164، والدر الثمين، ص 4، وشجرة النور، ص 297.

ويعقوب اليدري، وأخذ النحو عن القدومي، كان يستظهر مختصر خبيز، وله مشاركة في النحو، امتحن بالسجن ومات فيه مسموما سنة: 1018هـ.

أخذ عنه ابن عاشر النحو وغيره من العلوم[1].

8 - **قاسم الغساني**: هو أبو الفضل قاسم بن محمد بن أبي النعيم الغساني الغرناطي الأندلسي أصلا، الفاسي ولادة ومنشأ ووفاة، من رهط أبي علي الغساني.

الإمام الشهير، العالم العلامة الكبير، الفقيه المشارك المتفنن، المحقق المتقن، قاضي الجماعة بفاس وخطيب حضرتها.

كان-رحمه الله- من كبار الشيوخ بفاس، الذين لهم الشهرة و صيت في العلم بها. وكان متضلعا في الفنون، ماهرا في المعقول والبيان، والتفسير والكلام، وولي القضاء بفاس، فحمدت سيرته، وكان خطيبا بليغا.

أخذ عن المنجور، وهو عمدته، وأبي القاسم ابن إبراهيم، وابن مُجْبِر المساري، وأبي العباس القَدُّومي، وأبي زكرياء يحيى السرّاج، وأبي مالك الحُمَيْدي... وغيرهم.

وأخذ عنه جماعة من أعيان فاس: كالحافظ أحمد المقري وابن عاشر، الذي أخذ عنه الحديث والتفسير والعقيدة والفقه والأصول والبلاغة.

قال الشيخ ميارة: « ولا أذكر الآن له تأليفا، لاشتغاله بخطة القضاء- بل والفتوى- في غالب الأوقات».

كان فظا غليظا على أهل الفساد، يفضحهم ويسبهم، فتوسم فيه أنه يريد كسر شوكتهم، وانقراض دولتهم، فتمالئوا على قتله ظلما- على سعة علمه وكبر سنه- فرموه ببندقتين بطالعة فاس، قيل: بالزربطانة، وقيل: بباب مدرسة أبي عنان، وقيل بين باب درب الحرة وباب سوق ابن صافي، وذلك إثر رجوعه من صلاته بالسلطان، صلاة الجمعة خامس

1 ينظر: صفوة من انتشر، ص 245-247، وسلوة الأنفاس، 399/3، ودرة الحجال، 255/3-256، وشجرة النور، ص 296، والدر الثمين، ص 3-4.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

القعدة الحرام سنة اثنين وثلاثين وألف، وثار قتال بين الأندلسيين واللمْطيين بسبب موته، ودام أحد عشر شهرا، لإرادة الأخذ بثأره[1].

9 - **محمـــد الجنـــان**: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد الجنان، به عرف، الغرناطي الأندلسي الفاسي.

كان-رحمه الله- أحد علماء فاس، إماما في الفقه، معتنيا بقراءة مختصر خليل، وله تخييط عليه، يعرف عند الطلبة بـ: "الجنان". مشاركا في الفرائض والحساب والنحو والعروض وغير ذلك.

أخذ عن المنجور، وابن مجبر المساري، والقدومي، والسراج والحميدي، وأبي راشد يحيى ابن يعقوب اليدري، وأجاز له "الموطأ" عن سقين.

وأخذ عنه: حمدون الأبار، وعبد القادر الفاسي، وابن عاشر، الذي أخذ عنه موطأ الإمام مالك، وغيره.

ولد عام ثلاثة وخمسين وتسعمائة، وتوفي أواخر ذي الحجة عام خمسين وألف وقد ناهز مائة سنة[2].

10 - **علي البطُّوئي**: هو أبو الحسن سيدي علي بن قاسم بن عبد العزيز البطُّوئي الريفي الزناتي، الفاسي المولد والدار والوفاة.

ولد- رحمه الله- سنة سبع وستين وتسعمائة، وكان إماما عالما محققا متفننا، زاهدا ورعا، مولعا بالخلوة والذكر، والمطالعة والتقييد، ملازما لبيته، منعزلا عن الناس، نسخ بخطه كتبا عديدة، وكان له خط حسن جيد الضبط.

---

1 ينظر: الدر الثمين، ص 4، وسلوة الأنفاس، 116/2-117، واليواقيت الثمينة، ص 76، وشجرة النور، ص 298.

2 ينظر: الدر الثمين، ص 4، ودرة الحجال، 236/2، وسلوة الأنفاس، 75/3، وطبقات الحضيكي، 341/2، وشجرة النور، ص 302.

أخذ عن القصار، واليدري، والمنجور، والحميدي، والأستاذ أحمد القدومي، والحسن الدراوي، وأبي الحسن ابن عمران، وأبي زكرياء السراج. وأبي القاسم ابن القاضي، ورضوان الجنوي، وأبي المحاسن الفاسي، وغيرهم.

وكان حسن النية في التعليم، ذا خلق حسن، وحلم وحياء، وينتفع بالقراءة عليه في الأيام اليسيرة ما لا ينتفع بالقراءة على غيره في أضعاف ذلك ، مع سهولة تعبيره وعدم تكلفه، وولي قضاء الجماعة بفاس مدة، فحمدت سيرته.

وله تقاييد حسنة على تحفة ابن عاصم، وله كتاب في التصوف حسن، فيه نحو خمسة عشرة بابا... وغير ذلك.

درس عليه ابن عاشر: شمائل الترمذي.

وتوفي-رحمه الله- ليلة الجمعة الثامن والعشرين من ربيع الثاني سنة تسع وثلاثين وألف[1].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**11 - أبو عبد الله الهواري**: هو أبو عبد الله محمد بن محمد الهواري، مفتي فاس وخطيبها، أخذ ابن عاشر عنه الفقه، قال صاحب نشر المثاني:« فصاحب الترجمة من شيوخ العلامة ابن عاشر، وقد ذكره في أول باب القضاء من حواشيه على مختصر، حيث عاب شرح التتائي عليه فقال: ويرحم الله شيخنا أبا عبد الله محمد بن محمد الهواري، إذ كان لا يعبأ بشيء من شرحَيْ هذا الشارح، ولا يلتفت إليه».

مات سنة اثنين وعشرين وألف[2].

**12 - محمد المرّي التلمساني**: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد المريي الشريف التلمساني.

الإمام العلامة الخطيب، المفتي الفهامة، أخذ عن المنجور، والقدومي، وسمع من الشيخ أبي المحاسن، وأخذ القراءات عن أبي القاسم الدكالي عن ابن غازي وغيرهم، وعنه ابنه أبو

---

1 ينظر: الدر الثمين، ص 4، ونشر المثاني، 1/280-281، وسلوة الأنفاس، 3/219-220، وشجرة النور، ص 299.

2 ينظر: الدر الثمين، ص 4، ونشر المثاني، 1/192-193، والتقاط الدرر، 1 63.

الحسن ومحمد العربي الفاسي، وأبو زيد السلجماسي، وإبراهيم الجلاي. وأخذ ابن عاشر عنه القراءات السبع.

كان يستظهر بعض كتب ابن الحاجب والألفية، وكان يدرّس رسالة ابن أبي زيد القيرواني، وخليل والألفية

مات سنة: 1018هـ [1].

13 - **محمد بن أبي بكر الدلائي**: هو محمد بن أبي بكر الصنهاجي الدلائي، العالم العلامة، الإمام القدوة، الشهير الفهامة الدراكة، أوحد زمانه، شيخ المشايخ، رئيس العلماء وقدوة الفضلاء والصلحاء، المتبحر في علوم التفسير والحديث.

أخذ عن الشيخ محمد الشرقي. ولقي الشيخ ابن مبارك الزعري. وأبا مهدي عيسى بن علي البوكيلي.

وحج سنة خمس وألف، ولقي شيخ الإسلام زين العابدين. ولازمه مدة إقامته بمصر.

أخذ عنه الشيخ محمد ميارة، وأبو العباس المقرئ، وابن عاشر، والبوعناني، وغيرهم.

توفي رحمه الله سنة ست وأربعين وألف، ودفن بالدلاء قرب روضة والده[2].

14 – **المنجور**: هو أحمد بن علي بن عبد الله الفاسي المعروف بالمنجور، العالم الفقيه الأصولي، النحوي المحدث المؤرخ.

من شيوخه: عثمان بن عبد الواحد اللمطي، ومحمد بن مجبر المساري وغيرهما.

تخرج به خلق كثير منهم: علي البطوئي، وعدّ له صاحب المعسول: ابن عاشر إجازة، مما يعني أنه أجازه وعمرة خمس سنين.

من كتبه: نظم الفرائد ومبدئ الفوائد لمحصل المقاصد، وهو شرح لقصيدة ابن زكري في التوحيد، والحاشية الصغرى على شرح كبرى السنوسي، وفهرس لشيوخه.

---

1 ينظر: الدر الثمين، ص 3 التقاط الدرر، 52/1، ونشر المثاني، 150/1 ، وسرة الأنفاس، 361/3.

2 ينظر: الزاوية الدلائية، ص 76-80، وطبقات الحضيكي، 342/2-344، والحركة الفكرية، 420/2، 510.

مات سنة: 995هـ[1].

15 – **سقين**: هو محمد بن عبد الرحمن سقين، من شيوخ ابن عاشر بالإجازة كما ذكر صاحب المعسول.

مات سنة: 1054هـ[2].

**ثانيا: شيوخ الخارج:**

رحل ابن عاشر إلى المشرق قاصدا الحج إلى بيت الله الحرام سنة ثمانية وألف، فأدى مناسك الحج والتقى بطائفة من العلماء واستفاد منهم وأخذ عنهم، ومن بينهم:

16 – **محمد العِزّي الشافعي**: هو محمد بن يحي الملقب صفي الدين العزّي المصري الشافعي، محدث أديب شاعر، أخذ عنه ابن عاشر الحديث في رحلته إلى الحجاز. مات سنة: 1019هـ[3].

17 – **سالم السنهوري**: هو أبو النجاة سالم بن محمد السنهوري، العالم الإمام المحدث، مفتي المالكية بمصر، أخذ عن أئمة كالشمس البنوفري، وبه تفقه، وأخذ عن اللقاني والنجم الغيطي، وأخذ عنه النور الأجهوري والخير الرملي والشمس البابلي، وعامر الشبراوي.

له شرح على مختصر خليل، ورسالة في ليلة النصف من شعبان، وغير ذلك.

مات سنة: 1016هـ، وعمره نحو: سبعين سنة.

وقد قيل عند وفاته:

مات شيخ الحديث بل كل عالم ... سالم ذو الكمال أفضل حبر

قلت من غير غايـــة لبكاه ... أرخوه قد مات عالم مصـــر

أخذ ابن عاشر عنه الفقه[4].

---

1 ينظر: فهرس المنجور، ص 62، 63-64، وشجرة النور، ص 302، والمعسول، 99/13.

2 ينظر: المعسول، 41/13-42، والتقاط الدرر، 120/1، وفهرس المنجور، ص 10.

3 ينظر: الدر الثمين، ص 4، وخلاصة الأثر، 263/4.

4 ينظر: شجرة النور، ص 289، ونشر المثاني، 139/1، والتقاط الدرر، 48/1، وسلوة الأنفاس،

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

18- **عبد الله الدنوشري**: هو عبد الله بن عبد الرحمن بن علي بن حمد، الدنوشري، المصري، الشافعي، كنيته: أبو الفتح، عالم نحوي مدقق، كان يهتم بالنظم وله فيه باع طويل، وقد تأثر به ابن عاشر، فنظم المرشد المعين، وسأله عن مشايخه فذكر منهم القصار فأنشد الدنوشري لنفسه:

قد حاك شقة العلوم أئمة وكسوا بها بالفضل من هو عار

رقّت حواشيها وراق طرازها لكنها تحتاج للقصار

له حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد.

مات سنة: 1025هـ[1].

---

311/2، والحركة الفكرية، 248/1.

1 ينظر: إقتفاء الأثر، ص 126، وسلوة الأنفاس، 2-311.

**المطلب الثاني: تدريسه وتلاميذه:**

لقد فرّغ ابن عاشر حياته للتعليم والتدريس، فاتجه إليه العامة والخاصة، لأخذ العلم، ولقد كان الناس عموما وطلبة العلم خصوصا يعترضونه في أزقة فاس وأديتها، ومساجدها ودورها، يسألونه ويستفتونه.

ولم يكن ابن عاشر يُدرِّس في مدرسة واحدة أو مسجد واحد، وإنما كان يدور على مساجد فاس ومدارسها، وإن كان كثيرا ما يدرس في جامع القرويين و مدرسة المصباحية.

ولم يكن تدريسه مقتصرا على فن من الفنون، وإن كان الغالب عليه علم الرسم القرآني، لأنه كان متبحرا في علوم القرآن والرسم بصفة خاصة.

وقد أخذ عنه العلم جملة من الطلاب الذين صاروا علماء كبار بعد ذلك نذكر منهم:

1 – **محمد ميّارة**: هو محمد بن أحمد بن ميّارة الفاسي، وعاء من أوعية العلم، تلميذ ابن عاشر وأول من ترجم له وأول من شرح المرشد المعين، فقيه عالم متضلع، أخذ كذلك عن المقري.

من مؤلفاته: شرح تحفة ابن عاصم.

مات سنة: 1072هـ[1].

2 – **عبد القادر الفاسي**: هو الإمام، قدوة الأنام، إمام الأئمة، وعلم الأعلام، أستاذ الأستاذين، وتاج العارفين، العلامة القدوة الحجة المشارك، أبو محمد وأبو السعود عبد القادر الفاسي ابن الشيخ الفقيه أبي الحسن علي ابن الشيخ الكبير، العارف الشهير، أبي المحاسن سيدي يوسف القصري أصلا ومولدا، الفاسي دارا وشهرة.

ولد-رحمه الله- سنة سبع وألف بالقصر الكبير، وبه نشأ في حجر أبيه، فتعلم القرآن والعربية، والفقه والحديث.. وغيرها على أبيه وغيره.

ثم رحل لفاس برسم القراءة في حياة أبيه، وذلك في أوائل رجب سنة خمس وعشرين وألف، ونزل بالمدرسة المصباحية، وأكب على التعلم والجد والاجتهاد وتحصيل الفوائد، حتى إنه كان كثيرا ما يجد نفسه سائرا في الطريق من غير قصد، لتعلق قلبه

---

1 ينظر: صفوة من انتشر، ص 250-251، وشجرة النور، ص 309.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

بمجالس العلم، وحنينه إلى أماكن القراءة، فانتفع في أقرب مدة، وحصل في الزمن اليسير، من العلم ما لم يحصل غيره في الزمن الكثير.

وأخذ عن عم أبيه: علوما كثيرة من تفسير وحديث وفقه وعقائد، وبيان ونحو، وأصول ومنطق، ولغة وتفسير وتصوف...، وسائر الفنون وأخذ أيضا جميع ذلك عن عمه العربي الفاسي، وأجازه، وأخذ أيضا الأصول والفقه عن القاضي أبي القاسم بن أبي النعيم الغساني، والشيخ أبي مالك عبد الواحد ابن عاشر، وأخذ عنه الشفسية سماعا كذلك، والنحو عن أبي الحسن ابن الزبير، والفقه أيضا عن أبي العباس المقري، وأبي عبد الله الجنان... وغيرهم.

وكان زهده في الدنيا معرضا عنها كل الإعراض، لا يأكل إلا من كسب، ولا يلتفت إلى ما في أيدي الناس، بل كان يعرض عليه التجار العطايا الجزيلة فلا يقبلها، ولا يتقوت إلاّ من النساخة ينسخ البخاري كثيرا وغيره، فيبيعه ويأكل ثمنه، وكان الناس يرغبون في النسخ التي تكون بخط يده للبركة والإتقان.

وكان كثير الأذكار، مواظبا على قراءة القرآن، لا يكاد يفتر لسانه من الذكر والتلاوة، وله همة عالية في قيام الليل، لا يدعه إلا لضرر.

وكانت وفاته بعد زوال يوم الأربعاء ثامن من شهر رمضان لعظم سنه إحدى وتسعين وألف، ودفن من الغد.

ورثاه بعد وفاته جماعة، منهم تلميذاه: العلامة اليوسي، والعلامة الحاج علي بن محمد بركة التطواني، وأنشد فيه بعضهم متمثلا من بحر الطويل:

حلف الزمان ليأتين بمثله حنثت يمينك يا زمان فكفّر

وفي نشر المثاني: « إن من الجاري على الألسنة قولهم: لولا ثلاثة لانقطع العلم من المغرب في القرن الحادي، لكثرة الفتن التي ظهرت فيه وهم: سيدي محمد ابن ناصر في درعة، وسيدي محمد بن أبي بكر الدلائي في الدلاء، وسيدي عبد القادر الفاسي بفاس»[1].

---

1 ينظر: نشر المثاني، نقلا عن موسوعة أعلام المغرب، 1636/4، وسلوة الأنفاس، 351/1-357، وخلاصة الأثر، 444/2-451، وشجرة النور، ص 299، 314-315، والتقاط الدرر، 217/1-218.

3 – **أبو العباس الحارثي**: هو أبو العباس الحارثي ابن الشيخ أبي بكر الدلائي إمام عارف عمدة، أخذ العلم عن والده وأخيه محمد، وأبي العباس ابن القاضي وأبي العباس بن عمران، وابن عاشر وغيرهم، وعنه جماعة.

له شرح على مختصر ابن الحاجب. مات سنة: 1051هـ[1].

4 – **عبد الله بن محمد بن أحمد العياشي**: هو عبد الله بن الولي الصالح محمد العياشي الزياني أبو عبد الله، الفقيه العلامة الجليل القدر. الولي الصالح.

أخذ عن أبيه، وعن ابن عاشر وميارة، وأبي زيد الفاسي وغيرهم وأجازوه.

وله "أرجوزة" نظم فيها أهل بدر، وله أمداح كثيرة في شيخه ابن عاشر، وذكر بعضها ميارة في "شرح المرشد المعين".

وأخباره وكراماته كثيرة، وبيتهم بيت علم وخير وصلاح، توفي رحمه الله ليلة عرفة سنة: 1073هـ[2].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية

5 – **عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي**: هو عبد الله بن محمد بن أبي بكر أبو سالم العياشي، الشيخ الإمام القدوة، الرحالة الحافظ الباهر، الحجة العالم العلامة العامل، الولي الصالح الناصح العابد الناسك الصوفي.

عبد الله العلمي
جامعة الأمير

كان أحد الأعلام وأوحد أفراد الزمان، من أحيا الله به دينه وطريق الرواية والدراية.

أخذ أولا بفاس عن ابن عاشر، وعن الأبار، والشيخ ميارة، وأبي زيد ابن القاضي، وأبي محمد عبد القادر الفاسي. وبدرعة عن أبي عبد الله محمد بن ناصر. ورحل للمشرق وجاور بالحرمين الشريفين سنين، وحج مرارا وأخذ عن أعلامها، ورحل للشام وجاور بالقدس والخليل، ثم بمصر، ولقي علماء المشرق وأخذ عنهم.

---

1 ينظر: شجرة النور، ص 301-302.

2 ينظر: التقاط الدرر، 156/1، ومختصر الدر الثمين، ص 10-11، وطبقات الخضيكي، 394/2-396.

فكان-رضي الله عنه- فقيها صوفيا، جالس المشايخ وأكابر الأئمة في وقته كالشيخ علي الأجهوري، والشيخ الشهير أبي مهدي الثعالبي، والشيخ أحمد الخفاجي شارح "الشفا" عرف بالأفندي، والشيخ الشهرزوري، وغيرهم من طبقتهم، وممن اشتملت عليه "فهارسه" و"رحلته".

مات سنة: 1090هـ[1].

6 – **حمدون الأبار**: هو حمدون بن محمد بن موسى الأبار.

كان رحمه الله إماما في الفقه، مُشَاوَراً في الأحكام، يقوم على مختصر خليل أحسن قيام، ويختمه كل سنة، وحدَّثوا عنه.

أخذ عن ابن عاشر، والجنان، والمقري وغيرهم.

أخذ عنه أبو سالم العياشي وغيره.

توفي بفاس سنة: 1071هـ[2].

7 – **محمد بن أحمد الفاسي**: هو الإمام الجليل، العلامة النبيل، الفقيه الحافظ، الأستاذ، المدرس الخطيب، المشارك اللبيب، المفتي القاضي، أبو عبد الله وأبو القاسم سيدي مَحمد (فتحاً) ابن الحافظ الضابط الثقة، الذي كانت تصحح نسخ البخاري ومسلم من حفظه، أبي العباس سيدي أحمد بن أبي المحاسن يوسف الفاسي.

كان-رحمه الله- متضلعا في جميع العلوم، إماما حجة، قائما بتدريس الفنون قيام محقق ضابط، محصل محرر. وكان آية من آيات الله في الحفظ واستحضار المسائل، يستظهر تسهيل ابن مالك، ومختصر ابن الحاجب الأصلي.. وغير ذلك، لا يجارى في ذلك في سائر الفنون، وكان فصيح العبارة، رائق الإشارة، قوي الفهم، حسن الأخلاق، لين الجانب، مقبلا على الصغير والكبير بالبشاشة والإكرام، سريع الدمعة.

---

1 ينظر: طبقات الحضيكي، 2/396-398.

2 ينظر: اليواقيت الثمينة، ص 106-107، وصفوة من انتشر، ص 249-250، وشجرة النور، ص 309، والتقاط الدرر، 1/148.

استوطن مكناسة الزيتون، وتقلد قضائها مدة، فحمدت سيرته، وتواطأت الألسن على مدحه. إلى أن نقله السلطان الرشيد- رحمه الله- لفاس، سنة سبع وسبعين وألف، وولاه الفتيا والخطابة بالقرويين، ثم أُخر عن ذلك، فلازم القراءة والتقييد، والإفادة للخاص والعام.

أخذ-رحمه الله- عن ابن عاشر، وابن أبي النعيم، وعمه العربي، وعم أبيه عبد الرحمن، لازم القراءة عليه والأخذ عنه سنين، وأجازه وأخذ- أيضا- عن أبي الحسن ابن الزبير السلجماني، وأبي الحسن البطوئي، وبالإجازة عن الشيخ القصار.

ولما تصدر بفاس للتدريس، اشتهر في البلاد صيته، وشاع ذكره. وأخذ عنه جماعة، منهم: أبو محمد عبد السلام القادري، ومحمد وعبد الرحمان ابنا عبد القادر الفاسي، والقاضي أبو عبد الله بن الحسن المَجّاصي، وقاضي الجماعة أبو عبد الله محمد العربي بُرْدُلّة... وغيرهم ممن لا يحصى.

واعتنى في آخر أمره بالقراءات السبع، فأخذها على أبي زيد ابن القاضي، وقرأ عليه ختمتين، فبرع في ذلك.

وألف تآليف، منها: شرحه لمختصر خليل بشرح لطيف ممزوج في سفْر، وشرحان على "نظم المراصد" لعمه سيدي العربي، وغير ذلك.

مولده: ضحى يوم الخميس، تاسع محرم سنة تسع وألف بفاس، وبها توفي في آخر ليلة الثلاثاء ثاني عشر ربيع الأول سنة أربع وثمانين وألف[1].

8 – **محمد بن سودة**: هو محمد بن محمد بن أبي القاسم بن سودة المُرّي:

العلامة المدرس الكبير، الحافظ المفتي الخطيب الشهير، القاضي بفاس وآخر قضاة العدل بها، أبو عبد الله محمد ابن الفقيه المدرس أبي عبد الله محمد ابن العلامة المفتي القاضي أبي القاسم ابن سودة المُرّي، الغرناطي ثم الفاسي.

---

1 ينظر: سلوة الأنفاس، 2/359-360، وشجرة النور، ص 312، ونشر المثاني. نقلا عن موسوعة أعلام فرب، 4/1578، وطبقات الحضيكي، 1/302.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

ولد-رحمه الله- سنة ثلاث وألف، وحضر مجلس القصار وهو صبي صغير، وقرأ النحو على القاضي أبي الحسن علي بن عمران السلاسي، والمنطق والبيان والأصلين على القاضي ابن أبي النعيم الغساني الأندلسي، وتفقه على الشريف أبي الحسن على المري التلمساني، وعلى أبي الحسن علي البطوئي، وعلى خاله الإمام أبي مالك عبد الواحد ابن عاشر الأندلسي... وغيرهم. واستفاد من والده كثيرا، وحضر درسه من لدن صباه.

وكان عالما متبحرا في المعقول والمنقول، بارع الخط، وله اليد الطولى في الأدب، بحيث كان يحفظ ديوان المتنبي عن ظهر قلب.

وأخذ عنه جماعة من الأعيان، كالحافظ أبي زيد الفاسي الصغير، والقاضي أبي عبد الله بردلة، والشيخ حسن العجيمي الحنفي المكي، وأبي سالم العياشي... وغيرهم.

وسُلّمت له أقلام الفتوى في جميع أقطار المغرب، وصار العمل بفتواه فيما لا يوجد له في النازلة نص، وولي قضاء الجماعة بفاس سنين عديدة، ودارت عليه الشورى، وفزع الناس إليه في أمر دينهم ودنياهم.

توفي-رحمه الله- ضحوة يوم الأحد الخامس والعشرين من ذي القعدة الحرام سنة ست وسبعين وألف[1].

9 - **أحمد بن محمد المزوار**: هو الشيخ الشهير، الفقيه العلامة الكبير، النحوي البياني المعقولي، المدرس المفسر الأصولي، المشارك الخطيب، البليغ الأديب، القاضي بفاس، أبو العباس أحمد بن محمد، المدعو حمدون المزوار، الفاسي، من مشاهير علماء فاس وفضلائها.

كان-رحمه الله- من أهل البراعة في الفنون والمهرة في العلوم، تملأ من المعقولات فبلغ فيها الغاية، وله باع في التفسير والفقه وغيرهما. وكان عامر الأوقات بالتدريس، دقيق النظر في الأبحاث مرجوعا إليه في الأمور الغامضة والمشكلات، وجل تقاييده في النحو.

أخذ عنه جماعة من أعيان العلماء، كأبي العباس ابن الحاج، وأبي محمد عبد السلام جسوس، وأبي عبد الله محمد المهدجي الفاسي، وأبي سالم العياشي، وقاضي الجماعة سيدي العربي بن أحمد بردلة الأندلسي... وغيرهم.

---

1 ينظر: سلوة الأنفاس، 3/95-96، وشجرة النور، ص 310.

وقرأ هو على أئمة فاس، وحصّل منهم علوما جمة، كأبي محمد عبد الواحد ابن عاشر، وأبي العباس أحمد ابن عمران... وغيرهما.

وولي الخطابة بجامع الأندلس مدة، ثم نقل لجامع القرويين، ولما مات القاضي ابن سودة قلد خطة القضاء بفاس مكانه.

مات سنة أربع وثمانين وألف[1].

10 - **عبد الرحمن ابن القاضي**: هو الشيخ الإمام، الفقيه المحدث الهمام، إمام القراء وشيخ المغرب الشهير، وأستاذ الأساتيذ العالم الكبير، الحافظ حجة الحيْسُوبي، أبو زيد عبد الرحمن ابن الفقيه العالم العلامة النحوي أبي القاسم ابن القاضي، المكناسي الأصل، الفاسي الدار والمنشأ، عرف أهله بفاس وبمكناسة بأولاد ابن قاضي، ويعرفون في القديم بأولاد ابن أبي العافية.

ولد-رحمه الله- سنة تسع وتسعين وستمائة، وربي في حجر الشيخ أبي المحاسن يوسف الفاسي.

ونشأ في عفاف وصيانة، وحُبب إليه تلاوة القرآن، وحفْظُ طرق قراءته، وصرف العناية لذلك إلى أن صار المرجوع إليه في ذلك الشأن، والمعول عليه في أحكام القراءات، ومعرفة توجيهاتها، وحفظ مذاهب أئمتها، فلا تجد أستاذا بالمغرب إلا وقد روى عنه أو تلامذته.

وكان شيخا حافظا، وحجة محققا لافظا، مجودا إماما، وبركة همّاما، شيخ الجماعة في الإقراء في وقته، ومفردا في تحقيق القراءات.

وله تقاييد في "طبقات الصوفية"، وتآليف منها: "الفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع"، وأجوبة - نظما ونثرا - في أحكام الضبط والرسم... وغير ذلك، إلى ما كان عليه من الدين المتين، والورع المبين، وصدق اللهجة، ولين الجانب للخاص والعام، وكان ينشد في طلبة الوقت:

ولعبُ الشيطان بالقراء كلعب الصبيان بالجوزاء

---

1 ينظر: سلوة الأنفاس، 96/3، وشجرة النور، ص 312.

المكتبة الرقمية عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

أخذ عن محمد بن يوسف التاملي، وهو عمدته وله إجازة منه. وعن الأستاذ البركة عبد الرحمن بن عبد الواحد العباسي، ثم السجلماسي، نزيل فاس ودفينها، وعن عبد الواحد بن عاشر.

توفي-رحمه الله- صبيحة يوم الأربعاء ثاني عشر رمضان سنة اثنين وثمانين وألف[1].

1 ينظر: طبقات الحضيكي، 2/401-402، وسلوة الأنفاس، 2/252-253، ونشر المثاني، نقلا عن موسوعة أعلام المغرب، 4/1563، وقراءة الإمام نافع، 4/309، وشجرة النور، ص 312.

**المطلب الثالث: مؤلفاته وجهوده العلمية:**

أثرى الإمام ابن عاشر المكتبة الإسلامية بجملة من المؤلفات التي كان لها أثرها البالغ في خدمة كتاب الله والدين الإسلامي، وفي الآتي بيان لهذه المصنفات:

**مؤلفاته في علوم القرآن:**

1 – **فتح المنان المروي بمورد الظمآن:** وهو موضوع دراستنا وقد خصصت له الباب الثالث لتفصيل الكلام عليه.

2 – **الإعلان بتكميل مورد الظمآن، وشرحه:** بهذا الاسم سماه مؤلفه الإمام ابن عاشر.

وهو منظومة من ستة وأربعين بيتا، ضمنها ابن عاشر خلافيات الرسم في القراءات السبعة عدا قراءة الإمام نافع رحمه الله تعالى.

يحوي الكتاب مقدمة، وأربعة أرباع.

قسمها ابن عاشر على حسب الأرباع في كتابه فتح المنان، ثم شرح هذه المنظومة.

ذكر المقدمة مع شرحها، وخلافيات الرسم من سورة الفاتحة إلى سورة الأعراف، مع شرح ذلك، في شرحه لترجمة الخراز: من آل عمران إلى الأعراف. ونبه على أربعة عشر كلمة وقع الخلاف في رسمها[1].

وذكر الربع الثاني في ترجمة: ما جاء من أعرافها لمريما، وذكر فيه ثلاث عشرة كلمة مما اختلف في رسمها، واستطرد بعدها كلمتين أو موضعين مما اتفقت لمصاحف على رسمها واختلف القراء فيهما، وهما: ﴿ فخراج ﴾ بسورة المؤمنون، و ﴿ ءاتونى ﴾ معا بسورة الكهف[2].

وذكر الربع الثالث في ترجمة: وهاك ما من مريم لصاد، وذكر فيه اثني عشرة كلمة مما وقع الخلاف في رسمها[3].

---

1 ينظر: ص 655-668.

2 ينظر: فتح المنان، ص 725-730.

3 ينظر: فتح المنان، ص 769-774.

المكتبة الرقمية لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وذكر الربع الرابع في ترجمة:

القول في المرسوم من صاد إلى  مختتم القرآن حيث كملا

وذكر فيه سبعة عشر كلمة.

وأهى ذلك بتنبيهه على أنه أهمل نوعين مما تعرض له المقنع ونظمه[1].

اعتمد ابن عاشر في نظمه الإعلان على ما ذكره الإمام الداني في المقنع.

لم يطبع الكتاب بشرح ابن عاشر فيما أعلم، ولا يزال مخطوطا، وهو محفوظ في عدد من المكتبات منها:

- نسخة الأزهرية: برقم: (319) 22326، وعدد أوراقها:12.
- نسخة الأزهرية: برقم: (1385).
- نسخة برقم: (1386) بالمكتبة الأزهرية.
- نسخة أخرى بالمكتبة الأزهرية: برقم: ( 1387).
- نسخة خامسة بالمكتبة نفسها: برقم: (1325)[2].

3 – **رسم البدور السبعة**: مخطوط بمكتبة تطوان بالمغرب، برقم: 881[3].

4 – **طرر عجيبة على شرح الإمام أبي عبد الله التنسي لذيل مورد الظمآن في الضبط**: ذكره ميارة في شرح المرشد[4].

5 – **حاشية على كنز المعاني للجعبري**.

منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط، وأخرى بالخزانة الحسنية بالرباط أيضا[5].

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 805-814.

2 ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، علوم القرآن، رسم المصاحف، ص 77.

3 ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 130.

4 ينظر: الدر الثمين، ص 5.

5 ينظر: سلوة الأنفاس، 311/2، وزعيم المدرسة الأثرية في القراءات، ص 175-176.

**مؤلفاته في العقيدة:**

**– تقاييد على العقيدة الكبرى:** العقيدة الكبرى للإمام السنوسي، ذكره له ميارة في شرح المرشد المعين[1].

**مؤلفاته في الفقه:**

**1 – شرح مختصر خليل:** ابتدأ ابن عاشر شرحا على مختصر الإمام خليل من باب النكاح إلى السلم، أجاد فيه وأفاد، والتزم في شرحه نقل لفظ ابن الحاجب، ثم لفظ التوضيح، وأفاد إلى ذلك نكتا وفوائد، ذكر الكتاب ميارة في شرحه للمرشد[2].

**2 – حاشية على الشرح الصغير على مختصر خليل:** والشرح الصغير هو الدرر في حل ألفاظ المختصر للإمام التتائي.

قال في سلوة الأنفاس: « ومنها طرره التي قيدها على حاشية نسخته من شرح الإمام التتائي، المسمى بجواهر الدرر على مختصر خليل. قال الشيخ ميارة في شرحه لنظمه لتكميل المنهج: « وهي طرر جيدة بعضها يتعلق بكلام الشرح المذكور، وبعضها بكلام خليل، حل فيها مشكلات، ورفع بها إبهامات، فجزاه الله عن المسلمين خيرا، وأعظم له بذلك أجرا... قال: وقد أمر بتخريج تلك الطرر العالم العلامة الولي الصالح، أبو عبد الله سيدي محمد بن أبي بكر رحمه الله ونفع به، وأبقى الخير والبركة في عقبه، فأخرجت في أكثر من عشرين كراسا من القالب الكبير، وانتفع بها الناس، وانتشرت في البلدان»، وذكر في معين القاري: أنها أخرجت في نحو أربعين كراسا[3].

جاء في مقدمة هذا الكتاب: « ... فكان ممن جال في هذا الميدان، ورام التقدم فيه على الأقران – أي شرح مختصر خليل – العلامة التتائي – رحمه الله –، أمعن النظر فيه بعينين، فوضع عليه شرحين، ثم تحامل النقاد عليه فيهما بكلام، ونسبوه – رحمه الله – في بعض مسائلها إلى الأوهام، ووقع شرحه الصغير المسمى بالدرر في حل

---

1 ينظر: الدر الثمين، ص 5. ولم أقف على الكتاب لا مطبوعا ولا مخطوطا ولا في فهارس المخطوطات.

2 ينظر: الدر الثمين، ص 4-5.

3 ينظر: سلوة الأنفاس، 312/2، والدر الثمين، ص 5.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

ألفاظ المختصر، بيد خاتمة المحققـــين، ورأس جهابـذة الناقدين، شيخ شيوخنا العلامـة الخيّر، الدّين، الفقيه النظار، الجامع بين علـــم الأديان، وعلم الأبدان. سيـــدي عبد الواحد بن عاشر الأنصاري – سقاه الله من شنابيب رضوانـــه وأذاقه حلاوة غفرانه – فاعتنى بشأنه، واستعمل في ذلك قوة فكره، وحدة ذهنه، حتى أوضـــح مشكله وفصل مجمله، فكتب على أصله من الفوائد العجيبة، والفرائد الغريبة، حواشي مفرقة في الطرر، وحق لها أن تسمى الدرر، وأظهر في ذلك من التحقيق، وما أبدته قريحته من التدقيق، ما يشهد له بأن له اليد في الفقه ومسائله، ومعرفته بتحقيق أصوله ورسائله، من إيراد أبحاث وعزو أنقال، وحل مقفل وتنظيم في أقوال، وإبداء إشكالات وتوجيهه. وتصويبـــات وتنبيهات، وغير ذلك مما ستراه في محله. وترد عذبه كزلال في منهله».

والكتاب في حوالي 337 صفحة، مسطرة:38، حجم كبير بخط مغربي، مؤرخ بتاريـــخ: 1046هـ، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، برقم: 642[1].

3 – **المرشد المعين على الضروري من علوم الدين**: هي المنظومة التي سارت بها الركبان ولقيت قبولا مغربيا كبيرا.

ابتدأ تأليفه سنة: 1008هـ لما حج بمكة، وقد مضى من عمره إذ ذاك ثمانية عشرة سنة.

عدد أبياتها:314 بيتا.

ضمنها ابن عاشر خلاصة الفقه المالكي في باب العبادات.

ابتدأها بمقدمة في باب الاعتقاد على الطريقة الأشعرية، ثم ذكر قسم العبادات، ثم أتمى نظمه بذكر مبادئ في التصوف.

اعتمد ابن عاشر في منظومته على مصادر أهمها: المدونة الذي هو دستور المالكية، وكتاب الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، وكتاب المقدمات الممهدات لابن رشد، وكتاب عقد الجواهر الثمينة لابن شاس، وغير ذلك من الكتب.

---

1 ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 127-128.

وقد تقاطرت الشروحات على هذه المنظومة التي كتب الله عز وجل لها القبول والبركة، ولعل ذلك أن ناظمها سيدي عبد الواحد بن عاشر بدأ نظمها بجوار المسجد الحرام عند حجّه، وكذلك دعاؤه ربه قائلا:

فاسأل النفع به على الدوام  من ربنا بجاه سيد الأنام[1]

ومن أهم شروحها:

- الدر الثمين والمورد المعين، لمحمد بن أحمد ميارة، وهو مطبوع.
- عمدة الطالبين لفهم ألفاظ المرشد المعين، لمحمد بن محمد السملالي السوسي، وهو مخطوط[2].
- إرشاد المريدين لفهم معاني نظم المرشد المعين، لابن عبد الصادق الجبالي الطرابلسي، وهو مخطوط[3].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

**4 – نظم في النكاح وتوابعه:**

والمنظومة مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط، برقم: 1238د، وله نسخة أخرى بالخزانة الملكية برقم: 6839.

عدد أبياتها: 354 بيتا.

أولها:

القول فيما جاء في النكاح  وما به يصح باتضاح
ثم النكاح شرطه الولي  وشرطه الإسلام ذا المروي
والعقل والبلوغ والذكورة  ومن تمام شرطه الحرية
ثم الصداق زاد في التفريع  وشرطه كثمن المبيع
أقله ربع دينار اعلم  إن نقص عنه فبالفسخ احكم[4]

---

1 ينظر: الحبل المتين، ص 140.

2 وعندي منها صورة مخطوطة.

3 وعندي منها صورة مخطوطة.

4 ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 251.

آخرها:

فهـــــذه مراتـــــب الحضـــــانة  يقـــــدم الشـــــقيق بالصـــــيانة

ثم الشـــــقيق بعـــــده مقـــــدم  ثم الـــــذي لـــــلأم بعـــــد يعلـــــم

ثم الـــــذي لـــــلأب في الجميـــــع  اسمـــــع مقالـــــهْ وخـــــذ ترفيـــــع[1]

5 – **رسالة في عمل الربع المجيب**: منظومة في مائة وثلاثين بيتا، أولها:

قـــال ابـــن عاشـــر إلـــٰهي أحمـــد  مصـــليا علـــى الـــنبي محمـــد

وبعـــــد ذا فـــــالربع المجيَّـــــب  للوقـــت قســـطاس قـــويم أصـــوب

نظمـــــت في رســـــومه مقدمـــــه  وعلمـــــه عشـــــرين بابـــــا محكمـــــه

وعلى هذه القصيدة شرح لمحمد بن علي بن عمرو الأغزاوي الفاسي (ت:1340هـ)، إسمه: إتحاف المباشر، طبع بفاس سنة: 1317هـ.

والكتاب مخطوط منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط، برقم: 2055د، ضمن مجموع[2].

**مؤلفاته في النحو:**

1 – **قصيدة في النحو**: عدد أبياتها: 76 بيتا، أولها:

قال ابن عاشر حمدت خالقي  مصليا على النبي الصـــادق

والقصيدة مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط، برقم: D1648/1695[3].

2 – **تقييد في الإتباع والتوكيد**: مخطوط أوله:« بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم.

---

1 ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 277.

2 ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 129.

3 ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 129.

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، إله الأولين و لآخرين، وصلى الله على سيد المرسلين، وإمام المتقين، وخاتم النبيين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وذريته المنتخبين، وعترته الهادين المهديين وسلم كثيرا.

قال عبد الواحد بن علي: هذا كتاب الإتباع والتوكيد دعانا إلى تأليفه إغفال سلفنا إفراد كتاب فيها شاف في استيعابها وتقصيها، مع كثرة استعمال العرب لهما، واستيعابهم في الكلام بها حتى قال بعضهم، وقد سأل عن كلمة من الإتباع ما معناها؟ فقال شيء نَتِدُ به كلامنا، أي نقويه ونثبته، يقال: وتدت الوتد أتده وتدا، إذا أثبته في حائط أو أرض، فأنا واتد وهو موتود، والواتد أيضا المنتصب الثابت...».

والكتاب مخطوط منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط، برقم: 505د، ضمن مجموع من: ص 158 إلى ص 179، بمسطرة:20، بخط مغربي واضح[1].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

**بعض الجهود العلمية الأخرى:**

كان ابن عاشر رحمه الله فعالا في بيئته، فإلى جانب مؤلفاته التي ذكرناها، كان له مناظرات، وفتاوى، وأشعار قيدت له.

**أما المناظرات:** فقد ناظر ابن عاشر كثيرا من أهل عصره، ومنها مناظرته عبد الله الشريف ( ت: 1089 )، وكانت مناظرة فقهية.

وناظر ابنَ عاشر البوسعيديَ في مسألة التدخين التي ظهرت بالمغرب، وكان البوسعيدي يميل إلى القول بالإباحة الأصلية، ولا يجزم بها، محاولا إقحامها في القسم الرابع من أقسام الحرام، المنصوص عليها في كتب المالكية، وهو ما ليس فيه منعة[2].

وأما الفتاوى فقد كان ابن عاشر مهرع الناس، يستفتونه في أمورهم العلمية والفقهية، ويجيب رحمه الله على هذه التساؤلات:

فقد سئل عن الشاة يغطسها الجزار في الماء حين الذبح لتحمل ماء لتثقل في الميزان، هل لحمها طاهر لأنها ماتت في الماء وبردت أجزاؤها مع النجاسة؟ فأجابه بما يراه صوابا.

---

1 ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 129-130.

2 ينظر: الحركة الفكرية، 265/1.

وسئل عن مسألة المفتاح، أو بدل الخلو، فأجاب رحمه الله على ذلك[1].

**وأما أشعاره**: فكثيرة منها:

**- شعره في مدح الكتب على طريق اللغز[2]:**

لله في خلقه من صنعه عجب ... حقائق كادت في الوجود تنقلب

كلم بعين ترى لا الأذن تسمعها ... خطابها حاضر وأهلها ذهبوا

**- شعره في مدح كتاب أنوار التعريف لابن غازي[3]:**

كم حامد للحامدي أنْها الثنا ... فما أصاب صوبه وما دنا مدا

هذا برع الصنع الذي لم يحكه ... من حاك وانتقى النسيج المتقنا

إذ جاء من سحر حلال فحلا ... حرثي أن يحار فيها من رقا

وشيد المبنى لمن شاد عُلا ... فاستخلفوا تقليده المُزيَّنا

روض زها وراق رونقا ... وطاب من جناته غصن الجنا

أبدا به أنوار تعريف سمت ... في سمت تشريف سناءً وسنا

فلو يخط بسواد العين في ... بياضها زان بما الأعينا

ولو يسام بالنفوس لم أر ... نفسا تكون بالوفاء ثمنا

جزاه من رفعه في الابتدا ... حسن التخلص وختما حسنا

**- شعره في مدح العالم محمد العياشي[4]:**

يا حادي الأظعان في الرياشي ... أبلغ سلامي فخرنا العياشي

من فضله بدا أو نوره غدا ... تغدو به الركبان والمواشي

---

1 ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 134-136، ونشر المثاني، 1/287-288، والحركة الفكرية، 305/1، 265.

2 ينظر: فتح المنان، ص 301.

3 ينظر: الفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 130.

4 ينظر: نزهة الحادي، ص 262.

ضود العلا عين الندا فرد الردى فريد وقته الإمام الحاشي
لله سيف صارم وقاطع قاصم ظهر العدا كبيرهم والباشي
كم غصة جرّعها صدورهم حار بها وفقهم والماشي
يتركهم عند اللقا رهن الشقا صرعى على الأرضين كما الفراش
تمنيكم حياتكم يا مسلمين ما دام فيكم سيدي العياشي
أنام لا شك الأنام الكل في ظل الأمان بين الفراش
يا عاذلي في حبه عذلك دع ولا تحدثني حاديث الواشي
إني امرؤ بالحسن مفتون وعن جميع لوم لائمي عاشي
هدية إلى الكرام أبرزت للسامعين الخير فيهم فاشي

وغير ذلك من أشعاره الكثيرة[1].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

1 ينظر: الدر الثمين، ص 4-5، والفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 137-138.

## المبحث الثالث: مذهبه وأخلاقه وجهاده ومكانته العلمية ووفاته:

### المطلب الأول: مذهبه وأخلاقه:

**أولا: مذهبه:**

**أما العقدي:** فعقيدة ابن عاشر - كسائر أهل المغرب في تلك الأزمان – أشعرية، وكما صرح هو في نظمه المرشد المعين إذ قال: «في عقد الأشعري[1]».

وكذلك من تقاييده على العقيدة الكبرى للسنوسي كما مر معنى في آثاره.

**وأما الصوفي:** فعلى طريقة الإمام الجنيد، قال ابن عاشر مصرح بذلك أيضا:« وفي طريقة الجنيد السالك[2]».

**وأما مذهبه الفقهي:** فابن عاشر مالكي المذهب بلا منازع، وذلك لأمور أهمها:

- دراسته في فاس، وعلى علماء المالكية، فكان من الطبيعي أن يكون على فقه مالك رحمهما الله تعالى.
- المؤلفات التي ألفها ابن عاشر في فقه مالك: كالمرشد المعين ومنظومة النكاح وحواشيه على التتائي الصغير.
- عدّ أصحاب التراجم له في طبقات المالكية كشجرة النور الزكية[3].

**ثانيا: أخلاقه:**

ذكر الإمام ميّارة جملة من أخلاقه وصفاته التي تحلى بها رحمه الله تعالى، فقال:« ... كان رحمه الله تعالى عالما عابدا ورعا مفتيا في علوم شتى، حج وجاهد واعتكف، وكان يقوم من الليل ما شاء الله[4]».

وجاء في كتاب بذل المناصحة:« كان كثير الإنصاف، نزيه النفس. ينزل إلى من دونه ليأخذ عنه، يتولى في الأسواق مآربه بيده، ويباشر أسبابه بنفسه، وعيب عليه في ذلك،

---

1 الحبل المتين، ص 6.

2 الحبل المتين، ص 6.

3 شجرة النور، ص 299.

4 ينظر: الدر الثمين، ص 4.

وليس الأمر كما ظن العائب...أقول: وعيب عليه في ذلك، لأنه عرف عن بعض العلماء في هذا العصر كثرة خدمهم وغناهم، كما هو حال ابن أبي النعيم الغساني رحمه الله.

وكان سيدي عبد الواحد بن عاشر يغلب عليه التواضع في جميع أحواله، ومما يؤيد ذلك هذه الفتوى التي يقول في آخرها:... واعذرني يا أخي في التطويل والمطل، فقد قال إمامنا مالك: تعلّموا لا أدري كما تتعلموا أن أدري، وأيضا فألف لا أدري أسلم من الخطأ في مسألة واحدة – والله أعلم – ، وبه كتب فقير رحمة ربه الغافر عبد الواحد بن أحمد بن عاشر – علم الله جهله، وأوسعه والمؤمنين رحمته وفضله – آمين يا رب العالمين.

وقال في صفوة من انتشر:« كان ذا سمت حسن، مثابرا على تعليم الناس، زاهدا في الدنيا، يأكل من كد يمينه، يضرب في الأرض على طلب الحلال، متواضعا حسن الأخلاق، كثير الإنصاف في المباحثة، يأخذ العلم ممن هو دونه، يتولى جميع أموره بيده ويباشر شراء حوائجه من السوق بنفسه[1].

وقال في سلوة الأنفاس:« الولي الناسك الحاج الأبرّ الزاهد...عالما عاملا، عابدا، ورعا زاهدا...[2]».

وجاء في طبقات الحضيكي:« ... على دماثة الأخلاق، وسمت حسنة، وزهادة في الدنيا وورع تام، وكان دؤوبا على تعليم الناس، حريصا عليهم وعلى إحياء السنن، والدين وإخماد البدع...[3]».

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

1 صفوة من انتشر، ص 124.

2 سلوة الأنفاس، 310/2-311، وينظر: نشر المثاني، 287/1.

3 طبقات الحضيكي، 512/2-513.

**المطلب الثاني: جهاده ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه:**

**أ – جهاده:**

تميز العهد السعدي بظاهرة غريبة، وهي: مشاركة العلماء في حراسة الثغور، وتنافسوا في أعمال الجهاد خاصة في أواخر العهد السعدي.

وقد كان ابن عاشر إضافة إلى كونه عالما من أرباب الأقلام، مجاهدا بالسيف مرابطا بالثغور.

ومر معنا قول ميارة تلميذه الوفي عنه: بأنه جاهد واعتكف وما ترك بابا من أبواب العمل إلا سارع إلى فعله.

وجعل الصراع الذي نشب بين السلطان زيدان بن أحمد المنصور، والمجاهد العياشي، العلماء ومن بينهم ابن عاشر، يعلنون الجهاد ضد السلطة المركزية الضعيفة بالكلمة الصادقة حينا، وبتأييد مصالح الإسلام والمسلمين بالفتوى الصائبة التي لا تعرف المجاملة والمحاباة حينا آخر.

وقصة جهاده: أن محمد الشيخ لما انهزم أمام أخيه زيدان، لجأ بأهله إلى العرائش سنة: 1017هـ. ثم اجتاز منها إلى إسبانيا لاستنجاد ملكها، طالبا منه مد يد العون ضد أخيه زيدان، متعهدا له بالتنازل عن ميناء العرائش، الذي طالما سالت له لعاب إسبانيا، وحلمت به، تاركا له بعض أهله حيلة أمام أهل المغرب، فأجابه ملك إسبانيا وساعده كما اتفق معه.

ستصرخ الشريف أحمد بن إدريس العمراني أهل المغرب، وضاف على العلماء مناديا بالجهاد إغاثة لسكان العرائش، فاستشاط الناس غضبا على محمد الشيخ، فصنع هذا الأخير حيلة، وهي كتابته رسالة إلى علماء فاس يسألهم فيها في افتداء أولاده الذين تركهم رهينة في إسبانيا، وأنه قد منع من الخروج من إسبانيا حتى يتعهد لهم بالتنازل عن العرائش، ضامنا لهم بأولاده رهنا لوفائه بالشروط. وسأل هل يجوز ذلك أم لا ؟.

وكان هذا السؤال منه مكيدة يستصدر بها فتوى من العلماء ليغطي على جرمه، وسلم العرائش للإسبانيين بعدما أخلاها من المسلمين.

بعد هذه الحادثة الأليمة ما كان من العلامة ابن عاشر إلا أن ينخرط في صفوف جيش المجاهد العياشي، هذا الأخير الذي رد كيد الأعداء الصليبيين للاستيلاء على المغرب، وإحداث الخلل في مخططاتهم، خاصة بعد معركة وادي المخازن.

وقد كان ابن عاشر مؤازرا للعياشي بالفتوى التي تزيده دعما في جهاده فأفتاه بجواز أن يجاهد الناس دون ولي الأمر والأمير، حين أثار بعضهم أن لا جهاد إلا مع الأمير.

وقال مع طائفة من علماء عصره: «إن مقاتلة العدو لا تتوقف على وجود السلطان وجماعة المسلمين تقوم مقامه»، واستدلوا على ذلك بأدلة وافية.

وفي معركة الحلق الكبرى تَبيّنَ أن جماعة من الناس والوا الكفار ينصحونهم، وقطعوا البيع والشراء على الخلق، وخصوا به أنفسهم، وصادقوا النصارى، ودعموهم بالمال والسلاح.

قال في الاستقصاء: « وكان سيدي عبد الواحد بن عاشر ينجب عن هذه القضية حتى رأى بعينه حين قدم إلى سلا بقصد المرابطة فرأى أهل الأندلس يحملون الطعام إلى النصارى، ويعلمونهم بعورة المسلمين، فأفتى حينئذ بجواز مقاتلتهم...».

فابن عاشر كان مجاهدا بقلمه وبلسانه وبنفسه، الأمر الذي جعل أهل الباطل يدبرون له مؤامرة اغتالوه فيها[1].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

1 الاستقصاء، 2/426-429، والفقيه عبد الواحد بن عاشر، ص 101-105، والدر الثمين، ص 3، والمغرب عبر التاريخ، 2/325-328، وجمهورية أبي رقراق، مقال في مجلة دعوة الحق، العدد: 3، السنة: 8، ص 85-88.

**ب – مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:**

- مما يدل على مكانة ابن عاشر العلمية: طلبه للعلم على يد أكابر العلماء بفاس، كأبي العباس أحمد الكفيف، وقاسم بن أبي العافية، وابن عزيز. والقصار، وغيرهم ممن ذكرناهم مع ترجمة لكل علم منهم.
- احتكاكه بجملة من أكابر العلماء أيضا، الذين لقيهم في رحلته إلى الحج بمكة والمدينة ومصر، وأخذه عنهم كصفي الدين العزّي، وسالم السنهوري.
- العدد الكبير من الطلبة الذين تسابقوا إليه، سواء كان في المدارس أو المساجد، مما يدل على المكانة العلمية التي حظي بها.
- نبوغه في كثير من العلوم: كالنحو، والرسم والضبط القرآنيين. والقراءات القرآنية، والفقه، والحساب، والمنطق، والأصول، وعلوم اللغة، والأدب.
- تأليفه في عدد من الفنون: كنظمه في الفقه في العبادات، ونظمه في النكاح، وكتبه في الرسم. وكتابه في الحساب.
- ثناء العلماء على هذه المؤلفات القيمة، والاستفادة منها، والنقل عنها، والتوصية بها، واختصار بعضها.

قال في سلوة الأنفاس:« وألف رحمه الله تآليف عديدة في غاية التحرير والإتقان...[1] ».

- **ثناء العلماء عليه:**

ومما نقل من ألفاظ الثناء والتبجيل ما يأتي:

قال تلميذه ميارة:« الإمام العالم العلامة، المتفنن الحاج الأبر المجاهد... كان رحمه الله تعالى عالما، عاملا، ورعا عابدا مفتيا في علوم شتى... وكان لناظم رحمه الله ذا معرفة بالقراءة وتوجيهها، وبالنحو، والتفسير، والإعراب، والرسم، والضبط، وعلم الكلام، يحفظ نظم ابن زكري عن ظهر قلب، ويعلم الأصول والفقه، والتوقيت،

---

1 سلوة الأنفاس، 311/2.

والتعديل، والحساب والفرائض وعلم المنطق والبيان والعروض والطب وغير ذلك[1]».

وقال في سلوة الأنفاس:« الشيخ الإمام الكبير، العالم العلامة الشهير، الحجة المشارك، الورع الناسك. الخطيب المقرئ المجاهد، الحاج الأبر الزاهد، شيخ الجماعة بفاس ونواحيها.... كان رحمه الله ممن له التبحر في العلوم، والمشاركة في الفنون، عاملا، عابدا ورعا زاهدا... وله اليد الطولى في علوم القراءة... وتفرد في عصره بعلم الرسم... وله أيضا الباع الطويل في النحو والصرف والتفسير. والفقه والتصوف والأصلين، والمنطق والبيان، والعروض، والطب والتوقيت والتعديل، والحساب والفرائض... وغير ذلك[2]».

وقال في صفوة من انتشر: « ممن له التبحر في العلوم. ومن أهل المشاركة في الفنون... وله اليد الطولى في علوم القراءة، البحث مع الجعبري وله حاشية عليه، والتفرد في عصره بعلم الرسم...[3]».

وقال في نشر المثاني:« الإمام الكبير، الحجة الشهير...أحد الأعلام، كبير الشأن، رأس في العلم والتحقيق والمشاركة في العلوم[4]».

وجاء في طبقات الحضيكي: « العلامة الجليل، برع في علوم شتى، وتبحر في منقولها ومعقولها، على دماثة الأخلاق، وسمت حسنة، وزهادة في الدنيا وورع تام، وكان دؤوبا على تعليم الناس، حريصا عليهم وعلى إحياء السنن، والدين وإخماد البدع...وله – رضي الله عنه – اليد الطولى في علوم القراءات، وانفرد في زمنه بذلك، وعلوم الرسم...[5]».

---

1 ينظر: الدر الثمين، ص 4.

2 سلوة الأنفاس، 2/310-312.

3 صفوة من انتشر، ص 124.

4 ينظر: نشر المثاني، 1/283.

5 طبقات الحضيكي، 2/512-513.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وقال في إرشاد المريدين: « كان رضي الله عنه عالما عاملا فاضلا، متفننا في علوم شتى، قد أخذ عن شيوخ عديدة، وله تواليف مفيدة[1] ».

وقال في التقاط الدرر: « الإمام الحجة... عالم مشارك... وهو من أهل الجلالة والشأن[2] ».

وجاء في شجرة النور الزكية: « الفقيه الأصولي، المتكلم الإمام النظار، خاتمة العلماء العاملين الأخيار[3] ».

وقال في دليل الحيران: « العلامة المحقق[4] ».

وجاء في معجم المؤلفين: « عالم مشارك في القراءات والنحو والتفسير، وعلم الكلام، والفقه وأصوله، وغيرها[5] ».

**وقد نُظِمَ في مدح العلامة ابن عاشر عدد من القصائد منها:**

**ما قاله العلامة المجاهد: محمد بن أحمد العياشي[6]:**

عليك إذا رمت الهدى وطريقه ... وبالدين للمولى الكريم تدين

بحفظ لنظم كالجمان فصوله ... وما هو إلا مرشد ومعين

كأن المعاني تحت ألفاظه وقد ... بدت سلسبيلا بالرياض معين

وكيف وقد أبداه فكر ابن عاشر ... إمام هدى للمشكلات يبين

تضلع من كل العلوم فماله ... شبيه ولا في المبهمات قرين

وأبرز ربات الحجال بفهمه ... فها هي أبكار لديه وعون

وأعمل فكرا سالما في جميعها ... فذل له صعب ولان حزون

---

1 إرشاد المريدين لفهم معاني نظم المرشد المعين، ق/2.

2 التقاط الدرر، 91/1.

3 شجرة النور، ص 299.

4 دليل الحيران، ص 10.

5 معجم المؤلفين، 331/2.

6 ينظر: الدر الثمين، ص 4، ونشر المثاني، 285/1.

وأنمـــى إلى قطـــب الوجـــود تحيـــة  علينـــا بهـــا كـــل الأمـــور تهـــون

وقال ميارة[1]:

وعاشـــر المـــبرور غـــزوا وحجـــة  إمـــام التقـــى والعلـــم شـــم قرنفـــل

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

1 ينظر: الدر الثمين، ص 5.

**المطلب الثالث: وفاته:**

نظرا للدور الذي قام به الإمام ابن عاشر بجانب المجاهد العيّاشي، مع اضطراب الأوضاع بفاس، ومن خلال المكانة التي تبوأها ابن عاشر علما وعملا، كل هذا جعله محسودا من طرف بعض أهل الشرّ، فحاكوا له تدبيرا لقتله.

قال في نشر المثاني: « ومن المحكي لنا أن سبب موت صاحب الترجمة، أنه ضرب عليه الباب بعض، فخرج إليه فناوله باقة من النوار الياسمين، فدخل الد ، وهي بيده، فلما نسمه استنكر رائحته، فإذا هو مسموم، فرما بها في القادوس، وأصابه ألم في الحين، فمات به، فعلى هذا مات مسموما، وهذه سنة الله في كبار العُباد أن يسلط عليه أهل الظلم والعناد، وعداوة أهل الزيغ والفساد، وليضاعف لهم الأجر بين مؤمنين، ولينحقهم بالمصابين بالبلاء من النبيين والمرسلين والصديقين والشهداء والصالحين [1] ».

وقال ميارة:« أصيب بالداء المسمى على لسان العامة بالنُقطة [2] ».

ولعل السمّ كان أولا ثم ظهر التنقط في جسده.

وكانت وفاته ضحى يوم الخميس ثالث ذي الحجة الحرام من عام أربعين وألف، ومات عند الاصفرار من ذلك اليوم[3].

---

1 نشر المثاني، 287/1.

2 الدر الثمين، ص 5.

3 ينظر: الدر الثمين، ص 5، وسلوة الأنفاس، 312/2، ونشر المثاني، 286/1.

# الباب الثاني:

# التعريف بمصادر الرسم ومورد الظمآن

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية

ويتضمن فصلين:

الفصل الأول: مصادر الرسم القرآني

الفصل الثاني: التعريف بمورد الظمآن

جامعة الأمير

# الباب الثاني:

# التعريف بمصادر الرسم ومورد الظمآن

ويتضمن فصلين:

الفصل الأول: مصادر الرسم القرآني

الفصل الثاني: التعريف بمورد الظمآن

## المبحث الأول: مصادر الرسم قبل مورد الظمآن

إذا تأملنا مصادر علم الرسم القرآني نجد أنها منحصرة في ثلاثة أنواع هي: المصاحف العثمانية، ثم المنسوخة عنها المظنون بها الصحة، إضافة إلى الروايات التي نقلت عن أئمة هذا العلم، وثالثها الكتب المؤلفة والتي جمعت شتات هذا العلم، وفيما يأتي بيان لهذه الأنواع الثلاثة:

### المطلب الأول: المصاحف

الأساس في الرسم القرآني المصاحف التي أمر بنسخها الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، أو المصاحف القديمة المظنون بها الصحة، فقد كان الأئمة يعرضون بعض الروايات في الرسم على تلك المصاحف خاصة إذا وقع خلاف في رسم كلمة من الكلمات، ويلاحظ ذلك عند جمع من الأئمة، كـ: عاصم الجحدري. ويحي بن الحارث الذّماري، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي عمرو الداني، وأبي داود سليمان بن نجاح، والسخاوي، وغيرهم[1].

وأشهر من مثّل هذا الاتجاه من الأئمة ثلاثة منهم:الداني، وأبي داود، والسخاوي[2].

قال الإمام أبو عمرو الداني في المقنع: « ورأيت أنا هذين في مصاحف أهل العراق...[3]».

وقال أيضا:« تتبعت مصاحف أهل المدينة والعراق العتق القديمة ...[4]».

وقال كذلك:« تتبعت ذلك في المصاحف فوجدته على ما أثبته[5]..

المكتبة المركزية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 ينظر: المقنع، ص 15، 16، 88، 66، ومختصر التبيين، 3/781-782.

2 ينظر: مختصر التبيين، 1/151-156.

3 المقنع، ص 19، 22، 23، 42، 64، 68

4 المقنع، ص 22-23، 48.

5 المقنع، ص 80.

وقال في المحكم:« ووصل إليّ مصحف جامع عتيق كتب في أول خلافة هشام بن عبد الملك سنة عشر ومائة، كان تاريخه في آخره، كتبه مغيرة بن مينا في رجب سنة مائة وعشر، وفيه الحركات والهمزات والتنوين والتشديد نقط بالحمرة...[1]».

وقال:« ورأيت في مصحف كتبه ونقطه حكم بن عمران الناقط، ناقط أهل الأندلس، في سنة سبع وعشرين ومائتين، الحركات نقطا بالحمرة...[2]».

وقال أبو داود في مختصر التبيين عن كلمة ﴿ اجتبـٰـه ﴾ في سورة النحل: « تأملتها في المصاحف القديمة [3]».

واضع السخاوي على المصحف الشامي، وعلى بعض المصاحف القديمة.

قال رحمه الله:« لأني كذلك رأيته في مصحف لأهل الشام عتيق، يغلب على الظن أنه مصحف عثمان رضي الله عنه، أو هو منقول عنه، وهذا المصحف موجود بمدينة دمشق في مسجد بنواحي الموضع المعروف بالكشك، وهم يزعمون أنه مصحف علي، وقد كشفته وتتبعت الرسم الذي اختص به مصحف الشام فوجدته كله فيه...[4]».

وقال:« قلت: وقد رأيته أنا كذلك...في بعض المصاحف القديمة الشامية، وهو مصحف قديم مرت عليه الدهور[5]».

وقال:« قلت: وقد رأيته في بعض المصاحف المدنية القديمة ...وفي بعض المصاحف العراقية القديمة...[6]».

وقال:« ورأيت ذلك كله في المصحف الشامي ...[7]».

---

1 المحكم، ص 87.

2 المحكم، ص 87.

3 مختصر التبيين، 781/3.

4 الوسيلة، ص 131.

5 الوسيلة، ص 158.

6 الوسيلة، ص 225.

7 الوسيلة، ص 300.

قال ابن الجزري:« وهذا المصحف الذي ينقل عنه السخاوي، ويشير إليه بالمصحف الشامي هو بالمشهد الشرقي، الذي يقال له مشهد علي بالجامع الأموي من دمشق المحروسة...[1] ».

**المطلب الثاني: الرواية:**

كثير من كتب المتقدمين في علم الرسم لم يصلنا منها شيء، وجاء النقل عنها رواية في كتب متأخرة عنها مسندة لمؤلفيها.

وقد سارت رواية القراءات القرآنية جنبا إلى جنب مع رواية الرسم القرآني، كيف لا والرسم ركن من أركان القراءة الصحيحة.

ونذكر أمثلة على روايات الرسم القرآني:

فالصحابي الجليل أبو الدرداء وردت عنه روايات في الرسم عن المصحف الشامي الذي أرسله عثمان رضي الله عنه لأهلها[2].

والإمام نافع إمام القراءة وإمام الرسم في المدينة روى هجاء مصاحف أهل المدينة.

قال اللبيب:« فكان المصحف الذي أعطى عثمان لأهل المدينة لا يزال عنده، فبكثرة مطالعته له، ومواظبته لا تصور في خلده، فلم تؤخذ حقيقة الرسم إلا عن نافع[3] ».

ونقله عن نافع تلاميذه قال اللبيب: « وعنه أخذ الغازي بن قيس، وعطاء بن يسار، وحكم الناقط وغيرهم[4] ».

وممن قرأ مصحف عثمان وروى عنه: سليمان بن مسلم بن جماز، وذكر أنه وجد فيه اثني عشر حرفا يخالف مصاحف المدينة[5].

وممن قرأه وروى عنه: خالد بن إياس بن صخر بن أبي الجهم[6].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 النشر، 1/455-456.

2 ينظر: المقنع، ص 79، 102، 110.

3 الدرة الصقيلة، ق/19-ب.

4 الدرة الصقيلة، ق/19-ب.

5 كتاب المصاحف، 1/249.

6 كتاب المصاحف، 1/245.

وهذا إسماعيل بن جعفر روى عن مصاحف أهل الحجاز وأهل العراق كما روى ذلك الداني وابن الجزري[1].

وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني من أئمة التابعين روى الرسم عن نافع، وعن مصاحف أهل المدينة كما روى ذلك الداني في مقنعه[2].

وممن أورد لهم الداني في المقنع روايات في الرسم عن الإمام نافع: الإمام قالون عيسى بن مينا، وكان من المكثرين عنه[3]، ولا يفوقه إلا الغازي بن قيس الذي روى الرسم عن مصاحف المدينة، وهو الذي عرض مصحفه على مصحف نافع ثلاث عشرة مرة، وأخرج ذلك في كتابه هجاء السنة[4].

والإمام الغازي اعتمد عليه كذلك أبو داود في الرواية، ونقل عنه[5].

وممن قرأ المصحف الإمام وروى عنه عاصم الجحدري، وكان من المكثرين لرواية الرسم، ونقل عنه الداني كثيرا في مقنعه[6].

وروى الرسم عن عاصم: المعلى بن عيسى الوراق، وكان يسأله عن مسائل الرسم كما سأله عن المقطوع والموصول[7].

وروى أبو عمرو بن العلاء عن مصاحف أهل المدينة والحجاز[8].

وممن روى عن مصاحف أهل المدينة، والكوفة ومكة وعتق مصاحف أهل البصرة: أيوب بن المتوكل البصري[9].

---

1 ينظر: المقنع، ص 108، 109، 112، وغاية النهاية، 163/1.

2 المقنع، ص 40.

3 ينظر: المقنع، ص 10-14.

4 ينظر: المقنع، ص 22، 24، 44، 47، 50، 70، 74، 75، 79، 94.

5 ينظر: مختصر التبيين، 235/2-236، 269، 271، 323، 344، 370. 380، 381، 410.

6 ينظر: المقنع، ص 15، 16، 34، 40، 41، 45، 48.

7 ينظر: المقنع، ص 34، 48، 72، 75، 79، 92.

8 ينظر: المقنع، ص 34، 40، 107، 113.

9 ينظر: المقنع، ص 39، 99.

وروى يحي بن المبارك اليزيدي عن المصاحف المدنية والمكية[1].

وممن رأى المصحف الإمام وروى عنه: خالد بن خداش[2].

وروى الإمام حمزة بن حبيب الزيات روايات في الرسم نقلها عنه الإمام الداني في مقنعه، وغيره[3].

وكذا الإمام علي بن حمزة الكسائي ورد عنه أنه رأى بعض مصاحف الصحابة كمصحف أبي رضي الله عنه، وروى عن مصاحف أهل المدينة والكوفة والبصرة[4].

وممن وردت عنه روايات في الرسم الإمام خلف بن هشام البزار، كان مكثرا في ذلك، طالع مصاحف عصره جددها وعتقها، وله روايات عن المصاحف المدنية والكوفية والبصرية[5].

وممن روى الداني رواياتهم في كتابه: علي بن زيد بن كيسة[6]، ويحي بن زياد الفراء[7]، وأبو جعفر محمد بن سعدان الضرير[8].

وممن روي عنه في الرسم عبد الله بن عامر اليحصبي[9].

ومن الأئمة الذين رووا عن المصحف الإمام: أبو عبيد القاسم بن سلام، وروى عنه الداني[10] وأبو داود، وذكر اللبيب عنه أنه تصفح المصحف الإمام كله ورقة ورقة[11].

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

1 ينظر: المقنع، ص 16، 34، 41، 44، 51، 80، 82، 88، 91.

2 ينظر: المقنع، ص 35.

3 ينظر: المقنع، ص 48، 68، 70، 73، 82، وكتاب المصاحف، 260/1.

4 ينظر: المقنع، ص 66، وكتاب المصاحف، 253/1.

5 ينظر: المقنع، ص 38، 39، 64، 65، 70، 73، 74، 107.

6 ينظر: المقنع، ص 69، 73.

7 ينظر: المقنع، ص 24، 35، 41، 103.

8 ينظر: المقنع، ص 121.

9 ينظر: المقنع، ص 110.

10 ينظر: المقنع، ص 15، 21، 35.

11 ينظر: مختصر التبيين، 162/1، والدرة الصقيلة، ق/19-ب.

وبالرحلة في طلب العلم وأداء فريضة الحج توسعت روايات الرسم لتشمل مصاحف أخرى بدل مصحف أهل البلد كما وقع مع أبي عبيد حيث روى عن جميع مصاحف الأمصار[1]، وكما وقع أيضا لنصير بن يوسف النحوي[2].

وبعد توفر روايات كثيرة في الرسم أفرد هذا العلم بالتأليف جماعة من العلماء، وهو ما سنذكره في المطلب الآتي.

---

1 ينظر: فضائل القرآن، ص 296.

2 ينظر: كتاب المصاحف، 424/1 وما بعدها.

**المطلب الثالث: المؤلفات في علم الرسم القرآني قبل مورد الظمآن**[1]:

1- **كتاب في مقطـــوع القـــرآن وموصـــــوله**: لعبـد الله بن عامر اليحصبيّ الدمشقيّ (ت 118هـ)[2].

2- **كتاب في اختلاف مصاحف الشام والحجاز والعـــــراق**: لابـــن عامـــر كذلك[3].

3- **كتاب في هجاء المصاحف**: ليحيى بن الحارث الذماريّ (ت 145هـ)[4].

4- **كتاب مرسوم المصحف**: لأبي عمرو بن العلاء البصريّ (ت 154هـ)[5].

5- **كتاب في موصول القـــرآن ومقطوعـــه**: لأبي عمـــارة حمزة بن حبيبٍ الزيّات الكـوفيّ (ت 156هـ)[6].

6- **كتاب مقطوع القرآن وموصوله**: لأبي الحسن عليّ بن حمـزة الكسائيّ الكـــوفيّ (ت 189هـ)[7].

7- **كتاب اختلاف مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهـــل البصـــرة** : لأبي الحسن الكسائيّ كذلك[8].

8- **كتاب هجاء السُّنَّة**: لأبي محمد الغـــازي بن قيـــس الأندلسـيّ الأُمويّ القرطبيّ (ت 199هـ)[9].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

1 استفدت في سرد هذه المصنفات مما جمعه الدكتور شرشال في مقدمة التحقيق لكتاب مختصر التبيين، وما جمعه الدكتور أشرف طلعت في تحقيقه لسمير الطالبين، ينظر مختصر التبيين، 1/164-199، وسفير العالمين، 1/53-122.

2 الفهرست لابن النديم ص 56.

3 الفهرست لابن النديم ص 56.

4 الفهرست لابن النديم ص 56.

5 الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص1.

6 الفهرست لابن النديم ص 56.

7 إنباه الرواة 2/271، وإيضاح المكنون 2/336، وغاية النهاية 1/539، والفهرست لابن النديم ص 56، ومعجم المؤلفين 2/436، ومعرفة القرَّاء 1/106، وهدية العارفين 1/668

8 الفهرست لابن النديم ص 55.

9 الدرة الصقيلة، ق/3، وغاية النهاية 2/2، والمقنع ص 21- 22، والنشر 1/447، 450، 455.

9- **الدرّ المنظوم في معرفة المرسوم**: لعطاء بن يسار الأندلسيّ[1].

10- **اللطائف في علم رسم المصاحف**: لعطاء بين يسار الأندلسيّ المذكور[2].

11- **كتاب في الرسم (الهجاء)**: لعطاء بن يزيد الخراسانيّ[3].

12- **كتاب اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف**: لأبي زكريّا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ الكوفيّ الفرّاء (ت 207هـ)[4].

13- **كتاب في اختلاف المصاحف وجمع القرآن**: لأبي الحسن عليّ بن محمد بن عبد الله المدائنيّ (ت 225هـ)[5].

14- **دُرَّة اللافظ**: لحَكَم الناقط (ت بعد 227هـ)[6].

15- **كتاب اختلاف المصاحف**: لأبي محمد خَلَف بن هشام البزّار الكوفيّ (ت 229هـ)[7].

16-**كتاب اتّفاق المصاحف**: لأبي المنذر نُصير بن يوسف بن أبي نصر الرازيّ ثمّ البغداديّ النحويّ (ت نحو 240هـ)[8].

17- **كتاب اختلاف المصاحف**: لنُصير كذلك[9].

18-**كتاب في الرسم**: لمحمد بن عيسى الرازيّ (ت 253هـ)[10].

---

1 وهو تلميذ الإمام نافع المتوفّى سنة 169هـ. انظر: الدُّرَّة الصقيلة، ق/ 3-ب.

2 الدُّرَّة الصقيلة، ق/ 18-ب، 30-أ.

3 الدُّرَّة الصقيلة،ق/ 34-ب.

4 الأعلام 146/8، الفهرست لابن النديم ص 55، معجم الأدباء 13/20، معجم المؤلّفين 96/4.

5 الفهرست لابن النديم ص 55-56.

6 انظر: الدُّرَّة الصقيلة، ق/ 3-ب، 24-أ.

7 الفهرست لابن النديم ص 55.

8 المقنع ص 70، 75، 82، غاية النهاية 341/2، معجم المؤلّفين 30/4، النشر 128/2.

9 المقنع ص 79.

10 الأعلام 322/6، غاية النهاية 224/2.

19- **كتاب اختلاف المصاحف** ( مخطوط ): لأبي حاتم سَهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السِّجِسْتانيّ البصريّ (ت 255هـ)[1].

20- **كتاب في هجاء المصاحف**: لأبي العبَّاس أحمد بن إبراهيم بن عثمان، ورّاق حلف (ت نحو 270هـ)[2].

21- **كتاب اختلاف مصاحف الصحابة**: لأبي بكر محمد بن داود بن عليّ بن خلف الأصبهانيّ البغداديّ، المعروف بالظاهريّ (ت 297هـ)[3].

22- **كتاب الألفات واللامات في رسم المصاحف**: لمحمدِ بنِ محمدِ ( وقيل: عمر) ابنِ خَيرون الأندلسيّ الإفريقيّ (ت 301هـ)[4].

23- **كتاب المصاحف**: لابن أبي داود السِّجِسْتانيّ (ت 316هـ) ( مطبوع )[5].

24- **كتـــاب في اخـــتلاف المصـــاحف**: لأبي جعفر محمد بن عبد الرحمان بن محمد الأصبهانيّ[6].

25- **كتاب اخـــتلاف المصـــاحف**: لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عَرَفة النَّحْويّ، المعروف بنِفْطَوَيه (ت 323هـ)[7].

26- **كتاب ما رُسم من المقطوع والموصول**: لأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بَشَّار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباريّ البغداديّ النحويّ الأديب (ت 328هـ)[8].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

1 إنباه الرواة 62/2، الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص 2، والفهرست لابن النديم، ص 55. والنشر 128/2، وكشف الظنون 33/1.

2 الفهرست لابن النديم ص 56.

3 سير الأعلام 499/10، ومعجم المؤلّفين 284/3.

4 معجم المؤلّفين 641/3.

5 الأعلام 91/4، وغاية النهاية 420/1، وكشف الظنون 1703/2،1459، والنشر 128/2، وهديَّة العارفين 444/1.

6 انظر الفهرست لابن النديم ص 56.

7 ينظر: سفير العالمين، 60/1.

8 الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص3.

27- **كتاب مرسوم الخطّ**: لأبي بكر الأنباريّ كذلك[1].

28- **كتاب المصاحف**: لأبي بكر الأنباريّ كذلك[2].

29- **كتاب الردّ على من خالَف مصحف عثمان**: للأنباريّ كذلك[3].

30- **كتاب في الرسم والنقط**: لأبي الحسين أحمد بن جعفر بن محمد، المعروف بابن المنادي (ت 336هـ)[4].

31- **كتاب اللطائف في جمع رسم (هجاء) المصـــاحف**: لأبي بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مِقْسَم العطَّار البغداديّ النحويّ (ت 354)[5].

32- **كتاب المصاحف**: لابن مِقْسَم العطَّار كذلك[6].

33- **كتاب علم المصـــاحف**: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أَشْتَه اللَّوذريّ الأصبهانيّ النحويّ المقرئ (ت 360هـ)[7].

34- **كتاب هجـــاء المصـــاحف**: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مِهران الأصبهانيّ ثمّ النَّيسابوريّ (ت 381)[8].

35- **كتاب الهجاء**: لأبي الحسن عليّ بن جعفر بن محمد السَّعيديّ الرازيّ ثم الشيرازيّ الحذَّاء (ت بعد 410هـ)[9].

---

1 الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص3. وقد طُبع بمكتبة البشائر دمشق.

2 كشف الظنون 1703/2. ولعلّه الذي قبله.

3 إنباه الرواة 204/3، إيضاح المكنون 556/1، وهديَّة العارفين 35/2.

4 المحكم ص 9، 21، 185.

5 الأعلام 71/6، وبغية الوعاة 90/1، وهديَّة العارفين 47/2، 48.

6 بغية الوعاة 90/1، وهديَّة العارفين 48/2.

7 بغيـة الوعـاة 142/1، والـدُّرَّة الصـقيلة، ق/ 3-ب، 23-ب، 24-أ، 25-ب، وكشـف الظنـون 1459/2، 1703، وهديَّة العارفين 47/2.

8 النشر 128/2.

9 ينظر: سفير العالمين، 63/1.

36- **كتاب علم المصاحف**: لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد الله بن لُبّ بن يحيى الطَّلَمَنكيّ المعافِريّ الأندلسيّ نزيل قُرطُبة (ت 429هـ)[1].

37- **كتاب هجاء المصاحف**: لأبي محمد مكّيّ بن أبي طالب بن محمد القَيسيّ (ت 437هـ)[2].

38- **كتاب علل هجاء المصاحف**: لمكّيّ بن أبي طالب القيسي[3].

39- **الاختلاف في رسم ﴿هَؤُلَآءِ﴾ والحُجَّة لكلّ فريق**: لمكّيّ بن أبي طالب القيسي[4].

40- **هجاء مصاحف الأمصار على غاية التقريب والاختصار**: لأبي العبّاس أحمد بن عَمَّار بن أبي العبّاس المَهْدَويّ التميميّ (ت نحو 440هـ)[5].

41- **البديع في معرفة ما رُسم في مصحف عثمان بن عفّان**: لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن يوسف بن أحمد بن معاذ الجُهنيّ الأندلسيّ القرطبيّ المالكيّ (ت 442هـ)[6].

42- **المُقنِع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ الأندلسيّ (ت 444هـ)[7].

43- **التحبير**: للدانيّ أبي عمرو[8].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

1 الدُّرَّة الصقيلة، ق/ 8-ب، 18-ب، 21-ب.

2 وفيات الأعيان 276/5، وهديَّة العارفين 471/2.

3 إنباه الرواة 318/3.

4 إنباه الرواة 316/3.

5 الأعلام 185/1، وقد نُشر بمجلّة معهد المخطوطات، المجلّد 19. جزء الأوّل، ربيع الآخر 1393هـ/1973م، بتحقيق د: محيي الدين رمضان.

6 الأعلام 148/7، وإيضاح المكنون 172/1، والفهرس الشامل، رسم المصحف ص4، وهديَّة العارفين 70/2. وقد طُبع هذا الكتاب مرّتين: الأولى بتحقيق د.غانم قدوري حمد، ونُشر بمجلة المورد، المجلّد 15، العدد4، سنة 1407هـ/1986م، ثمّ نشرته في كتابٍ مستقلٍ دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 1451هـ= 2000م. والثانية بتحقيق د.سعود الفنيسان، دار اشبيليا، الرياض، ط1. 1419هـ 1998م.

7 الأعلام 206/4، والفهرس الشامل، رسم المصاحف ص7، غاية النهاية 505/1، وكشف الظنون 1322/2، 1809، وهديَّة العارفين 653/1. وسيأتي الكلام عليه مفصلا عند ذكر مصادر مورد الظمآن في المبحث بعد هذا.

8 الدُّرَّة الصقيلة، ق/ 3-ب.

44 – **الكتاب الكبير**: للداني كذلك[1].

45- **أرجوزة الاقتصاد في رسم المصحف**: للدانيّ كذلك[2].

46- **كتاب في هجاء المصاحف**: لأبي المظفَّر عبد الله بن شبيب بن تميم الضبِّيّ الأصبهانيّ (ت 451هـ)[3].

47- **مختصَر ما رُسم في المصحف الشريف**: لأبي الطاهر إسماعيل بن خلَف بن سعيد بن عمران النَّحْويّ الأنصاريّ الأندلسيّ المصريّ (ت 455هـ)[4].

48- **هجاء المصاحف**: لأبي القاسم يوسف بن عليّ بن جُبارة بن محمد بن عقيل بن سوادة الهُذليّ البسكريّ (ت 465هـ)[5].

49- **كتاب المصاحف**: لأبي مَعْشَر عبد الكريم بن عبد الصمد الطَّبَريّ القطَّان (ت 478هـ)[6].

50- **سبيل المعارف إلى معرفة رسم المصاحف**: لأبي محمد عبد الله بن سهل ابن يوسف الأنصاريّ الأندلسيّ المرسيّ (ت 480هـ)[7].

51- **التبيين لهجاء مصحف أمير المؤمنين عثمان بن عفَّان (الكتاب الكبير)**: لأبي داود سليمان بن نجاح الأُمويّ الأندلسيّ (ت 496هـ)[8].

52- **التنزيل في هجاء المصاحف**: لأبي داود كذلك[9].

---

1 المقنع ص30.

2 غاية النهاية 505/1، وكشف الظنون 135/1، وهديَّة العارفين 653/1.

3 الفهرست لابن النديم ص 56.

4 الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص 15، 125.

5 ينظر: سفير العالمين، 66/1.

6 مختصر التبيين، 177/1.

7 الدُّرَّة الصقيلة، ق/3-ب.

8 الأعلام 137/3، والدُّرَّة الصقيلة،ق/ 3-ب، وغاية النهاية 317/1، وسيأتي الكلام عليه.

9 الأعلام 137/3، الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص16، القرَّاء والقراءات بالمغرب ص37، النشر 448/1. والكتاب مطبوع، وسيأتي الكلام عليه مفصلا في المبحث الآتي.

53- **كتاب خطّ المصاحف**: لبرهان الدين أبي القاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرمانيّ الشافعيّ المفسِّر، المعروف بتاج القرَّاء (ت بعد 500هـ)[1].

54- **كتاب في هجاء المصاحف**: لأبي العبّاس أحمد بن محمد بن سعيد بن حرب المُسيليّ (ت 540هـ)[2].

55- **أرجوزة المنصف في هجاء المصاحف**: لأبي الحسن عليّ بن محمد المراديّ البَلَنسيّ (ت 564هـ).

56- **اللطائف في رسم المصاحف**: لأبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهَمَذانيّ العطّار (ت 569هـ)[3].

57- **رسالة في رسم القـــرآن**: لأبي عبد الله محمد بن عبد العزيز بن سعادة الشاطبيّ التُّجيبي (ت 614هـ)[4].

58- **كتاب مرسوم المصحف الكريم**: لأبي طاهر إسماعيل بن ظافر بن عبد الله العقيليّ المصريّ (ت 623هـ)[5].

59- **الخلاف فيما مِن خَطِّ المصاحف من الاختلاف**: لموفَّق الدين أبي القاسم عيسى بن عبد العزيز بن عيسى بن عبد الواحد المِشريشيّ الإسكندريّ المالكيّ (ت 629هـ)[6].

60- **الاهتمام بمعرفة خطِّ مصحف الإمام**: لموفَّق الدين كذلك[7].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 الأعلام 168/7، والبرهان في متشابه القرآن ص28، وغاية النهاية 2 291، وكشف الظنون 131/1.

2 فتح المنان، ص 860.

3 غاية النهاية 204/1، والنشر 128/2، ومختصر التبيين، الدراسة، 179/1.

4 الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص 33.

5 الأعلام 316/1، الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص15، 33، هديّة العارفين 212/1، قال ابن الجزريُّ عنه: «له كتاب في الرسم، من أحسن ما أُلِّف في ذلك». ينظر: غاية النهاية 165/1، وقد طبع الكتاب باسم المختصر في رسم القرآن الكريم، بتحقيق: غانم قدوري الحمد، بدار عمار الأردن، ط 1 سنة:1429هـ/ 2008م، والجديد فيه أنه خالف التصنيف المعهود في كتب الرسم، إذ ذكر الكليات أولا، ثم ذكر فرش الرسم حسب السور، وعليه استحق مدح الإمام ابن الجزري.

6 هديَّة العارفين 808/1.

7 هديَّة العارفين 808/1.

61- **أرجوزة مصباح الواقف على رسوم المصاحف**: لجمال الدين أبي العبّاس أحمد بن محمد بن أبي المكارم بن دلّه الواسطيّ الخيَّاط (ت 653هـ)[1].

62- **الجامع لِما يحتاج إليه من رسم المصحف**: لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد ابن عبد الرحمان بن وثيق الأُمويَ الإشبيليّ (ت 654هـ)[2].

63- **كتاب في مرسوم الخطّ**: لأبي العبَّاس أحمد بن محمد بن حسن بن خضر الصدفيّ الشاطبيّ (ت 674هـ)[3].

64- **قصيدة رائيَّة في مرسوم الخطّ**: لعبد العزيز بن أحمد بن سعيد الدميريّ، المعروف بالديريّ (ت 694هـ)[4].

65- **كتاب مرسوم المصحف العثمانيّ المدنيّ**: لمحبّ الدين أبي جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن إبراهيم الطبريّ المكيّ الشافعيّ (ت 694هـ)[5].

66- **قصيدة واضحة المبهوم، في علم المرسوم**: لمحمد بن خليل بن عمر القشيريّ الإربليّ (ق/7هـ)[6].

والذي جمع شتات هذا العلم كتب أربعة، وهي مصادر الخراز في مورده، وهي: كتابين منظومين وآخرين منثورين، فالعقيلة والمنصف، منظومان، والمقنع والتنزيل نثران، وسيكون الكلام على هذه الكتب بشيء من التفصيل في المبحث الثاني.

---

1 الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص 67، وكشف الظنون 1711/2، وهديَّة العارفين 95/1.

2 الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص 57، 99، وقد طُبع بتحقيق د.غانم قدوري حمد، ونشرته دار الأنبار ببغداد، ط1، 1408هـ/1988م.

3 معجم المؤلفين 257/1.

4 الضوء اللامع 108/3.

5 ينظر: سفير العالمين، 72/1.

6 الفهرس الشامل، رسم المصاحف ص 109، وهي نسخة مخطوطة بدار الكتب المصريَّة رقم 447 تيمور.

## المبحث الثاني: مصادر مورد الظمآن:

ذكرنا الكتب المؤلفة في رسم المصاحف عبر السنين، وقد تلخصت كل تلك الجهود في كتب أربعة، صارت قبلة العلماء في رسم المصاحف، وهي التي اعتمد عليها الإمام الخراز في نظمه، وسنتناول هذه المصادر بشيء من التفصيل في المطالب الآتية:

### المطلب الأول: كتاب المقنع لأبي عمرو الداني:

#### أ- التعريف بالمؤلف:

هو عثمان بن سعيد بن عمر الأموي بالولاء، القرطبي، ويعرف بالداني، وبابن الصيرفي قديما، إمام في علم القراءات ورواياته، وتفسيره ومعانيه، وطُرقه وإعرابه، عارف بالحديث وأسماء رجاله. كان إليه المنتهى في علم القراءات وإتقان القرآن. أصله من قرطبة، وسكن دانية فنسب إليها.

رحل إلى المشرق سنة: 397هـ فدخل القيروان ومكث بمصر يسيرة واحدة، ورجع إلى الأندلس سنة 399هـ فأقام بقرطبة، ثم بشرقسطة، ثم استوطن دانية سنة: 417هـ حتى وفاته، قرأ بالروايات على أبي الفتح فارس بن أحمد وغيره، وقرأ عليه أبو داود سليمان بن نجاح، له مؤلفات جليلة مفيدة، يكثر تعدادها منها: المحكم في النقط. مات سنة: 444هـ[1].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
القادر
جامعة الأمير عبد

#### ب- التعريف بالكتاب:

**اسمه**: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، بهذا العنوان حقق وطبع.

وحقق وطبع أيضا باسم: المقنع في رسم مصاحف الأمصار.

وحقق وطبع كذلك باسم: المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار.

والذي يظهر أن أبا عمرو كان يتصرف في اسمه، فقد قال في آخر الكتاب: « تمّ **كتاب الهجاء في المصاحف** بحمد الله وحسن عونه»[2].

---

1 انظر: طبقات المفسرين، شمس الدين الداودي، 374/1، والصلة 386/2. وغاية النهاية، 503/1-505، وغيرها.

2 المقنع ص 122.

وكان يُحِيل عليه في المحكم بغير ذلك، قائلا: « على ما ورد في لخبر الثابت المذكور في: **كتاب المرسوم** »[1].

والذي يظهر أنها كلها لكتاب واحد هو المقنع.

**منهج المؤلف في كتابه:**

ابتدأ الداني كتابه بمقدمة ذكر فيها ما وضعه في كتابه ومنهجه فيه فقال: « هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله ما سمعته من مشيختي، ورويته عن أئمتي من مرسوم خطوط مصاحف أهل الأمصار: المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام، وسائر العراق، لمصطلح عليه قديما مختلفا فيه ومتفقا عليه وما انتهى إلي من ذلك وصح لدي منه عن الإمام مصحف عثمان ابن عفّان رضي الله عنه، وعن سائر النسخ التي انتسخت منه الموجّه بما إلى الكوفة والبصرة والشام وأجعل جميع ذلك أبوابا، وأُصنفه فصولا، وأُخليه من بسط العلل وشرح المعاني لكي يقرب حفظه، ويخف متناوله على من التمس معرفته من طالبي القراءة وكاتبي المصاحف وغيرهم ممن قد أهمل شرح ذلك وأضرب عن روايته، وأكتفي فيه دهرا بظنه ودرايته، وقد رأيت أن أفتتح كتابي هذا بذكر بعض ما تأدّى إلي من الأخبار والسنن في شأن المصاحف، وجمع القرآن فيها، إذ لا يستغنى عن ذكر ذلك فيه أولا، وبالله أستعين وعلى إلهامه للصواب أعتمد، وهو حسبي ونعم الوكيل»[2].

**المقنع مقنعان:**

قال الإمام أبو محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي المعروف بابن آجَطَّا:« سمعت الناظم[3] مرارا يقول: أنهما مقنعان لأبي عمرو أحدهما أعظم جرما من الآخر، وأظن هذا الذي بين أيدي الناس هو الكبير، وهو كتاب مفيد عظيم في الرسم، عليه اعتماد كثير ممن اعتنى بعلم القرآن »[4].

---

1 المحكم، ص 151.

2 المقنع، ص: 1-2.

3 أي الخراز صاحب مورد الظمآن.

4 التبيان ق/214-أ.

وقد ذكر اللبيب في مقدمة شرحه على الرائية للشاطبي، أنه طالع لأبي عمرو ثلاثة كتب في الرسم: المقنع، والمحكم، والتحبير[1].

قال الإمام الرجراجي عند تعليقه على قول الخراز:

أجلـــها فـــاعلم كتـــاب المقنـــع  فقـــد أتـــى فيـــه بـــنص مقنـــع[2]

قال: « يعني المقنع الكبير، وفيه مقدار ثمانين ورقة صغارا ، والمقنع الصغير أقل من ذلك، وهو مقدار أربعين ورقة صغارا، وهما مقنعان، والمراد هنا الكبير دون الصغير»[3].

وحجم الكتاب المطبوع يدل أنه المقنع الكبير لا الصغير.

ولكن قول أبي عمرو في كتاب المقنع المطبوع في تعليله لحذف ألف الوصل في لام المعرفة إذا وليتها لام أخرى مثل: ﴿لَلَّذِى﴾[آل عمران:96]، و ﴿لَلدَّار﴾[الأنعام:32]: «وعلل ذلك مبينة في **كتابنا الكبير**»[4].

يدل على أن الكتاب الذي أحال عليه الداني أوسع مادة من كتاب المقنع الذي بين أيدينا.

وهذا ما يفيده أيضا قول اللبيب من أنه رأى لأبي عمرو في برنامجه مائة وعشرين تأليفا منها في الرسم أحد عشر كتابا أصغرها جرما كتاب المقنع[5].

ومما يستغرب أن أبا داود، وهو تلميذ الداني نقل عن المقنع دون تفصيل[6]، وكذا فعل المالقي في الدرّ النثير[7].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

1 الدرة الصقيلة، ق/2-ب.

2 منظومة مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن ومتن الذيل في الضبط، ص 8.

3 تنبيه العطشان على مورد الظمآن، ص 174.

4 المقنع، ص 30.

5 الدرة الصقيلة ق/4-ب.

6 مختصر التبيين، 206/2، 276.

7 انظر: معجم مؤلفات أبي عمرو الداني، ص 71-72.

## أهمية كتاب المقنع:

جاءت أهمية كتاب المقنع من:

1 - إمامة مؤلفه في هذا الفن وغيره،فهو إمام مقدم في علوم القراءات، وبالأخص علم الرسم القرآني.

2 – أن الكتاب يعدّ عمدة المصادر في علم الرسم القرآني، فإلى مؤلفه انتهى هذا العلم في القرن الخامس الهجري.

3 – حوى الكتاب ما وصل إليه عن علماء الرسم المتقدمين على عصره: كالغازي بن قيس تلميذ الإمام نافع، وغيره.

4 - ويكفي الكتاب أهمية وفخرا أنه مذكور في نشرة التعريف بكل مصحف، إذ هو عمدة خطاطي المصاحف ولجان التصحيح، إذ كل راسم لمصحف يعتمد على ما نقله إمامان كبيران في الرسم القرآني، الداني واحد منهما.

ولقد لقي المقنع عناية بالغة، وحظي باهتمام كبير، وارتقى مرتقى عاليا، وتمثل ذلك في العناية به رواية ودراية، وشرحا واختصارا ونظما.

أما الاعتناء به رواية: فقد أسنده المنتوري في فهرسته، والتجيبي في برنامجه[1]، وابن غازي في فهرسته[2].

وأما الاعتناء به شرحا واختصارا ونظما: فممن شرح المقنع: أبو عبد الله محمد بن سعيد بن محمد السوسي، وسمّى شرحه: الممتع في شرح المقنع[3].

وممن اختصره:

أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود، المعروف بابن الكماد، وسماه: الممتع في تهذيب المقنع، والكتاب مخطوط.

أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن البقال ت:725هـ، والكتاب مخطوط.

---

1 معجم مؤلفات أبي عمرو الداني، ص72.

2 فهرس ابن غازي، ص95.

3 الفهرس الشامل ، رسم المصاحف، ص88.

عبد الرحمن بن محمد القيسي المريي ت:737هـ، والكتاب مخطوط[1].

أما نظمه: فقد نظمه إمام القراء في زمانه الإمام أبو القاسم الشاطبي في قصيدته الرائية:« عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد».

كما اعتمده الخراز في نظمه، وجعله من أهم مصادره، وكذا ميمون مولى الفخار في أرجوزته: الدرّة الجلية[2].

**مخطوطات الكتاب وطبعاته:**

**مخطوطاتـــه**: للكتاب كمٌّ هائل من النسخ المخطوطة التي حوتها المكتبات العامة والخاصة، والتي دوّنتها فهارسها، أذكر منها على سبيل المثال:

نسخة بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة مصر، برقم: 22263/256.

وأخرى بدار الكتب المصرية بالقاهرة، برقم: 263[3].

**طبعاته:**

طبع الكتاب سنة: 1932م، بعناية برتزل، وقد طبعته جمعية المستشرقين الألمان، استانبول، مطبعة الدولة.

وطبع أيضا سنة: 1359هـ/1940م، بتحقيق: محمد أحمد دهمان، مكتبة النجاح ، طرابلس الغرب.

وطبع كذلك بدار الفكر، دمشق سورية، سنة: 1403هـ/1983م، للمحقق دهمان.

وطبع بمكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، بتحقيق: محمد الصادق قمحاوي.

وطبع بتحقيق: حسن سري، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية مصر، سنة: 2005م.

وطبع أخيرا بتحقيق: جمال السيد رفاعي، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، والجزيرة للنشر والتوزيع القاهرة مصر، سنة: 1428هـ/2007م.

المكتبة الرقمية لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

1 معجم مؤلفات أبي عمرو الداني، ص72.

2 انظر معجم مؤلفات أبي عمرو الداني، ص72.

3 انظر الفهرس الشامل رسم المصاحف، ص 7-13.

**المطلب الثاني: كتاب التبيين لهجاء التنزيل: لأبي داود سليمان بن نجاح:**

**أ – التعريف بالمؤلف:** هو أبو داود سليمان بن أبي القاسم نجاح مولى المؤيد بالله هشام بن الحكم، الأندلسي القرطبي، نزيل دانية وبلنسية،، الإمام العلامة شيخ القرّاء. صحب أبا عمرو الداني وأكثر عنه، وتخرج بعلومه، وهو أنبل أصحابه وأثبتهم. قال ابن بشكوال: كان من جلّة المقرئين وخيارهم، عالما بالروايات وطرقها، حسن الضبط لها، ثقة ديّنا، له التصانيف في معاني القرآن...، وكان من بحور العلم، ومن أئمة الأندلس في عصره. مات سنة: 496هـ[1].

**ب – التعريف بالكتاب:**

**اسمه:** «التبيين لهجاء التنزيل».

صرح المؤلف بذلك في مقدمة كتابه المختصر فقال:« كتاب المسمى بالتبيين لهجاء مصحف أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه»[2].

وسمّاه في موضع آخر حين تحدث عن سبب تأليفه الكتاب فقال:« كتاب التبيين لعلم التنزيل»[3].

وتارة يُطلِق عليه اسم التنزيل الكبير، وسمّاه الإمام ابن القاضي بهذا الاسم كذلك[4].

يقع الكتاب في ستة مجلدات، واشتمل على جميع القرآن، وقد تضمن هجاء مصاحف الأمصار والقراءات، والأصول والتفسير والأحكام، والرد على الملحدين، والوقف والابتداء، والناسخ والمنسوخ، والغريب، والمشكل، وجملة من علوم القرآن.

---

1 الصلة، 200/1، وغاية النهاية، 317/1.

2 مختصر التبيين 3/2.

3 كتاب أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، ص 57.

4مختصر التبيين، 256/1.

**سبب تأليف الكتاب:**

بيّن المؤلف سبب تأليفه فقال:« وقد اخترع قوم متأخرون من العراقيين وجها ثالثا في صورة التشديد، وهو خارج عما اصطلح الناس عليه قديما، غير جائز عند العلماء المحققين، وهذا الوجه غير معمول به، ولا مرضي عندنا، ولا معروف عند أهل الأندلس فاعلمه.

وإنما ذكرته لئلا يراه من لا علم عنده فيولع به، ويستعمله ظنا منه أنه حسن لقلّته وغرابته، ولولوع الناس قديما بما لم يعرفوه قبل.

فقد جرى للأستاذ أبي القاسم الأخفش النحوي رحمه الله مثل هذا في مصحف رآه على ذلك الضرب من التشديد...، وكان رأى فيه أيضا ضبط التنوين المنصوب بأن يجعل على الحرف حركة، وعلى الألف اثنتان، فصارت ثلاثة، فظن أن ذلك عن معرفة وإتقان حسن، حتى وقفته على علم ذلك، وكان هو السبب لتأليفي كتاب التبيين لعلم التنزيل رحمه الله»[1].

وقد نص اللبيب في مقدمة شرحه على رائية الشاطبي أنه طالع التبيين قبل أن يشرع في شرحه على العقيلة[2]. ونقل عنه في شرحه[3].

يدلنا هذا أن كتاب التبيين كان متداولا على الأقل إلى زمن اللبيب.

والكتاب الآن في حكم المفقود، والذي بقي لنا منه مختصره، وهو:

**مختصر التبيين لهجاء التنزيل:**

**التعريف بالكتاب:**

**اسمه:** مختصر التبيين لهجاء التنزيل.

وبهذا العنوان حقق وطبع كما سيأتي، ويسمى كذلك بـ:« التنزيل ».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 كتاب أصول الضبط، ص 56-57.

2 الدرة الصقيلة، ق/2-ب.

3 الدرة الصقيلة، ق/30-ب، 34-ب، 37-أ.

**سبب تأليف الكتاب:**

بين المؤلف رحمه الله في مقدمة كتابه سبب اختصاره لكتابه هذا من الكتاب الأصل الذي هو التبيين لهجاء التنزيل، حيث تواردت عليه أسئلة من كثير من البلاد، يلتمس فيها أصحابها أن يجرّد لهم هجاء المصاحف، ويفصله في مؤلف دون سائر ما تضمنه الكتاب المذكور، لأن الكتاب الكبير اشتمل على جملة من علوم القرآن، فضمنه الأصول والقراءات، والمعنى والشرح والأحكام والتبيين، والرد على الملحدين، والتقديم والتأخير والوقف، والناسخ والمنسوخ، والغريب والمشكل والتعليل.

فكان كتابه الكبير ضخما يصعب الرجوع إليه، والاستفادة من بعض جزئياته، وقد وصفه وأطلق عليه في التنزيل بالكتاب الكبير في مواضع متعددة[1].

**منهج المؤلف في كتابه:**

بين المؤلف في مقدمة كتابه منهجه، فلقد استهله بمقدمة بين فيها بعض ملامح طريقته في الكتاب.

فبعد أن حمد الله وأثنى عليه، وصلى على النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، ذكر سبب تأليفه ثم قال:« وسأقول في أول كل سورة، سورة كذا وكذا، وهي مكية أو مدنية، فإن كانت السورة من التسع عشرة سورة المذكورات المختلف فيهن أضربت عن ذكرها، فإذا لم ير في أولها مكي ولا مدني علم أنها من المختلف فيها، وسأجعل لهم عند رأس كل آية ثلاث نقط، وأرسم الخمس والعشر، ورأس الجزء كلما مررت بموضوع من ذلك، مع تقييدي لذلك، إرادة البيان ورفع الإشكال.

فإن كان الحرف مما تتفق المصاحف عليه، ويختلف القراء فيه، نبهت أيضا عليه، فإن كان مما اتفق عليه حمزة والكسائي عليه قلت: قرأ الصاحبان، أ ومما اتفق عاصم وحمزة والكسائي عليه قلت: قرأ الكوفيون، أو مما اتفق أبو بكر.وأبو عمرو عليه قلت: قرأ الأبوان، أو مما اتفق ابن كثير ونافع عليه قلت: قرأ الحرميان، أو مما اتفق الكسائي وأبو عمرو عليه قلت: قرأ النحويان، أو مما اتفق ابن عامر وأبو عمرو عليه قلت: قرأ الابنان،

---

1 مختصر التبيين 264/1.

جريا على الاختصار، وإذا أتى حرف مما له أصل يكثر دورانه ويطرد ذكرته في أول حرف منه، وعرفت بكثرة دورانه واطراده، وحصرته بعدد، ثم أتيت بكل موضع منه بعد في سورته حسب نسق التلاوة، وربما قيدته إن كان قليلا، ونبهت عليه بعد رسمي له حسبما قيدته أولا، خوف النسيان على ناسخي القرآن، وأنا أسأل الله تعالى أن يمدّني بعونه، ويعصمني من الزلل في القول والعمل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»[1].

**أهمية الكتاب ومكانته:**

تكمن أهمية الكتاب في جملة من النقاط، هي:

1 – أبو داود إمام من أئمة الرسم القرآني، بل هو العمدة في هذا الفن عند الاختلاف مع شيخه الداني، مع جلالة الإمام الداني.

2- ترجيح المشارقة – غالبا - لمذهب أبي داود إذا اختلف رأيه مع رأي الإمام الداني.

3 – غزارة المادة العلمية: فلا يعلم كتاب أشمل وأوسع في الرسم القرآني من مختصر التبيين، فالكتاب حوى جميع هجاء مصاحف الأمصار على ما وضعه الصحابة رضي الله عنهم، وأودع فيه مؤلفه كل ما عرف عن موضوع هجاء المصاحف، وما يحتاجه الناسخ للمصحف.

4 – ربط مؤلفه القراءة بالمصاحف، وهو أمر خلت منه جميع كتب الرسم، وجميع كتب القراءات، إذ كل كتاب من الفنين اقتصر على تخصصه، وأبو داود جمع في كتابه بين القراءة والمصاحف، وقرن بينهما.

5 – اشتمال الكتاب على هجاء جميع القراءات، حيث نجد مثلا أن الخراز حين نظم مورد الظمآن جعله على قراءة نافع، مما اضطر الإمامَ ابنَ عاشر أن يكمل هجاء بقية القراءات في نظمه:« الإعلان بتكميل مورد الظمآن».

6 – استفادة العلماء منه، ورجوعهم إليه عند الاختلاف، فهو حجة في بابه، وقد نظمه غير واحد من علماء الرسم القرآني: كالإمام أبي الحسن البلنسي في

---

1 مختصر التبيين 2/12-14.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

كتابـــــــــه:« المنصف»، وأبي إسحاق التجيبي في:«هجاء المصاحف»، والإمام الخراز في نظمه:«مورد الظمآن»، وغيرهم.

7 -- نقل شرّاح مورد الظمآن، بل لا يكاد يخلو كتاب من كتب الرسم التي ألفت بعده من النقل عنه.

8 – ويكفي الكتاب أهمية أن ذكر اسم مؤلفه في آخر المصاحف عند التعريف بها.

جاء في التعريف بالمصحف المطبوع في الجزائر على رواية ورش عن نافع:«... وأخذ هجاؤه مما رواه علماء الرسم عن المصاحف التي بعث بها عثمان بن عفان إلى البصرة... أما الأحرف اليسيرة التي اختلفت فيها أهجية تلك المصاحف فاتبع فيها الهجاء الغالب، مع مراعاة قراءة القارئ الذي يكتب المصحف لبيان قراءته، ومراعاة القواعد التي استنبطها علماء الرسم من الأهجية المختلفة على حسب ما رواه الشيخان أبو عمرو الداني، وأبو داود سليمان بن نجاح، مع ترجيح الثاني عند الاختلاف.

وكذا الكلام نفسه عند التعريف بالمصحف الذي طبعه مجمع الملك فهد بالمدينة النبوية بروايتي حفص وورش.

**مخطوطات الكتاب وطبعاته:**

**مخطوطاته:**

للكتاب عدة نسخ خطية، أذكر بعضها:

- نسخة برقم: 40 مجموع1، في الخزانة الحسنية بالرباط من ص1 إلى ص 235.
- نسخة برقم: 808 في الخزانة نفسها، 148 ورقة.
- نسخة بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم: 5964[1].

**طبعاته:**

والكتاب محقق ومطبوع، حققه الدكتور: أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، رسالة دكتوراه، وطبعه مجمع الملك فهد بالتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات بالمملكة العربية السعودية، سنة: 1423هـ/2002م.

---

1 انظر الفهرس الشامل، رسم المصاحف، ص 16.

**المطلب الثالث: كتاب المنصف للبلنسي:**

**أ – : التعريف بالمؤلف:**

هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن هذيل البلنسي، الأستاذ العالم الثقة، قرأ الكثير على أبي داود ولازمه سنين، لأنه زوج أمه، فنشأ في حجره، وسمع منه كتبا كثيرة، وهو أجلّ أصحابه وأثبتهم. انتهت إليه رئاسة الإقراء في زمانه، قرأ عليه أبو القاسم الشاطبي وغيره. مات سنة: 564هـ[1].

**ب – التعريف بالكتاب:**

**اسمه:** المنصف، نظمه في زمن الأمير عبد المؤمن أول أمراء الموحدين بعد المهدي، وأكمله في النصف من شعبان سنة: 563هـ.

قال البلنسي في صدر نظمه:

وإنـــي لمـــا رأيـــت العمـــرا ... منصرما بلغت نفسي عذرا

في رجز قصدت فيه الكشف ... عن انقطاع الرسم حرفا حرفا

دون زيـــادة ولا نقصـــان ... على الذي قد جاء في القرآن

إذ كنت قد أخذته رواية ... عن ابن لب من ذوي الدراية

وكان شيخا خص بالإتقان ... في عصره من أهل هذا الشان

حدثني عن شيخه المغامي ... ذي العلم بالتنزيل والأحكام

وكل ما ذكرته فعنه ... أخذته مما استفدت منه[2]

واعتمد البلنسي في نظمه على التنزيل لأبي داود.

المكتبة الرقمية لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

1 غاية النهاية 1/573-574.

2 تنبيه العطشان، ص 187، وفتح المنان المروي بمورد الظمآن، ص 396-397.

**نماذج من نظم المنصف:**

**النموذج الأول:**

قال رحمه الله:

آياتنـــا في يـــونس حرفـــان  علـــيهم آياتنـــا والثـــاني

مـــن قبـــل وبعـــد مكـــر ألـــف معروفـــة  وغـــير ذيـــن عنـــدنا محذوفـــة[1]

**النموذج الثاني:**

وحـــذفوا الألـــف بعـــد الـــلام  في إلـــــه ثم في الســـــلام

وفي أولئـــــك وفي لكنـــــا  ومثلـــها أصـــلابكم رسمنـــا

وفي الملائكـــــة والـــــبلاد  وفي غـــلام كـــل ذاك بـــاد

وفي سلاســـلا وفي خلائـــف  وفي ثلاثـــة بـــلا مخـــالف

ومثلـــه الـــبلاغ والخـــلاق  ثم ملاقـــوا وكـــذا يلاقـــوا

وفي الضـــلال بعـــد والضـــلالة  وفي ظلالهـــم وفي الكلالـــة

ومـــن ســـلالة ولا خـــلال  ومـــن خلالـــه كـــذا الأغـــلال

واللاعنـــون مثلـــها واللاعـــنين  والـــلات أيضـــا بعـــد ثم اللاعـــبين

في كـــلّ مـــا قـــد أثبتـــوا بـــلام  أو بـــاثنتين الحـــذف في الإمـــام[2]

**أهمية الكتاب:**

1- الكتاب عمدة مصاحف أهل المغرب عند الاختلاف: من ذلك مثلا:

أ – الخلاف في حذف ألف: « العظام » وإثباته، فجرى العمل بالحذف عند المشارقة إلا موضعي البقرة والقيامة إتباعا لأبي داود، وجرى عمل المغاربة بالحذف في الجميع من ألفاظ « العظام » إلا لفظ القيامة إتباعا للمنصف.

قال البلنسي في المنصف:

---

1 تنبيه العطشان، ص 278.

2 تنبيه العطشان، ص 396.

**ثم ضعافا مثل ذلك والعظام**[1].

ب – الخلاف في ألف: «الأعناب» حذفا وإثباتا:

فجرى عمل المغاربة على حذف الجميع إتباعا لصاحب المنصف، وأثبت المشارقة في مصاحفهم الحرفين الأولين إتباعا لأبي داود[2].

2- أنه نظم كتاب التنزيل لأبي داود، وكتاب التنزيل أجلّ كتاب في هجاء المصاحف.

3 – اعتماد الخراز عليه في نظمه: «مورد الظمآن»، وكان ذلك في خمسة عشر كلمة. قال الخراز في مورد الظمآن:

وربما ذكرت بعض أحرف  مما تضمن كتاب المنصف[3]

قال أبو الحسن النزوالي: « والذي زاده من المنصف هو نحو اثني عشر موضعا»[4].

والكتاب في حكم المفقود، والذي بقي لنا منه أبيات متناثرة من القصيدة حفظها لنا الرجراجي في تنبيه العطشان[5]، وابن عاشر في فتح المنان[6].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 انظر فتح المنان، ص 555، ودليل الحيران، ص77، وسمير الطالبين، ص 53، ولطائف البيان، ص 35-36.

2 انظر: مختصر التبيين، 774/3، وفتح المنان، ص 555-556، ودليل الحيران، ص 77، وسمير الطالبين، ص 60.

3 منظومة مورد الظمآن، ص 8.

4 مجموع البيان في شرح مورد الظمآن، ق/13-أ، وانظر أيضا تنبيه العطشان، ص 185.

5 انظر مثلا: ص 357.

6 انظر مثلا: ص 110، 582.

**المطلب الرابع: كتاب العقيلة للشاطبي:**

**أ – التعريف بالمؤلف:** هو القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد وأبو القاسم الشاطبي، إمام القراء، عالم بالحديث والتفسير واللغة، ولد بشاطبة بالأندلس، وقرأ بها وببلنسية، ثم حج واستوطن مصر، قرأ ببلده القراءات وأتقنها على أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النفزي، وغيره.

تصدّر للإقراء بمصر فعظم شأنه، وبعُد صيته، وانتهت إليه رئاسة الإقراء، وكان ضريرا، من أكابر تلاميذه: أبي الحسن السخاوي، وهو من أجلّ أصحابه. مات سنة: 590هـ[1].

**ب – التعريف بالكتاب:**

**اسم القصيدة:** سماها الشاطبي نفسه باسم: «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد».

قال الشاطبي رحمه الله:

تمت عقيلة أتراب القصائد في  أسنى المقاصد للرسم الذي بهرا[2]

نظم الشاطبي في هذه القصيدة كتاب المقنع للداني، وزاد عليه كلمات قليلة، وهي ست كلمات كما ذكرها الرجراجي وغيره[3].

قال الشاطبي رحمه الله تعالى:

وهاك نظم الذي في مقنع عن أبي  عمرو وفيه زيادات فطب عمرا[4]

رائية الشاطبي من بحر السريع، عدد أبياتها: 298 بيتا كما ذكر هو رحمه الله فقال:

تسعون مع مائتين مع ثمانية  أبياتها ينتظمن الدرّ والدررا[5]

---

1 التكملة لكتاب الصلة، 4/73-74، وغاية النهاية 2/20-23.

2 عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، ص 158.

3 انظر تنبيه العطشان، ص 177-178، 185.

4 عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، ص 124.

5 عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، ص 158.

**أهمية الكتاب:**

للقصيدة مكانة علمية عالية بين كتب الرسم، لأسباب أهمها:

1- المكانة العالية لناظمها، فهو من الأئمة المبرزين في علوم القراءات والرسم القرآني.

2- تلقي الناس لها بالقبول التام، لذا قال الداودي عن اللامية والرائية للشاطبي:« وقد سارت الركبان بقصيدتيه حرز الأماني، وعقيلة أتراب القصائد، اللتين في القراءة والرسم، وحفظهما خلق لا يحصون، وخضع لهما فحول الشعراء، وكبار البلغاء، وحذاق القراء، ولقد أبدع وأوجز وسهّل الصعب...»[1].

3- القصيدة نظم لكتاب المقنع، الذي هو من أحسن وأجلّ كتب الرسم القرآني، وفضل الداني وكتبه لا يخفى على أحد.

4- زيادة الشاطبي مسائل عن المقنع، وهي مسائل كما ذكرها علماء الرسم[2].

5- تنافس العلماء عليها بالشرح والبيان، مما يدل على المكانة العلمية المرموقة، ولها أكثر من مائة شرح، ومن شروحها:

- شرح أبي عبد الله محمد بن القفّال" ت: 628هـ" بعنوان: رسم المصحف شرح العقيلة، ولا يزال مخطوطا.
- شرح تلميذ الناظم، الإمام السخاوي أبي الحسن علي بن محمد، وسمى شرحه: الوسيلة على كشف العقيلة، وقد حقق الكتاب وطبع.

والقصيدة مطبوعة عدّة طبعات منها: طبعة دار الكتب العربية الكبرى، لمصطفى البابي الحلبي وأخويه، القاهرة مصر، ضمن مجموع لمتون القراءات.

المكتبة الرقمية
عبد القادر لعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

1 طبقات المفسرين 40/2.

2 انظر تنبيه العطشان، ص 177-178، 185.

ومطبوعة أيضا ضمن مجموع متون باسم: إتحاف البررة بالمتون الخمسة في القراءات والرسم والآي، طبع دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، سنة: 1422هـ/2002م.

# الفصل الثاني: التعريف بمورد الظمآن:

ويتضمن مبحثين:

**المبحث الأول: دراسة وصفية لمورد الظمآن**

المبحث الثاني: دراسة تحليلية نقدية لمورد الظمآن

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

## المبحث الأول: دراسة وصفية لمورد الظمآن

سأتناول في هذا المبحث مورد الظمآن بالدراسة: اسمه، وتوثيق نسبته لمؤلفه وسبب نظمه والغاية منه، وزمن نظمه، ومخطوطاته وطبعاته، وشروحه، وذلك في المطالب الآتية:

### المطلب الأول: اسمه وتوثيق نسبته لمؤلفه وسبب نظمه، والغاية منه، وزمنه، ومخطوطاته وطبعاته:

أ – اسمه:

أما اسم هذه الأرجوزة فقد فصل فيه الناظم فقال:

**لأجل ما خص من البيان  سميته بـــ: مورد الظمآن**

وقد زاد غير واحد من الرواة والشراح في العنوان ما يفيد في إيضاح موضوعها:

قال ابن الجزري:« مورد الظمآن في حكم رسم أحرف القرآن [1]».

وقال المنتوري :« مورد الظمآن في معرفة رسم القرآن [2]».

وقال ابن غازي في فهرسه، والكتاني في سلوة الأنفاس[3]، والزركلي في الأعلام، والمرصفي في هداية القاري: « مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن [4]».

وقال ابن آجطا، وتبعه كنون: « مورد الظمآن في رسم القرآن [5]».

وطبع في مجموع مع بعض المتون في الرسم وغيره بعنوان: « الأرجوزة الجديرة بحسن الوسم، في فني الضبط والرسم [6]».

---

1 غاية النهاية، 237/2.

2 فهرسة المنتوري، ق/ 29-30 نقلا عن تنبيه العطشان، ص 22.

3 سلوة الأنفاس، 128/2.

4 فهرسة ابن غازي 96، والأعلام، 33/7، وهداية القاري، 719/2، وبهذا الاسم طبعت بمكتبة الإمام البخاري بمصر، ط 2، سنة: 2006م.

5 التبيان، ق/198-أ، والنبوغ المغربي، 216/1.

6 طبع المجموع المذكور بالمطبعة التونسية بنهج سوق البلاط بتونس سنة 1351هـ.

والظاهر أن هذا الاسم من تصرف بعض العلماء مريدا به التنصيص على ما تضمنته في صورتها الحالية من جمعه لفني الرسم والضبط.

« فمسماها عنده أعم من غيره لأنه أدرج فيه الضبط، وذلك غير مفهوم مما ذكروه، إما لأنهم نظروا إلى الأغلب وإما لأن الذيل المتعلق بالضبط كان عندهم مستقلا في الاعتبار، ويدل على ذلك اقتصار كثير من الشراح ابتداء من شارحها الأول على شرح قسم الرسم وحده، واقتصار آخرين كصاحب الطراز على شرح قسم الضبط وحده [1] ».

**ب – توثيق نسبته لمؤلفه:**

– اتفقت كتب التراجم التي ترجمت له في نسبة هذا النظم له.

إذ نسبه إليه: ابن الجزري[2]، والكتاني[3]، وابن غازي[4]، وكنون[5]، والزركلي[6]، وكحالة[7]، وغيرهم.

– تصريح المؤلف نفسه في مقدمة النظم على اسم نظمه واسمه هو – أي الخراز –، وورد في النسخ المخطوطة على كثرتها، وكذلك في فهارس المكتبات[8] مما يزيد في توثيق اسمه ونسبته لمؤلفه.

– الشروح الكثيرة التي قامت حوله، والنقل عنه في كتب الرسم والضبط قديما وحديثا.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

1 قراء الإمام نافع عند المغاربة، 434/2.

2 غاية النهاية، 237/2.

3 سلوة الأنفاس، 128/2.

4 فهرس ابن غازي، ص 96.

5 النبوغ المغربي، 216/1.

6 الأعلام، 33/7.

7 معجم المؤلفين، 617/3.

8ينظر : الفهرس الشامل، رسم المصاحف ، ص 42ـ 47.

**ج- سبب نظمه، والغاية منه، وزمنه:**

بيّن النّاظم سبب نظمه لمورده، فقال: « لما انتهى نظم هذا الرَّجز في التاريخ المذكور وبلغ أربعمائة وسبعة وثلاثين بيتا، ثُمَّ انتسخ وانتشر ورواه بذلك أناس شتى، ثُمَّ عثرت فيه على مواضع كنت وَهِمت فيها فأصلحتها، فبلغ أربعة وخمسين بيتا مع أربعمائة فصار الآن ينيف على ما سبق منه سبعة عشر بيتا.

فمن قيَّد من هذا نسخة فليثبت هذا بآخرها ليوقف على صحته[1].

وقال النزوالي: « وكان النَّاظم رحمه الله نظم رجزاً اختصر فيه المقنع و التنزيل وضم إلى ذلك زوائد العقيلة، وحروفا من رجز البلنسي المسمى بـ: المنصف، وذكر كلّ ذلك من غير أن يعيّن ما انفرد به أبو عمرو، وما انفرد به أبو داود، ولا ما انفرد به الشَّاطبي والبلنسيّ ».

فرأى ذلك نقصا فيه، وأنَّ كمال الفائدة بتمييز ما اتفقوا عليه وتعيين ما انفرد به كلّ واحد، فنظم هذا الرَّجز[2] المكتتب هذا آخره وبيَّن ذلك فيه، وأنَّ الرَّجز المنظوم أوَّلاً[3] قد ذكر فيه الضَّبط الذي ذكره أبو عمرو في المحكم والمقنع، فألحقه بهذا الرجز الأخير لتتم به الفائدة في ذلك[4] ».

وقد بيَّن النَّاظم الغاية من نظمه بقوله:

« تبصرة للنشأة[5] ».

والنشأة هم: المبتدئون في العلم، يعني: أن هذا الرجز يُبصّر المبتدئين أي: يُعرّفهم كيفية كتابة القرآن، وهو كذلك حيث لا يزال تبصرة للمبتدئين والمنتهين.

---

1 نقل ذلك ابن آجطا في التبيان، ق/331.

2 أي مورد الظمآن.

3 وهو المسمى بـ: " عمدة البيان".

4 الطراز مقدمة التحقيق، ص 99.

5 مورد الظمآن، ص 36، البيت: 451.

**أما زمن نظمه:**

فقد نظمه رحمه الله سنة: 711هـ.

قال الخراز:

« في صفر سنة إحدى عشره  من بعد سبعمائة للهجره[1] ».

**د- مخطوطاته وطبعاته:**

مخطوطاته: لمورد الظمآن نسخ مخطوطة كثيرة نذكر منها:

نسخة بالظاهرية دمشق ( الأسد )، برقم: 333، أوراقها: 16، نسخت سنة: 973هـ.

نسخة بتونك بالهند، برقم: 52 القراءات 1/101/2، عدد أوراقها: 14، نسخت سنة: 1088هـ.

نسخة بالمكتبة الوطنية بالحامة الجزائر، برقم: 411 ( 337 ) 3، عدد أوراقها: 5، نسخت في القرن: 11هـ.

نسخة بالمكتبة الأزهرية مصر، برقم: 5826/91، عدد أوراقها: 29، نسخت سنة: 1134هـ.

نسخة بالتيمورية بدار الكتب المصرية القاهرة، برقم: 601، نسخت سنة: 1134هـ.

نسخة بالظاهرية دمشق ( الأسد )، برقم: 6984، عدد أوراقها: 5، كتبت سنة: 1164هـ.

نسخة بخزانة تطوان المغرب، برقم: 279/69م، عدد أوراقها: 30، نسخت سنة: 1191هـ.

نسخة بجامعة الإمارات أبو ظبي، برقم: 138، نسخت سنة: 1223هـ.

نسخة بمكتبة بلدية الإسكندرية مصر، برقم: 970ج، نسخت سنة: 1295هـ.

---

1 مورد الظمآن، البيت: 450،ص36.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

نسخة بالخزانة العامة بالرباط المغرب، برقم: D-1371، عدد أوراقها: 40، نسخت سنة: 1323هـ.

نسخة بجامعة الإمام الرياض السعودية، برقم: 433، عدد أوراقها: 14.

نسخة بدار الكتب الوطنية بتونس، برقم: 2882، عدد أوراقها: 66[1].

**طبعاته:**

للمورد طبعات متعددة منها:

طبع ضمن مجموع سنة: 1315هـ بالمطبعة الرسمية التونسية.

وطبع ضمن مجموع سنة: 1332هـ بالمطبعة الأهلية بتونس.

وطبع في مجموع مع بعض المتون في الرسم وغيره بعنوان: الأرجوزة الجديرة بحسن الوسم في فني الضبط والرسم، بالمطبعة التونسية بنهج سوق البلاط بتونس سنة 1351هـ.

وطبع في مجموع مع بعض المتون في الرسم وغيره بالمطبعة الثعالبية سنة: 1928م[2].

وطبع بمكتبة الإمام البخاري، الإسماعيلية مصر طبعتين:

الأولى: سنة: 1423هـ/2002م.

الثانية: سنة: 1427هـ/2006م.

---

1 الفهرس الشامل، رسم المصاحف، ص 42-47.

2 ينظر: فهرس المطبعة الثعالبية ص 7.

**المطلب الثاني: الشروح على مورد الظمآن:**

اعتنى العلماء عناية كبيرة بهذه المنظومة، ولإبراز جانب من هذه العناية نحاول تتبع أسماء الشروح التي ظهرت عليها أو أسماء الشراح الذين نجد الإشارة في المصادر إلى شروحهم عليها، مع التعريف الموجز بما وقفنا عليه من ذلك وهو قليل بالقياس إلى المجموع.

1- **التبيان في شرح مورد الظمآن**: لأبي محمد عبد الله بن عمر بن آجطا الصنهاجي وهو أول من شرحه ، ووصف بالشارح.

نقل عنه أغلب من شرح هذه المنظومة.

ألف شرحه على فترات.

بيّن المؤلف شيئا من منهجه وسبب تأليفه هذا الشرح في مقدمة كتابه فقال:

« يقول العبد الفقير المذنب الراجي عفو الله -عز وجل- محمد بن عبد الله بن عمر الصنهاجي المعروف بابن آجطا ونفعنا به وبأسلافه آمين:

الحمد لله الذي هدانا للإيمان، وشرفنا بالقرآن... وبعد فاعلم أن الكتابة من أجل صناعة، وأعلى شأن، ومن أعظم منافع الخلق من الإنس والجان، لأنها حافظة لما يخاف عليه النسيان، وناطقة بالصواب من القول إذا حرفه اللسان، ومبقية للحكم على مر الدهور والأزمان...».

ثم ذكر آثارا في فضل الكتابة وعناية السلف بذلك، ثم تطرق لذكر أول من كتب بإطلاق وأول من كتب بالعربية، وكيف انتقلت الكتابة إلى قريش وأهل مكة، ثم تطرق إلى القول بأولوية كتاب الله بأن يخص من الحفظ والصيانة بأوفر نصيب عن طريق الخط والكتابة، وأنه لما كان الأمر كذلك بادر سلف هذه الأمة إلى كتابة مصاحف يهتدى بها، ويرجع إليها، ويرتفع الخلاف معها، والنزاع عندها، وكان أولى ما اهتم به المهتمون، واهتدى بهديه المهتدون، معرفة ما في تلك المصاحف من الهجاء الذي رسمه الصحابة عليها، لأن معناها لا يتأدى إلا بمطالعته، ولا يصح إلا بعد معرفته، ولا يحصل إلا بمعاينته، وإتباعهم واجب في ذلك ومخالفتهم من أسباب المهالك.

المكتبة الرقمية لعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

ثم قال عن مورد الظمآن: « وقد صنف الناس كتبا في هجاء المصاحف: كيف رسم، وأول من جمع القرآن في مصحف، والسبب الموجب لجمعه وغير ذلك مما يتعلق به نظما ونثرا من زمن التابعين إلى عصرنا هذا.

وكان أحسن ما نظم في هذا العصر وأبدع، ما وضع من نظم ونثر، الرجز المسمى بمورد الظمآن في رسم القرآن، للأستاذ المقرئ المجود المحقق المعلم للكتاب العزيز: أبي عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله الأموي الشريشي الشهير بالخراز، وقد أتقنه غاية الإتقان، واختصره من كلام أئمتهم المتقدمين في هذا الشأن، والمقتدى بهم في رسم القرآن، ولذلك حق له تسميته بـ "مورد الظمآن"، نظمه من أربعة كتب: اثنين نظما، واثنين نثرا، فأحسن في نظمه، جعله الله لنا وله ذخرا، وأثابه بالجنة أجرا.

فلما رأيته محسنا في نظمه متقنا، واعتنى الناس بحفظه في البلدان، وترداد ذكره بين الشيوخ والولدان، أردت أن أشرحه وأذكر مشكله وموضحه، وكنت ابتدأت هذا الشرح في حياة ناظمه، وكانت لي في ذلك عزيمة ونية وانتهيت به إلى الأسماء الأعجمية، ثم عرفت نيتي، وانحلت عزيمتي، لأعذار أوجبت ذلك، منها الاشتغال بتعليم الصبيان، ولاستغراق جميع الزمان، وتغير الأحوال، ومكابدة العيال، وأمور كثيرة حالت بيني وبين تمامه، وكل شيء إلى وقته وأيامه، فلما كان في هذه السنة التي هي سنة أربع وأربعين وسبعمائة قدم عليّ بعض الطلبة من نظر تلمسان، فسألوني إقراء الرجز المذكور، وكانوا يترددون إلي، ويلحون في الطلب علي، فاعتذرت لهم بتعليم الأولاد وغيره من الأشغال، من مكابدة الدنيا في الكدّ على العيال، فلم يقبلوا لي عذرا، وأرهقوني من أمري عسرا، ولم يزالوا إلي يترددون، وعلي في الطلب يلحون، إلى أن يسر الله علي في وقت من الأوقات، وساعة من الساعات، فأجبتهم إلى ما طلبوا، ووافقتهم فيما رغبوا، وأخذت في إقرائه وتصوير حروفه، على حسب ما أقرأني ناظمه وما سمعته منه – عفا الله عنا وعنه – فلما سمعوا ذلك رغبوا مني في أن أضع ذلك في كتاب، ورأوا ذلك من الصواب، فامتنعت من ذلك كل الامتناع، لقصور الباع، وجمود الطباع، وكثرة الأشغال، وتغير الأحوال، وليس لي فراغ إلا يوم

الخميس ويوم الجمعة، وربما تعرض لي أشغال تستغرق هذين اليومين فيطول الأمر في ذلك...».

ثم قال:« وسميت هذا الكتاب بـ : كتاب التبيان في شرح مورد الظمآن، مستعينا بالله في القول والعمل، معتصما به من الزلل، راجيا ثوابه، قارعا بابه...

ثم بدأ في شرحه إلى أن ختم وذكر أنه وضعه في مبيضته مباشرة، ووعد أنه سيعيد النظر فيه إن عاش ويسر الله له ذلك، ثم أعاد تكرار الإذن بإصلاح ما قد يكون فيه من خلل إذا كان بينا لمن طالعه ووقف عليه[1].

**أهمية هذا الشرح:**

شرحُ ابن آجطا شرحٌ هام جدا، وتأتي أهميته من:

أنه تلميذ الناظم، وهو أعرف بمراد شيخه.

أنه روى المنظومة عن شيخه مباشرة، وقرأها عليه، كما ذكر في مقدمة كتابه.

مراجعة الشارح للناظم في كثير من الغفلات والأخطاء مما اضطر الناظم أن يصلح ذلك.

من هنا جاءت أهمية هذا الشرح، فكله تحقيق وتحرير ومناقشة لما ذكره الشيخ بالرجوع إلى المصادر التي اعتمدها، وتعقب لما رآه غير محرر من النقول والمباحث مع تواضع جم للشيخ وثناء مستمر عليه ودعاء له بالرحمة.

ولقد اعتمده عامة من كتبوا بعده إلا قليلا منهم ممن عاصره كالمحاصي، وعلى الأخص فيما تفرد بنقله فيما يتعلق بترجمة الناظم وآثاره.

وقد كتب أبو عبد الله القصار إلى تلميذه أبي العباس الشريف يقول له: « وأعجبني إقراؤك الخراز، واعتمد على ابن آجطا، فإن نقله صحيح، وكثير من شروح الخراز فيه تحريف[2]».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 التبيان، ق/196-199، 331.

2 القراء والقراءات بالمغرب، ص 45.

واختصر شرح ابن آجطا: أبو عبد الله محمد بن خليفة بن صالح السجلماسي الصنهاجي في كتاب سماه: الدرر الحسان في اختصار كتاب التبيان في شرح مورد الظمآن[1].

واختصره أيضا: أحمد بن علي بن عبد الملك الركراكي في كتاب سماه: ري العطشان في رفع الغطاء عن مورد الظمآن.

ولكن الركراكي اختصره مع نقده له بقوله:« يقول العبد الفقير إلى رحمة مولاه، الغني به عمن سواه، أحمد بن علي بن عبد الملك الركراكي . عفا الله عنه ونفعنا به آمين.

الحمد لله القديم السلطان، العظيم الشان، الذي لا يحويه مكان، ولا يصفه لسان، الذي جعل الإسلام أفضل الأديان، واصطفى محمدا من آل عدنان.

وبعد فإني رأيت المتبدئين في الوقت اعتنوا بحفظ "مورد الظمآن" فصعب عليهم فهم معانيه لقصورهم في علم العربية واللغة، ولقلة شراحه، ولقد شرحه أبو عبد الله المجاصي شرحا لا يشفي عليلا، ولا يرد غليلا، وشرحه الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر الصنهاجي المعروف بابن آجطا شرحا جليلا، قد حضر ناظمه وقرأ عليه، ولكن شرحه قليل الثمرة، طويل العبارة، كثير البحث، فرب أحد لا يقدر على تحصيله، لقصور فهمه في علم العربية الذي هو لرأس الفنون مفتاح...، لأن العلم لا يعنى به اليوم إلا الضعفاء والفقراء، فرأيت أن أختصر بالكتابة شرح الألفاظ، وإتمام النقص، وتقييد المطلق بلفظ سهل مسترسل موجز ليسهل فهمه على المبتدئ والمنتهي غني عنه، إلا على وجه التذكرة".

وأضفت إليه ما سمعته من شيخي المحقق الفاضل النبيه النبيل أبي عمران موسى بن محمد الجزولي، وقيدته عنه، وسميته: ري العطشان في رفع الغطاء عن مورد الظمآن.

طريقة الركراكي في كتابه أنه يورد في أول الباب جملة من الأسئلة المحيطة بمباحثه ثم يأخذ في الإجابة عنها على الترتيب.

ومن أمثلة ذلك قوله: « قال أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله الأموي الشريشي – عفا الله عنه – هذا اسم الناظم – رحمة الله عليه – ونسبه – رحمه الله –

---

1 وعندي منه نسخة مصورة من المكتبة الوطنية بالحامة الجزائر، برقم: 389.

وفي هذه المقدمة خمسة أسوله: الأول: لم قال: قال، مع أنه لم يقل شيئا، فأتى بالماضي في موضع المستقبل ؟ الثاني: لم صغر نفسه، وتصغير النفس من باب الازدراء بها، والعالم المتفنن يجوز له الافتخار بعلمه شرعا ؟ الثالث: ما معنى الأموي؟ وما معنى الشريشي؟ الخامسة: ما معنى: عفا الله عنه ؟ ثم قال الجواب عن الأول...[1]».

وممن اختصره أيضا: أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد بن حمامة النيجي الشهير بالصغير.

ذكر ابن غازي في فهرسه أنه تناوله عن شيخه إجازة فقال: «وأما شرحه على مورد الظمآن فتناوله إجازته لي العامة، وقد ذكر لي – رحمه الله تعالى – أنه لم يشدد له زيمه، وإنما اختصره من شرح أبي محمد آجطا من غير تأمل في الغالب[2]».

2- **شرح مورد الظمآن:** لأبي عبد الله محمد بن أبي مدين شعيب بن عبد الواحد اليصلتي المعروف بالمحاصي:

كان مؤلفه حيا حوالي منتصف المائة الثامنة، ولعله أول شرح، وإن كانت الأولية تنصرف لابن آجطا، ولعل ذلك من ناحية الابتداء، وأما الانتهاء، فالمحاصي هو السابق، لأنه أتمه سنة: 734هـ، وابن آجطا أتمه بعده بعام.

ولعل عدم انتشار هذا الشرح – رغم قدمه – أنه مختصر جدا لا يفي بالغرض، أوجز العبارة إيجازا كبيرا، ولم يفصل في مسائل الخلاف، وأعرض عن كثير من المسائل مما كان ينبغي ذكرها والتنبيه عليها.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

1 والكتاب مخطوط بخزانة أوقاف آسفي بالمغرب، ويقع الشرح في 105 صفحة من الحجم المتوسط، وفيه نقص ملزمة من 18 صفحة تركها الناسخ بيضاء.

ولم يرد فيه ذكر لتاريخ التأليف ولا النسخ، إلا أن معه بالخط نفسه مجموعة من المؤلفات ومنها "ضبط الخراز" وأرجوزة ابن بري "بخط عبد الرحمن بن محمد الوداني. ينظر: قراءة الإمام نافع، 2/441-443.

2 فهرس ابن غازي 43.

أوله:« الحمد لله الموصوف بالقدَم من غير أن يسبقه عدم، الموصوف من غير انتهاء، والبقاء المخالف للحوادث حقا، الموصوف بالكمال والإحسان، المنزه عن الآفات والنقصان...».

ثم قال: « قال الأستاذ الحافظ الضابط عبيد الله محمد بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله الأموي الشريشي الشهير بالخراز نفعنا الله ببركاته بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما[1]».

ثم ذكر بيت الخراز الأول وبدأ بشرحه.

والكتاب لا يزال مخطوطا في نحو أربعين ورقة[2].

3 - **شرح مورد الظمآن**: لأبي عبد الله محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن جابر الغساني المكناسي ( ت: 827هـ).

نسبه إليه ابن زيدان باسم: تأليف في رسم القرآن[3]، منه نسخة مخطوطة بدار الكتب الناصرية بتمكروت، ضمن مجموع رقمه: 3003[4].

وقد ضمن شرحه هذا جملة من الإصلاحات التي أخذها على الخراز مستدركا عليه.

وهي أرجوزة استدرك بها عليه في 47 موضعا، وتقع في 109 بيت، ويطلق عليها في كتب الفهارس "إصلاحات ابن جابر"[5].

جاء في أوله:

« تقييد فيه إصلاح الشيخ الأستاذ العالم المحقق أبي عبد الله محمد بن جابر الغساني على أبي عبد الله الخراز – عفا الله عنا وعنهما، وغفر لنا ولهما – نقلها بعض النبلاء من شرح

---

1 شرح المجاصي، ق/73.

2 ولي منه نسخة مصورة من مكتبة الحرم المدني الشريف، وقد اعتمدتها في عزو النصوص التي نقلها ابن عاشر عنه.

3 إتحاف أعلام الناس 592/3.

4 دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت، ص 202.

5 دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت، ص 95 .

ابن حابر المذكور على "مورد الظمآن" لأبي عبد الله الخراز، وجعلها مرتبة على حسب ترتيب النظم وإصلاحه.

ثم ذكر البيت الأول وهو:

**منها الذي ورد في نص الخبر  لدى أبي بكر الرضيّ وعمر**[1]»

4 - **مجموع البيان في شرح ألفاظ مورد الظمآن:** لأحد تلامذة أبي الحسن علي بن الحسن بن أبي العافية النزوالي الزرهوني.

وقد وقفت على نسخة منه مصورة من مكتبة الحرم المدني الشريف، فيها بتر من آخرها، ومن قراءة مقدمته يتبين أنه عبارة عن مسوّدة شرح ألّفه مؤلفه النزوالي لكنه لم يتول تحريره بنفسه، لذلك قلت لأحد تلامذة أبي الحسن، ونسب في أغلب النسخ لأبي الحسن، ونسب في نسخة تونس لمجهول، ولعل ذلك هو الصواب[2].

ولذلك لدينا هاهنا شرحان: مجموع البيان، لتلميذ أبي الحسن، وشرح أبي الحسن النزوالي، ولا نعلم عنه شيئا.

وهذه مقدمته تبين ما قدمنا، يقول تلميذ أبي الحسن:

« الحمد لله الذي هدانا للإيمان والإسلام، وجعلنا من أمة محمد عليه الصلاة والسلام، وفضلنا به، صلى الله عليه وسلم، على جميع الأنام، وخصنا بوحيه الذي أنزل عليه، وبين فيه الحلال والحرام...وبعد: فإني ألفيت نسخة من رجز الأستاذ أبي عبد الله الخراز جعله الله ذخرا ووسيلة ليوم الحشر والبراز، مطررة بكلام يفوق حسنا في الاختصار والإيجاز، وعبارة بليغة محررة سالمة من الإشكال والإعواز، ألفيته منسوبا لإمام المحققين، ونخبة المهتدين، حجة المغرب، السامي الرتب، سيدي أبي الحسن علي، الإمام الولي، المدعو بالنزوالي لقبا، المعروف بالزرهوني نسبا، وأردت أن أجمعه لنفسي، ولمن شاء الله بعدي من أبناء جنسي، فاستأذنته رحمه الله تعالى في جمع ذلك، إذ كان رضي الله عنه واضح المسالك، فأذن لي في جمعه، وواعدني بتصحيحه وعرضه، لكون ذلك مفرقا في النسخة في

---

1 قراءة الإمام نافع، 2/446-450.

2 ينظر: الفهرس الشامل، رسم المصاحف، ص 49-50.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

جميع الطرر، فاستخرت الله تعالى في جمع الجواهر والدرر، ليكون تبصرة للمبتدي، وغاية للمنتهي، فلم أراجعه إلى أن توفي رحمه الله، وكانت وفاته قريبة من الوعد الذي وعدني بتصحيح المجموع لديه، وكنت حين وعدني قد استغرقت جميع الأوقات في حجج الناس والمشي إلى القضاة، إلى أن وفقني الله لترك ذلك، فلله الحمد على ما أنعم على رفض المهالك أخذت في جمع ما بقي جادا إلى أن أكملته بعون الله على ما وجدت قدرا وجملا.

ونقلت بعض ما أعرض عنه أبو إسحاق من التبيان، لأجل العطف والإيضاح والبيان، وكذلك ما اختلف فيه القراء من القراءات لكمال الفائدة بمعرفة الروايات، وسميته: مجموع البيان، في شرح ألفاظ مورد الظمآن».

ثم بدأ بعد الدعاء أن يجعل الله تأليفه هذا خالصا لوجهه فترجم لأبي عبد الله الخراز بعد أن ذكر منزلة رسم القرآن وأهميته، وأن أجل ما ألف وصنف فيه قصيدة "مورد الظمآن"، ومما قال عن الخراز بعد أن ساق اسمه ونسبه على نحو ما قدمنا:« قال الشيخ أبو الحسن يعني المؤلف : هكذا في نسخة المؤلف يعني الخراز .

« وكان موضع مسكنه فاس الجديد، وكان ضابطا لرواية نافع، عارفا بها، ذا ذهن ثاقب، وكانت صناعته الخرازة في أول عمره، واشتغل في آخر عمره بتعليم القرآن، وله مشايخ عدة، وكان أكثر اعتنائه في مشيخته بأبي عبد الله القصاب[1]، ولقي بعد ذلك ابن آجروم، وأخذ عنه، وله تواليف عدة بين نظم ونثر، وكان قد فتح الله له في النظم، وكان يعلم الصبيان، ومات بفاس الجديد، ودفن في موضع يعرف بالجيزيين، وكان الأستاذ أبو إسحاق يري الناس قبره، وذكر بعض الطلبة أنه وقف على قبره فألفاه قد درس».

ثم قال:« قال رحمه الله تعالى:

الحمـــــد لله العظـــــيم المـــــنن ومرسـل الرسـل بأهـدى سـنن[2]

---

1 في النسخة التي بحوزتي: القصار، والصواب ما ذكرته.

2 مجموع البيان، ق/2-4.

ثم أخذ في شرح المورد، وغالب صنيعه أنه يقتصر على إعراب البيت وتقريب فهمه من القارئ ثم يقول عقب ذلك: قال أبو الحسن مشيرا إلى شيخه المذكور، ويسوق كلامه في الأحكام التي تضمنها البيت مما قيده عنه، وهو يجري في أغلب ذلك على طريقة السؤال والجواب، وذلك بحصر الموضوع في عدة أسئلة ثم يأخذ في الإجابة عنها، كقوله في أول باب الحذف: « والكلام في الحذف في فصول: الأول في حقيقته، الثاني في حكمه، الثالث في الأصل فيه، الرابع في فائدته، الخامس في الحروف التي تحذف، السادس في علة حذفها.

أما حقيقته: فهي الإزالة والانتزاع، تقول حذفت الشيء: إذا نزعته وأزلته.

وأما حكمه فهو واجب، وأما الأصل فيه فالكتاب أي المصحف، فمن أثبت ما يحذف، أو حذف ما يثبت فقد خالف الصحابة، والمصحف.

وأما فائدته فهي التخفيف والتقليل للحروف، وأما الحروف التي تحذف فهي الياء والواو والألف، وأما علة حذفها فلكثرة دورها، وليكونها إذا حذفت يبقى ما يدل عليها، وما حذف وبقي ما يدل عليه كأنه لم يحذف[1]».

والكتاب كذلك لا يفي بالغرض، فكثير من المسائل والإشكالات لم يطرقها، والمورد ليس بالمتن الذي يكتفى في شرحه ببيان الألفاظ، وإعراب الأبيات.

5 - **تنبيه العطشان على مورد الظمآن**: لحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي (ت:899هـ):

وهو من أوسع الشروح وأحسنها.

جاء في أوله:« بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيّدنا ومولانا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يقول العبد المذنب الراجي عفو ربه ورضوانه، وإحسانه وأفضاله، حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي، خار الله له ولطف به بمنّه وكرمه.

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة على محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه الطيّبين، وبعد:

---

1 مجموع البيان، ق/15.

المكتبة الرقمية عبد القادر للعلوم الإسلامية
جمعية الأمير

فهذا كتاب سمّيته بـ: تنبيه العطشان على مورد الظمآن، ومن الله أسأل الإعانة والتوفيق بمنّه إلى سواء الطريق والتحقيق.

قال الناظم أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي الشريشي – عفا الله عنه – : هكذا ثبت في نسخة الناظم بخطّ يده – رحمه الله تعالى – ، وفي هذه المقدّمة عشرة مطالب :

أحدها : ما اسم الناظم؟ ثانيها: ما نسبه؟ ثالثها: ما بلده؟ رابعها: ما فنونه من العلم؟ خامسها: ما تواليفه؟ سادسها: لأي شيء ذكر اسمه؟ سابعها: لأي شيء عبّر بالماضي في موضع المستقبل؟ فقال: قال، مع أنه لم يقل بعدُ شيئا، ولكن سيقوله، ثامنها: ما مولده؟ تاسعها: ما وفاته؟ عاشرها: ما أحسن الكتب المصنفة في علم الرسم؟

ثم أجاب عن الأسئلة على الترتيب حتى فرغ منها[1].

مما امتاز به هذا الشرح تقديم بعض الإحصائيات لتحقيق بعض الحروف وعددها الإجمالي، كقوله في أول باب الحذف عند قول الخراز:

**باب اختلافهم والاضطراب في الحذف من فاتحة الكتاب**

قال الرجراجي: « وعدد ألفات القرءان على قراءة نافع ثمانية وأربعون ألفا وسبعمائة وأربعون ألفا، وعدد الياءات خمسة وعشرون ألفا وتسعمائة وتسع ياءات، وعدد الواوات خسمة وعشرون ألفا وخمسمائة وست واوات[2].

كان كثيرا ما يستدرك على الخراز ويصلح بأبيات من عنده ما انتقده عليه[3].

كان يشرح الألفاظ، ويعرب الأبيات.

اعتمد على مصادر كثيرة منها شرح ابن آجطا وكان ينقل عنه نصوصا كثيرة دون أن يغير فيها كلمة واحدة ودون أن يشير إليها[4].

---

1 ينظر: تنبيه العطشان، ص 60-61.

2 ينبيه العطشان، ص 220.

3 ينظر: تنبيه العطشان، ص 254، 293، 437، 446.

4 ينظر مثلا: نقله معاني كلمة "الأُمَّة" في تنبيه العطشان، ص 224-225.

ومن مصادره أيضا: المقنع للداني، والتنزيل لأبي داود، والمنصف للبلنسي، والعقيلة للشاطبي، والكشف لمكي، والمهدوي في التحصيل والمنبهة للداني، والميمونة في الضبط للقيسي، وشرح اللبيب للعقيلة، وغيرها.

والكتاب نصفه مطبوع، من أول الكتاب إلى آخر باب حذف الألفات، حقق في رسالة ماجستير بالجماهيرية الليبية، الموسم الجامعي:2005-2006م، من الباحث: محمد سالم حرشة، ونصفه الآخر لا يزال مخطوطا.

منه نسخة مخطوطة - ولي منها صورة - بالمكتبة الوطنية بالحامة، الجزائر، ضمن مجموع، برقم: 391، في: 184ورقة.

6 - **إعانة المبتدي على معاني ألفاظ مورد الظمآن**: لسعيد بن سليمان السملالي الكرامي ( ت: بعد 899 هـ ).

والكتاب عبارة عن تقييد مختصر يكتفي بنثر معاني أبيات المورد، ويبتدئ مباشرة بلا مقدمة ببيتي المورد، ولذلك يسميه بعضهم حاشية على نظم مورد الظمآن، ويدل على أنه مجرد تقييد قول مؤلفه في آخره:«تم ما أردت تقييده بحمد الله وحسن عونه، وسميته: كتاب إعانة المبتدي على معاني ألفاظ مورد الظمآن، وجمعته محبة في الأجر من ربي».

وكان الفراغ منه يوم الخميس لثمانية عشر يوما من شهر رجب عام 899هـ.

له عدة نسخ مخطوطة في الخزائن المغربية[1].

7 - **غربلة مورد الظمآن: لسعيد بن سعيد الجزولي السوسي.**

ذكره له العلامة المختار السوسي في كتابه: خلال جزوله، قائلا:« في ورقات، لا أعرف هذا الفقيه الذي اختصر الكتاب»[2].

---

1 منه نسخة بالخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم 6046 وأخرى برقم 6346 وبالخزانة الناصرية بتمكروت برقم 2746 وبخزانة القرويين برقم 1053 . ينظر: دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت، ص 185، وقراءة الإمام نافع، 457/2-458، والفهرس الشامل، رسم المصاحف، ص 67.

2 خلال جزولة، 195/4.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

8 - **شرح المسائل المشكلات في مورد الظمآن:** لمحمد بن محمد بن العباس التلمساني ( كان حيا سنة:920هـ).

ذكره له عادل نويهض[1].

9 - **تقييد على مورد الظمآن أو طرر متلقاة من شيوخ مدينة فاس:** جمعها أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد ابن أبي جمعة المغراوي الوهراني يعرف بشقرون وبابن بوجمعة ( ت: نحو 929هـ).

أوله: « الحمد لله الكريم الوهاب، الرحيم التواب ...».

وآخره: « ولا يتقدم شيء من الصلة على الموصول، انتهى ما قيد على الخراز».

ولا يزال الكتاب مخطوطا، منه نسخة مخطوطة بالتيمورية بدار الكتب المصرية، وأخرى بالحسنية بالمغرب[2].

10 - **شـــــــــرح مورد الظمآن:** لأبي العباس أحمد بن الحسن بن عبد الرحمن بن محمد التسولي (ت: 969هـ).

ذكره له في درة الحجال[3].

11 - **تقييد على مورد الظمآن: لمحمد العربي بن محمد الكومي عرف بالغماري.**

قيده عن شيخه أبي عبد الله محمد بن مجبر المساري صاحب ابن غازي، وهو من التقاييد الحافلة بالنقول، وذكر أقوال المتأخرين من علماء الرسم، ينقل عن ابن جابر المكناسي، وأبي عبد الله القيسي، وأبي عمران موسى الزواوي، وابن غازي، وشيخه أبي عبد الله الصغير، وغيرهم.

منه نسخة مخطوطة بدار الكتب الناصرية بتمكروت[4].

---

1 معجم أعلام الجزائر، ص 81.

2 ينظر: الفهرس الشامل، رسم المصاحف، ص 49، 111، وقراءة الإمام نافع، 466/2.

3 ينظر: درة الحجال، 165/1.

4 ينظر: قراءة الإمام نافع، 465/2.

12- **شـــــــرح مـــورد الظمـــآن:** لأبي العباس أحمد بن عبد الله بن يعقوب الجـــزولي السملالي ( ت: 1093هـ).

ذكره له صاحب كتاب خلال جزولة، وقال:« أنه في زهاء مائة صفحة صغيرة، انتسخت عام 1085 وقال أحسب أنها بخط المؤلف[1]».

13 - **شرح مورد الظمآن في رسم أحرف القـــرءان:** لصالح بن إبراهيم الكتاوي الصبيحي الدرعي ( ت: 1096هـ).

ذكره له مؤلف كتاب: أعلام درعة في جملة مؤلفات له في الرسم والتجويد وأصول الأداء[2].

14 – **منهـــــــــــاج رسم القرءان في شرح مورد الظمآن:** لمسعود بن محمد جموع السجلماسي ( ت: 1119هـ).

وأوله قوله: "الحمد لله الذي شرح صدرونا بنور الإيمان، ورسم في سطور منشورها من لوامع آيات القرءان ... ثم ذكر في مقدمته أنه رغب في تأليف كتابه لتقريب فهم المورد وحل ألفاظه وبيان معانيه، معتمدا في جل ذلك على فتح المنان لابن عاشر، ولطائف الإشارات لفنون القراءات لأبي العباس القسطلاني وغيرهما من كتب هذا الشأن.

ثم بدأ بالترجمة لأبي عبد الله الخراز استنادا إلى ما ذكره في فتح المنان نقلا عن أبي محمد بن آجطا الصنهاجي، ثم أخذ في شرح النظم بيتا بيتا حتى أتى على آخره بقوله: ورضي الله عن الصحابة والتابعين وتابعيهم من الأئمة المجتهدين، وسائر علماء المسلمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، كمل الكتاب المبارك المسمى منهاج رسم القرءان في شرح مورد الظمآن بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه الجميل.

وهو شرح نفيس حافل بالفوائد والنقول.

نسبه له الزركلي بقوله:« ومن كتبه تأليف في القراءة ورسم القرآن[3]».

---

1 خلال جزوله 59/2.

2 ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 458/2.

3 الأعلام، 220/7، وينظر: نشر المثاني، عن طريق موسوعة أعلام المغرب، 1916/5.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

منه نسخ خطية بالمغرب[1].

15 - **شرح مورد الظمآن**: للمريني ( ت: 1172هـ ).

منه نسخة مخطوطة بجامعة الإمام بالرياض، كتبت سنة: 1172هـ.

16 - **شرح مورد الظمآن**: لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد التادلي الرباطي ( ت:1311هـ).

ذكره له صاحب كتاب: من أعلام الفكر المعاصر[2].

17 - **حواش على مورد الظمآن**: لرضوان بن محمد بن سليمان المخللاتي (ت: 1311هـ).

توجد منها نسخة مخطوطة مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ضمن مجموع برقم: 2530، نسخت بتاريخ: 1293هـ[3].

وهو شرح موجز كتب على هوامش المتن، اختصر قسم الرسم من شرح ابن عاشر: فتح المنان، وقسم الضبط من طراز التنسي[4].

18 - **دليل الحيران على مورد الظمآن في فني الرسم والضبط باعتبار قراءة الإمام نافع**: للشيخ إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي ( ت: 1349هـ).

أوله: « الحمد لله الذي رسم آيات القرءان في صحف الصدور. وأثبتها في ألسنة قارئيها على نحو ما في المصاحف مسطور، وحفظها جل جلاله من كيد الملحدين ذوي العناد والفجور.... ».

« أما بعد فيقول العبد الفقير إلى ربه الغني المغني: إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني: إن من أجل علوم القرآن، التي هي أجمل ما به تحلى الإنسان، علم رسمه على نحو ما رسمه

---

1 ينظر قراءة الإمام نافع، 2/462.

2 من أعلام الفكر المعاصر للحراري 2/243-259

3 ينظر: الفهرس الشامل، رسم المصاحف، ص 96-97.

4 ينظر: الطراز، مقدمة التحقيق، ص 110-111.

به الصحابة الأعيان، في مصاحف سيدنا عثمان، وعلم ضبطه الذي به يزول اللبس عن حروف القرءان، وتتبين به غاية البيان...».

ثم ذكر الأمهات من الكتب المعتمدة في هذين العلمين، وأنها صارت أصولا يرجع في ذلك إليها، وكل من ألف في الرسم والضبط يعتمد عليها، ثم قال: ومن التآليف المختصرة من تلك الأصول الحسان، النظم البديع المسمى "بمورد الظمآن" المشتمل مع "الذيل" المتصل به على فني الرسم والضبط باعتبار قراءة الإمام نافع فقط، لمؤلفه الشيخ الإمام العلم الهمام...».

ثم ذكر أن الأئمة شرحوه، فمنهم من أطال، ومنهم من اختصر، وأنه اختصر هذا الشرح من شرح الرسم للعلامة المحقق سيدي عبد الواحد بن عاشر، وشرح الضبط لسيدي محمد التنسي العالم الماهر، تابعا لهما فيما اتضح من الترتيب والتعبير، غير جالب من كلام غيرهما إلا اليسير، معرضا عما أطالا به من كثرة النقول والأبحاث والتعاليل، مقتصرا على ما لابد منه من الإعراب خيفة التطويل، ملتزما فيما ذكر فيه الناظم الخلاف أو التخيير بيان ما جرى به العمل في قطرنا التونسي الشهير، قاصدا بذلك خدمة القرءان وأهله الكرام، لإحياء ما اندرس في زماننا من علومه العظام.

ولما يسر الله الكبير المتعال، إتمامه على ذلك المنوال، سميته دليل الحيران على مورد الظمآن...[1]».

ثم بدأ بالترجمة للناظم وذكر مصنفاته، ثم انتقل إلى شرح أرجوزة الخراز بقسميها بيتا بيتا، ملتزما بالمنهاج الذي رسمه، إلى أن أتى على آخر الشرح، وقد فرغ من تبييضه في أوائل صفر عام 1325هـ[2].

وأهم ما ميز الكتاب ذكره لما جرى به العمل بتونس، وهو في الحقيقة ما جرى به العمل بالمغرب كله.

والكتاب مطبوع، ومعه كتابه تنبيه الخلان على الإعلان:

---

1 ينظر: دليل الحيران، ص 9-11.

2 ينظر: دليل الحيران، ص 344.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

طبع بتونس بالمطبعة التونسية في جمادى الثانية سنة: 1325-1326هـ، وبالقاهرة بدار القرءان سنة 1974، وبها أيضا بمكتبة الكليات الأزهرية، بتحقيق محمد الصادق قمحاوي سنة: 1981م، وبالجزائر بدار الكتب سنة: 1986م، وبالقاهرة بدار الحديث، بتحقيق: عبد السلام محمد البكاري، سنة: 1426هـ/2005م.

19 - **شرح مورد الظمآن**: للشيخ أبي حامد محمد المكي البطاوري.

ذكره له صاحب كتاب: من أعلام الفكر المعاصر[1].

20 - **إرشاد الإخوان إلى شرح مورد الظمآن**: للشيخ علي بن محمد بن حسن الضباع ( ت: 1376هـ).

ذكره له تلميذه الشيخ عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، وذكر أنه مخطوط[2].

21 - **لطائف البيان في رسم القرءان شرح مورد الظمآن**: للشيخ أحمد محمد أبو زيتحار من علماء الأزهر بمصر.

اعتمد على فتح المنان لابن عاشر، وإن لم يصرح به، وضمن كتابه الإعلان لابن عاشر كما صرح في مقدمة كتابه، وأضاف للكتاب جملة من الأسئلة عقب كل موضوع يشرحه، لأنه ألف كتابه لقسم القراءات بالأزهر، لطلاب القسم الثانوي.

طبع في جزئين عدة طبعات، منها: طبعة ثانية بمصر، الجزء الأول: سنة: 1969م، والثاني: سنة: 1970م[3].

وطبع بمكتبة القاهرة، طبعة ثالثة سنة: 1429هـ/2008م.

22 – **فتح الرحمن بشرح مورد الظمآن**: لمحمد بن عثمان بن كيكي بن سعيد الطويسي.

---

1 من أعلام الفكر المعاصر للجراري 217/2.

2 هداية القاري، 681/2.

3 ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية وتاريخية، ص 182-183.

لا يزال الكتاب مخطوطا، وقد حصلت على نسخة منه، صورت لي من دار الكتب المصرية، فؤاد: 165/2، رقمها: 19139ب، عدد أوراقها: 52ورقة، وليست تامة بل هي ناقصة، انتهى شرحه عند حذف ألفات الأسماء الأعجمية.

أولها: « نحمدك يا من أوجدنا من العدم، وعلمنا الكتابة بالقلم، وعلمنا ما لم نكن نعلم، ونصلي ونسلم على نبيك سيد العرب والعجم، وعلى آله وأصحابه الذين يجب الاقتداء بهم، لا سيما فيما ارتسم.

يقول راجي عفو الحميد المجيد: محمد بن عثمان بن كيكي بن سعيد الطويسي بلدا وهي من قرى مصر بأقصى الصعيد لما كانت الكتابة....وحيث كان من أجل ما ألف في هذا الشأن: الرجز المسمى بمورد الظمآن، أردت أن أصنع عليه شرحا يبين معناه، لأستعين به على فهم ما قصده النص وعناه، فلخصته مما كتبه الأفاضل السادات، وضمنته ما استطعت من الفوائد ولطائف العبارات، وسميته: فتح الرحمن بشرح مورد الظمآن...».

ثم تكلم عن أول من كتب الخط، وسرد بعض الروايات، ومنها ما ورد في المحكم[1].

نقل من فتح المنان كثيرا.

كان رحمه الله يشرح ألفاظ المورد، ويذكر بعض الإعراب، وكان شرحا وسطا.

من مصادره في كتابه: المقنع والمحكم والمنبهة للداني، والمصباح المنير، والجميلة للجعبري، والتبيان لابن آجطا، والمحرر الوجيز لابن عطية، وغيرها.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 ينظر: فتح الرحمن، ق/3-4.

**المبحث الثاني: دراسة تحليلية نقدية لمورد الظمآن:**

يتناول هذا المبحث دراسة نقدية تحليلية لمورد الظمآن، وذلك في المطالب الآتية:

**المطلب الأول: منهجه وما اصطلح عليه:**

قسم الناظم مورده – الخاص بقسم الرسم – إلى مقدمة، وأحد عشر بابا، وخاتمة.

أما المقدمة: فتتكون من ثلاثة وأربعين بيتا ( 43).

استهلها الناظم بهذه الديباجة التي تمتاز بالجمال والحُسْن، صياغة وسبكا، فقال[1]:

الحمد لله العظيم المنن ومرسل الرسل بأهدى سنن

ليبلغوا الدعوة للعباد ويوضحوا مهايع الرشاد

وختم الدعوة والنبوءة بخير مرسل إلى البريئة

محمد ذي الشرف الأثيل صلى عليه الله من رسول

وآله وصبحه الأعلام ما انصدع الفجر عن الإظلام

ثم بيّن غرضه من هذا النظم بذكر بدايات علم الرسم القرآني، وأنه علم مأثور من لدن الخلفاء الراشدين الذين تولوا جمع القرءان وكتابة المصحف الإمام: أبي بكر وعمر وعثمان، ولذلك وجب على الأمة اقتفاء مرسوم ما أصلوه، وإتباع آثارهم فيما كتبوه، على الوجه الذي اختاروه، دون تصرف فيه بزيادة أو نقصان.

ثم ذكر أن علماء هذا الشأن من السلف والخلف اعتنوا بهذا العلم فوضعوا عليه كتبا ومؤلفات، وأنه اعتمد عليها، واكتفى في رجزه ذكر الرسم على قراءة نافع فقط، لأنها قراءة أهل المغرب، وأنها اشتهرت عندهم.

ثم أخذ يبين منهجه وأسلوبه، وطريقته في تقسيمه للأبواب، والفصول والضوابط، والاصطلاحات التي بنى عليها نظمه، وسيأتي بيانها بعد ذكر بقية الأبواب.

وأما الأبواب الأحد عشر فهي:

**الباب الأول**: حذف الألف: وقسمه إلى ستة أقسام، وهي:

---

1 ينظر: مورد الظمآن، ص 7.

القسم الأول: حذف الألف من فاتحة الكتاب ( 35 بيتا ).

القسم الثاني: حذف الألف من سورة البقرة ( 81 بيتا ).

القسم الثالث: حذف الألف من سورة آل عمران إلى الأعراف ( 29 بيتا ).

القسم الرابع: حذف الألف من سورة الأعراف إلى سورة مريم ( 31 بيتا ).

القسم الخامس: حذف الألف من سورة مريم إلى سورة صاد ( 21 بيتا ).

القسم السادس: حذف الألف من سورة صاد إلى مختتم القرآن ( 14 بيتا ).

**الباب الثاني**: حذف الياءات: (28 بيتا ).

**الباب الثالث**: حذف الواوات: (6 أبيات).

**الباب الرابع**: حذف إحدى اللامين: (2 بيتين ).

**الباب الخامس**: أحكام رسم الهمز:(47 بيتا).

**الباب السادس**: الحروف الزائدة رسما: (19 بيتا ).

**الباب السابع**: رسم الألف ياء: ( 29 بيتا ).

**الباب الثامن**: رسم الألف ياء: (5 أبيات ).

**الباب التاسع**: رسم الألف واوا: ( 6 أبيات ).

**الباب العاشر**: المقطوع والموصول: وقسمه قسمين:

القسم الأول: المقطوع: ( 25 بيتا ).

القسم الثاني: الموصول: ( 12 بيتا ).

**الباب الحادي عشر**: هاءات التأنيث المرسومة بالتاء: ( 15 بيتا ).

**الخاتمة**: ( 6 أبيات ).

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جعل الناظم نظمه ذا فصول وذا أبواب، أي ذا تراجم، فمنها ما صرح فيه بلفظ الباب كـ: باب اتفاقهم والاضطراب[1]، ومنها ما خلا منه كـ: القول فيما سلبوه الياء[2]، وهاء واوا سقطت في الرسم[3].

وبيّن الناظم سبب تبويبه وتفصيله، ليكون مقربا مسهلا، بحيث لا يصعب البحث عن مسألة من مسائله، أو نص من نصوصه، ليبلغ بذلك تحصيله فهما وحفظا.

قال الخراز: جعلته مفصلا مبوبا فجاء مع تحصيله مقربا[4]

وبيّن الناظم أيضا أنه ذكر مسائل الحذف مرتبة، سواء كان حذف الألف مرتبا على سور القرآن في تراجم، أو كان الحذف بأكمله، حيث بدأ بحذف الألفات ثم حذف الياءات ثم حذف الواوات، ثم حذف اللامات، ولم يرتب حذف النونات لقلته.

مما خصص له النظم ذكر الحذف، لا الإثبات، لذا لم يترجم له، ولم يتعرض لشيء منه استقلالا، إلا لداع كالاستثناء من نحو قوله:« وأثبت التنزيل أولى يابسات[5]»، وقوله:« فثبت ما شدد مما ذكّرا[6]».

ولم يتبرع بالإثبات إلا نادرا، مثل قوله:« وعن سليمان أتى المعرَّف[7]».

يصرح الناظم أحيانا بالضوابط والقيود، وأحيانا أخرى لا يصرح، وإنما يعرف ذلك من الأمثلة.

---

1 مورد الظمآن، ص 9.

2 مورد الظمآن، ص 23.

3 مورد الظمآن، ص 25.

4 مورد الظمآن، ص 9.

5 مورد الظمآن، البيت: 55. ص 10.

6 مورد الظمآن، البيت: 51. ص 10.

7 مورد الظمآن، البيت: 213، ص 20.

مثال ذلك: في شروط حذف ألف الأسماء الأعجمية: صرح بشرط واحد، وهو شرط الاستعمال، وذلك في قوله: « وما أتى وهو لا يستعمل [1] »، ليفيد الحذف في الاستعمال، وأفاد الشرطين الباقيين، وهما: أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف، وأن يكون الألف حشوا، بالمُثل التي ضربها رحمه الله تعالى.

يذكر الناظم رحمه الله تعالى المحذوف بقاعدة، كقاعدة جمع المذكر السالم[2]، وأحيانا يذكره بالمادة كمادة: المناجاة[3]، وأحيانا يذكر بالوزن كما أخبر عن الداني:

ووزن فعّال وفاعل ثبت  في مقنع إلا التي تقدمت[4]

والأغلب أن يذكر بالكلمات المفردة.

تبرع الناظم أحيانا بعَدِّ بعض الكلمات المحذوفة الألف، فعندما ذكر الألف في ألفاظ القتل والقتال قال:

كذا وقـتلوهم في البقره  وقبله ثلاثة مقتفـره

إلى أن قال:

وموضع في الحج والقتال  ثمان أحرف على التوال[5]

وإلى جانب ذكره لكيفية رسم الكلمات القرآنية في هذا النظم البديع، كان يستعمل الحكم النوفية، مثل قوله: « طغى من استعلى [6] »، وقوله:« ومن تولاه عصاني [7] ».

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 مورد الظمآن، البيت: 96، ص 13.
2 مورد الظمآن، ص 10.
3 مورد الظمآن، البيت: 248، ص 22.
4 مورد الظمآن، البيت: 254، ص 23.
5 مورد الظمآن، ص 15.
6 مورد الظمآن، البيت: 360، ص 30.
7 مورد الظمآن، البيت: 364، ص 30.

وكان الناظم رحمه الله في مورده يذكر تعليله لبعض أحكام الرسم: ومن ذلك مثلا: علل الخراز اتفاق كتاب المصاحف أو شيوخ النقل في حذف الألف من كلمة: ﴿ الرحمن ﴾، واسم ﴿ الله ﴾، و﴿ اللهم ﴾ فقال:

لكثرة الدور والاستعمال  على لسان لافظ وتال[1]

قال الخراز:

ونحو يستحيي الأخير فاحذف  مرجحا إذ سكنت في الطرف[2]

فعلل الناظم حذف الياء الثانية لسكونها، يعني: بعد حركة تجانسها، وهي تدل عليها حين حذفها، والسبب الثاني: وقوعها في الطرف، والأطراف محل التغيير.

تحدث في المقدمة - كما ذكرنا - عن بعض قواعده ومصطلحاته، وسأبين طرفا مما ذكر هو، أو مما استقرئ من نظمه:

• اكتفى النّاظم بالحرف الأوّل ممّا جاء مكرّرا في القرآن، فإن كانت الكلمة مطّردة اقتصر على ذكر الحذف فيها أولا فقط دون غيرها لاتحاد الجميع في الحكم، فعُرِف من هذا أن الحذف في ترجمة يشمل ما فيها وما بعدها دون ما تقدّم قبلها، إلاّ إذا استثني ودلّ على الشّمولية كتعليق الحكم على ضابط[3].

• إذا لم يكن الحكم مطّردا، كأن يكون مختصًّا بمواضع دون غيرها، يجيء مقيّدا بالموضع تمييزا لها عن غيرها، والتقييد يكون بأشياء:

- إما بالمجاور: كقوله:

ثم بنات في ثلاث كلمات  في النحل والأنعام ( مع له البنات[4])

فقيد كلمة: ﴿ البنـٰت ﴾ في سورة الطور بالمجاور احترازا من غيرها.

---

1 مورد الظمآن، ص 10.

2 مورد الظمآن، البيت: 279، ص 24.

3 ينظر: مورد الظمآن، البيت 126، ص 15، والبيت: 254، ص 23.

4 مورد الظمآن، البيت: 58، ص 10.

ولما تكلم على حذف ألف لفظ: ﴿ الكتـٰب ﴾ في سورة الرعد قال: « ومع لفظ أجل في الرعد [1] »، قيده بالمجاور: ﴿ أجل ﴾ عن غير المقترن به وهو في السورة نفسها[2].

وإما بالحرف: كقوله: « لابن نجاح حاشعا والغفار [3] ».

وإما بالسورة: كقوله:

وأثبتت ءاياتنا الحرفان  في يونس ثالثها والثاني[4]

فاحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو: ﴿ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا ﴾ [آل عمران: 11].

مع التنبيه أنه أحيانا لا يكون ذكر السورة منه قيدا، مثل قوله:

« وبـٰسط في الكهف والرعد معا [5] »، إذ هو هنا بيان، لأنه لم يرد إلا فيهما، وأما موضع العقود فخارج عن ترجمته.

وإما بالرتبة: كقوله:

« وجاء أولى الروم بالتخيير لابن نجاح [6] ». أي في لفظ: ﴿ الريـٰح ﴾. وقد سمى ابن عاشر هذا القيد بالوصف أيضا[7].

وإما بالإضافة: كقوله: « أسمائه رهبانهم [8] »، والمقصود به ﴿ رهبانهم ﴾، فلا يدخل فيها إلا ما أضيف إلى الهاء والميم.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 مورد الظمآن، البيت: 82، ص 12.
2 في الآيات: 1، 36، 39، 43.
3 مورد الظمآن، البيت: 242، ص 22.
4 مورد الظمآن، البيت: 64، ص 11.
5 مورد الظمآن، البيت: 202، ص 19.
6 مورد الظمآن، البيت: 105، ص 13.
7 ينظر فتح المنان: ص 824.
8 مورد الظمآن، البيت: 193، ص 19.

وقد جمع الرجراجي هذه القيود وغيرها في بيت فقال:

جاور بحرف سورة وترجمة  إضافة ورتبة وحركة

وزاد قيدا ثامنا[1]، وهو: التجريد، كقول الناظم في باب أحكام الهمز: « ثم بلا لام معا أنباؤا[2] »، فقيده بالتجريد من اللام، احترازا مما فيه اللام.

وقد جمع ابن عاشر رحمه الله هذه القيود في قيدين: لفظي ومحلي.

قال رحمه الله تعالى: « واعلم أن التقييد في كلامه راجع إلى أمرين: لفظي ومحلّي، فاللفظي: يكون مترجما بمصاحبة أو خلوّ... ويكون مكتفى بلفظه بأن يشتمل المذكور بالحكم، أو المخرج منه على مجاور سابق غير «الـ»، أو لاحق متصل لا يقتضي الوقف سقوطه غالبا، أو منفصل: حرفا أو غيره، فلا يدخل فيه ما خلا عن ذلك المجاور، وسواء اتصل الخالي عنه بنوع آخر من المجاورات أم لا.... وأما التقييد ببيان المحل فقد يكون بالإضافة في ذي الحكم، أو المخرج منه إلى سورة مطلقا، حيث يتحد اللفظ في السورة... أو يتعدد فيها مع الموافقة في الحكم ... ومقيدا إما برتبة اللفظ من نظيره أو نظائره في تلك السورة ...، وإما ببيان محلّه من نفس السورة، وقد يكون ببيان رتبته من نظائره بالنسبة إلى جميع القرآن، وقد يقع الاشتراك في بعض القيود فيحتاج إلى قيد آخر يُحصِّل التمييز...[3] ».

• إذا كان الحكم محل اتفاق فإنه ينسبه بالحكم المطلق إلى جميعهم: بالإخبار كقوله: « وحذف ادارأتم[4] »، أو بالطلب نحو: « واحذف تفادوهم[5] »، أو مطلقا

---

1 ينظر: تنبيه العطشان، ص 193-195.

2 مورد الضمآن، البيت: 312، ص 27.

3 فتح المنان، ص 405-407.

4 مورد الضمآن، البيت: 88، ص 12.

5 مورد الضمآن، البيت: 83، ص 12.

كقولـــــه: « وللجميع الحذف في الرحمن[1] »و« لا خلاف بين الأمة[2]»، و« جاء أيضـــا عنهم في العـــلمين[3]».

• لفظ: « عنهما» ينصرف للإمامين: الداني وابن نجاح، كقوله:

وعنهما في فـــرغا وادرك  وفي جذاذا قد أتت كذلك[4]

وقوله:

«وعنهما قـــسية[5]»، وقوله:« والحذف عنهما بـ: أكالون[6]».

• لفظ:« عنه »: خاص بأبي داود، ولا ينصرف لغيره إلا إذا تقدم معاد.

• المنوع: هـو أن يزيـد عـن اللفظ المـذكور سـابقة كانـت هـذه الزيـادة أو لاحقـة، بشرط أن تكون الزيادة متصلة خطا، وأن لا تكون من بنية الكلمة، وأن لا ينتقل الإعراب إليها.

• المتحد: والمقصود به الذي لم يتنوّع، لا المتفرد، لأنه يتحدث عن المتكرر.

قال الرجراجي رحمه الله تعالى:« واعلم أن الناظم – رحمه الله – ذكر هنا خمس قواعد، وهي:

- قاعدة التكرار، وإليها أشار بقوله: « وفي الذي كرّر منه أكتفي » البيت.
- وقاعدة التقييد، وإليها أشار بقوله: « وغير ذا جئت به مقيّدا ».
- وقاعدة الإطلاق، وإليها أشار بقوله: « والحكم مطلقا به إليهم ».
- وقاعدة عنهما، وإليها أشار بقوله: « وكل ما جاء بلفظ عنهما » البيت.
- وقاعدة الإسناد، وإليها أشار بقوله: « وكل ما لواحد نسبت » البيت.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

1 مورد الظمآن، البيت: 45، ص 9.
2 مورد الظمآن، البيت: 46، ص 9.
3 مورد الظمآن، البيت: 48، ص 10.
4 مورد الظمآن، البيت: 238، ص 22.
5 مورد الظمآن، البيت: 175، ص 18.
6 مورد الظمآن، البيت: 65، ص 11.

وهذه القواعد الخمسة ذكرها الناظم تنصيصا.

وهناك – أيضا – خمس قواعد ذكرها الناظم تلويحا ؛ لأنها تؤخذ من سياق كلامه وهي:

- قاعدة عنه، لأن هذه اللفظة خاصّة بابن نجاح.
- وقاعدة الألف واللام، لأنها عامة لذي الألف واللام، والمنون والمضاف.
- وقاعدة المنون، لأنها عامة للمنون، وذي الألف واللام، والمضاف.
- وقاعدة الإضافة، لأنها خاصّة بالمضاف.
- وقاعدة الترجمة، لأن الترجمة تخصّ ما فيها ، وما تحتها دون ما فوقها.

وهذه عشر قواعد، وعليها يدور فهم هذا الكتاب، فافهمها[1] ».

**قاعدة الناظم في نقله عن مصادره:**

الناظم الخراز رحمه الله تعالى عندما نقل عن مصادره التي ذكرناها في الفصل السابق السابق، نقل ذلك بضوابط، ونقله كذلك عن هذه المصادر مختلف بين ما أكثر عنه وما أقل، وفيما يأتي بيان لبعض هذه الضوابط، وبيان الكتب التي أكثر من النقل عنها، والتي كان النقل عنها محدودا، مرتبا ذلك حسب النقل عنه:

**أولا: التنزيل ( مختصر التبيين ): لأبي داود سليمان بن نجاح:**

علل الناظم رحمه الله اعتماده على التنزيل، لأن فيه كلمات مزيدة على ما في المقنع والعقيلة. حيث قال:

وذكـــــــر الشيخ أبو داودا  رسما بتنزيل له مزيـــــــدا[2]

وأما كيفية نقله عنه فبيانه فيما يأتي:

أ – إذا ذكر قاعدة ذات وجه، ثم أعاد بعض أفراد تلك القاعدة على وجه مخالف، فإن محمله عنده على الاستثناء من تلك القاعدة.

---

1 تنبيه العطشان، ص 204-205.

2 مورد الظمآن، البيت: 24، ص 8.

ب – إذا ذكر قاعدة ذات وجهين، ثم أعاد فردا من أفرادها، مقتصرا على أحدهما، فمحمل الاقتصار عنده على الترجيح للمذكور، والاكتفاء عن الآخر بما قدم في القاعدة.

مثال هذه القاعدة:

ذكر الناظم الخلاف في الألف الأولى في جمع المؤنث السالم ذي الألفين، ثم ذكر أن الأولى من ﴿ يابسات ﴾ في سورة يوسف – عليه السلام – مثبتة.

وكذلك: ﴿ رسالاته ﴾ في سورة العقود.

قال الناظم:

وأثبت التنزيل أُولى يابسٰت  رسالت العقود[1] .....

وقد رجح أيضا ثبت الأولى من: ﴿ راسيات ﴾ بسورة سبأ، و﴿ باسقات ﴾ بسورة قاف.

قال الخراز:

..... قل وراسيات .....

رجَّح ثبته وباسقات[2] .....

قال التجيبي: « و﴿ باسقات ﴾ بحذف الألف الثانية، واختلف قول أبي داود في الأول، ففي التنزيل: بألف ثابتة، وفي كتاب هجاء المصاحف: بحذفهما معا »[3].

ج – إذا ذكر لفظا بحكم وعمّم فيه، كأن يقول: كيف أتى، أو حيث جاء، فهو عام لجميع بقية أفراده، سواء فيها ما تقدم ذلك المحل، أو ما تأخر عنه.

د – إذا ذكر لفظا بحكم، ولم يصحبه دليل اختصاص، عمّ ما بعده لا ما قبله، حسبما تقتضيه عبارة أبي داود في مواضع من الاكتفاء بالسابق عن اللاحق، وسواء أشار في

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

1 مورد الظمآن، البيت: 55، ص 10.

2 مورد الظمآن، البيت: 55-56، ص 10.

3 ينظر: فتح المنان، ص 448.

الألفاظ التي بعد المذكور إلى الإحالة عليه أم لا، والإحالة كأن يقول مثلا: رسم هذه الآية، أو ما بقي من رسمها مذكور أو تقدم.

مثال هذه القاعدة:

ذكر أبو داود حذف ألف: ﴿ بهتـٰـن ﴾ كما في سورة النساء وغيره، وسكت عن مواضع كموضع الممتحنة، ولكن الناظم عمم الحذف كما ذكرنا في قاعدة النقل عنه.

قال الخراز:

..... وعـٰـمل والانسـٰـن  قد ضمنا التنزيل قل والبهتان[1]

وسيأتي الكلام على هذه القاعدة.

هـ - إذا ذكر لفظا بحكم، وصحب ذلك دليل اختصاص كاقتران بمجاور سابق أو لاحق تخصص به، ما لم تعارضه قرينة تعميم، فيعمم في غيره.

مثال هذه القاعدة:

قال الناظم:

« شهادة فعل الجهاد غافل[2] ».

فعزى الناظم لأبي داود حذف ألف كل ألفاظ: ﴿ غـٰـفل ﴾.

وقد قال أبو داود: « ﴿ بغـٰـفل ﴾ بغير ألف حيثما وقع[3] ».

وهنا غلب الناظم دليل العموم، وهو قوله: « حيثما وقع » على دليل الخصوص، وهو الباء في ﴿ بغـٰـفل ﴾.

**ثانيا: المقنع: لأبي عمرو الداني:**

علل الناظم اعتماده على المقنع، بأنه أتى بلفظ كاف وفائدة واضحة[4].

---

1 مورد الظمآن، البيت: 184، ص 18.

2 مورد الظمآن، البيت: 115، ص 14.

3 مختصر التبيين، 164/2.

4 ينظر: مورد الظمآن، البيت: 22، ص 8.

أ – ينقل عن المقنع ما ذكره الداني في باب واحد، وفي بابين، على وجه لم يتضمن خلافا، فإن تضمنه نقله خلافا. وإذا قيد بسورة أو مجاور نقله مقيدا، فإن عمم نقله عاما، وإن لم يصرح بالعموم، وكان المقام للعموم عمم عنه، وإلا خص.

ب – إذا ذكر في المقنع لفظين، ولم يعلم ما يريده بالحذف هل اللفظ الأول أو الثاني، فإنه يعين أحد اللفظين ويرجحه على ما عند أبي داود.

مثال القاعدة:

قال الداني في المقنع في الباب المروي عن نافع:« وفي القصص:﴿فٰرغا إن كٰدت﴾[1]».

فالخراز فهم إرادة الحذف لـ: ﴿فٰرغا﴾ لا ﴿كٰدت﴾، وأبو داود لم يذكر إلا ﴿فٰرغا﴾[2].

وقد استفاد الخراز من العقيلة حيث اقتصر على ﴿فٰرغا﴾ دون ﴿كٰدت﴾[3].

**ثالثا: المنصف للبلنسي:**

علل الناظم نقله عن المنصف، واعتماده عليه في المواضع التي ذكرها، وذلك لأن ما ذكره مروي عن شيخه ابن لب القيسي، وشيخ القيسي هذا ثقة عالم، وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد المغامي، من طبقة الإمام أبي داود، يروي عن أبي عمرو.

ذكر عن المنصف خمسة عشر كلمة محذوفة الألف بالإطلاق، وهي:

﴿ إحسٰن ﴾: ذكره في البيت: 106.

﴿ شعٰئر ﴾: ذكره في البيت: 107.

﴿ العظٰم ﴾: ذكره في البيت: 121-123.

---

1 المقنع، ص 13.

2 ينظر: مختصر التبيين، 4/962-963، ومورد الظمآن: البيتين: 225، 238، ص 21، 22.

3 ينظر: العقيلة، رقم:101، ص 132، والوسيلة، ص 200.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

﴿ الأعنب ﴾: ذكره في البيت: 121-123.

﴿ الأسبب ﴾: ذكره في البيت: 136.

﴿ الغمام ﴾: ذكره في البيت: 136.

﴿ علاوة ﴾: ذكره في البيت: 179-180.

﴿ حسبنا ﴾: ذكره في البيت: 183-184.

﴿ خلق ﴾: ذكره في البيت: 183-184.

﴿ رضاعة ﴾: ذكره في البيت: 187.

﴿ الأدبار ﴾: ذكره في البيت: 199.

﴿ أعناقهم ﴾: ذكره في البيت: 199.

﴿ يستاخرون ﴾: ذكره في البيت: 211-212.

﴿ كادت ﴾: ذكره في البيت: 225.

﴿ كاذبة ﴾: ذكره في البيت: 252.

**رابعا: العقيلة للشاطبي:**

العقيلة هي نظم المقنع. لذلك نقل عنها الخراز بعض المسائل التي انفردت بها عن المقنع.

قال الخراز:

وأذكر التي بها من انفردا  لدى العقيلة على ما وردا[1]

وعدة المسائل التي انفرد بها عن المقنع ست مسائل كما ذكرنا سابقا، و لم يستوف الناظم ذكرها جميعها.

---

1 مورد الظمآن، البيت: 39، ص 9.

وقاعدة الناظم في نقله عن العقيلة: أنه إذا نقل حكما مسندا للعقيلة، علم انفراده به، إلا أن يصرح بزائد، كقوله: « ومن عقيلة وتنزيل وُعي [1] ».

ومن الألفاظ التي نقلها عن العقيلة:

1 – أفعال المضاعفة: بقوله:

« وفي العقيلة على الإطلاق فليس لفظ منه باتفاق[2] ».

2 – لفظ: ﴿ ينبؤا ﴾: بقوله:

« وفي ينبؤا في العقيلة أُلف وليس قبل الواو فيهن ألف[3] ».

3 – لفظي: ﴿لإلْى﴾ و ﴿جاْىء﴾: بقوله:

«وجاء أيضا لإلْى جاْىء معا لدى العقيلة .....[4] ».

**خامسا: تأليف في الرسم: لأبي العباس ابن حرب**

نقل عن هذا الكتاب المفقود موضعا واحدا، وهو قوله:

وجاء في يحيى إطلاق لدى الأمير عقيلة ولابن حرب ورد[5]

قال ابن عاشر: « وقد أطلق الشاطبي الحذف في ﴿يُحْيِۦ﴾، فعمّ كلامه الواقع في الأحقاف، كما أطلق أيضا الحذف فيه: أبو العباس ابن حرب في تأليفه الموضوع في الرسم [6] ».

المكتبة الوقفية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

1 مورد الظمآن، البيت: 389، ص 32.
2 مورد الظمآن، البيت: 159، ص 17.
3 مورد الظمآن، البيت: 322، ص 27.
4 مورد الظمآن، البيت: 343، ص 29.
5 مورد الظمآن، البيت: 282، ص 25.
6 فتح المنان، ص 860.

## المطلب الثاني: مكانته العلمية:

لنظم الخراز مكانة علمية كبيرة، لم يحظ بها متن في هذا العلم مثله، حتى قال ابن خلدون: « فنظم الخرّاز من المتأخرين بالمغرب أرجوزة أخرى زاد فيها على المقنع خلافا كثيرا وعزاه لناقليه، واشتهرت بالمغرب، واقتصر الناس على حفظها، وهجروا بها كتب أبي داود وأبي عمرو، والشّاطبي في الرسم [1] ».

وتمثلت هذه المكانة الكبيرة فيما يأتي:

ثناء العلماء على هذا المتن.

العناية بروايته ودراسته وتدريسه والنقل عنه.

الجهود العلمية التي قامت عليه.

أما ثناء العلماء على هذه المنظومة: فقد قال ابن آجطا: « وله رحمه الله تواليف غير هذا النظم من أجلها هذا النظم [2] ».

وقال أيضا: « وكان مِنْ أحسن ما نُظِمَ في هذا العصر، وأبدعَ ما وُضِعَ من نَظمٍ ونثر: الرّجز المسمَّى: بمورد الظمآن في رسم القرآن [3] ».

وقال أيضا:« ولذلك حُقَّ له تسميته بـ: مورد الظَّمآن، نظمه من أربعة كتب: اثنين نظما، واثنين نثرا، فأحسن في نظمه جعله الله ذخرا، وأثابه بالجنّة أجرا [4] ».

وقال الرجراجي:« وأمّا أحسن الكتب المصنَّفة في علم الرّسم. فهو هذا الكتاب المسمَّى بمورد الظَّمآن لأنّ ناظمه أتقنه غاية الإتقان، واختصره من كتب الأئمّة المقتدى بهم في هذا الشأن [5] ».

---

1 مقدمة ابن خلدون، ص 420

2 التبيان، ق/199-أ.

3 التبيان، ق/198-أ.

4 التبيان، ق/198-أ.

5 تنبيه العطشان، ص 62.

وقال الزوالي بعد أن تكلم عن الرسم القرآني:« ثم إن أجلّ ما ألّف وصنف في ذلك هذه القصيدة المسماة بمورد الظمآن...[1]».

وقال المخللاتي:« وله تآليف كثيرة منها هذا النظم الرائق البديع [2].

وقال في سلوة الأنفاس: « وله تآليف من أجلها الرجز الموسوم بمورد الظمآن [3]».

وقال المارغني: « ومن التآليف المختصرة من تلك الأصول الحسان: النظم البديع المسمى بمورد الظمآن [4]».

وتكمن أهمية هذه القصيدة في قلوب العلماء، حتى أثنوا عليها هذا الثناء، لما احتوته من خصائص لم توجد في غيرها، منها:

أولا: التقسيم الذي أودعه الخرّاز فيها، مع التعريف بالأبواب والمسائل والتمثيل لها، مع روعة الأسلوب الذي نظمت به، وسهولته، ووضوح المعاني.

ثانيا: مما أكسب المورد أهمية في نفوس العلماء عرض الخرّاز في ثناياه للخلاف الذي دار بين علماء الرَّسم.

ثالثا: وتزداد أهميتها أن الناظم ضمنها – أحيانا – آراءه بعد عرضه لآراء العلماء ودراستها.

رابعا[5]: الجديد الذي أتى به الخراز فيها، وهو:

أ – إفراده لرسم قراءة نافع وضبطها: وكان ذلك استجابة من ناظمها للحاجة الملحة من الراغبين في إتقان هذه الرواية رسما وضبطا وأداء، باعتبار هذه القراءة المعتمدة بالبلاد المغربية، والتي ينشأ عليها الولدان، وبها يتعلمون أول ما يتعلمون من القرآن، وذلك لما لرسم المصحف وضبطه من ارتباط وثيق بكيفية أداء القراءة، ولما لكيفية الأداء أيضا من

---

1 مجموع البيان، ق/3-ب.

2 إرشاد القراء والكاتبين، 1/200-201.

3 سلوة الأنفاس، 2/128.

4 دليل الحيران، ص 10.

5 ينظر في هذا العنصر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 2/422-430.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

تأثر بصورة الرسم والضوابط المعتبرة فيه، وما يراعى من ذلك في القطع والاستئناف والوقف والابتداء وغير ذلك مما تعتبر معرفته ضرورية لتحقيق الحذق المطلوب بالقراءة والضبط لأحكامها وأصول أدائها، ولذلك جعل أئمة القراءة مباحث هذا الفن من أوكد ما يؤخذ به المتعلم ويحرص على مراعاته والالتزام به، واعتبروه أحد الأركان الثلاثة التي تتوقف عليها صحة القراءة ويقوم عليها قبولها.

ب – جمعه لما تفرق في مصادر الرسم كالمقنع والتنزيل والمنصف والعقيلة وغيرها كما ذكر ذلك في صدر المورد، في حين نجد أن العقيلة للشاطبي اعتمدت كتاب المقنع فقط.

ج – جمعه في المورد بين الرسم والضبط معا، وذلك بعد أن كان الرسم والضبط يتناول كل منهما منفردا كما نرى عند أبي عمرو في المقنع والمحكم. حيث أفرد الأول للرسم والثاني للضبط، ومثل ما نجد عند أبي داود في التنزيل وذيله في الضبط، وربما اقتصر المؤلف على الرسم خاصة كما فعل صاحب المنصف وصاحب العقيلة. فجاء الخراز فجمع بينهما في نسق واحد.

**الاهتمام بمورد الظمآن رواية ودراسة وتدريسا ونقلا عنه:**

**روايات مورد الظمآن:**

ذكرنا قبلُ أن الناظم نظم مورده سنة: 711هـ، وتوفي سنة: 718هـ، ومع قلة المعروفين بالأخذ عنه، إلا أن المورد انتشر انتشارا كبيرا، وتعددت رواياته، بل ووقع الاختلاف بينها.

وسبب هذا الاختلاف أن الناظم رحمه الله كان يعيد النظر فيما كتب، ويستدرك ما فاته من نقص أو خلل.

قال ابن آجطا: « يقول ناظم هذا الرجز الذي فرغنا من شرحه، وهو محمد بن محمد المذكور: لما انتهى نظم هذا الرجز في التاريخ المذكور بلغ أربعمائة بيت وسبعة وثلاثين بيتا، ثم انتسخ وانتشر، ورواه بذلك أناس شتى ثم عثرت فيه على مواضع كنت وهمت فيها فأصلحتها، فبلغ أربعة وخمسين بيتا مع أربعمائة، فصار الآن ينيّف على ما سبق منه سبعة

عشر بيتا، فمن قيد من هذا نسخة فليثبت هذا بآخرها ليوقف على صحته، والله تعالى ولي التوفيق بمنه، لا رب غيره، ولا معبود سواه، انتهى كلامه رحمه الله [1]».

**أهم روايات المورد:**

أهم الروايات التي انتشر منها المورد هي:

1- رواية ابن آجطا: وهي التي اعتمدها في شرحه المسمى بـ التبيان. وقد ذكر ذلك في مقدمة شرحه عند ما ذكر ترجمة الخراز: قال:« هكذا في نسخته التي كتبها بيده، ونسخت أنا منها هذه النسخة التي عندي، وقرأتها عليه وسمعها مني وأجازني فيها عفا الله عنه [2]».

2- رواية أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن سعيد: وقد أسندها بن غازي عن أبي القاسم محمد السراج عن أبيه عن جده عن أبي زيد عن الناظم[3].

3- رواية أبي سعد محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن الحضرمي:

هي أيضا من الروايات المشهورة، وقد بدأ بها الإمام المنتوري فأسندها عن أبي زكرياء السراج المذكور عن أبي سعد المذكور عن ناظمها[4].

وذكر السرّاج أن الراوي رواها عن الناظم إجازة، وحدث هو بها عن الراوي وبجميع تآليف أبي عبد الله الخراز كتابة عن مؤلفها إجازة، وأسندها ابن غازي بالسند إليه على هذه الصفة[5].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 التبيان، ق/331-أ.

2 التبيان، ق/198-199.

3 فهرس ابن غازي، ص 89. 96.

4 فهرسة المنتوري، ق/ 29-30، نقلا عن قراءة الإمام نافع، 433/2.

5 فهرس ابن غازي، ص 96. وقراءة الإمام نافع، 433/2.

**الاهتمام بمورد الظمآن دراسة وتدريسا ونقلا عنه:**

وكما قال ابن خلدون عن هذه المنظومة:« واشتهرت بالمغرب. واقتصر الناس على حفظها، وهجروا بها كتب أبي داود وأبي عمرو، والشّاطبي في رسم [1]» لذا: انكب الطلبة على حفظ هذه المنظومة ودراستها، وانكب المشايخ على شرحها والتعليق والتقييد عليها، وتدريسها، وقام حولها نشاط علمي كبير، فشرحها من آحطا، والنزوالي والرجراجي، وغيرهم، كما ذكرنا في شروح المنظومة.

وصار كل من ألف في الرسم القرآني يذكر كلامه ويستدل به. من ذلك مثلا الإمام المخللاتي[2]، وغيره.

**المطلب الثالث: اختياراته وملاحظات عليه:**

**أ – اختياراته:**

في الأغلب كان الإمام الخراز ناقلا لأقوال الأئمة ولم يكن له فيها إلا نظمها، إلا أنه أحيانا كان يختار – وإن كان نادرا جدا – من بعض الأقوال المذكورة رأيا، ومن ذلك:

– اختلف العلماء والمفسرون في كلمة: ﴿صَـٰلِح﴾ في سورة التحريم: ﴿ وصَـٰلِح المومنين ﴾، هل هو مفرد أو جمع، واختار الخراز أنه جمع، لذا أورد: بالحذف ضمن الجمع محذوف النون، قال رحمه الله تعالى:

= = = = = = وما حذفت منه النـــونا

فعنه حذف بالغود بالغيـــــه وصالح التحريم أيضا يقتنبـــه[3]

– اختار الخراز من خلاف العلماء والنحاة: هل يكون التعريف باللام فقط، أو بالألف واللام: مذهب سيبويه الذي يرى أن المعرِّف اللام فقط، لذ قال في المورد[4]:

---

1 مقدمة ابن خلدون، ص 420.

2 ينظر: مثلا: إرشاد القراء، 253/1، 322-324، 351.

3 مورد الظمآن، البيتين: 70-71، ص 11.

4 مورد الظمآن، ص 15.

وقبل تعـــــريف وبعد لام  كـ: للـــــذي للدار للإســـــلام

اختار الناظم في باب: ﴿ تلقاءى ﴾ أن الياء زائدة، وعلى ذلك مصاحف أهل المغرب، وهو غير مختار الشيخين[1].

اختار الخراز في: ﴿ أنّى ﴾ في مثل قوله تعالى: ﴿ أنى شئتم ﴾ أن ألفه مجهولة الأصل، في حين أن أبا داود يعدها للتأنيث[2].

**ب – ملاحظات على مورد الظمآن:**

رغم المكانة الكبيرة التي حظي بها المورد إلا أنه لا يخلوا من بعض الملاحظات التي قد تؤخذ عليه، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

**القسم الأول: ما أطلقه وكان ينبغي أن يقيده:**

بعض الأحكام أطلقها الناظم رحمه الله تعالى، وكان الأولى به أن يقيدها بيانا للأحكام على وجهها الصحيح، ومن ذلك:

1 – إطلاقه في قوله:

وفي الذي كرر منه اكتفي  بذكر ما جا أولا من أحرف[3]

أي: يعم اللفظ ما بعده، ولا يعم ما قبله، والصواب أنه يستثنى من ذلك أمران:

الأول: ما علّق فيه الحكم على ضابط، لا على عين لفظ، مثل: « وقبل تعريف وبعد لام[4] »، وقوله: « ووزن فعال وفاعل ثبت[5] ».

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

1 ينظر: مورد الظمآن، البيتين: 353، 354، ص 29.

2 ينظر: مورد الظمآن، البيت: 383، ص 31، ومختصر التبيين، 2/281-282.

3 مورد الظمآن، البيت: 34، ص 9.

4 مورد الظمآن، البيت: 126، ص 15.

5 مورد الظمآن، البيت: 254، ص 23.

الثاني: ما نقله عن المنصف للبلنسي، فإنه يعم جميع الواقع في القرآن.

2 – قال الخراز:

« وغير ذا جئت به مقيدا [1] ». ولم يبين الناظم أنواع التقييد، حتى وقع الاختلاف فيه، فأوصلها الرجراجي إلى ثمانية أنواع يقيد بها، جمع سبعة في بيت، وهي:

جاور بحرف سورة وترجمه  إضافة ورتبة وحركه

وزاد قيدا ثامنا، وهو قيد التجريد، مثاله في باب الهمز: « ثم بلا لام معا أنباؤا »، لأنه قيده بالتجريد من اللام، احترازا مما فيه اللام[2].

وقال ابن عاشر أنها نوعان من القيود: لفظي ومحلي، ومثل لكل نوع من الأنواع[3].

3 – قوله عند ذكره قاعدة للإمام الداني:

وذكر الداني وزن فُعلان  بألف ثابتة كـ: العدوان

ولم يقيد ذلك، هل المقصود به ما سبق وما يأتي، أم المقصود به ما يأتي فقط؟

وكان ينبغي أن يقيد ذلك باللاحق، ولا يعمّ السابق، وذلك أن ألفاظا وردت بالحذف على هذا الوزن منها: ﴿ سلطٰن ﴾، و ﴿ سبحٰن ﴾. و ﴿ قرءٰن ﴾ على تفصيل فيها واختلاف.

وعليه: أصلح ابن عاشر بيت الناظم فقال:

وأثبت الداني وزن فعلان  إلا التي تقدمت كسلطان[4]

4 – قال الناظم:

وكالجواب والتلاق والتناد  ثم الجوار وينادِ والمناد[5]

---

1 مورد الظمآن، البيت: 35، ص 9.

2 ينظر: تنبيه العطشان، ص 193-195.

3 ينظر: فتح المنان، ص 405-407.

4 فتح المنان، ص 718.

5 مورد الظمآن، البيت: 259، ص 23.

ذكر في هذا البيت الياءات المحذوفة، ولما ذكر ياء: ﴿ ينادِ ﴾ بسورة قاف، أطلقها ولم يقيدها، وكان حقه أن يقيدها بـ: ﴿ يوم ﴾ مثلا، ليخرج الذي في آل عمران.

5 – وقال الناظم رحمه الله تعالى:

باب ورود حذف إحدى اللامين وهو مرجـــح بثاني الحرفين

في الّيل واللائي والّتي واللاتـــي وفي الذي بأي لفظ ياتـــــي[1]

فأطلق ترجيح حذف اللام الثانية مما يوهم أنه راجح عند الشيخين، وليس كذلك، بل هو مرجح عند الإمام الداني فقط، أما أبو داود فعكسه[2].

6 – ذكر الناظم من الكلمات الزائدة الياء: ﴿ أو من وراءى ﴾، فيشمل الذي في سورة الشورى. وبالإطلاق يشمل الذي في الحشر، وليس كذلك، لأن موضع الحشر ليس مزيدا[3].

7 – وقال الناظم أيضا:

..... والحذف دون الياء في عقباها

ولفظ سيماهـــــم إليه تال في البكر والرحمن والقتـــال

ثم اجتبـــــــه وهما حرفان في نون مع طـه كذا أوصاني[4]

يوهم كلامه أنه حكم مطلق وليس كذلك، بل هو خاص بأبي داود.

8 – وقال الناظم، وهو يتحدث عن حذف همزة الوصل:

وقبل تعريـــــف وبعد لام كللذي للـــــدار للإسلام[5]

---

1 مورد الظمآن، البيتين: 289-290، ص 25.

2 ينظر: المقنع. ص 67-68، ومختصر التبيين، 2/56-57، 395-396.

3 ينظر: مورد الظمآن، البيت: 353. ص 29، وفتح المنان، ص 1017.

4 مورد الظمآن، الأبيات: 376-378، ص 31.

5 مورد الظمآن، البيت: 126، ص 15.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وهذا حكم مطلق، وكان ينبغي أن يقيده بما إذا كان اللام متصلا، احترازا من نحو قوله تعالى: ﴿ مال الذين ﴾ في سورة المعارج.

**القسم الثاني: ما أغفله الناظم في المورد أو سها عنه:**

تعهد الناظم في مقدمة نظمه بذكر كل ما ذكره شيوخ النقل، فقال: « وكل ما قد ذكروه أذكر »، أي وما ضعفوه لا يذكره، وإن ذكروه.

فنتج عن تعهده أمران:

الأول: ذكر كل ما ذكره شيوخ النقل مما هو صحيح.

الثاني: عدم ذكر ما ضعفه شيوخ النقل، وإن ذكروه.

أما التعهد الثاني: فقد وفى به الناظم، فأعرض عن كثير من الأحكام التي ذكرها شيوخ النقل، ومن ذلك:

- لما ذكر الشيخان: الداني وأبي داود: ﴿ لننظر كيف تعملون ﴾ بسورة يونس، و﴿ لننصر رسلنا ﴾ في سورة المؤمن، الخلاف: بنون أو نونين، ولكنهما ضعفا وجه حذف النون فيهما، لم يذكر الخراز هذين الموضعين في المورد. قال ملا علي القاري:« بل الصحيح أنهما مرسومتان بنونين »، وقال ابن القاضي:« العمل بإثبات النون، ولم يذكر الخلاف في المورد لضعفه»، وردّ الإمام الشاطبي قول من قال: إنهما بنون واحدة[1].

---

[1] ينظر: المقنع، ص 90، 99، ومختصر التبيين، 3/648-650، 4/1076-1077، والوسيلة، ص 161-162، والدرة الصقيلة. ق/36-أ، والهبات السنية، ق/31-أ، وتلخيص الفوائد، ص 29، وبيان الخلاف، ق/41-أ، وسمير الطالبين، ص 68.

– وأما التعهد الأول فلم يستطع الناظم توفيته، والكمال لله وحده، فقد أغفل الناظم كثيرا من الكلمات لم يذكرها في نظمه مع نقل شيوخ النقل لها، ووقع له رحمه الله بعض السهو في نظمه، وبيان ذلك في الآتي:

سها الناظم عن ذكر اسم: ﴿ بابل ﴾ ضمن الأسماء الأعجمية في تعداد الأمثلة.

بقي على الناظم ذكر : ﴿ الأولَيـــْن ﴾ في المائدة بالحذف، لأنه ذكر الخلاف عن أبي داود بالحذف في ألف المثنى في المورد[1]، وقد حكى أبو داود إجماع المصاحف على الحذف[2].

عزا الخراز الحذف في لفظ: ﴿ الأعنـْب ﴾ لأبي داود في غير الأوَّلَيْن، والأوَّلان هما: موضع البقرة: 266، وموضع الأنعام: 99، وليس كذلك، فلم ينص أبو داود على الحذف في الأولين، ولا في الثالث والرابع، إلا في الموضع الثاني من سورة النحل، وهو الموضع الخامس، أي أنه سكت أيضا عن موضع الرعد وموضع النحل لأول[3].

سها الناظم عن لفظ: ﴿ ضعفا ﴾ للداني في سورة النساء، وسكت عنه أبو داود، والعمل على حذفه[4].

أغفل الناظم ذكر حذف ألف : ﴿ واحدة ﴾ لأبي داود، وقد ذكره أبو داود في كتابه بالحذف قائلا:« حيثما وقع »[5].

أغفل الناظم لفظ:﴿ حـْججتم ﴾ في سورة آل عمران، وقد ذكره أبو داود بحذف الألف، وقد استدرك هذا الموضع ابن القاضـــي والرجراجي، وغيرهما.

---

1 مورد الظمآن، البيتين: 117-118، ص 14.

2 ينظر: مختصر التبيين، 3/462-463.

3 ينظر: مورد الظمآن، البيتين: 121-123، ص 14. ومختصر التبيين، 3/735، 768-769، 774.

4 ينظر: المقنع، ص 11.

5 ينظر: مختصر التبيين، 2/390-391.

المكتبة الرقمية لمعهد العلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وقال الرجـــراجي: « ومن حق الناظم أن يذكره كما ذكره أبو داود، فينبغي أن يزاد هاهنا هذا البيت، وهو قولنا:

واحذف لدى التنزيل حاججتم ولا تمـــله إذ هو بنص قد جـــلا[1] ».

أغفل الناظم حذف ألف: ﴿ خـلق ﴾ الواقع في سورة الحشر لأبي داود الذي نص في كتابه على حذف ألفه[2].

أغفل الناظم ذكر: ﴿ الأدبـر ﴾ الواقع في سورة الأحزاب و حشر لأبي داود، مع أنه نص على الحذف فيهما[3].

ذكر الناظم ثلاثة أوزان بالإثبات مع استثناء لأبي عمرو الداني. وهي فُعلان وفاعل وفعّال، وأغفل الناظم ثلاثة أوزان أخر، ذكرها الداني معها، وهي: فعلان بكسر الفاء، وفعال مخفف العين، بفتح الفاء وكسرها، وكل واحدة من هذه الأوزان الثلاثة اختص أبو داود بحذف بعض الألفاظ التي على وزنه نحو: ﴿فراشا﴾ و﴿متاع﴾ و﴿رضوان﴾ و﴿ولدان﴾، فكان لزاما ذكر هذه الأوزان، ليعلم الاتفاق والمخالفة بين الداني وأبي داود[4].

أغفل الناظم ذكر حذف نون: ﴿ تامنا ﴾ في سورة يوسف، لمـــن قرأه بالإخفـــاء – الروم –، وقد قال أبو داود: « ﴿ ما لك لا تامنا ﴾ بنون واحدة[5] ».

---

1 ينظر: مختصر التبيين، 352/2، وتنبيه العطشان، ص 446، وبيان الخلاف، ق/40-أ.

2 ينظر: مختصر التبيين، 1197/4.

3 ينظر: مختصر التبيين، 999/4-1000، 1196.

4 ينظر: مورد الظمآن، لبيتين: 217، 254، ص 14، 16، والمقنع، ص 44، ومختصر التبيين، 102/2، 120، 382، 1176/4.

5 ينظر: مختصر التبيين، 708/3.

أغفل الناظم ذكر حذف ألف: ﴿ لَـٰدِينَـٰهُ ﴾ في سورة مريم. وحذف الذي في سورة الصافات، وقد نص أبو داود فيهما على الحذف[1].

أغفل الناظم ذكر كلمتين مقطوعتين على الأصل وهما: ﴿ أَن لَّوِ ﴾ في سور ثلاث: الأعراف: 100، والرعد: 31، وسبأ: 14، وكلمة: ﴿ آلِ يَاسِينَ ﴾ بالصافات آية: 130.

أما الأولى فقد ذكرها أبو داود في كتابه.

وأما الثانية فقد ذكرها الداني في مقنعه[2].

أغفل الناظم ذكر الحذف في: ﴿ لِّتَرْبُوَا۟ ﴾ في سورة الروم، و﴿ ءَاذَوْا۟ ﴾ في سورة الأحزاب، وقد ذكر ذلك الداني في المقنع، وأبي داود في كتابه[3].

أغفل الناظم ذكر: ﴿ بِأَىِّ حَدِيثٍ ﴾ في سورة الأعراف لأبي داود أنه كتب بياء واحدة، والذي ذكره في كتابه، وأغفله أيضا في سورة المرسلات من اختلاف المصاحف من اختلاف المصاحف فيها وقد ذكر الاختلاف أبو داود[4].

أغفل الخراز في مورده ذكر حذف الألف التي قبل ميم: ﴿ أَيْسَمِى ﴾، وقد نص أبو داود على حذفها[5].

أغفل صاحب المورد ذكر ألف: ﴿ رَءْيَـٰىَ ﴾، وقد قال أبو داود في الأول من سورة يوسف ما نصه:« و﴿ رُءْيَىَ ﴾ بحذف صورة الهمزة الساكنة، والألف الموجودة في اللفظ

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

1 ينظر: مختصر التبيين، 834/4، 1040.
2 ينظر: مختصر التبيين، 553/3-554، والمقنع، ص 77.
3 ينظر: المقنع، ص 27، ومختصر التبيين، 83/2.
4 ينظر: مختصر التبيين، 586/3، 1258/5.
5 ينظر: مختصر التبيين، 904/4-905.

بين ياءين [1]»، وقال في الموضع الثاني ما نصه:« و﴿ رُءْيَىَ ﴾ بحذف صورة الهمزة، وقد ذكر وكذا سائر ما فيه من الهجاء مذكور [2]»

أغفل الناظم ذكر اختيار أبي داود حين ذكر الاختلاف في رسم ثلاث كلمات بالياء أو الألف أو بدونهما، وهي: ﴿ ءاتَـٰنِۦَ الكتـٰب ﴾ بمريم، و﴿ اجتبـٰكم ﴾ بالحج، و﴿ اجتبـٰه ﴾ بالنحل، مع أن أبا داود اختار كتب هذه الثلاث بالياء[3].

أغفل الناظم ذكر رسم : ﴿ أرىٰ ﴾ بسورة النحل، مع أن أبا داود ذكر فيه وجهين: الأول: بالياء، والثاني: بالألف والياء معا[4].

أغفل الناظم ذكر: ﴿ أريٰنِي ﴾ معا في سورة يوسف، وقد ذكر أبو داود كتبها في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بغير ألف[5].

أغفل الخراز ذكر رسم: ﴿ أرى ﴾ في سورة النمل، وقد ذكر أبو داود رسمها عن حكم وعطاء: بألف بعد الراء، ورسمها الغازي بالياء على الأصل[6].

أغفل الناظم ذكر: ﴿ نادىٰنا ﴾ في سورة الصافات، وقد ذكر أبو داود الاختلاف في رسمه بياء بين الدال والنون مكان الألف، والغازي لم يرسمه بألف ولا ياء، ورسمه حكم وعطاء بين الدال والنون[7].

---

1 ينظر: مختصر التبيين، 718/3.

2 ينظر: مختصر التبيين، 731/3.

3 ينظر: مختصر التبيين، 781/3-783، 831/4.

4 ينظر: مختصر التبيين، 778/3-779.

5 ينظر: مختصر التبيين، 495/3.

6 ينظر: مختصر التبيين، 944/4.

7 ينظر: مختصر التبيين، 1038/4.

أغفل الناظم ذكر الخلاف في: ﴿ أحطأنا ﴾ في سورة البقرة. وقد ذكر أبو داود الخلاف في الهمز: يرسم بألف ثابتة صورة للهمزة الساكنة، ورسم بغير ألف[1].

أغفل الإمام الخراز ذكر الخلاف في: ﴿ ينشؤا ﴾ بسورة الزخرف عن الشاطبي، وقد قال في العقيلة: « ومن يبدأ الإنسان الخلاف ومن ينشأ[2]».

في باب الهمز ذكر الناظم كلمة همزتها مكسورة مما قياسها أن تصور ياء، وهي: ﴿ آبائهم ﴾، ولم ترد في القرآن، وهو سهو، ولعل الناظم اتبع تمثيل أبي داود في سورة الفاتحة، فوقع بصره على ﴿من آبائهم﴾ دون تمحيص فنقلها: ﴿من أبنائهم﴾[3].

**القسم الثالث: الاستثناء في مسائل السكوت:**

سميت هذا القسم من أقسام ما يلاحظ على مورد الظمآن بمسائل السكوت، وذلك أن أبا داود سكت عن بعض المسائل في الحذف عمدا، وسهوا ونسيانا، مع ذكره لمثيلاتها بالحذف، فاستثناها الخراز له، وعدها هو وكثير من شروح المورد مثبتة الألف، وهذا من الخطأ البيّن، وبيان ذلك كالآتي:

أولا: أبو داود ليس من منهجه أن ينص على حذف حرف، ويسكت عن نظيره.

ولما ذكر الغازي بن قيس حذف ألف: ﴿ والإبكـٰر ﴾ في سورة آل عمران، وسكت عن موضع غافر، قال أبو داود:« وأحسبه اكتفى بذكر هذا عن ذلك[4]».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 ينظر: مختصر التبيين، 2/323-324.

2 ينظر: العقيلة، البيت: 218، ص 148.

3 ينظر: مختصر التبيين، 2/50.

4 مختصر التبيين، 2/344.

ولما نص نافع بن أبي نعيم على حذف حرف دون نظيره قال أبو داود:« وروينا عن نافع في قوله تعالى في المائدة: ﴿ بالغ الكعبة ﴾ بغير ألف وأحسبه اكتفى بذكر ذلك هناك عن هذا[1] »، ويعني بذلك قوله تعالى في سورة غافر: ﴿ ببالغيه ﴾.

ثانيا: مما يدل على أن أبا داود سكت عن الكلمات التي استثناها الخراز نسيانا: أنه لما سكت عن حذف ألف: ﴿ غلـٰم ﴾ في موضعه الأول الذي في آل عمران قال في خمسه الذي جاء فيه: « وهجاؤه مذكور[2] »، وهجاؤه في الحقيقة لم يتقدم، لأن هذا الموضع هو أول مواضعه، وكلمة:« مذكور » يشير بها للحذف، ولما ذكر موضعي سورة مريم قال:« بحذف الألف، وقد تقدم ذكره[3] »، مما يعني أنه أراد موضع آل عمران.

وسيأتي الكلام على هذا الموضع.

لذلك من الخطأ استثناء الكلمات التي سكت عنها أبو داود، بل إن ذلك نسيانا منه رحمه الله تعالى.

والكلمات التي استثناها الخراز لأبي داود، ونعدها من الخطأ، والتي انبنى عليها الخطأ في رسم بعض المصاحف بيانها في الآتي:

1 - قال الخراز:

..... ولفظ إحسـٰن أتى في منصف

مع شعـٰئر وجاء حذف ذين في نص تنزيل بغير الأوّلين[4]

فأخبر عن صاحب المنصف أنه حذف ألف: ﴿ إحسـٰن ﴾ و ﴿ شعـٰئر ﴾ حيث وقعا، وأن أبا داود حذف ما عدا الأوّلين.

وكان حقه ألا يستثني لأبي داود الأوّلين.

---

1 مختصر التبيين. 1077/4.

2 مختصر التبيين. 343/2.

3 مختصر التبيين، 826/4.

4 مورد الظمآن، البيتين: 106-107، ص 13.

أما لفظ: ﴿ إحسٰن ﴾ فقد سكت أبو داود عن الأول، وذكر الموضع الثاني والثالث بالحذف، وسكت عن الذين في النساء، وذكر موضع النحل بالحذف.

وأما ﴿ شعٰئر ﴾ فقد سكت أبو داود أيضا عن الأول، وذكر الذي في المائدة، والأول في الحج، وسكت عن الثاني فيها.

فما كان ينبغي له أن يستثني من هذين اللفظين الأولين، لأن أبا داود ما كان يحب التفريق بين النظائر، حتى أدى ذلك إلى القول بإثبات الأوّلين من هذين الموضعين كابن آجطا والنزوالي والرجراجي، وشهره المحاصي[1].

2 - 15 لما ذكر الناظم أن أبا داود نقل حذف الألف المصاحبة للام في عدة كلمات، وأنه تتبع مواضعه كلمة كلمة، استثنى منها ثلاثة عشر لفظا لم يتعرض لها أبو داود بحذف ولا إثبات، من البيت: 138-141[2]، والكلمات هي:

﴿ قُلِ ٱصْلٰحٌ ﴾، ﴿ ظَلَّمٌ ﴾، ﴿ تَلُوته ﴾، ﴿ سُبُلَ ٱلسَّلَمِ ﴾، الأول من لفظ: ﴿ غُلَمٌ ﴾، ﴿ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾، ﴿ غِلَظٌ ﴾، ﴿ لَهِيَةً ﴾، ﴿ التَّلَق ﴾، ﴿ عَلَنِيَةً ﴾، ﴿ فُلْنًا ﴾، ﴿ لَئِم ﴾، ﴿ لَزِب ﴾.

وسأتكلم بشيء من التفصيل على هذه الكلمات، وأثر الخطأ الناجم عن الاستثناء من الخراز على المصاحف، وبالأخص مصاحف المشارقة.

أما ﴿ قُلِ ٱصْلٰحٌ ﴾، ففي سورة البقرة: ﴿ قُلِ ٱصْلٰحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ﴾ [البقرة: 220].

وقد سها أبو داود عن هذا الموضع بدليل قوله في الموضع الثاني: « وقد ذكر، أي بالحذف، يريد السابق لهذا الموضع، ولا يحق للخراز أن يستثنيه له، وذلك تقليلا للخلاف وحملا على النظائر، ولا كذلك شراح المورد حين عدوا هذا الموضع ثابتا أو بالتخيير،

---

1 ينظر: مختصر التبيين، 2/244-245، 286-287، 344، 3/432؛ 4/875-876، 1077، والتبيان، ق/244-أ، ومجموع البيان، ق/28-أ، وشرح المحاصي، ق/88، وتنبيه العطشان، ص 342.

2 ينظر: مورد الظمآن، ص 15.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وعلى الإثبات جرى عمل المشارقة، ولا يحق لهم ذلك، خاصة وأن البلنسي في منصفه أطلق الحذف ونسبه للمصحف الإمام. وعلى الصواب بالحذف جرى عمل المغاربة[1].

وأما أولى ﴿ ظَٰلِمِ ﴾ ففي سورة آل عمران: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾.

والكلام نفسه يقال في هذه الكلمة، وجرى العمل عند المشارقة على الإثبات في هذا الموضع، وجرى عمل المغاربة على الحذف، وهو الصواب[2].

وأما ﴿ تِلَاوَتِهِۦ ﴾، ففي سورة البقرة: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ ﴾.

وقد جرى العمل عند المشارقة على الإثبات في هذا الموضع لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على الحذف، وهو الصواب[3].

وأما ﴿ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ ﴾، ففي سورة العقود: ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ ﴾.

وكيف يصح للخراز الاستثناء هنا، وقد حكى اللبيب، إجماع المصاحف على حذف ألفه، بل حكى الإجماع كذلك الداني والشاطبي والجعبري والسخاوي، وكيف يحق لابن أحطا والرجراجي أن يحكما فيه لأبي داود بالثبوت، وكيف يحق كذلك للنزوالي والمحاصي أن يخيرا فيه كما خيّر الناظم، والصواب الحذف للإجماع. قال محمد علي خلف الحسيني

---

1 ينظر: التبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، ومجموع البيان، ق 35-أ، وشرح المحاصي، ق/91-أ، ودليل الحيران، ص88، وسمير الطالبين، ص 58.

2 ينظر: ينظر: التبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح محاصي، ق/91-أ، ودليل الحيران، ص88، وسمير الطالبين، ص 58.

3 ينظر: ينظر: التبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح محاصي، ق/91-أ، ودليل الحيران، ص88، وسمير الطالبين، ص 59، وسفير العالمين، 202/1.

شيخ القراء والمقارئ المصرية سابقا:« فلا التفات إلى ما ذكره فيه بعضهم من الخلاف عن المورد[1]».

وأما الأول من لفظ: ﴿ عُلَمُ ﴾، ففي آل عمران: ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَمٌ ﴾.

فقد حكى النائطي الإجماع على حذفه فقال:« أجمع أرباب الرسم على حذف الألف بعد اللام منه في القرآن للاختصار حيثما وقع وكيف ما وقع»، وحكى حذفه الداني وابن القاضي والسيوطي، فكيف يحق للخراز استثناؤه، وأبو داود قد نص على حذف نظائره، بل قال في خمسه:« وهجاؤه مذكور»، ولم يتقدم له ظنا منه أنه قد تقدم وهو لا يذكر إلا الحذف، وقال في موضع مريم:« تقدم ذكره كله»، و قد نص بعض شراح المورد على الإثبات وحكى بعضهم التخيير ، وعلى الإثبات جرى بعض المشارقة. قال الشيخ الضباع:« فجرى العمل على إثباته»، وبالحذف في الجميع جرى عمل المغاربة وهو الصواب، تقليلا للخلاف، وحملا لأبي داود على النظائر، وإتباعا للشيوخ الذين حكوا حذفه[2]».

وأما ﴿ كُلَّ حَلَّافٍ ﴾، ففي سورة نون: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ ﴾.

وقد جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب[3].

---

1 ينظر: المقنع، ص 11، 17، والوسيلة، ص 123، 263-266، والجميلة، ق/94، والدرة الصقيلة، ق/55-أ، والتبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، 397، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المحاصي، ق/91-أ، وسمير الطالبين، ص 57 الحاشية رقم 1.

2 ينظر: مختصر التبيين، 343/2، 711/3، 826/4، والمقنع، ص، 17، والتبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، 394، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المحاصي، ق/91-أ، والإتقان، 213/2، ونثر المرجان، 25/1، 420. ودليل الحيران، ص 88، وبيان الخلاف، ق/40-أ، وسمير الطالبين، ص 58، وسفير العالمين، 198/1.

3 ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

وأما ﴿ غلظ ﴾، ففي سورة التحريم: ﴿عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ ﴾.

وجرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب[1].

وأما ﴿ لهية ﴾، ففي سورة الأنبياء: ﴿لَٰهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾.

وجرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب[2].

وأما ﴿ التلق ﴾، ففي سورة غافر: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴾.

استثناه الناظم لأبي داود، واستثناه أيضا في البيت:145 للداني، والصواب عدم الاستثناء، لأن الداني حين ذكر بعض أفراد مادة: (الملاقاة)، قال:« حيث وقع»، وقد جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه إتباعا للمنصف، وهو الصواب[3].

وأما ﴿ علنية ﴾، ففي سورة البقرة: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾.

وجرى عمل المشارقة بالإثبات في جميعه لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة بالحذف في جميعه لنص المنصف[4].

وأما ﴿ فلنا ﴾، ففي سورة الفرقان: ﴿لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴾.

---

1 ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

2 ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

3 ينظر: المقنع، ص 18، وتنبيه العطشان، ص 401، والتبيان، ق/253، ودليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

4 ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

وقد جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب[1].

وأما ﴿ لَئِم ﴾، ففي سورة العقود: ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَئِمٍ ﴾.

جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل مغاربة على حذفه، وهو الصواب[2].

وأما ﴿ لَزِب ﴾، ففي سورة الصافات: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ﴾.

جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل مغاربة على حذفه، وهو الصواب[3].

16 – استثنى الخراز كلمة: ﴿ طَٰٓئِر ﴾ في سورة ياسين للشيخين، والذي يظهر أنه باحذف للإمام الداني، لأن الإمام الداني قال في المقنع حين ذكر أول مواضعه: « حيث وقع[4] ».

17 – استثنى الناظم حذف ألف: ﴿ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾ في سورة الرعد لأبي داود، وقد سكت أبو داود عن موضع الرعد هذا، فقال باستثنائه أيضا شراح المورد، والسكوت ليس حكما فضلا عن أن يكون إثباتا، والصواب أن يحذف لنص المنصف الذي هو نظم التنزيل، وهو تلميذ مؤلفه، وهو الذي وقع عليه العمل عند أهل المغرب، بعكس ما عليه المشارقة[5].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

1 ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

2 ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

3 ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

4 ينظر: المقنع، ص 10، ومورد الظمآن، البيت: 170، ص 17.

5 ينظر: التبيان، ق/264-ب، وتنبيه العطشان، ص 469-470، ومجموع البيان، ق/46-ب، ودليل الحيران، ص 112، وسمير الطالبين. ص 60، ومورد الظمآن، ص 19.

18 – استثنى حذف ألف ﴿مهـٰـذا﴾ بسورة طه لأبي داود، مع أن أبا داود ذكر نظائره بالحذف[1].

هذه جملة من الأخطاء التي وقعت في هذا النظم الماتع، والتي لا تنقص من شأنه شيئا، والقبول الذي لقيه مورد الظمآن لم يخطئ به متن آخر، ودليل ذلك النشاط العلمي الذي قام حوله، فرحم الله الناظم رحمة واسعة وجزاه الله عن الإسلام والقرآن والمسلمين خيرا.

1 ينظر: مختصر التبيين، 1097/4-1098، 1260/5، ومورد الظمآن، ص 22.

# الباب الثالث:

# التعريف بفتح المنان

المكتبة الرقمية
المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

ويتضمن فصلين:

**الفصل الأول: دراسة وصفية لفتح المنان**

**الفصل الثاني: دراسة تحليلية نقدية لفتح المنان**

# الفصل الأول: دراسة وصفية لفتح المنان:

ويتضمن ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: اسمه وتوثيق نسبته لمؤلفه وسبب تأليفه وزمنه**

**المبحث الثاني: مصادره وموقفه منها**

**المبحث الثالث: مسلكه في كتابه ومصطلحاته**

## المبحث الأول: اسمه وتوثيق نسبته لمؤلفه وسبب تأليفه وزمنه

فتح المنان كتاب كبير القدر، كثير الفائدة، فما اسمه الكامل وما سبب تأليفه ومتى أُلّف ؟ كل هذا وغيره من الأسئلة، نعرفه في المطلبين الآتيين:

### المطلب الأول: اسمه وتوثيق نسبته لمؤلفه

**اسمه:** فتح المنان المروي بمورد الظمآن، سماه به مؤلفه في مقدمة كتابه، وسماه به البغدادي في هدية العارفين[1].

وقال في التقاط الدرر: فتح المنان على مورد الظمآن[2].

وقال كحالة: فتح المنان المروي بمورد الظمآن في رسم القرآن[3].

وقال المخللاتي والزركلي: فتح المنان بشرح – في شرح – مورد الظمآن[4].

وسماه في السلوة: فتح المنان[5].

وقال في صفوة من انتشر، وطبقات الحضيكي: شرح مورد الظمآن[6].

وقال في شجرة النور: شرح مورد الظمآن في علم رسم القرآن[7].

وورد اسمه في بعض النسخ المخطوطة بـ:

- فتح المنان على النظم المسمى بمورد الظمآن، كما في نسخة المكتبة العبدلية بتونس.
- فتح المنان في علم رسم القرآن، كما في نسخة أخرى من المكتبة نفسها[8].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 278، 1168، وهدية العارفين، 636/1.

2 التقاط الدرر، 91/1.

3 معجم المؤلفين، 331/2.

4 إرشاد القراء، 106/1، والأعلام، 175/4.

5 سلوة الأنفاس، 311/2.

6 صفومن من انتشر، ص124، وطبقات الحضيكي، 513/2.

7 شجرة النور، ص 300.

8 ينظر: الفهرس الشامل، رسم المصاحف، ص 78.

**توثيق نسبته لمؤلفه:**

- اتفقت كتب التراجم التي ترجمت له في نسبة هذا الشرح له.

إذ نسبه إليه: القادري[1]، والكتاني[2]، واليفرني[3]، والخضيكي[4]، ومخلوف[5]، والمحللاتي[6]، وكنون[7]، والزركلي[8]، وكحالة[9]، وغيرهم.

- تصريح المؤلف نفسه في مقدمة الشرح على اسم كتابه و[illegible] هو - أي ابن عاشر -، وورود في النسخ المخطوطة على كثرتها، وكذلك في فهارس المكتبات[10] مما يزيد في توثيق اسمه ونسبته لمؤلفه.

- الحواشي والاختصارات التي قامت حوله، والنقل عنه في كتب الرسم قديما وحديثا، وسيأتي الكلام عليها.

**المطلب الثاني: سبب تأليفه وزمنه**

**سبب تأليفه:**

لم يصرح المؤلف في مقدمة كتابه سبب تأليفه لهذا الشرح كما هي عادة كثير من المؤلفين، كأن يكون وقع جوابا لسؤال وجه إليه أو غير ذلك من الأسباب.

---

1 في كتابيه: نشر المثاني، 285/1. والتقاط الدرر، 91/1.

2 سلوة الأنفاس، 311/2

3 صفوة من انتشر، ص124.

4 طبقات الخضيكي، 513/2.

5 شجرة النور، ص 300.

6 إرشاد القراء، 106/1.

7 النبوغ المغربي، 249/1.

8 الأعلام، 175/4.

9 معجم المؤلفين، 331/2.

10 ينظر: الفهرس الشامل، رسم المصاحف، ص 78-82.

ومن خلال عبارات المؤلف في مقدمة كتابه من جهة، ومن خلال عدم رضاه عن كثير من الآراء والأحكام من الشروح التي سبقته من جهة أخرى، يبدو أن السبب في تأليفه كتابه: أن بعض الشروح التي سبقته بين شرح مختصر اختصارا مخلا بالمقصود كشرح المجاصي والزوالي وبين مطول فيه كثير من الحشو بما لا علاقة له بالرسم أو بما لا فائدة منه كشرح الرجراجي، كل هذا أدى بالناظم إلى تأليف كتاب يوفي لنظم حقه، ويعطي الناظم مكانته، شارحا لهذا المورد بما لا يترك مجالا لناقد، ويكون كتابا بارزا مرجعا لكل من جاء بعده.

وإن شغف ابن عاشر بهذا العلم خاصة، ورغبته في تأليف كتاب يحوي جميع ما حصّل من شيوخه، وما فتح الله عليه من تحقيقات لم تتيسر لغيره - بفضل من الله ونعمة -. مع سعيه المتواصل في إقراء العلم ونشره، ورجاء المثوبة من الله، ونفع الناس، كل تلك أسباب كانت وراء تصنيف هذا السفر الذي لم يؤلف قبله ولا بعده.

**زمن تأليفه:** لم أجد أي إشارة لتحديد بداية تأليفه هذا الكتاب. والذي يعلم فقط هو زمن الانتهاء منه، والذي كان سنة: 1028هـ، وهذا ما ورد في آخر النسخة المخطوطة الموجودة في مكتبة الحرم المدني بالمدينة النبوية، حيث ورد في آخرها:« وقد كمل تخريجه من المبيضة أواخر شوال الذي من عام ثمان وعشرين على يد مؤلفه عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري غفر الله له ولوالديه آمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد العربي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما[1].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر جامعة الأمير

---

[1] فتح المنان، نسخة مكتبة الحرم المدني، ق/125-أ.

## المبحث الثاني: مصادره وموقفه منها

يتناول هذا المبحث المصادر التي اعتمد عليها ابن عاشر في كتابه، وموقفه منها، وكيف تعامل معها، وبيان ذلك في المطلبين الآتيين:

### المطلب الأول: مصادره

تنوعت مصادر فتح المنان بين مصادر سماعية تلقى ذلك عن شيوخه، وبين كتب نقل عنها، وبين كتب وأشعار لنمؤلف استدل بها في كتابه، وبيان هذه مصادر في لآتي:

#### أولاً: مصادره السماعية

مصدر التلقي والمشافهة من المصادر الهامة خاصة في علم القراءات القرآنية والرسم القرآني، وقد ورد في ترجمة الإمام ابن عاشر أنه قرأ القرآن على شيخ أحمد بن عثمان اللمطي، وأخذ القراءات السبع على الأستاذ المحقق أحمد الكفيف أبي العباس، وعن الشيخ محمد الشريف المرّي التلمساني.

بل إنه رحمه الله أخذ كل العلوم مشافهة نحوا وتفسيرا وفقها وحديثا، كما هي العادة في تلك الأزمان أن يجثو الطالب بالركب عند شيخه، لذلك كان لهذه المشافهة من ابن عاشر في تلقي العلم من علماء عصره الأثر البالغ في شرحه.

والمؤلّف رحمه الله تعالى أورد بعض السماعات من شيوخه، ومنها:

- قال في التنبيه الثاني في شرحه للبيتين: 193-194، « ولم أستحضر لهذا القيد من كلام الناظم نظيرا، ولكن هكذا تلقيناه من الشيوخ، أعني أن: ﴿ صاحبهما ﴾ غير مندرج في صاحب المنصف.

- لما ذكر ابن عاشر وجه الإخفاء الذي هو اختلاس الحركة في: ﴿ تامنا ﴾ في سورة يوسف، قال رحمه الله تعالى:« وبهذا الوجه فقط أخذ علينا شيخنا المحقق الأستاذ: أبو العباس أحمد بن الشيخ الصالح الأستاذ سيدي عثمان اللمطي رحمه الله، وبه وبالإدغام الخالص مع الإشمام قبل النطق بالنون المفتوحة أخذ علينا غيره من الشيوخ [1] ».

---

1 فتح المنان، ص 705.

- ذكر أبو داود ﴿ رءيٰـي ﴾ الأول في سورة يوسف حذف صورة الهمزة وحذف الألف. وذكر ﴿ رءيٰـي ﴾ الثاني بحذف صورة الهمزة. فخص بعضهم حذف الألف بالموضع الأول فتعقب ذلك ابن عاشر قائلا: « وعلى المسرة أنشدني **شيخي الأستاذ أبو العباس أحمد بن عثمان اللمطي رحمهما الله** بيتا لا أدري له غيره يتضمن بعض مغفلات الناظم، وهو:

حـجـتم الأيـمى نلدينـه مـن  وأحـدة رءيـي بـحـذف قمـن

- وحكى عن شيخه القصار معلومة عن كتاب التبيين لأبي داود فقال: « وأخبرني الشيخ الفقيه الخطيب: أبو عبد الله محمد بن قاسم القصار، أن كتاب التبيين لم يدخل هذه العدوة، ولم أتحقق أن اختصار التنزيل من صنعه [1] ».

**ثانيا: مصادره المكتوبة**

زخر فتح المنان بجملة من الكتب، وعدد من المؤلفين الذين ذكرت أسماؤهم في ثنايا هذا الكتاب، ولم يقتصر الأمر على أصحاب كتب الرسم، ولا كتب الضبط، بل شمل كثيرا من الكتب والمصنفات من شتى العلوم: كالقراءات السبع، وعلوم القرآن، وكتب التفسير والوقف والابتداء، وكتب الحديث والتراجم، وغير ذلك. ولكن النصيب الأوفر كان لكتابين من كتب الفن وهما: المقنع للداني، والتنزيل لأبي داود. فلا تكاد تخلو من ذكرهما صفحة من صفحات الكتاب، وسأصنف هذه المصادر على حسب الفن الذي وردت فيه:

**أولا: مصادره في علم الرسم القرآني:**

يأتي على رأس هذه المصادر، كتب الرسم القرآني، باعتبار أن الكتاب مؤلف في هذا الفن، ويتصدر القائمة كتابان كبيران، للإمامين الجليلين الداني، وأبي داود، وقد كان لهما النصيب الأوفر، مع جملة أخرى من المصادر الهامة التي احتفى بها ابن عاشر ونقل عنها، وبيانها فيما يأتي:

1 فتح المنان، ص 385.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

1- **كتاب التنزيل، أو مختصر التبيين لهجاء التنزيـــل**: هما عنوانان لكتاب واحد حسبما بيّنته في مصادر مورد الظمآن، وهذا الكتاب من أهمّ كتب أبي داود، وقد تردّد ذكره كثيرا في شرح ابن عاشر، بل لا يكاد يحصى عدد النقول عنه. ولا عجب، فإنّ هذا الكتاب هو مُعْتَمَدُ رسم المصاحف في الدنيا بأسرها، ومن أمثلة ما نقله عنه:

- قوله في بيان حذف الألف من كلمة ﴿ ذَٰلِكَ ﴾: **قال في** صدر **البقرة من التنزيـــل**: «وكتبوا ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ بغير ألف بين الذال واللام، حيث ما وقع [1]».

- وقوله عند ذكره لـ: ﴿ جَآءَ ﴾، واختلاف المصاحف فيها: **قال أبو داود في أول البقرة**: « واختلف في ﴿ جَآءَ ﴾ في الزمر، والفجر، فكتبتا في بعض المصاحف بألف بين الجيم والياء، وفي بعضها بغير ألف[2]».

ولم يلتزم ابن عاشر ذكر عبارة التنزيل بنصّها في كلّ المواضع، بل اقتصر في بعضها، - وهو قليل - على مجرّد المعنى، خاصّة إذا كان النقل مطولا.

واعتمد ابن عاشر على عدة نسخ من التنزيل، ولم يعتمد على نسخة واحدة فقط، مما يدل على الدقة التي كان يتميز بها ويتحراها.

وإن كان ابن عاشر لم تكتحل عيناه بالنظر في أصل هذا الكتاب وهو **كتاب التبيين**، وحكى عن شيخه القصّار أنه لم يدخل عدوتهم أي المغرب الأقصى عموما وفاس خصوصا، إلا أنه لم يفوّت فرصة النقل عنه، وذلك بنقله عن كتابين: الأول منهما موجود، ولا يزال مخطوطا، والثاني منهما مفقود.

أما الموجود المخطوط فهو: كتاب الدرة الصقيلة للإمام اللبيب التونسي.

وأما الثاني: فهو كتاب التبيان لأبي إسحاق التجيبي، الذي كان ينقل كثيرا عن كتاب التبيين. وسيأتي بيان بعض النقولات من **كتاب التبيين** عند ذكر الكتابين.

---

1 فتح المنان، ص 485، وينظر: مختصر التبيين 61/2.

2 فتح المنان، ص 992، وينظر: مختصر التبيين، 93/2.

2- **كتاب المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**: للإمام أبي عمرو عثمان ابن سعيد الداني.

ويأتي الكتاب في المرتبة الثانية من ناحية النقل عنه، بل إن ابن عاشر لما ضمّن كتابه فتح المنان أرجوزته الإعلان، وشرحها، لم ينقل في التدليل لها إلا من المقنع للداني، وذلك لمكانة كتاب المقنع عند ابن عاشر.

ومن أمثلة نقله عن هذا الكتاب:

- قوله عند ذكره حذف إحدى الواوين: « **قال أبو عمرو في المقنع**: وكذلك حذفت إحدى الواوين من الرسم اجتزاء بأحدهما، إذا كانت الثانية علامة للجمع أو دخلت للبناء.

فالتي للجمع نحو قوله: ﴿وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾ [آل عمران: 153]، و﴿لَا يَسْتَوُۥنَ﴾ و﴿ٱلْغَاوُۥنَ﴾ و﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾[الإسراء: 7]، و﴿فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ﴾ [آل عمران: 168]، و﴿فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: 16]، وشبهه.

وكذلك: ﴿يدرءون﴾﴿وَلَا يَطَـُٔونَ﴾ [التوبة: 120]، و﴿بَدَءُوكُمْ﴾ [التوبة: 13]، و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: 14]. و﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: 56]، و﴿فَمَالِـُٔونَ﴾ [الصافات: 66]. و﴿أَنۢبِـُٔونِى﴾ [البقرة: 31]و﴿لِيُطْفِـُٔوا۟﴾ [الصف: 8]،و﴿يُوَاطِـُٔوا۟﴾ [التوبة: 37]،﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾ [يونس: 53]، وشبهه مما قبل واو الجمع فيه همزة قبلها فتحة، أو كسرة.

وأما التي للبناء فنحو قوله:﴿ مَا وُۥرِىَ﴾و﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ و﴿يَـُٔوسًا﴾ و﴿دَاوُۥدَ﴾ وشبهه [1]».

---

1 فتح المنان، ص 871، وينظر: المقنع، ص 36.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

3- **عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد**: لأبي القاسم الشعبي، وقد نقل عنه نصوصا كثيرة[1].

4- **جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد**: لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري.

وهو من أهم شروح العقيلة، اعتمده ابن عاشر في شرحه ونقل عنه كثيرا، لأن مؤلف الجميلة كان من المحققين[2].

وكتاب الجميلة مخطوط، ولي منه نسختان مصوّرتان[3].

5- **الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة**: لأبي بكر اللبيب التونسي.

وهو من أهم الشروح أيضا، وهو من المحققين الذين قصد ابن عاشر النقل عنهم لأمرين:

الأول: أن صاحبه من المحققين في هذا الفن، لذا كان ينقل عنه بعض التنبيهات الهامة، ومثال ذلك قوله: « **قال اللبيب** عند قول الشاطبي:

واحذفهما بعدُ في ادارأتم ومَسَا  كينَ هنا ومعا يخدعون جَرَى[4]

**ما نصه**:« وقد أغفل الشاطبي موضعين في سورة النساء لم يذكرهما في القصيدة وهما قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾.

وقد ذكر أبو عمرو الاتفاق أنهما محذوفتان [5].

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 932، 994، 1027-1028.

2 ينظر: فتح المنان، ص 932، 953، 974.

3 وسمعت أنه حقق في رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

4 العقيلة ص 125، وينظر: الوسيلة، ص 96-97.

5 ينظر: المقنع، ص 84.

وقد زدت بيتا أذكر فيه: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ الذين في سورة النساء، وهو هذا:

يخادعون الله وهو خادعهم  فاحذفهما فهما في مقنع ذكر

انتهى[1]».

الثاني: إطلاعه على كتب لم يطلع عليها ابن عاشر، ومن أمثلة ذلك كتاب التبيين لأبي داود سليمان بن نجاح، وكتاب الطلمنكي، وأمثلة ذلك:

أ- قوله: « وقد نقل اللبيب، عن الطلمنكي: أنه قال: « كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ فإنه يكتب بغير ألف إلا الذي في أول الروم، وهو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾، فإنه يكتبها بالألف، لاجتماع القرّاء عليه بالجمع[2]».

ب-قوله: « **وقال اللبيب** ما نصه: « قال أبو داود في **التبيين**: ﴿تُكَذِّبَٰنِ﴾ حيث وقعت هذه الكلمة بغير ألف، كذا رسمه الغازي بن قيس في كتبه[3]».

والكتاب مخطوط، ولي منه صورة.

6- **المنصف**: للبلنسي.

وقد مر معنا وصف هذا الكتاب، وهو من مصادر الخراز في مورده، والكتاب مفقود اليوم إلا بعض النصوص التي حفظت لنا عن طريق بعض الشروح على المورد كابن آجطا والرجراجي وابن عاشر.

وابن عاشر قد أورد بعضا من هذه النصوص، ومن بينها:

---

1 فتح المنان، ص 498-499، وينظر: الدرة الصقيلة 22-ب.

2 فتح المنان، ص 523، وينظر: الدرة الصقيلة، ق/ 24-ب.

3 فتح المنان، ص 546، وينظر: الدرة الصقيلة، ق/ 48-ب.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

- قال عند كلامه على حذف ألف ﴿كفرة﴾ مطلقا: « وقد أطلق **المنصف** الحذف فيها كالناظم، فقال:« ومثل ذريتنا كفرة [1] ».

- وأورد حذف البلنسي لألف ﴿الجاهلية﴾ فقال:« كصاحب المنصف حيث قال: والجهلية كذا فصله[2] ».

7- **التبيان:** لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن علي التجيبي الجزري.

كتاب في الرسم، وقد يكون ذيل له بالضبط.

قال ابن عاشر في التعليق على قول أبي داود في التنزيل: « وما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنث، وسواء كان بعد الألف حرف مضعف أو همزة، ففيه اختلاف بين المصاحف، ثم قال:« وهو صريح في تخصيص الخلاف بالألف الأول، وعليه اقتصر أبو إسحاق التجيبي، وهو قد اشترط في كتابه جمع ما تضمنته كتب منها مقنع أبي عمرو[3] ».

نقل عنه ابن عاشر نصوصا كثيرة، وكان يقول في خاتمة كل ترجمة من تراجم حذف الألفات:« خاتمة أسرد فيها ما انفرد أبو إسحاق التجيبي بحذفه من الألفات في هذه الترجمة **من كتابه التبيان** [4] »، ثم يذكرها.

وقد خص ابن عاشر هذا الكتاب بالنقل عنه، لأن التجيبي نقل من كتب مفقودة لم يطلع عليها، منها كتاب التبيين لأبي داود، ونقل آراء شيخه ابن رضوان في الرسم، وضمنها اختياراته، وأغلبها مما ليس عليه عمل الآن.

ومن أمثلة ما نقل عنه قوله:

« وأما ﴿**عِظَامَهُۥ**﴾ الذي أثبت ألفه أبو داود ففي القيامة: ﴿**أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ**﴾ [القيامة: 3].

---

1 فتح المنان، ص 628.

2 فتح المنان، ص 634.

3 فتح المنان، ص 443.

4 ينظر: فتح المنان، ص 609، 653-655.

**قال في التنزيل**:« بألف ثابتة[1] ».

**وحكى التجيبي**: عن كتاب هجاء المصاحف: أن هذا أيضا بغير ألف[2]».

وكتاب هجاء المصاحف لأبي داود، هو كتاب التبيين.

وكتاب التبيان مفقود الآن.

8- **التبيان في شرح مورد الظمـــآن**: لابن آجطا، وقد ذكرته في شروح مورد الظمآن، ونقل عنه أبو داود، لأن ابن آجطا هو تلميذ الناظم الخراز، وروى عنه الأرجوزة وسمعها منه مباشرة، وهو أدرى بمقصود شيخه في نظمه، وقد راجع شيخه في كثير من الأبيات فتراجع عن ذلك وأصلحها أو وعد بإصلاحها، وهو أول من شرح المورد، وللشارح الأول مكانة دائما، وإن كان الجاصي هو الأول باعتبار إكمال الشرح كما ذكرت ذلك في التعريف بشرح الجاصي.

وكان ابن عاشر يردّ عليه أحيانا، وكان يعنّف عليه أحيانا أخرى بعد أن ينقل كلامه دون أن يذكره بالاسم، فكان يصف كلامه مرة بأنه بمعزل عن التحرير[3]، ومرة أخرى بأنه عمل باليد[4].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

9- **كتاب المصاحف**: لابن أشته.

نقل عنه نصا في أول من خط، فقال: « **الثاني**: اختلفت الروايات في أول من خط، فخرّج **ابن أَشْتَه** في كتاب المصاحف، بسنده عن كعب الأحبار، قال: «أول من وضع الكتاب العربي، والسُّرْياني، والكتب كلها: آدم صلى الله عليه وسلم، قبل موته بثلاثمائة

---

1 مختصر التبيين 1244/5.

2 فتح المنان، ص 555.

3 فتح المنان، ص 1090.

4 فتح المنان، ص 486.

سنة، كتبها في الطين ثم طبخه، فلما أصاب الأرض الغرق، أصاب كل قوم كتابهم، فكتبود. فكان إسماعيل بن إبراهيم، أصاب الكتاب العربيّ[1] ».

والكتاب مفقود.

10- **الوسيلة إلى كشف العقيلة**: لأبي الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي.

نقل عنه في مواضع، ومن أمثلة ما نقل عنه: قوله في أن الرسم يحتمل أنه رسم على قراءة شاذة كانت مشهورة في الزمان الأول، قال:« قال السخاوي: فيحتمل أن تكون الألف حذفت منه على تلك القراءة، ولعلها كانت مشهورة في ذلك الزمان[2]».

والكتاب مطبوع بتحقيق: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، وطبع بمكتبة الرشد الرياض، ط3سنة: 1426هـ/2005م.

11- **عمدة البيان في رسم أحرف القرآن**: للخراز.

هذا الكتاب منظومة في الرسم، نظمها ابن عاشر قبل نظمه مورد الظمآن.

نقل عنه ابن عاشر جملة من نصوصه وابياته.

وكان أحيانا يستدل به ليرفع غموضا وإشكالا وقع لبعض شراح المورد في مورد الظمآن، ومن أمثلة ذلك:

أن أبا داود ذكر كلمة ﴿ جهٰدا ﴾ بحذف الألف في سورة الممتحنة، ولم يذكر ذلك الخراز في المورد، فقال ابن آجطا: « لا أدري هل أغفله الناظم، فلم يره، أو النسخ اختلفت ».

قال ابن عاشر: « وقال الناظم في عمدة البيان: « جهٰدا المنصوب مع أصنامكم » وهو يبعد اعتذار الشارح باختلاف النسخ [3]».

---

1 فتح المنان، ص 301-302.

2 فتح المنان، ص 492، وينظر: الوسيلة ص 107-108.

3 فتح المنان، ص 538، وينظر: مختصر التبيين، 1198/4، والتبيان، ق/246-أ، وعمدة البيان، 403/2.

والمنظومة منشورة ضمن كتاب قراءة الإمام نافع عند المغاربة للدكتور: عبد الهادي حميتو[1].

12- **شرح العقيلة**: للخراز.

ذكرنا في تآليف الخراز أن له شرحا على العقيدة، وابن عاشر لم يحصل عليه، وقد قال في المقدمة: « ولم يعُدّ الشارح في جملة تآليف الناظم، شرح العقيلة، وقد رأيت لبعض الشيوخ النقل عنه، لكن لم أعثر عليه ».

وابن عاشر نقل نصا من نصوص هذا الشرح بواسطة، وذلك عند ذكره كلمة ﴿ المنشئت ﴾ بسورة الرحمن، ونقل نصا عن الجميلة للجعبري، ثم قال: « ونحوه للناظم في شرحه للعقلية على نقل بعضهم[2] ».

والبعض الذي ذكره ابن عاشر هو المغراوي، له طرر على مورد الظمآن[3].

وابن عاشر كل من تعرض بالنقد لمورد الظمآن يسميه بعضا، حتى ابن آجطا كما ذكرنا عندما نقد المورد سماه بعضا دون أن يقلده، لأن ابن عاشر لا يحب تشهيرا بأحد رحمه الله تعالى.

13- **كتاب الكتاب**: لابن درستويه.

نقل عنه نصا في استعمال كلمة: «بعض» معرّفة[4].

والكتاب مطبوع يتكلم فيه مؤلفه على الرسم القياسي.

14- **طرّة مكتوبة على التنزيل**: لم يعلم مُحَشّيها.

نقل المؤلف منها نقلا عن كتاب التبيين لأبي داود[5].

15- **شرح المجاصي على مورد الظمآن في الرسم**: للمجاصي البكاء.

---

1 قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 2/395-413.

2 فتح المنان، ص 475-476.

3 منه نسخة محفوظة بالخزانة الحسنية رقم: (4497). ينظر تنبيه العطشان، ص 296.

4 فتح المنان، ص 922.

5 فتح المنان، ص 498.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وهذا الشرح كما ذكرت من قبل: أول الشروح باعتبار الانتهاء، وقد نقل عنه أبو داود نقولات هامة دون ذكر اسمه، فمرة يقول: قال بعض الشيوخ، ومرة يقول بعضهم.

والذي نقله عنه تشهير الإثبات في ثلاث كلمات: ﴿سبحـــ﴾ وسط الإسراء، و﴿ليواطئوا﴾ بسورة التوبة، و﴿فأذاقها الله﴾ بسورة النحل[1].

16- **تنبيه العطشان** على مورد الظمآن: لأبي علي حسين بن ملحة الرجراجي.

نقل عنه ابن عاشر دون أن يسميه أبدا، بل يقول: قال بعضهم، قيل...الخ، وكان يصفه أيضا أنه مقلد، ويقصد تقليده لابن آجطا[2].

وقد رد أغلب إصلاحاته للمورد، وقبل بعضها وأوردها[3].

17- **مجموع البيان** في شرح ألفاظ مورد الظمآن: للنزوالي.

لم يكثر ابن عاشر النقل عنه، وكان لا يسميه باسمه، وكان أحيانا يردّ عليه بقوله: قيل، أو: ودعوى أنها....ثم يرد عليه[4].

18- **إصلاحات ابن جابر**: لابن جابر.

أورد – وإن كان قليلا – كلامه ليُردَّ عليه دون أن يذكر اسمه ولا كتابه[5].

**ثانيا: مصادره في علم الضبط القرآني:**

1- **المحكم في نقط المصاحف**: للداني.

اعتمد عليه ابن عاشر لأنه من أهم الكتب المؤلفة في علم الضبط[6].

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 601، 719، 720.

2 ينظر: فتح المنان، ص 472، 1156.

3 ينظر: فتح المنان، ص 422-423، 505، 549.

4 ينظر: فتح المنان، ص 423، 502.

5 ينظر: فتح المنان، ص 364.

6 ينظر مثلا فتح المنان، ص 304.

والكتاب مطبوع محقق، إلا أنه مطبوع على نسخة واحدة نر منها مقدار عشر ورقات، مما انعكس سلبا عليّ في عزو أقوال الداني إلى هذا الكتاب، خاصة وأن ابن عاشر نقل من تلك المواضع الناقصة في النسخة المطبوعة.

وأفادني الشيخ شرشال أن تلميذه الكويتي الشيخ خالد الحيتي حققه في المغرب، فاتصلت به ووعدني بإرسال نسخة بعد طبعه، وقال لي أنه سيطبع قريبا، ولكن حتى هذه اللحظات الأخيرة التي أكتب فيها هذه الدراسة لم أحصل على شيء. وأسفت لذلك أسفا شديدا، إذ كنت أريد أن لا أقصر في عزوٍ أبدا، ولكن الكمال لله وحده.

والنسخة المطبوعة بتحقيق: الدكتور عزة حسن، طبع بدار الفكر دمشق طبعة ثانية سنة: 1407هـ/1986م.

2- **أصول الضبط** وكيفيته على جهة الاختصار: لأبي داود سليمان بن نجاح.

والكتاب في الأصل جعله مؤلفه ذيلا لكتابه مختصر التبيين لهجاء التنزيل، حققه شيخ الرسم في زماننا الشيخ أحمد شرشال، وطبعه مجمع الملك فهد في طبعته الأولى سنة: 1427هـ.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد المقادر
جامعة الأمير

من أهم كتب الضبط التي اعتمدها ابن عاشر في شرحه ونقل عنها، بل إنه اعتمد على عدة نسخ، منها نسخة منتسخة من أصل مؤلفها أبي داود[1].

3- **ذيل المقنع**: للداني.

هذا الكتاب جعله الداني ذيلا لكتابه المقنع، وطبع معه باسم: كتاب النقط والشكل.

نقل منه الداني بعض النصوص على قلة[2].

4- **الميمونة الفريدة**: للإمام أبي عبد الله محمد بن سليمان بن موسى القيسي.

أرجوزة في أزيد من ألفي بيت.

أولها: الحمد لله الذي اصطفانا وذكره أورثنـــا وفـــانا

---

1 ينظر مثلا: فتح المنان، ص 949، 952.

2 ينظر: فتح المنان، ص 370.

وقد وضعها على النقط والضبط، وتعرض فيها لبعض مسائل الرسم مما له صلة بذلك، وتوسع توسعا كبيرا في إيراد الأقوال وعزو مسائل الخلاف. ومنظومته على قراءات الأئمة السبعة[1].

والكتاب مخطوط منه نسخة بالخزانة الحسنية بالرباط، برقم: 4558، ولم أحصل على نسخة من هذه المنظومة.

5- **مورد الظمآن قسم الضبط**: للخراز.

مورد الظمآن كما هو معلوم قسمان: قسم للرسم، وهو الذي شرحه ابن عاشر وغيره، وقسم للضبط، وهو الذي شرحه عدد من العلماء كالرجراجي في حلة الأعيان، وغيره.

واعتمد ابن عاشر على قسم الضبط، فأورد أبياتا منه[2]، وهو مطبوع مع قسم الرسم.

6- **كشف الغمام في ضبط مرسوم الإمام**: للحسن بن علي بن أبي بكر المنبّهي الشهير بالشباني.

شرح على ضبط الخراز من عمدة البيان.

ينقل عن المحكم وأصول الضبط وذيل المقنع، والتبيان للتجيبي. وغيرها.

اعتمد ابن عاشر على بعض نصوصه- على ندرة – فنقلها[3].

وهو مخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط، برقم: 2142. ولم أحصل على نسخة منه.

7- **الطراز في شرح ضبط الخراز**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله التنسي.

الكتاب شرح لقسم الضبط من عمدة البيان المتصل اليوم بمورد الظمآن، وهو كتاب هام عليه معتمد المصاحف المطبوعة من ناحية الضبط.

---

1 ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 488/2.

2 ينظر: فتح المنان، ص 702، 885.

3 ينظر: فتح المنان، ص 308.

نقل عنه ابن عاشر جملة من نصوص طرازه، وردّ بعض آرائه[1].

والكتاب مطبوع بمجمع الملك فهد، بتحقيق الشيخ أحمد شرشال، وأصله رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، في طبعته الأولى سنة: 1420هـ/2000م.

**ثالثا: مصادره في علوم القرآن:**

1- **الإتقان في علوم القرآن**: للسيوطي.

من أحسن الكتب وأجمعها في علوم القرآن، جمع فيه السيوطي كتب من سبقه.

نقل ابن عاشر عنه في مقدمة كتابه، في ترتيب سور القرآن في المصحف، هل هو اجتهادي أو توقيفي؟ ونقل عنه في علم عد آي القرآن[2].

والكتاب مطبوع.

**رابعا: مصادره في علم القراءات القرآنية:**

1- **الإبانة عن معاني القراءات**: لمكي بن أبي طالب القيسي

نقل ابن عاشر عنه في مسألة الأحرف السبعة، وكتابة المصحف في عهد عثمان رضي الله عنه، وعلى كم حرف أنزل[3].

والكتاب مطبوع بتحقيق: محيي الدين رمضان، بدار المأمون للتراث، دمشق وبيروت.

2- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**: لمكي بن أبي طالب القيسي[4].

والكتاب مطبوع في مجلدين بتحقيق: محيي الدين رمضان، بمؤسسة الرسالة، طبعة خامسة سنة: 1418هـ/1997م.

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 985-986، 989.

2 ينظر: فتح المنان: 350، 353.

3 ينظر: فتح المنان، ص 354.

4 ينظر: فتح المنان، ص 996.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

3- **التبصرة في القراءات السبع**: لمكي القيسي.

نقل منه جزء من ترجمة الإمام نافع[1].

والكتاب مطبوع.

4- **التيسير في القراءات السبع**: للداني.

نقل عنه ترجمة الإمام نافع المدني، وغيرها[2].

والكتاب مطبوع

5- **الاقتصاد في القراءات السبع**: للداني.

نقل عنه قوله في كلمة: ﴿**تامـــــــنّا**﴾ بسورة يوسف: « وقوله في الاقتصاد:« ولا خلاف بين الجماعة في إدغام النون الأولى في الثانية، وإشمامها الضم[3]».

والكتاب مفقود[4].

6- **التلخيص لأصول قراءة نافع بن عبد الرحمن**: للداني.

والكتاب مفقود[5]، وقد نقل عنه ابن عاشر هذا النص في ﴿**تامـــــــنّا**﴾ بسورة يوسف، فقال:« **الخـــامس**: لما ذكر أبو عمرو **في التلخـــيص** الوجه الأول في: ﴿**تامـــــــنّا**﴾، وهو الإدغام الصحيح، مع الإشارة سابقة. أو لاحقة، قال ما نصه:« وإعمال العضو لها في كلا الوجهين، متعذّر جدا، لدخول المدغم فيما أدغم فيه دخولا شديدا، لا فرجة بينهما، ولاتصال فتحة النون الثانية، بالألف من غير فصل بينهما [6]».

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 394.

2 ينظر: فتح المنان، ص 392.

3 ينظر: فتح المنان، ص 705.

4 ينظر: معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، ص 18-19.

5 معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، ص 36-37.

6 ينظر: فتح المنان، ص 706.

ونقل عنه عدده ﴿ خلا ﴾ من ذوات الواو[1].

7- **التمهيد في قراءة نافع**: للداني.

كتاب مفقود، ألفه الداني قبل كتاب التيسير، وقبل إيجاز البيان لآتي ذكره.

نقل عنه المنتوري وغيره[2].

نقل عنه ابن عاشر أن ورشا فسر في كتابه: ﴿ لأهب ﴾ بسورة مريم على قراءة الياء، فقال: أن الياء على معنى: «ليهب الله لك»، وقد ردّها أبو عبيد القاسم بن سلاّم كما ردّ من القراءات ما خالف المصحف، وأكثر الأئمة على قبولها، ووجه من قبلها أنها عنده من المخالفة اليسيرة، وأنها ليس فيها مجاز كما في القراءة بالهمز[3]».

8- **إيجاز البيان** في أصول قراءة نافع بن عبد الرحمن: للداني.

نقل عنه النص الذي في كتاب التمهيد، ونقل عدده ﴿ خلا ﴾ من ذوات الواو[4].

ينقل عن هذا الكتاب المنتوري وابن القاضي، في شرحهما للدرر اللوامع[5].

والكتاب منه نسخة فريدة بدار الكتب الوطنية بتونس، و لم أستطع التوثيق من النصوص التي نقلها ابن عاشر، لعدم التمكن من رؤية هذه المواضع، لأثر الحروق على المخطوطة في المواضع المخصوصة.

9- **الإقناع في القراءات السبع**: لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف، ابن الباذش.

نقل عنه ترجمة الإمام نافع رحمه الله تعالى[6].

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 1039.

2 ينظر: معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، ص 37-39.

3 ينظر: فتح المنان، ص 997.

4 ينظر: فتح المنان، ص 997، 1039.

5 ينظر: معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، ص 22-24.

6 ينظر: فتح المنان، ص 392.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

والكتاب مطبوع.

**10- الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات التيسير في القراءات السبع:** لعبد الواحد بن محمد بن أبي السداد الباهلي المالقي.

نقل عنه في كلمة: ﴿**تامـــــنّا**﴾ بسورة يوسف[1].

والكتاب مطبوع.

**11- الـــلآلي الفريـــدة** في شرح القصيدة: للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي.

شرح في كتابه حرز الأماني للشاطبي.

نقل عنه ابن عاشر بعض نصوصه[2].

والكتاب مطبوع في ثلاث مجلدات، بتحقيق: الشيخ: عبد الرزاق موسى، بمكتبة الرشد الرياض، طبعة أولى سنة: 1426هـ/2005م.

**12- كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني:** للجعبري.

نقل منه بعض المواضع[3].

والكتاب مخطوط، ولي منه صورة.

**13- فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني:** لابن آجرّوم.

وهو من أنفس شروح الشاطبية وأحفلها، ويقع في مجلدين متوسطين.

والكتاب مخطوط، منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط برقم:ق146[4].

نقل عنه موضعا واحدا[5].

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 705.

2 ينظر: فتح المنان، ص 754.

3 ينظر: فتح المنان، ص 1076.

4 ينظر: زعيم المدرسة الأثرية في القراءات، ص 163-167.

5 ينظر: فتح المنان، ص 1040.

14- **شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**: للمنتوري.

نقل عنه موضعا واحدا[1].

والكتاب مطبوع.

**خامسا: مصادره في علم التفسير:**

1- **تفسير الفخر الرازي**: لفخر الدين الرازي.

نقل عنه في مقدمة كتابه في أسباب جمع الصحابة للقرآن الكريم[2].

2- **المحرر الوجيز**: لابن عطية.

نقل عنه في مواضع من مقدمة كتابه، ومنها شرحه لحديث الأحرف السبعة[3].

3- **معاني القرآن**: للفراء.

نقل عنه في عدة مواضع[4].

4- **معاني القرآن**: للزجاج.

نقل عنه بعض المواضع[5].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

**سادسا: مصادره في علم العدّ والوقف والابتداء:**

1- **كتاب العدد**: للداني.

نقل عنه موضعا في مقدمة كتابه، وهو: « وقال أبو عمرو في العدد: «وعن النبي صلى الله عليه وسلم: أخذوا رأس آية آية، وكذا القول عندنا في تأليف السور وتسميتها وترتيبها في الكتابة [6]»، ولعله كتاب البيان في عد آي القرآن، وهو كتاب مطبوع.

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 997.

2 ينظر: فتح المنان، ص 327.

3 ينظر: فتح المنان، ص 344.

4 ينظر: فتح المنان، ص 1106.

5 ينظر: فتح المنان، ص 982.

6 فتح المنان، ص 351. وينظر: البيان في عدّ آي القرآن للداني، ص40.

2- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل:** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري.

نقل عنه بعض النصوص[1].

والكتاب مطبوع.

**سابعا: مصادره في علم الحديث:**

1- **كتاب الجامع الصغير:** للسيوطي.

نقل عنه جملة من الأحاديث[2].

والكتاب مطبوع.

2- **كتاب ذيل الجامع الصغير:** للسيوطي.

نقل عنه بعض الأحاديث النبوية[3].

3- **صحيح البخاري:** للإمام البخاري.

نقل عنه جملة من الأحاديث[4].

4- **فتح الباري:** لابن حجر العسقلاني.

نقل عنه في بعض المواضع[5].

**ثامنا: مصادره في علوم اللغة:**

1 - **مغني اللبيب:** لابن هشام.

نقل عنه في مواضع[6].

2- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** للحسن بن قاسم المرادي.

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 948 وما بعدها.

2 ينظر: فتح المنان، ص 293.

3 ينظر: فتح المنان، ص 361.

4 ينظر: فتح المنان، ص 322.

5 ينظر: فتح المنان، ص 335. 337.

6 ينظر: فتح المنان، ص 996، 1143.

نقل عنه موضعا واحدا في مقدمة كتابه[1].

والكتاب مطبوع.

3- **شرح التسهيل**: لابن مالك.

نقل عنه موضعا واحدا في خاتمة الكتاب[2].

والكتاب مطبوع.

4- **الكتاب**: لسيبويه.

نقل عنه كثيرا من آرائه النحوية[3].

5- **المجيد في إعراب القرآن المجيد**: للسفاقسي.

نقل عنه بعض المواضع[4].

والكتاب مخطوط.

6- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**: لابن أبي الربيع.

نقل عنه في مواضع منها قوله: «وقال ابن أبي الربيع: «وخص ﴿مِأْئَةَ﴾ بالزيادة دون مشابهه، لأن ﴿مِأْئَةَ﴾ لما نقص لامه كانت الألف كالعوض منه[5]».

والكتاب مطبوع.

7- **الشافية**: لابن الحاجب.

سماها مقدمة التصريف، ونقل عن هذا الكتاب بعض المواضع[6].

والكتاب مطبوع.

8- **القاموس المحيط**: للفيروزبادي.

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 308.

2 ينظر: فتح المنان، ص 1166-1167.

3 ينظر: فتح المنان، ص 1055.

4 ينظر: فتح المنان، ص 1142.

5 ينظر: فتح المنان، ص 978، 1029.

6 ينظر: فتح المنان، ص 882.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر جامعة الأمير

استخدمه في حلّ مفرداته التي شرحها، ولم يعتمد قاموسا غيره.

والكتاب مطبوع.

9- **مختصر العين**: للزبيدي.

كتاب العين للخليل، اختصره الزبيدي، وقد نقل عنه ابن عاشر موضعا واحدا، وهو قوله: « وقال في مختصر العين: «قيل المصحف، لأنه أصحف. أي جعل جامعا للصحف[1]».

والكتاب مطبوع.

10- **ألفية ابن معطي**: لابن معطي.

نقل موضعا واحدا عن هذه الألفية النحوية في باب الهمز بواسطة جميلة الجعبري، وهو قوله: « **قال الجعبري**:« **نظم ابن معطي** قياس الهمزة في بيت واحد، وهو:

**«وكتبوا الهمز على التخفيف وأولا بالألف المعروف»**

**ثم قال**: «أي صوروا الهمزة بالحرف الذي تئول إليه في التخفيف، أي تقرب منه، وأهملوا المحذوفة فيه، ورسموا المبتدأة ألفا[2]».

**تاسعا: مصادره في علم التاريخ والتراجم والأنساب وغيرها:**

1- **كتاب التيجان في ملوك حِميَر**: لعبد الملك ابن هشام.

نقل عنه موضعا واحدا وهو قوله: « **وذكر صاحب التيجان**: أن أول من كتب بالعربية، هود عليه السلام[3]».

والكتاب مطبوع.

2- **الأنساب**: لابن السمعاني.

نقل عنه موضعا في أن بلد «أرمينية» بفتح الهمزة[4].

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 340.

2 ينظر: فتح المنان، ص 897.

3 ينظر: فتح المنان، ص 304.

4 ينظر: فتح المنان، ص 333.

والكتاب مطبوع.

3- **وفيات الأعيان**: لابن خلكان.

نقل عنه ترجمة الإمام الشاطبي[1].

والكتاب مطبوع.

4- **الشفاء**: للقاضي عياض.

نقل عنه في مقدمة كتابه[2].

والكتاب مطبوع.

5- **المعارف**: لابن قتيبة.

نقل عنه موضعا في مقدمة كتابه، وهو قوله: « وحكى ابن قتيبة في المعارف: «أن أول من كتب بالعربية، مُرَامِر بن مُرَّة، من أهل الأنبار انتشرت[3]»

والكتاب مطبوع.

6- **الصلة**: لابن بشكوال.

نقل عنه ترجمة الإمام أبي داود سليمان بن نجاح[4].

والكتاب مطبوع.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

**ثالثا: أشعاره التي نظمها في كتابه، والقصائد التي وجدها لغيره ونقل عنها:**

أصلح ابن عاشر بعض أبيات مورد الظمآن، ونظم أبياتا ذكر فيها بعض الكلمات التي أغفلها الناظم فلم يذكرها، ونقل أبياتا لغيره، وبيان ذلك في الآتي:

1 – نظمه لما أغفله الناظم: ومن أمثلتها:

- لما أغفل الخراز:( أن لو ) قال ابن عاشر:« وقد ذكرته في بيت وهو:

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 381-383.

2 ينظر: فتح المنان، ص 358.

3 ينظر: فتح المنان، ص 303.

4 ينظر: فتح المنان، ص 384-385.

وعـــن أبي داود ألـــو وصـــلا  في الجـن والبـاقي بنـون فصـلا[1]

وأصلح أيضا قول الخراز:

وعـــن أبـــي داود أدبـٰرهم  ثم بغيـــر ـ عـــد أعناقهم

وقد أغفل: ( الأدبـٰر ) في سورة الأحزاب والحشر، وسكت عن موضع الفتح.

قال ابن عاشر: « وقد أصلحته على ما ينبغي فقلت:

وعـــن أبي داود جـــا أدبـــٰرهم  كمـا مـن الأحـزاب مـع أعنـاقهم

لا الرعـد والمنصـف في مـا حققـا  الأدبـٰر مـع أعنـاقهم قـد أطلقـا[2]

2 – نظمه أبياتا أصلح بها بعض أبيات المورد، ومن أمثلة ذلك:

– أصلح ابن عاشر أبياتا ثلاثة للخراز، وهي التي قال فيها الخراز:

وَاحْـذِفْ يُضَـعِّفْهَا لَـدَى النِّسَـاءِ  وَمَعْـهُ لِلـدَّانِي سِـوَاهُ جَـاءِ

وَذَكَـرَ الْخُلْـفَ بِـأُولَى الْبَقَـرَهْ  ثُـمَّ بِحَرْفَـيِ الْحَدِيـدِ ذَكَـرَهْ

وَلأَبِـي دَاوُدَ جَـاءَ حَيْثُمَـا  إِلاَّ يُضَـعِّفْهَا كَمَـا تَقَـدَّمَا

قال ابن عاشر:« ولقد كنتُ أصلحت أبيات الناظم الثلاثة في بيت واحد، وهو:

واحـذف يضـاعفها وللـداني اختلـف  في أول حـرفي الحديـد صـف[3]».

3 – منظومات نقل عنها ابن عاشر: ومنها:

– قوله عند كلامه على الأسماء الأعجمية: « وبعد أن سطّرت هذا التحرير، وجدت لبعض المحققين في قصيدة له في هذا الفن، ما نصه:

احـذف سـليمان و الأسمـاء قـد عَرِيـتْ  مـن عُجمـة أوردنـا عنـدما ذكـرَا

ثلاثـة مالـك منـها و صـالحه  وخالـد ثَـم تعديـد منحصـرَا

وهـل أراد عمـوم الحـذف في عَلَـم  وغـيره أم علـى الأعـلام قـد قصـرَا

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 1119.

2 ينظر: فتح المنان، ص 684.

3 ينظر: فتح المنان، ص 608.

إلى أن قال :

لكـــن يقـــوي عمـــوم الحـــذف أنهمـــا  عللاهمـــــا بالاســـــتعمال إذ كثـــــرا

وأنـــه لم يـــرد مـــن حالـــد علمـــا  فـــادفع تـــوهّم ذا التحتـــم إن خطـــرا

انتهى. و هو صريح فيما ذكرته و بالله التوفيق [1]».

- لما تكلم على حذف ألف: ﴿ مسٰكنهم ﴾ حيث وقع قال: « وعلى هذا مر بعض المحققين في قصيدة له، حيث قال:

وعنهما الحذف وافـى وفي مساكنهم  وعن سليمان فيه الحذف كيف جرى [2]».

- نقل ابن عاشر مجادلة شعرية بين الحاج إبراهيم وابن غازي في مواضع ﴿ أن لو ﴾ المقطوعة ثلاثا أم أربعا.

قال ابن عاشر رحمه الله تعالى:

وعلى ما ذكره أبو داود اعتمد الأستاذ إبراهيم الحاج، إذ يقول:

(أن لـو) علـى الأصـل بنـون كتبـا  في الرعـد والأعـراف ثم في سـبا

ومـا عـداه صـله خليـل  هـذا الـذي صـح عـن التنزيـل

فلـم يجـئ متصـلا في الـذكر  إلا الـذي في الجـن فيمـا أدر

وعلى ما ذكره التجيبي اعتمد شيخ الجماعة الإمام ابن غازي. إذ يقول مجيبا له:

مهـلا عليـك أيهـا الأسـتاذ  فـالحق مـا لنـا عنـه مـلاذ

إن التجـيبي أبـا إسـحاقا  وعلمـه قـد سـبق الآفاقـا

أنكـر مـا قـال أبـو داودا  وقـال فيـه خـالف المعهـودا

و قـال بـالنون اكتبن الأربعـا  فـارجع إلى الحـق تكـن متّبعـا[3]

1 ينظر: فتح المنان، ص 517.

2 ينظر: فتح المنان، ص 682.

3 ينظر: فتح المنان، ص 1119-1120.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

فهذه هي الكتب والمنظومات والأقوال التي نقل عنها ابن عاشر في كتابه فتح المنان، أو عزا إليها؛ وليست كلّها في درجة واحدة في الاعتماد عليها، فمنها من لم يرد إلا مرة واحدة، ومنها ما هو أكثر من ذلك، ومنها من عزا النقل عنه الكتب كله.

**المطلب الثاني: طريقة إفادته من المصادر وموقفه منها:**

معرفة طريقة أي مؤلف في التعامل مع المصادر التي ينقل عنها لها أهمية بالغة، فعزو المؤلف الكلمات والأفكار لأصحابها أمانة علمية تعد في جملة المزايا، وعدمها دون عزو سرقة علمية اتهم بها كثير، بل حتى العلماء، من هنا كان لزاما معرفة طريقة استفادة ابن عاشر من مصادر كتابه، وسنعرف ذلك فيما يأتي:

**أولا: طريقته في النقل من المصادر**

**1- النقل الحرفي:**

أكثر نقل ابن عاشر كان حرفيا، ونصّ على ذلك في كثير من مواضع، وخاصة إذا كان هذا النقل عن الأئمة علماء الرسم: كالداني وأبي داود والبيب. ومن أمثلة ما نقله حرفيا:

- قوله:« **قال في المقنع**: «وكذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير الدور في المذكّر والمؤنث جميعا. فالمذكر نحو ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. و﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾، و﴿ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، و﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾، و﴿ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾، و﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، و﴿ٱلشَّيَٰطِينَ﴾، و﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، و﴿ٱلْخَٰسِرُونَ﴾، و﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾.

والمؤنث نحو: ﴿ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾، و﴿الْمُسْلِمَٰت﴾، و﴿ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾، و﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ﴾، و﴿لِكَلِمَٰتِ﴾، و﴿ظُلُمَٰتٌ﴾، و﴿الْمُتَصَدِّقَٰت﴾. و﴿ثَيِّبَٰتٍ﴾، و﴿بَيِّنَٰتٍ﴾، و﴿عَرَفَٰتٍ﴾ ، وما كان مثله، فإن جاء بعد الألف همزة أو حرف مضعَّف نحو ﴿السَّآئِلِينَ﴾ ﴿وَٱلْقَآئِمِينَ﴾، و﴿ٱلْخَآئِنِينَ﴾، و﴿الصَّآئِمِينَ﴾، و﴿خَآئِفِينَ﴾، و﴿ٱلظَّآنِّينَ﴾ و﴿حَآفِّينَ﴾، و﴿ٱلْعَآدِّينَ﴾، وشبهه أثبتت الألف في ذلك، على أني تتبعت مصاحف أهل المدينة وأهل العراق العتق القديمة فوجدت

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

فيها مواضع كثيرة مما بعد الألف فيه همزة قد حذفت الألف منها وأكثر ما وجدته في جمع المؤنث السالم لثقله والإثبات في المذكر أكثر[1]».

- قوله: « **وقال في التنزيل**: «وكتبوا في جميع المصاحف ﴿ ٱلۡعَٰلَمِينَ ○ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ بغير ألف بين العين واللام، والميم والنون، وكذلك حذفها من الجمع السالم الكثير الدور في المذكر والمؤنث معا، سواء كان في موضع رفع أو نصب أو خفض نحو:

﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾، و﴿ ٱلصَّٰبِرُونَ ﴾، و﴿ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾، و﴿ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾، و﴿ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ و﴿ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾، و﴿ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾، و﴿ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾، و﴿ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾، و﴿ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾، و﴿ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ ﴾، و﴿ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ ﴾، و﴿ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾، و﴿ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾، و﴿ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾، و﴿ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴾، و﴿ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾، و﴿ ٱلسَّٰجِدُونَ ﴾، ﴿ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ ﴾، ﴿ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ﴾، و﴿ ٱلطَّيِّبَٰتِ ﴾، و﴿ ثَيِّبَٰتٖ ﴾، ﴿ وَٱلۡمُتَصَدِّقَٰتِ ﴾، و﴿ ٱلۡغُرُفَٰتِ ﴾، و﴿ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾، و﴿ ٱلۡخَبِيثَٰتُ ﴾، وشبهه[2]».

- قوله:« **وقال أبو عبد الله الفاسي** في شرح الشاطبية الكبرى ما نصه: «ورسمه في غير المصاحف العراقية موافق للقراءة بالفتح، والألف محذوفة في الجميع على قاعدة جمع المؤنث[3]».

- قوله:« **قال اللبيب**:« وزاد الناظم موضعا ثالثا، وهو في الزمر: ﴿ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ ﴾ [الزمر: 28] [4]».

---

1 فتح المنان، ص 430-431، وينظر: المقنع، ص 22-23.

2 فتح المنان، ص 431، وينظر: مختصر التبيين، 2/30-32.

3 فتح المنان، ص 476، وينظر: اللآلي الفريدة 3/402.

4 فتح المنان، ص 698، وينظر: الدرة الصقيلة، ق/59-ب.

والمؤلّف لا يكتفي في بعض الأحيان بمجرّد نقل الكلام عمن تقدّمه، بل يزيد فيوضّح بعض ما في الكلام من إبهام، ويفسّره، أو يعلّق عليه ويبين وجه الاستشهاد به، وإذا تصرّف ابن عاشر في الكلام الذي ينقله بحذف أو بزيادة، فإنّه ينبّه إلى ذلك.

**2- النقل بالمعنى والفكرة:**

في الأغلب إذا كان النقل مطولا فإن ابن عاشر ينقل بالمعنى و بفكرة، ويصرح بأنه نقل بالمعنى، أو بما حاصله، أو غير ذلك من الألفاظ.

وأمثلته:

1- قوله: « وقال في كشف الغمام ما حاصله: «أن مذهب القراء، نقط الياء التي هي صورة الهمزة، وللنحاة في عدم نقطها مطلقا، أو إلا أن ينوي بها البدل: قولان، فالمجموع ثلاثة أقوال[1] ».

2-قوله: « **قال أبو عمرو**:« وأما ﴿ قَرَأَ ﴾ فقد كتبوا ألفه في جميع المصاحف بألف واحدة، فيحتمل أن تكون الألف المرسومة ألف البناء، التي في مثل **تَفَاعَلَ**، والمحذوفة لام الفعل، وذلك لأن أصل هذه الكلمة: **تَرَاءَيَ** على مثال: **تضارب** و**تقاتل**، فلما تحركت الياء التي هي لام الكلمة، و انفتح ما قبلها، قلبت ألفا فاجتمع ألفان، إذ الهمزة بينهما، لخفائها، وبعد مخرجها، وفقد صورتها، ليست بفاصل قوي، فكأن الألفين قد توالتا، فحذفت إحداهما اختصارا، وكانت الثانية أولى بالحذف، لثلاثة أوجه:

**أحدها**: وقوعها في الطرف الذي هو محلّ التغيير بالحذف، وغيره.

**ثانيهـــا**: سقوطها في اللفظ وصلا، لالتقاء الساكنين، الألف المذكورة، ولام ﴿الجمعان﴾، وذلك من حيث عاملوا في كثير من الكتابة، اللفظ فوصل دون الأصل والقطع، كما في ﴿أيه المؤمنون﴾: و﴿ **يُـــــوتِ ٱللَّهُ** ﴾، ﴿ **وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ** ﴾، و﴿ **يَـٰٓأَيُّهَا** ﴾.

---

1 فتح المنان، ص 308.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**ثالثها**: أن الأولى داخلة لمعنى لابد من تأديته، وهو بناء **تَفَاعَــل**، الذي يُخَص به الاثنان، والجماعة، ويحتمل أن تكون المرسومة هي المنقلبة عن لام الفعل وذلك لثلاثة أوجه أيضا:

**أحـــدها**: أنها أصلية، والأولى زائدة، والزائدة أولى بالحذف عند تعيّن حذف أحدهما.

**ثانيها**: أنهما ساكنان التقيا، لأن الهمزة كما تقدم ليست بفاصل قويّ، والأصل في التقائهما إعلال الأول بالحذف، أو بالتحريك، ما لم يمنع من تغيير: علّة، وهي معدومة هاهنا.

**ثالثها**: أن الثانية بدل من الياء التي هي لام الكلمة، فلو أعلّت بالحذف للحق لام الكلمة إعلالان: تغيير، وحذف، فلم يبق لها أثر، ولا لفظ يدل عليها.

**قال أبو عمرو**: وهذا المذهب عندي في ذلك أوجه، وهو الذي اختار، وبه أنقط[1]»

انتهى بالمعنى.

وأغلب نقل ابن عاشر كان نقلا مباشرا من المصادر، وكان أحيانا ينقل بواسطة، ومن أمثلة النقل بواسطة:

- نقله عن ألفية ابن معطي بواسطة جميلة الجعبري، وهو قوله:« « **قـــال الجعـــبري**:« **نظم ابن معطي** قياس الهمزة في بيت واحد، وهو:

**«وكتبوا الهمز على التخفيف وأولا بالألـــف المعـــرّف»**

**ثم قال**: «أي صوروا الهمزة بالحرف الذي تئول إليه في التخفيف، أي تقرب منه، وأهملوا المحذوفة فيه، ورسموا المبتدأة ألفا[2]».

- نقله في كتب (**إذًا**) بالنون أو بالألف عن ابن عصفور في شرح الجمل بواسطة التبيان لابن آجطا، وهو قوله:« وللنحاة فيه ثلاثة مذاهب:

كتبه بالنون مطلقا، للمازني، والمبرّد.

---

1 فتح المنان، ص 762-763، وينظر: المحكم، ص 157-159.

2 ينظر: فتح المنان، ص 897.

وبالألف مطلقا للجمهور.

وبالتفصيل بين أن يعمل النصب فيكتب بالنون، أو لا فبالألف.

هكذا نقل **الشارح** القول بالتفصيل عن **ابن عصفور في شرح الجمل**[1].

**ثانيا: طريقته في عزو الأقوال إلى أصحابها**

تارة يذكر ابن عاشر المؤلّف وكتابه، وتارة يذكر المؤلِّف فقط، وتارة يذكر الكتاب فقط؛ وفي كثير من الأحيان يبهم فيقول: قيل، أو قال بعضهم، أو دعوى....

وبيان ذلك في الآتي:

- فمما ذكر فيه الكتاب ومؤلّفه، قوله:« قال مكي في الكشف [2]»، « وفي الوسيلة للسخاوي [3]»، « لأبي عمر في المحكم [4]»، « وقال أبو عمرو في العدد [5]»، « قال أبو محمد مكي في الإبانة[6]»،« قال السيوطي في الجامع الصغير [7]»، وغير ذلك.

- وممّا ذكر فيه الكتب دون مؤلّفيها، قوله: « قال في التنزيل [8]» ، « وقد نص في المقنع [9]»،« قال في المحكم [10]»، « وقال في مختصر العين [11]».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

1 فتح المنان، ص 995، وينظر: التبيان، ورقة دون ترقيم قبل ق/300.

2 فتح المنان، ص 996.

3 فتح المنان، ص 335.

4 فتح المنان، ص 346.

5 فتح المنان، ص 351.

6 فتح المنان، ص 359.

7 فتح المنان، ص 361.

8 فتح المنان، ص 672.

9 فتح المنان، ص 697.

10 فتح المنان، ص 373.

11 فتح المنان، ص 340.

- وممّا ذكر فيه المؤلفين دون مؤلّفاتهم، قوله:« قال السيوطي [1] »، « قال ابن عطية [2]»، « قال ابن خَلّكان [3]».

- ومما لم يذكر فيه شيئا مما سبق فيقول: بعضهم، وقيل، وغيره، فأكثر ما كان يستعمله في العزو للرجراجي، ومن أمثلة ذلك:

قوله: « **قال بعضهم**: ولأن المحذوف من ﴿دَاوُدُ﴾ حرف من صريح اللفظ، والمحذوف من ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ صورة الهمزة، التي لا صورة لها في كثير من المواضع [4]».

**ثالثا: موقفه من المصادر**

اختلفت مواقف ابن عاشر من مصادره، فكان لبعضها معظما مجلا، وللبعض الآخر ناقدا وعائبا، وبيان ذلك في الآتي:

**أولا: الأقوال التي نقلها مُجِـلاً لأصـحابها**: كأقوال الداني وأبي داود والجعبري واللبيب، وغيرهم من أئمة علم الرسم القرآني، وأمثلته أكثر من أن تحصى وتحصر.

**ثانيا: الأقوال التي نقلها ناقدا وعائبا**: كأكثر أقوال الرجراجي، وبعض أقوال ابن آجطا[5]، والنزوالي[6]، والتنسي، وكان لا يصرح بالاسم عند نقله عن الرجراجي، ولو كان قولا يرتضيه، بل يقول: بعضهم، وكان يستخدم المصطلح نفسه عند عيب أغلب الأقوال، حيث أن ابن عاشر لا يحب التشهير بأي أحد، كما هو الظاهر من تتبعي لكل من نقده.

واستخدامُ ابن عاشر لـ:« بعضهم » مشكل، إذ لم أستطع معرفة بعض من وصفهم بذلك.

---

1 فتح المنان، ص 350.

2 فتح المنان، ص 349.

3 فتح المنان، ص 381.

4 فتح المنان، ص 505.

5 ينظر: فتح المنان، ص 1156.

6 ينظر: فتح المنان، ص 423، 502.

وكان أحيانا يردّ على شراح المورد دون أن يسمي أحدا منهم، كقوله -مثلا- عندما تكلم على عدم دخول الجمع المنقوص في قاعدة الجمع، وشراح المورد يقولون بدخولها قال: « ولمّا حمل الشروح كلامه على الشمول للمنقوص، اضطرب كلامهم وحكموا بإثباتهم عند أبي داود، ما عدا ما نص على حذفه، مع قولهم أنه سكت عنه، ويلزمهم أنه خارج من ضابطه المذكور للجمع، واضطرب كلامهم في حكمه عند أبي عمرو، مع قولهم أنه داخل في ضابط الناظم، واحتاجوا في الجواب عن ذكر الناظم لهذه الكلمات المنصوصة بالحذف إلى تكلّف، وكل ذلك بناء على غير أساس [1] ».

وفي أحيان أخرى يسمي من يرد قوله، وذلك مثل رده على الإمام التنسي، أو اللبيب، ومن أمثلة ذلك:

- رد على اللبيب عندما ذكر أن أبا عمرو ذكر في المقنع ﴿ فصلـه ﴾ في سورة الأحقاف، قال ابن عاشر: « ولم أر الذي في الأحقاف في المقنع [2] ».

- لما قال التنسي بجواز جعل جرا بعد النقطة في ضبط كلمة ﴿ **تامـــــنَّا** ﴾ في سورة يوسف على قراءة الإشمام، قال ابن عاشر:

« وقد صرّح التنسي بجواز جعلها، ولو كانت النقطة بعد النون. بناء على أن الإشمام بعدها [3].

وهو غير صحيح من جهة المعنى، اعتبارا بتعليلهم بأنها علامة على أن السكون قبل الإشمام، وقد علّل هو بأنها دليل على أن السكون قبل الإدغام، فيطّرد هذا المعنى فيما إذا كان الإشمام بعد النون المضعّفة، وتعليله ظاهر الفساد، لأن السكون قبل الإدغام دائما، فالمبني عليه كذلك [4] ».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

1 فتح المنان، ص 470.
2 فتح المنان، ص 747.
3 ينظر: الطراز، ص 329.
4 فتح المنان، ص 704.

**الأمانة العلمية للمؤلف:**

كان ابن عاشر أمينا في نقله، وظهر ذلك في جملة أمور هي:

1- في العزو للمصادر التي نقل عنها. وقد سبق بيان طريقته في ذلك.

2- كان يفصل بين كلامه وكلام من ينقل عنه من المصادر بقوله: « انتهى »، « انتهى بالمعنى ».

3- تتبعت كل النقولات للمؤلّف من مصادره التي حصلت عليها، وكانت هذه النقولات كنها سليمة وتامّة، باستثناء اختلاف بعض العبارات - على قلة -، وذلك راجع لاختلاف النسخ التي اعتمد عليها.

4- تعدد النسخ التي اعتمد عليها ابن عاشر للكتاب الواحد مما يدل على أمانة علمية كبيرة. لأنه يريد عزو صحيح رأي مؤلف الكتاب، بعيدا عن احتلاف نسّاخ كتابه.

## المبحث الثالث: مسلكه في كتابه ومصطلحاته

سأتناول في هذا المبحث الطريقة التي سلكها ابن عاشر في شرح كتابه، ومصطلحاته فيه، وذلك في المطلبين الآتيين:

### المطلب الأول: مسلكه في كتابه:

لما كان هدف ابن عاشر من شرحه استدراك الخلل الحاصل في الشروح التي تقدّمته، سواء في عدم توفيتها بيان معاني النظم: لفظا أو إعرابا أو بيانا للاختيار عند حصول الخلاف، والراجح من ذلك، وما عليه أئمة الشأن، إذ كان بعضها من الشروح المخلة التي لم تعط النظم حقه من شرح ألفاظه وبيان معانيه، وكان البعض الآخر من الشروح المطوّلة المملّة، والتي حشيت بكثير من المسائل التي لا علاقة لها بالرسم ومقصود النظم، أو بكثير من الاعتراضات على الناظم بما لا يصلح اعتراضا، من هنا حدد ابن عاشر مسلكه في كتابه فقال: « أحل اللفظ فيه أولا محاذيا للتركيب، مجانبا للحشو والتشغيب، ثم أتبعه بما يطابق من نقل أو تحرير أو بحث إن كان، وربما أخرت بعض مباحث اللفظية إلى الإعراب، حذرا من التطويل والإطناب، وتشتيت الأنظار والأذهان... [1] ».

ومن خلال دراستي لهذه الشروح حاولت تلخيص طريقته وأسلوبه فيه، وبيان ذلك في النقاط الآتية:

• الأسلوب: استعمل الإمام ابن عاشر السجع كثيرا، وبالأخص إذا كان ذلك في معرض الردّ، ومن أمثلة ذلك:

- قوله:« العاشر: نذكر فيه تمهيدا يتقعد به من فصول هذا الباب مما يضطرب فيه النظر، ويصفوا بعذوبة منهله ما من هذا المورد تكدر [2] ».

- وقوله أيضا: « وإذا اتضح لك ما بيّناه وصحّ لديك ما قلناه، ارتفعت عنك في هذا الباب إشكالات، وانزاحت عنك مما يقال في هذا الباب تُرَّهات وضلالات، ولم تحتج إلى

---

1 فتح المنان، ص 288.

2 فتح المنان، ص 438.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

سؤال عن شيء مما ذكره الناظم في هذا الباب من الأنواع المتقدمة حذف أو إثبات، كما أشرنا إلى وجهه والله المستعان، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

وإنما أطلت النفس بضرب من التكرار في هذا المقام، والحق غني عن إطالة الكلام، لما كثر في هذا الباب من الأوهام وزلل الأقدام[1]».

وباقي أسلوبه مرسل، جزلة ألفاظه، مع جودة التركيب، ليس في كلامه غموض ولا تعقيد، يشرح شرحا واضحا بينا، كيف لا وهو إمام في اللغة والأدب.

• فسّر ابن عاشر ألفاظ المورد ووضحها، وبيّن المراد منها، وضبط كلمات النظم بنوعين من الضبط: الضبط الكلمي والضبط العروضي، وبذل جهده في إخراج محترزات الناظم واعتمد على أكثر من نسخة من مورد الظمآن، ويثبت الفروق بينها في شرح ألفاظها، ومن أمثلة ذلك:

- قوله في شرح أبيات المقدمة:« و«الدعوة»: دعاء الخلق إلى ما أُمروا به، من التوحيد وغيره، ولا معارضة بين هذا وبين ما تضمنته آية: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ [نساء: 165] ، من كون الإرسال علّة في قطع الحجة، لتوقّف قطعيه على الإبلاغ، ولام «للعباد» متعلقة بـ«ليبلغوا»، وهو جمع: (عبد)، ومعناه: الإنسان مطلقا. ولا يبعد حمله هنا، على ما يعمّ الإنس والجن، و«يوضحوا» بمعنى: (يبيّنوا)، عطف على «يبلغوا»، و«مهايع الإرشاد»: طرقه، وهو بالياء جمع: (مَهْيَع)، وصف في الأصل للطريق. يقال: طريق مَهْيَع، أي بيّن واضح.

وفي بعض النسخ: «مناهج الإرشاد»، وهو كما في الأصل وزنا ومعنى، و«الإرشاد» مصدر: (أرشد)، بمعنى: (هدى)، و«ختم» بمعنى: (أكمل)، أو (تبع)، عطف على «مرسل»، و«الدعوة» تقدم تفسيرها، و«النبوءة» هنا بالهمز، من (النبإ). بمعنى (الخبر)، وقد علم مما تقدّم في تفسير النبي، أنها: إيحاء الله إلى الإنسان، ولا يصح هنا ضبطه بتشديد الواو، دون الهمزة، على الإبدال والإدغام، أو على أنه من (النَّبْوَة)، بمعنى (الرِّفعة)، لفساد

---

1 فتح المنان، ص 478.

الرويّ، إذ هو هنا ما قبل الهاء. وباء «بخير» لشبه الآلة، متعلقة بـ«ختم . و«إلى البرية»، أي (الخلق) ، من: برأ الله، بمعنى: خلق، متعلق بـ«مرسل» [1]».

- وقوله عند كلامه على قول الخراز:« أَسْمَائُه رُمْتُهُمْ مِنْ زِينْ»:« فأما ﴿ أَسْمَآئِهِۦ ﴾ ففي الأعراف: ﴿ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ﴾ [الأعراف: 180].

وقيّده بالمجاور احترازا عن الخالي عنه، نحو: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً ﴾ [يوسف: 40]، ﴿ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [طه: 8][2]».

وقيّد ما أطلقه الخراز كما جاء في شرحه قول الخراز:

وكالجواب والتلاق والتناد ثم الجوار وينادِ والمناد[3]

قال ابن عاشر:« تنبيه: كان من حق الناظم تقييد ﴿ يُنَادِ ﴾ بما يخرج نحو الذي في آل عمران: وهو: ﴿ يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ ﴾ [آل عمران: 193]، لأن ياءه ثابتة كما قيده في عمدة البيان إذ يقول:

يوم يناد وعذاب صاد [4]».

ومن أمثلة الضبط الكمي: قوله عند إعرابه لبيت الخراز:

وفي ثمنين ثمنتي معا وفي ثمنية أيضا جمعا

قال:« جمعا بضم أوله وفتح ثانيه [5]».

ومن أمثلة الضبط العروضي: قوله عند كلامه على قول الخراز:

ثُمَّ أَحِبَّاؤُهُ ثُمَّ عَقِبَهْ وَأَتَحَاجُّونِى كَذَا وَصَاحِبَهْ

قال:« وقد جمع في أتحاجوني بين ساكنين، وهو لا يجوز في بحر الرجز حشوا، لكن سوغه هنا المحافظة على إقامة لفظ القرآن [6]».

---

1 فتح المنان، ص 295-296.

2 فتح المنان، ص 675.

3 مورد الظمآن، البيت: 259، ص 23.

4 فتح المنان، ص 823.

5 فتح المنان، ص 617.

6 فتح المنان، ص 633.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

أورد ابـن عاشر على كل كلمةذكرها ابن عاشر شواهدها القرانية بالتفصيل و البيان، بذكر الكلمة و السورة، و من ذلك: قوله: قال:

شاخصة خامسة مقامع إكراههن شاطئ صوامع .

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الكلم الست في البيت.

أما ﴿شَٰخِصَةٌ﴾، ففي الأنبياء [آية: 97]: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾.

وأما ﴿خَٰمِسَةُ﴾، ففي النور[النور: 7. 9] في موضعين معرّفا.

وأما ﴿مَّقَٰمِعُ﴾، ففي الحج: ﴿وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنْ حَدِيدٍ﴾ [الحج: 21].

وأما ﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾، ففي النور: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: 33].

وأما ﴿شَٰطِئِ﴾، ففي القصص: ﴿نُودِيَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [القصص: 30].

وأما ﴿صَوَٰمِعُ﴾، ففي الحج: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ﴾ [الحج: 40].

وكلها فرد، عدى ﴿خَٰمِسَةُ﴾[1]».

وكثيرا ما كان يورد القراءات القرآنية الأخرى عدا قراءة نافع التي خصص النظم لها، وكان في الأكثر يسمي أصحابها، وأحيانا لا يذكر ومن أمثلة ذلك:

- لما ذكر قوله تعالى:﴿ بينٰت منه ﴾، واختلاف المصاحف في حذف ألفه وإثباته، قال:« وقد قرأه الصاحبان وحمزة وحفص بالإفراد دون ألف [2]».
- ولما ذكر كلمة:﴿ الصٰعقة ﴾ قال: « وقد قرأ الكسائي الواقع في والذاريات وهو ﴿فأخذتهم الصٰعقة وهو ينظرون ﴾ بسكون العين دون ألف [3]».

---

1 فتح المنان، ص 736-737.

2 فتح المنان، ص 455.

3 فتح المنان، ص 492.

- ولما ذكر: ﴿ تفـدوهم ﴾ في سورة البقرة، قال:« وقد قرئ بفتح التاء وسكون الفاء دون ألف [1] ».

وقد اختلفت طريقة ضبطه للقراءات القرآنية: فتارة يضبطها بالحركات، وتارة يضبطها بالصيغة، وأحيانا بالوزن، ومثال ذلك:

- لما ذكر قراءة نافع لـ: ﴿رهـن ﴾ في سورة البقرة، قال: « وقد قرأه الصاحبان: ابن كثير، وأبو عمرو البصري: بضم الراء والهاء بغير ألف [2] ».

- ولما ذكر قول الله تعالى:﴿ وقـتلوا وقتلوا لأكفرن عنهم ﴾ في سورة آل عمران، قال:« وقد قرأ الأخوان هذا بصيغة المبني للمجهول، والمنسوق به بصيغة المبني للمعروف، عكس قراءة نافع [3] ».

- وعندما ذكر قول الله تعالى: ﴿ يَصَّـلحا ﴾في سورة النساء قال: « وقد قرأه الكوفيون بوزن: يُكْرِمَا، مضموم الياء ساكن الصاد مكسور اللام [4] ».

- وقال عند قوله تعالى:﴿ لَمَنَافِع ﴾ في سورة الحج:« وقد قرأه الصاحبان يَدْفَعُ بوزن يَمْنَعُ [5] ».

ولم يقتصر استشهاده بالمتواتر من القراءات، بل كان يورد القراءات الشاذة كذلك، يسمي من قرأ بها مرة، وأخرى لا يسمي، ومن أمثلتها:

---

1 فتح المنان، ص 491.

2 فتح المنان، ص 497.

3 فتح المنان، ص 569.

4 فتح المنان، ص 612.

5 فتح المنان، ص 748.

المكتبة الرقمية للطوح الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

- لما ذكر قراءة الكسائي كلمة: ﴿ الصّعقة ﴾ في سورة والذاريات وهو ﴿فأخذتهم الصّعقة وهم ينظرون ﴾ بسكون العين دون ألف، قال: « كما قرأ الأولى بذلك جماعة في الشاذ [1] ». والأولى: موضع البقرة: 55.
- عند ذكره قول الله تعالى: ﴿ فلقّتلوكم ﴾ في سورة النساء، قال: « وقد قرأ الحسن هذا بالقصر [2] ».

واستشهد كذلك بجملة من الأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية:

- أما الأحاديث النبوية فأغلبها أوردها المؤلف في شرحه مقدمة الجزري، ومنها: قوله صلى الله عليه وسلم: «قيدوا العلم بالكتاب[3]»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «إنا أمة لا نكتب ولا نحسب [4]».
- وأما الأبيات الشعرية فمنها ما نقله بواسطة ومنها ما نقله من الدواوين مباشرة، ومن أمثلة ما نقله بواسطة: ما قاله الأعشى:

ومن كاشح ظاهر غمره  إذا ما انتسبت له أنكرن

نقله عن كتاب إيضاح الوقف والابتداء للأنباري[5].

ومن أمثلة ما نقله من كتب أصحابها مباشرة أبيات ابن زكري التلمساني فقد كان ابن عاشر يحفظ هذا المتن عن ظهر قلب، قوله:

الحدّ والموضوع ثم الواضع  والاسم الاستمداد حكم الشارع

تصور المسائل الفضيله  ونسبة فائدة جليله[6]

---

1 فتح المنان، ص 492.

2 فتح المنان، ص 570.

3 فتح المنان، ص 300.

4 فتح المنان، ص 312.

5 فتح المنان، ص 848.

6 فتح المنان، ص 317، والدر الثمين، ص 4.

• واستعمل ابن عاشر بعض التقييدات من عنده على شكل قواعد وشروط لينضبط بها الكلام في المسألة التي يطرقها، ويبين حدودها وشروطها، ومن أمثلة ذلك:

أ – عندما قال الخراز وهو يتحدث عن حذف الألف من الأسماء الأعجمية:

والأعجميـــــة كنحـــو لقمان ونحو إسحـــاق ونحو عمران

ونحـــــو إبراهيم مع إسماعيل ثمت هارون .....[1]

قال ابن عاشر:« ولكن ذلك بشروط أربعة: أحدها: أن يكون الاسم علما، احترازا من نحو: ﴿ ونمارق ﴾.

وثانيها: أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف.

ثالثها: أن يكون الألف حشوا، احترازا من نحو: ﴿ ءادم ﴾ و﴿ زكرياء ﴾ لأن الهمز لا وجود له في المصحف، فهمزة: ﴿ ءادم ﴾ و﴿ زكرياء ﴾ فيه غير حشو، وأيضا فإن الموجود من حروف: ﴿ ءادم ﴾ ثلاثة فقط.

رابعها: أن يكون الاسم مستعملا[2]

• التعليل والتوجيه للأحكام: وكان ذلك جليا في شرحه رحمه الله تعالى، ومن أمثلة ذلك:

- لما ذكر مذهبي النحاة في نقط الياء التي هي صورة الهمزة، وعدم نقطها، ومذهب القراء نقطها، قال: « وأظهرها النقط، لأنها ما لم تنقط مزاحمة بمشاركاتها في الصورة[3]».

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 مورد الظمآن، البيتين: 92-93، ص 12.

2 فتح المنان، ص 503-504.

3 فتح المنان، ص 309.

- قال ابن عاشر وهو يتحدث عن سبب اختصاص حروف المد واللين بالحذف:« وإنما اختصت حروف المد واللين غالبا بحذفها دون غيرها، لكثرة دورها وبقاء ما يدل عليها عند حذفها، وهو الحركات التي نشأت هذه الحروف عنها[1].

- علل ابن عاشر وجه كتابة : ﴿ أيه ﴾ بسورة الزخرف والرحمن وثالث النور دون ألف قائلا: « في كتب هذه المواضع دون ألف، ثلاثة أوجه: الإشارة إلى قراءة ابن عامر، وحمل الخط على الوصل اللفظي، والاكتفاء بالفتحة عن الألف، كالاكتفاء بالضمة والكسرة عن الواو، والياء في نحو: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: 11] و﴿يُوتِ ٱللَّهُ﴾ [النساء: 146] و﴿وَخَافُونِ﴾ [آل عمران: 175]، وبابهما[2]».

• تعرض ابن عاشر في كتابه لأمور كثيرة أهملها الخراز في مورده، أو لم يشر إليها، ونبه عليها بقوله: تنبيه أو تنبيهان أو تنبيهات، ومن أمثلة ذلك:

- قوله في شرح قول الخراز:« وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَدْبَرُهُمْ »:« **تنبيه**: أغفل الناظم ذكر الواقع في الأحزاب، والحشر، مع نص أبي داود على حذف ألفهيما[3]».

- قوله عند قول الخراز:« أَصْوَاتٌ اسْتَجِرْهُ وَاسْتَجَرْتَا»:« **تنبيه**: بقي على الناظم استثناء الواقع في طه، وهو: ﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ﴾ [طه: 108]، لأن أبا داود لم يذكره في التنزيل، ولم يأت في الألفاظ التي بعده، بما يشعر بتعميم، وسيأتي في الخاتمة حذفه للتحيبي[4]».

• وكان ينبه على كثير من الكلمات التي قد يتوهم دخولها في ضابط الناظم، فكان يدفع ذلك بالتنبيه، ومن أمثلة ذلك:

---

1 فتح المنان، ص 425.

2 فتح المنان، ص 759-760.

3 فتح المنان، ص 684.

4 فتح المنان، ص 737.

أ – عندما تكلم على كلمة: ﴿ فرٰشا ﴾ قال: « لا يدخل في ﴿ فرٰشا ﴾ ﴿ كالفراش مبثوث ﴾ لكسر الفاء[1].

ب – وعندما تكلم على حذف ألف: ﴿ نكٰلا ﴾ قال: « لا يدخل في ﴿ نكٰلا ﴾ ﴿ أنكلا وجحيما ﴾، وذلك بيّن ...[2]».

• استعمل ابن عاشر في كتابه أسلوب الحوار، فكان رحمه الله كثيرا ما يورد ما اعتُرِضَ به على الناظم، فكان يقول مثلا: فإن قيل، ثم يجيب، فيقول: قلت، أو قال بعضهم، أو فإن قلتَ، ثم يجيب، ومن الأمثلة على ذلك:

– قال عند قول الخراز:« وَحَذَفُوا ذَٰلِكَ ثُمَّ الأَنْهَارْ »:« **فإن قلت**: هل قول الناظم: «وحذفوا» من الحكم المطلق، كما قاله الشارح فيه وفي نظائره، أو من المقيد كما عند غيره قائلا: «ولا يلتفت إلى ما قاله الشارح».؟

**قلت**: يصح ما قاله الشارح إن كان ضمير «حذفوا» راجعا لكتّاب المصاحف، كما قرّر هو ـ، ويقرِّبه مطابقته لضمير «بعضهم» في الترجمة على ما اخترته في تقريرها، وأما إن جعل عائدا على شيوخ النقل كما قد يؤيده قوله: «وابن نجاح راعنا»، فيمكن أن يكون من المقيد، وأن يكون من المقيد على أحد الاحتمالين المتقدمين في معنى الإطلاق من قوله: «واحكم مطلقا به إليهم أشير »، البيت [3]».

وكان يقول بعد أن يرد على كثير من هذه الاعتراضات:« هذا عمل باليد [4]»، أي: عمل ضعيف ليس عليه دليل.

وأحيانا كان يفترض اعتراضات من عنده يمكن أن يرد بها عليه هو – أي ابن عاشر – ثم يرد عليها، ومن أمثلة ذلك:

---

1 فتح المنان، ص 491.
2 فتح المنان، ص 527.
3 فتح المنان، ص 487.
4 ينظر: فتح المنان، ص 778.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

- بعد شرحه أبيات الخراز في الجمعين المذكر والمؤنث ذكر ملخصا، ثم قال ابن عاشر: « **فإن قلت**: رأيتك قد تصرفت في هذا الباب ردّ وقبولا من غير مبالاة، وأتيت بما لم يقله واحد من الشروح، مع طول الزمان وكثرة مسالات، وأدنى ذلك جزمك بإثبات ﴿مَالُون﴾ و﴿ثُبَاتٍ﴾، وضربك صفحا عما يعهد فيهما من الخلاف والاختيارات، وهل هذا إلا مصادمة للنصوص وظواهر العمومات، ومفارقة للمعهود لهم في ذلك السبيل، وكل هذا دعاوى خالية عن الدليل؟.

**فالجواب**: أن مآل كلام الناظم يشهد لما قلناه، كما قدمناه، ونصوص الشيوخ وإن لم تكن صريحة فإنها ظاهرة فيه ولا تأباه، ولكن إذا أعملت ظواهر النصوص وعموم الضابط الذي ذكره الشيخان في الجمع، لزمك حذف فعّالين بالواو والياء لأبي عمرو حتى ﴿جَبَّارِينَ﴾، وحذف ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ كذلك، وكذلك المحذوف النون للشيخين، ما ذكره أبو داود وما سكت عنه، وكذا المنقوص مذكّرا و مؤنثا ما عدى ﴿طَاغُونَ﴾ هنا، وما عدى ثلاث ﴿بَنَـاتُ﴾ النساء لأبي داود. وكذا ﴿خَـٰطِئُونَ﴾ و﴿خَـٰطِينَ﴾ في أولى يوسف وغيره، و﴿خَـٰسِئِينَ﴾ و﴿مَالُونَ﴾، فإن لم تلتزم هذه اللوازم فقد تحكمت، وإن التزمتها كنت قد أخليت كثيرا من كلام الناظم في هذا الباب عن الفائدة، وطالبته بذكر ثلاث ﴿بَنَـاتُ﴾ النساء بالإثبات لأبي داود. وكنت انتهيت إلى نفس ما عنه من مخالفة الشيوخ نهيت، ووسّعت بابا ضيّقا لا تجد إلى سلوكه سبيلا، ولا إلى معمم طريقه دليلا.

وإذا اتضح لك ما بيّناه وصحّ لديك ما قلناه. ارتفعت عنك في هذا الباب إشكالات، وانزاحت عنك مما يقال في هذا الباب تُرَّهات وضلالات، و لم تحتج إلى سؤال عن شيء مما ذكره الناظم في هذا الباب من الأنواع المتقدمة بحذف أو إثبات، كما أشرنا إلى وجهه والله المستعان، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

**و إنما أطلت النفس بضرب من التكرار في هذا المقام، و الحق غني عن إطالة الكلام ، لما كثر في هذا الباب من الاوهام و زلل الأقدام .**

- اهتم ابن عاشر رحمه الله اهتماما كبيرا بالإعراب حيث أنه أعرب تقريبا كل الأبيات إلا ما نذر،/ فيقول : و إعراب البيت واضح أو بين أو باقي إعراب البيت واضح أو كالذي قبله .

وقد ردّ ابن عاشر على كثير من الأوجه الإعرابية التي أعرب بها شراح المورد الذين سبقوه.

وكان ابن عاشر يورد الخلاف الحاصل بين بعض النحاة أو المدارس النحوية في إعراب ما، وبين ما في أبيات الناظم من محسنات بديعية. وكان لعلم الصرف نصيبا وافرا في شرحه، ومن أمثلة ذلك:

- قال عند إعراب قول الخراز:

حيث أصابعهم والبرهان  نكالا الطائرون ثم [illegible]

« والبائح من حيث هنا وفي قوله:« حيث لا يدعون . وأمثال ذلك من كلام الناظم الشرط لولا اشتراط النحويين في كونها له الاتصال بـ« ما » لكن أجازه أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿ ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام ﴾[3]».

قال ابن عاشر أيضا و هو يتكلم عن إعراب "سوى": "و مذهب سيبويه و لجمهور: أن سوى ظرف مكان لازم للنصب لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة و مذهب الزجاجي و ابن مالك أنها ك: غير في المعنى و التصرف و مذهب الكوفيين و جماعة: أنها ترد بوجهين".

- وقال رحمه الله تعالى في إعرابه بيت الخراز:

والحذف عنهما بهمز الوصل  إذا أتى من قبل همز الأصل

1 فتح المنان، ص 477-478.

2 فتح المنان، ص 527.

3 فتح المنان، ص 653.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمين
جامعة الأمير

قال:« وبين الوصل والأصل الجناس اللاحق [1]».

- وكان يورد في خاتمة إعراب كثير من الأبيات، وخاصة الكلمات والجمل التي تحتمل أكثر من إعراب واحد، سبب الأبيات، فيقول: وسبك البيت. أو وسبك البيتين، ثم يذكر ذلك، ومثال ذلك:

- قال ابن عاشر بعد أن أعرب بيتي الناظم:

وَعَنْهُمَا الْكِتْبُ غَيْرَ الْحِجْرِ وَالْكَهْفِ فِي ثَانِيهِمَا عَنْ خُبْرِ

وَمَعْ لَفْظِ أَجَلٍ فِي الرَّعْدِ وَأَوَّلُ النَّمْلِ تَمَامُ الْعَدَدِ

« **وسبك البيتين**: حذف ألف الكتاب ثابت عن الشيخين، إلا كتاب الحجر، وكتاب الكهف، الواقعين في الموضعين الثانيين من السورتين، والكتاب الواقع مع لفظ ﴿أجل﴾ في سورة الرعد، والكتاب الأول في النمل تمام عدّ الكلم المستثناة بالإثبات [2]».

• اعتنى ابن عاشر بالنقول عن أئمة الشأن كما وعد في مقدمة كتابه، فكان ينقل غالبا كلام الإمامين: الداني وأبي داود، ويتبع ذلك بكلام شراح العقيدة كالجعبري واللبيب، ويرد على كثير من أقوال بعض شراح المورد وغيرهم.

وكان تارة يورد لكل كلمة نصها، وتارة يجمل كلمات كثيرة ويورد لها النصوص مرة واحدة.

• تأثر ابن عاشر كثيرا بالناظم الخراز، لذلك صوب معظم آرائه، ورد على أغلب الاعتراضات التي وجهت إليه، وكان يناقشها، ويرد عليها بالحجج. وقد نقل في المقدمة قول ابن آجطا في شيخه الخراز الذي يقول فيه:« **وكان إماما في مقرأ نافع مقدما فيه لا غير، إماما في الضبط عارفا بعلله وأصوله**[3]».

**ومن أمثلة ذلك:**

- **قال عند قول الخراز:**

---

1- فتح المنان، ص 559.
2- فتح المنان ، ص 490.
3- فتح المنان، ص 289.

كَـــذَا الشَّـــيْطِينْ بِـــ(مُقْنِـــعٍ) أُثِـــرْ  فِـي سَـالِمِ الْجَمْـعِ، وَفِـي ذَاكَ نَظَـرْ

« كان الناظم متمكّنا من أن يذكر هذا اللفظ عن الشيخين في محل واحد، كما فعل في غيره. لكنه جرى رضوان الله عليه على عادته من الاحتياط البالغ في النقل، حيث رأى ألا مستند لأخذه عن المقنع، إلا من اندراجه في مُثُل الجمع السالم، وهو ليس منها قطعا، فيلزم أن لا يدخل في قاعدة الجمع قطعا، وحينئذ فيحتمل أن يكون محذوفا عنده، وإنما أدخله في مُثُل الجمع تسامحا أو غفلة، ويحتمل ألا يكون عنده محذوفا، ولكن ذكره في أعداد الجموع السالمة سهوا، فلما رأى الناظم كلام أبي عمرو محتملا، وأن أخذ الحذف من كلام المقنع لا يخلو عن مغمز، بيّن وجه الأخذ من ذلك الكلام، ولوّح إلى الغمز في أخذ الحذف منه بقوله: « وفي ذاك نظر »، وهذا هو سرّ إفراد أبي عمرو ها هنا بالذكر، والتنبيه على محل ذكره من المقنع، والتنظير في ذلك.

ولا ينبغي أن يُظَنَّ بالناظم أنه أتى بهذا البيت لمجرد التنكيت على أبي عمرو، لأنه عدول على ما به الحاجة، من تحقيق العزو وتحريره، إلى ما لا طائل تحته، مما لا يجهله أصغر المبتدئين [1] ».

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- ثناؤه عليه وهو يرد على اعتراض اعترض به ابن آجطا على الخراز، قال:« وإن كان كلامه حسنا كله، لأنه كان إماما مقدما في هذا الشأن[2] ».

- قال أيضا، وهو يدافع عنه أيضا:« بل سكوته عنهما دليل على رسوخه في الفن، ومعرفته بتفاصيل المسائل، وأنه ليس حاطب ليل[3] ».

- وقال وهو يرد على الرجراجي في إصلاحه بعض أبيات المورد:« ويتحاشى منصب الناظم علما وورعا ودينا أن يقول عن شيخ ما لم يقله[4] ».

---

1- فتح المنان، ص 500.
2- ينظر ص : 817.
3- ينظر ص : 883.
4- ينظر ص : 472.

• من بديع ما ألحق به ابن عاشر شرحه تلك الملخصات التي كان يوردها في خاتمة كل فصل أو باب، فيه أحكام ورد واستثناءات وخلاف، ومن ذلك:

- ذكر في آخر باب الحذف من فاتحة الكتاب بعد أن أتم شرح الباب ملخصا ذلك بقوله: « **الثالث**: أذكر فيه تلخيص ما تقدم:

اعلم أن الجمع السالم قسمان: مذكر ومؤنث، فالقسم الأول: تسعة أضرب، لأنه إما أن يقع بعد ألفه شدّ مباشر، وحكمه ثبت الألف اتفاقا عنده على بحث تقدم فيه، أو همز، وأكثر المصاحف على إثباته، والأقل على حذفه، إلا أن أبا داود اقتصر على الحذف على وجه الترجيح في ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ﴾ و﴿ٱلسَّـٰٓئِحُونَ﴾ في التوبة ﴿وَٱلصَّـٰٓئِمِينَ﴾ في الأحزاب، للمجاورة كما تقدم، وإما ألا يقع بعده شدّ ولا همز. وهو إما أن يكون على وزن (فعّالين)، فالحذف لأبي داود تنصيصا على عين كلماته، ما عدا ﴿جَبَّارِينَ﴾، فبالإثبات لنصه عليه في نقل الناظم، وعهدته عليه ، وإما أن يكون جمعا لـ(فَعَالِيّ) أو (فَعْلَانِيّ)، مما يجتمع في غير مرفوعه ياءان، وهو نوع واحد فالأول: ﴿حَوَارِيُّونَ﴾، أثبته أبو داود بالواو كان أو بالياء والثاني ﴿رَبَّـٰنِيُّونَ﴾ حذفه أبو داود بالواو كان أو بالياء، وإما أن يكون جمعا لغيرها، وهو إما أن يكون مهموز الصدر أو العجز أو معتل اللام أو محذوف النون، وإما أن لا يكون واحدا مما تقدم، فهذه تسعة أنواع. لأخير منها هو محل ضابط الجمع المتقدم، والأول والثاني استثناهما منه كالشيخين، والأنواع الستة التي بينهما هي محل احتمال الاندراج في الضابط، وقد تقدم تعيين الألفاظ المنصوص على عينها بحذف أو إثبات من الأنواع الستة بما أغنى من إعادته هنا كما تقدم غير مرة.

**والقسم الثاني**: وهو الجمع المؤنث، خمسة أضرب، لأنه إما ذو ألف أو ألفين، وذو الالف إما ان يكون مهموز الأخير أو معتله او غير ذلك، و ذو الالفين إما ان يكون قبل ألفه الأولى همزة أو لا ، و سواء وقع بعده شد أو همزة أولا، فهذه خمسة أضرب تعرض

الناظم للثالث منها والخامس. وباقي الأضرب هو محل احتمال الدخول في ضابط الجمع، وقد تقدم ما فيها بما أغنى عن الإعادة [1]».

- وذكر ملخصا في خاتمة أسماء الأعجمية[2].
- وآخر خص فيه لفظ: (ساحر) جمعا وإفرادا، مع ذكر أوزانه[3].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

1. فتح المنان ص : 476 –477.
2– فتح المنان ص : 518.
3– فتح المنان ص : 710– 711.

## المطلب الثاني: مصطلحاته:

استعمل المؤلف جملة من المصطلحات في كتابه، سواء ما تعلق منها بالرسم، أو ما تعلق بتسميات القراء والشراح للمورد، وهذا بيان لهذه المصطلحات:

- الشارح: ويقصد به ابن آجطا[1].
- المنوّع: ما تعدد بزيادة في بعض أفراده[2].
- المتّحد: ما تعدد و لم تصحبه زيادة[3].
- المفرد: الذي لم يتكرر أصلا[4].
- دون ألف: حذف الإشارة[5].
- الشامي: عبد الله ابن عامر أحد القراء السبعة[6].
- الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي [7].
- الصاحبان: ابن كثير المكي المقرئ وأبو عمرو البصري، قارئان من السبعة[8].
- المكي: عبد الله بن كثير المكي، من القراء السبعة[9].
- الأخوان: حمزة والكسائي [10].

---

1 فتح المنان، ص 379.
2 فتح المنان، ص 404.
3 فتح المنان، ص 404.
4فتح المنان ، ص 404.
5فتح المنان ، ص 424.
6فتح المنان ، ص 424.
7فتح المنان ، ص 612.
8فتح المنان ،ص 497.
9فتح المنان ، ص 460.
10فتح المنان ، ص 569.

- الأبدان: ابن كثير ونافع المدني[1].
- الكحليان: أبو عمرو البصري والكسائي[2].
- الحرميان: هما نافع المدني، وابن كثير المكي[3].
- العراقيين: وهم الكوفيون والبصري: وهم: عاصم وحمزة والكسائي وأبو عمرو البصري[4].
- الشيخان: المقصود بهما في علم الرسم القرآني: أبو عمرو الداني وأبو داود سليمان بن نجاح[5].
- العربيان: وهما: أبو عمرو البصري وابن عامر الشامي، مقرئان من السبعة[6].
- البصري: أبو عمرو البصري القارئ من السبعة[7].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

1 فتح المنان، ص 755.

2 فتح المنان، ص 697.

3 فتح المنان، ص 831.

4 فتح المنان، ص 753.

5 فتح المنان، انظر مثلا: ص 846.

6 فتح المنان، ص 825.

7 فتح المنان، ص 754.

# الفصل الثاني: دراسة تحليلية نقدية لفتح المنان:

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منزلته بين شروح المورد

المبحث الثاني: اختياراته وملاحظات عليه

المبحث الثالث: نسخه المخطوطة وأماكن وجودها والنسخ المعتمدة في التحقيق ووصفها

## المبحث الأول: منزلته بين شروح المورد

### المطلب الأول: قيمته العلمية وثناء العلماء عليه

لقي فتح المنان لابن عاشر اهتماما بالغا وعناية فائقة، ومكانة سامية، ونال إعجاب علماء الرسم وغيرهم، فمدحوه وأثنوا عليه، وممن مدحه وأثنى عليه:

قال ميارة في الدر الثمين، ونقله عنه القادري في نشر المثاني: «ومنهم شرحه العجيب على مورد الظمآن في علم رسم القرآن، وقد أجاد فيه ما شاء الله. ليس الخبر كالعيان، وقد كان شرحه دينا على العلماء الأعيان [1]».

ومما يدل على قيمته العلمية: كثرة نسخه المخطوطة، والتي بلغت عددا كبيرا، مما يدل على شهرته وأهميته، وانتشاره، وعم نفعه في كثير من الأقطار، فنسخه في المشرق والمغرب والشرق والغرب سارت به الركبان وعرف قدره في كل زمان ومكان.

ومما يزيد الكتاب أهمية: تناوله الرسم عند القراءات السبع إضافة لشرحه مورد الظمآن المتعلق بالرسم على قراءة نافع، فأضاف بذلك للناظم عاشر نظما كمل به الرسم على القراءات السبع غير نافع، وهو الإعلان بتكميل مورد الظمآن، وشرحه في فتح المنان.

ومما يبرز المكانة العلمية لهذا الكتاب أن المصاحف في المغرب تعزى برواية ورش عن نافع اعتمد في رسمها على هذا الكتاب، وعلى ما قرره ابن عاشر فيه. فقد لصق اسم ابن عاشر وكتابه كل مصحف من مصاحف المغاربة في نشرة التعريف بالمصحف.

إضافة إلى كل هذا: سهولة العبارة، ووضوح المعاني، مع تحرير المقصود من النظم الذي شرحه، مما أدى إلى اعتماده عند علماء كبار مثل المنجور والحلالي والمارغني والضباع وغيرهم، وسأتناول ذلك عند الكلام على أثره فيمن بعده.

---

1 الدر الثمين، ص 4، ونشر المثاني، 285/1.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

## المطلب الثاني: مقارنة بينه وبين أهم الشروح

ومن تمام البحث إجراء موازنة بين فتح المنان لابن عاشر، مع شرحين آخرين هما: تنبيه العطشان على مورد الظمآن للزجراجي، وشرح الخاصي في الرسم لأبي عبد الله الخاصي البكاء.

أما شرح الزجراجي فلأنه أهم الكتب والشروح المطولة، وهو من الشروح التي سبقت شرح ابن عاشر.

وأما شرح الخاصي في الرسم، فلأنه أول شرح على مورد الظمآن من ناحية زمن الانتهاء منه، ولأنه من أهم الشروح المختصرة، وشرحه كان في زمان الناظم.

وسأجري مقارنة بين هذه الشروح الثلاثة في ثلاثة أمور، وهي:

**الأمر الأول: الاستقصاء والشمول**

**الأمر الثاني: التعليل وتوجيه الأحكام**

**الأمر الثالث: التعليم وحل المشكلات**

### الأمر الأول: الاستقصاء والشمول

تتجلى سمة الاستقصاء والشمول في عدة مظاهر، نذكر منها:

#### أ – الشواهد والأمثلة:

#### 1 – إيراد الشواهد القرآنية:

الشروح الثلاثة فيما يخص الشواهد والأمثلة القرآنية متفاوتة في ذلك:

نجد أن المجاصي اكتفى في شرحه بفك عبارة الناظم وإيراده أحيانا لبعض الشواهد القرآنية، وفي كثير من الأحيان يشرح عبارة الناظم فقط دون أن يورد الآية التي ورد فيها اللفظ مع ذكر مثيلاتها، والأمر مختلف تماما بالنسبة لشرحي الرجراجي وابن عاشر فقد أفاضا في ذكر الشواهد القرآنية، ونضرب على ذلك مثالا: فعند قول خراز:

وجاء أيضا عنهم في العالمين  وشبهه حيث أتى كالصادقين[1]

قال المجاصي في شرح هذا البيت:« ثم قال وجاء أيضا عنهم في العالمين، إذ جاء الحذف عن الكل في العالمين وشبهه من ذكر السالم وقع، إلا فيما يستثنيه بعد هذا، وهذا مثال المنوع الذي مثل[2]

أما ابن عاشر والرجراجي فقد شرحا البيت شرحا عاما، ثم أوردا الأمثلة على الكلمات الواردة في الأبيات، مع ذكر السورة لكل شاهد.

والسمة العامة لكل من شرحي الرجراجي وابن عاشر استقصاء الأمثلة والشواهد القرآنية، وهي ميزة تميزا بها عن باقي الشروح، حتى صار ابن عاشر أكثر من الرجراجي – مصحفا مكررا مرات ومرات، أو معجما مفهرسا للقرآن الكريم، وأدى ذلك بهما إلى حساب الكلمات في كل باب أو موضع أو جزئية مما يدل على استقراء تام وتتبع مطلق، ومن ذلك حكمهما بعد تكرر بعض الكلمات أو التراكيب أو الأوزان في القرآن الكريم.

---

1 مورد الظمآن، ص 10.

2 شرح المجاصي في الرسم، ق 83-أ.

المكتبة الرقمية للطيف الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

2 ايراد كلام الأئمة:

لكل علم أهله، وعلم الرسم له أئمة كبار: كالداني، وأبي داود، والشاطبي، واللبيب والجعبري. وتفاوتت الشروح في مسألة النقل عن الأئمة، بين مكثر ومقل ومتعدم:

أما الخاصي فخلا نقله من نقل عن أئمة الرسم، وأما الرجراجي فكان يذكر ذلك أحيانا. وانفرد ابن عاشر بالنقل عن أئمة الرسم كالداني وأبي داود والشاطبي واللبيب والجعبري والسخاوي، بل نقل حتى من بعض الكتب التي فقدت في زماننا، بل ونقل نصوصا مفقودة في زمانه هو بواسطة كتب أخرى، مما أكسب كتابه قبولا واسعا لا يعلم له نظير. إذ أن كلامه مدعوم بكلام المتخصصين في هذا الفن من العلماء، والأمثلة في ذلك كثيرة ذكرها يخرج عن المقصود.

**ب – استدراك ما ليس في المورد:**

نظم المورد – ككل جهد بشري – يعتريه النقص والخلل رغم المكانة العلمية التي حظي بها، تنوعت نظرة الشراح تجاه هذا النقص، منهم من لم يره اهتماما أو أغفله، ومنهم من انتقد بعض ما يجب انتقاده وترك بعضا، ومنهم من استقصى أكثر ما ينتقد فانتقده، وأصلح وكمل ما يلزمه ذلك، وشروحنا الثلاثة اختلفت في هذه المسألة:

فمثلا:

1. لما أغفل الناظم لفظ: ﴿حَاجَجْتُمْ﴾ في سورة آل عمران، وقد ذكره أبو داود بحذف الألف. استدرك هذا الموضع الرجراجي وابن عاشر. وقال الرجراجي: « ومن حق الناظم أن يذكره كما ذكره أبو داود، فينبغي أن يزاد هاهنا هذا البيت. وهو قولنا:

واحذف لدى التنزيل حاججتم ولا تمـــله إذ هو بنص قد جـلا[1] ».

ونبه عليه أيضا ابن عاشر فقـال: « تنبيـــه: بقي على الناظم من هذا المادة: ﴿حَاجَجْتُمْ﴾ في آل عمران، فإن أبا داود ذكره بحذف الألف[2] .

---

1 ينظر: مختصر التبيين، 352/2، وتنبيه العطشان، ص 446، وبيان الخلاف، ق 40-أ.

2 فتح المنان، ص 632.

لم ينبه على إغفال الخراز لهذا الموضع إلا ابن عاشر والرجراجي، وسكت عنه المحاصي.

2. ولما أغفل الناظم حذف ألف: ( الخلق ) الواقع في سورة الحشر لأبي داود الذي نص في كتابه على حذف ألفه[1].

لم ينبه على إغفال الخراز لهذا الموضع إلا ابن عاشر[2]، فلم يتكلم عنه المحاصي ولا الرجراجي.

وأما إصلاح الأبيات التي وقع نقص فيها، فاشترك الإمامان الرجراجي وابن عاشر في الإصلاح، ولم يتكلم المحاصي في ذلك.

**الأمر الثاني: التعليل وتوجيه الأحكام**

أما المحاصي فلم يتعرض للتعليل أبدا. وأما الرجراجي وابن عاشر، فقد تعرضا لهذه المسئلة التعليل، وبيان ذلك في الآتي:

فالإمام الرجراجي بين سبب اختصاص حروف المد واللين بالحذف فقال: « وأما علّة حذف هذه الحروف من الرسم دون غيرها فلثلاثة أوجه:

أحدها : أن هذه الحروف إذا حذفت يبقى ما يدلّ عليها . وهو الحركات التي قبلها بخلاف غيرها من الحروف ، فإذا حذفت لا يبقى ما يدلّ عليها .

والوجه الثاني: أن هذه الحروف متولّدة عن هذه الحركات ، إذ هي فروع والحركات أصول . فيستغنى بأصولها عنها. لأن الألف متولد ومتفرّع عن الفتحة. والياء متولّدة ومتفرّعة عن الكسرة ، والواو متولّدة ومتفرّعة عن الضمة .

والوجه الثالث: أن هذه الحروف الثلاثة أكثر سائر الحروف في القرآن . والمقصود بالحذف التخفيف والاختصار ، فلو أثبتت هذه الحروف في المصحف لكان المصحف كله ألفات وياءات وواوات[3]».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الفاسي
جامعة الأمير

---

1 ينظر: مختصر التبيين. 4/1197.

2 فتح المنان، ص 646.

3 تنبيه العطشان، ص 219.

وقد ذكر ابن عاشر التعليل نفسه فقال: « وإنما اختصت حروف المد واللين غالبا بحذفها دون غيرها، لكثرة دورها وبقاء ما يدل عليها عند حذفها. وهي الحركات التي نشأت هذه الحروف عنها[1] ».

قال الرجراجي، وهو يبين علة اختلاف المصاحف: « السؤال الثالث عشر: ما سبب الاختلاف في المصاحف بالحذف والإثبات، والقطع والوصل، وبالزيادة والنقصان، وغير ذلك ؟ وهل لا يُكتب الحرف على وجه واحد في جميع المصاحف ؟، أعني أن تكتب الكلمة في جميع المصاحف بالحذف خاصّة، أو بالإثبات خاصّة، أو بالقطع خاصّة، أو بالوصل خاصّة، أو بالزيادة خاصّة، أو بالنقصان خاصّة، أو بغير ذلك.

فسبب ذلك يختلف باختلاف المسائل والأبواب.

فتارة يكون سببه : الاختصار، أو الإعلام بالوجوه السبعة التي نزل بها القرآن، لقوله صلى الله عليه وسلم: « نزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف شاف . فاقرءوا كيف شئتم »، كما يقال كثيرا في حذف الألف.

وتارة يكون سببه: الاكتفاء بالحركات عن الحروف، كما يقال كثيرا في حذف الياء والواو. وتارة يكون سببه: التنبيه على التحقيق أو التسهيل، كما يقال في باب الهمز. وتارة يكون سببه: الفرق بين متشابهين، أو غير ذلك. كما يقال في زيادة حروف العلّة في المواضع التي زيدت فيها . وتارة يكون سببه : التنبيه على الأصل . أو على وفاق اللفظ ، كما يقال في باب المقطوع والموصول. وتارة يكون سببه غير ذلك. وسنقف على جميع ذلك مبيّنا في مواضعه إن شاء الله[2] ».

ولما ذكر مذهبي النحاة في نقط الياء التي هي صورة الهمزة، وعدم نقطها، ومذهب القراء نقطها، قال ابن عاشر: « وأظهرها النقط، لأنها ما لم تنقط مزاحمة بمشاركاتها في الصورة[3] ».

---

1 فتح المنان، ص 425.

2 تنبيه العطشان، ص 137.

3 فتح المنان، ص 309.

وقال ابن عاشر وهو يتحدث عن سبب اختصاص حروف المد واللين بالحـــذف، معللا وجه كتابة : ﴿ أيه ﴾ بسورة الزخرف والرحمن وثالث النور دون ألف: « في كتب هذه المواضع دون ألف، ثلاثة أوجه: الإشارة إلى قراءة ابن عامر. وحمل الخط على الوصل اللفظي، والاكتفاء بالفتحة عن الألف. كالاكتفاء بالضـــــمة والكســـــرة عن الـــواو، والياء في نحـــو: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإســـراء: 11] و﴿يُوتِ ٱللَّهُ﴾ [النساء: 146] و﴿وَخَافُونِ﴾ [آل عمران: 175]، وبابهما [1] ».

**الأمر الثالث: التعليم وحل المشكلات**

**أ – التوجه إلى الطالب:**

وأبرز مظاهره تلك الكلمة التي يُتَوَجَّه بها إلى الطالب أو قارئ كتاب بكلمة: اعلم، أو يقال بعد طرح الفكرة وبيانها: فاعلمه. وهو أسلوب تعليمي يثير الانتباه، ويهيأ الطالب لفهم تلك المسألة، وله نجاعته في التعلم والتعليم، خاصة وأن الرجراجي كان يقول تلك الكلمة بعد طرحه لسؤال يريد إعلامه الطالب أو القارئ لكتابه. واستعمله ابن عاشر أيضا وأكثر منه على شكل تنبيهات يذكرها ثم يعقبها بتلك الكلمة.

وأما الخاصي فخلا كتابه من هذا الأمر.

**ب – العناية بالتقسيم:**

والمقصود بذلك تقسيم المسألة بغية فهمها.

وقد استعمل ذلك الرجراجي كثيرا في شرحه في بداية الأبواب. عن طريق طرح أسئلة تقسيما لأجزاء المسئلة، ومن ذلك قوله في بداية باب الحذف: « **هذا هو الباب الأول من أبواب هذا الرَّجز ، وهذا الباب كثير المنفعة ، عظيم الفائدة ، لأن الناظم ذكر فيه جموع السلامة للمذكر والمؤنث ، من أول القرآن إلى آخره وفاقا و خلافا . مختارا ومزيفا.**

فإذا تقرر هذا ، ففي هذه الترجمة عشرة مطالب :

ما معنى الباب ؟

---

1-فتح المنان ، ص 759- 760.

المكتبة القمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

* وما معنى الاتفاق ؟
* وما معنى الاضطراب ؟
* وما معنى الحذف ؟
* وما معنى « من » ؟
* وما معنى فاتحة الكتاب ؟
* وما أسماء الفاتحة ؟
* وما الحروف التي تحذف عند أهل الرسم ؟
* وما علّة حذفها دون غيرها ؟
* وما أقسام الحذف عند أهل الرسم ؟».

ثم أخذ يجيب عن هذه الأسئلة[1].

وقال أيضا ممهدا لباب الحذف:« وأما أقسام الحذف عند أهل الرسم، فهي أربعة أقسام:

حذف اختصار، وحذف اقتصار، وحذف إشارة، وحذف اقتصار وإشارة.

فأما حذف اختصار ، فمعناه : ما حذف منه الألف حيث ما ورد للاختصار والتخفيف كجموع السلامة وغيرها.

وأما حذف اقتصار، فمعناه: ما حذف منه الألف في بعض المواضع دون بعض كـ﴿الْمِيعَادِ﴾ في الأنفال و ﴿الكَافِر﴾ في الرعد.

وأما حذف إشارة، فمعناه: ما حذف منه الألف في الخط اتفاقا ، واختلف القراء **في قراءته بالألف، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ ﴾ أعني اللفظين معا،** فإن القراء اختلفوا في هذين اللفظين فمنهم من يقرأهما بالالف ، و منهم من يقرأهما بغير الألف ، فحذف منه الالف في الخط غشارة لمن يقراهما بغير الف .

---

1- **تنبيه العطشان** ، ص 211- 220.

وأما حذف اقتصار وإشارة معا، فمعناه: ما حذف منه الألف في بعض المواضع دون البعض، واختلف القـــــراء فيه دون غيره من ألفاظه، كقوله تعالى: ﴿ إِذَا مَسَّهُمْ طَـٰٓئِفٌ مِّنَ الشَّيْطَـٰنِ تَذَكَّرُواْ ﴾ في سورة الأعراف، فإن قوله هاهنا: ﴿ طَـٰٓئِفٌ ﴾ محذوف دون الذي وقع في سورة " ن والقلم " فإنه ثابت. وهو قوله: ﴿فَطَافَ عَلَيْـــــهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ ﴾، فالذي في سورة الأعراف اختلف القراء فيه فمنهم من قرأ بالألف ومنهم من قرأ بغير الألف.

وأما الذي في " نون والقلم " فهو ثابت الألف خطا ولفظا باتفاق، فحذف الألف في الذي في الأعراف اقتصارا وإشارة ، أي اقتصارا على هذا الذي في الأعراف دون الذي في " نون والقلم " ، وإشارة – أيضا – إلى من قرأه بغـــير الألف، وكذلك قوله تعـــــالى : ﴿ وَجَـٰعِلُ الَّيْلِ سَكَنًا ﴾، فحذفه حذف اقتصار وإشارة، لأن هذا الذي وقع في سورة الأنعام هو المحذوف دون غيره ، وهو الذي اختلف فيه القراء – أيضا – منهم من قرأه باسم فاعل ، ومنهم من قرأه بفعل ماض، فهو إذاً حذف اقتصار وإشارة. وهذا التقسيم جرى به اصطلاحهم، وإلا فحذف الاختصار يعم جميع الأقسام الأربعة [1]».

أما ابن عاشر فظهرت عنايته بالتقسيم: في إعادة عرض المادة الطويلة في جزئياتها ملخصة ومجزأة على نحو يقربها من الأفهام، فقال بعد أن شرح الأبيات المتعلقة بحذف الأسماء الأعجمية:

« الأسماء الأعجمية قسمان: مستعمل، وكلـــه محذوف، إلا ﴿دَاوُۥدَ ﴾ باتفاق، و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ بخلاف.

1- تنبيه العطشان ، ص 220- 221.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وغير مستعمل، وكله ثابت، إلا ﴿مِيكَٰٓئِلَ﴾ و﴿هَٰمَٰنُ﴾، بالنسبة إلى ثانيه اتفاقا، و﴿هَٰرُوتَ﴾ و﴿مَٰرُوتَ﴾ و﴿قَٰرُونَ﴾ و﴿هَٰمَٰنَ﴾. بالنسبة إلى الأول على اختلاف.

وأنها بالنسبة إلى الاتفاق على الحذف والإثبات والاختلاف فيهما: ثلاثة أقسام:

محذوف باتفاق: وهو القسم الأول، ما عدى ما استثني منه باتفاق على الإثبات أو خلاف فيه، ويضاف إلى هذا القسم المحذوف بالاتفاق ﴿مِيكَٰٓئِلَ﴾ و﴿هَٰمَٰنُ﴾ بالنسبة إلى ثانيه.

وثابت باتفاق: وهو القسم الثاني، عدى ما استثني منه، باتفاق على الحذف أو خلاف، ويضاف إلى هذا القسم المثبت باتفاق ﴿دَاوُۥدَ﴾، ومختلف في إثباته وحذفه، وهو المستثنى بالخلاف من القسمين جميعا[1]».

وقال ابن عاشر أيضا بعد تناوله لمادة: ( س ح ر ):

« **تنبيه:** اعلم أن جملة ما وقع في القرآن من الألفاظ التي تدور على مادة **(س ح ر)** خمسة أقسام:

**الأول:** ما اتفقت القراءات فيه على المصدر، نحو: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: 102].

**الثاني:** ما اتفقت القراءات فيه على صيغة اسم الفاعل نحو: ﴿فَقَالُوا۟ سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر: 24].

**الثالث:** ما اتفقت القراءات فيه على صيغة فعّال، وهو في الشعراء: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ [الشعراء: 37].

---

1- فتح المنان ، ص 518.

**الرابع**: ما اختلفت قراءته بالمصدر، وصيغة اسم الفعل، وذلك في المائدة: ﴿فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: 110]، وفي يونس أولها: ﴿قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: 2]، وفي هود: ﴿لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [هود: 7]، وفي الصف: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الصف: 6].

**الخامس**: ما اختلفت قراءته بصيغة اسم الفاعل، وصيغة فعّال. وذلك في الأعراف: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾ [الأعراف: 112]، وفي يونس ثانيها: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِى بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾ [يونس: 79].

**فأما القسم الأول**: فلا كلام فيه، لاتفاق المصاحف على إثبات الألف منه.

وكذا لا كلام في **القسم الثالث**، لاتفاق المصاحف فيه على ثبوت الألف بعد الحاء، كما صرّح به أبو داود[1]، وجزم به في المقنع[2]، وإن لم يصرّح باتفاقها.

**وأما القسم الثاني**: فهو موضوع نص الناظم عليه هنا بالخلاف في الحذف والإثبات[3]، ويندرج في نص الناظم أيضا **القسم الخامس**، اعتبارا بقراءة نافع له بوزن اسم الفاعل.

وسيأتي التنبيه على الخلاف فيه، باعتبار القراءة الأخرى، بصيغة: فعّال، في قولي: **في الإعلان:**

**بكل ساحر معا هل بالألف وهل يلي الحا أو قبيله اختلف**

**وسأذكر هناك من النقل إن شاء الله ما يطابق على أن هذا خلاف في تقديم الألف** على الحاء، و تأخيره عنها ، مفرع على احد وجهي الخلاف عند الناضم وهو الثبوت .

---

1- ينظر : مختصر التبيين ، 923/4.
2- المقنع ، ص 20.
3- ينظر مختصر التبيين 465/3- 465

وأما **القسم الرابع**: فقد تقدمت الإشارة إليه بقولي **في الإعلان**:

**في ساحر العقود مع هود اختلف  وأول بيونس كذا ألف**

وتقدم الكلام عليه هناك بما يغني عن إعادته هنا، وبإدراك ما ذكرته في هذا التنبيه فهمًا، والإحاطة بمضمونه علما، تتّضح لك هذه الأقسام، مع اختلافها رسما.

وأما المعرّف من لفظ ﴿**سَاحِرُ**﴾. مثبت لأبي داود، ففي طه: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: 69]، وفي الزخرف: ﴿وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الزخرف: 49] [1].

**ج – إثارة الانتباه بوضع عناوين جانبية:**

مثل: تنبيه، تنبيهان، تنبيهات، ورد ذلك في شرحي الرجراجي وابن عاشر، وخلا منه شرح المجاصي، وإن كان ذلك عند ابن عاشر بصفة كبيرة جدا، أما الرجراجي فاستعمله أقل من ابن عاشر، لأنه استعمل أكثر ذلك في الأسئلة التي يطرحها ثم يجيب عنها، والأمثلة كثيرة ظاهرة في الشرحين.

**د – إثارة المشكلات بغية حلها:**

وهو أمر بيّن عند الرجراجي وابن عاشر، وكما ذكرنا ذكر ذلك الرجراجي في الأسئلة التي يطرحها، أو عن طريق الاعتراضات التي أوردها عن غيره وأجاب عنها، وفي شرح ابن عاشر كان ذلك في تنبيهاته، وليس للمجاصي في شرحه من ذلك شيء.

ولعل ما يميز بين شرح ابن عاشر وشرح الرجراجي ما يأتي:

– استفاد ابن عاشر من الشروح التي سبقته، ومنها شرح الرجراجي، أخذ من مقبولها، وتجنب نقائصها.

– تفوق ابن عاشر في النحو، لذلك أعرب الأبيات إعرابا وافيا، وتطرق لكثير من الأوجه الإعرابية في الجملة الواحدة التي تحتمل أكثر من وجه.

---

1–فتح المنان، ص 710– 711.

- ضمّن ابن عاشر اختياراته في مسائل الرسم والضبط، في حين خلا منها شرح الرجراجي.

- ضمن ابن عاشر ما جرى به العمل في كثير من مسائل الرسم، في حين خلا من ذلك تنبيه العطشان.

- لم يكتف ابن عاشر بشرح مورد الظمآن في رسم قراءة نافع، بل ضمن كتابه منظومته الإعلان في ذكر خلافيات رسم باقي القراء من السبعة، وشرح هذه المنظومة، في حين اكتفى الرجراجي بشرح المورد فقط.

- ضمن ابن عاشر شرحه بجملة وافرة من مسائل الرسم التي نقلها من كتاب يعد من أمهات كتب الرسم، وهو كتاب التبيان للتجيبي، ولم ينقل ذلك الرجراجي.

- التحقيق المتين في مسائل الرسم الذي اتصف به ابن عاشر حتى وصف بالمحقق، في حين لم يكن ذلك للرجراجي بالصورة نفسها، فقد كان مقلدا لابن آجطا في كثير من المسائل التي يطرقها، والآراء التي يصدرها.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

**المطلب الثالث: أثره فيمن بعده**

لقد حظي فتح المنان لابن عاشر بمكانة عالية، ولقي قبولا واسعا لدى العلماء الكبار فضلا عن غيرهم، وكان له أثر بالغ على كل من جاء بعده، فمنهم من نقل عنه ومنهم من اختصره ومنهم من حشّى عليه. وسأذكر جملة من الكتب التي كان لابن عاشر أثر عليها:

- **دليل الحيران على مورد الظمآن: لإبراهيم المارغني**

يظهر أثر الشيخ عليه في أمور:

1- من شدة تأثر المارغني بابن عاشر ألّف كتابا في علمي الرسم والضبط، وسماه: دليل الحيران على مورد الظمآن. اختصر قسم الرسم من فتح المنان لابن عاشر، واختصر قسم الضبط من الطراز للمنسي.

2- مشى المارغني في طريقة تأليفه لكتابه على نفس الخط الذي سار عليه ابن عاشر في كتابه فكان يشرح البيت أولا. ثم يورد الشواهد القرآنية، ويعقبه بالإعراب في كثير من الأحيان، مع إيراده للتنبيهات التي أوردها ابن عاشر في كتابه مع شيء من الاختصار أو تقديم أو تأخير أحيانا، وكان يستعمل العبارة نفسها التي يستعملها ابن عاشر في أغلب كتابه.

قال المارغني: « اختصرته من شرح الرسم للعلامة المحقق سيدي عبد الواحد بن عاشر، وشرح الضبط لسيدي محمد المنسي العالم الماهر، تابعا لهما فيما اتضح من الترتيب والتعبير، غير جالب من كلام غيرهما إلا اليسير، معرضا عما أطالا به من كثرة النقول والأبحاث والتعاليل، مقتصرا على ما لابد منه من الإعراب خيفة التطويل[1] ».

3- أعقب المارغني شرحه بشرح منظومة الإعلان لابن عاشر، تماما مثل ما فعل ابن عاشر، ونقل فيه النصوص التي نقلها ابن عاشر من كتاب المقنع للداني.

4- ولما كان دليل الحيران هو اختصار فتح المنان أثنت عليه النظارة العلمية بجامع الزيتونة بتونس سنة: 1325هـ[2].

- **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين: للشيخ علي الضباع**

من خلال دراستي لكتاب سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين بان لي تأثّره بابن عاشر من جوانب متعددة منها:

1- تصريحه بأنه اعتمد على شرح ابن عاشر للخراز، فقال بعد أن حكى أنه طلب منه تأليف كتاب في فني الرسم والضبط، وأنه سعى في تحقيق مرغوبهم، والتجأ إلى الله ليعينه على ذلك:« وطرقت أبواب تلك المصنفات الجامعة، وجلت في رياضها لاقتطاف ثمراتها اليانعة، مقتصرا على ما تدعو الحاجة في هذه الأزمنة إليه مما ذكر في المقنع والتنزيل والعقيلة، إذ ما فيها هو المعول عليه، وراعيت في الغالب ما اختاره عنهم الخراز في مورده، وابن عاشر في شرحه عليه [1]».

2- النقول الحرفية، والإضافات التي أوردها عن ابن عاشر، و لم ينقلها غيره، ومن أمثلة ذلك:

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- قوله نقلا عن ابن عاشر حرفيا:« ينفرد الإثبات بالترجيح بأصالته، ولكن حيث لا مرجّح للحذف، وينفرد الحذف بترجيحه بالإشارة إلى القراءة بحذفه، لكن حيث لم ينصّ على الإثبات أو راجحيته، ويشتركان معا في الترجيح بالنص على رجحان أحدهما، وبنص أحد الشيخين على أحد الطرفين، مع سكوت الآخر الذي قد يقتضي خلافه، وبالحمل على النظائر، وعلى المجاور، وباقتصار أحد الشيخين على أحدهما، وحكاية الآخر الخلاف، وبنص أحد الشيخين على حكم عين الكلمة عند اقتضاء ضابط الآخر خلافه...، ثم قد يحصل لكلّ طرف مرجّح فأكثر مع التساوي في عدد المرجّحات أو التفاوت، وقد يكون بعض المرجّحات عند التعارض أقوى من بعض فيتّسع في ذلك مجال النظر... وكثير من هذه المرجحات تجري أيضا في غير باب الحذف، ومقابله مما يذكر بعد [2]»

---

1-سمير الطالبين ، ص 4.

2- سمير الطالبين ، ص 32، و ينظر فتح المنان ، ص 425.

- قال الضباع وهو يتكلم عن: حذف ألف ﴿الأدبـار﴾عن أبي داود: « وزاد ابن عاشر عنه ﴿الأدبـار﴾ في الفتح[1].

- ولما تكلم على حذف الألف بعد الجيم قال:« الجـهلية زاده ابن عاشر ونسبه لأبي داود وجرى عليه العمل[2]».

3- إيراده للألفات التي انفرد التجيبي بحذفها، وقد نقلها بتمامها وكمالها من فتح المنان لابن عاشر

4- نقله للكلمات التي حذف ألفاها البلنسي في منصفه[3].

- **إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين: للشيخ رضوان المخللاتي**

أثر ابن عاشر على الشيخ المخللاتي يظهر جليا في كتابه إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين ومجمل ذلك يجتمع في النقاط الآتية:

1- ثناؤه عليه بأعلى الألقاب في سماء العلم والعلماء، إذ قال عنه:« أوحد العلماء الأكابر، الأستاذ الفاضل المعروف بابن عاشر[4]».

2- صرح المخللاتي باعتماده على فتح المنان، مع جملة أخرى من الكتب، قال رحمه الله تعالى:« فلما ألح السائل إلحاحا اقتضى الإجابة، التجأت إلى الله طالبا الإعانة، طارقا أبوابه، فتيسر لي بفضل الله من شراح تلك الكتب، وغيرها شيء كثير، فزاد بذلك سروري، وعلمت أن علامة الإذن التيسير، فكان منها:

تغريد الجميلة لمنادمة العقيلة، المختصر من شرح الإمام الجعبري ذي الفوائد الجليلة.

ومنها: شرح القدوة المحقق أبي البقاء الشهير بابن القاصح، المتقن لمباني الكثير المعاني، ذو البيان الواضح .

---

1- سمير الطالبين ، ص 40.
2- سمير الطالبين ، ص 41.
3- ينظر سمير الطالبين ، ص 52، 57.
4- غرشاد القراء ، 106/1.

ومنها: فتح المنان بشرح مورد الظمآن، لأوحد العلماء الأكابر، الأستاذ الفاضل المعروف بابن عاشر.

ثم عد كتابين آخرين[1].

3- كثرة النقول عنه تصريحا، بل أكاد أقول أن نصف الكتاب مما نقله عن فتح المنان لابن عاشر، معتمدا على رأيه دون تردد ولا تعقيب.

بل نقل عنه أحيانا حتى الأخطاء، ومن ذلك قوله:« أسند أبو عمرو في المحكم إلى زيد بن ثابت رضي الله عنه: أن عمر بن الخطاب جاء إلى أبي بكر رضي الله عنهما فقال: إن القتل قد أسرع في قراء القرآن يوم اليمامة...[2]».

4- نقل عنه أيضا ما انفرد التجيبي بحذفه من الألفات، قال المخللاتي:« فإذا تمت السورة على هذا النسق الظاهر أتبعت ذلك بما انفرد بحذفه الإمام التجيبي من الألفات مسندا لشرح ابن عاشر[3]».

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- **فتح الرحمن على نظم مورد الظمآن، لمحمد بن عثمان بن كيكي:**

قال في مقدمة كتابه:« ... فلخصته مما كتبه الأفاضل السادات...»، ولم يصرح من هم السادات الذين لخص كتابه من كتبهم، ولكن بتتبعي لهذا الشرح وجدت نقولا له من فتح المنان، ومن أمثلة ما نقل عنه:

- قوله: « قال في فتح المنان: ومعناه، والله أعلم: ما ذكره **المرادي** عند قول **ابن مالك**:

« ..... **وفي فاعل ما أعلّ عينا ذا اقتفى**»

«أن صورة الهمزة لا تنقط، إلا حيث يكون قياس تخفيفها البدل، كما إذا انفتحت بعد كسرة، فإنها إذا كتبت على نية الإبدال، نقطت.

---

1 إرشاد القراء، 1/105-106.

2 إرشاد القراء، 1/123.

3 إرشاد القراء، 1/207.

وقال في كشف الغمام ما حاصله: أن مذهب القراء نقط الياء التي هي صورة الهمزة، وللنحاة في عدم نقطها مطلقا، أو إلا أن ينوي بها البدل: قولان، فالمجموع ثلاثة أقوال.

وأظهرها النقط، لأنها ما لم تنقط، مزاحمة بمشاركاتها في الصورة، ... إلى أن قال: والظاهر أن الياء العوض من الألف، والمزيدة كذلك، لما تقدم[1]».

وغيرها من النقول[2].

- **فتح الرحمن وراحة الكسلان في رسم القرآن: لمحمد أبي زيد:**

بين في مقدمة كتابه اعتماده على بعض الكتب منها شرح ابن عاشر، قال رحمه الله تعالى: « ...وجريت فيها على ما جرى عليه المحققون مثل صاحب المنبع، وابن عاشر...».

وقد أكثر من النقل عن فتح المنان[3].

وقد رتبها على حروف المعجم، ذكر في كتابه الرسم والضبط.

- **الجوهر الفريد في رسم القرآن المجيد: لبركات بن يوسف الهوريني:**

نقل كثيرا عن فتح المنان، واستفاد منه، وصرح بنقله عنه[4].

- **منهاج رسم القرءان في شرح مورد الظمآن: لمسعود بن محمد جمـــوع السجلماسي:**

ذكر في مقدمة كتابه أنه رغب في تأليف كتابه لتقريب فهم المورد وحل ألفاظه وبيان معانيه، معتمدا في جل ذلك على فتح المنان لابن عاشر، ولطائف الإشارات لفنون القراءات لأبي العباس القسطلاني وغيرهما من كتب هذا الشأن.

ثم بدأ بالترجمة لأبي عبد الله الخراز استنادا إلى ما ذكره في فتح المنان[5].

---

1 فتح الرحمن، ق/6-أ، وينظر: فتح المنان، ص 308.

2 انظر: فتح الرحمن على نظم مورد الظمآن، ق/17-18.

3 ينظر: فتح الرحمن وراحة الكسلان، ص 2، 5، 6، 7، 8، 10، 15، 18

4 ينظر: الجوهر الفريد، ق/28-ب، 44، 47، 48، 51.

5 ينظر قراءة الإمام نافع، 462/2.

- **حاشية على فتح المنان شرح مورد الظمآن: لإدريس الحسني المنجرة ( الأب ):**

وهو تعليق على فتح المنان.

أول النسخة:« الحمد لله الذي رسم أفعال العباد في الأزل...

وآخرها:« قوله...جهدا بمعنى الطاقة والمشقة».

وللكتاب نسختان مخطوطتان بالمكتبة الحسنية بالرباط المغرب[1]

- **حاشية على فتح المنان شرح مورد الظمآن: لعبد الرحمن بن إدريس الحسني المنجرة ( الابن ) (ت:1179):**

أولها:« الحمد لله الذي جعل الكتاب لنا خير فرط».

آخرها:« وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين».

وفي الخزانة الحسنية منها نسختان[2].

ولم ينحصر أثر فتح المنان على أفراد العلماء، بل إنّ الناسخ القائمة على طباعة المصاحف في المغرب العربي، قد جعلوه عمدة في رسم المصاحف. كما هو موضح في النشرة التي تصدرها تلك اللجان في آخر كل مصحف.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 الأولى برقم:1064ضمن مجموع كتبت عام:1129هـ، والثانية برقم: 11551زضمن مجموع كذلك، كتبت عام: 1179هـ. ينظر: فهرس الخزانة الحسنية، 87/6.

2 الأولى برقم: 6128، ضمن مجموع، والثانية برقم: 1389، ضمن مجموع بها. ينظر: فهرس الخزانة الحسنية، 88/6.

## المبحث الثاني: اختياراته وملاحظات عليه

يتناول هذا المبحث جملة من اختيارات المؤلف في كتابه، مع تقديم بعض الملاحظات عليه، وذلك في المطلبين الآتيين:

### المطلب الأول: اختياراته

وُصف الإمام ابن عاشر بكل أوصاف الثناء والتبجيل، ومن أهم ما وصف به، وصفه بـ: «المحقق»، وذلك لأن ابن عاشر كان يذكر أقوال أئمة الرسم، ويمحصها وفي كثير من الأحيان يبين الراجح من المرجوح، وفي كتابه هذا صرح باختياره في كثير من المسائل الخلافية، وسأتناول جملة المسائل التي بين فيها اختياره، وهي كالآتي:

#### القسم الأول: اختياره في مسائل علوم القرآن:

تطرق المؤلف في كتابه لكثير من مسائل علوم القرآن التي ورد فيها الخلاف بين العلماء، وأفصح رحمه الله عن اختياره فيها، ومن جملتها:

1 – حكى ابن عاشر خلاف العلماء في كتابة المصحف في الجمع العثماني، هل هو مشتمل على حرف واحد كما قال الداني، أو على السبعة كما قال الجعبري، والقول الثالث أن المصحف مكتوب على حرف واحد وأنه مشتمل في بعض المواضع بالصلاحية على أكثر منه، وليس مشتملا بالصلاحية على جميع الحروف السبعة، وهو قول مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه الإبانة.

ناقش المؤلف أدلة الجعبري وأبي محمد مكي، ثم اختار رأيا فقال: « والذي نختاره من أقوال الأئمة حسبما أدى إليه النظر: أن المصاحف العثمانية في كثير من المواضع على حرف واحد، لا تصلح لتأدية أكثر منه، ومواضع أخرى صالحة بالاحتمال لأكثر من ذلك، لا بمعنى الاشتمال على السبعة، بل هو على حسب ما يتفق أن يطابقه اللفظ منها [1] ».

---

1 فتح المنان، ص 347، وللتفصيل في المسألة ينظر: الإتقان، 80/1، والنشر. 31/1، والأحرف القرآنية السبعة لسطرودي، ص 83-94.

2 – ذكر المؤلف خلاف العلماء: هل كتب المصحف على حرف قريش، أم أن فيه لغات أخرى.

قال ابن عاشر: « قلت: والذي يظهر أن منها ما يرجع إلى حرف واحد، ومنها ما يرجع إلى حروف [1] ».

3 – حكى المؤلف في مقدمة كتابة الخلاف في عدد المصاحف التي أرسلها الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى الأمصار: أربعا أم خمسا أم سبعا أم ثمانا، ولم يرجح شيئا، ولكنه في بداية شرحه لكتابه الإعلان بتكميل مورد الظمآن اختار أنها ست مصاحف[2].

**القسم الثاني: اختياره في مسائل علم الرسم:**

لما كان الكتاب في علم الرسم القرآني فإن المؤلف أبدى رأيه في جملة من المسائل الخلافية ولم يكتف بمجرد النقل، ومنها:

1 – اختار المؤلف ترجيح إثبات الألف في ﴿رَوَٰحَٰتِ﴾ و﴿ٱلْجَنَّاتِ﴾ في سورة الشورى[3].

2 – رجح ابن عاشر حذف الألف الثانية ﴿ءَايَٰتٌ﴾ المجاور ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ يوسف، مع العلم أن أبا عمرو حكى اختلاف المصاحف فيه[4].

3 – ذكر المؤلف احتمال أن يكون المحذوف من كلمة: ﴿**الْمُنشَـَٔاتُ**﴾ دون ألف الجمع، وأن يكون ألف الجمع دون صورة الهمزة.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 فتح المنان، ص 348. وللتفصيل في المسألة ينظر: البرهان في علوم القرآن، 1 7 1/177-178.

2 فتح المنان، ص 353-354، 657.

3 فتح المنان، ص 458.

4 فتح المنان، ص 460.

قال ابن عاشر:« والذي جرى به العمل أن الألف صورة للهمزة [1] ».

4 – لما ذكر المؤلف الخلاف في تاني العقود من لفظ: ﴿مَسَٰكِينَ﴾، قال:« ويترجح فيه الحذف [2] ».

5 – لما حكى الخراز أن الأسماء الأعجمية التي لم يكثر استعمالها ثابتة الألف قال:

وما أتى وهـــــــو لا يستعمـل فألف فيه جميعا يجعـــــل

ولم يتعرض الخراز لاسمين من الأسماء الأعجمية المشتملة على الألف وهما ﴿إلياس﴾ و﴿ياسين﴾، اختار ابن عاشر أن يكونا من الأعلام الأعجمية التي لم يكثر استعمالها، ويترتب على ذلك إثبات الألف فيهما[3].

6 – حذف البلنسي ألف كل من لفظي: ﴿إِحْسَٰنًا﴾ و﴿شَعَٰٓئِرِ﴾، واستثنى الخراز لأبي داود الأوّلين من هذين اللفظين، وحكم بإثبات الألف فيهما ابن آجطا والرجراجي والنزوالي بناء على استثناء الخراز، ورجح ابن عاشر الحذف[4].

7 – اختار المؤلف في مثل: ﴿ءَآللَّهُ﴾ [يونس: 59] [النمل: 59]، و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: 143- 144] و﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ في يونس [آية: 51-91 ]، أن الألف الموجودة هي همزة الوصل، وأن همزة الاستفهام لا صورة لها. قال رحمه الله:« **فإن المختار** في هذا القسم، أن الألف الموجودة هي همزة الوصل، وأن همزة الاستفهام لا صورة لها [5] ».

---

1– فتح المنان ، ص 433.
2– فتح المنان ، ص 496.
3– فتح المنان،ص 513– 4 51.
4– فتح المنان،ص ،525 و ينظر ك التبيان، ق /442. أ ،ومجموع البيان ، ق /28–ا و تنبيه العطشان، ص 342.
5– فتح المنان ن ص 562.

8 – ورد الخلاف عن أبي داود في ثبت ألف: ﴿ ليواطئوا ﴾ في سورة التوبة وحذفه، واختار ابن عاشر ثبت ألف. لأجل حذف صورة همزته[1].

9 – ذكر ابن عاشر الخلاف في حذف ألف: ﴿ مواقع ﴾ عن الشيخين في سورة الواقعة، ورجح الحذف[2].

10 – اختلف الإمامان الداني في أيّ اللامين حذف عند حتماعهما في مثل: ﴿ ٱلَّيۡلِ ﴾، فمذهب الداني أن المحذوفة الثانية. ومذهب أبي داود أن المحذوفة الأولى ورجحه ابن عاشر[3].

11 – اختار ابن عاشر في باب: ﴿ تلقاءى ﴾، أن الياء غير زائدة، وعلى ذلك مصاحف أهل المشرق، وخالفه الخراز[4].

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

12 – اختار ابن عاشر في: ﴿ ءاتيـن ٱلكتـب ﴾ في سورة مريم، و﴿ اجتبيـكم ﴾ في سورة النحل كتبه بالياء

13 – اختار أبو داود في كلمة: ﴿ جَزَٰٓؤُاْ ﴾ الواقع في سورة طه والكهف القياس، واختار في الذي في الزمر مخالفة القياس، أي بالواو بعد الألف. قال ابن عاشر: « والحاصل أنه يترجح في الكهف القياس لنص أبي داود، وإن فهم نقل أبي عمرو مقابله، لأن النص مقدّم، ويترجح في طه القياس حملا على الأصل عند تجاذب النظائر من الطرفين، ويترجح في الزمر مخالفة القياس من ظاهر عبارة الشيخين، وقد قلت بيتا بضبط ذلك، وهو:

---

1–فتح المنان ، ص 719.
2– فتح المنان، ص 784.
3– فتح المنان ، ص 882.
4– فتح المنان ، ص 1022.

ورجّحن في الكهف مع طه القياس  واعكسه في الزمر تحظ بالأساس[1]

**منهج ابن عاشر في اختياره:**

من خلال اختيارات ابن عاشر في المسائل المتعلقة بالرسم ظهر جليا أسس الاختيار عنده، وقد صرح هو بنفسه في كثير منها، وبيانها فيما يأتي:

**الأساس الأول: الاختيار مراعاة لقراءة أخرى**

وذلك مثل اختياره حذف ألف ﴿ءَايَتٌ﴾ المجاور ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ في سورة يوسف، قال ابن عاشر: « وقرأه المكي بالإفراد، فلا يخفى ترجيح حذفه[2]».

وكذلك اختياره لحذف ألف: ﴿مواقع﴾ في سورة الواقعة، قال ابن عاشر:« يترجّح في ﴿مَوَٰقِعِ﴾ الحذف، للإشارة إلى قراءة الأخوين[3]».

**الأساس الثاني: الاختيار مراعاة للرواية عن نافع**

من أسس الاختيار عند المؤلف ورود الرواية عن نافع في مسألة من المسائل المتعلقة بالرسم، ومنها:

- ترجيح الحذف في ﴿مَوَٰقِعِ﴾، قال ابن عاشر:« يترجّح في ﴿مَوَٰقِعِ﴾ الحذف، للإشارة إلى قراءة الأخوين، ولأنه مروي عن نافع[4]».

**الأساس الثالث: الاختيار حملا على النظائر**

ومن ذلك:

- اختياره في لفظ ﴿مَسَٰكِنَ﴾، قال ابن عاشر:« ويترجح فيه الحذف للنظائر[5]».

---

1- وجرى العمل على ذلك ينظر : بيان الخلاف ، ق /41 ، و دليل الحيران ، ص 173ن و سمير الطالبين ، ص 82، و البديع ، ص 289، و فتح المنان ن ص 938.

2- فتح المنان ، ص 460.

3- فتح المنان ، ص 784.

4- فتح المنان ، ص 784.

5- فتح المنان ، ص 496.

- اختياره في لفظي: ﴿إِحْسَٰنٌ﴾ و﴿شَعَٰٓئِرِ﴾، قال ابن عاشر: « يترجّح الحذف في ﴿إِحْسَٰنٌ﴾ و﴿شَعَٰٓئِرِ﴾ الأولين حملا على النظائر [1] ».

- اختياره في: ﴿ءَاتِيَنِي الْكِتَٰبَ﴾ في سورة مريم، و﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ في سورة النحل كتبه بالياء. قال ابن عاشر: « حملا على النظائر ».

**الأساس الرابع: الاختيار مراعاة للمصاحف المدنية**

مراعاة مصاحف أهل المدينة أمر هام عند المغاربة، ومن بينهم المؤلف، حيث أنه كان من أسس الاختيار عنده، ومما اختاره مراعاة للمصاحف المدنية ما يأتي:

- ما ذكرناه من ترجيحه الحذف في ﴿مَوَٰقِعَ﴾، قال ابن عاشر: « يترجّح في ﴿مَوَٰقِعَ﴾ الحذف، للإشارة إلى قراءة الأخوين، ولأنه مروي عن نافع، وفي المصاحف المدنية [2] ».

المكتبة الرقمية
عبد الله بن حمد للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

**الأساس الخامس: الاختيار لنص الشيخين أو أحدهما**

وذلك مثل اختياره في كلمة: ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾، قال ابن عاشر: « و لحاصل أنه يترجح في الكهف القياس لنص أبي داود، وإن أفهم نقل أبي عمرو مقابله، لأن نص مقدّم، ويترجح في طه القياس حملا على الأصل عند تجاذب النظائر من الطرفين، ويترجح في الزمر مخالفة القياس من ظاهر عبارة الشيخين ».

**الأساس السادس: الاختيار حملا على الأصل عند تجاذب النظائر**

**وذلك مثل ترجيحه القياس في ﴿جزآء﴾ في سورة طه.**

هذا ما استطعت حصره من اختيارة بالأمثلة، و إن كان المؤلف قد صرح بقواعده النظرية في أسس اختياره و ترجيحه، قال ابن عاشر رحمه الله تعالى : "للحذف و الإثبات مرجحات نذكر ما تيسر منها، ليطلع بذلك على وجه كثير مما جرى به العمل .

---

1- فتح المنان، ص 525.

2- فتح المنان، ص 784.

**فنقول**: ينفرد الإثبات بالترجيح بأصالته، ولكن حيث لا مرجّح للحذف، وينفرد الحذف بترجيحه بالإشارة إلى القراءة بحذفه، لكن حيث لم ينصّ على الإثبات أو راجحيته، ويشتركان معا في الترجيح بالنص على رجحان أحدهما، وبنص أحد الشيخين على أحد الطرفين، مع سكوت الآخر الذي قد يقتضي خلافه، وبالحمل على النظائر، وعلى المجاور، وباقتصار أحد الشيوخ على أحدهما، وحكاية الآخر الخلاف، وبنص شيخٍ على حكم عين الكلمة عند اقتضاء ضابط غيره خلافه، وبكون النقل عن نافع عند نقل غيره خلافه، وبكونه في المصاحف المدنية عند مخالفة غيرها، وبكونه في أكثر المصاحف، ثم قد يحصل لكلّ طرف مرجّح فأكثر مع التساوي في عدد المرجّحات أو التفاوت، وقد يكون بعض المرجّحات عند التعارض أقوى من بعض فيتّسع في ذلك مجال النظر، وستأتي أمثلة ذلك في محالّها، فلا فائدة في التطويل بذكرها، وكثير من هذه المرجحات تجري أيضا في غير باب الحذف، ومقابله مما يذكر بعده [1]».

**القسم الثالث: اختياره في مسائل علم الضبط:**

تطرق ابن عاشر في كتابه لبعض مسائل الضبط التي اضطر للكلام عليها، وكان له موقف من بعض المسائل التي وقع الاختلاف فيها بين علماء الفن، ومن أمثلة ذلك:

- في مسألة نقط الياء التي هي صورة للهمزة، نقل المؤلف مذهب النحاة فيها أنها لا تنقط، أو إلا إذا أريد بها البدل قولان، وذكر مذهب القراء بنقطها. واختار ابن عاشر نقطها.

**قال رحمه الله تعالى بعد أن نقل الخلاف الحاصل عن توضيح المقاصد للمرادي، وكشف الغمام للمنبهي :« وأظهرها النقط [2]».**

- إختلف العلماء في الحروف التي تجعل عليها الدارة، فمذهب الداني و أبي داود أن تجعل على الحروف الزوائد في الخط المعدومة في اللفظ، و على الحروف المخففة باتفاق .

واختلاف. واختار ابن عاشر أن المزيد الذي يستحق الدارة هو المزيد الذي لا يفظ به في حالة من وصل أو وقف[1].

- اختار المؤلف في كلمة: ﴿ لأهب ﴾ في سورة مريم في قراءة من لم يقرأ بالتحقيق للهمزة: أن تجعل على الألف المظفرة ياء بالحُمرة، ليدل على أن الهمزة المليئة مبدلة لكسرة اللام، وصورة ذلك: ﴿لأَهَب﴾[2].

**تنويه**: وباستحسان للبيب، واختيار ابن عاشر لهذا الضبط جرى عمل مصاحف المغاربة -رضي الله عنهم-.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

1 فتح المنان ص 988.
2- فتح المنان، ص 997- 1000.

**المطلب الثاني: ملاحظات على فتح المنان**

من خلال تتبعي الطويل لفتح المنان لكبير الأئمة: ابن عاشر، بد لنا – والله أعلم – بعض الملاحظات التي تؤخذ عليه أوجزها في الآتي:

**القسم الأول: العزو للمصادر**

– ذكره في كثير من الأحيان للكتب دون ذكر مؤلفيها، فمثلا قوله: « ومعناه، والله أعلم: ما ذكره **المرادي** عند قول **ابن مالك**:

**« ..... وفي فاعـــل ما أعلّ عينا ذا اقتفى»**

«أن صورة الهمزة لا تنقط، إلا حيث يكون قياس تخفيفها البدل، كما إذا انفتحت بعد كسرة، فإنها إذا كتبت على نية الإبدال، نقطت [1]» انتهى.

وكان ينبغي أن يعزو للكتاب محددا لأنه يكون لنعالم خاصة إذا كان ممن عرف بالتأليف بكثرة في علم ما كالمرادي عرف بالنحو، فيصعب معرفة أي الكتب هو المقصود، وأمثل بمثال آخر لكي يتضح الإشكال، وهو:

– نقله عن شرح المغني لابن هشام للدماميني دون تعيين، قال ابن عاشر: « تنبيه: قيّد الناظم المتّفق على حذفه بلفظة: ﴿هُمْ﴾، وقد وقع في القرآن مقترنا بالفاء، وهي حرف إفرادي، لا يجوز الوقوف عليه، فلا يبتدأ بما بعده دونه، وهذه هي القاعدة عند الذين تكلموا على الوقف والابتداء، أعني: أن ما لا يصح الوقوف عليه، لا يصح الابتداء بما بعده دونه، لكن نقل بدر الدين الدماميني في شرح مغني ابن هشام عن بهاء الدين السبكي أنه أجاز مثل هذا، واحتج له بأربعة أحاديث، منها: ما في الصحيحين: «من نسيَ صلاةً، أو نامَ عنهَا، فليصلّهَا إذا ذكرهَا، لا كفـــارةَ لهَا إلاَّ ذلكَ، وتـــلا: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٰ﴾ [طه: 14] »، ونقض القاعدة المذكورة بهذا النوع لوروده[2]».

بعد بحث طويل عن هذا النقل في شرح مطبوع له فلم أجده، وله شرح آخر لا يزال مخطوطا، قد يكون ذلك النقل منه، ولو عين ابن عاشر اسم الكتاب لأراحنا.

- قال ابن عاشر أيضا: « وقال في مختصر العين...» وكتاب العين له أكثر من مختصر، اختصره الزبيدي واختصره غيره.
- قال ابن عاشر ناقلا كلاما للداني: « فأسند أبو عمرو **في المحكم** إلى زيد بن ثابت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاء إلى أبي بكر فقال: إن القتل قد أسرع في قراء القرآن أيام اليمامة... »، وهو خطأ، لأن النص المنقول **من المقنع، وليس من المحكم**[1].
- ويدخل في هذا القسم أيضا: النقل عن بعض المصادر مع إبهامها: وقد وقع هذا كثيرا من ابن عاشر، حيث كان ينقل عن بعض الكتب دون أن يصرح بأسمائها أو أسماء مؤلفيها، بل يكتفي بقوله:« قال بعضهم، قيل، أصلح، قول من قال...»، وقد استعمل ابن عاشر هذا الإبهام في أمرين:

**الأول**: عند النقل لكي يرد على ذلك القول المنقول، وقد يعذر في هذا، خاصة وأنه لا يحب التشهير كما فعل ذلك مع ابن آجطا فكان ينقل عنه مع التصريح بقوله: قال الشارح، أما في مقام الرد عنه فإنه كان لا يصرح باسمه عند ذكر قوله، بل يكتفي بقوله: «قال بعضهم».

**الثاني**: عند النقل مع قبوله، وهذا يعد عيبا، إذ لابد من عزو الأقوال لأصحابها، وهذا مبدأ من مبادئ الأمانة العلمية، وابن عاشر مع أمانته العلمية الكبيرة، إلا أنه قد وقع له هذا الأمر كثيرا مع بعض شراح المورد، خاصة الرجراجي صاحب تنبيه العطشان، وهو من الشروح التي سبقت شرح ابن عاشر بأكثر من قرن من الزمان. وهذان الإمامان وإن

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

أولهما: شرح الرجراجي من الشروح الهامة التي سبقت شرح ابن عاشر.

ثانيهما: النقد الكبير الذي وجهه له ابن عاشر، دون أن يصرح بذلك، بل وعاب ابنُ عاشر أغلب الشروح التي سبقته.

وأذكر مثالا من أمثلة نقل ابن عاشر عن الرجراجي دون تصريح، وآخر مبهما أيضا لم أعرف قائله:

1 - وهو نقله عنه في تعليل إثبات ألف:﴿ داود ﴾ وحذف ألف ﴿ إسرآءيل ﴾ قال ابن عاشر:« قال بعضهم[1]: ولأن المحذوف من ﴿دَاوُدُ﴾ حرف من صريح اللفظ، والمحذوف من ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ صورة الهمزة، التي لا صورة لها في كثير من المواضع[2]».

2 – قال عند ذكره شرحه بيت الخراز:

أَن لَّا يَقُولُواْ وَأَقُولُ فُصِلَا ثُمَّ مَعًا بِهُودَ لَيْسَ الأَوَّلَا

وَتَوْبَةٍ وَالحَجُّ مَعْ يَاسِينَا وَفِي الدُّخَانِ مَعَ حَرْفِ نُونَا

والخراز قد أطلق في ﴿ أَن لَّا ﴾ في سورة التوبة، وقد تعدّد فيها في ثلاثة مواضع هذا، و﴿أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ﴾ [التوبة: 92]، ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُواْ حُدُودَ ﴾ [التوبة: 97].

قال ابن عاشر: ولذا أُصلح فقيل:

وآخر التوبة مع ياسينا والحج والدخان ثم نونا[3]

وقد فصلت القول في هذا الأمر عند الكلام على مصادر المؤلف في فتح المنان.

**القسم الثاني: موقفه من القراءات المتواترة خارج السبعة:**

لم تشتهر عند المغاربة إلا القراءات السبع، لذلك كانوا يحكمون بالشذوذ على كل قراءة كانت خارج السبعة، كقراءة يعقوب وأبي جعفر وخلف في اختياره.

فنجد أن الإمام التنسي قال في الطراز على قراءة أبي جعفر ﴿ إلاَفهم ﴾ دون ياء:« وقد قرئ به فيها في غير المشهور بحذف الياء»، وكذلك وصف الحسن الزياتي هذه القراءة في حواشيه على التنسي، فعلّق على قول التنسي:« في غير المشهور» فقال:« صحيح، لأنه خارج عن السبعة[1]»، وقد وصف ابن عاشر هذه القراءة: ﴿إلاَفهم﴾ بالشذوذ أيضا[2].

والإمام ابن عاشر نص في المقدمة على شروط القراءة الصحيحة حين نقل عن الجعبري في التنبيه السابع شروط القراءة الصحيحة فقال:«قال الجعبري رحمه الله: لما تقرر أن القراءة التي تكون من الأحرف السبعة هي التي يجتمع فيها ثلاثة شروط: نقلها بالتواتر، وظهور وجهها في العربية، وموافقة أحد المصاحف العثمانية، اضطر ناقل القراءات إلى معرفة هذه الشروط، ليميز المشهور من الشاذ والصحيح من السقيم. فالتواتر مستفاد من كتب الخلاف المشترط ذلك فيها، ومن معرفة أحوال الرواة، وضابطه في أصول الفقه والعربية من مصنفاتهما، والرسم من مؤلفاته[3]».

ورغم ذلك جرى على عادة المغاربة في تلك الأزمان، فحكم بالشذوذ على بعض القراءات المتواترة خارج السبعة، ومن ذلك:

- لما ذكر اختلاف المصاحف في حذف ألف: ﴿ فٰكهون ﴾ و ﴿ فٰكهين ﴾ **وإثباته، ذكر منها موضع المطففين: ﴿ انقلبوا فٰكهين ﴾ قال: « وقد قرأ حفص هذا**

المكتبة الرقمية لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

1- ينظر : الطراز ، ص 307.
2- ينظر : فتح المنان ، ص 841.
3- فتح المنان ، ص 314.

الأخير بغير ألف، كما قرئ به خارج السبعة في الجميع ». وذلك على وجه التضعيف لهذه القراءة.

- عدّ ابن عاشر قراءة يعقوب المتواترة: ﴿ وفَصْلُه ﴾ بسورة الأحقاف قراءة شاذة[1].

مع العلم أن ابن عاشر ذكر قراءة يعقوب ﴿ يقدر ﴾ بسورة ياسين دون أن يحكم بشذوذها[2].

**القسم الثالث: أوهامه وسهوه في كتابه:**

لما أخطأ ابن آجطا في نقله خطأ عن أبي داود قد يكون من النساخ، وهو نسبة قراءة: ﴿**أَدْرَكَ**﴾ بقطع الهمزة، وسكون الدال للأخوين: حمزة والكسائي، وقلده الرجراجي على ذلك، نبه ابن عاشر على هذا الخطأ، وبين أنها قراءة الصاحبين: ابن كثير، وأبي عمرو، قال رحمه الله:« وقد قرأه الصاحبان: ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿**أَدْرَكَ**﴾ بقطع الهمزة، وسكون الدال[3].

**تنبيه:** رأيت هذه القراءة في نسخ أربع من مختصرات التنزيل منسوبة للأخوين، ونقل **الشارح** كلام التنزيل كذلك، وفسّر الأخوين بحمزة، والكسائي، كما هو اصطلاح أبي داود في مسمى الأخوين[4]، ودرج على تقليده جماعة[5].

**والصواب** في النسبة ما قدّمناه [6]».

ورغم أن ابن عاشر كان متيقظا جدا لكل ما ينقله، إلا أن الكمال لله وحد فقد وقع منه بعض السهو وبدرت منه بعض الأوهام، ومنها:

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 746.

2 ينظر: فتح المنان، ص 755.

3 ينظر: النشر، 339/2، والتيسير، ص 129.

4 التبيان، ق/272-ب.

5منهم الرجراجي، ينظر: تنبيه العطشان ، ص 515.

6- التبيان، ق /272 -ب .

1. قال ابن عاشر وهو يتحدث عن بعض كلمات وزن ( فعّالين ) في التنزيل لأبي داود:« فلم أجد فيه ﴿قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [النساء: 135]. وهذا وهم منه، بل ذكره أبو داود في كتابه[1].

2. نقل ابن عاشر عن أبي داود ألفاظ: ﴿ ديار ﴾ المحذوفة حيث قال أن جملتها خمسة عشر كلها حذفت الألف منها. قال ابن عاشر عنه: ثم قال بعد تعيين أماكن الخمسة عشر[2]».

والصحيح أن أبا داود سها عن موضع الأحزاب، وهو الموضع السادس عشر، وتبعه على هذا السهو ابن عاشر.

3. سها ابن عاشر تبعا للناظم عن ذكر اسم: ﴿ بابل ﴾ في سورة البقرة عند حديثه عن الأسماء الأعجمية، وقد عده الرجراجي والضباع ضمنها، قال الضباع:« وعلى الإثبات في ﴿ بابل ﴾[3].

4. بين ابن عاشر مواضع الحذف لأبي داود في لفظ ﴿ الإيمان ﴾ فقال بعد أن ذكر الموضع الأول الذي في سورة البقرة: « وذكر الحذف في اللفظ الثاني، والرابع أيضا، وسكت عن الثالث، لكن كفى فيه تعميم الأول ». وقد سها ابن عاشر عن الموضع الثالث فنسب السكوت لأبي داود فيه، مع أن أبا داود ذكر حذفه في كتابه[4].

5. لما ذكر الخراز عن أبي داود أن ﴿ ولدة ﴾ محذوفة لأبي داود، بين ابن عاشر مواضعها في كتابه فقال:« وقد ذكر في التنزيل الأول والثاني، وسكت عن الثالث

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 464-465، ومختصر التبيين، 422/2.

2 فتح المنان، ص 494، وينظر: مختصر التبيين، 174/2.

3ينظر: فتح المنان ، ص 506و ما بعدها،وتنبيه العطشان، ص 330،334، و سمير الطالبين ، ص 38.

4ينظر: فتح المنان، ص ،531 و مختصر التبيين ، 174/2.

ملوحا لحكمه بقوله في آيته:« وسائر ما بقي هجاؤه مذكور». والصواب أن أبا داود ذكر حذفه صراحة[1].

6. بين ابن عاشر المواضع التي ذكر فيها أبو داود في كتابه لفظ: ﴿ العظم ﴾ بالحذف تصريحا وتلويحا، فذكر لفظ الإسراء الأول صريحا، ثم قال: ولوّح لحكم الثاني بإحالة رسم آياته على ما تقدم قبلها ». والصواب أن أبا داود ذكر الحذف صريحا[2].

7. مما سها فيه الخراز، وتبعه فيه ابن عاشر، وشراح المورد: ذكرهم الحذف لأبي داود في لفظ:﴿الأعنب ﴾ بغير اللفظين الأولين، والأولان هما: موضع البقرة:266، وموضع الأنعام:99. وليس كذلك: فلم ينص أبو داود على الحذف إلا في الأولين، بل لم ينص إلا في الموضع الخامس، فهو لم ينص في الموضع الثالث، وهو موضع الرعد، ولا في الموضع الرابع، وهو موضع النحل الأول، والموضع الخامس الذي نص فيه على الحذف هو موضع النحل الثاني[3].

**القسم الرابع: إثبات ما سكت أبو داود عن ذكر حذفه، مع أن نظائره محذوفة:**

ذكرنا في الاستدراك على مورد الظمآن أن الخراز أخطأ حين استثنى كلمات لأبي داود، مع أن أبا داود قد نص على حذف مثيلاتها، وأبو داود كان لا يجب التفريق بين النظائر، وكذلك الكلمات التي سكت عنها الإمام الداني، وهل ينسب لساكت حكم؟ والجواب: لا.

وحمل شراح المورد كل ما استثناه الخراز لأبي داود، أو سكت عنه الداني على الإثبات، وبعضهم على التخيير، وهو من الخطأ البين لما ذكرناه سابقا، بل يتعاظم الخطأ عندما نجد أن المشارقة قد وقع إثباتهم الألف بناء على سكوت أبي داود أو الداني.

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 533، ومختصر التبيين، 832/4.

2 ينظر: فتح المنان، ص 554، ومختصر التبيين، 796/3.

3ينظر: فتح المنان ص 556-555و وختصر التبيين 735/3، 768-796، 774و التبيان ، ق/ 247-248 و تنبيه العطشان، ص ،367 و مجموع البيان، ق/-31ب، و شرح مورد للمجاصي، ق/ 89.

وابن عاشر لم يسلك هذا المسلك، بل خالف بعض شراح المورد في مواضع سكت فيها أبو داود أو الداني، وحكموا فيها بالإثبات، ولم يوافقهم. ومن أمثلة ذلك:

1. ذكر الخراز حذف ألف كلمة ﴿ أَمَوَٰتٌ ﴾ عن أبي داود، ولم يذكر الداني فيها شيئا، فحكم ابن آجطا بإثبات الألف فيها للداني لمجرد سكوته عنه. بينما لم ينسب ابن عاشر للداني شيئا[1].

2. استثنى الخراز اللفظين الأولين من ﴿ إِحْسَٰنٍ ﴾ و﴿ شَعَٰٓئِرِ ﴾ لأن أبا داود سكت عنهما، وأثبت ألف اللفظين ابن آجطا، لسكوت أبي داود، وحكم بإثبات ألفهما كذلك للداني لمجرد سكوته عنهما، وكذا الزوالي والرجراجي، و شهّر الجاصي مع ذكره بأنه يحتمل الحذف، بينما نجد أن ابن عاشر قد حكم بحذف ألف اللفظين حملا على النظائر، وعلى الإثبات جرى عمل مصاحف أهل المشرق، وذلك لسكوت الداني وأبي داود عنهما، وليس ذلك بصواب إذ السكوت لا يقتضي حذفا أو حكما. فأبو داود نص على حذف نظائرها، وكان رحمه الله يستحب الحمل على النظائر، ولا يرضى من غيره أن ينص على حذف حرف الحذف ويسكت عن نظيره، بل ويعتذر عمن فعل ذلك بأنه اكتفى بالمذكور بالحذف عن المسكوت عليه، كما اعتذر للغازي ونافع رحمهما الله تعالى، والبلنسي في المنصف قد نص على الحذف في الجميع وهو: - أي البلنسي – تلميذه وناظم تقييده. فالراجح الحذف كما قال ابن عاشر، وتبعه ابن القاضي والمارغني، وبه قال الشاطبي، ونسب الحذف لمصحف ابن الجزري، وقال عن الإثبات: "وهو خلاف الضابط"، وذلك حملا على النظائر. وعليه العمل في مصاحف المغاربة عليهم من الله الرضوان[2].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 ينظر: فتح المنان، ص 519، والتبيان، ق/ 242-ب

2 ينظر: فتح المنان، ص 525، والتبيان، ق/244-أ، ومجموع البيان، ق/28-أ. وشرح الجاصي على المورد، ق/88، وتنبيه العطشان، ص 342، ومختصر التبيين، 344/2، 1077/4. ولطائف البيان، 30/1، ونثر المرجان، 175/1، 241، ونهج الطالبين، ص 49، 53، ودليل الحيران، ص 67-68، وبيان الخلاف، ق 40-أ.

3. ما ذكر الخراز أن أبا داود نقل حذف الألف لجميع أصحابه للاسم، ليس بموضعه كلمة كلمة، استثنى منها ثلاثة عشر لفظا لم يتعرض لها أبو داود بحذف ولا بإثبات، وهي: ﴿اصلح﴾، ﴿ظلم﴾، ﴿تلوته﴾، ﴿سئل السلم﴾، لأول من لقمان: ﴿غلم﴾، ﴿كل حلف﴾، ﴿غلظ﴾، ﴿لهية﴾، ﴿التلق﴾، ﴿علنية﴾، ﴿فلنا﴾، ﴿لنم﴾، ﴿لزب﴾. فحكم الإثبات في الثلاثة عشر ابن آجطا، والرجراجي، والتنوالي، وبالوجهين مع تقوية الحذف قال الخاصي، وبالحذف في الثلاثة عشر عند المنصف للبلنسي.

وأما ابن عاشر فإنه قال:« **الثاني**: ساوى الناظم بين حذف ألف الأحرف الثلاثة عشر، وإثباتها، لتصريحه بالتخيير فيهما، وقد تقرّر أن السكوت من شيخ، لا يقتضي حكما أصلا، وإنما يرجع في المسكوت إلى الأصل، لاقتضاء القاعدة له، لا من السكوت. كما تقدم عند قوله: « **باب اتفاقهم والاضطراب** »، وعلى هذا فلا موجب للتخيير إلا معارضة نص المنصف للقاعدة الرسمية، ويرد هنها بحثان:

**أحدهما**: أن يقال زيادة العدل مقبولة، فإن كان البلنسي عدلا، فما نص عليه من الأحكام محل تخيير، وإلا لم يقبل أصلا، ولا يجوز إتباعه، وقد تقدم هذا البحث عند قوله: **وربما ذكرت بعض أحرف** »، البيت، مع جوابه هناك.

**ثانيهما**: أن استشط الناظم التخيير في رسم الألف في المواضع الثلاثة عشر، منقوض في بعضها، وهو الأول من ﴿ غُلَٰمٌ [1] ﴾، و﴿ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ ﴾، لأن ما نص على

---

1 بل حكى الداني الإجماع على حذفه فقال:« أجمع القراء في الرسم على حذف الألف بعد اللام منه في القرآن للاختصار حيث وقع وكيف ما وقع»، وحكى حذفه الداني وابن القاضي والسيوطي. فكيف يكون للخراز ستشاؤد، وأبو داود قد نص على حذف نظائره، بل قال في حمسة:« وهجاؤه مذكور». ولم يتقدم له ما منه أنه قد تقدم وهو لا يذكر إلا حذف، وقال في موضع مريم:« تقدم ذكره كله»، وقد نص بعض شراح المورد على الإثبات وحكى بعضهم التخيير ، وعلى الإثبات بعض المشارقة. قال الشيخ الضباع:« فجرى العمل على إثباته»، وبالحذف في الجميع جرى عمل المغاربة وهو الصواب، تقليلا للخلاف، وحملا لأبي داود على النظائر، وإتباعا للشيوخ الذين حكوا حذفه. » ينظر: مختصر التبيين، 343/2، 711/3، 826/4. وإتحاف ص، 17، والتبيان،

حذف أيهما، وشك يصح التحبير في ما نص أبو عمرو وتنسى عنه بالحذف، وسكت عنه أبو داود، هذا ما لا ينبغي، ولا سيما وقد حكى البيت إجماع المصاحف على حذف ﴿سُئِلَ ٱلْمَلَأُ﴾[2]».

بل إني وجدت نصيا جليا لابن عاشر يبين فيه أنه لا يسلب حكم الساكت أبدا.

قال ابن عاشر رحمه الله تعالى: «وبيان ذلك أن شيخا مثلا، إذا ذكر حكما للفظ من حذف أو إثبات مثلا، فإن سكت الآخر، لم يُعدّ سكوته شيئا، لاحتمال سكوته عنه عدم روايته فيه شيئا، ونسيانه إياه، وكونه عنده على الأصل في قاعدة الرسم، حيث يكون الحكم المذكور على خلاف الأصل، وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال، وكانت السنة المُعتمَد فيها على ذلك السكوت تقوّلا على الساكت المنقول عنه...[3]».

أقول: ورغم هذا الكلام البديع الذي قرره ابن عاشر من ترجيح الحذف للسكوت عنه حملا على النظائر المحذوفة، ومن أن السكوت من شيخ لا يقتضي الحكم بـ[illegible] من أن زيادة العدل مقبولة إذا حكى شيخ كالبلنسي بالحذف في كلمات سكت عنها أبو داود، إلا أن الكمال لله وحده فقد خالف ابن عاشر ما قاله في مواضع، منها:

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

و 252-أ، وسراج المتأملين، ص 393، 394، ومجموع البيان، ق 35-أ، وشرح عاصي، ق 91-أ، وإتحاف، 2 213، ونثر المرجان، 1/25، 420. ودليل الحيران، ص 88، وبيان حاصي، ق 40-أ، وتحبير المتأملين، ص 58، ومنير العاملين، 198/1.

1 بل حكى الإجماع كذلك الداني والشاطبي والجعبري والسخاوي، فكيف يحق لابن عاشر أن يسلبه، وكيف يحق لابن آجطا والمراكشي أن يحكما فيه لأبي داود بالثبوت، وكيف يحق كذلك للمزوار وعاصي أن يحكما فيه كما حبر الناظم، والصواب الحذف كما هو الإجماع. قال محمد علي حسف الحسيني شيخ القراء والمقارئ المصرية سابقا: «فلا التفات إلى ما ذكره فيه بعضهم من الخلاف على المورد» ينظر: المقنع، ص 11، 17، والوسيلة، ص 123، 263-266، والخيلة، ق/94، والدرة الصقيلة، ق/55-أ، والتبيان، ق 252-أ، ونسيم عطشان، ص 393، 397، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح العاصي، ق/91-أ، وتحبير المتأملين، ص 57 الحاشية رقم 1.

2 ينظر: فتح المنان، ص 583-584.

3 ينظر: فتح المنان، ص 421-422.

1. لما ذكر الخراز لفظ: ﴿ أصوات ﴾ بالحذف لأبي داود، و لم يستثن فردا من أفراده، مع أن أبا داود قد نص على الحذف في سورة لقمان والحجرات في موضعيه، وسكت عن موضع طه، فقال ابن عاشر:« بقي على الناظم استثناء الواقع في طه ».

نقول: انظر إليه هنـــــا - أي ابن عاشر - مع أن التجيبي عد، -واعتمده ابن عاشر- نقل حذفه، فأين زيادة العدل وأين الحمل على النظائر، وأين القول بأن السكوت لا يؤخذ منه حكم، فالكمال لله سبحانه [1].

2. استثنى الخراز لأبي داود اللفظين الأولين من كلمة: ﴿الْأَعْنَـــــابَ﴾، وهما: في سورة البقرة: ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَـــــــــــابٍ ﴾ [آيـة: 266]، وفي سـورة الأنعـام: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّـٰتٍ مِّـــــنْ أَعْنَـــــــــــابٍ ﴾ [آية: 99]، فحكم شراح المورد له بالإثبات في هذين الموضعين، وليس هذا بصحيح: فلم ينص أبو داود على الحذف فقط في الأولين، بل لم ينص إلا في الموضع الخامس، فهو لم ينص في الموضع الثالث، وهو موضع الرعد، ولا في الموضع الرابع، وهو موضع النحل الأول، والموضع الخامس الذي نص فيه على الحذف هو موضع النحل الثاني[2].

---

1- ينظر فتح المنان ، ص 737، و مختصر التبيين ، 993/4. 1131.

2- ينظر : فتح المنان ص 555- 556، و مختصر التبيين 735/3ن 768- 769، 774، و التبيان ، ق ق/247 - 248، و تنبيه العطشان، ص 367، و مجموع البيان ، ق 31-ب ، و شرح المورد للمجاصي ، ق /98-ب .

المبحث الثالث: نسخه المخطوطة وأماكن وجودها والنسخ المعتمدة في التحقيق ووصفها. ونماذج منها:

سأتطرق في هذا المبحث إلى تقديم بعض المعلومات عن عدد من نسخ فتح المنان المخطوطة في المكتبات، مع وصف النسخ التي اعتمدتها في تحقيق هذا الكتاب، وتقديم صور من هذه النسخ. وذلك في المطالب الآتية:

**المطلب الأول: نسخه المخطوطة وأماكن وجودها**

لفتح المنان نسخ مخطوطة كثيرة نذكر طرفا منها:

- نسخة بالمكتبة العبدلية، تونس، برقم: 45/423 مجموع، عدد أوراقها: 97، نسخت سنة: 1086هـ.

- نسخة بالمكتبة نفسها، برقم: 401 23، عدد أوراقها: 204، نسخت سنة: 1095هـ.

- نسخة برامبور، الهند، برقم: 297 رسم القرآن D19393، عدد أوراقها: 254 ناقصة الأول، نسخت في القرن: 11هـ.

- نسخة بخزانة القرويين بفاس المغرب، ، برقم: 230، عدد أوراقها: 170، نسخت سنة: 1106هـ.

- نسخة بالظاهرية دمشق – الأسد – ، برقم: 348، عدد أوراقها: 140، نسخت سنة: 1114هـ.

- نسخة بدار الكتب الوطنية ( جمعة عبد الوهاب ) تونس، رقم: 18210، عدد أوراقها: 135، نسخت سنة: 1115هـ.

- نسخة بجامعة برنستون ( يهودا ) برنستون، برقم: 179 (1095 )، عدد أوراقها: 312، نسخت سنة: 1124هـ.

- نسخة بلدية الإسكندرية مصر، برقم: 2210ج، نسخت سنة: 1136هـ.

نسخة بالظاهرية دمشق – الأسد – ، برقم: 5360، أوراقها من: 152-165، نسخت سنة: 1150هـ.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

نسخة بدار الكتب الوطنية تونس، برقم: 1680، عدد أوراقها: 292، نسخت سنة: 1152هـ.

نسخة بخزانة تطوان بالمغرب، برقم: 71 148م، أوراقها من: 119 477. نسخت سنة: 1183هـ.

- نسخة بالخزانة العامة بالرباط المغرب، برقم: D-745 ، عدد أوراقها: 96. نسخت سنة: 1186هـ.

- نسخة بدار الكتب الوطنية تونس، برقم: 96، عدد أوراقها: 113، نسخت سنة: 1198هـ.

- نسخة بجامعة الإمارات أبو ظبي، برقم: 138، عدد أوراقها: 143، نسخت سنة: 1223هـ.

- نسخة بخزانة تطوان بالمغرب، برقم: 903/4/73ع، أوراقها من: 1-234. نسخت سنة: 1229هـ.

- نسخة بالمكتبة الأزهرية، القاهرة مصر، برقم: 2192/26، عدد أوراقها: 252.

- نسخة بالمكتبة نفسها، برقم: 16192/154، عدد أوراقها: 295.

- نسخة أخرى بالمكتبة نفسها، برقم: 22253/226، عدد أوراقها: 158.

- نسخة بالأزهرية أيضا، برقم: 22326/319، عدد أوراقها: 40.

- نسخة أخرى بالأزهرية، برقم: 2326/319، عدد أوراقها: 212.

- نسخة بمكتبة برلين ألمانيا، برقم: 90/360.

- نسخة بمكتبة بلدية الإسكندرية مصر، برقم: 1164ب.

- نسخة بالمكتبة الوطنية الجزائر، برقم: 390(583-ر87). عدد أوراقها: 73.

- نسخة بخزانة تطوان بالمغرب، برقم: 861/72م، أوراقها من: 20-461.

- نسخة بالخزانة نفسها، برقم: 354/74م، أوراقها من: 1-393.

- نسخة بالتيمورية بدار الكتب الوطنية القاهرة مصر، برقم: 215.

- نسخة بخزانة القرويين فاس المغرب، برقم: 225، عدد أوراقه: 130.
- نسخة بالخزانة نفسها برقم: 1036.
- نسخة أخرى بخزانة القرويين، برقم: 1038.
- نسخة أخرى بالمكتبة نفسها، برقم: 1057.
- نسخة بدار الكتب الوطنية تونس، برقم: 272، عدد أوراقه: 327.
- نسخة بالمكتبة نفسها برقم: 272 ضمن مجموع، أوراقها من: 1ب-171.
- نسخة بمكتبة قليج علي تركيا، برقم: 30.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

## المطلب الثاني: النسخ المعتمدة في التحقيق ووصفها

حلت بي البركة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجتي للفريضة في موسم حج 1425هـ، يومها دخلت المكتبة بالحرم المدني وتصفحت فهرس المخطوطات فوقعت عيني على كتاب فتح المنان لابن عاشر اتصلت بالعاملين على المكتبة لتصوير نسخة من هذا المخطوط وبحمد الله وفق الله للخير.

بحثت عن نسخ أخرى لهذا الكتاب فيسر الله زيادة على نسخة الحرم المدني، أربع نسخ أخرى، وفيما يأتي وصف للنسخ الخمس المخطوطة للكتاب:

**الأولى: النسخة ( ح ) من فتح المنان المروي بمورد الظمآن:**

هذه النسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية الحامة الجزائر.

وتحمل رقم: 390 ضمن مجموع عدد أوراقه: 257 ورقة، عدد أوراق هذه النسخة: 133 ورقة، توجد به ورقتين مكررتين، فيصير العدد الحقيقي لها: 131 ورقة.

مسطرتها: 24.4 على 16.9 سم.

ناسخها: محمد البشير بن عبد القادر بن لَحْسن بن موسى. وفرغ من نسخها في رمضان سنة: 1141هـ.

اعتمدت هذه النسخة أصلا، لأن خطها مقروء، وهي أقدم النسخ التي تحصلت عليها.

ورمزت إليها بالرمز ( ح ) اختصارا من الحامّة.

**الثانية: النسخة ( هـ ) من فتح المنان المروي بمورد الظمآن:**

هذه النسخة محفوظة بالمكتبة القاسمية، بزاوية الهامل، بوسعادة الجزائر، رقمها:ق/65.

كتبت بخط مغربي واضح باللونين الأحمر والبني.

عدد أوراقها: 144 ورقة، وسقطت منها مقدار أربع ورقات.

لم يشر فيها إلى اسم ناسخها.

عليها بعض التعليقات، وفي كل صفحة 30 سطرا، وقد نسخت سنة: 1193هـ.

اعتمدتها في المقابلة.

ورمزت إليها بالرمز ( هـ ) اختصارا من الهامل.

**الثالثة: النسخة ( د ) من فتح المنان المروي بمورد الظمآن:**

هذه النسخة محفوظة بمكتبة الحرم المدني الشريف بالمدينة النبوية. ضمن مجموع برقم: 107/8، عدد أوراق هذه النسخة: 135 ورقة، توجد بها ورقة ساقطة وهي رقم: 53.

كتبت بخط مغربي جيد بلونين البيني والأحمر، وعليها تصحيحات مما يدل على أنها مقابلة بأصل.

مسطرتها: 24.4 على 16.9 سم.

ناسخها: أبو العباس بن محمد بن أحمد بن جامع الولتمي الزرواني. وفرغ من نسخها سنة: 1203هـ.

ورمزت إليها بالرمز ( د ) اختصارا من المدينة.

اعتمدتها في المقابلة.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

**الرابعة: النسخة ( ز ) من فتح المنان شرح مورد الظمآن:**

هذه النسخة محفوظة بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة مصر، برقم: [246] 22253 ضمن مجموع.

عدد أوراق هذه النسخة: 121 ورقة.

كتبت بخط مغربي جيد ، وعليها آثار الرطوبة.

عليها تعليقات وتصحيحات مما يدل على أنها مقابلة بأصل.

مسطرتها: مختلفة.

ناسخها: موسى بن محمد الزعري الأكثيري المنصوري العامري. وفرغ من نسخها سنة: 1184هـ.

ورمزت إليها بالرمز ( ز ) اختصارا من الأزهرية.

اعتمدتها في المقابلة.

**الخامسة: النسخة ( ك ) من فتح المنان المروي بمورد الظمآن في رسم القرآن:**

هذه النسخة محفوظة بمكتبة الحرم المكي، العزيزية، مكة المكرمة رقم المخطوط: 671 مخ، ورقم الفلم: 5764.

عدد أوراق هذه النسخة: 296 ورقة.

كتبت بخط: محمد بن حسين الدكان ، وعليها آثار الرطوبة والبس.

عليها تعليقات في الحواشي.

مسطرتها: 20 على 15 سم.

فرغ من نسخها سنة: 1221هـ.

استأنست بها فقط عند بعض الإشكالات في النسخ الأخرى، و لم أعتمدها في المقابلة إلا نادرا.

ورمزت إليها بالرمز ( ك ) اختصارا من مكة.

**تنبيه:** لم أشر إلى كل الفروق بين النسخ، وإنما اقتصرت على الهام من ذلك فقط، لئلا تثقل الهوامش بما لا فائدة منه، وقد وضعت السقط بين قوسين معقوفين.

المطلب الثالث: نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق:

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

صورة الورقة الأولى من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: ( ح )

صورة الورقة الأخيرة من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: ( ح )

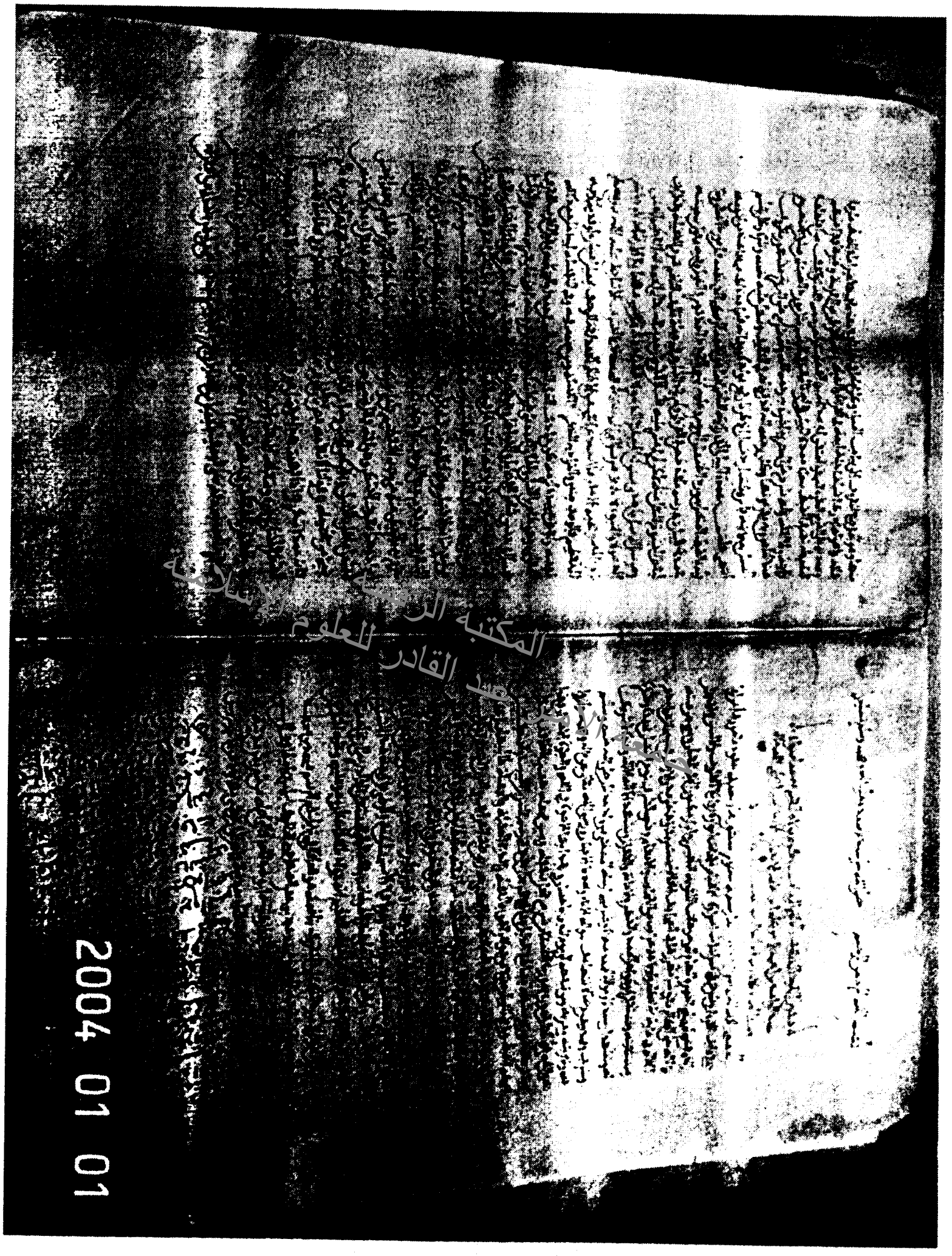
2004 01 01
المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

صورة الورقة الأولى من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: ( هـ )

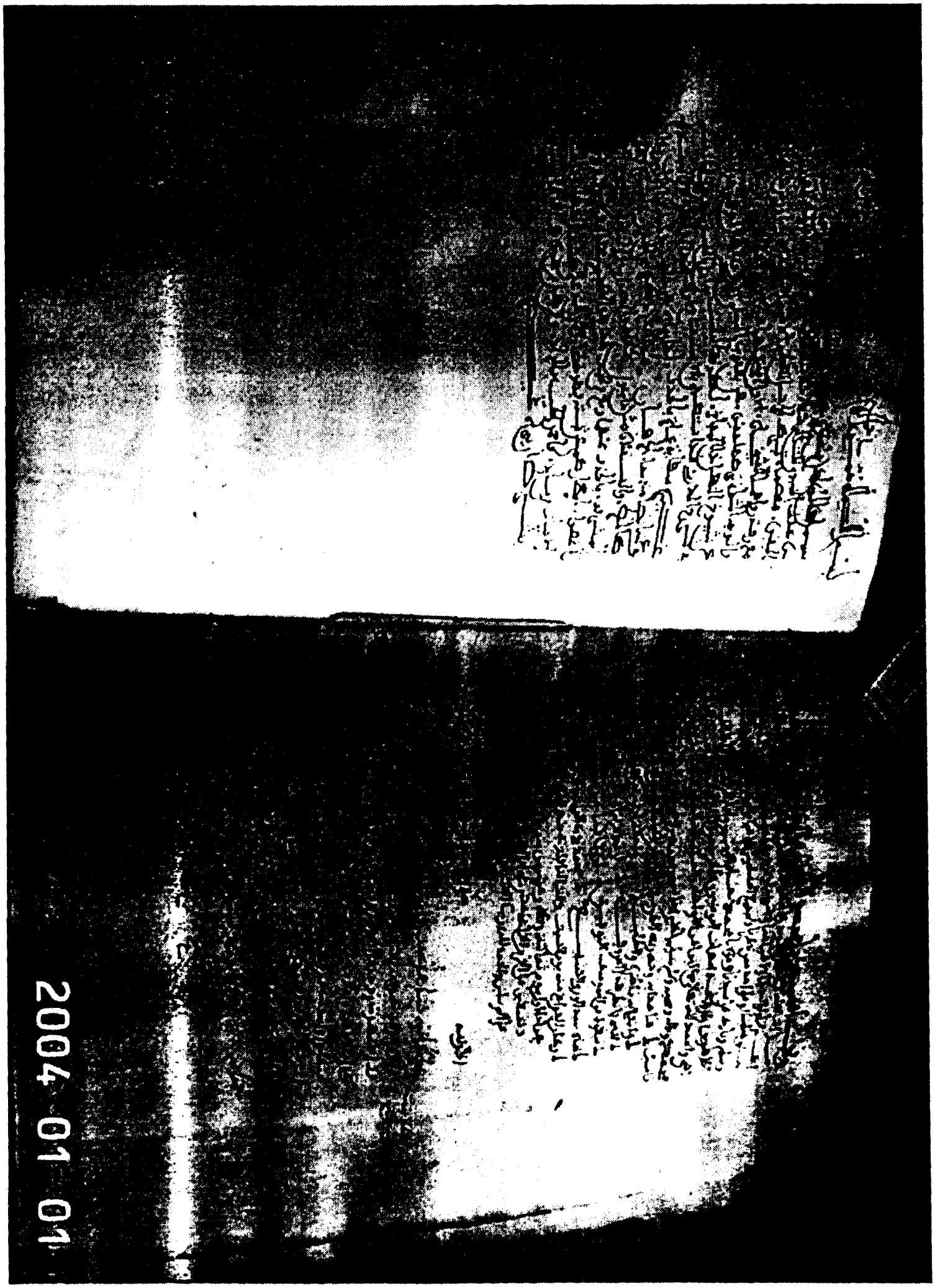


صورة الورقة الأخيرة من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: ( هـ )

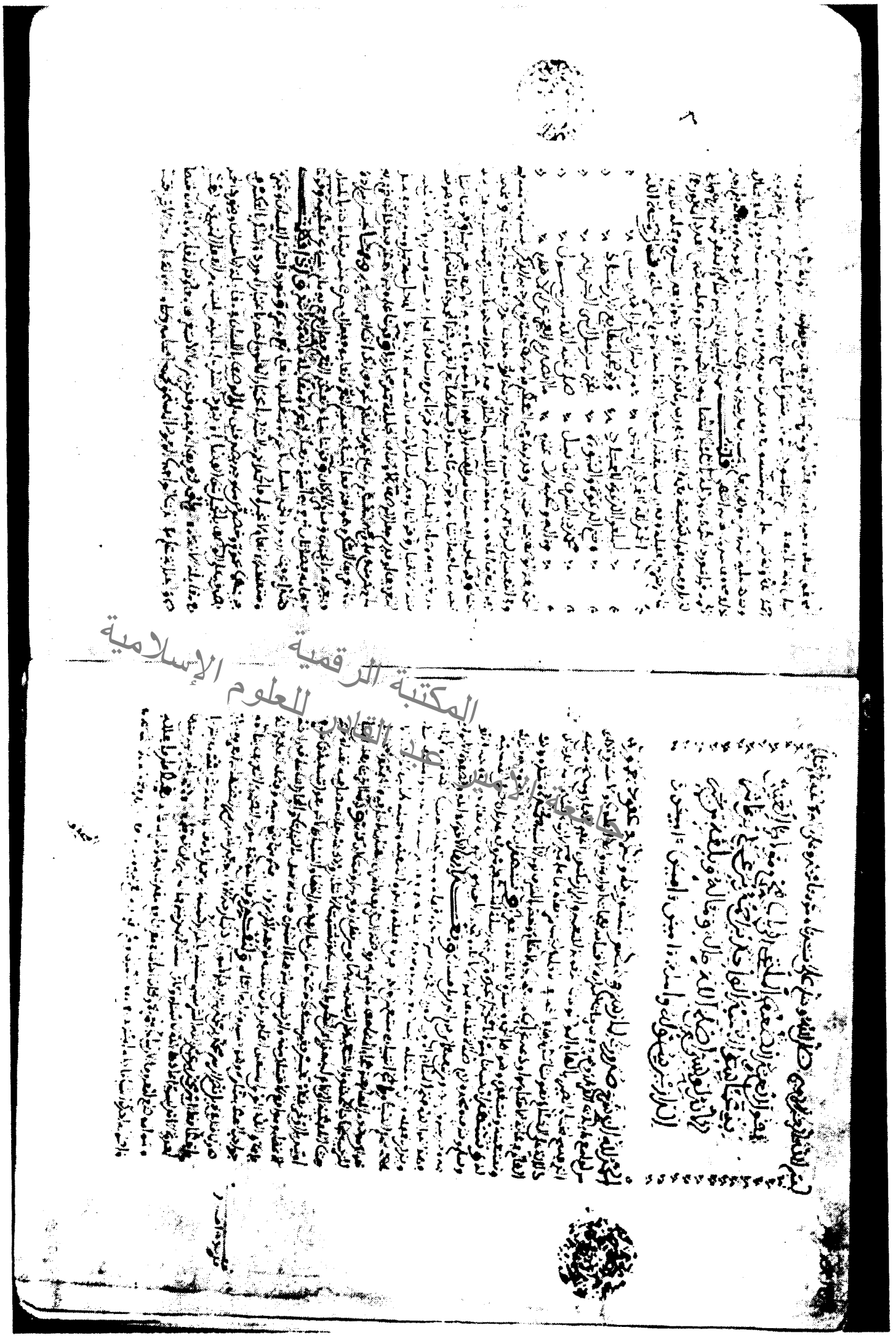

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

صورة الورقة الأولى من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: ( د )

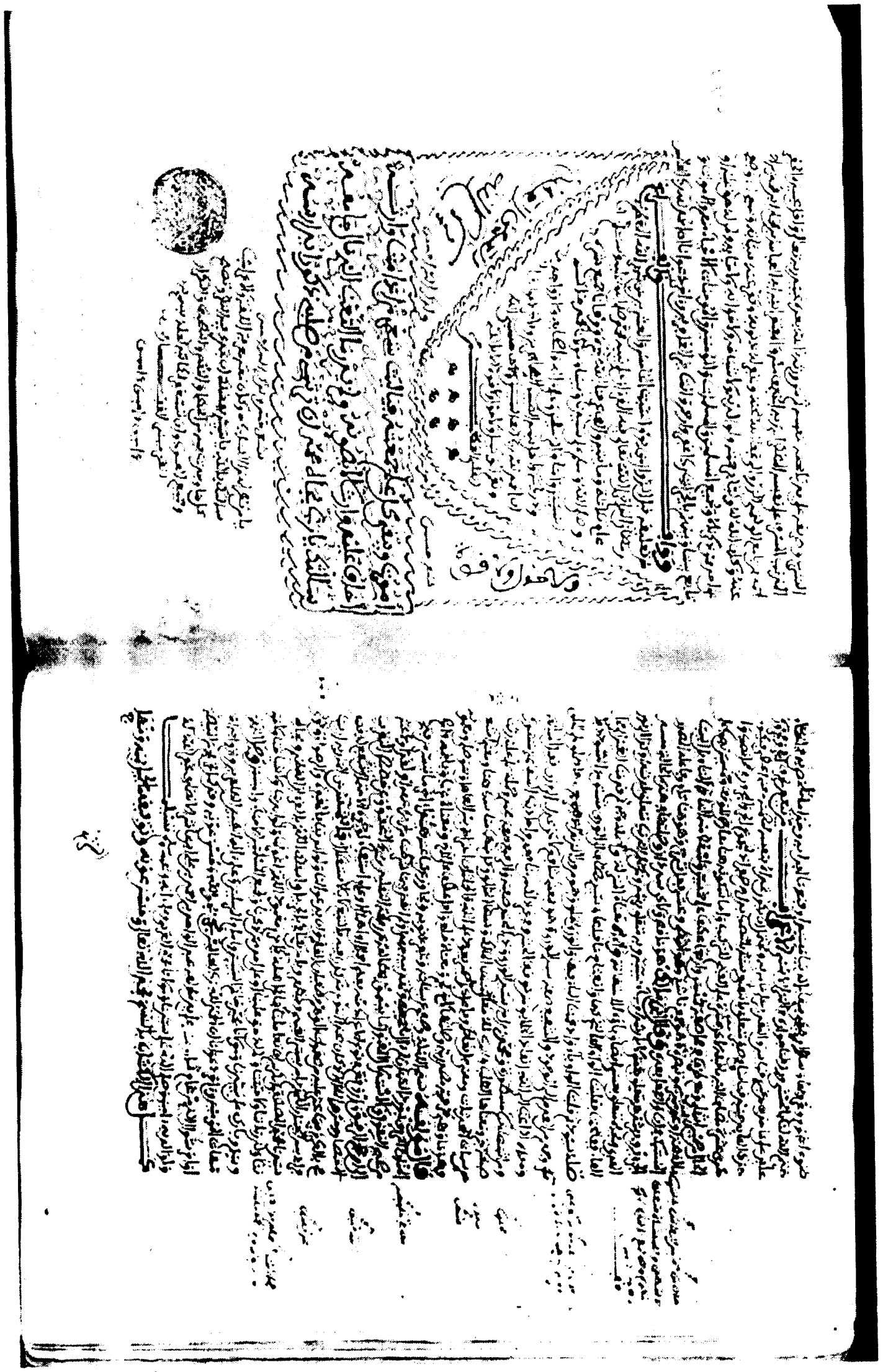

صورة الورقة الأخيرة من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: ( د )

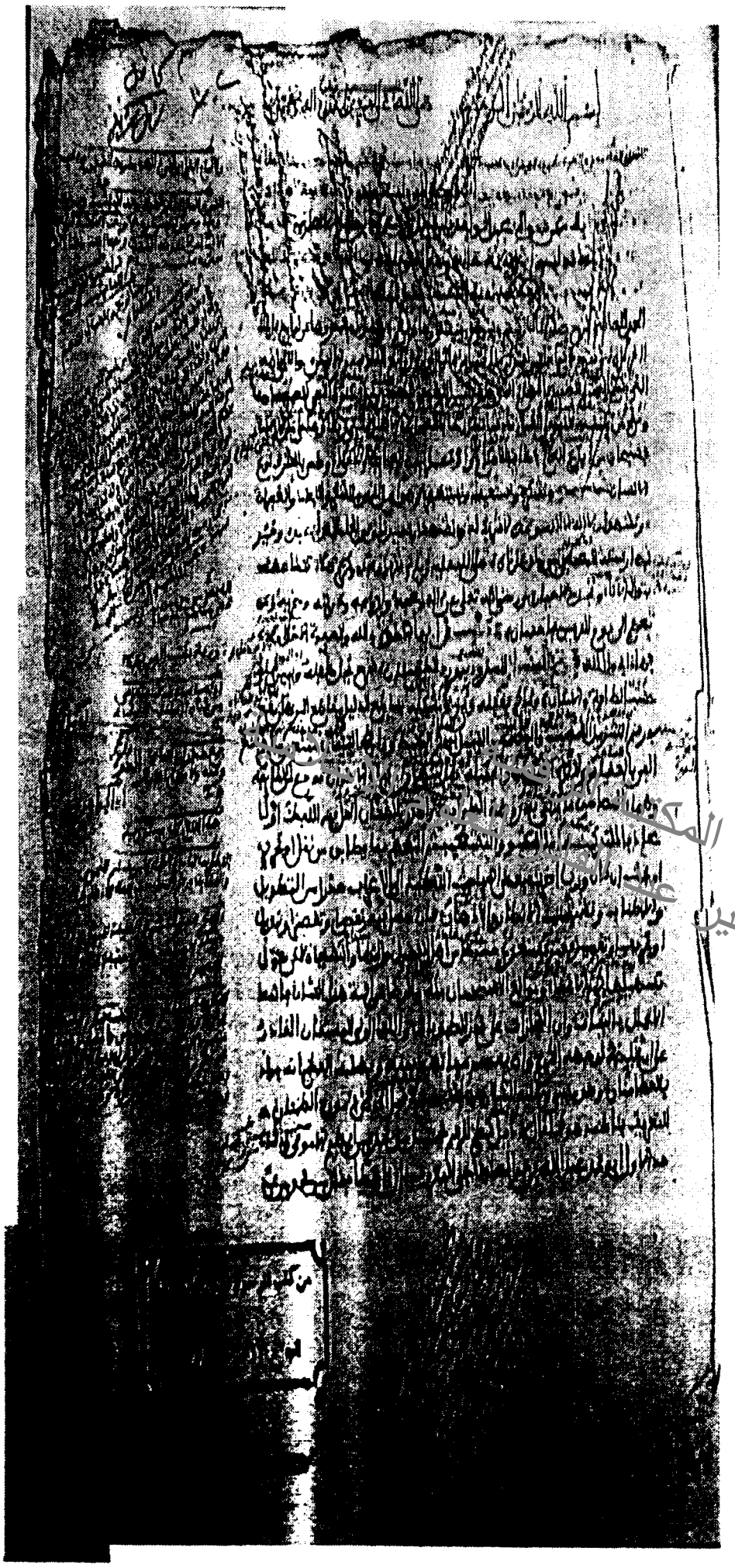

جامعة الأمير

صورة الورقة الأولى من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: ( ز )

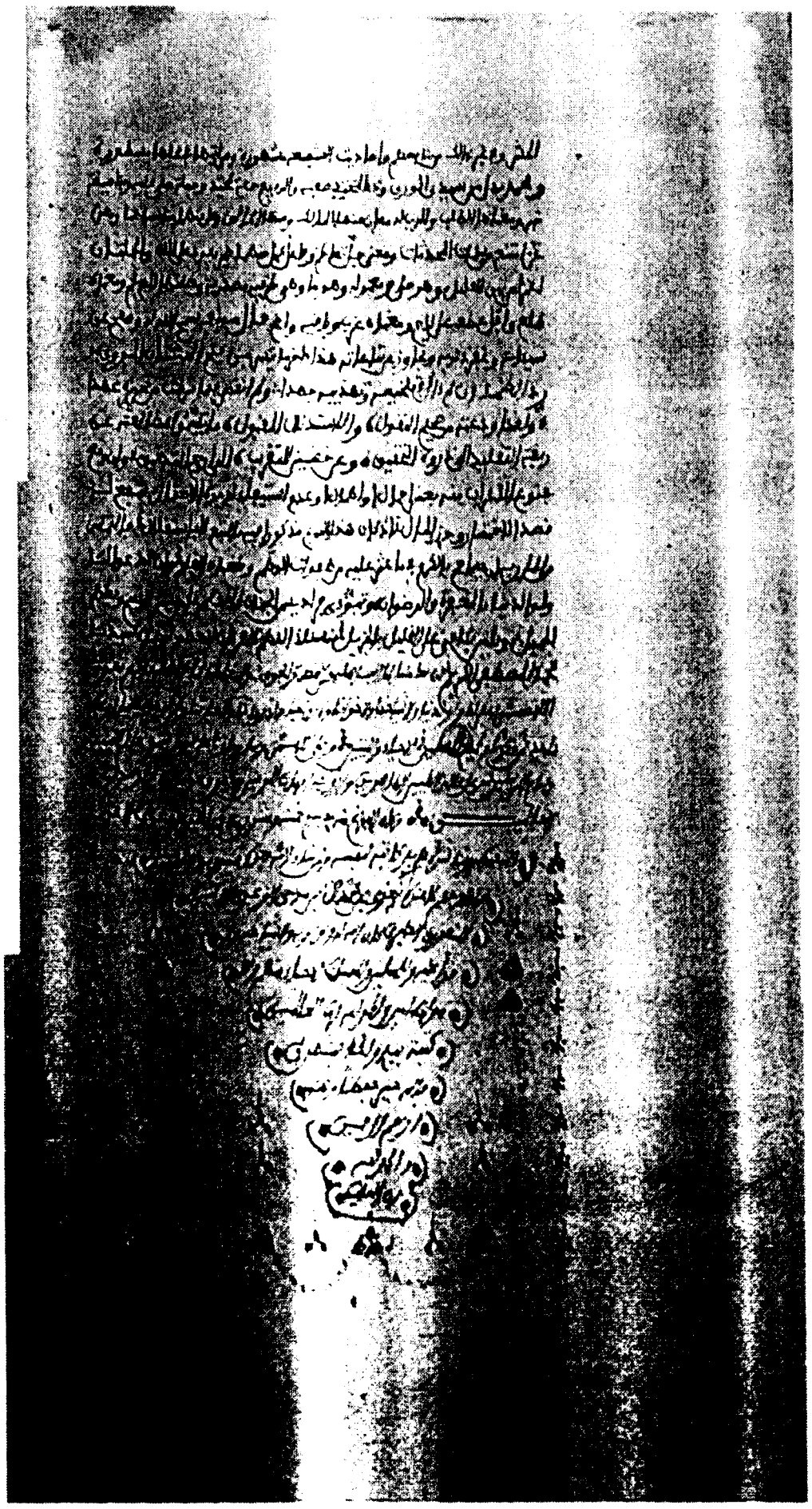

صورة الورقة الأخيرة من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: ( ز )

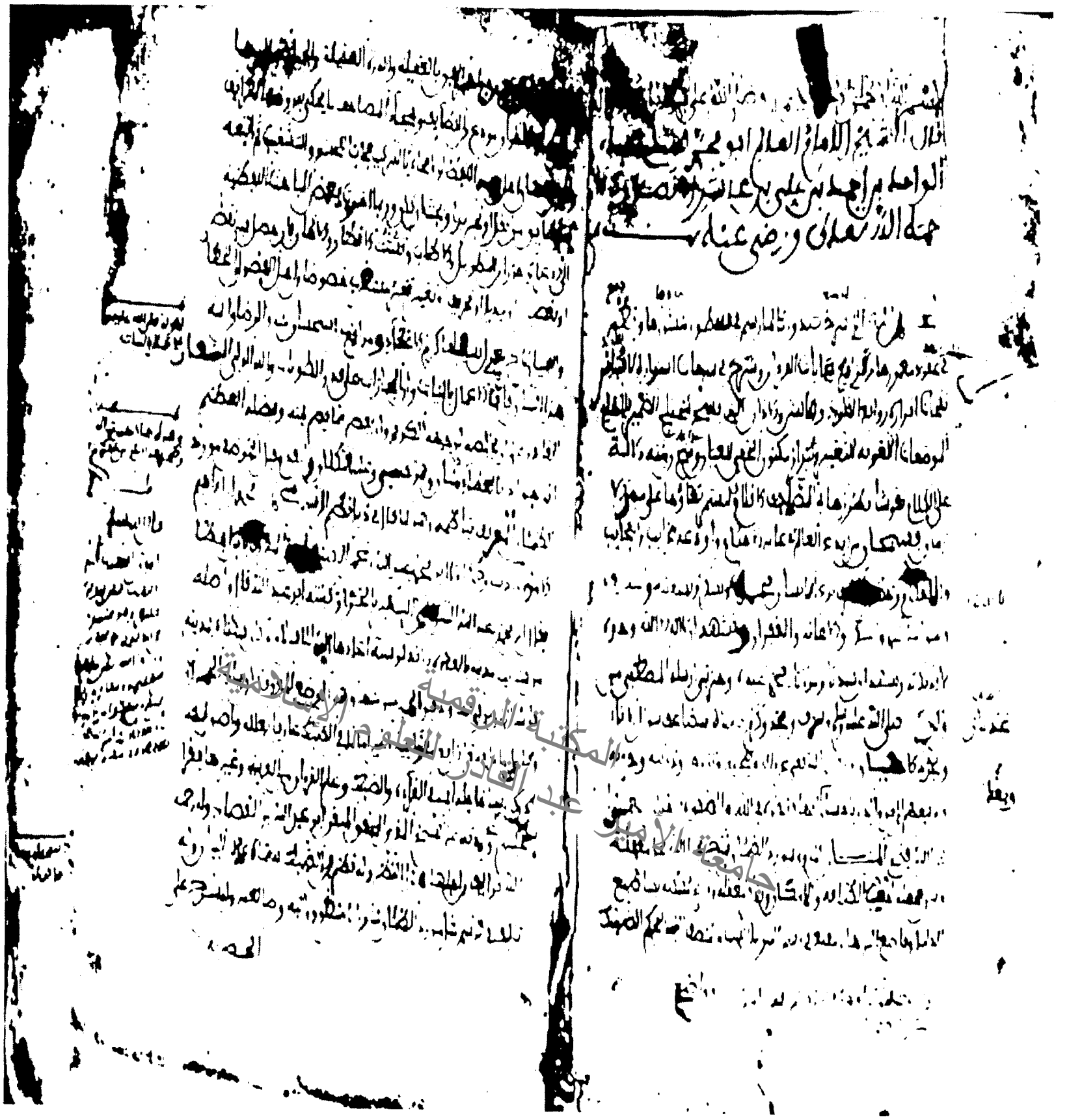

صورة الورقة الأولى من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: ( ك )

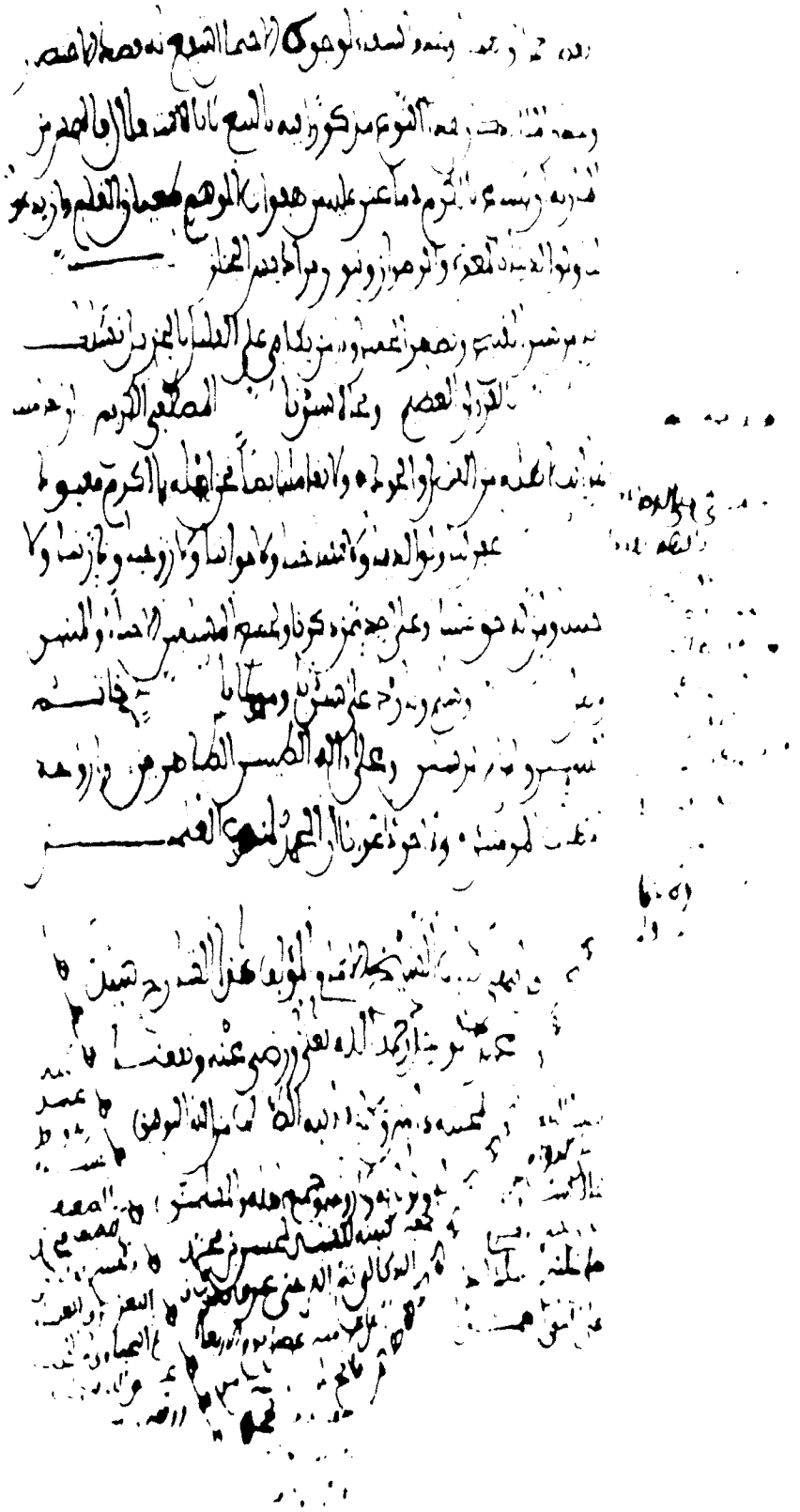

صورة الورقة الأخيرة من مخطوط فتح المنان المشار إليه في التحقيق بالرمز: ( ك )

# قســـــــم التحقيق

# فتح المنان المروي بمورد الظمآن

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

## للعلامة المحقق محمد الواحد بن عاشر الأندلسي المغربي الفاسي

# المقـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــدمة

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**وصلى الله على سيدنا محمد، و آله وصحبه وسلم تسليما.**

يقول العبد الضعيف الملتجئ، إلى باب كرم مولاه، الغني به عما سواه: **عبد الواحد بن أحمد بن عاشر، الأنصاريُّ، الأندلسيُّ**، أصلح الله حالَه، ومآلَه، وبلّغه من خير الدارين سُؤْلَه وآمالَه[1].

الحمد لله الذي شرح صدورنا، لما رسم في سطور منشورها[2]، ونظم في عقود معمورها[3]، من لوامع[4] آيات القرآن، وسرح[5] في سرحات[6] أسراره، لاقتباس نفحات أنواره، رواتع[7] القلوب[8]، والألسن، والآذان[9]، الذي فسح لمختلج الضمير[10]، بإلهام

---

1 ابتدأت النسخة هـ بـ: « بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد، و على آله وصحبه وسلم تسليما، يقول العبد الضعيف. الملتجئ إلى باب كرم مولاه، الغني به عما سواه، عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر، الأنصاري، الأندلسي. أصلح الله حاله ومآله، وبلّغه من خير الدارين سؤله». وابتدأت النسخة د بـ: «بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما، يقول العبد الضعيف، الملتجئ إلى باب كرم مولانا، الغني به عما سواه: عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر، الأندلسي، أصلح الله حاله ومآله، وبلّغه من خير الدارين سؤله وأمله، آمين آمين آمين»، وابتدأت النسخة ز بـ:" بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. يقول العبد الضعيف، الملتجئ إلى باب كرم مولانا، الغني به عما سواه: عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر، الأنصاري، الأندلسي، أصلح الله حاله ومآله، وبلّغه من خير الدارين سؤله وأمله.

2 رسم: كتب. وسطور: جمع سطر، وهو الصف من الشيء: ما يكتب فيه. ومنشورها، المنشور ضد المطوي، أي ظاهر ومذاع.

3 نظم بمعنى: جمع. وعقود: جمع عقد، وهو القلادة، استعير لسطر الحروف لجمعها فيه على وجه مناسب مستحسن.

4 جمع لامعة، من لمع البرق، أي أضاء.

5 في هـ: "وشرح".

6 السرح: المال السائر. وسرحت الماشية، أي خرجت للمرعى، وسرحات: ما تسرح فيه الماشية. ينظر: لسان العرب، 1984/3.

7 في ح:" روائع"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

8 الرَّتع: الأكل والشرب رغدا في الريف، وهو أيضا اللهو والإنبساط. ينظر: اللسان، 1577/3. والمقصود به هنا: أن ترتع القلوب للإدراك والإستنباط، وأن ترتع الألسن للتعبير، وأن ترتع الآذان للإستماع.

9 في هـ: "والأذهان".

10 فسح بمعنى: وسَّع. ومختلج بمعنى: مجتذب. من خلج بمعنى: جذب. ينظر: لسان العرب، 1222/2. والمقصود هنا:

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

الموضوعات اللغوية للتعبير، وإبراز مكنون الخفي للعيان، ومنح من مِنَنه، دلالة على الكلام، نُقُوشاً تطرزها في الصحائف الأقلام، ليستمر بقاؤها على مرّ الأزمان[1].

فسبحان من أبدع العالم في غاية الإحكام، وأودعه غرائب من العجائب والأحكام، وخصّ بالشرف نوع الإنسان.

نحمده ونشكره ونستعينه ونستغفره، وهو أهل الحمد والشكر والإعانة والغفران، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، ونشهد أن سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله. وخير نبي أرسله، المصطفى من ولد عدنان، صلى الله عليه وسلم، وشرّف، ومجّد، وكرّم، صلاة تتضاعف بتوالي الآناء، وتجدّد الأحيان، ورضي الله تعالى عن آله وصحبه، وأزواجه، وذريته، وحزبه، ومن تبعهم إلى يوم الدين بإحسان، وبعد:

أيها الإخوة في الله، والصفوة الأخدان[2]: فهذا بحول الله: **فتحُ المَنَّان المَـرْوِيُّ[3] بمـورد الظَمْآنِ**، شرحٌ يَحُلُّ مُقْفَلَه، ويُبَيِّن مُجْمَلَه، حسب الطاقة والإمكان، ويُذَكِّر مُغْفَلَه. ويُـزِيحُ

---

الذي وسّع لمجتذب القلب بما يلقيه سبحانه من المعاني واللغة وغيرها.

1 جاء في حاشية ز مع بعض التصرف: "تقدير كلامه رحمه الله تعالى: الحمد لله الذي وسّع قلوبنا لفهم ما كتب في سطور ما أظهره وأذاعه. وجمع في سنك مملوءها، من آيات القرآن الواضحة المعاني.

والحمد لله الذي جعل قلوبنا وألسنتنا وآذاننا واعية وراتعة في أسرار القرآن الشبيهات بالسراحات لأخذ معانيه الطيبة، موسّع بمجتذب القلب بما يلقيه فيه من المعاني بطريق ما أفاضه سبحانه فيضا، في الموضوعات اللغوية. ويظهر المعاني الخفية لتُشاهد.

والحمد لله الذي أعطى بلا عوض، حروفا دالة على الكلام نكتبها، وتزينها الأقلام في الأوراق، ليدوم بقاؤها ما بقي الزمان".

2 في د: "الإخوان". والأخدان: الأصدقاء والأصحاب، وهي جمع خدْن، بكسر الخاء وسكون الدال. انظر المصباح المنير للفيومي، ص: 89.

3 في هـ: "الموري". والمروي من الريّ، ضد العطش، والمقصود أن هذا الشرح قد رُوي بنظم الخراز، الذي هو مورد الظمآن. أي أن كتابه فتح المنان قد ارتوى من المورد الذي هو مورد الظمآن.

مُشْكِلَه، بساطع الدليل، وقاطع البرهان: مقنع[1] في رسم التنزيل[2]، اللبيب[3]، والمنصف[4] النبيل، بمحكم الضبط[5]، وواضح التبيان[6]، مُمتَّع من جواهر الفنّ بالعقيلة[7]، [والدرّة][8] الصقيلة[9]، والجميلة طالبُها[10]، من أذكياء الإخوان، مُودَع من اللطائف، وهجاء المصاحف، ما يحكي به روضة الطرائف، والمُزْن[11] هتّان[12]، أحلُّ فيه اللفظ أولا، محاذيا للتركيب، مجانبا للحشو والتشغيب، ثم أُتبعه بما يطابق من نقل، أو تحرير أو بحث، إن كان، وربما أخّرت بعض المباحث اللفظية إلى الإعراب، حذرا من التطويل والإطناب، وتشتيت الأنظار والأذهان، فإن حصل فيه نقص، أو تقصير، أو تبديل، أو تحريف، أو تغيير، فغير مستغرب، خصوصا من أهل الفضول، والخطأ، والنسيان، لكن معوِّل تسهيلها: كرم الإغضاء[13]، ومواقع الاستحسان منه، والرضى من أئمة هذا الشأن، فإنما الأعمال بالنيات، والمجازاة على قدر الطويات[14]. والله الوليّ المستعان،

---

1 يقصد أنه اعتمد على المقنع للداني.

2 يقصد التنزيل لأبي داود سليمان بن نجاح.

3 التونسي. وهو شارح العقيلة كما سيذكر.

4 وهو كتاب الإمام البلنسي في الرسم.

5 وهو كتاب المحكم في نقط المصاحف للداني.

6 وهما تبيانان: الأول: هو الشارح للأول لمورد الظمآن، وهو للإمام ابن آجطا. والثاني: لأبي إسحاق التجيبي، وهو كتاب في الرسم، اعتمد عليه ابن عاشر، وهو كتاب مفقود الآن، لا يعلم له أثر.

7 أي العقيلة للشاطبي أبي القاسم.

8ما بين معكوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د.

9 هو شرح اللبيب على عقيلة الشاطبي.

10 يقصد: جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد للجعبيري.

11 المزن: السحاب. مختار الصحاح ص256.

12 الهتان: الطول. انظر لسان العرب 4613/6، واستعمل المؤلف هنا التورية، ويقصد بذلك أهم المصادر التي اعتمد عليها في كتابه.

13 المقصود غضّ الطرف، والسكوت عن العيب والتجاوز. انظر لسان العرب 3266/5.

14 الطويات: جمع طوية، وهي النية. نظر لسان العرب 2730/4.

المكتبة الرقمية عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

القادر على أن يخلّصه لوجهه الكريم، وأن يعصمه مما يصم[1]، بمنّه وفضله العظيم، إنه جواد بالعطاء منّان، وهو حسبي، وعليه اتّكلي.

ولنُقدِّم قبل الخوض في مورد الظمآن، التعريف بناظمه:

**هو كما قال في ذيل نظم الرسم**: «محمد بن محمد بن إبراهيم، الأمويّ»[2].

**زاد شارحه الأول** أبو محمد، عبد الله بن عمر[3]، الصنهاجي، المعروف بابن آجَطَّا، فقال: «ابن محمد بن عبد الله الشَريشيّ، الشهير بالخرّاز.

**كنيته**: أبو عبد الله.

**قال**: وأصله من شَريش، مدينة بالعدوة الأندلسية، أعادها الله للإسلام، وكان سكناه بمدينة فاس، إلى أن توفي بها، ودفن بالجيزيين منها، وهو الموضع المعروف الآن، بباب الحمراء[4].

وكان إماما في مقرأ نافع، مقدَّما فيه لا غير، إماما في الضبط، عارف بعلله وأصوله.

أدرك أشياخا جِلّة، أئمة في القراءة والضبط، وعلم القرآن، من عربية وغيرها، فقرأ عليهم، وعمدته على الشيخ المُقرئ، المحقق، المتقن: **أبي عبد الله ابن القَصَّاب**.

وله رحمه الله تواليف: من أجلّها هذا النظم، وله نظم في الضبط سماه: **عمدة البيان**، وله تأليف في الرسم، مثل مورد الظمآن، منثور لا منظوم، رأيته وطالعته، وله شرح على الحُصَرِيّة، أخبرني به رحمه الله، وله شرح على البرِّية، مشهور معروف عند الناس، وبه يقرءونها.

وكان رحمه الله، قد فُتح له في التأليف، وسهُل عليه نظمه، ونثره.

---

1 في هـ: "يعصم"، والمقصود به العيب. انظر لسان العرب 4853/6.

2 في د: "الأموي نسبة".

3 في د: "أبو عبد الله بن عمر".

4 في د: "الحمرة".

وكان يعلّم الصبيان بمدينة فاس، وكنت أردت أن أذكر تاريخ مولده ووفاته، فلم أجد ذلك محققا، عند من أثق به [1] انتهى.

**قلت**: عمدة البيان الذي رأيته للناظم، إنما هو نظمه الرسمي، الذي نظمه قبل مورد الظمآن، وذيّله بالضبط، المتصل بمورد الظمآن اليوم، وعليه بنى العدد المذكور في الذيل.

وفيه يقول:

سَمَّيْتُهُ بِعُمْدَةِ الْبَيَانِ ... فِي رَسْمِ مَا قَدْ خُصَّ[2] فِي الْقُرْآنِ[3]

ولم يعُدَّ الشارح في جملة تآليف الناظم، شرحَ العقيلة، وقد رأيت بعض الشيوخ النقلَ عنه، لكن لم أعثر عليه.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

**قال الشيخ رحمه الله**[4]:

[1] الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ الْمِنَنِ ... وَمُرْسِلِ الرُّسْلِ بِأَهْدَى سَنَنِ

[2] لِيُبْلِغُوا الدَّعْوَةَ لِلْعِبَادِ ... وَيُوضِحُوا مَعَالِمَ الْإِرْشَادِ

[3] وَخَتَمَ الدَّعْوَةَ وَالنُّبُوَّهْ ... بِخَيْرِ مُرْسَلٍ لِأَكْرَمِ بَرِيَّهْ

---

1 التبيان، لابن آجطّا، 198-ب-199-أ.

2 في هـ: "خص".

3 عمدة البيان في رسم أحرف القرآن. للخراز- ضمن كتاب قراءة نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش- عبد الهادي حميتو- 396/2.

4 في هـ: "قال الشيخ رحمه الله تعالى". وفي د، ز: "قال رحمه الله"، وقد وقع الاختلاف في هذه العبارة بين النسخ في الكتاب كلّه، لذلك اقتصرت على ما ورد في الأصل، لأنها من تصرفات النساخ.

[4] مُحَمَّـــدٍ ذِي الشَّـــرَفِ الْأَثِيـــلِ صَـــلَّى عَلَيْـــهِ اللَّـــهُ مِـــنْ رَسُـــولِ

[5] وَآلِـــهِ وَصَـــحْبِهِ الْـــأَعْلَامِ مَـــا انْصَـــدَعَ الْفَجْـــرُ عَـــنِ الْـــإِظْلَامِ

**الحمد لغة**: الوصف بجميل اختياريّ، أو قديم، على وجه التعظيم.

فالوصف جنس، والمراد به الذكر اللساني، ومن عمّمه فيه، وفي النفساني، ليدخل حمد الله نفسه، وبعض عبيده، لزمه كون حادث الذكر النفساني، بالجميل حمدا.

**والمخصّص يقول**: المعرّف[1] اللغوي، وهو خاص باللسان، وإطلاق الحمد على غيره، إنما هو باعتبار ترجمته، أعني ما يعبر به عنه.

**وقولنا**: «**بجميل**»: أي حسن[2]، شامل للفضائل والفواضل، وهو فصل. خرج به الوصف بغير الجميل.

**وقولنـــا**: «اختياري»، نعني به ما فيه اختيار، ولو بوجه ما، فتدخل فيه الطبائع الغريزية المحمودة، كالشجاعة والكرم. وهو فصل ثان، خرج به الأوصاف الجميلة، غير الاختيارية، كحمرة الخدّ[3] ورشاقة القدّ[4]، أي حُسْنه، وسائر أوصاف من ليس شأنه الاختيار.

**وقولنا**: «**أو قديم**»: شامل لأوصاف الله سبحانه كلها، إذ كل منها جميل.

ومن لم يزد في هذا التعريف: أو قديم، جعل الوصف بالأوصاف الجليلة، حمدا مجازيا.

**وقولنا**: «**على وجه التعظيم**»، فصل ثالث، خرج به ما لم يكن منه على وجه التعظيم، بل [على[5]] غيره، كالتهكّم، نحو: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان: 49].

ومما يحسن إيراده هنا، **تعريف الشكر**: وهو لغة: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم، لإنعامه.

**فـــ«فعل»**: أي حدث، جنس، يشمل ما كان باللسان، وبغيره من الجنان، وسائر الأركان.

---

1 في هـ: "العرب المعرف".

2 في د: "جنس".

3 في د: "الخير".

4 في د: "الغير".

5 ما بين المعقوفين سقط من ح، واثبت من هـ ، د ، ز.

**وقولنا**: «**ينبئ عن تعظيم المنعم**»، فصل، خرج به ما لم ينبئ عن تعظيمه.

**وقولنا**: «**لإنعامه**». فصل ثان، خرج به المنبئ عن تعظيم المنعم، لا في مقابلة الإنعام، فإنه حمد لا شكر.

وإذا فهمت هذا، عرفت أن مورِد الحمد اللسان، لا غيره، ومتعلقه الإنعام، وغيره[1]، ومورد الشكر اللسان، وغيره، ومتعلقه الإنعام، لا غيره.

فالحمد أعم من الشكر، باعتبار المتعلّق، وأخصّ باعتبار المورِد، والشكر بالعكس. فبينهما عموم وخصوص من وجه، يصدقان على الوصف باللسان، في مقابلة الإحسان، وينفرد الحمد بصدقه على الوصف بالجميل من الفضائل، وينفرد الشكر [بصدقه[2]] على ما[3] ليس بلساني من الفعل، المنبئ عن التعظيم، في مقابلة الإنعام، و«ال» في الحمد، لتعريف الحقيقة، وقد عرض لها الاستغراق، بمعرفة[4] المقام، ولام (لله)، للاختصاص، والجلالة: عَلَم على الذات الواجب الوجود، المستحق لجميع المحامد، وللدلالة على المعنى الأخير، اختص من بين سائر الأسماء، بمقام الحمد، حتى لم يقل مثلا: (الحمد للرحمن)، مما يوهم استحقاق الحمد، بخصوص الرحمة دون غيره.

**ومعنى جملة الحمد**: الخبر عن الله تعالى، باستحقاقه[5] الاتصاف بكل جميل، إذ لا جميل في الحقيقة غير أوصافه تعالى، فهي[6] جملٌ معنى، وزادت بمزية التصريح بلفظ حمد، مع التعظيم في أوصافه تعالى، وإفادة اختصاصه به، ولعلها لاشتمالها على هذه الفوائد، كانت مفتتح القرآن، وأخبر الشارع صلوات الله عليه وسلامه: « **أنها تملأ الميزان** [7]».

---

1 في د: "نعم وغيره".

2 ما بين المعقوفين سقط من د.

3 في هـ: "من".

4 في هـ ، ز: "بمعونة".

5 عبر أوّلا بالإختصاص، وعبر هنا بالإستحقاق.

6 في ح ، د: "فهن"، والصواب من هـ.

7 الحديث رواه مسلم في صحيحه، عن أبي مالك الأشعري، ولفظه: ( **الطهور شطر الإيمان. والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله، والحمد لله، تملآن، أو تملأ ما بين السماوات والأرضن والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك. كل الناس يغدون فبائع نفسه، فمعتقها أو موبقها** ( صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء 1/140).

المكتبة الرقمية لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وقد افتتح الناظم رحمه الله كتابه بالحمد، لما اشتمل عليه من الفوائد المذكورة، وإقتداء بالقرآن العزيز، وعملا بمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ[1] فيه بالحمد[2] أقطع[3]**».

**قال السيوطي[4]:**

«أخرجه بهذا اللفظ، ابن ماجة[5]، والبيهقي[6] في سننه[7]، عن أبي هريرة[8].

---

1 في هـ ، د ، ز: "لا يبتدأ".

2 في ح ، هـ: "بالحمد لله"، والمثبت من د ، ز.

3 في هـ: "فهو أقطع".

4 هو عبد الرحمن بن أبي بكر، أبو الفضل، جلال الدين، السيوطي، الشافعي، المصري. عالم مشارك في أنواع كثيرة من العلوم. قرأ على جماعة من العلماء، منهم: الجلال المحلي. من تلاميذه: شمس الدين الداودي، خلا بنفسه في الأربعين من عمره، وألّف أكثر كتبه، من كتبه: الإتقان في علوم القرآن، مات سنة: 911هـ. (طبقات المفسرين، الأدنه وي، ص: 365-366، وشذرات الذهب 8/51-55 )

5 هو محمد بن يزيد بن ماجة، الرَبعي بالولاء، القزويني، أبو عبد الله، محدث حافظ. عارف بعلوم الحديث، مفسر مؤرخ، رحل وسمع الكثير، من شيوخه أبي بكر بن أبي شيبة، من تلاميذه علي بن سعيد العدائي، من كتبه: السنن، مات سنة:273هـ. (طبقات علماء الحديث 2/341-342، وتهذيب التهذيب 9/468-469، وتقريب التهذيب، ص 910).

6 هو الحافظ الكبير، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، البيهقي، الخراساني، الشافعي. محدث فقيه، رحل وطلب العلم، وسمع من شيوخه: أبي الحسن محمد بن الحسين، العلوي، من تلاميذه: ولده إسماعيل، وزاهر بن طاهر، من تصانيفه: دلائل النبوة، والسنن الكبير، والصغير. مات سنة: 458هـ. (طبقات عسد الحديث 3/329-332، وطبقات الشافعية 4/8-16، وطبقات الحفاظ، ص 432-433).

7 هذا الحديث، رواه ابن ماجة، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، رقم(1894). 1/610، والنسائي، في عمل اليوم والليلة، رقم(494)، ص:345، وابن حبان، في مقدمة صحيحه، باب ما جاء في الإبتداء بحمد الله تعالى، رقم(1)، (2)،1/173-175. والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب الجمعة، باب ما يستدل به على وجوب التحميد في خطبة الجمعة، 3/296. والدارقطني في سننه، كتاب الصلاة، رقم(883)، 1/427. وابن عساكر في تاريخ دمشق 6/421، 24/351.

والحديث صححه ابن حبان، وحسنه النووي، وابن الصلاح، والسبكي، وضعّفه ابن حجر، وقال: «في إسناده مقال»، وضعفه الألباني أيضا. انظر (صحيح ابن حبان 1/173-175، وفتح الباري 9/85. وطبقات الشافعية الكبرى 1/21،9، وإرواء الغليل 1/30، وضعيف سنن ابن ماجة، ص:146، وضعيف الجامع الصغير، ص:613).

8 في هـ ، د: "عن أبي هريرة بلفظ: كل أمر"، وهي تكرار.

وأخرجه أبو داود[1]، عن أبي هريرة، بلفظ:

**« كلُّ أمر ذي بال، لا يُبدأ فيه بحمدِ اللهِ، فهو أجذمُ[2]».**

وأخرجه عبد القادر[3] الرُّهَاوِي[4]، عن أبي هريرة بلفظ[5]: **« كلُّ أمر ذي بال، لا يبدأ فيه بحمد الله، والصلاة عليّ، فهو أقطع أبتر، ممحوق من كل[6] بركة [7]»**.

والعظيم صفة مشبّهة، جرت في اللفظ، على غير من هي له، وأضيفت لفاعلها في المعنى، والتقدير: الذي عظمت مِنَنه، والمِنَن جمع منّة، وهي هنا العطية، ومُرسِل صفة فعل لله، ورد بها السمع، بمعنى باعث، عطف على العظيم، وقد أضيف إلى الرسل، بتسكين السين، عن ضمّ تخفيفا، وهو جمع رسول، بمعنى مُرسَل، والرسول[8]: إنسان أوحي إليه. وأمر بالتبليغ، والنبي

---

1 هو أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق، السجستاني، إمام أهل الحديث في عصره، رحل وطوّف، وجمع وصنّف، من شيوخه: أحمد بن حنبل، من تلاميذه: أبي بكر بن داسة، من مصنفاته: السنن، مات سنة: 275هـ.(طبقات علماء الحديث 290/2-292، وتهذيب التهذيب 149/4-152، وفيات الوفيات 218/15-219).

2 سنن أبي داود، كتاب الأدب. باب الهدي في الكلام، رقم(4840)، 261/4، بلفظ: (كل كلام...)، وقال: «رواه يونس، وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهري، عن النبي صلى الله عليه وسلم».

والحديث حسنه السبكي، وضعفه الألباني، وقال: «يشير إلى أن الصحيح فيه مرسل، وهو الذي جزم به الدارقطني، كما نقله السبكي، وهو الصواب». انظر (طبقات الشافعية 21/1، وإرواء الغليل 30/1-31، وضعيف سنن أبي داود ص:477، وضعيف الجامع ص:617).

3 في: ح، هـ، د "عبد القاهر"، والمثبت من: ز، والذي في كتب التراجم كلها التي اطلعت عليها:" عبد القادر".

4 هو عبد القادر بن عبد الله بن عبد الله الرُّهَاوي- نسبة إلى الرُّهَا- الخراني، الحنبلي، أبو محمد. حافظ محدث رحالة فرضي حاسب، من أهل الجزيرة، رحل لطلب العلم، وسمع الكثير، من شيوخه: ابن الخشاب، اللغوي، وسمع من ابن عساكر، حدث عنه ابن نُقْطة، من كتبه: كتاب الأربعين، والمادح والممدوح، مات سنة:612هـ.( ذيل طبقات الحنابلة 175/3-181، وسير أعلام النبلاء 102/16-105، والبداية والنهاية 46/17-47).

5 ورواه أيضا السبكي في طبقات الشافعية، بلفظ: «كل كلام»، والحديث حكم عليه الألباني بالضعف، والوضع. انظر (طبقات الشافعية 15/1، والضعيفة 303/2، وضعيف الجامع 613-614).

(6) في هـ: "من البركة".

7 الجامع الصغير 92/2، الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، يوسف النبهاني. 322،327/2. وأخرجه أيضا السبكي، في طبقات الشافعية الكبرى 15/1، وقد حكم الألباني، على هذه الرواية بالوضع. انظر (الضعيفة 303/2، وضعيف الجامع، ص 613-614).

8 في هـ: "والرسول أقمار أي إنسان...".

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كذلك، بحذف القيد الأخير، فهو أعمّ، وباء: «**بأهدى**» للمصاحبة، وهو (أفعل) تفضيل، بمعنى: [(أدلّ)[1]] ، وصف في الأصل لسنن، لكن أضيف [إليه[2]]، و«**السـنَن**» بتثليث السين، مع فتح النون، وبضمّها[3]، بمعنى: (مَحجَّة)، ولام: «**ليبلغوا**» متعلق بـ«مرسل»، والمضارع بعدها منصوب، بتقدير: (أن)، وهو بصيغة الرباعي، [أي:[4]] ليوصلوا[5].

و«الدعوة»: دعاء الخلق إلى ما أُمروا به، من التوحيد وغيره، ولا معارضة بين هذا وبين ما تضمنته آية: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ [النساء: 165] ، من كون إرسال علّة في قطع الحجة، لتوقّف قطعها على الإبلاغ، ولام «للعباد» متعلقة بـ«ليبلغوا»، وهو جمع: (عبد)، ومعناه: الإنسان مطلقا، ولا يبعد حمله هنا، على ما يعمّ الإنس والجن، و«يوضح[6]» بمعنى: (يبيّنوا[7])، عطف على «يبلغوا»، و«مهايع الإرشاد»: طرقه، وهو بالياء جمع: (مَهْيَع)، وصف في الأصل للطريق، يقال: طريق مَهْيَع، أي بيّن واضح[8].

**وفي بعض النسـخ**: «مناهج الإرشاد»، وهو كما في الأصل وزنا ومعنى، و«الإرشاد[9]» مصدر: (أرشد)، بمعنى: (هدى)، و«ختم» بمعنى: (أكمل[10])، أو (طبع)، عطف على «مرسل»، و«الدعوة» تقدم تفسيرها، و«النبوءة» هنا بالهمز، من (النبإ)، بمعنى (الخبر)، وقد علم مما تقدّم في تفسير النبي، أنها: إيحاء الله إلى الإنسان، ولا يصح هنا ضبطه بتشديد الواو، دون الهمزة، على الإبدال والإدغام، أو على أنه من (النَّبْوَة)، بمعنى (الرِّفعة)، لفساد[11] الرويّ، إذ هو هنا ما قبل

---

1 ما بين المعقوفين ساقط من د.

2 ما بين المعقوفين ساقط من د.

3 في هـ: "وبضمهما".

4 ما بين المعقوفين ساقط من د.

5 في د: "لوصلوا".

6 في هـ: "ويوضح".

7 في هـ: "يبين".

8 انظر ( القاموس المحيط 89/3).

9 في هـ: "ومعنى الإرشاد".

10 في هـ: "كمل".

11 في ح: "لفسد"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

الهاء، وباء «بخير» لشبه الآلة، متعلقة بـ«ختم[1]»، و«إلى [ البريئة»، أي (الخلق) [2]]، من: برأ الله، بمعنى: خلق، متعلق بـ«مرسل».

واسم نبينا[3] محمد صلى الله عليه وسلم، منقول من اسم مفعول الحمد المضاعف، للتكثير، وهو بدل من «خير».

و«ذي الشرف»: أي صاحب الرفعة، نعت محمد صلى الله عليه وسلم، و(الأثيل): أي[4] الأصيل[5] الثابت، نعت الشرف، وجملة: «صلى عليه الله[6]»، خبرية في معنى الطلب، ومعنى الصلاة في آية: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ [ الأحزاب: 56] **على ما حرره ابن هشام[7]، في الباب الخامس من مغنيه في[8] العطف، قال:** «ثم العطف بالنسبة إلى الله تعالى الرحمة، وإلى الملائكة الاستغفار، [وإلى الآدميين، دعاء بعضهم لبعض، واستبعد تفسير جماعة الصلاة من الله بالرحمة، ومن الملائكة بالاستغفار[9]] ، ومن الناس بالدعاء، من وجوه[10]».

ومن في: «[من][11] رسول» للبيان، ومجرورها تمييز في الأصل، لضمير «عليه»، و«آله» عطف على ضمير «عليه»، دون إعادة حرف الجر، على المذهب الكوفي، و«آل»: أصله: (أهل)،

---

1 في ح: "بخاتم"، وما أثبت من هـ ، د.

2 ما بين المعكوفين سقط من ح، وأثبت من هـ ، د ، ز.

3 في د: "مولانا".

4 قوله: " أي " الزيادة من: ح، د ، ز.

5 انظر لسان العرب 28/1.

6 في هـ ، ز: "صلى الله عليه وسلم".

7 هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، جمال الدين الحنبلي. نحوي فاضل، وعلامة مشهور، من شيوخه: الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل، من كتبه: شذور الذهب، مات سنة: 761هـ. ( بغية الوعاة 68/2-70، والدرر الكامنة 415/2-417، وشذرات الذهب 191/6-192).

8 "في" زيادة من د.

9 ما بين المعقوفين ساقط من د.

10 انظر مغني اللبيب 696/2-697.

11 ما بين معقوفين ساقط من هـ.

المكتب الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

أبدلت هاؤه همزة، ثم الهمزة ألفا، وهو لسيبويه[1]، أو (أول)، قلبت واوه ألفا لتحركها أو انفتاح ما قبلها، وهو للكسائي[2]، قولان.

وآله صلى الله عليه وسلم: بنو هاشم، وفي من[3] فوقهم، إلى بني غالب، قولان.

**وهو صلى الله عليه وسلم: محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، واسمه شيبة بن هاشم، واسمه عمرو بن عبد مناف، واسمه المغيرة بن قصيّ، واسمه زيد بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤي بن غالب[4].**

وقيل «آله»: أمّته، وقيل غير ذلك[5].

«وصحبه»: اسم جمع عند سيبويه[6]، وجمع صاحب عند الأخفش[7]. كركب، وراكب، ومعناه هنا: الصحابي، وهو من اجتمع مؤمنا بمحمد صلى الله عليه وسلم.

---

1 هو عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، أبو بشر، سيبويه، وقيل أبو الحسن، العلاّمة في النحو، إمام البصريين، حسن التصنيف. أخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب الأخفش، من كتبه: الكتاب، مات سنة: 180هـ. (كتاب مراتب النحويين ص:79، وبغية الوعاة 2/229-230 ،ومعجم الأدباء 16/114-127).

2 هو الإمام المقرئ المجوّد اللغوي النحوي، أبو الحسن، علي بن حمزة بن عبد الله، الأسدي. المعروف بالكسائي، تعلم على كبر، روى الحديث، وأخذ عن الرؤاسي، وحمزة الزيات، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة. بعد حمزة. من كتبه: المختصر في النحو، مات سنة: 189هـ. (كتاب مراتب النحويين ص:98-99، ونزهة الألبا ص:58-64، وبغية الوعاة 2/162-164).

3 في د: "ما".

4 انظر طبقات ابن سعد 1/37.

5 في المسألة أربعة أقوال: القول الأول: أن الآل من حرمت عليهم الصدقة، وفيها ثلاثة أقوال: أحدها: أنهم بنو هاشم وبنو المطلب، ثانيها: أنهم بنو هاشم خاصة، ثالثها: أنهم بنو هاشم ومن فوقهم إلى بني غالب. القول الثاني: أن الآل هم ذريته وأزواجه خاصة. القول الثالث: أنهم أتباعه إلى يوم القيامة. القول الرابع: أن الآل هم الأتقياء من أمته. (جلاء الأفهام لابن قيم الجوزية، ص 236-239)، ولمزيد تفصيل انظر: (الأم للشافعي3/201. والبناية في شرح الهداية للعيني 3/554-456، والمفردات للراغب، ص 30-31).

6 **قال إبراهيم المارغيني**: «والصحب اسم جمع على الصحيح لصاحب». انظر (النجوم الطوالع، ص 7).

7 انظر لسان العرب 4/2400، **والأخفش**: هو سعيد بن مسعدة، البلخي، المعروف بالأخفش الأوسط، أبو الحسن، الإمام في النحو واللغة والعروض، أخذ عن سيبويه والخليل، من تصانيفه: كتاب الأوسط في النحو، معاني القرآن، مات

و«الأعلام»: جمع عَلَم، وهو [في[1]] الأصل اسم للجبل استعير هنا للصحابة للشبه في الشهرة، وما من قوله: ما انصدع[2] ظرفية مصدرية، ومعنى «انصدع»: (انشق)، و«الفجر»: (ضوء الصباح).

و«الإظلام»: مصدر: أظلم الليل، أي[3] ذهب نوره، ومعناه هنا: (الظلام)، مقابل الضوء، ولو عبّر به كان أولى.

**والتقدير**: اللهم صلِّ على محمد وآله وصحبه مدة انشقاق الفجر عن الظلام.

وهذا المعنى مستمر البقاء إلى انقضاء الدنيا، وفي عبارة الناظم قلب. لأن[4] الظلام هو الذي ينشق عن الفجر، وهو من أنوع البديع.

**قال**:

[6] وَبَعْدُ: فَاعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ الرَّسْمِ ... ثَبَتَ عَنْ ذَوِي النُّمَى وَالْعِلْمِ

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

لما فرغ من الثناء على الله، والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم، شرع في بيان المقصود بالنظم، موطّئا له بمقدمة مفيدة، يحسن التخلص منها إليه، فأمر معيِّنا قصده بالنظم، أو غير معيَّن، ممن يمكن خطابه بالعلم بما ذكر.

و«الرسم» لغة: الأثر، وعرفا: يرادف الكتابة والخط، فهو تصوير اللفظ، بحروف هجائه، بتقدير الابتداء به، والوقوف عليه.

ويطلق الرسم كثيرا، ويراد به المرسوم، أعني الحروف نفسها، وهو المراد هنا، و«الـ» فيه للعهد، والمعهود رسم القرآن، و«أصل الرسم» ما يعتمد في كيفياته عليه. ويرجع عند اختلاف المقارئ إليه، ويبعد أن يراد بـ«أصل الرسم» هنا، دليل مشروعيته، لقوله بعدُ: «**مرسوم ما أصّله في**

---

سنة: 215هـ.( مراتب النحويين، ص:87-88، وإنباه الرواة 2/36-43، وبغية الوعاة 1/590-591 ).

1 ما بين معقوفين ساقط من هـ.

2 في د: "ما انصدع الفجر".

3 قوله: "أي" الزيادة من د.

4 في د: "كأن".

**المصحف**[1]»، أي جعله أصلا يُتبع، ومعنى: «ثبت»: صحَّ، و«النُّهى» جمع نُهية، بضم النون، وهو العقل، سُمِّي بذلك لنهيه عن الوقوع في الرذائل.

**تنبيهات: الأول**: اعلم أن صنعة الكتابة، من أجل الصنائع، ومن أفضل ما يتَّصف[2] به العبد من أسباب المنافع، تحفظ من الخطأ اللسانَ، وتحوط الذهنَ من النسيان، وتُخَلِّد العلوم والحِكم، على ممرّ الزمان.

خرّج الحكيم[3]، عن أنس[4]، والطبراني[5] والحاكم[6]، عن عبد الله بن عمرو[7]، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال:

---

1 قوله: " في المصحف" الزيادة من ح.

2 في د: "يلتحق"، وفي ز:" يُتحَف".

3 هو محمد بن علي بن الحسن بن بشر الحكيم الترمذي، أبو محمد، كان محدثا حافظا متصوفا، سمع بخراسان والعراق، وحدّث بنيسابور، حدث عن أبيه وقتيبة بن سعيد، روى عنه يحي بن منصور القاضي، من كتبه: رياضة النفوس، نوادر الأصول في معرفة أخبار الرسول ﷺ ، كان حيا سنة: 318هـ. ( حلية الأولياء 233/10. وطبقات الشافعية الكبرى 245/2-246، وطبقات الحفاظ، ص 286).

4 هو أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر الأنصاري، الخزرجي، من بني عدي بن النجار، خدم رسول الله صلى الله عليه وسلم، من فقهاء الصحابة، وأحد المكثرين من الحديث، أقام في المدينة، ثم مكث بالبصرة، إلى أن توفي سنة 93 هـ.( الاستيعاب 44/1-45. وأسد الغابة 294/1-297، والإصابة 84/1-85،).

5 هو الإمام الحافظ المحدث: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مُطير، اللخمي، الطبراني، أبو القاسم، مسند الدنيا، إليه المنتهى في كثرة الحديث وعلوّه، روى عن أبي زرعة الدمشقي، وإسحاق الدّبري وطبقتيهما، من مصنفاته: المعاجم الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير، مات سنة:360هـ.(ميزان الإعتدال 278/3، والعبر 105/2-106، ولسان الميزان 125/4-128).

6 هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم، الضبي، الطهماني، النيسابوري، الحاكم، الشافعي، أبو عبد الله، الإمام الحافظ المحدث المؤرخ. سمع من أزيد على ألفي شيخ، حدّث عن عثمان بن السماك، وأحذ عنه أبو بكر البيهقي، وجماعة، من مصنفاته: مستدرك، وتاريخ نيسابور، مات سنة:405هـ.( طبقات الشافعية للسبكي 155/4-171، وميزان الإعتدال 6 216، ولسان الميزان256/7-257).

7 هو عبد الله بن عمرو بن العاص، صحابي جليل. أسلم قبل أبيه. أذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابة الحديث. عالم بالقرآن حافظ. مات سنة65هـ.( أسد الغابة 345/3-348، والإصابة 2 343-344، والإستيعاب 338/2-341).

«قَيِّدُوا العلمَ[1] بالكتابِ[2]».

ذكره السيوطي[3].

وفي هذا المعنى يقول الشاعر:

**العلـــم صـــيد والكتابـــة قيـــده ... قَيِّـــد صـــيودك بالحبـــال الموثقـــه[4]**

**ومـــن الجهالـــة أن تصـــيد حمامـــة ... فتتركهـــا بـــين الأوانـــس مطلقـــه[5]**

---

1 في ح، هـ: "العلوم"، والمثبت من د ، ز.

2 رُوي هذا الحديث عن أنس، وعبد الله بن عمرو، وعمر، وابن عمر، وابن عباس، وعلي.

أما حديث أنس فيُروى مرفوعا وموقوفا.

أما المرفوع: فرواه الخطيب. في تقييد العلم، ص 69-70. وفي تاريخ بغداد 234/11. وابن عساكر في تاريخ دمشق 352/37-353. وذكره ابن عبد البر في جامع بيان العلم رقم (395)، 306/1.

أما الموقوف: فرواه الخطيب، في تقييد العلم، ص 98-99، وأبو خيثمة في العلم، ص49، وابن عبد البر، في جامع بيان العلم رقم (410)، 316/1، والطبراني في الكبير 246/1، رقم (700)، والحاكم، في المستدرك، رقم (361)، 177/1، وقال: «والرواية عن أنس صحيحة من قوله، وقد أسند من وجه غير معتمد».

وأما حديث عبد الله بن عمرو فيروى مرفوعا، أخرجه الخطيب في تقييد العلم، ص 69. ورواه الطبراني، في الأوسط 259/1، رقم (848)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم رقم (412)، 317/1. ورقم (413)، 319/1، والحاكم، في المستدرك، رقم (362)، 177/1.

وأما حديث عمر فيروى موقوفا، أخرجه ابن عبد البر. في جامع بيان العلم، رقم (396)، 309/1. والخطيب، في تقييد العلم، ص 89، والدارمي، في سننه رقم (514)، 437/1، والحاكم في المستدرك رقم (360)، 177/1 وصححه.

وأما حديث ابن عمر، فورد موقوفا. أخرجه الدارمي، في سننه، رقم(515)، 437/1-438.

وأما حديث ابن عباس، فورد موقوفا. أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم رقم(398)، 310/1. والخطيب في تقييد العلم، ص 94، وأبو خيثمة في كتاب العلم، ص 59.

وأما حديث علي، فورد موقوفا، أخرجه الخطيب، في تقييد العلم، ص 91.

والحديث صحح الألباني رفعه، بمجموع طرقه، في سلسلة الأحاديث الصحيحة 40/5-44.

3 في الجامع الصغير 88/2.

4 في د: "الموثقا".

5 نسب الرجراجي هذين البيتين، إلى الإمام سحنون، المغربي، القيرواني، المالكي. انظر: ( تنبيه العطشان، ص110 )، وقد أنشد الإمام الشافعي قريبا من هذين البيتين فقال:

**العلم صيد والـــكتابة قيده ● قيد صيودك بالحبال الواثقة**

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وفي قوله تعالى ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [سورة البقرة: 1-2] إلى غير ما آية، سمّي فيها القرآن وغيره، مما نزل من عند الله كتابا، إرشادا إلى أن طريق تخليد ذلك كتبه، فقد تظاهر الكتاب والسنة، على مشروعية الكتابة، بل والأمر بها، كما دلّ على ذلك أيضا[1] فعله صلى الله عليه وسلم، إذ كان له كتّاب يكتبون الوحي، وكذا فعل الصحابة بعده، رضي الله عليهم، حسبما يأتي بعد[2] إن شاء الله تعالى، ولله درّ القائل، في وصف الكتب:

لنا جلساءٌ ما يملّ حديثهم ... ألبّاءُ مأمونون غيبا ومشهدا
يفيدُوننا من علمهم علم من مضى ... وعقلا وتأديبا ورأيا مسدّدا
فلا فتنة تخشى ولا سوء عشرة ... ولا تتّقي منهم لسانا ولا يدا
فإن قلت أحياء فلست بكاذب ... وإن قلت أمواتا فلست مفنّدا[3]

وقد قلتُ في الكتابة على طريق اللغز:

لله في خلقه من صنعه عجبُ ... كادتْ حقائقُ في الوجود تنقلبُ
كلِم بعين تُرى لا الأذنُ تسمعها ... خطابها حاضرٌ وأهله ذهبوا

**الثاني**: اختلفت الروايات في أول من خط، فخرّج **ابن أشته**[4] في كتاب المصاحف، بسنده عن كعب الأحبار[5]، قال: «أول من وضع الكتاب العربي، والسُّرْياني، والكتب كلها: آدم صلى

---

**فمن الحماقة أن تصيد غزالة ● وتتركها بين الخلائق طالقة**

انظر: (ديوان الإمام الشافعي، ص107).

1 قوله: " أيضا ": زيادة ليست في هـ.

2 قوله: " بعد": زيادة ليست في هـ.

3 الأبيات لابن الأعرابي، كما ذكر ابن عبد البر. انظر: (جامع بيان العلم وفضله 1228/2).

4 هو محمد بن عبد الله بن محمد بن أشته، الأصبهاني، أبو بكر. النحوي، المقرئ، كان عالما بالعربية، بصيرا بالمعاني، حسن التأليف، صاحب سنة، قرأ على كثير، منهم: أبي بكر بن مجاهد، قرأ عليه خلف بن إبراهيم. من آثاره: المفيد في الشاذ، مات سنة: 360هـ.( معرفة القراء 259/1، وغاية النهاية 184/2، وبغية الوعاة 142/1).

5 هو أبو إسحاق كعب بن ماتع، الحميري، كان من كبار علماء اليهود، أسلم في بعد وفاة النبي ﷺ. حدث عن

الله عليه وسلم، قبل موته بثلاثمائة سنة، كتبها في الطين ثم صبحه، فلما أصاب الأرض الغرق، أصاب كل قوم كتابهم، فكتبوه، فكان إسماعيل بن إبراهيم، أصاب الكتاب العربي»[1].

ثم أخرج من طريق عكرمة[2]، [عن[3]] ابن عباس[4]، قال: «أول من وضع الكتاب العربي إسماعيل، وضع الكتاب على لفظه ومنطقه، ثم جعله كتابا واحدا، مثل (**بسم الله الرحمن الرحيم**) الموصول، حتى فرق بينه من ولده هميسع وقيذر»[5].

ونحوه في الحكم، لأبي عمرو، عن ابن عباس[6].

---

عمر. وأخذ عنه الصحابة كثيرا من أخبار الأمم الماضية، وروى عنه جماعة من التابعين. تعقب ابن يسار، توفي سنة 32 هـ. (طبقات ابن سعد 9 449، وأسد الغابة 4 460-461. وسير أعلام النبلاء، 5 14 17).

1 انظر الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، ص 34. والأثر أورده القرطبي في الجامع 1 423. وابن الكعب الأحبار، وغيره.

2 هو عكرمة، مولى ابن عباس، أبو عبد الله، القرشي، مولاهم المدني، العلامة الحافظ المفسر. حدث عن ابن عباس وعائشة، حدث عنه إبراهيم النخعي والشعبي، مات سنة 107هـ. (سير أعلام النبلاء، 5 504-521. والكاشف 33/2، وطبقات المفسرين للأدنه وي، ص 12)

3 ما بين المعقوفين سقط من هـ.

4 هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، ابن عم رسول الله ﷺ. حبر التفسير. وبحر الأمة، عرض القرآن كله على أبيّ بن كعب، قال فيه الرسول ﷺ: « اللهم فقّهه في الدين، وعلمه التأويل »، ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات، وتوفي بالطائف سنة 68 هـ. (الإستيعاب 342/2-349. وأسد الغابة 291/3-295، والإصابة 322/2-326)

5 في د: "هيسع وقصير". والأثر أورده حاكم، في مستدرك، عن ابن عباس، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، باب ذكر إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليهما، رقم(4078)، 2 650. وذكره القرطبي أيضا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، بلفظ: «أول من فتق لسانه بالعربية المبينة إسماعيل، وهو ابن عشر سنين». (الجامع 423/1)، وذكره السيوطي، في الجامع الصغير 113/1، وعزاه للشيرازي، في الألقاب، عن علي، ورمز لحسنه. قال المناوي، في فيض القدير 92/3-93: وخرجه الطبراني، والديلمي، من حديث ابن عباس. قال ابن حجر: «وإسناده حسن، ورواه الزبير بن بكار من حديث علي»، وحسّن ابن حجر إسناده أيضا. وقال الألباني: «صحيح». (صحيح الجامع رقم (2581)، 504/1.)، وانظر (العقد الفريد 240/4).

6 الحكم ص25.

المكتبة الرقمية عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

وروى عن عروة بن الزبير[1]: «أن أوّل من كتب بها[2]، قوم من الأوائل، أسماؤهم: أجد وهوز وحطي وكلمن وصعفص وقرشت، وكانوا ملوك مدين»[3].

**وقال ابن هشام**[4]: «أوّل من كتب الخطّ العربي، حمير بن سبأ، عُلّمه مناما»[5].

**وحكى ابن قتيبة**[6]، **في المعارف**: «أن أوّل من كتب بالعربية، مُرامر بن مُرّة[7]، [من أهل الأنبار انتشرت»[8]. ومُرامر، [ومُرّة][9]، بضم الميم.

---

1 هو عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو عبد الله المدني، أمّه أسماء بنت أبي بكر، وخالته عائشة. تابعي جليل، وأحد الفقهاء السبعة. كان ثقة، كثير الحديث، روى عن أبيه وأخيه عبد الله، وروى عنه أولاده عبد الله وعثمان، مات سنة 93هـ.( طبقات ابن سعد 333/2، وسير أعلام النبلاء 356/5-368، وتهذيب التهذيب 163/7-166).

2 في د: "فيها".

3 انظر المحكم ص33-34.

4 هو عبد الملك بن هشام بن أيوب، الحميري السدوسي، المعافري، البصري، أبو محمد، النحوي الأديب النسّابة، سمع السيرة من زياد البكّائي، صاحب ابن إسحاق، من مصنفاته: تهذيب السيرة النبوية، كتاب في أنساب حمير، وملوكها. مات سنة:213هـ.( إنباه الرواة 2 211-212)، وبغية الوعاة 115/2، ووفيات الأعيان 3 380).

5 كتاب التيجان، ص62.

6 هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الدينوري، أبو محمد، كان راسخا في العربية واللغة والأخبار، وأيام الناس. وولي قضاء الدينور، حدّث عن إسحاق بن راهويه، وأبي حاتم السجستاني، وعنه ابنه القاضي أحمد، ومن تصانيفه الكثيرة: عيون الأخبار. مات سنة: 276هـ.( مراتب النحويين، ص 113، وبغية الوعاة 63/2-64. ونزهة الألبا ص159-160)

7 هو مرامر بن مرة الشيباني، أحد من يمثل بحلمه وعقله العرب. أو هو مرة بن مرامر بن أخزم بن ذهيبة. (الأعلام 7 / 200)، وانظر (تصحيح للجوهري، مادة (مرر) 418/2).

8 المعارف لابن قتيبة ص552. وفيه: ...من أهل الأنبار. ومن الأنبار انتشرت في الناس.

9 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

**وحكى المدائني**[1]: «أن أول من كتب بها: مرامر بن مرة[2]، وأسلم[3] بن سدرة[4]، وعامر[5] بن جدرة. فمُرامر وضع الصور، وأسلم وصل وفصل، وعامر وضع الإعجام»[6].

**وذكر صاحب التيجان**[7]: «أن أول من كتب بالعربية، هود عليه السلام»[8].

**وفي المحكم** لأبي عمرو بسنده إلى زياد بن أنعم[9]، أنه قال: «قلت لعبد الله بن عياش[10]: معاشر قريش، هل كنتم تكتبون في الجاهلية، بهذا الكتاب العربي، تجمعون فيه ما اجتمع، وتفرّقون فيه ما افترق، هجاء بالألف واللام والميم، والشكل والنقط، وما يكتب - اليوم. قبل أن يبعث النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال نعم، قلت: فمن علمكم الكتاب؟ قال: حرب بن أمية[11]. قلت: فمن علم حرب بن أمية؟ قال: عبد الله بن جُدعان[12]. قلت فمن علم عبد الله بن جُدعان؟ قال:

---

1 هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف البصري المعروف بالمدائني. أحد الأعلام بالأدب والأخبار. ألف كتبا كثيرة في التاريخ، ولد بالبصرة ونشأ بها، ثم انتقل إلى بغداد وتوفي بها سنة: 225هـ. ينظر: الوافي بالوفيات، 22/104-105، ومعجم المؤلفين 2/512.

2 ما بين معقوفين من قوله: "من أهل الأنبار..." ساقط من ز.

3 لم أجد له ترجمة.

4 في ز: "صدرة".

5 لم أجد له ترجمة.

6 تاج العروس، مادة (مرر). 14/112-113.

7 في د: "صاحب التيجان" أي ابن هشام، وقد نسب هذا الكتاب بن ابن هشام -صاحب السيرة- إلى كثير، وابن عقيلة المكي، وحاجي خليفة. ينظر: البداية والنهاية 3/266، والإحسان في علوم القرآن 2/434، وكشف الظنون 1/518، 2/1407.

8 التيجان، لابن هشام ص43.

9 هو زياد بن أبي زياد ميسرة، مولى عبد الله بن عياش، إمام وقته بدمشق. حدث عن مولاه وأنس. روى عنه مالك، مات سنة 135هـ.( السير 6/236-237، والكاشف 1/410).

10 هو عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة عمرو، أبو الحارث، المخزومي. التابعي الكبير، أحد القراءة عرضا على أبي بن كعب، روى عنه القراءة عرضا مولاه أبو جعفر يزيد بن القعقاع. وشيبة بن نصاح. مات سنة:70هـ. (معرفة القراء الكبار 1/49، وغاية النهاية 1/439-440، وتهذيب التهذيب 5/307).

11 هو حرب بن أمية بن عبد شمس. القرشي، جدّ معاوية بن أبي سفيان بن حرب، يكنّى بأبي عمرو. من قضاة العرب في الجاهلية، وكان سيّد قومه. عاصر عبد المطلب بن هاشم، وشهد حرب الفجار. مات بالشام سنة:36 قبل الهجرة. ( الأعلام 2/172).

12 هو عبد الله بن جدعان التيمي القرشي، أحد الأجواد المشهورين في الجاهلية. أدرك النبيﷺ قبل النبوة. ( البداية

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أهل الأبيار، قلت: فمن علم أهل الأبيار؟ قال: طارق طرأ عليهم من أرض اليمن، من كندة، قلت فمن علم الطارق؟ قال الضحيان بن أبوهم، كان كاتب هود، نبي الله بالوحي عن الله عز وجل[1].

**قال الجعبري**[2]: «والخط الذي علّمه حرب بن أمية قريشا، هو الخط الكوفي، ثم استنبط منه نوع، نُسب إلى ابن مُقْلة[3]، ثم آخر نُسب إلى علي بن البوّاب[4]، وعليه مستقر رأي الكتاب[5]» انتهى.

**وفي المحكم** بسنده إلى عبد الله بن سعيد، قال: «بلغنا [أنه][6] لما عرضت حروف المعجم على الرحمان. تبارك اسمه، وتعالى جدّه، وهي تسعة وعشرون حرفا. تواضع الألف من بينها، فشكر الله له تواضعه، فجعله قائما، أمام كل اسم من أسمائه»[7].

**الثالث**: اعلم أن الشيء له وجود في الأعيان، ثم في الأذهان، ثم في عبارة اللسان، ثم في خط البنان[8]. وكلٌّ دالّ على ما قبله.

---

والنهاية 3 265-266، والأعلام 4 76. والأعلام 340/8 ).

1 المحكم ص 26.

2 هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن حسيل الجعبري. الخليلي الشافعي، تقي الدين وبرهان الدين أبو العباس، قرأ للسبعة على أبي الحسن علي الوجوهي، قرأ عليه القراءات العشر أبو بكر الحنبلي. من مؤلفاته كنز المعاني في شرح حرز الأماني، مات سنة: 732هـ. ينظر: غاية النهاية. 1 21، وشذرات الذهب. 6 97-98

3 هو أبو علي محمد بن علي بن الحسين بن مقلة. الكاتب المشهور، كان في أول أمره يتولى بعض أعمال فارس، وبجي حر جهد، وانتقلت أحواله إلى أن استوزره الراضي بالله، ثم قتله بعد ذلك بن بلاد فارس، مات سنة 328هـ.(وفيات الأعيان 113/5-118، والمنتظم لابن الجوزي 393/13-397، والبداية والنهاية 123/15-125).

4 هو أبو الحسن علي بن هلال، المعروف بابن البواب، الكاتب المشهور، لم يوجد في المتقدمين ولا المتأخرين من كتب مثله، ولا قاربه، شيخه في الكتابة ابن أسد، الكاتب المشهور، مات سنة 423هـ.(وفيات الأعيان 342/3-344. والمنتظم 155/15-156، والبداية والنهاية 15 645، 594-595).

5 الجمية للجعبري ق/5-أ. وانظر الزيادة والإحسان لابن عقيلة المكي 437/2.

6 ما بين معقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

7 المحكم ص27.

8 في ح:" البيان"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

وإذا كان الخط دليلا على العبارة، وهي منحصرة في تسعة وعشرين حرف. اقتضت الدلالة أن يكون لكل حرف منها شكل يخصُّه، ولا مدخل للألف هاهنا، إذ هو حرف تركيبي، لكن أهملت الهمزة من الشكل، لكثرة خروجها عن حدها، إما بالإبدال المحض، وإما بالامتزاج، وإما بالحذف، فاستغنى بصورة ما تبدل به، أو تمزج[1]، وهو حروف العلة، ثم شرك في بعض الصور حرفان، وفي بعض ثلاثة، وفي بعض خمسة:

**فالأول**: أشكال حروف: (سطر فصدغ)، ونظائرها المعجمة.

**والثاني**: شكل: (أجيم، وتالييها).

**والثالث**: شكل حروف: (ثبتني).

فانتقض[2] بالتشريك في القسم الأول سبعة، وفي الثاني اثنان، وفي الثالث أربعة، وسلم عن الاشتراك ستة، وهي حروف: (كل ما هو)، فرجع العدد إلى خمسة عشر.

فما لا اشتراك فيه منها، غني في الدلالة بشخصه، وما فيه اشتراك، محتاج إلى ما يميز أحد المشتركين، أو المشتركات.

وأقلّ ما يقع به[3] التمييز نقطة، فزيدت فوق أحد المشتركين، فرقا بينه وبين الآخر، لكن خولف ذلك في الشين، فيما أعلاه ثلاث، مناسبة لشكله[4].

وفي الفاء والقاف، فنقطا معا، أولهما عند أهل المغرب واحدة من أسفل، وثانيهما من أعلى[5]، وعند أهل المشرق، أولهما واحدة من فوق، وثانيهما اثنان كذلك.

وزيدت في أحد المشتركات الثلاثة من أسفل، وفي الأخرى من فوق. وعُرِّي الثالث[6].

---

1 يقصد بذلك التسهيل.

2 في هـ: "فانتقص".

3 في ح، د: "له"، والمثبت من هـ، ز.

4 لأن صورته صورة ثلاثة أحرف. (محكم، ص 38).

5 وفي كتابة المصاحف بهذا الشكل اليوم في مصاحف أهل المغرب إشكال كبير عند الدارسين لكتاب الله. إذ تختلط القاف ذات النقطة من فوق بالنون. لذا ينبغي أن ينظر في هذا الأمر، وأن يكتب المصحف بأجود الخطوط وأكمل النقط، بما يرفع الالتباس عن كل قارئ لكتاب الله عز وجل.

6 وهي على الترتيب: ج، خ، ح.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وزيدت في أحد المشتركات الخمسة[1]، من أسفل، وفي الأخرى من فوق، ثم زيد على الواحدة في الثالث أخرى من فوق، وفي الرابع أخرى من أسفل، ثم زيد في الخامس ثلاثة من فوق.

ولم يكتفوا بالتعرية في حرف من هذا الشكل، لصغره، وكثرة المشتركات، فاحتيج إلى مزيد تمييز.

وكل هذه الأشكال [توصل[2]] بما قبلها، وهي في وصلها بما بعده. وفصلها عنه قسمان:

**مفصول**: وهو حروف: (ذوا زرد).

**وموصول**: وهو قسمان:

**مؤتلف الوصل والفصل**: وهو حروف: (كتب فظ ثبظ).

**ومختلفهما**: وهو الباقي.

ثم إن عرض في الفصل البيان باختصاص الصورة المنصرفة بالخرف، وذلك في حروف (ينفق)، فوجهان: النقط وعدمه، **وعليه اقتصر في المحكم**[3].

---

1 " الخمسة ": ساقطة من ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

2 ما بين المعقوفين سقط من د، والمثبت من ح ، هـ.

3 قال أبو عمرو الداني: «وصنف منها أربعة: تُحلّى إذا لم يوصل بها شيء، وتنقط إذا وصل بها غيرها».(المحكم، ص 36). قال ابن القاصح: « العمل في حروف " ينفق " إذا تطرفت عدم النقط. وعليه اقتصر في المحكم، والعمل في الياء المهموزة والممالة وذات عدم النقط، وهو خلاف الأولى والنص. وقد اختصرنا حكمها في هذه الأبيات، وهي:

وفي حروف ينفق الوجهان ... إذ تصرفت فحكم بان

وصرّح الدانيُّ في محكمه ... بعدم النقط فثق بقوله

فمذهب القراء نقط الياء ... إن صورت همزا بلا امتراء

وعكسه عن النحاة سائغ ... وقيل في نحو: لدنْ واقع

والظاهر النقط لدا الممال ... مع زائد قلله ولا تبال

بيان الخلاف، ق/38-ب.

ولا يتوهم بين شكلي الألف واللام اشتراك، للزوم فصل الأول حشوا، وتعريق الثاني طرفا، ثم[1] استعير الشكل المهمل، وهو الهمزة، أهمل[2].

**قال الجعبري:** «إلا أن يقصد البدل[3]» انتهى.

ومعناه، والله أعلم: ما ذكره **المرادي**[4] عند قول **ابن مالك**[5]:

«..... **وفي فاعـــل ما أعلّ عينا ذا اقتفى**[6]»

«أن صورة الهمزة لا تنقط، إلا حيث يكون قياس تخفيفها البدل. كما إذا انفتحت بعد كسرة، فإنها إذا كتبت على نية الإبدال، نقطت[8]» انتهى.

**وقال في كشف الغمام ما حاصله:** «أن مذهب القراء، نقط الياء حيث هي صورة الهمزة، وللنحاة في عدم نقطها مطلقا، أو إلا أن ينوي بها[9] البدل: قولان. فـ[ـجموع] ثلاثة أقوال[10]» انتهى.

---

1 في ك: "ثم إن".

2 في هـ: "أهل".

3 الجميلة ق/ 5.

4 هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، المرادي، المعروف: بابن أم قاسم، إمام عالم حجة لغوي فقيه، أخذ العربية عن أبي عبد الله الطنجي، والسرّاج الدمنهوري، وأبي حيان، وغيرهم، من كتبه: شرح تسهيل، الجنى الداني في حروف المعاني، مات سنة:749هـ.( غاية النهاية 1/227-228، والدرر الكامنة 2/116-117. وبغية الوعاة 1/517).

5 هو محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي، الأندلسي، الجيّاني، جمال الدين، أبو عبد الله. طلب العلم ببلده، ثم رحل إلى المشرق، وأخذ فيه عن أبي صادق الحسن بن صبّاح وغيره، روى عنه الألفية شهاب الدين محمود. من كتبه: الكافية الشافية، ثلاثيات الأفعال، مات سنة:672هـ.( نفح الطيب 2/354-364، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، ص151، وبغية الوعاة 1/130-137).

6 ألفية ابن مالك، محمد بن مالك، ص:180.

7 مثل: قائل، وبائع.

8 توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي، 3/1569

9 في د: " ينوها ".

10 الكتاب مخطوط و لم أستطع العثور عليه بعد بحث طويل، ومنه نسخة بالخزانة الحسنية بالرباط المغربية. **ينظر: فهرس الخزانة الحسنية، 6/141-142.**

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

**قلت**: وأظهرها النقط، لأنها ما لم تنقط، مزاحمة بمشاركاتها في الصورة. ويبعد الجواب بتمييز المشاركات، بمعهود نقطها، لمزاحمة الغفلة في ما خلا من النقط. والظاهر أن الياء العوض من الألف، والمزيدة كذلك، لما تقدم.

ثم المنقوط من هذه الحروف يسمى مُعْجَمًا، أي مُزال العُجمة، من عجمتُ الكتاب، إذا[1] أبهمتُه، وأَعْجَمْتُه، أزلت عُجْمَتَه، بهمزة السلب، وغيره يسمى مُهمَلا أو مُغفَلا، ويسمى المهمل أيضا معجما، لزوال الإبهام، بخصوص صورته في المتوحد، وبترك العلامة في المتميز، نظيره بالنقط، ومن ثم أطلق على الكل حروف المعجم، أي حروف الخط معجم، وقيل سميت معجمة، لأن الكلام يختبر بها، أخذا من قولهم: عجمَه عجما وعجوما، عضّه، أو لاكه، للأكل أو للخبرة، والسيف، هزّه تجربة.

---

1 قوله: " إذا ": الزيادة من هـ.

**وفي القـــاموس**: «أعجم الكتاب: نقطه، كعجمه، وعجّمه، وفي الجوهري[1]: لا تقل عجمت[2]: وهم، وحروف المعجم: أي الإعجام، مصدر كالمدخل، أي من شأنه أن يُعجم[3]» انتهى.

وللنحويين والمحدثين وغيرهما اصطلاحات في زيادة البيان، كنقط الحس، في مقابلة نظيره، وتصويره تحته صغيرا، وهذا النقط هو الدال على ذات الحرف، ويقال بالاشتراك على النقط الدال على عوارضه، من حركة وسكون.

وسيأتي شيء من هذا القسم عند قول الناظم: «**إذ منع السائل**[4]». ست.

**الرابع**: قد[5] تقدم أن الخط: هو تصوير اللفظ بحروف هجائه، بتقدم الابتداء به، والوقوف عليه، وقد تضمن هذا التعريف أمورا:

**أولها**: تعيين نفس حروف الهجاء، دون أعراضها.

**ثانيها**: عدم النقصان منها.

**ثالثها**: عدم الزيادة عليها.

**رابعها**: فصل اللفظ عما قبله، مع مراعاة المنطوق في الوقف.

**خامسها**: فصله عما بعده، مع مراعاة المنطوق في الوقف، وللمراعاة المذكورة، رسمت همزة الوصل، وألف (أنا)، دون التنوين، غير المنصوب، وصلة الضمير، غير المندرج، وميم الجمع، غير المتصل بضمير. ورسم تنوين المنصوب، ونون إذا، والخفيفة في التوكيد، بعد. وتاء[6] التأنيث هاء.

ولاعتبار الوقوف، لزم وصل الحرف الإفرادي بما بعده، حيث لم يصح الوقف عليه، نحو: (**باسم ربك**). وإن كان في وصل الباء، ورسم همزة الوصل، شبه التباس. من حيث أن وصل الباء

---

1 هو إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، أبو نصر لغوي أديب. قرأ العربية على أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي. من تصانيفه: الصحاح، كتاب المقدمة في النحو. مات سنة: 393هـ. (إنباه الرواة 1/229-233، وبغية الوعاة 1/446-448، ونزهة الألباء، ص:252-254).

2 في كتابه الصحاح 5/1981.

3 القاموس المحيط 4/149.

4 انظر ص 364 وما بعدها.

5 " قد ": الزيادة من ح، د، ز.

6 في هـ: "وهاء".

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

يقتضي عدم صحة[1] الابتداء بما بعدها فلا همزة، ورسم الهمزة يقتضي صحة الوقوف على ما قبلها، فلا وصل.

**والجواب**: أن عدم صحة الوقف على الباء أوجب حذفها، وصحة الابتداء بما بعدها أوجب ثبوت الهمزة.

**والهجاء**: هو اللفظ بأسماء الحروف، لا مسمياتها[2] لبيان مفرداتها، وإذا كان مسمى اللفظ لفظا، وإن حرفا نحو أن يقال: "كتب كلمة[3] أو شعر أو لاما، فإن دلت قرينة على [إرادة[4]] اللفظ. كتب هكذا: (كلمة شعر[5] لام)، وإلا فما يطلق عليه الاسم. فإن نقل اسم الحرف كرجل سمي [بباء[6]] فالوجهان، وهل فواتح السور مكتوبة على المعنى كما اقتضاه انضباط المتقدم، أو على اللفظ مع الاكتفاء بالحرف الأول منه. **قولان**.

**الخامس**: اعلم أن الخط ينقسم إلى قياسي وهو ما تقدم، واصطلاحي: أي للصحابة رضي الله عنهم، وهو ما خولف فيه [بعض[7]] ما تقدم، إما بنقصان وهو الآتي في تراجم حذف الألفات [والياءات[8]] والواوات وما جرى مجراها من النونات واللامات والهمزات غير المصورة، وإما بزيادة وهو الآتي في ترجمة ما زيد من واو أو ياء أو ألف وإما ببدل وهو الآتي في ترجمتي: «**ما بألف قد جاء[9]**»، و«**هاك واوا عوضا من ألف[10]**»، ومن هذا المعنى الهمزات المصورة بجامع أن كلا من القسمين دل عليه بشكل لم يكن له بحسب الأصالة[11]، وإن كانت الهمزة لا تشكل مما

---

1 قوله: "عدم صحة"، في هـ: تقديم وتأخير.

2 في د: (مسمّى): الحرف كما ينطق به كالام لا كما يسمى عند أهل الهجاء، فمثلا: (لام) هذه كتابة لمسمّى الـ... كتابة بأسماء: (ألف، لام، ميم).

3 في د: "كتب أو يقال كسة".

4 ما بين معقوفين مطموس من الأصل. والمثبت من هـ، د، ز.

5 قوله: كلمة شعر"، في هـ. د. ز: تقديم وتأخير.

6 ما بين معقوفين مطموس من الأصل. والمثبت من هـ، د.

7 ما بين معقوفين في موضعه محو في الأصل، والمثبت من هـ. د. ز.

8 ما بين معقوفين في موضعه في الأصل كلمة غير واضحة.

9 انظر ص 1072 وما بعدها.

10 انظر ص 1032 وما بعدها.

11 في ح:" الإضافة "، والمثبت من: هـ. د، ز.

أصلا. وإما بفصل ما حقه الوصل أو عكسه وهما الآتيان في ترجمتي: «**باب حروف وردت بالفصل**[1]»، و«**القول في |وصل|**[2] **حروف رسمت**[3]»، وإما بعده مراعاة للشرط وفقا وهو الآتي في ترجمة: «**وهاك ما لظاهر أضفت**[4]».

**واعلم** أن كل ما خولف فيه القياس، فلأسرار تأتي في أبوابها إن شاء الله. شاهدة بأن العرب كانوا الغاية القصوى في الذكاء، وحذق الكتابة.

**قال الجعبري**: «وأعظم فوائده أنه حجاب منع[5] أهل الكتاب أن يقرءوه على وجهه دون مُوقِّف[6]. فلا التفات إلى قول من قال: لم تكن العرب أهل كتابة ففي خطهم ضعف[7]. وأما قوله **صلى الله عليه وسلم**: «**إنا أمة لا نكتب ولا نحسب**[8]» فإخبار عن سبأ أو الغالب. وأما الذين كتبوا منهم فقد كانوا الغاية القصوى في لطافة الخط[9]» انتهى.

**السادس**: اعلم أن حاصل التنبيه الثالث والرابع هو نفس علم الخط الذي يتعلمه الصبيان أول شيء بينهم[10] بعد تحصيل مجرد صور الحروف، وليس هذا النظم موضوعا بالقصد الأول

---

1 انظر ص 1088 وما بعدها.

2 ما بين معقوفين ساقط من هـ.

3 انظر ص 1123 وما بعدها.

4 انظر ص 1146 وما بعدها.

5 في ح، هـ: "مع". وهو خطأ، وأثبت من د، ز.

6 أي معلّم.

7 ومن قال ذلك ابن خلدون في مقدمته، حيث قال: «ولا التفات في ذلك إلى ما يزعمه بعض المغفلين من أنهم كانوا محكمين لصناعة الخط، وأن ما يتخيل من مخالفة خطوطهم لأصول الرسم ليس كما نحسبه، بل لكلها وجه... وما حملهم على ذلك إلا اعتقادهم أن في ذلك تنزيها للصحابة عن توهم النقص في قلة إجادة الخط، وحسبوا أن الخط كمال. فنزهوهم عن نقصه، ونسبوا إليهم الكمال بإجادته، وطلبوا تعليل ما خالف لإجادة من رسمه، وذلك ليس بصحيح». مع أن ابن خلدون اعتذر لهم فقال: «واعلم أن الخط ليس بكمال في حقهم إذ هو من جملة الصنائع المدنية المعاشية كما رأيته فيما مرّ والكمال في الصنائع إضافي وليس بكمال مطلق». مقدمة ابن خلدون، ص 401.

8 متفق عليه. رواه البخاري، كتاب الصيام، باب قول النبي ﷺ: «لا نكتب ولا نحسب». رقم(1913)، 33/2، ومسلم في كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غمّ في أوله أو آخره أكملت عدّة الشهر ثلاثين يوما، 123/3-124.

9 الجمينة ق/6-أ.

10 "بينهم": الزيادة في الأصل فقط.

المكتبة الرقمية عبد القادر للعلوم الإسلامية جامعة الأمير

لشيء من ذلك وإنما هو موضوع لبيان الخط الاصطلاحي كما تقدمت الإشارة إليه في التنبيه الخامس. وحيث تعرض أرباب هذا الفن كالشيخين والناظم وغيرهم لشيء من الرسم القياسي. فلأمر أوجب ذلك نقف على بعضه قريبا إن شاء الله تعالى.

وكثيرا ما يقع البحث من متعرضين لهذا النظم درسا وتدريسا وشرحا عن مآخذ مسائل من القياسي من هذا النظم، معتقدين أنها من مطالب الفن. كبحثهم عن مآخذ حذف صلة الضمير، وميم الجمع، وتنوين غير المنصوب، [ورسم تنوين المنصوب[1]] ألفا. ونحو ذلك مما يطول تتبعه، ثم نجدهم يقتنعون في ذلك[2] بمآخذ أوهى من حيض العنكبوت، لا ينبغي لمن مرن بالطلب الإلتفات إليها، ولا تضييع جوهر نفيس من العمر بالاشتغال بها، وكل ذلك عند التحقيق تكلّف دون طائل، مبني على أن الناظم قد أغفل تلك المسائل، ينادي بالغباوة وخطأ الصواب وينادي بالجهالة بموضوع الكتاب.

**فإن قلت**: ينتقض ما ذكرته بأن الناظم قد تعرض لكثير من مسائل الرسم القياسي، فمن ذلك نصه على ثبت بعض الألفات وعلى حذف الياءات والواوات المعقود له الترجمتان الآتيتان. وبيان أنه من القياسي: سقوط الياء والواو وقفا، وإن كان بعض تلك الياءات يزاد وصلا إذ لا عبرة بالوصل كما تقدم، ومن ذلك نصه على [كتب[3]] بعض هاءات التأنيث [تاء[4]] مع أن نافعا الذي وضع النظم على مقرئه إنما يقف عليها بالتاء، فلم تحصل مخالفة بين الموقوف والمكتوب باعتبار قراءته، وهل هذا إلا من القياسي، وقد بقيت جزئيات تضمنها النظم كألف ﴿أَيُّـــهَ﴾ في الزخرف [الآية:49] وتالييه، وكلمات تضمنتها ترجمة: «**وهاك ما زيد ببعض الحرف**[5]».

**فالجواب**: أنه إنما نص على ثبت بعض الألفاظ استطرادا لتفصيل أو استثناء أو رفع توهم، ولم يذكره تبرعا إلا في قوله: « **وعن سليمان أتـــى المعـــرف**[6] ».

ولا يخفى وجه مناسبة ذكره.

---

1 ما بين معقوفين ساقط من د.

2 " في ذلك ": زيادة ليست في هـ.

3 ما بين المعقوفين سقط من هـ.

4 ما بين المعقوفين سقط من هـ.

5 انظر ص 977 وما بعدها.

6 انظر ص 709 وما بعدها.

وأما قوله:

«وذكـــر الدانـــي وزن فُعْلانْ بألف ثابتة[1].....».

وقوله:

«ووزنْ **فعَـــالٍ وفاعلٍ ثبتْ**[2]». فإنما أتى بها وفاء بمضمون قوله:

« **وإن أتى بعكسه ذكرتـــه**[3]»

وذلك لأن أبا داود انفرد بحذف [كلم على[+]] تلك الأوزان ذكرها، **ولأبي عمـــرو** ما يخالفه في ذلك، فاحتاج إلى التنصيص على المخالفة.

وأما الياءات والواوات وهاءات التأنيث فإنها لما كانت من حيث نظر إلى النظائر مخالفة للقياس.

وقد علم من مذهب **نافع رحمـــه الله** الاعتناء بإتباع الخط في الوقف. والتزامه إياه حسبما ورد، مضرّحا لما يخالفه وإن ورد أيضا، واطّرد ذلك من شأنه صار المصحف كأنه هو المتبوع لمقلّد في هذه الأنواع، فلذلك نص عليها.

ويأتي الجواب عن بقية ما ورد في السؤال في خلال من كلام الناظم رحمه الله تعالى.

**السابع: قال الجعبري** رحمه الله: لما تقرر أن القراءة التي [تكون[5]] من الأحرف السبعة هي التي يجتمع فيها ثلاثة شروط: نقلها بالتواتر، وظهور وجهها في العربية، وموافقة أحد المصاحف العثمانية، اضطر ناقل[6] القراءات إلى معرفة هذه الشروط، ليميّز المشهور من الشاذ والصحيح من السقيم، فالتواتر مستفاد من كتب الخلاف المشترط ذلك فيها، ومن معرفة أحوال الرواة، وضابطه في أصول الفقه والعربية من مصنفاتهم، والرسم من مؤلفاته.

---

1 انظر ص 717.

2 انظر ص 793.

3 انظر ص 414.

4 ما بين معقوفين سقط من هـ.

5 ما بين معقوفين سقط من هـ.

6 في ح: "ناقل"، والمثبت من هـ، د ، ز.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وهذه الموافقة تكون تحقيقا و تقديرا لأن[1] الاختلاف [يكون اختلاف تغاير وهو في حكم الموافق، ولا يلزم من صحة أحدهما بطلان الآخر، ويكون اختلاف[2]] تضاد وتناقض أي يلزم من صحة أحدهما بطلان الآخر، والواقع هو الأول.

وتحقيقه أن الخط تارة يحصر جهة اللفظ، فمخالفه مناقض، وتارة لا يحصرها، بل يرسم على أحد التقادير، فاللفظ به موافق تحقيقا، وبغيره تقديرا لتعدد الجهة، إذ بدل في حكم المبدل، وما زيد في حكم العدم، وما حذف في حكم الثابت، وما وصل في حكم منفصل[3].

**وحاصله**: أن الحرف يبدل في الرسم ويلفظ به اتفاقا كـ ﴿**واصْطبِرْ**﴾، ولا يلفظ به كذلك كـ ﴿**الصَّلَوٰةَ**﴾ و﴿**قَضَىٰ**﴾ ويختلف فيه كـ ﴿**بالغَدٰوة**[4]﴾، ويزاد كالأول كـ ﴿**حِسَابِيَهْ**﴾ وكالثاني كـ ﴿**أُوْلَـٰئِكَ**﴾ و﴿**مائَةً**﴾ وكالثالث كـ ﴿**سُلْطَانِيَهْ**﴾، ويحذف كذلك - أي كالقسم الأبعد وهو الأول المتفق على وفاقه - كـ﴿**بِسْمِ**﴾ و﴿**يَـٰرَبِّ**﴾ وكذلك أي كالقسم البعيد وهو الثاني المتفق على خلافه كـ ﴿**الرَّحْمَـٰنُ**﴾ وكذا أي كالقسم القريب وهو المختلف في وفاقه وخلافه كـ ﴿**الدَّاعِ**﴾ ويوصل ويتبعه اللفظ حتما[5] كـ ﴿**مَنَاسِككُمْ**﴾ و﴿**عَلَيْهِمْ**﴾ ويخالفه نحو ﴿**كَهيعَصَ**﴾ و﴿**يَاقَوْمِ**﴾، ويختلف فيه كـ ﴿**وَيْكَأَنَّ**﴾ ويفصل ويوافق كـ ﴿**حم عَسقَ**﴾ ولا يوافق كـ ﴿**إسرآءيل**﴾، ويختلف فيه كـ ﴿**مَالِ**[6]﴾ وحجة المخالف في المختلف حجة المخالف في المتفق[7]» انتهى.

---

1 في د: "إلا أن".

2 ما بين معقوفين ساقط من د.

3 في الجميلة بعد هذا: «وما فصل في حكم الوصل».

4 في موضعي الأنعام والكهف، قرأه ابن عامر بضم الغين، وإسكان الدال بفتح الواو بعده ﴿**بِالْغَدْوَةِ**﴾، وقرأ الباقون بفتح الغين والدال وألف بعدها. انظر : النشر لابن الجزري 258/2، والبدور الزاهرة للقاضي، ص126، 238.

5 في د: "حتى".

6 في د: "مال هؤلاء".

7 الجميلة: ق/6.

ومثله للموصول خطا المتفق على فصله لفظا نـ ﴿كهيعص﴾. والمفصول[1] خطا بـ ﴿إسرآءيل﴾ غير واضح.

ومعنى هذا الكلام الأخير أن حجة مخالف الرسم في المواضع المروي فيها أيضا ما يوافق الرسم حقيقا كـ ﴿الغدوة﴾، و﴿سلطنية﴾ و﴿الدّاع﴾ و﴿ويكأنّه﴾ هي بعينها حجة مخالف الرسم في المواضع المتفق فيها على مخالفته كـ ﴿الصّلوة﴾ و﴿قضىٰ﴾ و﴿أولـٰئك﴾ و﴿الرّحمـٰن﴾ و﴿كهيعص﴾ و﴿إسرآءيل﴾ وذلك خفة المخالفة وتنزيلها منزلة الموافقة حيث عوض حرف بأصله[2] أو فرعه أو بما يقرئ به[3] وصلا[4]، أو حذف لدلالة عليه، أو لحذفه مآلا، أو ريد لإيضاح، أو لرعي[5] لبس، أو وصل بغيره رعيا لحال الوصل[6]، أو فصل عنه تنبيها على أصل للرسي[7]، فصارت المخالفة عند هذه الاعتبارات كلا مخالفة.

واعلم أن ضابط ما يغتفر من أنواع المخالفة مما لا يغتفر، [ما[8]] ثبت الاغتفار في فرد منه فصاعدا وفاقا دون ما لم يثبت ذلك فيه.

**الثامن**: اعلم أنه ينبغي لمن تطلّب[9] فنون العلم أن يعرف أولا مبادئه حتى يكون على بصيرة فيما يطلبه، كي لا يضيع سعيه، ويخيب تكسبه، وهي عشرة.

**وقد جمعها الإمام أبو العباس ابن زكري التلمساني[10] رحمه الله في قوله:**

---

1 في د: "موصول".

2 في هـ، ز: "كـ ﴿أقمت﴾ لأن نحو وهو لأصل".

3 في هـ: "قرئ به".

4 في هـ، ز: "كـ: ﴿رَحْمَتَ﴾".

5 أي دفع لبس.

6 في د: "موصول".

7 في هـ، ز: "كـ ﴿مَالِ﴾".

8 ما بين معقوفين سقط من ح، وأثبت من هـ، د، ز.

9 في د: "طلب".

10 هو أبو العباس أحمد بن محمد بن زكري التلمساني، الإمام العالم الفقيه الأصولي المتكلم. أخذ عن أئمة منهم ابن مرزوق الحفيد، ومحمد بن العباس، أخذ عنه أحمد بن أطاع الله وغيره، من كتبه: بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب. مات سنة: 899هـ. (شجرة النور الزكية، ص 267، ودرة الحجال 90/1، وبن الإبتهاج، ص 84).

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الحـــــدّ والموضـــــوع ثم الواضـــــع والاســـم الاســـتمداد حكـــم الشـــارع
تصـــــور المســـــائل الفضـــــيله ونســـــبة فائـــــدة جليلـــــه[1]

ولنقتصر من ذلك على الحدّ والموضوع والحكم والفضيلة والفائدة، لمزيد تأكيد الحاجة إليها.

**فأما تعريفه**: فهو علم تعرف به مخالفات المصاحف العثمانية لأصول الرسم القياسي، فعلم جنس وما بعده فصل أو خاصة خرج به غير المعرف، والمراد بأصول الرسم القياسي الأمور الخمسة المتقدمة عند تعريف الرسم.

ولا ينتقض هذا التعريف بأن هذا العلم تعرف منه أنواع من الموفقات لأصول الرسم القياسي، وذلك في بعض المواضع كألف (أنا) و(إذا)، وفصل بعض المفصولات، ووصل بعض الموصولات، لأن تعريف الموافقة في تلك المواضع ليس فصلا ولا خاصة بهذا العلم، بل هو عرض عام[2] له ولغيره، لحصول تعريفها فيما ذكر بما تقرر في علم الهجاء، وإنما تذكر في هذا الفن بحسب التبع كما تقدمت الإشارة إليه في التنبيه السادس.

**[فإن قلت**: هاهنا قسم هو من الفن لا محالة، وهو المواضع التي اختلفت فيها المصاحف، ووافق كل مصحف منها قارئ، من غير أن يطابق المصحف المقرأ الآخر. لا صريحا ولا تقديرا نحو ﴿عَلِيمٌ O وَقَالُواْ﴾ في البقرة [آية: 115-116] و﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ في آل عمران[ آية: 133] بثبوت الواو فيهما وسقوطها، و﴿جَنَّٰتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا﴾ آخر التوبة [ آية: 100] بثبوت (من) وسقوطها، ومسائل كثيرة [تأتي في النظم المسمى[3]] بالإعلان، وليس في ذلك مخالفة لأصول الرسم القياسي، فخرج عن التعريف، فيكون فاسد العكس - أي الجمع - ، وبيان انتفاء المخالفة في هذا القسم أن ما يكتب في مصحف لم يرد به إلا القراءة المطابقة له، ولا مخالفة باعتبارها. وأما القراءة المخالفة فلا عبرة بها إن[4] لم يكتب كذلك على إرادتها.

---

1 لم أجد تخريجا لهذين البيتين.

2 في د: "خاص".

3 ما بين معقوفين ساقط من ح ، هـ، واثبت من د ، ز.

4 في د: "إذ".

**فالجواب**: أن هذا[1] القسم من أنواع المخالفة باعتبار القراءة المحدثة، وإن لم ترد عند الكتابة، ولولا هي لم يحتج إلى التنصيص على ذلك في الفن، كما هو واضح عند من مرن به، فتصدق به المخالفة المذكورة ويندرج في التعريف، إذ ليس المراد بالمخالفة لأصول الرسم القياسي ما يكون مع مخالفته للقراءة قابلا[2] لها ولابد، بل المراد ما هو أعم من ذلك وعلمه.[3]].

**وأما موضوعه**: فهو حروف المصاحف العثمانية، إذ موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه، ولا شك أن هذا العلم إنما يبحث فيه عن عوارض حروف المصاحف العثمانية من حذف وزيادة وإبدال وفصل ووصل، ونحو ذلك.

**وأما حكمه**: فهو فرض كفاية حسبما تقرر في العلوم الشرعية.

**وأما فضيلته**: فاعلم أن فضيلة العلم بقدر شرف المعلوم، ومعلومُ هذا العلم هو المصحف، وإن شئت فقل القرآن، لوجوده فيه بحسب الدلالة، ففضله على العلوم كفضل المصحف أو القرآن على غيره.

**ومحله من علوم الشريعة**: محل المصحف أو القرآن منها، وناهيك بها من جليلة.

**وأما فائدته**: فثلاثة أمور: المطابقة للقضية للقارئ والمتابعة الخطية للكاتب، وتمييز أنواع المخالفة المغتفرة+ من غيرها، حتى لو نقل وجه من القراءة متواترا، ظاهر الوجه في العربية إلا أنه مخالف لخط المصحف، فإن كانت مخالفته من نوع المخالفات المسطورة في الفن قبلت القراءة. وإلا ردّت، وإلى الأمر الأول الإشارة بقول الناظم بعد هذا:

فَيَنْبَغِي لِأَجْلِ ذَا أَنْ نَقْتَفِي ... مَرْسُومَ مَا أَصَّلَهُ فِي الْمُصْحَفِ

كما أشار إلى الثاني بقوله:

وَنَقْتَدِي بِنَقْلِهِ وَمَا رَأَى ... فِي جَعْلِهِ لِمَنْ يَخُطُّ مَلْجَئَا

حسبما يأتي تفسيره محررا إن شاء الله تعالى.

---

1 ما بين معقوفين سقط من ح ، هـ، والمثبت من: د ، ز.

2 في د: "قائلا".

3 ما بين معقوفين من قوله: "فإن قلت هاهنا ..." إلى هذا الموضع سقط من ح ، هـ، والمثبت من د ، ك ، ز.

4 في د: المختلفة

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وأما الأمر الثالث: فأحد طرفيه، وهو معرفة ما يغتفر من المخالفة مأخوذ بالتزوم من أنواع المخالفة المشتمل عليها النظم، والطرف الآخر داخل بالتضمن في وجوب المطابقة المذكورة في البيت الأول.

**الإعراب**: واو «وبعد» لعطف الجملة بعدها على ما قبلها، و«بعد»: ظرف قطع عما يستحقه من الإضافة، والمضاف إليه هنا ضمير ما تقدم من الثناء على الله والصلاة على رسول الله، فبني على الضم، وعامله «اعلم» بناء على أن الفاء المتصلة به زائدة، ويحتمل أن يكون أصله أما بعد فاعلم، فالظرف[2] حينئذ محتمل للتعلق بـ«اعلم» والمتعلق بـ«أما[3]» لما فيها من معنى الفعل الذي نابت[4] عنه أو بالفعل المحذوف. والتقدير على أن الأصل أما بعد مهما يكن من شيء فاعلم بعدما تقدم أو مهما يكن من شيء بعد ما تقدم فاعلم.

**والمصدر المنسبك** من إن[5] وخبرها مفعول اعلم إن كان بمعنى اعرف وسد مسد الجزءين إن كان من الطالب لهما، وباقي الإعراب واضح.

**قـــال:**

[7] جَمَعَـــهُ فِـــي الصُّـــحُفِ الصِّـــدِّيقُ  كَمَـــا أَشَـــارَ عُمَـــرُ الْفَـــارُوقُ

[8] وَذَاكَ حِـــينَ قَتَلُـــوا مُسَيْلِمَـــهْ  وَانْقَلَبَـــتْ جُيُوشُـــهُ مُنْهَزِمَـــهْ

لما ذكر أن أصل الرسم ثبت عن ذوي النُهى والعلم، وكان في ذلك إجمال، أخذ يفصل هنا أعيانهم، مشيرا إلى قضية أصل الرسم، والسبب في وجوده، فأخبر أن أبا بكر رضي الله عنه جمعه أولا في الصحف بإشارة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بذلك عليه.

---

1 في د: "وجوه".

2 في هـ: "الضمير".

3 في ز:" وللتعلق بل ما ".

4 في ز:" ثابت".

5 في د: "إن وأخواتها".

و«**الصدّيق**» لقب أبي بكر، لقّبه به رسول الله صلى الله عليه وسلم لكثرة تصديقه، وأبو بكر كنيته، واسمه عبد الله، وقيل عتيق بن أبي قحافة[1] عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد[2] بن تيم[3] بن مرّة بن كعب، أفضل الصحابة بالإجماع، ولي الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم سنتين وأشهر ثم توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة[4].

و«**عمر**» كنيته أبو حفص، ابن الخطاب بن نُفَيل بن عبد العُزّى بن رياح بن عبد الله بن قُرْط بن رَزَاح بن عَدِي بن كعب العَدَوِيّ. أفضل الصحابة بعد أبي بكر رضي الله عنهما.

ولي الخلافة بعده عشر سنين وأشهرا، ثم توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة.

و«**الفاروق**» لَقَبُهُ، لكثرة تفريقه بين الحق والباطل، وهو أول من دُعي[5] أمير المؤمنين[6].

ثم أخبر الناظم أن ذلك الجمع كان حين قتل الصحابة رضي الله عنهم مسيلمة، وهو لقب هارون بن حبيب الحنفي، كنيته أبو ثُمَامَة، وهو الذي ادّعى بكذبه النبوءة ومخرق[7] اليمامة، وكان من قضيته أنه لما سمع برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بمكة يدعوا إلى الله عز وجل ادّعى هو النبوءة، وزعم أن جبريل يأتيه، وصار يبعث إلى مكة من يخبره بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وينقل إليه ما يسمعه من القرآن فيقرؤه على قومه ويقول لهم: «نزل علي هذا القرآن»، وتسمّى فيهم رحمانا، وقيل تسمّى بما سمعه، فلما تواتر القرآن من رسول الله صلى الله عليه وسلم على ألسنة القرّاء بطلت دعواه به، فاختلق كلاما يوهمه قرءانا، فمَجّت ركاكتُه الأسماع، ونفرَت عن بشاعته الطباع وهو: «**والزارعات زرعا والحاصدات حصدا والطاحنات طحنا**

---

1 في د: "وقيل عتيك".

2 في هـ ، د: "بن سعيد"

3 في ح ، هـ ، د ، ز:"تميم" والمثبت من ك.

4 انظر ( الإصابة 2/333-336. والإستيعاب 2/234-249، وأسد الغابة 6/34-35. وطبقات ابن سعد 3/155-195)، ونشهد الله على حب هذا الصحابي الجليل، وبغض من عاداه وآذاه.

5 في هـ ، د:"دعا".

6 انظر ترجمته في ( الإصابة 2/511-512، والإستيعاب 2/450-467، وأسد الغابة 4/137-168 ، وطبقات ابن سعد 3/245-349)، ونشهد الله على حب هذا الصحابي الجليل، وبغض من عاداه وآذاه.

7 في ح: "غرق"، وفي هـ: مطموسة. والمثبت من د، ز.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر جامعة الأمير

والخابزات خبزا والثاردات ثردا، يا ضفدع بنت ضفدعين إلى كم تنقنقين. لا الماء تكـــدرين، ولا الشراب تمنعين أعلاك في الماء وأسفلك في الطين».

وسمع بسورة الفيل فقال: «**الفيل ما الفيل وما أدراك ما الفيل له ذنب وثيـــل وخرطـــوم طويل**».

إلى غير ذلك من فضيع تُرَّهاته، وشنيع كذباته، وكتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من مسيلمة رسول الله إلى محمد رسول الله السلام عليك أما بعد: فإني قد أُشركتُ في الأمر معك فلنا نصف الأرض ولقريش نصفها ولكن قريشا يعتدون**».

فكتب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من محمد رسول الله إلى مسيلمة الكـــذّاب سلام على من اتبع الهدى أما بعد: فإن الأرض لله يورثها من يشـــاء مـــن عبـــاده والعاقبـــة للمتقين**[1]».

فلما بلغه الكتاب كتمه، وقال لعوّانه وصل إليّ كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشركة معه، وزوّر[2] كتابا قرأه عليهم، فكذّبه **ثمامة بن مالك**[3] بقوله:

مُسَـــيْلِمَةَ ارْجَـــعْ ولاَ تَمْحَـــكِ ... فإنَّـــكَ في الأمـــرِ لم تُشْـــرَكِ
كَـــذبتَ علـــى الله في وحيـــهِ ... هَـــوَاكَ هَـــوَى الأحمـــقِ الأَنْـــوَكِ
فَمَـا فِـي السَّـما لـك مـن مَصـعدٍ ... ولا لـــك في الأرض مـــن مَبْـــرَكِ[4]

---

1 أخرجه البيهقي في دلائل النبوة 331/5، وابن هشام في السيرة 292/4-293. وانظر تاريخ الطبري 137/3-138، والبداية والنهاية 259/7-260.

2 زوّر: زخرف وهيّأ. انظر المصباح المنير، ص 136.

3 قوله: "مالك"، لعله "أثال"، وهو الذي في التبيان لابن آجطا، ق/206-ب. وهو ثمامة بن أثال بن النعمان بن مسلمة الحنفي، أراد قتل رسول الله لما مرّ به، فمنعه عمّه بذلك، فأهدر رسول الله دمه. أحدثه رسل رسول الله لما أراد أن يعتمر. ربطه رسول الله ﷺ في المسجد فأسلم. ولما ادعى مسيلمة النبوة قام في قومه مقامه يواعظ المذكّر.( الإصابة 204/1، والإستيعاب 205/1-209، ومعجم الصحابة لابن قانع131/1).

4 ينظر: الوسيلة، ص 53، والجميلة، ق/29-ب، ولا تمحك: أي لا تنازِع، والأنوك: الأحمق. ينظر لسان العرب، 4147/6، 4582.

ثم إنه قدم المدينة مع وفد بني حنيفة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فدعا النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لو جعل الأمر لي من بعده لاتبعته». فقال [له[1]] النبي صلى الله عليه وسلم:« **لو سألتني هذه الشظية[2] ما أعطيتك** -وهي التي تسقط من العود- **وما أراك إلا الذي رأيته في المنام**»[3] يشير بذلك **إلى ما أخرجه البخاري**[4] من طريق أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:« **بينما أنا نائم، إذ أوتيت خزائن الأرض، فوضع في يدي سواران [من[5]] ذهب، فكبُرا علي وأهمّاني. فأُوحي إليّ أن انفخهما، فنفختهما فطارا، فأولتهما الكذّابَيْنِ اللّذَين أنا بينهما: صاحب صنعاء، وصاحب اليمامة**[6]».

يعني الأسود العنسي، ومسيلمة الكذاب.

ثم إن مسيلمة رجع مع بني حنيفة إلى غيّه، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وتصل بربّه، وولي أبو بكر الصديق رضي الله عنه الخلافة، وارتدت قبائل من العرب، وسوّلت[7] لمسيلمة نفسه الأمارة أن محاربته تُتبع وأن خرافاته تُسمع، فأظهر لأبي بكر رضي الله عنه من تمرده في تعدّيه، ما كان سبب هلاكه وتردّيه، فجهّز إليه جحفلة من المسلمين، فلقي بأس شديد، وأمّر عليهم سيف الله خالدَ بن الوليد[8]. فساروا إليه لتكون كلمة الله هي العليا. وكلمة الذين كفروا

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

1 ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

2 في هـ" الشيصية" و في د: الشصية. و في البخاري: "القضعة" بدل "الشظية".

3 رواه البخاري، كتاب المغازي، باب وفد بني حنيفة، رقم (4373)، 3/168، ولفظ البخاري: «لو سألني هذه القضعة ما أعطيتكه، ولن تعدو أمر الله فيك، ولئن أدبرت ليعقرنك، وإني لأراك الذي أُريت فيه ما رأيت، وهذا ثابت يجيبك عني، ثم انصرف عنه».

4 هو محمد بن إسماعيل البخاري، أمير المؤمنين في الحديث، محدث حافظ فقيه مؤرخ، رحل إلى الأمصار وطلب الحديث، روى عن عبيد الله بن موسى وغيره، ومن تلاميذه مسلم بن الحجاج، من كتبه: جامع الصحيح، خلق أفعال العباد، مات سنة: 256هـ. (سير أعلام النبلاء 10/277-321، وتهذيب التهذيب 9 [ب-47]، وطبقات الحفاظ، ص 252-253).

5 ما بين المعقوفين سقط من ح ، د، و مثبت من هـ، ز.

6 صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب وفد بني حنيفة، رقم (4374)، 3/168.

7 في ز :" وسوست ".

8 هو أبو سليمان خالد بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي، سيف الله المسلول، كان أحد أشراف قريش في الجاهلية، شهد مؤتة وفتح مكة، فتح فتوحا عظيمة، وكان قائدها في خلافة أبي بكر وجزء من خلافة عمر، مات سنة

هي السفلى، فلما نزلت[1] الفئتان استعرت نار الحرب في ذلك الميدان. وفي آخر الفتح، قتل من المسلمين ألف ومائتان. منهم زيد بن الخطاب[2] رضي الله عنه، والقراء منهم سبعمائة، فثار البراء بن مالك[3] على مسيلمة وحزبه. وجاء نصر الله فهزموا، وتبعهم المسلمون حتى أدخلوهم حديقة، فأغلق أصحاب مسيلمة بابها، فحمل البراء بن مالك درقته[4]، وألقى نفسه عليهم، حتى صار معهم في الحديقة، وفتح الباب للمسلمين فدخلوا وقتلوا مسيلمة وأصحابه.

ومات من المشركين [زهاء[5] عشرة آلاف. فسميت حديقة الموت[6].

وكان الذي قتل مسيلمة وحشيا[7] كما ثبت عنه [في[8]] صحيح البخاري[9،10]] وقيل غير ذلك[11].

---

21هـ. (أسد الغابة 2/140-144. والإستيعاب 1/405-409. والإصابة 1/412-415).

1 في هـ، د، ز: "التقت".

2 وهو زيد بن الخطاب بن نفيل، القرشي، العدوي، أخو عمر بن الخطاب. وهو أسن منه سنا، يكنى أبا عبد الرحمن، وقد أسلم قبله، حيث كان من المهاجرين الأولين. وشهد بدرا وما بعدها. وحمل راية المسلمين في اليمامة إلى أن مات سنة 12 هـ.( أسد الغابة 2/356-357، والإصابة 1/547-548، والإستيعاب 1/522-525).

3 هو البراء بن مالك بن النضر النجّاري. أخو أنس بن مالك. شهد أحدا وما بعدها من المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، أحد الفضلاء والأبطال الشجعان. قتل سنة 20هـ.(الاستيعاب 1/141-143، والإصابة 1/147-148، وأسد الغابة 1/363-364).

4 وهي الحجفة، يقال للترس إذا كان ليس فيه خشب ولا عقب: حجفة، ودرقة. النهاية في غريب الحديث 1/363.

5 في هـ: "كان".

6 قال الصالحي رحمه الله: «وقد قتل من المهاجرين والأنصار في هذه الغزوة فضلة المدينة وقتل بالمدينة وحولها». قال سيفا: «ومن المهاجرين من غير أهل المدينة و تابعين بإحسان ثلاثمائة من هؤلاء وثلاثمائة من هؤلاء سبعمائة أو يزيدون... وقتل من بني حنيفة في الفضاء بعقرباء سبعة آلاف، وفي حديقة الموت سبعة آلاف، وفي غير ذلك نحو منها». انظر تاريخ الطبري 3/296-297. وانظر البداية والنهاية 9/470.

7 هو وحشي بن حرب الحبشي أبو دسمة من سودان مكة. وهو مولى لطعيمة بن عدي. قتل حمزة يوم أحد، وشارك في قتل مسيلمة الكذاب يوم اليمامة. شهد اليرموك، ثم سكن حمص ومات بها. عاش إلى خلافة عثمان.( الإصابة 3/594، والإستيعاب 3/607-608، وأسد الغابة 5/409-410).

8 ما بين المعقوفين سقط من هـ.

9 في صحيحه، كتاب المغازي، باب قتل حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه. رقم(4072)، 3/108-109.

10 ما بين المعقوفين سقط من ز.

11 ذكر ابن كثير في البداية والنهاية 9/497-507،498: أن الذي رماه بالحربة وحشي، وأن الذي ضربه على

فلما رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما وقع بقراء القرآن، خشي على من بقي منهم، وأشار على أبي بكر رضي الله عنه بجمع القرآن.

**فأسند أبو عمرو في المحكم**[1] «إلى زيد بن ثابت[2] أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاء إلى أبي بكر فقال: إن القتل قد أسرع في قراء القرآن أيام اليمامة وقد خشيت أن يهلك القرآن فاكتبه، فقال أبو بكر: فكيف نصنع شيئا لم يأمرنا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر، ولم يعهد إلينا فيه عهدا ؟ فقال عمر: افعل فهو والله خير، فلم يزل عمر بأبي بكر حتى أرى الله أبا بكر مثل رأي عمر.

قال زيد: فدعاني أبو بكر فقال: إنك رجل شابّ قد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمع القرآن واكتبه.

قال زيد: كيف تصنعون شيئا لم يأمركم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر، ولم يعهد إليكم فيه عهدا ؟.

قال: فلم يزل أبو بكر حتى أراني الله تعالى الذي رأى[3] أبو[4] بكر وعمر، والله لو كلفوني نقل الجبال لكان أيسر من الذي كلّفوني، قال: فجعلت أتتبع القرآن من صدور الرجال ومن الرقاع ومن الأضلاع ومن العُسُب

قال: ففقدت آية كنت أسمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، أجدها عند أحد، فوجدتها عند رجل من الأنصار ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ

---

رأسه فقتله أبو دجانة سماك بن خرشة، وقيل: قال وحشي: فرجت أعلم أيّنا قتله.

1 في ح، هـ، د، ز: المحكم، ولم نجد هذا النص في المحكم، والنص موجود في المقنع ص 4.

2 هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن النجار الأنصاري الخزرجي. كاتب الوحي، ولد في المدينة ونشأ بها، ويقال إنه شهد أحدا، وشهد بيعة الرضوان، أعلم الصحابة بالفرائض، جمع القرآن في عهد أبي بكر ثم له اثنان وتسعون حديثا. توفي سنة 45 هـ.( أسد الغابة 2/346-348، والإصابة 1/543-544. والإستيعاب 1/532-535).

3 في ح:" أرى ". والمثبت من: هـ، د، ز.

4 في ح:" أبا"، والمثبت من: هـ، د، ز.

المكتب الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

نَحْبَهُ، وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ﴾ [الأحزاب: 23]، فألحقتها في سورتها فكانت تلك الصحف عند أبي بكر حتى مات، ثم كانت عند عمر حتى مات، ثم كانت عند حفصة[1] حتى ماتت[2]».

**وأسند في المقنع** إلى زيد بن ثابت أيضا قال: «أرسل إلي أبو بكر مقتل اليمامة وإذا عمر عنده فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحرّ بقرّاء القرآن يوم اليمامة، وإني أخشى أن يستحرّ القتل بالقراء في المواطن كلها فيذهب قرآن كثير، وإني أرى أن يجمع القرآن، قال فقلت له كيف أفعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: هو والله خير، فلم يزل [عمر[3]] يراجعني في ذلك حتى شرح الله صدري له، ورأيت فيه[4] الذي رأى عمر.

**قال زيد**: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتّهمك قد كنت تكتب الوحي للنبي صلى الله عليه وسلم فتتبع القرآن فتجمعه.

وساق الخبر على معنى ما تقدم. وقال فيه: فتتبعت القرآن أجمعه من الرقاع والعُسُب واللِّخاف وصدور الرجال، فوجدت آخر براءة مع خزيمة بن ثابت ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ [التوبة: 128] إلى آخر السورة[5]».

**وفي البخاري نحوه** لكنه قال «مع أبي خزيمة الأنصاري [لم أجدها مع أحد غيره[6]».

وفي محل آخر منه: «مع خزيمة الأنصاري[7]»[8]] الذي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين.

---

1 هي أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما. تزوجها النبي ﷺ بعد انقضاء عدتها من خنيس بن حذافة، أحد المهاجرات إلى الحبشة. توفيت سنة 45 هـ.( أسد الغابة 7/67-68).

2 المقنع ص3-4.

3 ما بين المعقوفين سقط من هـ.

4 في ح، د: "منه". والمثبت من هـ ، ز.

5 المقنع ص5.

6 صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن. رقم (4987)، 3/337-338. وباب كاتب النبيﷺ، رقم (4989)، 3/339.

7 صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن. رقم ( 4988)، 3/338.

**8 ما بين معقوفين ساقط من د.**

وفي شرح اللبيب[1]: «أن زيد بن ثابت وجد آية الأحزاب مع خزيمة الأنصاري. قال: ثم فقدت آية أخرى فاستعرضت المهاجرين والأنصار أسألهم، فوجدتها عند خزيمة بن ثابت أيضا ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى آخر السورة، فألحقتها في آخر براءة، ثم عرضته على نفسي عرضة ثالثة، فلم أجد فيه شيئا[2]» انتهى.

وفي المقنع «بسنده إلى عبد خير[3] قال: أول من جمع القرآن بين لوحين أبو بكر رحمه الله[4]».

والرِّقاع جمع رُقعة بالضم، وهي القطعة من الأدم[5]، والرِّق يكتب فيه[6].

والأضلاع: جمع ضِلع كعِنب وجِذع، معروف، وهو مؤنث[7].

والعُسُب[8] جمع عَسيب، وهي جريدة من النخل مستقيمة دقيقة يكشط خوصُها، والذي لم ينبت عليه الخوص من السَّعَف[9].

واللِّخاف ككتاب، حجارة بيض رقاق، واحدها لَخفة بفتح اللام[10].

و قد كانوا يكتبون في هذه الأشياء لقلة الورق عندهم.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

1 لم أجد له ترجمة رغم إمامته في علم الرسم.

2 الدرة الصقيلة ق 15 -ب.

3 هو عبد خير بن يزيد الهمداني، أبو عمارة الكوفي. أدرك الجاهلية. اختلف في صحبته، روى عن أبي بكر. روى عنه أبو إسحاق السبيعي وعامر الشعبي.( تهذيب التهذيب 6/113-114، وتقريب التهذيب. ص 567، والثقات 144/5).

4 المقنع ص2.

5 انظر لسان العرب 3 1705.

6 انظر لسان العرب 3 1707. والقاموس المحيط 244/3، والمصباح المنير ص: 123.

7 والأضلاع: عظام الجنبين. انظر لسان العرب 2599/4، والقاموس المحيط 58/3، والمصباح المنير ص: 188.

8 انظر لسان العرب 4 2936، والقاموس المحيط 108/1.

9 في د ، ز: "العسب".

10 انظر لسان العرب 4017/5 والقاموس المحيط 201/3.

تنبيـــــــهان:

**الأول: قال الجعبري**: «ومعنى قول عمر رضي الله عنه: خشيت أن يذهب القرآن، مع علمه بقوله تعالى[1]: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: 9] أنه كان مكتوبا متفرقا فيذهب بعضه بذهاب البعض، فلا يعلم كيف كان وَضْعُ كتابته لا لفظه، أو خاف أن ينقطع تواتره، أو بعض الآيات[2]، أو الأطراف[3]، أو حفظه من التحريف[4]» انتهى.

**وقال الفخر الرازي**[5] عند تفسيره للآية ما نصه: «**فإن قيل**: فلم اشتغلت الصحابة بجمع القرآن في المصحف، وقد وعد الله بحفظه، وما حفظه الله فلا خوف عليه؟ **فالجواب**: أن جمعهم للقرآن كان من أسباب حفظ الله إياه، فإنه تعالى لما أراد حفظه قيّضهم لذلك[6]» انتهى.

ولا يرفع شيء من هذه الأجوبة السؤال.

أما جواب الفخر، فلأن حاصله الرجوع إلى الحقيقة، والبحث بأمر خارج عنها.

وأما أجوبة الجعبري، فلأن جميع ما طَرقَ أن يكون متعلقا للخشية يخشى في وجه الحفظ المقطوع به.

**والأقرب في الجواب أن يقال**: لما لم تتعين جهة الحفظ الموعود بها، واحتمل صرفه لجهات متعددة لم يرتفع بذلك خشية عمر عليه من الذهاب، ولا سيما وفي عود ضمير (**له**) على القرآن، أو على النبي صلى الله عليه وسلم تأويلان للمفسرين[7].

---

1 "تعالى": الزيادة من هـ . ز.

2 في النسخة التي عندي من الجميلة: "الأوقات" بدل "الآيات".

3 أي من الآيات.

4 الجميلة ق/31.

5 هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي، التيمي الرازي الشافعي، المعروف بالفخر الرازي، أبو عبد الله. مفسر فقيه أصولي، برع في كثير من العلوم.من كتبه: مفاتيح الغيب في تفسير القرآن، كتاب الأربعين في أصول الدين. مات سنة:606هـ.( طبقات المفسرين للسيوطي،ص 100-101، وطبقات المفسرين للأدنه وي، ص 213 ).

6 مفاتيح الغيب للرازي 164/19.

7 قول الأكثر أنه عائد على القرآن، قاله مجاهد وقتادة وغيرهما، ورجحه ابن أبي زمنين وابن حيان وابن كثير وغيرهما. انظر ( البحر المحيط في التفسير 468/6، وتفسير ابن كثير 5/4، وتفسير ابن أبي زمنين 2 380).

**قال الجعبري**: «ومعنى قول أبي بكر وزيد رضي الله عنهما لم يأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتابة القرآن مع ما في البخاري من طريق أبي سعيد الخدري[1] رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم [قال[2]]:

«**لا تكتبوا عني شيئا إلا القرآن، ومن كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه**[3]»، لم يأمرنا بجمع المتفرق في الرّقاع في صحيفة واحدة[4]».

**ثم قال**: «فإن قلت فقد كان زيد حافظا للقرآن كاتبا للوحي، فما وجه تتبعه المذكورات، وكيف يحصل التواتر في شيء لم يجده إلا عند واحد.

**قلت**: العلم الحاصل من يقينين فأكثر أقوى مما يحصل بواحد، وليستكمل وجوه قراءاته ممن عنده ما ليس عنده، وكان المكتوب المتفرق أو أكثره مما كتب بين يديّ النبي صلى الله عليه وسلم، فأراد الاستظهار والزيادة، وإذا استند[5] الحافظ عند الكتابة إلى أصل يُعتمد عليه كان أكد وأثبت، وليضع الخط على وفق الرسم الأصلي، وليكون أبلغ في الصحة والأصالة.

**ومعنى قوله «فقدت»**: لم أرها مكتوبة، ومعنى لم أجدها إلا عند رجل. لم أجدها مكتوبة إلا عند واحد، ألا تراه قال «عنده»، أي لم يقل في حفظ واحد، والتواتر لا يحصل بالكتابة وقد تقدم أن عدد القرّاء جاوز عدد التواتر.

---

1 هو سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخدري. صحابي جليل من حفاظ الحديث. أول مشاهده الخندق وغزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنتي عشرة غزوة. روى عنه من الصحابة جابر وزيد وغيرهما. مات سنة 74هـ. (أسد الغابة 2/451-452، والإصابة 2/32-33، والإستيعاب 2/44).

2 ما بين المعقوفين سقط من ح ، ز.

3 الحديث رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، 229/8. ورواه أحمد في مسنده برقم (11027)، 41/10. ورقم (11029)، 42/10. وابن حبان في صحيحه، كتاب العلم، باب الزجر عن كتْبة المرء السنن مخافة أن يتكل عليها دون الحفظ لها، 265/1. والدارمي في سننه، كتاب العلم، باب من لم ير كتابة الحديث، رقم (464)، 412/1، والحاكم في المستدرك، وصححه ووافقه الذهبي، كتاب العلم، رقم(437)، 204/1.

4 الجميلة ق/31.

5 في ح ، د:"أسند"، وفي هـ: "أشدّ"، والمثبت من: ز.

المكتبة الرقمية لمعهد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**قال**: ودلّ قوله: - يعني الشاطبي[1] -:

«.....حتى استتم [له[2]]

بالسبعة الأحرف[3].....»

على أن زيدا كتب القرآن كله بجميع وجوه قراءاته كلها المعبر عنها بالأحرف السبعة، وليس في كلام أبي بكر وزيد رضي الله عنهما تصريح بذلك، بل هو مفهوم سياق كلامهما، لأن أبا بكر رضي الله عنه أمره بكتابة القرآن كله، وكل حرف من الحروف بعض من أبعاض القرآن، فلو أخلّ ببعضها لم يكن قد كتب القرآن كله، وتتبعه تلك الأشياء ظاهر في طلب الظفر[4] لمتفقه[5] ومختلفه.[6]» انتهى. وأصله للسخاوي[7].

**قلت**: ولم أر من[8] ذكر كيف كانت الصحف مشتملة على الأحرف السبعة، ولا يبعد أن تكون الوجوه مُنَبَّهًا عليها في الحواشي[9]، مع اشتمال حروف المصحف - لتجرّدها من النقط

---

1 هو القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد، الرعيني أبو محمد، وأبو القاسم الشاطبي، إمام القراء عالم بالحديث والتفسير واللغة، قرأ ببلده ثم حج واستوطن مصر، قرأ القراءات على أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النفزي وغيره، من أكابر تلاميذه أبي الحسن علي بن محمد السخاوي. من تآليفه: حرز الأماني ووجه التهاني. مات سنة:590هـ. انظر: التكملة لكتاب الصلة 73/4-74. وغاية النهاية 20/2-23، ووفيات الأعيان 71/4-73.

2 ما بين المعقوفين سقط من هـ ، د . ز.

3 في جميع النسخ التي بحوزتي:" بالسبعة الأحرف "، والذي في المتن المطبوع:" بالأحرف السبعة ". ينظر: العقيلة، ص 122، والوسيلة، ص 59.

4 في هـ: "الطرف".

د في هـ: "في متفقه".

6 الجميلة ق/33.

7 انظر الوسيلة في كشف العقيلة للسخاوي ص:60-63. **والسخاوي**: هو **علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب، المصري السخاوي الشافعي، علاء الدين أبو الحسن، كان مقرئا مجودا مفسرا محدثا فقيها أديبا لغويا، شيخ مشايخ الإقراء بدمشق، قرأ على أبي القاسم الشاطبي، قرأ عليه محمد بن علي الأنصاري.** من كتبه: جمال

والشكل – على كثير من تلك الأوجه، فتستغني عن التنبيه في الهوامش، ويبعد أن تكون الوجوه المختلفة تحقيقا كلُّها دخل سطور المصحف، لأنه يوحي إلى فساد نظم القرآن، حتى لا يُدرى ما يتعيّن للقراءة من غيره. لاحتمال العرضية في كثير من المواضع، على أن عبارة المُقنع ليست صريحة في اشتمال الصحف على جميع الأحرف السبعة، وسيأتي نصه في الكلام على الجمع الثاني.

**الثاني**: إنما خصّ أبو بكر رضي الله عنه زيدَ بن ثابت رضي الله عنه بهذه الفضيلة، وتبعه الإمام عثمان رضي الله عنه على ذلك حسبما يأتي، وإن ساواه غيره في كمال العدالة وكَتْبَ الوحي للنبي صلى الله عليه وسلم، وجمع القرآن على عهده، لأنه قرأ عليه بعد العرضتين الأخيرتين، وهي حاكمة على المتقدمات، ولفرط ذكائه فكان يترجم عن النبي صلى الله عليه وسلم بحضرته بالفارسية والرومية والقبطية والحبشية، وتعلّم ذلك بالمدينة من أهل هذه الألسن، وكان يكتب إلى الملوك.

رُوِيَ عنه رضي الله عنه أنه قال: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم:« **أنه يأتيني كتب لم يعلمها أحد فهل تستطيع أن تتعلم السُّرْيانية؟ فقلت له: نعم، فتعلمتها في سبع عشرة ليلة**[1] »».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

كل رسم لسبع من اللغات ... وكل ما صح من القرات

فكانت الصحف في حياته ... عند أبي بكر إلى مماته

ثم عند عمر الفاروق ... حين انقضت خلافة الصديق

ثم صارت عند حفصه ... مما توفي كما في نقصه

الأرجوزة المنبهة، ص 110.

1 رواه الحاكم في المستدرك. كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب ذكر مناقب زيد بن ثابت كاتب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم. رقم(5851)، 518/3. وأحمد في المسند 30/16-31. رقم(21479)، والطبراني في الكبير 155/5. رقم(4928)، وابن حبان في صحيحه. كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة، باب ذكر زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، رقم(7136) ، 84/16، وابن أبي داود في المصاحف 143/1، رقم(2)،(4)، و ابن عساكر في تاريخ دمشق 303/19-304، والطحاوي في مشكل الآثار 280/5، رقم(2038)، وابن سعد في الطبقات 309/2، و الحديث كما مرّ صححه ابن حبان، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة 364/1-365.

**وفيه يقول حسان بن ثابت[1] رضي الله عنه:**

فَمَنْ لِلْقَوَافِي بَعْدَ حَسَّانَ وابنِهِ ... ومَنْ للمثاني بعد زَيْدِ بنِ ثَابِتِ[2]

**الإعراب:** ضمير «جمعه» لـ«أصل الرسم»، وإسناد الجمع إلى «أبي بكر» مجاز على حدّ: بنى الأمير المدينة، و«الصحف» جمع: صحيفة، وهي ما يكتب فيه، وكاف «كما» للتعليل على حدّ: ﴿كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾، و«ما» موصول حرفي، والتقدير: لإشارة عمر. و«انقلبت» معناه: رجعت، و«الجيوش»: جمع جيش، وهو الجمع الكثير السائرون لحرب أو غيرها، من جاش البحر والقدر وغيرهما، يجيش جيشا وجُيوشا وجَيَشانا: غلا[3]، و«منهزمة» بمعنى: منكسرة، مفلولة[+]، حال «جيوش».

**قال:**

[9] وَبَعْدَهُ جَرَّدَهُ الْإِمَامُ ... فِي مُصْحَفٍ يَفْتَوِي الْأَنَامُ

[10] وَلَا يَكُونُ بَعْدَهُ اضْطِرَابُ ... وَكَانَ فِيمَا قَدْ رَأَى صَوَابُ

[11] فَقِصَّةُ اخْتِلَافِهِمْ شَهِيرَهْ ... كَقِصَّةِ الْيَمَامَةِ الْعَسِيرَهْ

---

1 هو حسّان بن ثابت بن المنذر الأنصاري الخزرجي، يكنى أبا الوليد وأبا الحسام، وهو من شعراء الجاهلية، ثم كان أغلب شعره في الإسلام لمدح النبي ﷺ. مات قبل 40هـ. (أسد الغابة 2/6-9، والشعر والشعراء لابن قتيبة، ص 305-308، ومعجم الصحابة 1/199).

2 ديوان حسان بن ثابت، ص: 47.

3 "نا" من جيشانا، و"غلا": في مكانها بياض في هـ. انظر لسان العرب -مادة: جيش- 1 738. وانظر المصباح المنير

أخبر أن الإمام عثمان رضي الله عنه جرَّد أصل الرسم[1]، أي سلخه ونسخه من [الصحف[2]] في مصحف بعد جمع أبي بكر المتقدم، ليقتدي الخلق به، ولا يكون بعد ذلك التجريد اختلاف بينهم، وقد أصاب رضي الله عنه في رأيه ذلك.

**وكنيته**: أبو عمرو، وقيل: أبو عبد الله، عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قُصَيّ.

أفضل الصحابة بعد عمر رضي الله عنهم على خلاف في التفضيل بينه وبين علي كرّم الله وجهه.

وَلِيَ الخلافه بعد عمر بن الخطاب اثنتي عشرة سنة غير أيام، ثم مات شهيدا يوم الجمعة في ذي الحجة سنة ست وثلاثين من الهجرة، وهو ابن اثنتين وثمانين سنة، وقيل أكثر من ذلك[3].

وقد أشار الناظم بالبيتين وشطر البيت بعدهما **إلى ما ذكره في المقنع** بسنده إلى ابن شهاب الزهري[4] قال: «أخبرني أنس بن مالك أن حذيفة بن اليمان[5] قدم على عثمان وكانوا يقاتلون على مرج أرمينية، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين إن قد سمعت الناس اختلفوا في القرآن اختلاف اليهود والنصارى، حتى أن الرجل ليقول هذه قراءة فلان، قال: فأرسل عثمان إلى حفصة: أرسلي إلينا بالصحف لنستنسخها في المصاحف ثم نردها إليك. قال: فأرسلت إليه بالصحف، قال: فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت، وإلى عبد الله بن عمرو بن العاص، وإلى عبد الله

---

1 في ح ، هـ ، د: المصحف، والمثبت من: ك ، ز.

2 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

3 انظر: الإصابة 2/455-456، والإستيعاب 3/69-85. ، ونشهد الله على حب هذا الصحابي الجليل، وبغض من عاداه وآذاه.

4 هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر، الإمام الحافظ الفقيه، تابعي من أهل المدينة، وهو أول من دوّن الحديث، قرأ على أنس بن مالك وابن عمر وغيرهما، روى عنه مالك بن أنس ومعمر والأوزاعي وغيرهم. مات سنة:124هـ.( طبقات الحفاظ ص:49-50، وتهذيب التهذيب 9/395-399. وغاية النهاية 2/262-263)

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

ابن الزبير[1]، وإلى عبد الله بن عباس، وإلى عبد الرحمان بن الحارث بن هشام[2]، فقال: انسخوا هذه الصحف في مصحف واحد، وقال للنفر القرشيين: إن اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه على لسان قريش، فإنما نزل بلسان قريش.

**قال زيد**: فجعلنا نختلف في الشيء ثم نجمع أمرنا على رأي واحد، فاختلفوا في ﴿التَّابُوت﴾، فقال زيد: ﴿التَّابُوه﴾، وقال النفر القرشيون: ﴿التَّابُوت﴾. قال: فأبيت أن أرجع إليهم، وأبوا أن يرجعوا إلي، حتى رفعنا ذلك إلى عثمان رضي الله عنه. فقال عثمان: اكتبوه ﴿التَّابُوت[3]﴾ فإنما نزل القرآن على لسان قريش، قال زيد: فذكرت آية سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أجدها عند أحد، حتى وجدتها عند رجل من الأنصار خزيمة بن ثابت ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى آخر السورة. قال ابن شهاب: قال أنس: فردّ عثمان الصحف إلى حفصة، وألقى ما سوى ذلك من المصاحف[4]» انتهى.

**والمرج**: الثغر[5]، وأرمِينِيَة بفتح الهمزة[6] عند ابن السَّمْعَاني[7]، وبكسرها عند غيره، وبسكون الراء وكسر الميم بعدها تحتانية [ساكنة، ثم نون مكسورة ثم تحتانية[8]] خفيفة، وقد تثقّل، مدينة

---

1 هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أول مولود ولد في الإسلام بالمدينة بعد الهجرة، شهد فتح إفريقيا في زمن عثمان، وبويع له بالخلافة سنة 64 هـ. قتله الحجاج بن يوسف في أيام عبد الملك بن مروان سنة 73 هـ.( أسد الغابة 241/3-245، و الإصابة 301/2-303، والإستيعاب 291/2-298).

2 هو أبو محمد، عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة، المخزومي القرشي المدني. أحد الذين عهد إليهم عثمان بن عفان نسخ المصحف، كان من رواة الحديث، روى عنه أولاده، أبو بكر والمغيرة. وغيرهم، ولد في السنة الأولى للهجرة. توفي سنة 43 هـ.( طبقات ابن سعد 6/7-7. وتفسير 10/5-11)

3 في هـ: "على التابوت".

4 المقنع، ص4-5.

5 انظر القاموس المحيط 209/1.

6أنظر الأنساب –ابن السمعاني– 193/1

7هو عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي أبو سعد المؤرخالرحالة ن كان من حفاظ الحديث رحل و لقي العلماء و المحدثين ، من كتبه : الأنساب ، تاريخ مرو، الامالي، مات سنة 562هـ ، ينظر شذرات الذهب 205/4-206، و معجم المؤلفين ، 211/2.

8ما بين معقوفين ساقط من د .

عظيمة تشتمل على بلاد كثيرة، وهي في ناحية الشمال يضرب بحسنه وطيب هوائها وكثرة مياهها وشجرها المثل[1].

**وفي المقنع** أيضا «بسنده إلى أنس بن مالك أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، فذكر القصة وقال فيها: فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت، وإلى عبد الله بن الزبير، وإلى سعيد بن العاص[2]، وعبد الرحمان بن الحارث، وأمرهم أن ينسخوا الصحف في المصاحف، ثم قال للرهط القرشيين الثلاثة ما اختلفتم فيه أنتم وزيد فاكتبوه بلسان قريش فإنه نزل بلسانهم، قال: ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف بعث عثمان إلى كل أفق بمصحف من تلك المصاحف التي نسخوها، ثم أمر بما سوى ذلك من القراءة في كل صحيفة أو مصحف أن يحرّق[3]».

**وفي صحيح البخاري** «بسنده إلى ابن شهاب، أن أنس بن مالك حدثه أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يُغَازِي أهل الشام في فتح أرمينية وأَذْرَبِيجَان مع أهل العراق فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان» وساق الحديث نحو ما تقدم[4].

وقد تعدّد هذا الحديث في البخاري وغيره، مع اختلاف وتقارب في لفظه[5].

و(**أَذْرَبِيجَان**) بفتح الهمزة والذال المعجمة وسكون الراء، وقيل بسكون الذال وفتح الراء وبكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم جيم خفيفة وآخره نون: بلد كبير من نواحي العراق تلي (**أَرْمِينِيَة**) من جهة غربها، وكان اتفق غزوهما في سنة واحدة، واجتمع في غزو كل منهما أهل الشام وأهل العراق.

---

1 انظر فتح الباري 20/10.

2 هو سعيد بن العاص بن أبي أُحَيْحَة سعيد بن العاص بن أمية، القرشي الأموي أبو عثمان الأمير، قُتِل أبوه يوم بدر مشركا. قال أبو حاتم له صحبة، روى عن عمر وحدث عنه عروة، ندبه عثمان لكتابة المصحف لفصاحته، مات سنة 57هـ.( أسد الغابة 481/2-483، والإصابة 45/2-46، والإستيعاب 8/2-12).

3 المقنع ص5-6.

4 صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رقم (4987)، 338/3.

5 انظر صحيح البخاري 337/3-338.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**قال ابن حجر**[1] بعد أن ذكر اختلاف رواة الصحيح في «يحرق» هل هو بالخاء المعجمة أو بالمهملة؟ وأن الإسماعيلي[2] أخرجه بلفظ: «أن تمحى أو تحرق». ما نصه: «أكثر الروايات صريح في التحريق. فهو الذي وقع ويحتمل وقوع كل منهما بحسب ما رأى من كان يبدد شيء من ذلك، **قال**[3]: وقد جزم عياض[4] بأنهم غسلوها بالماء ثم أحرقوها مبالغة في إعدامها.

**قال ابن بطال**[5]: «وفي هذا الحديث جواز تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار، لأن ذلك إكرام لها، وحرز[6] عن وطئها بالأقدام[7]» انتهى.

**وفي الوسيلة للسخاوي**[8]: «عن حذيفة بن اليمان أنه قال لعثمان [ـ[9]] الناس اختلفوا في القرآن حتى والله إني لأخشى أن يصيبهم ما أصاب اليهود والنصارى من الاختلاف فما كنت صانعا إذا قيل هذه قراءة فلان وقراءة فلان كما صنع أهل الكتاب فاصنعه أنت.

---

1 هو أحمد بن علي بن أحمد، العسقلاني المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة، الشافعي مذهبا، يعرف بابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل، محدث مؤرخ أديب شاعر، لازم زين الدين العراقي وتخرج عليه. من تصانيفه: فتح الباري بشرح صحيح البخاري. مات سنة 852هـ.( الضوء اللامع 2/36-40، ونظم العقيان ص45-53، وطبقات المفسرين للأدنه وي، ص 329-330).

2 في هـ:" الإسماع"، وهو خطأ ظاهر. **والإسماعيلي**: هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الله، الإسماعيلي الجرجاني الشافعي، أبو بكر، محدث فقيه، سمع الكثير، ورحل وحدّث وخرّج، من تصانيفه: المستخرج على البخاري. مات سنة: 371هـ.( الإرشاد، ص 291، وطبقات الشافعية الكبرى 3/7-8. وطبقات الحفاظ للسيوطي. ص 382-383)

3 قوله:"قال": الزيادة من ح ، ز.

4 هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى، اليحصبي السبتي المالكي، ويعرف بالقاضي عياض. أبو الفضل، المحدث الحافظ المؤرخ الفقيه المفسر، عالم بالنحو واللغة وكلام العرب. أخذ عن أبي الحسن بن سراج. من مؤلفاته الشفا بتعريف حقوق المصطفى. مات سنة: 544هـ.( الديباج المذهب 2/46-51، وإنباه الرواة 2/363-364، وشجرة النور، ص 140-141).

5 هو علي بن خلف بن عبد الملك بن بَطّال البكري القرطبي المالكي، ويعرف بابن اللجام. أبو الحسن، محدث فقيه، روى عن أبي المطرف القنازعي، حدَّث عنه جماعة من العلماء، من آثاره: شرح الجامع الصحيح للبخاري، مات سنة:449هـ. انظر ( الصلة 2/438، والسير 13/466، وشجرة النور، ص 115).

6 في د:" وحذر"، والذي في الفتح: "وصون".والحِرْزُ: الحفظ. ينظر: لسان العرب، 2/832.

7 فتح الباري 10/25.

8 في د: "للبخاري".

9 ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

فجمع عثمان رضي الله عنه الناس وكانوا يومئذ اثني عشر ألفا فقال: ما تقولون؟ بلغني أن بعضهم يقول: قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد أن يكون كفرا قالوا: فما ترى؟ قال: أرى أن يُجمع الناس على مصحف واحد، فلا يكون فيه فُرقة ولا اختلاف، قالوا: فنعم ما رأيت، وزاد في عدد النفر المأمورين بنسخ المصحف أبيّ بن كعب[1].

**قال**: ثم اختلفوا في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾، و﴿لَا تَبْدِيلَ لِلْخَلْقِ﴾، و﴿فَأَمْهِلِ الْكَافِرِينَ﴾، فرجعوا إلى عثمان رضي الله عنه فأرسل إلى أبيّ فكتب إليه: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: 259]، و﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾[الروم: 30]، و﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ﴾ [الطارق: 17]، وقال: فلما فرغوا من نسخها ردّ عثمان رضي الله عنه الصحف إلى حفصة أم المؤمنين، فلما ولي مروان[2] المدينة طلبها منها فلم ترسلها إليه، فلما ماتت رضي الله عنها حضر جنازتها، وطلبها من أخيها، فسيّرها إليه فحرقها[3]» انتهى.

**وفي اللبيب**: «أن عثمان رضي الله عنه ردّ الصحف إلى حفصة فأمرها أن تحرقها، وقيل هو حرقها[4]» انتهى.

**قال الجعبري**: «وسلّم أبو بكر الصحف إلى عمر لنصه على خلافته. ولم يسلمها عمر إلى عثمان للشورى[5]» انتهى.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

1 هو أبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار، أبو المنذر وأبو الطفيل الأنصاري، عرض القرآن على النبي ﷺ، أخذ عنه القراءة ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن السايب وغيرهم، شهد بدرا، وقد قال النبي ﷺ فيه: « أقرؤهم للقرآن ». مات سنة 20 هـ.( أسد الغابة 1/168-171، والإصابة 1/31-32، والإستيعاب 1/27-33).

2 هو مروان بن الحكم بن أبي العاص، أبو عبد الملك، خليفة أموي، وهو أول من ملك من بني الحكم بن أبي العاص. كان كاتبا لعثمان، وكان واليا على المدينة في خلافة معاوية، وقد شهد صفّين معه، مات سنة 65هـ.(أسد الغابة 5/139-141، وتقريب التهذيب، ص 931، والأعلام 7/207).

3-الوسيلة ص 64- 67، 76- 77بتصرف

4-الدرة الصقلية ق /17 -أ

5-الجميلة ق /34 -ب.

**وقال ابن حجر**: «إنما كانت الصحف عند حفصة لأنها كانت وصية عمر فاستسر ما كان عنده عندها حتى طلبه منها من له طلب[1] ذلك [2]».

**ثم قال ابن حجر**: «ووقع في تسمية بقية من كتب أو أملى عند أبي داود مفرقا جماعة منهم مالك بن أبي عامر[3] جد مالك بن أنس ومنهم كثير بن أفلح[4] ومنهم أنس بن مالك[5]».

**وفي المقنع** «بإسناده إلى سويد بن غفلة[6] قال: قال علي[7] رضي الله عنه: لو وُلّيت لفعلت في المصاحف الذي فعل عثمان.

وفيه بإسناده إلى مصعب[8] بن سعد[9] قال أدركت الناس حين شقق عثمان رضي الله عنه المصاحف فأعجبهم ذلك، ولم يعبه أحد[10]».

**تنبيهات: الأول**: اعلم أن الأحاديث اختلفت عن زيد الأنصاري الذي وجدت معه الآية، وفي الآية الموجودة معه.

---

1 في د: "ملك".

2 فتح الباري 19/10.

3 هو مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، التابعي الجليل، كان فاضلا عالما ثقة، يروي عن عمر وعثمان. مات سنة 74هـ. (طبقات ابن سعد 66/7، وشذرات الذهب 82/1، والعبر 62/1).

4 في الفتح بعدها: «ومنهم أبي بن كعب كما ذكرنا». وكثير هو كثير بن أفلح المدني. مولى أبي أيوب الأنصاري. تابعي ثقة. أحد كتاب المصاحف التي كتبها عثمان. روى عن أبيه وعمر وعثمان، وروى عنه محمد بن سيرين والزهري. ( طبقات ابن سعد 294/7. وتهذيب التهذيب 368/8).

5 فتح الباري 23/10.

6 هو سويد بن غَفَلة بن عوسجة بن عامر الإمام القدوة أبو أمية الجعفي الكوفي. قيل له صحبة، ولم يصح. شهد اليرموك، حدث عن أبي بكر وعمر، روى عن الشعبي والنخعي. مات سنة 81هـ. ( أسد الغابة 598/2-599، والسير 106/5-109، والكاشف 473/1).

7 هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب، القرشي الهاشمي، رابع الخلفاء المهديين، يكنى أبا الحسن، أول من أسلم من الصبيان، هاجر وشهد بدرا والحديبية والمشاهد كلها، وهو ابن عم النبي ﷺ، استشهد ليلة الجمعة سنة 40 هـ. انظر ( أسد الغابة 87/4-117، والإصابة 501/2-503، والإستيعاب 26/3-67).

8 في هـ:"مصحف": وهو خطأ.

9 في د: "سعيد". وهو مصعب بن سعد بن أبي وقاص، أبو زرارة الزهري المدني، روى عن أبيه وعلي وطلحة، وعنه عمرو بن مرّة، مات سنة 103هـ. انظر ( السير 308/5، والكاشف 267/2، والعبر 1 95).

10 المقنع ص 8-9.

**ففي البخاري**: «أن الذي وجد معه في الجمع الأول هو آخر سورة التوبة، وأن الذي وجد معه في الجمع الثاني هو آية الأحزاب[1]».

**والذي في المقنع** عكسه[2]، إلا أنه ذكر في الجمع الأول حديثا يطابق حديث البخاري، **فقال ابن حجر** في حديث الجمع الثاني: «ظاهره أنه فقد آية الأحزاب من الصحف التي كان نسخها في خلافة أبي بكر حتى وجدها مع خزيمة بن ثابت.

ووقع في رواية إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمّع[3] عن ابن شهاب أن فقده إياها إنما كان في خلافة أبي بكر، وهو وهم منه.

**والصحيح**: ما في الصحيح، وأن الذي فقده في خلافة أبي بكر الآيتان من آخر سورة براءة، وأما التي في الأحزاب ففقدها لما كتب المصحف في خلافة عثمان، وجزم [بـن[4]] كثير[5] بما وقع في رواية ابن مجمّع، وليس كذلك والله أعلم[6]» انتهى.

**قلت**: وفَقْدُ زيدٍ آيةً في الجمع الثاني مشكلٌ بعدم[7] اشتمال الصحف على جميع القرآن، وقد تقدم عن اللبيب أن فقد الآيتين معا كان في الجمع الأول.

المكتبة المركزية
جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية

1 انظر صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رقم(4986)، (4988)، 3/337-338.

2 انظر المقنع ص3-4.

3 هو إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمّع بن يزيد، وقيل ابن زيد، الأنصاري، أبو إسحاق المدني. روى عن الزهري وابن الزبير، وعنه الداوردي وأبو نعيم. انظر ( تهذيب التهذيب 91/1، وتقريب التهذيب، ص 104، والكاشف 208/1).

4 ما بين المعقوفين سقط من كل النسخ، والذي في الفتح: «ابن كثير»، والمقصود به ابن كثير الدمشقي الزرعي المفسر، قال ذلك في كتابه فضائل القرآن، ص 30.

5 هو إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي، الإمام الحافظ المحدث المؤرخ الثقة، تفقه على الكمال ابن قاضي شهبة، ولازم المزي وتزوج ابنته، وتتلمذ أيضا على ابن تيمية، وكفى به نعمة. من: كتبه البداية والنهاية، وجامع المسانيد. مات سنة: 774هـ. ينظر: شذرات الذهب، 6/231-232. وطبقات المفسرين للأدنه وي ،ص 260- 270.

6-فتح الباري 26/10 .

7-في هـ :لعدم .

**ثم قال ابن حجـــر**: «والأرجح أن الذي وجد معه آخر سورة التوبة أبو خزيمة بالكنية، والذي وجد معه الآية من الأحزاب خزيمة، وأبو خزيمة قيل: هو ابن أوس بن زيد[1] بن أَصْرَمْ[2]، مشهور بكنيته دون اسمه[3]، وقيل هو الحارث بن خزيمة.

وأما خزيمة بن ثابت فهو الذي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين[4]»[5].

**الثاني: قال الجعبري**: «إنما أمرهم أن ينسخوا من الصحف، ليكون مصحفه مستندا إلى أصل أبي بكر رضي الله عنه، المستند إلى أصل النبي صلى الله عليه وسلم. وعَيَّنَ زيدا لما قدمناه، وضمَّ إليه جماعة مساعدة له، وليضم العدد إلى العدالة، وكانوا من قريش. لأن القرآن أنزل أول حروفه بلغتهم، وكانت الجماعة المعيَّنين لاشتهار ضبطهم ومعرفتهم، وردّ إليهم لأصالتهم، ويُنَزَّل تحريقه ما سواه على مصاحف الصحابة لأنهم كانوا يكتبون فيها التفسير الذي يسمعونه من النبي صلى الله عليه وسلم، ويحتمل ذلك محو الرقاع، لئلا ينقلها من لا يعرف ترتيبها فيختلّ، لا الصحف، لاحتمال الرجوع إليها[6]» انتهى.

[وبعضه في المقنع إلا أن قوله: لا الصحف[7]] لاحتمال الرجوع إليه. مخالف لما تقدم عن اللبيب أنه أمر حفصة بتحريقها، وقيل هو حرَّقها.

---

1 في ح ، د ، ز:" يزيد"، والمثبت من هـ.

2 في هـ: "أحرم".

3 قال ابن عبد البرّ: « أبو خزيمة لا يوقف على صحة اسمه، وهو مشهور بكنيته، وهو أبو خزيمة بن أوس بن زيد بن أصرم بن ثعلبة بن غَنْم بن مالك بن النجار، شهد بدرا وما بعدها، وتوفي في خلافة عثمان وهو أخ سعيد بن أوس، وليس لهما عقب. ينظر: الطبقات الكبرى، 455/3.

4 فتح الباري 18/10.

5 هو خزيمة بن ثابت بن الفاكهة بن ثعلبة بن ساعدة، أبو عمارة الأنصاري، ذو الشهادتين، شهد أحدا وما بعدها، استشهد يوم صفين سنة: 37هـ. ينظر: الإصابة، 425/1، والاستيعاب، 416/1-417، وسير أعلام النبلاء، 4/ 112- 113.

6-الجميلة:ق / 36-ب .

7-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ،د .

**الثالث**: **قال ابن حجر**: «الفرق بين الصحف والمصحف أن الصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر، وكانت سُوَرا مفرّقة، كل سورة مرتبة آياتها على حدة، لكن لم يرتب بعضها إثر بعض، فلما نسخت ورتب بعضها إثر بعض صارت مصحفا [1]» انتهى.

«والمصحف مثلث الميم من أُصْحِف[2] بالضم، أي جعلت فيه الصُحُف . كذا في القاموس[3].

**وقال في مختصر [العين[4]]**: «قيل المصحف، لأنه أصحف، أي جعل جامعا للصحف[5]» انتهى.

**وقال اللبيب**: «لما كتب المصحف قال عثمان: التمسوا له اسما، فقال قوم: الكتاب [وقال قوم: السِّفْر[6]] وقال قوم: المُصْحَف، وهو اسم عَجَمِيّ، ذكره ابن السكيت في إصلاح[8] المنطق، ومعناه جامع الصحف، فسمّاه المصحف[9]» انتهى.

**الرابع**: قد تقدم أن الصحف المكتوبة بإذن أبي بكر كانت مشتملة على الأحرف السبعة، وأما المصحف العثماني ففيه ثلاثة أقوال:

**أحدها**: أنه مشتمل على حرف واحد، **وهو الذي في المقنع**، قال فيه بعد أن أورد سؤالا عن السبب الداعي عثمان إلى جمع القرآن في المصاحف: «وقد كان مجموعا في الصحف على ما ورد[10] في حديث زيد ما نصه: السبب في ذلك بيّن في ذلك الخبر على قول بعض العلماء، وهو

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

1 فتح الباري 22/10.

2 في هـ: "الصحف".

3 القاموس المحيط 166/3.

4 ما بين معقوفين ساقط من د.

5 مختصر العين للزبيدي 270/1.

6 ما بين معقوفين ساقط من د.

7 **إصلاح المنطق**، ابن السكيت ص: 120. **وابن السكيت**: هو يعقوب بن إسحاق، بن السكيت، أبو يوسف، الأديب النحوي واللغوي، كان عالما بالقرآن والشعر، صحب الكسائي، وكان مؤدب أولاد المتوكل العباسي، أخذ عن الفراء وأبي عمرو الشيباني والأثرم وابن الأعرابي، من تصانيفه: إصلاح المنطق في اللغة. معاني الشعر، مات سنة: 244هـ. مراتب النحويين ص: 129،وإنباه الرواة 4/ 56- 64،وبغية الوعاة 2/ 349.

8-في ح،ز:اصطلاح ،وهو خطأ ،والمثبت من هـ،د .

9-الدرة الصقلية ق / 17-أ .

10-قوله ورد:الزيادة من هـ .

أن أبا بكر رحمه الله كان قد جمعه أولا على السبعة الأحرف التي أذن الله عز وجل للأمة في التلاوة بها، ولم يخص حرفا بعينه، فلما كان زمان عثمان وقع الاختلاف بين أهل العراق وأهل الشام في القراءة، وأعلمه حذيفة بذلك، رأى هو ومن بالحضرة من الصحابة أن يجمع الناس على حرف واحد من تلك الأحرف، وأن يسقط ما سواه، فيكون ذلك مما يرتفع به الاختلاف، ويوجب الاتفاق، إذ كانت الأمّة لم تؤمر بحفظ الأحرف السبعة، وإنما خُيّرت في أيها شاءت لزمته، وأجزأها كتخييرهم في كفارة اليمين بالله بين الإطعام والكسوة والعتق، لا أن يجمع ذلك كله، وكذلك السبعة الأحرف[1]» انتهى.

**فقوله**: «ولم يخص حرفا بعينه»، [يحتمل أن يريد به أن بعضه كان مكتوبا على حرف، وبعضا آخر على حرف آخر، وهكذا، وبه تنتفي الصراحة بأن الجمع الأول كان مشتملا[2]] على جميع الأحرف السبعة في كل موضع موضع كما تقدم الإيماء إليه.

**ثانيها**: أنه مشتمل على جميع الأحرف السبعة، وهو مرتضى الجعبري.

**قال في الجميلـــة** بعد أن حكى ما في المقنع: «والظاهر أنه مشتمل على السبعة اشتمال احتمال، لأن الإجماع منعقد على أن شرط القراءة المتواترة موافقة الرسم العثماني، فلو لم تكن فيه لوقفت على شرط ممتنع، وما وقف[3] على ممتنع ممتنعٌ، وهي موجودة فيلزم وجود شرطها، ولأنه منعقد على أنه كتب كل القرآن، وكل حرف منها بعض منه، فلو لم تكن فيه لكان المكتوب بعضه، ولأن تعدّدها الآتي دلّ على أن فيها أكثر من حرف واحد، فيكون السبعة، إذ لا قائل بثالث، ومعنى قوله: - أي الشاطبي - «على لسان قريش»: على مصطلح كتابتهم - لا كما قال السخاوي أن المراد على لغتهم[4] -.

**وقولـــه**: «فَجرَّدُوه»، أي من غير القرآن - لا كما قال السخاوي: أن المراد تجريده من الستة[5] -.

---

1 المقنع ص 119-120.

2 ما بين المعقوفين سقط من ز.

3 في هـ: "وقع".

4 قال السخاوي ذلك في الوسيلة، ص 69.

5 الإمام السخاوي قال من السبعة، ويقصد الستة. الوسيلة، ص 69.

**وقوله**: «وقوع الخلاف فيها» يخل بمقصوده من جمع الناس على ما [لا][1] يختلفون فيه.

**قلت**: لا يخلّ، لأن خلاف الناس ما[2] كان لأجل تعدّد وجوه القراءات للإجماع على صحته متواترا عن النبي صلى الله عليه وسلم، بل كلٌّ يقول قراءتي هي المتواترة، ولا يرجع أحدهم إلى الآخر لتماثلهم، فإذا تحقق أن كل[3] هذا المصحف الكريم وصل إليهم من الأصل[4] الحق باتفاق أهل الحل والعقد، تلقّوا كلّ ما فيه بالقبول[5].

وقوله" «لأمره زيدًا بموافقة القرشيين» معناه إذا اختلفوا في كيفية كتابة كلمة تكتب على مصطلح قريش، لأن الكتابة نشأت منهم، ألا تراهم اتفقوا على قراءة ﴿**التَّابُوتِ**﴾ بالتاء، ثم اختلفوا هل يكتب ﴿**التَّابُوتِ**﴾ كـ﴿**الطَّاغُوتِ**﴾ أو ﴿**التَّابُوهِ**﴾ كـ﴿**ٱلتَّوْرَىٰةِ**﴾، فكتبوه بالتاء، لأنها ليست للتأنيث، وإجازته عليه السلام الاقتصار على البعض للبعض لا للكل، لأنها فرض كفاية[6]» انتهى كلام الجعبري.

**قلـــت**: وحاصله دعوى أن المصحف اشتمل على جميع الأحرف السبعة، على معنى الصلاحية لكل واحد منها، وأنه استظهر على ذلك بدلائل ثلاثة:

**أحـــدها**: أن الاختلاف موجود بالمشاهدة[7]، ولا يقبل منه إلا ما وافق المصحف، والفرض أنه مقبول، فهو موافق للمصحف.

**ثانيها**: أن الإجماع منعقد على أن عثمان كتب كل القرآن، وكل حرف من السبعة بعض منه، فلو لم يكن مشتملا على جميع الحروف، لم يكن المكتوب الكلّ بل البعض.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر جامعة الأمير

---

1 ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ ، ز.

2 في ح:" إنما"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

3 في ز:" كلّ أن ".

4 في هـ ، د ، ز: "الإمام".

5 في الجميلة بعدها: «وقرءوا به بلا نزاع كما هو الآن مشاهدا».

6 الجميلة ق/38 ب-39 أ.

7 في هـ: "بالشهادة".

**ثالثها**: أن تعدّد المصاحف وصريح اختلافها في بعض المواضع يدل قطعا على أن فيها أكثر من حرف واحد، فتعيّن أن يكون ذلك الأكثر هو الأحرف السبعة، إذ لا يوجد قائل بأن المصحف مشتمل على أكثر من حرف واحد، وعلى مادون السبعة.

وكلٌّ من دلائله الثلاثة مردود.

**أمـــا الأول**[1]: فلأنه لا ينتج أن جميع الأحرف السبعة موجودة فيه، بل إنما ينتج أن الاختلاف المقبول [يشتمل عليه المصحف وليس الاختلاف المقبول[2]] جميع الأحرف السبعة، بل بعضها، بدليل أن الشواذ التي لا تكاد تحصى كثرة من الأحرف السبعة، و لم يوافقها المصحف في مواضع متعددة، وكيف يمكن أن يشتمل على نحو: ﴿**فإنما هي زقية واحدة**[3]﴾ في قراءة عبد الله[4] وعلي، ﴿**في مواسم الحج بعد أن تبتغوا فضلا من ربكم**﴾ في قراءة ابن عباس[5]، هذا ما لا يعقل، ولا يمكن أن يقال أن مراد **الجعبري** أنه مشتمل على ما صلح له الخط من الحروف السبعة دون الجميع، لأن دليله الثاني يدفع ذلك، ويقتضي اشتماله على الجميع في كل موضع موضعٌ.

**وأما دليله الثاني**: أن الإجماع[6] منعقد على كَتْبِ [كلّ[7]] القرآن، فلو لم تكن [فيه[8]] لكان المكتوب بعضه، فممنوع الملازمة.

---

1 في ح:" الألف": وهو خطأ، والمثبت من هـ ، د ، ز.

2 ما بين معقوفين ساقط من د.

3 وردت بهذا اللفظ في كل النسخ، والقراءة واردة في الشاذ على القراءة المتواترة في سورة ياسين:( إن كانت إلا صيحة واحدة). ينظر: كتاب في شواذ القراءة، ق/101-أ، والمحتسب لابن جني، 2/206-207.

4 هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن سعد بن هذيل، الهذلي ﷺ، كان من السابقين الأولين، شهد بدرا، ولازم النبي ﷺ، أحد من جمع القرءان في عهد رسول الله ﷺ، وأقام في الكوفة سنوات يقرئ أهلها القرآن، ويعلمهم الفقه. مات بالمدينة سنة 32 هـ. ( أسد الغابة 3/381-387، والإصابة 2/360-362، والإستيعاب 2/308-316).

5 مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، ص19.

6 في هـ: "الإجماع"، وهو خطأ.

7 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

8 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

**يقول ابن عطية**[1]: «لم يسقط في ما تُرِك معنىً من معاني القرآن، لأن المعنى جزء من الشريعة، وإنما تركت ألفاظ معانيها في الذي أثبت[2]» انتهى.

ومما هو معلوم أن من قرأ القرآن برواية واحدة من أوله إلى آخره فقد قرأه كله، ولو حلف على قراءته كلّه لبرَّ بقراءته برواية واحدة، وبأن الشواذ كثيرة شهيرة لا تحصر ولا تنكر، ولم يشتمل خط المصحف على كثير منها، ولم يدفع عدم اشتماله عليها في كونه مشتملا على كل القرآن، ولو قدح ذلك للزم أن المقروء بعض القرآن لا كلّه، وبأن البعض الذي يقدح فقده في وجود الكل هو ما لا بدل له، لا ما له بدل، ومسألتنا من الثاني لا الأول، وبهذا يردّ قوله آخر كلامه، وإجازته عليه السلام الاقتصار على البعض للبعض لا الكل لأنه فرض كفاية.

**وأما دليله الثالث**: فممنوع الملازمة أيضا، لاستدلاله عليه بعدم القائل بثالث، مع أنه موجود لأحد مشاهير هذا الفن، وهو أبو محمد مكي[3] بن أبي طالب في كتابه الموضوع لأمثال هذه المسألة بالخصوص المسمَّى بـ(الإبانة).

**قال فيه** ما حاصله مع الاختصار: «أن هذه القراءات كلّها التي يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة، إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي بها نزل القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف العثماني المجمع عليه من الصحابة فمن بعدهم، ومنع الإمام عثمان من القراءة بما خالف خطّها، وساعده على ذلك زهاء اثني عشر ألفا من الصحابة والتابعين، وكان المصحف قد كتب على لغة قريش، وعلى حرف واحد، ليزول الاختلاف بين المسلمين، ولم ينقط ولا ضبط، فاحتمل لذلك أكثر من حرف واحد، فذلك الاحتمال الذي

---

1 هو عبد الحق بن غالب بن عطية، الإمام الكبير قدوة المفسرين، أبو محمد الغرناطي القاضي، حدث عن أبيه، وروى عن جعفر بن مضاء وعبد المنعم بن الفرس، من كتبه: المحرر الوجيز، مات سنة: 541هـ.(طبقات المفسرين للسيوطي ص: 50، وطبقات المفسرين للداودي 260/2-261، وطبقات المفسرين للأدرنه وي ص: 175-177).

2 المحرر الوجيز 48/1.

3 في هـ:"مكي أبي طالب"، وهو خطأ. وهو أبو محمد مكي بن أبي طالب محمد، ويقال: حمّوش بن مختار، القيسي القيرواني ثم الأندلسي، القرطبي. إمام علامة محقق عارف، أستاذ القراء والمجودين، رحل إلى مكة ومصر واستوطن الأندلس، أخذ القراءات عن أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون وابنه طاهر، أخذ عليه محمد بن أحمد بن مطرف الكناني وغيره، من كتبه: الإيضاح في الناسخ والمنسوخ، مات سنة: 437هـ.( تراجم المؤلفين التونسين 274/3-277، وبغية الملتمس، ص 469، وغاية النهاية 309/2-310).

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

احتمله الخط هو جزء من الستة الأحرف الباقية، وإذا كان المصحف كتب على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وعلى لغة واحدة، والقراءات التي يقرأ بها لا يخرج شيء منها عن خط المصحف، فليست إذا هي السبعة التي نزل بها القرآن كلّها، ولو كانت هي السبعة كلّها، وهي موافقة للمصحف، لكان المصحف قد كتب على سبع قراءات، ولكان عثمان أبقى الاختلاف الذي كرهه، وإنما جمع الناس على المصحف ليزول الاختلاف، ولما لم يخل أن يكون ما اختلف فيه من لفظ الحروف التي لا تخالف الخط إما هي مما أراد عثمان، أو مما لم يرده إذ كتب المصحف، فلا بد أن يكون إنما أراد لفظا واحدا وحرفا واحدا، لكنا لا نعلم ذلك بعينه، فجاز لنا أن نقرأ بما صحت روايته مما يحتمله ذلك الخط، لتحرّي مراد عثمان ومن معه من الصحابة وغيرهم رضي الله عنهم، ولا نشك أن ما زاد على لفظ واحد في كل حرف اختلف فيه ليس مما أراد عثمان بالزيادة، لا بد أن تكون من الأحرف السبعة التي بها نزل القرآن[1]» انتهى.

فقد تحصّل من هذا الذي قاله **أبو محمد مكي**: أن المصحف مكتوب على حرف واحد، وأنه مشتمل في[2] بعض المواضع بالصلاحية على أكثر منه، وليس مشتملا بالصلاحية على جميع الحروف السبعة، وهو عين[3] ما نفى الجعبري، **وهذا هو القول الثالث**.

**وقوله أيضا**: «ألا تراهم اتفقوا على قراءة ﴿**التَّابُوتِ**﴾ بالتاء، ثم اختلفوا هل يكتب بالتاء أو بالهاء[4]» مردود بنقل[5] ابن عطية وغيره: «أنهم اختلفوا في ﴿**التَّـــابُوتِ**﴾ فقرأه زيد بالهاء، والقرشيون بالتاء، فأثبته بالتاء[6]» انتهى.

وهذا هو الذي يصح من جهة النظر، إذ لا معنى لكتب زيد ﴿**التَّـــابُوهِ**﴾ بالهاء، وهو يقرؤه بالتاء وصلا ووقفا، ثم قول أبي محمد مكي أن عثمان لما كتب المصاحف لابد أن يكون

---

1الإبانة: ص 23.

2 في ح ، هـ:" على"، والمثبت من: د ، ز.

3 في هـ: "غير".

4 الجميلة ق/38 ب-39 أ.

5 في د ، ز: "بقول".

6 المحرر الوجيز، 49/1.

أراد لفظا واحدا وحرفا واحدا إلى آخره، مخالف لما **لأبي عمر في المحكم قال فيه:** «وإنما أخلى الصدر منهم المصاحف من الشكل، من حيث أرادوا[1] الدلالة على بقاء سعة[2] في اللغات، والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها، والقراءة بما شاءت منها[3]» انتهى.

وإلى هذا الإشارة بقول الشاطبي:

«.....

**مَا فِيهِ شَكْلٌ وَلاَ نَقْطٌ فَيَحْتَجِرَا**[4]»

ويُشْكِلُ كلام أبي محمد المذكور من وجوه:

**أحدها**: أن الإمام لو قصد حرفا واحدا، لم يجز لنا أن نخالفه، فإن عرفنا عينه أخذنا به، وإن لم نعرفه اقتضت قاعدة اجتماع الحضر والإباحة عدم جواز القراءة بأي وجه من الوجوه المحتملة للفظ، إذ ما من وجه إلا ويحتمل أن يكون غير مراد له، فهو محتمل للمنع، فتترك قراءة المختلف فيه أصلا، وإن غلب جانب [الإباحة][5] لتحصيل المأمور به من القراءة لم يتحقق الإتيان بالمأذون فيه، إلا بعد استيفاء جميع وجوه الخلاف، **هذا ما لا يعقل.**

**ثانيها**: أن[6] المصاحف العثمانية قد تعدّد الاختلاف بينها في مواضع. فلو قصد الإمام حرفا واحدا ووجها واحدا لكان بعضها خارجا عن الواحد.

**ثالثها**: أن الأمر لو كان كما قال، لكان الصحابة يسألونه عن مقصوده بالخط المحتمل، ولكان الغائبون عنه في المواطن النابية[7] يكاتبونه بالسؤال عن ذلك، ولو كان لنقل إلينا، إذ

---

1 في هـ:" أراد "، وهو خطأ.

2 في هـ:" السبعة "، وهو خطأ وفي د: "الفسحة"، والمثبت من ح ، ز.

3 المحكم ص3.

4 عقيلة أتراب القصائد، ص123.

5 ما بين معقوفين ساقط من د.

6 قوله:" أن ": زيادة من هـ ، ز.

7 في هـ: "النائية"، وفي د: "الغائبة".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

هذا[1] الأمر مما تعمّ به البلوى، وحيث لم ينقل دل على عدم ثبوته، ونفي اللازم يقضي بنفي الملزوم.

**رابعها**: أنه لو كتب على حرف واحد وهو حرف قريش، لم يجز لنا القراءة بغير لغة قريش عندما يحتملها الخط وغيرها، فلا تجوز قراءة نافع: ﴿**عَسِيتُمْ**﴾ بكسر السين، ونحو ذلك كثير، هذا خلاف[2].

**قلت**: والذي نختاره من أقوال الأئمة، حسبما أدَّى إليه النظر أن المصاحف العثمانية في كثير من المواضع على حرف واحد، لا تصلح لتأدية أكثر منه، ومواضع أخرى صالحة بالاحتمال لأكثر من ذلك، لا بمعنى الاشتمال على السبعة، بل هو على حسب ما يتَّفق أن يطابقه اللفظ منها، وقد انعقد الإجماع على تلك الرسوم، فلا يجوز العدول عنها إلى غيرها، إذ لا يجوز خَرْقُ الإجماع بوجه.

وأما الوجوه اللفظية، فقد انعقد الإجماع على [ترك[3]] ما خالف المصاحف منها دون ما وافقه، فإنه بقي على الأصل الأول من الإذن فيه والتوسعة، ولا تلتزم[4] أن تلك المواضع المقصورة على تأدية حرف واحد حرفها هو القرشي[5]، لأن الإمام رضي الله عنه لم يأمرهم بإتباع القرشيين[6] إلا عند مخالفتهم لزيد، ولم يأمرهم مع ذلك بكَتْبِ القرآن بلغة قريش، إذ لم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه التزم لكلّ قوم لغتهم، ألا ترى إلى قضية عمر مع هشام بن حكيم[7]، واختلافهما في سورة الفرقان مع أن جميعهم قرشيّ، ولو كان كلّ صاحب لغة يلزم لغته ما أمكن اختلاف أصحاب اللغة الواحدة، على أنا نجد كثيرا من

---

1 في هـ: "هو".

2 في ز:" خلق ".أي رديئ ومرمي ومردود.

3 ما بين معقوفين ساقط من د.

4 في ز:" ولا نلتزم ".

5 في ح: "حرفها قريش".

6 في ح ، د: "قريش".

7 هو هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد، القرشي الأسدي، صحابي ابن صحابي، أسلم يوم فتح مكة، كان من فضلاء الصحابة وخيارهم، مات بعد 15 هـ.( أسد الغابة 5/372-374، والإصابة 3/571، والإستيعاب 3/561-566).

الاختلافات اللفظية لا يمكن صرفها إلى اللغات، بل إلى اختلاف المعاني نحو:﴿**وَٱتَّخَـٰذُواْ**﴾ ماضيا وأمرا، و﴿**يَنشُرْكُمْ**﴾ و﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾، و﴿نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ بالبناء للمعروف وللمجهول.

**وقد نقل أبو محمد عن أبي جعفر الطبري**[1]: «أن الحروف [المقروء[2]] بها المشتمل عليها خط المصحف راجعة كلّها إلى حرف واحد[3]». **ولم يرتضه.**

**قلت**: والذي يظهر أن منها ما يرجع إلى حرف واحد، ومنها ما يرجع إلى حروف، والله أعلم.

**الخامس**: اعلم أن الله تعالى قد وسّع على عباده بأن أذن لنبيه صلى الله عليه وسلم بقراءة القرآن على أحرف سبعة، حسبما دلّت عليه الأحاديث الواردة في ذلك:

**فمنها ما أخرجه البخاري** من طريق ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف**[4]».

**وأسند البخاري إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال:** سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكدت أساوره في الصلاة، فصبرت حتى سلّم، فلببته بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلتُ: كذبتَ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأتَ، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله صلى الله عليه

المكتبة الرقمية لعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 هو إمام المفسرين: محمد بن جرير الطبري، أبو جعفر، المقرئ المحدث المؤرخ الفقيه الأصولي المجتهد، طوّف الأقاليم، وسمع من أحمد بن منيع وأبي كريب وغيرهما، روى عنه الطبراني وأحمد بن كامل، من تصانيفه: تاريخ الأمم والملوك، جامع البيان، مات سنة: 310هـ.( طبقات الشافعية للسبكي 3/120-128، وطبقات المفسرين للسيوطي ص:82-84، وطبقات المفسرين للأدنه وي ص: 48-51).

2 ما بين المعقوفين ساقط من د.

3 الإبانة ص32-33.

4 صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم (4991)، 3/339.

وسلم: «[أرسله، اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذلك أنزلت[1] ]، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه**[2]».

**وقد سرد أبو محمد في إبانتــه** أحاديث في هذا المعنى تزيد على عشرة يحتمل بعضها التداخل[3].

**قال ابن عطية:** «اختُلف في معنى هذا الحديث اختلافا شديدا. ثم سرد أقاويل **ثم قال:** ومال كثير من أهل العلم كأبي عبيد[4] وغيره، إلى أن معناه: أنه أنزل على سبع لغات لسبع قبائل أثبت[5] فيه من كل لغة منها، وهم: قريش وكِنَانَة وأَسَد وهُذَيل وبنو تَمِيم وضَبَّة وقَيس، وهم الذين انتهت إليهم الفصاحة، وسَلِمَت لغاتهم من الدَّخَل، بسبب مخالطة الأعاجم، قال: فمعنى الحديث أن فيه عبارات سبع قبائل بلغة جملتها نزل القرآن، فيعبّر عن المعنى فيه بعبارة قريش، ومرة بعبارة هذيل، بحسب الأفصح والأوجز في اللفظ، فأباح الله لنبيِّه الحروف السبعة، وعارضه بها جبريل في عرضته على الوجه الذي فيه الإعجاز والوصف، ولم تقع الإباحة بقوله صلى الله عليه وسلم: «**فاقرءوا ما تيسر منه**» بأن يكون كل واحد من الصحابة إذا أراد أن يبدل اللفظة من[6] بعض هذه اللغات جعلها من تلقاء نفسه، ولو كان هذا لذهب إعجاز القرآن، وإنما وقعت الإباحة في الأحرف السبعة للنبي صلى الله عليه وسلم

---

1 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

2 صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم (4992)، 339/3

3 انظر الإبانة ص78-85.

4 هو أبو عبيد القاسم بن سلام الإمام المحدث الحافظ الفقيه المقرئ. عالم بعلوم القرآن. أخذ عن فحول كالأصمعي وأبي عبيدة معمر بن المثنى وغيرهما. من كتبه: الغريب المصنف، الأمثال السائرة، فضائل القرآن. مات سنة:222هـ. ينظر: ( غاية النهاية 17/2-18، وطبقات الفقهاء، ص 92، وتهذيب التهذيب 283/8-285).

5 في المحرر الوجيز: انبث.

6 في ح ، د: "على"، والمثبت من هـ ، ز.

ليوسِّع بها على أمّته، فقرأ مرّة لأُبيّ بما عارضه به جبريل، ومرة لابن مسعود بما عارضه به أيضا[1]» انتهى.

**السادس**: اختُلِف هل ترتيب السُور في المصحف توقيفي، أو باجتهاد من الصحابة، أو بعضه اجتهاد وبعضه توقيف، على ثلاثة أقوال:

**قال السيوطي**: «جمهور العلماء على الثاني، منهم مالك، وأبو بكر[2] في أحد قوليه[3]، **قال ابن فارس**[4]: جمع القرآن على ضربين: أحدهما تأليف السور كتقديم السبع الطوال، وتعقيبها بالمئين، فهذا هو الذي تولته الصحابة، وأما الجمع الآخر وهو جمع الآيات في السور فهو توقيفي تولاّه النبي صلى الله عليه وسلم، كما أخبره به جبريل عن أمر ربّه.

ومما استدل به لذلك اختلاف مصاحف السلف، فمنهم من رتَّبَها على النزول، وهو مصحف عليّ، كان أوله: اقرأ ثم المدثر[5]، ثم تبَّت، ثم التكوير، وهكذا إلى آخر المكي والمدني.

وكان أول مصحف ابن مسعود: البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران، على اختلاف شديد، وكذا مصحف أبيّ وغيره[6]» انتهى كلام السيوطي.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 المحرر الوجيز 1/43-47.

2 في الإتقان: "والقاضي أبو بكر".

3 إذ قال:« القول الثاني أقرب، وأشبه أن يكون حقا» انظر الانتصار، 1/60.

4 هو أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين، القزويني اللغوي النحوي الكبير. سمع أباه وعلي بن إبراهيم بن سلمة القطان، وقرأ عليه بديع الزمان الهمداني، كان شافعي المذهب فتحوّل إلى مذهب مالك، من كتبه: المجمل في اللغة، فقه اللغة، مات سنة: 395هـ.( إنباه الرواة 1/127-130، وبغية الوعاة 1/352-353، وطبقات المفسرين للداودي 1/59).

5 في الإتقان: «ثم المدثر ثم نون ثم المزمل».

6 الإتقان 1/82.

**وقال أبو عمرو في العدد**[1]: «وعن النبي صلى الله عليه وسلم: أخذوا رأس آية آية، وكذا القول عندنا في تأليف السور وتسميتها وترتيبها في الكتابة [2]» انتهى.

ونقل السيوطي عن أبي عبد الله الموصلي[3] أنه قال في شرح قصيدته **ذات الرَّشَـــدِ في العَدَد:**

« اختَلَف في عدد الآي أهلُ المدينة ومكةَ والشام والبصرة والكوفة، ولأهل المدينة عددان: عددٌ أول، وهو عددُ أبي جعفرٍ يزيدِ بن القَعْقاع[4]، وشَيْبَةَ بنِ نِصاح[5]، وعددٌ آخر، وهو عددُ إسماعيلَ بنِ جعفرِ بن أبي كَثيرٍ[6] الأنصاريّ[7].

وأما عددُ أهلِ مكةَ فهو مروي عن عبدِ الله بن كثيرٍ[8]، عن مجاهدٍ[9]، عن ابن عباس، عن أُبَيّ.

---

1 في د: "العود".

2 ينظر: البيان في عدّ آي القرآن للداني، ص40، وينظر مرشد الخلان إلى معرفة آي القرآن، ص19.

3 هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد، الموصلي الحنبلي، يعرف بشعلة، شمس الدين أبو عبد الله، كان مقرئا فقيها مؤرّخا أديبا ناظما نحويا لغويا، من كتبه: نظم كتاب الشمعة في القراءات السبعة، مات سنة: 656هـ. ( معرفة القراء 536/2، وغاية النهاية 80/2-81، وذيل طبقات الحنابلة 16/4-19).

4 هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع، أحد العشرة القراء، مدني مشهور، رفيع الذكر، قرأ القرآن على مولاه عبد الله بن عياش بن ربيعة المخزومي، حدث عن أبي هريرة وابن عباس، قرأ عليه نافع وسليمان بن مسلم بن جمّاز وغيره، مات سنة: 130هـ (معرفة القراء الكبار 58/1-62، وغاية النهاية 382/2-384).

5 هو شيبة بن نصاح بن سَرْجس بن يعقوب، المدني المقرئ الإمام، أحد شيوخ نافع في القراءة، وقاضي المدينة ومقريها مع أبي جعفر. قرأ القرآن على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، وحدث عن القاسم بن محمد، قرأ عليه نافع وإسماعيل بن جعفر، مات سنة 130هـ. ( معرفة القراء 64/1-65، وغاية النهاية 329/1-330).

6 في هـ: "بن كثير"، وهو خطأ.

7 هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، الأنصاري مولاهم، أبو إسحاق، ويقال أبو إبراهيم المدني، قرأ على شيبة بن نصاح ثم على نافع، روى عنه القراءة عرضا وسماعا الكسائي وابن قتيبة، مات سنة 180هـ. (معرفة القراء 120/1، وغاية النهاية 163/1).

8 هو عبد الله بن كثير المكي، إمام أهل مكة في القراءة، أصله فارسي، قرأ على عبد الله بن السائب المخزومي، وعلى مجاهد، قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، وشبل بن عباد، مات سنة: 120هـ.( معرفة القراء 71/1-72، وغاية النهاية 443/1-445).

9 هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، شيخ القراء والمفسرين، روى عن ابن عباس وعنه أخذ القرآن والتفسير

وأما عددُ أهل الشام فرواه هارونُ بنُ موسى الأخفشُ[1]، عن عبدِ الله بن ذَكْوان[2]، وأحمد بن يزيد الحُلْوانيّ[3] وغيره عن هشام[4]، عن أيوب بن تميم القارئ[5] عن يحي بن الحارث الذِّمَارِيّ[6]».

قال: «هذا العدد - الذي نعدُّه عددَ أهلِ الشامِ - مما رواه المشيخة[7] عن الصحابة، ورواه عبدُ الله بنُ عامرٍ اليَحْصُبِيُّ[8] وغيره لنا عن أبي الدرداء[9].

---

والفقه، وحدّث عنه عكرمة وعطاء. مات سنة 103هـ. ينظر: غاية النهاية 2/41-42.

1 في الإتقان بعدها: "وغيره"، **والأخفش**: هو هارون بن موسى بن شُريك الأخفش، الدمشقي أبو عبد الله التغلبي، شيخ المقرئين في زمانه بدمشق. قرأ على ابن ذكوان وهشام بن عمار، قرأ عليه جعفر بن أبي داوود، وحدث عنه الطبراني وغيره، مات سنة: 292هـ.( معرفة القراء 1/199-200، وغاية النهاية 2/347-348).

2 هو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، أبو عمرو وأبو محمد النهرواني، مقرئ دمشق، قرأ على أيوب بن تميم وغيره، روى عنه أبو داوود وابن ماجة في سننهما، مات سنة:242هـ. (معرفة القراء 1 163-165، وغاية النهاية 1/404-405).

3 هو أحمد بن يزيد الحلواني، أبو الحسن المقرئ، من كبار الحذاق المجودين، قرأ على قالون وخلف البزار وهشام بن عمار، قرأ عليه الحسن بن العباس بن أبي مهران، والفضل بن شاذان، مات سنة:250هـ.( معرفة القراء 1/180، وغاية النهاية 1/149-150).

4 هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة، أبو الوليد السلمي، وقيل الظفري الدمشقي. إمام أهل دمشق في القراءة والحديث والفتيا، أخذ القراءة عرضا عن أيوب بن تميم، روى عنه القراءة أبو عبيد القاسم بن سلام، وروى عنه البخاري في صحيحه، مات سنة:245هـ. ( غاية النهاية 2/354-356، وتهذيب الكمال 30/242-255، وطبقات علماء الحديث 2/108-109).

5 في د: "الغازي"، وفي الإتقان: "الزماري". **وأيوب**: هو أيوب بن تميم بن سليمان أبو سليمان، التميمي الدمشقي، إمام ضابط مشهور، قرأ على يحي بن الحارث الذماري، قرأ عليه عبد الله بن ذكوان وهشام، مات سنة: 219هـ. ينظر: ( معرفة القراء 1/122-123، وغاية النهاية 1/172).

6 في الإتقان: "الزماري"، وهو يحي بن الحارث الغسّاني الذّماري ثم الدمشقي، إمام الجامع الأموي، وشيخ القراءة بدمشق بعد ابن عامر، أخذ القراءة عرضا عن ابن عامر، روى عنه القراءة عرضا سعيد بن عبد العزيز، مات سنة:145هـ. ( معرفة القراء 1/87-88، وغاية النهاية 2/367-368).

7 في الإتقان: "المشيخة لنا".

8 هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليُحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، قرأ على أبي الدرداء وغيره من الصحابة، قرأ عليه يحي بن الحارث الذِّماري، مات سنة: 118هـ. ( معرفة القراء 1/67-70، وغاية النهاية 1/423-424).

9 هو عويمر بن عامر بن مالك بن زيد، وقيل اسمه عامر وعمير لقب، أبو الدرداء الأنصاري الخزرجي، كان من أفاضل

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وأما[1] عدد أهل الكوفة فهو المضاف إلى حمزةَ بنِ حبيبٍ الزياتِ[2]، وأبي الحسن الكسائيِّ، وخلفِ بن هشامٍ[3].

قال حمزة: أخبرنا بهذا العدد ابن أبي ليلى[4]، عن أبي عبد الرحمن[5] السُّلميّ[6]، عن علي[7] بن أبي طالب[8]» انتهى.

**وقد نقل السيوطي** قبل هذا عن بعضهم «أن سبب اختلاف السنف في عدّ الآي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف على رؤوس الآي للتوقيف، فإذ علم محلّها وصل للتمام، فيحسب السامع حينئذ أنها ليست فاصلة [9]» انتهى.

**السابع: قال في المقنـــع**: «وأكثر العلماء على أن عثمان بن عفان رحمه الله لما كتب المصاحف جعلها على أربع نسخ، وبعث إلى كل ناحية من النواحي بواحدة منهن، فوجّه إلى الكوفة إحداهن، وإلى البصرة أخرى، وإلى الشام الثالثة، وأمسك عند نفسه واحدة، وقد قيل

---

الصحابة وفقهائهم، روى عنه أنس بن مالك وغيره، مات في خلافة عثمان. ( أسد الغابة 4/306-307، ومعجم الصحابة 2/251، والإستيعاب 3/15-18).

1 قال في الإتقان قبل عدد أهل الكوفة: "وأما عدد أهل البصرة: فمداره على عاصم بن العجاج الجحدري".

2 هو حمزة بن حبيب الزيات، أبو عمارة الكوفي، أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عرض عن الأعمش وغيره، روى عنه القراءة إبراهيم بن أدهم، مات سنة156هـ. ( معرفة القراء 1/93-99، وغاية النهاية 1/261-263).

3 هو خلف بن هشام بن ثعلب، أبو محمد البغدادي. المقرئ، أحد الأعلام، له اختيار أقرأ به، وخالف به حمزة، قرأ على سليم عن حمزة، وسمع مالكا وأبا عوانة، حدث عنه مسلم في صحيحه، وأبو داوود في سننه، قرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني، مات سنة:229هـ. (معرفة القراء 1/171-172، وغاية النهاية 1/272-274).

4 هو أبو عيسى عبد الرحمان بن أبي ليلى، الأنصاري الكوفي، الفقيه الإمام الحافظ العلاّمة. من أبناء الأنصار، حدث عن عمر وعلي وأبي ذر وابن مسعود، حدث عنه عمرو بن مُرَّة والأعمش وغيرهما، مات سنة:82هـ. (سير أعلام النبلاء 5/245-249، والكاشف 1/641، والعبر 1/71 ).

5 في هـ: "عن عبد الرحمان"، وهو خطأ.

6 هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة، ولأبيه صحبة، مقرئ الكوفة، قرأ القرآن وجوّده وبرع في حفظه، وعرض على عثمان وعلي وابن مسعود، أخذ عنه القراءة عاصم بن أبي النجود، ويحي بن وثّاب وغيرهم، مات سنة 74هـ. (معرفة القراء 1/45-49، وغاية النهاية 1/413-414).

7 في ح:" عن أبي علي": وهو خطأ ظاهر، والتصويب من هـ ، د ، ز.

8 الإتقان 1/89.

9 الإتقان 1/89.

أنه جعله سبع نسخ، ووجّه من ذلك أيضا نسخة إلى مكة، ونسخة إلى اليمن، ونسخة إلى البحرين، والأول أصح، وعليه الأئمة[1]» انتهى.

**وقال أبو محمد في الإبانة:** «فلما نسخوا المصحف كتبوه في سبع نسخ، وقيل في خمس ورواية الأول أكثر[2]» انتهى.

وقيل: نَسخَ ثامناً، وهو الذي احتبسه لنفسه، وهو الذي طالعه أبو عبيد القاسم بن سلاّم، وروى عنه، ونافع روى عن المصحف الذي كان بأيدي الناس بالمدينة.

واعلم أن الأئمة لم يلتزموا النقل عن المصاحف العثمانية مباشرة. بل ربما نقلوا عن مصحف منها بعينه، وربما نقلوا عن المصاحف مع حكاية إجماعها أو دونه، وربما نقلوا الاختلاف بينها، وربما نقلوا عن المصاحف المدنية أو المكية أو الشامية أو العراقية اعتمادا منهم على أن الغالب على مصاحف كل بلد إتباع مصحفه، و لم يعبء منهم النقل عن مصحفي اليمن والبحرين **لنقل الجعبري** «عن أبي [علي[3]]: أمر عثمان رضي الله عنه زيد بن ثابت أن يُقرئ بالمدني، وبعث عبد الله بن السائب[4] مع المكي، والمغيرة بن شهاب[5] مع الشامي، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي، وعامر بن عبد قيس[6] مع البصري، وبعث مصحفا إلى اليمن، وآخر إلى البحرين، ولم نسمع لهما خبرا، ولا علمنا من نفذ معهما.

---

1 المقنع ص9.

2 الإبانة ص49.

3 ما بين معقوفين ساقط من د.

4 هو عبد الله بن السائب بن أبي السائب صيفي بن عابد بن عمر بن مخزوم، المخزومي، قارئ أهل مكة، أبو السائب، وقيل أبو عبد الرحمان، له صحبة ورواية يسيرة، وهو من صغار الصحابة، قرأ على أبيّ بن كعب، عرض عليه القرآن مجاهد وعبد الله بن كثير، مات في حدود سنة 70هـ في إمرة ابن الزبير.( معرفة القراء 1/42-43، وغاية النهاية 1/419-420).

5 هو المغيرة بن شهاب المخزومي، قرأ القرآن على عثمان، وعليه قرأ عبد الله بن عامر اليحصبي، مات سنة: 91هـ. ينظر: ( معرفة القراء 1/43، وغاية النهاية 2/305-306).

6 هو عامر بن عبد قيس، أبو عمرو التميمي، العنبري البصري، القدوة الولي الزاهد، روى عن عمر وسلمان، وعنه الحسن وابن سيرين، كان ثقة من عبّاد التابعين يقرئ الناس، مات في زمن معاوية. ( أسد الغابة 3/130-131، وطبقات ابن سعد 8/126، والسير 5/66-69)

**قال**: ولهذا انحصر الأئمة السبعة في الخمسة الأمصار[1]».

**ثم قال الجعبري**: «والاعتماد في نقل القرآن متفقا ومختلفا الحفاظ ولهذا أنفذهم إلى أقطار الإسلام للتعليم، وجعل [هذه[2]] المصاحف أصولا ثواني حرصا على الإنفاذ، ومن ثم أرسل إلى كل إقليم المصحف الموافق لقراءة قارئه في الأكثر، وليس لازما كما توهّم[3]» انتهى.

**ومعنى قول الناظم**: «**كقصة اليمامة العسيرة**»، أن سبب [جمع[4]] الإمام عثمان: هو اختلاف القرّاء المشهور، كما أن سبب الجمع الأول هو[5] قضية حرب اليمامة الشديدة، وكيف لا وقد مات بها اثنتا عشرة[6] مائة شهيد، وفي هذا البيت تعرّض لبيان العلة الفاعلة للجمعين[7]، وأما قوله: «**ليقتدي الأنام، ولا يكون بعده اضطراب**»، فهو بيان للعلة الغائية[8] في الجمع الثاني.

و«**اليمامة**»: اسم بلد الجو[9]، أكثر نخلا من سائر الحجاز، وهي دون المدينة في وسط الشرق عن مكة، على ست عشرة مرحلة من البصرة، ومن الكوفة نحوها، كان بها جارية زرقاء[10] تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام، يضرب بها المثل فيقال: «أبصر من زرقاء اليمامة»، وقيل سميت البلدة باسم تلك المرأة، وقد ذكر الشارح لها قصة ليس هذا محل ذكرها[11].

---

1 الجميلة ق/40-أ.

2 في موضعها بياض في هـ.

3 الجميلة ق/41.

4 ما بين معقوفين ساقط من د.

5 قوله:" هو " زيادة من هـ.

6 في هـ: "عشر".

7 في هامش ز:" أي الحاملة على الجمع أولا وثانيا".

8 في ز:" الغائبة ".

9 في د: "الحوس".

10 هي الزرقاء من بني جديس، من أهل اليمامة، كان يضرب بها المثل في حدّة النظر وجودة البصر، يقال لها زرقاء اليمامة، وزرقاء الجوّ، لزرقة عينيها، وجوّ اسم لليمامة. ( الأعلام 44/3، ومروج الذهب 140/2).

11 انظر التبيان لابن آجطّا، ق/161-أ.

**الإعراب**: واو «وبعده» عاطفة جملة على أخرى[1]، والظرف متعلق بـ«جرّد»، والضمير المتصل به عائد إلى «الجمع» المتقدم المفهوم من قوله أولا: «جمعه»، ومنصوب «جرّد» البارز يعود على «أصل الرسم»، و«الإمام» وصف مشتق من الإمامة بمعنى: الرياسة، وهي منقسمة إلى كبرى، وهي الخلافة، وصغرى وهي التقدّم في الصلاة، وكل منهما كان لعثمان رضي الله عنه، و«في مصحف» و«ليقتدي الأنام» متعلقان بـ«جرّد» أيضا، وقدّر نصب الفعل المنصوب بـ«أن» بعد اللام فلم يظهره، و«الأنام»: الخَلْق، ووزنه: (فَعَال) لا (أفعل)، [ثم أعل[2]][3] لأن شرط إعلال الاسم اقترانه بما يمتاز به عن الفعل، ودعوى أنه في الأصل فِعْل أُعِلّ قبل التسمية به يُرَدّ بقلّة النقل من الأفعال، و«لا يكون[4]» معطوف على «يقتدي»، و«بعده» ظرف متعلق بـ«يكون»، والضمير المتصل به عائد إلى التجريد المفهوم من «جرّد»، و«اضطراب» بمعنى: اختلاف، فاعل «يكون» على أنها تامة، وهو الظاهر، و«القصة»: الحديث، و«شهيرة» بمعنى مشهورة، وتقدير التشبيه: كشهرة قضية حرب اليمامة، وباقي الإعراب واضح.

**ثم قال:**

[12] فَيَنْبَغِي لِأَجْلِ ذَا أَنْ نَقْتَفِي ... مَرْسُومَ مَا أَصَّلَهُ فِي الْمُصْحَفِ

[13] وَنَقْتَدِي بِفِعْلِهِ وَمَا رَأَى ... فِي جَعْلِهِ لِمَنْ يَخُطُّ مَلْجَئَا

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لما ذكر رحمه الله قضية ثبوت أصل الرسم أولا وثانيا، والسبب في ذلك، وقد ساقه مساق التوطئة للمقصود، استنتج عن ذلك أنه ينبغي لنا، أي يطلب منا، أن نتَّبع في قراءتنا المرسوم الذي جعله لنا في المصحف أصلا، وأن نقتدي في كَتْبنا القرآن بكَتْبه رضي الله عنه، وبرأيه في جعل المصحف ملجئًا، أي مَفْزعا وحِصْنا وإماما متَّبعا لمن يكتب، وقد تقدم معنى كونه أصلا.

---

1 في هـ: "من"، وهو خطأ.

2 في هـ: "أصل"، وهو خطأ.

3 ما بين المعقوفين ساقط من ز.

4 في د: "ولا يكون بعده".

ولاشك أن سبب جمع الإمام عثمان رضي الله عنه هو الاختلاف الواقع، كما تقدمت الإشارة إليه بقوله: «**فقصة اختلافهم شهيرة**»، والعلة الغائية التي قصدها بالجمع هي انتفاء اختلافهم كما تقدم، فلما كتب المصاحف أمر الناس بالاقتصار على ما وافقها لفظا، وبمتابعتها خَطًّا، ولذلك أمر بما سواها أن يُحْرَق كما تقدم، إذ لولا قصده [جعل][1] هذه المصاحف أئمة للقارئين والكاتبين، ما أمر بتحريق ما سواها، وهذا معنى قوله **في عمدة البيان:**

فَوَاجِبٌ عَلَى ذَوِي الأَذْهَانِ ... أَنْ يَتْبَعُوا المَرْسُومَ فِي القُرْآنِ
وَيَقْتَدُوا بِمَا رَآهُ نَظَرَا ... إِذْ جَعَلُوهُ لِلْأَنَامِ وِزْرَا
وَكَيْفَ لاَ يَجِبُ الإِقْتِدَاءُ ... لِمَا أَتَى نَصًّا بِهِ الشِّفَاءُ
إِلَى عِيَاضٍ أَنَّهُ مَنْ غَيَّرَا ... حَرْفًا مِنَ القُرْآنِ عَمْدًا كَفَرَا
زِيَادَةً أَوْ نَقْصًا أَوْ إِنْ بَدَّلاَ ... شَيْئًا مِنَ الرَّسْمِ الذِي تَأَصَّلاَ[2]

وقد أشار بما نسبه لعياض إلى قوله أواخر الشفاء «عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**من جحد آية من كتاب الله عز وجل من المسلمين فقد حلَّ ضرب عنقه**[3]»، وكذلك إن جحد التوراة والإنجيل وكُتُب الله المنزَّلة، أو كفر بها، أو لعنها، أو سبّها، أو استخف بها، فهو كافر.

وقد أجمع المسلمون أن القرآن المتلوَّ في جميع أقطار الأرض، المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين، مما جمعه الدفتان من أول ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2] إلى آخر ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: 1] كلام الله ووحيه المنزّل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وأن جميع ما فيه حقّ، وأن من نقص منه حرفا، قاصدا لذلك، أو بدَّله بحرف

---

1 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

2 عمدة البيان في رسم أحرف القرآن للخراز، ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحمين، 395/2.

3 أخرجه ابن ماجة، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود، رقم(2539)، 848/2-849، وابن عدي في الكامل، وضعفه 91/2-92، وضعفه الذهبي في الميزان 322/2-323، وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة 610/3-611، رقم (1416)، وضعيف سنن ابن ماجة، ص 202.

آخر مكانه، أو زاد فيه حرفا مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع الإجماع عليه، وأُجمع على أنه ليس من القرآن، عامدا لكل هذا[1] أنه كافر[2]» انتهى.

**وقال في الشـــفاء** أيضا بعد كلام: «وقال أبو عثمان[3] بن الحداد[4]: جميع من ينتحل التوحيد مُتَّفقون على [أن][5] الجَحْدَ بحرف من التنزيل كُفْرٌ[6]» انتهى.

والظاهر والمتعيّن أن مراد عياض بالنقص، إنما هو النقص اللفظي لا الخطي، وكذا التبديل والزيادة، خلاف ما يقتضيه نقل الخراز عنه، أن [المراد[7]] النقص في الخط والتبديل والزيادة فيه، إلا أن يتأول قوله: «**من الرسم الذي تأصلا**»: بأن المعنى أن من غيّر حرفا لفظيا بنقص أو تبديل أو زيادة من القرآن، المدلول عليه برسم المصحف، فهو كافر، وحينئذ فلا يكون مقصود الناظم بما نقل عن عياض إفادة كفر من تعمّد نقص حرف من رسم المصحف، أو تبديلا أو زيادة فيه، وإنما قصد تأكيد الوجوب في ترك هذه المخالفات الخطية، ويحتمل أن يكون قصد قياس المخالفات الخطية في التكفير على المخالفات اللفظية، من حيث كانت المخالفات الخطية ذريعة للمخالفات اللفظية، والله أعلم.

وبما[8] قررت به كلام الناظم من أن جعل المصحف ملجئا لمن يخط هو من توابع العلّة الغائية التي هي انتفاء الاختلاف، ومن لوازمها يندفع ما أُورِد على الناظم أن ظاهر عبارته أن جعل المصحف ملجئا [لمن يخط[9]] هو السبب الموجب لتجريده، وليس كذلك بل السبب

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 في ح:" من هذا "، والصواب المثبت من هـ ، د ، ز.

2 الشفاء لعياض ص597.

3 هو سعيد، وقيل سعد بن محمد بن صبيح بن الحدّاد المغربي، أبو عثمان، كان نحويا لغويا مقرئا، من تلاميذه: ابنه أبي محمد، وعبد الله شيخ ابن أبي زيد، من مصنفاته: توضيح المشكل في القرآن، الإستواء، الرد على الملحدين. مات سنة:302هـ.( إنباه الرواة 53/2-54، وسير أعلام 248/11-253، وبغية الوعاة 589/1).

4 في الأصل:" الجواد "، وهو خطأ، وفي د: أبو عثمان الحداد، والتصويب من هـ.

5 ما بين المعقوفين ساقط من ح ، هـ، والمثبت من ك ، د ، ز.

6 الشفاء ص598.

7 ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من: هـ ، ز.

8 في هـ: "وربما" وفي د: "ولما".

9 ما بين المعقوفين في موضعه طمس في ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

الموجب للتجريد الاختلاف الواقع بين الصحابة. وقوله في عمدة البيان: «واجب»، يؤيد[1] ما **أطبق عليه الشروح** من تفسير «ينبغي» بـ: يجب[2]، وإن كان الغالب استعمال هذه المادة في الندب.

**ووجه وجوبه:** ما تقدم من إجماع الصحابة رضي الله عنهم عليه، وهم زهاء اثنا عشر ألفا، والإجماع حجة حسبما تقرّر في أصول الفقه.

**قال أبو محمد مكي في الإبانة:** «وقد سقط العمل بالقراءات التي تخالف خط المصحف، فكأنها منسوخة بالإجماع على خط المصحف، والنسخ للقرآن بالإجماع فيه اختلاف، فلذلك تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف مما ثبت نقله، وليس ذلك بجيد، ولا بصواب، لأن فيه مخالفة الجماعة، وفيه أخذ القرآن بأخبار الآحاد، وذلك غير جائز عند أحد من الناس»[3] انتهى.

وانظر هل تجري أيضا[4] هذه القويلة بالجواز في مخالفة الرسم نفسه للكاتب.

ووجه كون ما خالف المصحف آحادا، أنه لما وقع الإجماع من الصحابة على الأخذ بما يوافق المصاحف العثمانية، وطرح ما عداه، وإجماعهم فيما أخذوا به، وفيما تركوه حجة، لم يبق في المخالفين لهم عدد التواتر.

**وهاهنا بحث،** وهو أنه قد رُوي عن بعض الصحابة واحد واثنين أنه خالف الإمام في تحريق ما بأيديهم، وتركه، ومتابعة المصاحف العثمانية، وكيف يتقرّر الإجماع مع مخالفة بعض المجتهدين؟.

**والجواب:** أن الإجماع اختلف، هل يقدح في مخالفته الواحد والاثنان أو لا ؟ والأول مذهب الجمهور، فعليه يُجاب بأن الإجماع انعقد بعد موت المخالف.

**وأما القول الثاني** فلا يرد عليه إشكال.

---

1 في د: "يريد".

2 ينظر التبيان لابن آجطّا، ق/161-ب، وتنبيه العطشان للرجراجي، ص148، وشرح مورد الظمآن للمجاصي، ق/6-أ، ودليل الحيران على مورد الظمآن للمارغيني، ص 22.

3 الإبانة ص31.

4 " أيضا " الزيادة من ز.

**الإعراب**: فاء «فينبغي» سببية، وهو مضارع: (انبغى) مضارع[1] [بغى[2]] بمعنى: طلب[3]، ولام «لأجل» للتعليل متعلق بـ«ينبغي»، ومعنى: «أجل»: سبب، واسم الإشارة عائد على التجريد المفهوم من «جرَّد» في البيت المتقدّم.

والمصدر المنسبك من: «أن ونقتفي» فاعل «ينبغي»، و«مرسوم ما أصّله» مفعول، و[ما[4]] موصول مضاف إليه إضافة بيان، وصلته «رأى»، و«نقتدي» عطف على «نقتفي»، لكن قدّر نصبه فلم يظهر، و«ما» موصول حرفي صلته «رأى»، و«في جعله» متعلق به، و«جعل» مصدر بمعنى: صيّر[5]، فضميره العائد على «المصحف»، و«ملجئا» مفعولا له، أو بمعنى: أنشأ، فهو مضاف إلى فاعله، وهو ضمير «عثمان»، و«ملجئا» معموله[6]، و«لمن يخط» متعلق بـ«جعل»، أو بـ«ملجئا»، لأنه [اسم][7] مصدر، وباقيه واضح.

**قال رحمه الله:**

**[14] وَجَاءَ آثَارٌ فِي الِاقْتِدَاءِ بِصَحْبِهِ الْغُرِّ ذَوِي الْمَلَاءِ**

**[15] مِنْهُنَّ مَا وَرَدَ فِي نَصِّ الْيَمِينْ لِابْنَيْ أَبِي بَكْرٍ الرَّضِيِّ وَعُمَرْ**

**[16] وَخَبَرٌ جَاءَ عَلَى الْعُمُومِ وَهُوَ أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ**

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

لما قرّر في البيتين الأخيرين السابقين وجوبَ متابعة المصاحف قِراءة وكَتْبًا، حسبما اقتضاه الإجماع، أتبعَ ذلك بالاستدلال على الوجوب المذكور بورود أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في طلب الإقتداء بالصحابة رضي الله عنهم خصوصا وعموما:

---

1 في ح ، هـ: "مطاوع"، والمثبت من د ، ز.

2 ما بين المعقوفين في موضعه بياض في هـ، وساقطة من د، وفي ح:" نفى "، والمثبت من ز.

3 في ح:" طاوع ": والمثبت من هـ ، د ، ز.

4 ما بين المعقوفين ساقط من هـ ، ز.

5 في ز:" ميّز ".

6 في ز:" مفعوله ".

7 ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

**فمن الأول**: قوله صلى الله عليه وسلم: «**اقتدُوا بالَّذَيْنِ من بعدي أبي بكرٍ وعمرَ**».

**قال السيوطي في الجامع الصغير**: «أخرجه أحمد[1] والترمذي[2] وابن ماجه[3]».

زاد في ذيل الجامع[4] من رواية الطبراني عن أبي الدرداء: ««**فإنهما حبل الله الممدود من تمسك بهما فقد تمسك بالعروة الوثقى**[5]»».

**ثم قال في الجامع**: «وأخرج الترمذي[6] أيضا عن[7] ابن مسعود[8] والرُوْياني[9] عن حذيفة

---

1 هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، الشيباني المروزي البغدادي، أبو عبد الله، إمام في الفقه والحديث، رحل إلى بلاد كثيرة لطلب العلم، من شيوخه محمد بن إدريس الشافعي، حدث عنه البخاري ومسلم وغيرهما، من كتبه: المسند، كتاب الزهد، علل الحديث ومعرفة الرجال، مات سنة: 241هـ.( تاريخ بغداد6/90-104، وطبقات الحنابلة 1/8-42، ومناقب الإمام أحمد، ص 12-707، ومناقب الأئمة الأربعة، ص 127-161).

2 هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، السلمي الضرير البوغي الترمذي، الإمام المحدث الحافظ الفقيه المؤرخ، تتلمذ على البخاري وغيره، روى عنه مكحول بن الفضل، من كتبه: العلل في الحديث، الجامع الصحيح، مات سنة 279هـ. (طبقات علماء الحديث 2/338-340، وميزان الإعتدال 6/289، وطبقات الحفاظ، ص 282).

3 الجامع الصغير 1/51. والحديث كما ذكر رواه أحمد في المسند 16/566-567، وفي فضائل الصحابة 1/440، رقم (526)، 1/520، رقم (670)، والترمذي وحسنه رقم (3662)، 5/569، وابن ماجة، المقدمة، باب فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، رقم (97)، 1/37.
وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرك رقم (4516)، 3/85. والحديث صححه الألباني في صحيح ابن ماجة 1/51، وصحيح الترمذي 3/502-503، وصحيح الجامع الصغير، ص 254.

4 ينظر: الفتح الكبير 1/215.

5 هذه الرواية في الجزء الذي لم يطبع من معجم الطبراني الكبير من مسند أبي الدرداء، وهي في بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب المناقب، باب ما جاء في أبي بكر الصديق رضي الله عنه، 9/40، رقم (14356)، وقد ضعّف الألباني هذه الرواية في سلسلة الأحاديث الضعيفة 5/355-356، وضعيف الجامع الصغير، ص 150.

6 في ح:" الزنيري "، وهو خطأ، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

7 في ح: " عن ابن عباس وابن مسعود "، وهو خطأ، والتصويب من هـ ، د، ز.

8 في ح:" مسعود "، وهو خطأ، وفي د: "أبي مسعود"، والتصويب من هـ ، ز.

9 هو هو أبوبكر الرُوْياني، إمام محدث له مسند، مات سنة:330هـ. (معجم المؤلفين 1/437، وتاريخ الخلفاء، ص 309).

وابن عدي[1] عن أنس بلفظ: «**اقتدوا بالَّذَين بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمار، وتمسّكوا بعهد[2] ابن مسعود[3]**»».

**ومن الثاني:** قوله صلى الله عليه وسلم: «**أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم[4]**».

**قال السيوطي:** «أخرجه السَّجْزِي[5] في الإبانة، وابن عساكر[6] عن عمر، بلفظ: «**سألت ربي فيما[7] يختلف فيه أصحابي من بعدي، فأوحى إليّ: يا محمد، إن أصحابك عندي بمنزلة**

---

1 هو عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجرجاني، ويعرف بابن القطان. أبو أحمد، محدث حافظ ناقد فقيه، رحل في طلب العلم ، سمع أنس بن السَّلْم، روى عنه ابن عُقدة وهو من شيوخه، من تصانيفه: علل الأحاديث، مات سنة 365هـ.( طبقات علماء الحديث 3/134-136، والسير 12/286-288، وطبقات الحفاظ، ص 380-381).

2 في ح: "بفقه"، وفي د: "بهدي"، والمثبت من هـ ، ز.

3 الجامع الصغير 1/51. والحديث كما ذكر رواه الترمذي، كتاب المناقب، باب مناقب عمار بن ياسر رضي الله عنه، وباب مناقب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، رقم(3799)، (3508)، 5/627-630، وابن عدي في الكامل 3/29-30. والحديث أخرجه أيضا الحاكم في المستدرك 3/84-85، كتاب معرفة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، رقم(4513)،(4514)،(4515)،(4517)،(4518)، وابن حبان في صحيحه 15/328، والحميدي في مسنده رقم (454)، 1/413، وابن أبي عاصم في السنة رقم (1148)، (1149). ص 545-546، والحديث صححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة 3/233-236، وصحيح الترمذي 3 548-549، 550-551.

4 رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله 2/925، وقال: «هذا إسناد لا تقوم به حجة». وابن حزم في الإحكام 6/82-83، وقال: «هذه رواية ساقطة». والحديث حكم عليه الألباني بالوضع في سلسلة الأحاديث الضعيفة 1/144-145. وانظر موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة 2/56.

5 هو عبد الله بن سعيد بن حاتم السجزي الوائلي، أبو نصر، إمام محدث حافظ، من تصانيفه: الإبانة في الرد على الرافعين، مات سنة: 469هـ.( معجم المؤلفين 2/244، والمنتظم لابن الجوزي 16/187، والبداية والنهاية 16/64).

6 هو علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين، الدمشقي الشافعي، المعروف بابن عساكر، أبو القاسم، ثقة الدين، إمام حافظ محدث فقيه مؤرخ، رحل إلى بلاد كثيرة، وتفقه على أبي الحسن السلمي، من كتبه: تاريخ مدينة دمشق، مات سنة: 571هـ. ( طبقات الشافعية الكبرى 7/215-223، ووفيات الأعيان 3/309-311، وطبقات الحفاظ ص:475-477).

7 في هـ: "ما".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**النجوم في السماء بعضها أضوأ من بعض، فمن أخذ بشيء مما هم عليه من اختلافهم، فهو عندي على هدى»**[1]».

وقد ورد هذان الحديثان بروايات مختلفة، كما ورد في إتباع الصحابة أحاديث أُخَرْ.

**تنبيه:** اختصر[2] الناظم رحمه الله الحديث الثاني حسبما سمح له النظم.

وقد اختُلِف في جواز الاقتصار على بعض الحديث على أربعة[3] أقوال: المنع مطلقا، والجواز مطلقا بشرط أن لا يكون المحذوف متعلقا بالمأتي به تعلّقا يُخلّ حذفه بالمعنى، والتفصيل بين العالم العارف، فيجوز بالشرط المتقدم، وغيره فلا، وبقي في المسألة قول رابع[4].

واعلم أن قصد الناظم في هذه الأبيات الإشارة إلى الأحاديث الواردة في طلب الإقتداء بالصحابة صريحا، فلا معنى لجلب الأحاديث الدالة على مدح الصحابة في الجملة، لأنها لا تدل صريحا على طلب الإقتداء بهم. وإن أمكن دعوى استلزامه إياه.

**الإعراب:** واو «**وجاء**» عاطفة جملة على أخرى، و«**الآثار**» جمع: أثر، ومعناه هنا الحديث، وقد خصّ بعض الفقهاء هذا الاسم بالموقوف على الصحابة، و«**في الإقتداء**»: أي الإتّباع، متعلق بـ«جاء»، و«**بصحبه**» متعلق بـ«الإقتداء»، و«**الغُـــرّ**» جمع: الأغرّ، والفرس[5] الأغر: ذو الغُرّة، أي البياض في جبهته، ثم استُعِير للمشهور والشريف، و«العَلاء» بفتح العين والمدّ: الرِّفعة والشَّرف، و«**منـــهن**» خبر مقدّم، وضميره عائد على «الآثار»، والأكثر في هذا الضمير ونحوه استعماله للعاقلات، أو مادون العشرة مما لا يعقل، فإما أن الأحاديث الواردة في هذا المعنى قليلة، وإن

---

1 الجامع الصغير 29/2. وهو كما ذكر، رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق 383/19. وأخرجه أيضا الخطيب في الكفاية، ص 66. وابن بطة في الإبانة رقم (700)، 563/2. والحديث حكم عليه الألباني بالوضع في سلسلة الأحاديث الضعيفة 147/1-148.

2 في د: "اقتصر...على".

3 " أربعة " الزيادة من ز.

4 قال ابن حجر في نزهة النظر: «أما اختصار الحديث فالأكثرون على جوازه بشرط أن يكون الذي يختصره عالما، لأن العالم لا ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما يبقيه منه، بحيث لا تختلف الدلالة، ولا يختل البيان، حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين، أو يدل ما ذكره على ما حذفه، بخلاف الجاهل، فإنه قد ينقص ما له تعلق، كترك الاستثناء». انظر النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص 128-129) والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث 405/2-407، وتدريب الراوي، ص 233-234.

5 في ح:" الفرص"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

كثرت بتعدد اختلاف رواياتها، وإما أنه راعى لفظ «آثار»، إذ هو من أوزان القلة، وإما أنه استعمله على غير الوجه الأكثر، فلا غبار عليه، ولا معنى لإطالة الكلام والبحث معه فيه ولا لإصلاحه[1]، و«ما» موصول اسمي، أو نكرة موصوفة مبتدأ. و«ورد» مع ضميره العائد على الموصول صلته، أو[2] الجملة صفة، و«في نص الخبر» متعلق بـ«ورد»، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي في الخبر النص، أي الصريح، وهو عند الأصوليين[3] ما لا يحتمل إلا معنى واحدا، و«الخبر» هنا: الحديث، و«لدى» بمعنى: في، متعلق بالخبر، لأن المجرور يكفي فيه رائحة الفعل، وهو مضاف إلى «أبي بكر»، وحذف تنوين «بكر» لالتقاء الساكنين على أحد اللغتين، و«الرَّضِيّ» بمعنى: المَرضيّ، نعت «أبي بكر» رضي الله عنه، و«خبرٌ» مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله عليه، أي: ومنهما خبرٌ، ويحتمل أن يكون معطوفا على ما في البيت قبله، وجملة «جاء» [صفة][4] خبر، و«على العموم» في محل الحال، والتقدير: جاء حال كونه دالا على عموم الإقتداء بالصحابة، وتحتمل «على» أن تكون بمعنى: مع، وتحتمل «ال» في العموم أن تكون معاقبة للضمير على المذهب الكوفي، والتقدير: منهن خبر جاء مصحوبا بعمومهم وهو مبتدأ، و«أصحابي كالنجوم» جملة اسمية خبره، وقد خلت عن[5] الرابط بالمبتدأ لقصد لفظها.

قال:

[17] وَمَالِكٌ حَجَّ عَنْ الإِتْبَاعِ ... لِفِعْلِهِمْ وَتَرْكِ الابْتِدَاعِ

[18] إِذْ مَنَعَ السَّائِلَ مِنْ أَنْ يُخْرِجَا ... فِي الْأُمَّهَاتِ نَقْصَ مَا قَدْ أُخْرِجَا

[19] وَإِنَّمَا رَآهُ لِلصَّبْيَانِ ... فِي الصُّحْفِ وَالْأَلْوَاحِ لِلْبَيَانِ

---

1 يقصد بذلك إصلاح ابن جابر الغساني لهذا الموضع حيث قال:

**منها الذي ورد في نص الخبر ... لدى أبي بكر الرَّضيّ وعمر**

تقييد إصلاحات على مورد الظمآن لابن جابر ضمن كتاب قراءة نافع لحميتو 446/2.

2 في هـ: "و"، والمثبت من ح ، د ، ز.

3 في هـ: "الأصليين".

4 ما بين معقوفين ساقط من د.

5 في د: "وقد دخلت على"، وفي ز:" وقد خلت من الرابط".

المكتبة الرقمية للعلوم والإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

[20] وَالْأُمَّهَاتُ مَلْجَأٌ لِلنَّامِرِ فَمُنِعَ النَّقْطُ لِلِالْتِبَامِرِ

لما سرد من الأحاديث الدالة على وجوب إتباع الصحابة ما رأى فيه كفاية، أخبر هنا على جهة التتميم للاستدلال: أن إمام المذهب المدني مالكا رضي الله عنه حث على إتّباع أفعال[1] الصحابة في المصاحف، وترك الابتداع المُحْدث فيها، ولا شك أن هذا المعنى المقصود للناظم هنا لم يقع في كلام مالك صريحا، وإنما هو لازمُ مَنْعِهِ السائلَ من أن يحدث في المصاحف الأمّهات، أي الكُمَّل النقطَ المحدثَ، وإنما رأى الإمام جواز النقط للصبيان، [يريد ومن في معناهم من الكبار المتعلّمين في الصحف يعني الصغار، وفي الألواح للإيضاح[2]].

وقد أشار الناظم بهذا إلى **ما ذكره في المحكم «بسنده** إلى عبد الله بن عبد الحكم[3]، قال: قال أشهب[4]: سُئل مالك رحمه الله فقيل له: أرأيت من استكتب مصحفا اليوم أترى[5] أن يكتب على ما أحدث الناس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا أرى ذلك، ولكن يكتب على الكَتْبَةِ الأولى. قال مالك: ولا يزال الإنسان يسألني عن نقط القرآن، فأقول له: أما الإمام من المصاحف فلا أرى أن ينقط، ولا يزاد في المصاحف ما لم يكن فيها، وأما المصاحف الصغار التي يتعلم فيها الصبيان وألواحهم فلا أرى بذلك بأسا.

---

1 " أفعال " الزيادة من هـ ، ز.

2 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

3 هو أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين، الفقيه الحافظ الحجة النظار، سمع الليث وابن عيينة وعبد الرزاق والقعنبي، أفضت إليه الرئاسة بمصر بعد أشهب، روى عن مالك الموطأ، وكان من أعلم أصحابه، روى عنه جماعة كابن حبيب وابن الموّاز، له تآليف منها: كتاب المناسك، مات سنة:214هـ. (الديباج المذهب 1/419-421، وشجرة النور ص:59).

4 هو أبو عمر أشهب بن عبد العزيز بن داوود، القيسي العامري المصري، فقيه عالم، انتهت إليه رئاسة مصر بعد موت ابن القاسم، روى عن مالك والليث، روى عنه الحارث بن مسكين، مات سنة 204هـ.( الديباج المذهب 1/307-308، وشجرة النور، ص 59).

5 في هـ: "أن ترى".

**قال عبد الله**: «وسمعت مالكا وسئل عن شكل المصاحف، فقال: أما الأمهات فلا أراه، وأما المصاحف التي يتعلم فيها الغلمان فلا بأس[1]» انتهى.

**وقد اقتصر في المقنع** على قول الإمام: «ولكن يكتب على الكتبة الأولى»، ثم قال: «ولا مخالف له في ذلك من علماء الأمة[2]» انتهى.

**قال الجعبري**: «وهذا مذهب الأئمة الأربعة رضي الله عنهم، وخص مالكًا لأنه صاحب فُتْيَاه، ومستندهم مستند الخلفاء الأربعة[3] رضوان الله عليهم، ومعنى الكتابة الأولى تجريدها من معنى[4] النقط والشكل، ووضعها على مصطلح الرسم من البدل والزيادة والحذف[5]» انتهى.

والظاهر أن لا مدخل هنا لمصطلح الرسم، لأن السائل إنما سأل عما أحدث الناس في المصاحف، ولم يحفظ عنهم أنهم أحدثوا فيها ما عدا[6] النقط والشكل والخموس والعشور، وفواتح السور، وعدد الآي.

**تنبيهات:**

**الأول:**

ذكر أبو عمرو في باب من كره نقط المصاحف **من المحكم** «بسنده إلى ابن عمر[7] وقتادة[8]

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 المحكم ص11.

2 المقنع ص9-10.

3 " الأربعة" الزيادة من هـ ، د ، ز.

4 في هـ ، ز: "نحو".

5 الجميلة ق/41-ب.

6 في هـ ، ز: "عدا".

7 هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي العدوي، صحابي جليل، أسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم. هاجر قبل أبيه، وشهد الخندق ومؤتة واليرموك وفتح مصر، كان ةكثير الإتباع لرسول اللهﷺ شديد التوقي في الفتيا، مات سنة 73هـ. ( أسد الغابة 3/336-341، والإصابة 2/338-341، والإستيعاب 2/333-338).

8 هو قتادة بن دعامة السدوسي البصري، أبو الخطاب، مفسر حافظ، روى عن أنس بن مالك، من آثاره: تفسير القرآن، مات سنة 117هـ.( طبقات المفسرين للداودي 2/43، و طبقات المفسرين للأدنه وي، ص 14، وطبقات الفقهاء للشيرازي، ص 89).

وإبراهيم[1] وهشام، وابن سيرين[2] أنهم كانوا يكرهون نقط المصاحف.

وبسنده إلى عبد الله بن مسعود أنه قال: «جردوا القرآن ولا تخلطوه بشيء».

وذكر نحوه عن إبراهيم وبسنده إلى أبي رجاء[3] قال: «سألت محمدا عن نقط المصاحف فقال: إني أخاف أن يزيدوا في الحروف أو ينقصوا»[4].

وذكر في باب من [5]ترخّص في نقطها بسنده إلى ثابت بن معبد أنه قال: «العَجْمُ نور الكتاب». وبسنده إلى الحسن[6] أنه قال: «لا بأس بنقطها».

وبسنده إلى خالد الحذّاء[7] قال: «كنت أمسك عن ابن سيرين في مصحف منقوط».

وبسنده إلى نافع بن أبي نعيم قال : «سألت ربيعة بن أبي عبد الرحمن[8] عن شكل القرآن في المصحف، فقال: لا بأس به».

---

1 هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران، النخعي الكوفي، من أكابر التابعين صلاحا وصدقا في الرواية، حافظ فقيه مجتهد، له مذهب، روى عن علقمة، وهمام بن الحارث، وروى عنه الأعمش وابن عون، مات سنة 96هـ.(طبقات ابن سعد 388/8-402، وطبقات الفقهاء للشيرازي، ص 82، وتهذيب التهذيب 155/1-156).

2 هو محمد بن سيرين، البصري الأنصاري، أبو بكر، فقيه محدث مفسر معبِّر للرؤيا، روى عن مولاه أنس بن مالك، روى عنه الشعبي وخالد الحذّاء، مات سنة 110هـ.( طبقات ابن سعد 192/9-205. وطبقات الفقهاء للشيرازي، ص 88، وتهذيب التهذيب 190/9-192).

3 هو محمد بن سيف الأزدي الحُدّاني، أبو رجاء البصري، أدرك أنسا، وروى عن الحسن وابن سيرين، روى عنه شعبة وسعيد بن أبي عروبة، مات سنة 132هـ أو بعدها بقليل. ( الكاشف 180/2، و تهذيب التهذيب 192/9-193، وتقريب التهذيب، ص 853).

4 المحكم ص10-11.

5 بداية ورقة سقطت من هـ، وسأنبه على نهاية السقط في موضعه.

6 هو الحسن بن يسار البصري، مولى الأنصار أبو سعيد، إمام عالم فقيه زاهد، من سادات التابعين، روى عن أبيّ بن كعب، وسعد بن عبادة، وعنه حُميد الطويل، مات سنة 110هـ.( طبقات ابن سعد 157/9-178، وطبقات الفقهاء للشيرازي، ص 87، والسير 456/5-473).

7 هو خالد بن مهران، أبو المنازل الحذّاء البصري، الإمام الحافظ الثقة، محدث البصرة، روى عن عبد الله بن شقيق، وأبي العالية، روى عنه الحمّادان، والثوري وشعبة، مات سنة 141هـ.( طبقات علماء الحديث 233/1، والسير 393/6-394،، وتهذيب التهذيب 104/3-105).

8 هو أبو عبد الرحمان، ربيعة بن أبي عبد الرحمان، القرشي التيمي، المشهور بربيعة الرأي. مفتي المدينة وعالمها، روى

قال: وقال ابن وهب[1] حدثني الليث[2] قال: «لا أرى بأسا أن ينقط مصحف بالعربية».

وذكر بسنده إلى أبي يوسف[3] قال: «كان ابن أبي ليلى من أنقط الذي للمصحف».

وبسنده إلى خلف بن هشام البَزَّار قال: «كنت أحضر بين يدي الكسائي، وهو يقرأ على الناس، وينقطون مصاحفهم بقراءته عليهم[4]» انتهى.

فقد تحصَّل من هذا أن في نقط المصحف ثلاثة أقوال: الكراهة، والإباحة، والتفصيل بين الأمهات الكُمَّل وبين الصغار والألواح، وهو قول مالك.

**الثاني:** هذه الأقوال جارية أيضا في رسم الخموس والعشور، ورسم أسماء السور، وما فيها من عدد الآي.

**وقد عزى في المحكم** هذه الأقوال أيضا بأسانيدها إلى أربابها، ولكن ذكر بعضها لما اشتملت عليه من الفوائد زيادة على محصول الأقوال الثلاثة.

فمن ذلك «أنه ذكر بسنده إلى قتادة قال: «بدَءُوا فنَقَطُوا، ثم خمَّسُوا، ثم عَشَّروا».

**قال أبو عمرو:** وهذا يدل على أن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم هم المبتدئون بالنقط، ورسم الخموس والعشور، لأن حكاية قتادة لا تكون إلا عنهم، إذ هو من التابعين، وقوله:

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمين
جامعة الأمير

عن أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، روى عنه يحي بن سعيد الأنصاري، وسليمان التيمي، مات سنة 136هـ. (طبقات الفقهاء للشيرازي، ص 65، والسير 319/6-324، والكاشف 393/1).

1 هو أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم، القرشي بالولاء، المصري المالكي، فقيه مفسر محدث مقرئ، روى عن عدد من العلماء كالليث والسفيانين، وصحب مالكا عشرين سنة، روى عنه سحنون، وابن عبد الحكم، من كتبه: الجامع في الحديث، مات سنة:197هـ. (ترتيب المدارك 228/3، والديباج المذهب 1 412-417، وشجرة النور ص:58-59).

2 في ح ، هـ: "أبو الليث"، وهوخطأ، والصواب ما أثبت من: د ، ز. **والليث:** هو أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمان، فقيه إمام عالم محدث، روى عن نافع، روى عنه محمد بن عجلان، مات سنة 175هـ.( طبقات ابن سعد 524/9، وطبقات الفقهاء للشيرازي، ص 78، وتهذيب التهذيب 412/8-417).

3 هو يعقوب بن إبراهيم القاضي الأنصاري، أبو يوسف، الإمام الفقيه العلامة، أخذ الفقه عن أبي حنيفة، وهو المقدّم من أصحابه، سمع من عطاء بن السائب وطبقته، حدث عنه يحي بن معين، وأحمد بن حنبل، مات سنة 182هـ.ينظر: ( الجواهر المضية في طبقات الحنفية 611/3-613، وطبقات الفقهاء الشيرازي، ص 134، والعبر 219/1-220).

4 المحكم ص12-13.

«بدءوا... إلخ»، دليل على أن ذلك كان على اتفاق جماعتهم، وما اتفقوا عليه أو أكثرهم فلا شكوك في صحته، ولا حرج في استعماله.

وبسنده إلى يحي بن أبي كثير[1] قال: «كان القرآن مجرَّدا في[2] المصاحف فأول ما أحدثوا فيه النقط على الباء[3] والتاء وقالوا: لا بأس به هو نور له، ثم أحدثوا فيه نُقَطا عند منتهى الآي، ثم أحدثوا الفواتح والخواتم»[4]».

«وبسنده إلى عبد الله بن عبد الحكم قال: سمعت مالكا وسئل عن العشور التي تكون في المصحف بالحمرة وغيرها من الألوان، فكره ذلك، وقال: «تعشير المصحف بالحبر لا بأس به».

**وبسنده إلى ابن وهب وابن القاسم**[5] قالا: «سمعنا مالكا سُئِل عن المصاحف يكتب فيها خواتم السور، في كل سورة ما فيها من آية، فقال: إني أكره ذلك في أمّهات المصاحف، أن يكتب فيها شيء أو يشكل، فأما ما يتعلم فيه الغلمان من المصاحف فلا أرى بذلك بأسا».

**قال عبد الله بن عبد الحكم**: «أخرج إلينا مالك مصحفا محلًّى بالفضة، ورأينا خواتمه من حِبْرٍ على عمل[6] السلسلة في طول السطر. قال له: ورأيته مَعْجُومَ الآي بالحبر، وذكر أنه لجدِّه[7] وأنه كتبه إذ كتب عثمان المصاحف»[8]» انتهى.

---

1 هو يحي بن أبي كثير واسم أبيه صالح، الإمام الحافظ، أبو نصر الطائي، روى عن أبي أمامة الباهلي، وأنس بن مالك وغيرهما، روى عنه ابنه عبد الله. ومعمر والأوزاعي، مات سنة 129هـ. (تهذيب لكمال 31/504-510، والكاشف 2/373-374، والسير 6/272-275).

2 في ح ، هـ: "من"، والمثبت من د.

3 في المحكم: "الياء".

4 المحكم ص2-3.

5 هو عبد الرحمان بن القاسم، أبو عبد الله، العتقي المصري، الحافظ الحجة الفقيه، أثبت الناس في مالك، روى عنه وعن الليث، روى عنه أصبغ وسحنون وغيرهما، مات سنة: 191هـ.(تذكرة الحفاظ لتيسراني 1/356، والديباج المذهب 1/465-468، وشجرة النور ص:58).

6 في د: محمل.

7 في د: "بحبره".

8 المحكم ص15-17.

**وقال في ذيل المقنع**: «الناس في جميع أمصار المسلمين من لدن التابعين إلى وقتنا هذا، على الترخُّص في ذلك يعني شكل المصاحف ونقطها في الأمهات وغيرها، ولا يرون بأسا برسم فواتح السور، وعدد آياتها والخموس والعشور في مواضعها، والخطأ مرتفع عن إجماعهم[1]» انتهى.

**الثالث: أقول**: لا تخفى المعارضة بين حكاية هذا الإجماع، وبين ما تقدم في المقنع، أنه لا مخالف لمالك من علماء الأمة في التفصيل المتقدم في الأمهات وغيرها، وبين حكاية الأقوال الثلاثة، وقد يتبادر دفعها بصرف الجواز إلى اللون المخالف للسواد، والنهي إلى النقط بلون السواد حسبما دلّ على ذلك قوله **في المحكم**: «فأما نقط المصاحف بالسواد من الحبر وغيره، فلا أستجيزه، بل أنهى عنه وأكرهه، إقتداء بمن ابتدأ النقط من السلف، وإتّباعا له في استعماله لذلك صبغا يخالف لون المداد، إذا كان لا يحدث في المرسوم تغيّرا ولا تخليطا، والسواد يحدث ذلك، ألا ترى أنه ربما زيد في النقطة، فتوهّمت لأجل السواد الذي به ترسم الحروف حرفا من الكلمة، فتزيد في تلاوتها لذلك، ولأجل هذا وردت الكراهة ممن تقدم من الصحابة وغيرهم في نقط المصاحف[2]» انتهى.

ودفع المعارضة بما ذكر غير قوي.

وبيان ذلك أن الأقوال الثلاثة إنما عُرِّيت لأربابها مطلقة غير مقيدة بسواد ولا غيره، كما أشار إليه **الشارح ابن آجَطَّا**[3]، ولو قُيِّدت بما ذكر لم تتوارد على محل واحد، فلم تكن خلافا، فلم يحسن القول بالتفصيل، لأنه حينئذ إما أن يكون بمعنى الجواز بالسواد في غير الكمّل، والكراهة به فيها، فيعارض الخلاف المتقدم حكاية الإجماع على موافقة قول مالك. وإما أن يكون بمعنى الجواز بغير السواد في غير الكُمَّل، والكراهة بغير السواد في الكمّل فيعارضه حكاية الإجماع على الترخص مطلقا، ويخالفه تجويز مالك رسم العشور بالحبر الذي هو أحد ألوان السواد دون غيره من الحمرة وغيرها، حسبما تقدم، والله أعلم.

**الرابع**: اعلم أن هذه النقول المتقدمة أكثرها مجمل، لم يبيَّن فيها ما أراد بالنقط، هل هو نقط الإعجام الدال على ذات الحرف، أو نقط الإعراب ونحوه الدال على عارض الحرف، من فتح وضم وكسر وسكون وشدّ ومدّ ونحو ذلك؟ وكذا التعبير بالشكل أيضا لأنه يطلق بالاشتراك

---

1 كتاب النقط بذيل المقنع ص125.

2 المحكم ص19.

3 التبيان لابن آجطّا ق/214-أ.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

على المعنيين كالنقط، وإن كان مقتضى قول الشاطبي: «**ما فيه شكل ولا نقـــط فيحتجـــرا**[1]» خلاف ذلك؟.

**قال في المحكم**: «والشكل المُدوَّر يسمى نقطا، لأنه على صورة الإعجام الذي هو نقط بالسواد.

**قال**: والشكل أصله التقييد والضبط تقول شكلتُ الكتاب شكلاً. أي قيَّدتُه وضبطتُه[2]» انتهى.

**وفي القاموس**: «شَكَلَ الكتابَ أَعْجَمَهُ كأشكله، كأنه أزال عنه الإشكال[3]» انتهى.

وقد تكرر **في المحكم** التعبير عن الإعجام بالنقط، وعن الدال عن العوارض بالشكل[4].

والظاهر حمل تلك النقول على المعنيين حذرا من الترجيح بلا مُرجِّح، نعم وقد وقع في الرواية المتقدمة عن يحي بن أبي كثير «أن أوّل ما أحدثوا النقط على الباء والتاء»، وهذا صريح في المعنى الأول، وفي أنه أحدث قبل الآخر، ووقع في رواية ابن وهب المتقدمة عن الليث، التعبيرُ بنقط المصحف بالعربية، وهذا صريح في المعنى الثاني.

**الخامس**: أقول لم أجد نصا في تعيين أول من نقط في المصاحف نقط الإعجام.

**وقال الجعبري في خاتمة الجميلة**: «الظاهر أن مبتدعه واضع الشكل[5]» انتهى.

**ويظهر لي والله أعلم** أنهم لم يتعرضوا له، لأنه كان موجودا في نفسه حسبما تقدم عند قول الناظم: «**وبعد فاعلم أن أصل الرســـم**»، البيت. وإنما المُحْدَث وضعُه في المصاحف، بخلاف النقط الدال على عوارض الحروف، فإنه لم يكن موجودا بالكلية، ولذا احتاجوا في المصاحف العثمانية إلى زيادة بعض الحروف دلالة[6] على بعض الحركات كما يأتي بيانه.

**السادس**: اختلف في أول من أحدث هذا النقط، أعني الإعراب:

---

1 عقيلة أتراب القصائد ص123.

2 المحكم ص22.

3-القاموس المحيط 3- 413.

4-ينظر مثلا:المحكم ،ص 2، 3، 7، 8، 23.

5-الجميلة في نسخة المكتبة الأزهرية ق / 154-أ ،ولم أجد هذا النقل في النسخة التي اعتمدتها في النقل وهي نسخة مكتبة الحرم المكي .

6-في ح،هـ:دالة ،والمثبت من د،ز .

**ففي المحكم** بسنده: «أن معاوية رحمه الله كتب إلى زياد يطلب عبيد الله ابنه، فلما قدم كلَّمه ابنه، فوجده يَلْحَن، فردَّه إلى زياد، وكتب إليه كتابا يلومه فيه، ويقول: «أمثل عبيد الله يُضيَّع، فبعث زياد إلى أبي الأسود[1] فقال: يا أبا الأسود إنَّ هذه الحمرة[2] قد كثرت، وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعت شيئا يصلح به الناس كلامهم، ويعرفون به كتاب الله، فأبى ذلك أبو الأسود، وكره إجابة زياد إلى ما سأل، فوجَّه زياد رجلا فقال له: اقعد في طريق أبي الأسود، فإذا مرَّ بك فاقرأ شيئا من القرآن، وتعمّد اللحن فيه، ففعل ذلك، فلما مرّ به أبو الأسود رفع الرجل صوته فقال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ ]3مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِۦ﴾[التوبة: 3]، فاستعظم ذلك أبو الأسود وقال: عزَّ وجهُ اللهِ أن يبرأ من رسوله، ثم رجع من فوره إلى زياد، فقال: يا هذا قد أجبتك إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن، فابعث إلي ثلاثين رجلا، فأحضرهم زياد، فاختار منهم أبو الأسود عشرة، ثم لم يزل يختار منهم حتى اختار رجلا من عبد القيس، فقال: «خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتيَّ فأنقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإذا أتبعت شيئا من هذه الحركات غنة فأنقط نقطتين، فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك.

وذكر بسنده إلى محمد بن بشر وموسى: «أن أول من نقط المصحف يحي بن يعمر[4]».

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 هو ظالم بن عمرو بن ظالم، أبو الأسود الدؤلي البصري، العلامة الفاضل، من سادات التابعين. أول من أسس النحو، ونقط المصحف، روى عن عمر وعلي وابن عباس، أخذ عنه ميمون الأقرن وغيره، مات سنة 69هـ.(إنباه الرواة 48/1-58، ونزهة الألبا، ص 18-23، وبغية الوعاة 22/2-23).

2 في ز:" الخمر "، وفي المحكم:" الحمراء".

3 ما بين المعقوفين ساقط من هـ، من قوله:" ترخص في نقطها....بريء".

**4 هو يحي بن يَعْمُر، أبو سليمان العدواني البصري، تابعي جليل، فقيه علامة مقرئ، عرض على ابن عمر وأبي الأسود الدؤلي، وأخذ عنه النحو، عرض عليه أبو عمرو بن العلاء، من نقاط المصحف، مات قبل سنة 90هـ، وقيل غير ذلك.(غاية النهاية 381/2، وإنباه الرواة 24/4-27، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزا بادي، ص317)**

وبسنده إلى أبي عمرو يعني ابن العلاء[1]: «أن نصر بن عاصم[2] أول من نقط المصاحف وعشّرها وخمّسها».

**قال أبو عمرو الداني**: «ويحتمل أن يكون يحي ونصر أول من نقطاها للناس بالبصرة، وأخذا ذلك عن أبي الأسود، إذ كان السابق إلى ذلك، والمبتدئ به، وهو الذي جعل الحركات والتنوين لا غير».

**قال**: «وقال أبو حاتم سهل بن محمد[3]: أصل النقط لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي معلّم أبي عمرو بن العلاء».

**قال أبو حاتم**: «والنقط لأهل البصرة أخذه الناس كلهم عنهم، حتى أهل المدينة، وكانوا ينقطون على غير هذا النقط، فتركوه، ونقطوا نقط أهل البصرة».

**قال أبو عمرو**: «وهذا الذي قاله أبو حاتم من أخذ أهل المدينة النقط عن أهل البصرة صحيح[4]».

ثم وجّهه بما يوافق عليه فيه.

**السابع: قال في المحكم**: «وطوائف من أهل الكوفة قد يُدخلون الحروف الشواذ في المصاحف، وينقضونها بالخضرة، وربما جعلوا الخضرة للقراءة المشهورة الصحيحة، وجعلوا الحمرة

---

1 هو أبو عمرو زبان بن العلاء المازني، مقرئ أهل البصرة من السبعة، قرأ على يحي بن يعمر، ونصر بن عاصم، أخذ عنه القراءة والحديث والآداب: الأصمعي ويعلى بن عبيد، مات سنة:154هـ. ينظر: (معرفة القراء 1/83-87، وغاية النهاية 1/288-292، ونزهة الألبا، ص 30-35).

2 هو نصر بن عاصم الليثي البصري، تابعي جليل، كان فقيها عالما بالعربية والنحو، عرض القرآن على أبي الأسود، روى عنه الحروف مالك بن دينار، مات سنة 89هـ.( غاية النهاية 2/336، وإنباة الرواة 3/343-344، وبغية الوعاة 2/313-314).

3 هو أبو حاتم السجستاني، سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد، إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض، قرأ على يعقوب الحضرمي، وأيوب المتوكل، روى عنه القراءة محمد بن سليمان المعروف بالزردقي، من تصانيفه: اختلاف المصاحف، مات سنة:255هـ. (إنباه الرواة 2/58-64، وغاية النهاية 1/320-321، وبغية الوعاة 1/606-

4-المحكم ص 3- 7

للقراءة الشاذة المتروكة، وذلك تخليط، وتغيير، وقد كره[1] ذلك جماعة من [العلماء[2]].

ثم ذكر بسنده إلى أحمد بن جبير الأنطاكي[3]، قال: إياك والخضرة التي تكون في المصاحف فإنه يكون فيها لحن وخلاف للتأويل، وحروف لم يقرأ بها أحد.

**ثم قال أبو عمرو**: «وأكره من ذلك وأقبح ما استعمله ناس من القراء وجهلة من النقاط من جمع قراءات شتى وحروف مختلفة في مصحف واحد، وجعلهم لكل قراءة وحرف لونا من الألوان المخالفة للسواد كالحمرة والصفرة والخضرة واللاَّزَوَرْد، وتنبيههم على ذلك في أول المصحف، لكي تعرف القراءات، وتميّز الحروف، إذ ذلك من أعظم التخليط، وأشدّ في التغيير للمرسوم[4]».

ثم استدل لذلك بما يوقف عليه في المحكم تركته لطوله[5].

**قال**: «على أن ابن المنادي[6] قد أشار إلى إجازة ذلك» ونقل كلامه[7].

**الثامن**: بحث الشارح في قول الناظم: «**فمُنِع النَّقْط للالتِبَاسِ**» بما حاصله: «أن ظاهر كلامه أن مالكا إنما منع النقط خيفة الالتباس، وليس في السؤال والجواب ما يدل على هذا، وإنما فيه ما تقدم أنه منع منه حذرا من الإحداث، وأن يفعل ما فعلوا، ويقف حيث وقفوا، **قال**: وقد سألت الناظم رحمه الله تعالى عن هذا، وذكرت له البحث فقال لي: هو كما قلت.

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

1 في هـ: "وقد ذكر".

2 ما بين معقوفين ساقط من د.

3 هو أحمد بن جبير بن محمد، أبو جعفر الأنطاكي، كان من كبار القراء، أخذ القراءة عن الكسائي وإسحاق المسيبي، قرأ عليه عبد الله بن صدقة، ومحمد بن العباس بن شعبة، مات سنة:258هـ.(معرفة القراء1/170-171، وغاية النهاية 1/42-43).

4 المحكم ص20.

5 انظر المحكم ص20-22.

6 هو أبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد، البغدادي المعروف بابن المنادي، إمام مشهور حافظ ثقة متقن محقق، قرأ على الحسن بن العباس، قرأ عليه أبو الحسن بن بلال، من كتبه: إختلاف العدد، مات سنة:336هـ.( معرفة القراء1/229، وغاية النهاية 1/44، وطبقات الحنابلة 3/5-11).

7-المحكم ص 21- 22.

وقولي: «**للالتِبَاسِ**»، ليس هو تعليل لمالك، ولا من كلامه، وإنما ذلك لي تبرعت به، وأخذته من كلام الحافظ في المحكم، حيث لم يستجز نقط المصاحف بالسواد من الحبر وغيره، ونهى عنه، لأن السواد يُحدِث فيه تخليطا»[1].

وساق الكلام المتقدم في التنبيه الثالث[2].

**قال الشارح**: «وظاهر قول أبي عمرو هذا أنهم إنما كرهوا نقط المصاحف لأجل اللبس، وفيه نظر، لأن جميع من نقل عنه كراهة نقط المصحف، لم ينقل عنه تقييد ذلك بالسواد، بل كرهوه صونا لما فيه من المخالفة، ولعل أبا [عمرو[3]] تأوّل ذلك عليهم لما بلغه، أو علمه لما[4] صح عنده[5]» انتهى.

**قلت**: ولولا جواب الناظم المذكور لأمكن أن تكون اللام بمعنى عند متعلقة بملجأ، ويكون تقدير الكلام: والأمهات ملجأ للناس عند الالتباس فمنع النقط، أو يكون قوله للالتباس: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: والمنع للالتباس، ويحسن هذان الوجهان على ضبط «مُنِع» بصيغة المجهول، والمعنى على هذا أن الناظم حمل في توجيه المنع من الإحداث سببين:

**أحدهما**: للإمام، وهو المحافظة على الإتباع.

**والثاني**: لنفسه، أخذه من كلام أبي عمرو، وهو كون الأمهات حصنا للناس، فحوفظ على درء مفسدة الالتباس [عند معارضته بجلب مصلحة البيان، لأن النقط كما يوجب البيان يوجب الالتباس[6]].

ودعوى [أن[7]] البيان فيه أظهر، وأكثر من الالتباس، كما هو مشاهد يعارض بأنه التباس متسبب فيه بإحداث، فقوي اعتباره.

---

1 التبيان لابن آجطّا، ق/214-أ.

2 التبيان لابن آجطا، ق/ 213-ب،214-أ.

3 ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز..

4-في هـ:بما .

5-التبيان لابن اجطا ق / 214-أ .

6-ما بين المعقوفتين سقط من د .

7-ما بين المعقوفتين سقط من هـ .

**التاسع**: «**مالك**» الذي حظ على الإتباع لفعل الصحابة، هو إمام دار الهجرة، الجامع دون غيره من الأئمة بين علمي الحديث والنظر، المعني في قول أكثر العلماء بقوله صلى الله عليه وسلم: «**يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل[1] ولا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة [2]**».

وهو رضي الله عنه: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غَيْمَان بمعجمة مفتوحة، فمثناة تحتية ساكنة، ابن خُثَيْل بمعجمة مضمومة فمثلثة مصغرة، ابن عمرو بن الحارث، وهو ذو أصبح، الأصبحي، صريح النسب.

كنيته: أبو عبد الله، ومالك جدّه من كبار التابعين، وأبو عامر من الصحابة، شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم المغازي كلها خلا بدرًا.

ولد مالك رحمه الله سنة ثلاث وتسعين من الهجرة، وأذن له شيوخه في الفتوى، وهو ابن سبع عشرة سنة، وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة[3].

**العاشر**: ظاهر النظم أن الإمام لم يصرح بالحظ على الإتباع، وترك الابتداع، وهو الذي في المحكم[4].

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

**وقال في عمدة البيان** ما نصه:

ومالكُ بنُ أنسٍ إذ سُئلا ... في كَتْبِ ما أحدث مع ما أصّلا

أجاب بالمنع وترك الإحداث ... في الأمهات غير صحف الأحداث

وما أتى مختلف القراءة ... أمر بالإتباع للصحابة

---

1 في هـ ، د: "في طلب العلم".

2 رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي، 1 / 157-158،رقم (307)، (308)، والترمذي وحسّنه، كتاب العلم. باب ما جاء في عالم المدينة، 5 / 46. رقم (2680)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب المناسك 4 / 263، رقم (4277)، والحميدي في مسنده، 2 / 283، رقم (1181)، وأحمد في المسند، 2 / 99-100،رقم 7967.وابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل 1/11 – 12،والخطيب في تاريخ بغداد 241/3 ، 405/7 – 406.وذكره الذهبي في السير وقال:هذا حديث نظيف الإسناد غريب المتن .السير 388/7 .

3–ينضر في ترجمته:الديباج المذهب، 82/1 – 135،وسير اعلام النبلاءن 382/7 – 437.وتذكرة الحفاظ للقيسراني، 207/1 ،وشجرة النور الزكية،ص 52– 55.

4–المحكم ،ص 11.

فيـــه وقـــال: كـــن أخـــي متبعـــا لفعلـــــهم ولا تكـــــن مبتـــــدعا[1]

**الإعراب**: «الإتباع» مصدر: أَتْبَعَ المهموز بمعنى: تبع الثلاثي، ولام «لفعلهم» مقوية لضعف العامل، وهو «إتباع» بالاسمية عن العمل في المفعول، وهو فعل، و«ترك» عطف على «الإتباع»، و«الابتداع[2]»: الاختراع، وإحداث ما لم يكن في الشريعة، مما يشبه أن يكون منها، و«إذ» لتعليل نسبة هذا الكلام لـ«مالك» حيث لم يقله صريحا، وهي إما حرف، وإما ظرف، فتتعلق بما في قوة الكلام من معنى العزو، وفاعل «منع» ضمير «مالك»، والجملة في محل خفض بإضافة «إذ» إليها إن كانت ظرفية، و«من» متعلقة بـ«منع» ومجرورها المصدر المنسبك من «أن» والفعل، وألف «يحدثا» للإطلاق كألف «أحدثا»، و«في الأمهات» متعلق بـ«يحدث»، و«الأمهات» جمع: أُمَّهَة، والأكثر في غير ذوي العلم أمَّات دون هاء، و«ما» موصول اسمي واقع على المصاحف المحدثة في زمن السائل، و«إنما» حصر، وفاعل «رأى» ضمير «مالك»، ومفعوله لـ«النقط» على حذف [مضاف][3]، أي رأى جوازه، وهو بمعنى الرأي، و«للصبيان» و«في الصحف» و«للبيان» متعلقات «رأى»، و«الأمهات ملجأ»، أي: مفزعا جملة اسمية، و«للناس» متعلق بـ«ملجأ»، أو صفة له، وفاء «فمنع» سببية، و«للالتباس» متعلق بـ«منع».

**قال:**

[21] وَوَضَـــعَ النَّـــاسُ عَلَيْـــهِ كُتُبَـــا كُـــلٌّ يُبِـــينُ عَنْـــهُ كَيْـــفَ كُتِبَـــا

أخبر أن الناس، أي العلماء، وضعوا، أي أنشئوا واخترعوا كتبا تكلموا فيها على المرسوم الذي جعله عثمان في المصاحف أصلا يُتَّبع، كل واحد من أولئك الناس، أو من تلك الكتب يُبِينُ أي ينبئ ويخبر عنه كيف كتب، من نقص أو زيادة أو بدل ونحو ذلك، إلا أن بعض ذلك تلقوه[4]

---

1-عمدة البيان،ضمن كتاب قراءة نافع لحميتو 2/ 395- 396.
2-في د:والاتباع .
3-ما بين المعقوفتين ساقط من د .
4-في هـ:نقلوه .

عن المصاحف العثمانية كما تقدم، وبعضه من مصاحف الأمصار المظنون بكل واحد منها متابعة مصحف مصره، كما تقدم أيضا.

**الإعراب**: «كلٌّ يُبِين» جملة كبرى حال «الناس»، أو صفة «كتبا»، أو مستأنفة، ورابطها على الأولين[1] محذوف، تقديره: كلهم، أو كلها، لكنه حذف فقام التنوين مقامه، وصح إفراد فاعل «يبين» وتذكيره رعيا للفظ «كل»، و«كيف» حال ضمير «كتبا»، وجملة «كتبا» بدل من ضمير «عنه»، والتقدير: [كل[2]] يخبر عن كيفية كتابته، وألف «كتبا» في الشطر الأول بدل التنوين، وفي الشطر الثاني للإطلاق، وبين «كُتِبَا» و«كُتِبَا» الجناس.

---

1 في هـ: "الأول"، وفي د: "إلا وليس"، وفي ز:" الأَولى ".

2 قوله:" كل " ساقط من هـ.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قـــال:

[22] أَجَلُّمَـــا فَـــاعْلَمْ كِتَـــابُ المُقْنِـــعِ فَقَـــدْ أَتَـــى فِيـــهِ بِـــنَصٍّ مُقْنِـــعِ

أخبر أن أفضلَ تلك الكتب المبيِّنة للرسم، - أي فائدة واضحة[1] -: الكتاب المُسمَّى بـ«المقنع»، لأنه أتى فيه بلفظ كاف.

**قال الشـــارح:** «وسمعت الناظم مرارا يقول: أنهما مقنعان لأبي عمرو رحمه الله، أحدهما أعظم جُرْما من الآخر، وأظن هذا الذي بأيدي الناس هو الكبير، وهو مفيد في الرسم، عليه اعتمد كثير ممن اعتنى بعلم القرآن، وكان يذكر لنا ذلك في مواضع من العقيلة في وقت إقرائه لها[2]، معتذرا للسخاوي، لأنه يقول في أبيات منها: «هذا من زيادة العقيلة على ما في المقنع»، [وهو في المقنع[3]] مذكور[4]، وكان يقول: «أنه رآه، وأنه في[5] مقدار أربعين ورقة صغارا»[6]» انتهى كلام الشارح.

**قلت:** وقد رأيته كما ذكره الناظم، و«**المقنع**» من تأليف الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الداني الأموي، المعروف بابن الصيرفي، أصله من رَبَضٍ[7] من أرباض قرطبة[8]، ونسب إلى دانية[9]، بلد من بلاد الأندلس لسكناه بها.

---

1 في د ، هـ ، ز: "وصحة".

2 في ز:" بها ".

3 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

4 وقد تعقب السخاوي أبا عمرو الداني كثيرا في كتابه الوسيلة، متهما له مرة بالقول بلا يقين، وواصفا له أخرى بعدم الإطلاع إلى غير ذلك مما قاله فيه، ينظر: الوسيلة: ص: 132، 150، 267، 346-347. والسخاوي على جلالة قدره لا يصل قدر الداني ولا يكاد، وقد نافح ابن آجطا - كما ذكر ابن عاشر - عن الداني، وكذلك الجعبري في الجميلة، لأن الإمام الداني نجم، والمصاحف رسمت وضبطت على ما قاله إمامان، الداني واحد منهما. ولعل السخاوي لم يطلع إلا على المقنع الصغير. ينظر مثلا: الجميلة، ق/131-ب، وغير ذلك كثير.

5 قوله:" في " زيادة ليست في هـ.

6 التبيان لابن آجطّا ق/214-ب.

7 الرَّبَض: النواحي والضواحي. ينظر: لسان العرب، 1559/3.

**8 قرطبة: مدينة عظيمة وسط الأندلس، بها كان ملوك بني أمية، وينتسب إليها كثير من العلماء، فيقال: قرطبي. ينظر: معجم البلدان، 324/4-325.**

**9 مدينة ساحلية شرقي الأندلس، من أعمال بلنسية، ينسب إليها كثير من أهل العلم. ينظر: معجم البلدان، 434/2.**

أحد الأئمة الجامعين لعلوم القرآن رواية ورسما، وتفسيرا وإعرابا، وغير ذلك، من المحصّلين لعلوم الحديث، المتفننين في العلوم، وله تآليف نحو مائة وثلاثين، أكثرها في علوم القرآن.

سمع من أبي الحسن القابسي[1]، وابن أبي زمنين[2]، وخلق كثير.

وأخذ عنه جماعة كثيرة منهم: أبو داوود، والمَغَامي[3]، وأبو الحسن بن البياز[4]، وغيرهم.

قال المَغَامي: «وكان مستجاب الدعوة».

ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وابتدأ طلب العلم سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وهو ابن أربع عشرة سنة، وتوجّه إلى المشرق، فحج الفريضة سنة ثمان وتسعين، وأخذ على مشايخه الذين بالمشرق عامين، ثم رجع إلى الأندلس، وتوفي يوم الاثنين منتصف شوّال سنة أربع وأربعين وأربعمائة، فحضر جنازته أهل دانية، كبارهم وصغارهم، ورجالهم ونساؤهم، ومشى السلطان ابن مجاهد على رجليه أمام نعشه، وصلي عليه بعد صلاة العصر، فلم يصل إلى قبره إلى قرب الغروب من كثرة الازدحام على نعشه[5].

**تنبيه: قاعدة الناظم رحمه الله في نقله عن المقنع:** أنه ينقل عنه ما ذكره في باب واحد، وفي بابين على وجه لم يتضمن خلافا، فإن تضمنه نقله خلافا، وإذا قيد بسورة أو مجاور نقله مقيدا،

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

1 هو علي بن محمد بن خلف، أبو الحسن المعافري، يعرف بابن القابسي، القروي المالكي. إمام صالح فقيه حافظ، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن أبي الفتح بن بُدْهن، تفقه عليه أبو عمران الفاسي، من كتبه: ملخص الموطأ، مات سنة 403هـ. (غاية النهاية 567/1، والسير 94/13-96، وشجرة النور، ص 97).

2 هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين، المرّيّ القرطبي، الفقيه الحافظ، تفقه على إبراهيم بن مسرّة، تتلمذ على يديه يحي بن محمد المقامي، المعروف بالقليعي، وروى عنه الداني، له تآليف منها: تفسير القرآن العظيم، مات سنة 399هـ.(السير 113/13-114، والديباج المذهب 232/2-233، وشجرة النور، ص 101).

3 هو محمد بن عيسى بن فرج، أبو عبد الله التجيبي المغامي الطليطلي، إمام مقرئ ضابط، قرأ على الداني ومكي، قرأ عليه أبو بكر بن عياش وغيره، مات سنة 485هـ.( الصلة 528/2، ومعرفة القراء 358/1، وغاية النهاية 224/2-225).

4 هو يحي بن إبراهيم بن أبي زيد، أبو الحسن اللواتي المرسي، المعروف بابن البيّاز، إمام كبير، قرأ على الداني وعبد الرحمان بن الخزرجي، قرأ عليه علي بن أحمد بن الباذش، من كتبه: النبذ النامية في القراءات الثمانية، مات سنة 496هـ.(الصلة 633/2-634، وغاية النهاية 364/2، ومعجم المؤلفين 85/4).

5 ينظر في ترجمته: طبقات المفسرين للداودي، 374/1، والصلة لابن بشكوال، 386/2. وغاية النهاية، 503/1-505.

فإن عمم نقله عاما، وإن لم يصرح بالعموم، وكان المقام للعموم عمّم عنه وإلا خصّ، وكثيرا ما يرجح أحد محتملاته بما عند أبي داود في التنزيل، وسنقف على أشياء من هذه القاعدة أثناء النظم.

**الإعراب**: «أجلها كتاب المقنع» جملة صغرى اعترض جزئيها[1] جملة «اعلم»، وفاؤها زائدة، وإضافة «كتاب» [إلى][2] «المقنع» إضافة عام إلى خاص على حدّ: «بقلة الحمقاء ومسجد الجامع».

و«المقنع»: عَلَم على الكتاب الذي ألفه أبو عمرو، وفاعل «أتى» ضميره، وإن لم يتقدم ذكره للعلم به، وتقدم تفسير «النص»، و«مقنع» صفة «نص» فلا إيطاء بينه وبين «المقنع» بل الجناس.

**قال**:

[23] وَالشَّاطِبِيُّ جَاءَ فِي الْعَقِيلَهْ ... بِهِ وَزَادَ أَحْرُفًا قَلِيلَهْ

أخبر أن الشاطبي نظم في كتابه المسمى: بـ«**عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد**»، مسائل الكتاب المسمى بالمقنع، وزاد عليه كلمات قليلة هي ست[3]، وإلى ذلك الإشارة بقوله فيها:

وَهَاكَ نَظْمَ الذِي فِي مُقْنِعٍ عَن أَبِي ... عَمْرو وَفِيهِ[4] زِيَادَاتٌ فَطِبْ عُمُرَا[5]

**قال ابن خَلّكان**[6]: « هو قاسم بن فِيرُّه بن أبي القاسم خلف بن أحمد، الرُّعَيْنِيُّ الشَّاطِبِيُّ الضرير المقرئ، يُكْنَى: أبا محمد، صاحب القصيدة التي سماها: «**حرز الأماني ووجه التهاني**».

كان عالما بكتاب الله تعالى قراءة وتفسيرا، وبحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، مُبَرَّزاً فيه، وكان إذا قرئ عليه صحيح البخاري ومسلم والموطأ تُصَحَّح النسخ من حفظه، ويملي النكت

---

1 قوله:" جزئيها " ساقط من ح، والمثبت من هـ ، ز، وفي د: "جزمها".

2 ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د ، ز.

3 قوله: "هي ست" زيادة ليست في د ، ز.

4 في هـ: "وفيه يقول"، وهو خطأ ظاهر.

5 العقيلة، ص 124، ضمن إتحاف البررة بالمتون الخمسة في القراءات والرسم والآي.

6 هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خَلِّكان، الإربلي الشافعي، شمس الدين أبو العباس، فقيه مؤرخ أديب شاعر، تفقه على والده ورحل، قرأ النحو على أبي البقاء بن يعيش، روى عنه المزّي وغيره، من تصانيفه: وفيات الأعيان في أنباء الزمان، مات سنة: 681هـ.( طبقات الشافعية 33/8-34، وطبقات ابن قاضي شهبة212/2-215، والوافي بالوفيات 201/1-207).

على المواضع المحتاج إليها، وكان أوحد أهل زمانه في علم النحو واللغة، عارفا[1] بعلم الرؤيا[2].

قرأ القرآن العظيم بالروايات على أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي العاص[3] النَّفْزِي[4] المقرئ، وأبي الحسن علي بن هذيل الأندلسي[5]، وسمع الحديث من أبي عبد الله بن سعادة،[6] وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحيم[7] وغيرهما، وانتفع به خلق كثير.

وكان يجتنب فضول الكلام، ولا ينطق في سائر أوقاته إلا بما تدعوا إليه الضرورة، ولا يجلس للإقراء إلا على طهارة وهيئة حسنة وتَخَشُّع.

وكانت ولادته في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، ودخل مصر سنة اثنين وسبعين[8] وخمسمائة، وكان يقول عند دخوله إليها: «إنه يحفظ وِقْر بعير في العلوم».

---

1 في هـ: "عالما".

2 في هـ: "الروايات".

3 في هـ: "على أبي محمد عبد الله علي بن العاصي"، وهو خطأ، والصواب ما أثبت.

4 هو محمد بن علي بن أبي العاص، أبو عبد الله النفزي الشاطبي "إمام مقرئ مجوّد محقق كامل" قرأ القراءات على ابن غُلام الفَرَس" قرأ عليه أبو القاسم الشاطبي" مات سنة بضع وخمسين وخمسمائة.( معرفة القراء 438/2، وغاية النهاية 204/2).

5 هو علي بن محمد بن علي بن هذيل، الأستاذ أبو الحسن البلنسي، إمام زاهد ثقة عالم. قرأ الكثير على أبي داوود ولازمه مدة، قرأ عليه أبو القاسم الشاطبي بن فيره، مات سنة 564هـ.(معرفة القراء 416/2-418، وغاية النهاية 573/1-574، والسير 226/15).

6 هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة المرسي، الإمام العلامة المحدث الفقيه، لازم أبا علي الصدفي، وتفقه على أبي محمد بن جعفر، سمع منه أبو الحسن بن هذيل، من تآليفه: شجرة الوهم المترقّية إلى ذروة الفهم، مات سنة 566هـ.( بغية الملتمس، ص 142-143، والتكملة لكتاب الصلة 35/2-36، والسير 226/15-227).

7 لم أجد له ترجمة.

8 في د: "وتسعين".

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وتوفي يوم الأحد بعد صلاة العصر الثامن والعشرين[1] من جمادى الأخيرة من سنة تسعين وخمسمائة، ودفن بالقرافة الصغرى في تربة القاضي الفاضل.

و«**فِيْـــرُّه**»: بكسر الفاء، وسكون الياء المثناة من تحت، وتشديد الراء وضمها، وهو بلغة الرَّطانة[2] من أعاجم الأندلس، ومعناه بالعربي: الحديد.

و«**الرُّعَيْنِي**»: نسبة إلى ذي رُعَيْن، وهو أحد أقيال[3] اليمن، نسب إليه خلق كثير.

**والشـــاطبي**: نسبة إلى شاطبة، مدينة كبيرة خرج منها جماعة من العلماء، استولى عليها الفِرنج في العشر الأخير من رمضان سنة خمس وأربعين وستمائة[4].

وقيل اسم الشيخ المذكور: أبو القاسم، وكنيته هي[5] اسمه، لكن وجدت في إجازات[6] أشياخه: أبو محمد القاسم كما ذكرت أول الترجمة[7]» انتهى.

---

1 في هـ: "من العشرين".

2 في وفيات الأعيان: "اللطيني".

3 في د: "إحدى قبائل"، وأقيال جمع: قَيْل، وهو الملك، أي:أحد ملوكها. ينظر: لسان العرب، 3798/5.

4 وهي مدينة شرقي الأندلس، وشرقي قرطبة، ينسب إليها كثير من أهل العلم. ينظر: معجم البلدان، 309/3-310.

5 في ح: "هو"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

6 في ح: "إجازة"، والمثبت من هـ ، د.

7 وفيات الأعيان 71/4-73.

**الإعراب**: واضح.

**قـــال**:

[24] وَذَكَـــــرَ الشَّـــــيْخُ أَبُـــــو دَاوُدَا رَسْـــمًا بِـــهِ "تَنْزِيـــلِ" لَـــهُ مَزِيـــدَا

أخبر أن الشيخ أبا داود سليمانَ بن نجاح ألَّف الكتاب المُسمَّى بـ:«**التنزيل**»، وذكر فيه رسما، أي رسم [كلم من[1]] المصحف[2] ذات زيادة على ما في المقنع والعقيلة. بمعنى أن الجملة التي اشتمل عليها أكثر من الجملة التي قد اشتمل عليها المقنع والعقيلة، وإن كان كلٌّ قد انفرد عن الآخر بحروف.

**قال أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بَشْكَوال[3] في كتـــاب الصِّـــلَة:** «سليمان بن أبي القاسم نجاح: مولى أمير المؤمنين هشام المؤيد بالله[4].

سكن دانية وبلنسية[5]، يكنى: أبا داود.

روى عن أبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ وأكثر عنه، وهو أثبت الناس فيه، وعن أبي عُمر بن عبد البر[6]، وعن أبي الوليد الباجي[7]، وذكر شيوخا غير هؤلاء.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 ما بين المعقوفين ساقط من د.

2 في ز :" المصاحف ".

3 هو أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال بن يوسف، الخزرجي الأنصاري القرطبي الأندلسي، من كتبه: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، ومعرفة العلماء الأفضل، مات سنة:578هـ. ينظر: ( التكملة لكتاب الصلة 248/1-250، والديباج المذهب 353/1-354، وشجرة النور، ص 154-155).

4 هو أبو الوليد هشام المؤيد بالله بن المستنصر صاحب الأندلس، بويع صبيا عمره تسع سنين، فقام بتشييد الدولة الحاجب المنصور محمد بن أبي عامر، حاصرته البربر وقتلته سنة 403هـ.(بغية الملتمس، ص 21، ونفح الطيب 308/1، والسير 69/13-75).

5 **بلنسية**: مدينة ساحلية شرق الأندلس، تمتاز بخصوبة أراضيها.(معجم البلدان 490/1).

6 هو أبو عُمَر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، الإمام الحافظ الفقيه المحدث، تفقه على ابن الفرضي وجماعة، تتلمذ على يديه خلق كثير منهم: أبو علي الغساني، من كتبه: الإستذكار، مات سنة 463هـ.( الصلة 640/2-642، والديباج المذهب 367/2-370، وشجرة النور، ص 119).

7 هو سليمان بن خلف، التجيبي القرطبي الباجي المالكي، فقيه أصولي محدث، روى عن أبي محمد مكي بن أبي طالب

وكان من جِلّة المقرئين وعلمائهم، عالما بالقراءات ورواياتها، حسن الضبط لها، دينا فاضلا ثقة.

له تواليف كثيرة في معاني القرآن العظيم وغيره.

وكان حسن الخط جيد الضبط، روى الناس عنه كثيرا.

توفي يوم الأربعاء بعد صلاة الظهر، ودفن يوم الخميس لصلاة العصر بمدينة بلنسية، واحتفل الناس بجنازته، وتزاحموا على نعشه، وذلك في رمضان لست عشرة ليلة خلت منه سنة ست وتسعين وأربعمائة، وكان مولده سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، فعمره ثلاث وثمانون سنة[1]» انتهى.

ومن أشهر كتبه: «**التنزيل**»، وهو مشتمل على جميع القرآن، وأما مختصره، فيقتصر فيه على رأس الآية، ويقول إلى كذا، ثم يتكلم على ما يتعلق بذلك المحل من الرسم.

ومن كتبه: «**التبيين**»، وهو الذي يشير إليه في التنزيل بـ«**الكتاب الكبير**»، نقل اللبيب عنه في مواضع من شرحه على العقيلة.

وأخبرني الشيخ الفقيه الخطيب أبو عبد الله محمد بن قاسم القصّار: أن كتاب «**التبيين**» لم يدخل هذه العُدْوَة[2]، و لم أتحقق أن اختصار التنزيل من صنعه.

وله كتب جمَّة ذكر بعض الشيوخ[3] منها عدّة.

**تنبيه**: قاعدة الناظم في نقله عن أبي داود بالاستقراء من تصرفاته، أنه إذا ذكر قاعدة ذات وجه، ثم أعاد [بعض[4]] أفراد تلك القاعدة على وجه مخالف، فإن محمله عنده على الاستثناء من تلك القاعدة.

وإذا ذكر قاعدة ذات وجهين، ثم أعاد فردا من أفرادها مقتصرا على أحدهما، فمحمل الاقتصار عنده على الترجيح للمذكور، والاكتفاء عن الآخر بما قدَّم في القاعدة.

---

القيسي، أخذ عنه أبو عمر بن عبد البرّ، من كتبه: الحدود في الأصول، مات سنة 474هـ.(الصلة 1/197-199، وبغية الملتمس، ص 302-303، والديباج المذهب 1/377-385).

1 الصلة لابن بشكوال 1/200.

2 يقصد فاس والمغرب.

3 في هـ: "الشروح"، وفي ز:" الشراح ".

4 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

وإذا ذكر لفظا بحكم وعمَّم فيه كقوله: «كيف[1] أتى»، أو «حيث جاء»، فهو عام لجميع بقية أفراده، سواء فيها ما تقدم ذلك المحل، أو ما تأخر عنه.

وإذا ذكر لفظا بحكم، ولم يصحبه دليل اختصاص عمَّ ما بعده لا ما قبله، حسبما تقتضيه عبارة التنزيل في مواضع من الاكتفاء بالسابق عن اللاحق، وسواء أشار في الألفاظ التي بعد المذكور إلى الإحالة عليه أم لا.

والإحالة أن يقول مثلا: «رسم هذه الآية، أو ما بقي من رسمها مذكور أو تقدم».

وإذا صاحب المذكور دليل اختصاص، كاقتران بمجاور سابق، أو لاحق تخصص به، ما لم تعارضه قرينة تعميم، فيعمم في غيره.

والأمثلة مخرجة عن المقصود، ولكن ستقف أثناء النظم على كثير منه مما يوجب مراجعة ما ذكرت في هذه القاعدة، وبالله التوفيق.

**الإعراب**: «أبو داود» بدل من «الشيخ»، وباء «بتنزيل» ظرفية متعلقة «ذكر»، و«له» في محل صفة «تنزيل»، و«مزيدا» اسم مصدر صفة «رسما»[2] على حذف مضاف. أي ذا زيادة، أو اسم مفعول.

**وقال الشارح**: «يريد رحمه الله أن الشيخ أبا داود ذكر في تنزيله رسما زائدا على ما في العقيلة، وعلى ما في المقنع، كذا أخبرني ناظمه عفا الله عنه[3]» انتهى.

وهو والله أعلم تفسير معنوي.

**قال**:

[25] فَجِئْتُ فِي ذَاكَ بِمَا الرَّجَزِ ... لَخَّصْتُ مِنْهُ بِلَفْظٍ مُوجَزِ

[26] وَفْقَ قِرَاءَةِ أَبِي يَعْقُوبَ ... الْمَدَنِيِّ لِفَنِّ أَبِي نُعَيْمِ

---

1 في ح:" حيث"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

2 في د: "تنزيل رسما".

3 التبيان لابن آجطّا ق/216-أ.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

[27] حَسَبَمَا اشْتَهَرَ فِي الْبِلَادِ بِمَغْرِبٍ لِحَاضِرٍ وَبَادِ

أخبر أنه أتى في بيان الرسم المتقدم بهذا النظم، وكأن الكلام على القسم، أي جئت في هذا الرجز بذاك الرسم، والخطب سهل، وأنه لخّص[1] وهذّب من تلك الكتب الثلاثة، ملتبسا بكلام قليل الألفاظ كثير المعاني، الرسمَ الذي يوافق قراءة نافع، لأجل اشتهاره في البلاد.

ومعنى ما ذكر من تلخيصه الرسم الذي يوافق قراءة نافع من الكتب الثلاثة، أن تلك الكتب تعرَّض مؤلفوها لما خالفت فيه المصاحف الرسم القياسي، باعتبار قراءات الأئمة السبعة، وأنه لم يتعرض من ذلك[2] إلا لما خالفته فيه، باعتبار قراءة نافع.

مثال ذلك في نوع الحذف أنّ نحو: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [ الفاتحة: 4] كُتب في جميع المصاحف بغير ألف، ونافع يقرؤه بغيرها، وسقوط الألف من المصاحف باعتبار قراءته موافق للرسم القياسي، وباعتبار قراءة مثبتها مخالف له، فلم يحتج إلى التنبيه إليه، ويحتاج إلى التنبيه عليه بالنظر إلى القراءة الأخرى.

وقد تختلف المصاحف حذفا وإثباتا كـ: ﴿ اسْتَايْئَسَ ﴾ [يوسف 110] و﴿ وَبِالزُّبُرِ ﴾[آل عمران: 184]، فإن احتمل المثبت الزيادة باعتبار قراءة نافع كالألف في المثال الأول[3]، نبّه عليه في باب الزيادة، وإن لم يحتمل كالباء في المثال الثاني[4]، لم ينبّه عليه لتعين الإثبات للقراءة المخالفة.

ومثاله في نوع الهمز: ﴿نُنسِهَا ﴾ [البقرة: 106] كتب بهاء[5] بعد السين. من غير صورة همزة بينهما في جميع المصاحف، ونافع يقرؤه بغير همز، وسقوط الصورة من المصحف، باعتبار قراءته

---

1 في هـ ، د: "خلص".

2 في ح:" بذلك "، والمثبت من هـ ، د ، ز.

3 وهي قراءة البزي بخلف عنه بألف من غير همز، ورسم في بعض المصاحف بألف. ينظر: النشر، 1/405-406، 2/ 296،ومختصر التبيين ، 3/ 732.

4–وهي قراءة ابن عامر بزيادة الباء،ورسم في المصحف الشامي كذلك.ينظر:النشر، 2/ 245،ومختصر التبيين، 2/ 385– 386.

5–في د:بهمزة.

موافق للرسم القياسي، فلم يحتج إلى التنبيه عليه، وباعتبار قراءة من أثبت الهمزة[1] مخالف له، إذ قياس الهمزة عند مثبتها تصويرها ألفا، فيحتاج إلى التنبيه على استثنائه.

ومثاله في نوع البدل: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: 6] كتب بالصاد في جميع المصاحف، ونافع يقرؤه بها، وكَتْبُه بها باعتبار قراءته موافق للرسم القياسي، فلم يحتج إلى التنبيه عليه، وباعتبار قراءة السين[2] مخالف له، فيحتاج للتنبيه عليه.

ومثاله في نوع الإثبات ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة1] بألف بعد لام الألف، و﴿ثَمُودًا﴾ في هود [آية: 68]، والفرقان [آية: 38]، والعنكبوت [آية:38]، والنجم [آية: 51].

كُتب الأول في جميع المصاحف بألف بعد لام الألف، والثاني بألف بعد الدال، ونافع يقرأ الأول بلا النافية، و﴿أُقۡسِمُ﴾ مضارعا.

والثاني منصوبا منوّنا، وثبوت الألف بعد ﴿لَا﴾ في الأول، وبعد الدال في الثاني باعتبار قراءته موافق للرسم القياسي، فلم يحتج إلى التنبيه عليه، وباعتبار قراءة ﴿لَأُقۡسِمُ﴾ بلام القسم داخلا على ﴿أُقۡسِمُ[3]﴾ ، وقراءة ﴿ثَمُودَ﴾ غير منصرف[4] مخالف له، فيحتاج للتنبيه له.

وقد تختلف المصاحف إثباتا وحذفا أيضا، فإن لم يغتفر[5] حذفه، لم يحتج للتنبيه عليه لتعين الحذف لقراءة الحاذف نحو: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا﴾ [البقرة: 116].

وأما ما التزم الناظم ذكره في مخالفة المصاحف للرسم القياسي باعتبار قراءة نافع، فلا فرق بين أن تكون مخالفة له باعتبار جميعهم، أو باعتبار قراءة نافع دون قراءة أخرى.

**مثال الأول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ و﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ في نوع الحذف، و﴿لَأَاْذۡبَحَنَّ﴾ في نوع الزيادة و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ في نوع البدل.**

---

1و هي قراءةابن كثير و ابي عمرو. انظر :النشر 022/2، والبدور الزهراء للقاضي،ص 47

2–وهي قراءة قنبل ورويس.انظر النشر 712/1 – 272،و البدور الزهراء،ص 17

3–وهي قراءة ابن كثير بخلف عن البزي. انظر الإيقناع في القراءات السبع،ص 478،و المستنير في القراءات العشر ،ص 434.

4–في ح،هـ:منصوب ،والمثبت من د،ز .

5–في ح،هـ :يعتبر، و المثبت من د ،ز .

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

**ومثال الثاني:** ﴿ وَمَا يُخَـٰدِعُونَ ﴾ و﴿لاَ تايْئَسُوا﴾ و﴿بِالغَدَٰوةِ﴾ في الأنعام.

**والرجز لغة:** ما تقاصرت أجزاؤه من الشِعْر، واسم لأحد الأبحر الخمسة عشر، وهو مركب من «**مُسْتَفْعِلُنْ**» ست مرات.

وله أربع أعاريض، وخمسة أضرب، العروض الأولى تامة، لها ضربان. ضرب مثلها، كقوله:

دارٌ لسلمى [إذ سُلَيْمى[1]] جاره  قَفْرٌ ترى آياتها مثل الزُّبر[2]

**الثاني:** مقطوع كقوله:

القلب منها مستريحٌ سالم  والقلب مني جاهد مجهود[3]

العروض الثانية مجزوَّة، ضربها مثلها، كقوله:

قد هاج قلبي منزل  من أم عمرو مقفر[4]

**الثالثة:** مشطورة ضربها مثلها كقوله:

ما هاج أشجانا[5] وشجوا قد جشا[6]  .....

**الرابعة:** منهوكة، ضربها مثلها كقوله:

« ياليتني فيها جذعْ [7] ».

وقد وجد في رجز الناظم أمورٌ ثلاثةٌ مخالفة لما ذكر من الأعاريض و ضروب:

**الأول:** القطع[8] في العروض، كالأبيات الستة بعد بيت الافتتاح[9].

---

1 ما بين معقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د ، ز.

2 البيت بلا نسبة عند ابن جني في كتابه: "العروض"، ص 74، وابن عبد ربه في العقد 333/6.

3 البيت بلا نسبة عند ابن جني في كتاب العروض، ص 75، وابن عبد ربه في العقد 333/6.

4 البيت من غيرنسبة في كتاب العروض، ص 75، وفي العقد 334/6.

5 في د: "مسجونا".

6 البيت للعجاج في ديوانه، ص271. وفيه:" أحزانا " بدل :" أشجانا. وتمامه: « من ضن كالأتحمي أنهجا ».

7 البيت لدريد بن الصمة في ديوانه، ص128، وتاج العروس مادة (جذع) 423/20، ولورقة بن نوفل في لسان العرب مادة (جذع) 576/1، وتاج العروس مادة (جذع)423/20.

8 المقطوع: ما سقط ساكن وتده، وسكن متحركه.( الكافي في العروض والقوافي، ص 100).

9 انظر ص 290 وما بعدها.

**والثاني**: الإذالة[1] مع القطع وذلك نحو قوله: «**وجاء ربانيون**» البيت[2].

**والثالث**: الإذالة دون قطع كقوله: «**وجاء أيضا عنهم في العالمين**»، البيت[3].

فأما الأول فقد أثبته جماعة لعروض الرجز، ومنه:

لأطـــرقن حصـــنهم صـــباحا وأبـــركن مـــرك النعامـــه[4]

وقد جاء القطع في مشطوره[5] أيضا ومنه:

**يا صاحبي رحلي أقلاّ عذلي**[6].

وأما الثاني فلم يسمع في العروض، بل في الضرب فقط، أنشد **ابن السمان**[7]:

عوجـا[8] عليهـا عوجـة كـي تسـئلا عـن أهلـها إن جُزْتَهـا بـالأطلال[9]

**قال القَالُوسِي**[10]: «وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه[11]».

وأما الثالث فلم يسمع في مشطور الرجز ولا في تامّه، **والخليـل**[12] يـرى الأول من السريع المكشوف، وهو الأولى، لأنه عهد فيه من التغيير ما لم يعهد في الرجز، ويتعين في الثاني أن يكون

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

1 المذال: ما زيد على اعتداله من عند وتده حرف ساكن.(الكافي في العروض والقوافي، ص 100).

2 انظر ص 449.

3 انظر ص 428.

4 لم أجد له تخريجا.

5 في هـ: "مشروطه".

6 من شواهد ابن عبد ربه في العقد الفريد 338/6.

7 لم أجد له ترجمة.

8 في هـ: "وعوجا".

9 لم أجد لهذا البيت تخريجا.

10 هو محمد بن أحمد بن إدريس بن مالك، أبو بكر يعرف بالقالوسي، وقال السيوطي القلاوسي، كان إماما في العربية والعروض شديد التعصب لسيبويه، قرأ على أبي القاسم الحصار الضرير وغيره، ألف في العروض، وله شرح الفصيح، مات سنة:707هـ.(بغية الوعاة 220/1، والدرر الكامنة 287/4-288، والمختار المصون 222/1-223 ).

11 لم أعثر على هذا النص.

12 هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمان، أبو عبد الرحمان الفراهيدي الأزدي، إمام في النحو واللغة والعروض، استنبط من العروض وعلله ما لم يستخرجه أحد، روى عن أيوب وعاصم الأحول، وأخذ عنه سيبويه والأصمعي، من كتبه العين، مات سنة 145هـ.( إنباه الرواة 376/1-382، وبغية الوعاة 557/1-560)

[من[1]] موقوف السريع، ولا مانع[2] من جمع السريع والرجز في الأراجيز المشطورة، وإن كان قليلا، ومنه قول امرأة من جَدِيس:

[لا أحـــد أذل مـــن جَـــديسِ أهكـــذا يفعـــل بـــالعروسِ
يرضـــى بهـــذا يـــالقومي حـــرٌ[3] أهـدى و قـد أعطـى وسـيق المهـرُ
لخوضـــه بحـــر الـــردى بنفســـهِ خـــير مـــن أن يفعـــل ذا بعرســـهِ[4]

وإنما الممنوع اجتماعهما في مزدوج واحد، وعلى أن بعض أبياته من السريع، وقد سماه رجزا، يحتمل أن يكون مراده بالرجز معناه اللغوي، وهو ما قصرت أجزاؤه من الشعر كما تقدم، ويحتمل أن يريد به أحد الأبحر الخمسة عشر، اعتبارا بالأكثر، ولا يدفع ذلك[5] وجود غيره فيه لقلّته، بناء على رأي غير الخليل، وإلا فالسريع فيه أكثر من الرجز، ثم الظاهر أنه من المشطور، فكل مزدوج أرجوزة[6]، وفيه حصلت التقفية، لكن يعكر على كونه مشطورا العدد الآتي آخر النظم، إلا أن يريد بالمعدود هناك كل مزدوج مجازا، وليس كل شطرين بيتا واحدا، وإلا اختل شرط التقفية، ولا يصح حمله على الإجازة لاختلاف الضروب سلامة وعلّة.

و«**أبي رؤيم**» الذي لخّص الناظم الرسم باعتبار قراءته، كنيةُ نافع المدني، وهي[7] أشهر كناه، وقيل كنيته: أبو الحسن، وقيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو عبد الله[8]، وقيل: أبو نُعيم.

ورُوي أنه كان بأيها دُعِي أجاب.

---

1 ما بين المعقوفين سقط من هـ.

2 في ح: "من مانع"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

3 ما بين المعقوفين سقط من هـ.

4 في هـ: "بنفسه"، ينظر: مروج الذهب، 2/137-138، والقصد النافع، ص 59.

5 في ح : "ولا يرفع بذلك"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

6 في هـ ، د: "أرجزة".

7 في ح ، ز: "هو"، والمثبت من هـ ، د.

8 في هـ ، د: "وقيل عبد الله".

**قال أبو عمرو في التيسير و ابن الباذش**[1] **في الإقنـــاع**: «هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم»، **وهكذا ذكره أبو محمد مكي** عن بعض الرواة، بعد أن صدَّر القول بأنه:« نافع بن أبي نعيم بحذف ابن عبد الرحمن، وهو مولى جَعْوَنة بفتح الجيم، وسكون العين، بن شعوب الليثي، ويقال[2] الشجَعي، نسبة إلى بني شجع بكسر الشين، من بني عامر بن ليث. وجَعْوَنة حليف حمزة بن عبد المطلب، وقيل حليف العباس، وقيل حليف بني هاشم.

ونافع هو إمام دار الهجرة الذي صاروا إلى قراءته، ورجعوا إلى اختياره، وبالمدينة كان مقامه وإقراؤه، ولذلك نسبه الناظم إليها.

كان عالما بوجوه القراءات والعربية، متمسكا بالآثار، فصيحا ورعا ناسكا، أُجمع عليه بعد أبي جعفر يزيد بن القعقاع.

لقي أبا الطفيل [وابن أبي أنيسة][3].

**قال ابن أبي أويس**[4]: «قال لي مالك قرأت علي نافع، وقال مالك قراءة نافع سنة».

**وقال الأصمعي**[5]: «قال لي نافع أصلي من أصبهان[6]، وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة».

كان محتسبا فيه دعابة، أي مزاح، وكان أسود شديدا[7]».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

1 هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف، أبو جعفر بن الباذش، الأنصاري الغرناطي، إمام في المقرئين، راوية مكثر متقن في علوم القراءة، قرأ على شريح بن محمد وغيره، قرأ عليه أحمد بن علي بن حكيم الغرناطي، من كتبه: الطرق المتداولة في القراءات، مات سنة:540هـ.(الإحاطة 194/1-195، وغاية النهاية 83/1، وبغية الملتمس، ص 200).

2 في ح ، د: "ويقول"، والمثبت من هـ.

3 هو زيد بن أبي أُنيسة: الإمام الحافظ الثبت، أبو أسامة، كان عالم الجزيرة في زمانه. حدث عن الحكم بن عتيبة وغيره، حدث عنه أبو حنيفة ومالك وغيرهما. مات سنة:124هـ وقيل غير ذلك. ينظر: سير أعلام النبلاء، 318/6-319، وطبقات ابن سعد 486/9.

4 في د: "قيس".

5 هو عبد الملك بن قُرَيب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد المعروف بالأصمعي، كان أديبا لغويا نحويا إخباريا محدثا فقيها، سمع شعبة بن الحجاج والحمَّادَيْن، وروى عنه ابن أخيه عبد الرحمان بن عبد الله، وأبو عبيد القاسم بن سلام، من تصانيفه: المذكر والمؤنث، كتاب الخيل، مات سنة:216هـ.(إنباه الرواة 197/2-205، ونزهة الألبا، ص 90-101، وبغية الوعاة 112/2-113).

6 هي مدينة من مدن دولة إيران جنوب العاصمة طهران، تبعد عنها حوالي 340كم. ينظر: أطلس دول العالم الإسلامي، ص 24.

7 التيسير للداني ص6، والإقناع لابن الباذش ص20-21، والتبصرة لمكي ص18-19، 46-50.

رُوي عنه أنه كان إذا تكلم يُشمُّ من فيه رائحة المسك، فقال له بعض أصحابه[1]: «أتتطيب كلما قعدت تقرئ الناس؟ فقال: لا أمس طيبا، ولكني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام وهو يقرأ فِي فِيَّ، وفي رواية يَتْفُل في فيّ، فمن ذلك الوقت تُشَمُّ من فيّ هذه الرائحة».

وإلى هذه المنقبة[2] الإشارة بقول الشاطبي:

**فأما الكريم السرِّ في الطيب نافع[3]**

**قال المسيبي**[4]: «قلت لنافع ما أصبح وجهك وأحسن خلقك، فقال كيف لا، وقد صافحني رسول الله صلى الله عليه وسلم».

قرأ على سبعين من التابعين، منهم: أبو جعفر يزيد مولى عبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة المخزومي. قال نافع: «كنت أقرأ عليه وأنا ابن تسع ولي ظفيرتان».

وقرأ على شيبة بن نِصَاح القاضي، وعبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج[5]، وأبي عبد الله مسلم بن جندب الهذلي القاضي[6]، وأبي روح يزيد بن رومان[7].

---

1 في هـ: "الصحابة"، وهو خطأ.

2 في ح: "المنقصة"، وهو خطأ، والمثبت من هـ ، د ، ز.

3 حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع للشاطبي، ص3.

4 هو إسحاق بن محمد بن عبد الرحمان، المسيبي المخزومي المدني، إمام جليل عالم بالقراءة، قرأ على نافع، وروى عن أبي ذئب وغيره، أخذ عنه القراءة ولده محمد، وأبو حمدون الطيب بن إسماعيل، وخلف بن هشام البزار، مات سنة:206هـ.(معرفة القراء 121/1-122، وغاية النهاية 157/1-158).

5 هو عبد الرحمان بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، تابعي جليل، أخذ القراءة عرضا عن أبي هريرة وابن عباس، روى عنه القراءة نافع، مات سنة 117هـ.(معرفة القراء 63/1-64، وغاية النهاية 381/1، وتهذيب التهذيب 620/6-621).

6 هو مسلم بن جندب، أبو عبد الله الهذلي، تابعي مشهور، عرض على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، عرض عليه نافع، مات بعد سنة 110هـ.( معرفة القراء 65/1-67، وغاية النهاية 297/2، وتهذيب التهذيب 112/10).

7 هو يزيد بن رومان، أبو روح المدني، فقيه قارئ محدث، عرض على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، وروى عنه القراءة عرضا نافع وأبو عمرو، روى عنه مالك بن أنس، وحديثه في الكتب الستة. مات سنة 120هـ. ( معرفة القراء 62/1-63، وغاية النهاية 381/2، وتهذيب التهذيب 284/11).

وقرأ هؤلاء على أبي هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن عياش [بن[1]] أبي ربيعة، عن أُبيّ بن كعب، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

توفي رحمه الله بالمدينة سنة تسع وستين ومائة[2].

**قال أبو محمد مكي في التبصرة:** «وكان -يعني نافعا- : يقرئ الناس بكل ما قرئ عليه، مما رواه، إلا أن يسئله إنسان عن قراءته، فيأخذ عليه، فلذلك كثر الاختلاف عنه[3]» انتهى.

**وزاد في الإبانة إيضاحا فقال ما نصه:** «فإن سأل سائل فقال: ما العلة التي من أجلها كثر الاختلاف عن هؤلاء الأئمة -يعني[4] السبعة- وكل واحد منهم قد انفرد بقراءة اختارها مما قرأ به على أئمته؟

فالجواب: أن كل واحد من الأئمة قرأ على جماعات بقراءات مختلفة، فنقل ذلك على ما قرأ، فكانوا في برهة من أعمارهم يُقرءون الناس بما قرءوا، فمن قرأ عليهم بأي حرف كان لم يردوه عنه، إذا كان مما قرءوا به على أئمتهم، ألا ترى أن[5] نافعا قال: «قرأت على سبعين من التابعين، فما اتفق عليه اثنان أخذته، وما شذ[6] فيه واحد تركته».

يريد والله أعلم: لم ينكر[7] عليه ذلك.

وقد رُوي عنه أنه كان يقرئ الناس بكل ما قرأ به، حتى يقال له نريد أن نقرأ عليك باختيارك مما رويت.

وهذا قالون رَبِيبُهُ، وأخص الناس به، وورش أشهر الناس في المتحمِّلين عنه، اختلفا في أكثر من ثلاثة آلاف حرف، من قطع وهمز، وتخفيف وإدغام، وشبهه، ولم يوافق أحد من الرواة عن نافع رواية ورش عنه، ولا نقلها[8] أحد عن نافع غير ورش.

---

1 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

2 معرفة القراء الكبار 1/89-92. وغاية النهاية 2/330-334.

3 التبصرة لمكي ص50.

4 قوله:" يعني " زيادة من ح ، ز.

5 في ح ، د:" إلا أن"، والمثبت من: هـ ، ز.

6 في ح ، د:" شك"، وفي هـ: "شهد"، والمثبت من: ز.

7 في ح: "يذكر"، وفي هـ: "كما لم ينكر"، و في ز:" مما ينكر "، والمثبت من الإبانة، ص 61.

8 في ح ، هـ: "تعلمها"، والمثبت من د ، ز.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

وإنما ذلك لأن ورشا قرأ عليه بما تعلّم في بلده، فوافق ذلك رواية قرأها نافع على بعض أئمته، فتركه على ذلك، وكذلك ما قرأ عليه قالون وغيره، وكذلك الجواب في اختلاف الرواة عن جميع القرّاء، وقد رُوي عن غير نافع أنه كان لا يَردُّ على أحد ممن يقرأ عليه، إذا وافق ما قرأ به على بعض أئمته، فإن قيل له: أقرأنا بما اخترته من روايتك أقرأ بذلك[1]» انتهى.

**الإعراب**: فاء «فجئت» سببية، والمجروران بعد «جئت» متعلقان به، وجملة «لخصت» بدل مفصل من جملة «جئت»، أو عطف عليها بحذف العاطف، أو استئناف، و«وَفْقَ» مفعول[2] «لخصت»، وهو أولى من إعرابه حالا، و«حسب» بمعنى: مثل صفة لموصوف محذوف، أي تلخيصا، و«ما» موصول حرفي، وصلته «اشتهر»، وفاعله [ضمير[3]] «مقرأ نافع»، و«في البلاد» متعلق بـ«اشتهر»، وهو جمع بلد، وهو كل قطعة من الأرض مستحيزة[4] عامرة أو غامرة، وباء «بمغرب» ظرفية بدل من «في البلاد»، ولام «لحاضر» بمعنى: عند متعلقة بـ«اشتهر» أيضا، و«الحاضر» ساكن الحاضرة، و«البادي» ساكن البادية، والتقدير: خصصت منهن مقرأ نافع بالذكر، كما اختص بالشهرة في المغرب.

قال:

[28] وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ بَعْضَ أَحْرُفِ ... مِمَّا تَضَمَّنَ كِتَابُ الْمُنْصِفِ

[29] لِأَنَّمَا نَقَلَهُ مَرْوِيُّ ... عَنِ ابْنِ لُبٍّ وَهُوَ الْقَيْسِيُّ

[30] وَشَيْخُهُ مُؤْتَمَنٌ جَلِيلُ ... وَهُوَ الَّذِي ضَمَّنَ إِذْ يَقُولُ

[31] حَدَّثَنِي عَنْ شَيْخِهِ الْمَقَامِي ... ذِي الْعِلْمِ بِالتَّنْزِيلِ وَالْأَحْكَامِ

---

1 الإبانة ص61-62.

2 في هـ: "معمول".

3 ما بين المعقوفين ساقط من د.

4 في هـ ، د: "مستجيزة".

أخبر أنه يذكر في قليل من المواضع بعض كلم من الكلم التي احتوى عليها الكتاب المسمى بـ«**المنصف**»، منظوم الأستاذ: أبي الحسن علي بن محمد المُرَادي البَلَنْسِي، ذكر في صدره ما يدل على أنه نظمه في زمن الأمير عبد المؤمن بن علي[1]، أول أمراء الموحدين [بعد المهدي[2]][3]، وذكر فيه أنه أكمله في النصف من شعبان سنة ثلاث وستين وخمسمائة،[4] ثم علَّل الناظم اعتماده عليه في تلك المواضع بأن ما ذكره فيه مروي عن شيخه الأستاذ ابن لُبّ القيسي[5]، وشيخ القيسي هذا ثقة عالم، وهو الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد المَغامي، من طبقة أبي داود، يروي عن الحافظ أبي عمرو، وعن أبي محمد مكي.

**قال الناظم**: شيخ[6] ابن لُبٍّ هذا، هو الذي أودعه البلنسي كتابه المنصف، حين يقول فيه حدثني، أي ابن لُبّ عن شيخه المغامي، هذا أولى ما يحمل عليه كلام الناظم، ويحتمل [على بعد[7]] عود ضمير «**هو**» على ابن لُبّ، وأما عوده على البلنسي فلا يصح. ونصه في صدر النظم بعد الدعاء لعبد المؤمن و أولاده:

وَإِنَّنِي لَمَّا رَأَيْتُ العُمُرَ مُنْصَرِمًا ... أبلغت نفسي عذرًا

في رجز قصدت فيه الكشفَ عن إتباع الرسم حرفا حرفَا

دون زيادة ولا نقصانِ ... على الذي قد جاء في القرآنِ

إذ كنت قد أخذتُهُ رِوَايَهْ ... عن ابن لُبٍّ من ذوي الدرايَهْ

---

1 هو عبد المؤمن بن علي بن مخلوف بن يعلى بن مروان، أبو محمد الكُومِي، أمير المؤمنين مؤسس دولة الموحدين بالمغرب وإفريقية وتونس، توفي سنة 558هـ. انظر الأعلام 170/4.

2 هو محمد بن عبد الله المصمودي البربري، أبو عبد الله، المعروف بابن تومرت، الملقب بالمهدي، ويقال له مهدي الموحدين، كان عالما فقيها ذكيا فطنا عابدا شجاعا، أسس دولة الموحدين سنة 515هـ، وتوفي في رمضان سنة525هـ. انظر شجرة النور الزكية، ص 140، والأعلام 228/6-229.

3 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

4 في ح: "وستمائة"، وهو خطأ ظاهر، والمثبت من هـ ، د ، ز.

5 هو أبو الحسن علي بن محمد بن لب بن سعيد القيسي المقرئ، يعرف بالباغي نسبة إلى باغة من دانية، سكن بلنسية، روى عن أبي عبد الله المغامي، وأبي داود المقرئ، وأخذ عنه أبو بكر رزق وغيره، مات سنة: 535هـ. ينظر: التكملة لكتاب الصلة، 188/3-189.

6 في هـ: "والمغامي شيخ ابن لب ...".

7 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

المكتبة الرقمية
منصة العلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

وكـــان شـــيخا خـــص بالإتقـــانِ ... في عصـــره مـــن أهـــل هـــذا الشـــانِ
حـــدثني عـــن شـــيخه الْمَغـــامِي ... ذي العلـــم بالتنزِيـــل والأحكـــامِ
وكـــل مـــا أذكـــره فعنـــهُ ... أخذتـــه ممـــا ســـتفدت منـــهُ

**تنبيه**: هاهنا سؤالان:

**أحدهما**: أن الناظم ذكر عن المصنف نحو اثني عشر موضعا، وسكت عن كثير مما انفرد به، فإن كان هذا الإمام من العدالة بحيث يُعتَمد، انبغى الاعتماد عليه كغيره في جميع ما ذكره، وإن لم يبلغ تلك المرتبة، فلأي شيء يذكر[1] هذه المواضع، وأكّد هذا البحث قوله بعد:

«..... **وأطلقـــتُ في مُنْصِـــف، فالكاتبُ**

**مُخَيَّرٌ في رَسْمِهَا**[2] ..... .....»

إذ يقال فيه كيف يُخَيِّر في رسمها، مع أنه لا مخالف لهذا العدل نصًّا، وزيادة العدل مقبولة؟

**ثانيهما**: لأيّ شيء خص الناظم هذه المواضع بالذكر دون غيرها؟

**والجواب علـــى الأول**: أنه لما تقرر أن عمدةَ الشيخين المصاحفَ العثمانية، وربما كان مستندهما فيما لم يوجد فيه النص عن تلك المصاحف الرجوع إلى المصاحف المظنون[3] بها متابعة المصاحف العثمانية، نصًّا منهما على ذلك، وربما لم يجدا[4] نصا، فصرَّح[5] بالاختيار لحكم ما، لمرجِّح اقتضى ذلك الحكم، تعيَّن الرجوع إليهما في ما أسنداه عن المصاحف.

ولما كان نظم البلنسي محمل الكلم مطلقها، مع تصريحهما أو تصريح أحدهما في بعضها عن المصاحف بخلاف ذلك، أو بعدم وجود النص في بعضها، تبين[6] أنه غير مستند في كل كلمة [كلمة[7]] وموضع موضع إلى المصاحف العثمانية، بل بعضها عنها، وبعضها عن المصاحف المظنون

---

1 في هـ ، د ، ز: "ذكر".

2 انظر ص 582.

3 في هـ: "المتوطن".

4 في د: "وربما يجد".

5 في د: "مصرحا".

6 في ح :" تعين "، والمثبت من هـ ، د ، ز.

7 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

بها المتابعة، وبعضها عن اختيار الشيوخ، فلم يكن إتباعه عزيمة فيما سكت عنه الشيخان، للاحتمال، وترجّح نقلهما عن نقله فيما خالفهما فيه.

ويقال أنه لما قدم من بلده على مراكش سأل منه طلبتها تأليفًا في الرسم، فنظمه في أيام قليلة، و لم يهذّبه، [على[1]] أن أكثر مسائله مطابقة للتنزيل.

**والجواب عن الثاني**: أن تلك المواضع كانت مشتهرة في زمانه كذلك، وهذا وإن لم ينص عليه فهو مأخوذ بالاستقراء من كلامه، لأنه لم يذكر في هذا النظم من مسائل المنصف إلا ما درج عليه في عمدة البيان، وهو النظم الأول الذي بيّن فيه ما عليه أهل زمانه وشيوخ وقته، هذا أقرب ما ظهر لي في الجواب عن السؤالين[2].

**الإعراب**: واو «وربّ» عاطفة جملة على أخرى، وهي تستعمل للتقليل وللتكثير، والمراد هنا المعنى الأول وهو[3] في الأصل حرف جرّ، لكن اتصلت هنا بما «مَا» فكفّتها عن العمل، وهيّأتها للدخول على الفعل، وهو هنا «ذكرت[4]»، و«أحرف» بمعنى: كلم، و«مما تضمّن كتاب المنصف» جار ومجرور في محل الصفة [لـ«أحرف»][5] وهو موصول صلته[6] «تضمّن»، ومنصوبه محذوف، وهو عائد الموصول[7] و«كتاب المنصف» كـ«كتاب المقنع» من إضافة عام إلى خاص، ولام «لأن» علة لذكره «بعض الأحرف» متعلقة بـ«ذكرت» والضمير من «وهو [الذي[8]] ضمّن» عائد على شيخ «ابن لبّ» كما تقدم، وعائد الصلة منصوب «ضمّن»، وهو محذوف، و«إذ» ظرف ماض معمول «ضمّن»، وجملة يقول خفض بإضافة «إذ» إليها، وجملة «حدثني إلى آخر البيت» محكي القول، وباقيه واضح.

المكتبة الرقمية لطلبة العلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

2 في هـ: "السؤال".

3 في هـ ، د: "وهي".

4 في هـ: "دركت".

5 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

6 في ح: "صلة"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

7 في هـ: "على الموصول".

8 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

ثم قال:

[32] جَعَلْتُـــــهُ مُفَصَّـــــلاً مُبَوَّبَـــــا فَجَـــاءَ مَـــمْ تَحْصِـــيلِهِ مُقَرَّبَـــا

أخبر أنه جعل نظمه هذا ذا فصول وذا أبواب، فجعل كل جنس من مسائل الفن بابا، وكل نوع من الجنس فصلا، وسيأتي تفسير [الباب][1] والفصل عند أول ترجمة من النظم، والمراد بكونه مبوَّبا أنه ذا[2] تراجم، فمنها ما صرَّح فيه بلفظ الباب، كـ«**باب اتفاقهم والاضطراب**[3]»، ومنها ما خلا عنه[4]، كـ«**القول فيما سلبوه الياء**[5]»، و«**هاك واوا سقطت في الرسم**[6]».

ولما كان لفظ التبويب ظاهرا في التراجم دون الفصول، وإن سلم صدقه بها، نبَّه على أنه مفصّل أيضا، فلا غبار عليه.

ثم سبب الناظم عن جعله مبوّبا مفصّلا، مجيئه مقرّبا مسهّلا، بحيث لا تعتاص[7] على مريد مسألة منه نصُوصُه، ولا تغرب[8] عنه فرائد فوائده وفصولُه، لكن مع تحصيل ذلك النظم يبلغ الحفظ والفهم.

**الإعراب**: «جعل» إما بمعنى: صيّر فمعمولاه ضمير الغيبة البارز، [و«مفصلا» مع «مبوبا» لتعدّده في الأصل قبل دخول الناسخ، وإما بمعنى: أنشأ فمعموله الضمير][9] و«مفصلا» حال، وكذا «مبوبا» على القول بجواز تعدّده، أو صاحب الحال ضمير «مفصلا» على القول بعدمه، وفاء

---

1 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

2 في د، ز: "ذو".

3 انظر ص 419، وينظر: منظومة مورد الظمآن، ص 9.

4 في د: "عنها".

5 انظر ص 816، ومورد الظمآن، ص 23.

6 انظر ص 865، ومورد الظمآن، ص 25.

7 في هـ: "تعتام"، وهو من العوص، أي لا يصعب عليه ولا يلتوي، ينظر: لسان العرب، 3170/4.

8 في ز:" تعزب ".

9 ما بين المعقوفين ساقط من د.

«فجاء» عاطفة جملة العجز على جملة الصدر، و«مقرّبا» حال فاعل «جاء». و«مع تحصيله» متعلق بـ«جاء»، أو حال[1] ضمير «مقرّبا».

**قال:**

[33] وَحَذْفُهُ جِئْتُ بِهِ مُرَتَّبَا لِأَنْ يَكُونَ الْبَحْثُ فِيهِ أَقْرَبَا

أخبر أنه ذكر حذفه، أي حذف الألفات منه مرتبا على ستة تراجم، حسبما ظهر له في صواب التجزئة الأولى، فالتي تليها إلى آخر القرآن، وذلك لكثرة مسائله، فنزل الجنس الواحد لكثرة أفراده منزلة الأجناس المتعدّدة، وذلك كلّه طلبا للتقريب على الباحث فيه، وتسهيلا على الناظر من طالبيه، فيطلب مسائل كل ترجمة فيها، ويحتمل أن يريد مع ذلك أنه رتّب أجناس حذفه بذكر الألفات أولا، ثم الياءات ثم الواوات ثم اللامات، ولا يعكّر عليه عدم ترتيب حذف النون لقلته.

**الإعراب:** «حذفه جئت به» جملة كبرى، ويحتمل عطفه النصب على الاشتغال، وهو أرجح للعطف[2] على جملة «جعلته» في البيت قبل هذا، و«مرتبا» حال ضمير «به»، [و«أقرب»][3] أفعل تفضيل حذف متعلقه تقديره: أقرب من البحث[4] [فيه غير مرتب][5]، ويحتمل أن يريد به مجرّد الوصف دون تفضيل فيكون بمعنى: قريب، وباقيه واضح.

**قال:**

[34] وَفِي الَّذِي كُرِّرَ مِنْهُ اكْتَفِي بِذِكْرِ مَا جَا أَوَّلًا مِنْ أَحْرُفِ

[35] مُنَوَّعًا يَكُونُ أَوْ مُتَّحِدَا .....

---

1 في هـ: "حمير".

2 في هـ: "للفظ".

3 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

4 في د: "المنافية".

5 ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

المكتبة الرقمية لطلبة العلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

أخبر رحمه الله أنه يجتزئ في المذكور من كلمات النظم بحكمٍ ما، متعدد في القرآن، مطابقا في الحكم للأول، بذكر اللفظ الواقع أولا منه، عن أن يتعرض لبيان حكم ما زاد على ذلك الأول، فإذا ذكر كلمة بحكم، وكانت متعدّدة فذلك في قوّة قضية كلية. ولو لم يصحبها سور الكلية، أما ما اقترن بها فأحرى، ثم لا فرق في هذا المتعدّد بين أن يكون مُتَّعا أو متَّحدا.

**والتنوّع كما قال الشارح عن الناظم**[1]: بزيادة سابقة أو لاحقة، ثم لا بد أن تكون حسبما استُقرئ من نظمه، متَّصلة خطا ظاهرة الانفصال، فعُلم من تفسير التنوع بالزيادة أنه لا يكون بحركة، ومن وصفها بالسابق أو اللاحق، أنه لا يكون بزيادة متوسطة فيه، فلذا لم يكتف[2] بـ ﴿اَسْطَـعُوٓاْ﴾ [الكهف: 97] عن ﴿اَسْتَطَـٰعُواْ﴾ [الكهف: 97].

وقولنا: «**متَّصلة خطًّا**» بيان للواقع، لأن المنفصل ليس له نسبة ممنفصل عنه ذاتية، ولا عارضة، حتى يقع التنوّع به.

**وقولنا: «ظاهرة الانفصال»**: نعني به أن لا تكون من البنية، ولا ينتقل الإعراب إليها، فخرج عن التنوّع نحو: ﴿أَنكَالًا﴾، و ﴿تُبَشِّرُوهُنَّ﴾، و﴿سَـٰمِرِيُّ﴾، و﴿صَـٰلِحِينَ﴾، و﴿خَـٰلِدِينَ﴾، و﴿عَامِلَةٌ﴾، و﴿وَاحِدَةً﴾، و﴿وَاسِعَةً﴾، فلذلك لم يندرج الأول في ﴿نَكَـٰلًا﴾، ولم يكتف عن الثاني بـ﴿بَشِّرُوهُنَّ﴾، ولم يندرج الثالث في ﴿سَـٰمِرًا﴾، والرابع والخامس في ﴿صَـٰلِحٌ﴾، و﴿خَـٰلِدٌ﴾، والسادس في ﴿عَـٰمِلٍ﴾، ولم يندرج السابع في ﴿وَٰحِدٍ﴾ حتى استدرك عليه، ولم يكتف عن الثامن بـ ﴿وَٰسِعٌ﴾، ولا التفات لمن أدخل المثنى في المفرد، رَعْيًا لجريان حكم الأصل في فرعه، وذلك لوجوب مراجعة الأصل عند قيام الاحتمال، ودعوى الأَحْرَوِية[3] في حذف المثنى لثقله، معارضة بالندرة، ولأنه يلزمه دخول المؤنث في المذكر، وهو لا يقول به أحد.

---

1 التبيان ق/218-أ.

2 في ح: "ألم يكفه"، و في هـ: "فإذا لم يكتف"، والمثبت من د ، ز.

3 في هـ ، د ، ز: "الأخروية".

**وأما المتّحد**: فقد عبّر به الناظم عمَّا لم يتنوَّع، لا عن الفرد [الذي[1]] وقع في محل [واحد لأن[2]] مورد التقسيم عنده المكرّر[3] نحو ﴿رَٰعِنَا﴾ و﴿دِفَاع﴾.

**تنبيهات: الأول**: اعلم أن اللفظ المذكور بحكم ما، سواء اقترن بسور كلية، أم لا يعمّ نظائره المطابقة في الحركات والسكنات، ما عدا حركة الطرف، سواء اتفق المعنى أو اختلف، نحو: «**وَكَيْفَ أَزْوَاجٌ**[4]»، فإنه يشمل ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾[الأنعام: 143][الزمر:6]، وهي بمعنى الأصناف، ونحو: «**وعنهما الكتاب**[5]»، لشموله ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [النور: 33]، وهو بمعنى الكتابة، ولا يشمل ما خالف في حركة غير الطرف، نحو: «**والْمُنْصِفُ الْأَدْبَارُ فِيهِ مُطْلَقَا**[6]»، «**وَذَكَرَ الدَّانِيُّ وَزْنَ فُعْلَانَ بِأَلِفٍ ثَابِتَةٍ**[7]»، فلا يندرج في الأول ﴿إِدْبَر﴾ بكسر الهمزة.

ولا يندرج في الثاني «**فِعْلان**» بفتح الفاء أو كسرها، ولذا لم يكتف بـ ﴿أَيْمَنُ﴾ المفتوح الهمزة عن مكسورها.

**الثاني**: تقدم أن التنوّع يكون بزيادة سابقة أو لاحقة، فبعض الأنماط يكون تنوُّعه بزيادة سابقة فقط، نحو ﴿بُهْتَٰنٌ[8]﴾ و﴿يَتَمَعَّبْ﴾، وبعضها بلاحقة فقط نحو: ﴿طُغْيَٰنِ﴾ وبعضها بهما مع[9] المعاقبة [أو المعية[10]] نحو ﴿ذَٰلِكَ﴾، وقد يذكر الخالي عن الزيادة، ويكون الأول منه متصلا بها، وقد لا يوجد إلا متصلا، فالأول نحو ﴿طُغْيَٰنِ﴾ والثاني ﴿دِيَٰرِ﴾.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1 ما بين معقوفين ساقط من هـ.

2 ما بين معقوفين ساقط من هـ.

3 في هـ: "المذكور".

4 انظر ص 551.

5 انظر ص 488.

6 انظر ص 685.

7 انظر ص 717.

8 في ح ، هـ:" سلطان "، وهو خطأ، والمثبت من د ، ز.

9 في ز:" على ".

10 ما بين معقوفين ساقط من د.

**الثالث**: من قوله «**أكتفي**» في المكرّر بذكر الأول، يعلم أن اللفظ لا يعمّ ما قبل الترجمة، لإشعاره بعدم الاكتفاء عن الأول بغيره مما بعده.

ثم اعلم أنه يُستثنى من قولنا: «**لا يندرج المتقدم في المتأخر**» بحسب الاستقراء من كلامه أمران:

**أحدهما**: ما علّق فيه الحكم على ضابط، لا على عين[1] لفظ نحو:

«**وقَبْلَ تَعْرِيفٍ وبَعْدَ لاَمٍ**»[2]، «**وَوَزْنُ فَعَّالٍ وفَاعِلٍ ثَبَتْ**»[3].

**ثانيهما**: ما يحكيه المُصنِّف عن المُنصِف، لأنه لم يتقرر له تقييد بترجمة، و لم يُجرِي الحذف كالناظم، وإنما يأتي بكلم مطلقة، فتعمُّ جميعَ الواقع في القرآن .

**الرابع**: لا خفاء أن المتبادر عودُ ضمير «**منه**» على الحذف، كما شرحه به جماعة[4].

ووجهه من جهة النظر: أن الحذف للألفات لما جزَّأه في تراجم، خاف أن يتوهّم متوهّم أنه إذا ذكر حكم كلمة تكرّرت خارج الترجمة، قُصِر على ما وقع في الترجمة، و لم يتعدّ إلى ما بعدها، فنبَّه على ذلك، وأما ما تعدّد في الترجمة فلا يحتاج إلى التنبيه على عمومه، لانطباق [جميع الترجمة عليه، ولتساوي جميع أفراد المتعدد في[5]] الترجمة بالنسبة إليها، فلا يمكن اعتبار بعضها سابقا، وآخر لاحقا، وعلى هذا فما لم يُجزِّئه كحذف الياءات والواوات يعمّ حكم اللفظ جميعها، لأن نسبة ما تعدّد منها في القرآن إلى الترجمة كنسبة ما تعدّد[6] في الترجمة إلى تلك الترجمة، وهو الاندراج، فلا يحتاج إلى التنبيه على التعميم فيه.

وإنما عدلت في التقدير عن هذا إلى جعله عائدا على النظم، بتقدير كلماته، لأن قاعدتي التعدّد والإتحاد، وقاعدة التقييد الآتية قريبا[7] لا تختصّ بحذف الألفات، بل تعمُّ جميع التراجم.

---

1 في ح ، هـ: "غير"، والمثبت من د ، ز.

2 انظر ص 560.

3 انظر ص 793.

4 منهم ابن آجطا في التبيان ق/218-أ، والمجاصي في شرح مورد الظمآن ق/81-ب، و الرجراجي في تنبيه العطشان، ص191، و انظر دليل الحيران، ص 33.

5 ما بين معقوفين ساقط من د.

6 في د: "تفرد".

7 انظر ص 405 وما بعدها.

**الخامس**: قد عرفت مما سبق أن الناظم جعل المتَّحد قسيما للمنوَّع، وجعلهما معا قسمين من المتكرّر، مع أن المتبادر من لفظ الإتحاد إنما هو انفراد اللفظ بحيث لم يقع إلا في محل واحد، ولكن لا مشاحة في الاصطلاح، فلنسلك في ذلك طريقه **معبِّرا بالمنوّع عما تعدّد بزيادة في بعض أفراده، وبالمتحدّ عما تعدّد ولم تصحبه زيادة، ونعبِّر عن الذي لم يتكرر أصلا بالمفرد، طلبا للإيضاح مع الاختصار.**

**السادس**: هذا التنوّع إنما هو معتبر في الألفاظ المقصودة بالحكم، لا في تقاييدها، فلذا لم يندرج ﴿بِعِبَادَتِهِمْ﴾ بمريم [آية: 82] في ﴿لِعِبَادَتِهِۦ﴾ فيها [آية: 65].

**الإعراب**: «وفي الذي كرّر» متعلق بـ«أكتفي»، وكذا «بذكر»، و«منه» حال مرفوع «كرّر»، و«من» لبيان إبهام «الذي»، و«ما» مضاف إليه موصول أو نكرة موصوفة، و«جملة جاء» صلة أو صفة، و«جا» بحذف الهمزة على إحدى اللغات في اجتماع الهمزتين، و«أولا» وصف بمعنى: متقدم حال فاعل «جاء»، أو ظرف مكان، أو زمان، نصب هنا، و«إن» قطع عن الإضافة لعدم نية المضاف[1] إليه، وهو متعلق بـ«جاء»، و«من» لبيان [إبهام[2]] «ما»، وهي ومجرورها في محل الحال من فاعل «جاء»، و«أحرف» بمعنى: كلم، و«منوّعا أو متّحدا» خبر «يكون»، واسمها ضمير «الذي كرّر»، والجملة في محل الحال من ضمير «جاء».

**قال:**

**[35] ..... وَغَيْرُ ذَا جِئْتُ بِهِ مُقَيِّدَا**

أخبر أنه يذكر المكرَّر غير المطّرد، وهو ما اختلف الحكم بالنسبة إلى أفراده، مقيَّدا، بمعنى أنه إذا ذكر حكمَ كلمةٍ أو كلِمٍ، وكان غيرها من أمثالها متّحدا أو متعدّدا، مخالفا في ذلك الحكم، فإنه يقيِّد المذكور بذلك الحكم، ليُخرِج غيرَه مما خالفه.

---

1 في د: "الإضافة".

2 ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

واعلم أن التقييد في كلامه راجع إلى أمرين: لفظي ومحلّي، فاللفظي: يكون مترجما بمصاحبة أو خلوّ نحو:

«ولم يجئْ في سورِ التنزيلِ إلا بلام الجرّ في التنزيلِ[1]»[2]

**«ومَعْ غنمتمْ كثُرتْ بالوصلِ[3]»، «ومعَ إذْ هَمَّ بنصِّ المائدة[4]»، «إلَّا الذي معَ خِلالَ قدْ أُلفْ[5]».**

ونحو: **«ثم بلا لامٍ معًا أنْبَاؤُا[6]»، «وعنهمَا في ساحرِ في النُّكْرِ[7]».**

ويكون مكتفى بلفظه بأن[8] يشتمل المذكور بالحكم، أو المخرج منه على مجاور سابق غير «ال»، أو لاحق[9] متصل لا يقتضي الوقف سقوطه غالبا، أو منفصل: حرفا أو غيره، فلا يدخل فيه ما خلا عن ذلك المجاور، وسواء اتصل الخالي عنه بنوع آخر من المجاورات أم لا، نحو:

**«وحذفُ بسمِ اللهِ عنهمْ واضحْ[10]»، «وفَلَقَاتلوكمُ مأْثورُ[11]»، «لكنَّ قلْ سبحانَ فيهِ اخْتُلِفَا[12]»، «وهُمْ عَلَى آثَارِهِمْ[13]»، «فِيهَا سِرَاجًا[14]».**

---

1: قوله: "في التنزيل" الزيادة من د.

2 مورد الظمآن ص 19.

3 مورد الظمآن ص 33.

4 مورد الظمآن ص 35.

5 مورد الظمآن ص 12.

6 مورد الظمآن ص 27.

7 مورد الظمآن ص 20.

8 في د: "بل".

9 في د: "غير اللاحق".

10 مورد الظمآن ص 15.

11 مورد الظمآن ص 15.

12 مورد الظمآن ص 16.

13 مورد الظمآن ص 18.

14 مورد الظمآن ص 21.

ونحو:

«إِيَّايَ حَافِظُواْ[1]»، «وعَنْهُمَا قَاسِيَةً[2]»، «نَكَالًا الطَّاغُوتُ[3]»، «أَسْمَائِه رُهْبَانَهُمْ[4]»، «وبَـالِغَ الْكَعْبَةِ[5]»، «ثُمَّ تَرَاضَيْتُمْ[6]»، «كَذَا تَرَاضوا[7]»، «كَذَا تَعَالَى[8]»، «يُؤْتِ اللهُ[9]»، «وغَيْرُ النُّورِ من مَّا مَلَكَتْ[10]»، «وعَن مَّا نُهُواْ[11]».

وأما التقييد ببيان المحل فقد يكون بالإضافة في ذي الحكم، أو المخرج منه إلى سورة مطلقا، حيث يتحد اللفظ في السورة، نحو:

**«والْحَذْفُ فِي الْأَنْفَالِ فِي الْمِيعَادِ[12]»**.

أو يتعدد فيها مع الموافقة في الحكم نحو: **«وجَزَآؤُ يُوسُفَا[13]»**.

ومقيدا إما برتبة اللفظ من نظيره أو نظائره في تلك السورة نحو:

**«وجاءَ أُولَى الرُّومِ بِالتَّخْيِيرِ لِابْنِ نَجَاحٍ[14]»**، يعني لفظ الريح، **«وأُثْبِتَتْ ءَايَاتُنَا[15]»**، البيت، **«وعَنْهُمَا الْكِتَابُ غَيْرَ الْحِجْرِ والْكَهْفِ فِي ثَانِيهِمَا[16]»**، وإما ببيان محله من نفس السورة نحو:

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1 مورد الظمآن ص 13.

2 مورد الظمآن ص 18.

3 مورد الظمآن ص 13.

4 مورد الظمآن ص 19.

5 مورد الظمآن ص 18.

6 مورد الظمآن ص 18.

7 في المورد ص13:" ثم تراضوا".

8 مورد الظمآن ص 18.

9 مورد الظمآن ص 23.

10 مورد الظمآن ص 33.

11 مورد الظمآن ص 33.

12 مورد الظمآن ص 19.

13 مورد الظمآن ص 26.

14 مورد الظمآن ص 13.

15 مورد الظمآن ص 11.

16 مورد الظمآن ص 12.

«**ووَسَطَ الْعُقُودِ**[1]»، و لم يحضرني لهذا نظير، وقد يكون ببيان رتبته من نظائره بالنسبة إلى جميع القرآن، نحو: «**وعَنْهُمَا الصَّاعِقَةُ الْأُولَى أَتَتْ**[2]»، «**وأَثْبَتَ التَّنْزِيلُ أُخْرَى داخِرِينْ**[3]»، وقد يقع الاشتراك في بعض القيود فيحتاج إلى قيد آخر يُحصِّل التمييز، نحو: «[**كَذَا**[4]] **وَقَاتِلُوهُمُ فِي الْبَقَرَهْ** [5]».

**تنبيهات: الأول**: اطّرد للناظم التقييد بتنوين المنصوب، كما سبق التمثيل له دون غيره من المرفوع والمجرور، لِفَقْد دليله الخطّيّ وذهابه في الوقف، بخلاف تنوين منصوب، لوجود دليله الخطّيّ، ووجود خلفه في الوقف غالبا، وعن تنوين غير المنصوب احترزت في المجاور اللاحق بقولي: «**لا يقتضي الوقف سقوطه**»، وزدت «**غالبا**» لئلا يرد ﴿قَسِيَةً﴾، لكن لم يطّرد له التقييد بتنوين المنصوب إلا في ما اقتضى الإعرابُ في كلامه خلافَه، ولذا احتاج إلى تقييد (**شَاهِدًا**) بالنصب، و(**كَاتِبًا**) بكونه الأخير، وكما يقع التقييد به، يتقرّر التنزّع به.

**الثاني**: اطّرد للناظم إلغاء «**الـــ**» عن القيديّة في مدخولها، ولذا احترزت عنها في المجاور السابق نحو (**الأنهـــر**) و(**الأبصـــر**)، إلا بضميمة قرينة تدل على قيديتها، نحو: «**والضُّـــعَفَآؤُ الْمَوْضِعَانِ**[6]»[7] و(البلاء)، مع قوله بعد «**والدُّخَانُ قُلْ بَلَآؤُ**»[8]، ويأتي بيان كلٌّ في محلّه، وليس من التقييد بـ«**ال**»: «**والْعَاكِفُ الْمُعَرَّفَا**»[9] لتقدّم التصريح على قرينة الجوار.

---

1 مورد الظمآن ص 33.

2 مورد الظمآن ص 12.

3 مورد الظمآن ص 10.

4 ما بين معقوفين ساقط من ح، و مثبت من هـ ، د ، ز.

5 مورد الظمآن ص 15.

6 في كل النسخ التي عندي:" الموضعين "، والصواب ما أُثبت.

7 مورد الظمآن ص 27.

8 مورد الظمآن ص 27.

9 مورد الظمآن ص 21.

**وقد كثر في كلام الشروح**: أن «**الـــ**» في كلام الناظم للاستغراق، **وليس بمتعيّن** لاحتمال كونها للحقيقة، ولا سيما عند من لم يثبت لها معنى الاستغراق، وليس التعميم موقوفا على كونها للاستغراق، لوجوده في الخالي منها كما تقدم في قوله: «**وفي الذي كرِّر منهُ**[1]» البيت.

**الثالث**: أنهى **بعضهم**[2] أنواع التقييد إلى سبعة وهي: «**المجـــاور، والحـــرف، والإضـــافة، والسورة، والترجمة، والرتبة، والحركة**».

وقد جُمعت في بيت وهو:

جـــاور بحـــرفٍ ســـورةٍ وترجمـــهْ إضـــافةٍ ورُتْبـــةٍ وحَرَكـــهْ

**وزيد ثامن**[3]، وهو: **التجريد**، نحو: «**بِلَا لَامٍ معًا أَنْبَآؤُ**»[4].

**قلت**: لا خفاء أن الحرف والإضافة مندرجان في المجاور، والجميع من التقييد اللفظي، وكذا القيد التجريدي، وأن السورة والرتبة من التقييد بالمحل.

وأما التقييد بالترجمة فلا يحسن عدّه، لأن التقييد فرع الإطلاق، وليس المذكور في ترجمة مطلقا فيما قبلها حتى يقبل التقييد بها.

وأما التقييد بالحركة فلم يوجد إلا في قوله: «**ثمَّ سَرَابِيلَ مَعًا**[5]»، ولم يعهد من الناظم التقييد بها، فيحتمل أن الناظم قيَّده بما مع ضميمةٍ قرينةٍ تدلّ على قيديّتها، وهي قوله: «**مَعًا**»، ويحتمل أنه قيّده بالتجريد مع تلك الضميمة، أو بالجميع، وهو الأولى.

**الإعراب**: واو «وغير» عاطفة جملة على أخرى، وهو[6] مبتدأ، و«ذا» مضاف إليه اسم إشارة إلى المكرّر المطّرد بنوعيه، وجملة «جئت به» خبره، و«مقيَّدا» حال الضمير المجرور بالباء، فهو اسم مفعول، أو حال فاعل «جئت» فهو اسم فاعل، ويحتمل «غيرُ» النصب على الاشتغال، وهو الأرجح في الصِّناعة.

---

1 انظر ص 400-404.

2 المقصود بالبعض هنا الإمام حسين بن طلحة الرجراجي الشوشاوي في كتابه تنبيه العطشان على مورد الظمئان. انظر تنبيه العطشان، ص193.

3 وهو من زيادات الشوشاوي، تنبيه العطشان ص195.

4 مورد الظمآن ص 27.

5 مورد الظمآن ص 19.

6 في هـ: "وهي".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

قال:

[36] وَكُلُّ مَا قَدْ ذَكَرُوهُ أَذْكُرُ ... مِنِ اتِّفَاقٍ أَوْ خِلَافٍ أَثَرُوا

أخبر أنه التزم ذكر جميع ما ذكره الشيوخ الثلاثة المتقدمون، وهم: أبو عمرو، وأبو داود، والشاطبيّ، من أحكام ذات اتفاق بين المصاحف، أو اختلاف بينها مما رووه عنها.

وأفاد بهذا الخبر إراحة الطالب من البحث والتفتيش في تلك الكتب، لاحتمال أن يكون تُرِك بعضٌ منها.

والذي جرى عليه الناظم حسبما استُقرِئ من النظم أنه يذكر الخلاف صريحا[، وقد ينادي لا بالتصريح بل بالتضمن، كما يأتي صدر الترجمة الأولى[1]]، وأما الاتفاق فقد يصرِّح به، والأكثر الاكتفاء عن التصريح به، بالاقتصار على الحكم.

**تنبيهات: الأول**: لا خفاء أن الكلِّيّة في كلام الناظم مخصوصة بقوله قبل: «**لخصت منهن... وفق قراءة أبي رؤيم**[2]».

**الثاني**: مراده بـ«**كل ما ذكروه**» مما هو مقصود[3] بالنظم من الأحكام المخالفة للرسم القياسي، وهو معتَمَد عند أئمة الفن، فلا يرد عليه أنه ترك جملة من الأحكام التي تضمنتها كتبهم من الإثبات، وغيره من التوجيهات.

ولأنه ترك مسائلَ من الأحكام المخالفة للرسم القياسي، مما استضعفه الشيخان، أو اقتضى النظر ضعفه، وهذه العناية وإن كانت غير واضحة من كلامه، فإن إسقاطه كثيرا **مما شحن به المقنع والتزيل دليل واضح على ذلك.**

**الثالث**: مراده في هذا البيت بالتزام ذكر جميع ما ذكروه، استيفاء ما ذكروه في[4] الجملة.

وأما تفصيل النسبة إليهم فسيأتي في قوله: «**والحكم مطلقا**[5]» الأبيات الخمسة، فلا تتوهم أن في تلك الأبيات تكرارا مع هذا.

---

1 ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

2 انظر ص 386 وما بعدها.

3 في د: "معهود".

4 في ح: "من"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

5 انظر ص 410-411.

**الرابع**: التزامه ذكر ما ذكروه من الأحكام المتفق عليها بين المصاحف، والمختلف فيها دون ما زاد على ذلك، يدفع كثيرا مما يُورَد عليه من فَوْت بيان التشهير، وهذا التنبيه قريب من الثاني.

**الخامس**: لا مدخل للبلنسي في ضمير «**ذكروه**» من كلام الناظم، ولا التفات إلى من شرح البيت بالأئمة الأربعة المتقدمين[1]، كيف والناظم يقول: «**وربما ذكرت بعض أحرف**[2]» هذا خَلْفٌ[3]، واستقراء كلام الناظم مع كلام البلنسي يدفع ذلك أيضا.

**الإعراب**: واو «وكل» عاطفة جملة على أخرى، و«كل» مفعول مقدم لـ«أذكر»، و«ما» مضاف إليه واقعة على الحكم، وهي موصوفة [أو موصولة[4]] ، فالجملة بعدها صفة أو صلة، و«من» في «من اتفاق» لبيان إبهام «ما»، والمجرور على حذف الموصوف، أي من حكم ذي اتفاق أو اختلاف، و«من» ومجرورها في محل الحال من «كل» أو «ما»، أو[5] منصوب «ذكروه»، ويصح أن يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل فيستغنى عن تقدير الموصوف، وجملة «أثروا» صفة «اتفاق»، و«ما» عطف عليه، وعائد الموصوف محذوف تقديره: «أثروه».

**قال**:

[37] وَالْحُكْمُ مُطْلَقًا بِهِ إِلَيْهِمُ أَشِيرُ فِي أَحْكَامِ مَا قَدْ رَسَمُوا

لما أخبر في البيت قبل هذا أنه التزم [ذكر[6]] جميع ما ذكره الشيوخ إجمالا، أراد هنا أن يفصِّل كيفية النسبة في ذلك، فذكر أنه يشير بالحكم في حال كونه مطلقا، أي غير مقيد بشيخ منهم فأكثر إلى جميعهم، وسواء كان ذلك على جهة الإخبار، نحو: «**وحذف ادارأتُمُ**[7]»، [أو[8]]

المكتبة الرقمية
مركز القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد

1 يريد بذلك الإمام الرجراجي، انظر قوله في تنبيه العطشان، ص197.

2 انظر مورد الظمآن ص 8.

3 أي رديء. ينظر: لسان العرب، 1236/2.

4 ما بين معقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح، د ، ز.

5 في هـ: "وأما أو".

6 ما بين معقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د ، ز.

7 انظر مورد الظمآن ص 12.

8 ما بين معقوفين ساقط من ح، وفي د: "رهان"، والمثبت من هـ ، ز.

الطلب، نحو: «**واحذف تُفَادوهمْ** [1]»، ومن المطلق أيضا، نحو: «**وللجميعِ الحذفُ في الرحمنِ** [2]»، و«**لا خلافَ بينَ الأمَّهْ** [3]»، «**وجاء أيضا عنهُمُ فِي الْعَلَمِينْ** [4]»، وشبهه بما يسنِدُ فيه الحكمَ لكَتَبة المصاحف، لا لشيوخ النقل، على ما يأتي تحريره، لأن مراده بالإطلاق ما لم يسند حكمه لواحد من الشيوخ فصاعدا، وهذه الأمثلة ونحوها خالية من ذلك، بخلاف نحو: «**وكلهم في الجـــن الآن ذكرُوا بألف** [5]»، مما يترجَّح فيه أن الإسناد فيه لشيوخ النقل، فإنه من المقيد، ويحتمل أن يريد بالمطلق ما لم يتقيد ببعض الشيوخ دون بعض، فتكون هذه الأمثلة من المطلق، ويؤيد هذا الاحتمال أنه قابل الإطلاق الذي في هذا البيت بما أسند من الأحكام لبعض الشيوخ دون بعض، وذلك في قوله: «**وكلٌّ ما جاء** [6]» البيت، «**وأذكر التي بهنَّ انفرد** [7]»، البيت.

**تنبيهان: الأول**: ما اصطلح عليه في هذا البيت لا يختص بحذف الألفات، بل يجري في جميع أبواب النظم كالبيت المتقدم، ولا مدخل للبلنسي هنا كالبيت المتقدم أيضا، ومما يؤيد هذا إطلاقه الاختلاف في «**قلْ سبحانَ** [8]»، ولم يذكر فيه البلنسي اختلافا، ثم قد يكون هذا الحكم جَزْما كما مثّل، وقد يكون اختلافا نحو: «**و أوْ كلاهمَا بخلف جاءَ** [9]».

**الثاني**: معنى قوله «**في أحكام ما قد رسموا**» أنه لا يلتزم الإشارة بالحكم المطلق إليهم إلا في الأحكام المتعلقة بنفس الرسم، أما ما خرج عن ذلك فقد يُطلِق الحكم فيه، ولا يشير به إلى جميعهم، نحو: «**فالكاتب مخير في رسمها** [10]»، «**وهْوَ مُرجَّح بثانِي الحـــرفينْ** [11]»، فإن التخيير في الأول عن الناظم، والترجيح في الثاني عن الداني فقط.

---

1 انظر مورد الظمآن ص 12.

2 انظر مورد الظمآن ص 9.

3 انظر مورد الظمآن ص 9.

4 انظر مورد الظمآن ص 10.

5 انظر مورد الظمآن ص 16.

6 انظر مورد الظمآن ص 9.

7 انظر مورد الظمآن ص 9.

8 مورد الظمآن ص 16.

9 انظر مورد الظمآن ص 16.

10 انظر مورد الظمآن ص 15-16.

11 انظر مورد الظمآن ص 25.

**الإعراب**: واو «والحكم» لعطف جملة على أخرى، و«الحكم» مبتدأ خبره جملة «أشير»، والمجرور بالباء عائد المبتدأ، و«مطلقا» حال المبتدأ أو عائده مع كونه مجرورا [متأخرا][1]، وفي صحة كل منهما خلاف، و«في أحكام» متعلق بـ«أشير»، أو بفعل محذوف تقديره: أفعل تلك الإشارة في أحكام الألفاظ التي ذكروا رسمها، أي الأحكام الراجعة إلى نفس الرسم، و«ما» موصول مضاف إليه، وعائد الصلة محذوف، أي: «رسموه».

قال:

[38] وَكُلُّ مَا جَاءَ بِلَفْظٍ عَنْهُمَا ... فَابْنُ نَجَاحٍ مَعَ دَانٍ رَسَمَا

أخبر أنه إذا ذكر حكما مُسنَدا لذي ضمير تثنية مجرور بـ«**عن**» من غير تقدم مُعادٍ، فإن مراده به الشيخان: أبو عمرو، وأبو داود، نحو: «**والحذف عنهما بـ:أكَّالونَ**[2]»، «**وعنهما رَوْضاتِ**[3]»، «**وبعد واوٍ عنهما قد أُثْبِتَتْ**[4]»، وذلك لتقرّر عهدهما ذهنا، مع طلب الاختصار، فإن تقدم مُعادٌ، عادَ ضمير التثنية له نحو: «**والأوَّلان عنهما قد سَكَنَا**[5]».

وإنما احتاج إلى التنبيه على هذا، لأنه كثيرا ما يأتي بذلك الضمير دون تقدم مُعاد، ولا يخفى أن ما نسبه لأبي عمرو وحده، أو معه غيره في ضمنه نِسبتُه أيضا للشاطبيّ لقوله قبل: «**والشاطبي جاء في العقيلةْ بِهِ**[6]».

**تنبيه**: قيل كان من حقه أن يبيِّن أيضا أنه متى قال «**عنه**» فمراده به: أبو داود، لأنه لم يستعمله في النظم إلا لأبي داود، لكنه اختلَّ له في موضع واحد وهو قوله: «**ثم الدانِي قد جاء عنه في تكذِّبانِ**[7]».

---

1 ما بين معقوفين ساقط من هـ.

2 انظر مورد الظمآن ص 11.

3 انظر مورد الظمآن ص 10.

4 انظر مورد الظمآن ص 10.

5 انظر مورد الظمآن ص 16.

6 انظر مورد الظمآن ص 8.

7 انظر مورد الظمآن ص 14.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

**قلت**: لا يحتاج إلى هذا، لأنه لا يضمره لأبي داود إلا وقد تقدمه مُعاده، ولذلك اختلف باختلافه، وما يتوهم من عوده لغير الأقرب في قوله: «**فعنه حذفُ بالغوهُ بالغيــهْ**[1]»[2] بعد قوله: «**وعنهُ والدانيِّ** [3]»، فلقرينة تقدمه قبل[4] [كذلك[5]]، و لم يخل عن المعاد جملة بخلاف:« عنهما».

**الإعراب**: واو «وكل» عاطفة جملة على أخرى، و«كل» مبتدأ، و«ما» موصولة أو نكرة موصوفة بمعنى: حُكْم، وجملة «جاء» صفة أو صلة، وباء «بلفظ» للمصاحبة متعلقة بالاستقرار، لأنها مع مجرورها في محل الحال من فاعل «جاء»، والمجرور مضاف إلى «عنهما»، لصيرورته بقصد لفظه اسما، و«ابن نجاح» مبتدأ ثان، وجملة «رسما» خبره، والثاني وخبره خبر عن الأول، و«مع» ظرف في محل الحال من فاعل «رسم»، وتجوّز بالرسم عن ذِكْرِهِ، و«دان» مضاف إليه، وأصله «داني» خففت ياء النسب على أحد اللغتين فيها، ثم حذفت الياء فيه لالتقاء الساكنين، ودخلت الفاء في صدر خبر «كل» لعمومه، وألف «رسما» للإطلاق لا للتثنية كما قيل[6]، للزوم عود الرابط من الخبر على المبتدأ و غيره، وأما قولهم: «**راكــب الناقــة طيلحــان**» فقليل، أو على حذف المعطوف.

**قال**:

[39] وَأَذْكُرُ الَّتِي بِهِ انْفَرَدْ ... لَدَى الْعَقِيلَةِ عَلَى مَا وَرَدْ

أخبر أنه يذكر الألفاظ التي انفرد بها الشاطبي في العقيلة مسندة إليه على الوجه الذي ورد

---

1 " بالغيه "، زيادة ليست في هـ.

2 انظر مورد الظمآن ص 11.

3 انظر مورد الظمآن ص 11.

4 في ز:" قيل ".

5 ما بين معقوفين ساقط من ح ، هـ، والمثبت من د ، ز.

6 قال أنها للتثنية الرجراجي في شرحه هذا البيت، ورجع عن ذلك عند إعرابه. ينظر: تنبيه العطشان، ص 200-201. وقاله النزوالي أيضا في مجموع البيان، ق/14-ب.

فيها، وهي المسائل المشار إليها بقوله قبل: «**وزاد أحرفا قليله**[1]»، وقد تقدم أن عدَّدْنا ستَّةً[2]، ولم يستوف الناظم جميع ما زيد في العقيلة على المقنع، كما يتبين إن شاء الله.

وفي هذا البيت من الفائدة أنه إذا نقل حكما مسندا للعقيلة، عُلِم انفرادُه به، إلا أن يصرّح بزائد عليه نحو: «**ومِنْ عَقِيلةٍ وتَنْزِيلٍ وُعِي**[3]».

**الإعراب**: «بمن» و«لدى» متعلقان بـ«انفرد»، و«لدى» بمعنى: في، و«على ما ورد» متعلق بالاستقرار، لأنه في محل الحال من «التي»، والظاهر أنه لمجرد التأكيد.

**قال**:

[40] وَكُلُّ مَا لِوَاحِدٍ نَسَبْتُ ... فَغَيْرُهُ سَكَتَ إِنْ سَكَتَ

[41] وَإِنْ أَتَى بِعَكْسِهِ ذَكَرْتُهُ ... عَلَى الَّذِي مِن نَصِّهِ وَجَدتُّهُ

أخبر أن كل حكم ما من الأحكام[4] من أي باب من الأبواب، نسبه لواحد من الشيخين المتقدمَيْنِ، وسكت عن غيره، وهو الآخر عليه لم يذكر له فيه شيئا، فإن ذلك الغير ساكت عن حكم ذلك اللفظ الذي تعرض الآخرُ لحكمه، وإن أتى بما يخالف ذلك الحكم بوجه ما، مقابلا للحكم الأول أو لا[4] فإنه يذكره على الوجه الذي وجد من لفظه.

**[مثال القسم الأول**:

«والحذفُ في المقنعِ في ضِعْفَا ... وعن أبي داود جَا أضعافَا»][5].

**ومثال القسم الثاني** مقابلا حذف «**نحسات**» لأبي عمرو لدخوله في ضابط الجمع، وثبته لأبي داود[6]، وغير مقابل:

---

1 انظر مورد الظمآن ص 8.

2 في د ، ز: "والمذكور منها في هذا النظم ستة".

3 انظر مورد الظمآن ص 31.

4 في هـ: "وإلا".

5 ما بين معقوفين ساقط من د.

6 انظر مورد الظمآن ص 10.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية جامعة الأمير عبد القادر

«ومقنـــــعٌ قرءانـــــاً أولى يوســـــفِ وزخـــرفٍ ولســـليمانَ احـــذفِ»[1]

إلا أن التعبير بالعكس ظاهر في الضدّ، فلذا كان التعبير بالحُلْف أولى من التعبير بالعكس.

**فإن قلـــت**: لأي شيء قرَّرت كلام الناظم على أن المراد واحد من الشيخين، وظاهر عبارات[2] الشروح[3]، أن المراد واحد من الأئمة المتقدمين إما الثلاثة وإما الأربعة بزيادة البلنسي؟

**فالجواب**: أنه يمنع من ذلك استقراء النظم، لأنه تقدم أن كل ما أسنده لأبي عمرو، فهو عند الشاطبي، مع أنه مسكوت عنه، وكثيرا ما ينسب الحكم لأبي داود، أو لأبي عمرو، أو الشاطبي ساكتا عن المنصف وهو فيه، وقد يكون عند المنصف ما يخالفه، ولا يذكره، نعم اطرد له أنه إذا نسب حكما للعقيلة، وسكت عن غيره، فالغير ساكت عنه، ولكن هذا مستفاد من قوله: «**وأذكر التي بهنَّ انفردَا** [4]»، البيت، وكذا اطّرد له مثل ذلك في النقل عن المنصف. ولكن قوله: «**وربما ذكرت بعض أحرف**[5]»، البيت، ظاهر في انفراده بما نقل عنه، ولم يسنده لغيره.

**الإعراب**: واو «وكل» عاطفة جملة على أخرى، وهو مبتدأ مضاف إلى «ما»، وهي نكرة موصوفة بمعنى: حُكْم، و«لواحد» متعلق بـ«نسبت»، والجملة صفة «ما»، وعائدها منصوب الفعل محذوف، و«غيره» مبتدأ ثان، وجملة «سكت» خبره، والثاني وخبره خبر الأول، والعائد من جملة الخبر إليه [محذوف][6] تقديره: فغيره سكت عنه، ودخلت الفاء في صدره لعموم «كل»، و«إن سكتُّ» شرط حذف جوابه، لدلالة ما قبله عليه، و«إن أتى بعكسه ذكرته» شرط وجواب، و«على الذي وجدته» جار ومجرور في محل حال من منصوب «ذكرته ، و«من نصه» متعلق بـ«وجد»، و«من» لبيان إبهام «الذي»، ومعنى النص هنا: اللفظ.

---

1 انظر مورد الظمآن ص 20.

2 في د ، ز: "عبارة الشارح".

3 انظر التبيان ق/219-أ، وتنبيه العطشان ص200.

4 انظر مورد الظمآن ص 9.

5 انظر مورد الظمآن ص 8.

6 ما بين معقوفين ساقط من د.

قال:

[42] لِأَجْلِ مَا خُصَّ مِنَ الْبَيَانِ ... سَمَّيْتُهُ بِـ(مَوْرِدِ الظَّمْآنِ)

[43] مُلْتَمِسًا فِي كُلِّ مَا أَرُومُ ... عَوْنَ الإِلَهِ فَهُوَ الْكَرِيمُ

أخبر أنه سمى نظمه هذا «**مورد الظمآن**»، لأجل ما امتاز به من الإيضح والبيان.

ووجه مطابقة هذا الاسم للمسمَّى: أن الطالب في تلهّفه واشتياقه للمسائل شبيه بالعطشان، وهذا النظم لما اشتمل عليه [-مع الوضوح -[1]] من الفوائد، شبيه بالعذب السلسل البارد، لإطفائه لهف المشتاق لمسائله[2]، إطفاءَ الماءِ ظمأَ الوارِدِ.

ثم ذكر الناظم أنه سمّى نظمه بذلك الاسم، طالبا من الله في كلّ أمر يقصده، ويريد فعله، - ومن جملته هذا النظم - تقويتَهُ عليه، لأنه المحسنُ الكثير الخير والعطاء، ولا كريم على الحقيقة غيرُه، ومن كان بهذا الوصف، فحقيقٌ أن تُرفع إليه أيدي السؤال، وأن تحط بأبواب جوده الآمال، كيف لا، وهو الكريم المتعال.

**الإعراب**: لام «لأجل» متعلقة بـ«سَمَّيْتُ» و«أجل» بمعنى: سبب. قُدِّم للحصر، و«ما» مضاف إليه موصول، و«خُصَّ» لم فوعه العائد على النظم صلته، وعائده محذوف على القليل تقديره: «به».

**قال الشارح**: «ويشرب خصّ معنى: أعطى[3]». فيكون متعديا للعائد بنفسه، فيكون حذفه مَقِيساً، و«من» في «من البيان» لبيان إبهام «ما»، وجملة «سمّيته» مستأنفة. وباء «بمورد» متعلقة بـ«سميت» وهو من الأفعال التي تتعدَّى بنفسها، وبالباء، و«مورد»: (مَفْعِلٌ) اسم مكان: من وَرَدَ الماء وغيره، وصل إليه، ويطلق ويراد به نفس الماء الذي شأنه أن يُورَد، وهذا المعنى اعتبر في تسمية هذا النظم، و«الظمآن» مضاف إليه، وهو: العطشان، و«ملتمسا» حال فاعل «سميت»، و«في كل» متعلق بـ«ملتمسا»، و«ما» مضاف إليه موصول، وجملة «أروم» صلته، وعائدها منصوب الفعل محذوف، و«عون» مفعول «ملتمسا»، و«الإله» مضاف إليه، وباقيه واضح.

---

1 ما بين المعقوفين ساقط من د، وفي ح: "مع الوضع"، والمثبت من هـ ، ز.

2 في د: "مع الوضوح لمسائله".

3 التبيان ق/219-أ.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأفيد
جامعة الأمير

# الباب الأول

# حـــــــذف الألفـــــــاف

# القسم الأول:

## باب المتفق والمختلف على حذف ألفه ونظائره من فاتحة الكتاب

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

قال رحمه الله:

[44] بَـــابُ اتَّفَـــاقِمْ وَالِاضْـــطِرَابِ فِـــي الْحَـــذْفِ مِـــنْ فَاتِحَـــةِ الْكِتَـــابِ

لما فرغ من الصدر المشتمل على الخطبة، وعلى بيان المقصود بالنظم، وعلى بيان اصطلاحه فيه، شرع في المقصود وبدأ منه كأبي عمرو، وتابعه بجنس الحذف، لأنه أول جنس من مطالب الفن وقع في المصحف، لوجوده في البسملة، وأفهم مثل هذا في تقديم نوع الألفات، وهي على الياءات، وهي على الواوات، وأخَّر حذف اللامات، لتراخيها عن حروف العلة الأصلية في الحذف.

وقد أُجريت همزة الوصل في كتب القوم مجرى الألف، إذ هنا ذكرت لا مع الهمزات، وهذا هو السرّ في تعقيب جنس الحذف بجنس الهمز، لوجوده في الفاتحة، ثم تعقيبه بالزوائد، لأن جلّها مجاور للهمزات، فقد قيل في جلها أنها صور للهمزات، فانضمّت للهمز.

ثم تعقيبه بجنس البدلِ نوعَ الياء لوجوده في: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، ثم نوعَ الواو لوجوده في ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، ثم جنسَ الوصل لوجوده في ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾، فسبقه أصله الذي هو الفصل، ثم التاء لوجودها في: ﴿رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾.

**وبـــاب الشـــيء** هو الذي يوصل إليه، منه حسيّ في المحسوسات، ومعنوي في المعنويات، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي هذا الكلام باب كذا، أي الموصل إليه، يضاف إلى ما يذكر فيه، لأنه الذي يقصد التوصّل إليه، أي تعرفه بالكلام المشار إليه المخبر عنه، بأنه موصل لذلك الشيء، أي معرّفا لأحكامه وما يتعلق به.

ومن هنا كان باب الشيء عبارة عن قطعة مسائل من الفن تتعلق بذلك الشيء، فإن بقي شيء من مسائله دون ذكر، قيل: بقي من هذا الباب كذا، وإن ذكرت فيه مسئلة لا تتعلق بذلك الشيء، قيل: هذه المسئلة ليست من هذا الباب، وربما قُسِّم الباب بفصول، لكون المسائل التي احتوى عليها لبعضها مزيد اختصاص ببعض آخر، دون غيره من مسائله، فيُضَمُّ كلٌّ إلى مناسبه، وتصير فصولا، وعلى الأصل جرى المتقدمون، فيقولون هذا باب كذا، وحذف المضاف إليه كثير من المتأخرين، فيقولون باب ولا يزيدون.

وإذا فهمت هذا، عرفت أن ما يزيده كثير في التراجم، أو في جُنَبا من نحو قولهم: «باب ذكر كذا، أو بيانه أو شرحه أو ماهيّته أو في كذا»، وربما أضافوا بعض تلك الألفاظ إلى بعض، كله مستغنًى عنه، وربما كان فيه تشغيب وإن صح بتأويل، وقرب ما يزاد لفظ المعرفة، ونحوها، نحو: «باب معرفة كذا»، و«باب علم ما الكلم من العربية»، لما تقدم أن باب الشيء هو المُعرِّف لمسائله، والمعرِّف هو الموصل إلى المعرفة، فالباب هنا عبارة عن الكلام المعرِّف باتفاق [كتَّاب][1] المصاحف واختلافهم في حذف الألفات من فاتحة الكتاب، وهو المشار إليه أيضا بالمبتدأ المقدَّر.

ولا شك أن الكلام المذكور اشتمل على قضايا، هي المسائل المتعنة، أي الدالة على الاتفاق والاضطراب المذكورين، و«الاتفاق والاضطراب» افتعال، بمعنى الموافقة والمخالفة، أُبدلت فاء الأول، وهي[2] الواو تاء، وأدغمت في مثلها، وأبدلت تاء الثاني طاءً على القياس فيهما، و«الاضطراب» مشتق من الضَّرب في الأرض، بمعنى السفر والانتقال، وعدم الكون على حالة واحدة، لوضوح الشبه، وضمير «اتفاقهم» لكُتَّاب المصاحف، لتقدم ذكرهم في قوله: «**ثَبَتَ عنْ ذَوِي النُّهَى والْعِلْمِ**»، ولا يصلح عوده على الرواة الناقلين عن المصاحف، ولا على الشيوخ الذين عيَّنهم للنقل.

المكتبة المركزية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

أما عدم صحة الأول، فلوجوه ثلاثة:

**أحدها**: أنه لم يتقدم ذكرهم، لا تصريحا ولا تلويحا.

**ثانيها**: أن الناظم تابع للشيخين، ولا يوجد التعبير في كلامهما، ولا غيرهما ممن تعرض لهذا الفن بالاتفاق والاختلاف، إلا عن اتفاق المصاحف واختلافها. وهكذا جرى في عبارة الناظم أيضا.

**ثالثها**: عدم الاطّراد، فإن الناظم كثيرا ما يأتي بذكر الخلاف، مع اتفاق الناقلين له.

وأما عدم صحة الثاني، فللوجهين الأخيرين، ولأن أكثر الكنايات وشبهها الآتية في النظم، الأنسبُ بها كُتَّاب المصاحف لا شيوخ النقل، كقوله[3]: «**وبعضهم أَثْبَتَ فيها**

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من ح، واثبت من هـ ، د ، ز.

[2] في هـ ، ز: "وهو".

[3] في ح: "كقولهم"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

**الأوَّلَا»**[1]، «**لحذفهمْ سِوَى المكرَّرِ**»[2]، و«**لا خلاف بين الأمة**»[3]، «**والحذف عن جلِّ الرسوم فيهما**»[4]، «**وللجميعِ السيئاتُ جاءَ بألفٍ**»[5]، ويوضح لك هذا أن قوله: «**لكثرة الـــدور**»[6]، إنما هو علة حقيقية للحذف، لا لنقل الحذف، وكذا سلب (السيئات) اليـ.. إنما هو علة في ثبوت الألف، لا في نقل ثبوته.

**فإن قيل**: على من[7] يحمل ما ينقله عن شيخ، مع حكاية وفاق أو خلاف أو دونهما، مطلقا أو مفصلا، مع سكوت الآخر أو ذكره، خلاف ما للأول من أحد وجوه المتقدمة، أعلى الوفاق، فيكون من القسم المتفق عليه، وهو واضح البطلان، أم على الخلاف فيكون من قسم المختلف فيه، ولا مستند لهذا الاختلاف إلا اختلاف شيوخ النقل. فيتعين أن يكون مرادًا بالاختلاف المذكور في الترجمة، وحينئذ، فإما أن يقصر على هذا النوع من الخلاف، فيلزم أن يكون هو المراد بالاختلاف في الترجمة، وهو قسيم الاتفاق المذكور فيها، فيكون ضمير اتفاقهم واختلافهم لشيوخ النقل، وهو عين[8] ما ادعى بطلانه، أو لا يقصر عليه، فيكون الاختلاف المذكور صادقا بما هو أعمّ من [اختلاف][9] كتاب المصحف، أو شيوخ النقل، وكذا الاتفاق، ويلزمه تداخل بعض الأقسام بحسب الاعتبار، وبطلان ما ادَّعى من تعيين إرادة اتفاق كتاب المصاحف واختلافهم، على غير واحد من القسمين. فيكون خارجا عن قسمي الترجمة وهو واضح البُعد؟.

**فالجواب**: أن اختلاف كُتَّاب المصاحف المترجم له، قسمان:

قسم مصرَّح به، وهو ظاهر، وقسم يحصل بالتضمّن، وبيان ذلك أن شيخا مثلا، إذا ذكر حكما للفظ من حذف أو إثبات مثلا، فإن سكت الآخر، لم يُعدَّ سكوته شيئا،

---

[1] انظر ص 442 وما بعدها.

[2] انظر ص 479 وما بعدها.

[3] انظر ص 426.

[4] انظر ص 429.

[5] انظر ص 474.

[6] انظر ص 426.

[7] قوله:" من " في موضعها بياض من هـ، وفي د: "ما".

[8] في هـ: "غير".

[9] ما بين معقوفين ساقط من د.

لاحتمال سكوته عنه عدم روايته فيه شيئا، ونسيانه إياه، وكونه عنده على الأصل في قاعدة الرسم، حيث يكون الحكم المذكور على خلاف الأصل، وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال، وكانت النسبة المُعتَمَد فيها على ذلك السكوت تقوّلا على الساكت المنقول عنه، وأما إن ذكر الآخر، فإما أن يذكره كما ذكر الأول أو لا، فالأول اتفاق ولا إشكال، وفي معناه: أن يذكر أحدهما الحكم مطلقا، والآخر مع حكاية الاتفاق، وكذا مع الترجيح لأنه محض[1] رأي، وإما أن يذكره بخلاف ما ذكره الأول، كأن يقتصر واحد على حكم، ويذكر الآخر الخلاف فيه، فهذا من قسم الخلاف اعتبارا بذاكره.

وأما المقتصر فهو ساكت عن أحد وجهي الخلاف الذي ذكره الآخر، ولا عبرة بالسكوت كما تقدم، وكأن يثبت أحدهما ويحذف الآخر، وهذا كثير، فيُحمل على اختلاف المصاحف إعمالا لنقليهما، وحذرا من إهمال أحدهما، فيكون هذا اختلافا حاصلا بالتضمن دون التصريح، لا لاختلافهما، حتى يلزم ما تقدم، بل لتضمّنه اختلاف المصاحف كما قلناه.

وأما عند اختلافهما بالتفصيل والإطلاق، فينظر في كل لفظ على الاستقلال، ما لكلٍّ فيه، وما خرج عن التقسيم المذكور رُدَّ إلى أحد القسمين كما تقدم، فتعيّن إذاً صحة عود ضمير «اتفاقهم»، على كُتّاب المصاحف، وبطلان ما عداه، على أن الشيوخ إنما يُعبِّرون باتفاق المصاحف واختلافها، ولكن لما وقع في عبارة الناظم ضمير العاقلين، لزم حمله على كُتّابها، وأحدهما قريب من الآخر، و«ال» في «الاضطراب» عوض عن ضمير كُتّاب المصاحف على المذهب الكوفي أنها تقع خلف الضمير، و«في الحذف» متعلق بـ«الاضطراب»، ويطلبه بالعمل الاتفاق أيضا، لكنه أهمل على مختار البصريين، ولو أعمل على مختار الكوفيين لأعمل الثاني في ضميره، وظاهره: أن «الحذف» هو الإسقاط والإزالة، و«ال» فيه للعهد، والمعهود قوله: «**وحذفه جئت به مرتَّبا**»[2]، وهذه الترجمة منه، و«من فاتحة الكتاب»، متعلق

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] في هـ: "كحصر".

[2] انظر ص 400.

بالحذف، ومعنى «من» التبعيض على حدّ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ [مريم آية69]، ودعوى أنها لابتداء الغاية[1]، أو بمعنى «في»[2]، عدول عن الظاهر.

و«فاتحة الكتاب»: أمّ القرآن، سميت بالاسمين: لأن موضعها يقتضيهما، ولها أسماء كثيرة ليس هذا موضعها[3]، وهي[4] على حذف مضافين، أي من حروف كلمات [فاتحة][5] الكتاب، و«ال» في «الكتاب» للتعريف العهدي في الأصل، ثم لما غُلِّب «الكتاب» على بعض ما يصلح له، وهو «القرآن»، صارت زائدة، لصيرورة مدخولها عَلَما بالغَلَبَة.

**تنبيهات: الأول**: البسملة إن كانت من فاتحة الكتاب، ومن كل سورة، أو من فاتحة الكتاب فقط، كما قد قيل بكل منهما، دخلت عند الناظم كغيره من شيوخ النقل في الفاتحة بالتضمّن، ولا إشكال، وإن لم تكن منها كما هو قول مالك وجماعة، دخلت فيها أيضا باللزوم [أو شبه اللزوم][6]، لملازمتها إياها لفظا وخطّا، ويدلّ لإرادة دخولها ذكره حذف ألف الوصل في: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ صدر الفواتح، وعدم ذكره لحذف [ألف][7] الجلالة و﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ منها، ما ذاك إلا لاندراجها في ألفاظ فاتحة الكتاب.

وقد نص في التنزيل على حذف ألف الجلالة من البسملة[8].

**الثاني**: اعلم أن الحذف الواقع في المصاحف ثلاثة أقسام: إشارة، واختصار، واقتصار.

---

[1] قال ذلك ابن آجَطّا في التبيان ق/220-ب، ومحمد بن خليفة السلجماسي في الدرر الحسان ق/8، وأبو الحسن النزوالي في مجموع البيان ق/15-ب.

[2] قال ذلك الرجراجي في تنبيه العطشان ص 213.

[3] انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 1/173-175.

[4] في ح: "وهو"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[6] ما بين معقوفين ساقط من د.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[8] مختصر التبيين 2/23.

**فحذف الإشـــارة**: ما يكون موافقا لبعض القراءات[1]، نحو: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: 9] لقراءة [الشامي][2] والكوفيين، بفتح الياء، وسكون الخاء، وفتح الدال[3]، كما يأتي، ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: 51] لقراءة أبي عمرو، بقصر الواو[4].

ولا يشترط في كونه حذف إشارة أن تكون القراءة المشار إليها إحدى القراءات السبع، لما يأتي عن السخاوي في مواضع [من تجويزه في بعض الكلمات أن يكون حذف ألفها إشارة إلى][5] قراءة شاذة، لاحتمال أن تكون مشهورة حين كَتْبِ المصاحف، وسأكتفي عن تعيين هذا القسم في أثناء هذا الكتاب بذكر قراءة الكلمة: «بدون ألف».

**وحذف الاختصار، أي التقليل**: ما لا يختص بكلمة دون مماثلتها، فيصدق بما تكرّر وما لم يتكرّر[6].

**وحذف الاقتصار، أي الاختصـــاص**: ما اختص بكلمة أو كلم دون نظائرها[7]، وربما جامع القسم الأول كلاًّ من القسمين الأخيرين كـ﴿وَعَدْنَا﴾ و﴿فِيهَا سِرَٰجًا﴾ [الفرقان: 61]، وربما اجتمع القسمان الأخيران باعتبار، وذلك حيث تتّفق المصاحف على حذف كلمة، وتختلف في حذف نظائرها، فيكون اختصارا بالنسبة إلى حذف النظير في بعض المصاحف، [واقتصارا بالنسبة لمثبته][8]، وهذا اصطلاح لهم، وإلا فلا يبعد أن يشمل ذلك كله اسم الاختصار][9].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] قال الرجراجي:« وأما حذف الإشارة فمعناه ما حذف منه الألف في الخط اتفاقا، واختلف القراء في قراءته بالألف» (تنبيه العطشان ص 220).

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] انظر: النشر (207/2).

[4] انظر: النشر (212/2).

[5] ما بين معقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[6] قال الرجراجي:« فأما حذف اختصار فمعناه ما حذف منه الألف حيث ما ورد للاختصار والتخفيف كجموع السلامة وغيرها. (تنبيه العطشان ص 220).

[7] قال الرجراجي:« وأما حذف اقتصار فمعناه ما حذف منه الألف في بعض المواضع دون بعض كـ: ﴿ٱلْمِيعَٰدِ﴾ في الأنفال و﴿ٱلْكَٰفِرُ﴾ في الرعد. (تنبيه العطشان ص 220).

[8] انظر: (تنبيه العطشان ص 221).

[9] ما بين معقوفين ساقط من د.

**الثالث**: إنما ترجم الناظم للحذف، إذ هو مخالف لقاعدة الرسم القياسي المحتاج إلى البيان، وأما الإثبات فلا حاجة إلى التنصيص عليه، لمعرفته من قاعدة أن الخط تصوير الكلمة بحروف هجائها، ولذا لم يترجم له، ولا تعرَّض لشيء منه استقلالا، بل لداع كالاستثناء في نحو: «**وأثبت التنزيل أُولَى يابسات**»[1]، «**فثَبْتُ ما شُدِّد مما ذُكِّرَا**»[2]، ولم يتبرع به إلا نادرا لأمر اقتضاه كقوله: «**وعن سليمان أتى الـمُعَرَّفُ**»[3]، فسقط ما قيل أن في الترجمة حذف معطوف، والتقدير: في الحذف والإثبات.

**الرابع**: للحذف والإثبات مُرجِّحات نذكر ما تيسر منها، لِيُطَّلَع بذلك على وجه كثيرٍ مما جرى به العمل.

**فنقول**: ينفرد الإثبات بالترجيح بأصالته، ولكن حيث لا مرجِّح للحذف، وينفرد الحذف بترجيحه بالإشارة إلى القراءة بحذفه، لكن حيث لم ينصّ على الإثبات أو راجحيته، ويشتركان معا في الترجيح بالنص على رجحان أحدهما، وبنص أحد الشيخين على أحد الطرفين، مع سكوت الآخر الذي قد يقتضي خلافه، وبالحمل على النظائر، وعلى المجاور، وباقتصار أحد الشيوخ على أحدهما، وحكاية الآخر الخلاف، وبنص شيخٍ على حكم عين الكلمة عند اقتضاء ضابط غيره خلافه، وبكون النقل عن نافع عند نقل غيره خلافه، وبكونه في المصاحف المدنية عند مخالفة غيرها[4]، وبكونه في أكثر المصاحف، ثم قد يحصل لكلّ طرف مرجِّح فأكثر مع التساوي في عدد المرجِّحات أو التفاوت، وقد يكون بعض المرجِّحات عند التعارض أقوى من بعض فيتّسع في ذلك مجال النظر، وستأتي أمثلة ذلك في محالّها، فلا فائدة في التطويل بذكرها، وكثير من هذه المرجحات تجري أيضا في غير باب الحذف، ومقابله مما يذكر بعده.

**الخامس**: إنما اختصت حروف المد واللين غالبا بحذفها دون غيرها، لكثرة دورها، وبقاء ما يدل عليها عند حذفها، وهو الحركات التي نشأت هذه الحروف عنها.

---

[1] انظر ص 445.

[2] انظر ص 429.

[3] انظر ص 709.

[4] في ح ، هـ: "غيره"، والمثبت من د ، ز.

قال:

[45] وَلِلْجَمِيمِ الْحَذْفُ فِي الرَّحْمَنِ ... حَيْثُ أَتَى فِي جُمْلَةِ الْقُرْآنِ

[46] كَذَاكَ لاَ خِلاَفَ بَيْنَ الْأُمَّهْ ... فِي الْحَذْفِ فِي اسْمِ اللهِ وَاللَّهُمَّهْ

[47] لِكَثْرَةِ الدَّوْرِ وَالاِسْتِعْمَالِ ... عَلَى لِسَانِ لاَفِظٍ وَتَالِ

أخبر على جهة الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بحذف ألف: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ الواقعة بعد الميم، حيثما وقع في القرآن لجميع كُتَّاب المصاحف، وبحذف ألف اسم: ﴿ٱللَّهُ﴾ و﴿ٱللَّهُمَّ﴾ الواقعة بين اللام والهاء، من غير خلاف بين الأمّة، ويعني به هنا الجماعة، والمراد بهم كُتَّاب المصاحف.

فأما ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ ففيها: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: 3] وهو متّحد.

وأما اسم ﴿ٱللَّهُ﴾ ففيها: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: 2]، ونحو: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: 7]، وهو منوَّع كما مثّل.

وأما ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ فنحو ما في آل عمران: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [آية: 26].

وقد تقدم اندراج البسملة في الفاتحة[1]، فيصدق كلام الناظم بالجلالة، وكلمة ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ الواقعتين فيها، ثم علَّل حذف ألف هذه الكلمات بكثرة دورها، أي تكرّرها وكثرة استعمالها على لسان اللافظ، أي الناطق بها في غير القرآن، وعلى لسان التالي لها فيه.

وقد ذكر شيوخ النقل هذه الكلمات كما ذكرها الناظم.

**تنبيهات:**

**الأول:** اختلف النحاة في كلمة «اللهم»[2]:

**فمذهب البصريين** أن أصله: «يا الله»، فحذف حرف النداء، وعُوِّض بميم مشدّدة آخره، لِتُساوي المحذوف[3].

---

[1] انظر ص 423.

[2] انظر تفصيل المسألة في: (الإنصاف لابن الأنباري 1/341-347).

[3] قال الرجراجي: «فقوبل الحرفان بالحرفين». (تنبيه العطشان، ص 227).

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

**ومذهب الكـــوفيين** أن أصله «يا الله أُمَّ بخير»، أي: اقصدنا به. فحذف حرف النداء والهمزة من «أمّ».

وعلى كلا القولين لم تتنزّل مع الجلالة منزلة الجزء منها.

فذِكْرُه ﴿اَللَّهُمَّ﴾ مع اسم ﴿اَللَّهُ﴾ بيان وإيضاح، خشية توهّم أنه لا يدخل في اسم الجلالة، [لا][1] لأن حذفه متوقف على ذكره لاندراجه في الجلالة.

**الثاني**: إنما حملنا «الجميع» و«الأُمَّة» في كلام الناظم على كُتَّاب المصاحف، وأنه من الحكم المطلق، و لم نحمله على شيوخ النقل، حتى يكون من المقيَّد، لأنه أنسب بالترجمة، ولنفيه الخلاف بين الأمّة، والخلاف والوفاق المعتبران إنما هما خلاف كُتَّاب المصاحف ووفاقهم، ولأن العلّة المذكورة إنما هي في الحقيقة لاتفاقهم على الحذف[2]، لا لنقل الحذف كما تقدم.

**الثالث**: تبرّع الناظم بذكر علّة الحذف، مع أن شيوخ النقل لم يذكروها.

**الرابع**: ليس كثرة الدور على اللسان علّة لحذف الألف خطًّا، ولكن لازمه، وهو كثرة كَتْبِه.

**الخـــامس**: قدَّم في الترجمة ذكر الاتفاق على الاختلاف، ثم صدَّر الكلام بمسألة من الاتفاق، وخلط بعد ذلك مسائل الوفاق والخلاف بعضها ببعض، فهو[3] أشبه باللف والنشر المشوَّش، وليس من اللّفّ والنشر المرتّب، كما قد قيل: أنه من رد الصدور على الصدور.

**السادس**[4]: قدّم ذكر ﴿اَلرَّحْمَٰنِ﴾ مع تأخّره، عن الجلالة لطولها. بما ذكر معها، ولهذا المعنى نفسه قدّمه أيضا على ﴿اَلْعَـٰلَمِينَ﴾.

**السابع**: لم يذكر الناظم هنا حذف الألف الواقعة بين اللامين من: ﴿لِلَّهِ﴾، وسيأتي في قوله: «**وقبل تعريف وبعد لامِ**»[5]، ولا يضرّه تأخّره عن الترجمة لما تقدم عند قوله: «**وفي الـــذي كُرِّر**»[6]، البيت.

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د ، ز.

[2] في ح ، د: "الحد"، والمثبت من هـ ، ز.

[3] في هـ: "وهي"، وفي د ، ز: "فهي"، والمثبت من ح..

[4] في هـ: "الخامس"، وهو خطأ.

[5] انظر ص 560-562.

[6] انظر ص 400-404.

**الثامن**: إنما زاد الناظم لفظة «اسم» مع «الجلالة»، تأدّبا مع الاسم الشريف الدال على الذات بلا واسطة، وإن كان قد يتبادر منه التقييد، كما قد ادُّعِي[1] أن ظاهره أنه لا يحذف إلا نحو ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا﴾ [هود: 41]، وجوابه أن التعليل بالكثرة يدفع ذلك التوهّم.

**الإعراب**: «الحذف في الرحمن» جملة اسمية، و«للجميع» متعلق بمتعلق الخبر، و«ال» فيه خلف ضمير كتّاب المصاحف، وهذا أولى من إعراب الجملة مقدّمة الخبر. و«في الرحمن» متعلق بمتعلق الخبر، لأن المقصود بالذات الإخبار عن حصول الحذف في ألف «الرحمن»، ويمكن استقلاله بالفائدة، وأما كونه للجميع فبالتبع، ولا يمكن استقلاله بها، و«حيث» ظرف متعلق بمتعلق الخبر أيضا، وجملة «أتى» في محل خفض بإضافة حيث إليها، و«في جملة القرآن»، أي جميعه، متعلق بـ«أتى» أو بدل من «حيث»، و«كذاك» تصحيح للوزن مستغنى عنه، وهو خبر مبتدأ محذوف، يدلّ عليه ما بعده، والإشارة عائدة إلى كلمة «الرحمن»، والتقدير: «اسم الله واللُّهُمَّه ككلمة الرَّحْمَن».

ولا يصح أن يتعلق بما بعد «لا»[2]، لأن «لا» النافية للجنس، وكذا العاملة عمل ليس، لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، و«لا» تبرئة، و«خلاف» اسمها مبني على الفتح، و«في الحذف» خبرها، و«بين الأمة» متعلق بمتعلق الخبر، وهذا أولى من العكس أيضا، لما تقدم قريبا، و«في اسم الله»: أي الاسم الذي هو الله متعلق بالحذف، و«اللّهمّه» عطف على الجلالة، وهاؤه للسكت، و«لكثرة الدَّور» متعلق بمحذوف، أي حذف لكذا، ويصح تعلقه بمعنى النفي المدلول عليه بلا خلاف، والظاهر أن عطف «الاستعمال» على «الدور» عطف مرادف للتفسير، وإن كان في الأول معنى ليس في الثاني، وهو التكرار، لأن لفظ الاستعمال أوضح في[3] الدلالة على المعنى المقصود من لفظ «الدور»، ويحتمل أن يريد الدور في القرآن، والاستعمال في غيره، فيكون من عطف لمغاير، والشطر بعده من النشر المعكوس.

**قـــــال**:

[48] وَجَـــاءَ أَيْضًـــا عَـــنْهُمُ فِـــي الْعَلَمِـــينْ ... وَشِـــبْهِهِ حَيْـــثُ أَتَـــى كَالصَّـــدِقِينْ

[49] وَنَحْـــوِ ذُرِّيَّـــتِ مَـــعْ ءَايَـــتِ ... وَمُنْـــــزِلِتٍ وَكَبَيِّنَـــــتِ

---

[1] انظر: (تنبيه العطشان ص 228).

[2] في هـ: "بعدها"، والمثبت من ح ، د . ز.

[3] في ح:"من"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[50] مِنْ مَالِمِ الجَمْعِ الَّذِي تَكَرَّرَا ... مَا لَمْ يَكُنْ شُدِّدَ أَوْ إِنْ نُبِرَا

[51] فَثَبْتُ مَا شُدِّدَ مِمَّا ذُكِّرَا ... وَفِي الَّذِي هُمِزَ مِنْهُ شُمِرَا

[52] وَالْخُلْفُ فِي التَّأْنِيثِ فِي كِلَيْهِمَا ... وَالْحَذْفُ عَنْ جُلِّ الرُّسُومِ فِيهِمَا

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل أن الحذف جاء أيضا عن كُتَّاب المصاحف في ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وشبهه حيث جاء كـ ﴿ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، ومثل ﴿ذُرِّيَّٰتَ﴾، و﴿ءَايَٰتُ﴾ [و﴿مُسْلِمَٰتِ﴾ ][1] و﴿بَيِّنَٰتٍ﴾ وهو الجمع السالم المتكرر، يعني: وما ألحق به مذكّرا أو مؤنثا، ما لم يكن الجمع بقسميه، أو المذكّر فقط: مشدّدا أو مهموزا، أي واقعا بعد ألفه شدّ أو همز مباشر.

فالحكم في المشدّد المذكّر ثبت الألف اتفاقا، واشتهر أيضا في المهموز منه، مع خلاف بعض المصاحف فيه بالحذف، والخلف[2] حاصل في جمع المؤنث في كلا قسميه: المشدد والمهموز. [والحذف وارد عن أكثر المصاحف في قسمي المؤنث.

أما ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ففي صدرها: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[ الفاتحة: 2].

وأما شبهه من المذكر غير المشدد والمهموز][3]، فنحو: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: 19]. ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: 23]، ﴿وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: 25].

ومن المؤنث نحو: ﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ﴾ [البقرة: 19 ] ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [البقرة: 39] ﴿ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾[البقرة: 99 ] و﴿مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّٰتِهِمْ﴾ [الأعراف: 172].

وأما المذكر المشدّد نحو: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[ الفاتحة: 7 ] ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ﴾ [البقرة: 102] ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾[ الصافات: 165].

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[2] في هـ: "والحذف".

[3] ما بين معقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ ، ز.

والمهموز منه نحو: ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ﴾ [البقرة: 114]، ﴿بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: 4].

وأما المؤنث المشدّد فنحو: ﴿فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ﴾ [الملك: 19 ] ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [ الصافات: 1 ]، والمهموز منه نحو ﴿[وَٱلصَّٰٓئِمِينَ ][1] وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ﴾ [ الأحزاب: 35] ﴿سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ﴾ [ التحريم: 5]

ووجه اختصاص ألف المشدّد والمهموز من القسمين بالإثبات. بعضه باتفاق وبعضه بخلاف، اختصاصه بمزيد الإشباع المنزل منزلة حرف آخر، فلم يحذف لقيامه مقام حرفين.

**قال في المقنع:** «وكذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير الدور في المذكّر والمؤنّث جميعا. فالمذكر نحو ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، و﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾، و﴿ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، و﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾، و﴿ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾، و﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، و﴿ٱلشَّيَٰطِينَ﴾، و﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، و﴿ٱلْخَٰسِرُونَ﴾، و[﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾][2].

والمؤنث نحو: ﴿ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾، و﴿الْمُسْلِمَٰتِ﴾، و﴿ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾، و﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ﴾، و﴿لِكَلِمَٰتِ﴾، و﴿ظُلُمَٰتٌ[3]﴾، و﴿الْمُتَصَدِّقَٰتِ﴾، و﴿بَيِّنَٰتٍ﴾، [و﴿بَيِّنَٰتِ﴾،][4] و﴿عَرَفَٰتٍ[5]﴾، وما كان مثله فإن جاء بعد [الألف][6] همزة أو حرف مضعَّف نحو ﴿السَّآئِلِينَ﴾ ﴿وَٱلْقَآئِمِينَ﴾ و﴿ٱلْخَآئِنِينَ﴾، و﴿الصَّآئِمِينَ﴾. و﴿خَآئِفِينَ[7]﴾، و ﴿ٱلظَّآنِّينَ[8]﴾ و﴿حَآفِّينَ﴾، و﴿ٱلْعَآدِّينَ﴾، وشبهه أثبتت الألف في ذلك، على أني تتبعت مصاحف أهل المدينة وأهل العراق العتق القديمة فوجدت فيها مواضع كثيرة مما بعد الألف فيه

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[2] ما بين معقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

[3] في المقنع: "وفي ظلمٰت والظلمٰت".

[4] ما بين معقوفين ساقط من هـ، والذي في المقنع: "البينٰت".

[5] في هـ، ز: "غرفات"، وفي المقنع:" و لغرفات ".

[6] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[7] " خائفين" غير موجودة في المقنع.

[8] في المقنع بعدها:" والضالين".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

همزة قد حذفت الألف منها وأكثر ما وجدته في جمع المؤنث السالم لثقله والإثبات في المذكر أكثر»[1] انتهى.

**وقال في التنزيل**: «وكتبوا في جميع المصاحف ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بغير ألف بين العين واللام، والميم والنون، وكذلك حذفوها من الجمع السالم الكثير الدور في المذكر والمؤنث معا، سواء كان في موضع رفع أو نصب أو خفض نحو:

﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾، و﴿ٱلصَّٰبِرُونَ﴾، و﴿ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، و﴿ٱلصَّٰدِقُونَ﴾. و﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ و﴿ٱلصَّٰلِحُونَ﴾، و﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾، و﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، و﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾. و﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، و ﴿ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾، و﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾، و﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، و﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾. و﴿ٱلْخَٰسِرِينَ﴾، و ﴿ٱلْخَٰسِرُونَ﴾، و﴿ٱلسَّٰجِدِينَ﴾، و﴿ٱلسَّٰجِدُونَ﴾، ﴿وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾، ﴿ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾، و﴿ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾، و﴿ثَيِّبَٰتٍ﴾،﴿وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ[2]﴾، و﴿ٱلْغُرُفَٰتِ﴾، و﴿ٱلثَّمَرَٰتِ﴾، و ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ﴾، وشبهه»[3].

**ثم قال عند قوله: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾**: «بألف بين الضاد واللام المشدّدة، وكذا كل ما جاء من هذا النوع المضعّف، نحو: ﴿ٱلْعَآدِّينَ﴾، و﴿حَٰفِّينَ﴾، و﴿ٱلظَّآنِّينَ﴾، وكذلك إن جاء بعد الألف همزة نحو: ﴿الصَّآئِمِينَ﴾ ﴿وَٱلْقَآئِمِينَ﴾، و﴿السَّآئِلِينَ﴾. و﴿ٱلْخَآئِنِينَ﴾، وفي هذا الصنف خلاف»[4] انتهى.

وقد اقتصر في ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ[5]﴾ و﴿ٱلسَّٰٓئِحُونَ[6]﴾ على الحذف، كالنظائر المجاورة دون همز، وكذا اقتصر عليه في ﴿وَٱلصَّٰٓئِمِينَ﴾ مع نظائره في الأحزاب[7]، ولكن حمل الناظم اقتصاره على أحد الوجهين على اختياره بسبب المجاورة، ولذا لم يستثن تلك المواضع.

---

[1] المقنع، ص 22-23.

[2] في ح: "الصادقٰت"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[3] مختصر التبيين 2/30-32.

[4] مختصر التبيين 2/58-59.

[5] في ح، د: "التآئبين" والمثبت من هـ، ز.

[6] في د: "السائحين".

[7] انظر: مختصر التبيين 3/642.

وهذا إحدى القواعد المتقدمة في النقل عن أبي داود عند قوله: «**وذكر الشيخ أبو داودا**»، البيت[1].

**تنبيهات: الأول**: اشتمل كلام الناظم على جميع ما ذكره الشيخان، إلا أن قول الداني: «وأكثر ما وجدتُه في جمع المؤنث السالم»، ظاهر في أن أكثرية وجود حذف في جمع [المؤنث السالم، يقابلها[2] وجود الحذف في جمع][3] المذكر غير أكثر، لا الإثبات في لجمع المؤنث.

وقوله: «كثيرة»، لا يقتضي أنه أكثر من الإثبات، بل ربما تنصرف الكثرة فيه إلى مجموع المواضع من المذكر والمؤنث، وحينئذ فلا دليل في كلام أبي عمرو على رجحان الحذف فيه على الإثبات، إلا ما يذكره بعدُ في ذي الألفين.

**الثاني**: استشكل الشارحُ كلامَ أبي عمرو الذي تبعه فيه الناظم بما حاصله: أنه تكلم على المذكر، وما فيه من المؤنث ألف واحدة، بدليل أنه تكلم على ما فيه ألفان بعد ذلك، ثم لما تكلم على المهموز، وذكر الخلاف فيه، **قال**: «وأكثر ما وجدت الحذف في جمع المؤنث السالم، ولا يوجد جمع مؤنث سالم فيه ألف واحدة مهموز ما بعدها، أو مشدّدا»[4]، انتهى.

**قلت**: وهو إشكال غير وارد، لأن قوله: «وأكثر ما وجدته في جمع المؤنث السالم»، استطراد جرّ إليه ذكر المهموز من المذكّر، ووجد أن حذف الألف في بعض المصاحف من كليهما، وإن كان سيذكره بعد في نظائره من المؤنث ذي[5] الألفين، مع أن هذا الاستطراد[6] لم يقتض مخالفة المنصوص، ولم يوقع في إلباس، فلا بأس.

وعلى هذا فقول الناظم: «**والخلف في التأنيث في كليهما**»، البيت، استطراد أيضا، تبع في ذكره أحد قسميه، وهو المهموز، كلام أبي عمرو، واستطرد المشدّد من عند نفسه، وكلاهما مستغنى عنه، لدخولهما في قوله: «**وجاء في الحرفين**»، البيتين.

ويمكن توجيه كلام الناظم بأن يقال لمّا ذكر أولا الجمع السالم بقسميه المذكر والمؤنث، الشامل بحسب مقتضى اللفظ لذي الألف والألفين، واستثنى المشدّد والمهموز لزم عموم المستثنى

---

[1] انظر: ص 385-386.

[2] في ز:" لم يقابلها ".

[3] مابين معقوفين ساقط من هـ.

[4] التبيان ق/224-ب.

[5] في ح: "في"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[6] في د: "الاشتراط".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

لقسمي المذكر والمؤنث أيضا، ثم لما ذكر حكم قسمي المذكر بقي النظر متشوّفا لحكمها في المؤنث، فأفاده في هذا البيت.

وبقي قوله: «**وجاء في الحرفين**»، خاصا بغير المشدّد والمهموز، نتقدّمهما في البيت قبله كما تقرّر. ولا يمنع من هذا المحمل عدم تمثيله أولا للمؤنث ذي الألفين كما هو ظاهر، ولأنه يمكن أن يكون منه ﴿ءَايَـٰتُ﴾، كما لا يمنع منه أيضا إدراج الشيخين المشدّد والمهموز في ذي الألفين، إذ لم يلتزم متابعتهما إلا في تأدية الأحكام، لا في التقاسيم والتراتيب، والله أعلم.

وإلى صحة هذين التقديرين أشرت بقولي في حل كلامه:

«**ما لم يمكن الجمع بقسميه، أو المذكر فقط مشدّدا أو مهموزا**».

ولكلّ وجه والله أعلم.

**الثالث**: مما يحتمل أن يندرج في ضابط الناظم وغيره من الشيوخ باب ﴿ءَامِنِينَ﴾، و ﴿ءَاخِذِينَ﴾، و﴿ٱلْآمِرُونَ﴾، و﴿ءَاخَرِينَ﴾، و﴿ءَايَـٰتُ﴾، و﴿الْمُنشَـَٔاتُ﴾ مما وقع فيه قبل الألف همزة في القسمين، مع أن العمل جرى في غير ﴿الْمُنشَـَٔاتُ﴾ بخلاف ذلك، وهو أن الألف المرسومة هي التي بعد الهمزة، ولا صورة للهمزة.

ولا شك أن الشيخين ذكرا في الهمز أن كل همزة مفتوحة وقع بعدها ألف، زاد أبو عمرو: «وسواء كانت مبدلة من همز أو زائدة فإن الرسم ورد في ذلك كله بألف واحدة»[1].

وجوّزا فيه أن تكون المحذوفة هي صورة الهمزة، وهو الراجح عندهما، وأن تكون الثانية، ومثّلا لذلك بأمثلة ليس واحد منها جمعا سالما، فيحتمل أن يكون ذلك ضابط شاملا للجمع أيضا، ويكون تخصيصا لما ذكروا هنا، فيكون ما هنا مخصصا بقوله في باب الهمز تبعا لهما: «**وما يؤدي لاجتماع الصورتين**»[2]. البيت.

ويتأيّد هذا [المحمل][3] بذكر الناظم ﴿ءَايَـٰتُ﴾ مثالا لذي الألف الواحدة إيذانا بخروج الألف الواقعة بعد الهمزة عن هذا الباب، وهذا على التمشية الأولى هناك.

ويحتمل أن يكون هذا النوع مرادا لهم هنا في هذا الضابط جرى العمل عليه في ﴿الْمُنشَـَٔاتُ﴾، وعلى غيره في الباقي، وسيأتي لهذا مزيد كلام.

---

[1] المقنع، ص 24.

[2] انظر: ص 964 وما بعدها.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د، وفي هـ: "المحل".

**الرابع**: مما يشمله ضابط الناظم والشيخين ما ألفه مبدلة من همزة نحو: ﴿**مُسْتَنِسِينَ**﴾ لورش، ويلزم من ذلك [حذف][1] صورة الهمز فيها لقالون ضرورة أن الألف في قراءة ورش هي بنفسها الهمزة في قراءة قالون، فالمحذوف في قراءة ورش وهو الألف، هو بعينه صورة الهمز في قراءة قالون، ولذا لم يحتج إلى استثنائه في الهمز مع: ﴿**ٱلرُّءْيَا**﴾ و﴿**ادَّٰرَءْتُمْ**﴾.

ومما يشمل أيضا الملحقات بالجمع السالم، وإن لم تكن جمعا حقيقة، وشاهده قوله: «**في العالمين وشبهه**»، حيث أصّل الحذف في ﴿**ٱلْعَٰلَمِينَ**﴾ الملحق بالجمع، ثم حمل عليه شبهه من الجمع السالم، وساوى بين الجمع والملحق به في الحكم، ولا فرق بين ما جرى مجرى[2] المذكر أو المؤنث.

فالأول نحو: ﴿**لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ**[3]﴾ و﴿**وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ**﴾[ الحجر: 2 ] ﴿**وَكُنَّا بِكُلِّ شَىْءٍ عَٰلِمِينَ**﴾[ الأنبياء: 81 ] مما استعمل في جانب الله تعالى على جهة التعظيم.

والثاني نحو ﴿**عَرَفَٰتٍ**[4]﴾ [البقرة: 198] و﴿**أُوْلَٰتِ**﴾ [الطلاق: 6].

وأما ﴿**أُمَّهَٰتِ**﴾ فجمع سلامة لـ(أُمَّهَة) بتقدير مزيدة، وكذا ﴿**أَخَوَات**﴾ جمع سلامة لـ(أخَوَة)، و﴿**بَنَات**﴾ جمع سلامة لـ(بَنَوة) بفتح الفاء والعين فيهما، لكن نقلا إلى (فُعْل) بضم فسكون، و(فِعْل) بكسر فسكون، وعُوِّض من لامهما تاء، وليست التاء فيهما علامة تأنيث بدليل سكون ما قبلها، وعلامة التأنيث فيهما صيغة (فُعْل) و(فِعْل) التي نقلا إليها، والدليل على أن أصل لام (أخت) الواو جمعه على (أخوات).

وأما ﴿**بَنَات**﴾ فغلبةُ إبدال التاء من الواو على إبدالها من الياء، ولا يستدل عليه بـ(البُنُوَّة) لورود (الفتوة) في (فتى) الياء، بدليل ﴿**فِتْيَٰنِ**﴾، ولا مدخل لـ ﴿**ثَمَٰنِينَ**﴾ ولا لـ ﴿**ثَلَٰثِينَ**﴾ رفعا وغيره، لأن الأول منقوص، والثاني فُصِل بينه وبين حرف الإعراب بحرف واحد، فكان شبيها بالمنقوص أو بنحو: ﴿**أَكَّٰلُونَ**﴾، و﴿**جَبَّارِينَ**﴾، ولم يدخل واحد من القسمين في ضابط الشيخين عند الناظم حسبما يذكر قريبا.

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[2] في ح:" بين"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[3] في مثل قوله تعالى :﴿ **أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ** ﴾ [يوسف: 12].

[4] في هـ: "غرفات".

ولذا نص على حذفهما فيما يأتي، وكان الأنسب ذكرهما هنا، ولكن راعى الناظم في تأخيرهما مناسبة النظائر المذكورة معهما.

ومما يشمله أيضا بعض الجموع السالمة التي حصل فيها تغيير نحو: ﴿غُرُفَـــٰت﴾ و ﴿قُرُبَـٰتٍ﴾ عند قالون بضم عينهما، مع أنها ساكنة في المفرد، لأن ذلك لا يخرجها عن كونها سالمة.

ومما يشمله أيضا: ما كانت ألفه مصاحبة للامٍ نحو ﴿ٱللَّـٰعِبِينَ[1]﴾، و﴿ٱللَّـٰعِنُونَ﴾ و﴿رِسَـٰلَـٰتِ﴾ و﴿جِمَـٰلَـٰتٌ﴾، ويؤيد هذا استثناؤه (رسالة) العقود لأبي داود هنا، وتمثيله للمثنى بالمصاحب لها وهو: ﴿رَجُلَـٰنِ﴾ [كما مثل له أبو عمرو بـ ﴿رَجُلَـٰنِ﴾][2] و﴿أَضَلَّـٰنَا﴾،[3] وقد سبق قريبا أنه لا مدخل لـ(ثلاثين) هنا.

**الخامس**: مراد الناظم بالمشدّد والمهموز من قسمي المذكر والمؤنث في قوله: «**ما لم يكن شدد أو إن نبرا**»: ما كان الشدّ والهمز فيه بعد الألف مباشرا له، كما صرح به الشيوخ[4]، وتقدمت أمثلته، لا غير المباشر ولا المتقدم[5] نحو: ﴿ٱلْحَوَارِيُّونَ﴾ رفعا وغيره، و﴿رَبَّـٰنِيُّونَ﴾ كذلك، ونحو ﴿الصَّـٰدِقِينَ﴾ و﴿ذُرِّيَّـٰتِ﴾ في المشدد، ونحو ﴿خَـٰطِئُونَ﴾، و﴿مَـٰلِئُونَ﴾ ونحو: ﴿ءَامِنُونَ﴾، و﴿مُنشَـَٔاتُ﴾ في المهموز.

أما عدم دخول ما كان الشدّ المتأخر فيه غير مباشر فمن قوله: «**وفي الحواريين**.... **أثبته**»، إذ لو دخل في المشدّد المثبت، لما احتاج إلى التنصيص على إثباته ثانيا.

ويلزم مثله في الهمز، إذ هما باب واحد.

وأما عدم دخول ما تقدم فيه الشدّ فمن تمثيله بـ ﴿ٱلصَّـٰٓدِقِينَ﴾ [و﴿ذَٰرِيَـٰتِ﴾][6] لغير المشدد، ويلزم مثله في الهمز، كما سبق قريبا، مع ضرب من التسامح.

---

[1] في هـ: "اللاعبون".

[2] ما بين معقوفين ساقط من د.

[3] انظر: المقنع، ص 17.

[4] انظر التبيان ق/223-ب، وتنبيه العطشان، ص239.

[5] في ح: "ولا غير المتقدم"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[6] **ما بين معقوفين ساقط من هـ.**

**السادس**: مراد الناظم بالمتكرر ما وقع في القرآن في ثلاثة مواضع، لا ما وقع مرتين، بدليل تمثيله فيما يأتي للمنفرد بـ﴿حَسَرَٰتٍ﴾، مع أنه وقع في موضعين، ولم يمثل لما وقع أكثر من ذلك، وهذا هو الذي **صحّح اللبيب**.

**ونصه**: «قال الشارح -يعني السخاوي-: اختلف المصنفون لكتب الرسم في حدّ كثرة الدور، فمنهم من قال: إذا تكرر الاسم أو الفعل، أو الجمع السالم المذكر أو المؤنث ثلاث مرات فصاعدا قيل له كثير الدور، واستدل على ذلك بأنك تقول للرجل الواحد رجل، وللاثنين رجلان، وللثلاثة رجال، ومنهم من قال خمسة، ومنهم من قال سبعة، والقول الأول أصحهن وعليه العمل»[1] انتهى.

**وقال الجعبري**: «كثير الدور هو الذي تكرر في القرآن كثيرا، والناظم -يعني الشاطبي- لم يحدّ الكثرة، فلتستقرأ من الأمثلة»[2] انتهى.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] الدرة الصقيلة ق/60-ب.

[2] الجميلة: ق/83-ب.

ويعني بالأمثلة أمثلة تقدمت له، إلا أنه عدّد من جملتها: ﴿ٱلْآمِرُونَ﴾، و﴿خَٰسِئِينَ﴾[1].

وأما ما طرق فيه الشروح من احتماله لوجه آخر، وهو أنه يريد تكرّر الأوزان[2]، وأن هذا المحمل هو الظاهر من كلام أبي داود، لتمثيله بألفاظ من الجموع لم تأت في القرآن إلا في موضع واحد أو موضعين بالحذف، وأن المحمل الأول هو الظاهر **من كلام أبي عمرو**، لذكره [أمثلة][3] كثيرة الدور في القرآن من الجمعين، غير أنه ذكر في أمثلة جمع المؤنث السالم كلمتين قليلتي الدور متحدتي اللفظ، وهما: ﴿عَرَفَٰتٍ[4]﴾ و﴿ثَيِّبَٰتٍ﴾، [وفي بعض][5] النسخ ﴿غُرُفَٰتٍ﴾ فشيء لم نره لمتقدمي أهل هذا الفن، ويردّه كلام الناظم الآتي آخر الباب، وهو قوله: «**وليس ما اشترط من تكرّر**»[6]، البيت.

ولا يساعده أيضا كلام أبي عمرو، لأنه مثّل أيضا بالمتّحد، كما أشير إليه، فلا فرق بين تمثيله بكلمتين وتمثيل أبي داود بكلمات.

**السابع**: عبَّر الشيخان في الضابط المتقدم بالكثير الدور، وتعبير الناظم بالمتكرّر غير مُوَفّ لذلك، لصدقه بما وقع مرتين.

**والجواب**: أنه لما مثّل آخر الباب للمنفرد بما وقع مرتين عُلِم أن مراده هنا ما فوق الاثنين، وأيضا فإن هذا الشرط لما لم يكن مُتحتِّما، حتى أنه إذا فقد تخلف الحكم، تساهَلَ الناظم في التعبير عنه، إذ لو أسقطه بالكلية ما أخلّ بالحكم كما يقول آخر الباب: «**وإنما ذكرته**»[7]، البيت.

**الثامن**: لا يخفى أنه لا يدخل في ضابط الناظم وفي تمثيله بـ ﴿ذُرِّيَّٰتِ﴾، نحو: ﴿مَرْضَاتِ﴾، و﴿تُقَىٰةً﴾، و﴿أَمْوَٰتٌ﴾، و﴿أَصْوَٰتَ﴾، و﴿ذَوَاتَىْ أُكُلٍ﴾، و﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾، إذ ليس واحد منها جمع مؤنث سالم.

---

[1] انظر: الجميلة: ق/83-ب.

[2] كما في التبيان ق/223-ب.

[3] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[4] في هـ: "غرفات".

[5] ما بين معقوفين في موضعه طمس في د.

[6] انظر: ص 479 وما بعدها.

[7] انظر: ص 479 وما بعدها.

أما الأولان فمفردان، وأما الثالث والرابع فجمعا تكسير، وأما الأخيران فتثنية (**ذات**) رُدَّت إليه عينه في التثنية على اللغة الفصحى، وربما ثُنِّي دون ردّ فقيل: (**ذاتا**).

قال في التسهيل: «وقالوا في (ذات) (ذاتا) على اللفظ، و(ذواتا) على الأصل».

**التاسع**: بقي على الناظم ذكر الخلاف في المشدّد من الجمع المذكر عن الشاطبي، لالتزامه ذكر ما انفرد به، وقد قال فيه بعد أن ذكر أن كل جمع سالم كثير الدور حذف ألفه ما نصه:

سِوَى الْمُشَـــدَّدِ والْمَهْمُـــوزِ فَاخْتَلَفَـــا[1] عَنِ العِرَاقِ وفِـــي التَّأْنِيـــثِ قَـــدْ كَثُـــرَا[2]

وقد أقرّه الجعبري، وسرد عليه نص المقنع المتقدم في حل كلام الناظم، مسقطا منه ما يقتضي تخصيص الخلاف بالمهموز، وهو قوله: «مما بعد الألف فيه همز»[3].

**ثم قال**: «والنظم[4] ناقص من ضمّ العراقي إلى المدني»[5] انتهى.

وهذا الذي أسقطه الجعبري من نص المقنع هو ثابت في جميع ما طالعت من نسخه، فإن صح سقوطه طولب الناظم بنقل الخلاف عنه أيضا.

**العاشر**: نذكر[6] فيه تمهيدا يتقعّد به من فصول هذا الباب ما اضطرت فيه النظر، ويصفوا بعذوبة منهله ما من هذا المورد تكدّر:

اعلم أن الشيخين لما تكلما على ضابط الجمع بقسميه، ثم عدّدا مثلهما، لم يمثّلا للمذكر بما فصل بين ألفه وعلامة إعرابه حرف واحد، وذلك نحو: ﴿سَمَّٰعُونَ﴾، و﴿خَرَّٰصُونَ﴾ من جمع أمثلة المبالغة، ولا بما آخره ياء اجتمعت مع مثلها، فاقتضت القاعدة حذف أحدهما، وهو لفظ ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾، و﴿رَبَّنِيِّـۧنَ﴾، ولا بما حذفت نونه للإضافة نحو: ﴿بَٰلِغُوهُ﴾، و﴿بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا﴾، ولم يمثلا أيضا لواحد من القسمين بمنقوص نحو: ﴿الصَّـٰبُونَ﴾، و﴿ٱلْغَاوُۥنَ﴾، و﴿ٱلْعَالِينَ﴾، و﴿ٱلْقَالِينَ﴾، ونحو: ﴿بَنَاتٍ﴾، و﴿ثُبَاتٍ﴾، ولا بما لامه همزة اجتمعت صورتها مع مماثلها من واو أو ياء أو ألف، فحذفت إحداهما نحو: ﴿خَاطِئُونَ﴾، و﴿خَـٰطِـِٔينَ﴾،

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] في هـ: "فما اختلفا".

[2] العقيلة، ص138.

[3] المقنع، ص23.

[4] في د: "والنص".

[5] الجميلة ق/107-108.

[6] في هـ: "قد ذكر".

و﴿مَالِئُونَ﴾، و﴿سَيِّئَاتُ﴾، و﴿سَوْءَٰتِ﴾، و﴿الْمُنشَـَٔاتُ﴾، إلا أن إحدى الصورتين في ﴿سَوْءَٰتِ﴾ وتاليه ألف الجمع، وفيما عداه غيرها على أن كون ﴿سَوْءَٰتِ﴾ مما حذفت صورة همزته، لاجتماع المثلين جار على ما نص عليه الأئمة في باب ﴿مَسْئُولًا﴾.

وأما إذا اعتبر قياسها بعد الساكن فلا اجتماع، ولا بما صدره همزة اجتمعت صورتها مع الألف التي في الجمع، فحذفت أحدهما نحو: ﴿ءَامِنُونَ﴾، و﴿ءَاخَرِينَ﴾، و﴿ءَايَـٰتٍ﴾ فكان ضابطها محتملا لدخول هذه الأقسام الستة عملا بمقتضى ظاهر الإطلاق. ومحتملا لعدم دخولها أخذا بالاحتياط، وتمسّكا بالأصل عند قيام الاحتمال ما أمكن، لقلّة وجودها بالنسبة إلى غيرها، ولأن في جميع هذه الأقسام شبهة توجب الإثبات والخروج من الضابط المتقدم، ففي الأول شبهة في الصورة بالمنقوص، حيث لم يفصل بين ألفه وحرف إعرابه إلا حرف واحد، وقلة إفراد الجمع الآتي على هذا الوزن، حتى قال الجعبري عند قول الشاطبي: «**وكل جمع كثير الدور**»، البيت[1]، ما نصه: «والألف المحذوفة في جمع المذكر هي ألف فاعل الموجودة في الواحد[2] انتهى.

فأنت تراه أخرج من الجمع المذكر[3] في الضابط وزن (فعّال)، وفي الثاني حذف علامة الإعراب أو الياء التي قبلها، وفي الثالث حذف النون للإضافة، وفي الرابع حذف لام الكلمة، وفي الخامس في قسم المذكر منه حذف صورة [الهمزة التي هي لام][4] الكلمة، أو[5] علامة الإعراب، وفي ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾، و﴿سَوْءَٰتِ﴾ من قسم المؤنث حذف صورة همزة [كما هو القياس فيها وفي ﴿الْمُنشَـَٔاتُ﴾ منه حذف صورة الهمزة][6]، أو ألف الجمع حسبما تقدم في التنبيه الثالث من تعارض نص الشيخين فيه، وفي السادس حذف صورة الهمزة التي في صدر الكلمة، أو ألف الجمع حسبما تقدم فيه أيضا تعارض نص الشيخين، ولما احتمل[7] أن يدخل في الضابط المتقدم

---

[1] العقيلة ص 138.

[2] الجميلة ق/108-أ.

[3] في ز:" المذكور ".

[4] ما بين معقوفين في موضعه طمس في ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[5] في ز" و ".

[6] ما بين معقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ ، ز.

[7] في ح ، هـ: "اختل"، والمثبت من د، ز.

هذه الأقسام الستة التي يختص شطرها[1] الأول بقسم المذكر، ويعم شطره الثاني القسمين احتاج إلى التنصيص على ذكر الكلم التي وجد للشيخين أو أحدهما نصا في عينها بحذف أو إثبات أو خلاف، ليرتفع الاحتمال عنها، وبقي ما عداها عرضة للنظر، وكل ذلك تطّلف لتصحيح النقل، حتى لا يخلّ بشيء مما ذكروه. ولا يقول عنهم ما لم[2] يقولوه[3] فجزاه الله عن المسلمين وعن نفسه خيرا.

وإذا فهمت هذا عرفت مقصود الناظم بذكره الجموع الآتية بالحذف أو الإثبات في قوله: «**وجاء ربانيون**» البيت[4]، [«**ثم بنات**»، البيت[5]][6] «**والحذف عنهما بأكالون**» إلى قوله «**كـــلا**»[7]، «**وعنه حذف خاطئون**» إلى قوله «**يقتفيه**»[8]، وفي قوله: «**في الحواريين... أثبته**»[9]، «**وعنه والداني في طاغون ثبت**»[10]، «**وللجميع السيئات جاء بألف**»[11]، أو بخلاف[12] في «**سوءات**»[13]، واتضح لك أيضا مقصوده بالتخصيص في ما خصص من تلك الجموع بالحذف، مع أن ظاهر ضابط الجمع شمولها، وسنزيد هذا بيانا وتأييدا بعد استيفاء الناظم لذكرها، وإنما عجّلت بذكر هذه التوطئة هنا لما لها من التعلق بضابط الجمع المذكور في الأبيات، ولتكون على بصيرة فيما يرد عليك من الجموع الآتية بالحذف، والله المستعان.

**الإعـــراب**: فاعل «جاء» ضمير الحذف، و«أيضا» مصدر ماض عاد إلى الشيء، وهو منصوب على الحال من الفاعل، أو على أنه نعت مفعول مطلق، تقديره: وجاء الحذف معا معاودا

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر المير
جامعة الأمير

---

[1] في هـ: "شرطها"، والمثبت من ح ، د ، ز.

[2] في ح، د، ز: "لا"، والمثبت من: هـ.

[3] في ز:" يقوله "، والمثبت من ح ، هـ ، د.

[4] انظر ص 449 وما بعدها.

[5] انظر ص 451 وما بعدها.

[6] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[7] انظر ص 464 وما بعدها.

[8] انظر ص 466-473.

[9] انظر ص 447-450.

[10] انظر ص 468-471.

[11] انظر ص 474.

[12] في ز:" بالخلاف ".

[13] انظر ص 453-454.

[أو مجيئا، ذا معاودة][1] إلى فعله الأول الذي هو المجيء، و«عنهم» و«في العالمين» متعلقان بـ«جاء» و«شبهه» عطف على «العالمين»، و«حيث» ظرف مكان متعلق بـ:«جاء» أيضا، أو بالاستقرار على أنه حال «العالمين» ومعطوفه، أو من معطوفه فقط و«كالصادقين» خبر مبتدأ محذوف، أي وذلك كالصادقين، و«نحو» بالخفض عطف على «الصادقين» أو «على شبهه» وهو أظهر، و«ذرّيات» مضاف إليه غير منوّن، و«مع» ظرف في محل حال من «ذرّيات»، و«مسلمات» و«كبينات» عطف على «ءايات»، و«من» في «من سالم الجمع» مبينة، وهي ومجرورها في محل حال «شبهه»، فتتعلق بالاستقرار، وإضافة «سالم» [ إلى «الجمع» من إضافة الصفة إلى الموصوف. و«ما» ظرفية مصدرية عاملها «جاء»، واسم «يكن» ضمير «سالم الجمع»، وجملة «شدّد» خبرها، و«إن» بكسر الهمزة بمعنى «قد» على رأي قطرب[2]، أوزائدة، و«نبرا» عطف على «شدد»، و نبر الهمز عند سيبويه، وخصّه الخليل[3] باللين منه، و«ثبت ما شدّد» مبتدأ محذوف الخبر، وموصول مضاف إليه وصلته، وفاء «فثبت» فصيحة، وهي التي في صدر جواب سؤال مقدّر [أي][4] إن تسئل عن حكم المشدد والمهموز فثبت ما شدد من المذكر حاصل، أو«ثبت» خبر مبتدأ محذوف. أي فالحكم ثبت كذا، ولو روي منصوبا لصح على الإغراء، و«من» في «مما ذكر» مبينة، وهي ومجرورها في محل حال «ما شددا» وحال ضميره، و«في الذي همز» متعلق بـ«شهر» و«من» في «منه» مبينة، وهي ومجرورها في محل حال مرفوع «همز»، والجملة فعلية، و«الخلف في التأنيث» جملة اسمية. و«في كليهما» بدل من «في التأنيث»، و«الحذف عن جل الرسوم» جملة اسمية، و«الرسوم» هنا بمعنى المصاحف، و«فيهما» متعلق بمتعلق الخبر، ويصح العكس، وهو أظهر.

---

1–ما بين معقوفتين ساقط من د.

2–هو محمد بن المستنير،بقطرب،أخذ النحو عن سيبويه،كان عالما ثقة نحويا كبيرا،من كتبه:الاشتقاق، و الأضداد،مات سنة: 206هـ.البلغة ،ص ،284و مراتب النحويين ،ص 85.

3–هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، النحوي الكبير، اللغوي الشهير،أول من وضع علم العروض والقوافي،من: كتبه العين مات سنة: هـ175 .البلغة،ص 133– 134،ومراتب النحويين ،ص 44– 56.

4–ما بين معقوفتين ساقط من ح ،والمثبت من د ،هـ،ز .

قال:

[53] وَجَاءَ فِي الْحَرْفَيْنِ نَحْوُ الصَّادِقَاتْ وَالصَّالِحَاتِ الصَّابِرَاتِ الْقَانِتَاتْ

[54] وَبَعْضُهُمْ أَثْبَتَ فِيمَا الأَوَّلاَ وَفِيمَا الْحَذْفُ كَثِيرٌ نُقِلاَ

لما ذكر أن الجمع السالم غير المشدّد والمهموز حذف بقسميه، وذكر أمثلته مثل كغيره للمؤنث منه بذي الألف الواحدة تحريرا لمحل الوفاق، ثم أفرد ذا الألفين بالكلام ما فيه من الخلاف، وإن كان ظاهر الدخول فيما تقدم، فأخبر على جهة إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل أن الحذف جاء في الألفين من جمع المؤنث السالم نحو ﴿الصَّٰٓدِقَٰتِ﴾ و﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ و﴿وَٱلصَّٰبِرَٰتِ﴾ و﴿وَٱلْقَٰنِتَٰتِ﴾، وأن بعض كتّاب المصاحف أثبتوا في جموع التأنيث الألف الأول من الألفين، لكن الحذف نقل في الألفين كثيرا كما تقدم مجيئه في الحرفين.

**قال في المقنع:** «وما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنث السالم فإن الرسم في أكثر المصاحف بحذفهما معا سواء كان بعد الألف حرف مضعّف أو همزة نحو:

﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ﴿وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾ ﴿وَٱلصَّٰٓدِقَٰتِ﴾ ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾ ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾ و﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾ ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾[1] ﴿وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ﴾[2]، و﴿تَّٰٓئِبَٰتٍ﴾، و﴿سَٰٓئِحَٰتٍ﴾، و﴿قَٰنِتَٰتٍ﴾، ﴿وَٱلْمُنفِقَٰتُ﴾ وشبهه، وقد أمعنت[3] النظر في مصاحف أهل العراق الأصية إذ عدمت النص في ذلك فلم أرها تختلف في حذف ذلك»[4] انتهى.

**فقول أبي عمرو:** «فإن الرسم في أكثر المصاحف بحذفهما معا». مفهومه أن الأقلّ ليس كذلك، وهو محتمل لإثباتهما، ولحذف الأول فقط، ولحذف الثاني فقط.

المكتبة الرقمية لمعهد الفقه للعلوم الإسلامية
جامعة أم القرى

---

[1] في المقنع بعدها:" والسابقات وثيبات".

[2] في المقنع بعدها:" وغيبت".

[3] في المقنع:" أنعمت ".

[4] المقنع، ص 23.

**قال الجعبري:** «لأن كلا منهما قد حذف على إنفراده، واجتماعهما أثقل، فإذا لم يحذفا لعارض[1] الإجحاف[2] حذف أحدهما، والأول أولى، لأنه السابق فيجري على قياسه، وبرهانه في سماوات فصلت»[3] انتهى.

وحاصله أن كلام أبي عمرو محتمل الثلاثة أوجه، لكن ترجّح عنده من جهة النظر حذف الأول وإثبات الثاني، والناظم ترجح عنده أن مقابل الأكثر حذف الثاني. وإبقاء الأول وتخصيصه بالخلاف، [لأن الثاني الذي يخصّ الجمع أنسب بالحذف][4]، إذ هي مقصودة بالحذف حالة الإنفراد، ولأن بما قوي الثقل، بدليل تصريح تلميذه وأثبت الناس فيه، وأعرفهم بكلامه، وهو أبو داود، بذلك، **ونصه في التنزيل:** «وما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنث وسواء كان بعد الألف حرف مضعف أو همزة ففيه اختلاف بين المصاحف فبعضها حذف منه[5] الألف الثاني وأثبت الأول وبعضها وهو الأكثر حذف منه الألفان على الاختصار، وتقليل حرف المد، وبذلك أكتب وإياه أختار»[6] اهـ.

وهو صريح في تخصيص الخلاف بالألف الأولى، وعليه اقتصر أبو إسحاق التجيبي، وهو قد اشترط في كتابه جمع ما تضمنته كتبٌ، منها مقنع أبي عمرو.

ولما حمل الناظم كلام أبي عمرو حيث كان محتملا على ما عند أبي داود، وجعل كلامه مفسرا لما في المقنع، صح له الجمع بين كلامهما في النقل بقوله: «**وبعضهم أثبت فيها الأولا**»، وهو عين قول أبي داود، فبعضها حذف منها الألف الثاني وأثبت الأول. وقوله: «**وفيهما الحذف**

---

[1] في الجملة:" تعارض".

[2] في د:" ألا يخاف".

[3] الجميلة للجعبري ق/109-أ.

[4] ما بين معقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ ، ز.

[5] في مختصر التبيين:" منها ".

[6] مختصر التبيين 2/33-34. وقد اختار الهوريني حذف الألف الثانية، وقال:« لأن الثاني يخص الجمع، أنسب بالحذف، إذ هي المعهودة بالحذف حالة الانفراد» ، وردّ الهوريني مختار الجعبري، فقال:« ولا وجه لمن نظر في كلام أبي عمرو، وأثبت عنه الثاني وحذف الأول، ولا لمن برهن بـ:«سماوات » فصلت. ومسائل الرسم توقيفية، ففي كتاب الله كلمات أثبتت فيها الألف الأولى، وكلمة أثبتت فيها الألف الثانية، والأكثر حذف منها الألفان. انظر (مختصر التبيين2/33، والجوهر الفريد، ق/49-أ، والجميلة ق/109-أ، وإرشاد القراء والكاتبين، 1/224-225، وتنبيه العطشان، ص252-253).

**كثيرا نقلا**»، هو عين[1] قول أبي داود، وبعضها وهو الأكثر حذف منها لألفان، كما أن نص المقنع على محمله المتقدم كذلك أيضا[2].

وقول الناظم أولا «**وجاء في الحرفين**، البيت، كالترجمة فُصلت بالبيت الثاني، كما أن قول أبي داود: «ففيه اختلاف بين المصاحف»، كلام مجمل، كالترجمة فصل بحذف الثاني، والاختلاف في الأول.

وقد روي عن الناظم أنه أصلح الشطر الآخر بقوله: «**لكن حذفه كثيرا نقلا**»[3]. وهو كشطر الأصل إلا أنه أصرح منه في تعيين المراد.

وإذا فهمت ما حررته هنا اتّضح لك فساد كثير ما يقال هنا، وإن في كلام الناظم تناقضا، وأنه خلط طريقتي الشيخين مع اختلافهما[4]، لأن طريقة أبي عمرو أن الأقل هو إثباتهما معا أخذا لذلك من مفهوم قوله: فإن الرسم في أكثر المصاحف بحذفهما معا، وأن قول الناظم: «**وبعضهم أثبت فيها الأوّلا**»، هو طريقة أبي داود. وأن قوله: «**وفيهما الحذف كثيرا نقلا**»، طريقة أبي عمرو، وكل هذا تخليط، وفهم لكلام الناظم وغيره على غير مقاصدهم، فلا معنى لإطالة البحث في ذلك بعد وضوح الحق.

**تنبيهات: الأول**: من جملة ما يدخل في قوله: «**وجاء في الحرفين**». المشدد والمهموز على الاحتمال الأول في قوله: «**والخلف**[5] **في التأنيث في كليهما**»، لا على الثاني ثمة.

**الثاني**: من جملة ما يدخل في ذي الألفين: ﴿خَلَٰتِ﴾ و﴿مَغَٰرَٰتٍ﴾ مما الألف الأولى فيه أصلية لا زائدة، وهي فيهما عين، والأصل (خوَلات) و(مغْوَرات)، ثم أُعلاّ على القياس.

---

[1] في ح ، هـ: "غير"، والمثبت من د ، ز.

[2] خلاصة الكلام أن أصحاب المصاحف رووا في هذا النوع الحذف عن أكثر المصاحف، وورد عن بعض المصاحف المدنية والعراقية ثلاثة أقوال: أولها: إثبات الأولى، وحذف الثانية. ثانيها: إثبات الثانية، وحذف الأولى. ثالثها: إثباتهما معا. والقولان الأخيران ضعيفان، والمشهور الذي عليه العمل حذف الألفين معا، موافقة للمصاحف العراقية والشامية، وهو اختيار أبي داود كما ذكر ابن عاشر. انظر( الوسيلة، ص 295-296، والجميلة ق 109-أ، والمقنع، ص 22، وتنبيه العطشان، ص249-254، والتبيان، ق/225-226، ومختصر التبيين 33/2).

[3] انظر التبيان ق/225-ب.

[4] انظر التبيان ق/225-226.

[5] في د: "والحذف"، والمثبت من ح ، هـ ، ز.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ولما تعرّض لهما أبو داود في محليهما ذكرهما بحذف الألف الثاني، وسكت عن الأول[1].

**الثالث**: غمز[2] كلام الناظم بأن معاد الضمير الذي هو فاعل «جاء» المتبادر أنه الحذف المتقدم قريبا في قوله: «**والحذف عن جل الرسوم فيهما**»[3].

**وجوابه**: أن قوله: «**وفيهما الحذف كثيرا نقـــلا**»، يمنع عود ضمير «جاء» على الحذف المتقدم بغيره، لأنه يكون محض تكرار معه حينئذ[4].

**الإعراب**: فاعل «جاء» ضمير الحذف، و«نحو الصادقات» خبر ومضاف إليه، والمبتدأ محذوف أي وذلك نحو كذا، ويصح نصبه بتقدير أعني، و«الصالحات الصابرات القانتات» معطوفات على «الصادقات»، بحذف العاطف في الأخيرين، و«بعضهم أثبت» جملة كبرى، و«فيها» متعلق بـ«أثبت»، والضمير المجرور عائد على جموع المؤنث كما تقدم في حلّه، أو على كلم جمع المؤنث، و«الأوّلا» مفعول به، و«فيهما» متعلق بـ«نقلا» و«الحذف نقلا» جملة كبرى، و«كثيرا» الأقرب أنه حال مرفوع «نقلا»، وألف «الأوّلا» و«نقلا» لإطلاق القافية.

**قال:**

[55] وَأَثْبَتَ التَّنْزِيلُ أُولَى يَا بِسَاتْ ... رِسَالَةَ الْعُقُودِ.....

لما ذكر أنواعا من الجمع بحذف الألف اتفاقا، وأنواعا بالخلاف، أخذ يستثني ما خرج من الكلم عن تلك الضوابط المتقدمة، فأخبر عن أبي داود بنقل إثبات الأولى من ألفي: ﴿يَابِسَتِ﴾ في الموضعين من سورة يوسف، والأولى من ألفي رسالة العقود في آية: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ

---

[1] انظر مختصر التبيين،397/2، 628/3.

[2] في د: "نجد"، والمثبت من ح ، هـ ، ز.

[3] التبيان ق /225-ب.

[4] أصلح ابن جابر البيتين السابقين بأربعة أبيات فقال:

وجـــاء في الحـــرفين نحـــو الصـــادقات ... الحـــذف عنـــهما ونحـــو القانتـــات

وأثبـــت التنزيـــل فيهـــا الأولى ... لكـــن حذفـــه كـــثيرا نقـــلا

والخلـــف للـــداني أيضـــا وقعـــا ... مـــع اشـــتهار الحـــذف فيهمـــا معـــا

وعنـــهما الحكـــم كـــذلك اطـــردا ... في كـــل مـــا همـــز أو مـــا شـــدّدا

انظر:( تقييد إصلاحات على مورد الظمآن، محمد بن جابر الغساني، ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش...، عبد الهادي حميتو، 446/2).

رِسَالَـــــٰتِهِ﴾ [آية: 67]، واحترز بقيد السورة عن الواقع][1] في غيرها نحو: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَـــٰلَـــٰتَهُۥ﴾[آية: 124] في الأنعام.

**قال في التنزيل في سورة يوسف:** «وكذلك حذفوها - يعني الألف - بين السين والتاء من ﴿يَابِسَٰتٍ﴾، ولا خلاف بينهم في إثباتها بين الياء والباء»[2] انتهى.

**وقال في العقود:** «وكتبوا ﴿رِسَالَـٰتِهِ﴾ بألف قبل اللام، وبغير ألف بعدها، واجتمعت على ذلك المصاحف فلم تختلف»[3] انتهى.

**تنبيه:** ربما يتبادر من عبارة الناظم أن المراد الكلمة الأولى من ﴿يَابِسَٰتٍ﴾ احترازا من الكلمة الثانية، ولكن حديث[4] الأولى والثانية في البيت قبله قرينة إرادة الألف الأولى لا الكلمة الأولى[5].

**الإعراب:** «أثبت التنزيل» جملة فعلية، والإثبات هنا مجاز عن نقله، وهكذا كلما أسند حكما رسميا لشيخ فإنما يعني به نقله إياه عن المصاحف مباشرة أو بواسطة، و«أولى يابسات» مفعول ومضاف إليه، و«رسالت العقود» عطف على «يابسات» بدون حاطف، فهو مدخول

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

[1] ما بين معقوفين ساقط من هـ. من قوله: "إلى الجمع" إلى قوله:" عن الواقع"، مقدار ورقة كاملة، وقد أشرت إلى بداية سقوطها.

[2] وهو في حكم المستثنى من قاعدة الجمع المؤنث السالم ذي الألفين، ولم يتعرض لهذا الحرف الإمام الداني، فيبقى على الضابط المذكور عنده. انظر:( التبيان، ق/226، ودليل الحيران، ص 46، وسمير الطالبين، ص 36، ومختصر التبيين 718/3، ولطائف البيان 17/1).

[3] مختصر التبيين 453/3. ذكر الداني حرفي العقود والأنعام فيما رواه بسنده عن قالون عن نافع بحذف الألف بعد اللام. وذكر اللبيب الإجماع في الموضعين فقال:« وأما الألف التي بعد السين فثابتة بالإجماع»، وهذا الذي جرى به رسم مصاحف أهل المشرق، وخالف في ذلك أهل المغرب، حيث اقتصروا على إثبات الألف التي بعد السين في حرف المائدة، وحذفوها فيما سوى ذلك. واتفق الجميع على حذف الألفين من سوى الموضعين لأنه جمع مؤنث سالم. انظر: ( المقنع، ص 11، والوسيلة، ص123، ودليل الحيران، ص 46، والتبيان، ق/226-ب، وتنبيه العطشان، ص262، ومختصر التبيين 453/3-512، وجامع البيان في معرفة رسم القرآن، ص 54).

[4] في د: "حذفت".

[5] وقد أصلح ابن غازي هذا البيت بقوله:

الألـــف الأولى مـــن لفـــظ يابســـات رســـالة العقـــود قـــل وراســـيات

انظر: ( تقييد طرر على مورد الظمآن، ق/47، نقلا عن تنبيه العطشان، ص 261).

الأولى أيضا، ونطق به مفردا على قراءة غير نافع وابن عامر وشعبة لضيق النظم، ونصبه على الحكاية، ولو جرّه حتى يظهر أنه مقيد بـ«أُولى» كان أولى.

**قال:**

[....] ..... ..... قُـــــلْ وَرَامِـــــيَاتْ

[56] رَجَّـــــمَ ثَبْتَـــــهُ وَبَاسِـــــقَاتِ .....

أخبر عن أبي داود أنه رجّح ثبت ألف: ﴿رَّاسِيَٰتٍ﴾ الأولى لذ الكلام فيها، وألف ﴿بَاسِقَٰتٍ﴾ أيضا.

فالأول في سبأ:﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾ [آية: 13]، والثاني في ق: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ﴾ [آية: 10].

**قال في التنزيل في سورة سبأ:** «وكتبوا ﴿رَّاسِيَٰتٍ﴾ بحذف الألف الثانية التي بين الياء والتاء، وإثبات الأولى»[1] انتهى.

وقال في ق: «و﴿بَاسِقَٰتٍ﴾ بحذف الثانية وإثبات الأولى»[2].

**تنبيهان: الأول:** حكى الناظم الخلاف في الألف الأولى، وترجيح إثباتها عن أبي داود في هاتين الكلمتين، دون اللتين قبلهما، لأنه حمل اقتصاره فيهما على الإثبات على الاكتفاء بالطرف الراجح من وجهي الخلاف كما تقدم في قاعدة نقل الناظم عن التنزيل عند قوله: «**وذكر الشيخ أبو داودا**»[3] البيت، وستأتي نظائره في ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ والتثنية وغيرهما.

---

[1] مختصر التبيين 1010/4.

[2] مختصر التبيين 1135/4.

[3] انظر ص 384-386.

ولما حكى أبو داود في الأولى اتفاق المصاحف، تعيّن له الإثبات فقط، وتخصيص الناظم هذين بترجيح الإثبات، والأولين بالجزم به، أوضح دليل على أن هذا المعنى هو الذي قصد، فلا غبار على كلامه والتعرض له بالإصلاح[1] المخرج عن هذا المعنى هو محض الفساد.

ومما يؤيد ما قلته اقتصار أبي داود في البيتين على حذف الألف الأولى من ﴿بَاسِقَٰتٍ﴾.

**قال التجيبي**: «و﴿بَاسِقَٰتٍ﴾ بحذف الألف الثانية، واختلف قول أبي داود في الأول، ففي التنزيل: بألف ثابتة، وفي كتاب هجاء المصاحف بحذفهما معا» انتهى كلام التجيبي.

**قلـــت**: وليس هذا باختلاف، وإنما هو اقتصار في كلّ من الكتابين على واحد من الوجهين، اكتفاء بما قدمه من قاعدة الخلاف.

**الثاني**: اعلم أن أبا داود ذكر الجمع المؤنث ذا الألفين وحمل الخلاف في ألفه الأولى كما تقدم، ثم صار يذكر بعد ذلك في بعض كلم الجمع حذف الألفين معا، ويذكر في بعضها حذف الألف الثانية، ولا يزيد على ذلك، ويذكر في بعضها حذف الألفين، دون تعيين أنها الأولى أو الثانية.

والناظم حمل جميع ذلك على الضابط المتقدم وهو حذف الثانية دون خلاف، وحذف الأولى على الكثير من المصاحف، إلا أنه لما أن صرّح أبو داود بالإثبات في الموضعين الأخيرين مقتصرا عليه، تعيّن ترجيحه فيهما وعاد حملا على ما قلناه، فلم يكن بدّ من ذكرهما عنه في معرض الاستثناء في قوله: «**وفيهما الحذف كثيرا نقلا**».

ولما حكى اتفاق المصاحف على الإثبات في الأولين تعيّن فقطع[2] له بالإثبات، ويدل على هذا قوله **في عمدة البيان**:

..... وجـــاء خـــالات بحـــذف الآخـــر
كـــذا رســـالات ويابســـات [ثم مغـــارات وراســـيات[3]]
واحـــذفهما في الكـــل دون منـــع علـــى الـــذي قدّمتـــه في الجمـــع

---

[1] أصلح ابن جابر والرجراجي قول الخراز:« قل وراسيات، رجح ثبته وباسقات»، فقالا: صوابه أن يقال: «نقل ثبته وباسقات»، لذا ردّ عليهما ابن عاشر رحمه الله تعالى. انظر: ( تقييد إصلاحات على مورد الظمآن، نقلا عن قراءة الإمام نافع، 446/2، وتنبيه العطشان، ص 263).

[2] في هـ: "فقط".

[3] ما بين معقوفين ساقط من د.

لكـــن هـــذه بهـــذا خصّـــت  في حـــلّ رسمهـــن منهمـــا خطـــت[1]

انتهى. إلا أن كلامه فيه لما كان غير مقيّد بشيخ صحّ له تجويز حذف الجميع اعتمادا على تعميم الحذف لأبي عمرو عن أكثر المصاحف، وإن كان أبو داود جزم بإثبات ألأولى من: ﴿يَابِسَٰتٍ﴾ ومن رسالة العقود.

**الإعراب**: «قل» جملة طلبيه، و«راسيات رجح ثبته»، جملة كبرى محكية «قل» و«باسقات» مبتدأ حذف خبره، أي رجّح ثبته، وهذه الجملة عطف على التي قبلها.

**قال:**

[....] .....  وَفِـــي الْحَـــوَارِيِّينَ مَـــعَ نَحْسَـــاتِ

[57] أَثْبَتَـــــــهُ وَجَـــــــاءَ رَبَّـــــــانِيُّونْ  عَنْـــهُ بِحَـــذْفٍ مَـــعَ رَبَّـــانِيِّينْ

أخبر عن أبي [داود][2] بإثبات ألف ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ يعني مرفوعا وغيره، وألف ﴿نَّحِسَاتٍ﴾، وبحذف ألف ﴿رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾ و﴿رَبَّـٰنِيُّونَ﴾، نحـو: ﴿قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ في آل عمران [آية 52] والصف[3] [آية 14]، ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ [المائدة: 111].

وأما ﴿نَّحِسَاتٍ﴾ ففي فصلت: ﴿فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ﴾[آية: 16].

وأما ﴿رَبَّـٰنِيُّونَ﴾ و﴿رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾ ففي العقود [آية: 44]،﴿وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟﴾، وفي آل عمران [آية: 79] ﴿وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾.

**[قال أبو داود**: «و﴿ٱلْحَوَارِيُّونَ[4]﴾ بإثبات الألف أين ما أتى في جميع القرآن][5]»[6]، وقال أيضا:«﴿نَّحِسَاتٍ﴾ [فصت: 16] بألف ثابتة بين السين والتاء»[7].

---

[1] عمدة البيان، ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة 400/2.

[2] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[3] في د: "والصف، والعقود".

[4] في مختصر التبيين:" الحواريين " 465/3.

[5] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[6] مختصر التبيين 465/3-466، 1202/4.

[7] مختصر التبيين 1083/4.

**وقال في آل عمران:** «وكتبوا ﴿رَبَّنِيِّـۧنَ﴾ بياء واحدة مع حذف الألف قبل النون، كذا رسمه عطاء وحكم»[1].

**وقال في العقود:** «وكتبوا ﴿وَٱلرَّبَّنِيُّونَ﴾ بحذف الألف بين الباء والنون»[2] انتهى.

**تنبيهان: الأول:** وجه ثبت ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ ذي الياء بحذف إحدى ياءيه كما تقدم، ووجه ثبت ذي الواو منه بالحمل على ذي الياء[3]، فأورد حذف ﴿رَبَّنِيِّـۧنَ﴾ مطلقا، ففرّق بأنه أزيد منه بحرف.

**الثاني:** اكتفى الناظم في ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ المثبت بلفظ واحد، ولم يكتف في ﴿رَبَّنِيِّـۧنَ﴾ حتى ذكر ذا الواو والياء، وما ذاك والله أعلم إلا لما قدمناه من أن هذه الألفاظ عنده غير داخلة في ضابط الجمع تحقيقا، فاكتفى في المثبت بلفظ واحد لتأصّله فيه، حيث لم يتحقق اندراجه في الضابط المذكور، ولم يكتف في ذي الحذف خشية توهّم قصور الحكم على المذكور جريا على قوله: «**وغير ذا جئت به مقيدا**»[4]. فلا يندرج أحدهما في الآخر كما لا يندرج ﴿تَرَٰضَيْتُم﴾ في ﴿تَرَٰضَوْا﴾، وهذا واضح من صنيعه، حيث لم يكتف أيضا بإحداهما في ﴿فَكِهُونَ﴾ و﴿فَٰكِهِينَ﴾ حتى قال: «**كيف أتى**»، ولا في (**فعّالون**) و(**فعّالين**) و﴿خَٰطِئُونَ﴾ و﴿خَٰطِئِينَ﴾ و﴿**الصَّابُونَ**﴾ و﴿**الصَّٰبِئِينَ**﴾ و﴿بَٰلِغُوهُ﴾ و﴿بَٰلِغِيهِ﴾.

**الإعراب:** «أثبته في الحواريين» جملة فعلية، والمجرور متعلق بالفعل. و«مع» ظرف في محل حال «الحواريين»، وباء «بحذف» للمصاحبة، وهي ومجرورها في محل حال «ربّانيون» أيضا، و«مع» ظرف في محل حال «ربّانيون» أيضا.

---

[1] مختصر التبيين 356/2.

[2] مختصر التبيين 446/3.

[3] قال ابن آجطّا:" وأما «الحواريون» في موضع رفع فليس لإثبات الألف فيه علة، إذ لم يحذف منه شيء لا ياء ولا غيره، لأنه كامل، فأثبت ألفه على الأصل، وبالحمل أيضا على موضع العلة، وإن لم تكن علة ليتفق حكمه مرفوعا كان أو منصوبا أو مخفوضا». ( التبيان ق/227-ب).

[4] انظر ص 404-408.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الهيت
جامعة الأمير

قال:

[58] ثُـمَّ بَنَـاتٍ فِـي ثَـلَاثِ كَلِمَـاتْ  فِـي النَّحْـلِ وَالْأَنْعَـامِ مَـعْ لَـهُ الْبَنَـاتْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿بَنَـٰتٍ﴾ الواقع في ثلاث كلمات، من هذا اللفظ في النحل[ آية 57 ] ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ﴾ وفي الأنعام [ آية: 100 ] ﴿وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ ﴾ وفي الطور [ آية: 39 ]: ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾، وقيد الأوّلين بالسورة، والأخير بالمجاور احترازا من غيرها، فإن أبا داود ذكر هذه الثلاث بالحذف كما حكى عنه الناظم، وذكر إثبات الألف في ثلاث ﴿بَنَـٰتُ﴾ النساء [ آية:23 ] وهي ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ [وَبَنَاتُكُمْ ] [1] ﴾، ﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ ﴾، ونصه: «﴿وَبَنَاتُكُمْ ﴾ بألف ثابتة، ثم قال: ﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ ﴾ بالألف بلا خلاف»[2] انتهى.

وقد سكت عن ما عدى هذه الستة من ألفاظ ﴿بَنَاتٍ﴾ نحو: ﴿بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [ هود: 78 ] ﴿مَا لَنَا فِى بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ ﴾ في هود [ آية:79 ]، ﴿بَنَاتِىٓ إِن كُنتُمْ فَـٰعِلِينَ ﴾ في الحجر [ آية:71 ] ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ ﴾ [ الصافات: 149 ] ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ [3] ﴾ في والصافات [ آية: 153 ] ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ في الزخرف [ آية:16 ]. فبقيت على الأصل من الإثبات لعدم تحقق دخولها في الضابط المتقدم، حسبما مهّدته عند قول الناظم: «**وجاء أيضا عنهم في العالمين**»، الأبيات الخمسة[4].

**تنبيهات: الأول**: قد تبيّن لك بهذا التقرير المبني على ما تقدم من التمهيد والتحرير أنه لا غبار على كلام الناظم، ولا يرد أن يقال: لم ذكر المحذوف مع دخوله فيما سبق، مع أن قاعدته أن لا يذكر إلا ما خرج عن الضابط المتقدم، كما لا يصح أيضا الجواب[5] بأن المحذوف عند أبي داود منه أقل من الثابت فكان من حسن الاختصار ذكر الطرف الأقل لأن كلمات ﴿بَنَـٰتٍ﴾

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من هـ، والمثبت من: ح ، د ، ز.

[2] مختصر التبيين 2/397-398.

[3] "﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ ﴾" الزيادة من ح ، هـ.

[4] انظر: ص 428 وما بعدها.

[5] انظر التبيان ق/228..

المسكوت عنها عند أبي داود إن كانت محذوفة الألف لدخولها في ضابطه لمذكور للجموع كما دخلت في ضابط الناظم، فلا يصح قولهم أنها عنده ثابتة الألف، وإن كانت ثابتة عنده لسكوته عنها، وعدم دخولها في الضابط فكذلك هي غير داخلة في ضابط الناظم أيضا، وما قيل من أن أبا داود نص على ثبت ما عدى الذي ذكر الناظم، لم أجده في تنزيله، بل وجدت فيه ما حكيته قبل عنه كما حكاه عنه هكذا بعض الأئمة المحققين[1].

**الثاني**: تقدم أن الناظم قد تعرض لجميع ما نص عليه الشيخان بحذف أو إثبات أو خلاف من ألفاظ الجموع الستة التي تقدم احتمال عدم دخولها في ضابط الجمع، لاشتمال كل واحد منها على شبهة توجب ثبوت ألفاتها، وخروجها من ضابط الجمع، ولكن ختل له ذلك في هذا الموضع، حيث لم يتعرض للتنصيص على أعيان ما أثبت فيه الألف من ألفاظ ﴿بَنَاتٍ﴾، وقد سبق تعيين ما أثبت منها أبو داود[2]. وهذا أيضا يؤيد عدم اعتماده دخول تلك الأقسام الستة في ضابط الجمع، أعني تسويته[3] في الإهمال[4] بين ما نص أبو داود على إثباته من ألفاظ ﴿بَنَاتٍ﴾ وما سكت عنه[5].

**الثالث**: ينبغي أن يجري ﴿ثُبَاتٍ﴾ في قوله من ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ [ النساء: 71 ] مجرى كلم ﴿بَنَاتٍ﴾ التي سكت عنها، و لم يتعرض لأعيانها بحذف ولا إثبات، بجامع إعلال اللام بالحذف، وعدم التنصيص على العين، والمختار فيها الإثبات بناء على ما تقدم من عدم اندراج الأقسام الستة في ضابط الجمع، فـ ﴿ثُبَاتٍ﴾ كذلك.

**الإعراب**: «ثم» للترتيب الذكري، و«بنات» عطف إما على «ربّانيون» المرفوع فيرفع، وإما على المخفوض فيخفض، وتبعد الحكاية هنا، لأن الأولين منصوبان بالكسرة، والأخير

---

[1] وتندرج ألفاظ:" بنات" كلها لأبي عمرو في عموم حذف ألف الجمع، والعمل على ما ذكره أبو داود. (دليل الحيران ص 46-47).

[2] انظر: ص 432-437.

[3] في ح ، د: "تسميته"، والمثبت من هـ ، ز.

[4] في ح:" الإعمال"، وفي هـ: "الإحمال"، والمثبت من: د ، ز.

[5] أصلح ابن جابر البيت المتقدم فقال:

ثم بنـــات في ثـــلاث كلمـــات ... في النحـــل والأنعـــام أم لـــه البنـــات

وكـــل مـــا بقـــي منـــه ثبتـــا ... عنـــد أبي داود كيفمـــا أتـــى

( تقييد إصلاحات على مورد الظمآن، ضمن قراءة نافع 446/2).

مرفوع، وهو على حذف مضاف، أي ألف «بنات»، و«في ثلاث كلمات»، حال المضاف المحذوف، و«في النحل» إلى آخر البيت، بدل من «في ثلاث كلمات»، و«مع» ظرف في محل حال النحل، و معطوفه هذا أقرب ما ظهر فيه، وباقيه واضح.

قال:

[59] وَفِي صِرَاطٍ خُلْفُهُ وَمَوْءَاتْ .....

أخبر عن أبي داود بالخلاف في حذف ألف ﴿ صِرَٰطَ ﴾ وإثباته، وفي ألف ﴿سَوْءَٰتِ﴾.

أما ﴿ صِرَٰطَ ﴾ ففيها: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ○ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[ الفاتحة: 6 - 7]، وقد تعدّد فيها وبعدها منوّعا كما مثل، ونحو: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[ الأعراف: 16].

**قال في التنزيل:** «وكتبوا في بعض المصاحف ﴿ٱلصِّرَٰطَ ﴾ بغير ألف بين الراء والطاء حيثما وقع لفظ ﴿ٱلصِّرَٰطَ ﴾، سواء كان معرفا أو لا، وفي بعضها بالألف، وكلاهما حسن، والأول أختار»[1] انتهى باختصار.

وأما ﴿سَوْءَٰتِ﴾ ففي الأعراف: ﴿لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا ﴾ [آية: 20] [﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا ﴾[ آية: ٢٢]][2] ﴿يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ ﴾ [ آية: 26] وفي طه: ﴿فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا ﴾ [آية: ١٢١].

**قال في التنزيل في الأعراف:** «وكتبوا في بعض المصاحف ﴿سَوْءَٰتِهِمَا ﴾ بحذف صورة الهمزة والألف بعدها، استغناء عنها بحركة الهمزة، لدلالتها عليها، وفي بعضها: ﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾ بألف بعد الهمزة، وكلاهما حسن»[3].

**ثم قال في اللذَين بعده:** «و﴿سَوْءَٰتِهِمَا ﴾ و﴿سَوْءَٰتِكُمْ ﴾ بحذف الألف»[4] انتهى.

---

[1] مختصر التبيين 2/55-56، وقد أصلح ابن جابر هذا الشطر الخاص بكلمة " صراط "، فقال:

وباختيار الحذف قال ابن نجاح لدى صراط فاروه دون جناح

( تقييد إصلاحات على مورد الظمآن، ضمن كتاب قراءة الإمام نافع 446/2).

[2] ما بين معقوفين ساقط من د، والمثبت من: ح ، هـ ، ز.

[3] مختصر التبيين 534/3.

[4] مختصر التبيين 535/3-536.

**وقال في طه**: «اختلفت المصاحف في قوله عز وجلّ ﴿سَوْءَتِهِمَا﴾، ففي بعضها بإثبات الألف، وفي بعضها بالحذف، وكلاهما حسن، فليكتب الكاتب من ذلك ما أحب، وقد ذكرناه في سورة الأعراف»[1] انتهى.

ولما فهم الناظم من كلام أبي داود الأول عموم الخلاف، وإن اقتصر في الوسطين على الحذف، اكتفاء بما أسلف قريبا حسبما قدمناه في قاعدة نقله عنه عند قوله: «**وذكر الشيخ أبو داودا**»[2]، صح له إطلاق الخلاف[3] في ﴿سَوْءَٰتِ﴾ عن أبي داود[4].

**تنبيهان: الأول**: ذكر ﴿صِرَٰطَ﴾ أثناء الجموع، وإن لم يكن منها، لوقوعه في الفاتحة، ولمشاركته لبعض الجموع في الخلاف.

**الثاني**: يندرج ﴿صِرَاطَ﴾ لأبي عمرو في وزن (فِعال) بكسر أوله، الذي نص عليه بالإثبات حسبما يأتي عند قوله: «**وذكر الداني وزن فُعلان**»[5].

**الإعراب**: ظاهر.

**قال**:

[....] ..... وَعَتْمُهَا رَوْضَاتِ قُلْ وَالْجَنَّاتْ

[60] وَبَيِّنَاتٍ مِنْهُ ثُمَّ فَاكِمِينْ[6] كَيْفَ أَتَى وَفِي انْفِطَارٍ كَاتِبِينْ

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

أخبر عن الشيخين باختلاف المصاحف في حذف ألف ﴿رَوْضَاتِ﴾ وما ذكر معه، وإثباته.

---

[1] مختصر التبيين 854/4.

[2] انظر ص 385-386.

[3] في د: "الخلاف عنه"، والمثبت من ح ، هـ ، ز.

[4] وجرى العمل على الحذف. ( دليل الحيران ص 47).

[5] انظر ص 717-719. قال المخللاتي:« وألفه ثابتة عند الداني»، وليس ذلك بمطرد كما قال الشيخ شرشال:« لأن " الكتاب " يرسم بحذف الألف مع أنه يوازن" فِعال" فالأصل اقتفاء الأثر وإتباع النقل» انظر:( إرشاد القراء والكاتبين، 257/1، ومختصر التبيين 56/2).

[6] في هـ ، ز:" فاكهون"، والمثبت من ح ، د.

أمـــا ﴿رَوْضَـٰتِ﴾ و﴿ٱلْجَنَـٰتِ﴾ ففـــي الشـــورى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ فِى رَوْضَـٰتِ ٱلْجَنَـٰتِ﴾[آية: 22].

وأما ﴿بَيِّنَـٰتٍ مِّنْهُ﴾ ففي فاطر: ﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَـٰتٍ مِّنْهُ﴾[آية: 40].

وقد قرأه الصاحبان وحمزة[1] وحفص بالإفراد دون ألف[2]، واحترز بقيد مجاور «منه» عن غير المجاور له، نحو: ﴿ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾[آل عمران: 97].

وأما ﴿فَـٰكِهُونَ﴾ كيف أتى، أي بواو أو ياء، ففي ياسين: ﴿فِى شُغُلٍ فَـٰكِهُونَ﴾ [آية: 55]، وفي الدخان: ﴿وَنَعْمَةٍ كَانُواْ فِيهَا فَـٰكِهِينَ﴾ [آية: 27]، وفي الطور: ﴿فَـٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ﴾ [آية: 18]، وفي المطففين: ﴿ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ﴾ [آية: 31].

**وقد قرأ حفص** هذا الأخير بغير ألف، كما قُرئ بذلك خارج السبعة في الجميع[3].

وأما ﴿كَـٰتِبِينَ﴾ في الانفطار ففي آية:﴿كِرَامًا كَـٰتِبِينَ﴾ [آية: 11]، واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَـٰتِبُونَ﴾ في الأنبياء [آية: 94]، والأقرب أنه احتراس، وذلك لعدم اندراج ذي الواو في ذي الياء لما تقدم تحريره في التنوّع، ويؤيد ذلك أنه لم يكتف بأحدهما عن الآخر إلا في ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾، لما تقدم عند ذكر الناظم له.

**قال في المقنع:** «قال محمد بن عيسى الأصبهاني[4] في كتابه في هجاء المصاحف: ﴿قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ في والذاريات[آية: 53] والطور[آية: 32]، و﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾ في الفرقان[آيـــة: 68]،

---

[1] هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات. أحد القراء السبعة. أخذ القراءة عرضا عن سليمان الأعمش، وأبي إسحاق السبيعي، وطلحة بن مصرف، وغيرهم. وروى القراءة عنه: سلام بن سليم، والكسائي، والفراء، وغيرهم . توفي سنة 156 هـ . انظر غاية النهاية، 1/ 261 -263.

[2] ومعهم خلف بالإفراد دون ألف، وقرأ الباقون بالألف على الجمع. ( النشر 352/2، والمستنير في القراءات العشر لابن سوار، ص 377، والكافي لابن شريح، ص 167).

[3] انظر: ( النشر 354/2-355، والمستنير، ص 379، والتبصرة، ص 379).

[4] هو محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين ، أبو عبد الله التميمي الأصبهاني ، إمام كبير مشهور ، قرأ على نصير بن يوسف ، وخلاد ، وغيرهما ، وقرأ عليه محمد الأصبهاني وجماعة. من مؤلفاته : كتاب الجامع في القراءات، وكتابا في الرسم . توفي سنة 253 هـ. ينظر : غاية النهاية، 2 / 223.

و﴿رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ في عسق [ آية: 22 ]، ﴿وَلَا كِذَّابًا﴾ في النبأ[ آية: 35 ] الست كلم مرسومة بالألف.

**قال أبو عمرو**: وكذلك رأيتها في مصاحف أهل العراق»[1].

**قال الجعبري**: «وقوله الست كلم نص على أن ﴿رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ موضعان، لأن أحدهما معرف للآخر، والظاهر أن هذا في بعضها يؤيده قوله بعده: وكذا رأيتها في العراقية»[2] انتهى.

ولا شك أن الخلاف في هذه الست غير صريح في كلام أبي عمرو، ولكن فهمه الناظم من قوله: «كذا رأيتها ... إلى آخره»[3] كما قال الجعبري، ومن تخصيص الراوي بالنقل مع اقتضاء ضابط [الجمع حذف الكلمتين، ومن حكاية أبي داود الخلاف فيه صريحا، **ونصه**: «وكتبوا من روايتنا عن محمد][4] بن عيسى الأصبهاني خاصة في: ﴿رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ بألف وتاء بعدها ممدودة في الموضعين، ولا يجوز فيهما غير التاء، وإنما الخلاف في إثبات الألف وفي حذفها، فورد خط المصحف بحذف الألف في كل ما كان على مثل هاتين الكلمتين جميعا، وشذ هذان الحرفان من ذلك من روايتنا عن الأصبهاني

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

ولم أرو ذلك عن غيره، وأضرب عن ذكرهما الغازي وحكم وعطاء ونافع، وغيرهم»[5] انتهى.

وقد ذكر الناظم: ﴿وَلَا كِذَّابًا﴾ في ترجمته بالخلاف، لذكر أبي عمرو له بالحذف في موضع آخر من المقنع كما يأتي.

وبقيت الألفاظ[6] الثلاثة على الأصل، حيث لم يقتض حذفها نص ولا ضابط.

---

[1] المقنع، ص 23.

[2] الجميلة ق/109-أ.

[3] لذلك تعقب الشارح الأول ابن آجطّا شيخه الخراز في ذكره الخلاف عن الداني في :" روضات الجنات " فقال: « وليس في المقنع للحذف فيهما ذكر» وجرى العمل بالإثبات. انظر: ( التبيان ق/229-أ، وتنبيه العطشان، ص 269، ودليل الحيران، ص 48).

[4] ما بين معقوفين ساقط من د.

[5] مختصر التبيين 4/1090-1091.

[6] في د: "الأبيات".

أما ﴿أَثَـامًا﴾ فلا إشكال، وأما ﴿طَاغُونَ﴾ في الموضعين فلما قلناه من أن المنقوص اشتمل على شبهة توجب ثبت ألفه، وهي إعلال لامه بالحذف.

ومما يزيده وضوحا أن أبا داود جعل ما رواه محمد بن عيسى في ﴿رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾ شاذا لمعارضته قاعدة الجمع، ولمّا تكلم على ﴿طَاغُونَ﴾ قطع بثبت الألف، و لم يزد[1].

وأما ﴿بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾ فقد **ذكر في المقنع** عن القاسم بن سلام اختلاف المصاحف العراقية فيه بالإثبات والحذف[2]. وروى عن نافع فيه الحذف في الباب المروي عنه[3]، ونقل أبو داود اختلاف المصاحف فيه، و لم يرجح شيئا[4]، وزاد: «وفي كل المصاحف [بالتاء][5] بلا خلاف»[6].

وأما ﴿فَكِهُونَ﴾ كيف أتى، فنقل في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف اختلاف المصاحف فيه[7]، ونقل حذفه عن نافع في الباب المروي عنه[8].

**وقال في التنزيل في سورة ياسين:** «وكتبوا ﴿فَكِهُونَ﴾ في جميع مصاحف أهل المدينة، وفي بعض مصاحف سائر الأمصار بغير ألف ومثله ﴿فَكِهِينَ﴾ وفي بعضها بألف»[9] انتهى.

ثم اقتصر في الثاني[10] والرابع[11] على الحذف، وذكر اختلاف المصاحف في الثالث[12].

---

[1] مختصر التبيين 1143/4.

[2] المقنع، ص 39.

[3] المقنع، ص 13.

[4] في هذا الحرف قراءتان سبعيّتان إفرادا وجمعا، و جرى العمل في المصاحف رسمه بغير ألف رعاية للقراءتين. ( تنبيه العطشان، ص 270-271، ودليل حيران، ص 48، والتيسير ص 140، وغيث النفع، ص 428).

[5] ما بين معقوفين ساقط من د.

[6] مختصر التبيين 1018/4-1019.

[7] المقنع ص 97.

[8] المقنع ص 13.

[9] مختصر التبيين 1027/4.

[10] في الآية:26، من سورة الدخان. مختصر التبيين 1110/4.

[11] في الآية:31، من سورة المطففين. مختصر التبيين 1280/5.

[12] في الآية:16، من سورة الطور. مختصر التبيين 1146/4.

والناظم حكى الخلاف عنه مطلقا في الجميع[1]، لما تقدم في ﴿سَوْءَٰت﴾.

وأما ﴿كَٰبِينَ﴾ فنقل أبو عمرو اختلاف المصاحف العراقية فيه[2].

وحكى أبو داود اختلاف المصاحف فيه دون تقييد بالعراقية، وزاد: «وكلاهما حسن»[3].

**تنبيهان: الأول**: ظاهر النقول المسرودة ترجيح الإثبات على الحذف في ﴿رَوْضَٰتِ ٱلْجَنَّٰتِ﴾ لما تقدم في الترجيح من تقديم مقتضى النص في عين كلمة على مقتضى العموم الشامل لها، وفي البواقي الحذف للحمل على النظائر في الجميع، ونص نافع على الحذف في بعضها كما تقدم أيضا.

**الثاني**: مقتضى اصطلاح الناظم كما تقدم شمول المحلى بـ«ال» للخالي منها، وذلك يوهم وقوع الخلاف في جميع ألفاظ ﴿جَنَّٰتٍ﴾، مع أنه خلص بالمجاور لـ ﴿رَوْضَٰتِ﴾، وقد يتأنس لكون «ال» قيدا فيه، بقرينة قران ﴿رَوْضَٰتِ﴾، وقد وقع له مثل هذا أعني التقييد بـ«ال» عند قيام قرينة تدل على أنها قيد في مواضع تقدمت الإشارة إليها عند قوله: «**وغير ذا جئت به مقيدا**[4]».

**الإعراب**: و«عنهما روضات»، جملة اسمية مقدمة، ومبتدأها على حذف مضاف، أي خلف «روضات»، بدليل أن الكلام في سياق الخلاف، وهي محكية بـ«قل» مقدمة عليه، و«الجنات» عطف على «روضات»، و«بينات منه» و«فاكهون» عطف على «روضات»، و«كيف» شرط حال فاعل «أتى» الذي هو فعل الشرط، وتقدم مغن عن جوابه، و«كتبين» عطف كالذين قبله، و«في انفطار» حاله.

---

[1] الذي جرى به العمل حذف الألف رعاية لقراءة أبي جعفر بلا ألف، وافقه حفص، والخلف لابن عامر في المطففين، والباقون بالألف في جميع المواضع. ( تنبيه العطشان، ص 271-272، والنشر 354/2-355، ودليل الحيران، ص 48، والمستنير، ص 379).

[2] المقنع ص 23.

[3] مختصر التبيين 1276/5، وقال الشيخ الضباع:" وأكثرها على الحذف، وعليه العمل". ( سمير الطالبين، ص 33، ودليل الحيران، ص 48).

[4] ينظر: ص 404-408.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

قال:

[61] وَمُقْنِعُ بِآيَةٌ لِلسَّائِلِينْ وَأَثْبَتَ التَّنْزِيلُ أُخْرَى دَاخِرِينْ

أخبر عن صاحب المقنع، وهو أبو عمرو بالخلاف في ألف: ﴿ءَايَتٌ﴾ المجاور ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾، وعن التنزيل بإثبات ألف الكلمة الأخيرة من كلمات ﴿دَاخِرِينَ﴾.

أما ﴿ءَايَتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ ففي يوسف [ آية: 7 ].

واحترز بقيد المجاور ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ عن غير المجاور له، نحو: ﴿ءَايَتٍۭ بَيِّنَٰتٍ[1]﴾.

وأما أخرى كلمات ﴿دَاخِرِينَ﴾ ففي الطول: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [ آية: 61 ]، واحترز بقيد المرتبة من غير الأخير، نحو: ﴿سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾ في النحل [ آية: 48 ] ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ في النمل [ آية: 87 ].

**وقد ذكر في المقنع:** حذف ألف ﴿ءَايَتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ عن نافع[2]، وإثباته عن القاسم بن سلاّم عن مصحف عثمان[3].

---

[1] في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [البقرة].

[2] المقنع ص 13.

[3] المقنع ص 38.

**وحكى أبو داود:** إجماع المصاحف على الحذف فيه[1]، وقرأه المكي بالإفراد، فلا يخفى ترجيح حذفه[2].

**تنبيه:** علم أن مراد الناظم بـ ﴿ءَايَتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ الجمع المؤنث فقط، وإن كان في النظم بين جموع من المذكر، لا المذكر الذي هو ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾، ولا هما معا، من كون الناظم قدّم في المذكر المهموز الخلاف للشيوخ، وهو المذكور هنا أيضا، فلو حمل على المذكر لكان محض تكرار، وتخصيصا بأبي عمرو دون فائدة.

وعلم من أن المراد من بـ ﴿ءَايَتٌ﴾ ألفه الثانية لا الأولى، من إلغائه ذا الهمز كما قلناه في التنبيه العاشر عند قول الناظم: «**وجاء أيضا عنهم في العالمين**»[3]، الأبيات الخمسة من ترجيح عدم اندراج الأنواع الستة في ضابط الجمع، وللتمثيل به لذي الألف الواحدة على أحد الاحتمالين فيما تقدم.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] مختصر التبيين 707/3.

[2] حكاية أبي داود الإجماع من المصاحف على الحذف فيه نظر، لأن أبا عبيد رآها في مصحف عثمان رضي الله عنه بإثبات الألف كما نقل المؤلف عن الداني. واعترض اللبيب فقال بأنه شاذ، لم يقل به أحد لو كان بالألف بعد الياء لم يقرأه أحد بالإفراد. قال ابن آجَطّا:" ولا تعارض بينهما لأن كل واحد منهما يروي عن مصحف غير الذي يروي عنه الآخر، فنافع يروي عن مصحف أهل المدينة، وأبو عبيد يروي عن عثمان الذي اختصه لنفسه. ويترجح الحذف رعيا لقراءة ابن كثير المكي كما ذكر ابن عاشر وابن القاضي. ( التبيان ق/230-أ، والدرة الصقيلة ق/36-ب، ونثر المرجان 195/3، والوسيلة، ص 83-84، 164، ودليل الحيران، ص 48، وبيان الخلاف، ق /40-ب).

[3] انظر ص 439.

**الإعراب**: و«مقنع بناية للسائلين»، جملة اسمية على حذف مضاف، أي خُلْف مقنع في كذا، فباؤه ظرفية، وأتى به منردا على قراءة ابن كثير، وهو مرفوع على الحكاية، و«أخرى داخرين» مفعول به، ومضاف إليه إضافة صفة إلى موصوف، أي الكلمة الأخيرة من «داخرين».

**قال**:

[62] وَبَعْدَ وَاوٍ عَنْهُمَا قَدْ أُثْبِتَتْ ... لَدَى سَمَاوَاتٍ بِحَرْفٍ فُصِّلَتْ

[63] وَحُذِفَتْ قَبْلُ بِلاَ اضْطِرَابِ ... فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنَ الْكِتَابِ

أخبر عن الشيخين بإثبات ألف ﴿سَمَٰوَاتٍ﴾ فصّلت الواقعة بعد الواو، وأنها حذفت قبل الواو من ﴿سَمَٰوَاتٍ﴾ في كل موضع من القرآن بلا خلاف.

أما ﴿سَمَٰوَاتٍ﴾ فصّلت ففيها: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [آية: 12].

وأما غيره فنحو: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾[البقرة: 29]، ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَاتِ﴾ [البقرة: 33]، [وهو متعدد ومنوّع كما مثّل.

**قال في المقنع**: «وكذلك حذفوا الألف بعد الواو في قوله: ﴿ٱلسَّمَٰوَاتِ﴾ و﴿سَمَٰوَاتٍ﴾][1] في جميع القرآن، إلا في موضع واحد، فإن الألف مرسومة فيه، وهو قوله تعالى في فصلت [آية: 12]: ﴿سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ[2]﴾. فأما الألف التي بعد الميم فمحذوفة في كل موضع بلا خلاف»[3] انتهى. ومثله لأبي داود[4].

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ ، ز.

[2] قال الإمام السخاوي:« وهذا الذي ذكره أبو عمرو رحمه الله فيه نظر، فإني كشفت المصاحف القديمة التي يُوثق برسمها، ويشهد الحال بصرف العناية إليها، فإذا هم قد حذفوا الألفين من﴿ٱلسَّمَٰوَاتِ﴾ في فصلت كسائر السور، وكذلك رأيتها في المصحف الشامي الذي قدمت ذكره... فهذا يحتاج إلى تثبت ونظر، ولا ينبغي أن يحكم على البتّ بأن الألف ثابتة في سورة السجدة بإجماع.( الوسيلة، ص 221). ويقصد بالسجدة سورة فصلت، لتضمنها سجدة.

[3] المقنع ص 19.

[4] مختصر التبيين 111/2، 1082/4.

**تنبيهان: الأول**: عُلم من البيت الأول حكم الألف الثانية من ﴿سَمَٰوَاتٍ﴾ فصلت، ومن الثاني حكم الأولى منه في فصلت وغيرها، والبيت الأول في معنى الاستثناء من المحذوف اتفاقا بالإثبات، والثاني في معنى الاستثناء بالحذف مما فيه الخلاف.

وأما حكم الثانية من ﴿سَمَٰوَاتٍ﴾ غير فصلت فقد سكت عنه. وإن ذكره الشيخان هنا اتكالا منه على ما سبق أن الألف الثانية من المؤنث ذي الألفين محذوفة بلا خلاف، حسبما قررناه في كلامه على ذي الألفين، ولم يذكر هنا إلا ما خرج عن الضوابط المتقدمة.

ومن حمل كلام الناظم وأبي عمرو على الخلاف في ألفي ذا الألفين معا اعترض عن الناظم هنا بأنه سكت عن الثاني من ﴿سَمَٰوَاتٍ﴾ غير فصلت، وأن ظاهره يقتضي الخلاف فيه كما سبق مع أنه متفق على حذفه.

وكم عائب [ليلى ولم ير][1] وجهها  فقال[2] له الحرمان حسبك ما فاتا[3]

**الثاني: قال في عمدة البيان:**

.....  والخلف في موافق

والألف الأخير من سماوات  في فصلت وعكسه جمالات[4]

انتهى. فتأمله مع النقل المتقدم.

ولم أر في تبيان التجيبي، ومنصف البلنسي، ما يخالف النقل المتقدم.

**الإعراب**: «بعد» و«عن» و«لدى» متعلقات بـ«أثبتت»، ومرفوعه ضمير الألف، وبـ«حرف» بدل بعض من «لدى سماوات»، لأن الباء فيه ظرفية كـ«لدى». و«حرف» معناه هنا كلمة، و«قبل» ظرف زمان مبني على الضم، لحذف المضاف إليه لفظا، وهو الواو، وهو متعلق بـ«حذفت»، و«بلا اضطراب»، أي اختلاف، حال مرفوع «حذفت»، وباقيه واضح.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[2] في ز:" فقيل له ".

[3] في ز:" يا فتا "، ولم أعثر على تخريج لهذا البيت.

[4] عمدة البيان ضمن قراءة الإمام نافع 404/2.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

قال:

[64] وَأَثْبَتَتْ ءَايَاتُنَا الْحَرْفَانِ فِي يُونُسٍ ثَالِثُهَا وَالثَّانِي

أخبر على الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بإثبات ألف ﴿ءَايَاتُنَا﴾ **الثاني والثالث** في سورة يونس وهما: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ﴾[ آية: 15 ]، ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِي ءَايَاتِنَا﴾[1] [ آية: 21 ].

واحترز بقيد مجاور الضمير عن نحو: ﴿تِلْكَ ءَايَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس:1 ] فلا تعتبر به الرتبة، وبقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو: ﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [آل عمران: 11 ]، وبقيد الرتبة فيهما عن الأول: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَاتِنَا غَافِلُونَ﴾ [يونس: 7 ]، **والرابع**: ﴿وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[يونس: 73 ]، **والخامس**: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِ بِآيَاتِنَا﴾ [يونس: 75 ]، و السادس: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ عَنْ ءَايَاتِنَا لَغَافِلُونَ﴾[ يونس: 92 ].

**الإعراب**: «أثبتت ءاياتنا» جملة فعلية حذف منها مضاف، تقديره ألف «ءاياتنا»، و«الحرفان» بدل بعض من «ءاياتنا»، و«في يونس» متعلق بـ«أثبتت»، أو صفة «الحرفان»، فيتعلق بالاستقرار، و«ثالثها والثاني»، بدل بعد بدل، على القول بجوازه، أو خبر مبتدأ محذوف، أي هما ثالث يونس وثانيهما، والمراد بـ«يونس» نفس السورة، فلذا أتت ثالثها.

---

قال أبو داود في التبيين:اتفق كتاب المصاحف على حذف الألف التي بعد الياء من ءاياتنا ...حيث وقع...، واستثنوا من ذلك موضعين...،وقال ابو عبيد رأيتهما في الإمام بألف ،وقال صاحب نثر المرجان:والجزري حذف الألف في الموضعين،و لا يعلم له وجه سوى انفلات القلم .الدرة الصقلية ق / 59-،والمقنع،ص 20،ومختصر التبيين 3/ 651،ونثر المرجان 24/3 .

قال:

[65] وَٱلْحَذْفُ عَنْهُمَا بِأَكَّالُونَ ... وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ فَعَّالُونَ

[66] كَيْفَ أَتَى وَوَزْنُ فَعَّالِينَ ... كُلاًّ وَعَنْهُ ثَبْتُ جَبَّارِينَ

أخبر عن الشيخين بالحذف في ألف ﴿أَكَّالُونَ﴾ من جمع فَعَّال لسالم، وعن أبي داود بحذف ألف أوزان (فعَّالون) كيف أتى، أي منكَّرا أو معرَّفا، وكذا ألف أوزان (فَعَّالين) بالياء جميعها، إلا ﴿جَبَّارِينَ﴾ منها فإنه أثبته.

فأما ﴿أَكَّالُونَ﴾عنهما ففي العقود:﴿أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ﴾ [المائدة: 42]. وأما فعّالون لأبي داود فنحو ﴿قَوَّامُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾[النساء: 34]﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ﴾ [المائدة: 41]، ﴿طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُمْ﴾ [النور: 58]، ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات: 10].

وأما (فَعَّالين) له أيضا فنحو: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾[النساء: 135] ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ﴾[المائدة: 8]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾ [البقرة: 222]، ﴿فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا﴾ [الإسراء: 25].

وأما ﴿جَبَّارِينَ﴾المثبت عن أبي داود ففي المائدة: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾[المائدة: 22]، وفي الشعراء: ﴿بَطَشْتُم جَبَّارِينَ﴾ [آية: 130].

**وقد ذكر أبو عمرو** ﴿أَكَّالُونَ﴾ في الباب الذي رواه قالون عن نافع[1].

وأما «**فعَّالون**» و«**فعَّالين**» لأبي داود، فقد قال الناظم: أنه حذف جميع كلماته، فإن[2] أراد أنه نص عليهما بضابط كـ(فعَّالون) و(فعَّالين)، فلم أره في التنزيل، وإن أراد أنه نص على كلّ لفظ بعينه فلم أر فيه إلا بعضها، فلم أجد فيه: ﴿قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾[النساء:34] ولا: ﴿قَوَّٰمِينَ

---

[1] المقنع ص 11.

[2] في هـ: "فأراد أنه"، وفي د: "فإنه أراد".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

بِٱلْقِسْطِ [1] ﴾[النساء:134]، ولا: ﴿طَوَّٰفُونَ﴾ في النور[آية:58]، ولا ﴿لِلْأَوَّٰبِينَ﴾[الإسراء:25]، ولم أر فيه عند كلمة من هذا النوع ما يقتضي تعميما، ويبعُد أخذ العموم من قوله في آية ﴿ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾: «فيها من الهجاء حذف الألف بين الواو والباء من ﴿ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾، وكل ذلك مذكور»[2].

وأما ﴿جَبَّارِينَ﴾ فقد ذكره في التنزيل بالإثبات في الموضعين في آيات ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا﴾ من سورة البقرة[3] [آية: 276 ]، فلم[4] أر في التنزيل واحدا من كلماته بإثبات ولا بحذف[5]. [وقد][6] جزم التجيبي بثبت الذي في العقود وحكى الخلاف في الذي في الشعراء[7].

**الإعراب**: «الحذف بأكّالون» جملة اسمية، والباء ظرفية ومجرورها على حذف مضاف، أي ألف «أكالون»، و«عنهما» متعلق بمتعلق الخبر، و«عن أبي داود» جملة اسمية مقدمة الخبر على حذف مضاف كالذي[8] قبله، و«كيف» شرط حال فاعل «أتى» تقدم مغن عن جوابها، وجملة «أتى» معترضة بين متعاطفين أحدهما «فعّالون» والآخر وزن «فعّالين»، و«كلا» أي جميعا، حال وزن «فعّالين».

---

[1] بل ذكر أبو داود هذا الحرف في مختصر التبيين 422/2.

[2] مختصر التبيين 280/2-281.

[3] مختصر التبيين 317/2-318.

[4] في ح، د: "وقد"، والمثبت من: هـ ، ز.

[5] في هـ ، د بعده: "ويثبت أخذه من نصه على إثبات مفردة نعم".

[6] ما بين معقوفين ساقط من: ح ، هـ ، د، والمثبت من: ز.

[7] في لفظة "جبارين" إشكال بين النسخ: فالمثبت من ح ، ز، وفي هـ ، د: "وأما جبارين فلم أر في التنزيل واحدا من كلماته بإثبات ولا غيرها، ويبعد أخذه من نصه على إثبات مفردة نعم وقد جزم التجيبي..." وانظر مختصر التبيين 317/2-318. وجرى العمل بالإثبات فيهما.( دليل الحيران، ص 50)

[8] في ح: "في الذي"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

قال:

[67] وَعَنْهُ حَذْفُ خَاطِئُونَ خَاطِئِينْ ... بِغَيْرِ أُولَى يُوسُفٍ وَخَامِسِينْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿خَٰطِئُونَ﴾ بالواو، و﴿خَٰطِئِينَ﴾ بالياء، عدا الكلمة الأولى من لفظ ﴿خَاطِئِينَ﴾ في يوسف، وبحذف ألف ﴿خَٰسِئِينَ﴾.

فأما ﴿خَٰطِئُونَ﴾، ففي الحاقة ﴿لَا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ﴾ [آية: 37].

وأما ﴿خَٰطِئِينَ﴾ ففي يوسف [آية: 91]: ﴿وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾، [﴿إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ﴾ [آية: 97]][1].

واحترز بقيد [غير][2] أولى يوسف عنه. وهو ﴿إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَٰطِـِٔينَ﴾[آية: 29].

وأما ﴿خَٰسِئِينَ﴾، ففي البقرة [آية: 65]، والأعراف [آية: 166]: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾.

وقد ذكر أبو داود كلمات: ﴿خَٰطِـِٔينَ﴾ و﴿خَٰطِـُٔونَ﴾ بحذف الألف كُلاًّ في محلّه[3]، وسكت عن أولى يوسف، فلذا استدلّ الناظم له، حيث تكلم[4] على الألفاظ المحذوفة، وذكر أبو داود أيضا: ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ في البقرة بحذف الألف[5]، ولما تكلم على آية الذي في الأعراف، لم يذكره صريحا، ولكنه **قال**: «وكل ما فيها من الهجاء مذكور[6]»، فاعتمد الناظم على ذلك كما

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ ، ز.

[2] ما بين معقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ ، ز.

[3] في مختصر التبيين 731/3، 729، 1226/5.

[4] في ح، د ، ز: "تقدم"، والمثبت من هـ.

[5] مختصر التبيين 156/2

[6] في هـ: "مذكر"، والمثبت من ح ، ذ ، ز.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

تقدم[1] من قاعدته في النقل عنه، فأطلق الحذف في: ﴿خَٰسِئِينَ﴾، وقد صرح به في بعض نسخه[2].

**تنبيه**: استثناء الناظم ﴿خَٰطِئِينَ﴾ أولى يوسف، أوضح دليل على أنه لم يعتمد دخول الأنواع الستة في ضابط الجمع، إذ لو كان ﴿خَٰطِئِينَ﴾ داخلا فيه لما صح له استثناؤه لأبي داود، كما أن تخصيص حذف ﴿خَٰطِئُونَ﴾ بأبي داود، أوضح دليل على ذلك أيضا، إذ لو دخل في ضابط الجمع ما صح تخصيص أبي داود به، ويلزم من هذا ثبت ألف ﴿مَٰلِئُونَ﴾ على الأصل، لعدم تحقق اندراجه في الضابط ك ﴿خَٰطِئِينَ﴾ الأولى بيوسف، ويؤيد هذا قوله **في عمدة البيان**: «**وأغفلوا فمالئون**»[3]، إذ لو دخل في ضابط الشيخين في الجمع ما كانوا قد أغفلوه.

**الإعراب**: «وعنه حذف خاطئون» خبر ومبتدأ مضاف على تقدير إضافة أخرى، أي حذف ألف «خاطئون»، و«خاطئين» عطف على «خاطئون»، وباء «بغير» ظرفية متعلقة بالاستقرار الحال من ألف المقدر مضافا إلى «خاطئين»، و«أُولى» تأنيث «أول» بتأويل «خاطئين» بالكلمة، و«خاسئين» عطف على المبتدأ أيضا، ولا يصح عطفه على «أولى يوسف»، إذ يكون حينئذ مقدرا معه غير، ولا معنى لقولنا عن أبي داود حذف خاطئون غير خاسئين، إذ لم يتقدم ما يخرج منه «خاسئين».

---

[1] في هـ ، ز: "تقرر"، والمثبت من ح ، د.

[2] بل ذكره صريحا، فقال: و﴿خَٰسِئِينَ﴾ بحذف الألف، وبياء واحدة بين السين والنون من غير صورة للهمزة، لئلا يجتمع ياءان، وسائره مذكور.(مختصر التبيين 582/3).

[3] عمدة البيان ضمن قراءة نافع 397/2.

قال:

[68] ثُـــمَّ مِـــنَ المَنْقُـــوصِ والصَّـــابُونَا ... وَمِثْلُـــهُ الصَّـــابِينَ مَـــعْ طَاغِينَـــا

[69] وَفَـــوْقَ صَـــادٍ قَـــدْ أَتَـــتْ غَاوِينَـــا ... وَمِثْلُـــهُ الحَرْفَـــانِ مِـــنْ رَاعُونَـــا

[70] وَعَنْـــهُ وَالـــدَّانِيّ فِـــي طَاغُونَـــا ... تَبْـــــــــــــتُ .....

أخبر عن أبي داود أنه حذف من الجمع المنقوص، وهو ما آخر مفرده ياء لازمة، قبلها كسرة: ﴿الصَّـٰبُونَ﴾ و﴿الصَّـٰبِينَ﴾ و﴿ طَٰغِينَ ﴾ و﴿ غَوِينَ ﴾ فوق صاد، أي في والصافات، والكلمتين من ﴿ رَٰعُونَ ﴾، وعن الشيخين بإثبات ألف ﴿ طَاغُونَ ﴾.

أما ﴿الصَّـٰبُونَ﴾ ففي المائدة: ﴿وَالصَّـٰبُونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ [ آية: 69 ].

وأما ﴿الصَّـٰبِينَ﴾ ففي البقـــرة: ﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِينَ﴾ [ آية: 62 ]، وفي الحـــج: ﴿وَالصَّـٰبِينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ [ آية: 17 ].

وأما ﴿ طَٰغِينَ ﴾ ففي الصافات[1]، ونون [ آية: 31 ]: ﴿إِنَّا كُنَّا طَٰغِينَ ﴾، وفي صـاد: ﴿ هَـٰذَا وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ ﴾ [آية: 55 ].

وأما ﴿ غَوِينَ ﴾ فوق صاد، ففي آية: ﴿فَأَغْوَيْنَـٰكُمْ إِنَّا كُنَّا غَوِينَ ﴾ [الصافات: 32 ].

و احترز بقيد السورة المعبّر عنها بـ«فوق صاد» عن الواقع في غيرها. نحو: ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ في الحجـــر [ آيـــة: 42 ]. ﴿ وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ ﴾ [ آيـــة: 91 ]،﴿ فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴾[ آيـــة: 94 ]، ﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾ [ آيـــة: 224 ] في الشـــعراء، لأن أبـــا داود سكت عن جميعها، و لم يذكر بالحذف إلا الذي في والصافات، والبواقي متقدمة عليه فلم تندرج، وعلم أن المراد الفوقية القريبة لا مطلقها، من عدم وقوع هذه الكلمة بعد صاد، فيكون القيد حشوا على تقدير اتّساع الظرف، والفوقية في هذا ونحوه راجعة لمعنى التقديم.

---

[1] في قوله تعالى : ﴿بَلْ كُنتُمْ قَوْمًا طَٰغِينَ ﴾ [آية : 30].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وأما كلمتا ﴿ رَٰعُونَ ﴾ ففي المؤمنون [ آية: 8 ]، والمعارج[ آية: 32 ]: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴾

وأما ﴿ طَاغُونَ ﴾ المثبت للشيخين، ففي والذاريات [ آية: 53 ]، والطور [ آية: 32]: ﴿ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾ .

**قال في التنزيل في البقرة:** «﴿ ٱلصَّٰبِينَ ﴾ بغير ألف، وكذا ﴿ وَٱلصَّٰبُونَ ﴾ أين ما أتى»[1].

**وقال في والصافات:** «﴿ طَٰغِينَ ﴾ بغير ألف»[2]، وقال في صاد مثله[3]، وقال في آية الذي في نون: «إن هجاءها مذكور»[4] انتهى.

ولم يتعرض لعينه، والناظم أطلق على قاعدته في النقل عن التنزيل أن المتقدم يشمل المتأخر.

**وقال في والصافات:** «﴿ غَٰوِينَ ﴾ بغير ألف»[5]، ولم تندرج فيه نظائره عند الناظم كما تقدم.

**وقال في المؤمنين[6] والمعارج[7]:** «﴿ رَٰعُونَ ﴾ بغير ألف»، [ وقال في ][8] والذاريات:«﴿ طَاغُونَ ﴾ بالألف، وكذا الذي في والطور بالألف»[9].

وقد تقدم نقل ﴿ طَاغُونَ ﴾ عن أبي عمرو بالإثبات مع ﴿ رَوْضَٰتِ ٱلْجَنَّاتِ [10] ﴾.

---

[1] مختصر التبيين 154/2.

[2] مختصر التبيين 1033/4.

[3] مختصر التبيين 1053/4.

[4] مختصر التبيين 1221/5.

[5] مختصر التبيين 1034/4.

[6] مختصر التبيين 886/4

[7] مختصر التبيين 1229/5.

[8] ما بين معقوفين في موضعه طمس في ح، والمثبت من هـ، د ، ز.

[9] مختصر التبيين 1143/4.

[10] المقنع ص 23.

**تنبيه**: أفهم قول الناظم أن أبا داود حذف من المنقوص هذه الكلمات، أنه لم يحذف جمعا منقوصا غيرها من الألفاظ المذكورة الخالية عن القيود المذكورة في النظم، وهي المذكورة في حل كلامه، محترزا عنها، ومن الألفاظ غير المذكورة نحو: ﴿**النَّاهُونَ**﴾ و﴿**عَادُونَ**﴾ و﴿**سَاهُونَ**﴾ و﴿**الْعَافِينَ**﴾ و﴿**الْقَالِينَ**﴾ و﴿**الْعَالِينَ**﴾.

ولم يتعرض أبو داود لها تعيينا بحذف ولا بإثبات، وهذا دليل لما قلناه أن الناظم لم يعتمد[1] دخول المنقوص من جملة الأنواع الستة في ضابط الجمع المتقدم عن الشيخين، وكما لم يدخل في ضابطهما، لم يدخل في ضابطه، إذ هو عين ضابطهما.

ولّما حمل الشروح[2] كلامه على الشمول للمنقوص، اضطرب كلامهم وحكموا بإثباتهم[3] عند أبي داود، ما عدا ما نص على حذفه، مع قولهم أنه سكت عنه، ويلزمهم أنه خارج من ضابطه المذكور للجمع، واضطرب كلامهم في حكمه عند[4] أبي عمرو، مع قولهم [أنه][5] داخل في ضابط الناظم، واحتاجوا في الجواب عن ذكر الناظم لهذه الكلمات المنصوصة بالحذف إلى تكلّف، وكل ذلك بناء على غير أساس.

**الإعراب**: «ثم» للترتيب الذكري، و«من المنقوص» متعلق بفعل محذوف، أي حذف أبو داود من نوع المنقوص، و«الصابون» مفعول الفعل المحذوف، ويحتمل أن يكون «والصابون» عطفا على «خاطئون»، و«من المنقوص» حال «الصابون»، و«مثله الصابين» خبر ومبتدأ، و«مع» ظرف في محل الحال من المبتدأ، أو من ضمير خبره المقدّر بمماثل، و«فوق صاد» ظرف متعلق بـ:«أتت»، و«قد» معه[6] للتحقيق، و«غاوين» فاعله، ولابد من تقدير حال به يرتبط معنى، والتقدير: أتت غاوين فوق صاد كذلك، و«مثله الحرفان» خبر ومبتدأ بمعنى الكلمتان، وضمير «مثله» لـ«غاوين» ذكّر بتأويل اللفظ بعد تأنيث فعله بتأويل الكلمة، و«من راعون» في محل حال المبتدأ، أو ضمير خبره[7] لتقديره بمماثل، و«عنه» خبر مقدم، و«الداني» عطف على المجرور بـ«عن» على المذهب

---

[1] في ح:" يعتد"، وفي هـ: "يتعمد"، والمثبت من د ، ز.

[2] انظر مثلا: التبيان ق/231-ب.

[3] في ح:" بإثباهم "، و المثبت من: هـ ، د ، ز.

[4] في هـ: "عن"، و المثبت من: ح ، د ، ز.

[5] ما بين معقوفين في موضعه محو في د، والمثبت من: ح ، هـ ، ز.

[6] في د: "أصله"، والمثبت من: ح ، هـ ، ز .

[7] في هـ: "غيره"، والمثبت من: ح ، د ، ز .

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

الكوفي، و«ثبت» مبتدأ مؤخر. و«في طاغون» متعلق بما تعلق به الخبر، ويحتمل أن يكون هو الخبر، و«عنه» متعلق بما تعلق به الخبر، وهو أولى، وباقيه واضح.

**قال:**

[....] ..... ..... وَمَـــا حَـــذَفْتَ مِنْـــهُ النُّونَـــا

[71] فَمَنْـــهُ حَـــذْفُ بَـــالِغُوهُ بَالِغِيـــهْ وَصَـــالِحُ التَّحْـــرِيمِ أَيضًـــا يَقْتَفِيـــهْ

أخبر عن أبي داود أنه حذف من الجمع السالم المحذوف النون للإضافة: ﴿بَٰلِغُوهُ﴾ في الأعراف ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ﴾ [آية: 135 ]، و﴿بَٰلِغِيهِ﴾ في النحل. ﴿لَّمْ تَكُونُواْ بَٰلِغِيهِ﴾ [ آية: 7 ]، و﴿صَٰلِحُ﴾ التحريم يعني قوله ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[التحريم: + ]، وقد ذكر أبو داود كلمة الأعراف بالحذف[1]، وأشار في النحل إلى حذفه، بقوله في آيته: «أن مجاءه مذكور»[2].

وذكر ﴿صَٰلِحُ﴾ في التحريم بحذف الألف[3]، وذكر الناظم له في هذا الباب بناء منه على أحد القولين أنه جمع، كما ذكره في حذف الواو أيضا، وعليه فقيل: المراد به خيار المؤمنين، وقيل: أبو بكر وعمر، وقيل الأنبياء عليهم السلام[4].

**والقول الثاني** أنه اسم جنس، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [ عصر: 2].

**تنبيهات: الأول:** ليس ذكر[5] التحريم قيدا، إذ لم يقع منه جمع محذوف النون إلا فيها، لكنه بيان تتأكد الحاجة إليه لما أن كانت واوه محذوفة، وأشبه المفرد، ولا سيما وقد قيل أنه مفرد فصار تمييزه عن نظائره الموافقة له لفظا عسيرا على طالبيه.

**الثاني:** أفهم قول الناظم أن أبا داود حذف كذا وكذا من الجمع محذوف النون، أن ما عداه من هذا النوع غير محذوف الألف عنده، وذلك نحو: ﴿حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ

---

[1] مختصر التبيين 566/3.

[2] مختصر التبيين 768/3.

[3] مختصر التبيين 1211/5-1212.

[4] انظر: ( جامع البيان عن تأويل القرآن، 98/23، والمحرر الوجيز، 331/5، والجامع لأحكام القرآن، 88/21).

[5] قوله: "ذكر"، في موضعه طمس في ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

ٱلْحَرَامِ ﴾[البقرة: 196 ]، و﴿ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾[النساء: 97 ] [النحل: 28 ]. و﴿بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا ﴾ [هود: 53] ﴿وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص: 7 ]، ﴿لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا ﴾ [الصافات: 36 ]، ﴿كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ ﴾[الدخان: 15 ]، وكما أن جميع هذا الباب غير الكلمات الثلاث غير محذوف الألف لأبي داود، لسكوته عنه، وعدم دخوله في ضابط الجمع تحقيقا، فبقي على الأصل كذلك هو أيضا غير داخل في ضابط الحافظ، كما قدمناه مرارا، فسقط ما قيل[1] من أن الناظم أخلى الخبر الذي هو: «**فعنه حذف بالغوه بالغيه**»، من ضمير المبتدأ، وهو «**ما**» من قوله: «**وما حذفت منه النونا**»، فلو قال بعد هذا الشطر:

أثبته التنزيل إلا أحرفا ... تذكر قد خصصها فحذفا

**أو قال أيضا:**

أثبته التنزيل إلا كَلِمَا ... رسمها بالحذف في ما رَسَمَا

لسلم من إخلاء الجملة الخبرية من رابط المبتدأ، انتهى.

**والتحرير**: أن الضمير العائد محذوف تقديره: «**منه**»، على حد قولهم: «السمن منوان بدرهم»، وكما قيل في: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف: 30 ]، ويتحاشى منصب الناظم علما وورعا ودينا أن يقول عن شيخ ما لم يقله، كيف وهو قد أشار إلى التحفظ من نحو هذا بقوله: «**فغيره سكتَ إن سكتُ**»[2].

والعجب من المعترض[3] كيف حاول إصلاح أمر لفظي قد سوغه سماع مثله نظما ونثرا بفساد أمر معنوي، هذا وهو مقرّ بأن أبا داود ساكت عما عدى الكلمات، وأعجب من هذا التمالؤ على تقليده[4]، وإياك والاغترار بظاهر قول الناظم آخر النظم: «**وظاهر التنزيل وَصلٌ إذ سَكَتْ**»[5]، أن الساكت قائل بالأصل، فإن ذلك لا يصح نظرا ولا نقلا.

---

[1] قاله ابن آجطّا في التبيان ق/233-أ، والرجراجي في تنبيه العطشان، ص291.

[2] انظر: مورد الظمآن، ص 9.

[3] أي ابن آجطّا، انظر التبيان ق/233.

[4] أي الرجراجي، انظر تنبيه العطشان، ص 291.

[5] انظر: مورد الظمآن، ص 33.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

أما من جهة النظر فلأن الأصل الفصل لا الوصل، فكيف يكون السكوت ظاهرا في الوصل، الذي هو خلاف الأصل هذا خُلْف.

وأما من جهة النقل فإن أبا داود لم يسكت عنها جملة، بل ذكرها في عموم ما يوصل [وإنما][1] يعني أنه سكت عن ذكرها في المنفصل، وسيأتي بيانه محررا في محله إن شاء الله تعالى.

**الثالث**: سيأتي للناظم من هذا النوع بالحذف: ﴿**مُّلَٰقُوا۟**﴾ المضاف. حيث وقع في قوله: **«وفي الملاقاة سوى التلاق»**[2].

ولا شك أن ما اجتمع فيه موجبا الحذف من الجمعية ومجاورة اللام كـ﴿ٱللَّٰعِبِينَ﴾ حذفه للجمع لقوته، وما لم يجب [3]حذفه للجمعية كهذا[4] عمل فيه جانب مجاورة اللام.

**الرابع**: ما حذفت نونه من المشدّد نحو ﴿بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ﴾ [النحل: 71] ظاهر الإثبات مما تقدم، وأما المهموز منه نحو: ﴿لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ﴾ [الصافات: 38] فعلى الأكثر في ذي النون منه، وهو الإثبات، فكذلك أيضا، وعلى الأقل فيه، وهو الحذف، يكون مساويا للمحذوف النون غير المهموز.

**الإعراب**: تقدم بعضه، ومعنى «يقتفيه»: يتّبعه، وباقيه واضح.

---

[1] ما بين المعقوفين في موضعه محو في د.

[2] انظر ص 584 وما بعدها.

[3] في هـ: "يوجب" والمثبت من: ح ، د ، ز.

[4] في ح ، د: "هكذا"، والمثبت من: هـ ، ز.

قال:

[72] وَلِلْجَمِيـــــعِ السَّـــــيِّئَاتُ جَـــــاءَ  بِـــــأَلِفٍ إِذْ مَـــــلَبُوهُ الْيَـــــاءَ

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل عن جميع كُتّاب المصاحف بإثبات ألف: ﴿السَّـــــيِّئَاتِ﴾ نحو: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾[البقرة: 271]، ﴿وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [الأعراف: 153] ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾ [الزمر: 51].

ثم علّل الإثبات بحذفهم الياء منه، لاجتماع المثلين، مع أن قياسها تصوير بها، اعتبارا بما تؤول إليه عند التسهيل، فلو حذف الألف أيضا لتوالى حذفان، وهو إجحاف[1].

**تنبيهات: الأول:** نقض بعضهم تعليل الناظم بحذف ﴿خَـــاطِئُونَ﴾ : ﴿خَطِيئَـــــاتِ[2]﴾ مع أن كلا منهما حذف منه صورة الهمزة بل ﴿السَّيِّئَاتِ﴾ أحق بحذف الألف من ﴿خَـــاطِئُونَ﴾ لكثرة دورانه وثقله بالتأنيث[3].

وجوابه بالفرق بمباشرة الحذف فيه لصورة الهمزة دون ﴿خَـــاطِئَةً﴾ وبأن قياسها فيه التصوير، كما تقدم قريبا لولا تأديته للجمع بين صورتين، وإنما كان حذفها أيضا بسبب التأدية المذكورة قياسيا دون ﴿خَطِيئَـــاتِ﴾، لأن قياسه عدم التصوير، اعتبارا بما تؤول إليه عند التسهيل من الإبدال ثم الإدغام.

وقد أشير إلى هذا الفرق في حل كلام الناظم.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] قال الرجراجي:« قلت: الفرق بين ﴿السَّيِّئَاتِ﴾ وهذه الألفاظ: أن الحذفين في﴿السَّيِّئَاتِ﴾ متواليان من غير حائل بينهما، بخلاف الحذفين في ﴿خَـــاطِئُونَ﴾ و﴿خَـــاطِئِينَ﴾ و﴿خَـــاسِئِينَ﴾، لأن الحذفين في هذه الألفاظ حال بينهما حرف وهو الطاء في ﴿خَـــاطِئُونَ﴾ و﴿خَـــاطِئِينَ﴾ والسين في ﴿خَـــاسِئِينَ﴾، والحذفان في الكلمة بغير حائل أجحف وأثقل من الحذفين وبينهما حائل، فمن أجل هذا أثبت الألف في ﴿السَّـــيِّئَاتِ﴾ دون هذه الألفاظ. ( تنبيه العطشان، ص 295-296، ودليل الحيران، ص 53).

[2] في التبيان وتنبيه العطشان ودليل الحيران:" خاطئين "، وفي النسخ التي بحوزتي: ﴿خَطِيئَـــتِ﴾ وهو تصحيف.

[3] انظر: (التبيان ق/233-ب، وتنبيه العطشان، ص 295-296).

**الثاني**: تقدمت الإشارة في **التنبيه العاشر** عند قول الناظم: «**وجاء أيضا عنهم في العالمين**»[1]، الأبيات الخمسة، إلى احتمال أن يكون المحذوف من ﴿**الْمُنشَأَاتُ**﴾ صورة الهمزة، دون ألف الجمع وأن يكون ألف الجمع دون صورة الهمزة.

**وقد قال في التنزيل**: «كتبوا في بعض المصاحف ﴿**الْمُنشَئَٰتُ**﴾ بياء بين الشين والتاء من غير ألف[2]، وكذا رسمه الغازي وحكم وعطاء، وقرأه حمزة[3] بكسر الشين وفتح الهمزة وألف بعدها، فتكون الياء على قراءته صورة للهمزة، لانكسار ما قبلها، وفي بعضها ﴿**الْمُنشَأَاتُ**﴾ بألف ثابتة، ولا يصح على هذا كسر الشين»[4] انتهى.

**ونحوه لأبي عمرو، وحاصله**: تعين رسم الياء لقراءة الكسر، ورسم الألف لقراءة الفتح[5].

**وقد نص الجعبري في الجميلة** على احتمال أن تكون الألف صورة الهمزة[6] رسمت عند حذف ألف الجمع، وأن تكون ألف الجمع - قائلا[7]- على أحد مذهبيهم كما تقدم»[8] انتهى[9].

ونحوه للناظم في شرحه للعقلية على نقل بعضهم، وزاد الناظم: «لأن الهمزة فيه متوسطة مفتوحة مفتوح ما قبلها فقياسها أن تصور ألفا كـ«سأل».

---

[1] قوله: "عنهم في العالمين": الزيادة من د. انظر ص 439.

[2] وذلك في مصاحف أهل العراق. قال الداني:« ووجدت في مصاحف أهل العراق:﴿**الْمُنشَئَٰتُ**﴾ في الرحمن بالياء من غير ألف، وكذا رسمه الغازي بن قيس في كتابه. وقال الشيخ يوسف بن إبراهيم النور: وفي المصحفين المطبوعين لورش وحفص ومصاحفنا السودانية كتب بالألف بلا ياء. أما مصحف حفص فقد خالف المصحف العراقي وهو مصحفه، لأنه كتب فيه بالياء. وخالف بقية المصاحف التي لا تكتب بالياء ولا ألف، فكتب فيه بألف.( المقنع، ص 50، ومع المصاحف، ص 65).

[3] وقرأه كذلك شُعبة بخلف عنه.( الكافي، ص 194، والتيسير، ص 159، والتبصرة، ص 349).

[4] مختصر التبيين 4/1168-1169.

[5] المقنع، ص 50.

[6] وعليه مصاحف أهل المغرب.

[7] وعليه مصاحف أهل المشرق.

[8] الجميلة ق/ 131-ب.

[9] ذكر هذين الوجهين أبو عمرو رحمه الله في المحكم في نظائر هذا اللفظ وهو ﴿**مَنَارِبُ**﴾ فقال:« وكل همزة مفتوحة، سواء تحرك ما قبلها أو سكن، إذا أتى بعدها ألف سواء كانت زائدة أو مبدلة من حرف أصلي، فالقول في إثبات صورتها وحذف ما بعدها، وفي حذف صورتها وإثبات ما بعدها».( المحكم، ص 164).

**قال**: وتلحق ألف الجمع بالحمراء بعد حذفها على قاعدة الجمع» انتهى.

**وقال أبو عبد الله الفاسي**[2] في شرح الشاطبية الكبرى ما نصه: «ورسمه في غير المصاحف العراقية موافق للقراءة بالفتح، والألف محذوفة في الجميع على قاعدة جمع مؤنث»[3] انتهى.

وهو ظاهر في تعيّن كون الألف صورة للهمزة، ولكن التحرير ما تقدم من الاحتمال، والذي جرى به العمل كما تقدم أن الألف صورة الهمزة[4]، وهو عكس ما جرى به العمل في باب ﴿ءَامِنُونَ[5]﴾ و﴿ءَاخَرِينَ﴾ و﴿ءَايَـٰتُ﴾، من تقدير أن الألف هي الهوائي، وأن الهمزة محذوفة الصورة، ولعل ذلك لأن الأخيرة في الجمع المؤنث أولى وآكد بالحذف من الأولى، للخلاف فيها، ومن المذكر لأنه أخف والله أعلم.

**الثالث**: أذكر فيه تلخيص ما تقدم:

اعلم أن الجمع السالم قسمان: مذكر ومؤنث، فالقسم الأول: تسعة أضرب، لأنه إما أن [يقع][6] بعد ألفه شدّ مباشر، وحكمه ثبت الألف اتفاقا عنده على بحث تقدم فيه، أو همز، وأكثر المصاحف على إثباته، والأقل على حذفه، إلا أن أبا داود اقتصر على الحذف على وجه الترجيح في ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ﴾ و﴿ٱلسَّـٰٓئِحُونَ﴾ في التوبة ﴿وَٱلصَّـٰٓئِمِينَ﴾ في الأحزاب، للمجاورة كما تقدم، وإما ألا يقع بعده شدّ ولا همز، وهو إما أن يكون على وزن (فعّالين)، فالبحذف لأبي داود تنصيصا على عين[7] كلماته، ما عدا ﴿جَبَّارِينَ﴾، فبالإثبات لنصه عليه [في نقل الناظم، وعهدته

---

[1] نقل ذلك المغراوي في تقييد طرر على مورد الظمآن لوحة 47 الخزانة الحسنية رقم: (4497). انظر تبيين العطشان، ص 296.

[2] في د: "الفارسي"، وهو: جمال الدين محمد بن الحسن المغربي، نزيل حلب، إمام ومقرئ كبير من أئمة القراءات، خبير باللغة. أخذ القراءات عن جماعة، منهم: أبي القاسم عبد الرحمن بن سعيد الشافعي، من تلامذته: بهاء الدين محمد بن النحاس. مات سنة: 656هـ.( معرفة القراء الكبار 533/2-534، وغاية النهاية، 2 122-123، وسير أعلام النبلاء، 554/16).

[3] اللآلي الفريدة في شرح القصيدة للفاسي، 402/3..

[4] واختار ذلك أيضا ابن القاضي والمارغني.( بيان الخلاف ق/42-ب، ودليل الحيران، ص 53).

[5] في د: "ءامنين".

[6] ما بين معقوفين ساقط من د.

[7] في ح:" غير"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

عليه[1]، وإما أن يكون جمعا لـ(فَعَالِيّ) أو (فَعْلَانِيّ)، مما يجتمع في غير مرفوعه ياءان، وهو نوع واحد فالأول: ﴿حَوَارِيُّونَ﴾، أثبته أبو داود بالواو كان أو بالياء والثاني ﴿رَبَّـانِيُّونَ﴾ حذفه أبو داود بالواو كان أو بالياء، وإما أن يكون جمعا لغيرها، وهو إما أن يكون مهموز الصدر أو العجوز أو معتل اللام أو محذوف النون، وإما أن لا يكون واحدا مما تقدم، فهذه تسعة أنواع، الأخير منها هو محل ضابط الجمع المتقدم، والأول والثاني استثناهما منه كالشيخين، والأنواع الستة التي بينهما هي محل احتمال الاندراج في الضابط، وقد تقدم تعيين الألفاظ المنصوص على عينها بحذف أو إثبات من الأنواع الستة بما أغنى من إعادته هنا كما تقدم غير مرة.

**والقسم الثاني**: وهو الجمع المؤنث، خمسة أضرب، لأنه إما ذو ألف أو ألفين، وذو الألف إما أن يكون مهموز الأخير أو معتله أو غير ذلك، وذو الألفين إما أن يكون قبل ألفه الأولى همزة أو لا، وسواء وقع بعده شدّ أو همزة أولا، فهذه خمسة أضرب تعرض الناظم للثالث منها والخامس، وباقي الأضرب هو محل احتمال الدخول في ضابط الجمع، وقد تقدم ما فيها بما أغنى عن الإعادة.

**فإن قلتَ**: رأيتك قد تصرفت[2] في هذا الباب ردًّا وقبولا من غير ملاة، وأتيت بما لم يقله واحد من الشروح، مع طول الزمان وكثرة الممالات، وأدنى ذلك جزمك بإثبات ﴿مَـالِئُونَ﴾ و ﴿ثُبَاتٍ﴾، وضربك صفحا عما يعهد فيهما من الخلاف والاختيارات، وهل هذا[3] إلا مصادمة للنصوص وظواهر العمومات، ومفارقة للمعهود لهم في ذلك السبيل، وكل هذا دعاوى خالية عن الدليل؟.

**فالجواب**: أن مآل كلام الناظم يشهد لما قلناه، كما قدمناه، ونصوص الشيوخ وإن لم تكن صريحة فإنها ظاهرة فيه ولا تأباه، ولكن إذا أعملت ظواهر النصوص وعموم الضابط الذي ذكره الشيخان في الجمع، لزمك حذف (فعّالين) بالواو والياء لأبي عمرو حتى ﴿جَبَّارِينَ﴾، وحذف ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ كذلك، وكذلك المحذوف النون للشيخين، ما ذكره أبو داود وما سكت عنه، وكذا المنقوص مذكّرا و مؤنثا ما عدى ﴿طَاغُونَ﴾ لهما، وما عدى ثلاث ﴿بَنَاتُ﴾ النساء

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من هـ ، ز.

[2] في هـ: "تطرقت".

[3] في هـ: "ولا هذا".

لأبي داود، وكذا ﴿خَـــــــٰطِئُونَ﴾ و﴿خَٰطِـِٔينَ﴾ في أولى يوسف وغيره، و﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ و﴿مَالِئُونَ﴾، فإن لم تلتزم هذه اللوازم فقد تحكمت، وإن التزمتها كنت قد أخليت كثيرا من كلام الناظم في هذا الباب عن الفائدة، وطالبته بذكر ثلاث ﴿بَنَاتُ﴾ النساء بالإثبات لأبي داود، وكنت انتهيت إلى نفس ما عنه من مخالفة الشيوخ نهيت، ووسّعت بابا ضيّقا لا تجد إلى سلوكه سبيلا، ولا إلى معمم طريقه دليلا.

وإذا اتضح لك ما بيّناه وصحّ لديك ما قلناه، ارتفعت عنك في هذا الباب إشكالات، وانزاحت عنك مما يقال في هذا الباب تُرَّهات وضلالات، ولم تحتج إلى سؤال عن شيء مما ذكره الناظم في هذا الباب من الأنواع المتقدمة بحذف أو إثبات، كما أشرنا إلى وجهه والله المستعان، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

وإنما أطلت النفس بضرب من التكرار في هذا المقام، والحق غني عن إطالة الكلام، لما كثر في هذا الباب من الأوهام وزلل الأقدام.

**الرابع**: جميع ما استثنى الناظم مما دخل في ضابط الجمع تحقيقا خمسة أضرب، لأن المستثنى منه إما متفق على حذفه، فالاستثناء منه بالإثبات مع اتفاق أو خلاف. وإما مختلف في إثباته وحذفه، فالاستثناء منه إما باتفاق على حذف أو إثبات، وإما بترجيح مرجوح من ذلك الخلاف.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد الرشيد الأمين
جامعة الأمير

**فالأول**: الألف الثانية من ﴿سَمَٰوَاتٍ﴾ فصلت، وكلمتي ﴿ءَايَتَيْنِ﴾ في يونس [آية: 7] [آية: 15] للشيخين، و﴿دَاخِرِينَ﴾ الأخير [غافر: 60]، و﴿نَّحِسَاتٍ﴾ [فصلت: 16] لأبي داود.

**والثاني**: ﴿فَكِهِينَ﴾ [و ﴿فَٰكِهُونَ﴾][1]، و﴿كَٰتِبِينَ﴾ في الانفطار[آية: 11]، و﴿رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾[الشورى: 22]. و﴿بَيِّنَـــــٰتٍ مِّنْهُ﴾ للشيخين. و﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [يوسف: 7] لأبي عمرو، و﴿سَوْءَٰتِ[2]﴾ لأبي داود.

**والثالث**: الألف الأولى من ﴿سَمَٰوَاتٍ﴾ مطلقا.

**والرابع**: الأولى من ﴿يَابِسَٰتٍ﴾، ورسالة العقود لأبي داود.

**والخامس**: الأولى من ﴿رَّاسِيَٰتٍ﴾، [و ﴿بَاسِقَٰتٍ﴾][3] له أيضا.

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من د.

[2] في هـ: "سماوات".

[3] ما بين معقوفين ساقط من د.

والناظم رحمه الله خلط فصل المستثنيات مما دخل[1] في ضابط احسع مع بعض الأقسام الستة التي لم يعتمد[2] الناظم دخولها في الضابط، حسبما سمح له النظم، مراعيا في ترتيب جل ذلك اتفاق الكلمات حكما ونسبة، فحصل من ذلك تشغيب كثير، حتى قل أن حصل الناظر في كلامه في هذا الباب على طائل، ولهذا اضطربت فيه الأنظار، وتحيّرت منه الأفكار، وهذا هو السبب الموجب هنا لكثرة الكلام، كما اقتضاه المقام والله المستعان.

**الإعـــراب**: «السيئات جاء»، جملة كبرى، و«للجميع» متعلق بـ«جاء»، وباء «بألف» للمصاحبة، وهي ومجرورها في محل حال مرفوع «جاء»، و«إذ» ظرف ماض وفيها التعليل، وهي متعلقة بـ«جاء»، وضمير «سلبوه» لكتّاب المصاحف، والهاء والياء مفعولاه. وقد يتعدى إلى الثاني بـ«من»، وباقيه واضح.

**قال:**

[73] وَلَيْسَ مَا اشْتُرِطَ مِنْ تَكَرُّرِ حَتْمًا لِحَذْفِهِمْ سِوَى الْمُكَرَّرِ

[74] وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ اقْتِفَاءَ سَنَنِهِمْ وَبِهِمُ اقْتِدَاءَ

[75] فَقَدْ أَتَى الْحَذْفُ بِلَفْظِ الْفَاتِحِينْ عَلَى انْفِرَادِهِ وَلَفْظِ الْغَافِرِينْ[3]

[76] وَمُتَّكِئُونَ ثُمَّ الْخَالِفِينَ وَالْحَامِدُونَ مِثْلُهَا وَمَافِلِينَ[4]

[77] وَحَسَرَاتٍ غَمَرَاتٍ قُرُبَاتْ وَحَرْفِ مَطْوِيَّاتُ مَعْ مُعَقِّبَاتْ

[78] أَوْرَدَهَا مَوْلَى الْمُؤَيَّدِ هِشَامْ وَهَا هُنَا اسْتَوْفَيْتُ فِي الْجَمْعِ الْكَلَامْ

---

[1] في هـ: "فأدخل".

[2] في هـ: "يعتد".

[3] أصلح ابن جابر هذا البيت فقال:

فقد أتى الحذف بلفظ الغرفات في مقنع وثيبت وعرفات

وجاء في التنزيل لفظ الفاتحين على انفراده ولفظ الغافرين

(تقييد إصلاحات...ضمن قراءة نافع 447/2).

[4] في هـ: "وفاسقين".

أخبر أن شرط التكرّر المتقدم المشار إليه في ضابط الجمع بقوله: «**من سالم الجمع الـذي تكرّرا**»، غير متحتّم أي غير لازم، بحيث إذا فقد ذلك الشرط تخلف الحكم الذي هو[1] الحذف، وإنما هو غالب فقط، بمعنى أن أكثر الجموع المحذوفة الألف وجد فيها التكرّر، وإنما ذكره إتّباعا[2] لطريقتهم واتّساء بهم، ودليل انتفاء تحتّم ذلك الشرط مجيء الحذف في كلمات منفردة غير متعددة. **منها مذكر**: وهي كلمة ﴿ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ و﴿ٱلْغَٰفِرِينَ﴾ في الأعراف[آية:155] [آية:89]، و﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ في الزمر [آية:29] و﴿ٱلْخَٰلِفِينَ﴾ و﴿ٱلْحَٰمِدُونَ﴾ في التوبة[آية: 83] [آية:112] ، [و﴿سَٰفِلِينَ﴾ في التين[آية:5]][3].

**ومنها مؤنث**[4]: وهي: ﴿حَسَرَٰتٍ﴾ في البقرة [آية:167] وفاطر [آية:8] و ﴿غَمَرَٰتِ﴾ في الأنعام [آية:93]، و ﴿قُرُبَٰتٍ﴾ في التوبة [آية:99] و﴿مَطْوِيَّٰتٌ﴾ في الزمر [آية:67]، و ﴿مُعَقِّبَٰتٌ﴾ في الرعد [آية:11].

ذكر هذه الكلم الإحدى عشرة في التنزيل، أبو داود سليمان بن أبي القاسم، نجاح مولى المؤيد هشام بن الحكم، أحد الأمراء الأمويين بالأندلس، كما تقدم.

**تنبيهات: الأول**: اكتفى الناظم بالدلالة على ما ادّعاه بمُثُل من قسمي الجمع ذكرها أبو داود مفرقة في مواضعها من القرآن، لحصول المقصود من الاستدلال بذلك، فلا يرد عليه أن يقال ظاهره أن غير المتكرر محصور في هذه الكلم، وأن أبا داود انفرد بذكر المنفرد، وليس كذلك، بل ذكر أبو داود كَلِمًا أُخر، وذلك نحو:

﴿وَٰرِدُونَ﴾ في الأنبياء [آية:98]، و﴿كَٰلِحُونَ﴾ في المؤمنين[آية:104]، و﴿خَٰمِدُونَ﴾ في ياسين[آية:29]، و﴿صَٰدِقَٰتِهِنَّ﴾ في النساء[5][آية:4]، و﴿مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾، و﴿ٱلْمَثُلَٰتُ﴾ في الرعد [آية:4] [آية:6]، و﴿مُتَبَرِّجَٰتٍ﴾ في النور[آية:60] ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾ ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾ ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾ ومحاوراتها.

---

[1] قوله: "الذي هو"، في موضعه طمس في ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[2] قوله: "ذكره إتباعا"، في موضعه طمس في ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[3] ما بين معقوفين ساقط من د.

[4] قوله: "مؤنث"، في موضعه محو في هـ.

[5] في هـ: "البقرة"، وهو خطأ.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

وذكر أبو عمرو أيضا من المنفرد بالحذف: ﴿عَرَفَتِ﴾، و﴿ثَبَتَتِ﴾، وفي بعض نسخه: ﴿غُرُفَتِ﴾ بالغين المعجمة كما تقدم.

**الثاني**: يرد على استدلال الناظم بحث لم أر من تعرض له، وهو أن أبا داود لما ذكر ضابط الجمع لم يمثّل بواحدة من هذه الكلم التي حكاها عنه، وإنما ذكرها مفرقة في أماكنها من القرآن كما سبق، وسكت عن كلم أخر من المنفرد، فلم يتعرض لها بشيء، نحو: ﴿لَنَٰكِبُونَ﴾ [المؤمنون: 74]، والضابط المذكور إنما هو لاطّراد الحذف، لا لمطلق الحذف، فلعلّ ذلك الشرط إنما ذكر لبيان اطّراد الحذف أيضا، حتى أن ما فقد فيه التكرّر تخلّف فيه الاطّراد، فذكر ما حذف منه في مواضعه ليفيد[1] حكمه، إذ لم يدخل في ضابط الجمع، وسكت عن ما عداه، فيكون ثابت الألف على الأصل، كما لم يتعرض له في الكلم ذوات الألفات من غير الجمع بشيء، وحينئذ فلا ينهض ما استدل به الناظم.

**والظاهر** أن الدليل الصحيح للمدّعي هو تمثيل كل واحد من الشيخين في ضابط الجمع بالمتّحد. أما أبو عمرو فقد تقدم ما مثّل به منه، وأما أبو داود فقد مثّل بـ ﴿ٱلسَّٰحِرُونَ[2]﴾ [يونس: 77] و﴿ثَبَتَتِ﴾ و﴿وَٱلصَّٰدِقَٰتِ[3]﴾ [الأحزاب: 35] و﴿ٱلْغُرُفَٰتِ﴾ [سبأ: 37].

**الثالث**: أخبر الناظم أنه استوفى في هذا المحل الكلام في الجمع، وهو كما أخبر، لكنه أخّر كلمتين من الملحق بالجمع وهما[4]: (ثلاثون) و(ثمانين)، لمناسبة بينهما وبين ما ذكرا معه، وآخر من المنقوص المحذوف النون: ﴿مُّلَٰقُوا۟﴾، حتى أدرجه في ﴿ٱلتَّلَٰقِ﴾ للمناسبة أيضا.

**الإعراب**: «ما» اسم «ليس» واقعة على التكرّر، ولذا بينت[5] به في «من تكرّر»، وهي[6] موصولة، صلتها «اشترط»، و«حتما»، بمعنى «متحتّما» خبرها، و«لحذفهم» متعلق بـ«ما» في معنى ليس من النفي، وحذف مصدر مضاف إلى فاعله، و«سوى» مفعوله، و«إنما» حصر طرأ عند اتصال «ما» الكافة بها، و«اقتفاء» حال تاء «ذكرته» أو مفعول «له»، و«سننهم» أي طريقتهم

---

[1] في ح ، د: "ليقيد"، والمثبت من هـ ، ز.

[2] في ز:" الساجدون".

[3] في هـ: "المصدقات"، وفي: ز ، د:" المتصدقات".

[4] في ح: "وهي"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[5] في هـ: "بنيت"

[6] في ح، د: "وهو"، والمثبت من: هـ ، ز.

مضاف إليه، و«اقتداء» مثل اقتفاء معنى وإعرابا، و«بكم» متعلق بالمصدر مع تأخره لتوسعهم في الظرف، وفاء «فقد» فصيحة، وهو حرف تحقيق مع الماضي، وباء «بلفظ» ظرفية متعلقة بـ«أتى»، و«على انفراده» أي معه متعلق بالاستقرار، وعلى أنه حال «الفاتحين»، و«لفظ الغافرين» عطف على لفظ «الفاتحين»، و«متشاكسون ثم الخالفين» عطف أيضا، و«الحامدون» مثلها جملة اسمية، و«مشاكسون» مبتدأ خبره مثلها، و«الخالفين[1]»، و«الحامدون» عطف عليه، و«سافلين» عطف على المبتدأ بالاحتمالين، وكذا «حسرات» و«غمرات» و«قربات» بحذف العاطف، و«حرف مطويات»، أي كلمة «مطويات» عطف أيضا غير منوّن للوزن، و«مع» ظرف في محل حال «حرف»، أو «مطويات»، و«معقبات» مضاف إليه، و«هشام» بدل من «المؤيّد»، و«ها هنا» ظرف مكان متعلق بـ«استوفيت»، وهو بمعنى وَفَّيت، فليست السين والتاء فيه للطلب على حدّ: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾[الأنعام: 36]، و«الكلام» مفعول «استوفيت»، و«في الجمع» متعلق به أو بالكلام، مع كونه اسم مصدر متأخرا للتوسّع.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

[1] في هـ: "والخالفون".

# القسم الثاني:

## القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه ونظائره من سورة البقرة

قال رحمه الله:

[79] الْقَوْلُ فِيمَا قَدْ أَتَى فِي الْبَقَرَهْ عَنْ بَعْضِهِمْ وَمَا الْجَمِيعُ ذَكَرَهْ

لما فرغ من جزء فاتحة الكتاب انتقل إلى جزء البقرة المعاقبة لها، لانتزامه في الصدر ترتيب أجزاء باب الحذف، والمعنى: هذا الكلام، هو القول في الحذف، الآتي في سورة البقرة عن بعض كُتَّاب المصاحف، دون بعض آخر، لمجيء ذلك عنه بالإثبات، وفي الحذف لذي رسمه جميعهم، أي المتعلق برسمهم.

**فإن قلت**: ما حذفه بعض الكُتَّاب، إما أن يكون غيره من الكُتَّاب حذفه أيضا، وإما أنه لم يأت عنه فيه نص، وإما أنه أثبته، ولا شك أن مقابلة ما حذفه بعض الكُتَّاب بما حذفه جميعهم ينفي المعنى الأول، فمن أين نفيت المعنى الثاني، وعينت في تقرير الترجمة المعنى الثالث؟

**قلت**: لأن مراد الناظم بقوله: «**عن بعضهم**»، هو الاضطراب المذكور في الترجمة الأولى، والخلاف المذكور في الترجمة الثالثة، ولا يتأتَّى تقرير[1] الخلاف إلا بتعيّن[2] المعنى الثالث.

وعبّر الناظم عن الرسم بـ«الذكر» مجازا، لجامع الدلالة في كل منها.

**فإن فقلت**: هل لا جعل[3] ضمير «بعضهم» للشيوخ الذين عيّنهم الناظم للنقل، ويبقى قوله: «ذكره» محمولا على حقيقته؟

**قلت**: هو ظاهر اللفظ، ولكن يُبعده ما تقدم في الترجمة الأولى، من مرجوحية إرادة اتفاق الشيوخ المعيّنين للنقل وخلافهم.

**الإعراب**: «القول» خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا، و«فيما» متعلق بـ«القول»، و«ما» واقعة على الحذف، لتصريحه به في الترجمة الأولى، و«قد» حرف تحقيق، وجملة «أتى» صلة «ما»، و«في البقرة»، و«عن بعضهم» متعلقان بـ«أتى»، و«ما» عطف على «ما» الأولى، وهي واقعة على «الحذف» أيضا، و«الجميع ذكره» جملة كبرى صلة «ما»، و«ال» في «الجميع» خُلف ضمير كُتّاب المصاحف.

---

[1] في هـ: "تقدير".

[2] في هـ: "بتغيير"، وفي ز:" بتعيين".

[3] في هـ: "أجعل"، وفي د: "ما أجعل".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

قال:

[80] وَحَـــذَفُوا ذَٰلِـــكَ ثُـــمَّ الأَنْمَـــلْ وَابْـــنُ نَجَـــاحٍ رَٰعِنَـــا وَالأَبْصَـــرْ

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل أن كُتَّاب المصاحف حذفو ألف ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ وألف ﴿ٱلْأَنْهَـٰرُ ﴾، وأن أبا داود حذف ألف ﴿رَٰعِنَـا ﴾ و﴿ٱلْأَبْصَـٰرِ ﴾، ثي نقل حذفه.

أما ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ ففي صدرها[1] ﴿ٱلٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ﴾ [البقرة: 1 - 2]، وفي آل عمران ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ﴾ [آية: 47].

وقد تعدّد فيها وبعدها، وتنوَّع بزيادة سابقة ولاحقة، نحو: ﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ ﴾ [يوسف: 37]، ﴿ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ﴾ [البقرة: 232]، ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ [يوسف: 32].

وأما ﴿ٱلْأَنْهَـٰرُ ﴾ ففي صدرها[2] ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ﴾ [البقرة: 25]، وهو متعدد فيها وبعدها نحو: ﴿رَوَٰسِىَ وَأَنْهَـٰرًا ﴾ [الرعد: 3].

وأما ﴿رَٰعِنَـا ﴾ ففيها: ﴿لَا تَقُولُوا۟ رَٰعِنَـا ﴾ [البقرة: 104]، وفي النساء: ﴿وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ ﴾ [آية: 46].

وأما ﴿ٱلْأَبْصَـٰرِ ﴾ ففيها من المنوّع بالزيادة ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ ﴾ [البقرة: 7]، وقد تعدد فيها، وبعدها نحو:﴿لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ ﴾ [آل عمران: 13][النور:44]، ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَـٰرًا وَأَفْـِٔدَةً ﴾ [الأحقاف: 26].

**قال في صدر[3] البقرة من التنزيل:** «وكتبوا ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ بغير ألف بين الذال واللام، حيث ما وقع[4]» انتهى.

ثم نص على حذف الأنواع الباقية في أماكنها.

---

[1] في د: "صورتها".

[2] في د: "صورتها".

[3] في د: "سورة".

[4] مختصر التبيين 61/2.

**وقال أبو عمرو في فصل ما اجتمع عليه كُتَّـــاب المصـــاحف**: « وكذلك أجمعوا على حذف الألف، في قوله: ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ و﴿ ذَٰلِكُم ﴾ و﴿ ذَٰلِكُنَّ ﴾ وشبهه من لفظه، حيث وقع [1] ».

**تنبيه**: لا يندرج في ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ ﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ ﴾ [القصص: 32] ولا ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ﴾ [الحج: 19] لما حررته عند قول الناظم: «**وفي الذي كرّر** [2] »، البيتين، أن التنوع إنما يكون بزيادة سابقة أو لاحقة، ولا يكون بنقصان، خلافا لمن زعم اندراج الأول[3]، محتجا بأن أبا داود ليس له فيه إلا الحذف، لاقتصاره عليه، حيث تكلم عليه في محلّه، واندراجه في المثنى عند الناظم يوهم أن فيه خلافا عند أبي داود، وما احتج به غير صحيح، إذ ليس اقتصار أبي داود على حذف ألف ﴿ فَذَٰنِكَ ﴾ على تقدير تسليم اقتضائه تعيّن الحذف بالمسوّغ، لخروجه من المثنى الآتي، وهو من أفراده، ودخوله في المفرد الذي ليس هو منه، **إذ هو عمل باليـــد**، كيف واقتضاء اقتصاره على حذف ﴿ فَذَٰنِكَ ﴾ لتعين الحذف فيه غير مسلم، لما حررته في قاعدة النقل عن أبي داود[4]، وعند كلام الناظم على المثنى، وأيضا فإن قول أبي داود: « بين الذال واللام » يمنع[5]، دخول المثنى، إذ ألفه بين الذال والنون، وحينئذ فلا يؤخذ حكمه لأبي داود من لفظ [ ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ [6] ] قطعا، فكذا الناظم.

**وقال أبو عمرو**: في فصل ما أجمع عليه كتّاب المصاحف:« وكذلك حذفوها بعد الهاء في قوله: ﴿ ٱلْأَنْهَـٰرُ ﴾ و﴿ أَنْهَرٌ ﴾ حيث وقع [7] ».

**وقال في التنزيل**:« في: ﴿ أَنَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ﴾ بحذف الألف حيثما وقع، وكذلك ﴿ أَنْهَـٰرٌ ﴾، ولا خلاف في إثبات الألف بعد الهاء في كلمة ﴿ ٱلنَّهَارِ ﴾ أين ما أتت وبأي وجه تصرفت من كسر أو نصب أو رفع [8] ».

---

[1] المقنع ص 16-17.

[2] ينظر: ص 400-404.

[3] ممن قال بذلك ابن آجطا في التبيان، ق/235-أ.

[4] في ص 385-386.

[5] في هـ: "بمعنى".

[6] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[7] المقنع ص 18.

[8] مختصر التبيين 107/2.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

**وقال في التنزيل** أيضا:« ﴿**ٱلْأَبْصَـٰرِ**﴾ و﴿**أَبْصَـٰرُ**﴾ و﴿**أَبْصَـٰرِهِمْ**﴾ بحذف الألف، حيث ورد، وكيفما جاء.

ولا خلاف بين المصاحف في إثبات ألف ﴿**الْأَنصَارِ**[1]﴾، الذي هو من النصرة، حيث جاء معرفا أو منكّرا [2]».

**فإن قلت**: هل قول الناظم: «وحذفوا» من الحكم المطلق، كما قاله الشارح فيه وفي نظائره[3]، أو[4] من المقيد كما عند غيره قائلا: «ولا يلتفت إلى ما قاله الشارح[5]».؟

**قلت**: يصح ما قاله الشارح إن كان ضمير «حذفوا» راجعا لكتّاب المصاحف، كما قرّر هو به، ويقرِّبه مطابقته لضمير «بعضهم» في الترجمة على ما اخترته في تقريرها، وأما إن جعل عائدا على شيوخ النقل كما قد يؤيده قوله: «**وابن نجاح راعنا**»، فيمكن أن يكون من المطلق، وأن يكون من المقيد على أحد الاحتمالين المتقدمين في معنى الإطلاق من قوله: «**والحكم مطلقا به إليهم أشير** [6]»، البيت.

**الإعـــــراب**: واو «وحذفوا» استئنافية، و«ثم» للترتيب المعنوي عتبارا بأول موضعي المتعاطفين، أو للترتيب الذكري، إذا اعتبرت جميع الأفراد منها، و«ابن نجاح» عطف على فاعل

---

[1] وهو من الألفاظ العشرة التي نصوا على ثبت ألفها حيث وردت وكيف جاءت، وقد جمعها الرجراجي بقوله:

وألف الساعة والعقاب وألف العذاب والحســاب

وألف النهار والخبــار وألف البيان والفجـــــار

وألف النار مع الأنصار ثبت في الخط لدى الأخيار

تنبيه العطشان، ص 306، وانظر: دليل الحيران، ص 55.

[2] مختصر التبيين 2/89-90.

[3] التبيان، ق/235-أ.

[4] في ح، هـ: "و"، والمثبت من د.

[5] يقصد بذلك الرجراجي، قال ذلك في تنبيه العطشان، ص 199. وهو قول المغراوي أيضا، حيث قال:« قول الشارح أن: "وللجميع الحذف للرحمن" من الأحكام المطلقة ليس بشيء، إذ هو نص في تعيين الاتفاق لا مطلق، وإنما المطلق ما كان مثل قوله:" واحذف تفادوهم". ينظر: تقييد طرر على مورد الظمآن، ق/45، نقلا عن تنبيه العطشان، ص 199.

[6] ينظر: ص 410-411.

«حذفوا» بمعنى: نقل الحذف، فالحذف بالنسبة لفاعله حقيقة، وإلى ما سيق[1] به مجاز، وفي جواز مثل هذا خلاف محلّه أصول الفقه.

**قال:**

**[81] وَعَنْهُمَا الْكِتَابُ غَيْرَ الْحِجْرِ وَالْكَهْفِ فِي ثَانِيهِمَا عَنْ خُبْرِ**

**[82] وَمَعَ لَفْظِ أَجَلٍ فِي الرَّعْدِ وَأَوَّلُ النَّمْلِ تَمَامُ الْعَدِّ**

أخبر عن الشيخين بحذف ألف ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾، نحو: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: 1- 2]، وهو متعدد فيها وبعدها نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [النور: 33] فيندرج وإن خالف في المعنى المذكور هنا، لموافقته له لفظا كما تقدم عند قوله: « **وفي الذي كرر**[2] ». البيت، ومنوّع نحو: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ﴾ [إبراهيم: 1]، ﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ﴾ [الإسراء: 14] ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الحاقة:19]، [الانشقاق: 7] ﴿ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: 19].

ثم استثنى من لفظ ﴿**الْكِتَاب**﴾ بالإثبات، تبعا للشيخين، أربعة ألفاظ:

**أولها في كلامه:** الثاني في الحجر [آية: 4] ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾.

واحترز[3] [بالثاني[4]] عن الأول وهو: ﴿الٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: 1].

**ثانيها:** الثاني في الكهف: ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ﴾ [آية: 27].

واحترز بالثاني: عن الأول والثالث والرابع: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: 1]، ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [الكهف: 49]، ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الكهف: 49].

**ثالثها:** المقترن بـ ﴿أَجَلٍ﴾ في الرعد: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [آية: 38].

---

[1] في د: "سيبويه"، وفي ز:" نسق".

[2] ينظر: ص 400-404.

[3] في د: "واحترز بقيد".

[4] ما بين المعقوفين في موضعه محو في د.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

واحترز بقيد مجاور ﴿أَجَلٍ﴾ عن غير المقترن به، وهو في السورة: ﴿الٓمٓرٰ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: 1]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الرعد: 36]، ﴿وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: 39]، ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: 43].

واحترز بقيد السورة عن المقترن بـ﴿أَجَلٍ﴾ في غيرها، وهو[1]: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ﴾ [البقرة: 235] كما[2] قيل، وربّما بعده ما تقدم أن التنوع بالزيادة إنما يتقرر في المقيدات لا في قيودها، ولفظ ﴿أَجَلٍ﴾ هنا مزيد فيه الضمير، نعم يحسن جعل قوله: « **في الرعد** » احترازا، مخافة توهّم اندراج المقترن بـ«أجله».

**رابعها**: الأول في النمل، ﴿طسٓ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: 1].

واحترز بالأول عن الأربعة بعده: ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا﴾ [النمل: 28]، ﴿إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل: 29]، ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل: 40]، ﴿وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: 75].

**الإعراب**: «وعنهما الكتاب» خبر ومبتدأ على حذف مضافين، أي حذف ألف الكتاب، و«غيرَ الحجر» نصب على الاستثناء من ضمير الخبر على تقدير مضاف، أي غير كتاب الحجر، و«الكهف» عطف على «الحجر»، و«في ثانيهما» صفة لـ«كتاب الحجر» و«الكهف» بتقدير مضاف، أي الواقع في ثاني مواضعهما أو حاله، وضمير التثنية للسورتين، و«عن خبر» تتميم للبيت، ثم يحتمل أن يكون مضافا لياء المتكلم، وأن يكون غير مضاف، وهو متعلق بمحذوف، أي: قلت أو أقول ذلك عن خبري أو عن خبر مني، و«الخبر»: الاختبار والامتحان، ويحتمل على تقدير خبر غير مضاف أن يكون وصفا في المعنى للشيخين، وتقدير العامل حينئذ: قالا ذلك عن اختبار منهما، وفي بعض النسخ «حَبْر» بفتح الحاء المهملة، وهو: العالِم، و«مع[3]» ظرف مضاف إلى لفظ «أجل»، وهو صفة لـ«كتاب» محذوف معطوف على «كتاب الحجر»، و«في الرعد» متعلق بما تعلق به الظرف، و«أول النمل» مبتدأ ومضاف إليه، و«تمام العدّ» خبر ومضاف إليه، و«الـ» في «العدّ» خلف من ضمير كلم الكتاب المستثناة، وبهذا يرتبط الكلام بما قبله و«العدّ» مصدر: عدَّ يَعُدُّ.

---

[1] في هـ: "وهي".

[2] في هـ، د، ز: "كذا".

[3] في هـ: "وهو".

**وسبك البيـــتين**: حذف ألف الكتاب ثابت عن الشيخين، إلا كتاب الحجر، وكتاب الكهف، الواقعين في الموضعين الثانيين من السورتين، والكتاب الواقع مع لفظ (أَجَل) في سورة الرعد، والكتاب الأول في النمل تمام عدّ الكلم المستثناة بالإثبات.

**تنبيهان: الأول**: اعلم أن الناظم حيث يستثني من الحكم المُسنَد لشيخ فأكثر، تارة يستثنيه لنصه فيه على خلاف ذلك، وتارة يستثنيه لسكوته عنه، فالأول كهذا، والثاني كمـــا تقدم في: « **بغير أولى يوسف** [1] »، وكما يأتي في: « **سوى قل إصلاح** [2] »، فكن على بصيرة من هذا التنبيه، لأن إغفاله يوقع في التقوّل عن الشيوخ ما لم يقولوه، وإذا أمعنت النظر [في التقاييد الموضوعة على هذا النظم[3]] وجدتَ ذلك.

**الثاني**: كثيرا ما يأتي الناظم بالحكم معزوا للشيخين، مع وجوده للشيوخ الثلاثة والبلنسي، فقد يتبادر أن الأولى أن يقول «عنهم»، حتى يحصل العزو للجميع، مع أن الوزن والاختصار متيسِّران أيضا.

**والجواب**: أن العزو لأبي عمرو لما كان مستلزما للعزو للشاطبي لقولـــه: « **والشـــاطبي جاء** [4] »، بالمقنع كما تقدم، وكان العزو للمنصِف إنما يقتضي به بيان ما انفرد به فقط، لم يحتج إلى تكلّف العزو عن الأربعة، وفي التعبير بـ:«عنهما» فائدة، وهي توفير التعبير [5] بضمير الجماعة، مجرورا بـ«عن»، أو غيرها، و«غير» مجرور عن كتّاب المصاحف.

**قال**:

[83] وَاحْـــذِفْ تُفَـــدُوهُمْ يَتَـــمَرْ وَدِفَـــمْ  كَـــذَا بِتَنْزِيـــلٍ فِـــرَاشًـــا وَمَتَـــمْ

أمر مع إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل بحذف ألـــــف ﴿تُفَدُوهُمْ﴾ و﴿يَتَمَى﴾ و﴿دِفَـــعُ﴾.

---

[1] عند البيت:67، ص 466-467.

[2] عند البيت: 138، ص 576.

[3] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[4] في البيت: 23، ص 381 وما بعدها.

[5] في ح ، د:" التعيين"، والمثبت من: هـ ، ز.

المكتبة الرقمية لعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

ثم شبّه بها[1] في الحذف - لكنه عن أبي داود فقط -: ألف ﴿فِرَاشًا﴾ و﴿مَتَـٰعٌ﴾.

أما ﴿تُفَـٰدُوهُمْ﴾ ففيها: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَرَىٰ تُفَـٰدُوهُمْ﴾ [البقرة: 85]، وهو فرد[2].

وقد قُرِئ: بفتح التاء وسكون الفاء [دون ألف[3]][4].

وأما ﴿يَتَـٰمَى﴾ ففيها: ﴿وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [البقرة: 83] ﴿فِى يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: 127]، وهو متعدد فيها وبعدها ومنوع كما مثّل.

وأما ﴿دِفَـٰعُ﴾ ففيها: ﴿وَلَوْلَا دِفَـٰعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ[5]﴾ [البقرة: 251] ومثله في الحج [آية:40].

وقد قرأه غير نافع: بفتح الدال وسكون الفاء [دون ألف[6]][7].

وأما ﴿فِرَاشًا﴾ ففيها: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ [ٱلْأَرْضَ[8]] فِرَاشًا﴾ [البقرة: 22]، وهو فرد.

وأما ﴿مَتَـٰعٌ﴾ ففيها: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَـٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: 36]، وهو متعدد فيها وبعدها [ومنوّع، نحو: ﴿وَلَمَّا[9]] فَتَحُوا۟ مَتَـٰعَهُمْ﴾ [يوسف: 65]، ﴿إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَـٰعَنَا عِندَهُۥٓ﴾ [يوسف: 79].

**تنبيهان: الأول**: المراد بألف ﴿يَتَـٰمَى﴾ الأول دون الثاني، لذكره له في ترجمة: « **ما بألف قد جاء**[10] ».

**الثاني**: لا يدخل في ﴿فِرَاشًا﴾ [﴿كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ﴾][11]، لكسر الفاء.

---

[1] في هـ: "به".

[2] ينظر: المقنع، ص 10، ومختصر التبيين، 178/2.

[3] ما بين المعقوفين سقط من د.

[4] قرأ بذلك عدا المدنيين وعاصم والكسائي و[illegible] .ينظر: النشر، 218/2، وإيضاح الرموز، ص 167.

[5] ينظر: المقنع، ص 10، ومختصر التبيين، 299/2-300.

[6] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[7] وهم: الابنان، والكوفيون. ينظر: النشر، 230/2، والمستنير، ص 226.

[8] ما بين معقوفين سقط من هـ.

[9] ما بين المعقوفين في موضعه محو في د.

[10] ينظر: ص 1035-1036.

[11] ما بين المعقوفين سقط من د.

**الإعراب**: «احذف» أمر، وفاعله ضمير من يصح خطابه به، [و«تفادوهم»][1] مفعوله، و«يتامى» عطف على «تفاودهم» بحذف العاطف، و«دفاع» عطف أيضا، وكذا «فراشا» [خبر ومبتدأ][2]، و«متاع» عطف عليه، وباء «بتنزيل» ظرفية، وهي ومجرورها حال ضمير الخبر.

**قال**:

**[84] وَعَنْهُمَا الصَّـاعِقَةُ الأُولَى أَتَتْ ... وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ حَيْثُ مَا بَدَتْ**

أخبر عن الشيخين بحذف ألف ﴿ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ الأولى، وأن أبا داود حذفها من هذا اللفظ حيثما ظهرت.

أما الأولى ففيها: ﴿فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ[3]﴾ [البقرة: 55].

وأما غير الأولى ففي النساء: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾ [النساء: 153]، وفي فصلت ﴿صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: 13]، وهو متعدّد بعدها.

وقد قرأ الكسائي، الواقع في والذاريات، وهو: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الذاريات: 44] بسكون العين دون ألف[4]، كما قرأ الأول بذلك جماعة[5] الشاذ.

**قال السخاوي**: « فيحتمل أن تكون الألف حذفت منه على تلك القراءة، ولعلها كانت مشهورة في ذلك الزمان[6]» اهـ.

**تنبيه**: لا يخلو قول الناظم: « **وعن أبي داود حيث ما بدت** »، مع قوله: « **وعنهما الصاعقة الأولى** »، من تكرار بالنسبة إلى أبي داود، لأن حذف «الأولى» مستفاد من الكلامين، وكثيرا ما يقع له مثل هذا، والأمر فيه سهل.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من د

[2] ما بين معقوفين سقط من هـ.

[3] ينظر: المقنع، ص 10، ومختصر التبيين، 141/2.

[4] ولا اختلاف في المتواتر إلا في هذا الحرف. ينظر: النشر، 377/2، والتيسير، ص 156، والتبصرة، ص 344.

[5] ونسبت لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولابن محيصن في كل مواضعها مع الخُلْفِ في موضع الذاريات. ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ص 13، وإتحاف فضلاء البشر، 393/1، وطوالع النجومْ في موافق المشهور في القراءات الشاذة عن المشهور، للواسطي، ق/62-ب.

[6] الوسيلة ص 107-108.

**الإعراب**: «الصاعقة الأولى» مبتدأ ونعته، والمبتدأ على حذف مضافين، أي حذف ألف الصاعقة، و«أتت» جملة فعلية خبره، و«عنهما» متعلق بـ«أتت»، و«عن أبي داود» متعلق بفعل محذوف، أي: وحذفت ألف الصاعقة عن أبي داود، و«حيثما» شرط، و«عدت» فعل الشرط، ومعناه: ظهرت، وتقدم مغن عن الجواب.

**قال:**

[85] مَعَ الصَّوَاعِقِ اسْتَطَاعُوا الأَلْبَابْ ثُمَّ الشَّيَاطِينُ دِيَارٌ أَبْوَابْ

[86] إِلاَّ الَّذِي مَعَ خِلاَلٍ قَدْ أَلِفْ فَرَمْمَهُ قَدِ اسْتَحَبَّ بِالْأَلِفْ

أخبر عن أبي داود، بحذف ألف: ﴿ٱلصَّوَٰعِقِ﴾، والألفاظ الخمسة بعده.

أما ﴿ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ ففيها: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ [البقرة: 19]، وفي الرعد: ﴿وَيُرۡسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ﴾ [الرعد: 13].

وأما ﴿ٱسۡتَطَٰعُواْ﴾ ففيها: ﴿حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْ﴾ [البقرة: 217]، وهو متعدد بعدها[1].

وأما ﴿ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ ففيها: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [البقرة: 179]، وهو متعدد فيها وبعدها.

وأما ﴿ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ ففيها: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [البقرة: 102]، ﴿وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ﴾ [البقرة: 14] وفي الأنعام: ﴿شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ﴾ [آية: 112]، وهو متعدد فيها وبعدها ومنوّع كما مثّل.

وأما ﴿دِيَٰرِ﴾، ففيها: ﴿وَلَا تُخۡرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ﴾ [البقرة: 84]، [وهو متعدد[2]] فيها وبعدها مضافا.

وأما غيره، فواحد مقترن بـ«ال»، استثناه الناظم تبعا لأبي داود.

---

[1] في ح:" فيها"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

وأما ﴿أَبۡوَٰبُ﴾، ففيها: ﴿وَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِنۡ أَبۡوَٰبِهَا﴾[البقرة: 189]، وهو متعدد[1] بعدها ومنوّع نحو: ﴿مُفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص: 50]، ﴿وَلِبُيُوتِهِمۡ أَبۡوَٰبًا وَسُرُرًا﴾ [الزخرف: 34].

**قال في التنزيل** في سورة البقرة: « و﴿مِّن دِيَٰرِكُم﴾ بحذف الألف بين الياء والراء حيث وقع وجملتها خمسة عشر كلها حذفت الألف منها حاشا الذي في سبحان ﴿خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾ [آية: 5] فليست لي فيه[2] رواية[3] ».

**ثم قال** بعد تعيين أماكن الخمسة عشر[4]: « وأستحب كتب هذا الذي في بني إسرائيل بألف على اللفظ ولا أمنع من كتبه بغير ألف[5] » انتهى.

وسيأتي البحث في مثل هذا عند قول الناظم: « **وجاء أولى الروم بالتخيير**[6] »، البيت.

**وقال في الإسراء**: و﴿ٱلدِّيَارِ﴾ بألف ثابتة، ولا أمنع من كتبه بغير ألف، والذي أستحب بالألف[7] » انتهى.

**تنبيهان: الأول**: فائدة استثناء الناظم الواقع في الإسراء، حيث لم يقل مثلا: « **وفي الذي مع خلال قد ألف** »، إفادة أن المذكور في البيت بعده من الاستحباب، هو من قبل أبي داود، ومحض اختياره، وليس له فيه عن المصاحف شيء.

**الثاني**: فصل الناظم بين المستثنى [وهو «**الذي مع خلال**»، والمستثنى منه[8]]، وهو «**ديار**»، بـ«**أبواب**[9]»، وسهّل ذلك اختصاص «**الديار**» بمجاورة «**خلال**».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

---

[1] في د: "وهو متعدد فيها".

[2] في ح، د: "فيها"، والمثبت من هـ.

[3] مختصر التبيين 174/2.

[4] والصواب أنها ستة عشر، فقد سها أبو داود رحمه الله عن موضع الأحزاب. ينظر: مختصر التبيين، 1002/4.

[5] مختصر التبيين 175/2.

[6] البيت: 105، ينظر: ص 520 وما بعدها.

[7] مختصر التبيين 785/3.

[8] ما بين معقوفين ساقط من د

[9] في هـ: "أبواب".

**الإعراب**: «مع الصواعق» ظرف ومضاف إليه، في محل حال الضمير المرفوع بالفعل المقدر بـ«حذفت» في[1] البيت قبله، فهو من التضمين[2]، لكن [فصل[3]] أحدهما من الآخر، لطول الكلام في كل منهما، و«استطاعوا» وما بعده معطوفات على «الصواعق»، مع حذف العاطف [من أربعة[4]] منها، والاستثناء و«الذي» نصب على الاستثناء، [وألف صلة[5]] «الذي» و«مع[6] [خلال»[7]] ظرف ومضاف إليه، متعلق به، ومعناه: عند[8]، وفاء «فرسمه» فصيحة، وهو مفعول لـ«استحب»، وفاعله ضمير[9] «أبي داود»، و«بألف» متعلق بـ«رسم»، وبين «ألف» في آخر الشطر الأول، و«ألف» في آخر الثاني الجناس المحرّف.

**قال**:

[87] وَالْحَذْفُ عَنْهُمْ فِي الْمَسَاكِينِ أَتَى وَالْخُلْفُ فِي ثَانِي الْعُقُودِ ثَبَتَا

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بحذف ألف ﴿وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ عن كتّاب المصاحف، وبالخلاف في ثاني سورة العقود.

أما المتفق عليه ففيها: ﴿وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [البقرة: 83]، ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامِ مَسَٰكِينَ﴾ [البقرة: 184].

---

[1] في هـ: "في الفاعل".

[2] في د: "الضمير".

[3] ما بين المعقوفين في موضعه محو في د.

[4] ما بين معقوفين ساقط من د.

[5] ما بين معقوفين ساقط من د.

[6] في ز:" وقع مع ".

[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[8] في هـ ، ز: "عهد"، وفي د: عمر.

[9] قوله: "وفاعله ضمير"، في موضعه محو في د.

وقد قرأ غير نافع وابن عامر[1] هذا خاصّة بالإفراد، وهو متعدد فيها كما مثّل، وبعدها [ومنوع[2]].

**قال في التنزيل:**« ﴿وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ بغير ألف، سواء كان معرفا بالألف واللام، أو غير معرف، أو كان جمع: **مِسْكين أو مَسْكن**، واتفقت على ذلك المصاحف ثم تختلف[3]» انتهى.

والمراد هنا: جمع مِسْكين بالياء بعد الكاف.

وأما ثاني العقود الذي هو محل الخلاف فهو: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةُ طَعَامِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: 95].

**قال في التنزيل:**« وكتبوا في مصاحف أهل المدينة: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ﴾ ، ﴿مَسَٰكِينَ﴾ بغير ألف، واختلفت في ﴿مَسَٰكِينَ﴾ خاصة مصاحف سائر الأمصار، ففي بعضها بغير ألف مثل مصاحف أهل المدينة، وفي بعضها بالألف، ولم يختلف القرّاء[4] في إثباتها لفظا على جمع[5]» انتهى.

ويترجح فيه الحذف للنظائر، وللمصاحف المدنية.

واحترز الناظم بالثاني في العقود عن الأول وهو: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: 89].

**الإعراب:** «الحذف أتى» جملة كبرى، و«عنهم في المساكين» متعلقان بـ«أتى» أو بـ«الحذف»، و«الخلف ثبتا» جملة كبرى، و«في ثاني العقود» متعلق بـ«ثبتا» أو بـ«الحذف»، وهو أولى، وألف «ثبتا» للإطلاق.

**قال:**

[88] وَحُذِفَ ٱدَّارَأْتُمْ رِهَٰنٌ ... حَيْثُ يُخَٰدِعُونَ وَالشَّيْطَٰنُ

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بحذف ألف ﴿ادَّارَأْتُمْ﴾ -يعني الأولى لذكره الثانية في باب الهمز وألف: ﴿رِهَٰنٌ﴾ و﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ و﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾.

---

[1] بل المدنيان وابن عامر. ولم يختلف القراء في لفظ المساكين جمعا وإفرادا إلا في هذا اللفظ. ينظر: النشر، 226/2، والمستنير، ص 221.

[2] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ ، والمثبت من: د ، ز.

[3] مختصر التبيين 173/2-174.

[4] في ح، د:" ولم تختلف القراءة".

[5] مختصر التبيين 460/3-461.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

فأما ﴿ادَّٰرَٰٔتُمْ﴾ ففيها: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا﴾[البقرة: 72]، وهو فرد.

وأما ﴿رِهَٰنٌ﴾ ففيها: ﴿فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾[البقرة: 283]، وهو فرد.

وقد قرأه الصاحبان: ابن كثير وأبوعمرو البصري، بضم الراء والهاء، بغير ألف[1].

وأما ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ ففيها: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يُخَٰدِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: 9].

وقد قرأ ابن عامر والكوفيون هذا الثاني بفتح الياء، وسكون الخاء وفتح الدال، من غير ألف[2].

وفي النساء: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: 142].

وأما ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ ففيها: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ [البقرة: 36]، وهو متعدد فيها وبعدها ومنوع، نحو: ﴿وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا﴾ [النساء: 117].

**تنبيه:** قال في المقنع في الباب المروي عن نافع: « الألف غير مكتوبة يعني في المصاحف في قوله في البقرة ﴿وَمَا يُخَٰدِعُونَ﴾[3]».

وقال في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار: وكتبوا ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بغير ألف.

قال أبو عمرو: « وكذلك كتبوا الحرف الثاني ﴿وَمَا يُخَٰدِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾، وكذلك كتبوا في النساء: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾[4] » انتهى.

وقال في التنزيل عند قوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾:« وفي هاتين الآيتين من الهجاء حذف الألف من ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ في الكلمتين، وكذلك في النساء: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾، وكذلك حذفوها بعد الخاء من ﴿خَٰلِدِينَ﴾ و﴿خَٰلِدُونَ﴾و﴿خَٰلِدًا﴾ حيثما وقع[5]» انتهى.

وقال: عند قوله في النساء ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ « في هذه الآية من الهجاء:

---

[1] ينظر: التيسير، ص 64، والمستنير، ص 231.

[2] ينظر: التبصرة، ص 153، والتيسير، ص 54.

[3] المقنع ص 10.

[4] المقنع ص 84.

[5] مختصر التبيين 2/90-91.

﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ بغير ألف [1]» انتهى.

فالناظم لما فهم من عبارة الشيخين أن ذكرهما ﴿خَٰدِعُهُمْ﴾ في الموضعين إنما هو على جهة تتمّة الكلام وبيانه، سكت عنه كما سكت الشاطبي فهما لذلك من كلام أبي عمرو.

والظاهر من تشبيه أبي داود ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ حذف ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ في الكلمتين، وتنظيره ذلك بالألفات الواقعة بعد الخاء من ﴿خَٰلِدِينَ﴾ و﴿خَٰلِدُونَ﴾ و﴿خَٰلِدًا﴾، مع أن كلا من المنظر به[2] اسم فاعل، أنَّ ذكره لـ﴿خَٰدِعُهُمْ﴾، هو لإرادة حذف ألفه.

وقد وجدت بطرّة مكتوبة على المحل الثاني من التنزيل ما نصه: « قال في كتابه المسمى بالتبيين[3] المختصر هذا منه: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ بحذف ألفيهما انتهى. [وهذه العبارة صريحة في إرادته مع مجاوره[4]].

**[قال اللبيب[5]]** عند قول [الشاطبي[6]]:

واحذفهما بعدُ في ادارأتم ومَسَا ... كينَ هنا ومعا يخادعون جَرَى[7]

**ما نصه:**« وقد أغفل الشاطبي موضعين في سورة النساء لم يذكرهما[8] في القصيدة وهما قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾.

وقد ذكر أبو عمرو الاتفاق أنهما محذوفتان[9].

وقد زدت بيتا أذكر فيه: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ الذين في سورة النساء، وهو هذا:

---

[1] مختصر التبيين 424/2.

[2] في ح ، هـ:" المشبه والمشبه به"، والمثبت من: د ، ز.

[3] في هـ: "التنزيل".

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[5] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[6] ما بين المعقوفين في موضعه محو في د.

[7] العقيلة ص 125، وينظر: الوسيلة، ص 96-97.

[8] في د: "يقصدهما".

[9] في المقنع، ص 84.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

يخـــادعون الله وهـــو خـــادعهم  فاحـذفهما فهمـا في مقنـع ذكـرا

انتهى [1]».

وقد تقدم وجه إسقاط الناظم له كالشاطبي.

**وقال التجيبي**:« في النساء ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ بغير ألف فيهما [2]» انتهى.

وقد تظافرت هذه الظواهر والنصوص على حذفه، فيترجّح والله أعلم.

**الإعـــراب**: «حذف» مبني للمجهول، و«ادارأتم» مرفوعه. و«رهان» و«يخادعون» معطوفان على «ادارأتم» بحذف العاطف، و«الشيطان» عطف أيضا، و«حيث» ظرف مكان، أضيف إلى جملة «حذفت» على القليل، والتقدير: حيث وقع، وهو متعلق بحذف مقدم مع تأخير.

**قال**:

[89] كَـــذَا الشَّيَـــاطِينُ بِـــ(مُقْنِـــعٍ) أُثِـــرْ  فِـــي سَـالِمِ الْجَمْـعِ، وَفِـــي ذَاكَ نَظَـرْ

أخبر عن أبي عمرو بحذف ألف ﴿ٱلشَّيَٰطِينُ﴾، وأنه ذكره في المقنع مع جموع السلامة عند تمثيله للجمع السالم، وقد تقدم نصه، ولكن نعيده[3]، **قال فيه**: « وكذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير الدور في المذكر والمؤنث جميعا، فالمذكـــر نحو: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ و﴿ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ و﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ و﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ و﴿ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ و﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ و﴿ٱلشَّيَٰطِينُ﴾، ثم عطف عليهما أمثلة أخرى [4]».

فدعوى أن لفظ ﴿ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ معطوف على الجمع السالم شبه مكابرة، ولذا قال الناظم:

وفي أخذ الحذف من عدّه له، مع جموع السلامة نظر. إذ هو جمع تكسير[5].

---

[1] الدرة الصقيلة 22-ب.

[2] وقد نظم ذلك أيضا ابن القاضي فقال:

« خادعهم بالحذف في التبيين  وفي التجيبـــي فخـــذ تبيين

ونصه في عمدة البيـــــان  كذاك في اللبيب والإتقان ».

ينظر: بيان الخلاف، ق/40-ب.

[3] في ح:"نقيده"، والمثبت من هـ ، د . ز.

[4] انظر المقنع ص 22.

[5] ينظر: التبيان، ق/239-أ، وتنبيه الغطشان، ص 318-320.

**تنبيهان: الأول**: ليس من عادة الناظم تفرقة النقل في اللفظ الواحد، ولكن دعا إلى ذلك هنا موجب نذكره قريبا.

**الثاني**: كان الناظم متمكّنا من أن يذكر هذا اللفظ عن الشيخين في محل واحد، كما فعل في غيره، لكنه جرى رضوان الله عليه على عادته من الاحتياط البالغ في النقل، حيث رأى ألا مستند لأخذه[1] عن المقنع، إلا من اندراجه[2] في مُثُل الجمع السالم، وهو ليس منها قطعا، فيلزم أن لا يدخل في قاعدة الجمع قطعا، وحينئذ فيحتمل أن يكون محذوفا عنده، وإنما أدخله في مُثُل الجمع تسامحا أو غفلة، ويحتمل ألا يكون عنده محذوفا، ولكن ذكره في أعداد الجموع السالمة سهوا، فلما رأى الناظم كلام أبي عمرو محتملا، وأن أخذ الحذف من كلام المقنع لا يخلو عن مغمز، بيّن[3] وجه الأخذ من ذلك الكلام، ولوّح إلى الغمز[4] في أخذ الحذف منه بقوله: « **وفي ذاك نظر** »، وهذا هو سرّ إفراد أبي عمرو ها هنا بالذكر، والتنبيه على محل ذكره من المقنع، والتنظير في ذلك.

ولا ينبغي أن يُظَنَّ بالناظم أنه أتى بهذا البيت لمجرد التنكيت على أبي عمرو[5]، لأنه عدول على ما به الحاجة، من تحقيق العزو وتحريره، إلى ما لا طائل تحته، مما لا يجهله أصغر المبتدئين.

**الإعراب**: «الشياطين أثر» جملة كبرى، ومعنى «أثر»: رُوِي، وباء «بمقنع» ظرفية تتعلق بـ«أثر»، و«كذا» حال مرفوع «أثر»، والمشار إليه لفظ «الشياطين» المتأخر في البيت قبله، و«في» من «في سالم الجمع» ظرفية أو بمعنى «مع»، وهي ومجرورها في محل حال مرفوع «أثر» أيضا، و«في ذاك نظر» خبر ومبتدأ، ومعنى النظر هنا: التأمّل والتفكّر، إذ ليس قطعيا كما تقدم، وليس بمعنى المناقشة كما قد يتبادر.

---

[1] في هـ: "لا حذفه".

[2] في هـ ، ز: "إدراجه".

[3] في هـ: "من".

[4] في د: "العزو".

[5] قال الرجراجي: « وفي ذكر "الشياطين" في أمثلة جمع المذكر السالم وَهْمٌ وغلط، لأنه جمع تكسير، وهذا يدلك على تصديق قولهم:« لكل عالم هفوة »، لأن أبا عمرو الداني رحمه الله – مع جلالة قدره ونهاية إدراكه – مثّل جمع المذكر السالم بمثال جمع التكسير، ولو سئل عن ذلك لقال: جمع تكسير، فسبحان من لا عيب فيه وعلا». تنبيه العطشان، ص 319.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**وسبك البيت**: الشياطين روى في المقنع مماثلا للشيطان في الحذف، مصحوبا مع أمثلة الجمع السالم، أو حاصلا فيها، وفي ذاك مجال للنظر والتفكّر، وبين «أثر» في آخر الصدر، و«نظر» في آخر العجز سناد التوجيه.

**قال:**

**[90] وَعَنْمَا أَصْحَبُ مَعْ أُسَرَى ثُمَّ الْقِيَمَةِ مَعَ النَّصَرَى**

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿أَصْحَبُ﴾ و﴿أُسَرَىٰ﴾ و﴿ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ و﴿ٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾

أمـا ﴿أَصْحَبُ﴾ ففيهـا: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [البقرة: 39]، وهو متعدد فيها وبعدها ومنوّع[1] [نحو: ﴿مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَـٰبِهِمْ﴾ [الذاريات: 59] [2][3].

وأما ﴿أُسَرَىٰ﴾ ويعني ألفه الأول كـ ﴿ٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ لما تقدم في ﴿يَتَـٰمَىٰ﴾ ففيها ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَرَىٰ تُفَـٰدُوهُمْ[4]﴾ [البقرة: 85].

وهو فرد في قراءة نافع، وقد قرأه حمزة بفتح الهمزة[5] وسكون السين دون ألف[6].

وأما ﴿ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ ففيها: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: 85]. وهو مع اتحاد نوعه متعدد فيها وبعدها[7].

وأما ﴿ٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ ففيها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ[8]﴾ [البقرة: 62]، ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: 135] وهو متعدد فيها وبعدها ومنوّع كما مثّل.

---

[1] في هـ: "وهو مع اتحاد نوعه متعدد فيها وبعدها".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

3-ينظر :المقنع،ص 18،ومختصر التبيين، 124.

4-ينظر:المقنع،ص 10،ومختصر التبيين، 177/2 .

5-في د:الراء .

6-ينظر:التسير،ص 56،والتبصرة،ص 157.

7-ينظر:المقنع،ص 18،ومختصر التبيين، 2/ 179.

8-ينظر:المقنع،ص 18ومختصر التبيين، 2/ 154.

**الإعراب**: «وعنهما أصحاب» خبر ومبتدأ على حذف مضافين، أي: عنهما حذف ألف أصحاب، و«مع أسارى» ظرف في محل حال [ضمير[1]] الخبر، ومضاف إليه. و«القيامة» عطف إما على «أصحاب» فيرفع، أو يحكى خفضه، وإما على «أسارى» فيتعين كسره. إما بالعطف أو على الحكاية، و«مع النصارى» ظرف في محل الحال من ضمير الخبر أيضا، إن قدّر «القيامة» معطوفا على المبتدأ، أو من «القيامة» إن قدّر معطوفا على «أسارى».

**قال**:

[91] وَبَعْدَ نُونِ مُضْمَرٍ أَتَاكَا ... حَشْوٌ كَزِدْنَاهُمْ وَآتَيْنَاكَا

أخبر عن الشيخين بحذف الألف الواقعة بعد نون الضمير[2] إذا كان حشوا، أي وسطا نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: 3]، ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: 13]. ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ [الحجر: 87]، ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ[3] مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: 65]، ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنعام: 83] ﴿وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ﴾ [المؤمنون: 50]﴿خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: 63،93] [الأعراف:171]، ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ○ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا[4]﴾ [الواقعة: 35- 36].

وهذه قاعدة لم يُحلِ[5] الحكم فيها على عين لفظ، فلا يتصوّر فيها تنوّع.

واحترز بالحشو من المتطرفة، نحو: ﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: 14].

**تنبيه**: قيل[6] ثبتت المتطرفة لئلا يلتبس حذفها بضمير الإناث في نحو: ﴿وَأَخَذْنَ مِنكُم﴾ [النساء: 21]. ورُدَّ بلزومه في المتوسطة أيضا، نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ﴾ [يوسف: 31].

**قلت**. يحتمل أن يكون سبب اختصاص المتوسطة بالحذف، أن حذف الاختصار لا يُعهد في الأطراف، بل في الحشو فقط، فَجَرَوْا[7] في نون الضمير على ذلك السَّنن، واعتُبر مثل هذا في

---

1–ما بين المعقوفتين ساقط من د .
2–في هـ:المضمر .
3–في ح،هـ،د،ز :وءاتيناه،والقران ما أثبت .
4–ينظر:المقنع،ص 17،ومختصر التبيين، 2/73 – 74.
5–في ز:ثم يجل .
6–قال ذلك النزوالي في مجموع البيان ،ق /25 –أ ،والرجراجي في تنبيه العطشان،ص 323.
7–في هـ :فجوز .

ألف المثنى، وفي الألف الواقعة بعد اللام فيما يأتي، وسبب ذلك والله أعلم: أن الأطراف معتبرة في الوقوف حذفا وثبوتا، لما تقرر أن الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه، على مراد الابتداء به والوقوف عليه، فحوفظ فيها على مطابقة الملفوظ به، ما لم يحافظ في الحشو، ولذا لا تجد ألفا يحذف اختصارا طرفا، وما حذف من الياءات والواوات التزم جلُّ أئمة القراءة حذفه في الوقف، وبعضهم في الوصل أيضا، ولا يعهد لهم مثل هذا فيما حذف حشوا، وهذا بخلاف ما حذف من حروف العلة طرفا، لاجتماع مثلين نحو ﴿تَرَىٰ﴾ أو ﴿نِدَآءَ﴾ في أحد وجهيهما و﴿لِيَسُوٓءُا﴾ و﴿يُحۡيِۦ﴾ في أحد وجهيهما، فلم يعتبر في الوقف لظهور علّة حذفه.

**الإعراب**: «وبعد نون مضمر» ظرف في محل الصفة لموصوف محذوف مقدر العطف على «أصحاب» أو على «النصارى»، والتقدير: والألف الواقع بعد نون مضمر، و«نون» مضاف إلى «مضمر» إضافة جزء إلى كل، ولا يصح أن ينوّن على أنه منعوت بـ«مضمر»، لأن النون بعض الضمير الذي هو مجموع النون والألف، وليس هو نفس الضمير، وبقية إعراب البيت واضحة.

**قال**:

[92] وَٱلْأَعْجَمِيَّةُ كَنَحْوِ لُقْمَٰنْ ... وَنَحْوِ إِسْحَٰقَ وَنَحْوِ عِمْرَٰنْ

[93] وَنَحْوِ إِبْرَٰهِيمَ مَعْ إِسْمَٰعِيلْ ... ثُمَّتَ هَٰرُونَ.....

أخبر عن الشيخين بحذف ألفات الأسماء الأعجمية، أي التي وضعها العجم، [وهم خلاف العرب، ويقال: رجلٌ وقومٌ أَعْجَمُ][1][2]، ولكن ذلك الحذف بشروط أربعة:

**أحدها**: أن يكون الاسم عَلَما، احترازا عن نحو ﴿وَنَمَارِقُ﴾.

**وثانيها**: **قال الجعبري**:« أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف، احترازا عن نحو ﴿عَادٍ﴾، [3]»

**انتهى**.

---

1-ما بين المعقوفتين سقط من :ح،والمثبت من :هـ،د،ز .

2-ينظر:لسان العرب، 2825/4 .

3الجميلة،ق /105 -ب .

[وعهدته في كونه عَجَمِيًّا عليه، إذ لم أر من قال بعجميته، وإنما هو فيما وقفت عليه أبو قبيلة عربية، وسُمِّيت به[1]].

**ثالثها**: أن يكون الألف حشوا، احترازا من نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ و﴿زَكَرِيَّآءَ﴾ و﴿يَحْيَىٰ﴾ و﴿عِيسَىٰ﴾ و﴿مُوسَىٰ﴾، لأن الهمز لا وجود له في المصحف فهمزة ﴿ءَادَمَ﴾ و﴿زَكَرِيَّآءَ﴾ فيه غير حشو، وأيضا فإن الموجود من حروف ﴿ءَادَمَ﴾ ثلاثة فقط.

**رابعها**: أن يكون الاسم مستعملا، وقد أفاد بهذا الشرط بقوله بعد: « **وما أتى وهو لا يستعمل**[2]»، البيت، وهذا مستلزم للشرط الأول، إذ لا يوجد في القرآن اسم أعجمي غير علم، كثير الاستعمال، وأفاد الثاني والثالث بالمُثُل.

وقد مثّل الناظم بستة ألفاظ من المستعمل، المتفق على حذفه، وسيأتي السابع، وهو: ﴿سُلَيْمَٰنَ﴾.

وبعد الفراغ من الأسماء الأعجمية، أسرد كلام الشيخين، وسيأتي الكلام على حذف ياء ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾، الواقع في البقرة عند حذف الياءات[3].

**الإعراب**: «الأعجمية» صفة موصوف محذوف، تقديره: والأسماء الأعجمية، وهو عطف على «أصحاب» أو على «النصارى»، وكاف «كنحو» تأكيد على حدّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: 11]، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كمثل كذا، وإعراب باقي الكلام واضح.

**قال:**

[....] ..... ..... **وَفِي إِسْرَائِيلَ**

**[94] ثَبْتٌ عَلَى الْمَشْهُورِ لَمَّا سُلِبَا مِنْ صُورَةِ الْمَنْزِلِ إِذْ كُتِبَا**

**أخبر عن الشيخين بالخلاف في حذف ألف: ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾، وأن المشهور إثباته، إلا أن هذا[4] التشهير خاص بأبي عمرو كما يأتي، وهذا والذي بعده، كالمستثنى من الحكم السابق.**

---

1-ما بين المعقوفتين من قوله وعهدته...سقط من هـ.وقوله:وسميت به سقط من ح،والمثبت من :د،ز .
2-في البيت السادس والتسعين، ص 506.
3-عند شرح البيت: 265،ص 844.
4-هذا زيادة من :هـ ،ز .

ثم علل الناظم اشتهار ثبته[1]، مع أن قياسه تعيُّنُ الحذف بحذف صورة همزته، لأجل اجتماع المثلين، فلو حذف الألف أيضا لتوالى حذفان في كلمة واحدة.

**الإعراب**: «وفي إسرائيل ثبت على المشهور» خبر ومبتدأ وصفته، و«لما» شرط، و«سلب» فعل الشرط: أي جُرِّدَ، و«من صورة الهمز» متعلق بـ«سلب»، و«به» في محل الصفة لـ «الهمز»، وضميره لـ«إسرائيل»، و«إذ» ظرف ماض متعلق بـ«سلب» مضافا إلى جملة «كتبا»، ومرفوع «كتبا» عائد على «إسرائيل» أيضا، ولا يصح أن يعود ضمير به لـ«الهمز»، لا معنى ولا إعرابا.

أما معنى: فلأنه لم يكتب بالهمز، بل ولا بصورته، وأما إعرابا فلأن الباء حينئذ متعلقة بـ«كتب»، فهي من صلة المضاف إليه، فلا تتقدم على المضاف، وجواب «لمّا» محذوف، لدلالة ما قبله عليه، وتحتمل «لمّا» أن تكون ظرفا، فتتعلق بمتعلق الخبر.

**قال**:

[95] وَبِاتِّفَاقٍ أُثْبِتُوا دَاوُدَا ... إِذْ كَانَ أَيْضًا وَاوُهُ مَفْقُودَا

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل عن كتّاب المصاحف، باتفاقهم على إثبات ألف ﴿دَاوُدُ﴾، ثم علّل الإثبات بحذف حرف منه أيضا ، وهو أحد الواوين.

**تنبيه**: اتُّفِق على ثبت ألف ﴿دَاوُدُ﴾ دون ألف ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾، مع أن علة الإثبات فيهما متّحدة، لأنه أثقل من لفظ ﴿دَاوُدُ﴾، لكثرة حروفه، وللقول بتركيبه من: (**إسرا**)، بمعنى: عبد، و(**إيل**)، بمعنى: الله، ولأنه أكثر ما يقع في القرآن مضافا إليه.

**قال بعضهم**[2]: ولأن المحذوف من ﴿دَاوُدُ﴾ حرف من صريح اللفظ، والمحذوف من ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ صورة الهمزة، التي لا صورة لها في كثير من المواضع.

**الإعراب: باء «باتفاق» للمصاحبة، وهي ومجرورها في محل حال المرفوع من «أثبتوا»، و«إذ» للتعليل حرفا أو ظرفا، فعاملها «أثبتوا»، وجملة «كان» مع جزئيها في محل خفض بإضافة «إذ» إليها، و«أيضا» نصب على الحال من ضمير «مفقودا»، وباقي الإعراب واضح.**

---

1-وعسى المشهور مصاحف أهل المغرب، لئلا يتوالى حذفان،و ذهب المشارقة إلى الحذف إتباعا لأبي داود،و موافقة لأقل المصاحف.وينبغي التنبيه هنا أنه لا ينبغي التفريق بين المشارقة و المغاربة،بل هو رسم واحد إلا فيما ورد فيه الخلاف عن المصاحف.ينظر:المقنع،ص 22،ومختصر التبيين، 2/ 114- 124، 115،وتنبيه العطشان ،ص 325،ودليل الحيران،ص 62

2-قاله الرجراجي في تنبيه العطشان،ص 326- 327.وانظر مجموع البيان،ق /25 - 26.

قال:

[96] وَمَـــا أَتَـــى وَهُـــوَ لاَ يُسْـــتَعْمَلُ فَـــأَلِفٌ فِيـــهِ جَمِيعًـــا يُجْعَـــلُ

[97] كَقَوْلِـــهِ سُـــبْحَانَهُ: طَالُوتَـــا يَـــاجُوجَ مَـــاجُوجَ وَفِـــي جَالُوتَـــا

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بإثبات ألف الأسماء الأعجمية غير المستعملة، أي القليلة الدور، ثم مثّل بـ: ﴿طَالُوتَ﴾ و﴿يَاجُوجَ﴾ و﴿مَاجُوجَ﴾ [و﴿جَالُوتَ﴾][1]، ومثله ﴿إِلْيَاسَ﴾ و﴿يَاسِينَ﴾.

**قال الناظم في عمدة البيان** مشيرا إلى الأول:

والـــنص في إليـــاس فيـــه نظـــر وثبتـــه فيمـــا رأيـــت أجـــدر[2]

**الإعراب**: «ما» موصول اسمي، أو اسم شرط مبتدأ، وجملة «أتى» صلة أو شرط، وجملة «وهو لا يستعمل»، اسمية كبرى، في محل حال فاعل «أتي»، و«ألف يجعل فيه» جملة اسمية كبرى خبر «ما»، ودخلت الفاء في صدرها، لأن المبتدأ شرط أو شبهه، وهي أسوغة للابتداء بألف، وهو نكرة، و«جميعا» حال الضمير المجرور بـ«في»، و«كقوله» خبر مبتدأ محذوف تقديره: وذلك، و«سبحانه» مصدر لازم للإضافة والنصب على المفعول المطلق، اعترض به بين القول ومحكيه، وهو «طالوت» ومعطوفاته الثلاثة بعده، والأولان منها بحذف العاطف، والأقرب أنّ «في» الجارة لـ«جالوت» زائدة، وألف «طالوتا» و«جالوتا» لإطلاق القافية.

المكتبة الرقمية الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم

1–ما بين المعقوفتين ساقط من هـ .

2–لم اجد هذا البيت في عمدة البيان المطبوع ضمن كتاب:قراءة نافع لحميتو.ولم ينسبه ابن القاضي إلى الخراز بل قال:قال بعضهم.وقال ابن القاضي أيضا:العمل بالإثبات.ينظر:بيان الخلاف،ق /42 –ب ،ودليل الحيران ،ص 63،وإرشاد القراء ، 320/1 – 321.

قال:

[98] وَعَنْ خِلَافٍ قَلَّ فِي هَارُوتَا  هَامَانَ قَارُونَ وَفِي مَارُوتَا

أخبر مع الإطلاق كالذي قبله بإثبات ألف ﴿هَارُوتَ﴾، والألفاظ الثلاثة بعده، وأنّ الإثبات مصحوب بخلاف فيه قليل من بعض المصاحف، إلا أن تقليل الحذف فيها خاص بأبي عمرو كما يأتي في النقل.

**تنبيه:** المراد بـ ﴿هَامَٰنُ﴾ ألفه الأولى لما يأتي[1].

**الإعراب:** «وعن خلاف» حال مرفوع «يجعل» محذوف، ويدل عليه «يجعل» فيما قبل، وبه يتعلق «في هاروت»، و«عن» بمعنى: مع، وجملة «قل» صفة «خلاف»، و«هامان» و«قارون» معطوفان بحذف العاطف.

**وسبك البيت:** وتُجعل الألف حال كونها مصحوبة بخلاف قليل، في جعلها في «هاروت» و«هامان» و«قارون» و«ماروت»، وقد أعاد حرف الجرّ، مع آخر المعطوفات دون سابقيه، لتهيأ النظم مع الجواز.

قال:

[99] لَكِنْ بِمِيكَالَ اتِّفَاقًا حُذِفَتْ  مِمْ أَنَّهَا كَلِمَةٌ مَا اسْتُعْمِلَتْ

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بأن ألف ﴿مِيكَٰٓئِلَ﴾ حذفت باتفاق عن كتّاب **المصاحف ،مع انها كلية لم تستعمل**

وأقرب ما قيل في علة الحذف أنه كـ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ تركيبا ومعنى.

ووُجد في بعض النسخ بخط الناظم عوض البيت:

**وحذفت في قوله ميكآئلا  وهو أيضا لم يجيء مستعملا**

---

1-أصلح ابن جابر بيت الناظم فقال:

وكثر الإثبات في هاروتا  هامان قارون وفي ماروتا

واختار فيه ابن نجاح الحذفا  من بعد ما نقل فيه الخلفا

إصلاحات ابن جابر الغساني،ضمن كتاب قراءة نافع لحميتو، 2/ 446.

وليس فيه زيادة على بيت الأصل، إلا إتيانه بـ﴿مِيكَٰٓـئِلَ﴾ كما في قراءة نافع، وفي بيت الأصل على قراءة البصري وحفص[1]، وقد نقص عن الأصل حكاية الاتفاق.

**الإعراب:** «لكن» حرف استدراك، و«حذفت» جملة فعلية ضميرها يعود على الألف، وباء «بميكال» ظرفية متعلقة بـ«حذفت»، و«اتفاقا» نعت مصدر محذوف، أي: حذفا ذا اتفاق، و«مع» ظرف في محل حال «ميكال».

**وسبك البيت:** لكن حذفت الألف في «ميكال» حذفا ذا اتفاق، حال كون «ميكال» مصحوبا بعدم الاستعمال.

**قال:**

**[100] وَلَا خِلَافَ بَعْدَ حَرْفِ الْمِيمِ فِي الْحَذْفِ مِنْ هَٰمَٰنَ فِي الْمَرْسُومِ**

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بنفي الخلاف بين المصاحف في حذف الألف الواقعة بعد الميم من ﴿هَٰمَٰنُ﴾، وهذا البيت تقييد للإطلاق المتقدم في ﴿هَٰمَٰنُ﴾.

**الإعراب:** «لا» تبرئة، و«خلاف» اسمها مبني على الفتح، و«في الحذف» خبرها، و«بعد حرف الميم» متعلق بـ«الحذف»، وإن تقدم عليه، لاتساعهم في الظروف، و«من هامان» متعلق بـ«الحذف» أيضا، أو حال «حرف الميم» أو نعته، ومعنى «من» ابتداء الغاية أو الظرفية، و«في المرسوم» حال «هامان».

**وسبك البيت:** ولا خلاف موجود في حذف الألف بعد حرف الميم الكائن من «هامان» في المصاحف.

**قال:**

**[101] وَصَٰلِحٌ وَخَٰلِدٌ وَمَٰلِكٌ وَفِي سُلَيْمَٰنَ أَتَتْ كَذَٰلِكْ**

**عطف هذه الألفاظ الثلاثة على همن باعتبار ألفه الثانية،ليفيد نفي الخلاف في حذف ألفاتها،ثم شبه بها في الحكم الف سليمن**

1-ويوافقهم يعقوب من العشرة .ينظر النشر، 219/2 ،والمستنير،ص 215.

المكتبة الرقمية للمعهد الإسلامي جامعة الأمير عبد القادر للعلوم

أما ﴿صَـــٰلِحٌ﴾ فقد وقع علمـــا وصفة وتعدد وتنـــوع، نحو: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ﴾[الأعـــراف: 73] [هـــود: 61]، ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ﴾[فصـــلت: 46] [الجاثيـــة: 15]، ﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾[فاطر: 10].

وأما ﴿خَٰلِدٌ ﴾ فلم يقع إلا صفة نحو: ﴿يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا ﴾ [النساء: 14].

وأما ﴿ مَٰلِكِ ﴾ فقد وقع أيضا علما وصفة نحو: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ ﴾ [الزخرف: 77]، ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾ [آل عمران: 26].

وقد أطلق الحذف في جميع ذلك، وهو الحق الذي لا يصح العدول عنه كما سنحرره بعد.

**وإعراب** البيت واضح.

وإذ فرغنا من حل كلام الناظم في الأسماء العجمية، وما استطرد معها[1]، فلنرجع إلى نقل كلام الشيخين فيها.

**قال في المقنـــع**: « اتفق كتاب المصاحف على حذف الألف من الأسماء الأعجمية المستعملة نحو: ﴿إِبْـــرَٰهِـــيمَ﴾ و﴿إِسْمَٰعِيلَ ﴾ و﴿إِسْحَٰقَ ﴾ و﴿هَـٰرُونَ ﴾ و﴿عِمْرَٰنَ ﴾ و﴿شَمْسَ ﴾ و﴿ [illegible] ﴿صَـــٰلِـــحٌ﴾ ، ﴿مَـــٰلِـــكُ﴾ و﴿خَـــٰلِدُ﴾، وليست بأعجمية لما كثر استعمالها.

فأما ما لم يستعمل من الأسماء الأعجمية فإنهم أثبتوا الألف فيها نحو ﴿طَالُوتَ ﴾ [و﴿جَالُوتَ ﴾][2] و﴿يَاجُوجَ﴾ و﴿مَاجُوجَ ﴾ وشبهها، ورأيت المصاحف تختلف في أربعة منها وهي: ﴿ هَـٰرُوتَ ﴾ و﴿مَـٰرُوتَ﴾ و﴿هَـٰـمَـٰـنُ﴾ و﴿ قَـٰرُونَ ﴾، ففي بعضها بالألف وفي بعضها بغير ألف، والأكثر على إثبات الألف، وفي كتاب هجاء السنةالذي رواه

1-في د:منها
2-ما بين المعقوفتين سقط من ح،د والمثبت من هـ،ز .

الغازي بن قيس عن أهل المدنية ﴿هَـٰرُوتَ﴾ و﴿مَـٰرُوتَ﴾ و﴿قَـٰرُونَ﴾ بغير ألف رسما لا ترجمة.

ووجدت في مصاحف أهل العراق: ﴿هَامَـٰـٰنُ﴾ بألف بعد الهاء، وفي كلها بغير ألف بعد الميم[1].

وأما ﴿دَاوُۥدُ﴾ فلم يختلفوا في رسمه في كل المصاحف، لأنهم حذفوا من هذا الاسم واوا، فلم يحذفوا لذلك الألف فيه، وكذلك ﴿إِسْـٰـرَآءِيلَ﴾ رسم بالألف أيضا في أكثر المصاحف، لأنه حذفت منه الياء التي هي صورة الهمزة، وقد وجدت ذلك في بعض المصاحف المدنية والعراقية القديمة بغير ألف، وإثباتها أكثر[2]» انتهى.

وهو عين[3] ما عدّه[4] الناظم حرفا حرفا، إلا أنه لم يذكر في هذا النص ﴿مِيكَـٰـٰئِلَ﴾، بل ذكره في باب ما رسم بالحذف والإثبات مسندا إلى أبي عبيد القاسم بن سلام، قال:« ورأيت في الإمام: ﴿ وَمِيكَـٰـٰئِلَ﴾ بغير ألف[5]» انتهى.

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

**وقال في التنزيل:** «وكذا حذفوها بعدها - يعني بعد الميم - من سائر الأسماء الأعجمية نحو: ﴿سُلَيْمَـٰنَ﴾ و﴿لُقْمَـٰنَ﴾ و﴿مَـٰلِكُ﴾ و﴿إِسْمَـٰعِيلَ﴾، وكذا حذفوها من سائر الأسماء الأعجمية، التي لا ميم قبلها، نحو: ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ و﴿إِسْحَـٰقَ﴾ و﴿هَـٰرُونَ﴾

---

1-جرى العمل بالحذف في هامان عند أهل المشرق،و الإثبات عند أهل المغرب،وهذا مخالف لأصولهم العتيقة، فالأولى:أن يكون الإثبات لأهل المشرق إتباعا لمصاحف أهل العراق كما ذكر الداني،والحذف لأهل المغرب إتباعا لمصاحف أهل المدينة.ينظر:التبيان،ق /241 - 242،ودليل الحيران،ص 64- 65.

2-المقنع ص 21- 22.

3-في د:غير .

4-في ح،هـ،ز:عقدة،والمثبت من :د .

5-المقنع ،ص 15.

و﴿عِمۡرَٰنَ﴾ و﴿صَٰلِحُ[1]﴾ و﴿خَٰلِدٌ﴾ وليستا[2] بأعجمية مما كثر استعماله.

فأما ما لم يكثر استعماله من الأسماء الأعجمية نحو ﴿طَالُوتَ﴾ [و﴿جَالُوتَ﴾[3]] و﴿يَاجُوجَ﴾ و﴿مَاجُوجَ﴾، وشبهها فإنهم أثبتوا الألف فيها.

واختلفت المصاحف في ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾، و﴿هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾، و﴿هَٰمَٰنُ﴾ و﴿قَٰرُونَ﴾ ففي بعضها بالألف، وفي بعضها بغير ألف.

و لم يختلفوا في حذف الألف بعد الميم من ﴿هَٰمَٰنُ﴾، وأنا أختار كتب هذه الخمسة بغير ألف، حملا على سائرهن، مع مجيء ذلك كذلك في بعض المصاحف[4]» انتهى.

وقال في كلامه على ﴿مِيكَٰٓئِلَ﴾: « و﴿مِيكَٰٓئِلَ﴾ بياء بين الكاف واللام بغير ألف إجماع من المصاحف[5]» انتهى.

و لم يتعرض لألف ﴿دَاوُۥدَ﴾ في البقرة وإنما ذكر أنه محذوف الواو الثانية[6].

وقال في النساء عند قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا﴾ [النساء: 163]:« ﴿دَاوُۥدَ﴾ بواو واحدة بعد الألف، ولا يجوز حذف الألف من هذا الاسم من أجل أنه قد حذف منه واو، فلو حذف الألف أيضا لاختل[7]» انتهى.

---

1-في المختصر التنزيل:و كذا حذفوها من صالح ...
2-أي صالح وخالد .
3-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ .
4-مختصر التبيين 112/2 - 115.
5-مختصر التبيين 186/2 .
6-مختصر التبيين 229/2 .
7-مختصر التبيين 428/2 - 429.

وهذه العبارة ظاهرة في تعميم الحكم، فلذا عمّ السابق في سورة البقرة، واللاحق كما تقدم في قاعدة نقل الناظم عن أبي داود في قوله: « **وذكر الشيخ أبو داودا** [1]»، البيت، وسيأتي مثله في ﴿بِضَعَةَ [2]﴾.

**تنبيهات:**

**الأول**: لا يخفى بعد الاطلاع على كلام أبي داود، أنه لم يذكر في ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و﴿هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾ و﴿هَامَٰنُ﴾ و﴿قَٰرُونَ﴾ تشهير الإثبات، [بل اختار هو الحذف[3]]، بل اقتصر عليه في ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ عند قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ [4]﴾[البقرة:246] ، ومع ذلك لا درك على الناظم في نقل الخلاف الموجود لهما، وهو القدر[5] الذي التزمه، و لم يلتزم الإشارة بالحكم المطلق للشيوخ، إلا في نفس الحكم الراجع[6] للرسم، من نقص أو زيادة مثلا، لا ما وراء ذلك من تشهير أو ترجيح أو توجيه، حسبما تقرر عند قول الناظم: « **والحكم مطلقا** [7]»، البيت.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كما أنه لا درك عليه أيضا في ترك استثناء ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[البقرة:246]، وإن اقتصر أبو داود على حذفه لما تقرر في قاعدة نقل الناظم عن التنزيل، أنه إذا ذكر قاعدة ذات وجهين، ثم اقتصر في بعض أفرادها على أحدهما، حمل اقتصاره على الترجيح عنده للمقتصر عليه، والاكتفاء عن الوجه الآخر، بما تقدم في القاعدة.

---

1-البيت : 24،انظر:ص 385- 386.
2-في البيت: 192،انظر:ص 673.
3-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ .
4-مختصر التبيين ، 295/2 .
5-في ح ،د:النون،والمثبت من هـ ،ز .
6-في ح،د:الرابع،والمثبت من هـ،ز .
7-في البيت : 37،انظر:ص 410وما بعدها.

**الثاني**: مراد الناظم بـ«ما لم يستعمل»: ما لم يكثر استعماله، كما هو ظاهر من عبارة المقنع والتنزيل، وكأنه رأى أن مطلق الاستعمال لازم للوضع والإطلاق، فيتعين حينئذ صرف الاستعمال إلى كثرته، إذ لا معنى لاشتراط ما هو لازم، فيلزم أن يكون قسيم ما لم يستعمل بذلك التفسير، ما كثر استعماله، و هو الذي صدر به الناظم في قوله: « **والأعجميـــة** »، الأبيات الأربعة.

**قال بعضـــهم**[1]: « وكثرة الاستعمال أن يكثر دورها على ألسنة العرب و تذكر في أشعارها، و تقع في القرآن في مواضع[2] » انتهى.

و هذا المعنى غير بيّن بنفسه، بل يتوقف على بحث وتنظير[3]، فلذلك احتاج الناظم إلى تعداد المثل في القسمين، ألا ترى إلى ﴿إِلْيَاسَ﴾ و ﴿يَاسِينَ﴾، لما لم يذكرهما الشيخان في واحد من القسمين، تردّد الناظم في الأول منهما في عمدة البيان كما تقدم، و لم يذكر الثاني، و جزم التجيبي بحذف الأول، وتردد بعض الشيوخ فيهما، فسقط ما قيل: « أن تكثير المثل زيادة في البيان، مستغنى عنها بذكر واحد منها » انتهى.

إلا أن قول أبي عمرو: « وشبهها »، بعد تمثيله لكل من القسمين، وكذا أبو داود بعد[4] تمثيله للقسم الثاني بعد قوله، في صدر الكلام على القسم الأول نحو: ﴿سُلَيْمَنَ﴾ وكذا في صدر الكلام على القسم الثاني نحو ﴿طَالُوتَ﴾ وكذا، ومثله للناظم في القسمين، مشعر ببقاء ألفاظ اخر دون ذكر،مع أنه لم يوجد في القران مما لم يذكر من لاأعلام الأعجمية المشتملة على الألف إلا ﴿إِلْيَاسَ﴾، و﴿يَاسِينَ﴾، فإن كانا من القسم الثاني[5]، **كما هـــو**

---

1-قاله ابن اجطا في التيبان،ق /241 -أ ،وقال الرجراجي:غير مستعمل على ألسنة العرب كثيرا.تنبيه العطشان، ص 823.

2-في د:في مواضع كثيرة .

3-في ح:وتنقير،وفي ز:تنقيب،و المثبت من هـ،د .

4-في هـ،ز:عند .

5-اي مما لم يذكثر استعماله.والعمل في :الياس وياسين على الإثبات .ينظر:دليل الحيران،ص 63نوسمير الطالبين ،ص 38.

**الظاهر**، فليس في القسم الأول زيادة على ما ذكروه فيه، و إن كانا من القسم الأول فعلى العكس[1].

**الثالث**: قد علمت بعد الإطلاع[2] على كلام أبي عمرو، وجه ذكر ﴿صَـــلِـــحُ﴾ و﴿مَـــلِكُ﴾ و﴿خَـــلِدُ﴾ صحبة[3] الأسماء الأعجمية، [مع قوله: أنها ليست بأعجمية، وهو المشاركة في كثرة الاستعمال، المشار إليها بقوله: لمّا كثر استعمالها، إلا أن تغييره الأسلوب في ﴿سُلَيْمَنَ﴾ و هو قوله بعد تعداد مثل الأسماء الأعجمية[4]]: و كذلك حذفوها من ﴿سُلَيْمَنَ﴾ و﴿صَـــلِحُ﴾ و﴿مَـــلِكُ﴾ و﴿خَـــلِـــدُ﴾، و ليست بأعجمية، [يوهم[5]] أن ﴿سُلَيْمَنَ﴾ غير أعجمي، مع أنه أعجمي، و لكنه اتّكل على ظهور عُجْمَتِه.

و قد فهم الجعبري: أن ضمير « ليست » في كلام أبي عمرو للأسماء الأربعة التي من جملتها ﴿سُلَيْمَنَ﴾ فقال: « وهو منازع في جعله عربيا: [تصغير (سلمان)، وقد نص ابن قتيبة على أعجميته، ولا دليل لأحدهما في منعه[6]][7]» انتهى.

يعني: في منعه من الصرف.

و قد تبع الناظمُ أبا عمرو [في جمعه الألفاظ الأربعة، متصلا بعضها ببعض، فكان تقديم الشطر الثاني أنسب بترتيب أبي عمرو[8]] ، ولكنه و الله أعلم خاف أن يتوهم لو أخّر

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

1-أضاف الرجراجي اسما أعجميا اخر لم يذكره الناضم،ولا ابن عاشور و هو بابل في سورة البقرة قال رحمه الله تعالى:« والدليل على أن (بَابلَ) اسم أعجمي: كونه لا ينصرف، وإنما لا ينصرف للعجمة والتعريف». وقال الشيخ الضباع: « وعلى الإثبات في (بَابلَ) ». ينظر: تنبيه العطشان، ص 330، 334، وسمير الطالبين، ص 38، ودليل الحيران، ص 65.

2- في ح:الإطلاق،و المثبت من هـ،د،ز .
3-في هـ: صحة .
4-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ .
5-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ.
6-ما بين المعقوفتين ساقط من د.
7-الجميلة،ق /106.
8-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

﴿صَـٰلِحُ﴾ وما معه، أن تلك الأسماء مشاركة لـ﴿طُغْيَـٰنِ﴾ في الحكم فقدّمها، لاسيما وعبارة أبي عمرو ظاهرة في أن ﴿سُلَيْمَـٰنَ﴾ عنده عربي كما فهمه الجعبري.

و الناظم ناقل، فلا فرق حينئذ بين تقديمه على الأسماء العربية و تأخيره، فلا درك على أبي عمرو ولا على الناظم، كما أنه لا درك على أبي داود في ذكره في تضاعيف مثل الأسماء الأعجمية، ﴿مَـٰلِكُ﴾ وهو عربي، بين ﴿لُقْمَـٰنَ﴾ و ﴿إِسْمَـٰعِيلَ﴾ لما كان مراده جمع نظائر الألفات المحذوفة بعد الميم في الأسماء، و لا في ذكره ﴿صَـٰلِحُ﴾ و﴿خَـٰلِدُ﴾ مع قوله أنهما غير أعجميين، أثر الأسماء الأعجمية للمشاركة في الاستعمال المشار إليه بقوله:« مما كثر استعماله »، كما تقدم مثله في كلام أبي عمرو، و لا مشاحة في العبارات، ولا في التراتيب والاعتبارات.

و بهذا التقرير[1] يتبين لك فساد كثير مما يقال هنا، رأيت الإضراب عنه أولى[2].

**الرابع**: قد علمت أن ﴿خَـٰلِدُ﴾ لم يقع في القرآن علما[3]، و قد ذكره الشيخان مع الأعلام الأعجمية، كما وقفت[4] عليه، فيحتمل أن يكون مرادهما به العَلَم في غير القرآن، كما قد ادُّعي، و هذا بعيد بالاستقراء من كلامهما، إذ لم يعهد منهما التعرض لغير ما في القرآن، حيث كان موضوع كتابيهما الكشف عن رسم المصحف، و حيث تكلم في التنزيل على قليل من ذلك، كما في همزة الوصل قيّده بكلام المخلوقين، و يحتمل أن يريد الوصف الواقع في القرآن، إذ لم يصرح واحد منهما في الأسماء الأعجمية بقيد[5] العلمية، و لو صرّحا

---

1-في د:التقدير .
2-يرد هنا على ابن اجطا والنزوالي،والجرجراني في جعل اللوم على الداني .ينظر:التبيان،ق /241 - 242،ومجموع البيان ،ق /26 -ب ،وتنبيه العطشان،ص 334- 336.
في د:إلا علما .
4-في هـ:وقعت .
5-في د:بغير .

به ما كان مانعا. و يكون ذكرهما له في تضاعيف الأعلام كذكر[1] ﴿مَـــالِـــكُ﴾ و﴿صَـــالِحُ﴾ و﴿خَـــالِدُ﴾ مع الأسماء الأعجمية. إذ لا مشاحة في العبارات كما سبق.

ويجري مثل هذا في ﴿صَـــالِحُ﴾ و﴿مَـــالِكُ﴾ فيعمّان العلم والوصف، و هذا المعنى هو الصحيح الذي فهم الناظم رحمه الله، حتى أطلق الحذف في الألفاظ الثلاثة.

و بهذا يتبين لك فساد ما يذكر هنا من تلك الإصلاحات[2] البيّنة الفساد، المبنية على غير الصحة والسداد[3].

وحاصله أن الشيخين لم يتعرضا في هذا المحل إلا للأعلام فيخرج ما كان من ﴿صَـــالِحُ﴾و ﴿مَـــالِكُ﴾ صفة، و يخرج ﴿خَـــالِدُ﴾، إذ لم يقع في القرآن علما، لكن أبا عمرو ذكر في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار ﴿مَلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران:26] بحذف الألف[4]، و سكت عن ﴿صَـــالِحُ﴾ الصفة و﴿خَـــالِدُ﴾، فليسا عنده محذوفين.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] في ح، د: "كذلك". والمثبت من ه، ر.

[2] في ه: الاصطلاحات.

[3] ممن أصلح بين الناظم ابن جابر الغساني فقال:

وباختيار الحذف قال ابن نجاح ... لدى صراط فأروه دون جناح
وصالح عنهما قال ومالـــــك ... وخالد وصفا أتى كذلـــــك
وحذف التنزيل أيضا صـــــالح ... إذا أتى وصـــــفا، وهذا لائح

إصلاحات ابن جابر، ضمن كتاب قراءة الإمام نافع، 2/446.

ونقل أبو الحسن النزولي إصلاح بعضهم فقال: « وقد أصلحه بعضهم:

ومالك وخالـــد وصالح ... الحذف في الأعلام عنهم واضح
وانفرد التنزيل بصفـــات ... لأن خالـــدا علم لم يـــات

وأصلح ثان فقال:

وصـــــالح ومالك وخالد ... تعميمها لابن نـــجاح وارد
والحذف للداني في الأعلام ... دون الصفات فاستمع كلامي

ينظر:مجموع البيان ،ق /26 – –ب – 27–أ .

4–المقنع ص 83.

و ذكر أبو داود الأسماء الثلاثة حيث تكون أوصافا بالحذف، كل لفظ في محله، فيلزم أن يحذف له الجميع، وهذه دعوى[1] لا دليل [لهما[2]] عليها، عدى كون الأسماء الأعجمية التي ذكراها كلها أعلام، فتمسكوا بهذا المقدار المؤدي إلى إهمال ﴿خَـٰلِـدُ﴾ في كلام الشيخين، ولا يخفى ضعفه أو بطلانه كما تقدم، وإن نحى إليه بعض المحققين[3] في كلامه على العقيلة والمقنع.

وبعد أن سطّرت هذ التحرير، وجدت لبعض المحققين في قصيدة له في هذا الفن، ما نصه[4]:

**احذف سليمان و الأسماء قد عَرِيتْ ... من عُجمة أوردوهَا عندما ذكرَا**

**ثلاثة مالك منها و صالحه ... وخالد تمّم التعديد منحصرَا**

**وهل أراد عموم الحذف في عَلَم ... وغيره أم على الأعلام قد قصرَا**

إلى أن قال :

**لكن يقوي عموم الحذف أنهما ... عللاهما بالاستعمال إذ كثرا**

**و أنه لم يرد من خالد علما ... فادفع توهّم ذا التحصيل إن خطرا**

انتهى. و هو صريح فيما ذكرته و بالله التوفيق.

**الخامس:** لم يذكر الشيخان حكم تثنية ﴿صَـٰلِحُ﴾ و﴿خَـٰلِدُ﴾ على التعيين، فرام

---

1-يقصد بذلك ابن اجطا،فقط قال ذلك في التبيان ، ق /242 -أ .وينظر تنبيه العطشان ،ص 335.

2-ما بين المعقوفتين سقط من ز .

3-منهم الجعبري في الجميلة ،ق /106 -ب .

4-لم أعثر على قائله

بعضهم[1] إدراجهما في مفرديهما، اعتبارا بأصالة الإفراد، و ضرو[2] التثنية، ولكن تقدم ما يمنع دخولهما عند قول الناظم: « **وفي الذي كرر** [3]»، البيتين، فيبقيان على الأصل من الإثبات.

وقد نص التجيبي على حذفهما معا.

**السادس**: تلخص من جملة ما نقله الناظم عن الشيخين أن الأسماء الأعجمية قسمان:

مستعمل، وكله محذوف، إلا ﴿دَاوُدَ﴾ باتفاق، و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ بخلاف.

وغير مستعمل، وكله ثابت، إلا ﴿مِيكَٰٓـِٔيلَ﴾ و﴿هَـٰمَـٰنُ﴾، بالنسبة إلى ثانيه اتفاقا، و﴿هاروت﴾ و﴿ماروت﴾ و﴿قارون﴾ و﴿هامان﴾، بالنسبة إلى الأول على اختلاف.

وأما بالنسبة إلى الاتفاق على الحذف والإثبات والاختلاف فيهما: ثلاثة أقسام:

محذوف باتفاق: وهو القسم الأول، ما عدى ما استثني منه باتفاق على الإثبات أو خلاف فيه، ويضاف إلى هذا القسم المحذوف بالاتفاق ﴿مِيكَٰٓـِٔيلَ﴾ و﴿هَـٰمَـٰنُ﴾ بالنسبة إلى ثانيه.

وثابت باتفاق: وهو القسم الثاني، عدى ما استثني منه، باتفاق على الحذف أو خلاف، ويضاف إلى هذا القسم المثبت باتفاق ﴿دَاوُدَ﴾، والمختلف في إثباته وحذفه، وهو المستثنى بالخلاف من القسمين جميعا.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
المكتبة الرقمية

**قال:**

**[102] لَطُغْيَـٰنُ أَمْـوَاتٌ كَـذَا لِابْـنِ نَجَـاحْ .....**

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿طُغَيَـٰنَ﴾ و﴿أَمْوَتٌ﴾، ودلك مستفاد من تشبيهه لهما بكلمات البيت السابق.

---

[1] **وهو الإمام علي بن حسين الرجراجي، قال رحمه الله تعالى:« فينبغي على هذا أن يزاد بعد قوله:" وصالح وخالد و مالك البيت ،هذا البيت،وهو قولنا:**

**وصالحين خالدين حذفا كما لمفرد بدا قد عرفا**

**تنبيه العطشان،ص** 336.

2-في د:وطرف .

3-عند البيتين: 34- 35،انظر :ص 400- 404.

أما ﴿ طُغْيَـــٰنٌ ﴾ ففيها: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [البقرة: 15]، وهو متعدد بعدها ومنوّع، نحو: ﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ﴾ في موضعين من العقود [المائدة: 64، 68]، ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ في الأنعام[آية: 110].

وأما ﴿ أَمْوَٰتٌ ﴾ ففيها: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾[البقرة: 28]، ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ﴾[البقرة: 154]، وهو متعدد فيها وبعدها ومنوع، نحو: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ﴾[فاطر: 22].

**قال في التنزيل** في البقرة:« ﴿ فِي طُغْيَٰنِهِمْ ﴾ بحذف الألف على ستة أحرف [1]».

**وقال** في العقود:« ﴿طُغْيَٰنًا ﴾ بحذف الألف بين الياء والنون [2]».

وسكت عن الذي في الإسراء، محيلا له على المذكورات، بقوله فيه مع غيره مما تضمنته آياته:« مذكور هجاؤه [3]».

**تنبيه**: هذا اللفظ مثبت عند أبي عمرو لاندراجه في قول الناظم بعد: « **وذكر الداني وزن فُعْلان** [4]».

**وقال في التنزيـــل** عند قوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾:« ﴿ أَمْوَٰتًا ﴾ أين ما أتى، وكيفما تصرف، بحذف الألف بين الواو والتاء [5]».

**الإعراب**: «طغيان أموات» مبتدأ ومعطوف عليه بتقدير العاطف، و«كذا» خبره، وصح الابتداء بـ«طغيان»، وإن كان نكرة في الأصل، لأنه استعمله علما لجنس هذا اللفظ، وكذا نحو «أموات» و«إحسان»، ويدل على أنها ليست باقية على تنكيرها معاملته إياها معاملة المعرفة، من نعت بمعرفة كـ«رباع الأولا [6]»، وغير ذلك، وليست أعلام شخص، و إلا لما عمت أكثر من واحد، لأن علم الشخص جزئي، والأظهر في اللام أنها بمعنى: عند، وهي متعلقة بمتعلق الخبر.

---

[1] مختصر التبيين 97/2.

2-مختصر التبيين 97/3 .

3-مختصر التبيين 254/3 .

4-البيت: 217،ينظر:ص 717وما بعدها .

5-مختصر التبيين 109/2 .وجرى العمل على الحذف في هذين اللفظين .ينظر:دليل الحيران،ص 66،وفتح الرحمن وراحة الكسلان،ص 14.

6-في البيت رقم: 172،انظر:ص 623.

قال:

[.....] ..... وَعَنْهُمَا فِي الْحِجْرِ خُلْفٌ فِي الرِّيَحْ

[103] وَسُورَةِ الْكَهْفِ وَنَصُّ الْفُرْقَانْ كَذَا بِإِبْرَاهِيمَ عَنْ سُلَيْمَانْ

[104] وَالْبِكْرِ وَالشُّورَى، وَنَصُّ الْمُقْنِعِ بِالْحَذْفِ فِي الثَّلَاثِ عَنْ تَتَبُّعِ

[105] وَجَاءَ أُولَى الرُّومِ بِالتَّخْيِيرِ لِابْنِ نَجَاحٍ لَيْسَ بِالْمَأْثُورِ

[106] وَكُلَّ مَا بَقِيَ عَنْهُ[1] فَاحْذِفِ .....

أخبر عن الشيخين باختلاف المصاحف في حذف ألف ﴿ٱلرِّيَحَ﴾ الواقع في الحجر [آية:22] والكهف[آية:45] والفرقان[آية:48]، وأن أبا داود نقل الخلافها أيضا في ألف ﴿ٱلرِّيَحُ﴾ الواقع في سورة إبراهيم [إبراهيم: 18] والبقرة [البقرة: 164] والشورى [الشورى: 33]، وأن أبا عمرو نقل حذف ألف هذه الثلاثة، وأن أبا داود خيّر في حذف ألف ﴿ٱلرِّيَاحَ﴾، الواقع أولا في الروم، وإثباته، ولم يرو فيه عن المصاحف شيئا، ثم أمر بحذف ما عدى هذه الألفاظ السبعة لأبي داود، وهو خمسة ألفاظ.

أما الثلاثة الأولى فهي: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: 22]، ﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَحُ﴾ [الكهف: 45]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ﴾ [الفرقان: 48].

وأما الثلاثة المذكورة بعدها فهي: ﴿ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيَحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: 18]، ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، إلى أن قال: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَحِ﴾ [البقرة: 164]، ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيَحَ﴾ [الشورى: 33].

---

1-في نسخ دليل الحيران التي بحوزتي:منه بدل:عنه ،والذي في فتح المنان،والتبيان،و تنبيه العطشان،ومجموع البيان،وشرح المجاصي:عنه بدل :منه كما أثبت.ينظر:دليل الحيران،ص 66،ونسخة دار الحديث بالقاهرة، ص 100،ونسخة مكتبة الكليات الأزهرية،ص 80.و التبيان،ق /242 -أ ،و تنبيه العطشان ،ص 336،ومجموع البيان ،ق /27 - أ ،وشرح المجاصي ،ق /88 -أ

وأما الأول في الروم فهو: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ ﴾ [الروم: 46].

واحترز به عن الثاني فيها، ويذكر مع الخمسة الباقية، وهي في الأعراف: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ﴾[الأعراف: 57]، وفي النمل: ﴿وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ﴾[النمل: 63]، وثاني الروم: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [الروم: 48]، وفي فاطر: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [فاطر: 9]، وفي الشريعة: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الجاثية: 5]، وفي كل منها عدى أول الروم قراءتان سبعيتان، بالإفراد والجمع[1].

وقد ذكر أبو عمرو الذي في الحجر والكهف في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف[2]، وذكر في الباب المروي عن نافع الذي في الكهف بالحذف[3].

كما ذكر فيه بالحذف أيضا الذي في الفرقان[4]، وذكره بالإثبات في باب ما اتفقت عليه مصاحف أهل الأمصار[5].

فحصل من مجموع ما ذكره: الخلاف في [الثلاثة، كما نقل عنه الناظم، وذكر الثلاثة الأُخَر بالحذف في الباب المروي عن نافع.

**وقال في التنزيل**: في][6] البقرة:« كتبوا في مصاحف أهل المدينة من روايتنا عن نافع بن أبي نعيم المدني: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ﴾ بغير ألف بين الياء والحاء هنا، وفي إبراهيم والكهف والفرقان والشورى، وروينا عن محمد بن عيسى الأصبهاني حرفا سادسا، وهو في الحجر: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾، وحكى أن المصاحف اختلفت فيه وفي الذي في الكهف، ولم يذكر محمد من هذه الجملة

---

[1] اختلفوا في توحيد: (الريح) وجمعه في أحد عشر موضعا: فقرأ حمزة والكسائي بالتوحيد في موضع البقرة والكهف والجاثية، وقرأ الباقون بالجمع، وقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي بالتوحيد في موضع الأعراف والنمل، والروم الثاني منها، وفاطر، وقرأ الباقون بالجمع، وقرأ نافع في موضع إبراهيم والشورى بالجمع، وقرأ الباقون بالتوحيد فيهما، وقرأ حمزة بالتوحيد في الحجر، وقرأ الباقون بالجمع، وقرأ ابن كثير بالتوحيد في موضع الفرقان، وقرأ الباقون بالجمع. ينظر: التبصرة ،ص 162،والتيسير،ص 59.

2-المقنع ص 94، 95

3-المقنع ص 12.

4-المقنع ص 12.

5-المقنع،ص 87.

6-ما بين المعقوفتين ساقط من د .

غيرهما، ولا رسم منهما الغازي بن قيس في كتابه غير الذي في الحجر وكتبه بغير ألف ولم يذكر خلافا [1]» انتهى.

ثم قال بعد تعيين مواضع الرياح الإحدى عشر[2]: « وقد وقع في الروم حرف واحد، أجمع القراء على قراءته بألف على الجمع، من أجل ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾، وليست لي فيه رواية، كيف كتبه الصحابة، واختياري أن يكتب على الاختصار، بحذف الألف من الأسماء والأفعال كثيرا، مع بقاء الفتحة الدالة عليها، مثل الأحد عشر موضعا التي وقع[3] فيها الاختلاف بين القراء، ليأتي الباب واحدا، ولا أمنع من الإثبات على اللفظ، إذ لم تأت رواية بخلاف ذلك[4]» انتهى.

[والخلاف الذي حكاه الناظم عن أبي داود ليس ظاهرا من عبارة تنزيله، إذ ليس في قوله: كتبوا في مصاحف أهل المدينة من روايتنا عن نافع بن أبي نعيم ما يقتضي وجود خلاف في تلك المواضع الستة كلها، وإنما وقع تصريحه بالخلاف في الذي في الحجر والكهف، ويؤيد قصر الخلاف غيره عنده على هذين الموضعين: أنه لما أعاد ذكر المواضع الستة في محلها، أعاد ذكر الخلاف في الحجر والكهف، ولم يحك في واحد من الأربعة الباقية خلافا، بل اقتصر على حذفهما كما فعل في غير الستة ما عدى أولى الروم.

والحاصل أن عهدة نقل الخلاف في تلك المواضع الأربعة[5] عن أبي داود على الناظم[6]].

وقد استحب أبو داود في الذي في سورة الحجر الحذف أيضا، **قال**:« لموافقة قراءة حمزة، [7]» انتهى.

وهو لازم اختياره، حذف ما لم يرو فيه شيئا.

ولا شك أن الحمل على النظائر من المرجحات لأحد طرفي الإثبات والحذف على الآخر، لكن بعد ثبوت كل منهما في نفسه، ولو بوجه ما، ولم يثبت هنا أصل الحذف، فكيف

---

[1] مختصر التبيين 2/234-235.

2-الأحد عشر مبني علي خلاف السبعة ،وإلا فالعدد ستة عشر،اعتبارا بانفراد قراءة أبي جعفر بالجمع في موضوع الإسراء والحج وسبأ وصاد،مع الخلف في موضوع الحج.النشر، 2/223 - 224،و المستنير،ص 219.

3-قوله: وقع ،الزيادة من هـ،ز .

4-مختصر التبيين، 2/237 .

5-أي موضع:أبراهيم والكهف والفرقانو الشورى .

6-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ .

7-مختصر التبيين ، 3/756 - 757.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

يكون مختارا، ولا سيما والنظائر خالفته بقراءة بعض السبعة لها بالإفراد، وقد كان حذف ﴿خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾ [الإسراء:5] أولى بهذا الاختيار، ولا يبعد تعيّن إثباتهما، سيما وهذا الوزن من المثبت عند أبي عمرو، فجميع ما لم يذكره ثابت على مقتضى قاعدته.

وفتح مثل هذا الباب يوسِّع الخرق على الراقع.

**وقد نقل اللبيب، عـــن الطلمنكـــي**: أنه قال: «كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ فإنه يكتب بغير ألف إلا الذي في أول الروم، وهو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾، فإنه يكتبها بالألف، لاجتماع القرّاء عليه بالجمع [1]» انتهى.

ويرحم الله الناظم حيث جرى على عادته في الاحتياط، إذ رأى أن سكوته عنه يوهم أنه مسكوت عنه عند أبي داود، فذكر تخييره معرضا عن اختياره، وبيّن عدم استناده في ذلك لنصّ.

**الإعـــراب**: «عنهما خلف» خبر ومبتدأ، و«في الحجر» متعلق بالمبتدأ، وإن تقدم عليه، لتوسعهم في الظروف، أو بما تعلق به الخبر، و«في الرياح» بدل من «في الحجر [2]»، و«سورة الكهف ونص الفرقان» معطوفان على «الحجر»، ومعنى «نص» هنا: كلمة، أي: كلمة الرياح الواقعة في الفرقان، و«كذا» خبر مبتدأ محذوف تقديره: الرياح، واسم الإشارة راجع إلى الثلاثة الأُوَل، و«بإبراهيم» صفة «الرياح» المقدّر [3]، و«عن سليمان» حال ضمير الخبر، و«نص المقنع بالحذف» مبتدأ، ومضاف إليه وخبر، ومعنى «النص» هنا: اللفظ الدال على معنى لا يحتمل غيره، وباء «بالحذف» للمصاحبة، و«في الثلاث» متعلق بـ«الحذف»، و«عن تتبع» متعلق بمحذوف تقديره: قلت ذلك، أو: أقوله عن تتبع، ويحتمل أن تكون الياء فيه لإطلاق القافية، وأن تكون ضمير المتكلم، و«التتبُّع»: التطلّب، وباء «بالتخيير» للمصاحبة متعلقة بـ«جاء»، و«لابن نجاح» حال «التخيير»، وجملة «ليس بالمأثور» حال «التخيير» أيضا [أو [4]] مستأنفة، و«كل ما بقي» مفعول به لـ«احذف»، ومضاف إليه، موصوف أو موصول، وصفته أو صلته، وفاء «فاحذف» زائدة، و«عنه» متعلق به.

---

[1] الدرة الصقيلة، ق/ 24-ب. والعمل على الحذف إلا في أول الروم فبالإثبات لإجماع القراء على قراءته بالجمع. ينظر: دليل الحيران، ص 67، وسمير الطالبين، ص 63، ولطائف البيان، 30/1.

[2] في ح: "الحج"، والمثبت من د ، هـ ، ز.

[3] في ح:" المقدم "، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

قال:

[.....] ..... وَلَفْظُ إِحْسَانٍ[1] أَتَى فِي المُنْصِفِ

[107] مَعَ شَعَائِرٍ، وَجَاءَ حَذْفُ ذَيْنْ فِي نَصِّ تَنْزِيلٍ بِغَيْرِ الأَوَّلَيْنْ

أخبر عن صاحب المنصف بحذف ألف ﴿إِحْسَٰنٌ﴾ و﴿شَعَٰٓئِرِ﴾، إذ كلامه في سياق ما هو محذوف، ويعني حيث وقعا، و أن أبا داود حذف ماعدا الأولين.

أما ﴿إِحْسَٰنٌ﴾ فالأول منه الواقع أولا فيها، وهو: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [البقرة: 83]، وهو متعدد فيها وبعدها ومنوّع نحو: ﴿وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة: 178] [﴿أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة: 229][2]]، ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: 36]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: 90].

وأما ﴿شَعَٰٓئِرِ﴾، فالأول منه الواقع فيها: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 158]، وهو مع إتحاده متعدد بعدها نحو ﴿لَا تُحِلُّوا۟ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: 2].

ولا شك أن أبا داود سكت في التنزيل على ﴿إِحْسَٰنًا﴾ الأول في البقرة.

وقال في ثانيها:« بحذف الألف بين السين والنون من ﴿بِإِحْسَٰنٍ﴾ ».

وقال في ثالثها:« و﴿بِإِحْسَٰنٍ﴾ بحذف الألف بعد السين وقبل النون[4] ».

وسكت عن الذين في النساء، وذكر ألفاظا أخر منه بالحذف[5]، لكن جرى الناظم على عادته المقرّرة في نقله عن التنزيل، من الاكتفاء بالأول عن الآخر.

المكتبة الرقمية لمعهد الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] هذا هو الموضع الأول من الألفاظ التي انفرد بها صاحب المنصف التي نبه عليها الناظم في المقدمة.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] مختصر التبيين 2/244-245.

[4] مختصر التبيين 2/286-287.

[5] منها موضع النحل، انظر مختصر التبيين 3/777-778.

وقد سكت أبو داود أيضا في التنزيل عن ﴿ شَعَـٰٓئِرِ ﴾ الأول، وذكر الذي في العقود[1]، والأول في الحج[2]، وسكت عن الثاني فيها، ولكن صح له الإطلاق كما تقدم في ﴿إِحْسَـٰنًا﴾.

**تنبيه**: يترجّح الحذف في ﴿إِحْسَـٰنًا﴾ و﴿شَعَـٰٓئِرِ ﴾ الأولين حملا على النظائر[3].

**الإعراب**: [«مع شعائر»[4]] ظرف في محل حال فاعل «أتى»، وتقدم معنى «النص»، وباء «بغير» زائدة، و«غير» استثناء من «ذين».

**قال**:

**[108]** حَيْثُ أَصَـٰبِعَهُمْ وَالْبُرْهَـٰنْ  نَكَلاً الصَّفُوتُ ثُمَّ الإِخْوَانْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿أَصَـٰبِعَهُمْ ﴾ و الألفاظ الأربعة بعده.

أما ﴿أَصَـٰبِعَهُمْ ﴾ ففيها: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم ﴾ [البقرة: 19]، وفي نوح: ﴿جَعَلُوٓاْ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ ﴾ [نوح: 7]، وهو متّحد النوع.

---

[1] مختصر التبيين 432/3.

[2] في د: "الحجر"، وانظر مختصر التبيين 875/4-876.

[3] ترجيح الحذف لم أره إلا لابن عاشر من شرّاح المورد — من غير المعاصرين- الذين بحوزتي كتبهم مخطوطة كانت أو مطبوعة. فنص ابن آجطا على الإثبات وكذا النزوالي والرجراجي، و شهّره المحاصي مع ذكره بأنه يحتمل الحذف. وعلى الإثبات جرى عمل مصاحف أهل المشرق، وذلك لسكوت الداني وأبي داود عنهما. وليس ذلك بصواب إذ ليس لساكت قول أو حكم، فأبو داود نص على حذف نظائرها، وكان رحمه الله يستحب الحمل على النظائر، ولا يرضى من غيره أن ينص على حذف حرف بالحذف ويسكت عن نظيره، بل ويعتذر عمن فعل ذلك بأنه اكتفى بالمذكور بالحذف عن المسكوت عليه، كما اعتذر للغازي ونافع رحمهما الله تعالى. والبلنسي في المنصف قد نص على الحذف في الجميع وهو: - أي البلنسي — تلميذه وناظم تنزيله، فالراجح الحذف كما قال ابن عاشر، وتبعه ابن القاضي والمارغني، وبه قال النائطي، ونسب الحذف لمصحف ابن الجزري، وقال عن الإثبات:" وهو خلاف الضابط "، وذلك حملا على النظائر، وعليه العمل في مصاحف المغاربة عليهم من الله الرضوان. ينظر: التبيان، ق/244-أ، ومجموع البيان، ق/28-أ، وشرح المحاصي على المورد، ق/88، وتنبيه العطشان، ص 342، ومختصر التبيين، 344/2، 1077/4، ولطائف البيان، 30/1، ونثر المرجان، 175/1، 241، وسمير الطالبين، ص 49، 53، ودليل الحيران، ص 67-68، وبيان الخلاف، ق/40-أ.

[4] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

وقد ذكرهما في التنزيل بالحذف كُلًّا في محله[1].

وأما (البُرْهَـــان)، ففيها: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ [2]﴾ [البقرة: 111]، وهو متعدّد بعدها ومنوّع، نحو: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ [3]﴾ [المؤمنون: 117].

وأما ﴿ نَكَالًا ﴾ ففيها: ﴿ فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا [4]﴾ [البقرة: 66]، وفي العقود: ﴿نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة: 38].

وأما ﴿ٱلطَّٰغُوتُ ﴾ ففيها: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ [5]﴾ [البقرة: 257] ، وهو متعدد بعدها متّحد النوع.

وأما (الإِخْوَان) ففيها: ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ﴾[البقرة: 220]، وهو متعدد بعدها ومنوّع نحو: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾ [آل عمران: 103].)

**قال في التنزيل** في آية ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ﴾:« في الآية من الهجاء حذف الألف بين الواو والنون من ﴿فَإِخْوَٰنُكُمْ ﴾ حيثما وقع وكيفما تصرف [6]» انتهى. يعني معرّفا [أو منكّرا [7]][8].

**تنبيهان: الأول**: سكت الناظم عن تثنيته ﴿بُرْهَـٰنَانِ﴾ الواقع في القصص، وقد قال في التنزيل:« ﴿فَذَٰنِكَ ﴾ كتبوه بغير ألف على الاختصار، وكذا ﴿بُرْهَـٰنَـٰنِ﴾، واختلفت المصاحف في إثبات الألف بين النونين [9]» انتهى.

المكتبة القرآنية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] انظر مختصر التبيين 99/2، 1231/5.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 196/2.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 712/3، 899/4.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 156/2.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 300/2.

[6] مختصر التبيين 280/2.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[8] والعمل على الحذف في الألفاظ الخمسة المذكورة في بيت الناظم. ولم يتعرض لها الداني إلا " برهانكم " فإنه نص على إثبات ألف ما كان على وزنه وهو:" فُعْلان"، وهذا منه. ينظر: المقنع، ص 44، ودليل الحيران، ص 68.

[9] مختصر التبيين 966/4.

ولا شك أن تشبيهه ﴿بُرْهَـٰنَـٰنِ﴾ بـ ﴿فَذَٰنِكَ[1]﴾ يتبادر منه أن المراد حذف ألفه الثانية، وقوله:« واختلفت المصاحف إلى آخره ». ربما يُرَجِّح أن المراد من التشبيه حذف الألف الأولى، وبحذفها جزم التجيبي، ويحتمل أن يريد بالتشبيه الألفين معا، ثم استدرك محل الخلاف بالذكر[2]، وعلى هذا فيحتمل أن يكون الناظم سكت عنه غفلة، ويحتمل أن يكون سكت عنه لفهمه على المعنى الأول، لترجّحه بالأصالة، أو هو المتعيّن عند الاحتمال، أو بأن هذا الوزن ثابت عند أبي عمرو، إلا ما استثنى منه، فلهذا سكت عنه، وهذا أقرب.

**الثاني**: لا يدخل في ﴿نَكَلًا﴾، ﴿أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [المزمل:12]، وذلك بيّن، كما لا يدخل ﴿نَكَالَ ٱلْأَخِرَةِ﴾ [النازعات:25] لما قرّر عند قوله: « **وفي الذي كرر**[3] »، البيتين.

**الإعراب**: «أصابعهم» والألفاظ الأربعة بعده عطف على «ذين» بحذف العاطف من الأول والثالث والرابع، و«حيث» ظرف مكان متعلق بـ«حذف» المتقدم في البيت قبله، مضاف في التقدير إلى جملة مقدم من تأخير، والتقدير: وجاء حذف «ذين» و«أصابعهم» حيث وقع، والبائح[4] من «حيث» هنا، وفي قوله: «حيث يخادعون»، وأمثال ذلك من كلام الناظم الشرط، لولا اشتراط النحويين في كونها له الاتصال بـ «مـا»[5]، لكن أجازه أبو البقاء[6] في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ[7]﴾[البقرة:149].

---

[1] في هـ: "بذلك".

[2] أي ألف التثنية. واختيار أبي داود الإثبات فيها.

[3] في البيت رقم: 34، ص 400-404.

[4] في ح ، هـ:" واللائح"، وفي د: "واللاجح"، والمثبت من ز، و(البائح) هنا: المتبادر والظاهر.

[5] ينظر: مغني اللبيب، 152/1.

[6] في د: "العقابي". وأبو البقاء هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العُكْبَرِي الأصل، البغدادي الأزجي الضرير الحنبلي، محب الدين، إمام في كل الفنون. قرأ الروايات على ابن عساكر البطائحي. تخرج به خلق كثير. من تصانيفه: اللباب في علل البناء والإعراب. مات سنة: 616هـ. ينظر: ذيل طبقات الحنابلة، 229/3-247، وبغية الوعاة، 38/2-40، ومعجم المؤلفين، 237/2.

[7] انظر التبيان في إعراب القرآن 105/1، وإملاء ما من به الرحمن، 68/1-69.

قال:

[109] إِيَّـــيَ حَـــفِظُوا وَبَـــشِرُوهُنَّ ثُـــمَّ تَـــرَضَـــوا وَتُبَـــشِرُوهُنَّ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿إِيَّـــيَ﴾ والألفاظ الأربعة بعده.

أما ﴿إِيَّـــيَ﴾ ففيها: ﴿وَإِيَّىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة: 40]، وهو متعدد فيها وبعدها متّحد النوع.

وأما الألفاظ الأربعة التي بعده فهي: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ [1]﴾ [البقرة: 238]، ﴿فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ [2]﴾ [البقـــرة: 187]، ﴿إِذَا تَرَٰضَوۡاْ بَيۡنَهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ [3]﴾[البقـــرة: 232]، ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِ [4]﴾[البقرة: 187] وكلها فرد[5].

**تنبيه:** لا يندرج في ﴿إِيَّـــيَ﴾ ﴿إِيَّانَا﴾، و﴿إِيَّاكُمْ﴾، و﴿إِيَّاهُ﴾، كما أنه لا يُستَغنى عن ﴿تُبَٰشِرُوهُنَّ﴾ بـ﴿بَٰشِرُوهُنَّ﴾، ولا بـ ﴿تَرَٰضَوۡاْ﴾ عن ﴿تَرَٰضَيۡتُم﴾ الآتي في قوله: «**ثم**[6] **تراضيتم**[7]»، لما أصّل في قول الناظم:« **وفي الذي كرر**[8]»، البيتين.

[**الإعـــراب**: جميع ألفاظ البيت معطوفة، كالتي في البيت السابق، بحذف العاطف من أوّليهما[9]].

قال:

[110] كَـــذَا أَصَـــبْتُمْ أَصَـــبْتُكُمْ وَمَـــا أَصَـــبَكُمْ لَـــدَى الـــثَّلَاثِ كَيْفَمَـــا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿أَصَبۡتُهُم﴾ و﴿أَصَبۡتُكُم﴾ و﴿أَصَبَكُمۡ﴾.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 291/2.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 250/2.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 288/2.

[4] وقد حكى أبو داود في هذا الموضع إجماع المصاحف. ينظر: مختصر التبيين، 250/2.

[5] و لم يتعرض الداني لهذه المواضع الخمسة، والعمل فيها على الحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 68-69.

[6] في هـ ، ز: "كذا".

[7] في البيت: 181، ص 637-638.

[8] عند شرحه للبيتين: 34-35، ص 400-404.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أما ﴿أَصَٰبَتۡهُم﴾ ففيها: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ﴾ [البقرة: 156]، وهو متعدد بعدها.

وأما ﴿أَصَٰبَتۡكُم﴾ ففي آل عمران: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ﴾ [آل عمران: 165] وهو متعدد أيضا.

وأما ﴿أَصَٰبَكُمۡ﴾ ففي آل عمران: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ﴾ [آل عمران: 166]، وفي النساء: ﴿وَلَئِنۡ أَصَٰبَكُمۡ فَضۡلٞ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: 73] وهو متعدد أيضا.

قال في التنزيل في البقرة:« ﴿إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم﴾ بحذف الألف[1]».

وقال مثل ذلك عند قوله تعالى: ﴿فَكَيۡفَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةُۢ[2]﴾ [النساء: 62].

ثم قال بعده بأسطر:« ﴿فَإِنۡ أَصَٰبَتۡكُمۡ﴾ وكذا ﴿أَصَٰبَكُمۡ﴾ بحذف الألف حيثما وقع[3]» انتهى.

وقد أطلق الناظم الحذف في ﴿أَصَٰبَكُمۡ﴾ حسبما يذكر قريبا، مع أن أبا داود سكت عن الذي في آل عمران، وهو متقدّم على الذي في النساء، ولكن جرى على قاعدته المتقدمة عند قول الناظم: «**وذكر الشيخ أبو داودا**[4]»، البيت، أنه إذا ذكر لفظا وعمّمه شمل المتقدم والمتأخر[5].

**تنبيهان: الأول**: ظاهر عبارة الناظم أن لفظة «**ما**»، قيد في «**أصابكم**» وليس كذلك، ولذا أصلح[6] بعضهم الشطر الأخير فقال: « **وليس قيدا لفظ ما** ».

---

[1] مختصر التبيين 227/2.

[2] مختصر التبيين 403/2-404.

[3] مختصر التبيين 405/2.

[4] في البيت رقم:24، ص 385-386.

[5] لم يتعرض الداني لهذه الألفاظ، وجرى العمل بالحذف في الثلاثة، أي:" أصابتهم" بالهاء والميم أو بالكاف والميم، ولفظ:" أصابكم"، وما عداها فبالإثبات. ينظر: دليل الحيران، ص 69.

[6] أصلح الرجراجي: بوضع" كذا" مكان:" وما"، وبوضع:" وحيثما" مكان:" كيفما". وأصلحه بعضهم فقال: وذا الأخير كيفما. وأصلحه ابن جابر بمثل إصلاح الرجراجي وزاد عليه، فقال:

«كذا أصابتهم أصابتكم وما  أصابكم وذا الأخير كيفما

فحذفه لابن نجاح وردا  ما لم يكن لمفرد قد أسندا »

ينظر: تنبيه العطشان، ص 347، وإصلاحات ابن جابر، 28447، ودليل الحيران، ص 69، ولطائف البيان، 31/1.

**وقال الشارح:**« «كيفما» راجع إلى اللفظ الأخير، وهو قوله: ﴿أَصَٰبَكُمْ﴾ يريد كيفما جاء سواء كان قبله لفظ ما مثل: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ﴾، أو لم يكن مثل ﴿وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ﴾، هكذا أخبرني ناظمه، وقيّدته عنه [1]» انتهى.

وهذه عناية بعيدة من عبارته واصطلاحه.

**الثاني:** لا يندرج ﴿أَصَابَهُمُ﴾ في ﴿أَصَٰبَتْهُم﴾ ولا ﴿أَصَابَكَ﴾ في ﴿أَصَٰبَكُمْ﴾ لما أصّل عند قول الناظم:« **وغير ذا جئت به مقيدا** [2]».

**الإعراب:** «كذا أصابتهم» خبر ومبتدأ، على حذف مضاف، واسم الإشارة راجع إلى «تباشروهن»، و«أصابتكم وما أصابكم» عطف على المبتدأ، و«لدى» ظرف بمعنى: (في)، متعلق بالاستقرار على أنه صفة: «ألف» المقدر مضافا إلى «أصابتهم»، و«كيفما» شرط حذفت الجملة بعده، والتقدير: كيفما وقع «أصابكم»، وجوابها محذوف لدلالة ما قبله عليه، ومحل «كيف» النصب على الحال من فاعل جملة شرطها.

**قال:**

[111] مِيثَٰقُ الإِيمَٰنُ وَالْمَوْلَ أَيْمَٰنُ الْعُهُودُ وَالأَعْمَٰلُ

أخبر عن أبي داود بحذفه ألف الألفاظ الستة في البيت.

أما ﴿مِيثَٰقَ﴾ ففيها: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: 27]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾ [البقرة: 63]، وهو متعدّد فيها وبعدها، ومنوّع نحو: ﴿وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: 21]، ﴿وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ﴾ [الرعد: 20].

**قال في التنزيل** في الأول من البقرة:« بحذف الألف من ﴿مِيثَٰقِهِۦ [3]﴾.

وقال في الثاني:« ﴿مِيثَٰقَكُمْ﴾ بحذف الألف حيثما وقع، وكذا ﴿مِيثَٰقَ [4]﴾ [5]» انتهى.

---

[1] التبيان 244-ب.

[2] في البيت: 35، ص 404-408.

[3] مختصر التبيين 109/2.

[4] في مختصر التبيين:" وكذا (مِيثَٰقِهِۦ)، وفي كل النسخ التي عندي مثل ما أثبت.

[5] مختصر التبيين 155/2.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وأما ﴿ٱلْإِيمَـٰنِ﴾ ففيها: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَـٰنُكُمْ﴾ [البقرة: 93] وهو متعدد فيها وبعدها، ومنوّع نحو: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾ [البقرة: 108]، ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ﴾ [البقرة: 109]، ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾ [الأنفال: 2].

**قال في التنزيل** في آية الأول:« بحذف الألف بين الميم والنون، حيثما وقع[1]».

وذكر[2] الحذف في اللفظ الثاني[3]، والرابع أيضا[4]، وسكت عن الثالث[5]، لكن كفى فيه تعميم الأول.

وأما ﴿ٱلْأَمْوَالِ﴾ ففيها: ﴿وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَالِ﴾ [البقرة: 155]، ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ﴾ ،﴿لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: 188]وهو متعدد فيها وبعدها ومنوّع، كما مثل، ونحو: ﴿كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا﴾ [التوبة: 69].

**قال في التنزيل** في آية الأول:« فيها من الهجاء حذف الألف بين الواو واللام[6]» انتهى.

ولم يذكر في الثاني وتاليه شيئا، وذكر ألفاظا أخر بعده بحذف الألف[7]، ولكن صح للناظم الإطلاق، لما تقدم في قاعدة نقله عن أبي داود.

وأما ﴿أَيْمَـٰنِ﴾ بفتح الهمزة ففيها: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَـٰنِكُمْ﴾ [البقرة: 224] وهو متعدد ومنوّع، نحو: ﴿وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَـٰنَ﴾[المائدة: 89]، [﴿أَن تُرَدَّ أَيْمَـٰنٌۢ﴾ [المائدة: 108] [8]]، ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾[النساء: 24]، واندرج هذا ونحوه وإن كان مخالفا في المعنى للواقع في الترجمة، لأنه بمعنى: المقابل لليسار، والذي في الترجمة بمعنى: القَسَم، لما تقدم عند قوله: « **وفي الذي كرر**[9]»، البيت، ولأنه أصل المذكور في الترجمة.

---

[1] مختصر التبيين 184/2.

[2] في هـ: "وقد ذكر".

[3] مختصر التبيين 196/2.

[4] مختصر التبيين 595/3.

[5] بل ذكر حذفه في موضعه، انظر مختصر التبيين 196/2.

[6] مختصر التبيين 227/2.

[7] انظر مثلا: مختصر التبيين 641/3،667، 1140/4.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[9] في البيت: 34، ص 400-404.

**قال في التنزيل** في الأول:« بحذف الألف بين الميم والنون[1].

وذكر مثله في الثلاثة الباقية[2].

وأما ﴿الْعُدْوَانِ﴾ ففيها ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [البقرة: 85]وهو متعدد بعدها ومنوع نحو: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَانًا﴾ [النساء: 30].

**قال في التنزيل**:« ﴿وَالْعُدْوَانِ﴾ بغير ألف بين الواو والنون، حيثما وقع[3]».

**تنبيه**: (**عُدْوَان**) على وزن (**فُعْلَان**) الآتي ثبته عن أبي عمرو.

وأما (**الأَعْمَال**) ففيها: ﴿وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ﴾ [البقرة: 139]، وهو متعدد فيها وبعدها ومنوع نحو: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: 103].

**قال في التنزيل** في آية الأولين:« فيها من الهجاء حذف الألف من ﴿أَعْمَالُنَا﴾ و﴿أَعْمَالُكُمْ﴾[4]».

وقال في الثالث مثله[5].

**الإعراب**: ألفاظ البيت الستة معطوفة، كالتي في البيت قبلها، وكلها بحذف العاطف، إلا «الأموال» و«الأعمال».

**قال**:

[112] **ثُمَّ مَوَاقِيتُ أَحَاطَتْ وَالِدَهْ** .....

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿مَوَاقِيتُ﴾ وتاليه.

أما ﴿مَوَاقِيتُ﴾ ففيها: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: 189]، وهو فرد.

وأما[6] ﴿أَحَاطَتْ﴾ ففيها: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ [البقرة: 81] وهو فرد أيضا.

---

[1] مختصر التبيين 285/2.

[2] انظر مختصر التبيين 458/3، 463.

[3] مختصر التبيين 177/2.

[4] مختصر التبيين 213/2.

[5] مختصر التبيين 823/3. و لم يتعرض الداني لهذه الألفاظ الستة عدا: " العدوان" فقد نص على ثبت ألفه. والعمل على الحذف فيهن جميعا. ينظر: المقنع، ص 44، وتنبيه العطشان، ص 348-349، و دليل الحيران، ص 70.

[6] في ح: "وإذ"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

**تنبيه**: لا يندرج ﴿أَحَاطَ﴾ في ﴿أَحَطْتُ﴾، لما تقدم في اصطلاح الناظم.

وأما ﴿وَالِدَةٌ﴾ ففيها: ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: 233]، وهو متعدّد بعدها ومنوّع، نحو: ﴿ٱذْكُرْ نِعْمَتِيَ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ﴾ [المائدة: 110]، ﴿وَبَرًّۢا بِوَٰلِدَتِي﴾ [مريم: 32].

وقد ذكر في التنزيل الأول[1] والثاني[2]، وسكت عن الثالث، ملوِّحا لحكمه بقوله في آيته: «وسائر ما بقي هجاؤه مذكور[3]»[4].

**تنبيه**: لا يندرج ﴿وَالِدٌ﴾ المذكر في المؤنث المذكور هنا، لما تقدم في اصطلاح الناظم.

**الإعراب**: الألفاظ الثلاثة معطوفة كالتي قبلها، بحذف العاطف في الأخيرين.

**قال**:

**[.....] ..... وَلِأَبِي عَمْرٍو مِنَ الْمُعَاهَدَهْ**

**[113] عَهِدَ فِي الْفَتْحِ وَأُولَى عَهَدُوْ وَكُلُّهَا لِابْنِ نَجَاحٍ وَارِدُ**

أخبر أن أبا عمرو نقل من الأفعال المتصرفة من المعاهدة بالحذف كلمتين: ﴿عَٰهَدَ﴾ في سورة الفتح[5]، وكلمة ﴿عَٰهَدُوا۟﴾ الأولى[6].

وأن أبا داود نقل حذف جميع الأفعال المتصرفة من ذلك المصدر.

أما ﴿عَٰهَدَ﴾ في الفتح فهو: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: 10].

وأما الأولى من كلمات ﴿عَٰهَدُوا۟﴾ فهي: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا﴾ [البقرة: 100].

---

[1] في مختصر التبيين 289/2.

[2] في مختصر التبيين 463/3.

[3] بل ذكر حذفه في مختصر التبيين 832/4.

[4] لم يذكر الداني الألفاظ الثلاثة المذكورة في البيت، وجرى العمل على الحذف فيهن. ينظر: تنبيه العطشان، ص 349، و دليل الحيران. ص 70.

[5] في المقنع ص 14.

[6] في المقنع ص 10، وتابعه في هذين الموضعين الإمام الشاطبي. ينظر: الوسيلة، ص 108، 229، وتلخيص الفوائد، ص 21، 40. وقال الشيخ الضباع:« واقتصر بعض شراح العقيلة على أول البقرة، وبعضهم على حرفيها». ينظر: سفير العالمين في إيضاح وتحرير وتحبير سمير الطالبين، 169/1-170.

وأما المحذوف لأبي داود زيادة على هذين ففيها: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ ﴾[البقرة: 177] وهو متعدد فيها وبعدها، متصلا بالواو كما مثّل وبغيره، نحو: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم ﴾ [التوبة: 1].

قال في التنزيل:« ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ ﴾بحذف الألف [1]».

**وقال** في أول التوبة:« بحذف الألف من ﴿عَٰهَدتُّم ﴾ حيث وقع[2]».

وقال في الفتح نحوه [3].

**تنبيهان**[4]: [الأول[5]] **قال اللبيب**: اتفق كتاب المصاحف على حذف الألف التي بين العين والهاء من ﴿عَٰهَدُواْ ﴾ و﴿عَٰهَدَ ﴾ حيث وقع، ذكر ذلك أبو عمرو في المقنع في البقرة والأحزاب والفتح، وذكره جميع المصنفين لكتب الرسم في باب الحذف المتفق عليه [6]» انتهى.

ولم أجد في المقنع ما ذكره عن سورة الأحزاب في باب من الأبواب.

[**الثاني**: ليس حذف ﴿عَٰهَدتُّم ﴾ من الاندراج في ﴿عَٰهَدُواْ ﴾ حتى يرد أن يقال: اصطلاح الناظم يقتضي ألا يندرج فيه، وإنما هو من قوله:« وكلها»: أي كل ألفاظ الفعل المتصرفة من (المعاهدة) [7]][8].

**الإعراب**: الظاهر أن الجارّين من قوله: «ولأبي عمرو»و «من المعاهدة»، متعلقان بفعل محذوف تقديره: «حذف»، و«عاهد» مرفوعه، و«في الفتح» صفة «عاهد» أوحاله، و«أولى عاهدوا» عطف على «عاهد»، و«كلها وارد» جملة اسمية، و«لابن نجاح» متعلق بـ«وارد»، ولا يصح أن يكون «وارد» عطف على «كلّ»، بحذف العاطف مرادا منه لفظ «وارد» الواقع في القرآن نحو: ﴿فَأَرْسَلُواْ وَارِدَهُمْ ﴾[يوسف:19]، ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾[مريم:71]، لأنه لم يقع في هذه الترجمة.

---

[1] مختصر التبيين 187/2.

[2] مختصر التبيين 610/3.

[3] مختصر التبيين 1128/4.

[4] في ح ، د ، ز:" تنبيه"، والمثبت من هـ.

[5] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، ز، والمثبت من هـ.

[6] الدرة الصقيلة 25-أ.

[7] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، ز، والمثبت من هـ.

[8] وجرى العمل على الحذف في سائر أفعال المعاهدة. ينظر: تنبيه العطشان، ص 350. دليل الحيران، ص 71.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

قال:

[114] تِجَـــــرَةٌ أَمْـــــنَتَهْ مَنَـــــفِعْ غِشَـــــوَةٌ شَفَـــــعَةٌ وَوَسِـــــمْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿تِجَٰرَةٌ﴾ [وتالياته.

أمـــا ﴿تِجَٰرَةٌ﴾ ففيهـــا: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقـــرة: 16]، ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً[1]
حَاضِرَةً﴾ [البقرة: 282] وهو متعدّد فيها وبعدها ومنوع كما مثّل، نحو: ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ
وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾[الجمعة: 11].

**قال في التنزيل:**« ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ بغير ألف[2]».

وذكر في الآية الثانية[3] مثله[4].

وسكت عن الذي في النساء.

وذكر الذي في النور[5]، والذين في الجمعة[6]، بالحذف، ولكن الناظم أطلق على قاعدته في النقل عن أبي داود.

وأما ﴿أَمَٰنَتَهُۥ﴾ ففيها: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ[7]﴾ [البقرة: 283].

**تنبيه:** لا يندرج في ﴿أَمَٰنَتَهُۥ﴾ غير المضاف نحو: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ﴾ [الأحزاب: 72] لما أصّل في صدر النظم.

وأما ﴿مَنَٰفِعُ﴾ ففيها: ﴿وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: 219] وهو متعدد بعدها متّحد النوع.

**قال في التنزيل:**« ﴿وَمَنَٰفِعُ﴾ بحذف الألف بين النون والفاء في كل القرآن[8]».

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] مختصر التبيين 99/2.

[3] في د: "الثالثة".

[4] مختصر التبيين 321/2.

[5] مختصر التبيين 906/4.

[6] مختصر التبيين 1204/5.

[7] ينظر: مختصر التبيين، 322/2.

[8] مختصر التبيين 279/2.

وأما ﴿غِشَٰوَةٌ﴾ ففيها ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾[البقرة: 7]، وفي الجاثية: ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةٗ[1]﴾ [الجاثية: 23].

وقد قرأ الأخوان هذا الأخير بفتح الغين، وسكون الشين بدون الألف[2]، وقد ذكرهما في التنزيل بحذف الألف[3].

وأما ﴿شَفَٰعَةٞ﴾ ففيها: ﴿وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ﴾ [البقرة: 48] ﴿وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٞ﴾ [البقرة: 123]وهو متعدّد فيها وبعدها ومنوّع نحو: ﴿يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ[4]﴾ [طه: 109]، و﴿لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ﴾ [يس: 23].

وقد ذكر في التنزيل الذين في البقرة[5]، والذي بيس[6]، وسكت عن الذي في طه، ولكن الناظم أطلق على قاعدته.

[وأما ﴿وَٰسِعٌ﴾ ففيها: ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ[7]﴾ [البقرة: 247] ، وهو متعدد بعدها متّحد النوع[8].

**تنبيه**: لا يندرج ﴿وَٰسِعَةِ﴾ في ﴿وَٰسِعٌ﴾، بما تقدم في اصطلاح الناظم، ولذا احتاج إلى التنصيص عليه في الترجمة التي بعد هذه.

**الإعراب**: الألفاظ الستة[منطوفة على ضمير «وارد» في البيت قبل هذا[9]]، بحذف العاطف، إلا من الأخير، وتسكين هاء «أمانتهْ» في الوصل إجراء له مجرى الوقف.

---

[1] نسب الشيخ الضباع الحذف في موضع الجاثية هذا إلى أبي عمرو، والحقيقة أن الداني لم يتعرض له. ينظر: سمير الطالبين، ص 50، وسفير العالمين، 155/1، والتبيان، ق/245-ب، وتنبيه العطشان، ص 351، ومجموع البيان، ق/29-ب، وجامع البيان، ص 116.

[2] ويوافقهم من العشرة خلف في اختياره. ينظر: النشر، 372/2، والمستنير، ص 402، والتذكرة، 677/2.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 89/2، 1115/4.

[4] في ح ، هـ ، د ، ز:" الشفاعة عنده"، وهو خطأ.

[5] مختصر التبيين 205/2،135.

[6] مختصر التبيين 1023/4.

[7] ينظر: مختصر التبيين، 201/2، 296.

[8] لم يذكر الداني الألفاظ الستة، والعمل على الحذف. ينظر: تنبيه العطشان، ص 351-352، ونثر المرجان، 299/1، ولطائف البيان، 32/1، ودليل الحيران، ص 71.

[9] ما بين المعقوفين سقط من ح ، هـ، والمثبت من د ، ز.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

قال:

[115]شَهَـــدَةٌ فِعْـــلُ الْجِهَـــادِ غَـــفِلْ ثـــمَّ مَنَـــسِكَكُمُ وَالْبَـــطِلْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ﴿شَهَدَةٌ﴾ والأفعال المتصرفة من مصدر (**الجهـــاد**) و﴿غَـــفِل﴾ و﴿مَّنَسِكَكُمْ﴾ و﴿ٱلْبَطِلَ﴾.

أمـــا ﴿شَهَدَةٌ﴾ ففيهـــا: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَدَةً﴾ [البقـــرة: 140]، ﴿وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَدَةَ﴾[البقرة: 283]، وهو متعدد فيها وبعدها، ومنوّع كما مثّل، ونحو: ﴿لَشَهَدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَدَتِهِمَا﴾ [المائدة: 107]

**في التنزيل** في الأول[1]:« بحذف الألف[2]».

وقال في الثاني:« و﴿لِلشَّهَدَةِ﴾ بحذف الألف بين الهاء والدال أين ما أتى [3]».

وأما أفعال (**الجهـــاد**) ففيهـــا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 218]. ووقع ماضيا ومضارعا وأمرا، مجردا عن الضمير البارز ومتصلا به، نحو: ﴿وَجَهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[التوبـــة: 19]، ﴿يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾[المائـــدة: 54]، ﴿جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ [التوبة: 73] [التحريم: 9]، ﴿وَجَٰهِدُواْ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾[الحج: 78].

**قال في التنزيل**:« وحذفوا الألف من كلمة ﴿وَجَهَدُواْ﴾ و(**يجاهـــدوا**[4]) أين ما أتت، وأثبتوها في كلمة ﴿هاجروا﴾ حيث وقعت [5]» انتهى.

**تنبيه**: ظاهر قول الناظم: «**فعل الجهاد**» أن [الاسم[6]] بخلاف ذلك.

**وفي التنزيل** في الممتحنة:« ﴿جِهَدًا﴾ بحذف الألف [7]»[8].

---

[1] في د: "الأفعال".

[2] مختصر التبيين 213/2.

[3] مختصر التبيين 321/2.

[4] لم ترد هذه اللفظة في مختصر التبيين.

[5] مختصر التبيين 268/2.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[7] مختصر التبيين 1198/4.

[8] **لذلك زاد ابن جابر بيتا أصلح به بيت الناظم، قال رحمه الله تعالى:**

**قال الشارح:**« لا أدري هل أغفله الناظم، فلم يره أو النسخ اختلفت؟ [1] » انتهى.

**وقد نص في التزيل** على ثبت ﴿جِهَادًا﴾ الواقع في الفرقان[2].

**وقال الناظم في عمدة البيان:** « **جهادا المنصوب مع أصنامكم** [3] » انتهى.

وهو يبعد اعتذار الشارح باختلاف النسخ.

وقد ذكر التجيبي حذف الذي في الفرقان عن هجاء المصاحف، وعليه اعتمد – والله أعلم – في عمدة البيان حتى أطلق حذفه.

وأما ﴿غَـــــفِل﴾ ففيها: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَأَفَتَطۡمَعُونَ﴾ [البقرة: 74- 75]، وهو متعدد فيها وبعدها ومنوّع، نحو: ﴿ وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا ﴾ [إبراهيم: 42]، وهذا بناء على أن التنوّع يكون بتنوين المنصوب كما تقدم عند قوله: « **وغير ذا جئت به مقيدا** [4] ».

**قال في التزيل:**« ﴿بِغَٰفِلٍ﴾ بغير ألف حيثما وقع [5] » انتهى.

وقد غلّب الناظم دليل العموم، وهو قوله: « حيثما وقع »، على دليل الخصوص، وهو الباء، كما تقدم في قاعدته في النقل عنه.

وأما ﴿مَنَٰسِكَكُمۡ ﴾ ففيها: ﴿فَإِذَا قَضَيۡتُم مَّنَٰسِكَكُمۡ [6]﴾ [البقرة: 200].

**تنبيه:** لا يخفى أنه لا يندرج فيه ﴿مَنَاسِكَنَا﴾.

المكتبة الرقمية لمعهد القانون للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد

---

نعم جهادا أتى في الممتحنة بالحذف في التنزيل فيها بينه

ينظر: إصلاحات ابن جابر، 447/2. وجرى العمل بالحذف في موضع الممتحنة، وإثبات موضع الفرقان. ينظر: دليل الحيران، ص 73، وسمير الطالبين، ص 61.

[1] التبيان 246-أ.

[2] مختصر التبيين 916/4.

[3] عمدة البيان، 2/ 403.

[4] عند البيت:35، ص 404-408.

[5] مختصر التبيين 164/2.

[6] ينظر: مختصر التبيين، 257/2. ويحذف للسيوطي كذلك لأنه على وزن:" مفاعل". ينظر: الإتقان، 213/2.

وأما ﴿ٱلْبَـٰطِلَ﴾ ففيها: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَـٰطِلِ [1]﴾ [البقرة: 42] ، وهو متعدّد فيها وبعدها ومنوّع نحو: ﴿وَبَـٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ [2]﴾ [الأعراف: 139] [هود: 16].

**الإعراب**: الألفاظ الخمسة معطوفة، كالتي قبلها بدون عاطف، إلا الأخيرين.

**قال:**

**[116] وَضَمَّنَ الدَّانِيُّ مِنْهُ الْمُقْنِعَا وَبَـٰطِلٌ مِنْ قَبْلُ مَا كَانُوا مَعَا**

أخبر عن أبي عمرو أنه أودع المقنع من لفظ ﴿ٱلْبَـٰطِلَ﴾ بالحذف: ﴿وَبَـٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ الكلمتين[3] في الأعراف[آية: 139] وهود[آية: 16].

وأما ما لم يذكره فهو ثابت عنده[4]، بمقتضى القاعدة الآتية عنه في قول الناظم: « **ووزن فَعَّال وفَاعِل ثبتْ** [5]».

**الإعراب**: «ضمّن الداني» جملة فعلية، و«المقنع» و«باطل» مفعولا «ضمّن»، و«منه» حال «باطل» مقدّم عليه، و«من» تبعيضية، و«من قبل ما كانوا» في محل صفة «باطل» أو حاله، و«ما كانوا» مضاف إليه، لأنه صار[6] اسما بقصد لفظه، و«معا» حال «باطل»، بتقدير كلمتي «باطل» أو بتقدير «باطل» و«باطل»، إذ لا يصح وصف المفرد جمعا، لأنه بمعنى: جميعا.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 134/2.

[2] وجرى العمل على الحذف في: (شهادة) وأفعال (الجهاد)، و(غافل)، و(مناسككم) حيث وقعت، وكذا (باطل) حيث وقع. ينظر: دليل الحيران، ص 72.

[3] في المقنع، ص 11. وقد قال أبو داود في التبيين: « اتفق كتاب المصاحف على حذف الألف التي بين الطاء والباء من قوله تعالى:( وبُطل ما كانوا يعملون) في الأعراف وهود. وقال السخاوي:(وبُطل) بالإجماع. ينظر: الدرة الصقيلة، ق/32-أ، والوسيلة، ص 144، وتلخيص الفوائد، ص 26.

[4] في ح، هـ:" حدّه"، والمثبت من د ، ز.

[5] ذكر هذه القاعدة الداني في المقنع، ص 44، وستأتي من قول الناظم في البيت: 254، انظر: ص 793-794.

[6] في د: "صدر"، وفي ز:" بقصر".

قال:

[117] مَمَ الْمُثَنَّـــر وَهْـوَ فِـي غَيْـرِ الطَّـرَفْ  كَـــ رَجُـلاَنِ يَحْكُمَـانِ وَاخْتُلِـفْ

[118] لاِبْـــنِ نَجَـــاحٍ فِيـــهِ ثُـــمَّ الـــدَّانِي  قَـــدْ جَـــاءَ عَنْـــهُ فِـــي تُكَـــذَّبَانِ[1]

أخبر عن أبي عمرو بحذف ألف المثنى، أي الألف التي يختص بها المثنى، ولا توجد في المفرد، وهي التي تكون علامة لرفعه، أو ضمير اثنين، وحالته أنه في غير الطرف، أي حشوا ،ثم مثّل بـ:« رجلان يَحْكُمان »، مشيرا بتعدد المُثل إلى أن المثنى هنا نوعان اسم: كـ«رجلان»، وفعل كـ«يحكمان»، ومثله فيها: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ﴾[البقرة:102].

**فإن قلت**: الفعل لا يثنّى، ولا يجمع، فكيف وصف بالتثنية؟

**فالجواب**: أنه أطلق عليه اسم التثنيـــة مجازا، كما وُصِف بالغيبة والحضور في قولـــه: « **يستأخرون غاب أو إن حضرا** [2]»، فقد أطلق المثنى في كلام الناظم على حقيقته ومجازه، بناء على الصحيح من جوازه.

واحترز بـــ«**في غير الطرف**» من المتطرف نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: 35]، ﴿حَتَّى يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾[البقرة: 102].

ثم أخبر أن أبا داود نقل الخلاف بين المصاحف في ألف المثنى، وأن أبا عمرو نقل حذفها في ألف ﴿**تكذبان**﴾ من المثنى.

**تنبيهات: الأول**: اعلم أن أبا داود قال في التنزيل عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾ [البقرة: 102]:« كتبوه بألف، وبغير ألف أيضا، وبالألف أختار لمعنيين:

**أحدهما**: موافقة لبعض المصاحف.

---

[1] أصلح ابن جابر هذين البيتين فقال بعد أن أعاد البيت الأول:

لابن نجاح فيه لكن الألف  اختار فيه وهو رسم قد ألف

ومطلق الخلاف قل للداني  قد جاء عنه في تكـــــذبان

إصلاحات ابن جابر، 447/2.

[2] في البيت:211، ينظر: ص 708-709.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

والثاني: إعلاما بالتثنية [1]».

ثم إنه ذكر مثل هذا في ألفاظ متعددة من المثنى، وقال في آخر النساء عند قوله تعالى: ﴿فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾[النساء: 176]:« و﴿ٱلثُّلُثَانِ﴾ مختلف فيه، فكتبه الصحابة بألف وبغير ألف، واختياري أن يكتب بألف بين الثاء والنون، وكذلك ألف التثنية أين ما وقعت [2]» انتهى.

فصرّح في هذا المحل بتعميم الخلاف، [والاختيار[3]].

وكذا في الإسراء قال فيه:« ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: 23] بلام ألف، وفي بعضها بلام وهاء، من غير ألف على الحذف و الاختصار، كما فعلوا في ألف التثنية حيثما وقعت، و الأول أختار، أعني إثبات الألف، هنا، و في كل القرآن [4]» انتهى.

و قال عند قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ [المائدة: 107]:« و﴿ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ كتبوه بغير ألف، بين الياء و النون، واجتمعت على ذلك المصاحف، فلم تختلف، واختلفت القراء فيه [5]».

وقال عند قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾[يوسف: 36]:« ﴿فَتَيَانِ﴾ بألف ثابتة [6]».

وقال في: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا﴾ [النساء: 16]:« بغير ألف بين الياء و النون، التي معها الهاء [7]».

وقال عند قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: 63]:« كتبوه بحذف الألف قبل النون في الكلمتين، و قبل الحاء أيضا على الاختصار، وكذا بعد الهاء [8]».

وقال عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: 10]:« بألف ثابتة [9]».

---

[1] مختصر التبيين، 2/188-189.

[2] مختصر التبيين 2/430.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] مختصر التبيين 3/788-789.

[5] مختصر التبيين 3/462-463.

[6] مختصر التبيين 3/715-716. وجرى عمل المشارقة على الإثبات، وعمل المغاربة على الحذف

[7] مختصر التبيين 2/396. وقد خالف أبو داود اختياره بالإثبات إلى الحذف هنا.

[8] في د: الراء. مختصر التبيين 4/846. وقد خالف أبو داود اختياره هنا كذلك.

[9] مختصر التبيين 4/870.

و تقدم نصه في: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَـٰنَـٰنِ﴾ [القصص: 32]، مقتصرا على حذف ﴿فَذَانِكَ﴾، حاكيا الخلاف في ألف المثنى من ﴿بُرْهَـٰنَـٰنِ﴾ قائلا:« وقد تقدم ذلك كله [1] » انتهى.

فأنت ترى كيف اقتصر في ﴿فَتَيَانِ﴾ و﴿يَدَاكَ﴾ في [2] الحج على الإثبات، وفي ﴿ٱلْأَوَّلَيَنِ﴾ و﴿يَأْتِيَنِهَا﴾ و﴿هَذَانِ﴾ و﴿لَسَـٰحِرَانِ﴾ و﴿فَذَانِكَ﴾ على الحذف، ولكن [لما رأى] [3] الناظم رحمه الله العمومات التي في التنزيل صريحة في استغراق الأفراد، حمل الأماكن [4] المعارضة لها بالاقتصار على أحد الوجهين، على الترجيح للمذكور، و الاكتفاء عن ذكر الطرف الآخر، بما قرره عن عموم الخلاف في ألف المثنى غير مرة، كما اقتصر على الحذف في ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ عند قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: 246]، بعد أن قرّر فيه الخلاف قبل ذلك، وكما اقتصر على الحذف في ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ﴾، و﴿ٱلسَّـٰٓئِحُونَ﴾، ولذلك نظائر تقدّم بعضها، و يأتي بعض آخر، فصحّ له إطلاق الخلاف في أليف المثنى.

**وقد نقل التجيبي** عن: «هجاء المصاحف» لأبي داود حذف ألف ﴿فَتَيَـٰنِ﴾، وهو أقوى دليل على اقتصاره في التنزيل على إثباته، ليس لتعيينه، بل للاكتفاء بما تقدم.

نعم، يتعيّن الحذف في ﴿ٱلْأَوَّلَيَنِ﴾ لحكاية التنزيل إجماع المصاحف على حذف ألفه، فهو باق على الناظم قطعا [5].

---

[1] مختصر التبيين 966/4.

[2] قال ابن جابر في إصلاحه للمورد:

واختر كما اختار الشيوخ في يداك إثباته واسأل بتعليـــل هناك

وهو التباســـــه بلفـظ المفـرد إذ صار في الخط يداك كاليد

إصلاحات ابن جابر، 447/2.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] في د: "على الأماكن".

[5] وجرى العمل على الحذف.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

و إذا فهمت هذا اتضح لك فساد دعوى من ادّعى بقاء لفظ من المثنى على الناظم[1]، عدى ﴿ٱلْأَوَّلَيَـٰنِ﴾، وليس منصب الناظم بالذي يُسَلِّم بإغفال جميع هذه الألفاظ، مع أنها من لفظ واحد، و مع [تمرّنه[2]] بالتنزيل، و لكن الأمر كما قيل:

**وكم عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم**[3]

**فإن قلت**[4]: قد عدّ المنصف ﴿فَتَيَانِ﴾ من المثبت، فقال:

« **وفتيان مثلها وأخبار** [5] ».

وصاحب المنصف كثيرا ما يوافق التنزيل، فدل على ثبته عند أبي داود.

**قلت**: ممنوع، دليله ﴿يَدَاكَ﴾ في الحج ذكره في التنزيل بالثبت، و لم يذكره [المنصف[6]]، ولو سُلِّم فلا يدفع فهم شيخ بفهم آخر.

**الثاني**: في تمثيل الناظم بـ«**رجلان**» فائدة زائدة على ما تقدم، من الإشارة إلى التنويع، وهي أن ألف المثنى الواقعة بعد اللام كـ﴿أَضَلَّـٰنَا﴾ مندرجة في المثنى، لا في فصل المعانق، وهكذا فعل أبو داود حيث أجرى في ﴿رَجُلَـٰنِ﴾ و﴿أَضَلَّـٰنَا﴾ الخلاف كسائر ألفاظ التثنية، قائلا في ﴿أَضَلَّـٰنَا﴾:« قد ذكر في جملة التثنية المرفوعة المختلف فيها [7] ».

وهكذا هو عند أبي عمرو أيضا حيث مثّل بـ﴿أَضَلَّـٰنَا﴾، و﴿يَقْتَتِلَـٰنِ[8]﴾.

وهذا مِثْلُ ما تقدم في أن الألف الواقعة [بعد[9]] اللام في جمعي السلامة، كـ﴿لَـٰعِبِينَ﴾ ﴿وَٱلْمُرْسَلَـٰتِ﴾ ﴿وَعَلَـٰمَـٰتٍ﴾ مندرجة في الجمع، لا في فصل المعانق.

---

[1] ينظر: تنبيه العطشان، ص 357-360.

[2] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، هـ، والمثبت من د ، ز.

[3] البيت للمتنبي، في ديوانه، ص 232.

[4] حكاه الرجراجي في تنبيه العطشان، ص 357.

[5] وتمامه:« ثم سواعا وكذاك أبكار ». ينظر: تنبيه العطشان، ص 357.

[6] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[7] مختصر التبيين 1084/4.

[8] المقنع ص 17.

[9] ما بين المعقوفين سقط من: ح، هـ، والمثبت من: د ، ز.

**الثالث**: هل يدخل ﴿ اثْنَـــانِ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ اثْنَـــانِ ذَوَا عَدْلٍ ﴾ [المائدة:106] في المثنى في عبارة الشيخين والناظم أم لا ؟

فيه احتمال، والظاهر دخوله،لأن أبا داود لما حكى الخلاف في: ﴿كلاهما ﴾، **قال**: « كما فعلوا في ألف التثنية حيث ما وقعت [1] ». وهو غير مثنى جزما، بل ملحق به، وأيضا فإن باب الجمع تساوى فيه الحقيقي مع الملحق به، فليكن المثنى كذلك.

**الرابع**: **قال الشارح** ما معناه: « لم تحذف ألف التثنية طرفا، لأن حذفها يُلْبِس لفظ المثنى بالمفرد [2] » انتهى.

ومثله **للّبيب** عند قول الشاطبي: « **وفي المثنى إذا ما لم يكن طرفا** [3] »، قال فيه بعد أن نقل قول المقنع: « فإن وقعت طرفا فلا سبيل إلى حذفها [4] »، ما نصه:« لأنها لو حذفت لالتبس الخط تارة بالمفرد وتارة بالجمع نحو: ﴿اَدْخُلَا اَلنَّارَ ﴾ [التحريم: 10] ﴿وَقَالَا اَلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [النمل: 15] وشبه ذلك، فلو حذفت الألف من : ﴿اَدْخُلَا ﴾ لأشبه: (**ادخل النار** [5])، ولو حذفت من: ﴿وَقَالَا اَلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ لأشبه: (**وقال الحمد لله**) [6] » انتهى، وأصله للسخاوي [7]،

**قلت**: لعلهما يعنيان بالجمع: التثنية، وإلا فلا يظهر الإلباس بالجمع هنا أصلا، ثم ما ذكروه من الإلباس يلزم مثله في ﴿أَضَلَّـــنَا﴾ ونحوه، فإن قيل: تَقَدُّم المثنى في ﴿أَضَلَّـــنَا﴾ يُبَيِّن.

**قلنا**: وكذلك: ﴿وَقِيلَ اُدْخُلَا اَلنَّارَ ﴾ ﴿وَقَالَا اَلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾.

والذي يظهر لي: أن الألف لم تحذف هنا طرفا، لأنه لا يعهد حذف الألف اختصارا طرفا، لما قدمته عند قول الناظم: « **وبعد نون مضمر** [8] »، البيت، فراجعه ثمّة.

---

[1] مختصر التبيين 788/3، وانظر: المقنع، ص 94.

[2] التبيان 246-ب.

[3] العقيلة ص 136.

[4] المقنع، ص 17.

[5] في : ح ، هـ ، د ، ز:" الجنة"، والذي في الدرة الصقيلة:" النار"، وهو المثبَت.

[6] الدرة الصقيلة،ق/ 55-ب.

[7] انظر الوسيلة ص 272-273.

[8] في البيت:91، انظر: ص 502-503.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**ثم قال الشارح:**« قال بعض الشيوخ: وكذلك على هذا إن لم يكن بعد ألف التثنية ما يدل عليها نحو قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾، الأحسن فيه الإثبات، لأنه يلتبس بالمفرد إذا حذف بخلاف قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [1] » انتهى.

وقد تقدم اختيار أبي داود لإثبات ألف المثنى في مواضع مطلقا، ما ألبس منها، وما لم يلبس، وإنما يتقرر هذا الاستحسان عند من أخذ بمذهب أبي عمرو في حذف التثنية، فيخص المُلْبِس من ذلك بالإثبات، أخذا بمذهب أبي داود.

**الخامس:** قيل: بقي على الناظم حكاية الخلاف عن أبي داود في الألف الأولى من ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ انتهى.

ولاشك أن أبا داود قال في خمس: ﴿ وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴾ إلى قوله ﴿نَضَّاخَتَانِ﴾:« فيه من الهجاء ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾، وقد ذكر حذف الألفين منها في بعض المصاحف، وإثباتهما في بعض [2] » انتهى.

وهكذا وجدته في عدة نسخ من مختصره.

**وقال التجيبي:**« و﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ في **التنزيل** في بعض المصاحف بحذف الألفين، وفي بعضها بإثباتهما، وفي كتاب **هجاء المصاحف** ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ و﴿نَضَّاخَتَانِ﴾ بحذف الألف الأولى، وإثبات الثانية، المتصلة بالنون [3] » انتهى.

ولا تخلوا عبارة **التنزيل** من إشكال، لأنه لم يتقدم له ذكر ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ وإنما تقدم له ذكر ألف المثنى، فكيف يقول ذكر ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ بحذف الألفين، ولعل أصل الألفين الألف بالإفراد، فتصحف بالتثنية، ويحتمل أن يعني ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ و﴿نَضَّاخَتَانِ﴾ [كما في نقل التجيبي عن **هجاء المصاحف**، فسقط ذكر ﴿نَضَّاخَتَانِ﴾[4]]، ولما رأى الناظم ما في ذلك، أضرب عن ذكره، وهو الصواب، والله أعلم.

---

[1] التبيان،ق/ 246-ب.

[2] مختصر التبيين 1172/4.

[3] وجرى عمل المشارقة على إثبات الألفين من الكلمتين، واختار ابن القاضي إثبات الأولى وحذف الثانية في (مدهامتان)، وعليه مصاحف أهل المغرب وعملهم. ينظر: دليل الحيران، ص 73-74، وبيان الخلاف، ق/42-ب.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

**السادس: قال في التنزيل** في سورة الرحمن:« وكتبوا في بعض المصاحف ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ بألف بين الباء والنون، جميع ما في هذه السورة، وجملتها أحد وثلاثون موضعا، وفي بعضها ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ بغير ألف وكلاهما حسن [1]» انتهى.

**وقال اللبيب** ما نصه:« قال أبو داود في **التبيين**: ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ حيث وقعت هذه الكلمة بغير ألف، كذا رسمه الغازي بن قيس في كتابه.

وقال محمد بن عيسى الأصبهاني عن نصير[2]: كتبوا في بعض المصاحف ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ بألف وفي بعضها ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ بغير ألف من أول السورة إلى آخرها.

**وقال الطلمنكي**: اختلفت المصاحف في حذف الألف التي بين الباء والنون، من قوله تعالى: ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ فحذفت في بعضها، وأثبتت في بعضها، والحذف عندي آثر وأشهر، لوجهين: أحدهما: أن الألف للتثنية، والثاني: لكثرة دورها، لأن ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ جاءت في سورة الرحمن في إحدى وثلاثين موضعا [3]» انتهى نقل اللبيب.

وهو صريح في اختيار الحذف، ووجهه ظاهر [4].

**وقال بعض الشيوخ**: « المشهور إثباته، وبه جرى العمل [5]» انتهى.

وقد يُتَلَمَّح له وجه وهو أن أبا عمرو حكى فيه الخلاف، واختيار أبي داود في المثنى الإثبات، فترجّح، ولكن يردّه أن أبا داود حسّن في ﴿تُكَذِّبَانِ﴾ الوجهين معا.

---

[1] مختصر التبيين 1166/4.

[2] هو نصير بن يوسف بن أبي نصير، أبو المنذر الرازي، ثم البغدادي النحوي، أستاذ كامل ثقة، كان من الأئمة الحفاظ، خاصة في علم الرسم، وله فيه تأليف، أخذ القراءة عرضا عن الكسائي، وروى عنه القراءة محمد بن عيسى، توفي في حدود: 240هـ. ينظر: غاية النهاية، 340/2.

[3] الدرة الصقيلة، ق/ 48-ب. وجرى العمل على الإثبات. ينظر: دليل الحيران، ص 74، وبيان الخلاف، ق/42-ب.

[4] قال السخاوي: « فأما تكذبان فحذف ألفه للتخفيف والاختصار، وكذلك رأيته في المصحف الشامي في جميع مواضعه». ينظر: الوسيلة، ص 232.

[5] لم أعثر على هذا النقل ولا صاحبه.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**السابع**: يخرج من هذين البيتين من أفراد المثنى، ما يذكره الناظم بعدُ على خلاف ما قرّر هنا، وذلك ﴿كِلَاهُمَا[1]﴾ و﴿جَآءَنَا﴾، لنصه على كل واحد بعينه، وقد كان الأنسب ذكرهما هنا.

**الإعراب**: «مع المثنى» ظرف في محل حال من[2] «باطل» أيضا، ومضاف إليه، وجملة «وهو في غير الطرف» حال المثنى، و«كرجلان» خبر مبتدأ محذوف تقديره: ذلك، وتحتمل الكاف الاسمية، فتكون في محل خفض على البدل من «المثنى»، و«يحكمان» عطف على «رجلان» بحذف العاطف، و«اختلف» مبني للمجهول، و«فيه» مرفوعه، ولام «لابن نجاح» متعلقة بـ«اختلف»، والأقرب أنها بمعنى: عند، و«ثم» للترتيب الذكري، و«الداني قد جاء عنه» جملة كبرى، وضمير «جاء» للخلاف المفهوم من «اختلف»، و«عنه» و«في تكذبان» متعلقان بـ«جاء»، وبين[3] «الطرف» و«اختلف» سناد التوجيه[4].

**قال**:

[119] وَفِي الْأَخِيرِ الْحَذْفُ مِنْ نِدَآءَ ... رَجَحَ عَنْهُمَا وَنَحْوِ مَآءَ

أخبر عن الشيخين برجحان حذف الألف الأخير، يعني على حذف الألف الأوّل من نحو: ﴿نِدَآءً﴾، و﴿مَآءً﴾، مما في آخره ألف نصب، قبلها همزة، قبلها ألف، وذلك أن هذا الضرب كتب في المصاحف بألف واحد، ولم تصوّر همزته، فاحتمل أن تكون المحذوفة هي الأولى، وأن تكون الثانية، وهو الراجح عند الشيخين.

**قال في التنزيل**:« واتفقت المصاحف على حذف ألف النصب، إذا كان قبلها همزة، قبلها ألف ساكنة، وعلى حذف صورة الهمزة، أين ما أتى ذلك، نحو قوله هنا: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [البقرة: 22] وكذا: ﴿غُثَآءً﴾، و﴿جُفَآءً﴾، و﴿مِرَآءً﴾، و﴿أَفْتِرَآءً﴾ و﴿مُكَآءً﴾، و﴿نِدَآءً﴾ وشبهه، لئلا يجتمع ألفان، وقد يحتمل أن يكون المحذوف ألف

---

[1] وجرى العمل برسمها بلام ألف.

[2] قوله:"من"، الزيادة من د.

[3] في ح، هـ:" في"، والمثبت من د.

[4] في ز:" الترجمة".

النصب، كما قدمنا، وأن تكون الأولى هي المحذوفة، وتكون المرسومة ألف النصب، والأول أقيس [1]» انتهى.

**زاد[2] الشارح** مبيّنا ومتمّما لهذا الكلام، فقال:« أعني أن تكون المحذوفة ألف النصب، لوقوعها في موضع الحذف والتغيير، وهو الطرف، فكانت بالحذف أَوْلَى من التي في وسط الكلمة، ولأن من العرب من لا يعوّض من التنوين في حال النصب ألفا، كما لا يعوّض منه في حال الخفض والرفع، حكى ذلك عنهما الفرّاء والأخفش [3]» انتهى.

وأصله لأبي عمرو في المحكم[4].

**تنبيهـــات: الأول**: ظاهر عبارة الناظم يشعر بأن المصاحف اختلفت هنا، وأن محل الخلاف والترجيح هو حذف الألف الثانية وإثباتها، من غير أن يشار إلى الأولى بخلاف أصلا[5]، وليس كذلك، بل تحرير تقريره كما سبق، وهو أن أحد الألفين حذف جزما، قدر بين أن يكون الأول أو الثاني، والراجح كونه الثاني، وأن المثبت الأول، والمرجوح عكسه، ولكن قد أشير في النظم إلى هذا المعنى، بتقديم المعمول للحصر، وهو قوله:« **وفي الأخير**»، والقصر هنا قصر قلب، فكأنه يقول: ورجح في الألف الأخير من نحو: ﴿نِدَآءً﴾ و﴿مَآءً﴾ إلا الأول الحذف، فيلزم أن يكون المرجوح عكسه، وهذا نحو قوله بعد:«**ونحو يستحي الأخير فاحذف مرجحا** [6]».

**الثـــاني**: من جملة ما يندرج في ﴿نِدَآءً﴾: ﴿بَلَآءً حَسَنًا﴾ [الأنفال: 17]، فيحتمل أن تكون الألف المحذوفة فيه هي الثانية، وهو الراجح، ويحتمل أن تكون الألف المحذوفة هي الأولى، وعليه فتظفر الثانية مع اللام، وإن كانت منفصلة عنها لفظا، كما ظفرت معها في نحو: ﴿ٱلْأَخِرَةُ﴾.

---

[1] مختصر التبيين 2/102-103.

[2] في: ح ، هـ ، د:" قال"، والمثبت من: ز.

[3] التبيان 246-ب-247-أ.

[4] المحكم، ص 66، وانظر: سر صناعة الإعراب، 2/518-519.

[5] في د: "أيضا".

[6] في البيت:279، انظر: ص 856 وما بعدها.

مكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**وقال بعضـــهم**: لا يدخل ﴿بَلَآءٌ﴾ في نحو: ﴿مَآءً﴾، لأنه كتب في المصاحف بلام ألف [1]» انتهى.

وكأنه رأى أن تظفير الألف، يستلزم كونها المتصلة باللام، لا المنفصلة، وهذا غير لازم، لما تقدم في نحو: ﴿ٱلْأَخِرَةُ﴾، ولكنه يتأيّد بأن الأول يؤدي إلى عدم النظير، ألا ترى أن محل إلحاق الألف المحذوفة قد حازه الأكحل المظفور، وحينئذ، فإما أن يمتنع الإلحاق، وإما أن يلحق مسامتا للأكحل المظفور، وهذا لا يوجد [2] له نظير، وأما بناء اندراجه في هذا النوع وعدمه على أن يسرى لام الألف هي الألف أو اليمنى، فبعيد.

**الثالث**: هذا المحل من المواضع التي قيد الناظم فيها بالنصب والتنوين، فلا يدخل فيه غير المنوّن نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: 47]، ولا المنوّن غير المنصوب، نحو: ﴿وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ﴾ [البقرة: 49] ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: 6]، ويُوضّح المراد هاهنا: كون الألفين الذين هما محل الخلاف، لا يُتَصوَّران إلا مع النصب والتنوين.

**الإعراب**: «الحذف رجح» جملة كبرى، و«في الأخير» و«عنهما» متعلقان بت«رجح»، أو «في الأخير»، متعلق بـ«الحذف»، و«رجح» مخفف الجيم، بمعنى: قوي، ويجوز تشديد الجيم، على أن «رجح» مبني للمجهول إن: روي كذلك، و«من نداء» في محل صفة «الأخير»، و«من» فيه تبعيضية، و«نحو ماء» عطف على «نداء».

**قال:**

**[120] وَٱحْذِفْ بِوَعَدْنَا مَعَ ٱلْمَسَٰجِدْ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضاً وَٱحِدْ**

أمر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بحذف الألف التي في: ﴿وَعَدْنَا﴾، و﴿ٱلْمَسَٰجِدِ﴾.

ثم أمر عن أبي داود وأخبر، بحذف ألف ﴿وَٰحِدٍ﴾.

---

[1] قاله ابن الرجراجي في تنبيه العطشان، ص 362-363.

[2] في ز:" يوخذ".

أما ﴿وَعَدْنَا﴾ ففيها ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: 51][ وهو متعدّد بعدها نحو:[1]] ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: 142]، ومنوّع نحو: ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾ [طه: 80].

وقد ذكر في التنزيل في البقرة الثلاثة بالحذف[2].

وأما ﴿ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ ففيها: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 114]﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾[البقرة: 187] وهو متعدّد فيها وبعدها [ومنوّع، كما مثّل][3] نحو: ﴿وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾[الحج: 40]، ومِثلَ الأول: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا۟ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 17].

وقد قرأ الصاحبان هذا الأول في التوبة، بسكون السين، دون ألف، على الإفراد[4].

**قال في التنزيل:** في الأول في البقرة:« ﴿مَسَٰجِدَ﴾ بحذف الألف حيث ما وقع، سواء كان معرفا، أو غير معرف[5] ».

ومثله لأبي عمرو في فصل ما اجتمع عليه كُتّاب المصاحف[6].

وأما ﴿وَٰحِدٍ﴾ المحذوف لأبي داود، ففيها: ﴿لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾ [البقرة: 61] ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[البقرة: 163].

وهذا اللفظ متعدّد فيها وبعدها ومنوّع، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [الرعد: 16][7].

**تنبيـــه:** بقي على الناظم ذكر ﴿وَٰحِدَةٍ﴾، لأن أبا داود ذكره بالحذف، في أول سورة النساء، قائلا:« وكذا حيثما وقع[8] » انتهى[9].

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، والمثبت من: د ، ز.

[2] مختصر التبيين 138/2، وانظر: المقنع، ص 10، والوسيلة، ص 106.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] ينظر: التبصرة، ص 226، والتيسير، ص 90.

[5] مختصر التبيين 198/2-199.

[6] المقنع ص 18. وانظر: والوسيلة، ص 266-267.

[7] ينظر: مختصر التبيين، 146/2.

[8] مختصر التبيين 390/2-391.

[9] والعمل على الحذف في اللفظين مذكرا ومؤنثا. ينظر: دليل الحيران، ص 76، وتنبيه العطشان، ص 364.

المكتبة المركزية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

وهو لا يندرج في المذكّر، حسبما تقدم في اصطلاحه، ولذا أُصلِح[1]، فقِيل:« **وابن نجاح واحدهْ وواحدْ** ».

**الإعراب**: «احذف» أمر، وباء «بواعدنا» ظرفية، وهو محل صفة لألف مقدر، و«مع المساجد» ظرف في محل حال ألف المقدر، ومضاف إليه، على حذف مضاف، أي: مع ألف «المساجد»، و«عن أبي داود» متعلق بـ«احذف» المذكور، أو بمقدر يدل هو عليه، و«واحد» مفعوله، على تقدير مضاف، أي: ألف واحد، أو وقف عليه بالسكون، وسقوط التنوين على لغة ربيعة، ويحتمل أن يكون: «وعن أبي داود واحد» جملة اسمية، مقدمة الخبر، على حذف مضافين، أي: حذف ألف واحد، و«أيضا» حال فاعل «احذف»، أو صفة مفعول مطلق، معمول لـ«احذف»، وعلى أن الجملة اسمية العامل، في أيضا على الإعرابين فيه الخبر.

**قال:**

[121] وَكَيْفَ أَزْوَاجٌ وَكَيْفَ الْوَالِدَيْنْ .....

أخبر عند أبي داود بحذف ألف ﴿أَزْوَاجٌ﴾ كيفما وقع، يعني نكرة أو معرفة بـ«ال»، أو بالإضافة [و﴿الوالدين﴾ كيفما ورد يعني معرفة بـ«ال» أو بالإضافة[2]]، سواء كان مصحوبا بياء، أو بألف.

أما ﴿أَزْوَاجٌ﴾ ففيها: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾[البقرة: 25] ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ﴾ [البقرة: 240]، وهو متعدّد فيها وبعدها ومنوّع كما مثل، ونحو ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَاجَ﴾ [يس: 36].

**تنبيه**: دخل هذا الأخير، ونحو: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾[الأنعام: 143] [الزمر:6]، وإن كان بمعنى: الأصناف، خلاف معنى الذي في الترجمة، لما تقرر في صدر النظم، أن اللفظ المطابق يندرج في المذكور، وإن خالفه [في المعنى[3]] ، وهو نظير ما تقدم في الكتاب.

**قال في التزيل:**« ﴿أَزْوَاجٌ﴾ بغير ألف أينما أتى، وكيف ما تصرف[4] ».

---

[1] أصلحه ابن جابر، وقلده الإمام الرجراجي. ينظر: إصلاحات ابن جابر، 447/2، وتنبيه العطشان، ص 364.

[2] ما بين معقوفين ساقط من ح، هـ. والمثبت من د ، ز.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] مختصر التبيين 108/2.

**وقال** في الذي في الأنعام:« ﴿أَزْوَٰجٍ﴾ بحذف الألف [1]».

وأما ﴿ٱلْوَٰلِدَيْنِ﴾ ففيها: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: 83]، وهو متعدّد فيها، وبعدها ومنوّع نحو: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾[النساء: 33]﴿وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ﴾ [النمل: 19][الأحقاف: 15]، ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾[العنكبوت: 8]، ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: 14].

وقد ذكر في التنزيل الأول بحذف الألف[2].

ولم أره تعرض في بقية هذه الأبيات المذكورة هنا له بشيء، كما سكت عن ألفاظ أخر منه غير هذه، ولكن جرى الناظم على قاعدته كما تقدم غير مرّة.

**الإعراب**: «أزواج» عطف على «واحد»، و«كيف» شرط في محل نصب على الحال، من فاعل فعلها المقدر، أي: كيف وقع، وحذف جوابها لدلالة ما تقدم عليه، وإعراب باقي الشطر كأوّله.

**قال**:

[.....] ..... وَفِي ٱلْعِظَٰمِ عَنْهُمَا فِي ٱلْمُؤْمِنِينْ

[122] وَغَيْرَ أَوَّلَيْ بِتَنْزِيلٍ أَتَيْ ... كُلاًّ وَٱلأَعْنَابُ بِغَيْرِ ٱلأَوَّلَيْنْ

[123] لَكِنْ عِظَامَهُ لَهُ بِٱلأَلِفِ ... وَكُلُّ ذَلِكَ بِحَذْفِ ٱلْمُنْصِفِ

أخبر عن الشيخين بحذف الألف[3] [التي في ﴿ٱلْعِظَٰمَ﴾[4]] الواقع في المؤمنين.

وأن أبا داود حذف من لفظ ﴿ٱلْعِظَٰمَ﴾ غير الأول، وحذف أيضا من لفظ ﴿ٱلْأَعْنَٰبَ﴾، ما عدى الأولين منه، وأن ﴿عِظَٰمَهُۥ﴾ له بإثبات الألف.

---

[1] مختصر التبيين 521/3.

[2] مختصر التبيين 172/2. وجرى العمل بالحذف في (أزوٰج) و(الوٰلدين) كيف وقعا. ينظر: التبيان، ق/247، وتنبيه العطشان، ص 364-365، ودليل الحيران، ص 76.

[3] في ح، هـ:" الألفين"، والمثبت من د ، ز.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من ح، هـ، والمثبت من د ، ز.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

وأن **المنصف** حذف جميع ما ورد من اللفظين.

أما ﴿ٱلْعِظَٰمَ﴾ المحذوف للشيخين في المؤمنين، بقوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: 14].

وقد قرأهما ابن عامر وشعبة بفتح العين، وسكون الضاد، دون ألف، على الإفراد[1].

**تنبيه:** وقع في المؤمنين لفظان آخران من لفظ ﴿ٱلْعِظَٰمَ﴾ وهما: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا﴾ [المؤمنون: 35]، [﴿قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا﴾ [المؤمنون: 82] [2]]، وليس لأبي عمرو فيهما كلام، وإنما قال في الباب المروي عن نافع][3] بالحذف، ما نصه:« وفي المؤمنين: ﴿ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ انتهى [4]».

وهذه العبارة صريحة[5] في تخصيص هذين الموضعين الأولين، وعبارة الناظم تشمل الموضعين الأخيرين له[6].

**قال الشارح:**« وذكر لي بعض الطلبة، ممن حضر يوما مجلس الناظم رحمه الله، فلما وصل إلى هذا البيت، ذكر له هذا الإطلاق، ففكر قليلا[7]، فظهر له فساده، فبدَّل هذا الشطر بشطر آخر غيره، فقال:

« **وعنهما العظام حرفا المؤمنين** ».

**قال:**« هذا أشبه من شطر الأصل، ولكنه أيضا محتمل لأنه يحتمل أن يريد الأولين والأخيرين، أو الطرفين أو الوسطين، أو الأول والثالث، أو الثاني والرابع، ويشبه أن يقال إنما أراد الأولين كما جرت عادة من سبقه من الناظمين في هذا الفن وغيره، وأنه إذا كان اللفظ متعدّدا في سورة وذكره فإنما يحمل على الأول ولا يصرف عن خصوصه إلا بدليل ومن هذا قوله في

---

[1] ينظر: التذكرة في القراءات الثمان، 557/2، والتبصرة، ص 280، والتيسير، ص 121.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ. بمقدار ثلاث ورقات من قوله: أما واسع ففيها... المروي عن نافع.

[4] المقنع ص 12.

[5] في هـ: "صحيحة".

[6] " له " زيادة من: هـ ، ز.

[7] في هـ ، ز: "مليا".

العقيلة: « **وعاهدُوا وهُنَا تَشَابَهَ اخْتُصِرَا** [1] »، حيث أطلق وأراد الأول من اللفظين الواقعين في البقرة وهما: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا﴾ [البقرة: 100] ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ﴾[البقرة: 177] [2] » انتهى باختصار.

وقد أُصلِح[3] بيت الناظم بإصلاحات، لا تخلوا عن ضرورة، أو بُعد من مساق بيت الناظم، **وكنت قلت** عوض الشطر الأخير:

« **والداني أَوَّلَيْ عظام المؤمنين** [4] ».

وفي هذا الشطر- مع بيان المقصود -، السلامة من التكرار في الأولَين من المؤمنين، بالنسبة إلى أبي داود.

وأما غير الأول من لفظ ﴿ٱلْعِظَٰمَ﴾ فنحو ما في موضعين من الإسراء: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا﴾ [الإسراء: 49،98] وفي يس: [﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ﴾[5]] [يس: 78].

وقد ذكر في التنزيل الأول في الإسراء بحذف الألف[6]، ولوّح لحكم الثاني بإحالة رسم آياته على ما تقدم قبلها[7]، وذكر الذي في يس[8].

وأما الأول الذي لم يذكره أبو داود، فذكره صاحب المنصف ففيها: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: 259].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] العقيلة ص 126.

[2] التبيان 247-ب.

[3] ممن أصلحه: بعض أصحاب ابن آجطا فقال: « عظاما قد أفلح عنهما في الأوَّلَيْن »، وأصلحه ابن جابر فقال: « عظاما قد أفلح عنهما في الأَوَّلَيْن ». ينظر: التبيان، ق/247-ب، وإصلاحات ابن جابر، 447/2.

[4] وهو أحسن الإصلاحات كما ذكر المارغني. ينظر: دليل الحيران، ص 76.

[5] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[6] مختصر التبيين 791/3.

[7] بل صرّح بحذفه في مختصر التبيين 796/3.

[8] مختصر التبيين 1030/4.

**قال في المنصف:**

**« ثم ضِعــفًا[1] مثل ذلك وَعظــمْ[2] ».**

وأما ﴿عِظَامَهُۥ﴾ الذي أثبت ألفه[3] أبو داود ففي القيامة: ﴿أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: 3].

**قال في التنزيل:** « بألف ثابتة[4] ».

**وحكى التجيبي:** عن كتاب هجاء المصاحف: أن هذا أيضا بغير ألف، كما اقتضاه عموم نص المنصف[5].

وأما ﴿**ٱلۡأَعۡنَـٰبَ**﴾ غير الأولين مما حذفه أبو داود فكما في الرعد: ﴿ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّـٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَـٰبٖ ﴾ [الرعد: 4]، وفي النحل: ﴿ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلۡأَعۡنَـٰبَ ﴾ [النحل: 11]، وهو متعدّد بعدها ومنوّع كما مثّل[6].

---

[1] " ضعافا " من المواضع التي أغفلها الخراز رحمه الله تعالى. قال الشيخ الضباع: « ( ضعـٰفا ) في النساء عن الداني، وسكت عنه أبو داود، والعمل على حذفه». ينظر: سمير الطالبين، ص 53.

[2] هذا هو الموضع الثاني من مواضع انفرادات المنصف التي نقلها الناظم رحمه الله تعالى.

[3] في ح:" ألفه معي"، وقوله:"معي" ليس لها محل في الكلام.

[4] مختصر التبيين 1244/5.

[5] والعمل في: ( العظـٰم ) على الحذف عند المغاربة في جميع ألفاظه إلا موضع القيامة، إتباعا للمنصف، والعمل عند المشارقة على الحذف إلا موضعي البقرة والقيامة إتباعا لأبي داود. ينظر: دليل الحيران، ص 77، وسمير الطالبين، ص 53، ولطائف البيان، 35/1-36.

[6] مما سها فيه الخراز، وتبعه شراح المورد: ذكرهم الحذف لأبي داود بغير الأولين، ولم ينص أبو داود على الحذف فيهما، أي موضع الرعد، وموضع النحل الأول، ولم يذكر الحذف إلا في الموضع الثاني في سورة النحل. ينظر: مختصر التبيين، 735/3، 768-769، 774، والتبيان، ق/247-248، وتنبيه العطشان، ص 367، ومجموع البيان، ق/31-ب، وشرح المحاصي، ق/89-ب.

**والعمل على حذف جميع ألفاظ: ( الأعنـٰب) عند المغاربة إتباعا للمنصف، وأثبت المشارقة الحرفين الأولين، إتباعا لأبي داود. ينظر: مختصر التبيين، 774/3، ودليل الحيران، ص 77، وسمير الطالبين، ص 60.**

وأما الأولان منه، المختص بحذفهما صاحب المصنف، ففيها: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَـٰبٍ﴾ [البقرة: 266]، وفي الأنعام: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّـٰتٍ مِنْ أَعْنَـٰبٍ﴾ [الأنعام: 99].

**الإعراب:** «في العظام» الأقرب أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الحذف، و«عنهما» متعلق بمتعلق الخبر، و«في المؤمنين» بدل من «في العظام»، أو صفة «العظام»، و«غير أول أتين»، جملة كبرى، وتحتمل الفعلية، فينصب «غير» على الاستثناء، من فاعل «أتين»، وأنث الضمير بتأويل كلمات العظام، ولم يقل[1] أتت، بل: «أتين»، على حد: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ﴾[التوبة:36]، وباء «بتنزيل» ظرفية، متعلقة بـ«أتين»، و«كلا» حال ضمير «أتين»، أي: جميعا، كما خرّج عليه ابن مالك: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾[غافر:48] في قراءة من نصب ﴿كُلًّا﴾، وضعف بتأديته إلى قطع كل عن الإضافة، لفظا وتقديرا، حتى يسلم من تعريف الحال، و«الأعناب» عطف على المبتدأ، الذي هو غير، أو على عائده، الذي هو فاعل «أتى»، ويتعين هذا الثاني على نصب «غير»، والأظهر في باء «بغير[2]» الزيادة، مع أداة الاستثناء، و«لكن» لحرف استدراك، و«عظامه» مبتدأ، وفتح ميمه حكاية، [ويصح رفعه على الإعراب[3]]، و«بالألف» خبره، وباؤه للمصاحبة، و«له» متعلق بمتعلق الخبر، و«كل ذلك بحذف المنصوب»، جملة صغرى أضيف جزآها، وباء «بحذف» للمصاحبة، وبين «المؤمنين» وبين «الوالدين»، في الشطر الذي قبله سناد التوجيه[4].

---

[1] في ح:" يقبل"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[2] في هـ: "غير".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] في هـ ، د ، ز: "الحذف".

قال:

[124] وَٱلْحَذْفُ عَنْهُمَا بِهَمْزِ الْوَصْلِ إِذَا أَتَى مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْأَصْلِ

[125] مِنْ نَحْوِ وَأْتُوا فَأْتِ[1] ..... .....

تكلم في هذا البيت وما بعده، إلى تمام سبعة أبيات، على أماكن حذف همزة الوصل، وذلك سبعة مواضع، الأول [منها[2]] ما أشار إليه بهذا البيت، والقطعة بعده، فأخبر عن الشيخين بحذف همزة الوصل، إذا جاءت قبل همزة أصلية بعد واو، أو فاء، وإلى هذا القيد أشار بقوله: « **من نحو واتوا فاتوا** [3] » نحو: ﴿وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾ [البقرة: 189]، ﴿فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: 258]، ومثله في صدرها: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: 23]، ومنه: ﴿فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ﴾ [البقرة: 279]، ﴿وَأْتَمِرُوا۟ بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: 6]، وذلك أن فاء هذه الألفاظ همزة، وهي أفعال أمر من الثلاثي، والأخير من الخماسي، فيلزم افتتاحها بهمزة الوصل، وهي مبتدأة، فقياسها أن تصور ألفا، ولما اتصل بها ما لا يمكن استقلاله، والوقوف عليه، من الحروف الإفرادية، قام مقام همزة الوصل، فسقطت لفظا، فجاء الخط موافقا لذلك، لاستثقالهم اجتماع الصورتين[4]، وبيان ذلك أن الهمزة التي هي فاء الكلمة متوسطة، لما تقدمها من همزة الوصل، التي هي من جملة بنية الكلمة، لكن قام مقامها الواو والفاء المفتوحة، فاستحقت الهمزة التي هي فاء الكلمة، أن تصور ألفا، لسكونها حشوا، وانفتاح ما قبلها، فلو صورت الهمزتان ألفا، كما يقتضيه قياسهما لاجتمع ألفان.

---

[1] في : ح ، هـ ، د:" فاتوا"، والمثبت من: ز.

[2] ما بين المعقوفين في موضعه محو في هـ.

[3] في هـ: "فاتط.

[4] في هـ: "اجتماع الهمزات الصورتين".

وقد ينشأ عن هذا بحث، وهو أن يقال: الآتي على هذا التقرير أن لا يحتاج إلى التنبيه على هذا النوع من همزات الوصل، للاستغناء عنه في قوله في باب الهمز: « **وما يؤدي لاجتماع الصورتين** [1]»، البيت.

**وجوابه**: أن الحذف الآتي هناك، غير متعيّن في إحدى الصورتين، ولا كذلك [هذا النوع، فإن[2]] الحذف فيه متعين في همزة الوصل، وهذا بخلاف[3] ما لم تقع بعدها الهمزة، نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ﴾.

وأما: ﴿لَتَّخَذْتَ﴾ [الكهف: 77]، فسيأتي توجيه الحذف فيه قريبا، وبخلاف ما إذا اتصل بها ما يستقل[4]، ويصح الوقوف عليه، نحو: ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: 283]، ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦ﴾[يوسف: 50]، ﴿قَالَ ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم﴾ [يوسف: 59]، ﴿ثُمَّ ٱئْتُواْ صَفًّا﴾ [طه: 64]، فإنها تثبت لفظا عند الوقوف على ما قبلها، والابتداء بها.

وإنما أجريت: ﴿ثم﴾ مع ﴿هو﴾ في قراءة قالون مجرى هو وهي مع الواو والفاء، ولم تجر هنا مجراهما، حتى يحذف ألف الوصل معهما؛ لأن الخط كثيرا ما يلاحظ فيه الوقف والابتداء، بخلاف التخفيف اللفظي بتسكين هاء: ﴿ثم هو﴾، فإنه روعي فيه حال الوصل، فاختص به، ألا ترى أنها لا تسكن إلا وصلا.

**تنبيهان: الأول**: الأنسب بهمزة الوصل، باب الهمز، وإنما ذكره هنا تبعا للشيخين، ولأنها لا تكتب إلا ألفا، حتى سميت ألف الوصل.

**الثاني**: في تسميتها همزة وصل، وجهان:

**أحدهما**: سقوطها في الوصل، والإضافة تقع بأدنى ملابسة.

**ثانيها**: أنها لا يؤتى بها، إلا للتوصل إلى النطق بالساكن[5].

---

[1] البيت رقم: 331، انظر: ص 964 وما بعدها.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[3] في هـ: "مخالف".

[4] في ح ، د:" يستثقل "، والمثبت من: هـ ، ز.

[5] ينظر: شرح ابن عقيل، 566/4، وسر صناعة الإعراب، 11/1-112، و شرح قطر الندى، ص 367-369.

المكتبة الرقمية لعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**الإعراب**: «الحذف بهمز الوصل» مبتدأ وخبر، وفاؤه ظرفية، و«عنهما» متعلق بمتعلق الخبر، و«إذا» ظرف مستقبل مضمن معنى الشرط، خافض لجملة شرطه، وهي «أتى» منصوب بجوابه حذف هنا، للدلالة عليه بسابقه، وتحتمل «إذا» مجرد الظرف، فلا تحتاج إلى جواب، وتتعلق بمتعلق الخبر، و«من قبل همز الأصل[1]»، متعلق بـ«أتى»، و«من» لابتداء الغاية، و«من» في «من نحو وأتوا»، للبيان، فلا تتعلق، كذا قيل.

والصحيح أنها تتعلق، وأنها ومجرورها، في محل الحال، **كما قال ابن هشام في مغنيه**[2]، ويحتمل أن تكون «من» هنا بمعنى: (في)، على حدّ: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر: 40]، [الأحقاف: 4] و«واتوا» مضاف إليه لأنه قد صار اسما بقصد لفظه، و«فأت» عطف عليه، بحذف العاطف، و بين «الوصل» و«الأصل» الجناس اللاحق.

**قال**:

[.....] ..... قُلْ وَفَسْلُوْ وَشِبْهِهِ كَنَحْوِ: وَسْلَ وَسْلُوا

هذا هو الموضع الثاني من مواضع حذف همزة الوصل عن الشيخين، وهو: إذا دخلت على فعل الأمر من (السؤال)، ووقعت بعد واو أو فاء، نحو: ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: 43] [الأنبياء: 7]، ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82]، ﴿وَسْئَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ﴾ [النساء: 32].

[و إنما حذفت ها هنا لتنزل الواو والفاء، بعدم صحة استقلالهما، و الوقوف عليهما، منزلة ما هو من نفس الكلمة، ونيابتهما عن همزة الوصل، بحيث لا ينطق بها يوما ما، ويحتمل أن يكون قد رسم على قراءة من نقل حركة الهمزة إلى السين، و هو ابن كثير و الكسائي، وهذا أظهر، لأن التوجيه الأول يأتي في نحو: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا﴾ [البقرة: 109]، مع أنها لم تحذف منهما[3].

---

[1] في هـ: "الوصل".

[2] مغني اللبيب، 352/1.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 26/2-27، والمقنع، ص 29-30، والوسيلة، ص 307-310، وتنبيه العطشان، ص 369-374، وإرشاد القراء، 211/1-215.

**الإعراب**: «قل» أمر، وفاعله ضمير المخاطب، و«فسئلوا» عطف على همز الوصل[1]، و الجميع محكي «قل»، والتقدير: «قل» الحذف عنهما في همزة الوصل إذا كان كذا[2]، وهمزة «فسئلوا» و شبهه، و«كنحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: هو كهذا[3]، و تحتمل أن تكون الكاف الاسمية، فتكون في محل خفض على البدل من شبهه، و«سئل» مضاف إليه، و«وسئلوا» عطف عليه، بحذف العاطف، لأن الواو من لفظ القرآن، وبها يتحقق فرض المسئلة.

قال:

**[126] وَقَبْلَ تَعْرِيفٍ وَبَعْدَ لَامِ ... كَذَّا لِلَّذِي لِلذَّا لِلْإِسْلَامِ**

هذا هو الموضع الثالث من مواضع حذف همزة الوصل عن الشيخين، و هو إذا وقعت قبل أداة تعريف، وهي اللام، و بعد لام، هي لام الابتداء، أو الجرّ.

ثم مثل للأول بقوله تعالى: ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ [آل عمران: 96]، ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾[الأنعام: 32].

وللثاني بقوله تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الزمر: 22]، ومثله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: 2]، و﴿لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: 37] ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2].

وإنما حذفوها في هذا النوع، لسقوطها دائما، بسبب [عدم[4]] استقلال اللام وصحة الوقوف عليها، والابتداء بما بعدها، مع كراهة توالي الأمثال، وهي اللامان والألف، التي بينهما، وأفهم الظرفان[5] أنها لو لم تقع قبل لام التعريف، نحو: ﴿لَٱنفَضُّوا۟﴾ [آل عمران: 159]، و لم تقع بعد

---

[1] في ح ، هـ:" عطف على مقدر "، والمثبت من: د ، ز.

[2] في ح ، هـ:" قل حذفت همزة الوصل مما تقدم"، والمثبت من: د ، ز.

[3] في د: "كذا"، وفي ز:" ككذا".

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[5] في د: "الطرفان"، والمقصود: (قبل) و(بعد).

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

لام، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 4] [الأنعام: 92]، أو لم [يكن واحد من[1]] الأمرين، نحو: ﴿وَٱعْبُدُوا﴾، لم تحذف[2].

وأما ﴿لَتَّخَذْتَ﴾، فسيأتي.

**تنبيهات: الأول:** قول الناظم: [«قبل تعريف»، أي: قبل[3]] أداة التعريف، وهو مبني على أن المعرف اللام فقط، وهو مذهب سيبويه[4].

**الثاني:** مراد الناظم بأداة التعريف، ما شأنه ذلك، لا ما هو معرف في الحال، بدليل تمثيله بالذي، إذ ليست «الـ» فيه على الصحيح معرفة، بل معرفة الصلة.

**الثالث:** ينبغي أن يُقَيَّد كلام الناظم، بما إذا كان اللام متصلا، احترازا من ﴿مَالِ ٱلَّذِينَ﴾ [المعارج: 36]، وربما أخذ هذا القيد من المثال.

**الرابع:** يظهر لبادي الرأي، أن ذكر هذا القسم من همزات الوصل، أعني ما توسط بين لام وأداة تعريف، أو الضرب الأخير منه فقط، وهو ما توسط بين لام جرّ وأداة تعريف، أو هو وجميع الأقسام، [بحسب[5]] التبع له، في فاتحة الكتاب، أولى لأنه ورد فيها كما مثل، وتأخيره إلى هنا، يوهم ثبوت همزة الوصل في ﴿لله﴾، الواقع في الفاتحة، لخروجه من الترجمة، وتقدّمه عليها، ولكن قد أشرنا في صدر النظم، عند قوله: « **وفي الذي كرّر** [6]»، إلى الجواب عنه، وهو أن تلك القاعدة خاصة بما يُحِيلُ فيه على نفس اللفظ، ولا تجري في الأحكام العامة، التي هي بمنزلة الضوابط، فراجعه هناك.

---

[1] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من د.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 2/26-27، والمقنع، ص 29-30.

[3] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[4] والمذهب الثاني وهو رأي الخليل أن التعريف بهما، أي الألف واللام. ينظر: سر صناعة الإعراب، 1/332-342، والجمل في النحو، ص 241، وتنبيه العطشان، ص 377-378.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[6] عند شرحه للبيت: 34، انظر: ص 400-404.

والذي يظهر في سرّ تأخيره إلى هنا، والله أعلم، وإن كان أبو داود ذكر الأقسام كلها في الفاتحة، كثرة الكلام في تلك الترجمة، كما أخّر الكلام على الألف المصاحب للام، إلى هذه الترجمة، وتكلم على فرد منه، وهو (الجلالة) في التي قبلها.

**الإعراب:** «وقبل تعريف» عطف على «إذا» من قوله: «إذا أتى من قبل همز الوصل»، و«تعريف» مضاف إليه، و«بعد» عطف على «قبل»، و«للذي» خبر مبتدأ محذوف، تقديره: المذكور مثل كذا، و«للدار» و«للإسلام» معطوفان، بحذف العاطف.

**قال:**

[127] وَبَعْدَ ٱلِاسْتِفْهَامِ إِنْ كَسَرْتَا ... كَقَوْلِهِ: يَدَيَّ أَمْ ٱسْتَكْبَرْتَا

هذا هو الموضع الرابع من مواضع حذف همزة الوصل عن الشيخين، وهو: إذا وقعت بعد همزة الاستفهام، وكانت مكسورة، نحو: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا﴾ [البقرة: 80] ﴿وَوَلَدًا ۝ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾ [مريم: 77 – 78] ﴿ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ﴾[1] [آل عمران: 94] ﴿ٱسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ﴾ [ص: 75] ﴿ٱسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون: 6].

وإنما حذفت في هذه، لنحو ما تقدم عند قوله: « **وقبل تعريف** »، البيت.

واحترز بقيد المكسورة عن المفتوحة، نحو: ﴿ءَآللَّهُ﴾ [يونس: 59] [النمل: 59]، و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: 143- 144] و﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ في يونس [آية: 51-91 ]، **فإن المختار** في هذا القسم، أن الألف الموجودة هي همزة الوصل، وأن همزة الاستفهام لا صورة لها.

**الإعراب:** «وبعد» عطف على قبل في البيت قبله، والاستفهام مضاف إليه، على حذف مضاف، أي: وبعد همزة الاستفهام، و«إن كسرتا»، شرط حذف معمول فعله، وهو الهمزة، وجوابه لدلالة ما قبله، و«كقوله» خبر مبتدأ محذوف، أي: المذكور مثل كذا، و«يداي استكبرتا» محكي القول، وألف: «كسرتا» و«استكبرتا» لإطلاق القافية.

---

[1] وهي في اثني عشر موضعا: موضع آل عمران وثلاثة مواضع في الأنعام، وموضع في الأعراف، وموضع بيونس وآخر بهود، والكهف والمؤمنون والعنكبوت والشورى والصف.

المكتبة الرقمية لمعهد العلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

قال:

[128] وَلَتَّخَـــذتَّ، وَبِخُلْـــفٍ يُرْمَـــمُ لِابْـــنِ نَجَـــاحٍ فِـــي أَفَاتَّخَـــذتُّمُ

اشتمل هذا البيت على الموضع الخامس والسادس من مواضع حذف همزة الوصل.

**فالخامس**: عن الشيخين، وهو: ﴿لَتَّخَذْتَ﴾.

**والسادس**: انفرد بذكره أبو داود، حاكيا فيه خلاف المصاحف، وهو: ﴿أَفَاتَّخَذْتُم﴾ [الرعد: 16].

أما ﴿لَتَّخَذْتَ﴾، ففي الكهف: ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: 77].

ولا شك أن هذا الفعل خماسي على وزن (افتعل)، قياسه الافتتاح بهمزة الوصل، هكذا (اتخذت)، ثم لما دخلت اللام حذفت الهمزة لفظا، استغناء باللام عنها، وقياس الخط المبني على الابتداء بثبوتها، نحو: ﴿لَّاتَّخَذُوكَ﴾ [الإسراء: 73]، لكنها حذفت من المصاحف.

وقد قرأه الصاحبان: ﴿لَتَخِذْتَ﴾ بفتح التاء مخففة، وكسر الخاء[1].

ولا وجود لهمزة الوصل فيه، على قراءتهما له حينئذ، ثلاثي ماض.

واحتراز بقيد مجاورة اللام عن الخالي عنه، نحو: ﴿لَئِنِ اتَّخَذْتَ﴾ [الشعراء: 29].

وأما ﴿أَفَاتَّخَذْتُم﴾ المحذوف الهمزة لأبي داود، على خلاف:

ففي الرعد: ﴿قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الرعد: 16]، وتقديره كالذي قبله، وفي قول الناظم يرسم همزة الوصل في ﴿أَفَاتَّخَذْتُم﴾ لابن نجاح إشارة إلى قوة الإثبات عنده، وهو كذلك، إذ هو مختاره فيه.

---

[1] ينظر: التبصرة، ص 262، والتيسير، ص 110، والكافي في القراءات السبع، ص 132.

[**قال في التنزيل:**« ﴿أَفَاتَّخَذْتُم﴾ كتبوه في بعض المصاحف بألف بين الفاء والتاء، وفي بعضها بغير ألف، والأول أختار [1]»][2].

**الإعـــراب:** «ولتخذت» مبتدأ على حذف مضاف، أي: همزة «لتخذت»، وخبره محذوف، أي: كذلك، ويحتمل «لتخذت» العطف على مرفوع العامل[3]، في «قبل تعريف»، ومرفوع «يرسم» ضمير «همز الوصل»، وباء «بخلف» للمصاحبة، متعلقة بـ«يرسم»، [وكذا لام «لابن نجاح»، والأظهر أنها بمعنى: عند، و«في أفاتخذتم» متعلق بـ«يرسم»[4]] أيضا، وصح دخول «في» عليه لقصد لفظه.

**قال:**

**[129] وَحَذْفُ بِسْمِ اللهِ عَنْهُمْ وَاضِحْ ... فِي هُودَ وَالنَّمْلِ وَفِي الْفَوَاتِحْ**

**[130] وَأَغْفَلَ الدَّانِيُّ مَا فِي النَّمْلِ ... فَرَسْمُهُ كَهَذِهِ عَنْ كُلِّ**

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

أشار بهذين البيتين إلى الموضع السابع من مواضع حذف همزة الوصل، فأخبر حاكيا عن شيوخ النقل، بحذف همزة الوصل الواقع بين الباء والسين من ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ من سورة هود، في: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: 41].

وفي سورة النمل: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾ [النمل: 30 – 31]، وفي: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ الواقع في افتتاح السور.

وأن أبا عمرو سكت عن الواقع في سورة النمل[5]، وأنه محذوف عن غير أبي عمرو من شيوخ النقل، أو عن جميع المصاحف، ويحتمل ضمير «**عنهم**»، أن يكون عائدا على كُتَّاب

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 739/3. قال ابن القاضي: "العمل بالألف وهو المشهور"، ومثله للمارغني. انظر بيان الخلاف، ق/41-ب، ودليل الحيران، ص 80.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] في ز:" الفاعل ".

[4] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[5] **قال الرجراجي: « ولو سئل عنه لقال بحذفه ». ينظر: تنبيه العطشان، ص 382.**

المصاحف، فيكون هذا الحكم من نمط[1] ما قبله، مما هو محذوف عن الشيخين، وهذا وإن كان بعيدا من صنيع الناظم، أولى لأمرين:

**أحدهما**: السلامة من التكرار في قوله: «**عن كل**»، إذ الأولى أن المراد به كل شيوخ النقل، لذكره له في مقابلة إغفال الداني، فيتكرر مع قوله: «**عنهم**»، على الاحتمال الأول.

**ثانيهما**: ما يأتي بعدُ من نسبته حذف ألفاظ (القتال) الثمانية، مع أن صاحب العقلية لم يذكر الذي في (القتال).

[ والظاهر والله أعلم: أن الإمام الشاطبي رحمه الله، لما رأى موافقة ما في (آل عمران) لما في (القتال) رسما، كما في المقنع، ورأى مشابهتهما في خلاف القراء، اكتفى عن ذكر ما في (القتال)، بذكر ما في (آل عمران) مطلقا، للفظ الشامل[2]، والإضافة إلى (الجلالة)، بيان لا احتراز، إذ لم يكن في السورتين والفواتح إلا كذلك[3] ، وكذا مجاورة[4] الباء] [5] .

وإذ فرغنا من تقرير كلام الناظم، فلنذكر ما قاله الشيخان.

[**قال في المقنع**[6]]:« اعلم أنه لا خلاف في رسم ألف الوصل، الساقطة من اللفظ في الدرج، إلا في خمسة مواضع، فإنها حذفت منها في المصاحف.

**فأولها**: التسمية في فواتح السور، وفي قوله في هود: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ﴾، لا

---

[1] في د: "من خط".

[2] من قوله:" والظاهر والله أعلم إلى الشامل" سقط من ز.

[3] ما بين المعقوفين من قوله: "و إنما حذفت ها هنا لتنزل ..." إلى قوله: "والفواتح إلا كذلك"، مقدار ورقة سقط من هـ.

[4] في هـ: "مجاور له".

[5] ما بين المعقوفين من قوله: "والظاهر والله أعلم أن الإمام الشاطبي..." إلى قوله: "وكذا مجاورة الباء"، ساقط من ح، والمثبت من د.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

غير، وذلك لكثرة الاستعمال[1].

فأما قوله تعالى: ﴿بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى﴾ [العلق: 1] [و﴿بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: 74، 96] [الحاقة: 52] [2]]، وشبهه، فالألف فيه مثبتة في الرسم، بلا خلاف[3].

**والثاني**: إذا أتت مكسورة، ودخل عليها همزة الاستفهام، نحو قوله: ﴿قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم﴾ ﴿وَوَلَدًا ○ أَطَّلَعَ﴾ و﴿بِيَدَىَّ ٱسْتَكْبَرْتَ﴾ [ص: 75] و﴿جَدِيدٍ ○ أَفْتَرَىٰ﴾ [سبأ: 7 – 8]، وما كان مثله.

فإن أتت[4] مفتوحة، نحو قوله: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: 143،144] و﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: 59] و﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ [النمل: 59]، وشبهه، فقوم يذهبون إلى أنها هي المحذوفة، وذهب آخرون إلى أنها هي الثابتة، وذلك عندي أوجه.

**والثالث**: إذا دخلت على همزة الأصل الساكنة، ووليها واو، أو فاء، نحو: ﴿وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ﴾ [البقرة: 189] ﴿وَأْتَمِرُوا۟ بَيْنَكُم﴾ [الطلاق: 6] و﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ﴾ [البقرة: 23] [يونس: 38] و﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ﴾ [البقرة: 223] و﴿وَأْتُونِى﴾ [5] [يوسف: 93] [النمل: 31] و﴿فَأْتِ بِهَا﴾ [البقرة: 258] [الأعراف: 106]، وشبهه.

---

[1] واتفق علماء الرسم وعلماء العربية على حذف الألف تخفيفا لكثرة الاستعمال، وطولت الباء عوضا عن الألف. روي عن عمر بن عبد العزيز أنه قال لكاتبه: « طوِّل الباء، وأظهر السين، ودوِّر الميم ». وقيل بعدم حذف شيء منه لأنه جاء على لغة من يقول« سِمٌ»و« سُمٌ» دون همز في أوله، ولما دخلت الباء خفف بتخفيف السين. ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص 92، ومفاتيح الغيب، 112/1-113، والمحرر الوجيز، 62/1، والكشاف، 106/1-108، والتحرير والتنوير، 149/1-150، وتنبيه العطشان، ص 383-384.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] ونسب جواز حذفها ولو أضيفت إلى غير لفظ الجلالة: للكسائي والأخفش، ورده الفراء، وقال: « فلا تحذفن ألف اسم إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى»، ولم يرد في القرآن شيء من ذلك. ينظر: معاني القرآن للفراء، 2/1، والبيان في غريب إعراب القرآن، 31/1-32، ونثر المرجان،93/1، والمطالع النصرية، ص 170-171، وشرح الطرة على الغرة، ص 460.

[4] في هـ:" أثبت".

[5] في هـ:" فأتوني".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

فإن وليها ﴿ثم﴾ أو غيرها، مما ينفصل من الكلام، و يمكن السكوت عليه، أثبتت بلا خلاف، وذلك نحو قوله: ﴿ثُمَّ ٱئْتُوا۟﴾ ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦ﴾[يوسف: 50] [و﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: 283]، وشبهه.

**والرابع**: إذا دخلت في فعل الأمر، المواجه بها، ووليها[1]] أيضا، واو أوفاء، نحو قوله عز وجل: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82] ﴿وَسْـَٔلْهُمْ﴾ [الأعراف: 163]، و﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ﴾ [يونس: 94]، و﴿فَسْـَٔلُوهُمْ إِن﴾ [الأنبياء: 63]، وما كان مثله من السؤال خاصة.

**والخامس**: إذا دخلت مع لام المعرفة، ووليها لام أخرى قبلها، للتأكيد كانت، أو للجرّ، نحو قوله: ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: 96] و﴿وَلَلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ﴾[الأنعام: 32] ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: 180]، و﴿فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الحشر: 7] و﴿لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: 37] و﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾ [آل عمران: 15] [يوسف: 109] [النحل: 30] و﴿لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾ [آل عمران: 68]، وشبهه على حذفها من الخط في هذه المواضع، جرت عادة الكتاب قديما، وعِلَلُ ذلك مبيّنة في كتابنا الكبير[2]» انتهى.

وقد ذكر قبل هذا ﴿لَنَتَّخَذْتَ﴾ في الباب المروي عن نافع في الكهف[3]، فأضافه الناظم إلى الأماكن الخمسة.

وفي التنزيل، مثل ما في المقنع، إلا أنه عمّم الحذف في: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾، ونصه:« وكذلك أجمعوا على إسقاط ألف الوصل خطا ولفظا، من خمسة مواضع أولها: من كلمة: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾، حيثما وقعت[4]» انتهى.

[وقد تقدم نصه في ﴿أَفَٱتَّخَذْتُمْ﴾[5]].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] المقنع، ص 29-30.

[3] المقنع، ص 12.

[4] مختصر التبيين 2/23-24.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د.

**تنبيه**: بقي موضع آخر من مواضع حذف همزة الوصل، وهو ﴿يَبْنَؤُمَّ[1]﴾ [طه: 94]، وسيأتي.

**الإعراب**: «حذف بسم الله»، مبتدأ، أو مضاف إليه، بتقدير مضافين، أي: حذف صورة همزة «بسم الله»، و«واضح» خبره، و«عنهم» و«في هود» متعلقان به، و«هود» لا ينصرف للعلمية على السورة وتأنيثها، و«كل» مضاف في التقدير إلى شيوخ النقل، غير «أبي عمرو»، أو إلى المصاحف، وباقيه واضح.

قال:

[131] كَذَا: وَقَتَلُوهُمْ فِي الْبَقَرَهْ ... وَقَبْلَهُ ثَلَاثَةٌ مُقْتَفَرَهْ

[132] وَآلُ عِمْرَانَ بِهَا الْأَخِيرُ ... وَفَلَقَتَلُوكُمُ مَأْثُورُ

[133] وَمَوْضِعٌ فِي الْحَجِّ وَالْقِتَالِ ... ثَمَانِ أَحْرُفٍ عَلَى [التَّوَالِ[2]]

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

أخبر عن شيوخ النقل، أو عن الشيخين، عن كتاب المصاحف، بحذف الألف من: ﴿وَقَٰتَلُوهُمْ﴾ في البقرة [آية: 193]، ومن ثلاثة أفعال من لفظ (القتال) [قبله، متبوعة به، ومن فعل القتال الأخير، من (آل عمران)، ومن: ﴿فَلَقَٰتَلُوكُمْ﴾[النساء: 90]، ومن فعل القتال[3]]، الواقع في سورة (الحج)، وفي سورة (القتال)، كهمزة الوصل في المواضع الستة.

ثم تمّم البيت الثالث ببيان عدد الألفاظ المحذوفة [للكل[4]]، وأنها ثمانية مذكورة على ترتيب المصحف.

أما ﴿وَقَٰتَلُوهُمْ﴾ في البقرة، فهو: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ[5]﴾ [البقرة: 193].

---

[1] في د: "ينبأ".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من ح، وفي د:" لأبي عمرو "، والمثبت من: هـ ، ز.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 253/2.

واحترز بضمير النصب من قوله فيها: ﴿ وَقَٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ [1] ﴾ [البقرة: 190] ، وبالواو من: ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ ﴾ ، في براءة [آية: 14]، وبالسورة من الذي في الأنفال، ويمكن الاكتفاء بهذا عن القيد الذي قبله.

وأما الألفاظ الثلاثة من أفعال (القتال) قبل ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ﴾ متبوعة به، فهي: ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ [2] ﴾ [البقرة: 191].

وقد قرأ الأخوان الأولين من هذه الألفاظ الثلاثة، بفتح حرف المضارعة[3]، وسكون القاف دون ألف، [وبفتح قاف الأخير دون ألف[4]][5].

واحتراز بقوله: «مُقْتَفَرَهْ»، أي: متبوعة بلفظ ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ﴾ من قوله: ﴿ وَقَٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ ﴾ [البقرة: 190]، فإن هذين لم يحذفهما أبو عمرو، وكما لم يحذف ما خرج بالقيود [قبله[6]].

وأما الواقع في آخر سورة آل عمران، فهو: ﴿وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ [7] ﴾ [آل عمران: 195].

وقد قرأ الأخوان هذا: بصيغة [المبني[8]] للمجهول[9]، [والمنسوق به[10]، بصيغة المبني للمعروف[11]]، عكس قراءة نافع[12].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 252/2.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 252/2.

[3] في د بعدها:" من أولاهما".

[4] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[5] ينظر: التبصرة، ص 165، والتيسير، ص 60، والكافي، ص 69.

[6] ما بين المعقوفين سقط من ح ، د، والمثبت من: هـ ، ز.

[7] ينظر: مختصر التبيين، 388/2.

[8] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

[9] في د: "للمعروف".

[10] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

[11] ما بين المعقوفين ساقط من د، و"به" سقطت من ز.

[12] ينظر: التبصرة، ص 184، والتيسير، ص 70، والكافي، ص 81.

واحترز بقيد الأخير من: ﴿فَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدۡفَعُواْ [1]﴾[آل عمران: 167].

وأما ﴿فَلَقَٰتَلُوكُمۡ﴾، ففي النساء: ﴿فَلَقَٰتَلُوكُمۡ فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ [2]﴾ [النساء: 90].

وقد قرأ الحسن هذا بالقصر[3].

وقَيدُ المجاور السابق واللاحق أخرج[4] غيره من أفعال (القتال).

وأما الواقع في سورة الحج، فهو: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ [5]﴾ [الحج: 39].

وأما الواقع في سورة القتال، فهو: ﴿وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ [6]﴾ [محمد: 4].

وقد قرأ أبو عمرو، وحفص [الغاضري[7]] هذا: بصيغة المجهول[8].

وقد ذكر أبو عمرو الأربعة التي في البقرة في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار[9]، والأربعة التي بعدها في الباب المروي عن نافع[10].

وليست كلها في هذا الباب[11] كما قيل.

**تنبيهـــان: الأول:** لم يذكر صاحب العقلية الواقع في القتال، ففي نسبة الناظم الحكم لشيوخ النقل في جميع هذه الألفاظ - مع أن الشاطبي منهم -، مغمز، ومن هنا **ترجّح** أن تكون هذه الأبيات الثلاثة، من نمط ما هو محذوف للشيخين، بناء على أن ضمير «عنهم»، من قولـــه: « **وحذف بسم الله عنهم** »، لكتّاب المصاحف، حسبما تقدم ترجيحه هناك.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 383/2.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 409/2.

[3] مع التشديد، ومعه الجحدري. ينظر: كتاب في شواذ القراءة، ق/31-أ، والبحر المحيط، 16/4، وطوالع النجوم، ق/74-ب.

[4] في د: "احترازا من".

[5] ينظر: مختصر التبيين، 877/4.

[6] ينظر: مختصر التبيين، 1122/4.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د، ز.

[8] ينظر: التبصرة، ص 338، والتيسير، ص 154، والكافي، ص 186.

[9] المقنع، ص 83-84.

[10] المقنع، ص 10، 11، 12، 14.

[11] **في هـ بعدها: " عن نافع".**

وإليه أشرت بقولي في حلّ هذه الأبيات: « أو عن الشيخين عن كتّاب المصاحف ».

**الثاني**: ذكر في المقنع، في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، وتبعه الشاطبي، أن ﴿يَقْتُلُونَ﴾ من قوله تعالى في آل عمران: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 21]، اختلفت فيه المصاحف، بالإثبات والحذف[1].

و لم يتعرض الناظم لذلك، لتعيّن إثبات الألف لقراءة من قرأ بضم الياء، مفتوح القاف، مضارع (قَاتَلَ) الرباعي المزيد، وهو حمزة[2].

**الإعراب**: «كذا وقاتلوهم» خبر ومبتدأ، واسم الإشارة راجع لهمز الوصل الواقع في المواضع الستة، أو الموضع الأخير منها، ولا يصح رجوعه لما في النمل، و«في البقرة» صفة «وقَـٰتِلُوهم»، و«ثلاثة» عطف عليه، و«مقتفرة» [بفتح الفاء[3]]، أي: متبوعة صفته، و«قبله» في محل حال «ثلاثة»، و«آل عمران» عطف أيضا، بتقدير مضاف، أي: وقاتلوا آل عمران، و«الأخير» صفة المحذوف المقدر مضافا، وباء «بها» ظرفية متعلقة بالاستقرار الحال من ضمير «الأخير»، و يبعد إعراب «آل عمران» مبتدأ، [ و«الأخير» خبره، كما أُعْرِب به[4] لاستقلال الجملة، وإفادتها معنى غير مقصود، فافهم و«فلقاتلوكم مأثور» مبتدأ][5] وخبر، ومعنى مأثور: مروي، أي بالحذف، وبهذا المجرور ترتبط الجملة بما قبلها، و تكون مؤدية للمعنى المقصود، و«موضع» مبتدأ، و«في الحج» صفته، وخبره محذوف، أي: [كذلك، وجعل الفعل من لفظ القتال موضعا، باعتبار أنه محل للحذف، و«ثمان أحرف» بكسر النون، وحذف الياء، على إحدى[6] اللغات فيه، و يصح ضم النون، خبر مبتدأ محذوف أي[7]]: هذه ثمان كلم، و أطلق عليها أحرفا، تسمية للكل باسم الجزء، أو: هذه ثمان ألفات، فيكون إطلاق الأحرف حقيقيا، وأنّث [ثمان[8]، لصحة تأنيث الحروف

---

[1] المقنع، ص 93.

[2] ينظر: التبصرة، ص 177، والتيسير، ص 65، والكافي، ص 75.

[3] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[4] أعربه به أبو الحسن النزوالي. ينظر: مجموع البيان، ق/33-ب.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[6] في هـ:" أحد".

[7] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[8] " ثمان " سقطت من هـ.

الهجائية، و«على التوال» في محل صفة «ثمان»، أو «أحرف»، أو حال الأول، و المراد به[1] هنا: الترتيب على السور[2].

**قال:**

**[134] أولَى تَشَابُهَ وَإِن تَظَّهَّرَا ... تَظَّهَّرُونَ وَكَذَا تَظَهَّرَا**

أخبر عن شيوخ النقل، أو عن الشيخين، بحذف ألف الكلمة الأولى من: ﴿تَشَٰبَهَ﴾، وألف: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا﴾ و﴿تَظَٰهَرُونَ﴾ و[﴿تَظَٰهَرَا﴾[3]] مخفف الظاء.

أما الكلمة الأولى من لفظ ﴿تَشَٰبَهَ﴾، ففيها: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: 70].

واحترز بقيد الرتبة عن مخالفها، و ستأتي أمثلته في إطلاق أبي داود.

وأما ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا﴾، ففي التحريم: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ﴾[التحريم: 4].

وأما ﴿تَظَٰهَرُونَ﴾، ففي الترجمة: ﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [البقرة: 85].

وأما ﴿تَظَّهَرَا﴾، مخفف الظاء، ففي القصص: ﴿قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾ [القصص: 48].

**الإعراب**: «أولى تشابه»، و«إن تظاهرا تظاهرون» عطف على قوله قبل، و«موضع» بحذف العاطف في الجميع، أوفي الطرفين، ويصح إعراب الأولى مبتدأ محذوف الخبر، وتالياه عطف عليه، وتقدير الخبر كذلك، و«كذا تظّهرا» خبر ومبتدأ، و المشار إليه بـ«كذا»: ألفاظ الشطر[4] قبله، أو آخرها.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[2] في د: "السؤال".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] في هـ:" الشرط".

قال:

[135] وَأَطْلَقَ الْجَمِيعَ فِي التَّنْزِيلِ بِأَيِّمَا لَفْظٍ عَلَى التَّكْمِيلِ

أخبر عن أبي داود بإطلاق الحذف في جميع أفعال (القتال)، وجميع الألفاظ المشتقة من مادة : (ش، ب، هـ [1])، ومن مادة: (ظ، هـ، ر [2]).

وأما أفعال ﴿ٱلْقِتَالُ﴾، فنحو ما تقدم، ونحو: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: 190]، ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: 30] [المنافقون: 4].

وأما الألفاظ المشتقة من مادة: ( ش ب هـ [3])، فنحو ما تقدم أيضا، ونحو: ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: 118]، ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ﴾ [آل عمران: 7] ﴿مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾ [الأنعام: 141].

وأما الألفاظ المشتقة من ( ظ هـ ر )، فنحو ما تقدم أيضا، ونحو: ﴿وَلَمْ يُظَٰهِرُوا۟ عَلَيْكُمْ أَحَدًا﴾ [التوبة: 4]، ﴿وَذَرُوا۟ ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ﴾ [الأنعام: 120]، ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾ [الكهف: 22]، ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: 3].

ولا يخفى أن الثلاثة الأخيرة من: (الظهور)، والأول والثلاثة المذكورة في النظم من معنى (التعاون[4])، ولم يذكر أبو داود في مادة: ( ش ب هـ ) ما يقتضي إطلاقا فيها، ولا تعميما، كما قد يتبادر من عبارة الناظم، بل ذكر كل لفظ منها في محلّه[5]، نعم صرح بالتعميم في أفعال

---

[1] في د: "تشابه".

[2] في د: "ظاهر".

[3] في د: "تشابه".

[4] في د: "التفاؤل".

[5] ينظر: مختصر التبيين، 158/2، 204، 329، 520/3. وذكر أبو عمرو:" تشّبه" في البقرة فيما رواه عن قالون عن نافع، وسكت عن الباقي، وجرى العمل بالحذف في الجميع. ينظر: المقنع، ص 10، ودليل الحيران، ص 82-83، وسمير الطالبين، ص 50.

(القتال[1])، وفي مادة: ( ظ هـ ر [2]).

**فـــإن قلـــــــــت**: هل يصح تمثيل الشـــــارح هنـــــا[3]، بـ:﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾[آل عمـــران: 7]، و﴿ظَٰهِرِينَ﴾ [غافر: 29]؟

**قلـــت**: يبعده أن اندراجهما هنا، يقتضي جزم أبي داود بحذف ألف ﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ الأولى، وليس له في عينه نص صريح، إنما قال فيه:« و﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ بحذف الألف[4]»، كما قاله في مواضع لا تحصى، ولم يعد ذلك جزما منه بحذف الألف الأولى، بل حكم الخلاف المتقدم في جميع المؤنث، ذي الألفين ما زال منسحبا عليه، ويبعده أيضا إيهام أن أبا عمرو لا يحذفهما، **مع ما في ذلك من التكرار**.

**تنبيه**: إنما خصصت في التقرير المادة الأولى بالأفعال، وعممت تالييها في الأفعال والأسماء، مع [أن[5]] قول الناظم: « **وأطلق الجميع** »، بالنسبة إلى المواد الثلاث على حد سواء، لأن مراد الناظم بالجميع ما وجد من تلك المواد بمنزلة الألفاظ السابقة في وقوع الألف بعد القاف في المادة الأولى، وبعد الشين في الثانية، وبعد الظاء في الثالثة، ولم يوجد من مادة القتال اسم فيه الألف بعد القاف، لكن بعد التاء، فخرج عن الإطلاق، وقد وجد في المادة الثانية والثالثة الألف في الأسماء بعد الشين والظاء، فعمها والأفعال،[ويدل لما ذكرته من اعتبار محل المحذوف في الحكم[6]].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 252/2، ووافق الداني أبا داود في ثمانية مواضع من أفعال هذه المادة كما ذكر سابقا، وجرى العمل على الحذف في جميع هذه المادة من الأفعال. ينظر: دليل الحيران، ص 83، وسمير الطالبين، ص 55.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 176/2-177، وقد وافق الداني أبا داود في: ( تظـــهرون) في موضع البقرة، والأحزاب، وموضعي المجادلة، ووافقه كذلك على: ( تظـــهرا) في الأحزاب، ولم يوافقه الشاطبي إلا على موضعي الأحزاب والتحريم، وقد وهم السخاوي حين نفى وجود موضع الأحزاب في المقنع. والعمل على الحذف في الجميع حيثما وقعت وكيفما تصرفت. ينظر: المقنع، ص 10، 13، والعقيلة: البيتان: 103، 115، ص 132، 134، والوسيلة، ص 203-205، 233-234، ودليل الحيران، ص 83، وسمير الطالبين، ص 52-53.

[3] التبيان، ق/251-ب.

[4] مختصر التبيين 329/2.

[5] **ما بين المعقوفين سقط من هـ.**

[6] **ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من: هـ ، ز.**

المكتبة الرقمية لعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

**الإعراب**: فاعل «أطلق» ضمير «أبي داود»، و«الجميع» مفعوله، و«الـ» فيه عوض عن ضمير الكلم المتقدمة، ويصح في إطلاق البناء للمجهول فـ«الجميع» مرفوعه، و«في التنزيل» متعلق بـ«إطلاق»، وبـ«أيما» شرط مجرور بياء المصاحبة، في محل الحال من فاعل فعل محذوف، تقديره: ورد، و«ما» زائدة، و«لفظ» مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف، لدلالة ما قبله عليه، و«على التكميل» تكميل للبيت، في محل حال «الجميع»، والأقرب في «على» أنها بمعنى: مع، ومعنى إطلاقها مع تكميلها: أن إطلاقها مصحوب بتعميمها.

**قال:**

**[136] وَالْمُنْصِفُ الْأَسْبَابَ وَالْغَمَامَ قُلْ ... وَلَيْسَ نَجَاحٍ مَا سِوَى الْبِكْرِ نَقَلْ**

أخبر عن البلنسي صاحب المنصف: بحذف ألف: ﴿الْأَسْبَبَ﴾ و﴿الْغَمَمَ﴾ مطلقا، وعن أبي داود بنقل حذف ألف ما عدى الواقع في سورة البِكْر، وهي سورة البقرة من اللفظين فإنه سكت عنهما[1].

أما الواقعان في البقرة، المختص بحذفهما صاحب المنصف، فهما: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَبُ﴾ [البقرة: 166]، ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَمَ﴾ [البقرة: 57]، ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَمِ[2]﴾ [البقرة: 210].

[وأما غير الواقعين في البقرة، المتفق بين أبي داود والبلنسي على حذفه، فنحو: ﴿فَلْيَرْتَقُوا۟ فِى ٱلْأَسْبَٰبِ﴾ [ص: 10] [3]، ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ﴾ [غافر: 36 – 37]، ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْغَمَٰمَ﴾ في الأعراف [آية: 160]، ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: 25].

---

[1] في هـ بعدها: "أما الواقعان في البقرة من اللفظين فإنه سكت عنهما"، وهي تكرار.

[2] أثبت المشارقة ألف لفظ: ( الأسباب ) الواقع في البقرة، وأطلق المنصف الحذف فيه، فما كان ينبغي الإثبات في هذا الموضع، لأن سكوت أبي داود ليس حكما بالإثبات، بل إن أبا داود سكت عن هذا اللفظ مطلقا، والكلام نفسه في لفظ: ( الغمام ) في موضعي البقرة، غير أن هذا اللفظ حكى فيه أبو داود الحذف في موضع الأعراف فقط، ولم يعمم فيه، وجرى عمل المغاربة على الحذف في الكلمتين مطلقا، وهو الصواب، لحكاية المنصف الحذف فيه مطلقا. ينظر: مختصر التبيين، 3/578-579، ودليل الحيران، ص 83، وسمير الطالبين، ص 40، 59، وسفير العالمين، 1/109-110، 206.

3-ما بين المعقوفتين ساقط.

**الإعراب**: «والمنصف» مبتدأ، و«الأسباب» مفعول فعل محذوف يدل عليه قوله بعد نقل، تقديره: المنصف نقل الأسباب، أي: حذف ألفه، فهو على حذف مضافين، و«الغمام» عطف على «الأسباب»، والجملة في محل نصب على أنها محكي «قل» مقدمة عليه، و«ابن نجاح نقل» جملة كبرى، و«ما» مفعول «نقل»، موصول واقع على لفظي: «الأسباب» و«الغمام»، و«سوى» ظرف صلة «ما»، و«البكر» مضاف إليه، وبين: «قل» و«نقل»: سناد[1] التوجيه.

قال:

[137] وَمَـــمَ لاَمِ ذِكْـــرَهُ تَتَبَّعَـــا نَجْـــلُ نَجَـــاحٍ مَوْضِـــعًا فَمَوْضِـــعَا

[138] كَنَحْـــوِ الِاصْلَـــحِ، وَنَحـــوِ عَلَّـــمْ .....

أخبر عن أبي داود بأنه نقل حذف الألف المصاحب للام، وأنه تتبع ذكره لفظا بعد لفظ، يعني كلاًّ في محله، ثم مثّل بنحو: ﴿ ٱلْإِصْلَٰحَ ﴾، ونحو ﴿ عَلَّمَ ﴾

أما ﴿ ٱلْإِصْلَٰحَ ﴾، ففي هود: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ[2] ﴾ [هود: 88].

وأما ﴿ عَلَّمَ ﴾: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ[3] ﴾ في[4] موضعين من العقود [آية: 109، 116]، [ وفي التوبة ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ[5] ﴾ [التوبة: 78] ، وفي سبأ: ﴿يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [سبأ: 48][6]] ومثله: ﴿ أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ[7] ﴾ [البقرة: 5] [لقمان: 5].

وهذا النوع متعدّد الأجزاء كثيرا.

---

[1] في د: "إسناد".

[2] ينظر: مختصر التبيين، 698/3، وقد سكت أبو داود عن موضع البقرة الأول وذكر بالحذف أيضا الموضع الثاني، وذكر كذلك موضع النساء بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 286/2، 418-419،.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 463/3. والعمل على الحذف في هذا اللفظ حيث وقع. ينظر: دليل الحيران، ص 88.

[4] في هـ: " ومثله في ".

[5] ينظر: مختصر التبيين، 633/3.

[6] ما بين المعقوفين سقط من ح ، هـ ، د، والمثبت من ز.

[7] إجماع من المصاحف. ينظر: مختصر التبيين، 75/2. وانظر: المقنع، ص 16، والمحكم، ص 190.

**تنبيهان: الأول**: تقدم أن الواقع بعد اللام، في المثنى، وجمعي السلامة، كـ:﴿رَجُلَـٰنِ﴾، و﴿أَضَلَّـٰنَا﴾، و﴿ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: 159]،و﴿لَٰعِبِينَ[1]﴾ [الأنبياء: 16] [الدخان: 38]، ﴿وَعَلَّمَتِ﴾[النحل: 16]، و﴿رِسَٰلَٰتِ﴾ [الأعراف: 62، 68، 93] [الأحزاب: 39] [الجن: 28]، داخل في قاعدتي: التثنية والجمع.

وأما ﴿مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 249]، و﴿مُّلَٰقُوهُ﴾ [البقرة: 223]، فهو مندرج هنا، وإن كان جمعا، لأنه منقوص، محذوف النون، فهو خارج عن ضابط الجمع المتقدم بالحذف، مسكوت عنه هناك، حسبما تقدم تحريره، فيدخل في صريح العموم هنا.

**الثاني**: أطلق الناظم[2] الحذف في الألف الواقعة بعد اللام عن أبي داود، وقد استقرئ مما حذفه أبو داود، أنه يشترط فيه أن يكون حشوا، أي وسطا في الكلمة، لا في آخرها، وأن يكون متصلا بها، بحيث يكونان معا من كلمة تحقيقا أو تقديرا، فلا يحذف، نحو: (علا) و(إلا) و(كلا) مما هو آخر كلمة، ولا نحو: ﴿الآخرة﴾ و﴿الآيات﴾، مما هو منفصل عن اللام في كلمة أخرى، ودخل بقولنا: **تقديرا**: (ءالآن)، فإنه لما لزمته «الـ»، تنزّل معها منزلة الكلمة الواحدة، ويدل لهذا المعنى كتبهم ﴿ٱلَّذِى﴾، و﴿ٱلَّتِى﴾، و﴿ٱلَّتِى﴾، لما لزمتها اللام: بلام واحدة، كما كتب نحو: (ألّف)، و(كلّف)، مما اللام الأولى فيه من نفس كلمة الثانية تحقيقا.

والشرط الأول مأخوذ من المُثُل المذكورة [في كلام أبي داود[3]] حذفا وإثباتا، والشرط الثاني مُفَاد من المعية التي ذكرها الناظم.

**فإن قلت**: هل يشترط في الألف أن لا تكون صورة للهمزة كما ذكر بعضهم، ولهذا الشرط تثبت الألف في نحو:﴿ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿ٱلْأَيْمَـٰنِ﴾ و﴿ٱلْأُولَىٰ﴾.

---

[1] في هـ:" اللاعبون ولاعنين".

[2] " الناظم" زيادة من هـ ، ز.

3-ما بين المعقوفتين سقط من ح،هـ،د، والمثبت من ز .

**قلت**: لا يحتاج إلى هذا الشرط، لأن الكلام إنما هو في حذف الألف الهوائي، وأما ما هو صورة للهمزة فسيشير إليه الناظم في باب الهمز حيث يذكر: ﴿امتلأت[1]﴾[الرعد: 6]، ﴿وَٱطْمَأَنُّواْ﴾ [يونس: 7]، و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [الأعراف: 18]. ونظائرها.

**الإعراب**: «ومع» ظرف في محل صفة[2] لموصوف محذوف معطوف على ما في البيت قبله، والتقدير: والألف الواقع مع لام، و«تتبع نجل نجاح» جملة فعلية[3] مستأنفة، و«النجل» هنا: الولد، و«ذكره» مفعول «تتبع»، و«موضعا» حال ضمير «ذكره» أي: مفصلا، و«فموضعا» عطف على الأول، و«كنحو الإصلاح» خبر مبتدأ محذوف، أي: ذلك مثل كذا، وباقية واضح.

ولولا أن تقدم الحال على صاحبها المضاف إليه ممتنع، لأعرب «مع» حال من ضمير «ذكره»، ويكون الكلام كله جملة واحدة.

**فإن قلت**: هل لقوله «موضعا فموضعا» فائدة؟

**قلت**: نعم، وهي التنصيص على أن أبا داود ذكر الألفاظ الواقع فيها الألف بعد اللام في أماكنها واحدا بعد آخر، لأنه أعطى فيه قاعدة كلية، وهذا المعنى قد يستفاد من قوله: «**ومع لام ذكره تتبعا**»، ولكن التنصيص إنما هو من قوله: «**موضعا فموضعا**».

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

**قال**:

[.....] ..... مِـــنْ قُـــلِ الصَّـــلَاةُ وَأُولَـــئِكَ هَـــلُمَّ

[139] تِلَاوَتَـــــهُ وَمُـــــبْلُ السَّـــــلَامِ وَمِثْلُمَـــــا: الْأَوَّلُ مِـــــنْ غُـــــلَامِ

[140] وَكُـــلَّ حَـــلَّفِ غِـــلَافُ لَاهِيَـــهْ وَمِثْلُمَـــا: الـــتَّلَاقِ مَـــعْ عَلَانِيَـــهْ

[141] ثُـــمَّ فُلَانًـــا لَـــائِمٌ وَلَازِبٌ .....

---

[1] في ح ، هـ:" مثلـت"، والمثبت من: د ، ز.

[2] في هـ: "الصفة"

3- في د:اسمية

لما ذكر[1] [أن[2]] أبا داود نقل حذف الألف المصاحبة للام[3]، [وأنه[4]] تتبع مواضعه كلمة كلمة، استثنى منها ثلاثة عشر لفظا لم يتعرض لها أبو داود بحذف ولا إثبات.

**أولها في النظم:** ﴿ قُلِ ٱصْلَـٰحٌ ﴾، وآخرها: ﴿ لَـٰـزِب ﴾.

أما﴿ قُلِ ٱصْلَـٰحٌ ﴾، ففيها: ﴿قُلِ ٱصْلَـٰحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ [5]﴾[البقرة: 220].

وقيده بـ«قل» احترازا من نحو: ﴿أَوْ إِصْلَـٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [النساء: 114].

وأما أولى ﴿ ظَلَّـٰـم ﴾، أي الكلمة الأولى من لفظه، ففي آل عمران [آية: 182]:

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّـٰـم لِّلْعَبِيدِ [6]﴾.

واحترز بقيد الرتبة عن نحو الذي في الأنفال، والحج.

---

[1] في ح:" نقل"، والمثبت من: د، هـ ، ز.

[2] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

[3] في هـ:" للام الألف".

[4] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

[5] سها أبو داود عن هذا الموضع بدليل قوله في الموضع الثاني:« وقد ذكر" أي بالحذف، يريد السابق لهذا الموضع. ولا يحق للخراز أن يستثنيه له، وذلك تقليلا للخلاف وحملا على النظائر، ولا كذلك شراح المورد حين عدوا هذا الموضع ثابتا أو بالتخيير، وعلى الإثبات جرى عمل المشارقة، ولا يحق لهم ذلك، خاصة وأن البلنسي في منصفه أطلق الحذف ونسبه للمصحف الإمام، وعلى الصواب بالحذف جرى عمل المغاربة. ينظر: التبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المحاصي، ق/91-أ، ودليل الحيران، ص88، وسمير الطالبين، ص 58.

**تنبيه:** قال أبو الحسن النزوالي:« مذهب المنصف مشهور». مجموع البيان، ق/35-أ.

[6] والكلام نفسه يقال في هذه الكلمة. وجرى العمل عند المشارقة على الإثبات في هذا الموضع، وجرى عمل المغاربة على الحذف وهو الصواب. ينظر: ينظر: التبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المحاصي، ق/91-أ، ودليل الحيران، ص88، وسمير الطالبين، ص 58.

وأما ﴿ تِلَـٰوَتِهِۦ ﴾، ففيها: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَـٰوَتِهِۦٓ [1] ﴾ [البقرة: 121].

وأما ﴿ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ ﴾، ففي العقود: ﴿ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [المائدة: 16].

وقيّده بالمجاور احترازا من نحو: ﴿ لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [الأنعام: 127].

وأما الأول من لفظ: ﴿ غُلَٰمٌ ﴾، ففي آل عمران: ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ ﴾ [آل عمران: 40].

واحترز به من نحو الواقع في مريم.

وأما ﴿ كُلَّ حَلَّافٍ ﴾، ففي نون: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ ﴾ [القلم: 10].

ولم يحترز بالمجاور عن شيء، إذ لم يقع[2] مشاركه[3].

وأما ﴿ غِلَاظٌ ﴾، ففي التحريم: ﴿ عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ [4] ﴾ [التحريم: 6].

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] جرى العمل عند المشارقة على الإثبات في هذا الموضع، وجرى عمل المغاربة على الحذف وهو الصواب. ينظر: ينظر: التبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المحاصي، ق/91-أ، ودليل الحيران، ص88، وسمير الطالبين، ص 59، وسفير العالمين، 202/1.

[2] في د: "يكن".

[3] جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب. ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

4-جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود،وجرى عمل المغاربة على حذفه ،وهو الصواب.ينظر:دليل الحيران ،ص 88،وسمير الطالبين،ص 59.

وأما ﴿ لـــهية ﴾، ففي الأنبياء إخبارا عن الناس: ﴿ لـــهية قُلُوبُهُمْ [1] ﴾[الأنبياء: 3].

وأما ﴿ التَّلـــق ﴾، ففي المؤمن: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلـــقِ [2] ﴾ [غافر: 15].

وأما ﴿ علـــنية ﴾، ففي الترجمة: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَـــنِيَةً ﴾ [البقرة: 274]، وهو متعدّد بعدها[3].

وأما﴿ فُلـــــنَا ﴾، ففي الفرقان: ﴿لَمْ أَتَّخِذْ فُلَـــنًا خَلِيلًا [4] ﴾ [الفرقان: 28].

وأما ﴿ لَـــئم ﴾، ففي العقود: ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَـــئمٍ [5] ﴾ [المائدة: 54].

وأما ﴿ لَـــزب ﴾، ففي الصافات: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَـــزِبٍ [6] ﴾ [الصافات: 11].

**الإعراب**: «سوى» نصب على الاستثناء من ضمير «ذكره»، و«قل إصلاح»، مضاف إليه، و«أولى ظلام» وتالياه عطف على «قل إصلاح» بحذف العاطف من أوسطها، و«مثلها الأولى[7]، خبر ومبتدأ، وضمير «مثلها» للكلم الأربع أو الأخيرة منها، و«من غلام» صفة «الأول»، و«كل حلاف» بنصب «كل» على الحكاية، وتالياه عطف على «الأول»، بحذف العاطف من الأخيرين، و«مثلها التلاق» خبر ومبتدأ، و«مع» ظرف في محل الحال من المبتدأ، أو من ضمير الخبر،

---

[1] جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب. ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

[2] استثناه الناظم هنا لأبي داود، وسيستثنيه لاحقا في بيت:145 للداني، والصواب عدم الاستثناء، لأن الداني حين ذكر بعض أفراد مادة: (المُلاقاة)، قال:« حيث وقع»، وقد جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه إتباعا للمنصف، وهو الصواب. ينظر: المقنع، ص 18، وتنبيه العطشان، ص 401، والتبيان، ق/253، ودليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

[3] وجرى عمل المشارقة بالإثبات في جميعه لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة بالحذف في جميعه لنص المنصف. ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

[4] جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب. ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

[5] جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب. ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

[6] جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وهو الصواب. ينظر: دليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

[7] في هـ:" الأول".

إذ هو بمعنى: مماثل، و«علانية» مضاف إليه، و«فلانا» وتالياه عطف على «علانية» أو على «التلاق»، بحذف العاطف من الوسط[1].

**قال:**

**[.....] ..... وَأُطْلِقَتْ فِي مُنْصِفٍ، فَالْكَاتِبُ**

**[142] مُخَيَّرٌ فِي رَسْمِهَا[2] ..... .....**

أخبر أن الألف الواقعة بعد اللام أطلقت بالحذف في منصف البلنسي، بحيث يعمّ إطلاقه هذه الكلم الثلاث عشرة، التي سكت عنها أبو داود، وغيرها مما حذفه، ونصه:

وحذفوا الألف بعد اللام في إلٰه ثم في السلٰم

وذكر كلمات متعددة، إلى أن قال:

من[3] كلّ ما قد أثبتوا بلام أو باثنتين الحذف في الإمام[4]

---

[1] في هـ:" الأخيرين".

[2] في هـ: "في رسمها وحذفت".

[3] في ز:" وكل"، وفي تنبيه العطشان:" في كل". تنبيه العطشان، ص 396.

[4] والأبيات بتمامها:

وحذفوا الألف بعد اللام في إلٰه ثم في السلٰم
وفي أولٰئك وفي لٰكنا ومثلها أصلٰبكم رسمنا
وفي الملٰئكة والبلٰد وفي غلٰم كل ذاك باد
وفي سلٰسلا وفي خلٰئف وفي ثلٰثة بلا مخالف
ومثله البلٰغ والخلٰق ثم ملٰقوا وكذا يلٰقوا
وفي الضلٰل بعد والضلٰلة وفي ظلٰلهم وفي الكلٰلة
ومن سلٰلة ولا خلٰل ومن خلٰله كذا الأغلٰل
واللٰعنون مثلها واللٰعنين واللٰت أيضا بعد ثم اللٰعبين
في كلّ ما قد أثبتوا بلام أو باثنتين الحذف في الإمام

تنبيه العطشان، ص 396.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قال الناظم من عند نفسه: فيتسبب عن تعميم صاحب المنصف لها بالحذف، وسكوت أبي داود عن المواضع الثلاث عشرة المقتضي لبقائها على الأصل من الثبوت، تخيير الكاتب فيها بين الإثبات والحذف.

**تنبيهان: الأول:** حكاية الناظم إطلاق المنصف الألف الواقعة بعد اللام في سياق الألفاظ المستثناة من المحذوف لأبي داود، تُوهِم أن المنصف أطلقها بالإثبات، لا بالحذف، لكن قوله: « **فالكاتب مخير في رسمها** »، يُبيِّن مراده.

**الثاني:** ساوى الناظم بين حذف ألف الألفاظ الثلاثة عشر، وإثباتها، لتصريحه بالتخيير فيهما، وقد تقرّر أن السكوت من شيخ، لا يقتضي حكما أصلا، وإنما يرجع في المسكوت إلى الأصل، لاقتضاء القاعدة له، لا من السكوت، كما تقدم عند قوله: « **باب [اتفاقهم**[1]**] والاضطراب** [2]»، وعلى هذا فلا موجب للتخيير إلا معارضة نص المنصف للقاعدة الرسمية، ويرد ههنا بحثان:

**أحدهما:** أن يقال زيادة العدل مقبولة، فإن كان البلنسي عدلا، لم يكن ما نص عليه من الأحكام محل تخيير، وإلا لم يقبل أصلا، ولا يجوز إتباعه، وقد تقدم هذا البحث عند قوله: « **وربما ذكرت بعض أحرف** [3]»، البيت، مع جوابه هناك.

**ثانيهما:** أن استنباط الناظم التخيير في رسم الألف في المواضع الثلاثة عشر، منقوض في بعضها، وهو الأول من ﴿ غُلَٰمٌ [4] ﴾، و﴿ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ ﴾، لأن أبا عمرو نص على حذف

---

[1] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من د ، هـ، ز.

[2] البيت: 44، ص 420 وما بعدها.

[3] عند شرحه للبيت:28، انظر: ص 395 وما بعدها.

[4] بل حكى النائطي الإجماع على حذفه فقال:« أجمع أرباب الرسم على حذف الألف بعد اللام منه في القرآن للاختصار حيثما وقع وكيف ما وقع»، وحكى حذفه الداني وابن القاضي والسيوطي، فكيف يكون للخراز استثناؤه، وأبو داود قد نص على حذف نظائره، بل قال في خمسه:« وهجاؤه مذكور»، ولم يتقدم له ظنا منه أنه قد تقدم وهو لا يذكر إلا الحذف، وقال في موضع مريم:« تقدم ذكره كله»، و قد نص بعض شراح المورد على الإثبات وحكى بعضهم التخيير ، وعلى الإثبات بعض المشارقة. قال الشيخ الضباع:« فجرى العمل على إثباته»، وبالحذف في الجميع جرى عمل المغاربة وهو الصواب، تقليلا للخلاف، وحملا لأبي داود على النظائر، وإتباعا للشيوخ الذين حكوا حذفه. » ينظر: مختصر التبيين، 343/2، 711/3، 826/4، والمقنع، ص، 17، والتبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص

ألفهما، وكيف يصح التخيير في ما نص أبو عمرو والبلنسي عليه بالحذف، وسكت عنه أبو داود، هذا ما لا ينبغي، ولا سيما وقد حكى اللبيب، إجماع المصاحف على حذف ﴿ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ [1] ﴾.

**الإعراب**: مرفوع «أطلقت» ضمير الألف الواقعة بعد اللام، وفاء «فالكاتب» سببية، وهو مبتدأ، و«مخير» خبره، وبه يتعلق «في رسمها»، وضمير «رسمها» للألفاظ الثلاثة عشر، [بتقدير مضاف، أي: ألفاظها [2]].

قال:

[.....] ..... وَحُذِفَتْ فِي مُقْنِعٍ: خَلَائِفاً حَيْثُ أَتَتْ

[143] كَيْفَ ثَلَاثُونَ ثَلَاثَةً ثَلَاثْ مَلَائِكٌ وَفِي النِّسَاءِ: وَثُلَاثْ

[144] ثُمَّ خِلَافٌ بَعْدَ مَقْدِهِمُ لَكِنْ، أُولَئِكَ، وَقُلْ: لَمَسْتُمُ

[145] وَفِي الْمُلَاقَاةِ سِوَى التَّلَاقِ وَفِي غُلَامَيْنِ وَفِي الْخَلَّاقِ

[146] وَفِي الْمَلَائِكَةِ حَيْثُ تَاتِي وَاللَّاتَ ثُمَّ الَّرِ ثُمَّ الَّتِي

---

393، 394، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المحاصي، ق/91-أ، والإتقان، 213/2، ونثر المرجان، 25/1، 420، ودليل الحيران، ص 88، وبيان الخلاف، ق/40-أ، وسمير الطالبين، ص 58، وسفير العالمين، 198/1.

[1] بل حكى الإجماع كذلك الداني والشاطبي والجعبري والسخاوي، فكيف يحق للخراز أن يستثنيه، وكيف يحق لابن آجطا والرجراجي أن يحكما فيه لأبي داود بالثبوت، وكيف يحق كذلك للنزوالي والمحاصي أن يخيرا فيه كما خير الناظم، والصواب الحذف كما هو الإجماع. قال محمد علي خلف الحسيني شيخ القراء والمقارئ المصرية سابقا:« فلا التفات إلى ما ذكره فيه بعضهم من الخلاف عن المورد» ينظر: المقنع، ص 11، 17، والوسيلة، ص 123، 263-266، والجميلة، ق/94، والدرة الصقيلة، ق/55-أ، والتبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، 397، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المحاصي، ق/91-أ، وسمير الطالبين، ص 57 الحاشية رقم 1.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

[147] كَـــذَا إِلَـــهُ وَبَـــغُ وَغُـــلَـــمْ وَالْنَـــنَ إِيلَـــفِ مَعـــاً ثُـــمَّ سَلَـــمْ

أخبر عن صاحب المقنع أنه حذف الألف الواقع بعد اللام في ثلاث وعشرين كلمة.

أولها: ﴿ خَلَٰٓئِفَ ﴾، وآخرها: ﴿سَلَٰمٌ ﴾ ، وسكت عن ما عداها.

أما﴿ خَلَٰٓئِفَ ﴾، ففي آخر الأنعام: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: 165]، وهو متعدّد[1].

وأما ﴿ ثَلَٰثُونَ ﴾ كيف أتى، يعني بواو، أو ياء، [فنحو[2]]: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾[الأحقاف: 15]، ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف: 142].

**تنبيه:** تقدم وجه تأخير ﴿ ثَلَٰثِينَ [3] ﴾ إلى هنا في الجموع[4].

وأما ﴿ثَلَٰثَةٍ ﴾، ففيها: ﴿ [ثَلَٰثَةِ[5]] أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة: 196]، ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[البقرة: 228]، وهو متعدد [ومنوع[6]]، نحو: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ ﴾ [التوبة: 118].

وأما ﴿ ثَلَٰثَ ﴾، فنحو: ﴿ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ [مريم: 10]، وهو متعدّد متحد النوع.

وأما ﴿ سَلَٰسِلَ ﴾، ففي الإنسان: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۟ ﴾ [الإنسان: 4]، وهو منوّع، ففي المؤمن إخبارا عن الكفار: ﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ ﴾ [غافر: 71]، وعلى المعرَّف اقتصر في المقنع، ولكن فهم الناظم العموم، لأن[7] وضع الباب الذي ذكر[8] فيه صاحب المقنع هذه الألفاظ، وهو ما اجتمع عليه كتّاب المصاحف على العموم، كما سيأتي عن الجعبري.

---

[1] في د: "وهو متعدد بعدها".

[2] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[3] في ز:" ثلاثون".

[4] ينظر: ص 434.

[5] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[6] ما بين معقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د.

[7] في ز:" لكن".

[8] في هـ:" يذكر".

وأما ﴿ ثُلَٰثَ ﴾، بضم الأول، ففي النساء: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[النساء: 3].

واحترز بقيد السورة من مثله في فاطر.

وأما ﴿ خِلَٰفَ ﴾ الواقع بعد ﴿ مَقْعَدِهِمْ ﴾، ففي التوبة: ﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: 81].

واحتراز بقيد المجاور عن الخالي عنه، نحو: ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ ﴾ في المائدة [آية 33]، وهذا المسكوت عنه[1] متعدّد.

وأما ﴿ لَٰكِنْ ﴾، ففيها: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة: 12]، ومثله ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ [الكهف: 38]، إذ أصله: (لَٰكِنْ أَنَا)، فحذفت الهمزة اعتباطا، أو للنقل، ثم أدغمت النون في النون، لسكونها[2] على الأول، وسكنت، ثم أدغمت على الثاني، وهو متعدّد.

**تنبيه:** مقتضى قاعدة الناظم، [حسبما تقدم عند قوله: « **منوّعا يكون أو متحدا**[3] »، عدم[4]] اندراج (**لكن**) المشدّدة في مخففه المذكور، فهو باق [عليه[5]] لأبي عمرو.

ولم يذكر أبو عمرو في المقنع إلا المشدّد المقترن بالضمير، [والساكن الخالي من الضمير، ثم قال: « وشبهه من لفظه حيث وقع ».

وقد اقتصر الشاطبي على (**لكنْ**) الساكن النون، **فقال الجعبري**[6]]:« وحيث كان وضع الباب على العموم، عمت عوارضها، فاندرجت (**لكن**) المشدّدة، في المخففة [7] » انتهى.

وأما ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ﴾، ففي صدرها: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾[البقرة: 5]، وهو متعدّد فيها، وبعدها، ومنوّع، نحو: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ ﴾ [النساء: 91].

---

[1] " عنه "، زيادة من د، هـ.

[2] في هـ:" لكونها".

[3] البيت:35، انظر: ص 400-404.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[7] الجميلة، ق/94-ب.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

**تنبيه**: لا يخفي أنه لا يندرج ﴿أُوْلَآءِ﴾ في: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾، لما تقرر في صدر النظم أن المزيد لا يندرج فيه غيره، ولما تقدم في شرط حذف الألف المقارنة للام، أن تكون غير متطرفة.

وأما﴿ لَـٰمَسْتُمُ ﴾ ففي النساء: ﴿أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ [النساء: 43]، ومثله في العقود[1].

وقد قرأهما الأخوان بدون ألف[2].

وأما الألفاظ المشتقة من مادة (**الملاقاة**): فما أشار إليه في المقنع بقوله:« وحذفوا الألف [بعد اللام[3]] في قوله ﴿مُّلَـٰقُواْ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: 249] و﴿مُّلَـٰقُوهُ ﴾[البقرة: 223] و﴿مُلَـٰقِيهِ﴾ و﴿يُلَـٰقُواْ[4] ﴾ [الزخرف: 83]. حيث وقع[5] » انتهى.

ولاشك أنه لم يذكر لفظ: ﴿ التَّلَـٰقِ ﴾.

**تنبيه**: استثناء الناظم ﴿ التَّلَـٰقِ ﴾ من (**الملاقاة**)، يقتضي أن المراد بـ:(**الملاقاة**) في عبارته هذه المادة، كيف ما تصرفت، مجرّدة أو مزيدة، وكيفما كانت الزيادة، إذ لولا إرادة هذا ما احتاج إلى استثناء ﴿ التَّلَـٰقِ ﴾.

وحينئذ يرد عليه بحث، وهو شمول كلامه لقوله تعالى: ﴿فَهُوَ لَـٰقِيهِ ﴾ [القصص: 61]، إذ هو اسم فاعل من (**لَقِيَ**)، و لم يذكره أبو عمرو، فكان حقه أن يستثنيه له[6]، كما استثنى ﴿التَّلَـٰقِ﴾، وتبعد دعوى إرادة الناظم المزيد دون المجرّد، كما تبعد دعوى دخول[7] ﴿ لَـٰقِيهِ ﴾ في عبارة أبي عمرو دون ﴿التَّلَـٰقِ[8]﴾.

---

[1] في الآية:6.

[2] وافقهم خلف في اختياره. ينظر: النشر، 250/2، والمستنير، ص 247.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من ح، واثبت من: د، هـ ، ز.

[4] " ويلاقوا :غير موجودة في هـ.

[5] المقنع، ص 18.

[6] " له" زيادة من هـ.

[7] في هـ:" دخولها".

[8] استثنى الناظم هنا:" التلاق" للداني كما استثناه في البيت: 140 لأبي داود، وقد عد بعض شراح المورد السكوت استثناء والإستثناء إثباتا، والصواب عدم الاستثناء، وقد جرى عمل المشارقة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل

وأما ﴿ غُلَـٰمَيْنِ ﴾ ففي الكهف: ﴿فَكَانَ لِغُلَـٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ ﴾ [الكهف: 82].

**تنبيه**: لا يقال ﴿ غُلَـٰمَيْنِ ﴾ مُثَنَّى، فهو مندرج في حكمه المتقدم، لما تقدم من أن المراد من ألف المثنى، الألف التي لا توجد إلا في التثنية، وألف ﴿ غُلَـٰمَيْنِ ﴾ موجودة في المفرد.

وأما ﴿ٱلْخَلَّٰقُ ﴾، ففي الحجر: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الحجر: 86]، ومثله في يس [1].

**تنبيه**: هذا اللفظ من المستثنيات لأبي عمرو من قول الناظم: «**ووزن فَعَّال وفَاعِلٍ ثبت** [2]»، البيت.

وأما ﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ ﴾ ففيها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ﴾ [البقرة: 30]، ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ ﴾ [البقرة: 98] [ وفي التحريم[3]][﴿ عَلَيْهَا مَلَـٰٓئِكَةٌ ﴾ [التحريم: 6] [4] ، وهو متعدّد فيها، وبعدها، ومنوّع كما مثّل[5].

وأما ﴿ٱللَّـٰتَ ﴾، ففي النجم: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّـٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾ [النجم: 19] [6].

وأما ﴿ٱلَّـٰٓـِٔى ﴾، ففي الأحزاب: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّـٰٓـِٔى تُظَـٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَـٰتِكُمْ ﴾ [الأحزاب: 4]، وهو متعدّد متّحد النوع.

المكتبة المركزية
عبد الله الغذامي للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

المغاربة على حذفه إتباعا للمنصف، وهو الصواب. ينظر: المقنع، ص 18، وتنبيه العطشان، ص 401، والتبيان، ق/253، ودليل الحيران، ص 88، وسمير الطالبين، ص 59.

[1] في الآية: 81.

[2] في البيت: 254، انظر: ص 793-794.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من ح ، هـ ، د، والمثبت من ز.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[5] سيذكره المؤلف للداني، ووافقه الشاطبي والمهدوي، وهو محل اتفاق. ينظر: مختصر التبيين، 115/2، 116، وهجاء مصاحف الأمصار، ص 105، والوسيلة، ص 268.

[6] ينظر: المقنع، ص 18، 82، ومختصر التبيين، 1154/4، والوسيلة، ص 278.

وأما ﴿وَٱلَّتِي﴾، ففي النساء: ﴿وَٱلَّتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [النساء: 15]، وهو متعدّد متّحد النوع[1].

وأما ﴿إِلَٰهٌ﴾ فنحو: ﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[النحل: 22] [الكهف: 110]، ولفظه متعدّد ومنوّع فيها، وبعدها.

**تنبيه:** بقي على الناظم: ﴿إِلَٰهَيْنِ﴾ نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[النحل: 51]، لأنه يندرج في قول المقنع:«[ و﴿إِلَٰهٌ﴾ و﴿إِلَٰهُكُمْ﴾ ﴿وَإِلَٰهُنَا﴾ و﴿إِلَٰهَهُۥ﴾ وشبهه من لفظه حيث وقع[2]» انتهى.

ولا يندرج في عبارة الناظم لما تقرر أن المثنى لا يندرج[3] في المفرد[4]، ولذا[5] احتاج إلى ذكر ﴿غُلَٰمَيْنِ﴾ مع ﴿غُلَٰمٌ﴾.

وأما ﴿بَلَٰغٌ﴾، ففي إبراهيم: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: 52]، ونحو ما في الرعد: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الرعد: 40]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل في المقنع[6].

وأما ﴿غُلَٰمٌ﴾ ، ففي آل عمران: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ﴾ [آل عمران: 40]، وفي الكهف: ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾ [الكهف: 80]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل[7].

---

[1] حيث وقع هذا اللفظ والذي قبله. ينظر: المقنع، ص 18، 48-49، والمحكم، ص 190، ومختصر التبيين، 395/2، 398، 998/4.، والوسيلة، ص 263-264.

[2] المقنع، ص 17. وقد اجتمعت المصاحف على الحذف. ينظر: مختصر التبيين، 212/2، 233، 349، 454/3، 569، 620، 687، 824، 914/4، 1031، 1331، والتبيان، ق/253-ب، وتنبيه العطشان، ص 402-403، والوسيلة، ص 266-268.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من ح ، د، والمثبت من هـ ، ز.

[4] وأخطأ الرجراجي حين حكم بدخوله فيه. ينظر: تنبيه العطشان، ص 403.

[5] في هـ:" والذي".

[6] سيأتي نص المقنع، وهو بإجماع المصاحف حيث وقع. وانظر: مختصر التبيين، 336/2، 777/3، 907/4، 1096. والوسيلة، ص 275-276، وتنبيه العطشان، ص 403.

[7] استثنى الناظم في البيت:139 هذا اللفظ أي الأول الذي في آل عمران لأبي داود، وقد حكى النائطي الإجماع على حذفه، وحكى حذفه الداني وابن القاضي والسيوطي، وبالحذف في الجميع جرى عمل المغاربة وهو الصواب، تقليلا للخلاف، وحملا لأبي داود على النظائر، وإتباعا للشيوخ الذين حكوا حذفه. » ينظر: مختصر التبيين، 343/2،

وأما ﴿ الَـــٰنَ ﴾، ففيها: ﴿قَـالُوٱ الَـــٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾[البقرة: 71]، وفي يونس: ﴿ءَالَـــٰنَ وَقَدْ كُنتُم ﴾ [يونس: 51]، وهو متعدّد، ومنوّع كما مثّل.

وسيأتي قريبا استثناء فرد منه.

وأما ﴿إِيلَـــٰـــفِ﴾ معا، ففي سورة قريش: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ○ إِۦلَٰفِهِمْ ﴾ [قريش: 1 – 2][1].

وأما ﴿ سَلَٰمٌ ﴾، فنحو: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ ﴾[هود: 69]، ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [المائدة: 16]، ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ﴾ [الحشر: 23]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

**قال [في المقنع**[2]] في فصل ما اجتمع عليه كتّاب المصاحف: « وكذلك أجمعوا على حذف الألف في: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ﴾و﴿أُو۟لَٰٓئِكُمْ[3] ﴾ ﴿وَلَٰكِنَّهُۥ ﴾﴿ وَلَٰكِنِّى ﴾ ﴿وَلَٰكِنَّكُمْ ﴾ ﴿وَلَٰكِن لَّا ﴾، وشبهه من لفظه حيث وقع.

وكذلك حذفوها بعد اللام في قوله:﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ[4] ﴾ ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ[5] ﴾ و﴿ سَلَٰمٌ ﴾ و﴿سَلَٰمًا ﴾ و﴿إِلَٰهٌ﴾ و﴿ إِلَٰهُكُمْ ﴾ ﴿وَإِلَٰهُنَا﴾ [و﴿إِلَٰهَهُۥ ﴾[6]]، وشبهه من لفظه.

المكتبة المركزية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

711/3، 826/4، والمقنع، ص، 17، والتبيان، ق/252-أ، وتنبيه العطشان، ص 393، 394، ومجموع البيان، ق/35-أ، وشرح المحاصي، ق/91-أ، والإتقان، 213/2، ونثر المرجان، 25/1، 420، ودليل الحيران، ص 88، وبيان الخلاف، ق/40-أ، وسمير الطالبين، ص 58، وسفير العالمين، 198/1.

[1] وقد حكى الشيخان إجماع المصاحف على حذف الألف من اللفظين. ينظر: المحكم، ص 187، 190، ومختصر التبيين، 1321/5-1322.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[3] في المقنع المطبوع بعدها:" ولـٰكن "، ولم ترد في كل النسخ.

[4] في المقنع المطبوع بعدها:" وملـٰئكة"، ولم ترد في كل النسخ.

[5] في المقنع المطبوع بعدها:" والسلـٰم"، ولم ترد في كل النسخ.

[6] **ما بين المعقوفين ساقط من د.**

ثم قال بعد كلام: « وكذلك حذفوا الألف بعد اللام، في قوله: ﴿بِغُلَٰمٍ﴾ و﴿غُلَٰمٌ﴾ و﴿غُلَٰمَيْنِ﴾ و﴿خَلَٰٓئِفَ﴾ و﴿ءَالَٰفٍ﴾ ﴿وَٱلسَّلَٰسِلُ﴾ و﴿ٱلْبَلَٰغُ﴾ و﴿بَلَٰغٌ﴾ و﴿ٱلْخَلَّٰقُ﴾».

ثم قال بعد كلام: « وكذلك حذفوها [من: ﴿ٱللَّٰتَ﴾ وفي قوله: ﴿مُّلَٰقُوا۟[1]﴾ و﴿مُلَٰقِيهِ﴾ و﴿يُلَٰقُوا۟﴾ حيث وقع، وفي قوله: ﴿ٱلَّٰتِي﴾ و﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾ حيث وقعا، وكذلك حذفوها] بعد اللام في قوله: ﴿ثَلَٰثَةِ﴾ و﴿ثَلَٰثَ﴾ و﴿ثَلَٰثِينَ﴾».

ثم قال بعد كلام:« وكذلك حذفوها بعد اللام، في قوله: ﴿ٱلَـٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ و﴿فَٱلَـٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: 187]، و﴿ٱلَـٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ [الأنفال: 66]، وشبهه من لفظه، إلا موضعا واحدا، فإنهم أثبتوا الألف فيه، وهو قوله في سورة الجن: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [الجن: 9] [2]» فهذه عشرون موضعا.

وقد ذكر في الباب المروي عن نافع: ﴿ثَلَٰثَ﴾ و﴿لَٰمَسْتُمُ﴾ في سورة النساء[ آية:43]، قائلا:« ومثله ﴿لَٰمَسْتُمُ﴾ في [سورة[3]] المائدة [ آية:6] [4]» [5].

ولكون[6] وضع هذا الباب عند أبي عمرو على الخصوص، خصّص الناظم ﴿ثَلَٰثَ﴾، ولم يعمّمه، كما عمّم في ﴿سَلَـٰسِلَ﴾، وذكر ﴿خِلَٰفَ﴾ في التوبة، وذكر ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ في المائدة، و﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ﴾ في الأنعام.

---

[1] في المقنع المطبوع بعدها:" وملـٰقوه"، ولم ترد في كل النسخ.

[2] المقنع، ص 17-19.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] المقنع، ص 11.

[5] قال المارغني:« والعمل عندنا على ما في المنصف من تعميم الحذف في الألف الواقع بعد اللام المفردة، لا فرق بين ما اتفق الشيخان على حذفه، أو انفرد أحدهما بحذفه، أو سكتا معا أو أحدهما عنه، إلا: (ٱلـٰن) في سورة الجن فإنه ثابت باتفاق، كما سيأتي للناظم قريبا» دليل الحيران، ص 88.

[6] في هـ:" ولكن".

**تنبيـــه**: سيأتي للناظم زيادة على هذه الألفاظ المحذوفة لأبي عمرو، لفظ: ﴿ٱلْبَلَـٰٓؤُا﴾ [الصافات: 106]، و﴿بَلَـٰٓؤُا﴾ في الدخان [آية: 33]، لقوله هناك:«**وليس قبل الواو فيهن ألف**[1]».

وقد تقدم لأبي عمرو من هذا النوع مع غيره حذف ألف: (الجلالة)، و﴿ٱللَّهُمَّ﴾، وقد تقدم الاعتذار عنه في تأخير هذا النوع إلى هنا، مع أن (الجلالة) أنسب به.

**الإعراب**: «حذفت خلائف» فعل ماضي مبني للمجهول ومرفوعه، و«في مقنع» متعلق بالفعل، و«حيث» ظرف متعلق بـ«حذفت» أيضا، مضاف إلى جملة «أتت»، و«ثلاثون» عطف على «خلائف»، و«كيف» شرط منصوب على الحال من فاعل جملة شرطه المحذوف[2]، و«حذف» جوابه لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: كيف أتى حذفت ألفه، و«ثلاثة» وستة ألفاظ بعده عطف أيضا بحذف العاطف من غير الرابع والخامس، فـ«سلاسل» مرفوع منوّن لا منصوب، لئلا يوهم الخصوص، و«في النساء» حال، و«ثلاث» مقدم عليه، و«بعد مقعدهم» صفة «خلاف»، أو حاله، و«قل» أمر، و«لـٰمستم» مبتدأ خبره محذوف، أي: كذلك، والجملة محكي «قل»، و«في الملاقاة» متعلق بفعل محذوف، أي: حذفت، و«سوي» نصقه على الاستثناء، و«التلاق» مضاف إليه ما قبله، و«في غلامين» وخمسة ألفاظ بعده عطف على «الملاقاة»، و«حيث» ظرف متعلق بـ«حذفت» المقدّر، مضاف إلى جملة «تأتي»، و«كذا إلـٰه» خبر ومبتدأ، وجميع الألفاظ بعده إلى «سلام» عطف عليه بحذف العاطف من «إيلـٰف[3]» و«معا[4]» حال «إيلـٰف»، بتقدير مضاف، أي: كلمتا «إيلـٰف» جميعا.

---

[1] في البيت:322، انظر: ص 948 وما بعدها.

[2] في هـ:" المحذوفة".

[3] في هـ: "إيلافهم".

[4] في هـ:" ومع".

قال:

[148] وَكُلُّهُمْ فِي الْجِنِّ الَانَ ذَكَرُوا ... بِأَلِفٍ حَسَبَمَا قَدْ أَثَرُوا

أخبر عن شيوخ النقل كلهم، أنهم ذكروا: ﴿ الَانَ ﴾ في الجن ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ الَانَ ﴾ [الجن: 9] بألف، لا كغيره مما كتب من لفظ: ﴿ الَٰنَ ﴾ بغير ألف[1].

وهذا البيت في معرض الاستثناء من قوله: « **ومع لام ذكره تتبعا** »، البيت. وقوله: « **وأطلقت في منصف** »، وقوله: « **و الَٰنَ إيلَٰف** ».

ثم قوله: « **حسبما[2] قد أثروا** »، أي: مثل ما رووه، تتميم البيت.

**تنبيه:** لعل اتفاق المصاحف على إثبات ألف: ﴿ الَانَ ﴾ في الجن، إشارة إلى أصله من كون: « **الـ** »، كلمة مستقلة، و« **آن** »، كلمة، فلم يحصل شرط الحذف، وهو الاتصال في كلمة.

وأما غيره من لفظه، فالاتصال فيه تقديري كما تقدم.

**الإعراب:** «كلهم ذكروا» جملة كبرى، و«الآن» مفعول «ذكروا»، و«في الجن» حال «الآن»، لا متعلق بـ«ذكروا»، إلا أن أبا عمرو لم يذكر ثبته في سورة الجن، بل في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف، كما تقدم و«بألف» متعلق بـ«ذكروا»، و«حسبما» نعت لمصدر محذوف، أي: «ذكروا» موافقا لما رووه، أو لروايتهم.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 18-19، ومختصر التبيين، 162/2، وقد نسب النائطي الحذف لمصحف ابن الجزري، وأخطأ محمد علي خلف الحسيني شيخ المقارئ المصرية سابقا في تعليقه على سمير الطالبين حيث قال أن أبا داود سكت عن موضع الجن، ونسب إطلاق الحذف في جميع هذا اللفظ للمنصف، وأن عمل المغاربة على ذلك، وشكك السخاوي في نقل الداني في موضع الجن، وقال:« ففيه نظر»، وقال بأنه رآه في مصاحف قديمة بالحذف، ورآه في المصحف الشامي بالألف، وهو كعادته يتعقب الداني كثيرا ويوهمه في نقله وهذا خطأ منه، لأن لفظ الجن محل اتفاق بين الشيخين ذكراه بإثبات الألف ووافقهما الشاطبي والبلنسي والمهدوي، وابن آجطا، والرجراجي، والسيوطي والمخللاتي، والضباع وغيرهم. وقال الجعبري مجيبا السخاوي فيما قال عن رؤيته مصاحف قديمة بالحذف:« فإن كان من العثمانية أثبتت خلافا وإلا فلا"، والله أعلم. ينظر: سمير الطالبين، ص 57، ، والصواب ما عليه الشيخان. ينظر: الوسيلة، ص 279-280، وهجاء مصاحف الأمصار، ص 107، والتبيان، ق/253-ب، وتنبيه العطشان، ص 408، والإتقان، 213/2، ونثر المرجان، 535/7، وإرشاد القراء، 678/2.

[2] في هـ:" حيثما".

قال:

[149] وَأَوْ كِلَاهُمَا بِخُلْفٍ جَاءَ ... وَلَيْسَ بِرَسْمُونَ فِيهِ يَاءَ

أخبر عن شيوخ النقل: بخلاف المصاحف في حذف ألف: ﴿كِلَاهُمَا﴾ في الإسراء: ﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: 23]، وإثباته، وأن الألف لم ترسم فيه ياء.

قال في التنزيل:« و﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ بلام ألف، وفي بعضها كتبوه: بلام وهاء، من غير ألف على الحذف والاختصار، كما فعلوا في ألف التثنية، حيثما وقعت في القرآن، والأول اختياري، أعني إثبات الألف هنا، وفي كل القرءان، و لم يرسم أحد منهم في موضعها ياء، إذ ليس للياء فيها طريق، فاعلمه.

وإن كان الأخوان يميلان فتحة اللام[1]، فإنما ذلك من أجل كسرة الكاف الجالبة للإمالة، لا لغير ذلك[2]» انتهى.

وفي المقنع مثل ما ذكر الناظم[3].

**ومذهب البصريين:** أن (كِلَا) مفرد، ووزنه عندهم: (فِعَا) كـ(مِعَا)، وعليه فهل أصل ألفه واو، أو ياء، قولان.

**ومذهب الكوفيين:** أن ألفه للتثنية.

فقول أبي داود:« كما فعلوا في ألف التثنية »، هو على أحد القولين فيه[4].

وذكر الناظم له هنا مناسب للقول الآخر، بناء على أن أصل ألفه الواو.

وأما على أن أصله الياء، فالمناسب له: « **فصل وهاك ما بألف قد جاء**[5] ».

**الإعراب:** بيّن.

---

[1] وافقهما خلف في اختياره. ينظر: المستنير، ص 315، والفتح والإمالة للداني، ص 85، والكشف، 173/1.

[2] مختصر التبيين 788/3-789.

[3] المقنع، ص 94.

[4] " فيه" زيادة من: هـ ، ز. والعمل على ما اختار أبو داود، واختياره موافق لمذهب الكوفيين أن ألفه للتثنية لفظا. ورأي البصريين: أن الألف أصلية، وأن اللفظ مفرد لفظا، مثنى معنى، وقد بيّن حجج الفريقين الرجراجي وابن الأنباري وغيرهما. ينظر: تنبيه العطشان، ص 410، و لإنصاف في مسائل الخلاف، 439/2-441.

[5] البيت: 375. منظومة مورد الظمآن، ص 30.

المكتبة الرقمية
العلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

و«أو» من لفظ القرءان، وليست قيدا لإخراج شيء.

**قال:**

**[150]** فَإِنْ يَكُنْ مَا بَيْنَ لَامَيْنِ فَقَدْ ... حُذِفَ عَنْ جَمِيعِهِمْ حَيْثُ وَرَدْ

أخبر عن جميع شيوخ النقل بحذف الألف الواقعة بين لامين [ولكن حشوا كما تقدم ليخرج نحو: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ﴾ [الأعراف: 54] [1].

**قال في المقنع** بعد النص المتقدم في ﴿ٱلْخَلْقُ﴾:« وكذلك: ﴿ٱلضَّلَٰلُ﴾ و﴿فِي ظِلَٰلٍ﴾ [1] و﴿ٱلضَّلَٰلَةَ﴾، و﴿ٱلْكَلَٰلَةِ﴾، و﴿وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [2]، و﴿مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [3]، و﴿خِلَٰلَكُمْ﴾ [4]، و﴿ظِلَٰلُهُۥ﴾، و﴿ظِلَٰلُهَا﴾، ﴿وَظِلَٰلُهُم﴾ [5]، و﴿حَلَٰلٌ﴾، و﴿أَغْلَٰلَا﴾، [و﴿ٱلْأَغْلَٰلُ﴾ [6]]، و﴿مِن سُلَٰلَةٍ﴾، وشبهه مما فيه لامان حيث وقع [7]» انتهى.

ومثله في التنزيل [8].

**الإعراب**: «إن يكن [9]» شرط، وفعله مضارع «كان» التامة أو الناقصة، و«ما» نكرة موصوفة، واقعة على ألف رفع على أنها فاعل على التمام، ونصب على أنها خبر على النقص، واسم «يكن» على هذا ضمير الألف الواقع بعد اللام، و«بين لامين» في محل صفة «ما»، وتحتمل

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[2] في د: "ولا ضلال".

[3] في د: "ومن ضلاله".

[4] في د: "وظلالهم".

[5] في د بعد هذا: "وظلالكم".

[6] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

[7] المقنع، ص 17-18.

[8] ينظر: مختصر التبيين، 98/2.

[9] في هـ:" يكون".

«ما» الزيادة، فـ«بين» في محل حال [ضمير[1]] «يكن»، أو متعلق بـ«يكن» على التمام، وخبر على النقص، وباقية بيّن.

**قال:**

**[151] وَمَـــا أَتَـــنْ تَنْبِيمـــاً أَوْ نِـــدَاْ ... كَقَوْلِـــهِ: هَـــتَيْنِ يَـــنِسَآءَ**

أخبر عن شيوخ النقل بحذف ألف اللفظ الدال على تنبيه، أو نداء، ثم مثّل للأول، بـ: ﴿هَـٰتَيْنِ﴾، وللثاني: بـ:﴿ يَـٰنِسَآءَ ﴾.

أما ﴿ هَـٰتَيْنِ ﴾، ففي القصص: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَـٰتَيْنِ ﴾ [القصص: 27]، ومثله: ﴿هَـٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ﴾[البقرة: 25]، و﴿هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: 31]، و﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾ [محمد: 38] .

وذلك أن أصل هذه الكلم: (تين) و(ذا) و(أولاء) و(أنتم) ثم اتصلت بها (هـا) الدالّة على التنبيه، وهي حرف ثنائي[2].

ولكن طرأ من[3] التغيير في ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾: تسهيل همزته بين بين عند قالون، وإبدالها ألفا عند ورش في إحدى الروايتين عنه[4]، فاجتمعت مع ألف (ها[5])، فحذفت أولاهما، على قياس اجتماع الساكنين، فهي محذوفة في هذه القراءة لفظا وخطا، كألف: (يا)، من: ﴿يَـٰبْنَؤُمَّ﴾ [طه: 94].

وأما على الرواية الأخرى عنه: بماء[6]، فهمزة مسهّلة بين بين دون ألف بينهما، فالألف من: (ها) محذوفة أيضا، لكن على لغة قليلة فيها، فهي محذوفة لفظا وخطّا كما في الرواية الأولى.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من: هـ ، ز.

[2] في د ، ز: "ثناء".

[3] " من " زيادة من: هـ ، ز.

[4] ينظر: النشر، 1/400-401.

[5] في ح ، د:" هـ:" ألفها".

[6] في ح:" بياء"، والمثبت من: د، هـ ، ز.

وأما ﴿ يَٰنِسَآءَ ﴾، ففي الأحزاب: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ ﴾ في موضعين [آية: 30، 32]، ومثله ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة: 21]، و﴿يَٰٓـَٔادَمُ ﴾ [البقرة: 33].

وذلك أن أصلها: (نسآء) و(أيها) و(ءادم)، ثم اتّصلت بها (يا) الدالّة على النداء، وهي حرف ثنائي، والقسمان متعدّدان.

**قال في التزيـــل** لما ذكر حذف ألف ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ﴾:« وكذلك حذفوا الألف بعد هاء تنبيه، أين ما أتت، نحو: ﴿هَٰذَا ﴾ و﴿هَٰذِهِ [1] ﴾ و﴿هَٰذَانِ ﴾ و﴿ هَٰتَيْنِ [2] ﴾، و﴿أَهَٰكَذَا ﴾، تشبهه، وكذا ﴿هَٰٓأَنتُمْ ﴾ كتبوه بألف واحدة، وهي الساكنة [3] » انتهى.

ومثله في المقنع[4].

**تنبيهات: الأول**: زاد **في المقنع** ما نصه:« والألف الثانية[5] في الخط بعد الياء والهاء، فيما ـن بعدهما[6] فيه همزة، هي الهمزة، لكونها مبتدأة [7] » انتهى.

وقد صرح الشيخان في الضبط باختلاف النحويين في هذا الضرب: هل الألف المحذوفة ب (ها) و(يا)، والموجودة صورة الهمزة[8]، أو المحذوفة صورة الهمزة والموجودة[9] ألف (ها) و(يا) ، واختار ما اقتصر عليه هنا[11] لوجوه:

أنها: (ها)، **في المحكم** إلى أربعة[12].

---

في ح ، د بعدها: ( هؤلاء)، وهو تكرار.

ب هـ:" وهاتان".

ظر: مختصر التبيين، 117/2.

قنع، ص 16.

ب ح ، د ، ز:"الثابتة"، والمثبت من هـ.

في ح ، د:" ما بعدهما" والمثبت من: هـ ، ز.

قنع، ص 16.

هو مذهب الكسائي، واختاره الداني، وأبو داود كما ذكر ابن عاشر.

ب هـ:" الموجودة".

وهو مذهب أحمد بن يحيى ثعلب ومن وافقه.

في هـ:" هذا".

نظر: المحكم، ص 153-155، وأصول الضبط، ص 175-181، واللآلي الفريدة، 314/1.

**الثاني**: ما تقدم عن الشيخين وفي حلّ الكلام الناظم من التمثيل بـ:﴿**هَآنتُمْ**﴾، بناء على أنه مركب من: (**ها**)، و(**أنتم**) هو أحد احتمالين فيه.

والاحتمال الآخر: أنه مركب من همزة الاستفهام، و(**أنـــتم**)، فخففت[1] الهمزة الأولى، بإبدالها هاء، وسهلت الثانية عند قالون بين بين، وأُدخِل بينهما ألف على قياس الهمزتين المفتوحتين من كلمة عنده[2].

وعلى هذا الاحتمال فلا يكون من هذا الفصل[3]، و[4]لا حذف فيه أصلا، وهذا الاحتمال على[5] قراءة ورش بكلتا الروايتين عنه أرجح، وكذا في قراءة قالون على ما قال **الجعبري**[6].

**الثالث**: اعلم أن الكلمة المعبّر عنها إذا كانت موضوعة على حرف واحد، عبّر [عنها[7]] باسم ذلك الحرف، الخاص بها[8]، نحو: (لام) الجر وبابه، و(واو) العطف وبابه، أو المشترك، فيقال: في المتصل بالفعل من نحو: (ضربتُ): التاء، أو الضمير فاعل، وإذا كانت موضوعة على حرفين، نطق بها كما هي نحو: (من)، و(عن)، و(قد[9])، ومن هذا الضرب: (ها) التنبيه، و(يا) النداء، و(لا) التبرئة، ونحو ذلك.

ولا يقال: (هاء) التنبيه، و(ياء) النداء بالمدّ، بل بالقصر[10]، واختلافهم في التعبير عن: (الـــ) مبني على اختلافهم في أداة التعريف ما هو؟

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] في هـ:" مخففة".

[2] في د، هـ بعد عنده: "وهكذا وسهلت الثانية دون إدخال وإبدالها ألفا عند ورش على قياس المفتوحتين عنده"، وفي هـ:" وكذا.... عنه". وهي ساقطة من ح ، ز.

[3] في هـ:" الفعل".

[4] في ز:" إذ".

[5] في هـ ، ز:" في".

[6] ينظر: الجميلة، ق/94-ب.

[7] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

[8] في هـ ، ز:" به".

[9] في ح بعدها:" أو المشترك، فيقال: نحو: ضربت التاء، أو الضمير فاعل"، وهو تكرار ولا محل له هنا.

[10] في هـ:" فالمبدل بالقصر".

**الإعـــراب:** «ما» مبتدأ موصول بتقدير مضاف، أي: ألف ما أتى»، و«أتى» صلته، و«تنبيها» حال فاعل «أتى»، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: كذلك، وباقيه واضح.

**قال:**

**[152] وَلَيْسَ هَاؤُمُ وَهَاتُوا مِنْهَا لِمَعْنَى التَّنْبِيهِ فَاعْلَمْ مِنْ هَا**

لما ذكر في البيت قبل هذا: أن ألف (ها) التنبيه محذوفة، خشي أن يتوهّم متوهّم أن (**ها**) من: ﴿**هَآؤُمُ**﴾ و﴿**هَاتُوا**﴾ في قوله: ﴿**هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ**﴾ [الحاقة: 19]، و﴿**هَاتُوا بُرْهَٰنَكُمْ**﴾ [البقرة: 111] للتنبيه، فرفع ذلك التوهّم بقوله: أن (**هـا**) من ﴿**هَآؤُمُ**﴾ و﴿**هَاتُوا**﴾ ليست من الألفاظ الدالة على التنبيه، لعدم استفادة التنبيه من لفظة (**هـا**)، إذ هي جزء كلمة فيهما.

أما ﴿**هَآؤُمُ**﴾، فـ:(**ها**) [فيه[1]] اسم [فعل[2]]، بمعنى: خذ.

**قال الكسائي:** « والعرب تقول: (**هاءَ**) للرجل، وللاثنتين: رجلين، أو امرأتين: (**هاؤُمَا**)، وللرجال: (**هاؤُمُ**) وللمرأة: (**هاءِ**)، بهمزة مكسورة من غير ياء، وللنسوة: (**هاؤُنَّ**)[3]» انتهى.

وهذه الزوائد على لفظة (**ها**) أحرف تبين حال المخاطب، وفيه لغات[4] أُخَر، ليس هذا محل ذكرها[5].

وأما ﴿**هَاتُوا**﴾، ففيه ستة أقوال، أصحّها: أنه فعل، لاتصال الضمائر به، وهاؤه أصلية هي فاء، ولامه معتلّة[6]، يقال:« هاتَى يهاتِي، مُهاتَاة[7]، كرامَى، يرامِي. مُراماة[8]»، ومعناه:

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] ينظر: سر صناعة الإعراب، 319/1، ومغني اللبيب، 402/2.

[4] في هـ:" لغة".

[5] ينظر: سر صناعة الإعراب، 319/1، ولسان العرب، 4599/6.

[6] في هـ:" متعلقة".

[7] ينظر: الصحاح، 271/1.

[8] ينظر: لسان العرب، 1470/3-1741.

«أحضروا»، فهو: أَمْرٌ، ووزنه في الأصل: (فَاعِلُوا)، لكن لما اتصل به الضمير، وهو: الواو، التقى ساكنان، فحذف أولهما، وهي الياء، التي هي لام الكلمة، وضمّ ما قبلها للمجانسة، فصار[1] بوزن:(فَاعُوا)، ومن جملة الأقوال فيه: أنه فعل من: أتى، دخل عليه (**هـا**) التي للتنبيه، وألزمت همزته الحذف، وهو مردود بأن الأصل: أن لا حذف، وأن معناهما مختلف، فمعنى: هاتِ[2]: أحضِر، رباعيا، وإيت، بمعنى: احْضر ثلاثيا، وإلى ردّه أشار الناظم بالبيت.

**تنبيهات: الأول**: يشترط [في[3]] حذف ألف (ها) التنبيه، أن لا تكون طرفا، نحو: ﴿ **يَاأَيُّهَا** ﴾، فلا يحذف ما كان كذلك، إلا ما سيذكره الناظم بعدُ في قوله: « **وأيه الزخرف**[4] »، البيت.

وهذا الشرط ربما يستفاد من مثال الناظم.

**الثاني**: ليس (**يا**) من: ﴿ يَاجُوجَ ﴾ للنداء، فلا يحذف ألفه كما تقدم في الأسماء الأعجمية[5].

**الإعراب**: «هاؤم» اسم «ليس»، وهو على حذف مضاف، أي: ها «هاؤم»، و«هاتوا» عطف على «هاؤم»، و«منها» خبر «ليس» ويكتب متصلا كما هو شأن الجار مع الضمير، وهو عائد على (ها) التي للتنبيه، و«لعدم التنبيه» متعلق بما [في[6]] ليس من معنى الانتفاء، و«من ها» متعلق بـ«عدم»، ويكتب منفصلا، كما هو شأن الجار غير الإفرادي مع الاسم الظاهر، لأن كلمة «ها» فيه اسم ظاهر لا ضمير، وجملة «اعلم» معترضة بين المصدر وصلته، لتصحيح الوزن، هذا أولى ما يحمل عليه كلام الناظم.

المكتبة الوقفية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] في هـ:" فاصروا".

[2] في هـ:" هاتوا".

[3] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[4] في البيت: 239، انظر: ص 759-760.

[5] انظر: ص 511.

[6] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

قال:

[153] وَلَفْظُ سُبْحَانَ جَمِيعاً حُذِفَا لَكِنَّ: قُلْ مُسْبْحَانَ فِيهِ اخْتُلِفَا

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بحذف ألف: ﴿سُبْحَانَ﴾ جميعه، نحو: ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾[البقرة: 32]،﴿سُبْحَانَهُۥ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[البقرة: 116]، وهو متعدّد فيها وبعدها، متّحد النوع، نحو: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ﴾ [الإسراء: 1]، ﴿وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَآ﴾ [الإسراء: 108]، ﴿فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: 17].

ثم استدرك في: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ في وسط الإسراء [آية: 93]، خلافا بين المصاحف، لجميعهم.

واحترز بقيد المجاور لـ«قل»، عن الخالي عنه.

**تنبيهات: الأول**: شهّر اللبيب الحذف في: ﴿قُلْ سُبْحَانَ[1]﴾.

**قلت**: وهو ظاهر التوجيه حملا على النظائر، وشهّر بعضهم[2] فيه الإثبات[3].

---

[1] الدرة الصقيلة، ق/39-أ، وقد نسب تشهير الإثبات للّبيب شيخنا المفضال: الدكتور أحمد شرشال في تحقيقه لمختصر التبيين لأبي داود، وخطأ ابن عاشر في ذلك، والصواب ما قاله ابن عاشر من نسبة تشهير الحذف للّبيب، وقد نسب ذلك للّبيب أيضا: أبو الحسن النزوالي، وابن القاضي، إضافة إلى من ذكرهم هو – أي ممن نسبوا تشهير الحذف للبيب –، وهم: المارغني، ومحمد الحسيني، وهو كذلك كما في الدرة الصقيلة. ولعل ما وقع فيه الدكتور شرشال زلة قلم لم يقصدها، وهو مغمور في بحور ما قدم من خير لكتاب الله عز وجل، وجل من لا يخطأ. ينظر: مختصر التبيين، 796/3 ، ومجموع البيان، ق/37-ب، وبيان الخلاف، ق/41-ب، وسمير الطالبين، ص 43، ودليل الحيران، ص 91.

[2] شهر الإثبات المجاصي في شرحه على المورد، ق/92-ب.

[3] وجرى العمل بالحذف في مصاحف أهل المغرب عدا مصحف الجماهيرية الليبية، وبالإثبات في مصاحف أهل المشرق، إتباعا لأصولهم العتيقة – مصاحف أهل العراق العتق –. قال ابن القاضي: « والعمل على الحذف ». ينظر: المقنع، ص 17، 95، ومختصر التبيين، 796/3، والوسيلة، ص 175-176، والدرة الصقيلة، ق/39-أ، وتنبيه

**الثاني**: ﴿سُبْحَانَ﴾ على وزن: (فُعْلاَن)، فهو من المستثنيات لأبي عمرو من قول الناظم: « **وذكر الداني وزن فُعْلاَن** [1]»، البيت.

**الثالث**: هذا الاختلاف ساقه الناظم مطلقا، وليس لصاحب المنصف فيه كلام، وهذا[2] مما يؤيد أن الناظم لا يعتبر في الإطلاق صاحب المنصف، كما تقدم.

**الإعراب**: «لفظ سبحان» مبتدأ ومضاف إليه، و«حذف» جملة فعلية خبره، و«جميعا» حال مرفوع «حذف»، وهو الضمير العائد على المبتدأ، و«لكن» حرف استدراك، و«قل سبحان» اسم «لكن»، و«اختلف» مبني للمجهول، ونائب فاعله، أما المجرور قبله على مذهب الكوفيين في إجازة تقديم الفاعل، والجملة الفعلية خبر «لكن»، وأما ضمير مصدر الفعل، و«فيه» في موضع حال ذلك الضمير، والتقدير: لكن ألف «قل سبحان» اختلف، هو: أي الاختلاف حال كونه مستقرا في ألف: «قل سبحان»، وإنما قدر فيه حالا من ضمير الاختلاف، لا[3] المتعلق باختلف، ليختص المصدر بوجود الحال، التي هي صفة في المعنى، إذ لا ينوب المصدر على الصحيح إلا[4] [مختصا[5]].

**قال:**

[154] وَكَاتِبـاً وَهْـوَ الأَخِيـرُ عَنْهُمَـا ... وَمُقْنِـعٌ لَـدَى الـثَّلاَثِ مِثْـلَمَـا

[155] وَالنُّـونُ نَجْـلاَءِ ثَالِثًـا قَـدْ أَثْبَتَـا ... وَالأَوَّلاَنِ عَنْهُمَـا قَـدْ سَـكَتَا

أخبر عن الشيخين باختلاف المصاحف في حذف ألف: ﴿كَاتِبًا﴾ الأخير في ترجمة البقرة، وهو: ﴿وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا﴾ [البقرة: 283]، وإثباته.

---

العطشان، ص 418، وشرح المحاصي في الرسم، ق/92-ب، ومجموع البيان، ق/37-ب، وبيان الخلاف، ق/41-ب، وسمير الطالبين، ص 43، ودليل الحيران، ص 91.

[1] البيت: 217، انظر: ص 717-719.

[2] في ح ، د:" وهو"، والمثبت من: هـ ، ز.

[3] في ز:" لامه ".

[4] في د بعد إلا: أن يكون الجار والمجرور نائبا عن فاعل فعل محذوف يفسره المذكور.

[5] ما بين المعقوفين سقط من د، وفي هـ:" لا مختصا".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وعن أبي عمرو باختلافها أيضا في الكلم الثلاث قبله، وهي: ﴿وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ﴾ [البقرة: 282]، ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ﴾ [البقرة: 282].

وقد استفيد هذا الخلاف من سياق الشطر السابق.

ثم أخبر عن أبي داود بإثبات ألف الثالث من هذه الألفاظ المذكورة، وسكت عن الأوّلين[1].

ولما ذكر أبو عمرو في المقنع، الخلاف في الأربعة، قال:« وإثبات ألفه أوجه عندي، لقلّة دوره في القرءان، ولئلا يشتبه بقوله: ﴿كِتَٰبَ﴾ و﴿كِتَٰبًا﴾[2]».

ثم لما ذكر إثبات ألف وزن (فَاعِل)، مثّل في جملة الأمثلة بـ:﴿كَاتِبٌ﴾.

**تنبيهان: الأول**: تلخص مما نقل الناظم عن الشيخين في: ﴿كَاتِبًا﴾، أن الألفاظ الأربعة لأبي عمرو مختلف فيها، ولأبي داود على ثلاثة أقسام: مسكوت عنه، وهو الأولان، وثابت، وهو الثالث، ومختلف فيه، وهو الرابع[3].

**الثاني**: تقرّر من اصطلاح الناظم أنه إذا ذكر منونا منصوبا، قصر الحكم عليه، لجريانه مجرى التقييد بالمجاور، ولكنه احتاج إلى التقييد هنا، بقوله: « **وهو الأخير** »، لأن «**كاتبا**» عطف

---

[1] وهما:( كاتب بالعدل)، و( ولا يأب كاتب) في البقرة. ينظر: مختصر التبيين، 2/321-322.

[2] نقل الداني الخلاف في الأربعة عن مصاحف أهل العراق، ونقل عن الغازي في كتابه: أن:" كاتب" بالألف. المقنع، ص 23-24.

[3] وجرى العمل بالإثبات لمختار الداني. ينظر: بيان الخلاف، ق/40-أ، ودليل الحيران، ص 92، وسمير الطالبين، ص 56-57. هذا وقد نسب المخللاتي لابن عاشر اختيارا قال فيه :« قال ابن عاشر: والأولى إثبات الألف في الثلاثة الأُوَل، والحذف في الرابع لاتفاقهما على الخلف فيه انتهى ».و لم أجد هذا الاختيار في كل النسخ التي بحوزتي من فتح المنان، و لم ينسبه له أحد ممن اختصروا فتح المنان أو هذبوه أو استفادوا منه كـ: المارغني أو الضباع أو الحسيني أو الهوريني أو أبو زيتحار أو محمد أبو زيد، وقد نظرت في النسخة المخطوطة من إرشاد القراء عسى أن الخطأ كان مطبعيا من النسخة الأولى المطبوعة، أو من المحقق أو ما شابه، فوجدت النص نفسه والكلام ذاته من نسبة ذلك لابن عاشر. ينظر: دليل الحيران، ص 92، وسمير الطالبين، ص 56-57، والجوهر الفريد، ق/38-أ-47، ولطائف البيان، 1/45، وفتح الرحمن وراحة الكسلان، ص 10، وإرشاد القراء، 1/364، وق/90-أ.

على اسم[1] «لكن» فمحله نصب، كما احتاج إلى التقييد[2] ترجمة بقوله[3]: « **وابن نجاح شاهدا إن نصبا**[4] » وتنوين المنصوب إنما يكون عنده قيدا[5]، إذا كان الإعراب يقتضي خلاف ذلك كقولـه: « **نكالا الطاغوت**[6] »، « **وفي الأخير الحذف من ندآء**[7] »، « **ومثله في الموضعين طائـــرا**[8] »، « **وعنهما قاسيةً**[9] ».

**الإعراب**: «كاتبا» عطف على اسم «لكن»، وخبره محذوف. يدل عليه خبر المعطوف [عليه[10]]، تقديره: اختلف فيه، وبه يتعلق «عنهما»، و«مقنع» مبتدأ خبره محذوف، تقديره: ذكر، وبه يتعلق «لدى»، بمعنى [في[11]] مضاف إلى «الثلاث»، و«مثل» مفعول بـ«ذكر» المقدر، و«ما» موصول حذفت صلته، تقديرها: تقدم، وحذف الصلة جائز [بقلّة[12]]، بشرط أن يدل عليها دليل، و«ابن نجاح أثبت» جملة كبرى، و«ثالثا» مفعول «أثبت»، و«الأولان سكت عنهما» جملة كبرى أيضا، و«عنهما» [متعلق[13]] بـ«سكت»، و«قد» في الموضعين للتحقيق.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] في هـ:" الرسم ".

[2] في هـ:" تقييد ".

[3] في هـ: " في قوله ".

[4] في البيت:226، مورد الظمآن، ص 21.

[5] في هـ:" قيدا".

[6] البيت:108، مورد الظمآن، ص 13.

[7] رقم:119، مورد الظمآن، ص 14.

[8] رقم:169، مورد الظمآن، ص 17.

[9] رقم:175، مورد الظمآن، ص 18.

[10] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

[11] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من هـ ، ز.

[12] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[13] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

قال:

[156] وَالْحَذْفُ يُضَعِّفُهَا لَدَى النِّسَاءِ ... وَمَعْهُ لِلَّذِي سِوَاهُ جَاءِ

[157] وَذَكَرَ الْخُلْفَ بِأُولَى الْبَقَرَهْ ... ثُمَّ بِحَرْفَيِ الْحَدِيدِ ذَكَرَهْ

أمر مع إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل بحذف ألف: ﴿ يُضَٰعِفُهَا ﴾، الواقع في سورة النساء، وهو: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا ﴾ [النساء: 40].

ثم أخبر أن ما سواه من أفعال (المضاعفة) جاء بالحذف لأبي عمرو نحو ما في الترجمة: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾ [البقرة: 245]، ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة: 261]، وهو متعدّد فيها وبعدها.

ثم استدرك الخلاف لأبي عمرو في ثلاثة ألفاظ:

**الأول منها**: في البقرة: وهو الممثل به أولا، واحترز بالأول عن الثاني فيها الممثل به ثانيا.

**والثاني والثالث**: في سورة الحديد: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ ﴾ [الحديد: 11]، ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ [الحديد: 18].

وقد قرأه الابنان بحذف الألف، وتشديد العين، حيث وقع[1].

**تنبيهان: الأول**: لا يدخل في: سوى يضاعفها الاسم من (المضاعفة)، بدليل ذكر الناظم [له[2]] في قوله: « **وجاء عنهما بلا مخالفه** [3]»، البيت. ولذا عبّرنا في حل الكلام الناظم بـ:« **أفعال المضاعفة** ».

وأما ﴿أَضْعَافًا ﴾ [البقرة: 245] فلا مدخل له هنا من باب أولى، لأن الألف فيه بعد العين، لا بعد الضاد.

---

[1] ينظر: التبصرة، ص 167، والتيسير، ص 61، والكافي، ص 71.

[2] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

[3] رقم:165، مورد الظمآن، ص 17، وانظر: ص 616.

**الثـــاني: قـــال في المقنـــع** في الباب المروي عن نافع، عاطفا على ما كتـــب بغير ألـــــــــف:« و﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ و﴿يُضَٰعِفُ﴾ و﴿مُّضَٰعَفَةً﴾ حيث وقعن [1]» انتهى.

وقد ذكر الكلم الثلاث في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار[2]، ولم ينص أبو عمرو على عين[3] الذي في الفرقان، وإنما أطلق الناظم في عزو الحذف [إليه[4]]، اعتمادا على شمول عبارة المقنع [له[5]]، حسبما أشار إليه بقوله: « حيث وقعن ».

وعلى هذا، فلا يلتفت إلى قول من قال: « أن الداني لم يذكر الذي في الفرقان ».

**الإعراب:** «سواه جاء» جملة صغرى، و«جاءِ» اسم فاعل من «جاءِ» فقلبت عينيه همزة، لوقوعها بعد ألف فاعل، فقلبت الهمزة التي هي لام الكلمة ياء لتطرفها بعد همزة مكسورة، فصار كقاض، و«معه» ظرف في محل حال ضمير «جاءِ» ومضاف إليه، و«للداني» متعلق بـ«جاءِ»، وباقيه واضح.

**قال:**

**[158] وَلِأَبِـــي دَاوُدَ جَـــاءَ حَيْثُمَـــا ... إِنَّ يُضَـــٰعِفْهَا كَمَـــا تَقَـــدَّمَا**

أخبر أن الخلاف جاء لأبي داود في حذف ألف أفعال (المضاعفة) حيثما وردت، إلا ألف: ﴿يُضَٰعِفْهَا﴾ الواقع في النساء، فإنه له بالحذف كما تقدم قريبا.

**قال الشارح:**« وهذا الذي ذكر رحمه الله في هذا النظم هو الذي وجدت له بخط يده، في طرّة نسخة من هذا الرجز لبعض الطلبة ممن كان يلازمه، ويقرأ عليه هذا الرجز، فكتب له رحمه الله في قوله في هذا الموضع: «**ولأبي داود جاء حيثمـــا**»، ما نصه: هذه الألفاظ كلها عند الداني بالحذف، إلا ثلاثة مواضع، وهي الأول من البقرة، والحرفان بالحديد، فإنها بالخلاف، وهي كلها لأبي داود بالخلاف، إلا ﴿يُضَٰعِفْهَا﴾، فإنه بالحذف، وهذا وهم منه رحمه الله في هذا،

---

[1] المقنع، ص 10.

[2] المقنع، ص 92. 98.

[3] في ح ، د:" غير "، والمثبت من: هـ ، ز.

[4] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

[5] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

المكتبة الرقمية الإسلامية
عبد القادر للعلوم
جامعة الأمير

لأن[1] أبا داود لم يذكر في التنزيل في لفظ (المضاعفة) إلا الحذف، وذكر أن ذلك إجماع من المصاحف[2]، لأنه قال في سورة البقرة:« وكتبوا في جميع المصاحف: ﴿ فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ ﴾ بحذف الألف بين الضاد والعين، حيثما وقع، وكذا ﴿يُضَٰعِفْهُ [3]﴾ و﴿مُّضَٰعَفَةً ﴾ [4]».

ثم ذكر بعد هذا اختلاف القراء فيها في القراءة بحذف الألف، وإثباتها، فلعله رحمه الله حين طالع التنزيل، وقع نظره على قول أبي داود، واختلف القراء في حذف الألف وإثباتها، فتحقق عنده أنه أراد حذف الألف وإثباتها خطا، فعمل على ذلك.

ثم إنه رحمه الله لم يراجع مطالعته فيه، ولا نظر لما قبل[5] ذلك، وإلا فهذا وهم كبير، مع أنه رحمه الله كان محققا فيما ينقله، متقنا في ضبطه، محترزا من الغفلات والسقطات، ولو ذكر [له[6]] أو عثر عليه، لبدله بما يزيل الوهم، ولقد قلت بيتا مكانه:

واحذف يضاعفها لدى النساء ... وعنهما أيضا سواه جاء[7]

والخلف للداني بأولى البقرة ... ثم بحرفي الحديد ذكره

انتهى[8].

وبحثُ الشارحِ صحيحٌ، ولقد تتبع أبو داود ذكر أفعال (المضاعفة) بالحذف واحدا واحدا، زيادة على ما قال في البقرة.

وأما إصلاحه فمُوَفّ بالمقصود، على ما رأيته من نسختين قديمتين منه، مظنون بهما الصحة، إلا أنه يبقى تخصيص الذي في النساء بالذكر ابتداء، مع فرض مساواته لغيره من نظائره، قليل الجدوى.

---

[1] في هـ:" إلا ".

[2] بين اللبيب أن الذي أوقع اللبس عبارة الداني في المقنع:" حيث وقعن" ثم ذكر عن نصير خلاف المصاحف. والإجماع خاص بمصاحف أهل المدينة فقط، والخلاف في بقية المصاحف. ينظر: الدرة الصقيلة، ق/25، والمقنع، ص 10، 92، وهجاء مصاحف الأمصار، ص 101، 104.

[3] الذي في مختصر التبيين: ( يُضَٰعَفُ).

[4] مختصر التبيين، 2/293-294.

[5] في هـ:" لما قيل ".

[6] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

[7] في التبيان بدل هذا الشطر:« وغيره لابن نجاح جاء ». التبيان، ق/255-ب.

[8] التبيان، ق/255.

وقد نسب بعضهم إلى الشارح، أنّ في إصلاحه: « **وغيره لابن نجاح جاء** » قال: « [وهذا[1]] إصلاح غير موف بالمعنى، فإنه أهمل الحكم للداني، ولم يعيّن مذهبه، ثم نسب الإصلاح المتقدم عن الشارح بعضهم[2] » انتهى.

ولقد كنتُ أصلحت أبيات الناظم الثلاثة[3] في بيت واحد، وهو:

واحذف يضاعفها وللداني اختلف  في أول حرفي الحديد صف.

**الإعراب**: «لأبي داود» متعلق بـ«جاء»، وفاعله ضمير «الخلف»، و«حيثما» شرط فعله محذوف، تقديره: وقع، أي: يضاعف، وجواب الشرط محذوف، لدلالة ما قبله عليه، وهو[4] الجواب، و«إلا» استثناء، و«يضاعفها» مستثنى من المختلف فيه لأبي داود، و«كما تقدما» حال يضاعفها.

**قال**:

[159] وَفِي الْعَقِيلَةِ عَلَى الإِطْلاَقِ  فَلَيْسَ لَفْظٌ مِنْهُ بِاتِّفَاقِ

أخبر أن الخلاف جاء في العقيلة في أفعال (المضاعفة) على وجه الإطلاق فيها، ثم كمّل البيت بما يؤكّد معنى الإطلاق بقوله: فليس لفظ من أفعال (المضاعفة) في العقيلة، مصحوبا باتفاق على حذفه، وأشار إلى قوله فيها: « **يُضَاعِف الخُلفُ فيه كيف جَا**[5] »، انتهى.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

[2] (بعضهم) الأول: النزوالي في شرحه، و(بعضهم) الثاني: الرجراجي في شرحه، وهو كما قالا ، أي من نسبة الشطر للشارح، كما في نسختي من التبيان، ق/255-ب، و ينظر: مجموع البيان، ق/38-أ، وتنبيه العطشان، ص 423.

[3] في هـ:" الثلاث ".

[4] في هـ:" أهو "، وفي ز:" أو هو".

[5] العقيلة، ص 126. وانظر: الوسيلة، ص 110.

وهو من زيادة العقيلة[1] على المقنع[2].

**الإعـــراب**: «في العقيلة» متعلق بـ«جاء» في البيت قبله، و«على الإطلاق» حال فاعل «جاء»، و«على» بمعنى: مع، وباقيه واضح[3].

**خاتمة**: أسرد فيها ما انفرد أبو إسحاق التجيبي بحذفه من الألفات في هذه الترجمة **مـــن كتابه التبيان**: قال فيه: قال بعض الأئمة: ﴿**الْحِجَـــارَةِ**﴾ بغير ألف حيث وقع، ثم قال عاطفا على المحذوفات: و﴿**الْفُرْقَـــانَ**﴾، **وقال ابن رضوان**[4]: ﴿**طَعَـــامٍ**﴾ بغير ألف، حرفان، هنا: ﴿**طَعَـــامِ مَسَـــاكِينَ**﴾[البقرة:184]، وفي المائدة [آية:95]: ﴿**طَعَـــامِ مَسَـــاكِينَ**﴾، وذكر أبو داود في كتاب «هجاء المصاحف» الحرف الذي في المائدة، والذي في الغاشية، وقال في الفرقان: ﴿**الطَعَـــامَ**﴾ حيثما وقع بغير ألف، يريد والله أعلم: إذا كان بالألف واللام، ثم قال: ﴿**تَخْتَـــانُونَ**﴾، بغير ألف، و﴿**حَـــاضِري الْمَسْـــجِدِ**﴾ بالياء، وحذف الألف، واختلفوا في ﴿**أَضْعَافًا**[5]﴾ هنا، ففي التنزيل بألف ثابتة، وفي كتاب هجاء المصاحف بحذف الألف.

---

[1] قال السخاوي:« وأما ما في هود والأحزاب فلو كان يعلم فيه خلافا لذكره، لأنه أورد في الباب ما اختلفت فيه المصاحف، وقد ذكرهما نافع بلا خلاف. ينظر: الوسيلة، ص 112، والذي قاله اللبيب من وقوع اللبس من عبارة الداني يقال به هنا، بل وهذا هو موضعه. وهذا نص اللبيب كاملا أنقله لأهميته. قال اللبيب رحمه الله تعالى معلقا على إطلاق الشاطبي:« هذا البيت من تخليط المقنع، ولكن الشاطبي رحمه الله اتبع تراجم المقنع، وذلك أن أبا عمرو ذكر في المقنع في سورة البقرة أن الألف محذوفة في قوله تعالى: (فيضـــعفه) و(يضـــعف) و(مضـــعفة) حيث وقعن، ثم قال في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف في سورة الحديد في بعض المصاحف: ( فيضـــعفه) بغير ألف وفي بعضها: ( فيضـــعفه) بألف، وفي بعضها: ( يضـــعف لهم) بالألف وفي بعضها: ( يضـــعف) بغير ألف، فكان يجب عليه لما ذكر المواضع التي في البقرة أنه يستقط لفظة:« حيث وقعن»، وها أنا أبينه لك حتى لا يبقى فيه إشكال إن شاء الله تعالى: قال أبو بكر بن أشته في كتاب علم المصاحف. قال نافع بن أبي نعيم: في مصحف أهل المدينـــــة: ( فيضـــعفه له أضعـــفا)، و(يضـــعف) و( مضـــعفة) حيث وقعن بحذف الألف في جميعهن...» انتهى قول اللبيب من الدرة الصقيلة، ق/25.

[2] وجرى العمل بالحذف في جميع أفعال المضاعفة. ينظر: دليل الحيران، ص 93، وسمير الطالبين، ص 51-52.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] في ز:" روضان".

[5] في ح ، د:" ضعـــفا"، والمثبت من: هـ ، ز.

# القسم الثالث:

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

## حذف الألف من سورة آل عمران إلى سورة الأعراف

قال رحمه الله:

[160] مِنْ آلِ عِمْرَانَ إِلَى الْأَعْرَافِ عَلَى وِفَاقٍ جَاءَ أَوْ خِلَافِ

**لما** فرغ من ترجمة البقرة، انتقل إلى ترجمة ما من آل عمران الموالية لها إلى **الأعراف** لاشتراطه في الصَّدْرِ ترتيب الحذف، وليس معنى الترتيب المشترط أنه يذكر الألفاظ **واحد بعد** واحد، على حسب ترتيبها في القرآن، بل معناه: أنه يرتب التراجم، بحيث **أنه لا يذكر في ترجمة** ما تقدم عليها، أو تأخر عنها، كما تقدم في قول الناظم:« **وحذفه جئت به مرتبا** »**البيت.**

**فإن قلت**: هل يصح ما ذكره الشارح هنا، مما حاصله: أن الحذف في **هذا الرجز قسما** مطّرد، وغيره:

فالمطرد: الترجمتان المفروغ منهما، وغيره: بقية التراجم؟

**قلت**: لا، نعم تصح التفرقة بينهما، بأن المفروغ منه أكثر ألفاظه متعدده. **مطردة الحذف** وأكثر وقوعا، وبقية التراجم أكثر ألفاظها، غير متعددة، والمتعدد منها، **أقلّ**[3] وقوعا.

**الإعراب**: قبل «من آل عمران» حذف تقديره: هذا باب حذف الألفات **مبتدأ من كلم وسورة ال عمران** »، منتهيا إلى «الأعراف»، فـ«من» متعلقة بالحال المقدّر **بمبدأ،كما أن إلى الأعراف. متعلقة بالحال المقدر بمنتهيا** ، وجملة «جاء» في محل حال حذف **الألفات المقدر وعلى بمعنى:** معنى: مع، وهي ومجرورها في محل حال ضمير «جاء»، العائد على الحذف، **و خلاف عطف** على «وفاق»، والمراد بالوفاق هنا، والخلاف: وفاق المصاحف، و **خلافها،كما تقدم في** الترجمة الأولى.

---

1-في هـ تقديم وتاخير .
2-في البيت : 33،ينظر:ص 400.
3-في هـ:أكثر .
4-في هـ:أولى .

قال:

[161] وَالْحَذْفُ فِي الْمُقْنِعِ فِي ضِعَفَا ... وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ جَا أَضْعَفَا

أخبر عن أبي عمرو بحذف ألف: ﴿ضِعَٰفًا﴾ في النساء: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا[1]﴾ [النساء: 9]. وعن أبي داود بحذف ألف: ﴿أَضْعَٰفًا﴾ في آل عمران: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا[2]﴾ [آل عمران: 130].

أما الواقع في البقرة، فلا مدخل له هنا، وقد نص أبو داود على ثبت ألفه[3].

**الإعراب**: «الحذف في ضعافا» مبتدأ وخبر، و«في المقنع» متعلق بمتعلق الخبر، وهذا أولى من العكس، و«جا» بحذف الهمزة على إحدى اللغات في اجتماع الهمزتين من كلمتين، وباقية واضح.

قال:

[162] يَصَّٰلَحَا أَفْوَاهِهِمْ وَرِضْوَنْ ... وَعَنْهُمَا مُرْغَمًا وَسُلْطَنْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿يَصَّٰلَحَا﴾، و﴿أَفْوَٰهِهِمْ﴾. و﴿رِضْوَٰنٌ﴾، وعن الشيخين بحذف ألف: ﴿مُرَٰغَمًا﴾، و﴿سُلْطَٰنٌ﴾.

أما ﴿يَصَّٰلَحَا﴾، ففي النساء: ﴿أَن يَصَّٰلَحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا[4]﴾ [النساء: 128].

وقد قرأه الكوفيون بوزن: **يُكْرِمَا**، مضموم الياء، ساكن الصاد، مكسور اللام[5].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] المقنع، ص 11.

[2] مختصر التبيين، 366/2.

[3] وعلى ذلك العمل. ينظر: مختصر التبيين، 294/2.

[4] مختصر التبيين، 420/2. ونسب الضباع الحذف للشيخين، وليس كذلك، إذ لم يتعرض له الداني، ولا الشاطبي، ورسمت بالإثبات، لسكوت الداني، وهو خطأ ظاهر، لأن أبا داود نقل في هذا الموضع إجماع المصاحف على الحذف. ينظر: مختصر التبيين، 420/2-421، وتنبيه العطشان، ص 426-427، وسمير الطالبين، ص 50، ودليل الحيران، ص 95.

[5] ينظر: التيسير، ص 74، والتبصرة، ص 194، والكافي، ص 85.

وأما ﴿ أفْوَٰههِمْ ﴾، ففي آل عمران: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾[آل عمران: 167]، وهو متعدّد[1].

واحترز بالإضافة إلى ضمير الغيبة، عن غيره، نحو: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ[2] ﴾ [النور: 15].

وأما ﴿رِضْوَٰنٌ﴾، ففيها: ﴿ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ[3] ﴾ [آل عمران: 15]، وهو متعدّد في الترجمة، وبعدها، ومنوّع، نحو: ﴿رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [المائدة: 16].

وأما﴿ مُرَٰغَمًا ﴾ عن الشيخين، ففي النساء: ﴿يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا[4] ﴾ [النساء: 100].

وأما ﴿سُلْطَٰنٌ﴾، ففي آل عمران: ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا[5] ﴾[آل عمران: 151]، وهو متعدّد في الترجمة، وبعدها، ومنوّع، [نحو[6]]: ﴿ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ ﴾ [النحل: 100]، ونحو: ﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ﴾ [الحاقة: 29].

**الإعـــراب**: الألفاظ الثلاثة في الشطر الأول عطف على «أضعافا» بحذف العاطف في الأولين[7]، و«عنهما مراغما» خبر ومبتدأ بتقدير مضافين، أي حذف ألف «مراغما»، و«سلطان» عطف عليه.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 383/2.

[2] استثنى الخراز وابن عاشر هذا الموضع لأبي داود، وحمل على إثبات، وعلى ذلك مصاحف المغاربة والمشارقة، ولا وجه له أبدا لأن أبا داود كان لا يرتضي التفريق بين النظائر. ينظر: التبيان، ق/256-ب، وتنبيه العطشان، ص 427، ومجموع البيان، ق/39-أ، وشرح الحصاصي، ق/93-أ، ودليل الحيران، ص 94، ونمير الطالبين، ص 62.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 333/2، والعمل على الحذف في الألفاظ الثلاثة. ينظر: دليل الحيران، ص 95.

[4] ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 414/2.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 374/2.

[6] ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

[7] في كل النسخ:" الأخيرين"، والصواب ما أثبت. ينظر: دليل الحيران، ص 95.

قال:

[163] مُبَارَكَهْ، وَمُقْنِعٌ: تَبَارَكَا ... مُبَارَكٌ وَابْنُ نَجَاحٍ: بَارَكَا

[164] وَعَنْهُ مِنْ صَادٍ أَتَى مُبَارَكْ ... ثُمَّ مِنَ الرَّحْمَنِ قُلْ: تَبَارَكْ

أخبر عن الشيخين بحذف [ألف[1]]: ﴿مُّبَٰرَكَةٍ﴾، وعن أبي عمرو بحذف ألف ﴿تَبَٰرَكَ﴾، و﴿مُبَٰرَكٌ﴾، وعن أبي داود بحذف ألف ﴿بَٰرَكَ﴾، وبحذف [ألف[2]] ﴿مُبَٰرَكٌ﴾، حال كونه واقعا من صاد إلى آخر القرآن، وبحذف [ألف[3]] ﴿تَبَٰرَكَ﴾، حال كونه واقعا من الرحمان إلى آخر القرآن.

أما ﴿مُّبَٰرَكَةٍ﴾ لهما، ففي النور: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ[4]﴾ [النور: 35]، وفي القصص: ﴿فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [القصص: 30]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

وأما ﴿تَبَٰرَكَ﴾ لأبي عمرو ففي الأعراف: ﴿تَبَٰرَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: 54]، وهو متعدّد في تسعة[5] مواضع[6].

وأما ﴿مُبَٰرَكٌ﴾ له، ففي آل عمران: ﴿لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَٰرَكًا﴾ [آل عمران: 96]. وهو متعدّد[7].

وأما ﴿بَٰرَكَ[8]﴾ لأبي داود، ففي فصلت: ﴿وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا[9]﴾ [فصلت: 10].

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: هـ

[2] ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

[3] ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

[4] ينظر: المقنع، ص 18، ومختصر التبيين، 905/4، ودليل الحيران، ص 95-96.

[5] في هـ:" سبعة ".

[6] ينظر: المقنع، ص 18.

[7] المقنع، ص 18.

[8] في هـ:" مبرك ".

[9] ينظر: مختصر التبيين، 1051/4.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

وأما ﴿مُبَٰرَكٌ﴾، من سورة صاد له ففيها: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ﴾ [ص: 29]، وفي قاف: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا [1]﴾ [ق: 9].

وأما ﴿تَبَٰرَكَ﴾، من سورة الرحمان، ففيها: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ [2]﴾ [الرحمن: 78]، وفي الملك: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: 1].

**تنبيه**: تضمّن البيت الأول أربعة ألفاظ مشتقة من البركة، الواقع منها في هذه الترجمة: ﴿مُبَٰرَكٌ﴾.

**فقال الشارح** ما معناه:« فكان من حق الناظم تقديمه، ثم يستطرد ما بعده، وإنما قدمه والله أعلم لمشاركته ما قبله، في أن كلا منهما محذوف للشيخين، مع أن التقديم والتأخير ضيق مع هذا النظم قريب [3]» انتهى.

**قلت**: ومثل هذا البيت قول الناظم في ترجمة البقرة:« **واحذف يضاعفها لدى النساء** [4]»، البيت.

ويقرب منه قوله فيها:« **وعنهما في الحجر خلف في الريـــــح** [5]»، إلى آخره.

**الإعراب**: «مباركة» عطف على «مراغما» بتقدير العاطف، وسكّنه إجراء للوصل مجرى الوقف، بدليل إبدال تاء التأنيث هاء، وهو لا يكون إلا في الوقف، والوصل الجاري مجراه، و«مقنع» مبتدأ، و«تبارك» فاعل فعل محذوف، أي جاء عنه حذف «تبارك»، والجملة الفعلية خبر المبتدأ، و«مبارك» عطف على «تبارك» بحذف العاطف، وهذا الإعراب أولى من تقدير خبر المبتدأ حذف «تبارك»، لأنه أنسب بقوله: «وعنه من صاد أتى مبارك»، ولأن هذا الإعراب يقتضي نصب «مبارك» بالعطف على المنصوب، والذي رأيته في عدة نسخ إنما هو «مبارك» بالضم، ولا يصح ضمه على الحكاية، لأنه ورد مرفوعا ومنصوبا، والواقع منه في هذه الترجمة المنصوب، و«ابن نجاح» مبتدأ، و«بارك» فاعل فعل محذوف، أي: جاء عند حذف ألف «بارك»، والجملة خبر

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 1135/4.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 1174/4.

[3] التبيان، ق/257-أ.

[4] في البيت رقم:156، ينظر: ص 605-606.

[5] في البيت رقم:102، ينظر: ص 520 وما بعدها.

المبتدأ، و«عنه» و«من صاد» متعلقان بـ«أتى»، والثاني متعلق بحال «مبارك»، أي: أتى «مبارك» حال كونه مبتدأ من «صاد»، و«مبارك» فاعل «أتى»، و«ثم» للترتيب الذكري عاطفة جملة طلبية على خبرية، و«تبارك» فاعل «جاء» مقدر، و«من الرحمان» متعلق به، أو بحال من «تبارك»، كالذي قبله، والجملة الفعلية نصب على أنها محكي القول.

**قال:**

[165] وَجَـــاءَ عَنْهُمَـــا بِـــلاَ مُخَالَفَـــهْ ... فِـــي لَفْـــظِ بَـــرَكْنَا وَفِـــي مُضَـــعَفَهْ

أخبر عن الشيخين، بحذف ألف: ﴿ بَرَكْنَا ﴾، و﴿ مُّضَعَفَةً ﴾.

أما ﴿ بَرَكْنَا ﴾، ففي الإسراء: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ [الإسراء: 1]، وهو متعدّد[1].

وأما ﴿ مُّضَعَفَةً ﴾، ففي آل عمران: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَـٰفًا مُّضَعَفَةً ﴾[2] [آل عمران: 130].

**تنبيه:** تلخّص من كلام الناظم في ألفاظ (البركة)[3]، أن أبا عمرو حذف ألف جميعها، إلا ﴿ بَـــارَكَ ﴾، وأن أبا داود حذف منها ثلاثة مطلقا، واثنين بقيد، فـ:﴿ مُبَرَكٌ ﴾ من صاد، و﴿ نَبَرَكَ ﴾ من الرحمان[4].

**الإعراب:** بيّن.

**قال:**

[166] وَفِـــي ثَمَـــنِينَ ثَمَـــانِنَ مَعَـــا ... وَفِـــي ثَمَـــنِيَةَ أَيْضـــاً جُمِعَـــا

أخبر عن الشيخين، بحذف ألف: ﴿ ثَمَنِينَ ﴾ و﴿ ثَمَنِىَ ﴾ و﴿ ثَمَنِيَةَ ﴾.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 18، ومختصر التبيين، 785/3.

[2] ينظر: المقنع، ص 10، ومختصر التبيين، 366/2، والوسيلة، ص 108.

[3] في هـ:" البكرة ".

[4] وجرى العمل على حذف جميع ألفاظ البركة حيث وقعت عند المغاربة وعلى ما عند أبي داود عند المشارقة. ينظر: دليل الحيران، ص 96، وسمير الطالبين، ص 41-42.

المكتبة الرقمية لمعهد العلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

أما﴿ ثَمَٰنِينَ ﴾، ففي النور: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ [1] ﴾ [النور: 4].

وأما﴿ ثَمَٰنِيَ ﴾، ففي القصص: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖ [2] ﴾[القصص: 27].

وأما ﴿ثَمَٰنِيَةَ ﴾، ففي الأنعام: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖۖ مِّنَ ٱلضَّأۡنِ ٱثۡنَيۡنِ ﴾ [الأنعام: 143]، وهو متعدّد في الزمر والحاقة، في موضعين منها[3].

**تنبيهان: الأول**: نص الناظم على ﴿ ثَمَٰنِينَ ﴾، وإن كان ملحقا بالجمع السالم، لأنه منقوص كما تقدم في ترجمة فاتحة الكتاب أن الناظم لم يعتمد[4] دخول المنقوص في ضابط الجمع، وتقدم هناك وجه تأخيره إلى هنا.

**الثاني**: لم يقع في هذه الترجمة من هذه الألفاظ، إلا لفظ: ﴿ثَمَٰنِيَةَ ﴾ فيأتي في ترك تقديمه على ﴿ ثَمَٰنِينَ ﴾ و﴿ ثَمَٰنِيَ ﴾ من البحث ما تقدم في ترك تقديم ﴿مُبَٰرَكٌ ﴾ على ﴿مُّبَٰرَكَةٍ ﴾ و﴿ نَبَٰرَكَ ﴾.

الإعراب: «وفي ثمانين» و«ثماني» و«في ثمانية» معطوفات على لفظ «باركنا»، و«معا» حال «ثمانين» و«ثماني»، و«أيضا» حال فاعل «جاء» في البيت قبل هذا، و«جُمَعا» بضم أوّله، وفتح ثانيه، تأكيد لـ«ثمانية» المخفوض، فهو مخفوض، لكن بالفتحة للمنع من الصرف بالعدل والتأنيث، وباقيه واضح.

**قال:**

**[167] وَلِأَبِي دَاوُدَ: وَالْقَنَاطِينْ أَعْقَبَكُمْ بَالِغَةٌ أَسَاطِينْ**

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿ الْقَنَاطِيرِ ﴾، و﴿ أَعْقَبِكُمْ ﴾، و﴿ بَٰلِغَةٌ ﴾، و﴿ أَسَٰطِيرُ ﴾.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 18، ومختصر التبيين، 112/2.

[2] ينظر: المقنع، ص 18، ومختصر التبيين، 112/2، 965/4.

[3] قال اللبيب:« وقد شهر حذف الألف من: "ثمانين" و"ثمانية" و"ثماني" عند جميع المصنفين لكتب الرسم»، وبه العمل. ينظر: المقنع، ص 18، ومختصر التبيين، 112/2، 521/3، 1223/5، والدرة الصقيلة، ق/57-ب.

[4] في هـ:" يتعمد "، و في د: "يعتد".

أما﴿ ٱلْقَنَـٰطِيرِ ﴾، ففي آل عمران: ﴿وَٱلْقَنَـٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ ﴾ [آل عمران: 14]، وهو فرد[1].

وأما ﴿ أَعْقَـٰبِكُمْ ﴾، ففيها أيضا: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ﴾[آل عمران: 144]،[ ﴿إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ﴾ [آل عمران: 149] [2][3].

واحترز بالمضاف إلى ضمير جماعة المخاطبين من غيره[4]، نحو: ﴿وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا ﴾ [الأنعام: 71].

وأمّا﴿ بَـٰلِغَةٌ ﴾، ففي الأنعام: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَـٰلِغَةُ ﴾[الأنعام: 149]، وهو متعدّد بعد الترجمة، ومنوّع[5]، نحو: ﴿حِكْمَةٌۢ بَـٰلِغَةٌ ﴾[القمر: 5].

وأما﴿ أَسَـٰطِيرُ ﴾، ففي الأنعام: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّآ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنعام: 25]، وهو متعدّد، متّحد النوع[6].

**الإعراب**: «ولأبي داود» و«القناطير» خبر ومبتدأ على حذف مضافين، أي: حذف ألف «والقناطير» ثابت لأبي داود، والواو في «والقناطير» من لفظ القرآن[7]، وليست قيدا، وبقية الكلام عطف على «والقناطير» بحذف العاطف.

---

[1] قال النائطي:« وأما إثباتها كما وقع لبعض فلحن». ينظر: مختصر التبيين، 331/2، ونثر المرجان، 397/1، ودليل الحيران، ص 97، وسمير الطالبين، ص 60.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 368/2.

[4] إذ هو ثابت، وعلى ذلك جرى العمل، و لم يتعرض له الداني. ينظر: تنبيه العطشان، ص 432، ودليل الحيران، ص 97.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 522/3-523، 1158/4.

[6] حيثما ورد لأبي داود، و لم يذكره الداني، والعمل على الحذف. ينظر: مختصر التبيين، 476/3، ودليل الحيران، ص 97، وسمير الطالبين، ص 49.

[7] في د: "والواو في والقناطير من لفظ القناطير".

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قال:

[168] وَالْفِعْلُ مِنْ نِزَاعٍ أَوْ تَنَازُعْ أَوِ الْجِدَالِ قُلْ بِلاَ مُنَازِعْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الفعل المشتق من **النزاع**، [والمشتق من **التنازع**[1]]، والمشتق من **الجدال**.

فأما الأول، ففي الحج: ﴿فَلَا يُنَٰزِعُنَّكَ فِي ٱلْأَمْرِ [2]﴾[الحج: 67].

وأما الثاني، ففي النساء: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ [3]﴾ [النساء: 59]، وهو متعدّد، نحو: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ [4]﴾ [الأنفال: 46]، ﴿يَتَنَٰزَعُونَ فِيهَا كَأْسًا [5]﴾ [الطور: 23].

وأما الثالث، ففي النساء: ﴿وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾[النساء: 107] ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ [6]﴾ [النساء: 109]، وهو متعدّد كما مثّل، ونحو: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ [7]﴾[النحل: 125].

**تنبيه**: لم يقع في القرآن الاسم من **النزاع**، [ولا من **التنازع**[8]]، فقول الناظم:« **والفعل من نزاع أو تنازع** »: بيان للواقع فلا غبار عليه، والبحث معه بأن ذكر الفعل يُوهِم وقوع الاسم أيضا، فالتعبير باللفظ من **النزاع** أولى من الفعل، بناء على القول بمفهوم اللقب، وهو أضعف المفاهيم، وفيه تغيير وإحالة للعبارة عن وجهها، وهو مشترك الإلزام، إذ هو مُوهِم أيضا.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ ، د، والمثبت من: ز.

[2] والعمل على الحذف، ولم يذكره الداني. ينظر: مختصر التبيين، 374/2، 881/4، وتنبيه العطشان، ص 433، ودليل الخيران، ص 97.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 403/2. وقبل هذا الموضع موضع آل عمران: ( وتنازعتم في الأمر)، وقد نص على حذفه. ينظر: مختصر التبيين: 374/2.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 602/3.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 1149/4.

[6] ينظر: مختصر التبيين، 416/2.

[7] ينظر: مختصر التبيين، 783/3.

[8] **ما بين المعقوفين سقط من: هـ.**

وأما (**الجدال**)، فقد وقع الاسم منه في سورة البقرة[1]، وهو خارج عن الترجمة، وفي سورة هود، وسيأتي حذفه لأبي داود.

**الإعراب**: «والفعل» عطف على «والقناطير»، و«من نزاع» في محل صفة الفعل، أو حاله، وجملة «قل» استئنافية، تمم بها مع الجار والمجرور الذي هو في محل حال فاعل «قل» البيت، وباقيه واضح.

قال:

[169] فَاحِشَةٌ وَعَنْهُمَا أَكْبِرْ ... وَمِثْلُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ طَائِرْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿ فَٰحِشَةً ﴾، وعن الشيخين بحذف ألف: ﴿أَكَٰبِرَ ﴾، وألف: ﴿طَٰٓئِرًا ﴾ المنصوب المنوّن في الموضعين.

أما ﴿ فَٰحِشَةً ﴾، ففي النساء: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً ﴾ [النساء: 22]، ومثله في الإسراء، وفي الأعراف: ﴿أَتَأْتُونَ[2] ٱلْفَٰحِشَةَ ﴾ [الأعراف: 80]، ومثل مشدّد، ومنوّع، كما مثّل[3].

وأما ﴿ أَكَٰبِرَ ﴾، ففي الأنعام: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام: 123]، وهو فرد[4].

وأما ﴿طَٰٓئِرًا ﴾، ففي آل عمران: ﴿فَيَكُونُ طَٰٓئِرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ [5]﴾[آل عمران: 49]، وفي العقود: ﴿فَتَكُونُ طَٰٓئِرًۢا بِإِذْنِى [6]﴾[المائدة: 110].

وقد قرأه غير نافع، بغير ألف، ساكن الياء، موضع الهمزة[7].

**تنبيه**: هذا من المواضع التي اعتمد فيها التقييد بالنصب والتنوين.

---

[1] وهو ثابت، ولم يتعرض له الداني. ينظر: تنبيه العطشان، ص 434، ودليل الحيران، ص 97.

[2] في هـ:" لتأتون ".

[3] قال أبو داود:« و" الفاحشة"، و" فاحشة " أين ما أتت هذه الكلمة بغير ألف»، ولم يذكره الداني وجرى العمل على ما ذكره أبو داود. ينظر: مختصر التبيين، 395/2، 367، ودليل الحيران، ص 97-98.

[4] ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 513/3.

[5] ينظر: المقنع، ص 10، ومختصر التبيين، 345/2، وسمير الطالبين، ص 52.

[6] ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 463/3

[7] ينظر: التيسير، ص 66، والتبصرة، ص 179، والكافي، ص 77.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وأما قوله: «في الموضعين»، فإنما هو بيان، بدليل أنه لو قيدت القافية مثلا بالسكون لم يكن قوله: «في الموضعين»، معيّنا للمراد، لازدحام مواضعه المتعدّدة، بتقدير شمول «طائر»، للمنصوب، وغيره.

**الإعـــراب**: «فاحشة» بالرفع، عطف كألفاظ البيت الذي قبله، و«عنهما أكابر» خبر ومبتدأ على حذف مضافين، [أي[1]]: حذف ألف «أكابر»، و«مثله طيرا» خبر ومبتدأ، و«في الموضعين» حال من «طائرا»، أو من ضمير مثل، على أنه مأوّل بمماثل.

**قال:**

**[170]** كَـــذَا وَلاَ هَـــنِ أَيْضـــاً جَـــاءَ ... وَإِنَّمَـــــا هَـــنِ هُمْ مَـــوَلَهْ

**[171]** وَقَـــالَ هَـــنِ كُمُ فِـــي النَّمْـــلِ ... وَقَبْـــلُ فِـــي الإِمْـــرَا تَمَـــامُ الْكُـــلِّ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿طٰئر﴾، في أربعة مواضع، زيادة على اللفظين المتقدمين.

[فأما ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ﴾، ففي الأنعام: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ [2]﴾ [الأنعام: 38].

وأما ﴿إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ﴾، ففي الأعراف: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ [3]﴾ [الأعراف: 131].

وأمـــا ﴿قَالَ [4]] طَٰٓئِرُكُمۡ﴾، في النمـــل، فهـــو: ﴿قَالَ طَٰٓئِرُكُمۡ عِندَ ٱللَّهِۖ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ تُفۡتَنُونَ [5]﴾ [النمل: 47].

وأما الواقع في الإسراء، فهو: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦ [6]﴾ [الإسراء: 13].

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

[2] واجتمعت المصاحف على كتبه بغير ألف. ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 481/3.

[3] واتفقت المصاحف على الحذف. ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 346/2، 481/3، 565.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[5] ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 346/2، 952/4.

[6] ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 787/3.

واحترز بالقيود المذكورة لـ: ﴿طَٰٓئِرِ﴾، من الواقع في سورة يس[1].

**تنبيهان: الأول**: أطنب الناظم في العبارة هنا، وكان يمكنه أن يقول عوض بيتين ونصف: « **وغير ياسين بحذف طـــــــئر** ».

ويقيّد القافية، فيحصل العموم.

لكن العذر له والله أعلم: أنه احتاط بذكر ما حذف منه حتى يبقى غيره، على تقدير تعدّده مسكوتا، فإن الجزم يكون الثاني منه هو واحد فقط، لا يحصل إلا بعد بحث طويل، وتفتيش كثير، ولا يخفى صعوبة مثل هذا.

**الثاني**: ذكر الناظم لـ﴿**طـــــــئر**﴾ النمل قيدين: المجاورة والسورة، ولو اكتفى بأحدهما كفاه.

**الإعراب**: «ولا طائر» مبتدأ، ولكنه مخفوض على الحكاية، وجملة «جاء» خبره، وكذا في محل حال فاعل «جاء»، والمشار إليه «طائرا» في البيت قبله، و«أيضا» نصب على الحال من فاعل «جاء»، أو على أنه نعت مفعول مطلق، معمول لـ«جاء»، و«إنما طائرهم» عطف على ضمير «جاء»، بلا فصل، و«سواء» حال المعطوفين، والتقدير: ولا «طائر» «جاء» هو وإنما «طائرهم» مستويين في الحذف، مثل «طائر» المتقدم، و«قال طائركم» عطف أيضا، و«في النمل» في محل صفته، أوحاله، و«في الإسراء تمام الكل» خبر ومبتدأ، بمعنى: متمّ، مضاف [إلى الكل، و«الـ[2]» خلف ضمير ألفاظ «طائر»، و«قبل» متعلق بمتعلق الخبر، مبني على الضم، لقطعه عن المضاف[3]] إليه، وهو هنا ضمير «طائركم».

---

[1] استثنى ابن آجطا والنزوالي والمحاصي والرجراجي وابن عاشر، وتبعهم الضباع وأبي زيتحار الواقع في يس، لسكوت الداني، ونصوا على إثباته له، والذي يظهر والله أعلم أنه بالحذف، لأن الداني قال في المقنع حين ذكر أول مواضعه:« حيث وقع». ينظر: المقنع، ص 10، ومختصر التبيين، 346/2، والتبيان، ق/258-ب، وشرح المحاصي، ق/93-ب، وتنبيه العطشان، ص 437، ومجموع البيان، ق/40-ب، ودليل الحيران، ص 97، 100، وسمير الطالبين، ص 52.

[2] في هـ:" وإلى ".

[3] ما بين المعقوفين سقط من ز، وملحق في هامشها.

قال:

[172] إِلاَّ إِنَـــــاثاً، وَرُبَـــــعَ الْـــأَوَّلاَ كَـــذَا قِيَـــاماً فِـــي الْعُقُـــودِ نَقَـــلاَ

أخبر عن الشيخين بحذف [ألف[1]]: ﴿إِنَـٰثًا﴾: المقترن بـ:﴿إِلَّا﴾، وألف: ﴿رُبَـٰعَ﴾ الأول، و﴿قِيَـٰمًا﴾، في العقود.

أما ﴿إِلَّآ إِنَـٰثًا﴾، ففي النساء: ﴿إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَـٰثٗا[2]﴾ [النساء: 117].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، نحو ما في الإسراء: ﴿وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةِ إِنَـٰثًا﴾ [الإسراء: 40]، وهذا المحترز عنه، متعدّد.

وأمّا ﴿رُبَـٰعَ﴾ الأول، ففي النساء: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَـٰثَ وَرُبَـٰعَ[3]﴾[النساء: 3].

واحترز بقيد الرتبة عن الواقع في فاطر.

وأما ﴿قِيَـٰمًا﴾ في العقود، فهو: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَـٰمٗا لِّلنَّاسِ[4]﴾ [المائدة: 97].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو ما في آل عمران: ﴿قِيَـٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ﴾ [آل عمران: 191]، وفي النساء نحوه، وهو متعدّد.

**الإعراب**: «إلا إناثا» مبتدأ، و«رباع» عطف عليه، و«الأول» صفته، و«قياما» عطف أيضا بحذف العاطف، و«كذا» خبر المبتدأ، وما نسق به، و«في العقود» في محل نعت «قياما»، أو حاله، وجملة «نقلا» استئنافية، وألفه ضمير الشيخين، ويحتمل هذا البيت واللذان قبله غير ما ذكر فيها من الإعراب.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

[2] ينظر: المقنع، ص 84، ومختصر التبيين، 419/2.

[3] وأطلق الشاطبي الحذف فقال:« وكل ذي عدد». ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبْيين، 391/2، والوسيلة، ص 282.

[4] ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 461/3.

قال:

[173] وَبَـــلِغَ الْكَعْبَـــةِ قُـــلْ وَالْأَنْبِيَـــا فِيمَـــا يُسَـــارِعُونَ أَيْضـــاً رَوَيَـــا

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿ بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾، و﴿ يُسَٰرِعُونَ ﴾، في الأنبياء.

**أما الأول**، ففي العقود: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ [1] ﴾ [المائدة: 95].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي منه، نحو: ﴿وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ ﴾ في الرعد [آية: 14]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾، في الطلاق [آية: 3]، وهذا المحترز عنه متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

**وأما الثاني**، فهو: ﴿ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ [2] ﴾ [الأنبياء: 90].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو ما في آل عمران: ﴿وَيُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَأُو۟لَٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [آل عمران: 114]، ﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ ﴾ [آل عمران: 176]، وهو متعدّد أيضا.

**الإعراب**: «بالغ الكعبة» بفتح الغين على الحكاية عطف كاللفظين قبله، و«قل» جملة طلبية، و«الأنبياء» مبتدأ، قصره على إحدى اللغتين في الوقوف على مثله، و«فيها» متعلق بـ«رويا»، و«يسارعون» مفعول به لـ«رويا»، وجملة «رويا» خبر المبتدأ، وضمير التثنية فاعل يعود على الشيخين، وعائد المبتدأ الضمير المجرور بـ«في»، والجملة الاسمية محكية بـ«قل»، ويحتمل البيت غير هذا من الإعراب.

قال:

[174] وَمِـــتَّةُ الْأَلْفَـــاظِ فِـــي التَّنْزِيـــلِ مَخْزُوفَـــةٌ مِـــنْ غَيْـــرِ مَـــا تَفْصِـــيلِ

أخبر عن أبي داود بحذف الكلم الست، التي هي: ﴿طَـٰٓئِرًا ﴾ و﴿إِنَـٰثًا ﴾ و﴿رُبَـٰعَ﴾ و﴿قِيَـٰمًا ﴾ و﴿ بَٰلِغَ ﴾ و﴿ يُسَٰرِعُونَ ﴾ من غير تفصيل، أي من غير تفرقة بين المقيّد قبل،

---

[1] ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 459/3.

[2] ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 866/4. ولم يتعرض الداني إلا لهذا.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

وغيره، فهو يحذف الكلم المتقدمة عنه مع أبي عمرو، ويحذف الكلم المذكورة، محترزا عنها في الأبيات السابقة.

أما الكلم الثلاث الأوَّل، فلا إشكال فيها، لأنها لم ترد منوّعة، إلا ﴿طَـٰٓئِرًا﴾، فإنه وإن تنوّع، فقد تعرض لألفاظه، واحدا واحدا، و لم يبق إلا الواقع بيس.

وأما الثلاث الأخر، فقد تنوّعت.

أما ﴿قِيَـٰمًا﴾، فقد ورد منصوبا، كما في آل عمران، والعقود، وورد مرفوعا ومخفوضا، نحو: ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾ [الزمر: 68]، ﴿فَمَا ٱسْتَطَـٰعُوا۟ مِن قِيَامٍ﴾ [الذاريات: 45]، و لم يحذف أبو داود واحدا منهما، ويمكن أن يسدّد[1] كلامه، مع محاولة، بأن يقال: قيَّد ﴿قِيَـٰمًا﴾ بقيدين:

**أحدهما**: تنوين المنصوب.

**وثانيهما**: السورة.

فقوله: «**من غير تفصيل**»، أي من غير تفرقة، بين المقيّد بقيد السورة، وغيره، لكن مع بقاء القيد الأول.

ولهذا قال هنا: من غير تفصيل، و لم يقل بأي لفظ، كما قال في ترجمة البقرة.

وأما ﴿بَـٰلِغَ﴾ فقد قيّده بالإضافة إلى الكعبة، وما لم يقيّد بها صادق[2] بالمضاف إلى غيرها، نحو: ﴿وَمَا هُوَ بِبَـٰلِغِهِۦ﴾، وبغير المضاف رأسا، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَـٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾.

ولما كان مراد الناظم: بغير المقيَّد، غَيْراً خاصا، لا غَيْراً عاماً، لم يكتف بهذا البيت عن ذكر المؤنث والمجموع، بل نصّ على كل واحد بالتعيين.

وأمّا ﴿يُسَـٰرِعُونَ﴾، فقد وقع في غير الأنبياء كما تقدم تمثيله وتنوّع بالاشتقاق، نحو: ﴿وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ﴾ [آل عمران: 133]، لكنه لا يدخل في كلامه، لما قرّرنا من أن المراد [غير[3]] خاصّ.

---

[1] في " يستدرك ".

[2] في ح:" خاص"، والمثبت من: هـ ، ز.

[3] ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

**فإن قلت**: ما قررته في ﴿ قِيَمًا ﴾ من أنه قيّد بأمرين، ومقابله ما خلا عن القيد الثاني، يتقرّر مثله في ﴿ بَٰلِغَ ﴾ فإنه قيّده بالإضافة، وبكونها إلى لفظ خاص، وهو ﴿ ٱلْكَعْبَةِ ﴾، فغير: ﴿ بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾، هو المضاف إلى لفظ غير ﴿ ٱلْكَعْبَةِ ﴾، ويلزم منه إثبات مُنكَّره؟

**قلت**: تقرّر من اصطلاح الناظم اعتبار كل من القيدين المذكورين في ﴿ قِيَمًا ﴾ على الإنفراد في مواضع متعدّدة، و لم يعهد منه مقابلة المضاف إلى لفظ بعينه بالمضاف إلى غير ذلك اللفظ [المعيّن[1]]، بل عادته أن يقابل المضاف إلى لفظ بعينه بغير المضاف إلى ذلك اللفظ، سواء كان ذلك الغير مضافا، أم لا.

وسنشير إلى هذا المعنى عند قول الناظم:« **وعالم الغيب** [2]»، البيت.

**الإعراب**: «ستة الألفاظ» مبتدأ ومضاف إليه، و«الـ» في الألفاظ للعهد الذكري، استغنى بدخولها في تمييز العدد عن تعريفه، كما هو[3] الشأن في تعريف العدد المضاف إلا ما شذ من نحو: الخمسة الأثواب، وقاسه الكوفيون، و«محذوفة» خبر المبتدأ، و«في التنزيل» متعلق به، و«من غير» في محل حال من ضمير محذوفة، و«ما» زائدة بين المضاف والمضاف إليه، وهو «تفصيل».

**قال:**

[175] وَعَنْهُمَا قَسِيَةً وَفِي الزُّمَرْ وَفِي فُرَادَى عَنْ سُلَيْمَانَ أَثِرْ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿ قَسِيَةً ﴾ المنوّن المنصوب، واللفظ الواقع منه في سورة الزمر، وعن أبي داود بحذف ألف: ﴿ فُرَدَىٰ ﴾، يعني الأول، لإتيان الثاني في بابه.

أمّا ﴿ قَسِيَةً ﴾ المنصوب المنوّن، ففي العقود: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَسِيَةً ﴾ [المائدة: 13].

وقد قرأه الأخوان بقصر القاف، مشدّد الياء[4].

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

[2] في البيت: 188، ينظر: ص 651 وما بعدها.

[3] في ز:" قال".

[4] ينظر: التبصرة، ص 196، والتيسير، ص 75، والكافي، ص 87.

وأمّا الواقع منه في سورة الزمر، فهو: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ [1]﴾[الزمر: 22]، واحترز [بتقييد[2]] تنوين المنصوب في الأول، بالسورة في الثاني، من الخالي عن القيدين، وهو في الحج: ﴿وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾[الحج: 53].

وأما ﴿فُرَادَىٰ﴾، ففي الأنعام: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ﴾ [الأنعام: 94] ، وفي سبأ: ﴿أَن تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ [3]﴾[سبأ: 46].

**تنبيـــه**: تُـوهِم عبارة الناظم أن الواقع في سورة الزمر محذوف لأبي داود فقط، كـ: ﴿فُرَادَىٰ﴾، حيث أدخل عليه «في»، دون: ﴿قَسِيَةً﴾، كما أدخلها على ﴿فُرَادَىٰ﴾، ولكن مناسبة الواقع في الزمر لما قبله لفظا توضّح أن حكمه كحكمه.

**الإعراب**: «وعنهما قاسية» خبر ومبتدأ على حذف مضافين، و«في الزمر» عطف على صفة محذوفة مفهومة من اللفظ، والتقدير: حذف ألف «قاسية» المنصوب المنوّن، والواقع في «الزمر» كائن عنهما، و«في فرادى» و«عن سليمان» متعلقان بـ«أثر»، وهو مبنى للمجهول بمعنى: رُويَ، وضميره للحذف.

قال:

[176] رَبَـــئِبِ كَفَّـــارَةٍ يُـــوَارِي  مِيـــرَاثِ الأَنْعَـــامِ مَـــمْ أُوَارِي

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الألفاظ الستة المذكورة في البيت.

أما ﴿رَبَـــائِبُ﴾، ففي النساء: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ [4]﴾ [النساء: 23].

---

[1] واجتمعت على الموضعين المصاحف و لم تختلف، وعلى ذلك جرى العمل. ينظر: المقنع، ص ، ومختصر التبيين، 434/3، 1058/4، ودليل الحيران، ص 100.

[2] ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

[3] و لم يتعرض لها الداني، وجرى العمل على الحذف. ينظر: مختصر التبيين، 503/3، 1015/4، ودليل الحيران، ص 100.

[4] سكت عنه الداني، والعمل على الحذف. ينظر: مختصر التبيين، 398/2، ودليل الحيران، ص 101.

وأما ﴿ كَفَّـٰرَةُ ﴾، فنحو: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ ﴾ [المائدة: 89]، ﴿ ذَٰلِكَ كَفَّـٰرَةُ أَيۡمَـٰنِكُمۡ إِذَا حَلَفۡتُمۡۚ وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَـٰنَكُمۡ ﴾[المائدة: 89]، و﴿ كَفَّـٰرَةُ طَعَـامِ مَسَـٰكِينَ﴾ [المائدة: 95] في العقود.

**تنبيـــه**: ذكـــر أبو داود هذه الألفاظ كلّها بالحذف، وسكت عن الأول فيها، وهو: [﴿فَهُوَ كَفَّـٰرَةٞ لَّهُۥ ﴾[المائدة: 45]، فهو مع أنه[1]] أول لفظ وقع منه، فكان من حق الناظم أن يستثنيه كعادته في الألفاظ الأوائل التي يسكت عنها أبو داود، ويذكر ما بعدها، وسكوته عنه إما: لغفلته، أو لوجوده بالحذف في نسخته من التنزيل[2].

وقد أطلق **المنصف** الحذف فيها كالناظم، فقال:« **ومثال ذريـــتنا كفـــرة** ».

وكذا أطلق في عمده البيان، فقال:« **كفارة عداوة أكابر** [3]».

وكذا ذكر **التجيبي** هذا الأول مقتصرا على حذفه.

وأما ﴿ يُوَٰرِي ﴾، ففي العقود: ﴿لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِۚ [4] ﴾[المائدة: 31]، وفي الأعراف: ﴿ يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ [5] ﴾[الأعراف: 26].

وأما﴿ مِيرَٰثُ ﴾، ففي آل عمران: ﴿ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[آل عمران: 180] ومثله في الحديد[6].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] والثاني هو الأقرب لأن التجيبي اقتصر على الحذف وهو ناقل عن أبي داود، والسكوت لا يقتضي الإثبات، ولا ينبغي التعبير عنه بالإستثناء كما عبر به بعض شراح المورد كابن عاشر والرجراجي، وقد أخذ أهل المشرق والمغرب بالإثبات في مصاحفهم كما نص عليه ابن القاضي والمارغني خلافا للشيخ خلف الحسيني الذي نسب الحذف لأهل المغرب والصواب أنهم على الإثبات كالمشارقة. ينظر: تنبيه العطشان، ص 442، ودليل الحيران، ص 100، وبيان الخلاف، ق/ 40-ب، وسمير الطالبين، ص 54.

[3] عمدة البيان، 401/2.

[4] وعليه العمل و لم يتعرض له الداني. ينظر: مختصر التبيين، 443/3، ودليل الحيران، ص 101.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 536/3.

[6] والعمل على الحذف في الموضعين. ينظر: مختصر التبيين، 385/2، 1186/4، ودليل الحيران، ص 101.

وأما ﴿ٱلْأَنْعَٰمِ﴾، فنحو: ﴿فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [النساء: 119]، ﴿وَقَالُوا۟ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ﴾ [الأنعام: 138]، ﴿مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾ [النازعات: 33]،[عبس: 32]. وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل[1].

**تنبيه: قال أبو داود في سورة الأنعام:**« ورسم الغازي بن قيس ها هنا، يعني في سورة الأنعام: ﴿أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[الأنعام: 144]، بغير ألف، كذا وقع عنده، رسما لا ترجمة، ورسم في التوبة: ﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ﴾ [الأنفال: 75] بألف، فالله أعلم كيف وقع هذا، والذي أختاره في الجميع من: ﴿أَرْحَامُ﴾ بألف، ولا أمنع من حذف الألف فيها، على قياس: ﴿أَنْعَٰمٌ﴾ المتقدم ذكره المحذوف منه الألف من غير خلاف[2]» انتهى.

**قال الشارح:**« هذا و الله أعلم هو الذي منع الناظم رحمه الله، من ذكره: ﴿أَرْحَامُ﴾ في الموضعين، كما ذكر أبو داود، لأنه التزم أن يذكر كل ما ذكروه، وما ذاك إلا لكون أبي داود ضعفه[3]» انتهى.

وهذا من المواضع التي تركها الناظم، لعدم اعتماد أرباب الفن لها.

**ولذا قلت** عند قول الناظم:« **وكلما قد ذكروه أذكر**[4]»: أن مراده بكل ما ذكروه، مما هو معتمد عند أئمة الفن.

**تنبيهان الأول: قول أبي داود:** ورسم في التوبة: ﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ﴾ بناء على أن الأنفال من التوبة كما **قيل به**[5]، ووقع في نقل الشارح عن أبي داود أن الواقع في التوبة كذلك، وعلى ذلك جاء قوله في الاعتذار عن الناظم، وهذا هو الذي منع الناظم من ذكر ﴿أَرْحَامُ﴾ في الموضعين، وتبعه **مقلدوه**[6].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 420/2، 517/3، 1266/5.

[2] مختصر التبيين 520/3-521.

[3] التبيان، ق/260-أ.

[4] في البيت:36، ينظر: ص 409.

[5] ينظر: تنبيه العطشان، ص 443.

[6] في د: "مقيدوه".

والذي رأيته في عدة نسخ من [مختصر[1]] التنزيل، أن الذي في التوبة بألف، وكذا هو في تبيان التجيبي عن الغازي بن قيس.

**الثاني**: لولا **مكانة أبي داود** في هذا الفن، لكان لكلامه محل نظر، حيث استبعد نقل الغازي الحذف في ﴿**الأرحم**﴾، واستقربه[2] بالقياس، وما القياس في مثاله مدخل.

وقد كان المتبادر قبول زيادة العدل، ولا يعكّر ثبت الذي في التوبة على حذف الذي في الأنعام، وكم من نظائره في القرآن.

وأما ﴿ أُوَٰرِيَ ﴾، ففي العقود: ﴿فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِي[3]﴾[المائدة: 31].

**الإعراب**: ألفاظ البيت الخمسة دون «أواري» عطف على «فرادى» بحذف العاطف، فيجب ظهور الخفض في صحيح الآخر[4] منها، والذي سمعنا من شيوخنا إنما هو رفعها، فيكون «ربائب» عليه مبتدأ، والألفاظ بعده عطف عليه، والخبر محذوف، أي كذلك، و«مع أواري» ظرف في محل الحال «من فرادى»، وما نسق به، ومضاف إليه.

**قال**:

**[177] أَثَـــبَكُمْ أَثَـــبَهُمْ وَوَاسِـعَهْ ... هَذَا الْمَوَالِي كَيْفَ جَاءَتْ تَابِعَهْ**

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿ أَثَـــبَكُمْ ﴾، و﴿ أَثَـــبَهُمْ ﴾، و﴿ وَاسِعَةَ ﴾، و﴿ٱلْمَوَالِيَ ﴾ كيف وقعت.

أمّا ﴿ أَثَـــبَكُمْ ﴾، ففي آل عمران: ﴿فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ[5]﴾ [آل عمران: 153].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] في ح:" واستغربه"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 443/3

[4] في هـ:" الأخير ".

[5] لم يتعرض له الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 375/2، ودليل الحيران، ص 101.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

وأما ﴿ أَثَـٰبَهُمْ ﴾، ففي العقود: ﴿ فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُوا۟ [1] ﴾ [المائدة: 85]، وفي الفتح: ﴿ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا [2] ﴾ [الفتح: 18].

وأما ﴿ وَٰسِعَةً ﴾، ففي النساء: ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً [3] ﴾ [النساء: 97]، وهو متعدّد في الأنعام، والعنكبوت، والزمر، متّحد النوع.

وأما ﴿ ٱلْمَوَٰلِىَ ﴾، ففي النساء: ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِىَ [4] ﴾ [النساء: 33]، وفي مريم: ﴿ وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ [5] ﴾ [مريم: 5] ،وفي الأحزاب: ﴿ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمْ [6] ﴾ [الأحزاب: 5] ، وهو متعدد ومنوّع، كما مثّل، وإلى تنوّعه دون ما معه في البيت أشار بقوله: «**كيف جاءت**».

**الإعراب**: «أثابكم» وتالياه عطف على «أواري»، أو على ما قبله، و«كذا الموالي» خبر [ومبتدأ[7]]، و«كيف» شرط، و«جاءت» جملة الشرط، و«تابعه» خبر مبتدأ محذوف، تقديره: فهي «تابعة»، والجملة جواب الشرط، ويحتمل هذا البيت أوجها من الإعراب، ولكن يظهر لي أن هذا أقربها وأسلمها[8] من الحذف، والتقديم والتأخير.

قال:

[178] ثُمَّ أَحِبَّاؤُهُ ثُمَّ عَقِبَهْ وَأَتُحَجُّونِى كَذَا وَصَاحِبَهْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿ وَأَحِبَّاؤُهُ ﴾، و﴿ عَقِبَهُ ﴾، و﴿ أَتُحَجُّونِّى ﴾، و﴿ صَاحِبَهُ ﴾.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 375/2، 456/3.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 375/2.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 414/2.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 400/2. وعلى الحذف العمل. قال النائطي:« وإثباتها كما وقع في بعض المصاحف لحن». ينظر: نثر المرجان، 583/1، ودليل الحيران، ص 101.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 826/4.

[6] ينظر: مختصر التبيين، 998/4.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[8] في ز:" وأسهلها".

أمّـا ﴿ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ﴾، ففـي العقـــــود: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ﴾[المائدة: 18]، وهو فرد[1].

وأمـا ﴿ عَٰقِبَةُ ﴾، فنحـو: ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ﴾ في الأنعـام [آيـة: 135]، ومثلـه في القصـص: [﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾][2] [القصـص: 83]، ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ في طـه [آيـة: 132]، ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ ﴾ في الحشر [آية: 17]، وهـو متعدّد، ومنوّع، كمـا مثّل.

**قال في التنزيل**، في سورة الأنعام:« و﴿ عَٰقِبَةُ ﴾ بحذف الألف، حيثما وقع[3]».

وأمـا ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى ﴾، ففـي الأنعـام: ﴿قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ﴾[الأنعـام: 80]، وهو فرد[4].

**تنبيه**: بقـي علـى النـاظم من هـذا المـادة: ﴿حَٰجَجْتُمْ ﴾ في آل عمـران [آية: 66]، فـإن أبـا داود ذكره بحذف الألف[5].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

[1] ينظر: مختصر التبيين، 3/436-437.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] مختصر التبيين، 3/517.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 3/498.

[5] واستدرك هذا الموضع أيضا ابن القاضي، فقال:« وبه العمل». وقال الرجراجي:« ومن حق الناظم أن يذكره كما ذكره أبو داود، فينبغي أن يزاد هاهنا هذا البيت، وهو قولنا:

**«واحذف لدى التنزيل حـــاججتم ولا تحمله إذ هو بنص قد جلا»**

ينظر: مختصر التبيين، 2/352، وتنبيه العطشان، ص 446، وبيان الخلاف، ق/40-أ.

وأما ﴿ صَٰحِبَةٌ ﴾، ففي الأنعام: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ﴾[الأنعام: 101]، وقد تعدّد منكّرا في الجن[1]، ومعرّفا بالإضافة، في المعارج، وعبس.

**تنبيه**: عبارة الناظم ظاهرة في عموم الألفاظ الأربعة، و لم يصرح في التنزيل إلا بالذي في الأنعام، **قال فيه**:« و﴿ صَٰحِبَةٌ ﴾ بغير ألف [2]» ولوّح إلى البواقي بقوله في آيها، أن هجاءها مذكور[3]، ولو لم يلوّح لها لكان الأول كافيا عما بعده، كما تقرّر من عبارة[4] الناظم، فلا غبار عليه.

**الإعـــراب**: «ثم أحباؤه ثم عاقبه»، عطف على «الموالي»، و«أتحاجوني وصاحبة» مبتدأ، ومعطوف عليه، وكذا خبر، والمشار إليه «عاقبة»، وقد جمع في «أتحاجوني» بين ساكنين، وهو لا يجوز في بحر الرجز حشوا، لكن سوّغه هنا المحافظة على إقامة لفظ القرءان.

**ووجدت بخط شيخنا أبي عبد الله محمد القصّار** على هذا المحل[5] من بعض الحواشي ما صورته: «اجتمع ضرران، فارتكب أخفهما».

---

[1] في د بعد كلمة الجن:" قال شيخ شيخنا المذكور وأما صاحبة الجن فاعلم أنه محذوف قال الشواشي رحمه الله سواء في ذلك ما وقع في الأنعام والجن أيضا صاحبة في الموضعين لأن الخراز على قاعدته من اندراج المعرفة معرفة تحت المنكرة مثل هذا عند صاحب الطراز وكان سيدي محمد الصغير يحدثنا أن صاحبة الجن من حذف ألفها يثاب على ذلك بأن المراد به نفي الصاحبة على النبي والله أعلم"، وهي مقحمة هنا.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 508/3.

[3] مختصر التبيين، 5/ 1270.

[4] في ح:" عادة"، وفي هـ:" قاعدة "، والمثبت من: ز.

[5] في هـ:" الحمل ".

قال:

[179] جَمْـــلَةُ مَـــمَ الْفَـــوَاحِـــشِ وَفِـــي حَرْفَـــيِ الِابْكَـــرِ.....

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿ جَهَـــــلَة ﴾، و﴿ ٱلْفَوَٰحِشَ ﴾، وكلمتي[1] ﴿الِابْكَـــرِ﴾.

أما ﴿ جَهَـــلَة ﴾ ففي النساء: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ [2] ﴾ [النساء: 17] ، وفي الأنعام: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا بِجَهَٰلَةٍ [3] ﴾ [الأنعام: 54].

تنبيه: بقي على الناظم من هذه المادة: ﴿ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ﴾ في آل عمران: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ﴾[آل عمران: 154]، وتعدّد في العقود، والأحزاب، والفتح.

**وقد ذكر في التنزيل**: الأول[4]، والثالث بالحذف[5]، وسكت عن الثاني، والرابع.

وعادة الناظم في مثل هذا إطلاق الحذف عن التنزيل، اكتفاء بالمتقدم.

وقد أطلق الناظم في **عمدة البيان** حذفه، حيث قال:« **الجاهلية يسارعونا** [6]».

كصاحب المنصف حيث قال:« **والجـــــاهلية كذا فصـــله** [7]».

---

[1] في د: "حرفي".

[2] ينظر: مختصر التبيين، 396/2.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 486/3.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 378/2.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 1003/4.

[6] عمدة البيان، 400/2.

[7] قال ابن القاضي:« بالحذف مطلقا هذا هو المنصوص المعمول به خلافا لمن زعم غير هذا، وإليه أشرنا: **الجـــــاهلية بحذف الألف لابن نجاح حيث جاء فاعرف**». بيان الخلاف، ق/40-ب.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

وأما ﴿ ٱلْفَوَٰحِشَ ﴾، ففي الأنعام: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ [1] ﴾ [الأنعام: 151]، وفي الأعراف: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ [2] رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ [3] ﴾ [الأعراف: 33]، وهو متعدّد.

وأما كلمتا ﴿ ٱلْإِبْكَٰرِ ﴾، ففي آل عمران: ﴿وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ ﴾ [آل عمران: 41]، وفي المؤمن: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ ﴾ [غافر: 55].

**قال أبو داود** في آل عمران:« ﴿ وَٱلْإِبْكَٰرِ ﴾، بحذف الألف بين الكاف والراء، كذا رسمه الغازي بن قيس هنا، و لم يذكر الذي في غافر، وأحسب الغازي، اكتفى بذكر هذا عن ذلك [4] ».

ثم قال أبو داود في سورة غافر:« ﴿ وَٱلْإِبْكَٰرِ ﴾ بحذف الألف [5] » انتهى.

**تنبيه:** هذا مما يؤيد ما سلكه الناظم في النقل عن أبي داود، حيث يذكر في التنزيل لفظا أو أكثر، من متعدد، ويسكت [6] عن بعض الأفراد ليست من الأوائل، فيعمم الناظم في النقل عنه.

**الإعراب:** «جهالة» عطف على «أتحاجوني»، و«مع» ظرف في محل الحال من فاعل متعلق خبره أو من «جهالة [7] »، و«الفواحش» مضاف إليه ما قبله، و«في حرفي الإبكار» متعلق بـ«حذفت» مقدرا، وأطلق «الحرف» على الكلمة، تسمية للكل باسم جزءه، كإطلاق الكلمة على الكلم.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 524/3.

[2] في هـ:" ولا تقربوا الفواحش ".

[3] ينظر: مختصر التبيين، 539/3.

[4] مختصر التبيين، 344/2.

[5] مختصر التبيين، 1077/4.

[6] في هـ:" وسكت ".

[7] في هـ:" جملة ".

قال:

[.....] ..... وَقُلْ فِي الْمُنصِفِ .....

[180] عَدْوَةٌ، وَغَيْرُ الأُولَى وَارِدْ لِابْنِ نَجَاحٍ، وَمَعاً مَقْعِدْ

أمر بالإخبار عن صاحب المنصف بحذف ألف: ﴿عَدْوَة﴾ مطلقا، وعن أبي داود بحذف ألف ما عدى الكلمة الأولى منها، وبحذف ألف: ﴿مَقْعِدَ﴾ معا.

فأما ﴿عَدْوَة﴾ الأولى المختص بحذفها صاحب المنصف، ففي المائدة: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدْوَةَ وَالْبَغْضَآءَ [1]﴾ [المائدة: 14].

وأما غير الأولى ففيها أيضا: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَآءَ﴾ [المائدة: 64]، ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً [2]﴾ [المائدة: 82]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

وأما ﴿مَقْعِدَ﴾ [معا[3]]، ففي آل عمران: ﴿تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ [4]﴾ [آل عمران: 121]، وفي الجن: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ [5]﴾ [الجن: 9].

**الإعراب:** «قُلْ» أمر، و«فِي المنصف عداوة» خبر ومبتدأ، على حذف مضافين، كما تقدم في نظائره كثيرا، والجملة محكي القول، وهي مع ما بعدها، إلى آخر البيت، و«غير الأولى وارد» جملة اسمية، و«لابن نجاح» متعلق بـ«وارد»، و«مقاعد» عطف على ضمير الخبر، و«معا» حال منه، وكون المعطوف صاحب الحال هو الذي ضعّف عطفه على المبتدأ.

---

[1] أخذ بعض شراح المورد بالإثبات لسكوت أبي داود، وعليه مصاحف أهل المشرق في مصاحفهم، ونص البلنسي على الحذف في جميع ألفاظه، ورجحه ابن القاضي والمارغني. ينظر: تنبيه العطشان، ص 448، وبيان الخلاف، ق/40-ب، ودليل الحيران، ص 103.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 455/3.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من: هـ.

[4] ونص السيوطي على حذف ألف هذا الوزن، والعمل على الحذف. ينظر: مختصر التبيين، 365/2، والإتقان، 213/2، ودليل الحيران، ص 102.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 1235/5.

المكتب القرآني لقسم العلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

قال:

[181] ثُـــمَّ تَـــرَاضَـــيْتُمْ وَءَاثَـــرُهُمُ وَهُـــمْ عَلَـــىٰ ءَاثَـــرِهِمْ كُلُّمُـــمُ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿ تَرَاضَيْتُم ﴾، و﴿ ءَاثَرِهِم ﴾، يعني الألف الثاني، وعن جميع شيوخ النقل، بحذف ألف: ﴿ ءَاثَرِهِمْ ﴾، [المقترن بـ: ﴿هُمْ عَلَىٰٓ﴾.

فأما ﴿ تَرَاضَيْتُم ﴾، ففي النساء: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِۦ [1] ﴾ [النساء: 24].

وأما ﴿ ءَاثَرِهِم ﴾،[2] ففي العقود: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَرِهِم [3] ﴾ [المائدة: 46]،وفي يس: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَـٰرَهُمْ [4] ﴾[يس: 12]، والمخفوض منه متعدّد.

وأمّا ﴿هُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَرِهِمْ ﴾ المحذوف للجميع ففي والصافات: ﴿ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَرِهِمْ يُهْرَعُونَ [5] ﴾ [الصافات: 70].

**تنبيه:** قيّد الناظم المتّفق على حذفه بلفظة: ﴿هُمْ ﴾، وقد وقع في القرآن مقترنا بالفاء، وهي حرف إفرادي، لا يجوز الوقوف عليه، فلا يبتدأ بما بعده دونه، [وهذه هي القاعدة عند الذين تكلموا على الوقف والابتداء، أعني: أن ما لا يصح الوقوف عليه، لا يصح الابتداء بما بعده دونه[6]]، **لكن نقل بدر الدين الدماميني في شرح مغني ابن هشام عن بهاء الدين السبكي** أنه أجاز مثل هذا، واحتج له[7] بأربعة أحاديث، منها: ما في الصحيحين[8]: **«من نسيَ صلاةً، أو نامَ**

---

[1] والعمل على الحذف. ينظر: مختصر التبيين، 399/2، ودليل الحيران، ص 103.

[2] ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 446/3، وقد نص في الكهف على تعميم الحذف فقال:« حيثما وقع». ينظر: مختصر التبيين، 802/3.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 1022/4.

[5] ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 1037/4.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من: د.

[7] في هـ:" عليه ".

[8] في هـ:" الصحيح ".

**عنهَا، فليصلّـهَا إذا ذكرهَا، لا كفارةَ لهَـا إلاّ ذلـــك**، وتـــلا: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٰ﴾ [طه: 14] [1]»، ونقض القاعدة المذكورة بهذا[2] النوع لوروده[3].

وقد تقدمت الإشارة إلى هذا في التنبيه الرابع على قول الناظم:« **وبعد فاعلم أن أصـل الرسم** [4]» البيت.

**الإعراب**: «تراضيتم» عطف، كـ«مقاعد[5]» في البيت السابق، و«ءاثـٰرهم» كذلك، فمحله رفع.

**قال الشارح**:« روي بفتح الراء وكسرها، لوقوعها في القرءان بالوجهين [6]» انتهى.

**قلت**: الرفع على الإعراب، لو رُوي أولى لشموله، و«هم على ءاثـٰرهم» مفعول مقدّم، بحذف مقدّر، و«كلهم» مبتدأ مؤخّر، والتقدير: وكلهم حذف ألف:« وهم على ءاثـٰرهم ».

**قال**:

**[182] كَـذَا تَمَـلَىٰ عَـقَدَتْ، وَالْخُلْـفُ لَـدَىٰ أَرَيْـتَ وَأَرَيْـتُمْ عُـرِفْ**

أخبر عن شيوخ النقل، حسبما اقتضاه التشبيه بحذف ألف: ﴿تَعَـلَىٰ﴾، ويعني الأولى، وألف: ﴿عَـقَدَتَ﴾، وبالخلاف في حذف: ألف ﴿أَرَيْتَ﴾، و﴿أَرَيْتُمْ﴾.

أما ﴿تَعَـلَىٰ﴾، ففي الأنعام: ﴿سُبۡحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ [7]﴾ [الأنعام: 100]، وفي النحل: ﴿سُبۡحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ [8]﴾ [النحل: 1]، وهو متعدّد متّحد النوع.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] رواه البخاري، كتاب الصلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها، ولا يعيد إلا تلك الصلاة، 201/1، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، 138/2.

[2] في هـ:" عند ".

[3] لم أعثر على هذا الكتاب.

[4] في البيت:6، ينظر: ص 310.

[5] في هـ:" على مقاعد ".

[6] التبيان، ق/160-161.

[7] ينظر: المقنع، ص 18، ومختصر التبيين، 507/3.

[8] ينظر: المقنع، ص 18، ومختصر التبيين، 767/3.

**تنبيه:** لا يخفى أنه لا يندرج فيه: ﴿تَعَالَوْاْ﴾، ولا ﴿تَعَالَيْنَ﴾.

وأما﴿ عَـٰقَدَتَ ﴾، ففي النساء: ﴿وَٱلَّذِينَ عَـٰقَدَتَ اَيْمَـٰنُكُمْ[1] ﴾ [النساء: 33].
وقد قرأه الكوفيون بقصر العين[2].

وأما﴿ أَرَءَيْتُ﴾ ، ففي الأنعام: ﴿قُلْ اَرَءَيْتَكُمْ اِنْ اَتَـٰىكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ ﴾ في موضعين [آية: 47،40]، وفي الإسراء: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَـٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ [الإسراء: 62]، [وفي العلق:][3] ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ○ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ○ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ ﴾ [العلق: 9 – 11]، ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا ﴾ [مريم: 77]، [﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴾ [الشعراء: 75][4]]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

وقد قرأه الكسائي: ﴿ أَرَيْتُمْ ﴾ بغير همز، ولا ألف، بين الراء والياء، وورش بألف، وقالون وأبو عمرو بهمزة مسهّلة بين بين، والباقون بهمزة محقّقة[5].

**تنبيه:** تكلم الناظم هنا على حذف ألف: ﴿ أَرَيْتَ﴾، و﴿ أَرَيْتُمْ﴾ باعتبار من يقرؤه بالألف، بين الياء و الراء، وهو ورش.

وأما باعتبار قراءة قالون فكذلك أيضا، ضرورة[6] أن الألف عند من قرأ بها مبدلة من الهمزة فيلزم من حذف الألف المبدلة حذف صورتها لغيره، وهذا نظير ما تقدم في ﴿مُسْتَـٰنِسِينَ﴾ وبابه.

وأما ﴿ أَرَيْتُمْ﴾، ففي الأنعام: ﴿قُلْ اَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام: 46]، وفي النجم: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّـٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾ [النجم: 19] وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 400/2.

[2] ينظر: التبصرة، ص 192، والتيسير، ص 72، والكافي، ص 83.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، والمثبت من: د ، ز.

[5] ينظر: التبصرة، ص 202، والتيسير، ص 77-78، والكافي، ص 91.

[6] في هـ:" صورة ".

واحترز بقيد المجاور لهمزة الاستفهام، عن الخالي منها نحو: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا ﴾ [الأنعام: 68].

**تنبيهان: الأول**: اندرج للناظم في: ﴿ أَرَءَيْتَ ﴾، ﴿أَرَءَيْتُكَ﴾، و﴿ أَرَءَيْتُكُمْ ﴾، حسبما تقرّر في قوله:« **وفي الذي كرّر** [1] »، البيتين.

وإنما ذكر: ﴿ أَرَءَيْتُمْ﴾، مع ﴿ أَرَءَيْتَ﴾، وإن كان قد يندرج فيه لمخالفته له بضمّ التاء.

وأما ﴿ أَرَءَيْتُكُمْ ﴾، و﴿أَرَءَيْتُكَ﴾، فليس فيها مخالفة لـ:﴿ أَرَءَيْتَ﴾ أصلا، وإنما فيها محض زيادة لاحقة[2]، وكذا ﴿أَفَرَءَيْتَ﴾ و﴿أَفَرَءَيْتُمْ ﴾ ليس فيهما مخالفة لـ﴿ أَرَءَيْتَ﴾ أصلا وإنما فيهما محض زيادة سابقة، لا يقال أنها وسط، لأن همزة الاستفهام قيد زائد على الكلمة، كما تقدم في حلّ البيت، ولا معنى للتنوّع إلا المخالفة بزيادة سابقة، أو لاحقة كما تقدم، وكما نقله الشارح عن الناظم عند قوله: «**ثم سرابيل معا** [3]»، الأبيات الثلاثة [ولا شك أن المقصود دخوله ولكن يعكر عليه ما قيل في خروج ﴿يسئلونك عن الساعة ﴾ من قولة في باب الهمز: « **و اختلف في رسم يسئلون عن** [4] » من اشتراط مباشرة القيد للمقيد [5]].

**الثاني: قال أبو عمرو في المقنع** آخر باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار ما نصه: وفي ﴿ أَرَءَيْتَ﴾ في بعض المصاحف بغير ألف، وفي بعضها ﴿ أَرَأَيْتَ﴾ بالألف، وفي بعض المصاحف: ﴿ أَرَاَيْتُمْ[6] ﴾ بالألف، وفي بعضها ﴿ أَرَءَيْتُمْ[7] ﴾ بغير ألف في جميع القرآن [8] » انتهى.

وقد عقده الشاطبي بقوله:« **وفي أرأيت الذي أرأيتم اختلفوا** [9] ».

---

[1] في البيتين: 34-35، ينظر: ص 400-404.

[2] في ح:" سابقة"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[3] ينظر مورد الظمآن، ص 19.

[4] في البيت: 301، مورد الظمآن، ص 26.

[5] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من: هـ ، ز.

[6] في هـ:" أرأيت ".

[7] في هـ:" أرأيت ".

[8] المقنع، ص 99.

[9] العقيلة، رقم:121، ص 135، وينظر: الوسيلة، ص 246-248.

المكتبة الرقمية لمعهد القادل للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**قال الجعبـــري**، بعد أن [نقل[1]] نصّ **المقنع** المتقدم:« فقول الناظم - يعني الشاطـــبي -: « **وفي أرأيت** » الذي يريد به سورة «**أرأيت**»، ويلبس: بـ: ﴿**أرٰيت الذي ينهى عبدا**﴾».

**ثم قـــال**:« وفهم[2] من حصرهما، - يعني الشاطبي، وأبا عمرو -، ﴿ **أَرَيْـــتَ**﴾، بـ﴿**أَرَأَيْتَ**﴾، أن ما عداه متفق الإثبات.

**وقال الشارح**[3]: متفق الحذف، وعبارتهما تأباه، إذ لم يتعرضا لغيره، فبقي[4] على أصل الإثبات، وإن كان **محمد** قد صرّح بحذفه، فقد أخلاّ به، وقال إنه رآه في الشامي بالحذف في الكلّ، ويعلم من إطلاق الناظم: ﴿**أَرَايْتُمْ**﴾، عمومه في كل القرآن المصرّح به في الأصل، وكان ينبغي ذكر هذا في[5] الأنعام، لأنه أوله، لكنه تابع الأصل[6]» انتهى.

**قلت**: فهم الناظم رجوع قول **المقنع** في جميع القرآن للكلمتين معا، وعموم ﴿ **أَرَيْتَ**﴾ و﴿**أَرَايْتُمْ**﴾ لما اتصل به زيادة، كـ: ﴿**أَرَيْـــتُكَ**﴾ و﴿ **ارَيْتُكُمُ** ﴾ و﴿**أَفَرَيْتُمُ** ﴾، فأطلق الخلاف عنه في جميع تلك الألفاظ، لا يقال تأخيره ذكر ﴿ **أَرَيْتَ**﴾ إلى الماعون يدل على أنه أراد الواقع فيها، بدليل ذكره فيها: ﴿**أَرَايْتُمْ**﴾.

ومن جملة ما ترجّح به فهم الناظم، رجوع التعميم في كلام أبي عمرو للكلمتين، موافقة كلام أبي داود حسبما يتبيّن بعد.

**قال في التنزيل**، في سورة الأنعام ما نصه:« ﴿**قُلَ اَرَيْـــتُكُمُ** ﴾ كتبوه في بعض المصاحف بغير ألف، بين الراء والياء الساكنة حيث وقع ذلك إذا كان قبل الراء همزة، [مثل: ﴿ **اَرَيْتُكُمُ** ﴾ و﴿**أَرَايْـــتُمْ**﴾ و﴿**أَرَيْـــتُكَ**﴾ و﴿ **أَرَيْـــتَ**﴾، وقرأنا كذلك للكسائي، وفي بعضها بألف،

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] في د: ومنهم.

[3] المقصود به هنا السخاوي شارح العقيلة.

[4] في هـ:" فيبقى ".

[5] في هـ:" الذي ".

[6] ينظر: الجميلة، ق/89، والوسيلة، ص 246-248.

مهموزة[1]]، وكذلك[2] قرأنا للباقين، غير أن نافعا وحده[3] يسهّل فيجعلها بين الهمزة والألف[4]» انتهى.

وقد عزى **القيسي** إلى **أبي داود في التبين، والتجيبي في التبيان**، ترجيح الحذف، فقال ما نصه:

وفي أرايـــت الثبـــت ثم الحـــذف  لابـــن نجـــاح بـــان هـــذا الخلـــف
في الفـــرد والجمـــع وفي التبـــيين  قـــد اســـتحب الحـــذف خـــذ تبـــيين
إذ كـــان في مصـــاحف المدينـــة  .....

كذا، وضبط الحرف **في الميمونة**:

كـــنص ذي التبـــيين جـــا مســـطرا  عـــن التجـــيبي الرضـــى تـــدبرا

انتهى[5].

ثم إن أبا داود لما تعرض لألفاظ هذه الكلمة في محالّها اقتصر على الحذف في مواضع كالفرقان[6]، وموضعي القصص[7]، وأخير النجم[8]، وموضعي الواقعة الأخيرين[9]، **ففهم الناظم رحمه الله أن سكوته عن أحد وجهي الخلاف فيها، إنما هو اعتماد منه على ما تقدم من تعميمه على ما جرت به عادته في مواضع، فصحّ إطلاقه الخلاف عنه، وهو الصواب.**

وبهذا يتبين أن الاعتراض على الناظم في مواضع اقتصار أبي داود، نداء من وراء حجاب، وغِرَّةٌ[10] بمقاصد ناظم الكتاب.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] في هـ:" وذلك ".

[3] في د: "ومرة".

[4] مختصر التبيين، 3/483-484.

[5] لم أعثر على الميمونة الفريدة للقيسي.

[6] ينظر: مختصر التبيين، 4/914.

[7] ينظر: مختصر التبيين، 4/971.

[8] ينظر: مختصر التبيين، 4/1156.

[9] ينظر: مختصر التبيين، 4/1180-1181.

[10] أي غفلة.

نعم، يرد على الناظم أن يقال: كلامه في سياق ما هو لجميع شيوخ النقل، وصاحب العقيلة منهم، يقول:« **وفي أرايت الذي أرايتم اختلفوا** [1] ».

فقيّد ﴿ أَرَءَيْتَ ﴾ بالمقترن بـ: ﴿ٱلَّذِى ﴾، وهو صادق بالواقع في سورة الماعون، والواقع في العلق، ويخرج ما عداه، وهذا مخالف لنقل الناظم، على أن كلام **الشاطبي** لا يخلوا من بحث في نقل كلام **المقنع**، لأنه إن حمل كلام **أبي عمرو** على العموم في ﴿ أَرَءَيْتَ ﴾ لم يقيّده بـ ﴿ٱلَّذِى ﴾، وإن حمله على خصوص الواقع في الماعون، وردّ الواقع في العلق مقترنا بـ ﴿ٱلَّذِى ﴾، إلا أن يقال: خُلْفُ الذي في العلق من زياداته.

**الإعراب**: «كذا تعالى» خبر ومبتدأ، والمشبه به «هم على ءاثـٰرهم»، و«عاقدت» عطف على «تعالى»، و«الخلف» مبتدأ، و«لدى» بمعنى: في، متعلق بـ«الخلف»، و«أرأيت» مضاف إليه، و«أرأيتم» عطف عليه، وأتى بهما دون ألف على قراءة الكسائي، لعدم اجتماع الساكنين في بحر الرجز، و«عرف» بمعنى: ذو عرف خبر «الخلف».

**قال:**

[183] وَجَـٰعِلُ ٱلَّيْـلِ وَأُولَـٰى فَـٰلِقْ .....

أخبر عن شيوخ النقل بالخلاف في حذف [ألف[2]] ﴿جَـٰعِلُ ٱلَّيْـلِ ﴾، والكلمة الأولى من لفظ: ﴿فَـٰلِقُ ﴾.

أما ﴿جَـٰعِلُ ٱلَّيْلِ ﴾ ففي الأنعام: ﴿وَجَـٰعِلُ ٱلَّيْـلِ سَكَنًا ﴾ [الأنعام: 96]، وقد قرأه الكوفيون: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ ﴾ بفتحات دون ألف، فعلا ماضيا، وبنصب ﴿ٱلَّيْلَ [3] ﴾.

**قال أبو داود**:« وإنما أستحب كتب ذلك، بغير ألف لجميع القرّاء، موافقة لبعض المصاحف، ولقراءة [الكوفيين[4]] [5] » انتهى.

---

[1] مر تخريجه.

[2] ما بين معقوفين سقط من ح، والمثبت من هـ ، د.

[3] ينظر: التبصرة، ص 206، والتيسير، ص 80، والكافي، ص 93.

[4] ما بين معقوفين سقط من ح، والمثبت من هـ ، د.

[5] مختصر التبيين، 506/3.

واحترز بقيد المجاور لـ ﴿ الَّيْل ﴾ [1عن ما في آل عمران: ﴿ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ 2 ﴾ [آل عمران: 55].

وأما: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: 30] في البقرة فخارج عن الترجمة.

وأما الكلمة الأولى من: ﴿ فَـٰلِقُ ﴾، ففيها أيضا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَـٰلِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ﴾ [الأنعام: 95].

واحترز بقيد الرتبة عن الثاني، وهو: ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ ﴾ [الأنعام: 96]، لأن الخلاف فيه خاص بأبي داود كما سيأتي.

**قال في التنزيل:** « ﴿ فَـٰلِقُ ٱلْحَبِّ ﴾ كتبوه بحذف الألف بين الفاء واللام، وكذا روينا عن الغازي، وحكم، وكذا رسماه في كتابيهما 3 » انتهى.

وهذه العبارة كما قال **الشارح:** « ليس فيها تصريح بذكر الخلاف، ولكن سكوته عن ذكر غيرهما يقتضي أنه ثابت لهما 4 » انتهى.

**قلت:** وتقوّى هذا المفهوم عند الناظم والله أعلم: بموافقة كلام أبي عمرو، فأطلق الخلاف فيه هما، ونص **أبي عمرو في المقنع:** « وفي الأنعام في بعض المصاحف: ﴿ فَالِقُ ٱلْحَبِّ ﴾ بالألف، وفي بعضها: ﴿ فَـٰلِقُ ﴾ بغير ألف 5 ».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] بداية ورقة ساقطة من د، وسأشير إلى نهايتها.

[2] فهو ثابت بالاتفاق. ينظر: دليل الحيران، ص 105.

[3] مختصر التبيين، 3/504-505.

[4] التبيان، ق/261-ب.

[5] المقنع، ص 93. سكت الداني عن الموضع الثاني وهو:«فالق الإصباح»، وتبعه الشاطبي، وجرى العمل في مصاحف أهل المغرب بالإثبات لسكوت الداني، ولأنه على وزن:« فاعل» المثبت للداني، وكان ينبغي أن يكون الخلاف في الموضعين اتباعا لأصولهم العتيقة. ذكر ابن أشته أن في الإمام:« فالق الحب»و«فالق الإصباح» بألف ثابتة وفي مصاحف أهل المدينة»، وجرى عمل المشارقة بالإثبات في الموضعين. ينظر: الدرة الصقيلة، ق/31-أ، والمقنع، ص 93، ودليل الحيران، ص 105، وبيان الخلاف، ق/40-ب، والوسيلة، ص 139-140.

**الإعراب**: « جـٰعل الَّيل» عطف على «أرأيت»، فهو في محل خفض، لكن رفع «جـٰعل» على الحكاية، ويحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره، أي: كذلك، و«أولى» عطف على «جـٰعل الَّيل»، و«فـٰلق» مضاف إليه.

قال:

[....] ..... وَحَـــذْفُ حُسْـــبَاناً وَلَفْـــظِ[1] خَـــلِقْ

[184] بِمُنْصِـــــــفٍ ..... .....

أخبر بوقوع حذف ألف: ﴿ حُسْبَـــــٰنًا ﴾، ولفظ: ﴿خَـٰلِقُ﴾ في المنصف.

أما ﴿ حُسْبَـــــٰنًا ﴾ ففي الأنعام: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَـــــٰنًا ﴾[الأنعام: 96]، وفي الكهف: ﴿وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَـــــٰنًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الكهف: 40].

**تنبيهـــان**: **الأول**: اعتمد الناظم هنا التقييد بالنصب والتنوين، ليخرج عنه الواقع في الرحمان، وهو: ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾ [الرحمن: 5]، وعبارة المنصف:

**ومثله الطـــٰغوت مـــع طغيٰنـــا وفٰلق الحـــب كـــذا حسبٰنا**

وهذه العبارة غير صريحة في تخصيص المنصوب، ولكن استقرأه الناظم والله أعلم من صنيع المنصف، حيث لم يكتف عن ذكر: ﴿إِحْسَـــان﴾ غير المنصوب بذكر المنصوب ولا بالعكس، فقال:

**وبـــٰشروهن معـــا وإحسٰـــن ثم ترٰضـــيتم ولفـــظ الإنسٰـــن[2]**

ثم قال بعد أبيات:

**ومثـــل يحـــٰسبه[3] غضبـــٰنا ميقـــٰتا كـــذلكم إحسٰـــنا**

فلذا نقل الناظم عنه حذف: ﴿إِحْسَـٰنًا ﴾ عموما حيث يقول:

---

[1] في هـ:" ولفظ".

[2] في هـ:" الإحسان".

[3] في هـ:" ما في أسبٰب"، وفي ز:" في اسميه".

«ولفظ إحسـٰـن أتى في المنصف[1]»

ونقل هنا عنه حذف ﴿ حُسْبَـٰـنًا ﴾ المنصوب فقط.

**الثاني**: (حُسْبَانا) على وزن (**فُعْلَانْ**) الآتي ثبته عن أبي عمرو.

وأما ﴿خَٰلِقُ﴾ ففي الأنعام: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: 102]، وفي فاطر: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ﴾ [فاطر: 3]، وفي الحشر: ﴿ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: 24]، وهذا اللفظ متعدّد ومنوّع كما مثّل.

وعبارة [المنصف[2]]:

**وحيث جاء بعد لفظ الأعمال وخـٰلق بالحذف دون إشكال**

وهو على وزن (**فَاعِلْ**) الآتي أيضا ثبته عن أبي عمرو.

**تنبيه**: بقي على الناظم: ﴿ٱلۡخَٰلِقُ﴾ الواقع في الحشر، فإن أبا داود نص في **التنزيل** على حذف ألفه[3].

**الإعراب**: «حذف حسبانا» مبتدأ ومضاف إليه محكي، و«لفظ» بالخفض عطف على «حسبانا»، و«خالق» مضاف إليه، و«بمنصف» خبر «حذف»، وباؤه ظرفية.

**قال**:

[.....] ..... وَعَـٰمِلٌ وَالإِنسَـٰنْ قَدْ ضُمِّنَا التَّنْزِيلِ قُلْ وَالْبُهْتَـٰنْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿ عَٰمِلٌ ﴾، و﴿ ٱلۡإِنسَٰنُ ﴾، و(**البهتانُ**).

أما ﴿ عَٰمِلٌ ﴾ ففي آل عمران: ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ ﴾ [آل عمران: 195]، وفي الأنعام: ﴿ قُلۡ يَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞ ﴾[الأنعام: 135]، وهو متعدّد.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] مر في البيت: 106، انظر: ص 524.

[2] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 1197/4.

**تنبيهان: الأول: قال الشارح:**« ظاهر إطلاقه في لفظ:﴿ عَـامِلٌ ﴾، يقتضي أنه محذوف في التنزيل، حيث جاء في الفرقان، ورأيت في أكثر النسخ من مختصر التنزيل، في سورة الأنعام في قوله: ﴿ إِنِّي عَـامِلٌ ﴾، قال فيه بألف [1]» انتهى.

**وعبارته:**« و﴿ عَـامِلٌ ﴾ هنا بألف [2]».

**الثاني:** لم يذكر في **التنزيـــل** ﴿ عَـٰمِلٍ ﴾ بالحذف إلا في آل عمران[3]، ولم يصرّح فيه بتعميم، وسكت عمّا عداه، فحمله الناظم على العموم، ولكن يعكّر عليه هنا ذكر الذي في الأنعام بالإثبات، إلا أن يجاب عنه بتخصيصه الذي في الأنعام بالإثبات حيث عبر[4] فيها بهنا، ولم أر من نَقَر على هذا البحث.

وأما﴿ ٱلْإِنسَـٰنُ ﴾ ففي النساء: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: 28]، وفي الإسراء: ﴿ وَكُلَّ إِنسَـٰنٍ أَلْزَمْنَـٰهُ طَـٰٓئِرَهُۥ ﴾ [الإسراء: 13]، وهو متعدّد ومنوّع كما مثّل.

**تنبيه: قال في التنزيل** في سورة النساء:« ﴿ ٱلْإِنسَـٰنُ ﴾ بحذف الألف [5]» انتهى.

وقد طالعت **التنزيل** في أماكن كثيرة من لفظ ﴿ ٱلْإِنسَـٰنُ ﴾، فلم أره تعرض لحذفه، إلا في أماكن قليلة، كالذي في الرحمان[6] والعصر[7]، ولكن عمّم الناظم الحذف فيه على عادته في النقل عن **التنزيل**.

---

[1] التبيان، ق/262-أ.

[2] مختصر التبيين، 517/3. وحذفه صاحب المنصف مطلقا، وجرى عمل المشارقة والمغاربة على إثبات الألف في هذا الموضع بخلاف ما حكاه خلف الحسيني حيث قال عن الحذف فيه:« وجرى عليه المغاربة». ينظر: تنبيه العطشان، ص 452-453، وبيان الخلاف، ق/40-ب، ودليل الحيران، ص 106، وسمير الطالبين، ص 53.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 388/2.

[4] " عبر " غير واضحة في ح.

[5] مختصر التبيين، 400/2.

[6] ينظر: مختصر التبيين، 1166/4.

[7] ينظر: مختصر التبيين، 1318/5.

وأما (**البـــهتانُ**) ففي النساء: ﴿أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا [1]﴾ [النساء: 20]، وفيها أيضا: ﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا [2]﴾ [النساء: 156]، وهو متعدّد مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا، ومنوّع نحو: ﴿وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ﴾ [الممتحنة: 12].

**تنبيه:** عمّم الناظم الحذف في﴿ **بُهْتَـــٰن** ﴾، وقد تعرض أبو داود له في كثير من المواضع، وسكت عن بعضها، كالذي في الممتحنة، ولكن جرى الناظم على عادته.

**الإعراب:** «عامل» و«الإنسان» مبتدأ ومعطوف عليه، و«قد» حرف تحقيق مع الماضي، وهو هنا «ضمّنا»، وهو مبني للمجهول متعدّ إلى مفعولين:

**أولهما:** ضمير التثنية المرفوع على النيابة.

**وثانيهما:** «التنزيل»، وهو بمعنى: أودع، والجملة خبر المبتدأ وما عطف عليه، و«قل» أمر، و«البهتان» عطف على المبتدأ أيضا، والجملة الاسمية محكية بالقول، و«البهتان» مبتدأ حذف خبره، لدلالة ما قبله عليه، فهذه الجملة فقط محكي القول حينئذ[3].

**قال:**

**[185]** وَجَـــاء خُلْـــفٌ فَـــالِقُ الإِصْـــبَاحِ عَـــنِ الَّـــذِي يُعْـــزَى إِلَـــى نَجَـــاحِ

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

أخبر عن أبي داود سليمان المنسوب إلى نجاح والده، بالخلاف بين المصاحف في حذف ألف: ﴿ **فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ** ﴾ في سورة الأنعام وثبتها، واحترز بقيد المجاور لـ: ﴿ **ٱلْإِصْبَاحِ** ﴾ عن الأول، وهو: ﴿ **فَـٰلِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ** ﴾، إذ قد تقدم الكلام عليه، ولم يرجّح في التنزيل واحدا من الإثبات والحذف[4].

**تنبيه:** ﴿ **فَالِقُ** ﴾ بوزن: (**فَاعِلْ**) الآتي ثبته لأبي عمرو.

**الإعراب:** بيّن، و«فالق» مضموم على الحكاية.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 397/2.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 426/2.

[3] " حينئذ " زيادة ليست في هـ ، د ، ز.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 505/3-506.

قال:

[186] وَاحْذِفْ سُكَارَى عَنْهُ قُلْ وَالْوِلْدَانْ وَعَنْهُمَا فِي الْحَجِّ جَاءَ الْحَرْفَانْ

أمر[1] بحذف ﴿ سُكَارَى ﴾ عن أبي داود، وألف: ﴿ الْوِلْدَانِ ﴾، ثم أخبر عن الشيخين بحذف ألف كلمتي: ﴿ سُكَارَى ﴾ في الحج.

أما ﴿ سُكَارَى ﴾ المخصوص حذفه بأبي داود ففي النساء: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى[2] ﴾ [النساء: 43].

وأما ﴿ الْوِلْدَانِ ﴾ ففي النساء: ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ[3] ﴾ [النساء: 75] ، وفيها أيضا: ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ[4] ﴾ [النساء: 127]، وفي الواقعة: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ[5] ﴾ [الواقعة: 17]، وهو متعدّد ومنوّع كما مثّل.

وقد تتبع أبو داود ذكره بالحذف كلاًّ في محلّه.

وأما ﴿ سُكَارَى ﴾ في الحج المحذوف كلمتاه للشيخين فهو: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُم بِسُكَارَى[6] ﴾ [الحج: 2].

وقد قرأهما الأخوان: بفتح السين، وسكون الكاف، دون ألف[7].

**الإعراب**: «احذف سكارى» جملة طلبية محكية بـ«قل»، و«الولدان» عطف على «سكارى»، أو مبتدأ محذوف الخبر، لدلالة ما قبله عليه، فهذه الجملة الاسمية على هذا محكية بالقول، أو هما معا، وباقيه واضح.

---

[1] في هـ:" أخبر ".

[2] ينظر: مختصر التبيين، 402/2.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 406/2.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 420/2.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 1176/4.

[6] ينظر: المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 402/2.

[7] ينظر: النشر، 325/2، والبدور، ص 265.

قال:

[187] وَعَنْـــهُ فِـــي رَضَـــعَةِ النِّسَـــاءِ وَمُنْصِـــفٌ بِالْمَوْضِـــعَيْنِ جَـــاءِ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿رَضَـــعَة﴾، الواقع في سورة النساء: ﴿وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ [1]﴾ [النساء: 23]، وعن صاحب المنصف، بحذف ألف كلمتي: ﴿ٱلرَّضَٰعَةِ﴾، وهما المذكور واقعا في النساء، والواقع في البقرة: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَـــعَةَ﴾ [البقرة: 233]، وعبارة المنصف:

« **ثم الرضـــعة كذا وقـــهم** ».

**تنبيهان: الأول**: مقتضى اصطلاح الناظم أن لا يندرج في لفظ الترجمة ما تقدم عليها، ولكن لما أراد اندراجه هنا، صرّح به بقوله: «بالموضعين»: إذ لم يقع في القرآن إلا في موضعين، أحدهما الذي في البقرة.

**الثاني**: خالف الناظم قاعدته هنا، لأن عادته أن يذكر اللفظ لصاحب **المنصف** في ترجمته، وإن اختص به، بحيث لم يحذف أبو داود منه، إلا ما بعد تلك الترجمة، كما فعل في ﴿الأسبـب﴾ و﴿الغمـم﴾ و﴿إحسـن﴾، و﴿أشعـر﴾، وسيأتي له مثل هذا في ﴿صـحب﴾ و﴿أدبـر﴾.

**الإعراب**: «عنه» و«في رضاعة» متعلقان بمحذوف تقديره: حذف الألف عنه، أو «جاء» الحذف عنه، وتقدم تصريف «جاءِ»، في آخر ترجمة البقرة، وباقيه واضح.

المكتبة الرقمية لمعهد القادري للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

[1] ينظر: مختصر التبيين، 398/2.

قال:

[188] وَعَـــالِمُ الْغَيْـــبِ لِكُـــلِّ بِـــ:سَـــبَا وَلِـــسِـــوَى الـــدَّانِي مِـــوَاهُ نُسِـــبَا

أخبر عن شيوخ[1] النقل بحذف ألف: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ الواقع في سورة سبأ، وعن من[2] عدى أبا عمرو منهم[3]، بحذف ألف غيره من [لفظ ﴿عَٰلِمِ﴾[4]].

أما الواقع في سبأ فهو: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ[5] عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ[6]﴾ [سبأ: 3].

وقد قرأه الأخوان: ﴿عَـــلَّامِ﴾ مقصور العين، مشدّد اللام، ممدودها، بصيغة وزن المبالغة[7].

وأما غيره[8] ففي الأنعام: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 73]، ومثله في الرعد، والسجدة، والحشر، والجنّ، وكذا في فاطر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَٰلِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: 38]، لأنه من جملة ما يدخل في سوى، الواقع في سبأ،[ وبيان ذلك أن المقصود بالحكم إنما هو ﴿عَٰلِمِ﴾ لا ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾، وإضافته في النظم ليس إلا للإيضاح، وذلك أن سبأ لم يقع فيها إلا كذلك، بل[9]] لو قدّرت[10] هذه الإضافة تقييدا[11] لاندراج في لفظ

---

[1] في هـ:" جميع شيوخ ".

[2] في هـ:" ما ".

[3] في هـ:" منهن ".

[4] ما بين المعقوفين غير واضح في ح بسبب الأرضة، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[5] " يعزب" ساقطة من ح، والمثبت من هـ.

[6] ينظر: مختصر التبيين، 1008/4.

[7] ينظر: النشر، 349/2، والبدور، ص 321.

[8] في هـ:" عير ".

[9] ما بين المعقوفين ساقط من د، وهو نهاية الورقة الساقطة.

[10] في د:" قيدت ".

[11] في د:" تقدير ".

سواه[1] ﴿عالم غيب السمـٰوٰت[2]﴾ لأن المقيد بقيدين[3] يغاير الخالي عنهما معا[4] ومن أحدهما أيا كان، ويؤيد اندراجه المنقول أيضا[5][6].

**قال في العقيلة:**

**« وعالما وبلاغ والسلاسل [7]».**

**وقال في المنصف:**

**« وثم أضغاث وثم عالم ».**

وقد ذكر أبو داود جلّ ألفاظ ﴿عَـٰلِمُ﴾ بالحذف، فقال في سورة الأنعام:« بحذف الألف من ﴿عَـٰلِمُ﴾ [8]». وقال نحوه في مواضع أخر، وسكت عن الواقع في الرعد والسجدة وفاطر، ولكن أطلق الناظم، جريا على عادته في الاكتفاء والحمل على العموم، ولا سيما عند الإشارة إلى المسكوت بقوله في آيته: « هجاؤه مذكور [9]»، ونحو ذلك[10].

**تنبيهان: الأول:** تبيّن لك بما قررته من عبارة الناظم، وبما ذكرته من نص المنصف[11]، والعقيلة، فساد قول من قال: لا يدخل هنا ﴿عَـٰلِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [في فاطر، لأن «الـ»

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] في د:" سواء ".

[2] في د:" عالم الغيب ".

[3] في د:" بقيد من ".

[4] في د:" تماها بعد ".

[5] " أيضا " ساقطة من د.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من ح من قوله:" وبيان.... المنقول أيضا"، والمثبت من هـ، د، ز.

[7] العقيلة، رقم:136، ص 137.

[8] ينظر: مختصر التبيين، 3/494-495.

[9] ينظر: مختصر التبيين، 3/737، 4/995، 1019.

[10] وقد نسب اللبيب إلى أبي داود وابن أشته اتفاق كتاب المصاحف على حذف ألف: (عـٰلم) حيث وقع، وتابعاهما الشاطبي، فهو من زيادات العقيلة. ينظر: الدرة الصقيلة، ق/56-ب، والوسيلة، ص 275.

[11] في د: "المقنع".

في ﴿ٱلْغَيْبِ﴾ قيد، فهو ثابت، [ما جوابه، ما تقدم: أن المقصود بالحكم ﴿عَٰلِمُ﴾، وسوى المقيد ما خلا عن القيد، وهو صادق بـ: ﴿عَٰلِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ جزما[1]][2].

**الثاني**: قد أطنبت في هذه الترجمة والتي قبلها، بالتعرض للألفاظ التي أطلق الناظم الحذف فيها، مع ذكر أبي داود لبعض مواضعها، وسكوته بعد ذلك عن مواضع أخر، كما أطنبت فيها أيضا بذكر المواضع التي اقتصر فيها أبو داود على أحد وجهي الخلاف، بعد أن قرّره فيها قبل ذلك، [وما ذلك[3]] إلا أن[4] بعض من غمضت عليهم مقاصد النظم، ومحاسن أغراضه، خرقوا حجاب التوقير، بكثرة اعتراضه، وبادروا إلى إصلاحات، هي أقرب إلى الفساد، لعدم تقرّرها على صحيح أساس، ولا بناء سداد، فكثر الاختلاف بينهم في المباحث من غير حاصل، حتى لا ينثني فارس مضمارهم بكبير طائل، لكن الظنّ بهم القصد الجميل، فجزاهم الله الأجر الجزيل، إذ ليس كل مجتهد مصيب، وإن ضرب كل في ثواب الله بنصيب، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت واليه أنيب.

**الإعراب**: «عالم الغيب» مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: محذوف، و«لكل» و«بسبأ» متعلقان به، و«سواه نسبا» جملة كبرى، و«لسوى الداني» متعلق بـ«نسبا»، وألفه للإطلاق، ومذهب سيبويه والجمهور: أن «سوى» ظرف مكان لازم للنصب لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة، ومذهب الزجاجي وابن مالك: أنها كـ «غير» في المعنى والتصرّف، ومذهب الكوفيين وجماعة: أنها ترد بالوجهين[5].

**خاتمة: أسرد فيما انفرد التجيبي بحذفه في هذه الترجمة، من الألفاظ مما لم يتقدم.**

**قال**: و﴿قَآئِمًا﴾ بغير ألف بين القاف والياء التي هي صورة للهمزة المكسورة، ثم قال: و﴿أَصْبَهُمْ﴾ لم أجد فيه نصا بحذف ولا إثبات، وبالحذف كنت رويته عن شيخي أبي مروان

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ ، د من قوله :" ما جوابه ...جزما ".

[2] ما بين المعقوفين من قوله:" في فاطر ...جزما" ساقط من هـ.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] في د: "لأن".

[5] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 252/1، والكتاب، 32/1، 350/2، وشرح التسهيل، 314/2-316، وتوضيح المقاصد، ص 679-682.

رحمه الله، والإثبات فيه أولى ما لم يوجد فيه نص، ثم قال عاطفا على المحذوفات: و﴿**لَوْ نَعْلَمُ قِتَـٰلاً**﴾، بغير ألف.

**ثم قال**: و ﴿**فَزَادَهُمُ**﴾ بألف، وبغير ألف، و﴿**فَلَا تَخَـٰفُوهُمْ**﴾ بغير ألف، و﴿**الْاَبْرَارِ**﴾ بغير ألف، و﴿**خَـٰلَتِكُمْ**﴾ في الألف الأوّل خلاف، ففي التنزيل: الإثبات، وفي كتاب هجاء المصاحف: الحذف، انتهى.

**قلت**: هذا الذي حكاه عن التنزيل من إثبات أول ألفي: ﴿**خَـٰلَـٰتِ**﴾ لم أره فيه نصًّا[1].

**ثم قال**: ﴿**وَالصَّـٰحِبُ**﴾ هنا لم أر من تعرض له بحذف ولا إثبات، وكنت رويت فيه عن شيخي أبي مروان رحمه الله الحذفَ، و ﴿**عَـٰبِرِي سَبِيلٍ**﴾ بحذف الألف، و﴿**مَغَـٰنِمَ**﴾ حيث وقع بغير ألف، و﴿**ظَـٰلِمِي أَنفُسِهِمْ**﴾ بغير ألف، و﴿**بِأَمَـٰنِيِّكُمْ**﴾ بغير ألف، و﴿**يُخَـٰدِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ**﴾ بغير ألف فيهما، انتهى.

**قلت**: والمراد من ذكر هذا ﴿**خَـٰدِعُهُمْ**﴾، وقد تقدم مع ﴿**يُخَـٰدِعُونَ**﴾ في البقرة.

**ثم قال**: ﴿**وَالسَّـٰرِقُ وَالسَّـٰرِقَةُ**﴾ بغير ألف، ﴿**وَالاَحْبَـٰرُ**﴾ بحذف الألف، و﴿**الطَّعَـٰمِ**﴾ بحذف الألف، ﴿**لاَ يَتَنَـٰهَوْنَ**﴾ بحذف الألف، و﴿**لاَ يُـوَٰخِـذُكُمُ**﴾ و﴿**إِطْعَـٰمُ**﴾ و﴿**الاَنصَـٰبُ**﴾ بغير ألف، ثم قال ﴿**يَقُومَـٰنِ**﴾ و﴿**مَقَـٰمَهُمَا**﴾ و﴿**الأُولَيَـٰنِ**﴾ و﴿**فَيُقْسِمَـٰنِ**﴾ بغير ألف [وبألف[2]].

**قلت**: تأمّل هذه العبارة، فإن الظاهر منها رجوع الخلاف إلى[3] الألفاظ الأربعة، والمقصود منها: ﴿**مَقَـٰمَهُمَا**﴾، وقد تقدم حكاية أبي داود إجماع المصاحف على حذف: ﴿**الأُولَيَـٰنِ**﴾.

---

[1] " نصا " الزيادة من هـ، ز.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من ح، د، والمثبت من هـ ، ز.

[3] في د: "من".

المكتبة الرقمية لعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**ثم قال**: و﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ [بياء واحدة، واختلف في الألف، **ففي التنزيل**: بألف ثابتة، **وفي كتاب هجاء المصاحف**: بغير ألف، ﴿فَـٰطِرُ﴾ بغير ألف][1]، و﴿أَمْثَـٰلُكُمْ﴾ بغير ألف، و﴿خَزَٰٓئِنُ﴾ بغير ألف، [و﴿يُحَـٰفِظُونَ﴾، و﴿بَـٰسِطُوا۟﴾، بغير ألف[2]]، و﴿مَكَـٰنَتِكُمْ﴾ هنا، وفي هود: و﴿يَـٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَـٰنَتِكُمْ إِنِّى عَـٰمِلٌ﴾، وفيها أيضا: ﴿مَكَـٰنَتِكُمْ إِنَّا عَـٰمِلُونَ﴾، وفي يس: ﴿لَمَسَخْنَـٰهُمْ عَلَىٰ مَكَـٰنَتِهِمْ﴾، وفي الزمر: ﴿عَلَىٰ مَكَـٰنَتِكُمْ﴾، اختلف قول أبي داود فيها، فقال في كتاب هجاء المصاحف: بحذف الألف، بعد الكاف والنون في الأربع السور، اتّفقت على ذلك المصاحف.

**وقال في التنزيل**: بإثبات الألف قبل النون، وحذفها بعدها، بينها وبين التاء، واجتمعت على ذلك المصاحف، و﴿ٱلْمِيزَٰنَ﴾ بحذف الألف حيث وقع، و﴿تَمَـٰمًا﴾ بغير ألف، و ﴿وِزْرَةُ﴾ حيثما وقع بغير ألف، انتهى.

**وهذا [تذييل[3]] سميته: الإعلان بتكميل مورد الظمآن، ضمنته بقايا خلافيات المصاحف في الحذف وغيره، مما يحتاج إليها[4] من تخطَّى قراءة [نافع[5]]، إلى غيرها من سائر قراءات الأئمة السبعة**، إذ مازال أذكياء الطلبة الناشئين في هذا الفن وحذّاقهم، يسألون عن كيفية رسم كثير من المواضع، إذا أخذ فيها بغير مقرأ نافع، فيقصر في الجواب[6] عن مثل هذه المطالب الجليلة، من اقتصر على المورد، وأهمل العقيلة، وقد جزَّأتُ هذا الإعلان بتجزئة أرباع القرءان، وهذا أوّله:

**[1] بحمد ربّه ابتدا ابنُ عاشر ... مُصلّيا على النبيِّ الحاشرِ[7]**

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] ما بين المعقوفين في موضعه محو في د.

[4] في هـ:" إليه ".

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[6] في هـ:" الجزاء ".

[7] في د: "الهاشمي".

[2] هـــاك زوائـــدَ ل:مـــوردٍ تفِـــي بالسَّبعِ معْه مـــن خـــلاف المصـــحفِ
[3] المـــــدنِي والمـــــكِّ والإمـــــامِ والكـــوفِ والبصـــرِ معـــاً والشـــامِي
[4] فارسم لكـــل قـــارئ منـــها بمـــا وافقـــــه إن كـــــان ممَّـــــا لزمـــــا
[5] أو بمخـــــالفٍ خلافـــــاً اغتُفـــــرْ وكن في الاِجماعِ مـــن الخُلْـــفِ حَـــذِرْ
[6] وما خـــلا عـــن خلفهـــا فمفـــردُ كنـــــافعٍ لكـــــن يُرَاعـــــى المـــــوردُ
[7] ووفِّقنْ بالرســـم ممكـــنَ الوِفَـــاقِ كـــــ:ليســـــوءوا ورؤوف لا شِـــقَاقْ

حاصل الأبيات الثناء على الله تعالى، ثم الصلاة على نبيّه صلى الله عليه وسلم، ومن أسمائه: الحاشر كما في الموطأ وغيره عن محمد بن جبير[1] بن مطعم، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « **لي خمسةُ أسماء: أنا محمّد، وأنا أحمد، وأنا الماحي [الذي[2]] يمحوا الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب** [3]».

ثم التوطئة لذكر بقية خلافيات المصاحف التي لم تذكر في الموردة، لتعيّنها لقراءة غير نافع، كما تقدمت الإشارة إليه عند قول الناظم:« **فجئت في ذلك بهذا الرجز** [4]»، الأبيات الثلاثة، وقد تكفّل بجميع ذلك: المقنع، والعقيلة نظيمه، لتعرّضهما للرسم[5] باعتبار المقارئ السبعة، فأحببت أن أنظم تلك البقايا الوافية من خلافيات المصاحف، مع انضمامها - أي تلك البقايا - إلى مورد الظمآن، بالقراءات السبع، فأمرت المتأهِّل للخطاب [بتلقيها[6]] ، حتى يكون صاحب المورد على بصيرة في الرسم، باعتبار المقارئ كلّها.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] في هـ:" جيب " وهو تصحيف.
[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.
[3] ورواه أيضا البيهقي. ينظر: القبس في شرح موطأ ابن أنس، 435/4، والدلائل، 155/1.
[4] عند البيت:25، ينظر: ص 387.
[5] في هـ:" للنظم ".
[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

ولا شك أن المصاحف العثمانية [المتعارفة[1]] عند أهل الرسم: **ستّةٌ**، وإن كان في عددها خلاف تقدّم صدر الكتاب:

**الإمام**: وهو الذي احتبسه الإمام عثمان رضي الله عنه لنفسه، وهو الذي ينقل عنه أبو عبيد القاسم بن سلام.

**والمدني**: وهو الذي كان بأيدي أهل المدينة، وعنه ينقل نافع.

وهذان مدنيان.

**والمكي**: وهو واللذان قبله، هي المراد بالمصاحف الحجازية والحَرَمية عند الإطلاق.

**والشامي، والكوفي، والبصري**: وهذان عراقيان، فهما المعنيّ بمصاحف أهل العراق عند الإطلاق.

ثم تقدمة مسائل مفيدة، تتأكّد معرفتها، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء منها، وهي:

أن كل قارئ يتعيّن أن يرسم له من خلافيات المصاحف، برسم المصحف الذي يوافق قراءته، ولا يرسم له بما يخالفها: نحو: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾[آية: 116] في البقرة، يتعيّن رسم الواو لمن أثبتها لفظا، وتركها لمن أسقطها لفظا، ولا يسقطها رسما من أثبتها لفظا، ولا بالعكس، وهذا[2] النوع من المخالفة، لم يتقرر الإجماع على فرد منه، فلا يجوز كما تقدم صدر الكتاب، وهذا معنى قولي:« **فارسم لكل قارئ** » البيت، واحترزت بقولي:« **إن كان مما لزما** »، مما لا يلزم فيه صريح الوفاق، وهو مما اغتفرت مخالفته، لتقرّر الإجماع على اغتفار فرد من نوع تلك المخالفة، نحو: ﴿الرِيٰح﴾، الذي اختلفت المصاحف في حذف ألفه، يجوز أن يرسم لنافع الذي أثبت ألفه لفظا بإثباتها رسما، وهذا[3] صريح الموافقة، ويجوز أن يرسم له بحذفها، لأن هذا النوع من المخالفة مغتفر، لتقرّر الإجماع على أفراد[4] منه، كـ: ﴿الرحمٰن﴾، و﴿العٰلمين﴾، وهو معنى قولي عاطفا بـ: «**أو**» المخيِّرة بين الموافقة والمخالف: «**أو بمخالف خلافا اغتفر** ».

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] في هـ:" لأن هذا ".

[3] في هـ:" وهو ".

[4] في هـ:" فرد ".

وأشرت بقولي:« **وكن في الإجماع من الخلف حذر** »، إلى أن الخلاف المغتفر نوعه إنما يجوز ارتكابه إذا ورد به مصحف عثمان، [فإن لم يرد عن مصحف عثمان[1]] لم يجز كحذف ألف: ﴿قالوا﴾، وإذا كان صريح الموافقة ممتنعا فيما اجتمعت المصاحف فيه على المخالفة كـ: ﴿الرحمٰن﴾، و﴿العٰلمين﴾، فلأن تمتنع المخالفة فيما اجتمعت فيه على الموافقة أحرى.

ثم أشرت بقولي:« **وما خلا عن خلفهـــا** »، البيت، إلى إعطاء ضابط يحصل معه معرفة كيفية الرسم في جميع المصاحف، بالنسبة لسائر المقارئ في المواضع التي لم يذكر فيها اختلاف المصاحف في الإعلان، ولا في مورد الظمآن، **فقلـــت**: إن ما لم يذكر فيه خلاف المصاحف في المورد، ولا في هذا الإعلان، فهو مفرد بوجه واحد فيها، وذلك الوجه هو الذي قرأ به نافع، لكن يراعى في ذلك ما ذكر من مخالفته في مورد الظمآن.

مثال ذلك: ﴿الصراط﴾، و﴿ننسها﴾، و﴿بضنين﴾، فإنها [لما][2] لم يتعرض للخلاف [فيها بين المصاحف[3]]، عرف أنها كتبت بوجه واحد في جميعها، وذلك الوجه هو الذي قرأ به نافع، وهو: الصاد في ﴿الصراط﴾، وعدم صورة الهمزة في ﴿ننسها﴾، لفقدها من قراءته، والضاد في: ﴿بضنين﴾.

وإن قرأ غيره في الأولى بالسين، وفي الثاني بالهمزة، وفي الثالث بالظاء، لكن لا بد في إحالة محال الإجماع على مقرأ نافع من مراعاة ما نص في المورد على مخالفته للرسم من حروف نافع.

**مثال ذلك**: ﴿الرحمٰن﴾، و﴿العٰلمين﴾، فإن رسم جميع المصاحف فيه مطابقة [لمقرأ[4]] نافع، ولكن ليس الألف فيها مثبتا، كما قرأ به هو وغيره، لنصّ المورد على حذف ألفيهما، فهذا من المخالفة التي لا تصح إحالة الرسم فيها على قراءة نافع.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[4] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

**ومثاله أيضا**: ﴿كلمٰت﴾ في الأنعام، فان إحالتها على مقرأ نافع اقتضى ثبوت الألف وكتبها بالتاء، لكن نصّه على حذف باب: ﴿ذريٰت﴾، يوجب حذف الألف، فتحذف، ويبقى كتبها بالتاء على أصل مقتضى الإحالة.

**وأشرت بقولي:« ووفقن بالرسم ممكن الوفاق »**، البيت: إلى أن إحالة الرسم على مقرأ نافع، إنما هي في محض الصورة الرسمية، لا في أعيان الحروف، فنحو: ﴿تعملون﴾ مما قرأه نافع بالخطاب، وغيره بالغيبة، أو بالعكس، إحالة الرسم فيه على مقرأ نافع، إنما هي في مجرد صورة ضرس في أوله، لا في كون ذلك الضرس عين التاء الفوقية، أو التحتانية، وكذا نحو:﴿ليسوءوا﴾، فإن الناظم نصّ على حذف أحد واوَيْه، وأن الأحسن كونها التي بين السين والهمزة، فلا يلزم من إحالته[1] على قراءة نافع أن تكون الواو في قراءة الكسائي إياه مسندا لضمير المتكلم منصوبا بالفتحة، دون واو بعده كذلك، بل الإحالة في مجرد الصورة، ولا شك أن تلك الصورة مطابقة لقراءته، لكن على أن الواو الموجودة هي التي بين السين والهمزة، والهمزة لا تستحق صورة، على قاعدة المتطرفة بعد[2] ساكن، [لكنها صورت ألفا كـ:﴿ تبوأ ﴾ [3]]، وهذا مخالف لتقرير المطابقة على مقرأ نافع.

**وكذا**: نحو ﴿رءوف﴾، فإن إحالة رسمه على مقرأ نافع، إنما هي في مجرد الصورة، ولا شك أن تلك صورته عند من قرأه بقصر الهمزة، لكن تقدير المطابقة مختلف، ففي قراءة نافع لا صورة للهمزة لاجتماع صورتها مع الواو الناشئة عن ضمتها، وفي قراءة البصري والأخوين وشعبة، الواو صورة الهمزة على قاعدة المتحركة وسطا بعد متحرك، فافهم ففي الإشارة غنية عن العبارة، ولولا أن هذا الغرض هنا دخيل، لذكرت من ضروب الأنواع، وصنوف التمثيل، ما يحصل به شفاء العليل.

---

[1] في هـ:" إمالته ".

[2] في ز:" بين".

[3] **ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ ، د ، والمثبت من: ز.**

ثم أشرت إلى المقصود بالذات، بقولي:

[8] من سورة الحمد للأعراف اعرفا ... فياء: إبراهم في البكر احذفَا

[9] لغير حرميٍّ، وقالوا اتّخذا ... بحذف شامٍ واوَه، أوصىٰ خُذَا

[10] للمدنيَّين وشامٍ بالألفْ ... يقْتلون تلوَ حقٍّ مختلَفْ

[11] والملكِّ والعراقِ واواً سارعوا ... بالزُّبُر: الشامي ببـاءٍ شائعُ

[12] كذا الكتٰبِ بخلاف عنهمُ ... والشامِ ينصِبُ: قليلا منهمُ

[13] واوَ: يقولُ للعراقيِّ فزدْ ... والمدنيَّان وشامٍ: يرتَددْ

[14] لَلدَّارُ: للشَّامِ بلامٍ، وهنا ... قد حَذفَ الكوفيُّ تا: أنجيتنَا

[15] وشركآؤهمْ لِيُرْدُوهُمْ بِيَا ... للشامِ في محلِّ همزٍ أُبْدِيَا

[16] في سٰحرِ العقودِ معْ هودَ اختُلِفْ ... وأوَّلٍ يونسٍ كذا أُلِفْ

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

حاصل هذه الأبيات بعد الترجمة المبيّنة لما الجزء المتكلم على بقية خلافياته في المصاحف أنها اختلفت فيه في أربعة عشر موضعا.

**أولها**: ياء ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ في البقرة، ثبتت في المدنيين، والمكي، وحذفت في العراقيين، والشامي.

**ذكر في المقنع** في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف، بسنده إلى نصير أنه قال:« كتبوا في سورة البقرة في بعض المصاحف: إبراهيم، بغير ياء.

**قال أبو عمرو**: وبغير ياء وجدت أنا ذلك في مصاحف أهل العراق، في البقرة خاصة، وكذلك رسم في [بعض[1]] مصاحف أهل الشام، وقال معلى[2] بن عيسى الوارق عن عاصم الجحدري: ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ في البقرة بغير ياء، كذلك وجد في الإمام[3]» انتهى.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

[2] في د: مخلد.

[3] المقنع، ص 92.

**وقال أبو داود** بعد أن نقل عن أبي عمرو ما قاله من أنه وجده بغير ياء في مصاحف أهل العراق، في البقرة خاصة، وأنه رسم كذلك في مصاحف أهل الشام ما نصّه:« ورسم ذلك كلّه والله أعلم لقراءتهم ذلك بألف بين الهاء والميم [1] » انتهى.

وعلى هذا اعتمد الناظم، فلم يذكر اختلاف المصاحف في ياء ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾، أعني لتعيّن أن المحذوف حينئذ هو الألف، على قاعدة الأسماء الأعجمية، ولا يمكن تقدير المحذوف ياء، إذ لا يعهد حذف ياء اختصارا في الوسط إلا في ﴿إِلَيْهِمْ﴾، وهذه بدل من همزة.

**وقد طرق الجعبري** في إثبات الياء وحذفها احتمال القراءتين معا، ونصه:« وجه الإثبات والحذف احتمال القراءتين، فقراءة الياء في المرسوم بها قياسية، وفي محذوفها اصطلاحية، ويقدّره ياء، كـ: ﴿إسرائيل﴾، و﴿الداع﴾، حملا على الثانية[2]، وقراءة الألف في المرسوم ياء[3] اصطلاحية كـ: ﴿يتـٰمى﴾، و﴿قضى﴾. وكذا في المحذوف، ولكن يقدّر ألفا حملا على الأكثر، كـ: ﴿إسحـٰق﴾ [4] » انتهى.

وقوله: « **حملا على الثابتة** »، أي حملا على المواضع الثابتة الياء، وهي ما بعد البقرة.

واعلم أن في نقل المقنع عن عاصم الجحدري، أن ياء ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ في البقرة محذوفة في الإمام، ولكن لم أذكره[5] تقليد للشاطبي في عقيلته، حيث لم يعرّج عليه، وإن قال الجعبري أن إسقاطه من العقيلة نقص[6].

**ثانيها**: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾[البقرة: 116]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الحجاز، والعراق. والشام، المستحسنة من الإمام بالزيادة والنقصان.

---

[1] مختصر التبيين، 206/2.

[2] في هـ ، د: "الثابتة".

[3] في هـ:" بياء ".

[4] الجميلة، ق/51-ب.

[5] في د: "يذكره".

[6] في الجميلة، ق/51-ب.

**قال**:« وهذا الباب سمعناه من غير واحد من شيوخنا، من ذلك في البقرة، في مصاحف أهل الشام، ﴿ **قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا** ﴾بغير واو قبل ﴿**قَالُوا**﴾، وفي سائر المصاحف ﴿**وَقَالُوا**﴾: بالواو [1]».

**ثالثها**: ﴿ **وَأَوْصَىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ** ﴾ [البقرة: 132]، قال في المقنع بعد النص المتقدم:« وفي مصاحف أهل المدينة، والشام: ﴿ **وَأَوْصَىٰ بِهَا** ﴾، بألف بين الوَاوَين.

**قال أبو عبيد**: وكذلك رأيتها في الإمام مُصحف عثمان رضي الله عنه، وفي سائر المصاحف: ﴿ **وَوَصَّىٰ** ﴾ بغير ألف [2]».

**رابعها**: في آل عمران: ﴿**وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ [بِالْقِسْطِ مِنَ [3]] النَّاسِ** ﴾ [آل عمران: 21]، ذكره في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، بالإثبات والحذف، فقال:« وفي آل عمران في بعض المصاحف: ﴿ **وَيُقَاتِلُونَ الَّذِينَ** ﴾ بالألف، وفي بعضها: ﴿**وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ** ﴾ بغير ألف [4]» انتهى.

ولمّا أبهم هذا الخلاف هنا تبعه صاحب العقيلة على إبهامه، فقلدتهما أنا في ذلك.

**وقال أبو داود**:« وكتبوا في مصاحف أهل المدينة، والشام: ﴿**وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ** ﴾، بغير ألف بعد القاف، من (القتل)، واختلفت مصاحف سائر الأمصار فيه، ففي بعضها ذلك بغير ألف، وفي بعضها: ﴿ **وَيُقَاتِلُونَ** ﴾، بألف من (القتال) [5]» انتهى.

وقد عينت هذا الموضع، بتقييده:« **بتالي حق** ».

---

[1] المقنع، ص 102.

[2] المقنع، ص 102.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] المقنع، ص 93.

[5] مختصر التبيين، 336/2-337. وقد نسب الشيخ النائطي إلى بعضهم إثبات الألف إلى مصاحف المدينة والبصرة والكوفة، وإلى غيرها بالحذف، وهو مخالف لما ذكره أبو داود في هذا الموضع الذي نقله ابن عاشر، و لم يعين الداني الخلاف بمصر، وجرى العمل على الحذف. ينظر: نثر المرجان، 404/1.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**خامسها**: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [آل عمران: 133]، قال في **المقنع**، بعد النص المتقدم في ﴿وَوَصَّىٰ﴾: وفي آل عمران في مصاحف أهل المدينة، والشام: ﴿**سَارِعُواْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ**﴾ بغير واو قبل السين، وفي سائر المصاحف: ﴿**وَسَارِعُوٓاْ**﴾ بالواو [1]» انتهى.

وهو معنى قولي:« **والملك والعراق واوا**: **سارعوا** »، أي: زادوا ﴿**سَارِعُواْ**﴾ واوًا.

**سادسها وسابعها**: في آل عمران: ﴿جَآءُو بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلۡكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: 184]، ذكرهما في **المقنع**، بعد النص المتقدم، فقال:« وفيها أي آل عمران، في مصاحف أهل الشام: ﴿وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُنِيرِ﴾، بزيادة باء في الكلمتين، كذا رواه خلف بن إبراهيم عن أحمد[2] بن محمد بن[3] علي عن أبي عبيد عن هشام [بن عمار[4]، عن أيوب بن تميم، عن يحي بن الحارث، عن ابن عامر، وعن هشام[5]]، عن سويد بن عبد العزيز، عن الحسن بن عمران، عن عطية بن قيس، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، عن مصاحف أهل الشام.

[وكذا حكى أبو حاتم: أنهما مرسومتان بالباء في مصحف أهل حمص، الذي بعث به عثمان إلى الشام[6]][7].

وقال هارون بن موسى الأخفش الدمشقي: أن الباء زيدت في الإمام، يعني الذي وجّه به إلى الشام، في[8]: ﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾ وحْدها، وروى الكسائي عن أبي حيوة شريح بن يزيد، أن ذلك كذلك في المصحف الذي بعث به عثمان إلى الشام، والأول أعلى إسنادا، وهما في سائر المصاحف بغير باء[9]» انتهى.

---

[1] المقنع، ص 102، وينظر: مختصر التبيين، 366/2.

[2] في هـ: محمد ".

[3] في هـ:" عن ".

[4] في هـ:" عامر ".

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[6] قال ابن الجزري:« وكذا رأيته أنا في المصحف الشامي في الجامع الأموي، وذكر الحلواني أن الباء ثابتة في الحرفين. ينظر: النشر، 245/2، والوسيلة، ص 127-131.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[8] في هـ:" إلى ".

[9] المقنع، ص 102-103.

وهذا معنى قولي: « **بالزبر: الشامي بباء شائع، كذا الكتـــــب بخلاف عنهم** »، أي عن[1] الناقلين عن المصحف الشامي، ولا شك أنه لم يتقدم لهذا الضمير معاد صريح، ولكن يشفع له ضيق النظم مع الاختصار.

**ثامنها**: في النساء: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[النساء: 66]، ذكره في **المقنـــع** في الباب المتقدم أيضا، فقال:« وفي مصاحف أهل الشام: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾، بالنصب، وفي سائر المصاحف: ﴿إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ بالرفع [2]».

**تاسعها**: في المائدة: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾[المائدة: 53]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال:« وفي المائدة في مصاحف أهل المدينة، ومكة، [والشام: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾، بغير واو، قبل ﴿يَقُولُ ﴾، وفي مصاحف أهل الكوفة، والبصرة، وسائر العراق][3]: ﴿وَيَقُولُ ﴾، بالواو [4]».

**عاشرها**: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ ﴾ [المائدة: 54]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال: وفيها أي في المائدة في مصاحف أهل المدينة، والشام ﴿من يَرْتَدِدْ مِنكُمْ ﴾بدالين.

**وقال أبو عبيد**: وكذلك رأيتها في الإمام بدالين، وفي سائر المصاحف:﴿ يَرْتَدَّ ﴾ بدال واحدة [5]».

**حادي عاشرها**[6]: في الأنعام: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ ﴾ [الأنعام: 32]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال:« وفي الأنعام في مصاحف أهل الشام: ﴿وَلَـــدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ ﴾، بلام واحدة، وفي سائر المصاحف، بلامين [7]».

---

[1] في هـ:" من ".

[2] المقنع، ص 103. وينظر: مختصر التبيين، 404/2.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] المقنع، ص 103، وينظر: مختصر التبيين، 448/3.

[5] المقنع، ص 103، وينظر: مختصر التبيين، 449/3.

[6] في هـ:" عشرها ".

[7] المقنع، ص 103، وينظر: مختصر التبيين، 478/3.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**ثاني عاشرها:** ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ﴾ [الأنعام: 63]، ذكره في المقنع، بعد النص المتقدم، فقال:« وفيها أي الأنعام في مصاحف أهل الكوفة: ﴿لَئِنْ أَنجَىٰنَا﴾ من هذه بياء من غير تاء، وفي سائر المصاحف: ﴿أَنجَيْتَنَا﴾ بالياء والتاء، وليس في شيء منها بألف بعد الجيم [1]».

**ثالث عاشرها:** ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: 137]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال:« وفيها، أي في الأنعام، في مصاحف أهل الشام: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾بالياء، و في سائر المصاحف: ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ بالواو [2]».

**رابع عشرها:** كلمة: ﴿سِحْرٌ﴾ في المائدة، والأولى في يونس، والواقعة في هود، وذلك قوله تعالى في الأولى: ﴿فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: 110]، [وفي الثانية: ﴿قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: 2]، [3]، وفي الثالثة: ﴿لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [هود: 7].

ذكر أبو عمرو الخلاف بين المصاحف في ثلاثتها في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار[4]، و لم أره تعرض للواقع في الصف، وكذا الجعبري في الجميلة[5].

---

[1] المقنع، ص 103، وينظر: مختصر التبيين، 3/489-491.

[2] المقنع، ص 103، وينظر: مختصر التبيين، 3/518.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] المقنع، ص 94، وينظر: مختصر التبيين، 3/464-465.

[5] بقي على ابن عاشر ذكر موضع لم أقف على من نص على حذف الألف فيه، وهو:( كهيئة الطير) في الموضعين: آل عمران، والمائدة على قراءة أبي جعفر حيث حذف الألف بين الطاء والياء المهموزة، وتدخل في عموم قول الداني:« حيث وقع ». ينظر: المقنع، ص 10، 11.

**تنبيهات: الأول**: قال في **المقنع** في الباب الذي ذكر فيه جلّ هذه الألفاظ ما نصه:« قال الكسائي والفراء: في بعض مصاحف الكوفة: ﴿وَٱلْجَارِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾[النساء: 36] بالألف، و لم نجد ذلك كذلك في شيء من مصاحفهم، ولا قرأ به أحد منهم [1] » انتهى.

و قد ذكره صاحب **العقيلة**[2]، لالتزامه نظم الكتاب جميعه، و لم أتعرض أنا له، لعدم تعلق شيء من القراءات السبع به.

**الثـــاني**: اعلم، أني اعتمدت في المواضع الأربعة[3] عشر، وتعيين مواضع الزيادة فيها، والنقصان، على ما هو معروف عند أصحاب فن القراءات، مشهور عندهم، من وجود الخلاف للقرّاء في هذه المواضع، وتعيين محلّه منها، فلا يسمح[4] البحث في نظمها، بأن يقال مثلا: قوله: ﴿**أوصىٰ**﴾ بالألف، يوهم أن المراد بالألف[5] بعد الصاد، في مقابلة من كتبه بالياء، وبالألف عبّر صاحب **العقيلة**، أو يقال مثلا: قوله:« **والمـــك والعـــراق واوا ســـارعوا** »، يوهِم أنه في هذه المصاحف، بواو بعد العين، وغيرها بحذفها بعدها، وعلى ذلك فقس.

**الثالث**: لعلّك تقول: غاية ما تحصّل من هذه الأبيات أن كل مصحف في هذه المواضع الأربعة عشر موافقا لمقرأ إمام مصره، وقد كانت هذه الكلية مع اختصارها وعمومها لهذه المواضع وغيرها، مما عسى أن يعرض[6] في هذا الجزء من خلافيات المصاحف، كافية عن هذا التطويل.

اعلم أن هذه الكلية لا تصحّ، إلا بعد تصحيح مطلبين[7]:

**أحدهما**: أن كلّ مقرئ له مصحف، يوافقه صريحا في الجملة.

**ثانيها**: أن المصحف الموافق للمقرأ، هو المشارك لإمام ذلك المقرأ في المصر لزوما.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] المقنع، ص 103.

[2] العقيلة، رقم:63، ص 127. وينظر: الوسيلة، ص 132-133.

[3] في د: الثلاثة.

[4] في هـ:" يسع ".

[5] في هـ:" أنه بالألف ".

[6] في هـ:" يفرض ".

[7] في هـ:" اعلم أن هذا البحث يتطلب مطلبين ".

**فأما المطلـــب الأول**: فاعلم أن الكلية فيه لا تصحّ، لما قدمناه من نحو: ﴿الصرٰط﴾، و﴿ننسها﴾، و﴿بضنين﴾، ومثل ذلك: ﴿يبصط﴾، في البقرة، و﴿بصطة﴾ و﴿بمصيطر﴾، وكثير من المواضع اتّفقت فيها المصاحف، واختلفت المقارئ، وقد أشار في آخر المقنع إلى تغليط من طرد مطابقة المصاحف لمقارئ الأئمة، الموافقة لها في المصر، واحتجّ على ذلك بنحو ما ذكرناه، فالذي يتقرّر أن من المواضع ما اختلفت قراءته، ووجد لكلّ قراءة مصحف يوافقها، نحو: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾[البقرة: 116]، بالواو، وحذفها[1].

ومنها ما اختلفت قراءته، واتفقت المصاحف فيه على موافقة مقرأ، ومخالفة آخر، نحو: ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾[المؤمنون: 72]، و﴿**الصرٰط**﴾.

ومنها ما اختلفت قراءته، واحتمل رسم المصاحف كلاًّ من وجوه قراءته.

ومنها ما اتفقت قراءته، واجتمعت المصاحف على مخالفته، كـ: ﴿الرحمٰن﴾.

**والقسم الأول** من هذه الأقسام الأربعة[2]، هو المقصود بالنظم هنا، وهو المشار إليه بقولي: « **فارسم لكل قارئ منها بما وافقه** ».

**والقسم الثاني** هو المشار إليه بقولي: « **وما خلا عن خلفها فمفـــرد** »، على ما تقدم في شرحه.

**والقسم الثالث** هو المشار إليه بقولي: « **ووفقن في الرسم ممكن الوفاق** ».

**والقسم الرابع** مندرج في قولي: « **لكن يراعى المورد**[3] ».

وهذا الكلام مع ما تقدّم تكرار في الحقيقة، ولكن قد يستسهل التكرار عند اقتضائه المقام.

**وأما المطلب الثـــاني**: فاعلم أن كون المصحف الموافق للمقرأ عند اختلاف المقارئ، والمصاحف، هو المشارك في المصر، أمر غالب، لا لازم؟

---

[1] ينظر: المقنع، ص 113-115.

[2] في ح:" الثلاثة "، والمثبت من: هـ ، ز.

[3] في هـ:" المراد ".

نص على ذلك الجعبري [في مواضع من كنز المعاني[1]]، وفي الجميلة أيضا، فمن الغالب المواضع الأربعة[2] عشر المتقدمة، حتى ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ على ما قال الجعبري، ومن غير الغالب حذف ياء ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ من المصاحف العراقية على ما قاله أبو داود من تعيّن الحذف لقراءة من قرأ بفتح الهاء، وألف بعدها[3]، ومنه أيضا: ﴿**المنشئات**﴾، بياءٍ بعد الشين في المصاحف العراقية على مراد كسر الشين على ما قاله الشيخان، وأبو عمرو، وعاصم في إحدى الروايتين عنه، والكسائي، من أهل العراق، ويفتحون الشين[4].

ومنه أيضا: ﴿**وما عملت أيديهم**﴾ بحذف الهاء من ﴿**عملت**﴾ في المصحف الكوفي، مع قراءة عاصم من الكوفيين في إحدى الروايتين عنه بإثبات الهاء[5]، وهذا القدر كاف في دعوى ثبوت الأغلبية، وانتفاء اللزوم، ولا بأس بالإطالة إذا كانت في مثل هذا من نفيس العلوم.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح، د.

[2] في د: "الثلاثة".

[3] ينظر: مختصر التبيين، 206/2.

[4] ينظر: المقنع، ص 50، ومختصر التبيين، 1168/4.

[5] ينظر: المقنع، ص 97، 106، ومختصر التبيين، 1025/4، والنشر، 353/2، والبدور، ص 330.

# القسم الرابع:

# حذف الألف من سورة الأعراف إلى سورة مريم

قال الناظم رحمه الله تعالى:

[189] مَـــا جَـــاءَ مِـــنْ أَعْرَافِهَـــا لِمَرْيَمَـــا عَـــنِ الْجَمِيـــعِ أَوْ لِـــبَعْضٍ رُسِـــمَا

لما فرغ من ترجمة ما من آل عمران إلى الأعراف، انتقل إلى ترجمة ما من الأعراف إلى [مريم[1]]، لالتزامه الترتيب في الصدر.

فـ«**ما**» من كلام الناظم واقعة على الحذف، وهو على حذف مضاف، والتقدير: هذا باب الحذف الذي جاء عن جميع المصاحف، أو كتّاب المصاحف، [أو رسم عن بعض المصاحف، أو كتّابها[2]]، يعني مع مخالفة بعض آخر له.

وإنما زدت هذه العناية، لتصحيح المقابلة في قوله: للجميع، المعني به وفاق المصاحف، إذ مقابل الوفاق هو الخلاف، ولا يتقرّر [بكون[3]] الرسم عن بعض المصاحف فقط، بل حتى يكون البعض الآخر مخالفا فيه.

وهذا التقرير مثل ما تقدم عند قوله:« **القول فيما قد أتى في البقرة** [4]»، البيت، فراجعه وما فيه من البحث.

**الإعراب**: أول البيت بيّن من التقدير السابق، وضمير «أعرافها» للسور التي الأعراف من جملتها، والإضافة تقع بأدنى ملابسة، و«ال» في «الجميع» عوض من ضمير المصاحف، أو كتّابها، كما تقدم في التقدير، و«رسم» عطف على «جاء»، و«لبعض» متعلق به، والأقرب في لام «لبعض» أنها بمعنى: عن، حتى يتطابق[5] مع قوله «عن الجميع»، ويحتمل أن تكون بمعنى: في، على أن المراد بـ«الجميع» و«البعض» نفس المصاحف.

قال:

[190] وَالْحَـــذْفُ فِـــي التَّنْزِيـــلِ فِـــي بَيَّـــتَا وَفِـــي تُشَـــقُّونَ وَفِـــي رُفَّـــتَا

أخبر عن أبي داود، بحذف ألف: ﴿بَيَّتَا﴾، و﴿تُشَقُّونَ﴾، و﴿رُفَّتًا﴾.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] عند البيت: 79، ص 484.

[5] في هـ ، د ، ز:" يطابق ".

أما ﴿بَيَٰتًا﴾ ففي صدر الأعراف: ﴿بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ [1]﴾ [الأعراف: 4]، وهو أوّل محذوف في الترجمة مما لم يتقدم، وقد تعدّد فيها، وفي يونس، متّحد النوع.

**تنبيه**: لم أجد في التنزيل الذي في يونس، ولكن جرى الناظم على قاعدته في النقل عنه، وليكن هذا آخر ما أنبّه عليه من هذا النوع.

وأما ﴿تُشَٰقُّونَ﴾ ففي النحـــل: ﴿أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تُشَٰقُّونَ فِيهِمۡ [2]﴾ [النحل: 27].

وأما ﴿رُفَـٰتًا﴾ ففي الإسراء: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا [3]﴾ في موضعين [الإسراء: 49، 98].

**الإعراب**: «الحذف في بياتا[4]» جملة صغرى، أو كبرى على الاحتمال في تقدير عامل المجرور اسما أو فعلا، و«في تشاقون» و«في رفاتا» [عطف على][5] الخبر، و«في التنزيل» متعلق [بمتعلق][6] الخبر، و«في تشاقون» الجمع بين ساكنين كما تقدم في «أتحاجّوني»، فراجعه ثمة.

**قال**:

[191] وَفِـــي تُخَـــاصِمْنِ وَفِـــي دَرْهِـــمْ وَفِـــي امْتَقَـــمُواْ بَـــخِمْ وَعَـــصِمْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الألفاظ الخمسة في البيت.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 530/3. ولم يتعرض له الداني، والعمل على الحذف. ينظر: تنبيه العطشان، ص 460، ودليل الحيران، ص 108، وسمير الطالبين، ص 63.

[2] ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 770/3، وتنبيه العطشان، ص 460، ودليل الحيران، ص 108، وسمير الطالبين، ص 50.

[3] ولم يتعرض لهما الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 791/3، وتنبيه العطشان، ص 460، ودليل الحيران، ص 108، وسمير الطالبين، ص 54.

[4] في ح:" رفاتا "، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

فأما ﴿ تُخَٰطِبْنِي ﴾ ففي هود: ﴿وَلَا تُخَٰطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾[هود: 37]، ومثله في المؤمنين[1].

وأما﴿ دَرَٰهِمَ ﴾ ففي يوسف: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنِۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ[2] ﴾[يوسف: 20].

وأما﴿ ٱسْتَقَٰمُواْ ﴾ ففي التوبة: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ[3] ﴾[التوبة: 7]، وهو متعدّد.

وأما﴿ بَٰخِعٌ ﴾ ففي الكهف: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ[4] ﴾[الكهف: 6]، ومثله في الشعراء.

وأما ﴿ عَٰصِمَ ﴾ ففي يونس: ﴿مَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَٰصِمٍ ﴾[يونس: 27]، وفي هود: ﴿لَا عَٰصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾[هود: 43]، وفي المؤمن[5]: ﴿مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَٰصِمٍ ﴾[غافر: 33].

**تنبيه: قال في التنزيل** في سورة يونس:« ﴿ عَٰصِمَ ﴾ رسمه الغازي بن قيس في كتابه بغير ألف، ولم أروده[6] عن غيره، ولا أمنع من الألف، وهو اختياري[7] » انتهى

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

[1] ولم يتعرض لهما الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 3/684-685. وتنبيه العطشان، ص 460. ودليل الحيران، ص 108، وسمير الطالبين، ص 45.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 3/711، ونثر المرجان، 3/206.

[3] ولم يتعرض له الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 3/611، وتنبيه العطشان، ص 461، ودليل الحيران، ص 108، وسمير الطالبين، ص 56.

[4] لم يتعرض له الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 3/802، وتنبيه العطشان، ص 461، ودليل الحيران، ص 108، وسمير الطالبين، ص 40.

[5] في د: "وفي المؤمنين".

[6] في د: "ولم أره".

[7] ينظر: مختصر التبيين، 3/656. ونص أبو داود على حذف موضعي هود وغافر، فذهب المغاربة إلى إثبات موضع يونس وحذف موضعي هود وغافر، ورجح هذا ابن القاضي والمارغني إتباعا لأبي داود، وذهب المشارقة إلى إثبات المواضع الثلاثة سحبا لاختيار أبي داود في موضع يونس على موضعي هود وغافر تقليلا للخلاف، وموافقة للداني. ينظر: مختصر التبيين، 3/685، 4/1073، ودليل الحيران، ص 108.

فانظر كيف أضرب هنا عن إجازة أبي داود إثباته، واختياره إيّاه، مع أنه اكتفى في حكايته الخلاف في ﴿فَـٰلِقُ ٱلْحَبِّ﴾ [الأنعام: 95] عن أبي داود بمجرّد نسبته الحذف فيه للغازي، وحكم، من غير زيادة على ذلك، اعتمادا على مفهوم العزو لهما دون غيرهما.

ويظهر لي والله أعلم: أنه تقوّى عنده المفهوم هناك[1] بموافقة المقنع، فاعتمده بخلاف هذا.

**الإعراب:** ألفاظ البيت معطوفة على «بياتا» بحذف العاطف من رابعها[2]، وإعادة الخافض في الثلاثة الأول منها، [إلا أن «باخع» مرفوع على الحكاية[3]].

**قال:**

[192] وَيَتَـــوَارَىٰ وَكَـــذَا أَوَّهُ بِضَـــمَّةٌ وَصَـــحِبَيْ حَرْفَـــاهُ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الألفاظ الأربعة في البيت.

أما ﴿يَتَوَارَىٰ﴾ ففي النحل: ﴿يَتَوَارَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ﴾ [النحل: 59]، وهو فرد[4].

وأما ﴿أَوَّٰهٌ﴾ ففي التوبة: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾[5] [التوبة: 114]، وفي هود: ﴿لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ﴾ [هود: 75].

وأما ﴿بِضَـٰعَةٍ﴾ ففي يوسف: ﴿وَأَسَرُّوهُ بِضَـٰعَةً﴾ [يوسف: 19]، ﴿وَقَالَ لِفِتْيَـٰنِهِ ٱجْعَلُوا۟ بِضَـٰعَتَهُمْ﴾ [يوسف: 62]، ﴿وَجَدُوا۟ بِضَـٰعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ﴾ [يوسف: 65]، ﴿هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا﴾ [يوسف: 65]، ﴿وَجِئْنَا بِبِضَـٰعَةٍ مُّزْجَىٰةٍ﴾ [يوسف: 88].

---

[1] في هـ:" هنا ".

[2] في هـ:" رابطها ".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ ، د.

[4] لم يتعرض له الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 773/3، ودليل الحيران، ص 109.

[5] وهي ثابتة عند الداني لأنها على وزن:" فعال"، وجرى العمل بالحذف. ينظر: المقنع، ص 44، ومختصر التبيين، 642/3، ودليل الحيران، ص 109.

**قال في التنزيل** في قوله: ﴿ أَجْعَلُواْ بِضَعَتَهُمْ ﴾:« [و﴿ بِضَعَتَهُمْ ﴾، بغير ألف][1]، حيثما أتى[2] » انتهى.

**ثم قال بعد كلام:**« و﴿ بِضَعَتَهُمْ ﴾ و﴿بِضَعَتُنَا ﴾، وسائر ذلك مذكور[3] » انتهى.

ولما فهم الناظم من تعميم قول أبي داود: « حيثما أتى »، شموله للمضاف مطلقا، وغيره، والسابق واللاحق، كما تقدم في ثبت ألف ﴿دَاوُۥدُ ﴾، وكما نبهت عنه في قاعدة نقله عن أبي داود، إذ لم يقع ﴿ بِضَعَتَهُمْ ﴾ هكذا إلا في موضعين، فلو أريد خصوص المضاف إلى ضمير الغائبين، لم تكن تلك العبارة مناسبة له.

وأيضا فإنه قال في الكلام الثاني: و﴿ بِضَعَتَهُمْ ﴾ و﴿بِضَعَتُنَا ﴾ قد ذكر، مع أن ﴿بِضَعَتُنَا ﴾ المضاف إلى ضمير المتكلم ومعه غيره، لم يتقـــدم في الوجه الذي شمل به ﴿بِضَعَتَهُمْ ﴾ لـ: ﴿بِضَعَتُنَا ﴾ حتى قال: أنه تقدم ذكره، فيشمل النكـرة أيضا، وهذا مثل قولـه:« **والحذف في الرءيا**[4] »، مع قول أبي داود:« و﴿رُءْيَـٰكَ ﴾ بحذف الألف حيث وقع[5] ».

فأعمل الناظم في كلا الموضعين لفظة العموم، وإن صاحب اللفظ قرينة خصوص، كما نبّهت عليه في قاعدته في النقل عن أبي داود.

**تنبيه**: تبيّن لك بما ذكرته لك من كلام التنزيل، مع التنازل المقتضي عبارته ضعف ما يقال هنا من اختصاص الحذف بـ: ﴿بِضَعَتَهُمْ ﴾ المضاف دون غيره، أو من اختصاصه بغير الأول.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] مختصر التبيين، 3/721-722. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف، ونسب الضباع الحذف للداني سهوا منه رحمه الله. ينظر: دليل الحيران، ص 109، وسمير الطالبين، ص 52.

[3] مختصر التبيين، 3/723.

[4] في البيت:309، ينظر: ص 926 وما بعدها.

[5] مختصر التبيين، 3/706.

وأما ﴿ صَـٰحِبَيِ ﴾ الكلمتان من هذا اللفظ، ففي يوسف: ﴿ يَـٰصَـٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ ﴾ [يوسف: 39]، ﴿ [يَـٰصَـٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ [1]] أَمَّآ أَحَدُكُمَا ﴾ [يوسف: 41][2].

**الإعراب**: «يتوارى» عطف كألفاظ البيت قبله، و«كذا أوّاه» خبر ومبتدأ، و«بضاعة» بالرفع عطف عليه، و«حرفاه» بدل شيء من «صاحبي»، والضمير المضاف إليه عائد على لفظ «صاحبي»، لا على سورة يوسف كما قيل.

**قال:**

**[193] أَسْمَـٰٓئِهِ رُهْبَـٰنَهُمْ مَوْزِنْ .....**

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الألفاظ الثلاثة في شطر البيت.

فأما ﴿ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ﴾ ففي الأعراف: ﴿ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ [3] ﴾ [الأعراف: 180].

وقيّده بالمجاور احترازا عن الخالي عنه، نحو: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً ﴾ [يوسف: 40]. ﴿ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [طه: 8].

وأما ﴿ رُهْبَـٰنَهُمْ ﴾ ففي التوبة: ﴿ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا ﴾ [التوبة: 31] وقيّده بالإضافة احترازا من الخالي عنها، [نحو][4]: ﴿ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ [5] ﴾ [التوبة: 34].

وأما المنكّر فلم يقع إلا خارج الترجمة في العقود: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا ﴾ [المائدة: 82].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] ولم يتعرض لهما الداني، وقال النائطي:« وحذفها أولى وأوثق» وعليه العمل. ينظر: مختصر التبيين، 716/3-717، ونثر المرجان، 226/3، ودليل الحيران، ص 109.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 585/3.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] لم يتعرض له الداني، وحذفه ابن الجزري، وعليه العمل. ينظر: مختصر التبيين، 620/3، ونثر المرجان، 551/2، ودليل الحيران، ص 109.

وأما ﴿ مَوَٰزِينُهُۥ ﴾ ففي الأعراف، وفي المؤمنين: ﴿فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ[1] ﴾ [الأعراف: 8]، ﴿ وَمَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ ﴾ [الأعراف: 9]. ونحوه في القارعة، وفي الأنبياء: ﴿ وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ ﴾ [الأنبياء: 47]. وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

**الإعراب**: ألفاظ الشطر الثلاثة عطف على «أوّاه» في البيت قبله.

**قال**:

[.....] ..... وَمُنْصِفٌ بِـ:صَـاحِبٍ يُضَـمُّونْ

[194] وَلَـمْ يَجِـئْ فِـي سُـوَرِ التَّنْزِيـلِ إِلاَّ بِـلاَمِ الْجَـرِّ فِـي التَّنْزِيـلِ

أخبر عن صاحب المنصف بحذف الألف في: ﴿صَٰحِبِ﴾ مطلقا، و﴿يُضَٰهُونَ﴾، وعن أبي داود بحذف ألف: ﴿صَٰحِبِ﴾ المقترن بلام الجر.

أما ﴿صَٰحِبِ﴾ ففي توبة: ﴿إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ ﴾ [التوبة: 40]. وفي الكهف: ﴿ قَالَ لَهُۥ صَٰحِبُهُۥ ﴾ [الكهف: 37]، وفي نون: ﴿ وَلَا تَكُن كَصَٰحِبِ ٱلۡحُوتِ ﴾ [القلم: 48] وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

وأما ﴿ يُضَٰهُونَ ﴾ ففي التوبة: ﴿يُضَٰهُونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [التوبة: 30]. وهو فرد.

وأما ﴿صَٰحِبِ﴾ المقترن بلام الجر، المحذوف لأبي داود، والمنصف، فكما تقدم في التوبة، وفي الكهف: ﴿فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ ﴾ [الكهف: 34].

**قال في التنزيل** في التوبة:« و﴿لِصَٰحِبِهِۦ ﴾ بحذف ألف، ومثله في الكهف: ﴿لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ ﴾[2] » انتهى.

ثم قال في الكهف:« و﴿لِصَٰحِبِهِۦ ﴾ بحذف الألف في الموضعين[3] » انتهى.

---

[1] ولم يتعرض له الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 531/3، ودليل الحيران، ص 109.

[2] مختصر التبيين، 623/3.

[3] مختصر التبيين، 807/3.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

وقد فهم الناظم أن المراد بالموضعين هذا، والمتقدم في التوبة، وأن أبا داود قصد خصوص هذين فقط، فلذا خصّ المحذوف له بالمقترن باللام، جريا على قاعدته في النقل عن أبي داود، أنه إذا ذكر لفظا مصحوبا بقرينة خصوص، قصر الحكم عليه، ما لم يصرّح بعموم، حسبما تقدم تقريره عند قوله:« **وذكر الشيخ أبو داودا** [1]»، البيت.

**تنبيهان: الأول: عبارة المنصف:**

**« وجـــــهدوا ولفظه صـــــحب »**

ومقتضى اصطلاحه على ما اعتيد عن الناظم في النقل، دخول المعرفة في النكرة، فيحذف له: ﴿وَالصَّـــــاحِبِ بِالْجَنْبِ﴾ في النساء [آية: 36].

فانظر هذا، مع ما تقدم عن التجيبي، مع قوله في النساء: ﴿وَالصَّـــــاحِبِ﴾ هنا لم أر من تعرض له بحذف، ولا إثبات، وكنت رويت فيه عن شيخي أبي مروان رحمه الله الحذف، وانظره أيضا مع قوله **في عمدة البيان**:

**« ثم أساطير ولفظ صاحب وأغفلوا الصاحب في النساء** [2]»

**الثاني**: لا يدخل في عبارة الناظم: ﴿وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: 15] للمنصف، لما تقرّر من أن اللفظ إذا لم يكن بمعنى المذكور لا يندرج فيه، إلا إن وافقه لفظا من كل وجه، كـ: ﴿أَزْوَاجٌ﴾، وهذا مخالف في المعنى المذكور، إذ هو أمر. والناظم نطق باللفظ منوّنا[3] محرّكا، وهذا لا يقبل واحدا منهما، **ولم أستحضر لهذا القيد من كلام الناظم نظيرا، ولكن هكذا تلقيناه من الشيوخ**، أعني أن ﴿صَاحِبْهُمَا﴾ غير مندرج[4] في صاحب المنصف، وعلى أنه لو ادّعى اندراجه في عبارة المنصف، ما منع منه مانع، وكذلك في عبارة الناظم، إذ لم يصحبه قيد من القيود المعهودة عند الناظم للإخراج.

---

[1] في البيت:24، ينظر: ص 385-386.

[2] عمدة البيان، 401/2.

[3] في ز:" منوعا".

[4] في هـ:" صاحبهما مندرج ".

[و سيأتي حذفه للتحبيي، في خاتمة ترجمة: « **ما من مريم لصاد** [1] »][2].

**الإعراب**: «**منصف**» مبتدأ، و«**بصاحب**» متعلق بمحذوف، وباؤه ظرفية، والتقدير: حذف الألف في «صاحب». وهذه الجملة خبر المبتدأ، وفاعل «**يجيء**» ضمير «صاحب»، وإن كان ﴿يُضَاهُونَ﴾ أقرب[3]، لأنه لم يرد مقترنا باللام، بل «صاحب»، فهو كقوله: « **ديار أبواب إلا الذي مع خلال** [4] »، والمراد بـ«التنزيل» الأول: القرءان، وبالثاني: كتاب أبي داود، ففيه الجناس التام، والمستثنى منه قوله في التنزيل، [والتقدير][5]: ولم يجيء صاحب بالحذف في تنزيل أبي داود، إلا مقترنا بلام الجرّ، حال كونه في سور القرءان، وهذه الحال مؤكّدة، ولما قدم الناظم المستثنى، وأخّر المستثنى منه، وأحلّ محله تلك المحال، مع تهيئ العامل، وهو «يجيء»، للعمل فيهما على مقتضى المعنى، الذي يعمل به في المستثنى منه، حصل في عبارته تعقيد.

وقد وجد بخط الناظم عوض هذا البيت:

« **ولم يجئ في محكم التنزيل إلا بعيد اللام في التنزيل** »

وهو مثل بيت الأصل.

**قال**:

[195] وَفِيهِ أَيْضاً جَاءَ لَفْظُ الْكَذِبْ مِيقَتُ مَعْ مَشْرِقٍ مَغْرِبْ

[196] كُلٌّ، وَقَدْ جَاءَ كَذَاكَ فِيمَا لَدَى الْمَعَارِجِ وَلَكِنْ عَنْهُمَا

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿كَذِبُ﴾، و﴿ مِيقَتُ﴾، و﴿ مَشْرِقَ﴾، و﴿مَغْرِبَ﴾.

وعن أبي عمرو بحذف ألف: ﴿ مَشَٰرِقِ﴾، و﴿مَغَٰرِبِ ﴾ في سورة المعارج، كما يحذفهما أبو داود.

---

[1] ينظر: ص 767.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] في د: "أغرب".

[4] في البيت:86، مورد الظمآن، ص 12.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د.

أما ﴿كَذِبٌ﴾ ففي هود: ﴿وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ وَٱرْتَقِبُوٓاْ﴾ [هود: 93]، وفي المؤمن: ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾ [غافر: 28] وهو متعدّد، متّحد النوع [ومنوعا[2]][3] إن عدّ تنوين المنصوب من التنويع.

وأما ﴿مِيقَٰتُ﴾ ففي الأعراف: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: 142]، ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا﴾ [الأعراف: 143]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثل[4].

[وقد نص في **المقنع** على ثبت هذا الوزن[5]][6].

**تنبيه**: يندرج في إطلاق الناظم الواقع في النبأ: ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ كَانَ مِيقَٰتًا﴾ [النبأ: 17]، ولم يذكره أبو داود تصريحا، ولا تلويحا، ولكن عمّم الناظم في حكاية الحذف عنه، جريا على قاعدته، فلا غبار عليه.

وأما ﴿مَشَٰرِقَ﴾، و﴿مَغَٰرِبَ﴾، ففي الأعراف: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَٰرِبَهَا﴾[7] [الأعراف: 137]، وفي والصافات: ﴿وَرَبُّ ٱلْمَشَٰرِقِ﴾[8] [الصافات: 5].

وأما المحذوفان للشيخين في المعارج، فقوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ [المعارج: 40][9].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 699/3.

[2] ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 570/3.

[5] المقنع، ص 44، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 110.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[7] ينظر: مختصر التبيين، 567/3.

[8] ينظر: مختصر التبيين، 1031/4.

[9] ينظر: المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 1230/5.

**تنبيه**: لا تخلوا عبارة الناظم من تكرار في: ﴿ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ في المعارج بالنسبة لأبي داود، وقد وقع[1] نظيره في أماكن، وأشرت فيها لهذا المعنى، والأمر فيه قريب، ولا سيما وقد عطف عليهما ألفاظا محذوفة للشيخين.

**الإعراب**: جلّه بين، و«كلا» حال من «مشارق» و«مغارب»، ولا يبعد أن يكون من الألفاظ الأربعة، وفاعل «جاء» ضمير الحذف، و«كذاك» في محل الحال منه، و«لدى» بمعنى: في متعلقة بـ«جاء»، مضافة إلى «المعارج»، و«لكن» استدراك، لما أفهمته عبارته أولا من أن «مشارق» و«مغارب» جميعهما محذوف لأبي داود فقط، و«عنهما» متعلق بـ«جاء» محذوف يدل عليه ما قبله.

**قال**:

**[197]** وَكَـذِبٌ فِـي زُمَـرٍ وَٱلْكُـفْرُ ... فِـي ٱلرَّعْـدِ، مَـعْ مَسَـكِنٍ تَـزَّاوَرُ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿ كَذِبٌ ﴾ الواقع في الزمر، وألف: ﴿ ٱلْكُفْرُ ﴾ الواقع في الرعد، وألف: ﴿مَسَٰكِنِ ﴾، و﴿ تَّزَٰوَرُ ﴾.

أما ﴿ كَذِبٌ ﴾ في الزمر، فهو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴾[2] [الزمر: 3].

وهذا أيضا لا يخلوا من تكرار بالنسبة إلى أبي داود، كما تقدم قريبا، لكن يستسهل التكرار مع استيفاء المعنى، مما لا يستسهل إيهام اختصاص أبي عمرو بحذف ما نسب له حذفه على الانفراد.

وأما ﴿ ٱلْكُفْرُ ﴾ في الرعد، فهو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفْرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾ [الرعد: 42][3].

وقد قرأه الشامي، والكوفيون: ﴿ٱلْكُفَّرُ ﴾ جمعا[4].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًا ﴾ [النبأ: 40].

---

[1] في هـ :" ذكر ".

[2] ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 1056/4.

[3] ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 743/3-744.

[4] ويعقوب من العشرة. ينظر: البدور الزاهرة، ص 212، والتيسير، ص 101-102، والتبصرة، ص 246.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وأما ﴿ مَسَٰكِنِ ﴾ ففي التوبة: ﴿ وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ ﴾ [التوبة: 24]، ﴿ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً ﴾ [التوبة: 72]، وفي الأنبياء: ﴿ وَٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰ مَآ أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَٰكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ ﴾ [الأنبياء: 13]، وفي القصص: [﴿ فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ ﴾][1] [القصص: 58]، وفي سبأ: ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسَٰكِنِهِمْ ءَايَةٌ ﴾[سبأ: 15]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

وهذا المذكور هنا جمع: **مَسْكَن**، بفتح أوّله، وثالثه، بمعنى: **مَنْزل**، وليس بين الكاف والنون ياءٌ، لا في مفرده، ولا في جمعه، والمتقدم في ترجمة البقرة، جمع: **مِسْكِين**، بكسْر أوله، وثالثه، بمعنى **فقير**، وبين الكاف والنون من جمعه، ومفرده ياء.

ولما تكلم أبو داود على الأول قال فيه:« و﴿ **ٱلْمَسَٰكِينِ** ﴾ بحذف الألف، سواء كان معرّفا بالألف واللام، أو غير معرّف، أو كان جمع مسكين، [أو مَسكن[2]][3]»، انتهى.

**وقال في المقنع** في الباب المروي عن نافع:« وفي سبأ: ﴿ **فِي مَسَٰكِنِهِمْ ءَايَةٌ** ﴾، وقال في الفصل الأول مما أجمع عليه كتّاب المصاحف، وكذلك حذفوها بعدها، يعني بعد السين في ﴿ **ٱلْمَسَٰكِينِ** ﴾، ﴿ **وَمَسَٰكِنُ**[4] ﴾، و﴿ **مَسَٰكِنِهِمْ** ﴾ حيث وقع[5]» انتهى.

وقد وقع اللفظ الوسط في النسخة التي ظالعتها: ﴿ **مَسَٰكِينَ** ﴾ بياء بين الكاف والنون، وبمقتضى هذه النسخة قرّر الجعبري حذف ﴿ **مَسَٰكِينَ** ﴾ الذي هو بمعنى فقراء، عند قول صاحب العقيلة:« **ولا خلال مساكين**[6]».

وعلى هذا فلم يقع في **المقنع** من لفظ ﴿ **مَسْكَن** ﴾ بالحذف، إلا المضاف لضمير جماعة الغائبين، فيخرج عنه غير المضاف، والمضاف إلى ضمير جماعة المخاطبين.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 2/173-174.

[4] في هـ:" ومساكين ".

[5] المقنع، ص 13.

[6] العقيلة، رقم:132، ص 136.

وعلى هذا درج الشاطبي في العقيلة، إذ قال:« **للكل بـــــعد كذا وفي مساكنهم عن نافع** [1] »، لكنه [قيّده[2]] بالواقع في سورة سبأ، ناقلا له عن نافع كما تقدم عن المقنع في الباب المروي عن نافع، وكما يقتضيه ترتيبه، وعليه حمله شارحه: السخاوي[3]، و اللبيب[4]، والجعبري[5]، ولم يستدركوا عليه الواقع في القصص، و الدرك فيه ظاهر لقول المقنع في النقل المتقدم، لقوله: و﴿ مَسَـٰكِنِهِمْ ﴾ حيث وقع، وعلى هذا مرّ بعض المحققين في قصيدة له، حيث قال:

« **وعنهما الحذف وافى**[6] **وفي مساكنهم وعن سليمان فيه الحذف كيف جرى** »

وأما الناظم رحمه الله، فقد أطلق الحذف فيه على وجه يشمل جميع ألفاظه، ما أضيف منها مطلقا، وما لم يضف، وذلك: إما اعتماد منه على ما وقع في بعض نسخ المقنع، من سقوط الياء بين الكاف والنون من اللفظ الوسط من الألفاظ الثلاثة المذكورة فيه، كما قال بعض الشرّاح: أنه وقع كذلك في بعض النسخ، وإما اعتماد منه، على تعميم المقنع بقولـــه:« حيث وقع »، جريا على قاعدته المتقرّرة في النقل عن أبي داود، أنه إذا ذكر لفظا مصحوبا بالمجاور، وعمّم الحذف فيه، شمل المصحوب بالمجاور، و غيره.

وقد [تلطّف[7]] **الشارح** في الإشارة إلى هذا البحث [بقوله:« ما طاعت نسخا من المقنع، فما رأيته ذكر إلا الذي في سبأ في الباب المروي عن نافع ، مع تجويز مطاعة الناظم[9]] ما يصحّح نقله، ثم جاء بعده من قيّد على الناظم، وقلد الشارح، فقال:« هذا مما لا يحمل على ظاهره، لأن أبا عمرو يحذف من هذه اللفظة، سوى التي في سورة سبأ » انتهى.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] العقيلة رقم: 104، ص 132.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] في الوسيلة، ص 207-208.

[4] في الدرة الصقيلة، ق/45-ب.

[5] في الجميلة، ق/80-ب.

[6] في هـ:" وأوفى"..

[7] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[8] التبيان، ق/264-أ.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من د.

وبهذه المسألة[1] وأشباهها تعرف بون ما بين منصب الناظم، ومن تعرّض[2] بالشرح لنظمه.

وقد قرأه الأخوان وحفص: [الغاضري الواقع في سبأ بسكون السين، دون ألف، وقد فتح كافه: حمزة، وحفص[3]][4].

وأما﴿ تَـزَٰوَرُ ﴾ ففي الكهف: ﴿تَّـزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ﴾ [الكهف: 17]، وهو فرد[5].

وقد قرأه الشامي:﴿ تَزْوَرُّ ﴾بسكون الزاي، دون ألف، وتثقيل الراء، على وزن: **تَحْمَرُّ**.

و قرأه الكوفيون: بتخفيف الزاي[6].

**الإعراب**: «كاذب» و«الكافر» عطف على ضمير المثنّى[7] المجرور بـ«في»، في البيت قبل،[ ولكنهما مرفوعان على الحكاية[8]] و«مع» ظرف في محل الحال من «الكافر»، و«مساكن» مضاف إليه، و«تزاور» عطف عليه، مع حذف العاطف.

**قال**:

**[198] وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَدْبَرُهُمُ ثُمَّ بِغَيْرِ الرَّعْدِ أَعْنَقَهُمُ**

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿أَدْبَرَهُمْ ﴾ المضاف إلى ضمير الغائبين، كيف ما تحرّكت راؤه[9]، وألف: ﴿ أَعْنَقَهُمْ ﴾ المضاف إلى ضمير الغائبين أيضا، الواقع في غير الرعد.

---

[1] في ح:" المبدلة "، والمثبت من هـ، د ، ز.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] ينظر: التيسير، ص 139، والتبصرة، ص 312، والكافي، ص 165.

[5] ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 804/3، وتلخيص الفوائد، ص 32.

[6] ينظر: التيسير، ص 108، والتبصرة، ص 259، والكافي، ص 129.

[7] في ح ، د:" المستثنى "، والمثبت من هـ ، ز.

[8] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ ، د، والمثبت من: ز.

[9] في هـ:" واوه ".

أما ﴿أَدْبَـٰرَهُمْ﴾ ففي الأنفال: ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَـٰرَهُمْ﴾ [الأنفال: 50]، وهو متعدّد.

واحترز بقيد المجاور لضمير الغائبين عن الخالي عنه، نحو: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾ في الأحزاب [آية: 15]، ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾ في الحشر [آية: 12].

وأما: ﴿وَلَا تَرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَـٰرِكُمْ﴾ في العقود [آية: 21]، فخارج عن الترجمة.

**تنبيه:** أغفل الناظم ذكر الواقع في الأحزاب، والحشر، مع نص أبي داود على حذف ألفهيما[2]، و لذلك زاد بعضهم **فقال**[3]:

**وحـــذفك الأدبـــار في الأحـــزاب ... والحشر فـــاعلمن بـــلا ارتيـــاب**

**ابـــن نجـــاح نـــص في التنزيـــل ... عليهمـــا بالحـــذف يـــا خليـــل**

وينبغي على ما تقرّر من قاعدة الناظم في النقل عن أبي داود، أن يحذف له جميع ما من الأحزاب إلى آخر القرآن[4]، فيحذف له الواقع في الفتح: ﴿وَلَوْ قَـٰتَلَكُمُ [ٱلَّذِينَ][5] كَفَرُوا۟ لَوَلَّوُا۟ ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾ [الفتح: 22].

وقد أصلحته على ما ينبغي، فقلت:

**وعـــن أبي داود جـــا أدبـــارهم ... كما من الأحـــزاب مـــع أعنـــاقهم**

**لا الرعـــد[6] والمنصـــف في مـــا حققـــا ... الأدبار مـــع أعنـــاقهم قـــد أطلقـــا**

وأما ﴿أَعْنَـٰقُهُمْ﴾ في غير الرعد ففي الشعراء: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: 4]، وهو متعدّد.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 603/3.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 999/4-1000، 1196.

[3] لم أعثر على قائله.

[4] قال محمد الحسيني:« وشهر في التبيان الحذف لأبي داود في المواضع الخمسة، وهي: آل عمران والأنفال والأحزاب والفتح والحشر. ينظر: سمير الطالبين، ص 40.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[6] في د: "كالرعد".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، نحو: ﴿فَٱضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ﴾[1] [الأنفال: 12]، وبقيد غير الرعد عن الواقع فيها، وهو: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾[2] [الرعد: 5].

**الإعراب**: «وعن أبي داود أدبارهم» خبر و مبتدأ بتقدير مضافين، أي: حذف ألف «أدبارهم» عن «أبي داود»، و«أعناقهم» عُطِف بـ«ثُمّ» على «أدبارهم»، و«بغير الرعد» حال «أعناقهم»، متقدم عليه، وفيه الحال من المعطوف على المبتدأ، ويحتمل «أدبارهم» أن يكون فاعلا بالظرف قبله، على رأي من لا يشترط في عمل اسم الفاعل الاعتماد، ويحتمل أن يكون فاعلا بفعل محذوف، وبه يتعلق المجرور.

**قال:**

**[199] وَٱلْمُنْصِفُ الأَدْبَارُ فِيهِ مُطْلَقَا وَفِيهِ أَعْنَاقُهُمُ قَدْ أَطْلَقَا**

أخبر عن صاحب المنصف بحذف ألف: ﴿الأَدْبَارَ﴾ مطلقا، أي من غير القيد المتقدم، وبحذف ألف: ﴿أَعْنَاقُهُمْ﴾ مطلقا، أي بغير القيد بما في غير الرعد، وعبارة المنصف في الأول: «ثم موزينه، والأدبار»

ولما فهم الناظم العموم فيما قرنه صاحب المنصف بـ«الـ» أطلق عليه في مقابلة أبي داود، فتعمّ عبارة المنصف على فهمه: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ﴾ في آل عمران [آية: 111]، و﴿فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ﴾ في النساء [آية: 47]، ﴿وَلَا تَرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ﴾ في المائدة [آية: 21].

وادّعى بعضهم[3] أن مراد الناظم بالإطلاق، إنما هو شمول الحذف لما في الترجمة، وما قبلها، مع وجود: (الـ)، ولكن هذا بعيد من صنيع الناظم.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 921/4.

[2] سكت أبو داود عن موضع الرعد هذا، فقال باستثنائه شراح المورد، والسكوت ليس حكما فضلا عن أن يكون إثباتا، والصواب أن يحذف لنص المنصف الذي هو نظم التنزيل، وهو تلميذ مؤلفه، وهو الذي وقع عليه العمل عند أهل المغرب، بعكس ما عليه المشارقة. ينظر: التبيان، ق/264-ب، وتنبيه العطشان، ص 469-470، ومجموع البيان، ق/46-ب، ودليل الحيران، ص 112، وسمير الطالبين، ص 60.

[3] ينظر: تنبيه العطشان، ص 470.

**تنبيه**: أخّر الناظم ذكر: ﴿أَدْبَـٰرَ﴾ إلى هنا على نحو ما فعل في لفظ: ﴿رَضْـعَةَ﴾، خلاف صنيعه في: ﴿ٱلْأَسْبَـٰبِ﴾، و﴿ٱلْغَمَـٰمَ﴾.

وأما ﴿أَعْنَـٰقُهُمْ﴾ فقد تقدم تمثيله، وعبارة المنصف:« **وبـٰخع وأعنـٰقهم وخـٰضعين** ».

وكأن الناظم فهم أن المضاف عند صاحب المنصف مقيّد بالإضافة، فأتى به عنه مقيّدا بها مطلقا في السورة، في مقابلة تقييد أبي داود ببعضها.

**الإعراب**: «المنصف» مبتدأ، و«الأدبار» مبتدأ ثان بتقدير مضافين، أي: حذف ألف «الأدبار»، و«فيه» خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، و«مطلقا» حال ضمير خبر الثاني، أعني الضمير المستكن[1]، و«أعناقهم» مبتدأ، وجملة «قد أطلقا» فيه خبره، وضمير «أطلقا» عائد على المبتدأ[2]، وضمير «فيه» [عائد[3]] على «المنصف».

**قال**:

**[200] وَعَنْمُمَـا يَـاءُ بِـأَيٍّ ٱلِـفُ مُخْتَلِفًـا وَلَـيْسَ بَعْـدَهُ إِلَـفُ**

أخبر عن الشيخ[4] باختلاف المصاحف في زيادة ياء في: ﴿بِأَيـَّـٰمٍ﴾، وأنها ليس بعدها ألف، ويعني حين زيادتها، إذ لا يصدق أنها ليس بعدها ألف، وهي غير موجودة، فيتحصّل في: ﴿أَيـَّـٰمِ﴾ من قوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيـَّـٰمِ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: 5]، وجهان:

**الأول**: ثبوت الألف، مع ترك زيادة الياء.

**الثاني**: زيادتها، مع حذف الألف.

واحترز بقيد المجاور للباء عن الخالي عنها، نحو: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: 14]، ﴿فِىٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ [فصلت: 16].

---

[1] في د: "المستتر".

[2] في هـ:" عائد المبتدأ ".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

**قال أبو عمرو** في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف:« وفي إبراهيم في بعض المصاحف: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّـٰمِ ٱللَّهِ﴾ بياءين بغير ألف، وفي بعضها: ﴿بِأَيَّـٰمِ ٱللَّهِ﴾ بألف، وياء واحدة [1]» انتهى.

ومثله **لأبي داود**، وزاد:« والأول أختار، وكلاهما حسن [2]».

**قال الشارح**:« فعلى القول بكتبه بياء واحدة، ليس فيه إلا وجه واحد، ياء وألف ثابتة بعدها على اللفظ، مثل: ﴿أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾، وعلى القول بزيادة ياء، يحتمل وجهين:

إما أن يكون رُسمَ على مُراد قراءة الإمالة، فتلحق الألف الحمراء على الياء الثانية.

وإما أن يرسم على الأصل، كما رسم (اللهو) و(اللعب)[3]، فتلحق الألف بعد الياءين [4]»

انتهى.

**تنبيه**: الظاهر أن عبارة الناظم ليست وافية بمقصوده، ولا هي ظاهرة فيه.

أما [أنها غير ظاهرة في مقصوده][5]، فلأن كلامَهُ في الحذف، لا في الزيادة، لا يقال: إن ذكر غير الألف يدل على أن المراد الزيادة، لا الحذف، بدليل ذكره نون: ﴿نُنجِي﴾ في الصدّيق، والأنبياء، ومراده حذفها، لا زيادتها.

وأما [ أنها ليست وافية به][6]، فلأن قوله: وليس بعده ألف لا يقتضي وجود الياء، لما تقرّر في فن المنطق، من أن السالبة لا تقتضي وجود الموضوع، وبيان[7] ذلك: أنك إذا قلت مثلا: ليس زيد بصيرا، لم تقتض القضية وجود زيد، لصدقها، مع وجوده غير بصير، ومع فقده أصلا، وهذا نظير كلام الناظم، نعم لو كانت عبارته في سياق الإيجاب اقتضت وجود الياء، كما هو شأن

---

[1] المقنع، ص 94.

[2] مختصر التبيين، 3/746-747. ونقل اللبيب من التبيين لأبي داود فقال:« وكذلك رسمه الغازي بن قيس في هجاء السنة، وذكره ابن اشته في كتاب المخبّر، وفي كتاب علم المصاحف أنه بيائين، وقال أبو عبيد: رأيته في الإمام بيائين من غير ألف». ينظر: الدرة الصقيلة، ق/38.

[3] أي بلامين.

[4] التبيان، ق/264-265. وينظر: الطراز، ص 418-420.

[5] **ما بين المعقوفين ساقط من هـ.**

[6] **ما بين المعقوفين ساقط من هـ.**

[7] **في هـ:" ويبادر ".**

القضية الموجبة في اقتضائها وجود الموضوع، لو قلت مثلا: زيد بصير، لم تصدق القضية، إلا مع وجوده كذلك، اللهم إلا أن يُدَّعى عُرْفٌ يصحح استعمال الناظم.

وأما ثالثا فلأنه لم يعيّن محلّ الياء المذكورة إلا ما يستروح[1] من قوله:« **وليس بعْده ألف** ».

وقد كنت قلت عوض هذا البيت بيتا بيّن المعنى، واضح المقصود، وهو:

**وعنهما عَقبَتِ الياء الألف على اختلاف في بأيِّم ألف**

**الإعراب:** «ياء» مبتدأ غير منوّن، لإضافته إلى «بأيِّم»، وهو أيضا غير منوّن للحكاية، و«أُلف» بمعنى: عُهِد، مبني للمجهول، وهو ضمير المبتدأ، والجملة خبره، و«عنهما» متعلق بـ«ألف»، و«مختلَفا» بفتح اللام حال من ضمير «ألف»، والأقرب أنه اسم مصدر، أي: ذا اختلاف، وأما إن جعل اسم مفعول فإنه يتحمل ضمير النائب عن المفعول، وهو لا يتعدّى إليه بنفسه، فيلزم حذف حرف الجرّ، وإيصال الفعل من غير شرطه، وبين «أُلِف» و«أَلِف» في آخر الشطر الجناس المحرَّف، وباقيه واضح.

**قال:**

**[201] وَالْحَذْفُ فِي الأَنْفَالِ فِي الْمِيعَادِ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ فِي الأَشْهَادِ**

أخبر مع الإطلاق الشامل لجميع شيوخ النقل، أو عن الشيخين بحذف ألف: ﴿ٱلْمِيعَٰدِ﴾ الواقع في الأنفال، وعن أبي داود بحذف ألف: ﴿ٱلْأَشْهَٰدُ﴾.

**أمّا الأول** فهو: ﴿وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِي ٱلْمِيعَٰدِ[2]﴾[الأنفال: 42].

واحترز بقيد السورة عن غير الواقع فيها، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ في الرعد [آية: 31]، والزمر [آية: 20]، ومثله في آل عمران، خارجا عن الترجمة.

وكذا احترز عنها أبو داود بقوله:« و﴿ٱلْمِيعَٰدِ﴾ بغير ألف بين العين والدال، ليس في القرءان غيره[3] » انتهى.

---

[1] في د: "يستخرج".

2- ينظر مختصر التبيين ،329/2 601/3.

3- مختصر التبيين ن 601/3.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

وقد صرّح أبو عمرو بإثبات غيره[1].

**وأما الثاني**، وهو: ﴿ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴾ ففي هود: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ [2] ﴾[هود: 18]، وفي المؤمن: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴾ [غافر: 51].

**الإعراب**: «الحذف» مبتدأ، و«في الأنفال» خبره، و«في الميعاد» بدل منه، أو هو الخبر، و«في الأنفال» في محل الحال من ضمير الخبر، و«في الأشهاد» خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الحذف واقع في «الأشهاد»، و«عن أبي داود» متعلق بمتعلق الخبر.

**قال**:

[202] وَبَسْطٍ فِي ٱلْكَهْفِ وَالرَّعْدِ مَعًا ثُمَّ بِمَا الْقَمَرُ أَيْضاً وَقَمَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿ بَسْطٌ ﴾ في سورة الكهف، والرعد، وألف: ﴿ٱلْقَهَّارُ ﴾ في الرعد أيضا.

أما ﴿ بَسْطٌ ﴾ في السورتين، فالأول: ﴿لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ ﴾ [الرعد: 14]، والثاني: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ [3] ﴾[الكهف: 18]، وذكر السورتين ليس قيدا، بل بيان، إذ لم يرد إلا فيهما.

وأما الذي في العقود، فخارج عن الترجمة[4].

وأما ﴿ ٱلْقَهَّارُ ﴾ في الرعد، فهو: ﴿وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴾ [الرعد: 16].

**تنبيهان: الأول: قال في التزيل** في الرعد:« و﴿ ٱلْقَهَّارُ ﴾ بغير ألف [5]» انتهى.

---

[1] المقنع، ص 19. ورآه السخاوي في المصحف الشامي العتيق بغير ألف، وقال الجعبري:« واتفقت على ذلك المصاحف ». ينظر: الوسيلة، ص 283-284، والجميلة، ق/101-أ.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 681/3. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 113.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 738/3. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف في الموضعين. ينظر: دليل الحيران، ص 114.

[4] وألفه ثابتة. ينظر: دليل الحيران، ص 114.

5-مختصر التبيين ، 739/3

**قال بعض الشارحين:**« إنما قيده الناظم بسورة الرعد، لأن أبا داود لم يتعرض لذكر ﴿ٱلْقَهَّارُ﴾ في غيرها من السور، كصاد، والزمر [1]» انتهى.

**وهو ظاهر في أن سكوت أبي داود عن ما بعد الرعد، هو الموجب لتقييد الناظم الحذف بها، وهذا يعكّر على ما قدّمناه غير مرّة، من أن الناظم اعتمد في تعميم الحكم عن أبي داود، على الاكتفاء بالسابق عنده، عمّا بعده.**

**والجواب:** أن القاعدة المقرّرة تكرّرت أفرادها كثيرا، واطّردت في جلّ أبواب النظم، بحيث لا تنكسر بتخلف هذا الفرد الواحد، فيحتمل أن يكون اطّلع فيه[2] على موجب تخصيص لم نره، [ولعلّ قول أبي داود في آية: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا﴾ من سورة البقرة [آية: 276]:« وكتبوا ﴿كَفَّارٍ﴾ بألف ثابتة بعد الفاء، وهو من الأسماء التي في آخرها راء مجرورة وقبلها ألف، مما اختلف القرّاء فيه بالفتح والإمالة، على وزن فعّال، ويكتب بالألف، وجملة الوارد من ذلك في كتاب الله: ثمانية أسماء، وقعت في سبعة عشر موضعا، فعدّ أسماء، وعيّن مواضعها، مستثنيا بعض المواضع بالحذف، إلى أن قال في عدّ المستثنيات: والخامس﴿ٱلْقَهَّارِ﴾في إبراهيم، وغافر [3]» انتهى.

فأنت تراه نص على ثبت الألف في هذين الموضعين، وبقي ما عداهما مما لم ينص على حذفه على التجاذب، فاقتصر الناظم على المحقّق، والله أعلم.

ولكنه يبعد، من حيث أن كلام أبي داود في المخفوض، ففيه يمكن هذا التجاذب، لا في المرفوع[4]]، أو أثبت في نسخته من التنزيل دون غيرها، [ويحتمل أن يكون تخصيصه على جهة السهو والغفلة، والله أعلم[5]].

**الثاني:** وقع في بعض نسخ التنزيل في سورة يوسف عند قوله تعالى: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: 39]، ما نصّه:« و﴿ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ بحذف الألف

---

[1] التبيان، ق/265-أ.

[2] في هـ:" فيها ".

[3] مختصر التبيين، 2/316-318.

4-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ،د ،والمثبت من ح،ك .

5-ما بين المعقوفتين سقط من ز .

فيهما، وفي بعضها: و﴿ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴾ بحذف الألف، وفي بعضها: و﴿ ٱلْوَٰحِدُ ﴾ بحذف الألف، وعبارة **التجيبي**، كما في النسخة الأولى.

والناظم رحمه الله اقتصر على المحقق من ذلك، فلذا لم يذكر ﴿ ٱلْقَهَّارُ ﴾ الواقع فيها بالحذف[1].

**الإعراب:** «باسط» و«القهار» عطف على «الأشهاد» في البيت قبله، و«في الكهف» في محل صفة «باسط»، أو حاله، و«معا» حال «الكهف» و«الرعد»، وجملة «وقع» حال من «القهار»، أو استئنافية، لبيان المحلّ، و«بها» متعلق بـ«وقع»، وباؤه ظرفية، وإعراب لفظي البيت بالعطف على «الأشهاد» أربط للمعنى، ويصح إعراب أولهما[2] مبتدأ محذوف الخبر، لدلالة ما قبله عليه، أو إعرابه معطوفا على ما قبله، والثاني مبتدأ مخبرا عنه بجملة «وقع»، والألف في «وقعا» لإطلاق القافية.

**قال:**

**[203] ثُمَّ سَرْبِيلَ مَعًا أَنْكَرْتَا ... جِدَ لَنَا اسْطَعْنَ وَقُلْ أَثْنَتَا**

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الألفاظ الخمسة المذكورة في البيت.

أما ﴿ سَرَٰبِيلَ ﴾ معا، ففي النحل: ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ﴾[3] [النحل: 81]، ولا يدخل فيه: ﴿ سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ ﴾ في سورة إبراهيم [آية: 50]، وإن اقتضت القاعدة دخوله، لإخراج الناظم له بتعيين الاثنين بقوله: «معا»، إذ اصطلاحه فيه كالشاطبي، أن لا يستعمله إلا في اثنين، وإن كان لغة بمعنى: جميع، يصدق[4] بالاثنين وأكثر، **وإذا دار اللفظ بين حمله على ما يطابق من كل وجه، وما يطابق من بعض الوجوه، فحمله على ما يطابق من كل وجه أولى.**

---

[1] وجرى العمل على الحذف في موضع الرعد، وبالإثبات في غيره. ينظر: دليل الحيران، ص 114.

[2] في ز:" إعرابهما".

[3] ينظر: مختصر التبيين، 777/3. وجرى العمل بالحذف في الموضعين. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

4-في د :يصرف

وأما اعتبار الأوائل في الترجمة حتى يكون المراد بالاثنين هنا، الواقع في إبراهيم[1]، والأول في النحل، دون الثاني فيها، فلا يعهد من اصطلاح الناظم، وبقية البحث فيه تقدّمت عند قوله: « **وغير ذا جئت به مقيدا** [2] »[3].

وأما ﴿ أَنكَثًا ﴾ ففي [النحل][4]: ﴿ مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا ﴾ [النحل: 92]، وهو فرد[5].

وأما ﴿ جِدَٰلَنَا ﴾ ففي هود[6]: ﴿ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا [7] ﴾ [هود: 32]، وقد تقدّم حذف الفعل منه، والإضافة بيان للواقع، لا قيد، لإخراج: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّ ﴾ [البقرة: 197]. لخروجه عن الترجمة.

وأما ﴿ ٱسۡطَٰعُواْ ﴾ ففي الكهف: ﴿ فَمَا ٱسۡطَٰعُواْ أَن يَظۡهَرُوهُ ﴾ [الكهف: 97]، وهو فرد[8].

**تنبيه:** لم يكتف عن هذا بـ: ﴿ ٱسۡتَطَٰعُواْ ﴾ المتقدم، وإن اتفقا نقلا، لنقصان التاء من هذا، ولم يمكن الاكتفاء أيضا بهذا عن ذلك، لو قدم في تلك الترجمة، لأن زيادة التاء وسط من بنية الكلمة، والتنوّع إنما يكون بزيادة سابقة أو لاحقة ظاهرة الانفصال، كما تقدم عند قوله: « **منوّعا يكون أو متحدا** [9] »[10].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] في هـ:" الحجر ".

[2] في البيت:35، ينظر: ص 404-408.

[3] ويعين كون المراد بـ:« معا» موضعي النحل المذكورين دون الواقع في إبراهيم والأول في النحل، ودون الواقع في إبراهيم، والثاني في النحل، أن الناظم بصدد ما ذكر أبو داود حذفه في التنزيل، وهو إنما ذكر فيه حذف موضعي النحل فقط. ينظر: دليل الحيران، ص 114.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 778/3. ولم يتعرض له الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

[6] في هـ:" يونس "، وهو خطأ والصواب ما أثبت من ح ، د.

[7] والعمل على الحذف. ينظر: مختصر التبيين، 683/3، ودليل الحيران، ص 115.

[8] ينظر: مختصر التبيين، 822/3-823. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

[9] في البيت:35، ينظر: ص 404-408.

وأما ﴿ أَثَٰثًا ﴾ ففي النحل: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ أَثَٰثًا [1]﴾ [النحل: 80]، وفي مريم: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا [2]﴾ [مريم: 74]، وهو متّحد النوع.

**الإعراب**: «سرابيل» بالنصب على الحكاية عطف على «الأشهاد»، كلفظي البيت السابق، وكذا بقية ألفاظ البيت، و«معا» حال «سرابيل»، وجملة «قل» طلبية معترضة، ويحتمل أن يكون «أثاثا» مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: كذلك، والجملة محكية القول.

**قال:**

**[204] لَوَاقِحٍ إِمَامِهِمْ أَذَنُ بِتَوْبَةٍ عَلَيْهِمَا الْأَلُونُ**

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الألفاظ الخمسة المذكورة في البيت.

أما ﴿ لَوَٰقِحَ ﴾ ففي الحجر: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾ [الحجر: 22]، وهو فرد[3].

وأما﴿ إِمَٰمِهِمْ ﴾ ففي الإسراء: ﴿ يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ [4]﴾ [الإسراء: 71] ، واحترز بقيد الإضافة عن غير المضاف، نحو: ﴿لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ [الحجر: 79].

وأما﴿ أَذَٰنٌ ﴾ في التوبة، فهو: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ [5]﴾ [التوبة: 3] ، وذكر السورة احتراسا[6] مخافة تصحيف المقصور الهمزة بممدودها، نحو: ﴿أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف: 195]. لصحّة الوزن مع الخبر، ومع السلامة منه، وليس هو احترازا، إذ لم يقع إلا في هذه السورة.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 776/3.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 836/4. ولم يتعرض لهما الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 757/3. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 793/3. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

[5] وتابعه ابن الجزري على الحذف دون الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: نثر المرجان، 532/2، ومختصر التبيين، 610/3-611، ودليل الحيران، ص 115.

[6] في د:" احترازا".

وأما ﴿ عَلِيَهَا ﴾ ففي هود: ﴿ جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا [1] ﴾ [هود: 82]، ومثله في الحجر[2].

ولا يخفى أنه لا يندرج فيه: ﴿عَٰلِيهِمْ[3]﴾ [الإنسان: 21].

وأما﴿ أَلْوَٰنُ ﴾ ففي النحل: ﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ [4] ﴾ [النحل: 13]، ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ [النحل: 69]، وهو مع تعدّده، متّحد النوع.

**الإعراب:** ألفاظ البيت عطف كألفاظ البيت قبله، فهي مخفوضة، ولكن رفع «أذان» و«الألوان» على الحكاية، ويحتمل عطفها[5] على «أثاثا»، على الوجه الثاني فيه[6] أنه مبتدأ، وتنوين «لواقح» ضرورة، و«بتوبة» في محل صفة [كاشفة[7]] لـ«أذان»، وباؤه ظرفية.

**قال:**

**[205] غَضْبَٰنَ جَٰوَزْنَا وَفِي صَلْصَٰلِ وَشُفَعَٰؤُنَا لَمُٰنَّ تَٰلِ**

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ألفاظ البيت الأربعة.

أما﴿ غَضْبَٰنَ ﴾ ففي الأعراف: ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا [8] ﴾ [الأعراف: 150] ، وفي طه: ﴿ فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا [9] ﴾ [طه: 86].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 695/3. ولم يتعرض للموضعين الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران. ص 115.

[2] قال في موضعه:« مذكور هجاؤه». ينظر: مختصر التبيين، 763/3.

[3] فقد اتفق الشيخان على الحذف فيه. ينظر: المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 1252/5.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 768/3. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

[5] في هـ:" عطفه ".

[6] في هـ:" قبله ".

[7] ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

[8] ينظر: مختصر التبيين، 575/3.

[9] ينظر: مختصر التبيين، 575/3. وجرى العمل بالحذف في الموضعين. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

وأما ﴿ جَـٰوَزْنَا ﴾ ففي الأعراف: ﴿ وَجَٰوَزْنَا بِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ ﴾[1] [الأعراف: 138]، ومثله في يونس[2].

ولا يخفى أنه لا يندرج فيه: ﴿ فَلَمَّا جَاوَزَا ﴾ [الكهف: 62].

وأما ﴿ صَلْصَٰلٍ ﴾ ففي الحجر: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ ﴾ [الحجر: 28]، وقد تعدّد في موضعين آخرين منها[3]، وفي الرحمان[4].

وأما ﴿ شُفَعَٰٓؤُنَا ﴾ ففي يونس: ﴿ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾[5] [يونس: 18].

**الإعراب:** ألفاظ الشطر الأول عطفٌ على ما قبله، ودخلت «في» على «صلصال» تأكيدا للداخلة على المعطوف عليه، وهو «الأشهاد»، ويصح أن يكون «في صلصال» خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الحذف، ويصح أن يتعلق بفعل محذوف تقديره: جاء الحذف في «صلصال»، و«شفعاؤنا» مبتدأ، و«تال» بمعنى: تابع، أي في الحذف، خبره، و«لهن» متعلق به، والضمير المجرور عائد على ألفاظ الشطر قبله.

**قال:**

**[206] وَجَاءَ فِي الرَّعْدِ وَنَمْلٍ عَنْهُمَا وَنَبَإٍ لَفْظُ تُرَابًا مِثْلَمَا**

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿ تُرَابًا ﴾ الواقع في الرعد، والنمل، والنبأ.

أما الذي في الرعد، فهو: ﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا ﴾[6] [الرعد: 5].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 569/3.، ولم يتعرض للموضعين الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 668/3.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 757/3.، ولم يتعرض له الداني، والعمل بالحذف في المواضع الأربعة. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 1166/4.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 653/3. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 115.

[6] ينظر: المقنع، ص 19، ومختصر التبيين، 736/3.

وأما الذي في النمل، فهو: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا ﴾ [النمل: 67].

وأما الذي في النبأ، فهو: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ﴾ [النبأ: 40].

واحترز بقيد السور الثلاث عن الواقع في غيرها نحو ما في المؤمنين: ﴿ أَيَعِدُكُمۡ أَنَّكُمۡ إِذَا مِتُّمۡ وَكُنتُمۡ تُرَابًا ﴾ [المؤمنون: 35]، وقد تعدّد فيها، وفي غيرها.

**الإعراب:** «مثل» حال من «لفظ»، مضاف إلى «ما»، وهي موصول اسمي حذفت صلتها على القليل، تقديرها تقدّم، وباقيه واضح.

**قال:**

**[207] ثُمَّ تُصَحِّبْنِي وَفِي الأَعْرَافِ ... قَدْ جَاءَ هَٰطِفٌ عَلَى خِلَافِ**

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿تُصَٰحِبۡنِي ﴾، وبالخلاف بين المصاحف في حذف ألف: ﴿ طَٰٓئِفٌ ﴾ في الأعراف.

أما ﴿تُصَٰحِبۡنِي ﴾، ففي الكهف: ﴿ فَلَا تُصَٰحِبۡنِيۖ قَدۡ بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا ﴾[3] [الكهف: 76].

وقد قُرئ شاذًّا: ﴿ فَلَا تَصْحَبْنِي ﴾ بفتح التاء، وسكون الصاد، مع سكون الباء، وتخفيف النون، ومع فتح الباء، وتشديد النون[4].

وقرئ أيضا: بضم التاء، وسكون الصاد، والباء، وكسر الحاء[5].

---

[1] ينظر: المقنع، ص 19، ومختصر التبيين، 956/4.

[2] ينظر: المقنع، ص 19، ومختصر التبيين، 1262/5. وما عدى الثلاث مواضع فبالإثبات. ينظر: المقنع، ص 19، ومختصر التبيين، 736/3.

[3] ينظر: المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 815/3.

[4] أي: ( **فَلَا تَصْحَبَنِّي** ).

[5] أي: ( **فَلَا تُصْحِبْنِي** ). ينظر: إتحاف فضلاء البشر، 222/2، ومختصر ابن خالويه، ص 84، وكتاب في شواذ القراءة، ق/71-ب.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

وأما ﴿ طَٰٓئِفٌ ﴾ في الأعراف، فهو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ [1] ﴾ [الأعراف: 201].

وقد قرأه ابن كثير، والنحويان:﴿ طَيْفٌ ﴾ بقصر الطاء، وبياء ساكنة بعدها، دون همز[2].

**قال في التنزيل:**« وأستحب كتابته بغير ألف على حسب روايتنا في ذلك عن نافع بن [أبي][3] نعيم المدني، وإن كانت قراءته بألف، لروايتنا عنه ذلك في الهجاء ولتتابع الرواية في الخط واللفظ، ولا أمنع من إثبات الألف للغير، لما قدمناه من الرواية أيضا لذلك كذلك[4] » انتهى.

وقيّد بالسورة احترازا عن الواقع في نون: ﴿ فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ ﴾ [القلم: 19].

**الإعراب:** «تصاحبني» عطف بـ«ثُمَّ» على لفظ «ترابا»، وباقيه واضح.

**قال:**

[208] وَمُقْنِعٌ قُرْءَانًا أُولَى يُوسُفِ ... وَزُخْرُفٍ، وَلِسُلَيْمَانَ احْذِفِ

أخبر عن صاحب المقنع بخلاف المصاحف في حذف ألف: ﴿ قُرْءَانًا ﴾ الأول من سورة يوسف، والأول في سورة الزخرف، ثم أمر عن أبي داود بحذفهما.

**فالأول:** ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا [5] ﴾ [يوسف: 2].

**والثاني:** ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا [6] ﴾ [الزخرف: 3].

---

[1] ينظر: المقنع، ص 11. ومختصر التبيين، 592/3.

[2] ينظر: التبصرة، ص 221. والتيسير، ص 88، والكافي، ص 103.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] مختصر التبيين، 592/3. وبالحذف جرى العمل رعاية للقراءتين. قال النائطي:« فالأولى رسمه بحذف الألف رعاية للقراءتين». ينظر: نثر المرجان، 355/2، وبيان الخلاف، ق/41-أ، ودليل الحيران، ص 116، وسمير الطالبين، ص 52.

[5] ينظر: المقنع، ص 19، ومختصر التبيين، 705/3-706.

[6] ينظر: المقنع، ص 19، ومختصر التبيين، 1097/4. ورد هذين الموضعين في مصحف أهل المدينة بغير ألف، كما روى الغازي بن قيس، ورآها أبو عمرو في مصاحف أهل العراق وغيرها بالألف، وكذلك رآها السخاوي. قال النائطي:« فالأكثر إثباتها وهو الأقوى لأنه وقع فيه حذف الهمزة المفتوحة لسكون ما قبلها، فيتكرر الحذف يقع الزحاف، على أن حذفها لا يتوقف عليه قراءة أخرى حتى ينبغي حذفها». والمسألة فيها تفصيل: فمن كتب مصحفا

واحترز بقيد السورتين عن الواقع في غيرهما، نحو ما في الحجر: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: 1]، وبقيد الرتبة فيهما عن الواقع فيهما غير أول، نحو: ﴿بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ في يوسف [آية: 3]، ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ﴾ في الزخرف [آية: 31]، ولم يكتف عن قيد الرتبة في السورتين بنصبه، مع تنوينه، لما تقدم من أنه لا يعتمد ذلك القيد إلا عند اقتضاء الإعراب خلافه، وليس ذلك هنا، إذ هو مفعول، حسبما يتبيّن في إعرابه.

**قال اللبيب**: « وزاد الناظم موضعا ثالثا، وهو في الزمر: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزمر: 28] [1] » انتهى.

**الإعراب**: «مقنع» مبتدأ على حذف مضاف، أي: صاحب «مقنع»، و«قرءانا» مفعول حذف مقدّر، وهو مع فاعله الخبر، و«أولى يوسُف» نعت «قرءانا»، و[أنّث[2]] «أولى» باعتبار الكلمة.

**قال**:

[209] وَالنُّونُ مِنْ نُجِّي فِي الأَنْبِيَاءِ كُلٌّ وَفِي الصِّدِّيقِ لِلإِخْفَاءِ

أخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل أو عن شيوخ النقل بحذف نون: ﴿نُجِّي﴾ في الأنبياء، وفي سورة يوسف الصديق.

**أما الأول**، فهو: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ[3]﴾ [الأنبياء: 88].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

لأحد رواة الكوفة فليكتب بالإثبات إتباعا لأصولهم العتيقة، ومن كتب مصحفا لأحد رواة أهل المدينة فليكتب بالحذف إتباعا لمصاحف أهل المدينة. ينظر: المقنع، ص 19، ونثر المرجان، 189/3، والوسيلة، ص 288، والدرة الصقيلة، ق/59.

[1] الدرة الصقيلة، ق/59-ب. وزاد السخاوي موضعا رابعا، وهو الواقع في الإسراء: ( وقرءانا فرقناه)، ولا عمل بالثالث والرابع، والعمل بالحذف في الأولَيْن، وثبت من عداعما. ينظر: دليل الحيران، ص 117، وسمير الطالبين، ص 39.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] ينظر: المقنع، ص 86، ومختصر التبيين، 865/4.

**وأما الثاني**، فهو: ﴿فَـنُـنجِى مَن نَّشَآءُ[1]﴾ [يوسف: 110].

وقد قرأهما ابن عامر، وشعبة، بإدغام النون في الجيم، وكذا حفص في يوسف[2].

واعلم بأن المراد بالنون من: ﴿نُـنجِى﴾ الثانية، لا الأولى، من تعليل الحذف بالإخفاء، ولم يقع ﴿نُـنجِى﴾ مفتتحا بالنون، ساكن الثاني، إلا في السورتين، فالتقييد بهما بيان واحتراس، حتى لا يتوهّم إرادة المفتتح بغير النون، نحو: ﴿نُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ في الصف [آية: 10]، أو اندراج المشدّدة الجيم، نحو: ﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ في يونس [آية: 92].

**تنبيهات: الأول**: سكت الناظم عن حذف النون من: ﴿لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ في سورة يونس [آية: 14]، ومن: ﴿لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ في المؤمن [آية: 51].

وقد ذكرهما الشيخان معا بالخلاف[3].

**ونص أبي داود**: « وكتبوا هنا، يعني في سورة يونس: ﴿لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ بنون واحدة، ليس في القرءان غيره، هذه روايتنا عن أبي حفص الخزاز[4]، وروينا أيضا عن يحي بن الحارث الذّماري أنه وجدَها في الإمام بنون واحدة، وروينا عن محمد بن عيسى أنه قال: هي في الجُدد والعُتق بنونين، وكذا كتبوا في غافر: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ بنون واحدة[5] » انتهى.

**وقال في غافر**: «﴿لَنَنصُرُ﴾ بنونين، وروينا عن أيوب بن المتوكل، أن في مصاحف أهل المدينة: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ بنون واحدة[6]، ولم أرو ذلك في حرف نافع، ولا من طريق

---

[1] ينظر: المقنع، ص 91، ومختصر التبيين، 3/732-733.

[2] ينظر: التبصرة، ص 242، 276، والتيسير، ص 99، 118، والكافي، ص 118، 141.

[3] ينظر: المقنع، ص 90، 99، ومختصر التبيين، 3/648-6450.

[4] هو أحمد بن علي بن الفضل أبو جعفر وأبو حفص الخزاز البغدادي، مقرئ ماهر ثقة، قرأ على هبيرة صاحب حفص، وسمع الحروف من محمد بن يحيى القطعي، وأخذ عنه ابن مجاهد وغيره، مات سنة: 287هـ. ينظر: غاية النهاية، 1/86-87.

[5] مختصر التبيين 3/648-650.

[6] في هـ بعدها :" أنه وجدها في الإمام بنون واحدة ".

قالون، ولا من طريق الغازي، ولا ذكر ذلك حكم، ولا عطاء في كتابيهما، ولا ابن أشته أيضا، قال أيوب بن المتوكل: وفي سائر المصاحف: ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ ﴾ بنونين.

**قال أبو داود**: وهو الذي أختار، وبه أكتب [1]» انتهى.

وقد ذكر أبو عمرو ﴿ لِنَنظُرَ ﴾ في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار، بنحو ما ذكر أبو داود[2]، وذكر ﴿ لَنَنصُرُ [3] ﴾ في آخر باب: ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، بنحو ما ذكر أبو داود أيضا، قائلا في كل منهما:« و لم نجد[4] ذلك كذلك في شيء [من المصاحف[5]] [6]» انتهى.

وتضعيف الشيخين لحذف النون في هذين الموضعين[7]، هو والله أعلم: عمدة الناظم في تركه لهما، كما تقدمت الإشارة عند قوله:« **وكل ما قد ذكروه أذكر** [8]»، البيت، إلى أن المراد بـ«كل ما ذكروه»، ما هو معتمد لهم.

**الثاني**: علّل الناظم حذف نون: ﴿ نُّجِّي ﴾ بإخفائها، يعني في الجيم، وهو أحد الوجوه المذكورة لحذفها[9].

**قال أبو عمرو في المحكم**:« وأما قوله: ﴿ فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ ﴾، و﴿ نُّجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾، فيجوز أن يكونا رسما على قراءة من حذف النون الساكنة، وشدّد الجيم، وأن

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] مختصر التبيين 4/1076-1077.

[2] المقنع، ص 90.

[3] في هـ:" لنطهر ".

[4] في هـ:" أجد ".

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[6] المقنع، ص 99.

[7] قال ملا علي القاري:« بل الصحيح أنهما مرسومتان بنونين »، وقال ابن القاضي:« العمل بإثبات النون، و لم يذكر الخلاف في المورد لضعفه»، وردّ الإمام الشاطبي قول من قال: إنهما بنون واحدة. ينظر: الوسيلة، ص 161-162، والدرة الصقيلة، ق/36-أ، واتحبات السنية، ق/31-أ، وتلخيص الفوائد، ص 29، وبيان الخلاف، ق/41-أ، وسمير الطالبين، ص 68.

[8] في البيت:36، ينظر: ص 409-410.

[9] في هـ:" بحذفها ".

يكونا رسما على قراءة من أثبت تلك النون، وخفّف الجيم، فإن كانا رسما على القراءة الأولى فلا نظر فيها، إذ ذاك حقيقة رسمها، وإن كان على القراءة الثانية، ففي حذف النون منهما، وفي قوله: ﴿ لَنَنصُرُ ﴾ و﴿ لِنَنظُرَ ﴾ وجهان: **أحدهما**: أن النون الساكنة حكمها عند الثلاثة الأحرف من الجيم، والصاد، والظاء: الإخفاء، والإخفاء كالإدغام من حيث كان الإدغام: تغييب الحرف، ومعنى الإخفاء: سترته، والسترة تغييب فهما كالشيء الواحد من طريق اشتقاق كلمة أدغمت وأخفيت، وإن [افترقا][1]، في النطق بوجود التشديد في المدغم، وعدمه في المخفي، كما [تحذف][2] المدغمة من الرسم في نحو قوله: ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [النبأ: 1]، و﴿ مِمَّ خُلِقَ ﴾ [الطارق: 5]، و﴿ عَمَّا كُنتُمْ ﴾ [النحل: 56]، و﴿ أَلَن نَّجْمَعَ ﴾ [القيامة: 3]، و﴿ أَلَن نَّجْعَلَ لَكُمْ ﴾ [الكهف: 48]، و﴿ أَلَّا تَعْلُوا۟ ﴾ [النمل: 31]، و﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾ [الأنفال: 73]، وشبهه من المنفصل.

كذلك حذفت النون المخفاة منه في الأربعة الأحرف، للتقارب الذي بين المدغم والمخفي، على ما بيّناه، مع أن حذفها مع ما تتصل به، أسهل من حذفها مع ما تنفصل عنه، لتمكّن الوقف على إحدى الكلمتين في المنفصل، وامتناع ذلك في المتّصل.

**والوجه الثاني**: أن النون الساكنة مع الثلاثة الأحرف، بمنزلة التنوين معها، من حيث كان مخرجهما معا من الخيشوم فقط، فكما تحذف صورة التنوين من الرسم، كذلك حذفت صورة النون سواء[3].

وحدثنا محمد بن على، قال حدثنا مجاهد، قال: حذف النون الثانية في: ﴿ نُنجِى مَن نَّشَآءُ ﴾ و﴿ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ من الكتاب، لأنها ساكنة خفيفة تخرج من الأنف، فحذفت في الكتاب، لمّا خفيت، وهي في اللفظ مثبتة.

**قال أبو عمرو**: فإذا نقطت هذه المواضع ألحقت النون الساكنة، التي هي فاء بالحمراء، وأعريتها من علامة السكون، وأعريت ما بعدها من علامة التشديد، على ما تقدم في نقط المخفى[4]».

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] في هـ:" سواه ".

[4] هذا النص من مفقود المحكم المطبوع، وقد نبهنا عليه سابقا.

**الثالث**: سكت الناظم عن حذف نون: ﴿ تَأْمَنَّا ﴾ من قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا ﴾ [يوسف: 11] لمن قرأه بالإخفاء.

وقد قال أبو داود:« ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا ﴾ بنون واحدة [1]».

وقد أومأ[2] الناظم في الضبط إلى حذفه بقوله:« **ونون تامنا إذا ألحقته** [3]»، البيت، أي إذا أخذت فيه بالإخفاء الذي يترتب عليه[4] الإلحاق، فهو كما **قال التنسي**:« من باب التعبير باللزوم على الملزوم، أو بالعكس [5]».

وأشار بذلك إلى قول أبي عمرو في احكم:

« فأما قوله في سورة يوسف: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا ﴾ فإنه جاء مرسوما في جميع المصاحف، بنون واحدة، على لفظ الإدغام الصحيح.

وأجمع أئمة القراءة على الإشارة إلى النون الأولى المدغمة في الثانية، واختلف أهل الأداء وعلماء العربية في كيفية تلك الإشارة:

**فقال بعضهم**: هي إشارة بالعضو، وهي الشفتان، إلى ضمة النون التي كانت لها في الأصل قبل الإدغام.

**وقال آخرون** وهم الأكثرون: هي إشارة بالحركة إلى النون، لتأكيد دلالة ذلك على أصل الكلمة.

**فالأوّلون**: يجعلون النون الأولى مدغمة في النون الثانية إدغاما تامّا، لأن الإشارة بالشفتين ليست بصوت خارج إلى اللفظ، وإنما هي تهيئة العضو دلالة على كيفية الحركة.

**والآخرون**: يجعلون النون الأولى مخفاة غير مدغمة، لأن الإشارة بالحركة إليها تضعيف الصوت.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] مختصر التبيين، 708/3.

[2] في د: "أمر".

[3] في البيت: 563، قسم الضبط من مورد الظمآن، ص 43.

[4] في هـ:" عليها ".

[5] الطراز، ص 332.

وقلنا أن ما ضعّف الصوت بحركته، فالإدغام التام يبطل معه، من حيث كان بمنزلة المحرّك، فإن نقط على مذهب من يجعله إدغاما صحيحا، جعل على النون السوداء علامة التشديد، وجعل قبلها نقطة علامة للإشارة التي هي الإشمام، ويجوز أن تجعل تلك النقطة الدالة عليه بعد النون، لأن من علماء العربية من يقول: أن العضو يُهيّأ للإشمام بعد إخلاص سكون الأولى قبل حصول إدغامها، ومنهم من يقول: إنما يُهيّأ بعد الفراغ من الإدغام، وصورة نقط ذلك على الوجهين: (تامـــــنّا) (تامنّـــــا).

وإذا جعلت النقطة قبل النون، جعل قبلها بعد الميم علامة السكون جرّة، ليدلّ بذلك على أن الإشمام بعد خلوص السكون، وإن لم تجعل له علامة فحسن، ولا يجوز أن تلحق النون المدغمة بالحمرة بعد الميم على مذهب هؤلاء، لأنها تذهب في قولهم بالإدغام رأسا.

وإن نقط ذلك على من جعله إخفاء، ففيه وجهان:

**أحدهما**: أن تلحق نون بالحمرة بين الميم والنون السوداء، وهي النون التي هي آخر الفعل، المعلّة بالإخفاء، لأنها كالظاهرة، لكون حركتها في زنة[1] المحقّقة، وتجعل أمامها نقطة، وتجعل على النون السوداء علامة [التشديد][2].

**والثاني**: أن لا تلحق النون، وتجعل النقطة في موضعها، وتشدّ النون السوداء، فيستدل بالوجهين على الإخفاء، الذي حكمه أن يضعّف الصوت بحركته، ولا يمطّط، فيمتنع الحرف الأول من الحرفين بذلك، من أن ينقلب[3] إلى لفظ الثاني، وصورة ذلك على الوجهين كما ترى: (تامـــــنّا) (تامـــــنّا)، والقول بالإخفاء في ذلك أوجه، وعليه أكثر العلماء[4]» انتهى كلام المحكم.

وإنما نقلته بطوله، لما اشتمل عليه من التحقيق والبيان، قراءة ورسما وضبطا، ولتعيين أن النون[5] الأولى في قراءة الإخفاء محذوفة، ونحوه لأبي داود.

---

[1] في د: "قربة".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] في هـ:" يقلب ".

[4] المحكم، ص 82-83.

[5] قوله :" النون " الزيادة من هـ ، د.

وزاد التصريح بوجود الإدغام غير تامّ في وجه الإخفاء، ونصه بعد أن ذكر الوجه الأول:« وقال غيرهم من القرّاء، والنحويين، وهم الأكثر: تكون أي - الإشارة بالحركة - إلى النون المدغمة، ليدلّ بذلك على الأصل، وهو قول الأكابر من العلماء، لأن الحرف الأول يدغم في الثاني، ويبقى بعض حركته وذلك عند العلماء من القرّاء، والنحويين إخفاء من أجل أن الحركة المضعّفة تفصل بين المدغم والمدغم فيه، فيمتنع القلب[1] الصحيح لذلك[2]» انتهى.

وقد أطلق أبو داود في[3] الوجه الأول في علامة السكون، ولم يعيّن أنها جرّة، وظاهر عبارة الشيخين أن جعل الجرّة خاص بما إذا كانت النقطة قبل النون، بناء على أن الإشمام قبل النطق بالثانية، **وهو صحيح**.

وقد صرّح **التنسي** بجواز جعلها، ولو كانت النقطة بعد النون، بناء على أن الإشمام بعدها[4].

وهو غير صحيح[5] من جهة المعنى، اعتبارا بتعليلهم بأنها علامة على أن السكون قبل الإشمام، وقد علّل هو بأنها[6] دليل على أن السكون قبل الإدغام، فيطّرد هذا المعنى فيما إذا كان الإشمام بعد النون المضعّفة، وتعليله ظاهر الفساد، لأن السكون قبل الإدغام دائما، فالمبني عليه كذلك.

وهذا بيت يتضمن حكم الألفاظ الثلاثة، وهو:

**ونون تامنا على الإخفاء حذف وفي لننظر لننصر اختلف**

وبعد أن كتبت هذا، وجدت **لبعضهم** بيتا أرشق منه، لتضمن الشطر الأول منه مع ذلك ما في بيت الناظم، وهو:

**ومخف تامنا وننجي قد حذف وفي لِننظُر لننصر اختلف**[7]

---

[1] في د: "اللفظ".

[2] أصول الضبط، ص 106-107.

[3] " في " غير موجودة في هـ.

[4] ينظر: الطراز، ص 329.

[5] في د: "وهو صحيح".

[6] في هـ:" هويتها ".

[7] هذا البيت أنشده ابن القاضي بقوله:« أشرنا». ينظر: بيان الخلاف، ق/41.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر جامعة الأمير

**الرابع**: تلخص من كلام أبي عمرو في المحكم، ومثله لأبي داود، أنه لابدّ من وضع علامة التشديد على النون المفتوحة، سواء أخذ في النون الأولى بالإدغام الخالص، أو بالإخفاء، وهذا جار على ما صرّح به أبو داود، وأفهمه كلام أبي عمرو المتقدم في مواضع منه، أن الوجه الثاني لا بد معه من إدغام، إلا أنه غير تام، وهو جار أيضا على مقتضى قوله **في التيسير**:« وكلهم قرءوا: ﴿**لا تامـــنَّا**﴾، بإدغام النون الأولى في الثانية، وإشمامها الضم [1]».

**وقوله في الاقتصاد**:« ولا خلاف بين الجماعة في إدغام النون الأولى في الثانية، وإشمامها الضم [2]».

**ولكن حمل أبو محمد بن أبي السداد، الإدغام المذكور هنا في التيسير** على ما يشمل معناه الحقيقي، الذي هو الإدغام الخالص، ومعناه المجازي، وهو إخفاء النون بمعنى اختلاس حركتها.

**قال**:« ويكون ذلك المقدار الذي حصل في النون الأولى من لفظ الضمّة، مانعا من حقيقة الإدغام، وموجبا للتفكيك، إلا أنه لما كانت تلك الحركة خفية، راجعة إلى باب الروم، الذي هو النطق ببعض الحركة، ولم تكن متمّمة بذلك، حصل إخفاء[3] النون الأولى، فأشبه الإدغام، فسمّاه إدغاما بهذا القدر على المجاز والمسامحة [4]» انتهى.

وقريب منه **للجعبري**[5]**، وغيره**، نظرا إلى أن وجود بعض الحركة مانع من الإدغام قطعا، فالمراد بالإدغام في هذا الوجه، إنما هو الإخفاء الذي هو اختلاس الحركة.

وبهذا الوجه فقط، أخذ علينا[6] شيخنا المحقّق، الأستاذ: **أبو العباس أحمد ابن الشيخ الصالح، الأستاذ: سيدي عثمان اللمطي رحمه الله**، وبه وبالإدغام الخالص مع الإشمام، قبل النطق بالنون المفتوحة، أخذ علينا غيره من الشيوخ.

---

[1] التيسير، ص 97.

[2] لم أجد هذا الكتاب، وقد نقل هذا النص ابن القاضي في الفجر الساطع، ق/200-ب.

[3] في هـ:" خفاء ".

[4] الدر النثير، ص 651.

[5] الجميلة، ق/93-أ.

[6] في هـ:" أخذنا على ".

فيتحصل مما ذكرته، أنه إذا أخذ في النون الأولى بالإخفاء، لم يكن معها إدغام خالص، ولا ناقص، لا كما يقتضيه كلام الشيخين، أن معه إدغاما ناقصا، فينبغي في ضبطه على هذا الوجه: ألا تشدّ نونه، إذ لا موجب لشدّها بوجه، **وبه أخبرني بعض ثقات الأصحاب عن الشيخ سيدي أحمد بن عثمان المتقدّم.**

وإنما أطلت الكلام هنا، تأسيسا لتحقيق كيفية ضبطه، فإن كثيرا من المتصدّرين للإقراء، يأخذون فيه بوضع علامة الشدّ، اغترارا منهم بظاهر عبارة الشيخين، ولم يتفطّنوا إلى مخالفتهم لهما في شدّه لفظا، وهل هذا الاستعمال للدلالة في غير محلّها على نوع من معنى التعبّد، ولكن من التزم رِبقَة التقليد يصدر منه أكثر من هذا.

**الخامس**: لما ذكر أبو عمرو **في التلخيص** الوجه الأول في: ﴿**تامـــــنَّا**﴾، وهو الإدغام الصحيح، مع الإشارة سابقة، أو لاحقة، قال ما نصه:« وإعمال العضو لها في كلا الوجهين، متعذّر جدا، لدخول المدغم فيما أدغم فيه دخولا شديدا، لا فرجة بينهما، ولاتصال فتحة النون الثانية، بالألف من غير فصل بينهما[1] انتهى.

**السادس**: ذكر الناظم حذف نون: ﴿نُنجِ﴾ في ترجمة حذف الألفات، ولم يفرده بباب: كالياءات، والواوات، واللامات، وإنما فعل ذلك لقلة الكلام فيهما، وتبعا لأبي عمرو في ذكره لهما أثناء حذف الألفات، وغيرها، في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار.

**الإعراب**: «النون» مفعول بفعل محذوف، و«من ننجي» في محل صفة «النون»، أو حاله، و«من» فيه للتبعيض، و«في الأنبياء» صفة «ننجي»، أو حاله، و«كل» إما مبتدأ خبره الجملة المركبة من الفعل المحذوف، والضمير الفاعل به، وإما فاعل بذلك الفعل المحذوف، و«كل» مضاف في التقدير إلى كتّاب المصاحف، أو شيوخ النقل، كما تقدم في حلّه.

**وسَبك البيت على الوجه الأول**: كل كتاب المصاحف حذف النون الكائن، أو كائنا، بعض «ننجي» الواقع، أو حال كونه واقعا في «الأنبياء».

**وعلى الثاني**: حذف كل كتّاب المصاحف النون [الكائن، أو كائنا بعض: النون [2]] إلى آخره، و«في الصديق» عطف على «الأنبياء»، و«للإخفاء» متعلق بذلك الفعل المقدّر، ولامه للعلّة.

---

[1] ينظر: الفجر الساطع، ق/200-ب.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د ، ز.

المكتبة الرقمية عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

قال:

[210] ثُمَّ الْخَبَـــئِثَ، وَخُلْـــفَ زَكِيَـــهْ وَعَـــنْ أَبِـــي دَاوُدَا[1] حَـــذْفَ غَـــشِيَهْ

أخبر مع إطلاق الحكم، أو عن شيوخ النقل، كما تقدم في البيت قبل هذا، بحذف ألف: ﴿ ٱلْخَبَٰٓئِثَ ﴾، وبالخلاف في حذف ألف: ﴿زَٰكِيَةً﴾، وعن أبي داود حذف ألف: ﴿غَٰشِيَةٌ ﴾.

أما﴿ ٱلْخَبَٰٓئِثَ ﴾ المحذوف للجميع، ففي الأعراف: ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ [2] ﴾ [الأعراف: 157]، وفي الأنبياء: ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَت تَّعْمَلُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ [3] ﴾[الأنبياء: 74].

وأما ﴿زَٰكِيَةً﴾ المختلف فيه عن جميعهم، ففي الكهف: ﴿ أَقَتَلْتَ نَفْسًۢا زَٰكِيَةًۢ ﴾ [الكهف: 74][4].

وقد قرأه الشامي، والكوفيون: بقصر الزاي، وشدّ الياء[5].

واختار أبو داود فيه الحذف، قائلا:« لروايتنا ذلك عن نافع [6]».

وأما ﴿غَٰشِيَةٌ ﴾ المحذوف لأبي داود، ففي يوسف: ﴿ أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأْتِيَهُمْ غَٰشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ ٱللَّهِ [7] ﴾ [يوسف: 107].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] ينظر: المقنع، ص 11، ومختصر التبيين، 3/577-578.

[3] ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 4/863.

[4] ينظر: المقنع، ص 12،41، ومختصر التبيين، 3/814-815.

[5] ينظر: النشر، 2/313، والبدور، ص 241.

[6] مختصر التبيين، 3/814. والعمل بالحذف رعاية للقراءتين. ينظر: دليل الحيران، ص 119، وسمير الطالبين، ص 48.

[7] ينظر: مختصر التبيين، 3/732.

وفي الغاشية: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ [1]﴾ [الغاشية: 1]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

**الإعراب**: «الخبائث» عطف على «النون» في البيت السابق، بتقدير مضاف، أي: ثم ألف «الخبائث»، و«خلف زاكية» إما مبتدأ حذف خبره، أو فاعل حذف فعله، والتقدير: «خلف زاكية» وارد عن [ جميعهم أو ورد «خلف زاكية» [2]] جميع شيوخ النقل، وباقيه واضح.

**قال:**

[211] يَسْتَـــخِرُونَ غَـــابَ أَوْ إِنْ حَضَـــرْ ... بِغَيْـــرِ الأَعْـــرَافِ وَكُـــلٌّ ذُكِـــرْ

[212] بِمُنْصِـــــــــفٍ ..... .....

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿يَسْتَـــخِرُونَ﴾، سواء كان غائبا - أي: مفتتحا بياء الغائب - أو حاضرا، أي: - مفتتحا بتاء المخاطب - إلا الواقع في سورة الأعراف، فإن أبا داود سكت عنه، ثم أخبر عن صاحب المنصف بحذف ألف جميع ألفاظه في الأعراف، وغيرها.

أما الذي في الأعراف وهو الذي يختص صاحب المنصف بحذفه، ففيه: ﴿فَإِذَا جَآءَ اجَلُهُمْ لَا يَسْتَـــخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ [3]﴾ [الأعراف: 34].

وأما الواقع في غيرها، وهو المحذوف لأبي داود، وصاحب المنصف، ففي يونس: ﴿إِذَا جَآءَ اجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـــخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ [4]﴾ [يونس: 49]، وفي سبأ: ﴿قُل لَّكُم مِّيعَادُ يَوْمٍ لَّا تَسْتَـــخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ [5]﴾ [سبأ: 30]، وهو متعدّد.

المكتبة الرقمية لعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] قال في مختصر التبيين، 1289/5: « وغيره مذكور ». ولم يتعرض لهما الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 119، وسمير الطالبين، ص 54.

[2] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ ، د، والمثبت من: ز.

[3] جرى العمل عند المشارقة بإثبات موضع الأعراف، وحذف ما عداه لسكوت أبي داود عنه. قال ابن القاضي: « وحذفه أولى »، وعلى الحذف في الجميع عمل أهل المغرب إتباعا للمنصف، ولم يتعرض للجميع الداني. ينظر: بيان الخلاف، ق/40-ب، ودليل الحيران، ص 119.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 659/3.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 1013/4.

ووصف الناظم الفعل بالغيبة والحضور مجاز، والموصوف به حقيقة مَنْ[1] الفعلُ [له][2].

**الإعراب**: «يستأخرون» عطف على «غاشية»، والأقرب أن جملة «غاب» حال من «يستأخرون»، [على حدّ: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: 90]، في أحد وجوهه[3]]، وجملة «حضرا» عطف عليها بـ«أو»، و«أن» بفتح الهمزة، أو كسرها، زائدة، [وقد أعربها بعضهم: شرطية على الكسر، وجعلها معطوفة على أخرى، مقدّرة مع «غاب»[4]]، و«بغير الأعراف» حال أيضا، والباقي واضح.

**قال**:

[.....] ..... وَعَنْهُمَا فِي سَحِرٍ ... فِي النُّكْرِ غَيْرَ الذَّارِيَاتِ الآخِرِ

[213] وَقِيلَ بِالإِثْبَاتِ كُلٌّ يُعْرَفُ ... وَعَنْ سُلَيْمَانَ أَتَى الْمُعَرَّفُ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿سَحِرٍ﴾ المنكّر، حيث وقع، غير الأخير في سورة والذاريات، وأنهما حكيا قولا بإثبات: ألف ﴿سَاحِرٌ﴾ حيث وقع، وأخبر عن أبي داود بإثبات[5] ألف: ﴿سَاحِرُ﴾ المعرّف[6].

وإنما قرّرنا كلام الناظم في هذا المعرّف على الإثبات، دون الحذف، لأنه ذكره في سياق الإثبات.

أما ﴿سَحِرٍ﴾ المنكّر، ففي الأعراف: ﴿وَأَرْسِلْ فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ○ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ[7]﴾ [الأعراف: 111 – 112]، وهو متعدّد في يونس[8]، وغيرها.

---

[1] في د:" في ".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ ، د.

[5] في ح:" بحذف "، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[6] في د: حيث وقع.

[7] ينظر: المقنع، ص 20، ومختصر التبيين، 3/464-465، 559-560، وسمير الطالبين، ص 49.

[8] ينظر: مختصر التبيين، 3/644-645، 464-465.

وأما المستثنى الآخر[1] في الذاريات، فهو: ﴿مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: 52]، واحترز بقيد الرتبة عن الأول في السورة، وهو: ﴿فَتَوَلَّىٰ بِرُكْنِهِۦ وَقَالَ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: 39].

**قال أبو عمرو**:« وكل شيء في القرءان من ذكر: ﴿ساحر﴾، فهو بغير ألف، إلا موضعا واحدا، فإن الألف فيه مرسومة، وهو قوله في والذاريات: ﴿سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [2]» انتهى.

وقد أشار الناظم بقوله:« **وقيل بالإثبات كل يعرف** »، إلى قوله في المقنع بعد النص المتقدّم:« وحدثنا أحمد[3] بن عمر، قال: حدثنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا عبد الله، قال: حدثنا عيسى عن نافع، قال: كل ما في القرآن، من ﴿سَاحِرٌ﴾ بالألف قبل الحاء في الكَتْب [4]».

**قال الشارح**:« ولم يذكر أبو داود خلافا فيه عن نافع، كما ذكر في المقنع، إنما حكى الخلاف فيه عن المصاحف، فقال في التنزيل في كل موضع فيه لفظ ﴿سَٰحِرٌ﴾ في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بغير ألف، والظاهر من كلامه: في بعض المواضع، أن الراجح فيه الحذف [5]» انتهى.

**تنبيه**: اعلم أن جملة ما وقع في القرآن من الألفاظ التي تدور على مادة **(س ح ر)** خمسة أقسام:

**الأول**: ما اتفقت القراءات فيه على المصدر، نحو: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: 102].

**الثاني**: ما اتفقت القراءات فيه على صيغة اسم الفاعل نحو: ﴿فَقَالُوا۟ سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر: 24].

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] في هـ:" الأخير ".

[2] المقنع، ص 20.

[3] في د: "محمد".

[4] المقنع، ص 20.

[5] التبيان، ق/267-ب.

**الثالث**: ما اتفقت القراءات فيه على صيغة فعّال، وهو في الشعراء: ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴾ [الشعراء: 37].

**الرابع**: ما اختلفت قراءته بالمصدر، وصيغة اسم الفاعل، وذلك في المائدة: ﴿ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [المائدة: 110]، [وفي يونس أولها: ﴿ قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [يونس: 2]، وفي هود: ﴿ لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [هود: 7] [1]]، وفي الصف: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [الصف: 6].

**الخامس**: ما اختلفت قراءته بصيغة اسم الفاعل، وصيغة فعّال، وذلك في الأعراف: ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴾ [الأعراف: 112]، وفي يونس ثانيها: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ايْتُونِى بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴾ [يونس: 79].

**فأما القسم الأول**: فلا كلام فيه، لاتفاق المصاحف على سقوط الألف منه.

وكذا لا كلام **في القسم الثالث**، لاتفاق المصاحف فيه على ثبوت الألف بعد الحاء، كما صرّح به أبو داود[2]، وجزم به في المقنع[3]، وإن لم يصرّح باتفاقها.

**وأما القسم الثاني**: فهو موضوع نص الناظم عليه هنا بالخلاف في الحذف والإثبات[4]، ويندرج في نص الناظم أيضا **القسم الخامس**، اعتبارا بقراءة نافع له بوزن اسم الفاعل.

وسيأتي التنبيه على الخلاف فيه، باعتبار القراءة الأخرى، بصيغة: فعّال، في قولي: **في الإعلان**:

**بكل ساحر معا هل بالألف  وهل يلي الحا أو قبيلها اختلف**[5]

وسأذكر هناك من النقل إن شاء الله ما يطابق على أن هذا الخلاف في تقديم الألف على الحاء، وتأخيره عنها، مفرَّع على أحد وجهي الخلاف عند الناظم، وهو الثبوت.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 923/4.

[3] المقنع، ص 20.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 464/3-465.

[5] في البيت:19 من الإعلان. ينظر: ص 726.

**وأما القسم الرابع**: فقد تقدمت الإشارة إليه بقولي **في الإعلان**:

**في ساحر العقود مع هود اختلف  وأول بيونس كذا ألف**[1]

وتقدم الكلام عليه هناك بما يغني عن إعادته هنا، وبإدراك ما ذكرته في هذا التنبيه فهمًا، والإحاطة بمضمونه علما، تتّضح لك هذه الأقسام، مع اختلافها رسما.

وأما المعرّف من لفظ ﴿سَاحِرٌ﴾، المثبت لأبي داود، ففي طه: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: 69]، وفي الزخرف: ﴿وَقَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الزخرف: 49].

**قال أبو داود** في طـــه:« وكتبـــوا ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ﴾ بألف بين السين والحاء، بإجماع [2]».

ولوّح للذي في الزخرف بقوله في آيته:« مذكور هجاؤه [3]».

وكما أن هذا اللفظ مثبت لأبي داود، كذلك أيضا هو مثبت لأبي عمرو، إذ هو على وزن **فَاعِل** الآتي ثبته عنه.

**تنبيه**: هذا من المواضع التي تبرّع الناظم فيها بذكر الإثبات.

**الإعراب**: «في ساحر» خبر مبتدأ محذوف، يدلّ عليه حذف «غاشية»، تقديره: الحذف واقع في «ساحر»، و«عنهما» حال من ضمير الخبر، أو متعلق بما تعلّق به الخبر، و«في النكر» بدل من «ساحر»، على أن «نكرا»، بمعنى: منكور، و يحتمل أن يكون حالا، على أن نكرا مصدر، و«غير الذاريات» نصب الاستثناء، وهو على حذف مضاف، أي: غير «ساحر الذاريات»، والآخر نعت لذلك المضاف المحذوف، وباقيه بيّن.

**قال**:

**[214] وَعَنْـــهُ فِـــي لَسَـــحِرَانِ الْحَـــذْفُ  وَعَنْهُمَـــا فِـــي سَـــحِرَانِ الْخُلْـــفُ**

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿لَسَـٰحِرَانِ﴾ المقترن باللام، وعن الشيخين بالخلاف في ألف: ﴿سَـــٰحِرَانِ﴾ الخالي من اللام، ويعني الألف الأول، لأن الثاني من باب التثنية.

---

[1] في البيت:16 من الإعلان. ينظر: ص 660، 665.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 847/4.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 1103/4.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**أما الأول**، ففي طه: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ [1]﴾ [طه: 63].

**وأما الثاني**، ففي القصص: ﴿قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا [2]﴾ [القصص: 48].

وقد قرأه الكوفيون: بكسر السين، وسكون الحاء، مصدرا[3].

**تنبيه**: ذكر الناظم في هذا البيت حكم تثنية ﴿سَٰحِرٌ﴾، مع تقدم الكلام على حكم مفرده.

**أما اللفظ الأول**: فقد يقال أنه أعاد ذكره، لمغايرته لمفرده في مستند حكمه.

**وأما الثاني**: فذكر الناظم له، مع موافقته لمفرده في الحكم والنقل، مما يؤيد ما تقدم، أن حكم المفرد لا يشمل المثنّى.

**الإعراب**: بيّن.

**قال**:

[215] وَعَنْهُ حَذْفُ حَرْفَيْ حَشَرَمْ تِبْيَانَا مَعَايِشٍ أَضَفْتُ مَمْ أَكْنَانَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الكلم الخمس المذكورة في البيت.

أما ﴿حَٰشَ﴾، ففي يوسف: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31]، ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: 51]، ولم يختلف القرّاء في إثبات الألف بعد الحاء، وإنما اختلفوا في التي بعد الشين.

**فأبو عمرو**: يثبتها وصلا، لا وقفا.

**وغيره**: يحذفها مطلقا[4].

**قال الشارح ما معناه**:« انظر هذا اللفظ كيف حذف منه حرفان، وبقي على حرفين، مع قلّة دوره [5]» انتهى.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 846/4.

[2] ينظر: المقنع، ص 96، ومختصر التبيين، 968/4. وجرى العمل بالحذف في الكلمتين. ينظر: دليل الحيران، ص 120، وسمير الطالبين، ص 49.

[3] ينظر: التيسير، ص 132، والتبصرة، ص 298، والكافي، ص 158.

[4] ينظر: البدور الزاهرة، ص 200.

[5] التبيان، ق/268-أ.

تنبيه: **قال في المقنع** في فصل ما رواه أبو عبيد القاسم ما نصه:« وفي يوسف: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ بغير ألف [1]» انتهى.

وقد نظمه **صاحب العقيلة** في قوله:

« **حاشا بحذف صح [2] مشتهرا** [3]».

**فحمله اللبيب** على حذف الألفين قائلا:« قال أبو داود في التبيين [4]، قال نافع: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ من غير ألف بعد الحاء والشين إجماع من كتّاب المصاحف [5]».

**وحمله الجعبري** على حذف الأخيرة فقط، فقال بعد أن نقل كلام المقنع المتقدم:« وقال: - يعني أبو عبيد - في كتابه: بالحذف نقرؤها، لأني رأيتها في الإمام بغير ألف آخرا.

**قال الجعبري**: يدل هذا على أن الأولى ثابتة، **قال**: وكل الرسوم على ما في الإمام [6]» انتهى.

وعلى محمل اللبيب درج الناظم جريا على عادته في حمل ما يحتمله المقنع على ما عند أبي داود، إذ له في التنزيل مثل ما نقله اللبيب عن التبيين، لكن مراده: الواقعة بعد الحاء فقط، إذ هي الثابتة في قراءة نافع، أما الثانية فلا حاجة له بذكرها.

وأما ﴿تِبْيَٰنًا﴾، ففي النحل: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: 89]، وهو فرد [7].

وأما ﴿مَعَٰيِشَ﴾، ففي الأعراف: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾ [8] [الأعراف: 10]، ومثله في الحجر.

---

[1] المقنع، ص 15.

[2] في د: واضح.

[3] العقيلة، رقم: 81، ص 129.

[4] في د: في التنزيل.

[5] الدرة الصقيلة، ق/36-ب.

[6] الجميلة، ق/67-ب.

[7] لم يذكره الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 3/777-778، ودليل الحيران، ص 121.

[8] ينظر: مختصر التبيين، 3/532، 755-756.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وأما ﴿ أَضْغَٰثُ ﴾، ففي يوسف: ﴿ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ ﴾ [يوسف: 44]، ومثله في الأنبياء[1].

وأما ﴿ أَكْنَٰنًا ﴾، ففي النحل: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا ﴾ [النحل: 81]، وهو فرد[2].

**الإعراب**: «معٰيش» بالخفض والتنوين، لإقامة الوزن، عطف على «تبيٰنا» المحكي، وباقي الكلام محكيّ بيّن الإعراب.

قال:

[216] كَذَا رَوَٰسِيَ وَالِاسْتِئْذَانُ ... فِعْلُ الْمُرَاوَدَةِ وَالْبُنْيَانُ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿رواسي﴾، وأفعال (الاستئذان)، وأفعال (المراودة)، و(البُنيان).

أما ﴿ رَوَٰسِيَ ﴾، ففي الرعد: ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنْهَٰرًا ﴾[3] [الرعد: 3]، وهو متعدّد غير منوّع.

وأما الأفعال المشتقة من (**الاستئذان**)، ففي التوبة: ﴿ لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أَن يُجَٰهِدُواْ ﴾ [التوبة: 44]، ﴿ إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ [التوبة: 45]، ﴿ ٱسْتَـْٔذَنَكَ أُوْلُواْ ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ ﴾ [التوبة: 86]، وهو متعدّد، ماضيا، ومستقبلا[4].

**تنبيهان**: **الأول**: لا يدخل في (**الاستئذان**) نحو: ﴿ وَأَذَانٌ[5] ﴾ [التوبة: 3]، وإن كانت مادة الجميع واحدة، لنقصانه، بعدم السين والتاء، ولذا ذكر ﴿ أَذَانٌ ﴾.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 718/3، 858/4.

[2] وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 777/3، ودليل الحيران، ص 121.

[3] لم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 734/3، ودليل الحيران، ص 122.

[4] لم يستعرض لها الداني وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 642/3، 633، 634، ودليل الحيران، ص 122.

[5] في هـ:" فأذن ".

**الثاني**: لا يخفى أن ذكر أفعال (الاستئذان) في باب حذف الألفات، إنما هو باعتبار الصورة الموجودة، و إلا فأصل تلك الألفات همزة، ثم هو إنما يأتي على قراءة ورش، وأما على قراءة قالون، فإنما يناسبها باب الهمز.

و لم يذكره هناك، فيمكن أن يكون استغنى بذكره هنا لورش عن ذكره في الهمز لقالون، لتحقّق أن المحذوفة في قراءة ورش هي نفس ما تستحقه الهمزة بتقدير تحقيقها من الصورة، وكذا الكلام في ﴿يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾ المتقدم، وفي ﴿اِسْتَـْٔجَرْتَ﴾، و﴿اِسْتَـْٔجِرْهُ﴾ ونحوهما.

وقد تقدم نحو هذا البحث في التنبيه الرابع على قول الناظم: **وجاء أيضا عنهم في العالمين**، عند الكلام على حذف ألف: ﴿مُسْتَـْٔنِسِينَ﴾.

وأما الأفعال المشتقة من (**المراودة**)، ففي يوسف: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: 23]. [﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾][1] [يوسف: 30]، وهو متعدّد فيها، ووقع في القمر أيضا[2].

وأما (**البنيان**)، ففي التوبة: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: 109]، ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: 110]، وهو متعدّد معرّفا، كما مثّل، ومنكّرا، نحو: ﴿ٱبْنُوا۟ عَلَيْهِم بُنْيَـٰنًا﴾ [الكهف: 21].

**تنبيه**: صرّح أبو داود بحذف [ألف الألفاظ[3]] الثلاثة التي في التوبة[4]، وبالذي في الكهف[5]، وسكت عن الذي في النحل، والصف[6]، إلا **أنه قال** في خمسها الأولى: « هجاؤه مذكور »، فأطلق الناظم فيه الحذف جريا على قاعدته في الاكتفاء بما تقدم له نظير، حسبما قدّمناه.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] لم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 712/3، 715، 719، 1162/4، ودليل الحيران، ص 122.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من ح ، هـ، والمثبت من د ، ز.

[4] مختصر التبيين، 640/3-641.

[5] مختصر التبيين، 805/3.

[6] ينظر: مختصر التبيين، 769/3، 1201/4.

وبهذا يتبين فساد دعوى من ادّعى ثبوت الواقع في الصف.

**وقال التجيبي**:« و﴿بُنْيَـٰنٌ﴾ [الصف: 4] بألف ثابتة، و لم يتعرّض له [أبو داود، بحذف ولا إثبات، وذكره البلنسي بالإثبات » انتهى.

**قلت**: قوله: لم يتعرض له][1] إلى آخره، إن أراد أنه لم يذكره في عين[2] هذا المحلّ فمسلّم، ولا يلزم منه نفي النص له فيه بالاندراج، وإن أراد أنه لم يذكره أصلا فممنوع[3].

**الإعراب**: بيّن.

قال:

[217] وَذِكْرُ الثَّانِيِّ وَزْنَ فُعْلَانْ بِأَلِفٍ ثَابِتَةٍ كَالْمُدْوَانْ

أخبر عن أبي عمرو بإثبات ألف كل لفظ من القرءان على وزن: **فُعْلَان**، يعني مما لم يتقدّم له حذفه، نحو: (بنيان)، و(طغيان)، و(كفران).

**تنبيهات**: **الأول**: لما تضمّن كلام الناظم هنا، وفي التراجم المتقدمة، ذكر ألفاظ على وزن (فُعْلَان) بعضها بالحذف للشيخين، وبعضها بالحذف لأبي داود، وكان الناظم قد التزم في صدر النظم أنه متى نسب لواحد من الشيوخ حكما من الأحكام، وذكر غيره خلافه، فإنه يذكره، احتاج إلى أن ينصّ على إثبات أبي عمرو، ولتلك الألفاظ التي نقل حذفها عن أبي داود، حيث كانت مندرجة في ضابط ما أثبت أبو عمرو، فأفاد ذلك بذكر ضابط مختصر، مع زيادة إفادة التعميم لأبي عمرو في كل ما كان على ذلك الوزن، وبهذا تعرف أن هذا البيت ليس محض تبرّع بذكر الإثبات، [كما[4]] قد[5] يتوهّم.

وقد تقدّمت الإشارة إلى شيء من هذا في التنبيه السادس على قول الناظم:« **وبعد فاعلم أن أصل الرسم**[6]»، البيت.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] في د: "غير".

[3] وهذا الوزن ثابت لأبي عمرو كما سيأتي، وجرى العمل بالحذف. ينظر: المقنع، ص 44، ودليل الحيران، ص 122.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

[5] " قد " الزيادة من هـ ، ز.

[6] في البيت:6، ينظر: ص 312-314.

**الثاني**: لم ينبّه الناظم على استثناء ما تقدم حذفه من أوزان (فُعْلاَن)، كما فعل آخر ترجمة الحذف الأخيرة، إذ يقول:« **ووزن فعّال وفاعل ثبت** [1]»، البيت، والمتقدّم من ذلك: ﴿سُلْطَـٰنٍ﴾ [الأعراف: 71] و﴿سُبْحَـٰنَ﴾ [الإسراء: 1]، و﴿قُرْءَانٍ﴾ [يونس: 61]، على تفصيل فيهما واختلاف، وذلك لعدم الاحتياج إلى الاستثناء، لأن هذا ضابط عام، والمتقدم نص خاص، ولا معارضة بين عام وخاص، ولو شاء التنبيه على ذلك لقال نحو هذا البيت:

« **وأثبت الداني وزن فعلان إلا التي تقدمت كسلطان** »

**الثالث**: ذكر الناظم هنا وزن (فُعْلاَن)، وفي ترجمة الحذف الأخيرة:« **وزن فعَّال وفاعل** »، ولم يجمع بينهما، كما جمع أبو عمرو، ولما بين كل وزن، والترجمة التي ذكر فيها من المناسبة، [وذلك أن الكلم التي على وزن (فُعْلاَن)، لم يحذف منها لأبي داود بعد هذه الترجمة لفظ مغاير، لما تقدم، فكان محل ذكره هنا، ولا كذلك الوزنان الآخران، ك: ﴿خَـٰشِعَةً﴾ [الحشر: 21]، و﴿ٱلْغَفَّارُ﴾ [ص: 66]، فلذلك أخّرهما إلى آخر تراجم الحذف[2]][3].

**الرابع**: ذكر الناظم هذه الأوزان الثلاثة، وسكت عن ثلاثة أوزان أخر، ذكرها أبو عمرو معها، وهي: (**فِعْلاَن**) بكسر الفاء، و(**فَعَال**) مخفف العين، بفتح الفاء وكسرها.

وأمثلتها: ﴿قِنْوَانٌ﴾، و﴿صِنْوَانٍ﴾، و﴿ثَوَابَ﴾، و﴿عَذَابٌ﴾، و﴿بَيَانٌ﴾، و﴿حِسَابٍ﴾، و﴿عِقَابِ﴾، و﴿بِدَارًا﴾.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة القادر
جامعة الأمير

---

[1] في البيت:254، ينظر: ص 717-719.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] في هـ بعده:" لأبي داود بعد". والظاهر أنها مقحمة.

وكل واحد من الثلاثة قد اختص أبو داود بحذف بعض الألفاظ التي على وزنه، نحو: ﴿فِرَاشًا [1]﴾، و﴿مَتَاعٌ [2]﴾، و﴿رِضْوَانَ [3]﴾، و﴿وِلْدَانٌ [4]﴾، فكان من حق الناظم التنبيه عليها كالأوزان الثلاثة، ليفيد ما لأبي عمرو فيها من المخالفة لأبي داود.

**الإعراب**: «ثابتة» وصف كاشف لـ«ألف»، ولا يكون مخصصا، وباقيه واضح.

**قال**:

[218] وَلِيُوَاطِئُوا بِخُلْفٍ قَدْ رُمِمْ ... لِابْنِ نَجَاحٍ عَنْ عَطَاءٍ وَحَكَمْ

أخبر عن أبي داود بالخلاف في ثبت ألف: ﴿لِّيُوَاطِـُٔوا﴾ في سورة التوبة عن عطاء بن يزيد الخراساني، وحكم بن عمران الناقط القرطبي.

**قال في التنزيل**:« ﴿لِّيُوَاطِـُٔوا﴾ بحذف الألف بين الواو والطاء، وفي بعضها بألف، كذا ذكره عطاء الخراساني، وحكم الناقط الأندلسي القرطبي [5]» انتهى.

وشهر بعضهم إثباته [6]، وهو الآتي من جهة النظر، لحذف صورة همزته.

**الإعراب**: بيّن.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 102/2.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 120/2.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 382/2.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 1176/4.

[5] مختصر التبيين، 621/3-622.

[6] ويعني بذلك أبا محمد المحاصي، فإنه قال:« مشهور الثبت »، قال ابن القاضي:« وبه جرى العمل»، واختار النائطي الحذف إتباعا لابن الجزري، ورعاية لقراءة شاذة وردت فيه عن الزهري:" ليواطئوا "، والإثبات أرجح لئلا يتوالى حذفان على الكلمة. ينظر: بيان الخلاف. ق/41-أ، ونثر المرجان، 558/2، وسمير الطالبين، ص 62، ودليل الحيران، ص 123، وشرح المحاصي، ق/96-ب.

قال:

[219] وَعَنْهُ أَيْضاً عَنْ عَطَاءٍ أُمْلِي[1] حَذْفُ أَذَاقَهَا بِنَصِّ النَّحْلِ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف[2]: ﴿أَذَاقَهَا﴾ في سورة النحل[آية: 112] عن عطاء المذكور.

**قال في التنزيل:**« ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ﴾ بغير ألف بين الذال والقاف، كذا رسمه عطاء الخراساني، ولم أروه[3] عن غيره[4] » انتهى.

وشهّر بعضهم ثبت ألفه[5].

**الإعراب:** «أُمْلِي» ماض مبني للمجهول، سكنت ياؤه للوقف، وفاعله[6] «حذف أذاقها»، وهذا هو المناسب لقوله: «رسم» في البيت المتقدم، ويحتمل أن يكون مضارعا مفتتحا بهمزة المتكلم، فـ:«حذف أذاقها» مفعوله، وهو بمعنى: ألقى، وباء «بنص» ظرفية، وقد أطلق هنا النص وأراد به السورة، وليست السورة قيدا، بل بيان للمحل، وباقيه واضح.

**خاتمة: أسرد فيما ما انفرد التجيبي بحذفه في هذه الترجمة من الألفات، ونحو ذلك:**

**قال:** و﴿شَمَائِلِهِمْ﴾ بغير ألف، و﴿فَاسْمَهُمَا﴾ بغير ألف، و﴿نَادِيهُمَا﴾ بياء بعد الدال، وبغير ألف بينها وبين النون، و﴿هَدَيْنَا﴾ و﴿أَنْ هَدَيْنَا﴾ بياء بين الدال والنون.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] " ألف " الزيادة من هـ ، ز.

[3] في هـ:" أره ".

[4] مختصر التبيين، 3/780-781.

[5] شهره المحاصي، وعليه العمل عند المغاربة، ونسب الشيخ الضباع إثبات الألف للمشارقة، ونسب الشيخ خلف الحسيني، حذف الألف للمغاربة، والعمل على عكس ما قالا، فالمشارقة اختاروا الحذف والمغاربة اختاروا الإثبات. ينظر: بيان الخلاف، ق/41-ب، وسمير الطالبين، ص 46، ودليل الحيران، ص 123،.وشرح المحاصي، ق/96-ب.

[6] جاء في هامش النسخة ز:" أطلق عليه فاعلا لنيابته عنه، ومجيئه على صورته، وهذه عبارة الزمخشري في النائب في غير موضع».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

وفي كتاب «**هجاء المصاحف**»: ﴿هَدَاينَا﴾ [و﴿أَنْ هَدَاينَا﴾[1]] بألف بين الدال والنون، و﴿سَحَـبًـا﴾ و﴿ثِقَـالاً﴾ بغير ألف.

وفي كتاب «**هجاء المصاحف**»: ﴿رِسَـٰلَـٰتِ رَبِّى﴾ بغير ألف قبل اللام وبعدها حيثما وقع.

وفي «**التنزيل**»: بحذف الألف التي بعد اللام، وبإثبات الألف التي قبلها.

**قلت**: هذا نقل التجيبي، ولم أر هذا [الكلام[2]] لصاحب «التنزيل» في الأعراف، بل في المائدة كما نقل الناظم عنه في باب الجمع، و في كلامه هناك ما يشعر باختصاص ذلك الرسم بالمائدة.

**ثم قال**: و﴿الطُّوفَـانَ﴾، و﴿الضَّفَـادِعَ﴾ بحذف الألف، و﴿أَصْنَـامٍ﴾ بغير ألف، و﴿بِرِسَـٰلَـٰتِى﴾ بغير ألف بين اللام والتاء، واختلف في الألف التي بعد السين.

**ففي «التنزيل»**: بألف ثابتة.

**وفي كتاب «هجاء المصاحف»**: بغير ألف، و﴿سَيَنَـالُهُمْ﴾ بحذف الألف، و﴿الْفُرْقَـانِ﴾ بحذف الألف.

**قلت**: تقدم في البقرة حذفه للتجيبي حيث وقع[3].

**ثم قال**: و﴿تَخَـافَنَّ﴾ بغير ألف، و﴿صَـابِرَةٌ﴾ بغير ألف، و﴿يُهَـاجِرُواْ﴾ في الموضعين: بألف، وبغير ألف[4].

و﴿كَسَـادَهَا﴾، و﴿جِهَـادٍ﴾ بحذف الألف، و﴿أَحْبَـارَهُمْ﴾، و﴿أَرْبَـابًـا﴾ بغير ألف، و﴿الاَحْبَـارِ وَالرُّهْبَـانِ﴾ بحذف الألف، و﴿ارْتَـابَتْ﴾، و﴿خَبَـالاً﴾ بحذف الألف، و﴿كُسَـالَىٰ﴾ بغير ألف قبل اللام، **وفي بعض التواليف**: بألف ثابتة بعد السين، وكذلك ذكره أبو داود في سورة النساء، فاستغنى بذكره هناك عن ذكره هنا، والله أعلم.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] الكلمات السابقة من سورة الأعراف.

[4] الكلمات السابقة من سورة الأنفال.

و﴿نِفَـٰقًا﴾ بغير ألف في الكلمتين لا غير، و﴿إِرْصَـٰدًا﴾ بغير ألف بين الصاد والدال، و﴿اسْتِغْفَـٰرُ﴾ بغير ألف[1].

و﴿مَنَـٰزِلَ﴾ بغير ألف، و﴿أَوْ قَـٰعِدًا﴾ بغير ألف، و﴿يَتَعَـٰرَفُونَ﴾ بغير ألف[2].

و﴿شَـٰهِدٌ﴾، و﴿إِمَـٰمًا﴾، و ﴿مِنَ الاَحْزَابِ﴾ بغير ألف، و﴿أَرَاذِلُنَا﴾ ذكره بعض المؤلفين بحذف الألف التي بين الراء والذال، و﴿خَزَائِنُ اللَّهِ﴾ بغير ألف، [و﴿إِجْرَامِى﴾ بغير ألف[3]]، و﴿بِتَـٰرِكِى﴾ بغير ألف، و﴿الْمِيزَانَ﴾ بغير ألف، و﴿نَشَـَٔؤُا﴾ بواو بعد الشين صورة للهمزة المضمومة، وألف بعدها، دون ألف قبلها، **وفي كتاب «هجاء المصاحف»**: والكاتب مخيّر إن شاء أثبت الألف قبل الواو وحذف التي بعدها، وإن شاء حذف التي قبلها، وأثبت التي بعدها، و﴿مَكَـٰنَتِكُمْ﴾ بحذف الألف التي بعد النون، واختلف في التي قبلها، **ففي «التنزيل»**: بألف ثابتة، **وفي كتاب هجاء المصاحف**: بالحذف، و﴿ظَـٰلِمَةٌ﴾ بغير ألف[4] و﴿مَكَـٰنَتِكُمْ﴾ مذكور.

و﴿رُءْيَـٰكَ﴾ بغير صورة للهمزة حيث وقع، وبحذف الألف، و﴿الاَحَـٰدِيثِ﴾ حيث وقع بغير ألف، و﴿السَّيِّـَٔةَ﴾ بغير ألف، و﴿الْمُسْتَعَـٰنُ﴾، و﴿سَيِّـَٔةٌ﴾ بغير ألف، [و﴿الاَحَـٰدِيثِ﴾ بغير ألف[5]]، و﴿مِنَ الْخَـٰطِئِينَ﴾[6] بغير ألف.

**وفي التنزيل**: ﴿فَتَيَـٰنِ﴾ بألف[7] ثابتة، **وفي كتاب «هجاء المصاحف»**: بغير ألف، و﴿بِجَهَـٰزِهِمْ﴾ بغير ألف حيث وقع، و﴿رِحَـٰلِهِمْ﴾ بغير ألف، و﴿السِقَـٰيَةَ﴾[1]، و﴿صُوَاعَ﴾ بغير ألف.

---

[1] الكلمات السابقة من سورة التوبة.

[2] الكلمات السابقة من سورة يونس.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] الكلمات السابقة من سورة هود.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ.

[6] في هـ:" ومن الخائنين ".

[7] في هـ ، د: " بغير ألف ".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وفي «**التنزيل**»: حذف الألف من: ﴿ جَزَٰٓؤُهُۥ ﴾ في الثلاثة المواضع، وفي «**هجاء المصاحف**»: ﴿ قَالُواْ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ ﴾، ﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ ﴾، ﴿فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ ﴾ بواو بعد الألف في الثلاثة، وبغير واو، وكلاهما حسن.

**قلت**: هذا كلام التجيبي، والمقصود منه إفادة وجه ثبوت الألف.

**ثم قال**: و﴿ **الاَحَـٰدِيثِ** ﴾ [و﴿ **فَـٰطِرَ** ﴾][2] بغير ألف[3].

**ووقع في كتاب هجاء المصاحف**: ﴿ **صِنْوَانٌ** ﴾ بحذف الألف فيهما، و﴿ **الاَرْحَـٰمُ** ﴾ بغير ألف.

**قلت**: هذا كلام التجيبي، ولم يتقدم ذكر هذا الواقع في الرعد عند الكلام على ﴿ **أَرْحَـٰمِ** ﴾ في قول الناظم:« **ميراث الأنعام مع أُوَاري** [4] ».

**ثم قال**: و﴿ **الاَصَـٰلِ**[5] ﴾ بغير ألف، و﴿ **الاَمْثَـٰلَ** ﴾، و﴿ **اِسْتَجَـٰبُواْ** ﴾ بغير ألف، و﴿ **قَـٰرِعَةٌ** ﴾ بغير ألف، ﴿ **وَمِنَ الاَحْزَابِ** ﴾ بغير ألف، و﴿ **مِنَ اَطْرَافِهَا**[6] ﴾ بغير ألف[7].

و﴿ **بِلِسَـٰنِ قَوْمِهِ** ﴾ بغير ألف، [و﴿ **فَـٰطِرِ** ﴾ بغير ألف، و﴿ **عَـٰصِفٍ** ﴾ بغير ألف، و﴿ **الاَمْثَـٰلَ** ﴾ بغير ألف، و﴿ **الاَصْنَـٰمَ** ﴾ بغير ألف، و﴿ **سَرَٰبِيلُهُمْ** ﴾ بغير ألف[8]][9].

و﴿ **خَزَٰئِنُهُۥ** ﴾ بغير ألف، و﴿ **الضَّـٰلُّونَ** ﴾ بغير ألف[10].

---

[1] في ح، د:" سقاية "، والمثبت من هـ ، ز.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] الكلمات السابقة من سورة سيدنا يوسف عليه السلام.

[4] في البيت:176، مورد الظمآن، ص 18.

[5] في هـ:" والأعمال ".

[6] في هـ:" ومن أصوافها "

[7] الكلمات السابقة من سورة الرعد.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[9] الكلمات السابقة من سورة سيدنا إبراهيم عليه السلام.

[10] الكلمتان من سورة الحجر.

و﴿أَثْقَالِكُمْ﴾، و﴿مَوْخِرَ﴾ بغير ألف، [و﴿أَمْوَاتٌ﴾[1]]، و﴿أَوْزَارَهُمْ﴾، و﴿كَامِلَةً[2]﴾، ﴿وَمِنَ اَوْزَارِ الَّذِينَ﴾ بغير ألف، [و﴿تُشَاقُّونَ﴾ بالنون، وبغير ألف قبل القاف[3]]، و﴿ظَالِمِي﴾ بغير ألف، وبياء بعد الميم، ﴿وَلَدَارُ الاَخِرَةِ﴾، ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ﴾ بغير ألف بعد الدال فيهما، و﴿وَاصِبًا[4]﴾ بغير ألف، و﴿سَائِغًا﴾ بغير ألف، و﴿الاَمْثَالَ﴾ بغير ألف، و﴿أَصْوَافِهَا﴾، و﴿أَوْبَارِهَا﴾، و﴿أَشْعَارِهَا﴾ بغير ألف، و﴿شَاكِرًا﴾ بغير ألف، و﴿إِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا﴾ بغير ألف[5].

و﴿وَازِرَةٌ﴾ بغير ألف، و﴿ءَاذَانِهِمْ﴾، و﴿الاَمْثَالَ﴾ بغير ألف، و﴿شَارِكْهُمْ﴾ بغير ألف، و﴿نَافِلَةً لَّكَ﴾ بغير ألف بعد النون، وبألف أيضا، و﴿بِجَانِبِهِ﴾، و﴿عَلَى شَاكِلَتِه﴾ بغير ألف، و﴿خَزَائِنَ﴾ بغير ألف، و﴿الانفَاقِ﴾ بغير ألف، و﴿لِلاَذْقَانِ﴾ في الموضعين بغير ألف، و﴿لاَ تُخَافِتْ﴾ بغير ألف [وبألف[6]].

و﴿أَيْقَاظًا﴾، و﴿ذِرَاعَيْهِ﴾، و﴿فِرَارًا[7]﴾ بغير ألف[8]]، و﴿رَابِعُهُمْ﴾ و﴿سَادِسُهُمْ﴾، و﴿ثَامِنُهُمْ﴾، و﴿ازْدَادُوا﴾ بغير ألف، و﴿أَسَاوِرَ﴾، و﴿الارَائِكِ﴾ بغير ألف، [و﴿يُحَاوِرُهُ﴾ بغير ألف[9]]، و﴿خَاوِيَةٌ﴾ بغير ألف، و﴿بِرَزَةً﴾، و﴿نُغَادِرْ﴾، و﴿لاَ يُغَادِرُ﴾ بغير ألف، و﴿حَاضِرًا﴾، و﴿مُوَاقِعُوهَا﴾ بغير ألف، و﴿يَدَاهُ﴾ لم يتعرض له أبو داود في هذا الموضع،

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[2] في ح: كالمة، وفي هـ:" كلمة ". والمثبت من د ، ز.

[3] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[4] قوله: وواصبا، في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ ، د.

[5] الكلمات السابقة من سورة النحل.

[6] الكلمات السابقة من سورة الإسراء.

[7] في هـ ، ز:" وفرارا ".

[8] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

المكتبة الرقمية لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وقال في سورة النساء: ﴿يَدَاهُ﴾ بألف ثابتة، فأولى هنا أن يكتب بألف ثابتة حملا على ذلك الموضع.

**قلت**: هذا كلام التجيبي، ولم أر في «التنزيل» ما نقله عنه في النبأ، والأولوية[1] التي ادّعى، غير ظاهرة، بل الظاهر المساواة بينهما، ثم الحق أن اقتصاره على الثبت في سورة النبأ، إنما هو على جهة الترجيح لما اقتصر عليه، حسبما حرّرته عند كلام الناظم على المثنّى.

**ثم قال**: و﴿لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ[2]﴾ بغير ألف، [و﴿جَـٰوَزَا﴾ بغير ألف، و﴿ءَاثَـٰرِهِمَا﴾ و﴿صَـٰبِرًا﴾ بغير ألف، و﴿لاَ تُؤَاخِذْنِى﴾ بغير ألف[3]]، و﴿فِرَاقُ بَيْنِي﴾ بغير ألف و﴿سَوًى﴾ بغير ألف بين السين والواو[4]، انتهى.

**وهذا هو الربع الثاني، من الإعلان بتكميل مورد الظمآن:**

**[17]** من سورة الأعرافِ حتى مَريمَا ... تذَكَّرون: الشامِ ياءً قدَّمَا

**[18]** وَاوُ: وَمَا كُنَّا له أُبِينَا ... بِعَكْسِ: قال بعدَ مفسدينا

**[19]** بكل سْحرٍ: معاً هلْ بالألفِ ... وهل يلي الحا أو قُبَيْلَها: اختُلِفْ

**[20]** بالألف الشامِ إذ أنجٰكمْ، ومِنْ ... معْ تحتِها: آخر توبةٍ يَعِنّ

**[21]** للملكّ والّذَيْنِ: بعدُ المدني ... والشامِ لا واوَ بِمَا فاستَبِنْ

**[22]** كلمتُ: الثاني بيونسٍ هَمَا ... بالتَّا وفي العراق بالها ارتُسِمَا

**[23]** وفي يسيّرُكُمُ: يَنشُرُكُمْ ... للشام، قل سبحان: قال قد رُسِمْ

**[24]** له وللمكّيِّ، ثم منهما ... مُنقَلَبًا: منهَا العراقي رَسَمَا

**[25]** معاً خرٰجًا: بخلافٍ قد أتىٰ ... وفخراجُ: للجميع أُثْبِتَا

**[26]** مكَّنَني: للمَلكِّ نوناً ثانياَ ... والكُلُ ءاتُوني معاً بغيرِ يَا

---

[1] في هـ ، د: "والأولية".

[2] في ح: "يواخذكم"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] الكلمات السابقة من سورة الكهف.

حاصل هذه الأبيات أن المصاحف اختلفت في هذه الترجمة، زيادة على ما تقدم فيها من الاختلاف في ثلاثة عشر موضعا.

**الأول**: قوله تعالى في صدر الأعراف: ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: 3]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل العراق والشام والحجاز، فقال:« وفي الأعراف في مصاحف أهل الشام: ﴿ قَلِيلًا مَّا يَتَذَكَّرُونَ ﴾ بالياء والتاء، وفي سائر المصاحف: ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ بالتاء من غير ياء [1] ».

**الثاني**: ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ ﴾ [الأعراف: 43] قال في المقنع بعد النص المتقدم:« وفيها في مصاحف أهل الشام: ﴿ مَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ ﴾، بغير واو قبل ﴿ مَا ﴾، وفي سائر المصاحف: ﴿ وَمَا كُنَّا [2] ﴾ بالواو [3] ».

**الثالث**: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ ﴾ [الأعراف: 75]، **قال في المقنع** بعد النص المتقدم:« وفيها في مصاحف أهل الشام في قصة صالح: ﴿ وَ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ ﴾ بزيادة واو قبل ﴿ قَالَ ﴾، وفي سائر المصاحف: ﴿ قَالَ ﴾ بغير واو [4] ».

**الرابع**: ﴿ بِكُلِّ سَٰحِرٍ ﴾ في سورتي الأعراف [آية: 112] ويونس [آية: 79]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، قال في الأعراف:« وفي بعضها: يعني بعض المصاحف: ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴾ الألف بعد الحاء، وفي بعضها: ﴿ سَٰحِرٍ ﴾ الألف قبل الحاء [5] ».

ثم قال:« وفي يونس: وفي بعضها: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِي بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴾ [يونس: 79] الألف بعد الحاء، وفي بعضها: ﴿ سَٰحِرٍ ﴾ بغير ألف [6] » انتهى.

---

[1] المقنع، ص 103، وينظر: مختصر التبيين، 530/3.

[2] " كنا"، الزيادة من د.

[3] المقنع، ص 103، وينظر: مختصر التبيين، 541/3.

[4] المقنع، ص 103-104، وينظر: مختصر التبيين، 548/3-549.

[5] المقنع، ص 93، وينظر: مختصر التبيين، 559/3-560.

[6] المقنع، ص 94.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر أحمد
جامعة الأمير

ومثله لأبي داود[1].

وقد خالف الشيخان بين الموضعين كما ترى في النقل، ولكن المتحصّل في كل منهما ثلاثة أوجه:

**حذف الألف وثبته، وهذان الوجهان** هما المتقدمان للناظم قبل، وإليهما الإشارة بقولي: مُعِيدا[2] لهذا الخلاف:« **بكل ســـــــحر معا هل بالألف** ».

**الوجه الثالث**[3]: ثبت الألف متأخّرا عن الحاء، وهذا ومقابله هو المشار إليه بقولي:« **وهل يلي الحا أو قبيلها** »، أي هل هو بعدها، أو هو قبلها، ثم وقع الجواب: بأن المصاحف اختلفت في ذلك، وهذا الخلاف مفرع على أحد وجهي الخلاف المتقدّم، بالإثبات ومقابله، وإنما لم أقتصر على الشطر الثاني، إذ هو المقصود بالذات، حتى أعدت الخلاف الذي تقدم للناظم، لئلا يتوهّم من الاقتصار على الخلاف بالتقدم والتأخّر في هذين الموضعين، خروجهما من الخلاف المتقدم للناظم بالحذف والإثبات.

**الخامس:** ﴿ **وَإِذَ اَنجَيْنَـــكُم** ﴾ [الأعراف: 141]، قال في المقنع بعد النص المتقدم في ﴿ **قَالَ ٱلْمَلَأُ** ﴾:« وفيها في مصاحف أهل الشام: ﴿ **وَإِذْ أَنجَـــاكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ** ﴾ بألف من غير ياء ولا نون، وفي سائر المصاحف: ﴿ **أَنجَيْنَـــــكُم** ﴾ بياء ونون من غير ألف[4] » انتهى.

وقد اكتفيت في كيفية رسم هذا اللفظ للشامي وغيره، بالإشارة عن العبارة، اعتمادا على شهرة ذلك.

**السادس:** ﴿ **مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ** ﴾ [التوبة: 72] قال في المقنع بعد النص الآتي في: ﴿ **ٱلَّذِينَ ٱتَّخَـذُواْ** ﴾:« وفيها - أي في براءة - في مصاحف أهل مكة: ﴿ **تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ** ﴾ بعد رأس المائة، بزيادة: ﴿ **مِن** ﴾، وفي سائر المصاحف: بغير ﴿ **مِن** ﴾[5] » انتهى.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 3/559-560، 664-665.

[2] في د: مفيدا.

[3] في هـ:" الثاني ".

[4] المقنع، ص 104.

[5] المقنع، ص 104، وينظر: مختصر التبيين، 3/636-637.

والمراد به الواقع في حزب: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ﴾ [التوبة: 93]، وهو معنى قول المقنع: بعد رأس المائة، وقولي: « **آخر توبة** ».

**السابع**: ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾ [التوبة: 107]، وقال في المقنع قبل النص المتقدم: «وفي براءة في مصاحف أهل المدينة والشام: ﴿**ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا**﴾ بغير واو قبل ﴿**ٱلَّذِينَ**﴾، وفي سائر المصاحف: ﴿**وَٱلَّذِينَ**﴾ بالواو [1]».

**الثامن**: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَـٰتُ رَبِّكَ﴾ في يونس [آية: 96]، ذكره في المقنع في باب ذكر ما رسم في المصاحف من هاءات التأنيث بالتاء، فقال: « إني وجدت الحرف الثاني من يونس في مصاحف أهل العراق بالهاء [2]، ثم أسند إلى أبي الدرداء، أنه قال: في مصاحف أهل الشام: ﴿**كَلِمَـٰتُ**﴾ على الجمع، ثم قال أبو عمرو: ووجدته أنا في المصاحف المدنية: ﴿**كَلِمَـٰتُ**﴾ بالتاء على قراءتهم [3]» انتهى.

ولم يذكر فيه عن المكي شيئا، وقد ذكر في التنزيل: أن الذي في الأنعام، و الذين في يونس، والذي في الطول: « كتبت في مصاحف أهل المدينة بالتاء، وكذلك مصاحف أهل الأمصار اختلفت فيها [4]».

**التاسع**: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ﴾ [يونس: 22]. قال في المقنع بعد النص المتقدم في: ﴿مِن تَحْتِهَا﴾: « وفي يونس في مصاحف أهل الشام: ﴿**هُوَ ٱلَّذِى يَنشُرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ**﴾ بالنون والشين، وفي سائر المصاحف: ﴿**يُسَيِّرُكُمْ**﴾ بالسين والياء [5]».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] المقنع، ص 104، ينظر: مختصر التبيين، 3/639-640.

[2] في د: بالياء.

[3] المقنع، ص 79.

[4] مختصر التبيين، 3/511، 657.

[5] المقنع، ص 104.

**العاشر**: ﴿قُلْ سُبْحَـٰنَ﴾ قال في المقنع بعد النص المتقدم:« وفي ﴿**سُبْحَـٰنَ**﴾ في مصاحف أهل مكة والشام: ﴿**قَالَ سُبْحَـٰنَ رَبِّى هَلْ كُنتُ**﴾ بالألف، وفي سائر المصاحف: ﴿**قُلْ**﴾ بغير ألف [1]».

**الحادي عشر**: ﴿**خَيْرًا مِّنْهُمَا مُنقَلَبًا**﴾ [الكهف: 36]، قال في المقنع بعد النص المتقدم:« وفي الكهف في مصاحف أهل المدينة، ومكة، والشام: ﴿**خَيْرًا مِّنْهُمَا مُنقَلَبًا**﴾ بزيادة ميم بعد الهاء، على التثنية، وفي سائر مصاحف أهل العراق: ﴿**مِنْهَا**﴾ بغير ميم على التوحيد [2]».

**الثاني عشر**: ﴿**خَرَاجًا**﴾ معا[3]، ذكره في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، فقال في الكهف:« وفي بعض المصاحف: ﴿**فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرَاجًا**﴾ بالألف، وفي بعضها: ﴿خَرْجًا﴾ بغير ألف» انتهى. وقال: وفي المؤمنين مثله[4].

**الثالث عشر**: ﴿**مَكَّنِى**﴾، قال في المقنع بعد النص المتقدم في ﴿**خَيْرًا مِّنْهُمَا**﴾:« وفيها في مصاحف أهل مكة: ﴿**مَا مَكَّنِى فِيهِ رَبِّى**﴾ بنونين، وفي سائر المصاحف: بنون واحدة [5]» انتهى.

ثم استطردت ذكر موضعين اتفقت المصاحف على رسمها، واختلف القراء فيهما:

**الأول**: ﴿**فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ**﴾ [المؤمنون: 72]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، فقال في المؤمنين، بعد أن ذكر الخلاف في ﴿**خَرَاجًا**﴾ بما ما نصه: «وكتبوا: ﴿**فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ**﴾ في جميع المصاحف بالألف [6]» انتهى.

---

[1] المقنع، ص 104، وينظر: مختصر التبيين، 795/3.

[2] المقنع، ص 104.

[3] في سورتي: الكهف:94، والمؤمنون:72.

[4] المقنع، ص 95، 96، وينظر: مختصر التبيين، 820/3-821.

[5] المقنع، ص 104، وينظر: مختصر التبيين، 821/3.

[6] المقنع، ص 96.

ولما ذكر أبو داود ﴿فَخَرَاجُ﴾ بنحو ما ذكره أبو عمرو، قال:« ولا أعلم حرفا اختلف القرّاء في حذف الألف فيه، وإثباته، واجتمعت المصاحف على إثباته غير هذا [1] » انتهى.

وإنما لم أذكر الخلاف في ثبوت الألف بعد ياء ﴿رِيشاً﴾ في الأعراف[آية:26]، وإن نص عليه أبو عمرو، لعدم مطابقته لقراءة سبعية، إلا ما روي في طريق عن عاصم [2].

كما لم أذكر الخلاف في ثبوت الألف عوض الياء بعد الذال من: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ في النساء [آية: 36]، وإن نص عليه أيضا أبو عمرو في سورته [3].

**الثاني:** ﴿ءَاتُونِى﴾ [آية: 96] معا في الكهف، ذكره في المقنع في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار، فقال:« وكتبوا ﴿ءَاتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ بغير ياء، قال: وكذلك كتبوا الحرف الأول: ﴿رَدْمًا ۝ ءَاتُونِى﴾، بغير ياء [4] ».

---

[1] مختصر التبيين، 4/893-894. وقد نقض هذا الإجماع الإمام السخاوي، فقال:« وقد رأيت أنا في المصحف العتيق الشامي: ( فخراج ) بغير ألف، ولقد كنت قبل رؤية ذلك أحتج من ابن عامر كيف تكون الألف ثابتة في مصحفهم، ويسقطها في قراءته، حتى رأيت هذا المصحف، فعلمت أن إطلاق القول بأنها في جميع المصاحف:( فخراج ) ليس بجيد، ولا ينبغي لمن لم يطلع على جميعها دعوى ذلك». أقول: أولا: الذي حكى الإجماع ثلاثة من أئمة الفن، بل هم رأس هذا العلم، وقد خبروا المصاحف، وليس من السهل نقض ذلك. ثانيا: هل المصحف الذي رآه السخاوي هو المصحف الشامي حقيقة أو أنه مصحف قديم وجده في الشام، وبعبارة أخرى هل هو مصحف عثماني أو لا؟. ثالثا: ما عجب منه السخاوي ليس بحجة، ألا ترى أن: ( إلـٰفهم ) اتفق القراء على إثبات الياء مع إسقاطها رسما، فالقراءة هي الأصل، والرسم تابع. ينظر: الوسيلة، ص 178، والدر المصون، 11/112، والكشف، 2/390، واللآلي الفريدة، 3/485-486، وتغريد الجميلة، ق/58-أ.

[2] ينظر: المقنع، ص 93.

[3] المقنع، ص 103.

[4] المقنع، ص 86. المقصود ليست الياء الأخيرة، وإنما المقصود ياء:( ائتُوا ) الياء مضمومة وقبلها كسرة، وهذا ثقيل فحذفت ضمتها، فبقيت ساكنة وبعدها الواو ساكنة، فحذفت الياء لاجتماعهما، وضم ما قبل الواو، ثم فعل بها ما فعل حتى صارت:( ءاتوني ) هذا إذا كان من أتى يأتي، أما إذا كانت من: آتوني بمعنى أعطوني، الذي هو أمر من الرباعي فأصله: ( أٰأْتِيُوا ) فحذفت الياء وفعل بها ما فعل حتى صارت كذلك، لذلك فالعبارة هنا غير دقيقة، لأنها توهم حذف الياء الثانية، وليس كذلك. ينظر: الوسيلة، ص 179-180.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

# القسم الخامس

# حذف الألف من سورة مريم إلى سورة صاد

ثم قال رحمه الله:

[220] وَهَاكَ مَا مِنْ مَرْيَمَ لِنَصَادِ ... عَلَى الْمِرَادِ وَبِلاَ الْمِرَادِ

لما فرغ من ترجمة ما من الأعراف إلى مريم، انتقل إلى ترجمة ما من مريم إلى سورة ص، لما قدّم في الصدر من التزام الترتيب، وترجم هنا بـ«هاك»، وهو اسم فعل بمعنى: خذ، و«ما» مفعوله: وهي موصولة واقعة على الحذف، و«من مريم» صلتها، و«من» لابتداء الغاية، كما أن اللام لانتهائها، وهي متعلقة بما تعلق به «من»، و«على اطراد وبلا اطراد» حال من «ما»، و«على» للاستعلاء المجازي، أو بمعنى: مع، و«الاطراد» هنا بمعنى: الاتفاق من المصاحف أو كتّابها، لأن المطّرد: ما جرى على سنن واحد، وغير المطّرد: خلافه، وهو ما فيه اختلاف بين المصاحف أو كتّابها.

قال:

[221] تَسَّقَطِ احْذِفْ سَمِرًا وَبَعِدْ ... وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ: وَالْقَوَاعِدْ

أمر مع الإطلاق الشامل لغير النقل بحذف ألف: ﴿تَسَّقَطْ﴾، و﴿سَمِرًا﴾، و﴿بَعِدْ﴾، ثم أمر لأبي داود أو أخبر عنه بحذف ألف: ﴿وَالْقَوَاعِدُ﴾.

أما ﴿تَسَّقَطْ﴾ ففي مريم: ﴿تَسَّقَطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾[1] [مريم: 25].

وقد قرأه حمزة: بتخفيف السين، وحفص كذلك، لكن مع ضم التاء، وكسر القاف[2].

وقد اتفقت القراءات السبع على إثبات ألفه.

وقرئ شاذا: ﴿تُسْقِطْ﴾ بوزن: تُكْرِمْ[3].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 830/4.

[2] ينظر: التيسير، ص 113، والتبصرة، ص 268، والكافي، ص 135، وإرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، ص 302.

[3] ينظر: كتاب في شواذ القراءة واختلاف المصاحف، ق/73-ب، ومختصر ابن خالويه، ص 87.

وأما ﴿سَـٰمِرًا﴾، ففي المؤمنين: ﴿سَـٰمِرًا تَهْجُرُونَ[1]﴾ [المؤمنون: 67].

وقد قرأه جماعة [في الشاذّ[2]]: ﴿سُمَّرًا﴾، بضم السين، وشدّ الميم، جمع: **سَامِر**[3].

**تنبيه**: لا يدخل في ﴿سَـٰمِرًا﴾ ﴿ٱلسَّامِرِىُّ﴾، لما تقدم تحريره عند قوله:« **وفي الـذي كرّر**[4]»، البيت.

وأما ﴿بَـٰعِدْ﴾، ففي سبأ: ﴿فَقَالُوا۟ رَبَّنَا بَـٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا[5]﴾ [سبأ: 19].

وقد قرأه الصاحبان، وهشام: بقصر الباء[6]، وشدّ العين[7].

وأما ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ﴾ لأبي داود، ففي النور: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّـٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا[8]﴾ [النور: 60]، والواو فيه من لفظ القرآن.

**قال الشارح**:« وسمعت الناظم رحمه الله يقول: الواو قيد لهذه الكلمة، احترازا مما في سورة البقرة، والنحل، وأظن والله أعلم: أن هذا الذي قال، لا يحتاج إليه، لأن هذه الترجمة تحصر ما فيها، وما بعدها، ولا يدخل فيها ما قبلها، لأنه خارج عنها، وليس في هذه الترجمة: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ﴾ غير الذي في سورة النور[9]».

**الإعراب**: «تساقط»: بكسر الطاء لالتقاء الساكنين مفعول «احذف»، و«سامرا» و«باعد» عطف عليه بحذف العاطف من الأول، و«عن أبي داود» و«القواعد» خبر ومبتدأ على حذف

---

[1] ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 4/893.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] ينظر: كتاب في شواذ القراءة، ق/84-أ، ومختصر ابن خالويه، ص 100، وكتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي، ص 662.

[4] في البيت:34، انظر: ص 400-404.

[5] ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 4/1012.

[6] في هـ:" بضم ".

[7] ينظر: كتاب التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، ص 595، والبدور الزاهرة، ص 323.

[8] ينظر: مختصر التبيين، 4/908-909. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 124، وسمير الطالبين، ص 62.

[9] التبيان، ق/269-أ.

مضافين، تقديره: حذف ألف «والقواعد»، و«والقواعد» مفعول «احذف» مقدرا، يدل عليه ما قبله، و«عن أبي داود» متعلق به.

**قال:**

[222] ثُمَّ فَوَاكِهُ وَفِي أَعْمَامِكُمْ وَجَاءَ فِي الْأَحْزَابِ فِي أَفْوَاهِكُمْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿فَوَاكِهُ﴾، و﴿أَعْمَامِكُمْ﴾، و﴿أَفْوَاهِكُمْ﴾، الواقع في سورة الأحزاب.

أما ﴿فَوَاكِهُ﴾، ففي المؤمنين: ﴿لَكُمْ فِيهَا فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ﴾ [المؤمنون: 19]، وهو متعدّد في اليقطين، والمرسلات[1].

وأما ﴿أَعْمَامِكُمْ﴾، ففي النور: ﴿أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ﴾ [النور: 61]، وهو فرد[2].

وأما ﴿أَفْوَاهِكُمْ[3]﴾ في الأحزاب، فهو: ﴿ذَالِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَاهِكُمْ﴾ [الأحزاب: 4].

واحترز بقيد[5] السورة من الواقع في النساء، وهو: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [النور: 15]، وقد تقدم حذف المضاف إلى ضمير الغائبين له أيضا[6].

**الإعراب**: «فواكه» عطف على «والقواعد»، و«في أعمامكم» متعلق بـ«جاء» مقدّر، يدل عليه ما بعده، وضمير «جاء» للحذف، و«في الأحزاب» متعلق بـ«جاء»، و«في أفواهكم[7]» بدل منه، ويحتمل أن يكون «في الأحزاب» حالا من «أفواهكم».

---

[1] وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 888/4، 1034-1035، 1257/5، ودليل الحيران، ص 124.

[2] وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 909/4، ودليل الحيران، ص 124.

[3] في ح: فواكه، والمثبت من هـ، د، ز.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 998/4.

[5] " بقيد " الزيادة من د.

[6] وجرى العمل بحذف ألف المضاف إلى ضمير الغيبة أو الخطاب إلا موضع النور فبالإثبات، وعلى ذلك مصاحف أهل المشرق والمغرب. ينظر: دليل الحيران، ص 94، 124، وسمير الطالبين، ص 61-62.

[7] في هـ :" فواكه ".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر بن حرز الله
جامعة الأمير

قال:

[223] أَصْنَـــمَكُمْ كَـــذَا مَـــمَ الأَهْفَـــلِ أَمْثَـــلٌ لِمْتَـــزُواْ مَـــمَ الْـــأَخْوَلِ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف الكلم الخمس المذكورة في البيت.

أما ﴿ أَصْنَمَكُمْ ﴾، ففي الأنبياء: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ [1] ﴾ [الأنبياء: 57].

واحترز بقيد الإضافة عن الخالي منها، نحو: ﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَكِفِينَ ﴾ [الشعراء: 71]، وقد خرج: ﴿عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ﴾ في الأعراف [آية: 138]، و﴿أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴾ في إبراهيم [آية: 35] بقيد الترجمة، وبقيد الإضافة أيضا.

وأما ﴿ ٱلْأَطْفَلُ ﴾، ففي النور: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ ﴾ [النور: 59]، وهو فرد[2].

وأمّا ﴿ أَمْثَلَ ﴾، ففي النور: ﴿وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ [3] ﴾ [النور: 35]، وفي القتال: ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَلَكُم ﴾ [محمد: 38][4]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

ولا يخفى أنه لا يندرج فيه ما قبل الترجمة، نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ﴾ في الرعد[5] [آية: 17].

وأما ﴿امْتَـــزُواْ﴾، ففي يس: ﴿ وَٱمْتَـٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ [6] ﴾ [يس: 59].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 862/4.

[2] لم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: مختصر التبيين، 908/4، ودليل الحيران، ص 124-125، وسمير الطالبين، ص 54.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 905/4.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 1126/4.

[5] وجرى العمل بحذف ألف الواقع في هذه الترجمة، وثبت ألف الواقع قبلها. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وسمير الطالبين، ص 42.

[6] ينظر: مختصر التبيين، 1028/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وسمير الطالبين، ص 42.

و أما **الأخوال**، ففي النور: ﴿أَوْ بُيُوتِ أَخْوَٰلِكُمْ﴾ [النور: 61]، وهو فرد كالذي قبله[1].

**الإعراب**: «أصنامكم كذا» جملة اسمية، ولكن نصب «أصنامكم» حكاية، والمشار إليه كلم البيت السابق، أو الأخير منها، و«مع الأطفال» حال من ضمير الخبر، و«أمثال» و«امتازوا» عطف على «الأطفال»، فيخفض أولهما لفظا، والثاني تقديرا، أو على «أصنامكم»، فيرفعان كذلك، و«مع الأخوال» حال مما قبله.

**قال:**

**[224] شَخِصَةٌ خَمِسَةٌ مَقَمِعْ إِكْرَهِمِنَّ شَطِرِ صَوَمِعْ**

أخبر عن أبي داود بحذف ألف [الكلم[2]] الست في البيت.

أما ﴿شَٰخِصَةٌ﴾، ففي الأنبياء: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟[3]﴾ [الأنبياء: 97].

وأما ﴿خَمِسَةُ﴾، ففي النور[النور: 7، 9] في موضعين معرّفا[4]

وأما ﴿مَّقَمِعُ﴾، ففي الحج: ﴿وَلَهُم مَّقَمِعُ مِنْ حَدِيدٍ﴾ [الحج: 21].

وأما ﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾، ففي النور: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ[6]﴾ [النور: 33].

وأما ﴿شَطِرِ﴾، ففي القصص: ﴿نُودِيَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ[7]﴾ [القصص: 30].

وأما ﴿صَوَمِعُ﴾، ففي الحج: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَمِعُ وَبِيَعٌ[8]﴾ [الحج: 40].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 909/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وتسهيل الطالبين، ص 62.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ، د، ز.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 867/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وتسهيل الطالبين، ص 50.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 901/4، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وتسهيل الطالبين، ص 45.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 872/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وتسهيل الطالبين، ص 56.

[6] ينظر: مختصر التبيين، 905/4، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وتسهيل الطالبين، ص 46.

[7] ينظر: مختصر التبيين، 965/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وتسهيل الطالبين، ص 50.

[8] ينظر: مختصر التبيين، 878/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 125، وتسهيل الطالبين، ص 62.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وكلها فرد، عدى ﴿خَـمسةُ﴾.

**الإعراب**: كلم البيت عطف على «أصنامكم»، أو على «الأخوال»، بحذف العاطف من الجميع، وكلها محكية، وتنوين «شاطئ» ضرورة، [ويصح رفعه إن[1] عطف على «أصنامكم»[2]].

**قال**:

[225] أَصْـوَاتُ امْتَـجِرْهُ وَامْتَـجَرْتَا وَمُنْصِـفٌ كَـادَتْ مَتَـرْمَمْتَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿أَصْـوَاتَ﴾، و﴿امْتَـجِرْهُ﴾، و﴿امْتَـجَرْتَ﴾، وعن صاحب المنصف بحذف ألف: ﴿كَـادَتْ﴾.

أما ﴿أَصْوَاتَ﴾، ففي لقمان: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ[3]﴾ [لقمان: 19]، وفي الحجرات: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: 2]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ[4]﴾ [الحجرات: 3].

**تنبيه**: بقي على الناظم استثناء الواقع في طه، وهو[5]: ﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ﴾ [طه: 108]، لأن أبا داود لم يذكره في التنزيل[6]، ولم يأت في الألفاظ التي بعده، مما يشعر بتعميم، وسيأتي في الخاتمة حذفه للتجيبي.

---

[1] في ح:"أو"، والمثبت من ز.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 993/4.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 1131/4.

[5] "وهو" الزيادة من هـ.

[6] ما كان ينبغي أن يستثنى له، لأن السكوت ليس حكما، وقد نبهنا على هذا سابقا. قال المحاصي: وسكت عن الذي في طه هل هو نسيان أو أغفله أو فساد في النسخة». وقد أخذ له الرجراجي وابن القاضي و مارغني والضباع وأبو زيتحار بالإثبات، ونص التجيبي على حذفه كما ذكر سيدي ابن عاشر، وهو الذي ينبغي أن يكون، تقليلا للخلاف، وموافقة للنظائر. ينظر: التبيان، ق/269-ب، وتنبيه العطشان، ص 499، وشرح المحاصي. ق/97-أ، ومجموع البيان، ق/51-ب، ودليل الحيران، ص 126، وسمير الطالبين، ص 62، وبيان الخلاف، ق/42-أ، ولطائف البيان، 79/1.

وأما ﴿ اسْتَـٔجِرْهُ ﴾ و﴿ اسْتَـٔجَرْتَ ﴾، ففي القصص: ﴿ يَـٰٓأَبَتِ ٱسْتَـٔجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ [1] ﴾ [القصص: 26].

وأما ﴿ كَـٔدتْ ﴾ المحذوف للمنصف، ففيها أيضا: ﴿ إِن كَـٔدتْ لَتُبْدِى بِهِۦ ﴾ [القصص: 10]، ولا يخفى أنه لا يندرج فيه ﴿ كَادَ ﴾.

**تنبيه:** [قال في الباب المروي عن نافع من **المقنع**[2]] ما نصه:« وفي القصص ﴿ فَـٰرِغًا إِن كَـٔدتْ ﴾[3] » انتهى.

وقد[4] فهمه الناظم على إرادة ﴿ فَـٰرِغًا ﴾ لا ﴿ كَـٔدتْ ﴾ مع أن اللفظ يحتمل إرادته، إمّا وحده، وإما مع الأول أيضا، ولكن جرى الناظم على عادته من ترجيح بعض محتملات المقنع على بعض بما عند أبي داود.

ولا شك أنه لم يذكر في **التيسير** إلا ﴿ فَـٰرِغًا[5] ﴾، ونحو هذا ما قررت في قوله:« **وبعضهم أثبت فيها الأولا** [6] »، البيت. وفي أماكن أخر من النظم، وعلى ما عند الناظم جرى التجيبي إذ قال ما نصه: و﴿ كَـٔدتْ ﴾ بغير ألف عند البلنسي[7]، وكذلك الشاطبي، حيث اقتصر على ﴿ فَـٰرِغًا[8] ﴾.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 4/964-965. ولم يتعرض له الداني، والعمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 126.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] المقنع، ص 13.

[4] في ح: "وهو"، والمثبت من هـ، د.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 4/962-963.

[6] في شرحه للبيت:54، ص 444.

[7] وجرى العمل عند المغاربة بالحذف إتباعا للمنصف، وجرى عمل المشارقة على الإثبات. ينظر: دليل الحيران، ص 126، وسمير الطالبين، ص 57.

[8] العقيلة، رقم:101، ص 132. وينظر: الوسيلة، ص 200.

**الإعراب**: «أصوات» وتالياه كألفاظ البيت السابق، و«منصف» مبتدأ، و«كادت» مفعول لفعل[1] محذوف، تقديره: حذف، و«متى رسمت» شرط، وما قبله دليل جوابه، وهو تتميم للبيت، إذ لم تتعدّد مواضعه حتى يحتاج إلى تعميم.

**قال:**

[226] وَابْنُ نَجَاحٍ شَاهِدًا إِنْ نُصِبَا ... يَسَمِرِيُّ، وَتَمْثِيلَ مَسَبَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿شَٰهِدًا﴾ المنصوب، و﴿ يَسَمِرِيُّ ﴾ المقترن بحرف النداء، و﴿ تَمْثِيلَ ﴾ الواقع في سورة سبأ.

أما ﴿شَٰهِدًا﴾ المنصوب، ففي سورة الأحزاب: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا[2]﴾ [الأحزاب: 45]، ومثله في الفتح[3]، وهو متعدّد.

واحترز بقيد النصب عن غير المنصوب، نحو: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الأحقاف: 10]، [و﴿ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ﴾[4]] [البروج: 3]، وخرج: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ﴾ في هود [آية: 17]، بقيد الترجمة، والنصب[5].

**تنبيه**: لم يكتف الناظم هنا بقيد التنوين مع النصب، لما تقدم عند قوله:« **وغير ذا جئت به مقيدا**[6] »، أنه لا يعتمد ذلك القيد، إلا إن اقتضى الإعراب خلافه.

وأما ﴿ يَسَمِرِيُّ ﴾، ويعني ألفه الثانية، ففي طه: ﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَسَمِرِيُّ[7] ﴾ [ص: 95].

---

[1] في ز:" بفعل".

[2] ينظر: مختصر التبيين، 1004/4.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 1128/4.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] وجرى العمل بحذف ألف المنصوب، وإثبات ألف غير المنصوب. ينظر: دليل الحيران، ص 126، وسمير الطالبين، ص 50.

[6] في البيت:35، انظر: ص 404-408.

[7] ينظر: مختصر التبيين، 852/4.

واحترز بقيد حرف النداء عن الخالي منه، نحو: ﴿وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ [1]﴾ [طه: 85].

وأما ﴿تَمَـٰثِيلَ﴾ سبأ، ففيها: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَـٰرِيبَ وَتَمَـٰثِيلَ [2]﴾ [سبأ: 13].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو: ﴿مَا هَـٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَـٰكِفُونَ﴾ [الأنبياء: 52].

**الإعراب:** «ابن نجاح» فاعل بفعل محذوف، أي حذف «ابن نجاح»، و«شاهدا» مفعوله، و«إن نصبا» شرط، وما قبله جوابه، [أو دليل الجواب[3]]، و«يا سامري» و«تماثيل» عطف على «شاهدا»، [وفتحة لامه حكاية، أو إعرابا[4]].

**قال:**

[227] مُغْـــضِبًا، وَالْعَـــكِفُ الْمُعَرَّفَـــا ... وَعَنْـــهُ الاَوْثَـــنُ جَمِيعَـــا حُـــذِفَا

[228] ثُـــمَّ مَحَـــارِيبَ ..... .....

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿مُغْضِبًا﴾، و﴿ٱلْعَـٰكِفُ﴾ المعرّف بـ«الـ»، وجميع ألفاظ ﴿ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾، [و﴿مَّحَـٰرِيبَ﴾].

أما ﴿مُغْضِبًا﴾ ففي الأنبياء: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَـٰضِبًا [5]﴾ [الأنبياء: 87]، وهو فرد كـ﴿مَّحَـٰرِيبَ﴾.

وأما ﴿ٱلْعَـٰكِفُ﴾ المعرّف، ففي الحج: ﴿سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ [7]﴾ [الحج: 25].

---

[1] فإنه بالإثبات. ينظر: دليل الحيران، ص 126، وسمير الطالبين، ص 49.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 1010/4.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من ح، هـ، ز، والمثبت من د.

[6] ينظر: مختصر التبيين، 864/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 127.

[7] ينظر: مختصر التبيين، 875/4. وجرى العمل بالحذف في المعرَّف، وإثبات ما عداه. ينظر: دليل الحيران، ص 127.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

واحترز بقيد التعريف عن غير المعرف، نحو: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: 97].

وأما ﴿ٱلْأَوْثَٰنِ﴾، ففي الحج: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ [1]﴾ [الحج: 30]، وفي العنكبوت: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا [2]﴾ [العنكبوت: 17]، وهو متعدّد، ومنوّع، كما مثّل.

وأما ﴿مَّحَٰرِيبَ﴾، ففي سبأ: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ [3]﴾ [سبأ: 13]، ولا يخفى أنه لا يشمل ﴿ٱلْمِحْرَابَ [4]﴾.

**الإعراب**: «مغاضبا» عطف على «شاهدا»، وكذلك «العاكف»، إلا أنه حكاه فلم ينصبه، ولكن ظهر النصب في نعته، وهو المعرَّف، وإعراب باقي البيت واضح.

**قال**:

[228] ..... وَبِاضْطِرَابِ ... فِي أَدْعِيَائِهِمْ لَدَى الْأَحْزَابِ

[229] فَكِهَةٌ ..... .....

أخبر عن أبي داود بالخلاف في حذف ألف: ﴿أَدْعِيَآئِهِمْ﴾ الواقع في الأحزاب، [وألف: ﴿فَٰكِهَةٌ﴾.

أما ﴿أَدْعِيَآئِهِمْ﴾ في الأحزاب[5]، فهو: ﴿لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ﴾ [الأحزاب: 37].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 876/4.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 978/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 127، وسمير الطالبين، ص 42.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 1010/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 127.

[4] في ح: "المحاريب"، والمثبت من هـ، د.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

واحترز بقيد الإضافة إلى ضمير الغائبين عن غير المضاف إليه، نحو: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَآءَكُمْ أَبْنَآءَكُمْ﴾ [الأحزاب: 4]، وذكر السورة بيان للمحل، لا قيد.

**قال في التنزيل**:« وكتبوا في بعض المصاحف: ﴿أَدْعِيَـــــــــئِهِمْ﴾ بغير ألف، والأول أختار، ولا أمنع من الثاني [1]».

وأما ﴿فَٰكِهَةٌ﴾، ففي يس: ﴿لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ﴾ [يس: 57]، وهو متعدّد.

**قـــال في مختصـــر التنزيـــل**:« قوله تعالى: ﴿يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ إلى قوله: ﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ فيها من الهجاء: ﴿فَٰكِهُونَ﴾ كتبوه في جميع مصاحف أهل المدينة، وبعض مصاحف الأمصار: بغير ألف، ومثله ﴿فَٰكِهَةٌ [2]﴾ و﴿فَٰكِهِينَ﴾، وفي بعضها بألف، ثم قال تعـــالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ﴾ إلى قولـــه: ﴿مُّسْتَقِيمٌ﴾ فيـــه مـــن الهجـــاء: ﴿وَٱمْتَٰزُواْ﴾ بغير ألف بين التاء والزاي، وكذلك: ﴿فَٰكِهَةٌ﴾ [3]» انتهى.

فأنت ترى كيف ذكر في ﴿فَٰكِهَةٌ﴾ الخلاف، حيث ذكر مع النظائر كالقاعدة المطّردة، ثم لما ذكره في محلّه اقتصر على حذفه، كما اقتصر عليه في الرحمان، والواقعة، وسكت عن الذي في الزخرف، ملوّحا له، فالناظم فهم الخلاف في جميع ألفاظ ﴿فَٰكِهَةٌ﴾ من كلامه الأول، ولم يبال باقتصاره [على الحذف، حيث تكلم على كل واحد في محلّه، لأن اقتصاره [4]] على أحد وجهي الخلاف، لأرجحيته عنده، على عادة الناظم في فهم كلام أبي داود، ومثل هذا قوله قبل: «**وراسيات، رجح ثبته وباسقات** [5]»، وقوله:« **واختلف، لابن نجاح فيه** [6]».

أي في المثنى، مع اقتصاره على الثبت [7] في أماكن، وعلى الحذف في أماكن.

---

[1] مختصر التبيين، 1003/4، وعلى اختيار أبي داود جرى العمل. ينظر: دليل الحيران، ص 127، وسمير الطالبين، ص 63.

[2] في د: "فاكهين".

[3] ينظر: مختصر التبيين، 1026/4-1028.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] في البيتين:55-56، ينظر: ص 447-448.

[6] في البيتين:117-118، ينظر: ص 540 وما بعدها.

[7] في ح:" البيت " وهو تصحيف، والمثبت من هـ، د، ز.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

وإذا عرفت هذا، اتّضح لك ما في قولهم:« أن أبا داود لم يذكر الخلاف إلا في الذي في يس [1]».

**والتحقيق**: أنه حيث جمعه مع النظائر، وذكر فيه الخلاف، لم يقصد الذي في يس وحده، كما حرّرته[2].

**الإعـــراب**: «وباضطراب» متعلق بفعل محذوف، يدل عليه آخر البيت السابق، أي: حذف، والباء بمعنى: مع، و«في أدعيـٰئهم متعلق بـ«اضطراب»، و«لدى الأحزاب» ظرف في محل صفة «أدعيـٰئهم»، أو حاله، و«فاكهة» عطف على «أدعيـٰئهم»، [ويصح رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف[3]][ تقديره: كذلك[4]].

**قال**:

[.....] ..... وَاحْـــذِفْ لَـــهُ أَسَـــئُوْ  وَيَتَخَـــــــــفْتُونَ امْتِـــــــرَكْ

أمر لأبي داود بحذف ألف:﴿ أَسَـُٔوا۟ ﴾، و﴿ يَتَخَفَّتُونَ ﴾.

**أما الأول**: ففي الروم: ﴿ ثُمَّ كَانَ عَـٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَـُٔوا۟ ٱلسُّوٓأَىٰٓ ﴾ [الروم: 10]، وفي النجم: ﴿لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ أَسَـُٔوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟ [5]﴾ [النجم: 31].

---

[1] قاله ابن آجطا، والنزوالي في: التبيان، ق/270-أ، ومجموع البيان، ق/52-أ.

[2] في د: قررته. وقد فهم ابن عاشر هنا أن المثلية في الخلاف، وكذا فهم الضباع، ولعل المثلية في الحذف لا في الخلاف، بدليل أن ما ذكره بعدها لم يذكر فيه إلا الحذف، مع أن أبا عمرو لم يذكر فيه خلافا، ومع دلالة السياق على ذلك، إذ لو أراد الخلاف لأخر كلمة: ( فـٰكهة ) و ( فـٰكهين ) إلى ما بعد قوله:« وفي بعضها بألف »، أي عند تمام الخلاف، ولكنه قال بالمثلية بعد ذكر الحذف، والله أعلم، وجرى العمل بالحذف. ينظر: التبيان، ق/270-أ، وتنبيه العطشان، ص 502-503، وسمير الطالبين، ص 55، ودليل الحيران، ص 127.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من: ح ، هـ ، د، والمثبت من: ز.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 985/4، 1155. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 127، وسمير الطالبين، ص 49.

وأما الثاني: ففي طه: ﴿ يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ﴾ [طه: 103]، [وفي نون: ﴿ فَٱنطَلَقُوا۟ وَهُمْ يَتَخَٰفَتُونَ [1] ﴾ [2] [القلم: 23].

**الإعـــراب**: «لا» من «لا امتراء» أخت ليس، و«امتراء» اسمها. وخبرها محذوف، أي: موجود، ونحوه.

**قال**:

[230] وَفَامْتَفَـــــئَهُ كَـــــذَاكَ رُسِـــــمَا عَنْـــــهُ كَـــــذَا عِبَـــــدَتِهْ بِمَرْيَمَـــــا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿فَٱسْتَغَثْهُ﴾، و﴿عِبَـــدَتِه﴾، في سورة مريم، حسبما أفاده التشبيه بالمتقدم في البيت السابق.

**أما الأول**، ففي القصص: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ [3] ﴾ [القصص: 15].

**وأما الثاني** المقيّد بسورة مريم، فهو: ﴿وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ [4] ﴾[مريم: 65].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في الأنبياء: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ [الأنبياء: 19].

**تنبيهات**: **الأول**: لا يدخل في ﴿عِبَـــدَته﴾ هذا ﴿عِبَادَتِهِمْ﴾ في هذه السورة، من قوله تعـــالى: ﴿سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾ [مريم: 82]، لما تقرّر[5] عند قـــول الناظـــم: « **منوّعا يكون أو متّحدا** [6] »، أن التنوّع بالزيادة إنما يتقرّر في المقيّدات، لا في القيود، و«**الهـــاء**» هنا قيد، فلا تقبل

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 852/4، 1220/5. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 127، وسمير الطالبين، ص 45.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 963/4. وجرى العمل على الحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 128، وسمير الطالبين، ص 54.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 835/4.

[5] في ح:" تقدم"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[6] في البيت:35، ينظر: ص 400-404.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

التنوّع بالزيادة، ولو لم يقصد بها التقييد لأسقطها، ولم يحتج إلى تكلّف سكوتها، المبني على إجراء الوصل مجرى الوقف.

**الثاني**: [عبّر في التنزيل عن هذا اللفظ بقوله:« ﴿ لِعِبَادَتِهِۦ ﴾ بغير ألف، كذا رسمه الغازي بن قيس في هجاء السنة[1] له [2]» انتهى [3]].

وقد تقرّر عند قول الناظم:« **وذكر الشيخ أبو داودا** [4]»، البيت: أن من جملة قواعده في النقل عن التنزيل، أن أبا داود إذا ذكر[5] لفظا مصحوبا بقرينة تخصيص، كمجاور سابق أو لاحق، تخصص بها[6]، فلذا لم يدرج الناظم في النقل عن أبي داود الذي في الأنبياء، حيث كان الذي في مريم مقترنا باللام، دون الذي في الأنبيـــاء، وهذا نحو قولـــه بعد:« **ولم يجئ في سور التنزيل** [7]»، البيت، وقوله بعد:« **وحيثما بقادر بالباء** [8]»، البيت.

**الثالث**: بقي على الناظم من الألفاظ المحذوفة الألف في مريم: ﴿نَـٰدَيْنَـٰهُ﴾، من قوله تعالى: ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [مريم: 52]، فإنه نص في **التنزيـــل** على حذفه، وكذا ينبغي حذف الذي في الصافات لأبي داود، بناء على قاعدة الناظم في النقل عنه.

**قال في التنزيل: في سورة مريم**:« ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ﴾ بحذف الألف منه [9]».

---

[1] في ح ، د:" التنزيل"، والمثبت من: هـ ، ز.

[2] مختصر التبيين، 835/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 128.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] في البيت:24، ينظر: ص 385-386.

[5] في هـ:" كان ".

[6] في هـ:" به ".

[7] في البيت:194، ينظر: 676.

[8] في البيت: 235، ينظر: ص 756.

[9] ينظر: مختصر التبيين، 834/4.

**وقال في الصافات:**« قوله تعالى: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴾ [الصافات: 101]، إلى قوله: ﴿ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الصافات: 105]: فيه من الحذف: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهُ ﴾ و﴿ بِغُلَٰمٍ ﴾ و﴿ يَٰبُنَىَّ ﴾ و﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾ و﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ بحذف الألف من ذلك كلّه [1]». انتهى.

ثم قال بعد كلام:« وغيره مذكور [2]».

وعبارة التنزيل يمكن صرفها إلى كل من ألفي: ﴿ يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ ﴾، وهو الظاهر، ويحتمل أن يريد ألفي: ﴿ يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ فقط، ولكن عادة الناظم في النقل عن **التنزيل**: الاكتفاء في المتعدّد بالمتقدّم منه، وإن لم يصرح فيه بعموم، ولا سيما إذا لوّح لما لم يذكر بقوله: « وغيره مذكور »، ونحوه. فتعين حذف: ﴿ نَٰدَيْنَٰهُ ﴾ في الصافات لأبي داود كما تقدم.

**الإعراب:** «كذا عبادته» خبر ومبتدأ، لكنه مخفوض على الحكاية، وهاؤه ساكنة إجراء للوصل مجرى الوقف، وباقيه واضح.

**قال:**

**[231] وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو فِصَلُ لُقْمَانَ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ جَاءَ الْحَرْفَانْ**

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أخبر عن أبي عمرو بحذف ألف: ﴿ فِصَٰلُهُ ﴾ الواقع في سورة لقمان، وعن أبي داود بحذفه أيضا، وحذف الذي في سورة الأحقاف.

**أما الأول**، فهو: ﴿ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ [3] ﴾ [لقمان: 14].

وقد قرئ شاذا: ﴿ وَفَصْلُهُ ﴾ بفتح الفاء، وسكون الصاد[4].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 1040/4.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 1041/4.

[3] ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 992/4.

[4] ينظر: كتاب في شواذ القراءة، ق/95-ب، ومختصر ابن خالويه، ص 117، وإتحاف فضلاء البشر، 362/2.

**وأما الثاني**، فهو: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا [1]﴾ [الأحقاف: 15].

وقد قرئ شاذا كالأوّل[2].

**وقال اللبيب**:« روي عن نافع أنه قال: ﴿وَفِصَٰلُهُۥ﴾ في مصاحف أهل المدينة بغير ألف بين الصاد واللام، في لقمان، والأحقاف، وكذلك ذكره جميع المصنّفين لكتب الرسم، وذكره أبو عمرو في المقنع، [في سورة لقمان، والأحقاف[3]] [4]» انتهى.

ولم أر الذي في الأحقاف في **المقنع**، كما لم يره الناظم، والشاطبي[5]، ولم يتعرض له السخاوي[6]، ولا الجعبري[7].

**الإعراب**: واضح.

**قال**:

[232] وَلَا تَخَٰفُ دَرَكًا يُدَٰفِمْ ... الْحَذْفُ عَنْهُمَا بِخُلْفٍ وَاقِمْ

أخبر عن الشيخين بالخلاف في حذف ألف: ﴿تَخَٰفُ﴾ من: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا﴾ [طه: 77]، وألف: ﴿يُدَٰفِعُ﴾.

**أما الأول** ففي طه[8]: [طه: 77].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 1119/4. وجرى العمل في بعض المصاحف – كمصحف الجماهيرية – بالإثبات في موضع الأحقاف، والحذف في موضع لقمان إتباعا للداني، والذي ينبغي أن يكون الاتفاق على الحذف في موضع الأحقاف، والإثبات أو الحذف في موضع لقمان، مراعاة لقراءة يعقوب في موضع الأحقاف. وجرى العمل بالحذف في الموضعين عند المغاربة. ينظر: دليل الحيران، ص 128، وسمير الطالبين، ص 50.

[2] بل هي قراءة يعقوب في المتواتر. ينظر: النشر، 373/2، وإتحاف فضلاء البشر، 470/2.

[3] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[4] الدرة الصقيلة، ق/44-ب.

[5] ينظر: العقيلة، ص 132-140.

[6] الوسيلة، ص 202.

[7] الجميلة، ق/79-80.

[8] ذكر في: د: الآية مرة أخرى، وهو تكرار. ينظر: المقنع، ص 95، ومختصر التبيين، 850/4. وجرى العمل بالحذف، اعتبارا لقراءة حمزة. ينظر: دليل الحيران، ص 129، وسمير الطالبين، ص 45، وبيان الخلاف، ق/42-أ.

وقد قرأه حمزة بقصر الخاء، وسكون الفاء[1].

وقيد بالمجاور الأخير احتراسا، حتى لا يدخل ذو الياء التحتانية، نحو: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: 112].

**تنبيه: قال في التنزيل:** «﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا﴾ قرأه ابن كثير: بجزم الفاء، من غير ألف، فعلى قراءته يجب أن تكون هذه الكلمة مكتوبة بغير ألف، وعلى قراءة أهل المدينة، والشام، والعراق[2]، ويحتمل أن يكتب بالألف، لقراءتنا ذلك كذلك لهم، ويجوز حذف الألف على الاختصار، وليس عندنا للمصاحف في هذا الحرف رواية، إلا أن الذي يجب في القياس أن يكتب في مصاحف أهل مكة، بغير ألف، لما ذكرناه[3]» انتهى.

فتأمله، مع ما تقدم في: ﴿فَخَرَاجُ﴾ المتفق على ثبوت ألفه خطًا، مع اختلاف القراءة في ثبوته وحذفه، فإنه يخدش فيما ذكر من وجوب كتب ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ في مصاحف أهل مكة بغير ألف، ويوهن[4] إقدامه على حكم لم يعضده دليل نقلي، ولا عقلي، ولكن يجاب عنه بأنه لم يجزم بشيء، وإنما بيّن ما يقتضيه القياس.

**وأما الثاني**، ففي الحج: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحج: 38].

وقد قرأ الصاحبان: ﴿يَدْفَعُ﴾ بوزن: «يَمْنَعُ»[6].

**الإعراب**: «**لا تخاف دركا**» مبتدأ مقصود اللفظ محكي، و«**يدافع**» كذلك، وهو معطوف على ما قبله بحذف العاطف، و«**الحذف**» مبتدأ ثان، و«**واقع**» خبر عن الثاني، **والثاني** وخبره خبر

---

[1] ينظر: النشر، 321/2، والتبصرة، ص 272، والكافي، ص 139.

[2] ينظر: النشر، 322/2، والبدور الزاهرة، ص 255.

[3] مختصر التبيين، 853/4. ذكر المؤلف في هذا الموضع ثلاثة أوجه لعدم وجود الرواية، وقد اختار الضباع العمل على إثبات الألف. ولعل الأولى حذف الألف لثلاثة أسباب: الأول: قياسا على النظير المتقدم. الثاني: شمول القراءتين. الثالث: تقليلا للخلاف. ينظر: سمير الطالبين، ص 45.

[4] في د: ويومر.

[5] ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 876/4-877. وجرى العمل بالحذف ليشمل القراءتين. ينظر: دليل الحيران، ص 129، وسمير الطالبين، ص 45، وبيان الخلاف، ق/42-أ.

[6] ينظر: النشر، 326/2، والتيسير، ص 120، والكافي، ص 144.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

عن الأول، ورابط الجملة «**الـــ**» في «الحذف»، إذ هي خلف عن ضمير المبتدأ، و«ما» عطف عليه، ولابد من ملاحظة كون خاص في «واقع»، حتى يصح ظهوره خبرا، و«**عنـــهما**» متعلق به، و«**بخلف**[1]» حال ضمير الخبر، وباؤه للمصاحبة.

**قال الشارح**:« مما حفظته عن ناظم هذه القصيدة رحمه الله في مثل هذا البيت في قوله: «**يدْفع**» و«**وْقع**»، الضم على الإعراب، وهو الأصل، ويجوز السكون وهو فرع، وكلاهما لغتان[2]، إلا أن إطلاق القافية أحسن، إلا إذا تعذّر الوزن، فيرجع إلى تغييرها بالسكون[3]».

**قال**:

[233] **فَنَـــظِرَهْ ثُـــمَّ مَضَـــا بِمَـــدِى ... فِيمَـــا مِـــرَاحًـــا .....**

أخبر عن الشيخين بالخلاف في حذف ألف: ﴿فَنَـٰظِرَةٌ﴾ المقترن بالفاء، و﴿بِهَدِى﴾ المقترن بالباء، و﴿سِرَاجًا﴾ المقترن بـ:﴿فِيهَا﴾.

فأما ﴿فَنَـٰظِرَةٌ﴾، ففي النمل: ﴿فَنَـٰظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[4] [النمل: 35].

واحترز بقيد المجاور للفاء عن الخالي منها[5]، نحو: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: 23].

وأما ﴿بِهَدِى﴾، ففي النمل، والروم: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَـٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَـٰلَتِهِمْ﴾[6] [النمل: 81] [الروم: 53].

---

[1] في ز:" وتخاف".

[2] في هـ:" نعتان ".

[3] التبيان، ق/270-أ.

[4] ينظر: المقنع، ص 96، ومختصر التبيين، 4/948-949، 990. قال ابن القاضي:« جرى العمل بالحذف ولم يرجح في التنزيل شيئا». وقد جرى العمل بالحذف في مصاحف المغاربة خلافا للمشارقة. ينظر: دليل الحيران، ص 129، وسمير الطالبين، ص 60، وبيان الخلاف، ق/42-أ.

[5] في هـ:" منه ".

[6] ينظر: المقنع، ص 46، 96، ومختصر التبيين، 4/957-959، ولم يرجح شيئا، إلا أنه حسّن الوجهين في أصله الكتاب الكبير، فقال:« ففي بعض المصاحف بغير ألف وفي بعضها بالألف، وكلاهما حسن»، وذكر الطلمنكي:« أن

وقد قرأه حمزة في السورتين: ﴿**تَهْـــدِى**﴾ بتاء فوقانية مفتوحة، وبسكون الهاء، فعلا مضارعا[1].

واحترز بقيد المجاور للباء، عن الخالي منها، نحو: ﴿**لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ**﴾ [الحج: 54]، ﴿**فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ**﴾ [الرعد: 33].

وأما ﴿**سِرَٰجًا**﴾ المجاور لـ: ﴿**فِيهَا**﴾، ففي الفرقان: ﴿**وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا**﴾ [الفرقان: 61].

وقد قرأه الأخوان: بضم السين، والراء، جمع: **سُرُجٌ**[2]، وقُيِّد بالمجاور مُخْرِجا لغيره، نحو: ﴿**وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا**﴾ [النبأ: 13].

**قـــال اللبيـــب**:« والحذف آثر وأشهر، لأنه روي عن أبي عبيد أنه قال: في الإمام ﴿**سِرَٰجًا**﴾ بغير ألف[3] » انتهى.

**تنبيه**: ذكر **أبو داود** ﴿**سِرَٰجًا**﴾ في سورة الفرقان بالحذف.

ولم يحمله الناظم على العموم على عادته في التعميم، لنقل عنه، لاقتضاء كلامه تخصيصه بالخلاف، ونصه:« ﴿**سِرَٰجًا**﴾ كتبوم في مصاحف أهل المدينة، وسائر الأمصار: بغير ألف، هكذا روينا عن نافع بن [أبي][4] نعيم عن مصاحف أهل المدينة، وروينا عن نصير بن يوسف النحوي عن محمد بن عيسى الأصبهاني: أن مصاحف الأمصار اختلفت فيه، ففي بعضها: بألف، وفي بعضها: بغير ألف، وكذلك قرأنا للأخوين: مع ضم السين، والراء، وقرأنا للباقين: بإثبات الألف في اللفظ، مع كسر السين، وفتح الراء[5] » انتهى.

---

الحذف آثر وأشهر، لقراءة حمزة». وبالحذف جرى العمل. ينظر: الدرة الصقيلة، ق/44-أ، وبيان الخلاف، ق/42-أ، ودليل الحيران، ص 129، وسمير الطالبين، ص 61.

[1] ينظر: التيسير، ص 129، والتبصرة، ص 294، والكافي، ص 156.

[2] ينظر: التبصرة، ص 288، والتيسير، ص 126، والكافي، ص 150.

[3] الدرة الصقيلة، ق/43-أ. قال ابن القاضي:« العمل بالحذف لقراءة الأخوين، ولرواية نافع عن مصاحف المدينة. ينظر: بيان الخلاف، ق/42-أ.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

[5] مختصر التبيين، 916/4-917. وينظر: المقنع، ص 12، 96.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

ولا شك أن القراءة لم تختلف إلا في الذي في الفرقان.

**الإعراب**: «فناظرة» الأقرب أنه مبتدأ، و«بهادي» و«فيها سراجا» عطف عليه بحذف العاطف من الثاني، و«معا» حال «بهادي» على إرادة مضاف، أو معطوف تقديره: على الأول، ثم كلمتا «بهادي»، وعلى الثاني: ثم «بهادي» و«بهادي»، [والخبر محذوف، لدلالة ما قبله عليه، تقديره: مختلف فيها[1]].

**قال**:

[233] ..... ..... وَبِـــنَصِّ صَـــادِ

[234] وَظُلَّـــةٍ: لَيْكَـــهْ، وَفِـــي بِقَـــدِرْ فِـــي الْـــأَوَّلَيْنِ الْحَـــذْفُ مَـــعْ تُصَـــعِرْ

أخبر مع إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل بحذف ألف: ﴿ لَيْكَةَ﴾ في سورة ص، وفي سورة الظُّلَّة، وهي سورة الشعراء، وألف: ﴿بِقَدِرٍ﴾ في الموضعين الأولين، وألف: ﴿تُصَعِّرْ﴾.

أما ﴿ لَيْكَةَ﴾ في صاد، والشعراء فهما: ﴿وَأَصْحَٰبُ لَيْكَةَ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ ﴾ [ص: 13]، ﴿ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لَيْكَةَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: 176].

**قال أبو عمرو**:« وكتبوا في كل المصاحف: ﴿ أَصْحَٰبُ لَيْكَةَ﴾ في الشعراء، وفي ص بلام، من غير ألف قبلها، ولا بعدها، وفي الحجر وقاف﴿ الأَيْكَةَ﴾ [2]» انتهى.

وقريب منه لأبي داود[3].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] المقنع، ص 91.

[3] مختصر التبيين، 937/4.

وقد قرأه الحرميان، والشامي، في الموضعين: ﴿ لَيْكَـــةَ﴾ بوزن **فَعْلَـــة**[1]، غير منصرف، والباقون: ﴿**الأَيْكة**﴾، بإدخال «**الـــ**« [على[2]] «أيكة» مكسور التاء[3]، كالذين في الحجر وق، وهما المحترز عنهما بقيد السورتين.

وقرئ شاذا: بفتح اللام، وكسر التاء، منصرفا[4].

**قال ابن عطية**:« ﴿ لَيْكَةَ﴾: الغيظة، والشجر الملتفّ المخضر، يكون السدر وغيره.

**[قال قتادة**: روي أن غيظة هؤلاء كانت من شجر الدوم، وقيل من المقل، وقيل من السدر[5]» انتهى.

**وقال السفاقسي**[6]: [7]] قال أبو عبيد: وجدنا في بعض التفاسير أن ﴿ لَيْكَةَ﴾ اسم للقرية، و﴿**الأَيْكَةِ**﴾ للبلاد كلّها.

**قال**: ورأيتها في مصحف الإمام عثمان رضي الله عنه: في الحجر، وق: ﴿**الأَيْكَةِ**﴾، وفي الشعراء، وص: ﴿ لَيْكَـــةَ﴾، واجتمعت مصاحف الأمصار كلّها بعد [على[8]] ذلك، وأنكرها المبرِّد، وابن قتيبة، والزجّاج، والفارسي، والنحاس، والمهدوي، وقالوا: ﴿**الأَيْكَة**﴾ ووهموا القراء بأنهم وجدوها مكتوبة على لفظ من نقل الحركة المجردة إلى اللام، وأسقط الهمزة فتوهّموا أن اللام من بنية الكلمة، ففتحوا التاء، فقرءوها كذلك، وهذا ليس بشيء، لأن القراءة متواترة، مع إمكان

---

[1] في هـ ، ز:" ليلة ".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د.

[3] ينظر: المبهج، ص 687، والتيسير، ص 127، والكافي، ص 153، والتبصرة، ص 290.

[4] ينظر: كتاب في شواذ القراءة، ق/89-ب.

[5] المحرر الوجيز، 371/3.

[6] هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي السفاقسي، المالكي، برهان الدين أبو إسحاق عالم نحوي، من شيوخه عبد العزيز الدروال، وأخذ عنه ابن مرزوق الجد، من كتبه: إعراب القرآن، مات سنة: 742هـ. ينظر: بغية الوعاة، 425/1، وشجرة النور، ص 209، ومعجم المؤلفين، 56/1.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح، د.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح، د.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

أن تكون المادة عجمية، إن صح أنها ليست من كلام العرب، ويكون صرفها قد امتنع للعلمية والعجمية والتأنيث.

**قال أبو البقاء**[1]: فإن ادّعي قلب الهمزة لاما فهي في غاية البعد[2]» انتهى نقل السفاقسي.

**وقال الشارح عن بعض النحات ما حاصله**:« أن ﴿ **لَيْكَـــةَ**﴾ كتب في الموضعين على نقل الحركة، وأن أصله **(أيكـــة)** دخلت عليها **(ال)**، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفت، قال: وفي كلام هذا النحوي نظر، لأنه إن عنى[3] أنه كتب على قراءة الحرميين، والشامي، لم يصح، بدليل فتح التاء، وعدم صرفه، إذ لو كان مدخولا لـ **(ال)** لخفض بالكسرة، وإن أراد أنه كتب على قراءة الباقين، لم يصح أيضا، إذ لا نقل عندهم، إلا أن يريد أن النقل في الكلمة جائز في كلام العرب[4]» انتهى كلام الشارح.

**قلت**: وردّه الاحتمال الثاني غير واضح، لأن النقل موجود لحمزة وقفا، وكثيرا ما يراعى في الرسم الوقوف، ولأنه موجود أيضا في الشاذ، مع كسر التاء، كما تقدم، والنحوي لم يصرّح بأنه كتب على مُراد قراءة مشهورة، لاحتمال كتبه على القراءة الأخرى غير المشهورة، بل يحتمل أن يكون هذا النحوي مارًّا على مذهب المبرد، ومن تقدم معه، والتحرير في كتبه كذلك لنافع، ما تقدم للسفاقسي، أن اللام من بنية الكلمة.

**تنبيهان: الأول**: هذا الرّد المنقول عن الشارح، والتحرير المقرّر في كتبه، هو بعينه يرد على الناظم في ذكره لهذه المسئلة، إذ لا حذف في **(ليكـــة)** حينئذ على قراءة نافع، نعم يحسن ذكرها ممن تعرض للرسم على القراءات كلها كالشيخين، ولا شك أنه يتعيّن على قراءة العراقيين أنه حذف منه ألفان: همزة الوصل، وصورة الهمزة، ويمكن الجواب بما يأتي في حذف الياءات، وفي كلمة **(أيها)**، من أن الإمام نافعا لما التزم موافقة المصحف، صار كأنه المتبوع[5].

---

[1] ينظر: التبيان للعكبري، 273/2.

[2] المجيد في إعراب القرآن المجيد، ق/337/4-338.

[3] في هـ:" رعى ".

[4] التبيان، ق/271.

[5] في د: المبتدع.

**الثاني**: أجمل الناظم في ذكر **(ليكة)**، إذ لا يدري ما المحذوف منه، ولا سيما و لم يحذف منه ألف[1] هوائي، وإنما المحذوف منه على قراءة غير نافع همزة الوصل، وقد تقدمت نظائرها في قوله:« **والحذف عنهما بهمز الوصل** [2]»، الأبيات، وصورة همزة **(أيكة)**، وستأتي نظائرها في قوله: « **فأول بألف يصوّر** [3]».

**الثالث**: في عبارة الناظم إجمال أيضا من جهة أخرى، وهو أنه لا يدرى هل [**(ليكة)**][4] معطوف على ما قبله، فيدخل في حيز ما فيه الخلاف، أو هو مع ما بعده استئناف حكم مطلق؟ وهذا هو مراده، وربما يتضح هذا المعنى من إتيانه بياء الظرفية، وعطف ﴿**بقـــــدر**﴾ مقترنا بـ«في».

**الرابع**: مما يناسب كلمة ﴿**ليكـــة**﴾ هنا، كلمة ﴿**الاولى**﴾، من قوله تعالى في النجم: ﴿عَادًا الاولى﴾، و لم يتعرض لها **الشيخان**.

**ونقل المهدوي** عن بعض القرّاء:« أنها مكتوبة في مصحف أُبيّ، وابن مسعود فيما روي: ﴿عادًا لولى﴾، بألف واحدة بعد الدال فلام.

**قال**: وتلك الألف ألف التنوين، [لأنها لم تحذف في غير هذا الموضع [5]» انتهى.

**ولما وجه أبو عبد الله الفاسي، والجعبري**[6] قراءة نافع[6]، والبصري له بالإدغام، بعد النقل ذاكرا في جملة توجيهها: مطابقة الرسم تحقيقا.

**وعبارة الفاسي**:« ويقوي هذا الوجه، رسم ﴿لولى﴾ في هذا الموضع بغير ألف [7]» انتهى.

**فظاهرهما**: أنه كتب في جميع الرسوم كذلك، والله أعلم بالصحيح من ذلك.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] في هـ:" حرف ".

[2] ابتداء من البيت:124، انظر: ص 557 وما بعدها.

[3] في البيت: 292، ينظر: ص 893 وما بعدها.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] لم أجده في كتابه هجاء مصاحف الأمصار، وينظر: شرح الهداية، 1/39-40.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ.

[7] اللآلي الفريدة، 1/293.

وأما كلمتا ﴿بِقَٰدِرٍ﴾ في الموضعين الأولين في يس: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾[1] [يس: 81]، وفي الأحقاف: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[2] [الأحقاف: 33].

وقرأ يعقوب وغيره، الواقع في يس: ﴿يَقْدِرُ﴾ بوزن: **يَضْرِبُ**، مضارع **قدر**[3].

واحترز بقيد المجاور للباء عن الخالي عنها، نحو: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: 8]، وبقيد الأولين عن الثالث، وهو في القيامة: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: 40].

وأما ﴿تُصَعِّرْ﴾، ففي لقمان: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾[4] [لقمان: 18].

وقد قرأه الابنان، وعاصم: بقصر الصاد، مشدّد العين[5].

**الإعراب:** «بنص صاد» خبر مقدم، وباؤه ظرفية، و«ظلّة» عطف على «صاد»، ومعنى «النص» هنا: الكلمة، و«ليكة» بدل من «نص»، سكنه إجراء للوصل مجرى الوقف، و«في بقادر» على حذف مضاف، وهو عطف على «بنص صاد»، و«في الأولين» بدل من المقدر، مضافا إلى «بقادر»، [و«الحذف» مبتدأ مقدم مؤخر، و«مع تصاعر» ظرف في محل حال «ليكة» و«أولي بقادر»[6]].

**وسبك الكلام:** الحذف ثابت في كلمة صاد، والشعراء، التي هي ليكة، وفي لفظي بقادر الأولين، حال كون تلك الكلمات مصاحبة لتصاعر في الحذف.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 1030/4.

[2] ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 1121/4، وسمير الطالبين، ص 56.

[3] ينظر: النشر، 355/2، والبدور الزاهرة، ص 332، 369.

[4] ينظر: المقنع، ص 13، 89، ومختصر التبيين، 992/4-993.

[5] ينظر: التيسير، ص 135، والتبصرة، ص 305-306، والكافي، ص 162.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د، ز.

قال:

[235] وَحَيْثُمَـــــا بِقَـــــدِرِ الْبَـــــاءِ لِابْـــــنِ نَجَـــــاحٍ جَـــــاءَ بِاسْـــــتِيفَاءِ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿بِقَدِرٍ﴾ المقترن بالباء، حيثما ورد في القرءان، فيحذف له زيادة على ما تقدم: الواقع في القيامة، وقد تقدم[1].

الإعراب: «حيثما» شرط، و«بقادر» فاعل بفعل محذوف، تقديره: وقع، و«بالباء» حال «بقادر»، و«لابن نجاح» متعلق بـ«جاء»، وضمير «جاء» للفظ «بقادر»، والجملة جواب الشرط، و«باستيفاء» حال ضمير «جاء»، وباؤه للمصاحبة، و«الاستيفاء»: الاستكمال، والمراد به هنا: عموم الحذف في الألفاظ، وهو تأكيد، إذ العموم مستفاد من «حيثما».

قال:

[236] كَـــذَا حَـــرَمُ الأَنْبِيَـــاءِ عَنْهُمَـــا وَهَـــلْ يُجَـــزَى، وَمِهَـــدًا حَيْثُمَـــا

[237] وَلَـــمْ يَجِـــئْ مِهَـــدًا أَعْنِـــي الْـــأَوَّلَا لِابْـــنِ نَجَـــاحٍ إِذْ سِـــوَاهُ نَقِـــلَا

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

أخبر عن الشنجيلي بحذف ألف: ﴿حَـــرَمٌ﴾ الواقع في الأنبياء، وألف: ﴿وَهَلْ يُجَـــزَىٰ﴾، و﴿ مِهَدًا ﴾، المنصوب المنوّن حيثما وقع، إلا أن أبا داود لم يذكر الأول من لفظ ﴿ مِهَدًا ﴾.

أما ﴿حَـــرَمٌ﴾ الأنبياء ففيها: ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: 95][2].

وقد قرأه الأخوان، وشعبة: بكسر الحاء، وسكون الراء[3].

---

[1] وجرى العمل بالحذف في كل ألف: (بقـدر) المقترن بالباء. ينظر: دليل الحيران، ص 131.

[2] ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 866/4.

[3] ينظر: النشر، 324/2، والبدور الزاهرة، ص 263.

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ﴾ [الحج: 25].

وأما ﴿وَهَلْ يُجَٰزَىٰٓ﴾، ففي سبأ: ﴿وَهَلْ يُجَٰزَىٰٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: 17].

وقد قرأه الأخوان، وحفص: ﴿نُجَٰزِيٓ﴾ بنون مضمومة، وكسر الزاي، بعدها ياء[2].

واتفقت قراءة السبعة على إثبات الألف فيه.

وقرئ شاذا: بياء مضمومة، وجيم ساكنة، وزاي مفتوحة، بعدها ألف[3].

وهذا اللفظ فرد، فزيادة ﴿هَلْ﴾ معه إيضاح.

وأما ﴿مِهَادًا﴾ ففي طه: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا﴾ [طه: 53]، وهو الذي سكت عنه أبو داود، وفي الزخرف مثله[4]، وفي النبأ: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا﴾[5] [النبأ: 6].

وقد قرأ الكوفيون الأولَيْن: ﴿مَهْدًا﴾ بفتح الميم، وسكون الهاء[6].

واحترز بقيد التنوين مع النصب عن الخالي من ذلك القيد، نحو: ﴿فَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ [ص: 56].

**الإعراب**: «إذ» من قوله: «إذ سواه» ظرف بمعنى: حين، خال عن التعليل، معمول لـ«يجيء»، وسواه معمول لـ«نقل»، وقال بعضهم: «هكذا يجري على الألسنة، والرواية[7]: وسواه بالواو» انتهى. وهو ظاهر ما للشارح، وفاعل «نقلا» ضمير «أبي داود»، وألفه للإطلاق كألف «الأولا»، وباقيه واضح.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 1011/4-1012.

[2] ووافقهم من العشرة: يعقوب وخلف في اختياره. ينظر: النشر، 350/2، والبدور الزاهرة، ص 323، وإتحاف فضلاء البشر، 385/2.

[3] نسبت لمسلم بن جندب وغيره. ينظر: كتاب في شواذ القراءة، ق/98-ب، والمحتسب، 188/2، ومختصر ابن خالويه، ص 122.

[4] ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 1097/4-1098.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 1260/5.

[6] ينظر: التيسير، ص 115، والتبصرة، ص 271، والكافي، ص 138.

[7] في هـ:" والرواة ".

قال:

238| وَعَنْهُمَا فِي فَرِغًا وَادَّرَكَا وَفِي جُذَاذًا قَدْ أَتَتْ كَذَالِكَا

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿ فَرِغًا ﴾، و﴿ ٱدَّرَكَ ﴾، و﴿ جُذَٰذًا ﴾.

أما ﴿ فَرِغًا ﴾، ففي القصص: ﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَرِغًا ﴾ [القصص: 10][1].

وأما ﴿ ٱدَّرَكَ ﴾، ففي النحل: ﴿ بَلِ ٱدَّرَكَ عِلْمُهُمْ فِي ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [النمل: 66][2]، وأصله: **تَدَارَكَ**، أدغمت التاء في الدال، فأتى بهمزة الوصل للابتداء بالتاء الساكنة للإدغام[3].

وقد قرأه الصاحبان: ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿**أَدْرَكَ**﴾ بقطع الهمزة، وسكون الدال[4].

**تنبيه**: رأيت هذه القراءة في نسخ أربع من مختصرات التنزيل منسوبة للأخوين، ونقل **الشارح** كلام التنزيل كذلك، وفسّر الأخوين بحمزة، والكسائي، كما هو اصطلاح أبي داود في مسمى الأخوين[5]، ودرج على تقليده جماعة[6].

**والصواب** في النسبة ما قدّمناه.

وأما ﴿ جُذَٰذًا ﴾، ففي الأنبياء: ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ ﴾ [الأنبياء: 58][7].

**الإعراب**: «في فرغا» خبر مبتدأ محذوف، أي: الحذف ثابت في «فرغا»، و«عنهما» متعلق بما تعلق به الخبر، وباقيه واضح.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 962/4-963.

[2] ينظر: المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 955/4-956.

[3] ينظر: اللآلي الفريدة، 253/3-254.

[4] ينظر: النشر، 339/2، والتيسير، ص 129.

[5] التبيان، ق/272-ب.

[6] منهم الرجراجي. ينظر: تنبيه العطشان، ص 515.

[7] ينظر: المقنع، ص 12، ومختصر التبيين، 862/4-863.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

قال:

[239] وَأَيُّـــهَ الزُّخْـــرُفِ وَالـــرَّحْمَنِ وَالنُّـــورِ فِيمَـــا جَـــاءَ بَعْـــدَ الثَّـــانِي

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿ أَيُّهَ ﴾ الواقع بعد الهاء في سورة الزخرف، والرحمان، والثالث في النور.

وهـــي: ﴿ وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ [1] ﴾ [الزخـــرف: 49]، ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ [2] ﴾ [الرحمن: 31]، ﴿ وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُومِنُونَ [3] ﴾ [النور: 31].

وقد قرأه ابن عامر في المواضع الثلاثة: بضم الهاء، ووقف غير النحويَّيْن: بحذف الألف على الرسم، وهما بإثباتها على الأصل[4].

واحترز بقيد الواقع بعد الثاني منه، ومن الأول، وهما: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ ﴾ [النـــور: 21]، ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ ﴾ [النـــور: 27].

**تنبيهات: الأول**: مراد الناظم بـ: «**بعد الثاني**»، الثالث فقط، وإن كانت عبارته تشمل الرابع أيضا، وهو: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ﴾ [النور: 58] ، ولا يمكن الجواب بأن الرابع مقترن [بياء، والناظم أتى به خاليا منها فيخرج، لأن الذي في الزخرف مقترن[5]] بها أيضا.

وهذا شطر[6] عوض شطر الأصل، وهو:« **وثالث النور فخذ بيان** ».

**الثاني**: في كتب هذه المواضع دون ألف، ثلاثة أوجه: الإشارة إلى قراءة ابن عامر، وحمل الخط على الوصل اللفظي، والاكتفاء بالفتحة عن الألف، كالاكتفاء بالضمة والكسرة عن الواو،

---

[1] ينظر: المقنع، ص 20، ومختصر التبيين، 904/4.

[2] ينظر: المقنع، ص 20، ومختصر التبيين، 1169/4.

[3] ينظر: المقنع، ص 20، ومختصر التبيين، 904/4. وذكر الواضع الثلاثة أيضا بإجماع المصاحف: المهدويُّ، والشاطبي. ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، ص 108، والوسيلة، ص 284.

[4] ويوافقهما من العشرة: يعقوب. ينظر: النشر، 142/2، والبدور الزاهرة، ص 276-277. والكشف، 136/2-137، وتنبيه العطشان، ص 516-517.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[6] في هـ وفي التي بعدها:" شرط "، وهو تصحيف.

والياء في نحو: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: 11] و﴿يُـــوت ٱللَّهُ﴾ [النساء: 140] و﴿وَخَافُونِ﴾ [آل عمران: 175]. وبابهما.

**الثالث**: قد يقال: لا حاجة إلى ذكر هذه المواضع الثلاثة بالحذف، لأنها ساقطة الألف لنافع وصلا ووقفا.

**والجواب**: أنه لما كان من قاعدة نافع الاعتناء في الوقف بإتباع الخط، كالعراقيين، صار المصحف في هذا ونحوه كأنه المستند المتبوع عنده، وإن كان قد روي ذلك أيضا، وبهذا أيضا[1] يجاب عن ما يأتي في حذف الياءات والواوات.

**الإعراب**: «أيه الزخرف» عطف على «جذاذا» ومضاف إليه، و«الرحمان والنور» عطف على «الزخرف»، وجملة «جاء» حال من «أيّه»، أو من «النور»، أو استئنافية للبيان.

**قال**:

**[240] وَرَسْمُ الأُولَى اخْتِيرَ فِي جَآءَنَا ... وَفِي تَرَءَا عَكْسُ هَذَا بَانَا**

أخبر مع إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل باختيار رسم الألف الأولى - أي إثباتها- في ﴿جَآءَنَا﴾، يعني مع حذف الثانية، وباختيار عكس هذا الحكم في: ﴿تَرَٰٓءَا﴾، وهو إثبات الألف الثانية، وحذف الأولى.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

أما ﴿جَـــآءَنَـــا﴾، ففي الزخرف: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَـــآءَنَـــا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ[2]﴾ [الزخرف: 38].

وقد قرأه العراقيون، غير شعبة: بقصر الهمزة، مسندا إلى ضمير المفرد[3].

وأما ﴿تَرَٰٓءَا﴾، ففي الشعراء: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَـــانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ[4]﴾ [الشعراء: 61].

---

[1] " أيضا " الزيادة من هـ.

[2] ينظر: المقنع، ص 25، ومختصر التبيين، 1102/4.

[3] ويوافقهم من العشرة: خلف في اختياره ويعقوب. ينظر: النشر، 369/2، والبدور، ص 361.

[4] ينظر: المقنع، ص 25، ومختصر التبيين، 926/4-927.

وقد كان قياس الكلمتين معا أن تكتبا بثلاث ألفات.

أما ﴿**جَآءَنَا**﴾: فلأن فيه ألفين، أولاهما عين الكلمة، وهي مبدلة من ياء، وثانيهما: ألف التثنية، وبينهما همزة قياسها أن تصور من جنس حركتها، وهو هنا الألف[1].

وأما [﴿تَرَآءَا﴾[2]]: فكذلك أيضا، إلا أن الألف الأولى فيه ألف تفاعل، والثانية لام الكلمة، وهي مبدلة من ياء، وقياس الهمزة التي بينهما أن تصوّر ألفا كما في ﴿**جَآءَنَا**﴾.

**قال أبو عمرو في المحكم** ما حاصله:« أن ﴿جَآءَنَـــا﴾ كتب في جميع المصاحف بألف واحدة، فإن كان مرسوما على قراءة الإفراد، فذلك حقيقة رسمه، وإن كان مرسوما على قراءة التثنية، فقد حذف منه ألف واحدة، ثم يحتمل أن تكون المحذوفة الأولى، وهي المبدلة من الياء التي هي عين الكلمة، وذلك لوجهين:

**أحدهما**: وقوع ألف التثنية بعدها المؤدي لاجتماع الساكنين، وقاعدة اجتماعهما حذف الأولى، لأن الهمزة الحائلة بينهما ليست بفاصل قويّ، لخفائها وبعد مخرجها، ولأنها لا صورة لها.

**ثانيهما**: أن المعنى يختل بحذف الثانية بخلاف الأولى[3]» انتهى.

**قلت**: وفي قوله: «بخلاف الأولى» نظر، بل يحصل بحذفها اختلال ماهية الكلمة.

**ثم قال أبو عمرو**:« ويحتمل أن تكون المحذوفة هي الثانية، وذلك لثلاثة أوجه:

**أحدها**: زيادتها.

**ثانيها**: أن الثقل[4] إنما ثبت من أجلها.

**ثالثها**: أن عين الفعل اعتلّت بالقلب، فلا تعلّ بالحذف، حتى لا يبقى لها أثر في الرسم.

**قال أبو عمرو**: [وهذا الوجه عندي[5]» انتهى[6]].

---

[1] ينظر: المحكم، ص 163.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] المحكم، ص 162.

[4] في د: "النقل".

[5] المحكم، ص 163.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[و لم يذكر **أبو عمرو** من مرجحات[1]] مختاره في ﴿جَآءَنَا﴾: موافقة قراءة الإفراد، وربما كان أقوى من الأوجه المذكورة، ولا أنها ألف التثنية، وقد عهد[2] فيها الحذف.

**قال أبو عمـــرو**:« وأما ﴿تَرَآءَا﴾ فقد كتب أيضا في جميع المصاحف بألف واحدة، فيحتمل أن تكون الألف المرسومة ألف البناء، التي في مثال **تَفَاعَلَ**، والمحذوفة لام الفعل، وذلك لأن أصل هذه الكلمة: **تَرَاءَيَ** على مثال: **تضـــارب** و**تقاتـــل**، فلما تحركت الياء التي هي لام الكلمة، وانفتح ما قبلها، قلبت ألفا فاجتمع ألفان، إذ الهمزة بينهما، لخفائها، وبعد مخرجها، وفقد صورتها، ليست بفاصل قوي، فكأن الألفين قد توالتا، فحذفت إحداهما اختصارا، وكانت الثانية أولى بالحذف، لثلاثة أوجه:

**أحدها**: وقوعها في الطرف الذي هو محلّ التغيير بالحذف، وغيره.

**ثانيها**: سقوطها في اللفظ وصلا، لالتقاء الساكنين، الألف المذكورة، ولام ﴿الجمعان﴾، وذلك من حيث عاملوا[3] في كثير من الكتابة، اللفظ بالوصل دون الأصل والقطع، كما في ﴿أيه المومنون﴾: و﴿يُوتِ ٱللَّهُ﴾، ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾، و﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾.

**ثالثها**: أن الأولى داخلة لمعنى لابد منه تأديته، وهو لام **تَفَاعَلَ**، الذي يُخَص به الاثنان، والجماعة، ويحتمل أن تكون المرسومة هي المنقلبة عن لام الفعل وذلك لثلاثة أوجه أيضا:

**أحدها**: أنها أصلية، والأولى زائدة، والزائدة أولى بالحذف عند تعيّن [حذف[4]] أحدهما.

**ثانيهـــا**: أنهما ساكنان التقيا، لأن الهمزة كما تقدم ليست بفاصل قويّ، والأصل في التقائهما إعلال الأول بالحذف، أو بالتحريك، ما لم يمنع من تغييره علّة، وهي معدومة هاهنا.

**ثالثها**: أن الثانية بدل من الياء التي هي لام الكلمة، فلو أعلّت بالحذف للحق لام الكلمة إعلالان: تغيير، وحذف، فلم يبق لها أثر، ولا لفظ يدل عليها.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[2] في هـ:" عدّ ".

[3] في د: "حاصلوا".

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

**قال أبو عمرو**: وهذا المذهب عندي في ذلك أوجه، وهو الذي أختار، وبه أنقط[1] » انتهى بالمعنى.

**ونحوه لأبي داود في ذيل الرسم** قائلا في وجه رسم الثانية:« وهو عندي أحسن، لما قدمته من العلّة في كتابنا الكبير [2]».

**ثم قال**:« فإن قيل: من أين اخترت هذا المذهب، ورسم الألف في آخر الكلمة يعيّن أنها ألف **تفاعل**، لا المنقلبة عن لام الفعل، إذ لو كانت الموجودة المبدلة من الياء، لكتبت ياء، كما[3] في نظائرها ؟

**قيل**: لم ترسم هنا ياء لئلا يلتبس الفعل الماضي الذي على مثال تفاعل، الذي تلحقه الهمزة، وهو للاثنين، أو الجماعة، بصورة المستقبل الذي في مثال **يفعـــل** الخالي من الهمزة، وهو للواحد، نحو: ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ﴾، وأيضا فليس كل منقلب عن ياء يرسم ياء، بدليل ﴿ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: 1]، و:﴿مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ [القصص: 20] [يس: 20]، و﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ [الحاقة: 11]، ونظائرها، لامتناع إمالتها[4] وصلا، بسبب وقوع الساكن[5] بعدها [6]» **انتهى بالمعنى**.

**تنبيهات: الأول**: عبارة الناظم تقتضي أن هذا الاختيار لجميع شيوخ النقل في كتبهم المعيّنة للنقل منها، كما[7] حللت به كلام الناظم أولا، وليس كذلك، لأن الذي اختار **أبـــو داود** في ﴿تَرَآءَا﴾ حذف الثانية.

**قال في التنزيل**:« ﴿تَرَآءَا ٱلْجَمْعَـــانِ﴾ كتبوه في جميع المصاحف بألف واحدة بعد الراء، كراهة اجتماع ألفين، والثانية هي المحذوفة عندي، والأولى هي ألف **تفاعل**، لما قدمناه في كتابنا الكبير [8]» انتهى.

---

[1] في ح ، ز:" أنطق"، والمثبت من هـ ، د. ينظر: المحكم، ص 157-159.

[2] أصول الضبط، ص 183.

[3] في هـ:" كما تقدم ".

[4] في هـ:" أمثالها ".

[5] في هـ:" الساكنين ".

[6] قريبا منه في أصول الضبط، ص 181-182.

[7] في هـ:" ما ".

[8] ينظر: مختصر التبيين، 4/926-927.

ومختاره فيه مخالف لمختاره **في الذيل**، وقد انتصر **الجعبري**[1] لهذا الوجه، وردّ توجيهات **أبي عمرو** كلّها[2]، ولم يذكر أبو داود في التنزيل في ﴿جَآءَنَا﴾ اختيارا، بل اقتصر على أنه كتب بألف واحدة[3].

**وأما أبو عمرو فقال في المقنع**:« وكذلك رسموا في سائر المصاحف ﴿تَرَآءَا الْجَمْعَانِ﴾ في الشعراء، و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾ في الزخرف بألف واحدة، ويجوز أن تكون الأولى، وأن تكون الثانية، وهذا أوجه عندي[4]» انتهى بنصه.

وهو كالصريح في اختيار أن الثانية هي المثبتة في كل من الكلمتين، ويمكن الجواب عنه بما قدّمته عند قوله:« **والحكم مطلقا به إليهم أشير**[5]»، البيت. من أن معنى قوله:« **في أحكام ما قد رسموا**[6]»، أنه لم يلتزم الإشارة بالحكم المطلق إلى جميعهم، إلا في الأحكام المتعلقة بنفس الرسم الصوري، لا ما خرج عن ذلك، ومنه هذا، لأن كون المحذوفة هي الأولى أو الثانية، أمر خارج عن الصورة الرسمية، وإنما صورة الرسم وجود إحدى الألفين، وحذف الأخرى، وله نظائر راجعها هناك.

وعلى هذا فينبغي أن يقتصر في حل كلام الناظم على قول المقنع أخبر باختيار رسم الألف الأولى...إلى آخره، ونسقط إطلاق الحكم، وشموله لمذهب النقل.

**الثاني**: لم يقع ﴿جَآءَنَا﴾ في هذه الترجمة بل ﴿تَرَآءَا﴾ فقط، وإنما ذكره مع ﴿تَرَآءَا﴾، لشبهه به في الاشتمال على ألفين بينهما همزة غير مصورة، ولكونه مقابلا له في الاختيار.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر أمير
جامعة الأمير

---

[1] الجميلة، ق/110.

[2] واستحسنه المهدوي. ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، ص 108.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 1102/4-1103.

[4] المقنع، ص 24-25.

[5] في البيت:37، انظر: ص 411.

[6] في البيت:37، انظر: ص 411.

**الثالث**: عبارة الناظم غير موفّية بمقصوده، لأن ظاهرها يقتضي أن رسم الألف الأولى في ﴿جَآءَنَا﴾ مختار على حذفها من غير إلمام بالثانية أصلا، وهكذا العكس في ﴿تَرَىٰٓ﴾، وهذه العبارة تقرب من قوله قبل:« **وفي الأخير الحذف من نداء** [1] »، البيت[2].

**الإعراب**: واضح.

## خاتمة: أسرد فيها ما انفرد التجيبي بحذفه من الألفات في هذه الترجمة:

**قال**: و﴿مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: 5] بياء بعد الألف، وتقع الهمزة بينهما، إذ لم تثبت لها صورة.

وفي «المختصر»: ﴿مِن وَرَاْءِى﴾ بغير ألف بين الراء والهمزة، انتهى.

قلت: ويعني: مختصر كتاب «هجاء المصاحف».

ثم قال: و﴿عَاقِرًا﴾ بغير ألف حيث وقع، و﴿حَنَانًا﴾ بألف ثابتة[3]، وفي «هجاء المصاحف»: و﴿ حَنَانًا﴾ بغير ألف، و﴿جَبَّارًا﴾ بغير ألف، و﴿فَأَثَارَتْ﴾ بغير ألف، و﴿صَادِقَ﴾ و﴿أَضَاعُواْ﴾ و﴿وَارِدُهَا﴾ بغير ألف، و﴿بِلِسَانِكَ﴾ بغير ألف[4].

و﴿مِن نَّبَاتٍ﴾ بغير ألف، و﴿أَوْزَارًا﴾ بغير ألف، و﴿السَّامِرِيُّ﴾ بغير ألف، و﴿عَاكِفًا﴾ بحذف الألف، و﴿الْأَصْوَاتُ﴾ بغير ألف[5].

---

[1] في البيت:119، ينظر: ص 547.

[2] وخلاصة الكلام في هذه المسألة أن الاختيار الذي أشار إليه الناظم في البيت إنما هو لأبي عمرو في المحكم ولأبي داود في أصول الضبط، وأما كلام أبي عمرو في المقنع فهو كالصريح في اختيار أن الألف الثانية هي المثبتة في كل من الكلمتين، ولم يذكر أبو داود في التنزيل اختيارا في: ( جآءنا) بل اقتصر على أنه كتب بألف واحدة، واختار في التنزيل حذف الألف الثانية من: ( ترءا). وجرى العمل في ( جآءنا) أن الثابتة الأولى والمحذوفة الثانية، والعكس في ( ترءا). ينظر: سمير الطالبين، ص 40، 47، ودليل الحيران، ص 133-134.

[3] في د: " بغير ألف ثابتة "، والصواب ما أثبت من ح، هـ ، ز.

[4] الكلمات السابقة من سورة مريم.

[5] في د: "ومن ثبات".

[6] الكلمات السابقة من سورة طه.

و﴿الطَّعْم﴾ بغير ألف[1]، و﴿ظُلْمَة﴾ في التنزيل بألف ثابتة، وفي «هجاء المصاحف» بغير ألف، [و﴿مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ و﴿الْفُرْقَانَ﴾ بغير ألف، و﴿التَّمْثِيلُ﴾ بغير ألف و﴿نَافِلَةً﴾ بغير ألف[2].

و﴿فِي الأَرْحَامِ﴾ بغير ألف، و﴿ثَانِيَ﴾ بغير ألف، و﴿ظَالِمَةٌ﴾ و﴿خَاوِيَةٌ﴾ بغير ألف، و﴿الْقَاسِيَةِ﴾ بغير ألف[3][4].

و﴿عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ بواو من غير ألف بعدها وبعد الحاء، و﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ كتبوه في جميع المصاحف بالتاء، واختلف في حذف الألف التي قبلها، و إثباتها، ففي «التنزيل»: إثباتها، وفي كتاب «هجاء المصاحف»: حذفها في الحرفين، و﴿أَحَادِيثَ﴾ بغير ألف، و﴿نُسَارِعُ﴾ بحذف الألف[5].

و﴿تَسْتَانِسُوا﴾ بغير ألف،[ و﴿الأَيْمَى﴾ بغير ألف قبل الميم[6]]، و﴿نِكَاحًا﴾ بغير ألف، وبالألف أيضا، و﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ بغير ألف، و﴿فَتَيَاتِكُمْ﴾ بغير ألف، وبالألف، و﴿الْمِصْبَاحُ﴾ بغير ألف، و﴿رُكَامًا﴾ بغير ألف. و﴿نِكَاحًا﴾ بحذف الألف[7].

و﴿الْفُرْقَانَ﴾ بغير ألف حيث وقع، و﴿الطَّعَام﴾ بغير ألف حيث وقع، و﴿فِي الْأَسْوَاقِ﴾ بغير ألف، و﴿الظَّالِمُ﴾ بغير ألف، ﴿لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا﴾ لم يتعرض له أبو داود، وكنت رويت فيه الحذف عن شيخي أبي مروان رحمه الله، و﴿سَاكِنًا﴾ بغير ألف، و﴿سُبَاتًا﴾ بغير ألف،

---

[1] " بغير ألف " ألحقت في الهامش من هـ.

[2] الكلمات السابقة من سورة الأنبياء.

[3] ما بين المعقوفين من قوله:" وفي الأرحام"... وثاني بغير ألف" سقط من هـ، ومن قوله:" وثاني"...." والقاسية" بغير ألف سقط من ز.

[4] الكلمات السابقة من سورة الحج.

[5] الكلمات السابقة من سورة المؤمنون.

[6] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[7] الكلمات السابقة من سورة النور.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

و﴿أَنسَىٰنِيهُ﴾ بغير ألف بعد النون، و﴿جَهَنَّمَ﴾ و﴿الْكُفْرُ﴾ بحذف الألف، و﴿خَطَٰيَٰهُمْ﴾ [و﴿قِيَمًا﴾ بغير ألف[1]]، و﴿كِرَامًا﴾ و﴿عُمْيَانًا﴾ بغير ألف[2].

و﴿أَصْنَامًا﴾ بغير ألف، و﴿بِطَارِدِ﴾ بألف، وبغير ألف، و﴿مَصَانِعَ﴾ بغير ألف، و﴿جَبَّارِينَ﴾ بألف، وبغير ألف، و﴿الذُّكْرَانَ﴾ بغير ألف، و﴿الْقِسْطَاسِ﴾ بغير ألف[3].

و﴿ضَاحِكًا﴾ بغير ألف، و﴿قَاطِعَةً﴾ بغير ألف، و﴿مِن قَوَارِيرَ﴾ بغير ألف بين الواو والراء، و﴿تَقَاسَمُوا۟﴾ بغير ألف، و﴿قَرَارًا﴾ و﴿حِجَارًا﴾ بغير ألف[4].

و﴿جَعَلُوهُ﴾ قياسه أن يكون بغير ألف، لأنه جمع المذكر السالم، وبغير ألف رويته عن شيخي أبي مروان رحمه الله، و﴿جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ﴾ بغير ألف، و﴿ثَوِيَا﴾ بغير ألف[5]، [و﴿مَفَاتِحَهُۥ﴾ بغير ألف[6]][7].

و﴿أَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾، و﴿الطُّوفَانُ﴾ بغير ألف، و﴿مُهَاجِرٌ﴾ بغير ألف، و﴿حَاصِبًا﴾ و﴿لَأَرْتَبَ﴾ بغير ألف[8].

و﴿أَثَارُوا۟ الْأَرْضَ﴾ بغير ألف، و﴿ابْتِغَآئِكُم﴾ بغير ألف بعد الغين، و﴿فَتَٰتِ﴾ بالتاء، وقال بعض الأئمة ﴿ذَا﴾ في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها ﴿ذِى﴾ بالياء[9].

و﴿صَٰحِبَيْهِمَا﴾ بغير ألف، و﴿بَطِنَهُۥ﴾ بغير ألف[10].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د، ز.

[2] الكلمات السابقة من سورة الفرقان.

[3] الكلمات السابقة من سورة الشعراء.

[4] الكلمات السابقة من سورة النمل.

[5] في هـ بعدها:" وسائحات بغير ألف ".

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[7] الكلمات السابقة من سورة القصص.

[8] الكلمات السابقة من سورة العنكبوت.

[9] الكلمات السابقة من سورة الروم.

[10] الكلمات السابقة من سورة لقمان.

و﴿مقْدٰرُهٰا﴾ بغير ألف، و﴿نٰكِسُواْ﴾ بغير ألف، و﴿تتجٰـفى﴾ بحذف الألف التي قبل الفاء، وبياء بعدها، و﴿عنِ الْمضٰـجعِ﴾ بغير ألف[1].

و﴿لِأَبٰئِهِمْ﴾ بألف، وبغير ألف، وكلاهما حسن، وبالألف أختار.

و﴿الْأَرْحٰـمِ﴾ بغير ألف، و﴿فِرٰارًا﴾ و﴿أَقْطٰرِهٰا﴾ بغير ألف، و﴿الْأَحْزٰابِ﴾ حيث وقع بغير ألف، و﴿مِن صيَاصِيهِمْ﴾ في «التنزيل»: بألف[2]، [وفي كتاب «هجاء المصاحف»: ﴿مِن صيَـٰصِيهِمْ﴾ بغير ألف[3]]، [و﴿فتعٰلَيْنَ﴾[4]]، و﴿سرٰاحًا﴾ بغير ألف، و﴿حتٰـمِ﴾ بغير ألف[5]، و﴿سرٰاحًا جمِيلاً﴾[6] بغير ألف. و﴿حِجٰـبٍ﴾ بغير ألف[7].

و﴿روٰحُهٰا﴾ بغير ألف، و﴿أَسْفٰرِنٰا﴾ بألف[8]، وبغير ألف، و﴿أحٰـديث﴾ بغير ألف، [وبألف[9]]، و﴿فِى أَعْنٰقِ﴾ بغير ألف، و﴿التَّنٰوُشُ﴾، و﴿بِأَشْيٰعِهِمْ﴾، بغير ألف[10].

و﴿فٰطِرِ﴾ بغير ألف حيث وقع، و﴿جٰعِلِ﴾ بغير ألف، و﴿سحٰبًا﴾ بغير ألف، و﴿فُرٰتٌ﴾ بغير ألف، وبالألف، و﴿مٰا اسْتَجٰبُواْ﴾ بغير ألف، و﴿وٰزِرَةٌ﴾ بغير ألف،

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] الكلمات السابقة من سورة السجدة.

[2] في د: "ومن صياصيهم بغير ألف".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] في هـ بعدها :" وسراجا منيرا " وهي مقحمة.

[6] في ز:" وسراجا منيرا".

[7] الكلمات السابقة من سورة الأحزاب.

[8] في ز:" بالفاء".

[9] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[10] الكلمات السابقة من سورة سبأ.

[و﴿الْأَمْوَاتُ﴾ بغير ألف[1] ] ، [و﴿غَرَابِيبُ﴾ بغير ألف، وبألف[2]]، و﴿سَبْقٌ﴾ بغير ألف، و﴿اسْتِكْبَارًا﴾ بغير ألف، وقال بعض الأئمة: ﴿يَوْاحِدُ﴾ بغير ألف بعد الواو حيث وقع[3].

و ﴿الْأَذْقَانِ﴾ بغير ألف[4]، [و﴿مَنَازِلَ﴾[5] و﴿سَبِقٌ﴾ بغير ألف، و﴿الْأَجْدَاثِ﴾ بألف ثابتة، وبغير ألف عن بعض الأئمة، و﴿مَشَارِبُ﴾ بغير ألف[6].

و﴿الْكَوَاكِبِ﴾ بغير ألف، و﴿لَا تَنَاصَرُونَ﴾ و﴿لِشَعْرٍ﴾ و﴿لَذَائِقُوا﴾ بحذف الألف[7]، و﴿ذَاهِبٌ﴾ بغير ألف و﴿إِلْيَاسَ﴾ بغير ألف، و﴿فَسَاهَمَ[8]﴾ بغير ألف[9]، انتهى.

**وهذا هو الربع الثالث من الإعلان بتكميل مورد الظمآن:**

[27] من مريم لصادَ: قل ذا الأوَّلُ ... في الأنبيا للكوف: قال يُجعلُ

[28] في قال كم معْ قال إن عكسٌ جرىٰ ... لا واو للمكي في: ألم يرَ

[29] في المؤمنين آخري: لله زد ... للبصر والإمام همزا اعتَمِدْ

[30] والملكِ أُولى: نُزِّل الفرقانِ ... ويأتينّي النمل نوناً ثاني

[31] وحاذرون فُرهين: الألفُ ... يثبت في بعض وبعض يُحْذَفُ

[32] في: وتوكَّل عوضِ الواو بما ... للمدني والشام، والواو احذفا

[33] للملكِ من: وقال موسى، وألفْ ... لؤلؤاْ: فاطرٍ بخُلف قد أُلفْ

[34] ما عَمِلتْهُ: الها لكوف نكِّبا ... وألفَ: الظنونا للكلّ اكتُبا

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د ، ز.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] الكلمات السابقة من سورة فاطر.

[4] في هـ بعدها :" وامتازوا ".

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[6] الكلمات السابقة من سورة يس.

[7] في هـ:" الأحرف ".

[8] في د: "وبساحتهم".

[9] الكلمات السابقة من سورة الصافات.

حاصل هذه الأبيات: أن المصاحف اختلفت في هذه الترجمة زيادة على ما تقدم فيها من الاختلاف في اثني عشر موضعا:

**الأول**: كلمة: ﴿قُل﴾ الأولى في سورة الأنبياء، وذلك قوله تعالى: ﴿**قُل رَّبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ**﴾ [الأنبياء: 4]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الحجاز، والعراق، والشام، **فقال**:« وفي الأنبياء في مصاحف أهل الكوفة: ﴿ **قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ** ﴾ بالألف، وفي سائر المصاحف: ﴿**قُل رَّبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ**﴾ بغير ألف[1]».

واحترزت بقيد الرتبة عن الثاني في سورة الأنبياء، وهو: ﴿**قُل رَّبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ**﴾ [الأنبياء: 112].

**الثاني** في ترتيب القرءان: ﴿ **أَوَلَمْ يَرَ** ﴾ في سورة الأنبياء، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال:« وفيها في مصاحف أهل مكة: ﴿**أَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ**﴾ [الأنبياء: 30] بغير واو بين الهمزة واللام، وفي سائر المصاحف: ﴿ **أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ** ﴾ بالواو[2]».

**الثالث** في ترتيب القرءان: ﴿ **سَيَقُولُونَ لِلَّهِ** ﴾ للفظان الأخيران في المؤمنين، ذكرهما في المقنع بعد النص المتقدم، فقال:« وفي المؤمنين، في مصاحف أهل البصرة: ﴿ **سَيَقُولُونَ ٱللَّهَ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ** ﴾ [المؤمنون: 87]، و﴿ **سَيَقُولُونَ ٱللَّهَ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ** ﴾ [المؤمنون: 89] بالألف في الاسمين الأخيرين، وفي سائر المصاحف ﴿ **لِلَّهِ** ﴾ ﴿ **لِلَّهِ** ﴾ فيهما.

**قال أبو عبيد**: وكذلك رأيت ذلك في الإمام[3]».

**قال الجعبري**:« أي[4] بالألفين فيهما[5]» انتهى.

---

[1] المقنع، ص 104. قال النائطي:« رسمه بحذف الألف أكثر وأشمل»، وهو الأولى وكلاهما حسن. ينظر: مختصر التبيين، 857/4-858، ونثر المرجان، 364/4.

[2] المقنع، ص 104.

[3] المقنع، ص 104-105، وينظر: مختصر التبيين، 895/4-896.

[4] في د: "رأى".

[5] الجميلة، ق/76-أ.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

**ثم قال أبو عمرو**:« وقال هارون الأعور عن عاصم الجحدري كانت في الإمام ﴿لِلَّهِ﴾ ﴿لِلَّهِ﴾، وأول من ألحق هاتين الألفين: نصر بن عاصم الليثي.

**وقال أبو عمرو**: كان الحسن يقول: الفاسق عبيد الله بن زياد، زاد فيهما ألفا، وقال يعقوب الحضرمي: أمر عبيد الله أن تزاد فيهما ألف.

**قال أبو عمرو**: وهذه الأخبار عندنا لا تصح، لضعف نقلتها، واضطرابها، وخروجها عن العادة، إذ غير جائز أن يَقْدُم نصر وعبيد الله هذا الإقدام، من الزيادة في المصاحف، مع علمهما بأن الأمة لا تسوّغ لهما ذلك، بل تنكره وتردّه، وتحذر منه، ولا تعمل عليه، وإذا كان ذلك باطل، إضافة زيادة هاتين الألفين إليهما، وصح أن إثباتهما من قبل عثمان، والجماعة رضي الله عنهم، على حسب ما نزل من عند الله تعالى، وما أقرأه[1] رسول الله صلى الله عليه وسلم، واجتمعت المصاحف على أن الحرف الأول: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ بغير ألف قبل اللام[2]» انتهى.

وعن هذا الأول احترزت بقيد[3] الأخيرين.

**الرابع** في ترتيب القرءان: ﴿قَلَكَمْ﴾ [المؤمنون: 112]، و﴿قَلَإِن لَّبِثْتُمْ﴾ [المؤمنون: 114] في المؤمنين، ذكرهما في المقنع بعد النص المتقدم، فقال:« وفيها وفي مصاحف أهل الكوفة: ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ ﴿قُلْ إِن لَّبِثْتُمْ﴾ بغير ألف في[4] الحرفين، وفي سائر المصاحف ﴿قَلَ﴾ بالألف في الحرفين، وينبغي أن يكون الحرف الأول في مصاحف أهل مكة بغير ألف، والثاني بالألف، لأن قراءتهم فيهما كذلك، ولا خبر عندنا في ذلك عن مصاحفهم، إلا ما رويناه عن أبي عبيد أنه قال: ولا أعلم أن مصاحف أهل مكة إلا عليها، يعني: على إثبات الألف في الحرفين[5]» انتهى.

---

[1] في هـ:" قرأه ".

[2] المقنع، ص 105.

[3] في د: بغير، والمثبت من ح ، هـ.

[4] في هـ:" بين ".

[5] المقنع، ص 105-106، وعقب النائطي على قول الداني قائلا:« ثم أقول في قول الداني المتقدم اضطراب صريح، فإن عاصما قرأها بلفظ الماضي مع أن في مصاحف أهل الكوفة مرسوم بغير ألف، فلا ضير في أن يكون مرسوما بغير ألف عند من قرأ:" قال" بلفظ الماضي رعاية للقراءتين أو مرسوما بالألف على قراءته»، وجرى العمل عند المشارقة بحذف الألف في الحرفين جمعا بين القراءتين. ينظر: مختصر التبيين، 4/898-899، ونثر المرجان، 4/585.

وقد جزم[1] في التنزيل: بثبوت الألف في الموضعين في المصحف المكي[2].

**الخامس:** ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ في الفرقان [الآية: 25]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدّم، فقال:« وفي الفرقان في مصاحف أهل مكة: ﴿وَنُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَنزِيلًا﴾ بنونين، وفي سائر المصاحف: ﴿وَنُزِّلَ﴾ بنون واحدة[3]» انتهى.

وقد احترزت بقيد الأولى عن الكلمة الثانية في السورة، وهي: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [الفرقان: 32].

وأما ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [الفرقان: 1]، فمبني للمعروف، والذي في البيت مبني للمجهول.

**السادس والسابع** في ترتيب القرءان: ﴿حَٰذِرُونَ﴾ [الشعراء: 56]. و﴿فَٰرِهِينَ﴾ [الشعراء: 149] ذكرهما في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف، فقال:« وفيها: أي في الشعراء، في بعض المصاحف: ﴿فَٰرِهِينَ﴾ بألف، وفي بعضها: ﴿فَرِهِينَ﴾ بغير ألف، وكذلك ﴿حَٰذِرُونَ﴾ و﴿حَذِرُونَ[4]﴾[5].

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] في هـ:" خرج ".

[2] مختصر التبيين، 4/898-899.

[3] وتبعه على ذلك الشاطبي. ينظر: المقنع، ص 106، ومختصر التبيين، 4/912-913، وتلخيص الفوائد، ص 36.

[4] في د: "حذرون وحاذرين".

[5] لم يخصص الداني ولا أبو داود مصحفا بعينه، وخصص اللبيب ذلك فقال:« ففي مصاحف أهل المدينة ومكة والبصرة" فرهين" بغير ألف بعد الفاء...، وفي مصاحف أهل البصرة والكوفة:" فٰرهين" بألف ثابتة بعد الفاء في اللفظ» وقال أيضا:« ففي مصاحف أهل المدينة ومكة والبصرة:" لجميع حذرون" بغير ألف، وفي مصاحف أهل الكوفة:" حاذرون" بألف ثابتة». وجرى العمل بالحذف جمعا بين القراءتين. ينظر: المقنع، ص 96، ومختصر التبيين، 4/925-926، والدرة الصقيلة، ق/43-ب.

**الثامن** في ترتيب القرءان: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الشعراء: 217]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم في ﴿نُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ فقال:« وفي الشعراء في مصاحف أهل المدينة، والشام: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وفي سائر المصاحف: ﴿وَتَوَكَّلْ﴾ بالواو [1]».

**التاسع**، في ترتيب القرءان: [﴿أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ في النمل [آية: 21]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال:« وفي النمل في مصاحف أهل مكـــــة][2]:﴿أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ بنونين، وفي سائر المصاحف: بنون واحدة [3]».

**العاشر** [في ترتيب القرءان][4]: ﴿قَالَ مُوسَىٰ﴾ في القصص [آية: 37]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم فقال:« وفي القصص في مصاحف أهل مكة: ﴿قَالَ مُوسَىٰ رَبِّىٓ أَعْلَمُ﴾ بغير واو قبل ﴿قَالَ﴾، وفي سائر المصاحف: ﴿وَقَالَ﴾ بالواو [5]».

**والحادي عشر**: ﴿لُؤْلُـــؤًا﴾ في فاطر [آية:33]، ذكره في المقنع في باب ذكر ما رسم بإثبات الألف على اللفظ أو لمعنى بما حاصله بعد التطويل:« أن المصاحف اختلفت في رسم الألف فيه بعد الواو، ولم تختلف في ثبوت الألف في الذي في الحج [6]».

---

[1] المقنع، ص 106، وينظر: مختصر التبيين، 940/4.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ.

[3] المقنع، ص 106، وانظر: مختصر التبيين، 944/4-945.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

[5] المقنع، ص 106، وانظر: مختصر التبيين، 967/4.

[6] المقنع، ص 40-41، وانظر: مختصر التبيين، 872/4-873.

**الثاني عشر**: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ في يس [الآية: 35]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم في: ﴿قَالَ مُوسَىٰ﴾، فقال:« وفي يس في مصاحف أهل الكوفة: ﴿وَمَا عملتْ أَيْدِيهِمْ﴾ بغير هاء بعد التاء، وفي سائر المصاحف: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾ بالهاء [1]» انتهى.

ثم استطردت موضعا واحدا اتّفقت المصاحف على كيفية رسمه، واختلف القرّاء فيه[2]، وهو قوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: 10]، ذكره في المقنع في باب ما رسم بإثبات الألف على اللفظ، أو لمعنى، فقال:« وفي الأحزاب: ﴿الظُّنُونَا﴾ و﴿الرَّسُولَا﴾ و﴿السَّبِيلَا﴾ ثلاثتهن بالألف [3]».

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

[1] المقنع، ص 106، وانظر: مختصر التبيين، 1025/4.

[2] قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر وأبو جعفر بألف بعد النون في:" الظنونا"، واللام في:" الرسولا" و" السبيلا"، وصلا ووقفا إتباعا للرسم، وقرأ ابن كثير وحفص والكسائي وخلف في اختياره بإثباتها في الوقف دون الوصل. ينظر: النشر، 347/2-348، والبدور الزاهرة، ص 315-316.

[3] قال ابن الجزري:« واتفقت المصاحف على رسم الألف في الثلاثة دون سائر الفواصل». ينظر: المقنع، ص 38، ومختصر التبيين، 999/4، والنشر، 348/2.

# القسم السادس

## حذف الألف من سورة صاد إلى مختتم القرآن

قال رحمه الله:

[241] الْقَوْلُ فِي الْمَرْسُومِ مِنْ صَادٍ إِلَى ... مُخْتَتَمِ الْقُرْآنِ حَيْثُ كَمُلاَ

لما فرغ من ترجمة ما من مريم إلى صاد، انتقل إلى ترجمة ما من صاد إلى آخر القرءان، إذ لم يبق غيره، ولم يشر في هذه الترجمة إلى قسمي الوفاق والخلاف، كما أشار إليهما في التراجم المتقدمة، اكتفاء بتقدّمه[1] فيها، وانراد بـ«المرسوم» هنا: (المكتوب في المصحف من صاد إلى المنتهى)، وكأنّ الكلام على حذف ثلاث مضافات، أي: هذا القول في حذف ألف كلمات المرسوم، ولا يصح أن يراد هنا المثبت من الألفات، ويقدّر معه: والمحذوف، لأن الناظم لم يتكلم[2] على الألفات المثبتة، بل المحذوفة فقط، كما تقدم تحريره في صدر الكتاب.

**الإعراب**: أوّله بيّن من التقدير المتقدم، و«في المرسوم» متعلق بـ«القول»، و«من صاد» حال «المرسوم»، وهو هنا علم على السورة، فيصح صرفه وعدمه على قياس العلم المؤنث الساكن الوسط، ويصح كتبه بحرف واحد، كما كُتب في المصحف، اعتبارا بما نقل عنه، ويصح كتبه ثلاثيا، اعتبارا بما نقل إليه، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك أول شرح الناظم عند قوله: «وبعد فاعلم أن أصل الرسم[3]»، البيت.

و«إلى مختتم القرءان» متعلق بما تعلق به «من صاد»، و«مختتم» اسم[4] مفعول بمعنى: مكان الاختتام، ومحل ختم القرءان هو لفظ ﴿النَّاسِ﴾ من آخر سورة الناس [آية: 5]، و«حيث» بدل من «مختتم» على القليل[5]، أعني خروجها عن النصب على الظرفية، وعن الجر بـ«من[6]»، و«كمُل» بفتح الميم وضمها، وهو مع ضميره جملة في محل خفض بإضافة «حيث».

**وسبك البيت**: هذا القول في حذف ألفات كلم المرسوم، حال كونه من صاد إلى محل ختم القرءان مكان[7] كماله.

---

[1] في ز:" بتقديمه".

[2] في هـ:" لما تكلم "، والمثبت من ح ، د.

[3] ينظر: ص 298 وما بعدها، عند شرح البيت:6.

[4] في د ، ز: "بوزن اسم".

[5] وهو مذهب الفارسي. ينظر:مغني اللبيب. 151/1

[6] قوله : " بمن "، في موضعه محو في ح، وساقطة من هـ، والمثبت من د.

[7] في ح ، هـ: "فكان"، والمثبت من د ، ز.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

قال:

[242] وَاحْذِفْ مَصَابِيحَ مَعًا وَإِدْبَرَ ... لِابْنِ نَجَاحٍ خَاشِعًا وَالْغَفَّرْ

أمر[1] عن أبي داود بحذف ألف كلمتي: ﴿مَصَابِيحَ﴾، و﴿إِدْبَرَ﴾، و﴿خَاشِعًا﴾، و﴿الْغَفَّرُ﴾.

أما ﴿مَصَابِيحَ﴾، ففي فصلت: ﴿وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا[2]﴾ [فصلت: 12]، [وفي الملك: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ[3]﴾][4] [الملك: 5].

وأمّا﴿إِدْبَرَ﴾، ففي قاف: ﴿فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ السُّجُودِ[5]﴾ [ق: 40]، وفي الطور: ﴿فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ[6]﴾ [الطور: 49].

وأمّا﴿خَاشِعًا﴾، [ففي الحشر: ﴿لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا﴾ [الحشر: 21][7]]، وهو متّحد في قراءة نافع[8].

وقد ذكر الشيخان الخلاف في حذف ألف الواقع في سورة القمر[9].

وسكوت الناظم هنا عن حذفه بيّن، وعن زيادته في باب زيادة الألفات، لتعين ثبوت الألف فيه لقراءة غير نافع، وهذا بخلاف ﴿اسْتَيْئَسَ﴾ [يوسف: 110]. و﴿اسْتَيْئَسُوا﴾

---

[1] في ز:" أخبر".

[2] مختصر التبيين، 4/1082-1083.

[3] مختصر التبيين، 5/1214-1215. ولم يتعرض هذا الموضع الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 135.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] مختصر التبيين، 4/1137.

[6] ولم يتعرض لهذين الموضعين الداني، وأطلق البلنسي الحذف في الجميع، وبه جرى العمل في الموضعين.( دليل الحيران، ص 135، وسمير الطالبين، ص 40).

[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[8] مختصر التبيين، 4/1197.

[9] المقنع، ص 98، ومختصر التبيين، 4/1159. وجرى العمل بالحذف ليشمل القراءتين. (دليل الحيران، ص 135).

[يوسف: 80]، فلأنه لا يتعين ثبوت الألف فيه لقراءة غير نافع، لأن زيادة الألف مع الهمزة، سابقا ولاحقا معهود.

وأما ﴿ ٱلْغَفَّارُ ﴾، ففي صاد: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّارُ [1] ﴾ [ص: 66]، وفي الزمر: ﴿أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّارُ [2] ﴾ [الزمر: 5]، وفي المؤمن: ﴿وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّارِ [3] ﴾ [غافر: 42].

**تنبيه:** كان حق[4] الناظم أن يستثني المنكّر في سورة نوح، وهو: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: 10]، إذ لم يذكره أبو داود في التنزيل، لا تصريحا ولا تلويحا.

وقد نص في صدر[5] التنزيل على ثبت ألف: ﴿ ٱلْغَفَّارُ ﴾ إجمالا[6]، وحيث تكلم على الثلاثة كل واحد في محله نصّ على حذفه، فقد تعارض نصاه فيه.

وحينئذ: فإما أن يتخرّج[7] من النصين خلاف، وإما أن يتنزل النص بالثبت على ما عدى الثلاثة، وليس هو عدا[8] المنكّر في سورة نوح.

ولما لم يحك الناظم الخلاف في ﴿ ٱلْغَفَّارُ ﴾ وعلمنا تعيّن[9] الحمل الثاني، وهو تنزل الثبت على ما عدا الثلاثة، فيتعين ثبته[10].

والاعتذار بأن (الـ) هنا قد[11] لإخراج المنكّر، عمل باليد.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] مختصر التبيين، 1053/4.

[2] مختصر التبيين، 1056/4.

[3] مختصر التبيين، 1075/4.

[4] في ز:" من حق".

[5] " صدر " الزيادة من ح ، د.

[6] مختصر التبيين، 318/2.

[7] في هـ:" يتجرد ".

[8] في هـ:" دعوى ".

[9] في ز:" تعين فهمه التنزيل على المحل الثاني".

[10] وجرى العمل بالحذف في لفظ:" الغفار" المحلى بـ:" الـ"، وثبت المنكّر. ينظر: دليل الحيران، ص 135، وسمير الطالبين، ص 54.

[11] يقصد بذلك الرجراجي، ينظر: تنبيه العطشان، ص 525.

**الإعراب**: «معا» بمعنى: جميعا حال «مصابيح»، ولابد من تقدير مضاف أو معطوف، أي: احذف كلمتي «مصابيح»، أو احذف «مصابيح» و«مصابيح»، إذ لا يصح وصف المفرد بمعنى الجمع، وباقيه واضح.

**قال**:

[243] كِذَّابًا الأَخِيرَ قُلْ وَعَنْهُمَا أَسْوِرَهْ أَثْرَةٌ قُلْ مِثْلَ مَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿ كِذَّابًا ﴾ الأخير.

وعن الشيخين بحذف ألف: ﴿أَسْوِرَةٌ ﴾، و﴿ أَثَرَةٍ ﴾.

أما ﴿ كِذَّابًا ﴾ الأخير، ففي آخر النبأ: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ: 35]، وهذا هو الآتي للناظم بالخلاف لأبي عمرو.

وقد قرأه الكسائي: بتخفيف[1] الذال، واتفق السبعة على ثبوت ألفه[2].

واحترز بقيد التأخّر عن الأول، وهو في النبأ أيضا: ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ: 28].

تنبيه: **قال الشارح**: «وقد طالعت **نسخا من التزيل، ومن مختصر التزيل**: فما رأيت أبا داود تعرّض لذكر الأول، ولا الأخير، بحذف ولا إثبات، فذكرت ذلك للناظم رحمه الله مرة بمنزله في مدّة سكناه بالبلد الجديد[3]، فأخرج منه مبيَّضات، وأوراقا كثيرة كان بيَّض[4] فيها ما نظم في هذا النظم، فلم يجد فيها ﴿ كِذَّابًا ﴾، فتعجب من ذلك، وقال لي - وهو صادق -: ما

---

[1] في هـ:" بتضعيف ".

[2] ينظر: التيسير، ص 170، والكافي، ص 210، والتبصرة، ص 375.

[3] أي بفاس.

[4] في ز:" يبيض".

نظمت شيئا حتى رأيته وحققته، ووعدني بالبحث فيه والنظر، فما راجعته حتى مات رحمه الله[1]» انتهى[2].

ويظهر لي والله أعلم أن هذا سرى[3] للناظم من ما وقع من[4] مختصر التنزيل من ذكر: ﴿وَلَا كِذَّابًا﴾ بيانا لانتهاء الآية.

**وفي التجيبي ما نصه:** «قال نافع: ﴿لَغْوًا وَلَا كِذَّابًا﴾ بغير ألف، قال سليمان: وقياسه ﴿بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾، لكن لم أروه[5]» انتهى.

ولم أر هذا الذي نُقل عن أبي داود في عدّة من مختصرات التنزيل، ولكن الناقل أمين، ولعله اطلع عليه في بعض نسخ من التنزيل، أو في التبيين، وكذا[6] يحتمل أن يكون الناظم اطلع عليه في بعض نسخ التنزيل.

وأما ﴿أَسْوِرَةٌ﴾ المحذوف للشيخين، ففي الزخرف: ﴿فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ[7]﴾ [الزخرف: 53]، وهو جمع: (أَسَاوِر).

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] التبيان لابن آجطا، ق/274-ب.

[2] ومن نسب الحذف لأبي داود أيضا المارغني والضباع. قال اللبيب:« إن جميع المصنفين لكتب الرسم ذكروا في كتبهم أن الأولى في الإمام بألف والثانية بغير ألف». (دليل الحيران، ص 135، وسمير الطالبين، ص 46، والدرة الصقيلة، ق/49-ب).

[3] في ح ، د:" تيسر"، والمثبت من: هـ ، ز.

[4] في هـ:" في ".

[5] في هـ :" لم أره ".

[6] في ح ، د:" لذا"، والمثبت من: هـ ، ز.

[7] المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 1103/4.

وقد قرأه حفص[1]: بسكون[2] السين، جمع: (**سوَار**)، هكذا عين[3] في التنزيل لكل[4] جمعٌ مقروءٌ[5] به مفردا[6].

**والذي في القاموس**: «السِّوار ككتاب وغُرَابٍ القُلْبُ كالأُسْوارِ بالضم، والجمع أُسورَةٌ، وأَسَاوِرُ، وأَسَاوِرَةٌ وسُوْرٌ[7] [وكذا سُؤُورٌ[8]]» انتهى[9].

واحترز بقيد التاء عن الخالي منها، نحو: ﴿**يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ**﴾ في الكهف [آية: 31]، ومثله في الحج، وفاطر، والإنسان، كما خرج ما عدا هذا الأخير بالترجمة أيضا.

وقد نص أبو داود على ثبته في السورتين الأوليين[10].

وأما﴿ **أَثَـٰرَةٍ** ﴾، ففي الأحقاف: ﴿**أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ**[11] ﴾ [الأحقاف: +].

وقد قُرِئ شاذا: بقصر الثاء، مفتوحة وساكنة، وبضم الهمزة، وسكون الثاء[12].

**الإعراب**: «كذابا» عطف على المنصوبات في البيت السابق، و«الأخير» نعته، و«قل[13]» أمر لإقامة الوزن، و«عنهما أساورة» خبر ومبتدأ على حذف مضافين، أي: حذف ألف «أساورة»، والجملة محكية بـ«قل»، وسكن هاؤه إجراء للوصل مجرى الوقف، ويحتمل أن يكون

---

[1] ويوافقه يعقوب. ينظر: النشر، 369/2، والبدور، ص 361.

[2] في ز:" بكسر".

[3] قوله: عين ، في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ ، د.

[4] في د: "لكن".

[5] في د: "مقدر".

[6] مختصر التبيين، 1103/4.

[7] في ز:" وسِوَر".

[8] ما بين المعقوفين سقط من: ز.

[9] القاموس المحيط 55/2.

[10] مختصر التبيين، 872/4.

[11] المقنع، ص 13، ومختصر التبيين، 1117/4.

[12] بالفتح ونسبت لابن عباس وعكرمة وقتادة وعمرو بن ميمون، وبالسكون ونسبت لعلي وأبي عبد الرحمان السلمي، وبضم وسكون ونسبت لأبي البرهم.( المحتسب، 264/2، ومختصر ابن خالويه، ص 140، وكتاب في شواذ القرآن، ق/111-أ.

[13] في ز:" وقد".

«أساورة» معطوفا كالكلم قبله، فيتعلق «عنهما» بناصبها، ويحتمل أن يكون معمولا[1] لـ«احذف» مقدّر، يدل عليه ما قبله، فيتعلق به «عنهما»، و«أثارة» عطف على «أساورة»، فهو مرفوع المحل أو منصوبه، وعلى كل فهو محكي، و«قل» أمر لإقامة الوزن، و«مثل ما» حال «أساورة[2]»، ومعطوفه على المحمل[3] الثاني، وحال من ضمير خبره على المحمل الأول، و«ما» واقعة على الكلم المتقدمة، ويحتمل أن يكون «مثل» نعتا لمصدر محذوف معمول لـ«احذف»، أي: حذفا مثل ما تقدم، فـ«ما» واقعة على الحذف، وقد حذف صلة «ما» للعلم بها.

قال:

[244] وَأَن تَدَارَكَهُ فِي عِبْدِي ثُمَّ لَهُ عِبْدَنَا بِنَصَادِ

أخبر عن الشيخين بحذف ألف: ﴿ أَن تَدَارَكَهُ ﴾، و﴿ فِي عِبَدِى ﴾، وعن أبي داود بحذف ألف: ﴿ عِبَدَنَآ ﴾ في سورة ص.

أمّا ﴿ أَن تَدَارَكَهُ ﴾، ففي نون ﴿ لَوْلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾[4] [القلم: 49]، [وليست[5]] أن قيدا بل إيضاح.

وأمّا ﴿ عِبَدِى ﴾ ففي الفجر: ﴿ فَٱدْخُلِى فِى عِبَدِى ﴾[6] [الفجر: 29].

وقد قرئ شاذا: ﴿ عَبْدِى ﴾ بالإفراد[7].

واحترز بقيد: (في)، عن الخالي منها، نحو: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [الزخرف: 68].

---

[1] في هـ:" مفعولا ".

[2] في هـ:" السورة ".

[3] في ز:" المحل".

[4] المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 1222/5.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[6] المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 1296/5.

[7] نسبت لأبيّ وغيره. ( مختصر ابن خالويه، ص 174، والمحتسب، 416/2).

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

وأمّا ﴿ عِبَدَنَآ ﴾ في ص لأبي داود، فهو: ﴿ وَٱذْكُرْ عِبَدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ [ص: 45].[1]

وقد قرأه ابن كثير: ﴿ **عَبْدَنا** ﴾ بالإفراد[2].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو: ﴿ نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشورى: 52]، لا يقال هذا خارج بقيد حركة الحكاية، وهي فتحة الدال، لأن الناظم لم يعهد منه اعتماد قيدا الفتحة إلا[4] منضمة للتنوين، حسبما قرّر في صدر النظم[5].

**تنبيه**: لو جرى الناظم على اصطلاحه لجمع ﴿ **عِبَدِى** ﴾ و﴿ عِبَدَنَآ ﴾ مع ﴿عِبَادَتِهِۦ ﴾ في محل واحد، وإن كان الأول مصدرا، وهذان جمعا.

**الإعراب**: «وأن تداركه» و«في عبادي» عطف على «أساورة» في البيت السابق بحذف العاطف من الثاني، وفي بعض النسخ بسكون هاء: «تَدَارَكَهْ»، مع ثبوت الواو قبل «في عبادي»، و«له عبادنا» خبر ومبتدأ على حذف مضافين، أو هما مفعولان[6] لفعل[7] محذوف، تقديره: احذف، وضمير له لأبي داود، لأنه لما امتنع رجوعه للشيخين معا، للاختلاف بالإفراد والتثنية، تعيّن رجوعه لابن نجاح المتقدم ذكره صدر[8] الترجمة، و«بصاد» حال «عبادنا»، وباؤه ظرفية.

**قال**:

[245] أَضْغَنَ ٱلْوَحِ وَفِي لَوَاقِمْ وَعَنْمَا الْخِلَافُ فِي مَوَاقِمْ

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿ **أَضْغَنَ** ﴾، و﴿ **أَلْوَحِ** ﴾، و﴿ **لَوَقِعٌ** ﴾، وعن الشيخين بالخلاف في حذف ألف: ﴿ **مَوَاقِعِ** ﴾.

---

[1] مختصر التبيين، 1052/4.

[2] ينظر: التيسير، ص 144، والكافي، ص 172، والتبصرة، ص 320.

[3] قوله:" نحو نهدي به من "، في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[4] في ح:" لا "، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[5] ينظر: ص 408.

[6] في د: معمولان.

[7] في هـ :" بفعل ".

[8] في ز:" في صدر ".

أما﴿ أضْغَـــٰنَ ﴾، ففي القتال: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَـٰنَهُمْ ﴾ [محمد: 29]، ﴿وَيُخْرِجْ أَضْغَـٰنَكُمْ [1] ﴾ [محمد: 37].

وأمّا﴿ ٱلْوَاجِ ﴾، ففي القمر: ﴿وَحَمَلْنَـٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ [2] ﴾ [القمر: 13]، وخرج بقيد الترجمة الواقع في ثلاثة مواضع من الأعراف.

وأما﴿ لَوَٰقِعٌ ﴾، ففي والذاريات: ﴿ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ [3] ﴾ [الذاريات: 6]، وهو متعدّد.

واحترز بقيد اللام عن الخالي منها نحو: ﴿وَهُوَ وَاقِعٌۢ بِهِمْ ﴾[الشورى: 22]، ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [المعارج: 1].

وأمّا ﴿ مَوَٰقِعِ ﴾ المختلف فيه عن الشيخين[4]، ففي الواقعة: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ [5] ﴾ [الواقعة: 75].

وقد قرأه الأخوان بالإفراد[6].

**تنبيه:** يترجّح في ﴿ مَوَٰقِعِ ﴾ الحذف للإضافة إلى قراءة الأخوين، ولأنه مروي عن نافع، وفي المصاحف المدنية[7].

**الإعراب:** «أضغان» و«ألوا ح» عطف على «عبادنا»، بحذف العاطف منهما، و«في لواقع» متعلق بفعل محذوف، أي: احذف الألف في «لواقع»، وباقيه واضح.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] مختصر التبيين، 1126/4. ولم يتعرض لهما الداني، وجرى العمل بالحذف.( دليل الحيران، ص 137، وسمير الطالبين، ص 54).

[2] مختصر التبيين، 1161/4.

[3] مختصر التبيين، 1140/4.

[4] قال السخاوي:« فالقراءتان مرسومتان في موضعين لما لم يكن رسمهما في مكان واحد». ينظر: الوسيلة، ص 232.

[5] المقنع، ص 98، ومختصر التبيين، 1182/4-1183.

[6] ينظر: التيسير، ص 160، والتبصرة، ص 352، والكافي، ص 196.

[7] قال اللبيب: « والحذف آثر وأشهر». ( الدرة الصقيلة، ق/49-أ ، والمقنع، ص 14، وبيان الخلاف، ق/42-ب).

قال:

[246] كَـذَا وَلَا كِـذَّبًـا أَيْضًـا يُرْسَـمُ ... بِمُقْنِـعٍ وَعَنْهُمَـا عَـلِيهِمُ

[247] بِالْحَـذْفِ مَـعْ خِتَـامُهُ كَبَـئْرْ .....

أخبر عن أبي عمرو بالخلاف في حذف ألف: ﴿وَلَا كِذَّابًا﴾، وعن الشيخين بحذف ألف: ﴿عَـلِيهِمْ﴾، و﴿خِتَـٰمُهُۥ﴾، و﴿كَبَـٰٓئِرَ﴾.

أمّا ﴿وَلَا كِذَّابًا [1]﴾، فهو المتقدم في قوله: «**كذّابا الأخير**[2]».

واحترز بقيد المجاور من الخالي عنه، وهو الأول، كما احترز[3] عنه هناك بقيد التأخّر.

وأمّا﴿ عَـلِيهِمْ﴾، ففي سورة الإنسان: ﴿عَـٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ [4]﴾ [الإنسان: 21].

وقد قرأه نافع، وحمزة[5]: بسكون الياء، والباقون: بفتحها، واتفق السبعة على ثبوت الألف.

وقُرِئ شاذا: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بصورة الجار والمجرور[6].

وأمّا ﴿خِتَـٰمُهُۥ﴾، ففي المطففين: ﴿خِتَـٰمُهُۥ مِسْكٌ﴾ [المطففين: 26].

وقد قرأه الكسائي: بفتح الخاء، وتقديم الألف على التاء[7].

**قال في التنزيل:** « بحذف الألف قبل التاء وبعدها [8] ».

---

[1] ينظر: المقنع، ص 14، 23.

[2] في البيت:243، ص 779.

[3] في هـ: احترزت.

[4] ينظر: المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 1252/5.

[5] ويوافقهم من العشرة: أبو جعفر. ينظر: الكافي، ص 209، والتبصرة، ص 373، والنشر، 396/2.

[6] ونسبت لابن سيرين والحسن والأعمش وأبي حيوة وابن أبي عبلة والزعفراني وأبان وغيرهم. ينظر: كتاب في شواذ القرآن، ق/128-أ، والبحر المحيط، 366/10.

[7] ينظر: الكافي، ص 212، والتبصرة، ص 379، والنشر، 399/2.

[8] ينظر: مختصر التبيين، 1279/5، والمقنع، ص 14.

وأمّا ﴿كَبَٰٓئِرَ﴾، ففي الشورى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ﴾[1] [الشورى: 37]. ومثله في النجم[2].

وقد قرأهما الأخوان: بكسر الباء، بعدها ياء ساكنة[3].

وخرج بقيد الترجمة ما قبلها، وهو: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء: 31]، كذا نقله **الشارح** عن خط الناظم[4]، إلا أنه لم يصرّح باللفظ الخارج عن الترجمة.

**الإعراب**: «ولا كذابا» مبتدأ، وجملة «يرسم» خبره، و«بمقنع» متعلق بـ«يرسم»، و«كذا» حال من ضميره، و«أيضا» مفعول مطلق عامله [«يرسم»[5]]، و«عاليهم» بالحذف جملة اسمية، و«عنهما» متعلق بمتعلق الخبر، و«مع ختامه» حال من ضمير متعلق الخبر، و«[كبائر[6]]» عطف على «ختامه» بحذف العاطف.

**قال**:

[.....] ..... وَٱبْـــنُ نَجَـــاحٍ وَٰعِيَـــهْ بَصَـــائِرْ

[248] كَـــذَا [الْمُنَاجَـــاةُ[7]] لَـــهُ قَـــدْ وَقَعَـــتْ وَخُلْـــفُ [رَيْحَـــانٌ] لَـــهُ فِـــي وَقَعَـــتْ

أخبر عن أبي داود ابن نجاح بحذف ألف: ﴿وَٰعِيَةٌ﴾، و﴿بَصَٰٓئِرُ﴾، وما تصرّف من مادة: **المناجاة**، وبالخلاف في حذف ألف: ﴿رَيْحَانٌ﴾ الواقع في سورة الواقعة.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 1094/4.

[2] ينظر: المقنع، ص 14، ومختصر التبيين، 1155/4.

[3] ويوافقهم خلف من العشرة. ينظر: النشر، 367/2، والبدور، ص 357، 385.

[4] ينظر: التبيان، ق/276-أ.

[5] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ، د، ز.

[6] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ، د، ز.

[7] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ، د، ز.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وهذا شطر عوض شطر[1] الناظم: «**كذا التناجي والمناجاة أتت**».

وأما ﴿**رَيْحَـــانٌ**﴾ في الواقعة، وهو المختلف فيه، فهو: ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾ [الواقعة: 89].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في الرحمان، وهو: ﴿ وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ ﴾ [الرحمن: 12].

**قال في التنزيل**: « في الواقعة: ﴿**وَرَيْحَانٌ**﴾ رسمه عطاء وحكم: بالألف، ورسمه الغازي: بغير ألف، وكلاهما عندي حسن، واختياري الألف[2]، [مثل][3] الذي في الرحمان[4]».

**الإعراب**: واضح، وبين «وقعت» [و«وقعت»][5] الجناس المستوفى.

**قال**:

**[249] وَمِثْلُـهُ ٱلْمُرْجَـانُ عَنْـهُ قَـدْ رُسِـمْ عَـــنِ ٱلْخُرَاسَـــانِي عَطَـــاءٍ وَحَكَـــمْ**

أخبر عن أبي داود بالخلاف في حذف ألف: ﴿**ٱلْمَرْجَانُ**﴾ عن عطاء بن يزيد الخراساني، وحكم بن عمران الناقط القرطبي، وقد وقع في موضعين من سورة الرحمان: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن: 22]، ﴿ كَأَنَّهُنَّ ٱلْيَاقُوتُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن: 58].

**قال أبو داود في التنزيل**: « في الأول ﴿**ٱلْمَرْجَانُ**﴾ بألف بين الجيم والنون، وبغير ألف، كذا رسمه حكم، وعطاء بن يزيد الخراساني، وأضرب عنه الغازي، وغيره فلم يذكره[6]».

المكتبة الرقمية الإسلامية
عبد القادر للعلوم
جامعة الأمير عبد القادر

[1] في د: "عن شطر".

[2] ووافقه في اختياره: ابن القاضي، والمارغني، والضباع، وعليه العمل. ينظر: بيان الخلاف، ق/42-ب، ودليل الحيران، ص 138، وسمير الطالبين، ص 44.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 4/1183-1184.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت في هـ، د، ز.

[6] ينظر: مختصر التبيين، 4/1167.

**وقال في آية اللفظ الثاني**: « وفيه مما لم يذكر: ﴿**الْمرْجانُ**﴾ بألف، ورسمه أيضا حكم وعطاء بغير ألف [1] ».

**تنبيه**: تعقّب **بعضهم** فهم فهم الناظم كلامَ أبي داود [على نقله الخلاف عن عطاء، وحكم، بما حاصله: « أن كلام أبي داود] [2] الثاني صريح في نقل الحذف [3] عن ذينك [4] الإمامين ».

وليس فيه الإشارة إلى خلاف [5] عنهما أصلا، وكلامه الأول محتمل، لأن [6] قوله فيه: «كذا»، تحتمل الإشارة أن تعود فيه إلى الطرف الأخير، وإلى الطرفين معا، فيتعيّن حمل المحتمل على ما ليس فيه احتمال، انتهى.

وهو تعقب ظاهر الصحة، وقد أُجيبَ عنه بما لا يقنع جوابا.

وقد نقل **بعضهم** عن التنزيل أنه زاد بعد النقل المتقدم في ﴿**الْمَرْجَانُ**﴾ الثاني ما صورته: «و﴿**ٱلْإِحْسَٰنِ**﴾ بغير ألف فيهما [7]، وأن التجيبي تبعه في ذلك» انتهى.

**وأظنه وهمًا منه**، وإنما أراد أبو داود كلمتي: ﴿**ٱلْإِحْسَٰنِ**﴾ من قوله تعالى: ﴿ **هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ** ﴾ [الرحمن: 60]، ويرحم الله الشارح حيث لم يغترّ [8] بذلك.

**وأما التجيبي**: فلا شك أنه حسَّن حذف الألف من ﴿**الْمَرْجَـٰنُ**﴾ حيث تكلم على كل واحد في محلّه، ولكن لا دليل [9] على أنه تبع في ذلك أبا داود [10].

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 4/1171.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ.

[3] لعلها الخلاف.

[4] في هـ:" ذلك "

[5] في هـ:" خلا ".

[6] في هـ:" فإن ".

[7] ينظر: مختصر التبيين، 4/1171-1172.

[8] في ز:" يعتد".

[9] في د: "ولكن لا دليل له".

[10] وجرى العمل على إثبات ألفه ينظر: بيان الخلاف، ق/42-ب، ودليل الحيران، ص 138، وسمير الطالبين، ص 43.

**الإعراب**: «ومثله» حال من مرفوع «رسم»، [و«المرجان» مبتدأ، وجملة «رسم»][1] خبره، و«عطاء» بدل من «الخراساني»، و«حكم» عطف على «الخراساني».

**قال**:

**[250] وَعَنْهُ فِي أَقْوَاتَهَا قَدْ حُذِفَا كَذَا النَّوَاصِي عَنْهُ أَيْضًا عُرِفَا**

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿ أَقْوَاتَهَا ﴾، و﴿ النَّوَاصِي ﴾.

أمّا ﴿ أَقْوَاتَهَا ﴾، ففي فصلت: ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَاتَهَا[2] ﴾ [فصلت: 10].

وأمّا ﴿ النَّوَاصِي ﴾، ففي الرحمان: ﴿ يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِي وَٱلْأَقْدَامِ[3] ﴾ [الرحمن: 41].

**الإعراب**: واضح، و«**أقواتها**» مجرور بـ«في»، إلا أنه حكي[4] نصبه.

**قال**:

**[251] وَمَا أَتَى فِي الذِّكْرِ مِنْ خَاشِعَةِ مَعْ تُمَارُونَهُ مَعْ كَاذِبَةِ**

**[252] فِي سُورَةِ الْمَلَقِ قُلْ وَالْمُنْصِفُ أَهْمَلَهُ .....**

أخبر عن أبي داود بحذف ألف ما ورد في القرءان من لفظ: ﴿ خَٰشِعَةً ﴾، وألف: ﴿ تُمَٰرُونَهُۥ ﴾، و﴿ كَٰذِبَةٍ ﴾ في سورة العلق، وعن صاحب المنصف بحذف ألف: ﴿ كَٰذِبَةٍ ﴾ مطلقا، أي غير مقيد بسورة العلق.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 1082/4. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 139، وسمير الطالبين، ص 62، وفتح الرحمن وراحة الكسلان، ص 14.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 1170/4. ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 139.

[4] في د: «محكي».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

أمّا ﴿ خَٰشِعَةً ﴾، ففي فصلت: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً [1] ﴾ [فصلت: 39]، وهو متعدّد في نون[2]، والمعارج[3]، والغاشية[4].

[وأمّا ﴿ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ ﴾، ففي النجم: ﴿ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ [5] ﴾ [النجم: 12].

وقد قرأه الأخوان: بفتح التاء، وسكون الميم[6]][7].

وأمّا ﴿ كَٰذِبَةٍ ﴾ في العلق، فهو: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ○ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ [8] ﴾ [العلق: 15 – 16].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في الواقعة: ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ [9] ﴾ [الواقعة: 2]، واللفظان محذوفان معا لصاحب المنصف.

**الإعراب:** «ما أتى» موصول وصلته، وهو عطف على «النواصي»، و«مع تمارونه» حال من ضمير «أتى»، و«مع كاذبة» عطف على الظرف قبله بحذف العاطف، وباقيه واضح.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 1086/4.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 1221/5-1222.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 1230/5.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 1289/5. وجرى العمل بالحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 139.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 1153/4. ولم يذكره الداني، وجرى العمل بالحذف ليشمل القراءتين، وما جاء في بعض المصاحف بإثبات الألف - كمصحف الجماهيرية الليبية بقراءة قالون مثلا – مخالف للنص. ينظر: دليل الحيران، ص 139.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[7] ويوافقهما من العشرة خلف ويعقوب. ينظر: النشر، 379/2، والبدور، ص 384.

[8] ينظر: مختصر التبيين، 1309/5.

[9] وعلى الحذف جرى العمل عند المغاربة في هذا الموضع. قال ابن القاضي:« العمل بالإثبات، وحذفه أولى للنظائر»، وجرى العمل بالإثبات عند المشارقة، والحذف أولى. ينظر: بيان الخلاف، ق/42-ب، ودليل الحيران، ص 139، وسمير الطالبين، ص 56، ولطائف البيان، 92/1.

قال:

[.....] ..... ..... [وَٱبْـــنُ نَجَـــاحٍ يَحْـــذِفُ][1]

[253] أَهَـــنَنِ ٱلْأَلْقَـــبِ مَـــمْ تَفَـــوُتَا ثُـــمَّ يَنَـــبِيمَ حُطَـــمًا قَـــنِتَا

أخبر عن أبي داود بحذف ألف: ﴿ أَهَنَنِ ﴾، و﴿ ٱلْأَلْقَـــبِ ﴾، و﴿ تَفَوُتِ ﴾، [و﴿ يَنَبِيعَ ﴾[2]]، و﴿ حُطَمًا ﴾، و﴿ قَنِتُ ﴾.

أمّا﴿ أَهَنَنِ ﴾، ففي الفجر: ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَنَنِ ﴾ [الفجر: 16].

**قال في التنزيـــل:**« ﴿ أَهَنَنِ ﴾ بغير ألف بين الهاء والنون الأولى، كذا رسمه الغازي، وحكم، وعطاء، ولم أرو ذلك عن غيرهم[3] ».

وأمّا﴿ ٱلْأَلْقَـــبِ ﴾، ففي الحجرات: ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَـٰبِ ﴾[4] [الحجرات: 11].

وأمّا﴿ تَفَوُتٍ ﴾، ففي الملك: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَـٰنِ مِن تَفَوُتٍ ﴾[5] [الملك: 3].

وقد قرأه الأخوان: بقصر الفاء، وشد الواو[6].

وأمّا ﴿يَنَبِيعَ ﴾، ففي الزّمر: ﴿فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[7] [الزمر: 21].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من ح، وأثبت من هـ، د، ز.

[2] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 1294/5.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 1132/4.

[5] نقل أبو داود إجماع المصاحف على حذف الألف. وقد رسم في بعض المصاحف – كمصحف الجماهيرية الليبية برواية قالون مثلا – بالإثبات لسكوت الداني، وليس ذلك بصواب لأمور ثلاثة:

الأمر الأول: نقل أبي داود الإجماع.

الأمر الثاني: رعاية للقراءتين.

الأمر الثالث: تقليلا للخلاف.

ينظر: مختصر التبيين، 1214/5، ودليل الحيران، ص 139.

[6] ينظر: التبصرة، ص 362، والكافي، ص 201، والنشر، 389/2.

[7] ينظر: مختصر التبيين، 1057/4.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وقد **حكى التجيبي** فيه خلافا، **قال**: «والصحيح الحذف».

وأمّا ﴿ حُطَٰمًا ﴾، ففيها أيضا: ﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ حُطَٰمًا [1] ﴾[الزمر: 21]، وقد تعدّد في الواقعة[2]، والحديد[3].

وأمّا ﴿ قَٰنِتٌ ﴾، ففي الزمر: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ [4] ﴾[الزمر: 9]، وقد خرج بقيد الترجمة نحو: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا ﴾[النحل: 120].

**الإعراب**: واضح.

**قال**:

[254] وَوَزْنُ (فَعَّالٍ) وَ(فَاعِلٍ) ثَبَتْ ... فِي مُقْنِعٍ إِلاَّ الَّتِي تَقَدَّمَتْ

أخبر عن أبي عمرو بثبت ألف الكلم التي على وزن: (**فَعَّال**) ووزن (**فَاعِل**). إلا الكلم التي تقدمت من الوزنين.

أمّا المثبت له مما لم يتقدم من الكلم، فقال في المقنع: « وكذلك رسموا - يعني بألف -: كل ما كان على وزن: (**فَعَال**). و(**فِعَال**)، بفتح الفاء، وكسرها، وعلى وزن: (**فَاعِل**)، نحو: ﴿ ظَالِمٌ ﴾ و﴿ كَاتِبٌ ﴾ و﴿ شَاهِدٌ ﴾ ﴿وَسَارِبٌ [5] ﴾ و﴿مَارِدٍ ﴾ و﴿ طَارِد ﴾.

وعلى (**فَعَّال**)، نحو: ﴿ خَوَّانٍ ﴾ و﴿ خَتَّارٍ ﴾ و﴿ صَبَّارٍ ﴾ و﴿ كَفَّارٍ ﴾.

---

[1] ينظر: مختصر التبيين، 1057/4.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 1181/4.

[3] ينظر: مختصر التبيين، 1187/4-1188.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 1056/4.

[5] في المقنع المطبوع ص 44،:" وشارب".

وعلى وزن (**فُعْلاَن**)، نحو: ﴿بُنْيَانٌ[1]﴾ و﴿**طُغْيَان**﴾ |و﴿**كُفْرَانَ**﴾ و﴿**قُرْبَان**﴾|[2] و﴿**خُسْرَانُ**﴾ و﴿**عُدْوَانَ**﴾.

و**فِعْلاَن**، نحو: ﴿**صِنْوَانٌ**﴾ و﴿**قِنْوَانٌ**﴾[3]» انتهى.

وأمّا المتقدم له بالحذف فهو عشرون كلمة: واحد منها على وزن (**فَعَّال**)، وهو: ﴿**اَلْخَلَّقُ**﴾، وباقيها على وزن [**فاعِل**][4][5]، وله في بعضها الخلاف، وقد تقدم وجه ذكر الناظم لهذه الأوزان لأبي عمرو بالإثبات، وأنه لم يذكرها لمجرد تبرّع، ولكن لمقتضى[6] دعا إليه.

وقد تقدم أيضا البحث مع الناظم في ذكره (**فُعْلاَن**) بضم الفاء، و(فَعَّال) و(فاعِل)، دون (**فِعْلاَن**) بكسر الفاء، و(فِعَال) مخفف العين، بفتح الفاء، وكسرها عند قوله: «**وذكر الداني وزن فُعْلان**[7]»، البيت.

**الإعراب**: واضح.

**خاتمة: أذكر فيها ما انفرد التجيبي بحذفه من الألفات في هذه الترجمة:**

**قال**:« و﴿**خَزَآئِنُ**﴾ **في التنزيل**: «بألف قبل الزاي والياء»[8]، **وفي كتاب هجاء المصاحف**: ﴿**خَزَائِنُ**﴾ بغير ألف، حيث وقع ذكره في الطور، والأحزاب. و﴿**اَلْأَوْتَاد**﴾ بغير

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] في د: "...وسلطان"، وليس في المقنع المطبوع.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] المقنع، ص 45.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] وهي: « (صالح) و(خالد) و(مالك)في البيت:101، و(باطل)في البيت:116، و(كاتبا) في البيت:154، و(طائرا) في البيت:169، و(بالغ) في البيت:173، و(جاعل) ، و(فالق) في البيت:183، و(عالم) في البيت:188. و(كاذب) و(الكافر) في البيت:197، و(طائف) في البيت:207، و(ساحر) في البيت:212، و(سامرا) في البيت:221، و(هادي) في البيت:233، و(بقادر) في البيت:234 و(فارغا) في البيت:238، و(عاليهم) في البيت:246 » وقد زاد بعضهم لفظ (خالق) وهو خطأ لأنها لصاحب المنصف كما في البيت:183. ينظر: تنبيه العطشان، ص 536، الهامش رقم:4.

[6] في ز:" لمقتضى داع دعا".

[7] في البيت:217. ص 717-719.

[8] مختصر التبيين، 1084/4.

ألف، و﴿الْأَحْزَابِ﴾ قد ذكر، **وقال بعض الأئمة**: ﴿أَوَّابٌ﴾ بغير ألف، و﴿بِخَالِصَةٍ﴾ بغير ألف، و﴿الْأَخْيَارِ﴾ بغير ألف، و﴿الْأَشْرَارِ﴾ بألف، وبغير ألف، **ذكره بعض الأئمة**، و﴿تَخَاصُمُ﴾ بغير ألف[1].

و﴿الْقَهَّارِ﴾ بألف، وبغير ألف، **ذكره بعض الأئمة**، و﴿وَازِرَةٌ﴾ بغير ألف، و﴿أَنْدَادًا﴾ بألف، وبغير ألف، و﴿سَاجِدًا وَقَائِمًا﴾ بغير ألف فيهما، وفي بعضها بألف، و﴿الْخُسْرَانُ﴾ بغير ألف، و[2]﴿مَثَانِيَ﴾ و﴿فَأَذَاقَهُمْ[3]﴾ بغير ألف[4]، و﴿مَكَانَتِكُمْ﴾ قد تقدم أن الألف التي بعد الكاف اختلف في حذفها، وفي إثباتها، وأن التي بعد النون محذوفة بلا خلاف، و﴿فِي مَنَامِهَا﴾ بغير ألف، و﴿فُطِرَ﴾ بغير ألف و﴿سَيِّئَاتُ مَاكَسَبُوا﴾ و﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾ بألف بعد الياء، ورأيت في: «كتاب الغازي»: ﴿سَيِّئَاتُ﴾ بياءين بعد السين وتاء بعدهما من غير ألف في هذا الموضع الأخير خاصة، وفي الشورى: ﴿وَيَعْفُوا عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾، وكذا رأيت التي في الشورى بياءين في كتاب عطاء الخراساني، وأَضْرَبَ عن الذي في الزمر، واعتمادي ما قدمته، و﴿فَأَصَابَهُمْ﴾ بغير ألف، و﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾ و﴿مَقَالِيدُ﴾ بغير ألف، و﴿قَيِّمٌ﴾ بغير ألف[5].

---

[1] الكلمات السابقة من سورة صاد.

[2] في ز:" وللقاسية ومثاني". ولم يذكرها المخللاتي ولا الضباع. ينظر: إرشاد القراء 606/2، وسمير الطالبين، ص 71.

[3] في هـ:" فأذاهم ".

[4] في هـ بعدها :" وءاذانهم "، وليس في سورة الزمر هذه الكلمة.

[5] الكلمات السابقة من سورة الزمر.

و﴿غـــفر﴾ و﴿قـــبل﴾ و﴿الاحْـــزاب﴾ بغير ألف، و﴿صـــــدقا﴾ بغير ألف، وفي التنزيل: ﴿صادِقًا﴾ بألف ثابتة، وقال ابن رضوان: [﴿كذّاب﴾ بغير ألف[1]][2]، و﴿الاَحْـــزابُ﴾ بغير ألف[3].

و﴿فِي ءاذَانِنَا﴾ بغير ألف بعد الذال، وفي كتاب «هجاء المصاحف»: [﴿نَحْسَـــــاتٍ﴾ بغير ألف][4]، و﴿أَضَلَّـــنَا﴾ بغير ألف، وفي بعضها بلام ألف، و﴿فـــي ءاذَانِهِـــمْ﴾ بغير ألف، و﴿مِنَ اَكْمَـــامِهَا﴾ بغير ألف، و﴿قَـــائِمَةً﴾ رأيتها في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بغير ألف، وكلاهما [حسن][5]، و﴿بِجَـــانِبِه﴾ بغير ألف، وفي بعض المصاحف العُتق القديمة: ﴿فِـــي شِقَـــاقٍ﴾ و﴿الْاَفَـــاقِ﴾ بغير ألف، وليس عندي فيهما رواية[6].

و﴿فَـــــاطِرُ﴾ و﴿مَقَـــــالِيدُ﴾ حيث وقعا بغير ألف، و﴿رَوَاكِـــدَ﴾ بغير ألف، و﴿اِسْتَجَـــــبُواْ﴾ بغير ألف، و﴿ذُكْرَانًا﴾ بغير ألف[7].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

[1] في إرشاد المخلاتي 610/2، وسمير الضباع ص 71: " كاذبا".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] الكلمات السابقة من سورة غافر.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[6] الكلمات السابقة من سورة فصلت.

[7] الكلمات السابقة من سورة الشورى.

و﴿السَّحْرُ﴾ و﴿فَاطْعُوهُ﴾ بغير ألف، و﴿الاَحْزَابُ﴾ بغير ألف، و﴿يَعِبَادِى﴾ كتبوه في مصاحف المدينة والشام بحذف ألف النداء، وياء بعد الدال، وفي سائر[1] المصاحف ﴿يَعِبَادِ﴾ بدال دون ياء، وذكر بعض المؤلفين أنه بحذف الألفين معا.

**قلت**[2]: هذا كلام التجيبي، والمقصود منه ما نقله عن بعض المؤلفين.

**ثم قال**: و﴿أَكْوَابٍ﴾ بغير ألف[3]، و﴿كَاشِفُواْ﴾ بغير ألف[4].

و﴿إِمَّا﴾ بغير ألف، و﴿يُتَجَاوَزُ﴾ بغير ألف، و﴿عَارِضًا﴾ و﴿عَارِضُ﴾ بغير ألف، و﴿قُرْبَانًا﴾ بغير ألف[5]، و﴿الْوَثَاقَ﴾ و﴿أَوْزَارَهَا﴾ بغير ألف، و﴿أَشْرَاطُهَا﴾ بغير ألف، و﴿أَقْفَالُهَآ﴾ و﴿إِسْرَارَهُمْ﴾ بغير ألف، و﴿أَخْبَارَكُمْ﴾ بغير ألف[6].

و﴿يُبَايِعُونَكَ﴾ و﴿يُبَايِعُونَ﴾ و﴿مَغَانِمَ﴾ حيثما وقع، و﴿شَطْئَهُۥ﴾ بغير ألف بعد الطاء[7].

ورأيت بعض الناس ذكر أنه بالألف، وقال فيه:

ويسألون[8] جاء في الأحزاب ... بألف حقًّا بلا ارتياب
وشطأهُ كمثله في الرسم ... كن عالما[9] واطلب فنون العلمِ

والأول هو المشهور[10].

---

[1] أي: باقي المصاحف.

[2] القائل هو ابن عاشر.

[3] الكلمات السابقة من سورة الزخرف.

[4] الكلمة السابقة من سورة الدخان لا غير، وسورة الجاثية ليس للتجيبي فيها شيء.

[5] الكلمات السابقة من سورة الأحقاف.

[6] الكلمات السابقة من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

[7] في د: "الهاء".

[8] وجه الألف قراءة رويس عن يعقوب بتشديد السين المفتوحة وألف بعدها. ينظر: النشر 348/2، والبدور، ص 316.

[9] في ز:" عن عالم".

[10] وجه الألف قراءة المكي وابن ذكوان بالطاء المفتوحة. ينظر: النشر 375/2، والبدور، ص 374.

**وقال بعض المؤلفين:** ﴿الزُّرَّاعَ﴾ بألف وبغير ألف، وكذلك: ﴿الْكُفَّـارَ﴾[1].

و﴿فَـاسِقٌ﴾ بغير ألف|، و﴿**لاَ تَنَـابَزُواْ**﴾ بغير ألف، وقال بعض الأئمة: و﴿**قَبَـائِلَ**﴾ بغير ألف وبألف، و﴿**لِتَعـارَفُواْ**﴾ بغير ألف[2].

و﴿ **سِرَاعًا**﴾ بغير ألف[3]|[4].

و﴿**لَصَـادِقٌ**﴾ بغير ألف، و﴿**بِالأَسْحَـارِ**﴾ بغير ألف، و﴿**أَتَوَاصَـوْاْ**﴾ بغير ألف، و﴿**الـرَّزَّاقُ**﴾ في التنزيل بألف ثابتة، وفي المختصر بغير ألف[5].

و﴿**غِلْمَـانٌ**﴾ بغير ألف، و﴿**شَـاعِرٌ**﴾ بغير ألف، وأكثر الناس على الإثبات، و﴿**خَـزَائِنُ**﴾ بغير ألف حيثما وقع، و﴿**سَـاقِطًا**﴾ بغير ألف[6].

و﴿**وَازِرَةٌ**﴾ بغير ألف، و﴿**تَتَمَـارَىٰ**﴾ بغير ألف قبل الراء وبياء بعدها، و﴿**كَـاشِفَةٌ**﴾ بغير ألف[7].

و﴿**أَعْجَـازُ**﴾ بغير ألف، و﴿**فَتَعَـاطَىٰ**﴾ بغير ألف بين العين والطاء، و﴿**حَـاصِبًا**﴾ و﴿**فَتَمَـارَوْاْ**﴾ و﴿**أَكُفَّـارُكُمْ**﴾ و﴿**أَشْيَـاعَكُمْ**﴾ بغير ألف[8].

و﴿**الْمِيزَانَ**﴾ حيثما وقع، و﴿**الأَكْمَامِ**﴾ بغير ألف، و﴿**الإِكْرَامِ**﴾ بغير ألف بين الراء والميم، و﴿**أَقْطَارِ**﴾ و﴿**الأَقْدَامِ**﴾ بغير ألف، و﴿**ذَوَاتَآ**﴾ بغير ألف بعد الواو، وبألف، وكلاهما حسن، و﴿**بَطَـائِنُهَا**﴾ بغير ألف بعد الطاء، و﴿**الْيَـاقُوتُ**﴾ بغير ألف، و﴿**مُدْهَـامَّتَانِ**﴾ في

---

[1] الكلمات السابقة من سورة الفتح.

[2] الكلمات السابقة من سورة الحجرات.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] الكلمة السابقة من سورة: ق.

[5] الكلمات السابقة من سورة الذاريات.

[6] الكلمات السابقة من سورة الطور.

[7] الكلمات السابقة من سورة النجم.

[8] الكلمات السابقة من سورة القمر.

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

«التنزيل»: في بعض المصاحف بحذف الألفين، وفي بعضها بإثباتهما[1]، وفي «**كتاب هجاء المصاحف**»: ﴿ **مُدْهَامَّتَانِ** ﴾ و﴿ **نَضَّاخَتَانِ** ﴾ بحذف الألف الأولى وإثبات الثانية المتصلة بالنون[2]، و﴿ **الإِكْرَامِ** ﴾ بغير ألف بعد الراء[3].

و﴿ **الْوَاقِعَةِ** ﴾ بحذف الألف التي بعد الواو، و﴿ **خَافِضَةٌ** ﴾ و﴿ **أَكْوَابٍ** ﴾ بغير ألف، و﴿ **أَبْكَارًا** ﴾ بحذف الألف حيث وقع، و﴿ **أُجَاجًا** ﴾ بغير ألف، و﴿ **الْبَاطِنُ** ﴾ بغير ألف، و﴿ **بَاطِنَهُ** ﴾ بغير ألف بعد الباء[4].

و﴿ **الأَمَانِيُّ** ﴾ بغير ألف، و﴿ **تَفَاخُرٌ** ﴾ و﴿ **تَكَاثُرٌ** ﴾ بغير ألف ، و﴿ **سَابِقُوا** ﴾ بحذف الألف، و﴿ **الْمِيزَانَ** ﴾ و﴿ **رَهْبَانِيَّةً** ﴾ و﴿ **رِعَايَتِهَا** ﴾ بغير ألف[5].

و﴿ **تَحَاوُرَكُمَا** ﴾ بغير ألف، و﴿ **يَتَمَاسَّا** ﴾ [و﴿ **مُتَتَابِعَيْنِ** ﴾ و﴿ **فَإِطْعَامُ** ﴾ بغير ألف[6]] ، و﴿ **سَادِسُهُمْ** ﴾ بغير ألف[7].

---

[1] مختصر التبيين، 1172/4. وبالإثبات في الألفين جرى عمل مصاحف أهل المشرق.

[2] وبعكس ذلك – أي: إثبات الأولى وحذف الثانية – اختار ابن القاضي وجرى عليه عمل مصاحف أهل المغرب. ينظر: بيان الخلاف، ق/ 42-ب، ودليل الحيران، ص 73.

[3] الكلمات السابقة من سورة الرحمن.

[4] الكلمات السابقة من سورة الواقعة.

[5] الكلمات السابقة من سورة الحديد.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ. وزاد المخللاتي بعدها كلمة:« رابعهم»، ولم ينقلها الضباع. ينظر: إرشاد القراء، 655/2، وسمير الطالبين، ص 70-71. وليست هي في نسخة من نسخ فتح المنان التي بحوزتي.

[7] الكلمات السابقة من سورة المجادلة.

و﴿مـــنعتُهُمْ﴾ بغير ألف، و﴿يـــــأُولِى﴾ بحذف ألف النداء، وبواو بين الألف واللام، وفي [بعضها][1] ﴿يآ أُولى[2]﴾، والأول أحسن، و﴿الدَّارَ﴾ بغير ألف كذا وقع في «المختصر»، و﴿خَصَاصَةٌ[3]﴾[4]، و﴿أَرْحَـــمُكُمْ﴾ بغير ألف، و﴿إِخْـــرَاجِكُـــمْ﴾ بغير ألف، وذكر بعض المؤلفين ﴿الْكَـــــوَافِـــرِ﴾ بغير ألف، و﴿فَعَـــقَبْـــتُمْ﴾ و﴿يُبَـــــايِعْنَكَ[5]﴾ بغير ألف، و﴿بِبُهْتَـــــانٍ﴾ بألف وبغير ألف، و﴿فَبَـــــايِعْهُنَّ﴾ و﴿الْكُفَّـــــرُ﴾ بغير ألف[6].

و﴿أنصَـــــرًا﴾ و﴿مَـــنَ انصَـــــرِيَ﴾ و﴿نَحْـــنُ أَنصَـــــرُ الله﴾ بغير ألف، و﴿الْحَـــــوَارِيُّونَ﴾ بألف وبغير ألف[7].

و﴿أَسْفَـــــرًا﴾ بغير ألف[8].

و﴿أَجْســـــمُهُمْ﴾ بغير ألف، و﴿خَزَائِنُ﴾ بغير ألف[9].

[و﴿التَّغَـــــبُنِ﴾ بغير ألف[10]][11].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

[1] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[2] المقصود به هنا إثبات ألف النداء، إذ الواو مزيدة هنا باتفاق. ينظر: مختصر التبيين، 75/2، والمقنع ص 53. وستأتي في شرح البيت رقم:355، ص 1026-1027.

[3] في هـ:" حاصة ".

[4] الكلمات السابقة من سورة الحشر.

[5] في هـ ، ز:" يبايعونك ".

[6] الكلمات السابقة من سورة الممتحنة.

[7] الكلمات السابقة من سورة الصف.

[8] الكلمة من سورة الجمعة.

[9] الكلمتان من سورة:" المنافقون ".

[10] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

[11] الكلمة من سورة التغابن.

و﴿فَـــارْقُوهُنَّ﴾ بغير ألف، و﴿**الاَحْمَـــلِ**﴾ [بألف][1] وبغير ألف، ذكره بعض المؤلفين، و﴿**لا تُضَـــارُّوهُنَّ**﴾ و﴿**تعَـــاسَرْتُمْ**﴾ بغير ألف، و﴿**فحاسَبْنَـــاهَا**﴾ بحذف الألف التي بعد النون، وأطلق الحذف على الألفين في كتاب «هجاء المصاحف»[2].

و﴿**أَبْكَـــارًا**﴾ و﴿**الْحِجَـــارَةُ**﴾ بغير ألف، و﴿**فَخَـــانَتَـــاهُمَا**﴾ بغير ألف[3].

و﴿**طِبَـــاقًا**﴾ بغير ألف، و﴿**مَنَـــاكِبِهَا**﴾ و﴿**حَـــاصِبًا**﴾ بغير ألف، **وقـــال في كتاب «هجاء المصاحف»**: و﴿**صَآفَّـــاتٍ**﴾ بحذف الألف التي بعد الفاء لا غير، ولم يستثن ذلك في التنزيل، بل أبقاه على أصله في جمع المؤنث السالم[4].

و﴿**بِالْقَـــارِعَةِ**﴾ بغير ألف هنا، وفي قوله[5]: ﴿**الْقَـــارِعَةُ مَـــا الْقَـــارِعَةُ**﴾ و﴿**بِالطَّـــاغِيَةِ**﴾ بغير ألف، و﴿**أَعْجَـــازُ**﴾ و﴿**خَـــاوِيَةٍ**﴾ بغير ألف، وفي «المختصر»: ﴿**مِن بَـــاقِيَةٍ**﴾ بغير ألف، و﴿**الْخَـــاطِئَةِ**﴾ و﴿**رَّابِيَـــةً**﴾ بغير ألف، و﴿**فِـــي الْجَـــارِيَةِ**﴾ و﴿**الْـــوَاقِعَةُ**﴾ و﴿**وَاهِيَةٌ**﴾ و﴿**الْخَـــالِيَةِ**﴾ و﴿**بِشِمَـــالِهِ**﴾ و﴿**الْقَـــاضِيَةَ**﴾ بغير ألف، وقال بعض الأئمة: ﴿**ذِرَاعًـــا**﴾ بغير ألف، و﴿**طَعَـــامِ**﴾ بغير ألف، و﴿**شَـــاعِرٍ**﴾ و﴿**كَـــاهِنٍ**﴾ و﴿**الاَقَـــاوِيلِ**﴾ بغير ألف، وفيهما خلاف[6].

و﴿**وَاقِعٍ**﴾ و﴿**الْمَعَـــارِجِ**﴾ و﴿**مِقْدَارُهُ**﴾ بغير ألف، و﴿**مِنَ الاَجْدَاثِ**﴾ و﴿**سِرَاعًا**﴾ بغير ألف[7].

و﴿**إِلاَّ فِـــرَارًا**﴾ بغير ألف، و﴿**اِسْتِكْبَـــارًا**﴾ و﴿**جِهَـــارًا**﴾ و﴿**إِسْـــرَارًا**﴾ و﴿**مِـــدْرَارًا**﴾ و﴿**وَقَـــارًا**﴾ و﴿**أَطْوَارًا**﴾ و﴿**طِبَـــاقًا**﴾ و﴿**سِرَاجًا**﴾ و﴿**إِخْرَاجًـــا**﴾

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، واثبت من ح ، د.

[2] الكلمات السابقة من سورة الطلاق.

[3] زاد في إرشاد القراء 668/2:« بعد الخاء». والكلمات السابقة من سورة التحريم.

[4] الكلمات السابقة من سورة الملك، ولا شيء للتجيبي في سورة القلم.

[5] " قوله " الزيادة من هـ.

[6] الكلمات السابقة من سورة الحاقة.

[7] الكلمات السابقة من سورة المعارج.

و﴿بسطًا﴾ و﴿فجاجًا﴾ و﴿خسارًا﴾ و﴿كُبَّارًا﴾ بغير ألف، و﴿أنصارًا﴾ و﴿ديارًا﴾ و﴿فاجرًا﴾ و﴿كفارًا﴾ و﴿تبارًا﴾ بغير ألف[1].

و﴿شهابًا﴾ و﴿طرائق﴾ بغير ألف، و﴿نصيرًا﴾ بغير ألف[2].

و﴿أنكالاً﴾، و﴿طعامًا﴾ بغير ألف[3].

ووقع في المختصر ﴿في النُّقور﴾ بغير ألف، و﴿لوَّاحة﴾ و﴿لا يرتب﴾ بغير ألف[4].

و﴿اللوَّامة﴾ بغير ألف، و﴿معذيرة﴾ بغير ألف، و﴿العاجلة﴾ و﴿ناضرة﴾ و﴿إلى ربها ناظرة﴾ و﴿باسرة﴾ و﴿فاقرة﴾ و﴿التراقي﴾ بغير ألف[5].

﴿أمشاج﴾ و﴿شاكرًا﴾ بحذف الألف، و﴿الأبرار﴾ بغير ألف بين الراءين، و﴿مزاجها﴾ و﴿كافورًا﴾ بغير ألف، و﴿الارائك﴾ بغير ألف وحذفوا الألف التي بعد الواو في ﴿قواريرا قواريرا﴾، وقال بن رضوان: ﴿ثياب سندس﴾ بغير ألف و﴿أساور﴾ بغير ألف. و﴿العاجلة﴾ بغير ألف. ووقع في «المختصر»: ﴿عذابًا﴾ بغير ألف[6].

و﴿كفاتًا﴾ بغير ألف[7].

و﴿أوتادًا﴾ و﴿سباتًا﴾ بغير ألف، و﴿سراجًا﴾ و﴿ثجاجًا﴾، و﴿ألفافًا﴾ و﴿أفواجًا﴾ و﴿مرصادًا﴾ و﴿أحقابًا﴾ و﴿وفاقًا﴾ و﴿مفازًا﴾ و﴿حدائق﴾

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

[1] الكلمات السابقة من سورة نوح عليه السلام.

[2] الكلمات السابقة من سورة الجن.

[3] الكلمتان من سورة المزمل.

[4] الكلمات السابقة من سورة المدثر.

[5] الكلمات السابقة من سورة القيامة.

[6] الكلمات السابقة من سورة الإنسان.

[7] الكلمة من سورة المرسلات.

و﴿كَوَاعِبَ﴾ و﴿دِهَاقًا﴾ بغير ألف، و﴿الْكُفْرُ﴾ في «التنزيل»: بالألف[1]، وفي كتاب «هجاء المصاحف»: بحذف الألف التي بعد الكاف[2].

و﴿الرَّاجِفَةُ﴾ [و﴿الرَّادِفَةُ﴾ و﴿وَاجِفَةٌ[3]﴾ بغير ألف][4]، و﴿الْحَافِرَةِ﴾ و﴿خَاسِرَةٌ﴾ و﴿بِالسَّاهِرَةِ﴾ بغير ألف[5].

و﴿حَدَائِقَ﴾ و﴿ضَاحِكَةٌ﴾ بغير ألف[6].

و﴿الْكَوَاكِبُ﴾ بغير ألف، وذكر بعض الأئمة: ﴿كِرَامًا﴾ بغير ألف، ولم يذكره أبو داوود، و﴿الْأَبْرَارَ لَفِي﴾ بغير ألف[7].

و﴿اكْتَالُوا﴾ بغير ألف بين التاء واللام، و﴿الْأَبْرَارَ﴾ بغير ألف حيثما وقع، و﴿الْأَرَائِكِ﴾ بغير ألف حيثما وقع، و﴿فَلْيَتَنَافَسِ﴾ و﴿مِزَاجُهُ﴾ و﴿يَتَغَامَزُونَ﴾ بغير ألف، [و﴿الْأَرَائِكِ﴾ بغير ألف[8]][9].

و﴿كَادِحٌ﴾ بغير ألف[10].

[و﴿الطَّارِقُ﴾[11]]، و﴿حَافِظٌ﴾ و﴿التَّرَائِبِ﴾ و﴿السَّرَائِرُ﴾ و﴿لَا نَاصِرٍ﴾ بغير ألف[12].

---

[1] بل سكت عنه في موضعه. ينظر: مختصر التبيين، 5/1261-1262.

[2] الكلمات السابقة من سورة السبأ.

[3] في ز:" وراجعة".

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

[5] الكلمات السابقة من سورة النازعات.

[6] الكلمتان من سورة عبس. وليس للتجيبي في سورة التكوير شيء.

[7] الكلمات السابقة من سورة الانفطار.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من هـ. وهو مكرر، لأنه قال في اللفظ قبله:" حيثما وقع".

[9] الكلمات السابقة من سورة المطففين.

[10] الكلمة من سورة الانشقاق. ولا شيء للتجيبي في سورة البروج.

[11] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من: هـ ، ز.

[12] الكلمات السابقة من سورة الطارق.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
المكتبة المركزية

و﴿ الْقَــارِعَةُ مَا الْقَــارِعَةُ ﴾ بغير ألف حيثما وقع، و﴿مَا الْقَــارِعَةُ﴾ بغير [ألف][1].

و﴿التَّكَــاثُرُ﴾ و﴿الْمَقَــابِرَ﴾ بغير ألف[3].

و﴿تَــوَاصَوْا﴾ في الكلمتين بغير ألف بين الواو الأولى والصاد[4].

و﴿عَــبْدٌ﴾ بغير ألف[5].

و﴿أَفْوَاجًا﴾ بغير ألف[6].

وفي بعض المصاحف ﴿غَــاسِقِ﴾ بألف، وفي بعضها بغير ألف[7]، انتهى.

وهذا هو الربع الرابع من الإعلان بتكميل مورد الظمئان:

[35] مِــنْ صَــادَ لِلْخَــتْمِ فَخُلْفُهَــا أَتَــى فِــي: عَبْــدِهِ تَــالِي بِكَــافٍ وبتــا

[36] كَلِمَــتُ: الطَّــوْلِ وتَــامُرُونِي أَعْبُــدُ: لِلشَّــامِي مَزِيــدُ نُــونِ

[37] أَشَــدَّ مِــنْهُمْ: هَــاءَهُ كَافًــا قَلَــبْ وَالْكُــوفِ أَوْ أَنْ يُظْهِــرَ الْهَمْــزَ جَلَــبْ

[38] وَسْــطَ مُصَــيْبَةٍ: بِمَــا احْــذِفْ فَــاءَ لِلْمَــدَنِي وَالشَّــامِ، ثُــمَّ هَــاءَ

[39] فِي تَشَــتَهِي زَادَا، وَحُسْــنًا رُسِــمَا فِــي الْكُــوفِ[8]: إِحْسَــانًا فَأَحْسِــنْ بِهِمَــا[9]

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ز، واحسبه تكرار بدليل ما قبله.

[2] الكلمات من سورة القارعة.

[3] الكلمتان من سورة التكاثر.

[4] الكلمة من سورة العصر. وليس للتجيبي شيء في سور: الهمزة، والفيل، وقريش، والماعون، والكوثر.

[5] الكلمة من سورة الكافرون.

[6] الكلمة من سورة النصر. وليس للتجيبي شيء في سورتي: المسد، والإخلاص.

[7] الكلمة من سورة الفلق. وليس للتجيبي شيء في سورة الناس.

[8] في هـ:" في الكهف ".

[9] في هـ:" هاهما " وفي قوله:" بهما" تورية لأن الظاهر أنه إحسانا وحسنا، والباطن للوالدين.

[40] فـي: خاشـعا بـ: (اقْتربـتْ) قـد اخْتلـفْ ... وواوُ: ذُو الْعصْـفِ بشـامِيَ ألـفْ

[41] واثْـر [شـين [1]]: الْمُنشـئاتُ الْـألفْ ... وفـي الْعـراق الْيـاءُ منْهـا خلـفْ

[42] وَيـاء ثَـاني: ذي الْجَلـلِ الشَّـام ردَ ... وَاوًا، وضَـمَّ النَّصْـبَ فـي: كُلّـاً وعَـدْ

[43] وَاحْذفْ ضَـميرَ الْفَصْـلِ مـنْ: هُـوَ الْغنـيَ ... مـنْ مُصْـحَفِ الشَّـامي كَـذَاكَ الْمَـدَني

[44] [وَخُلْـفُ [2]]: قَـالَ إِنَّمَـآ أَدْعُـواْ أُلـفْ[3] ... ثَـاني قَـوَارِيراْ بِبَصْـرٍ [4] مُخْتَلِـفْ

[45] وَلَـا يَخَـافُ عَـوِّضِ الْـوَاوَ بِفَـا ... لِلْمَـدَنِي وَالشَّـام. وَالْـآنَ وَفَـى

[46] فَالْحَمْـدُ لِلَّـهِ عَلَـى حُسْـنِ الْخِتَـامْ ... وَلِلنَّبِـي أُنْهِـي صَـلَاتِي وَالسَّـلَامْ

حاصل هذه الأبيات أن المصاحف اختلفت في هذه الرائية، زيادة على ما تقدم من الاختلاف في سبعة عشر موضعا.

أولها: ﴿ عَبْدَهُۥ ﴾ من قوله تعالى في سورة الزمر: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر: 36]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف، فقال: «وفي الزمر في بعض المصاحف: ﴿ بِكَافٍ عِبَادَهُۥ ﴾ بالألف، وفي بعضها ﴿ عَبْدَهُۥ ﴾ بغير ألف[5]».

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من:ز.

[3] في ز عوض هذا الشطر: "قل إنما ببعضها قال ألف".

[4] في هـ:" بقصر ".

[5] المقنع، ص 97، وينظر: مختصر التبيين، 4/1059-1060.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

**ثانيهـــا**: لفظ ﴿كَلِمَتُ﴾ من قوله تعالى في سورة الطول: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [غافر: 6]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم فقال: «وفي المؤمن في بعض المصاحف: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ بالتاء، وفي بعضها ﴿كَلِمَةُ﴾ بالهاء [1]».

[والباء من قولي: «**وبتا كلمت الطول**»: ظرفية[2]].

**ثالثهـــا**: ﴿تَـــامُرُونِى﴾ من قوله تعالى في الزمر: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَـــامُرُونِىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر: 64]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الحجاز، والعراق، والشام، فقال: وفي الزمر في مصاحف أهل الشام: ﴿**تَـــامُرُونَنِى أَعْبُدُ**﴾ بنونين، وفي سائر المصاحف: ﴿**تَامُرُونى**﴾ بنون واحدة [3]» انتهى.

وإنما أخّرت هذه[4] عن كلمة الطول لمناسبتها، لما عقبته [بها[5]] في الخلاف الخالي عن النسبة.

**رابعها**: ﴿مِنْهُمْ﴾ من قوله تعالى في المؤمن: ﴿كَانُوا۟ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [غافر: 21]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال: «وفي المؤمن في مصاحف أهل الشام: ﴿كَانُوا۟ هُمْ أَشَدَّ مِنكُمْ﴾ بالكاف، وفي سائر المصاحف ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾ بالهاء [6]».

**خامســـــها**: ﴿وَأَن يُظْهِرَ﴾ من قوله تعالى في سورة المؤمن: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ وَأَن يُظْهِرَ فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ﴾ [غافر: 26]، [ذكره بعد النص المتقدم فقال: «وفيها أي في سورة المؤمن في مصاحف أهل الكوفة: ﴿أَوْ أَن يُظْهِرَ فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ﴾][7] بزيادة ألف قبل

---

[1] المقنع، ص 97، وانظر: ص 13، 79. وينظر: مختصر التبيين، 4/1065-1066.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ ، د.

[3] المقنع، ص 106، وينظر: مختصر التبيين، 4/1062-1063.

[4] في هـ:" أخرجت هذا ".

[5] ما بين المعقوفين سقط من: ح، هـ ، د، والمثبت من: ز.

[6] المقنع، ص 106، وانظر: ص 111، وينظر: مختصر التبيين، 4/1069-1070.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من د.

الواو، وروى هارون عن صخر بن جويرية، وبشار الناقط، عن أسيد، أن ذلك كذلك في الإمام مصحف عثمان رحمه الله، في سائر المصاحف: ﴿وأن يُظهِرَ﴾ بغير ألف[1]» انتهى.

وإنما تركت ذكر ما نسبه لمصحف عثمان، تقليدا لصاحب[2] العقيلة في تركه.

**سادسها**: ﴿بِمَا﴾ من قوله تعالى في الشورى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: 30]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم فقال: «وفي الشورى في مصاحف أهل المدينة والشام: ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ بغير فاء قبل الباء، وفي سائر المصاحف: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ بزيادة فاء[3]».

**سابعها**: ﴿تَشْتَهِيهِ﴾ من قوله تعالى في الزخرف: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: 71]، ذكره في المقنع[4] في الباب المتقدم فقال: « وفيها - أي في سورة الزخرف - في مصاحف أهل المدينة، والشام: ﴿مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ بهائين، ورأيت بعض شيوخنا يقول: أن ذلك كذلك في مصاحف أهل الكوفة، وغلط. قال[5] أبو عبيد: وبهاءين رأيته في الإمام، وفي سائر المصاحف: ﴿تَشْتَهِى﴾ بهاء واحدة». [ثم خرج بالترتيب: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِىٰٓ أَنفُسُكُمْ﴾ في فصلت [آية: 31][7]].

**ثامنها**: ﴿حُسْنًا﴾ من قوله تعالى في الأحقاف: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا[8]﴾ [الأحقاف: 15] ، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال: « وفي الأحقاف في مصاحف أهل

---

[1] المقنع، ص 106، وينظر: مختصر التبيين، 1070/4-1072.

[2] في ز:" لمصاحف".

[3] المقنع، ص 106، وانظر: ص 109، 111، وينظر: مختصر التبيين، 1092/4.

[4] " في المقنع"، الزيادة من: د.

[5] في ح:" على "، والمثبت من هـ ، د، ز.

[6] المقنع، ص 107، وانظر: ص 109، 112، وينظر: مختصر التبيين، 1106/4.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ ، د.

[8] في د: "حسنا بغير ألف".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

الكوفة: ﴿بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا﴾ بزيادة ألف قبل الحاء، وبعد السين، وفي سائر المصاحف: ﴿حُسْنَا﴾ بغير ألف[1]» انتهى.

وقد ذكره أيضا في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بنص[2] هذا أوعب منه.

**تاسعها:** ﴿خَٰشِعًا﴾ من قوله تعالى في سورة القمر وهي اقتربت ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [القمر: 7]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، [فقال: « وفي اقتربت، في بعض المصاحف][3]: ﴿خَٰشِعًا﴾ بألف، وفي بعضها ﴿خُشَّعًا﴾ بغير ألف[4]».

**عاشرها:** ﴿ذُو ٱلْعَصْفِ﴾ [الرحمن: 12] في الرحمان: ذكره في المقنع بعد النص المتقدم في ﴿حُسْنًا[5]﴾ فقال: « وفي الرحمان - جلّ وعزّ -، في مصاحف أهل الشام: ﴿وَٱلْحَبُّ ذَا ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ﴾ بالألف والنصب، وفي سائر المصاحف: بالواو والرفع[6]».

**حادي عشرها:** ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ من قوله تعالى في السورة المتقدمة ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ [الرحمن: 24]، [ذكره في المقنع في باب ذكر ما حذفت منه إحدى الياءين اختصارا، فقال: « وجدت[7] في مصاحف أهل العراق:][8] ﴿ٱلْمُنشَـِٔيَٰتُ﴾ في الرحمان بالياء من غير ألف، وكذلك رسمه الغازي بن قيس في كتابه، وذلك على قراءة مَنْ كسرَ الشين[9]، كأنهم لما حذفوا الألف، أثبتوا الياء[10]».

---

[1] المقنع، ص 107، وانظر: ص 112، وينظر: مختصر التبيين، 1118/4.

[2] في المقنع، ص 97.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

[4] المقنع، ص 98، وينظر: مختصر التبيين، 1159/4.

[5] في د: "خاشعا".

[6] المقنع، ص 107-108، وينظر: مختصر التبيين، 1165/4.

[7] في هـ:" وحذفت ".

[8] ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ.

[9] قرأ بذلك حمزة وشعبة بخلف عنه. ينظر: النشر، 381/2، والبدور، ص 390.

[10] المقنع، ص 50، وينظر: مختصر التبيين، 1168/4-1169.

**ثاني عاشرها**[1]: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ من قوله تعالى آخر السورة المذكورة: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: 78]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الحجاز، والعراق، والشام. فقال: « وفيها- أي في سورة الرحمان -، في مصاحف أهل الشام: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ آخر السورة بالواو، وفي سائر المصاحف: ﴿ذِى ٱلْجَلَٰلِ﴾ بالياء، والحرف الأول في كل المصاحف بالواو[2] » انتهى.

والمراد بالأول: قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: 27]، وعنه احترزت في البيت بالتقييد بـ«الثاني».

**ثالث عشرها**: ﴿كُلٌّ﴾ من قوله تعالى في سورة الحديد: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: 10]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال: « وفي الحديد في مصاحف أهل الشام: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بالرفع، وفي سائر المصاحف: ﴿وَكُلًّا﴾، بالنصب[3] » انتهى.

ولا يخفى أن الرفع في لفظ المقنع، عبارة عن سقوط الألف بعد اللام، والنصب عبارة عن وجودها، وهكذا عبارة البيت.

**رابع عشرها**[4]: ﴿هُوَ﴾ من قوله تعالى في السورة المذكورة: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحديد: 24]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم، فقال: « وفيها: -أي في الحديد-، في مصاحف أهل المدينة، والشام: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾، بغير ﴿هُوَ﴾، وفي سائر المصاحف: ﴿هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ بزيادة ﴿هُوَ﴾[5] ».

**خامس عشرها**[6]: « ﴿قَالَ﴾ من قوله تعالى في سورة الجن: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَدْعُوا۟ رَبِّى﴾ [الجن: 20]، ذكره في المقنع في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف،

---

[1] في ز:" عشرها".

[2] المقنع، ص 108، وينظر: مختصر التبيين، 4/1173-1174.

[3] المقنع، ص 108، وينظر: مختصر التبيين، 4/1186.

[4] في هـ، ز:" عشرها ".

[5] المقنع، ص 108، وينظر: مختصر التبيين، 4/1188-1189.

[6] في ز:" عشرها ".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

فقال [وفي[1]]: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ في بعض المصاحف: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّي﴾ بغير ألف، وفي بعضها: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّي﴾ بألف.

**قال أبو عمرو**: قال الكسائي: هو في الإمام: ﴿قُلْ﴾: قاف لام[2]» انتهى.

وقد اعتمدت[3] في تعيين محل الخلاف من هذه الآية على الشهرة.

**سادس عشرها**: ﴿قَوَارِيرًا﴾ من قوله تعالى في سورة الإنسان: ﴿قَوَارِيرًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: 16]، ذكره في المقنع في باب ما رسم بإثبات الألف على اللفظ أو المعنى، فقال: « قال أبو عبيد: وقوله: ﴿سَلَاسِلاً﴾ و﴿قَوَارِيرًا [قَوَارِيرًا﴾، الثلاثة الأحرف في مصاحف أهل الحجاز، والكوفة: بألف، وفي مصاحف[4]] أهل البصرة: ﴿قَوَارِيرًا﴾ الأولى: بالألف، والثانية: بغير ألف.

ثم ذكر أبو عمرو بسنده إلى خلف أنه قال: في المصاحف كلّها، الجدد، والعتق: ﴿قَوَارِيرًا﴾ الأولى بالألف، والحرف الثاني: ﴿قَوَارِيرًا﴾ فيه اختلاف، فهو في مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة: ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا﴾ جميعا بالألف، وفي مصاحف أهل البصرة: الأول بالألف، والثاني: ﴿قَوَارِيرَ﴾ بغير ألف.

**وقال أبو عمرو**: وكذلك مصاحف أهل مكة. وروى محمد بن يحي لقُطَعي عن أيوب بن المتوكل قال: في مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل مكة وعتق مصاحف أهل البصرة: ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا﴾ بألفين.

**قال أبو عمرو**: لم تختلف مصاحف أهل الأمصار في إثبات الألف في: ﴿الظُّنُونَا﴾ و﴿الرَّسُولَا﴾ و﴿السَّبِيلَا﴾ و﴿سَلَاسِلاً﴾، واختلفت في: ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا﴾.

ثم ذكر أبو عمرو بسنده إلى أبي إدريس أنه قال: في المصاحف الأُوَل: الحرف الأول والثاني: يعني: ﴿قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ﴾ بغير ألف[5]» انتهى.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من: هـ ، ز.

[2] المقنع، ص 98.

[3] في هـ:" اعتمد ".

[4] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[5] المقنع، ص 38-39.

ومما تكلم الجعبري على قول أبي القاسم الشاطبي في عقليته:

« سَلاسلاً وقواريراً معاً، ولدَى[1] الْـ بَصْرِيّ في الثان خُلْفٌ سار مُشْتَهَرَا[2] »

ونقل كلام المقنع هذا، قالَ: « وإذا تأملت هذه النقول، وجدت النظم ناقصا عن الأصل: حذف ألف ﴿قوارِيرَ﴾ الأول، وضمّ المكي إلى البصري[3] » انتهى.

وكأن الشاطبي اعتمد من كلام المقنع [على[4]] ما هو مشهور، كما أشار إلى ذلك بقوله: « **سار مشتهرا** »، وإياه قلدت في قوله: « **ثاني قواريراْ ببصر مختلفْ** »، على أنه لا يبعد أن يراد بـ« **ثاني قواريراْ** » في هذا البيت الألف الثاني في الكلمتين، احترازا من الأول، وهو الذي بعد الواو، ولا يقبل[5] كلام الشاطبي هذا الاحتمال.

**[سابع عشرها:** ﴿**فَلَا**﴾ [يخاف][6] من قوله تعالى: ﴿**فَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا**﴾ [الشمس: 15]، ذكره في المقنع بعد النص المتقدم في: ﴿**هُوَ ٱلْغَنِىُّ**﴾ فقال: « وفي الشمس في مصاحف أهل المدينة، والشام: ﴿**فَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا**﴾ [بالفاء[7]]، وفي سائر المصاحف: ﴿**وَلَا يَخَافُ**﴾[8] [بالواو[9]] [10] ».

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] في د:" أثر ".

[2] العقيلة، البيت رقم:124، ص 135.

[3] الجميلة، ق/91-ب. وينظر: الوسيلة، ص 256.

[4] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[5] في ح ، د:" ينقل "، والمثبت من: هـ ، ز:".

[6] ما بين المعقوفين سقط من د.

[7] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، د، والمثبت من: ز.

[8] ما بين المعقوفين من قوله : "سابع عشرها .... فلا يخاف"، ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د ، ز.

[9] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، والمثبت من: د ، ز.

[10] المقنع، ص 109، 111، وينظر: مختصر التبيين، 1301/5.

وحين كمل المقصود من حاصل الأبيات، وانتهى المسرود من بقايا الخلافيات، أخبرت أن هذا أوان وفاء: « **الإعلان بتكميل مورد الظمآن** »، ثم حمدت الله على النعمة الحسنى، التي هي الختام، وأتبعت[1] الصلاة على[2] النبي صلى الله عليه وسلم، والسلام[3].

**تنبيه**: اعلم أني أهملت في هذا النظم نوعين مما تعرّض له المقنع ونظمُه:

**أحدهما**: الخلافيات التي لم يقرأ واحد من الأئمة السبعة بما يطابقها، لأن النظم[4] لم يقصد به التعرض لمطلق خلافيات المصاحف[5]، بل لما يطابق قراءة بعض السبعة، وذلك نحو:

﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: 36]، فإنه في بعض المصاحف بالألف بعد الذال عوض الياء[6].

ونحو: ﴿وَرِيَاشًا﴾ في الأعراف [آية: 26]، فإنه في بعض المصاحف بالألف بعد الياء، مع أن القراء السبعة مجمعون على ترك الألف[7].

---

[1] في هـ:" وأبلغت ".

[2] في ح ، هـ ، د، والمثبت من: ز.

[3] قوله :" والسلام " الزيادة من ح ، د.

[4] في هـ:" الناظم ".

[5] في ز:" المصاحف بالألف".

[6] قال الداني في المقنع:« وفي النساء قال الكسائي والفراء في بعض مصاحف أهل الكوفة" والجار ذا القربى" بألف ولم نجد ذلك كذلك في شيء من مصاحفهم، ولا قرأ به أحد منهم » المقنع، ص 103. وانظر: الوسيلة، ص 132-133.

[7] قال الداني في المقنع: « وفي بعضها " ورياشا" بالألف. قال أبو عمرو: ولم يقرأ بذلك أحد من أئمة العامة إلا ما رويناه عن المفضّل بن محمد الضبّي عن عاصم وبذلك قرأنا من طريقه» المقنع، ص 93-94، وانظر: الوسيلة، ص 150-151.

**ثانيهما**: مواضع [اجتمعت المصاحف عليها، واختلفت القرّاء فيها، لم أذكرها اكتفاء بالضابط المتقدم][1] في قولي صدر النظم:

**وما خلا عن خُلْفها فمُفْرَدُ كنافعٍ لكنْ يُراعى (الْمَوْرِدُ)**[2]

وذلك نحو: ﴿**فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ**﴾[المؤمنون: 72]، فإنه في جميع المصاحف بألف بعد الراء، والقرّاء مختلفون في ثبوتها.

وقد تقدم استطراد هذا آخر الجزء الثاني من الإعلان[3].

ونحو: ﴿**الظُّنُونَا**﴾ و﴿**الرَّسُولَا**﴾ و﴿**السَّبِيلَا**﴾ [و﴿سَلَاسِلَا﴾[+] ]و﴿**ثَمُودَا**﴾في هود، والفرقان، والعنكبوت، فإن الكلم السبع مختتمة في جميع المصاحف بالألف، وقد اختلف القراء في ثبوتها وصلا ووقفا.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] في هـ:" المراد".

[3] ينظر: ص 729-730.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من: ح ، د، والمثبت من: هـ ، ز.

# الباب الثاني:

# حـــــــــذف اليـــــــاءات

قال رحمه الله:

[255] الْقَـــوْلُ فِيمَـــا سَـــلَبُوهُ اليَـــاءَ  بِكَسْـــرَةٍ مِـــنْ قَبْلِمَـــا اكْتِفَـــاءَ

لما فرغ من الكلام على حذف الألفات، انتقل - كأبي عمرو - إلى الكلام على حذف الياءات، وقد تقدم صدر أول التراجم الإشارة إلى سر هذا الترتيب، وقدّم نوع المفردة على غيرها، لأصالة الإفراد، ولم يُجزّئ واحدا من نوعيها، كما[1] جزّأ الألفات، لقلّة الياءات المحذوفة، فلم يصعب البحث فيها عن لفظ بعينه، ولفوات الاختصار عند التزام ترتيبها في النظم.

**الإعراب**: «القول» خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذا القول، و«فيما» متعلق بـ«القول»، و«ما» واقعة على [الكلم][2]، ومعنى: «سلبوه»: انتزعوا منه، عبّر به عن الحذف، وعائد «ما» الضمير المنصوب المفعول الأول بـ«سلبوا[3]»، وقد أفرده وذكّره رعيا للفظ «ما»، و«الياء» مفعول ثان لـ«سلبوا»، و«بكسرة» متعلق بـ«اكتفاء»، وصحّ ذلك، وإن كان فيه تقديم معمول الصلة على الموصول، لاتساعهم في الظروف والمجرورات[4]، و«من قبلها» في محل صفة «كسرة»، و«اكتفاء» مفعول له[5] أو حال.

**قال**:

[256] والْيَـــاءُ تُحْـــذَفُ مِـــنَ الْكَـــلاَمِ  زَائِـــدَةً وفِـــي مَحَـــلِّ الـــلاَّمِ

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

**قال الشارح**: « وجدت بخط الناظم رحمه الله في هذه الترجمة على هذا البيت: حذف الياء من الاسم نوعان: نوع تحذف فيه، وهي مفردة، اكتفاء بالكسرة التي قبلها عنها، ونوع تحذف لاجتماع ياءين، وحذف النوعين على الجملة تخفيف، فابتدأ بحذفها مفردة اكتفاء بالكسرة التي قبلها، وهي على قسمين: قسم يزيده القرّاء، وقسم لا يزيدونه، والمقصود هنا: إنما هو ما حذف منها على الإطلاق » انتهى كلامه.

---

[1] في ز:" لما".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] في ز:" بسلبوا".

[4] في ز:" والمحذوف".

[5] في د: "فيه".

والذي أقوله وهو الذي يليق بهذه الترجمة، وهو ما قيّدته عنه في حال إقرائه، وإن كان كلامه رحمه الله حسنا كلّه، **لأنه كان إماما مقدّما في هذا الشأن**.

إن هذه الترجمة تشتمل على فصلين:

أحد الفصلين: يذكر فيه حذف الياء المنفردة، وهو الذي بدأ به، والفصل الثاني: يذكر فيه حذف [إحدى[1]] الياءين، وهو قوله بعد هذا: «**فصل وقل إحدى الحواريين**[2]».

فأمّا الفصل الأول الذي يذكر فيه حذف الياء المنفردة، فإن الياء تنقسم فيه على[3] قسمين: تقع لاما من الكلمة، وتقع زائدة للإضافة، وكل منها:

إما في اسم، أو في فعل، وأمثلتها: ﴿**ٱلدَّاعِ**﴾ [البقرة: 186]||[القمر: 6]، و﴿**ٱلْمُهْتَدِ**﴾ [الإسراء: 97]، و﴿**الْجَوَابِ**﴾ [سبأ: 13]، و﴿**ٱلتَّلَاقِ**﴾ [غافر: 15] ، ثم: ﴿**وَسَوْفَ يُوتِ ٱللَّهُ**﴾ [النساء: 146]، ﴿**يَوْمَ يَاتِ لَا تَكَلَّمُ**﴾ [هود: 105]، و﴿**يُنَادِ**﴾ [ق: 41]، و﴿**يَسْرِ**﴾ [الفجر: 4].

ثم: ﴿**عِقَابِ**﴾ [الرعد: 32]، و﴿**مَتَابِ**﴾ [الرعد: 30]، و﴿**وَعِيدِ**﴾ [إبراهيم: 14]، و﴿**نُذُرِ**[4]﴾[القمر: 16،18،21،30،37،39]، ثم: ﴿**دَعَانِ**﴾[البقرة: 186]، و﴿**فَٱرْهَبُونِ**﴾ [البقرة: 40]||[النحل: 51]، و﴿**وَٱتَّقُونِ**﴾ [البقرة: 197][5]» انتهى باختصار.

ومعنى وصف الياء في القسم الأول بالزيادة، كما زائدة على بنية الكلمة المتصلة هي بها، وهي ياء تدل على المتكلم المضمر المتصل المنصوب أو المجرور، وتتّصل بالأسماء، والأفعال، والحروف، وتسمى ياء إضافة تغليبا، لأن الأسماء المتصلة بها مضافة إليها، حتى في نحو: «زيد مُكْرِمُنِي الآن أو [غدا[6]]»، خلافا للأخفش في قوله: أنها[7] فيه في محل نصب، والتنوين محذوف، صونا للضمير المتصل عن الانفصال.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[2] سيأتي في البيت: 276، ص 851.

[3] "على"، الزيادة من ز.

[4] في هـ:" ونذير ".

[5] التبيان، ق/277-أ.

[6] ما بين المعقوفين في موضعه محو في هـ.

[7] في ح: " لدنها "، والمثبت من هـ ، د ، ز.

ومعنى كونها في محل اللام: أنها ثالثة أصول الكلمة، لأن أهل التصريف اصطلحوا على وضع حروف **(ف – ع – ل)** لوزن الأسماء المتمكنة، والأفعال، لتمييز الزائد من الأصلي، فيقابل أول الأصول بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام.

**قال الشارح:** «والمراد بـ«الكلام» في البيت: (القرءان)، لأن كلامه إنما هو فيه، وكذا وجدته مقيّدا في بعض النسخ التي رُوِيَت عنه، ممن كان يلازمه، شككت في الوقت: هل خط الناظم، أو خط الراوي[1]» انتهى.

**الإعراب:** «الياء تحذف من الكلام» جملة كبرى، و«زائدة» نصب على الحال من مرفوع «تحذف»، و «في محل اللام» عطف على «زائدة».

**قال:**

**[257] فَاللاَّمُ: يُؤْتِ اللَّهُ ثُمَّ الْمُتَعَالْ والدَّاعِ، مَهْ يَأْتِ بِمُوحَدَ، ثُمَّ صَالْ**

لما قدّم أن الياء تحذف من كلمات القرءان الزائدة للإضافة، أشار إلى أن التي في محل اللام منها، شرع في ذكر كلمات القسم الثاني. وهو ما تحذف منه الياء حال كونها لاما، وهي عشرون كلمة، سبعة أفعال، والباقي أسماء، فضمّن هذا البيت منها خمسة.

أما ﴿ يُوتِ ٱللَّهُ ﴾، ففي النساء: ﴿وَسَوْفَ يُوتِ ٱللَّهُ[2] ﴾ [النساء: 146].

واحترز بقيد مجاورة الجلالة من الخالي عنها، وهو: ﴿يُوتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة: 269].

وأما ﴿يُوتِ مِن لَّدُنْهُ ﴾ [نساء: 40]، فلا حاجة إلى الاحتراز عنه، لأنه محذوف الياء لموجب.

---

[1] التبيان، ق/277-أ.

[2] في ز:" منها".

[3] المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 425/2.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

[**فإن قلت**: قد كان سقوط الياء وصلا ووقفا في: ﴿ **بُيُوتِ ٱللَّهُ** ﴾ كافيا عن الاحتراز عن ﴿ **يُوتِى ٱلْحِكْمَةَ** ﴾، الثابتة يؤد وصلا ووقفا، إذ ليست الياء فيه ظاهرة الانفصال، حتى يندرج في حكم التنوع.

**قلت**: قد أسلفتك ما يرفع[1] هذا البحث من أصله، وهو أن نافعا اطّرد له الاعتناء بمتابعة المصحف، في إسقاط ما سقط من هذه الياءات لغير موجب، بل لمجرد[2] جواز لغة، وإثبات ما ثبت منها في المصحف، حتى صار المصحف في هذا النوع وشبهه هو الضابط لقراءته، وألغى[3] النظر إليها، حتى أنه لو لم يقيّد لاندرج ﴿ **يُوتِى ٱلْحِكْمَةَ** ﴾، ولتبعية[4] المصحف في ذلك قراءة نافع، وأفهم مثل هذا فيما[5] يرد عليك من هذا القبيل في الياء الأصلية والزائدة، وفي الواوات أيضا[6]].

وأمّا ﴿ **ٱلْمُتَعَالِ** ﴾، ففي الرعد: ﴿ **ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ** [7] ﴾ في الرعد [آية: 9].

وأمّا ﴿ **ٱلدَّاعِ** ﴾، فثلاثة:

في البقرة: ﴿ **أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ** [8] ﴾ [البقرة: 186].

وفي القمر: ﴿ **يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ** [9] ﴾ [القمر: 6]. ﴿ **مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ** [10] ﴾ [القمر: 8].

---

[1] في د: يدفع.

[2] في د:" بمجرد ".

[3] في د:" وألقى ".

[4] في هـ:" واتبعت "، وفي ز:" ولتبعت".

[5] في ز:" ما".

[6] ما بين المعقوفين من قوله:" فإن قلت ...وفي الواوات أيضا ساقط من هـ.

[7] المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 736/3-737.

[8] المقنع، ص 30، ومختصر التبيين، 248/2.

[9] المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 1159/4.

[10] المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 1160/4.

ولا يندرج فيه: ﴿يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِيَ﴾ في طه [ص: 108]، و﴿دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ في الأحقاف [ص: 31،32]، لأن ذلك مفتوح الياء [موجب، فتخص[1] بها[2]، وكان محل وفاق، فخرج عما هو من قبيل هذا الباب، واعتبرت زيادة الياء فيه[3] [ثابتها[4] لفظا[5]]، فلا[6] يشمله لفظ البيت المحذوف الياء، بمقتضى التنوع، لما تقدم أن التنوع إنما يكون بزيادة ظاهرة الانفصال. [وهذه الزيادة هنا ليست ظاهرة الانفصال[7]].

وأمّا ﴿يَاتِ﴾ في هود، فهو: ﴿يَوْمَ يَاتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ[8]﴾ [هود: 105].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو: ﴿يَاتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ﴾ [البقرة: 258].

وأمّا ﴿صَالِ﴾، ففي والصافات: ﴿صَالِ ٱلْجَحِيمِ[9]﴾ [الصافات: 163].

**الإعراب**: الفاء من «فاللام» فصيحة، و«اللام» مبتدأ على حذف مضاف، أي: إن تسئل عن كلمات الياء المحذوفة لاما، فكلمات اللام كذا، والإضافة تقع بأدنى ملابسة، و«يوت الله» وما عطف عليه إلى انقضاء هذا الفصل خبره، ويحتمل أن يقدّر مع المبتدأ مضاف، بل مع الخبر، والتقدير حينئذ: فاللام [لام][10] «يوت الله» إلى آخره. والله أعلم. انتسب بالترجمة.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] هناك تعليق انقله.

[2] في ز:" بحركته بها".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، و" موجب" سقطت من ز.

[4] في هـ:" ثابتة".

[5] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[6] في ز:" فلم".

[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[8] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 701/3.

[9] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 1045/4.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

قال:

[258] وَغَيْرُ أُولَى الْمُهْتَدِي والْبَادِ يَسْرِ فَمَا تُغْنِ وَادِ الْوَادِ

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء، وهي لام ست كلمات.

أما ﴿ ٱلْمُهْتَدِ ﴾ غير الأول منه، ففي الإسراء، والكهف: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ [1] ﴾[الإسراء: 97][الكهف: 17].

واحترز بغير[2] الأول عنه، وهو في الأعراف باللفظ المتقدم.

وأمّا ﴿ الْبَادِ ﴾، ففي الحج: ﴿ سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ [3] ﴾[الحج: 25].

وأما ﴿ يَسْرِ ﴾، ففي الفجر: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ [4] ﴾[الفجر: 4].

وأمّا ﴿ فَمَا تُغْنِ ﴾، ففي القمر: ﴿ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ [5] ﴾[القمر: 5].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، نحو: ﴿ لَا تُغْنِى شَفَـٰعَتُهُمْ ﴾[النجم: 26]، ﴿ وَمَا تُغْنِى ٱلْـَٔايَـٰتُ ﴾[يونس: 101].

وأما ﴿ إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَـٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى ﴾[يس: 23]، فلا مدخل له هنا، لأن حذف يائه لموجب.

وأمّا ﴿ وَادِ ﴾، ففي النمل: ﴿ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ [6] ﴾[النمل: 18].

وأمّا ﴿ الْوَادِ ﴾، فأربعة:

في طه: ﴿ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى [7] ﴾[طه: 12].

---

[1] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 797/3.

[2] في ز:" بقيد".

[3] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 875/4.

[4] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 1291/5.

[5] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 1158/4.

[6] ينظر: المقنع، 32، ومختصر التبيين، 131/2.

[7] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 129/2، 965/4.

وفي القصص: ﴿مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [القصص: 30].

وفي والنازعات: ﴿إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [النازعات: 16].

والفجر: ﴿ٱلَّذِينَ جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ﴾ [الفجر: 9].

وذكر المقترن باللام مع الخالي منها تبرع تمّم به البيت، وليس محتاجًا إلى ذكره، بناء على نبذ[4] القاعدة المقرّرة في حذف الألفات، أن المقترن بـ«الـ» يندرج في الخالي منها، وبالعكس[5]، وذلك ما يأتي في قوله: «**والحذف في الرءيا**[6]»، وقوله: «**ثم بلا لام معا أنباؤا**[7]».

**الإعراب**: «غيرُ» بالرفع عطف على محل «بيوت الله»، وبالخفض عطف على محل «يات[8]»، و«أُولَى» مؤنث (أوّل) على تأويل «المهتد» بـ«الكلمة»، وهو مخفوض بإضافة «غير»، و«البادي» والألفاظ الأربعة بعده عطف كـ«غير»، بحذف العاطف من الثاني، والثالث، والخامس.

**قال**:

[259] **وَكَـالْجَوَابِ وَالـتَّلَاقِ وَالتَّنَادْ ثُـمَّ الْجَـوَارِ وَيُنَادِ وَالْمُنَادْ**

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة اليا[9] وهي لام ست كلمات أيضا.

أما ﴿كَٱلْجَوَابِ﴾ ففي سبأ: ﴿كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾ [سبأ: 13].

---

[1] ينظر: المقنع، ص 33. ومختصر التبيين، 4/965.

[2] ينظر: المقنع، ص 33. ومختصر التبيين، 5/1265.

[3] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 5/1292.

[4] في هـ، د: قيد.

[5] ينظر: مجموع البيان، ق/59-أ.

[6] في البيت: 309، ص 926-927.

[7] في البيت: 312، ص 932-933.

[8] في هـ:" يوت ".

[9] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 4/1010.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

وأمّا ﴿ ٱلتَّلَاقِ ﴾ و﴿ ٱلتَّنَادِ ﴾، ففي المؤمن: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ [غافر: 15]، و ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ [1] ﴾ [غافر: 32].

وأمّا ﴿ ٱلْجَوَارِ ﴾، فثلاثة:

ففي الشورى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِي ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ [2] ﴾ [الشورى: 32].

وفي الرحمان: ﴿ وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ [3] ﴾ [الرحمن: 24].

وفي التكوير: ﴿ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ [4] ﴾ [التكوير: 16].

وأمّا ﴿ يُنَادِ ﴾ و﴿ ٱلْمُنَادِ ﴾، ففي قاف: ﴿ وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ [5] ﴾ [ق: 41].

**تنبيه:** كان من حق الناظم تقييد ﴿ يُنَادِ ﴾ مما يُخرج الذي في آل عمران: وهو: ﴿يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ ﴾ [آل عمران: 193]، لأن ياءه ثابتة كما قيده في **عمدة البيان** إذ يقول:

«**يوم يناد وعذاب[6] صاد**[7]».

ولا يصح دعوى تقييد ﴿يُنَادِ ﴾ بـ: ﴿ٱلْمُنَادِ ﴾، لأنه معطوف، وقد تستسهل عبارة صاحب العقيلة، ما لا تستسهل عبارة الناظم، إذ يقول فيهما: « **يسر يناد المناد**[8] ».

**قال الجعبري:** « المراد من ﴿ يُنَادِ ﴾، ﴿ٱلْمُنَادِ ﴾ الكلمتان، وإن احتمل تعريف إحداهما بالأخرى، ويقويه اقتصار المقنع على ﴿ يَوْمَ يُنَادِ ﴾ » انتهى.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 1066/4-1067.

[2] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 1093/4.

[3] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 1093/4، و 1068.

[4] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 1093/4، 1273/5.

[5] ينظر: المقنع، ص 32، 33، 101، ومختصر التبيين، 1138/4.

[6] في هـ:" وعباد ".

[7] عمدة البيان، 405/2.

[8] العقيلة، البيت: 178، ص 142.

[9] الجميلة، ق/127-ب.

وهذا شطر عوض شطر الناظم:

**[يوم[1]] يناد والجوار والمنادي** » انتهى.

**الإعراب**: كلمات البيت الست عطف ككلمات البيت قبله.

**قال**:

[260] وَنَبْـــغِ فِـــي الْكَهْـــفِ، وَهَـــادِ الْحَـــجِّ ... وَالـــرُّومِ ثَـــانِي يُـــونُسٍ نُـــنَجِّ

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء، وهي لام ثلاث كلمات.

أما ﴿ نَبْغِ ﴾، فهو في الكهف[2]: ﴿ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ [3] ﴾ [الكهف: 64].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في يوسف: ﴿ مَا نَبْغِي هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا ﴾ [يوسف: 65].

وأمّا ﴿ **هَادِ** ﴾ فاثنان:

في الحج: ﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ [4] ﴾ [الحج: 54].

[و]في الروم[5]: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِ ٱلْعُمْىِ ﴾ [الروم: 53].

واحترز بقيد السورة[6] عن الواقع في غيرهما، وهو في النمل[7] بلفظ الذي في الروم.

وأمّا ﴿ نُنجِ ﴾ الثاني في يونس، فهو: ﴿ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ [8] ﴾ [يونس: 103].

واحترز بقيد الوصف عن الأول فيها، وهو: ﴿ ثُمَّ نُنَجِّى رُسُلَنَا ﴾ [يونس: 103].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[2] "في الكهف"، الزيادة من ز.

[3] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 812/3.

[4] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 130/2.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[6] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 990/4.

[7] في ز:" السورة".

[8] إذ هو بياء إجماع من المصاحف. ينظر: مختصر التبيين، 957/4-958، والنشر، 193/2.

[9] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 671/3.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير القادر

**تنبيهان: الأول**: جملة المحذوف من هذا القسم تسعة[1] وعشرين موضعا.

**الثاني**: يضاف إلى هذا [العدد][2]: ﴿يَقْضِ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنعام: 57] في قراءة العربيين[3] والأخوين[4]، إذ هو عندهم مضارع: (قضى)، [فياؤه محذوفة كما نص عليه في المقنع[5].

ولم أحتج إلى ذكره **في الإعلان** استغناء بقولي فيه:

**« وما خلا عن خلفها فمفرد كنافع »**[6]]

**الإعراب**: «نبغ» و«هاد الحج» و«ثاني يونس» عطف كألفاظ البيت قبله، و«ننجّ» بدل شيء من «ثاني يونس»، وباقيه واضح.

**قال**:

**[261] وَمَا أَتَتْ زَائِدَةً فَخَافُونْ وَفَارْهَبُونِ وَاتَّقُونِ وَامْتَعُونْ**

لما فرغ من فصل ما حذفت منه [الياء[7]] لاما، انتقل إلى فصل ما حذفت منه الياء زائدة للإضافة، فضمّن هذا البيت منها أربع كلم.

أمّا ﴿**خافُون**﴾، ففي آل عمران: ﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[8] [آل عمران: 175].

وأمّا ﴿**ارْهَبُون**﴾ فاثنان:

---

[1] في د: "تسعة".

[2] ما بين معقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ.

[3] في ح . هـ ، د: "العراقيين"، وهو خطأ، والمثبت من: ز، وذلك لأن أبا عمرو وابن عامر صريحي النسب ولذلك قال الشاطبي:

أبو عمرهم واليحصبي بن عامر صريح وباقيهم أحاط به الوَلا.

ينظر: سراج القارئ المبتدئ لابن القاصح، 34/1.

[4] ويوافقهم من العشرة: يعقوب وخلف. ينظر: النشر، 258/2، والبدور، ص 126-127.

[5] المقنع، ص 101، وينظر: مختصر التبيين، 486/3-488، والرحيق المختوم، ص 37.

[6] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، والمثبت من: د ، ز.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح ، هـ.

[8] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 127/2، والنشر، 180/2.

في البقرة: ﴿وَإِيَّىَ فَٱرْهَبُونِ [1]﴾ [البقرة: 40].

و في النحل: ﴿فَإِيَّىَ فَٱرْهَبُونِ [2]﴾ [3] [النحل: 51].

وأمّا ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ فخمسة:

في البقرة: ﴿وَإِيَّىَ فَٱتَّقُونِ [4]﴾ [البقرة: 41]، ﴿وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ [5]﴾ [البقرة: 197].

و في النحل: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ [6]﴾ [النحل: 2].

وفي المؤمنين: ﴿وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ [7]﴾ [المؤمنون: 52].

وفي الزمر: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ [8]﴾ [الزمر: 16].

وأما ﴿فَٱسْمَعُونِ﴾، ففي ياسين: ﴿إِنِّىٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ [9]﴾ [يس: 25].

**الإعراب**: «ما» موصول اسمي واقع على الكلم مبتدأ، وصلتها «أتت»، و«زائدة» حال من فاعل «أتت»، وعائد الصلة محذوف على غير حده، تقديره: «فيه»، ويحتمل أن تكون «ما» واقعة على الياء المزيدة، ويقدر مع «فخافون» مضاف، أي: «فياء خافون»، وهذا أقرب لفظا، والأول أقرب معنى، وأنسب بالترجمة، وأدخل الفاء في الخبر لما في الموصول من معنى الشرط[10]، وبقية الكلم نبيت عطف على «خافون».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] ينظر: المقنع، ص 30، ومختصر التبيين، 125/2، والنشر، 181/2.

[2] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 129/2، والنشر، 181/2.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] ينظر: المقنع، ص 30، ومختصر التبيين، 125/2، والنشر، 181/2.

[5] ينظر: المقنع، ص 30، ومختصر التبيين، 256/2، والنشر، 180/2.

[6] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 129/2، والنشر، 181/2.

[7] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 130/2، والنشر، 181/2.

[8] ينظر: المقنع، ص 32، وسها عنه أبو داود فلم يذكره، وينظر أيضا النشر، 181/2.

[9] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2.

[10] في هـ:" الشطر "، والمثبت من ح ، د، ز.

قال:

[2621] ثُـــمَّ أَهِيمُـــونَ تُكَلِّمُـــونَ  مَتَـــابِ يَسْـــقِينِ وَتَكْفُـــرُونِ

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء المزيدة للإضافة خمس كلمات:

أما ﴿ أَطِيعُونِ ﴾ فأحد عشر:

في آل عمران: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ [1] ﴾ [آل عمران: 50].

وفي الشعراء: ثمانية[2]، وفي الزخرف واحد[3] بلفظ آل عمران.

وفي نوح: ﴿ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ [4] ﴾ [نوح: 3].

وأمّا ﴿ تُكَلِّمُونِ ﴾، ففي المومنين: ﴿ قَالَ ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ [5] ﴾ [المؤمنون: 108].

وأمّا ﴿ مَتَابِ ﴾، ففي الرعد: ﴿ وَإِلَيْهِ مَتَابِ [6] ﴾ [الرعد: 30].

وأمّا ﴿ يَسْقِينِ ﴾، ففي الشعراء: ﴿ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ [7] ﴾ [الشعراء: 79].

وأمّا [ ﴿ تَكْفُرُونِ ﴾ [8] ]، ففي البقرة: ﴿ وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ [9] ﴾ [البقرة: 152].

**الإعراب**: كلم البيت معطوفة ككلم شطر البيت[10] قبله بحذف العاطف من غير الطرفين.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 127/2، والنشر، 181/2.

[2] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 130/2-131، والنشر، 181/2.

[3] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 1104/4، والنشر، 181/2.

[4] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 133/2، والنشر، 182/2.

[5] ينظر: المقنع، ص 32/ ومختصر التبيين، 898/4، والنشر، 181/2.

[6] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 128/2، والنشر، 181/2.

[7] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 928/4، والنشر، 181/2.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[9] ينظر: المقنع، ص 30، وسها أبو داود عنها فلم يذكرها، والنشر، 181/2، والرحيق المختوم، ص 39.

[10] في ز:" ككلم البيت".

قال:

[263] يَمْـــدِينِ يَشْـــفِينِ يُكَـــذِّبُونِ تُؤْتُـــونِ يُحْيِـــينِ وكَـــذَّبُونِ

ضمّن البيت من الكلم المحذوفة [الياء[1]] المزيدة للإضافة ست كلمات.

أمّا﴿ يَهْدِينِ ﴾، فأربعة: في الشعراء: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ [2]﴾ [الشعراء: 78]، ﴿كَلَّآ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ [3]﴾ [الشعراء: 62].

[وفي الصافات: ﴿إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ [4]﴾[5] [الصافات: 99]، وفي الزخرف: ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ [6]﴾ [الزخرف: 27]، [والثلاثة الأخيرة من التنوّع][7].

وأما﴿ يَشْفِينِ ﴾، ففي الشعراء: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ [8]﴾ [الشعراء: 80].

وأمّا﴿ يُكَذِّبُونِ ﴾، فاثنان: في الشعراء: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ [9]﴾ [الشعراء: 12]، ومثله في القصص[10].

وأمّا ﴿تُوتُون﴾، ففي يوسف: ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ [11]﴾ [يوسف: 66].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 130/2، 928/4، والنشر، 181/2.

[3] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 130/2، والنشر، 181/2.

[4] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 132/2، والنشر، 181/2.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[6] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 132/2، والنشر، 181/2.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[8] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 130/2، 928/4، والنشر، 181/2.

[9] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 130/2، والنشر، 181/2.

[10] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، 966/4، والنشر، 181/2.

[11] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 723/3، والنشر، 180/2.

وأما [﴿ يُحْيِينِ ﴾[1]]، ففي الشعراء: ﴿ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾[2] [الشعراء: 81].

وأمّا ﴿ كَذَّبُونِ ﴾، فثلاثة: في المؤمنين: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِى بِمَا كَذَّبُونِ ﴾ [المؤمنون: 26، 39]، موضعان[3]، وفي الشعراء: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ ﴾[4] [الشعراء: 117].

**الإعراب**: كلم البيت معطوفة ككلم البيت قبله بحذف العاطف من غير الأخير.

**قال**:

[264] وَفِي الْعُقُودِ اخْشَوْنِ مَعْ تَسْتَعْجِلُونْ حَضَرَ أَوْ غَابَ، عِقَابٍ يَقْتُلُونْ

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء المزيدة للإضافة أربع كلمات:

أما ﴿اخْشَوْنْ﴾، فاثنان في العقود: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ[5] وَٱخْشَوْنِ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ﴾ [المائدة: 3]، ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ[6]﴾ [المائدة: 44][7].

[واحترز][8] بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في البقرة: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 150].

وأمّا ﴿ تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ سواء كان حاضرا - أي مفتتحا بالتاء لحاضر -، أو بالياء لغائب فاثنان:

الأول في الأنبياء: ﴿سَأُورِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ[9]﴾ [الأنبياء: 37].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 929/4، والنشر، 181/2.

[3] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 130/2، والنشر، 181/2.

[4] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، والنشر، 181/2.

[5] في هـ:" فلا تخشون " وهو خطأ، والصواب ما أثبت من ح ، د.

[6] في ز:" فلا تخشوهم واخشون".

[7] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 127/2، والنشر، 181/2.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

[9] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 130/2، والنشر، 181/2.

والثاني: في والذاريات: ﴿ فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذَنُوبًا مِثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَابِهِمْ فَلَا يَسْتَعْجِلُونِ [1] ﴾ [الذاريات: 59].

وأما ﴿ عِقَابِ ﴾ فثلاثة: في الرعد: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ [2] ﴾ [الرعد: 32]، ومثله في المؤمن[3]، وفي ص: ﴿ فَحَقَّ عِقَابِ [4] ﴾ [ص: 14].

وأما ﴿ يَقْتُلُونِ ﴾ فاثنان: في الشعراء: ﴿ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ [5] ﴾ [الشعراء: 14]، ومثله في القصص[6].

**الإعراب**: [«اخشون» عطف على «خافون»][7]، و«في العقود» حال[8]، وكذا «مع وتستعجلون» مضاف إليه، و«حضر» جملة فعلية[9] في محل نصب على الحال من «تستعجلون»، و«غاب» عطف عليه، و«عقاب» و«يقتلون» عطف على «اخشون[10]»، أو على «تستعجلون».

**قال**:

[265] دُعَاءِ إِبْرَاهِيمَ مَعْ تُبَشِّرُونْ ثُمَّ تُشَاقُّونِ دَعَانِ تُنْظِرُونْ

ضمّن هذا البيت من الكلم المخذوفة الياء الزائدة للإضافة خمس كلمات:

أمّا ﴿ دُعَاءِ ﴾، ففي إبراهيم: ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ [11] ﴾ [إبراهيم: 40].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 133/2، والنشر، 181/2-182.

[2] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 128/2، والنشر، 181/2.

[3] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 132/2، والنشر، 181/2.

[4] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 132/2، والنشر، 181/2.

[5] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 130/2، والنشر، 181/2.

[6] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، والنشر، 181/2.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[8] في هـ:" حال اخشون "، وفي د:" حاله ".

[9] في د: طلبية.

[10] في هـ ، ز:" عطف كاخشون ".

[11] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 128/2، والنشر، 181/2.

واحترز بقيد السورة عن الواقع [في غيرها][1]، وهو في نـــوح: ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَـآئِىٓ إِلَّا فِرَارًا﴾ [نوح: 6]، [و لم يكن فتح الياء في ﴿دُعَآئِى﴾ الذي في نوح كافيا في عدم الاندراج كما في: ﴿يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِىَ﴾ [طه: 108]، لأن هذا لغير موجب، فهو غير منـــاف للحذف، برهانـــه: ﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾[2]] [النمل: 36].

وأمّا ﴿تُبَشِّرُونَ﴾، ففي الحجر: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[3] [الحجر: 54].

وأمّا ﴿تُشَـآقُّونِ﴾ ففي النحل: ﴿تُشَـآقُّونِ فِيهِمْ﴾[4] [النحل: 27].

وقد قرأ ابن كثير: ﴿تُبَشِّرُونِّ﴾ بشدّ النون مكسورة، وقرأه من عدا الحرميين: بفتح النون مخففة[5]، وقرأ من عدا نافع: ﴿تُشَآقُّونَ﴾ بفتح النون[6].

**قال في المقنع**: « فأما قوله: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ في الحجر، و﴿تُشَآقُّونَ﴾ في النحل، فمن كسر النون فيهما ألحقهما بنظائرهما من الياءات المحذوفات، ومن فتح النون فيهما أخرجهما من جملة الياءات[7] » انتهى.

وأمّا ﴿دَعَانِ﴾، ففي البقرة: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[8] [البقرة: 186].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 129/2، 760/3.

[4] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 129/2.

[5] ينظر: النشر، 302/2، والبدور، ص 219.

[6] ينظر: النشر، 303/2، والبدور، ص 223.

[7] المقنع، ص 33.

[8] ينظر: المقنع، ص 30، ومختصر التبيين، 127/2، والنشر، 180/2.

وأمّا ﴿ تُنظِرُونِ ﴾، فثلاثة: في الأعراف: ﴿ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ [1] ﴾ [الأعراف: 195]، وفي هود: ﴿ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ [2] ﴾ [هود: 55]، وفي يونس: ﴿ ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ [3] ﴾ [يونس: 71].

**الإعراب:** «دعاء» معطوف كاللفظين قبله، وهو مضاف إلى «إبراهيم»، و«مع» ظرف في محل الحال من «دعاء»، وهو مضاف إلى «تبشرون»، ولا يمنع[4] من ذلك الإضافة إلى ياء المتكلم، لصيرورة المجموع بقصده في حكم الشيء[5] الواحد، وألفاظ الشطر الأخير عطف: [إما][6] على «تبشرون»، وإما على ما عطف عليه صدر البيت، و«تشاقّون» مشدّد القاف محافظة على لفظ القرآن، وإن أدى إلى جمع الساكنين في الرجز [على][7] غير حدّه، ارتكابا لأخف الضررين، كما تقدم[8].

**قال:**

[266] أَشْرَكْتُمُونِ اعْتَزِلُونِ تَقْرَبُونْ لِيَعْبُدُونِ تَفْضَحُونِ تَرْجُمُونْ

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء[9] المعدة للإضافة ست كلمات:

أما ﴿ أَشْرَكْتُمُونِ ﴾ ففي إبراهيم: ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ [1] ﴾ [إبراهيم: 22].

---

[1] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 2 127، 589/3، والنشر، 181/2.

[2] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 2 128، والنشر، 181/2.

[3] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 2 127، والنشر. 181/2.

[4] أي لا يمنع من إضافة دعاء إلى إبراهيم إضافته إلى ياء المتكلم، فيلزم حينئذ إضافة الاسم مرتين، لما ذكر من صيرورة كل من المضاف وهو دعاء والمضاف إليه وهو ياء المتكلم بقصد لفظه كالكلمة الواحدة.

[5] في هـ:" كالشيء ".

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[8] تعليق انقله.

[9] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 2/128، 750/3.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

وأمّا ﴿ اعْتزلُون ﴾، ففي الدخان: ﴿ وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُواْ لِى فَٱعْتَزِلُونِ [1] ﴾ [الدخان: 21].

وأمّا ﴿ نَقْـرَبُونِ ﴾ ، ففي يوسف: ﴿ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِى وَلَا تَقْـرَبُونِ [2] ﴾ [يوسف: 60].

وأمّـا ﴿ لِيَعْبُدُونِ ﴾ ، ففـي والـذاريات: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ [3] ﴾ [الذاريات: 56].

وأمّا ﴿ تَفْضَحُونِ ﴾ ، ففي الحجر: ﴿ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى فَلَا تَفْضَحُونِ [4] ﴾ [الحجر: 68].

وأمّا ﴿ تَرْجُمُونِ ﴾ ، ففي الدخان: ﴿ وَإِنِّى عُذْتُ بِرَبِّى وَرَبِّكُمْ أَن تَرْجُمُونِ [5] ﴾ [الدخان: 20].

**الإعراب**: واضح.

**قال**:

[267] وغَيْـرَ يَامِـينَ اعْبُـدُونِ يَحْضُـرُونْ ءَاتَـانِيَ اللَّـهُ، ارْجِعُـونِ يُضْمِمُـونْ

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة خمس كلمات:

أمّا ﴿ اعْبُـدُونِ ﴾ غير الواقع في يس فثلاثة: منها في الأنبياء اثنان: ﴿ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ [6] ﴾ [الأنبياء: 25]، [﴿ وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ [7] ﴾ [8]] [الأنبياء: 92] ، وفي العنكبوت: ﴿ فَإِيَّـىَ فَٱعْبُدُونِ [9] ﴾ [العنكبوت: 56].

---

[1] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 132/2، 1109/4، والنشر، 181/2.

[2] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 128/2، 720/3، والنشر، 181/2.

[3] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 133/2، 1144/4، والنشر، 181/2.

[4] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 128/2-129، والنشر، 181/2.

[5] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 132/2، والنشر، 181/2.

[6] في ح، هـ ، د: (أن أنذروا أنه لا إله إلا أنا فاعبدون)، وهو خطأ.

[7] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 129/2-130، 860/4، والنشر، 181/2.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[9] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، 860/4، والنشر، 181/2.

واحترز بقيد غير الواقع في يس عنه، وهو: ﴿وَأَنِ ٱعْبُدُونِى هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [يس: 61].

وأمّا ﴿يَحْضُرُونِ﴾، ففي المؤمنين: ﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ [1]﴾ [المؤمنون: 98].

وأمّا ﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾، ففي النمل: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم [2]﴾ [النمل: 36].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، وهو في مريم: ﴿ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [مريم: 30].

وأما ﴿ٱرْجِعُونِ﴾، ففي المؤمنين: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ [3]﴾ [المؤمنون: 99].

وأما ﴿يُطْعِمُونِ﴾، ففي الذاريات: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ [4]﴾ [الذاريات: 57].

**الإعراب**: «غير» منصوب على الاستثناء من «اعبدون»، وهو مضاف إلى «ياسين»، و«اعبدون» والألفاظ بعده عطف كألفاظ البيت السابق.

**قال:**

[268] تُرْدِينِ، إنْ يُرِدْنِ مَمْ إنْ تَرَنِ ... وَاتْبِعُونِ وَذَخِرْفٍ وَمُؤْمِنِ

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة أربع كلمات:

أما ﴿تُرْدِينِ﴾، ففي والصافات: ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ [5]﴾ [الصافات: 56].

وأمّا ﴿إِن يُرِدْنِ﴾، ففي يس: ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ [6]﴾ [يس: 23]، وليس ﴿إِن﴾ قيدا، لأنه متّحد، بل إيضاح.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 130/2، 896/4، والنشر، 181/2.

[2] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، 950/4، والنشر، 181/2.

[3] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 130/2، 896/4، والنشر، 181/2.

[4] ينظر: المقنع، ص 32-33، ومختصر التبيين، 130/2، 1144/4، والنشر، 181/2.

[5] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 132/2، 1036/4، والنشر، 181/2.

[6] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2.

وأمّا ﴿إِن تَرَنِ﴾، ففي الكهف: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا[1]﴾ [الكهف: 39]، و﴿إِن﴾ معه إيضاح كاللفظ قبله.

وأمّا﴿ ٱتَّبِعُونِ﴾، ففي الزخرف، والمؤمن، فهما: ﴿وَٱتَّبِعُونِۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ[2]﴾ [الزخرف: 61]، ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ[3]﴾ [غافر: 38].

واحترز بقيد السورتين من الواقع في غيرهما، نحو ما في آل عمران: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 31]، وفي طه: ﴿فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓاْ أَمْرِى﴾ [طه: 90].

**تنبيه:** لم يشر الناظم هنا إلى إطلاق صاحب العقيلة، إذ يقول:

**« وَخُصَّ في آل عمران مَنِ اتَّبَعَنْ وخصّ في اتَّبعُونِ غيرَهما سُوَرَا[4]»**

لمخالفته المقنع، ومناقشة الشروح له[5]، فقال **الجعبري:**« دخل في قوله غير آل عمران ﴿فَٱتَّبِعُونِى﴾ بطه، وهي ثابتة، وأكّد الإشكال جمعه سُورًا، وهو على حدّ: ﴿لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: 11]، فلو قال:

**«وقل من اتّبعن عمران واتّبعوني غيرها مع طه استثن مؤتَمرَا»**

لعيَّن وعينَّهما الأصل بسورتيهما[6]» انتهى.

**الإعراب:** واضح من الأبيات السابقة.

**قال:**

**[269] أولَى مَنِ اتَّبَعَنِ، فأرْمِلُونْ ثُمَّ بِهُودٍ تَسْئَلَنِّ يُنقِذُونْ**

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة أربع كلمات:

---

[1] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 129/2، والنشر، 181/2.

[2] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 132/2، والنشر، 181/2.

[3] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 132/2، 1074/4، والنشر، 181/2.

[4] العقيلة، البيت:180، ص 142.

[5] ينظر تغريد الجميلة لمنادمة العقيلة، ق/56-أ.

[6] الجميلة، ق/128-أ.

فأما كلمة ﴿ مَنِ ٱتَّبَعَنِ ﴾ الأولى، ففي آل عمران: ﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ [1] ﴾ [آل عمران: 20].

واحترز بقيد الرتبة عن غير الأولى، وهو في يوسف: ﴿ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي ﴾ [يوسف: 108].

وأمّا ﴿ فَأَرْسِلُونِ ﴾ ففي يوسف: ﴿ ٱنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ [2] ﴾ [يوسف: 45].

وأمّا ﴿ تَسْـَٔلَنِّ ﴾ في هود، فهو: ﴿ فَلَا تَسْـَٔلَنِّ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ [3] ﴾ [هود: 46].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في الكهف: ﴿ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْـَٔلْنِي عَن شَيْءٍ ﴾ [الكهف: 70].

وأمّا ﴿ يُنقِذُونِ ﴾، ففي يس: ﴿ لَّا تُغْنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ [4] ﴾ [يس: 23].

**الإعراب**: أثبت ياء «اتبعن» جريا على قراءة نافع في الوصل، لأنه يثبتها فيه، و«بهود» حال «تسئلنّ»، وباؤه ظرفية، وباقية واضح مما سبق.

**قال**:

**[270] ثُمَّ تُمِدُّونَنِ مَهْمَا تَتَّبِعَنْ يَمْدِيَنِ فِي الْكَهْفِ مَهْمَا تَعَلَّمَنْ**

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة أربع كلمات:

فأمّا ﴿ تُمِدُّونَنِ ﴾، ففي النمل: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَٰنَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ [5] ﴾ [النمل: 36].

وأما ﴿ تَتَّبِعَنِ ﴾، ففي طه: ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ ۝ أَلَّا تَتَّبِعَنِ [6] ﴾ [طه: 92 – 93].

---

[1] ينظر: المقنع، ص 30-31، ومختصر التبيين، 127/2، والنشر، 180/2.

[2] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 128/2، والنشر، 181/2.

[3] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 127/2، 686/3، والنشر، 180/2.

[4] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، 1023/4، والنشر، 181/2.

[5] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، 949/4، والنشر، 181/2.

[6] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 851/1294/2، والنشر، 181/2.

وأما ﴿ يَهْدِيَنِ ﴾ في الكهف، فهو: ﴿وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا [1]﴾ [الكهف: 24].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في القصص: ﴿قَالَ عَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يَهْدِيَنِي سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [القصص: 22].

وأما ﴿ تُعَلِّمَنِ ﴾، ففي الكهف: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا [2]﴾ [الكهف: 66].

الإعراب: واضح.

قال:

[271] وَمَمْ لَئِنْ اخَّرْتَنِ وَعِيدِ ... مَآبِ، كِيدُونِ بِفَيْرِ هُودِ

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة أربع كلمات:

فأما ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ ﴾، ففي الإسراء: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ [3]﴾ [الإسراء: 62].

واحترز بقيد المجاور (لئن) عن الخالي عنه، وهو في المنافقين: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ [المنافقون: 10].

وأما ﴿ وَعِيدِ ﴾، فثلاثة: في إبراهيم: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ [4]﴾ [إبراهيم: 14]، وفي قاف: ﴿فَحَقَّ وَعِيدِ ﴾ [ق: 14]، ﴿فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ [5]﴾ [ق: 45].

وأمّا ﴿ مَئَابِ ﴾، ففي الرعد: ﴿إِلَيْهِ أَدْعُوا۟ وَإِلَيْهِ مَئَابِ [6]﴾ [الرعد: 36].

---

[1] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 129/2، 806/3، والنشر، 181.

[2] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 129/2، 806/3، والنشر، 181/2.

[3] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 129/2، 792/3، والنشر، 181/2.

[4] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 128/2، 748/3، والنشر، 181/2.

[5] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 132/2، 1135/4، والنشر، 181/2.

[6] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 128/2، 742/3، والنشر، 181/2.

وأمّا ﴿كِيدُونِ﴾ في غير هود، فاثنان: في الأعراف: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ﴾[1] [الأعراف: 195]، وفي المرسلات: ﴿فَإِن كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ﴾[2] [المرسلات: 39].

واحترز بغير[3] الواقع في هود من الواقع فيها، وهو: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [هود: 55].

**الإعراب**: «مع» عطف على مثلها في البيت قبله، ويحتمل أن يكون حالا من «وعيد»، وهو مضاف إلى «لئن أخرتن»، و«وعيد» وتالياه عطف على «لئن أخرتن»، على الاحتمال الأول، أو «على تعلمن»، على الاحتمال الثاني، ويحتمل أن يكون في كلا إعرابيّ معا معطوفا، كالألفاظ المتقدمة على «مع تعلمن»، وباقيه واضح.

**قال**:

[272] بَشِّرْ عِبَادِ لِيَ دِينِ يُؤْتِيَنْ ... نُذُرِي مَعْ أَهَانَنِ وَاكْسِرَنْ

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة سبع كلمات:

أمّا﴿ بَشِّرْ عِبَادِ ﴾، ففي الزمر: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ O الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ[4] ﴾ [الزمر: 17 ـ 18].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، نحو ما في البقرة: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾ [البقرة: 186]، وهو متعدّد.

وأمّا﴿ لِيَ دِينِ ﴾، ففي الكافرون: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ[5] ﴾ [الكافرون: 6].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، نحو ما في يونس: ﴿إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي﴾ [يونس: 104]، وهو متعدّد.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 127/2، 588/3، والنشر، 180/2.

[2] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 133/2، والنشر، 182/2.

[3] في هـ:" بقيد ".

[4] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 132/2، 1057/4، والنشر، 181/2.

[5] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 134/2، والنشر، 182/2.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**تنبيه**: لم يقيده الشاطبي في عقيلته إذ يقول: « **دين تمدونن** [1] »، فنوقش[2] بورود ما احترز عنه في كلام الناظم.

وأمّا ﴿يُوتِيَنِ﴾، ففي الكهف: ﴿ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُـوتِيَنِ خَـيۡرٗا مِّن جَنَّتِكَ ﴾[3] [الكهف: 40].

وأمّا ﴿نُذُرِ﴾[4]، فستة كلها في القمر[5].

وأمّا ﴿ أَهَٰنَنِ ﴾، و﴿ أَكۡرَمَنِ ﴾، ففي والفجر: ﴿ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ﴾ [الفجر: 16]، ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ﴾ [الفجر: 15].

**الإعراب**: واضح.

**قال**:

[273] ثُـــمَّ نَـــذِيرِ وَنَكِيـــرِ تَشْـــمَدُونْ  تُخْـــزُونِ قَـــدْ هَـــدَيْنِ مَـــمْ تُفَنِّـــدُونْ

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة [ست][7] كلمات:

فأمّا ﴿ نَذِيرِ ﴾، ففي الملك: ﴿ فَسَتَعۡلَمُونَ كَيۡفَ نَذِيرِ ﴾[8] [الملك: 17].

---

[1] العقيلة، البيت: 179، ص 142.

[2] ناقشه شارحه الأول السخاوي، ولكنه اعتذر له فقال:« ولكنه اعتمد على معرفة أهل العلم بالحرفين»، ورد هذا الاعتذار الإمام الجعبري، وأصلح بيت الشاطبي بـ:

**«لي دين والمتعال يطعمون ليعبدون  ثم تمدونن له حر ومعتمرا»**

ينظر: الوسيلة، ص 337، والجميلة، ق/127-ب، وتغريد الجميلة، ق/56-أ، والهبات السنية، ق/52-ب.

[3] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 129/2، 806/3، والنشر، 181/2.

[4] في هـ:" نذير " وهو خطأ ، والصواب ما أثبت من ح ، د.

[5] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 133/2، 1161/4، والنشر، 182/2.

[6] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 133/2-134، 1293/5-1294، والنشر، 182/2.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

[8] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 133/2، 1216/5، والنشر، 182/2.

وأمّا ﴿ نَكِيرِ ﴾، فأربعة: في الحج: ﴿أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ [1] ﴾ [الحج: 44]، وفي سبأ: ﴿فَكَذَّبُوا رُسُلِي فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ [2] ﴾ [سبأ: 45]، وفي فاطر: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ [3] ﴾ [فاطر: 26]، وفي الملك: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ [4] ﴾ [الملك: 18].

وأمّا ﴿ تَشْهَدُونِ ﴾، ففي النمل: ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ [5] ﴾ [النمل: 32].

وأمّا ﴿ تُخْزُونِ ﴾، فاثنان: في هود: ﴿وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي [6] ﴾ [هود: 78]، وفي الحجر: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ [7] ﴾ [الحجر: 69].

وأمّا ﴿ قَدْ هَدَىٰنِ ﴾، ففي الأنعام: ﴿قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ [8] ﴾ [الأنعام: 80].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، وهو في الأنعام أيضا: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي ﴾ [الأنعام: 161].

وأمّا ﴿ تُفَنِّدُونِ ﴾، ففي يوسف: ﴿لَوْلَا أَن تُفَنِّدُونِ [9] ﴾ [يوسف: 94].

**الإعراب**: واضح.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 130/2، 878/4، والنشر، 181/2.

[2] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، 1015/4، والنشر، 181/2.

[3] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، 1015/4، والنشر، 181/2.

[4] ينظر: المقنع، ص 33، ومختصر التبيين، 133/2، 1216/5، والنشر، 182/2.

[5] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 131/2، والنشر، 181/2.

[6] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 128/2، 692/3، والنشر، 180/2.

[7] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 129/2، والنشر، 181/2.

[8] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 127/2، 498/3، والنشر، 180/2.

[9] ينظر: المقنع، ص 31، ومختصر التبيين، 730/3، والنشر، 181/2.

قال:

[274] إِيلَافِهِمْ، ثُمَّ عَذَابِ صَادِ وَفِي الْمُنَادَى نَحْوُ يَا عِبَادِ

ضمّن هذا البيت من الكلم المحذوفة الياء الزائدة للإضافة كلمة واحدة، وأصلا مطّردا، وتبرّع بكلمة واحدة هي صدر البيت.

أمّا الكلمة المتبرّع بها، ففي قريش: ﴿ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ﴾ [قريش: 2].

وقد قُرِئَ شاذا: ﴿ إِلافِهِمْ ﴾ بقصر الهمزة، دون ياء، مفتوح اللام، ممدودها[1]، وساكن اللام أيضا[2].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه، وهو في السورة أيضا [ ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ ][3] [قريش: 1] .

وقد قرأ ابن عامر هذا: بحذف الياء[4].

---

[1] وقد وصفها بالشذوذ كذلك التنسي والحسن الزياتي، وليست شاذة بل هي قراءة أبي جعفر. ينظر: النشر، 2/403-404، والطراز، ص 307.

[2] هي رواية العمري عن أبي جعفر، وهي شاذة. قال علي بن الحسين الواسطي:

**«وعن أبي جعفرهم إِلَفِهِمْ لا ياء ولا هاو وجاء إِلْفهم**

**للعمري مسكّن اللام.... .....»**.

ينظر: طوالع النجوم، ق/131-ب، والنشر، 2/40-404، وكتاب في شواذ القرآن، ق/135-ب، ومختصر ابن خالويه، ص 180.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[4] ينظر: التيسير، ص 175، والتبصرة، ص 390، والكافي، ص 218، والبدور، ص 440.

**تنبيه**: اعلم أن (**إيلاف**) بالياء مصدر: (**آلف**)، كـ: (أمن)، و(أحسن[1])، فياؤه مبدلة من همزة، لسكونها بعد همزة[2] [مكسورة][3]، وهي فاء الكلمة [لا لامها][4]، ولا زائدة للإضافة[5]، ولذا كان ذكرها تبرّعا، وقد وسّطها بين كلم الباب، كما سمح له النظم.

وما **قيل**[6] من أن الترجمة على تقدير معطوف على قوله: « **وفي محل الـــلام** »، أي: وفي محل الفاء بدليل ذكر هذه الكلمة، **فبعيد**.

و(**إلاف**) بغير ياء مصدر: (ألف) الثلاثي[7] بوزن: (عَلِم)، وهما بمعنى متعديان إلى واحد، ويجوز في ذي الياء أن يتعدى إلى اثنين، أي: لإيلاف الله إياهم[8]، وفي سورة قريش قراءات متعددة.

وأما ﴿ عَذَابِ ﴾ صاد، ففيها: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ[9] ﴾ [ص: 8].

---

[1] الظاهر أنها مقحمة، وهي في كل النسخ التي بحوزتي.

[2] في د بعد كلمة: " همزة ": " في موضعين أحدهما المتقدم، ثانيهما قوله تعالى وقبله يارب إن هؤلاء ففي كلامه إجمال إذ لا يدرى ما مراده منهما ولكن قد يتأيس لتسديده بياعباد وقوله للقطعين الأولين كذلك، وأن بعده الاحتراز عن غير هذا المنفصل، وهو ياقوم بتقييد ذي العنكبوت بالمتأخر وهذا البيت سالم مما ورد على بيت الناظم إلا عباد العنكبوت وزمر: آخره وخلف زخرف الطور الثاني: قال الجعبري: جملة ما حذف من المنادى بأيه واثنان وعشرون يارب ويارب تسعة وستون، وياقوم ستة وأربعون، ويابني ستة، وياعباد الذين آمنوا، وياعباد فاتقون بالزمر، وياعبادي لا خوف عليكم بالزخرف في المصاحف العراقية انتهى. الثالث...". وهذه الفقرة مقحمة هنا، وستأتي في موضعها قريبا.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، د.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] ينظر: المحكم، ص 187-188، والجامع لأحكام القرآن، 22/495-502، والتحرير والتنوير، 30/555-556، والوسيلة، ص 276-277، والدر المصون، 11/112-114، ومعاني القرآن للأخفش، 2/743، ولسان العرب، 1/108-109.

[6] ينظر: تنبيه العطشان، ق/95-أ.

[7] في هـ:" الثاني ".

[8] ينظر: البحر المحيط، 10/548، وإعراب القرآن للنحاس، ص 1127، وإملاء ما منّ به الرحمن، 2/295، والتبيان في إعراب القرآن، 2/513، وشرح الهداية، 2/557، والكشف، 2/390، والحجة للفارسي، 6/444-448، واللآلي الفريدة، 3/485-486، وإيضاح الوقف والابتداء، ص 538، وأضواء البيان، 9/533-534.

[9] ينظر: المقنع، ص 32، ومختصر التبيين، 2/132، 4/1048، والنشر، 2/181.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو ما في الحجر: ﴿ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ ﴾ [الحجر: 50].

وأما الاسم المنادى، فنحو: ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ﴾ [الزمر: 10]، ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ[1] ﴾ [الزمر: 16] ، ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ[2] ﴾ [هود: 52] ، و﴿يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا ﴾ [هود: 42]، إذ أصله: (**بنَيْوٌ**)، مصغّر (**ابن**)، ثم أبدلت الواو ياء، وأدغمت [فيها[3]] ياء التصغير على القياس، ثم أضيف إلى ياء المتكلم، ولكنها حذفت من الخط على قاعدة المنادى[4]، وسواء كان حرف النداء موجودا كما مثّل، أو لا، نحو: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ[5] ﴾ [المؤمنون: 118] ، ﴿رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأنبياء: 112]، ﴿رَبِّ ٱنصُرْنِى[6] ﴾ [المؤمنون: 26، 39||العنكبوت: 30].

**تنبيهات: الأول**: لا يندرج في المنادى هنا نحو: ﴿ يَٰبَنِىَّ ٱذْهَبُوا۟ ﴾ [يوسف: 87]، ﴿يَٰبَنِىَّ لَا تَدْخُلُوا۟ مِنۢ بَابٍ وَٰحِدٍ ﴾ [يوسف: 67]، وإن كان منادى مزيد الياء للإضافة في الجملة، لأن ترجمة الناظم لما حذفت منه الياء اجتزاء بالكسرة عنها، احترزت ذلك، وبيانه أن ياء ﴿ يَٰبَنِىَّ ﴾، وإن كانت زائدة للإضافة، فإنما لا تدل[7] عليها كسرة، إذ لا كسرة قبلها، وإنما قبلها ياء ساكنة مدغمة فيها[8]، وأصله (بَنِين[9]) جمع سلامة لـ: ﴿ٱبْنِ ﴾، فلما أضيف إلى ياء المتكلم، حذفت نون الجمع، فاجتمع ياءان:

---

[1] ينظر: المقنع. ص 34، ومختصر التبيين، 140/2.

[2] ينظر: المقنع. ص 34، ومختصر التبيين، 139/2.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من: ح ، هـ، د، والمثبت من: ز.

[4] ينظر اللآلي الفريدة، 9/3-11، والكشف، 529/1-530، وشرح الهداية، 347/2. ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، 131/1، ولسان العرب، 362/1-363. والتبيان للعكبري، 31/2، والحجة للفارسي، 333/4-339.

[5] ينظر: مختصر التبيين، 140/2.

[6] ينظر: مختصر التبيين، 140/2.

[7] في د: "لا تدخل".

[8] " فيها "، الزيادة من: هـ ، ز.

[9] في: ح، هـ ، د:" بنيان"، والمثبت من: ز.

**الأولى**: علامة نصب الاسم لكونه منادى مضافا.

**والثانية**: ياء المتكلم، فأدغمت أولاهما في الثانية.

**الثاني**: جملة المحذوف من هذا القسم دون ﴿ إِيلَٰفِهِمْ ﴾ مائة وسبعة مواضع.

**الثالث**: تبرّع الناظم بذكر حذف الياء من ﴿ إِيلَٰفِهِمْ ﴾، وسكت عن حذف الياء من ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾ في البقرة [آية: 124]، حيث وقع فيها، وقد ذكره الشيخان حسبما تقدم نقله عنهما عند قولي في صدر الإعلان:

«..... فَيَاءَ: إِبْرَاهِيمَ فِي البِكْرِ احْذِفَا

لِغَيرِ حِرْمِيٍّ..... .....»[1]

وتقدم هناك وجه سكوته عنه، وما فيه من البحث، فراجعه إن شئت[2].

**الإعراب**: «إيلافهم» و«عذاب صاد» معطوفان كألفاظ الأبيات المتقدمة، و«في المنادى» متعلق بـ«حذفت» مقدّر يدل عليه السياق، و«نحو يا عباد» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك مثل كذا.

**قال**:

[275] وَثَبَتَتْ فِي الْمَنْكَبُوتِ وَالزُّمَرْ أُخْرَاهُمَا، وَحَرْفُ زُخْرُفٍ أَثَرْ

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لما ذكر في البيت قبل هذا أن الياء الزائدة للإضافة تحذف من المنادى، ومثّل بـ: ﴿يَٰعِبَادِ ﴾، استثنى من ذلك هنا ثلاثة مواضع ثبتت فيها الياء، إلا أن في[3] الأخير منها خلافا.

**أحدها**: الأخير في العنكبوت، وهو: ﴿ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّـَٰىَ فَٱعْبُدُونِ[4] ﴾ [العنكبوت: 56].

---

[1] البيتان: [ 8، 9 ] من الإعلان. ينظر: منظومة الإعلان بتكميل مورد الظمآن، ص 49.

[2] ينظر: ص 660-661.

[3] في د: "إلا أ ن فيها في ..".

[4] ينظر: المقنع، ص 34، ومختصر التبيين، 4/982-983.

واحترز بقيد الرتبة في هذه السورة عن الأخير[1]، وهو: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ﴾ [العنكبوت: 36].

**ثانيها**: الأخير في الزمر، وهو: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ[2]﴾ [الزمر: 53].

واحترز بقيد الرتبة في هذه السورة عن غير الأخير أيضا، وهو: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ﴾ [الزمر: 10]، ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: 16].

**ثالثها**: وهو المختلف فيه الواقع في الزخرف، وهو: ﴿**يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ**﴾ [الزخرف: 68].

**قال في المقنع** عن ابن الأنباري: «[هو في مصاحف أهل المدينة بياء، وفي مصاحفنا - يعني أهل العراق - بغير ياء[3]» انتهى.

**زاد الشارح**[4]: «عن ابن الأنباري:][5] وكان أبو عمرو[6] يثبت الياء فيها، ويحتج بأنه رآها في مصاحف أهل المدينة، وأهل الحجاز بياء، فكان اليزيدي يخالف أبا عمرو في هذا، فيحذف الياء، ويحتج بأن النداء مبناد[7] على الحذف[8]».

**وقال في التنزيل**:« كتبوه[9] في مصاحف أهل[10] المدينة والشام بياء بعد الدال، وفي سائر المصاحف بدال دون ياء[11]» انتهى بالمعنى.

---

[1] في ز:" غير الأخير".

[2] ينظر: المقنع، ص 34، ومختصر التبيين، 982/4.

[3] المقنع، ص 34.

[4] أي: ابن آجطا رحمه الله تعالى. والنص في المقنع، ص 107. وأخذه الداني عن ابن الأنباري وهو في إيضاح الوقف والابتداء، ص 147.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[6] يعني: ابن العلا.

[7] في د:"بناء".

[8] التبيان، ق/280-أ.

[9] في د: "بل كتبوه".

[10] " أهل "، الزيادة من: د ، ز.

[11] مختصر التبيين، 1105/4-1106.

وقد أشار الناظم إلى الخلاف فيه بتمريض (**أُثر**)، أي: (رُوِي) بالبناء للمفعول، ولا يحتمل أن يكون (أُثر) بمعنى: (فُضِّل[1])، فأصله (**أُوثِر**)، لكنّ حذف الواو ضرورة.

**تنبيهات**: **الأول**: وقع المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في سورة الزخرف في موضعين:

**أحدهما**: المتقدم.

**وثانيهما**: قوله تعالى: ﴿**وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ**﴾ [الزخرف: 88]، ففي كلامه إجمال، إذ لا يُدرَى ما المراد منهما، ولكن قد يتأنّس[2] للمراد بتمثيله بـ: ﴿يَٰعِبَادِ﴾، وكون اللفظين الأوّلين كذلك، وأن بعده الاحتراز عن غير هذا اللفظ، وهو: [﴿يَٰقَوْمِ﴾][3] بتقييد ذي[4] العنكبوت بالتأخّر.

[وهذا بيت سالم ممّا ورد[5] على بيت الناظم:

**إلا عبادي العنكبوت والزمر  آخره وخلف زخرف ظهر**[6]].

**الثاني**: **قال الجعبري**: «جملة ما حذف من المنادى[7] مائة واثنان وعشرون موضعا: ﴿يَٰرَبِّ﴾ و﴿رَبِّ[8]﴾ سبعة وستون، و﴿يَٰقَوْمِ﴾ ستة وأربعون، و﴿يَٰبُنَيَّ﴾ ستّة، و﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، و﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ بالزمر، و﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ بالزخرف في المصاحف العراقية[9]» انتهى.

**الثالث**: تعرّض الشيخان لذكر حذف الياء من الأسماء المنقوصة[10] غير المنصوبة، إذا كانت منوّنة، وحكيا إجماع المصاحف على ذلك، قالا: «بناء على حذفها من اللفظ لسكونها،

---

[1] في د: "فصل".

[2] في ح، د: "يتأس"، والمثبت من: هـ، ز.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] في د: ذا.

[5] ممن استدرك عليه النزوالي رحمه الله. ينظر: مجموع البيان، ق/63-أ.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح، د.

[7] في هـ: "من المنادى ويا عباد الذين ءامنوا"، وهي مقحمة.

[8] في د: ورد.

[9] الجميلة، ق/126-أ.

[10] في ح، د: "المخفوضة"، والمثبت من: هـ، ز.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وسكون التنوين[1] بعدها في الدرج، نحو: ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: 173]. ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ﴾ [البقرة: 182]، ﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: 11]، ﴿بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ﴾ [إبراهيم: 37]. ﴿بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: 36]، ونحو: ﴿لَّاتِ﴾ [الأنعام: 134]، ونحو: ﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: 41]، ﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ﴾ [الأعراف: 195]، ﴿لَعَالٍ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: 83]، [﴿أَنَّهُۥ نَاجٍ﴾[2]] [يوسف: 42]، و﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: 7][3]».

وقد سكت الناظم عن ذكر هذا النوع، لموافقته للرسم القياسي. إذ لم يتعرض في هذا النظم بالذات إلا للرسم الاصطلاحي، وهو ما خالف قواعد الرسم القياسي، حسبما تقدم الكلام عليه مشبعا عند قول الناظم: « **وبعد: فاعلم أن أصل الرسم**[4] »، البيت.

**فإن قلت**: يلزم مما ذكرت أن الناظم لم يتعرّض إلا لما خالف الرسم القياسي، أن لا يتعرّض لهذا الباب رأسا[5]، لأن جميع ما فيه يوقف عليه بحذف الياء، وإن كانت ثبتت[6] في بعضه وصلا بحذف يائه من الخط قياسي نظرا إلى[7] أنه تصوير اللفظ بحروف هجائه على مراد الابتداء به والوقوف عليه، ويأتي مثل هذا البحث في باب حذف الواوات في ترجمة: « **هاك ما لظاهر أضفتا**[8] ».

**قلت**: هو كما ذكرتَ، إلا أن هذه الياءات لما كان حذفها لغير موجب، وإنما هو لغة لهُذَيْل، ارتُكبت في بعض المواضع من القرءان، وتركت في بعضها، وقد تقرّر من مذهب نافع، بل وجلّ القراء السبعة، الاعتناء بإتباع الخط في الوقوف عليها، وعلى غيرها حتى أن كل ما حذف من الياءات في المصحف حذفَه وقفا، وما ثبت منها من غير متمحض الزيادة، أثبته وصلا ووقفا،

---

[1] في د: اللفظ التنوين.

[2] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[3] ينظر: المقنع، ص 34، ومختصر التبيين، 2/241-243.

[4] ينظر: البيت: 6، ص 298 وما بعدها.

[5] في ز:" أصلا".

[6] في ز:" تثبت".

[7] في ز:" إلا".

[8] انظر: ص 1146-1147، البيت: 434.

صار حظ المصحف كأنه مستند[1] المتبوع وقفا، وإن كان ذلك مرويا له أيضا. فتأكد الاحتياج[2] إلى معرفة المحذوف منها حظا، وقد أشير إلى هذا المعنى عند قول الناظم:« **وآية الزخرف والرحمن**[3] » البيت.

وقد تقدم أيضا في التنبيه السادس على قول الناظم: « **وبعد فاعلم أن أصل الرسم**[4] » البيت.

وأمّا الشيخان: فيحتمل ذكرهما هذا الباب ونحوه لهذا المعنى، ويحتمل أن يكون ذكرهما إياه لتعرضهما[5] للرسم باعتبار جميع القراءات السبع، ولا شك أن بعض السبعة يثبت بعض تلك الياءات وصلا ووقفا، فيكون ذكرهما لها كغيرهما مما خالف فيه اللفظُ الرسمَ، ولكن لا يتّجه[6] هذا في حذف الواوات، لاتفاق السبعة على حذفها وصلا ووقفا.

**الرابع**: تقدم قريبا أن حذف الياء من القسمين لغة هذيلية[7].

**قال الكسائي**: « سمعتهم يقولون: **القاض والوال** ».

**وقال الفرّاء**: سمعتهم يقولون: **لا أدر** ».

**قال ابن الأنباري**: « والحجة في ذلك أن رؤوس الآي تشاكله رؤوس الأبيات، وذلك أن رأس الآية فصل بينها وبين ما بعدها، كما أن آخر البيت فصل، فحذفت من رؤوس الآي، كما حذفت من آخر[8] الأبيات.

**قال الأعشى**:

**ومن كاشح ظاهر غمره ... إذا ما انتسبت له أنكرن**[9]

---

[1] في ز:" أسند".

[2] في هـ:" الاحتجاج ".

[3] عند البيت:239. ص 759-760.

[4] ينظر: البيت: 6، ص 312-313.

[5] في هـ:" لتعرفهم ".

[6] في ز:" يتوجه".

[7] في ز:" هذيل".

[8] في هـ:" رؤوس ".

[9] البيت من المتقارب، وهو للأعشى كما ذكر في ديوانه، ص 359. بلفظ:

ومن شانئ كاسف وجهه ... إذا ما انتسبت له أنكرن

المكتبة الرقمية لعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

أراد: أنكرني، فحذف الياء، واكتفى بالكسرة قبلها.

وقال لبيد:

فانتضلْنا وابنُ سلمَى قاعدٌ ... كعَتيقِ الطّير يُغضي ويُجَلّ[1]

وقال الآخر:

إذا حاولتَ في أَسَدٍ فُجُورا ... فإنّي لستُ منكَ ولسْتَ منّ[2]

وقال الآخر:

كَفَّاكَ كَفٌّ لا تُليقُ درْهما ... جُوداً وأخرى تُعط بالسيف الدَّما[3]

يريد تعطي فحذف [الياء][4] جتزاء[5] واختصارا واكتفاء بالكسرة عنها.

وقال آخر:

ولا أدْرِ من ألقى عليه رداءه ... خلا أنه قد سُلَّ عن ماجد مَحْضِ[6]

يريد: ولا أدري، فحذف الياء إيجازا واختصارا، واكتفاء بالكسرة التي قبلها عنها.

ومثل هذا كثير في أشعار العرب، وهي لغة مشهورة عندهم، دعاهم إليها رغبة الاختصار والإيجاز، إذا كانت الكسرة قبل الياء المحذوفة دالة عليها ومؤدية عنها[7]» انتهى.

---

ينظر: دواوين الشعراء العشرة، ص 359.

[1] البيت من الرمل، وهو للبيد كما ذكر في ديوانه، ص 147. فانتضلنا بمعنى: تبارينا، وعتيق الطير: هو البازي.

[2] البيت من الوافر، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه، ص 400 ضمن دواوين الشعراء العشرة، ص 359.

[3] لم أعرف قائله، وورد دون نسبة، وقد أنشده الفراء، وأنشده الأصمعي لأمير المؤمنين هارون الرشيد. ينظر: معاني القرآن للفراء، 27/2، 118، وتفسير القرطبي، 209/11، ، ووفيات الأعيان، 173/3، وورد دون نسبة. ينظر: درة الغواص، ص 145، ولسان العرب، 5 4115

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] في ح:" اجتيازا"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[6] قائله: أبو خراش الهذلي، رثى به أخاه عروة، وقد سلم له ابنه خراش. ينظر: أمالي المرتضى، 141/1-142 بلفظ:" ولم أدر..."، وأمالي القالي، 321/1، والإنصاف في مسائل الخلاف، 390/1 بلفظ:" على" بدل :" خلا "، ومعجم البلدان، 413/4 مادة: (قوسى).

[7] إيضاح الوقف والابتداء، ص 153-158.

**قلت**: وحاصله أن الحجة في حذف الياء جملة، هي دلالة الكسرة عليها، كما قاله الناظم[1]، ثم قد ينضاف إلى ذلك في بعض المواضع [لا[2]] كلّها موجب آخر هو ما صدّر به ابن الأنباري الاحتجاج[3]، إذ لا يتّجه[4] في كل موضع.

وقوله في البيت الثاني: «**ويجل**»، أراد: «يجلي»، فحذف الياء اجتزاء بالكسرة قبلها، ووقف على اللام بالسكون، وهو مضارع: «جلي».

**قال في القامـــــــوس**: «جَلَّى ببصره تَجْلِيَةً رمى به، والبازِي تَجْلِيَةً وتَجلّياً: رفع رأسه ثم نظر[5]»[6] انتهى.

**ثم قال ابن الأنباري**: «والحجة في المواضع التي حذفت منها الياء في الاسم المنادى أنهم اكتفوا بالكسرة من[7] الياء فحذفوها، وكثر استعمالهم لهذا الجنس، فقوي الحذف.

**أنشد الفرّاء:**

**يا عين جودي بدمع منك مجهودا.**

**وقال حسان بن ثابت:**

**أيا عين بَكِّـــي ســـيّدَ النـــاس واســـفحي ... بدَمعٍ فإن أنزَفتِـــه فاســـكُبي الـــدَّمَا**[8]

أراد: يا عيني، فحذف الياء اجتزاء بالكسرة» انتهى[9].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] في ح:" كما قاله في الناظم"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] في ز:" من الاحتجاج".

[4] في هـ:" لا يته ".

[5] في هـ:" ظهر ".

[6] القاموس المحيط، 315/4.

[7] في ز:" عن".

[8] البيت من الطويل وهو لحسان في ديوانه، ص 259، بلفظ:

**أعين ألا ابكي سيّدَ الناس واسفحي ... بدَمعٍ فإن أنزَفتِه فاسكُبي الدَّمَا**

اسفحي بمعنى: اهمري دمعا واسكبيه، فإن أنزفته بمعنى: فإن نزف وانقطع، فليكن الدم بعده.

[9] إيضاح الوقف والابتداء، ص 145-158.

وخاصه أيضا أن هذا النوع انضاف فيه إلى التوجيه العام كثرة الاستعمال، وزاد بعضهم: جريانه مجرى الحذف الترخيمي[1].

**الإعراب**: فاعل «ثبتت» ضمير الياء، و«في العنكبوت» متعلق بـ«ثبتت»، وهو على حذف مضاف، أي [«في»][2] كلمة العنكبوت»، و«الزمر» عطف عليه، و«أخراهما» بمعنى أخيرتهما بدل من ذلك المضاف المحذوف، وضمير التثنية للسورتين، و«حرف[3] زخرف أثر» جملة كبرى، وتقدم معنى «أثر».

قال:

[276] فَصْلٌ: وَقُلْ لِإِحْدَى الْحَوَارِيِّينَ ... مَحْذُوفَةٌ وَلِإِحْدَى الْأُمِّيِّينَ

[277] ثُمَّ النَّبِيئِينَ وَرَبَّانِيِّينْ ... وَأَثْبَتُوا الْيَاءَيْنِ فِي عِلِّيِّينْ

تقدم أن الياء المحذوفة قسمان: مفردة، وغيرها، ولما فرغ الناظم من القسم الأول انتقل إلى الثاني:

فأمر بالإخبار مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل، بحذف إحدى يائي ﴿ٱلْحَوَارِيِّينَ﴾، و﴿ٱلْأُمِّيِّينَ﴾. و﴿النَّبِيئِينَ﴾، و﴿رَبَّانِيِّينَ﴾، وبثبت الياءين في ﴿عِلِّيِّينَ﴾، نحو: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّينَ﴾ [المائدة: 111]، ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّينَ﴾ [آل عمران: 20]، ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: 61]، ﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: 79]، وفي التطفيف: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: 18]، وسيأتي تعيين المحذوفة منهما.

**تنبيهات**: **الأول**: عادة المؤلفين أن يفصلوا بين المسائل بالفصول، مع كون الترجمة مشتملة على جميع الفصول التي تذكر فيها، وترجمة الناظم أعني قوله: «**القول فيما سلبوه الياء**»،

---

[1] في د: "التحيبي".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] في ز:" وحرف".

البيت، لا تشتمل على هذا الفصل، وهكذا [صنع][1] أيضا في الواوات إذ قال: **وهاك واوا سقطت**، البيت، ثم قال: « **فصل وقل إحداهما قد حذفت** »، البيت، مع أن الذي حذف لاجتماع المثلين غير ما حذف للاكتفاء بالضمة.

**الثاني**: ذكر الناظم هنا ﴿عِلِّيِّينَ﴾، وإن كان واردا على الأصل، رفعا لتوهّم انسحاب[2] حكم تلك الكلمات عليه.

[كما احترز بتعيين الكلم الأربع عن غيرها مما توسط فيه الياءان، نحو: ﴿يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: 28]، و﴿أَفَعَيِينَا﴾[3] [ق: 15].

ولا يصح الجواب[4] بأنه تبعَ الشيخين في ذكره [لـ: ﴿عِلِّيِّينَ﴾][5]، لأنهما إنما ذكرا أن الياءين إذا اجتمعتا، وثانيتهما علامة جمع، حذفت إحداهما، فلزم استثناؤهما ﴿عِلِّيِّينَ﴾ لا محالة، بخلاف صنيع الناظم، إذ عيَّن الكلمات المحذوف منها الياء.

**الثالث**: لم يذكر الناظم في هذا الباب حذف إحدى الياءين **ممّا** الأولى فيه صورة للهمزة، بل أخّره إلى آخر [باب[6]] الهمز، وأدرجه في قوله:« **وما يؤدي لاجتماع الصورتين** »، البيت. وهاهنا ذكره أبو عمرو، إذ قال في **المقنع**: « باب ذكر ما حذفت منه إحدى الياءين اختصارًا، وما أثبتت على[7] الأصل:« اعلم أن المصاحف اتفقت على حذف إحدى الياءين إذا كانت الثانية علامة للجمع، والثانية[8] عندي هي تلك، ويجوز أن تكون الأولى، والأول أقيس، وذلك في نحو قوله: ﴿النَّبِيٓـِٔنَ﴾، و﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾، و﴿رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾، و﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾، وما كان مثله، إلا موضعا واحدا، فإن مصاحف أهل الأمصار اجتمعت على رسم الياءين فيه على الأصل، وهو قوله

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[2] في هـ:" استحباب " وهو تصحيف.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] ينظر: التبيان، ق/280-ب، وتنبيه العطشان، ق/95-ب.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[7] في د: "منه على".

[8] في ح ، ز:" الثابتة"، والمثبت من: هـ ، د.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

في المصنفين: ﴿ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴾ لا غير، وكذلك حذفت الياء التي هي صورة الهمزة في نحو قوله: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ ﴾ [الكهف: 31]، و﴿ الْمُسْتَهْزِءِينَ[1] ﴾[الحجر: 95] ، و﴿ خَـٰسِـِٔينَ ﴾ [البقرة: 65]، وما كان مثله[2] » انتهى.

وهكذا فعل في الواوات[3]، وقد تبعه على ذلك الشاطبي[4].

**قال الشارح**: « وكان الأليق بها والله أعلم هذا الموضع[5] » انتهى.

ويعني بهذا الموضع: فصل اجتماع الياءين، ولم يتضح وجه ما ذكره، بل إنما يترجّح ذكره هناك. لأن حذف صورة الهمزة من أحكام الهمز، والهمز لا مدخل له في هذا الباب.

**الإعراب**: «إحدى الحواريين محذوفة» جملة صغرى محكية بـ«قل»، و«إحدى الأميين» مبتدأ ومضاف إليه، والخبر محذوف أي محذوفة، و«النبيئين وربانيين» إما عطف على المبتدأ فيقدر الخبر مؤخر عن الجميع، وإمّا مبتدأ ومعطوف عليه فيقدر لهما خبر آخر، وباقيه واضح.

**قال**:

[278] وَرَجَّحَ الدَّانِيُّ حَذْفَ الْأُولَى ... وَابْنُ نَجَاحٍ قَالَ الْأُخْرَى أَوْلَى

أخبر أن أبا عمرو رجّح أن الأولى من الياءين هي المحذوفة لا الثانية، ورجّح أبو داود عكسه. مع اتفاقهما على جواز أن تكون المحذوفة كلا منهما، علم الاتفاق من ذكر الأرجحية.

**[قال[6]] في التنزيل** في سورة البقرة: « و﴿ ٱلنَّبِيـِٔنَ ﴾ بياء واحدة حيث وقع، وكذا ﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾، و﴿رَبَّـٰنِيِّـۧنَ ﴾، و﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ ﴾، وما كان مثله حيث وقع، مما اجتمع فيه ياءان

---

[1] في كل النسخ مُنكّرا، والذي في المقنع بالألف واللام، وهو المثبت. المقنع، ص 49.

[2] المقنع. ص 49.

[3] في المقنع، ص 36.

[4] إذ قال في البيت: 184:

«إيلافهم واحذفوا إحداهما كَوَرِهْ ... يَا خاطئينَ والأميينَ مُقْتَفِرَا»

ينظر: العقيلة، ص 143.

[5] التبيان. ق/280-ب.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

كراهية الجمع بين ياءين، إلا قوله في الباسقات[1]: ﴿ أَفَعَيِينَا ﴾، وفي التطفيف: ﴿ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴾. فإنهما رسمتا بياءين على اللفظ والأصل، وقد تقدمتا، والياء المحذوفة من إحدى الياءين المذكورتين الثانية التي تكون علامة للجمع[2]، من حيث كانت للبناء[3]، ويجوز أن تكون المحذوفة الأولى لا الثانية.

**قال أستاذنا الحافظ أبو عمرو القرشـــي**: « والمذهب الأول[4] أوجه، لملازمتها[5] النون، ولأنها لا تنفصل[6] ».

**قال أبو داود**: « وأنا أخالف[7] أبا عمرو في هذا، وأقول أن المذهب الثاني[8] أوجه عندي، من أجل أن البناء يختل بالأولى، وأن الثانية هي التي أدخلت عليها، فوجب حذفها لذلك، لأن الياء الأولى على أصلها قياسا على نقط المزدوج[9]، لا الأُولَى، لأنه الذي أدخل الشبه على الأُولى.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] أي: السورة التي يذكر فيها الباسقات وهي سورة ق.

[2] الذي في مختصر التبيين بعد هذه الكلمة: « يجوز أن تكون المحذوفة منهما الأولى التي هي زائدة للمد، في بناء فعيل لزيادتها، لأنها أول الياءين. ويجوز أن تكون المحذوفة الثانية التي هي علامة الجمع، من حيث كان البناء يختل بحذف الأولى. وكأن الثقل والكراهة للجمع بين صورتين متفقتين، إنما وجبت بالثانية لا بالأولى. قال أستاذنا... » مختصر التبيين. 151/2.

[3] في هـ:" الياء ". وفي د: " للنساء ".

[4] الذي في كل النسخ:" الثاني"، وهو خطأ، والمثبت من المقنع، ص 49، إذ قال:" و الأول أقيس"، ومن المحكم، ص 165، إذ قال:" والمذهب الأول أوجه لما بينته".

[5] أي إثبات الثانية، لأنها مؤدية عن معنى الجمع وملازمة للنون لا تفارقها ولا تنفصل عنها من حيث كانتا معا علامة للجميع.

[6] ينظر: المقنع، ص 49، والمحكم، ص 165، والعقيلة، ص 143، والوسيلة، ص 342-343.

[7] في ح ، هـ:" وإذا خالف"، والمثبت من: د ، ز.

[8] في كل النسخ التي عندي:" الأول "، والمثبت من مختصر التبيين، 152/2.

[9] أي الياء المشددة لأنها بحرفين.

فوجب أن يحذف[1] فهو الأولى به، وأيضا فإن كسرتها باقية، ودالة[2] على الياء الثانية، تنوب[3] عنها، [وتدل][4] عليها، فكأنها لم تحذف، وأيضا فإن الأصل فيها ياءات ثلاث، فلما حذفت الأولى الساكنة لاندغامها[5] في المتحركة، لسكونها وتحريك الثانية، وجب أن تكون المتحركة هي المرسومة، لا الساكنة الثانية، إذ لا شيء يدل عليها، كما تدل كسرة الأولى عليها، فاعلمه موفقا للصواب إن شاء الله، والله المستعان.

وأمّا ما[6] يكون الحرف[7] الرابع فيه [قبل][8] الياء والنون همزة، وكتبت بياء واحدة أيضا فنحو قوله: ﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾، و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾، و﴿خَٰسِـِٔينَ﴾، ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ على قراءة من همز هذه الكلمة الأخيرة، وشبهه، فإن الياء المرسومة قبل النون في ذلك تحتمل وجهين:

**أحدهما**: أن تكون صورة الهمزة، لتحركها وتحرك ما قبلها.

**والثاني**: أن تكون علامة للجمع، وهو الأوجه لما[9] ذكرته آنفا[10]، فإن الهمزة تستغني عن الصورة لكونها حرفا من الحروف فاعلمه[11]» انتهى.

---

[1] في كل نسخ التي بحوزتي:" يرسم"، والمثبت من مختصر التبيين، ولأن السياق لا يساعد على كلمة:" يرسم". وفي أربع نسخ من مختصر التبيين مثل ما أثبت ابن عاشر إلا في نسخة واحدة أثبت المحقق منها ما أثبته في هذا الموضع. ينظر: مختصر التبيين، 152/2.

[2] في هـ:" ردا ".

[3] في هـ:" تبوت ".

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

[5] في د: لا ندغمها.

[6] في د: "أن".

[7] في هـ:" الحذف ".

[8] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[9] في هـ:" مما ".

[10] في د: "أيضا".

[11] مختصر التبيين، 150/2-153.

[وما ارتضاه أبو داود هو الذي جرى به العمل[1]، ثم لا حاجة إلى التطويل بذكر كيفية النقط، لأن له فنًّا يخصُّه[2]][3].

**الإعراب**: بيّن.

**قال**:

[279] وَنَحْوَ يَسْتَحْيِ الْأَخِيرَ فَاحْذِفِ ... مُرَجِّحاً إِذْ سَكَنَتْ فِي الطَّرَفِ

لما فرغ من أول قسمي الياء [غير[4]] المنفردة، وهو قسم المتوسطتين، انتقل إلى ثانيهما، وهو قسم المتطرفتين، وهو أيضا قسمان: ما سكن فيه ثاني الياءين وما تحرّك، وبدأ[5] الناظم بذكر الأول منهما.

فأمر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بحذف الأخيرة، - يعني[6] مع إثبات الأولى - من نحو: ﴿يَسْتَحْيِۦ﴾، ممّا اجتمع فيه ياءان متطرفتان، ثانيهما: [ساكنة][7] حذفا[8] مُرَجَّحا [فيها[9]]، يعني: على حذف الأولى، مع إثبات الثانية.

وقد عُلِم جواز الأمرين من ذكر الترجيح، ودلّ عليه نحو: ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: 258]، ﴿نُحْيِ[10] ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [يس: 12]، ﴿أَنتَ وَلِيِّۦ﴾ [يوسف: 101].

ولا فرق في ذلك بين أن يقع بعدها متحرك، أو ساكن.

---

[1] ينظر: دليل الحيران، ص 152، وتسهير الطالبين، ص 66.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] ينظر في كيفية نقطه على المذهبين: أصول الضبط لأبي داود، ص 191-194.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[5] في ح:" بدأ"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[6] " يعني "، زيادة ليست في ز.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[8] في د: حرفا.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[10] في ح:" نحو"، والمثبت من: هـ ، د، ز.

المكتبة الرقمية لعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**قال أبو داود**: « ﴿يَسْتَحْيِۦ﴾ بياء واحدة، وكذلك كل ما يأتي من مثله، مما تقع الياء فيه طرفا، ولم يتصل بها ضمير نحو: ﴿أَنَّى يُحْيِۦ﴾، و﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾، و﴿أَنتَ وَلِيِّۦ﴾، وشبهه، سواء كانت الياء أصلية، أو زائدة للإضافة [1] » انتهى.

[ونحوه لأبي عمرو، وزاد: « وهي أي المرسومة عندي المتحركة [2] »[3].

**وقال أبو داود في الذيل**: « الأوجه عندي أن تكون الساكنة هي المحذوفة، لدلالة الأولى عليها [4] ».

ثم علّل الناظم ذلك الوجه المرجّح بسكونها، يعني بعد حركة تجانسها، وهي تدل عليها حين حذفها، كما تقدم لأبي داود، وبوقوعها في الطرف، - يعني والأطراف محل التغيير -، وهذا توجيه ظاهر، إلا أني لم أره لواحد من الشيخين، ولم أر لهما غير ما قدّمته من النقل.

**تنبيهان: الأول**: عبارة الناظم غير واضحة في مقصوده، إذ المتبادر منها أن المرجوح هو ثبوت الياء الثانية، من غير نظر إلى الأولى، وهو كقوله قبل: « **وفي الأخير الحذف من نداء** [5] »، البيت. ولكن تقديم المعمول[6]، وهو[7] قوله: «الأخير» المؤذن باختصر، وذكره للمسئلة في فصل [حذف[8]] إحدى الياءين يبين مقصوده.

**الثاني**: تحصّل من كلام الناظم مطلبان:

**أحدهما**: حذف [إحدى[9]] الياءين في الجملة، وهذا هو الذي انصرف له الإطلاق[10] الشامل لشيوخ النقل.

---

[1] مختصر التبيين، 2/108-109.

[2] ينظر: المقنع، ص 49-50.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] لم أجد هذا النص في أصول الضبط المطبوع.

[5] في البيت:119، ص 547.

[6] في هـ:" المعلوم ".

[7] في د: بعد.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من: ح ، هـ ، د، والمثبت من: ز.

[10] في د: في الإطلاق.

**ثانيهمـــا**: تعيين المحذوفة منهما في الوجه الراجح بما[1] رجّح به، وهذا لا ينصرف إليه الإطلاق المذكور، وعنه احترز بقوله في الصدر: «**في أحكام ما قد رسموا**[2]»، وقد تقدم نظير هذا من كلامه، فلا غبار عليه.

**الإعراب**: «نحو يستحي» مبتدأ ومضاف إليه، و«الأخير» مفعول مقدم بـ«احذف»، وهو أمر، وفاعله ضمير المخاطب، والجملة الفعلية خبر المبتدأ، وعائدها محذوف تقديره «الأخير» منه، أو العائد (ال) في «الأخير»، لأنها خلف الضمير، والتقدير: أخيره[3]، وأدخل الفاء[4] في صدر الخبر، لما في المبتدأ من معنى العموم، ويحتمل: «نحو»، أن يكون مفعولا مقدما بـ«احذف» [على حذف][5] مضاف، أي ياء نحو ﴿**يَسْتَحْيِۦ**﴾، و«الأخير» نعت المضاف المحذوف، والجملة على هذا الاحتمال الثاني فعلية، و«مرجّحا» بفتح الجيم نعت مصدر محذوف معمول لـ«احذف»، أي: حذفا مرجحا، ويصح فيه كسر الجيم على أن يكون حالا من فاعل «احذف»، و«إذ» للتعليل ظرفا، فتتعلق بـ«احذف» أو بـ«مرجحا»، والأقرب في قوله «في الطرف» أنه متعلق بفعل محذوف، أي ووقعت في الطرف، إذ بهذا التقدير يكون الكلام صريحا في وجود علتين للترجيح، ويحتمل [أن يتعلق[6]] بـ«سكنت»، فالعلة حينئذ واحدة مركبة من أمرين.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

[1] في هـ، ز:" لما ".
[2] ينظر: البيت: 37، ص 410 وما بعدها.
[3] في هـ:" آخره ".
[4] في د: الياء.
[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.
[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

قال:

[280] وَرَجِّحَنْهُ قَبْلَ مَا قَدْ حُرِّكَتْ ... لِغَيْرٍ يَلْحَقْهَا لَوْ ادْغِمَتْ

[281] لَدَى وَلِيَ وَحَيَّ يُحْيِيَ ... لَدَى الْقِيَامَةِ، وَفِي لِنُحْيِيَ

[282] وَجَاءَ فِي يُحْيِيَ الْإِطْلَاقُ لَدَى ... عَقِيلَةٍ وَلِابْنِ حَرْبٍ وَرَدَا

لما ذكر القسم الأول من المتطرفتين، انتقل إلى الثاني، فأخبر[1] مع إطلاق الحكم بترجيح الحذف للياء الأولى قبل الياء المتحركة، يعني على حذف الثانية المتحركة. وإثبات الأولى، وذلك في كلمات هي: ﴿وَلِيِّيَ﴾ في الأعراف: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأعراف: 196]، و﴿حَيَّ﴾ في الأنفال: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: 42]، و﴿يُحْيِيَ﴾ في سورة القيامة: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْيِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: 40].

[واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، نحو ما في الأحقاف: ﴿بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْيِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأحقاف: 33][2]، إذ لم تحذف منه ياء. و﴿لِنُحْيِيَ﴾ في الفرقان: ﴿لِّنُحْيِۦَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [الفرقان: 49]. [كما احترز بتعيين الكلم الأربع عن غيرها مما توسط في الياءات، نحو: ﴿يُحْيِيكُمْ﴾، و﴿أَفَعَيِينَا﴾][3].

---

[1] في هـ، د، ز: "فأمر".

[2] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: هـ، د، ز.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

وقد أطلق الشاطبي الحذف في ﴿يُحْيِۦ﴾، فعمّ[1] كلامه الواقع في الأحقاف، كما أطلق أيضا الحذف فيه: أبو العباس ابن حرب[2] في تأليفه الموضوع [في الرسم[3]][4].

ونص العقيلة:

إيلافِهِمْ واحْذِفُوا إحْدَهُمَا كَوَرِ ... عِيَاً خَاصِّينَ وَالأُمِّيِّينَ مُقْتَفِرَا

مَنْ حَيَّ يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي كَذَاكَ سِوَى ... هَيِّئْ يُهَيِّئْ وَعِلِّيِّينَ مُقْتَصَرَا

وَذِي الضَّمِيرِ كَيُحْيِيكُمْ وَسَيِّئَةٍ ... فِي الْفَرْدِ سَيِّئَا وَالسَّيِّءِ اقْتُصِرَا

وقد قرّره[5] **الجعبري** بقوله: « أي اتفقت المصاحف على حذف إحدى كل ياءين[6] واقعتين وسطا، أو طرفا، خفيفتين، أو إحداهما، أصليتين، أو زائدتين، أو إحداهما، للنسبة[7] أو الإعراب، أو غيرهما، صورتي ياءين، أو إحداهما، نحو: ﴿أَتَنَّا وَرِءْيًا﴾ [مريم: 74]، و﴿ٱلْحَوَارِيِّنَ﴾، و﴿ٱلْأُمِّيِّنَ﴾، و﴿رَبَّنِيِّنَ﴾، و﴿ٱلنَّبِيِّنَ﴾، ونحو: ﴿خَطِيٓـِٔينَ﴾، [و﴿مُتَّكِئِينَ﴾،[8]] و﴿خَسِئِينَ﴾، و﴿مُسْتَهْزِءِينَ[9]﴾، ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾، و﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾،

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

[1] في هـ: " فيعم ".

[2] هو أحمد بن محمد بن سعيد بن حرب، أبو العباس المسيلي، أستاذ، قرأ على أبي داود سليمان بن نجاح، قرأ عليه نجبة ابن يحيى، من كتبه: التقريب في القراءات السبع، بقي إلى حدود: 540هـ. ينظر: غاية النهاية، 116/1.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د، وثبت من ح، هـ.

[4] قال ابن القاصح: « وظاهر إطلاق الشاطبي أن الذي في الأحقاف محذوف، مثل الذي في القيامة. وكفى بالشيخ الشاطبي حجة في التقييد في ذلك بأنه إمام مقدم في هذا الفن وفي غيره، فيجب أن يقتدى به، مع أن إماما من الأئمة غيره ذكره نصا في كتابه، وأنه محذوف كمثل الذي في القيامة، وهو أبو العباس بن حرب...»، وقال الزجراجي: « فإذا كان هذان الإمامان المقتدى بهما في هذا الشأن أطلقا في كتابيهما في هذا اللفظ، فينبغي أن يُقتدى بهما رحمهما الله ». التبيان، ق/281-ب، وتنبيه العطشان، ق/91-ب. وجرى العمل على الحذف. ينظر: دليل الحيران، ص 153.

[5] في هـ: " قرأه ".

[6] في هـ: " إحدى كيائين ".

[7] في الجميلة: " القسمة".

[8] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[9] في الجميلة: " المستهزئين".

و﴿سَيِّـَٔاتِنَا﴾، و﴿سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾، ونحو: ﴿مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾، و﴿يُحْيِ وَيُمِيتُ﴾، و﴿يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، و﴿لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن﴾، و﴿أَنتَ وَلِيِّ﴾ [1]» انتهى المقصود منه.

وإنما ذكرته بجملته، لرفع توهّم أن يرد على الناظم أن صاحب العقيلة لم يذكر﴿يُحْيِۦ﴾ المفتوح الياء أصلا[2].

**والجواب**: أن عبارة العقيلة صريحة في العموم، والألفاظ المذكورة لقصد التمثيل، وقد سكت الشيخان عن الذي في الأحقاف.

**قال أبو داود في آخر الأعراف**: « ذكر ما اجتمعت فيه ياءان في اللفظ، ووقعت منهما[3] متطرفة، وتحركت بالفتح. والأولى بالكسر، فحذفت إحداهما:

اعلم أن جميع الوارد من ذلك في كتاب الله عز وجل أربعة مواضع:

**فأولها**: هنا: ﴿إِنَّ وَلِيِّۦَ﴾، كتبوه بياء واحدة مُعَرَّفَة كراهة الجمع بين ياءين، مع كونها أيضا متطرفة، وأصل هذه الكلمة ثلاث ياءات: الأولى ساكنة، والثانية متحركة، والثالثة مفتوحة، فحذفوا الأولين، وتركوا الثالثة المفتوحة.

**والموضع الثاني**: قوله عز وجل: ﴿مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ في الأنفال، وهي قراءة نافع والبزّي، وأبي بكر، لأن الباقين يقرؤونه بياء واحدة، مفتوحة مشدّدة[4]، وأصلها ياءان.

**والموضع الثالث**: قوله عز وجل: ﴿لِّنُحْيِۦَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ في الفرقان.

**والموضع الرابع**: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُحْيِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ في القيامة، وهذان الموضعان مما لم يختلف القراء فيهما[5]» انتهى.

---

[1] الجميلة، ق/129-أ، وانظر: تغريد الجميلة، ق/58-أ.

[2] " أصلا " زيادة من: هـ ، ز.

[3] في مختصر التبيين، 589/3: " الثانية منهما".

[4] ينظر: المستنير في القراءات العشر، ص 279.، والتلخيص في القراءات الثمان، ص 276، والعنوان في القراءات السبع، ص 345، والإقناع في القراءات السبع، ص 405، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص 242.

[5] مختصر التبيين، 589/3-591.

**وقال في المقنع**: « ووجدت فيها أيضا: ﴿مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: 42] في الأنفال بياء واحدة، | وكذلك قال أبو عبيد أنها في الكتاب بياء واحدة [1] | وكذلك حكى الغازي أنها في الخط بياء[2]، وذلك عندي على قراءة من أدغم، وكذلك وجدت فيها: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ﴾ في الأعراف، و﴿لِّنُحْيِيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ في الفرقان، و﴿عَلَىٰٓ أَن يُحْيِيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ في القيامة بياء واحدة، وهي عندي المفتوحة، لأنها حرف الإعراب[3] » انتهى.

وظاهرٌ: أن هذا التوجيه الأخير إنما يرجع لكلمة[4] مضارع: ﴿أُحْيِۦ﴾، لا لكلمة: ﴿وَلِيِّيَ﴾، ثم إن الناظم علّل ترجيح أن الأولى هي المحذوفة، لا الثانية، بأنها عرضة لأن تدغم في الثانية، فتكون أولى بالحذف، لأجل[5] التغيير الذي يلحقها لفظا بالإدغام، على قاعدة المثلين المدغمين في كلمة، ولا شك أن هذه العلّة إنما وجدت بكثرة في: ﴿حَيَّ﴾، حسبما أشار إليه أبو عمرو، وأمّا بقية الكلمات الأُخَر فيضعف فيها الإدغام.

أما ﴿وَلِيِّيَ﴾ فلمكان الشدّ، ولكن **قال الجعبري**: « روى ابن حبش عن السوسي، وابن فرح عن اليزيدي[6]، وشجاع وعبد الوارث عن أبي عمرة: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ﴾ بالأعراف بياء واحدة مشدّدة، وفتحوها[7]، فإن كانت المحذوفة الأولى فالمدغم من الكبير، أو الوسطى، أو الأخرى، فمن الصغير »[8] انتهى.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، والمثبت من: د . ز.

[2] في ز:" بياء واحدة".

[3] المقنع، ص 50.

[4] في ز:" لكلمتي".

[5] في د: "لأن".

[6] في هـ:" الزيدي ".

[7] ينظر: المستنير في القراءات العشر، ص 276.

[8] قال ابن الجزري:« وهذا أصح العبارات عنه، أعني الحذف، وبعضهم يعبر عنه بالإدغام، وهو خطأ، إذ المشدد لا يدغم في المخفف، وبعضهم أدخله في الإدغام الكبير، ولا يصح ذلك لخروجه عن أصوله، ولأن راويه يرويه مع عدم الإدغام الكبير، فقد نص عليه صاحب الروضة لابن حبش عن السوسي مع أن الإدغام الكبير لم يكن في الروضة عن السوسي ولا عن الدوري كما قدمنا في بابه... ». النشر، 274/2.

وأمّا ﴿يُحْيَى﴾، و﴿لِنُحْيِيَ﴾، فلا يجوز الإدغام فيهما، لعروض الحركة، وإنما أجازه القرّاء.

وهذا التوجيه الذي ذكر الناظم لم أره إلا لأبي عمرو في المقنع في ﴿حَيِيَ﴾ فقط[1]، كما تقدم.

**تنبيه**: اعلم أن قول الناظم: «**ورجحنه قبل ما قد حركت**»، الخ، في قوة[2] قضيتين، مضمون الأولى حذف إحدى الياءين من الكلم المذكورة، ومضمون الثانية أن [المرجّح[3]] كون الأولى هي المحذوفة، لا الثانية، وهذه القضية مفرعة عن الأولى، فلهذا انصرف التقييد بالكلم الأربع، ومقابله الذي هو الإطلاق في ﴿يُحْيَى﴾، لحصول الأولى، وتبعه لحصول الثانية، لا لحصول الثانية فقط، وبهذا التقرير[4] يكون القيد مفيدا[5] أن ما عدا المقيد[6] لا تحذف منه إحدى ياءيه، لأنه ينتفي فيه[7] الأرجحية المذكورة، مع بقاء أصل الحذف.

**الإعراب**: جلّه بيّن، و«ما» واقعة على الياء الثانية، علم ذلك من سياق الكلام، حيث كان ذكر هذه في مقابلة الياء الساكنة في البيت السابق، و«لغير» بفتح الغين والياء التغاير، و«لو» هنا لمجرد الشرط بمعنى: (إن)، ولكن حذف جوابها لدلالة ما قبله عليه، و«لدا» بمعنى: (في) متعلقة بـ«رجح».

---

[1] في ز:" فقط انتهى".

[2] في د: "في قوله"، وفي موضعه محو في هـ.

[3] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ، د، ز.

[4] في د: "التقدير".

[5] في ح:" بعيدا "، وفي هـ:" مقيدا "، وفي د: "قيدا". والمثبت من: ز.

[6] في هـ، ز:" المقيد ".

[7] في ز:" به".

# الباب الثالث:

# حذف الواوات

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قال:

[283] وَهَاكَ وَاوًا سَقَطَتْ فِي الرَّسْمِ ... فِي أَحْرُفٍ لِلاكْتِفَا بِالضَّمِّ

لما فرغ الناظم من الكلام على حذف الياءات، انتقل إلى الكلام على حذف الواوات.

**قال الشارح:** «وجدت بخط الناظم رحمه الله في هذه الترجمة: «اعلم أن الواو على قسمين: قسم تحذف فيه[1] لموجب، وقسم تحذف فيه[2] لغير موجب.

**فالمحذوفة لموجب:** هي التي تحذف قياسا نحو: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ ﴾ [المؤمنون: 117]، ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ﴾ [فاطر: 18]، وشبه ذلك، وليست المقصودة هنا، وإنما المقصودة هنا ما حذفت تخفيفا[3] لغير موجب. اكتفاء بالضمة عنها، أو لاجتماعها مع واو أخرى على ما يذكر بعد إن شاء الله»[4] انتهى.

وقد تكلم في صدر الباب على القسم الأول، وفي الفصل بعده على القسم الثاني، إلا أنه يأتي هنا ما تقدم في ترجمة الياءات، من أن الترجمة لا تشتمل على الفصل الذي ذكر بعدها، كما تقدمت الإشارة إليه هناك.

**الإعراب:** «هاك» اسم «خذ»، و«الرسم» بمعنى (المرسوم)، أي المكتوب في المصاحف، و«أحرف» بدل بعض من الرسم، وباقيه واضح.

---

[1] في ح، د: " منه". والمثبت من: هـ، ز.

[2] " فيه "، الزيادة من: هـ. ز.

[3] " تخفيفا"، الزيادة من: هـ، د، ز.

[4] انظر التبيان، ق/281-ب.

قال:

[284] وَيَدْعُ الإِنْسَانُ وَيَوْمَ يَدْعُ ... فِي سُورَةِ الْقَمَرِ مَعْ سَنَدْعُ

[285] وَيَمْحُ فِي حَامِيمَ مَعْ وَصَالِمْ ... الْحَذْفُ فِي الْخَمْسَةِ عَنْهُمْ وَاضِحْ

أخبر عن شيوخ النقل بحذف واو الكلمات الخمس في البيت، أو على جهة الإطلاق الشامل لشيوخ النقل: أن واو الكلمات الخمس في البيتين محذوفة عن كتّاب المصاحف، وهي:

﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾[1] في الإسراء [آية: 11].

واحترز بقيد المجاور عن غير المقترن به، وهو في الحج: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: 12]، ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: 13].

**والكلمة الثانية** من المحذوفة الواو: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: 6]، وهي في سورة القمر[2].

واحترز بقيد المجاور من الذين في الحج أيضا.

وأما ذكر السورة فإيضاح واحترازي مخافة تصحيف الياء بالنون، فيدخل عليه: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ في الإسراء [آية: 71]، مع أنه بالواو.

**قال الشارح:** «هكذا قيدناه عن ناظمه رحمه الله[3]» انتهى.

وهو صحيح[4] اعتبارا بتقديم التقييد بـ﴿يَوْمَ﴾، ولو اكتفى بقيد السورة لكفاه.

**والكلمة الثالثة**[5] من المحذوف الواو[6]: ﴿سَنَدْعُ﴾ وهي في العلق: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾[7] [العلق: 18].

---

[1] المقنع، ص 35، ومختصر التبيين، 787/3.

[2] المقنع، ص 35، ومختصر التبيين، 1159/4.

[3] التبيان، ق/282-.

[4] في ح:" صريح"، وأثبت من: هـ ، د ، ز.

[5] في هـ:" الثانية ".

[6] في ح:" الياء "، وأثبت من: هـ ، د ، ز.

[7] المقنع، ص 35، وسهى عنه أبو داود فلم يذكره.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

واحترز بقيد الجاور عن الخالي عنه، وهو المتقدم في الإسراء.

**والكلمة الرابعة**: ﴿وَيَمْحُ﴾ في سورة حم الشورى، وهي: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الشورى: 24].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في الرعد: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: 39].

**تنبيه**: اعلم أنه لا يجوز في: ﴿يَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ أن يكون حُذف واوه للجزم بالعطف على ﴿يختم﴾ قبله[1]، على معنى: **(إن يشاء الله يمح الباطل)**، لأن في تعليقه على المشيئة إبهاما[2]، إذ قد أخبر الله أنه شاء محو الباطل في قوله تعالى: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الأنفال: 8]، وإنما الجملة استئنافية.

**والكلمة الخامسة** من المحذوف واوها: ﴿وَصَٰلِحُ﴾، وهو في سورة التحلّة: ﴿وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: 4]، وليست الواو فيه قيدا لإخراج غيره، لأنه متّحد، بل هي إيضاح تتأكّد الحاجة إليه، لخفاء هذا اللفظ بسبب بقائه بعد ما حذفت منه بصورة المفرد.

**قال في المقنع** في باب ما حذفت منه الواو اجتزاء بالضمة عنها، بعد أن ذكر الكلم الأربع[4] الأول **عن ابن الأنباري**[5]. [قال أبو عمرو][6] ما نصه: «ولم تختلف المصاحف في أن الواو من هذه المواضع ساقطة، **قال**: «وكذلك اتفقت على حذف الواو من قوله تعالى في التحريم: ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وهو واحد يؤدي عن جمع»[7] انتهى.

---

[1] انظر المقنع، ص 35، ومختصر التبيين، 1092/4.

[2] انظر: التبيان في إعراب القرآن، 383/2، وإعراب القرآن للنحاس، ص 799، وإعراب القرآن وبيانه، 34/7-35.

[3] قال ابن آجطّا:" فمحو الله الباطل واجب، والشرط إبهام المشروط، قد يقع وقد لا يقع" (التبيان، ق/ 282-أ).

[4] قوله: الكلم الأربع، في موضعه محو في ح، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[5] انظر الوقف والابتداء، ص 158-160.

[6] ما بين المعقوفين سقط من: ح، د، والمثبت من: هـ ، ز.

[7] المقنع، ص 35.

**فقوله**: «وهو واحد»، صريح في كونه غير جمع، ومُبيِّن[1] لكون الحذف للواو[2] هنا عبارة عن مطلق العدم، لا[3] الحذف المعهود الذي هو عدم ما يقتضي الرسم القياسي وجوده.

**تنبيهات**: **الأول**: تقدمت الإشارة عند حل كلام الناظم إلى أن قوله: «عنهم»[4]، يحتمل أن يكون الضمير فيه عائدا على شيوخ النقل، ويحتمل أن يكون ذلك الضمير عائدا على كتّاب المصاحف، فيكون من الحكم المطلق، وأيا كان فإنه يكون مقتضيا لذكر شيوخ النقل ﴿صَـلحُ﴾ التحريم، مع أني لم أعثر عليه في مظانه من النسخ التي طالعتها من التنزيل، ولم يذكره أيضا صاحب العقيلة، اعتمادا على قول المقنع أنه واحد، ولم أر فيه من النقل إلا ما قدمته عن المقنع، وقد أسلفتك أن مراده هناك بالحذف غير الحذف المعهود لقوله أنه: «واحد»، والناظم أطلق الحذف دون أن يصحبه بقرينة، كما في المقنع، فكان في نقله ما لا خفاء به.

**[فإن][5] قلت**: قد[6] تقدم في الكلام على الجموع أن فيه قولين:

**أحدهما**: أنه مفرد[7].

**ثانيهما**: أنه جمع حذفت نونه للإضافة، وواوه للاكتفاء بالضمة.

**قلنا**[8]: نعم، ولكن أين هو من العهدة التي تحملها من النقل عن الشيوخ، ولم يوجد ما ذكره هنا لواحد منهم؟.

ومن هذا البحث يتطرق بحث آخر مع الناظم في ذكر ﴿صَـلحُ﴾ التحريم مع الجموع

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] في هـ ، د: "ومفسر".

[2] في هـ: "بالحذف واللام".

[3] في هـ: "لأن".

[4] انظر ص 411، البيت 71.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[6] في ح: "هل"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[7] قال ابن الجزري: « وأما: «وصالح المومنين» فليس حذف واوه من هذا الباب، إذ هو مفرد فاتفق اللفظ والرسم، والأصل على حذفه». ( النشر، 141/2).

[8] في د: "قلت".

**الثاني**: ما ذكره الناظم من أن الواو حذفت في هذه الكلم، للاكتفاء بالضمة قبلها عنها، هو نص المقنع، وذكر بعضهم[1] له توجيها آخر، وهو: حمل الخط على اللفظ في الوصل، لأنها تحذف فيه لالتقاء الساكنين.

**الثالث**: ذكر في المقنع بسنده إلى الفرّاء أنه قال: حذفت واو الجميع في المصاحف في قوله: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ﴾[التوبة: 67] [الحشر: 19].

**قال أبو عمرو**: «ولا أعلم ذلك كذلك في شيء من المصاحف، والذي حُكي عن الفرّاء غلط»[2] انتهى.

وإليه الإشارة بقول صاحب العقيلة: «**وهم نسوا الله قل والواو زيد أولوا**»، البيت[3].

ولدعوى[4] أبي عمرو الغلط فيه، أسقطه الناظم، ولكن في تغليطه نظر لا يخفى، إذ هو عدل ناقل، فكيف يُقدم على تغليظه بما ذكر[5].

**الإعراب**: «ويدع الإنسان» مبتدأ، والواو فيه من لفظ القرءان، و«يوم يدع» عطف عليه بالواو، و«في سورة القمر» صفته، و«معْ سندع» ظرف في محل الحال من «يوم يدع»، و«يمح» عطف على «ويدع الإنسان»، والواو عاطفة، ومن لفظ القرءان، و«في حاميم» صفة «يمح»، [وهو مجرور بالفتحة، منعه من الصرف بالعلمية والتأنيث، أو العملية، وأنه على وزن أعجمي،

---

[1] قاله الزجراجي في تنبيه المشاد. ق/92-ب، وانظر إيضاح الوقف والابتداء. ص 159.

[2] المقنع. ص 35.

[3] العقيلة: البيت رقم:195. ص 145.

[4] في د: ولو عن.

[5] الذي يظهر أن ابن عاشر وقع في أحد أمرين أو هما معا:

الأول: أنه لم ينقل نص الداني في تغليطه ما حكي عن الفراء من المقنع مباشرة، وهو نفسه الذي وقع فيه السخاوي. والذي في المقنع تغليط الناقل لا تغليط الفرّاء، ونص الداني:" والذي حكي عن الفراء غلط من الناقل".

قال ابن الأنباري. قال:« قال أبو بكر: والذي وجدناه في مصاحفنا:( نسوا) بالواو، فالوقف عليه بالواو، والذي مضى حكاه بعض أصحابنا عن الفراء متأوِّلاً عليه. وكلام الفراء لا يدل على حذف الواو من: ( نسوا) في الخط.".( انظر المقنع، ص 35، والوسيلة، ص 357، والدرة الصقيلة، ق/72-ب، والجميلة، ق/136-ب، وإيضاح الوقف والابتداء، ص 159-160).

الثاني: سهى عن ما حكاه الداني من اتفاق المصاحف على إثبات الألف التي بعد واو الجماعة في هذا الحرف. ( المقنع، ص 26-27).

نحو: (هابيل)، و(قابيل)، إذ لا يوجد[1] هذا الوزن في لغة العرب|، و«مع وصالح» ظرف في محل الحال من «يمح» ومضاف إليه، و«الحذف» مبتدأ ثان، و«في الخمسة» و«عنهم» متعلقان بواضح، و«ال» في الخمسة بدل من ضمير المبتدأ [الأول، و«واضح» خبر المبتدأ][2] الثاني، و«هما» خبر المبتدأ الأول.

**وسبك البيتين على هذا الإعـــراب**: ويدع الإنسان، وكذا مع كذا، وكذا[3] الحذف واضح عنهم في خمستها، ويحتمل أن يكون ويدع الإنسان خبر لمبتدأ محذوف، أي هي كذا وكذا، وجملة قوله الحذف واضح عنهم في الخمسة استئنافية.

**قال:**

[286] فَصْلٌ: وَقُلْ لِحْدَاهُمَا قَدْ حُذِفَتْ ... مِمَّا لِجَمْعٍ أَوْ بِنَاءٍ دَخَلَتْ

[287] كَنَحْوِ وُورِيَ وَيَسْتَوُونَ ... مَوْءُودَةٍ دَاوُدَ وَالْغَاوُونَ

تقدم أن الواو قسمان: مفردة، وغيرها، ولما فرغ من الكلام على القسم الأول، انتقل إلى القسم الثاني، فأخبر مع الإطلاق بأن إحدى الواوين المتلاصقتين لفظا، صورة وتقديرا في كلمة حذفت في المصاحف، وذلك: الواوان اللتان دخلتا إحداهما للدلالة على جمع، أو لإقامة بنية كلمة، وذلك مثل: ﴿ وُورِيَ ﴾ هي في الأعراف: ﴿ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا ﴾ [الأعراف: 20]، ومثل: ﴿ يَسْتَوُونَ ﴾ وهي في: الم السجدة: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُونَ ﴾ [السجدة: 18]، ومثل ﴿ مَوْءُودَةُ ﴾ وهي في التكوير: ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ﴾ [التكوير: 8]، ومثل: ﴿ دَاوُودُ ﴾ وهو كثير، ومثل: ﴿ الْغَاوُونَ ﴾ وهي في الشعراء في موضعين: ﴿ فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ﴾ [الشعراء: 94]، ﴿ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾ [الشعراء: 224] مما وقعت فيه الثانية بعد مجانس لفظا، فإن كل واحد من هذه الكلمات اجتمع فيه واوان على الحد

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

---

[1] في د: "يجوز".
[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.
[3] في د: "وكذا ثم كذا".

السابق، والثانية في اللفظ الأول، والثالث، والرابع للبناء. وفي الثاني والخامس للجمع إلا[1] أنها في الثاني في ضمير[2] جمع، وفي الخامس علامة رفع الجمع.

**قال أبو عمرو في المقنع**: «وكذلك حذفت إحدى الواوين من[3] الرسم اجتزاء بأحدهما، إذا كانت الثانية علامة للجمع أو دخلت للبناء.

فالتي للجمع نحو قوله: ﴿وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾ [آل عمران: 153]، و﴿لَا يَسْتَوُۥنَ﴾ و﴿ٱلْغَاوُۥنَ﴾ و﴿لِيَسُـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [الإسراء: 7]. و﴿فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ﴾ [آل عمران: 168]، و﴿فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: 16]. وشبهه.

وكذلك: [﴿يدرءون﴾][4] ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ[5]﴾ [التوبة: 120]. و﴿بَدَءُوكُمْ[6]﴾ [التوبة: 13]. و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: 14]، و﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: 56]. و﴿فَمَالِـُٔونَ﴾ [الصافات: 66]. و﴿أَنۢبِـُٔونِى﴾ [البقرة: 31] و﴿لِيُطْفِـُٔوا۟﴾ [الصف: 8]. و﴿لِيُوَاطِـُٔوا۟﴾ [التوبة: 37]. ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾ [يونس: 53]، وشبهه مما قبل واو الجمع فيه همزة قبلها فتحة، أو كسرة.

وأما التي للبناء فنحو قوله: ﴿مَا وُۥرِىَ﴾ و﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ و﴿يَـُٔوسًا﴾ و﴿دَاوُۥدَ﴾ وشبهه»[7] انتهى.

ولأبي داود مثله بزيادة تعيين الحذف لصورة الهمزة فيما إحدى واويه صورة هـا[8]، وسيأتي الكلام فيه مشبعا في الهمز.

---

[1] في هـ: "لا".

[2] في هـ: "الثاني ضمير جمع".

[3] في ح ، د: "في"، والمثبت من: هـ ، ز.

[4] ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

[5] في ح ، هـ: "يلوون"، والمثبت من د ، ز، وهو الذي في المقنع.

[6] في د: "ويذرؤكم".

[7] المقنع، ص 36.

[8] مختصر التبيين، 2/95-97.

**تنبيهـــات: الأول**: إنما زدنا في تقرير كلام الناظم قولنا: «**خطـــا**» ليدخل[1] نحو: ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ و ﴿لِيَسُـُٔوا۟﴾ ممّا انفصلتا فيه لفظا، وزدنا قولنا: «**صورة وتقـــديرا**»: لإخـــراج ﴿تَبَوَّءُو﴾ [حـــ: 9] فإن الواوين[2] فيه وإن اتصلتا[3] صورة [فهما منفصلتان تقديرا.

فصورة][4] الهمزة التي حذفت لاجتماع الأمثال بخلاف: ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾، و﴿لِيَسُـُٔوا۟﴾ فلا حظ[5] لهمزتيهما في الصورة على المشهور، [والمرشد][6] لتلك القيود إنما هو[7] الأمثلة.

**الثاني**: قد تبيّن من النقل أن إحدى الواوين التي تكون تارة دالة على جمع، وتارة داخلة في بنية الكلمة، إنما هي الثانية، وليس في كلام الناظم ما يشعر بذلك، إلا أن يستفاد من الأمثلة، بل في عبارته إيهام[8] تعين ذات الجمع والبناء للحذف، وذلك من إتحاد ضمير: «دَخَلَتْ»، و«حُذِفَتْ»، إلا أن يجعل ضمير: «دَخَلَتْ» عائدا على إحدى الواوين، لا بقيد كونها المحذوفة، كـ: «**عندي درهم ونصفه**».

**الثالث**: ظاهر عبارة الناظم كغيره: أن إحدى الواوين المجتمعتين على أحد السابق تحذف، ولو وقعت الثانية بعد غير مجانسها، نحو: ﴿ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟﴾ [الأنفال: 74]. و﴿لَوَّوْا۟ رُءُوسَهُمْ﴾ [المنافقون: 5]. وليس كذلك، فيكون هذا الشرط خارجا بالأمثلة، ومما ذكروه في ترجيح حذف الثانية، من بقاء ما يدل عليها، وهو الضم، وبدأنا بعد سرد المثال، قولنا: «**مما وقعت فيه الثانية بعد مجانس لفظا**»[9].

**الرابع**: تقدم في فصل الياءات أن أبا عمرو أدرج في فصل الياءين والواوين ما كانت إحداهما فيه صورة للهمزة، حسبما هو ظاهر من كلامه المتقدم.

---

[1] في هـ:" ليوجد ".

[2] في ح:" الواو "، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[3] في ح:" انفصلت "، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] في هـ:" فلا حظ ".

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[7] في هـ ، د: "هي".

[8] في د: "بل عبارته أيضا في تعيين".

[9] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ ، ز، والمثبت من د.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

والناظم رحمه الله أخّر هذا النوع إلى فصل الهمزات، ولا شك أنه أنسب به.

وأما لفظ: ﴿اَلْمَوْءُدَةُ﴾ فإنما ذكره باعتبار الواوين المكتنفين[1] للهمزة.

**الإعراب**: «فصل» خبر لمبتدأ محذوف أي هذا فصل، و«قل» أمر، و«إحداهما حذفت» جملة كبرى، و«من» بيانية، و«ما» واقعة على الواوين، و«دخلت» ومرفوعه العائد على إحداهما صلة «ما» على حدّ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: 234]. أي: (يتربص أزواجهم)، إلا أن هذا في الخبر، وذلك في الصلة، وهي ومجرورها في محل الحال من الضمير في إحداهما من مرفوع[2] حذفت، وكـ«نحو ووري» [خبر][3] لمبتدأ محذوف، أي وذلك مثل كذا. وكأن لفظ [«نحو»][4] مع الكاف توكيد، وباقية واضح.

**قال:**

**[288] وَرَسْمُ الأُولَى فِي الْجَمِيعِ أَحْسَنُ ... وَفِي يَسْئُوا عَكْسُ هَذَا أَبْيَنُ**

لما ذكر في البيتين قبل هذا حذف إحدى الواوين في الجملة، أشار في هذا البيت إلى تعيين المحذوفة منهما، فأخبر بأن رسم الأولى، أي كونها هي المثبتة، والثانية هي المحذوفة، أحسن - يعني من مقابله[5] -، وهي[6] كون الأولى هي المحذوفة، والثانية هي المثبتة. وأن: ﴿لِيَسُئُوا﴾ على العكس من غيره، فيترجّح فيه المرجوح في غيره.

وقد قرأه الأخوان، وابن عامر، وشعبة[7]: بفتح الهمزة، دون واو بعدها، مسندا إلى ضمير المفرد، وقرأه الكسائي: بالنون بدل[8] الياء[9].

---

[1] في د: "المتكلفتين".

[2] في ز: " إحداهما لأن مرفوع".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] في هـ:" بقي ".

[6] في هـ:" وهو ".

[7] ويوافقهم خلف من العشرة.

[8] في هـ:" قبل ".

[9] في هـ:" السين ". انظر: النشر، 306/2، والتيسير، ص 105-106.

**تنبيهان: الأول**: اعلم أن الترجيح والتفصيل المذكورين في هذا البيت ليسا في المقنع. بل فيه تفصيل مخالف لما ذكره الناظم هنا، جار على ما قرّره في فصل اجتماع الياءين[1]، ونصه بعد الكلام المنقول على البيتين قبل هذا: «والثابتة[2] عندي في سائر ما تقدم في الرسم، هي الثانية، إذ هي داخلة لمعنى يزول بزوالها، وقد يجوز أن تكون الأولى، وذلك عندي أوجه فيما دخلت فيه للبناء خاصة»[3] انتهى.

ومحل التقييد بالدخول للبناء هو الثانية، لا الأولى، كما قد يتبادر.

واحترز بذلك القيد، مما إذا كانت الثانية للجمع، فإنها حينئذ الثابتة[4] عنده.

وهذا المعنى: هو الذي تقدم اختياره له في الياءات، حيث قال الناظم عنه:

«**ورجح الداني حذف الأولى**»[5].

[إلا أنه لما لم يكن في قسم الياءين ما ثانيه منهما للبناء، بل للجمع فقط[6]، لم[7] يجز فيهما[8] التفصيل الذي هنا][9]، وإنما يوافق كلام الناظم ما قاله في **المحكم**، ونصه على[10] الترتيب، وذكر القدر[11] المحتاج منه: «فأما ﴿لِيَسُۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ فإن كان مرسوما على قراءة من قرأه بالياء على التوحيد، أو بالنون على الجمع فذلك حقيقة رسمه، إلا أن الألف رسمت في آخره على القراءتين، كما رسمت[12] في قوله: ﴿أَنۢبَـُٔوهُم﴾ صدرة للهمزة، وإن كان مرسوما على قراءة من

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] في هـ: "نواويس".

[2] في هـ، د: "والثانية".

[3] المقنع، ص 36.

[4] في د: "الثانية".

[5] انظر ص 853 وما بعدها.

[6] "فقط" الزيادة من: ز.

[7] في ز: "بل لم".

[8] في د: "فيه".

[9] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[10] في ح: "في"، والمثبت من: هـ، د، ز.

[11] في د: "القول".

[12] في ح: "صورت"، والمثبت من: هـ، د، ز.

قرأ بالياء على الجمع، فقد حذفت من رسمه إحدى الواوين اللتين الهمزة المضمومة بينهما، من حيث كانت الهمزة غير فاصلة، لخفائها وعدم صورتها.

ويجوز أن تكون المحذوفة منهما الأولى التي هي عين من الفعل، إذ هي السابقة، ويجوز أن تكون الثانية التي[1] هي علامة للجمع، من حيث كانت حرفا زائدا دخيلا، وكانت الأولى من سنخ الحذف[2]، والمذهب الأول أوجه، لأن معنى الجمع يختل بسقوط علامته، وعدم دليله»[3].

**ثم قال بعد كلام:** «وأما ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ فرسمت في جميع المصاحف بواو واحدة[4]، ويحتمل أن تكون المرسومة الواو الأولى التي هي فاء من الفعل، والمحذوفة الواو التي جاءت لبناء: (مفعولة)، ويحتمل أن تكون المرسومة الثانية، والمحذوفة الأولى، من حيث كانت السابقة منهما.

وأن تكون المرسومة الأولى، التي هي فاء أولى من ثلاثة أوجه:

**أحـــدها:** أن الأولى من نفس الكلمة، والثانية زائدة فيها، والأصلي أولى بالإثبات من الزوائد.

**ثانيها:** أن ضمة الهمزة الواقعة بين الواوين تدلُّ على الواو الثانية، إذا حذفت من الرسم، ولا شيء في الكلمة يدل على الأولى إذا حذفت، فلزم رسمها دون الثانية، إذا وجب حذف صورة أحدهما.

**ثالثهـــا:** أن من العرب من إذا سهَّل الهمزة في ذلك، أسقطها والواو التي بعدها. طلبا للتخفيف[5]، فيقول: (**المَوْدة**) على لفظ: (**الجَوْزَة**) و(**المَوْزَة**)، وهي قراءة الأعمش في ذلك[6]»[7].

---

[1] "التي"، الزيادة من: هـ، ز. وكما في المحكم.

[2] في ح:" الحذف"، والمثبت من: هـ، د، ز.

[3] المحكم، ص 168-169.

[4] أصلها ثلاث واوات: الواو الأولى الساكنة، والثانية التي هي صورة للهمزة، والثالثة التي زيدت لبناء اسم المفعول. انظر:( نثر المرجان، 668/7، ورسم المصحف دراسة لغوية وتاريخية، ص 367).

[5] قال ابن الجزري:« وهو ضعيف، لما فيه من الإخلال بحذف حرفين».( النشر، 481/1).

[6] وهي قراءة المطوعي كذلك. انظر: البحر المحيط، 416/10، وإتحاف فضلاء البشر، 591/2، وكتاب في شواذ القراءة واختلاف المصاحف، ق/130-أ، ومختصر في شواذ القرآن، ص 169.

[7] المحكم، ص 170-171. وذكر التعليلات ذاتها أبو داود، وزاد الرجراجي وجها آخر فقال: « الواو الأولى ساكنة سكون حي، والثانية ساكنة سكون الميت، والساكن سكون الحي أقوى من الساكن سكون الميت، وهو قريب من

**ثم قال** بعد كلام: «وكل واو مضمونة جاء بعدها واو ساكنة، للجمع كانت أو للبناء، فالقول في حذف إحداهما، وإثبات الثانية، كالقول في سائر ما تقدم.

فالتي للجمع نحو قوله: ﴿ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾، ﴿ وَلَا تَلْوُۥنَ ﴾، و﴿ فَأْوُۥٓا إِلَى ٱلْكَهْفِ ﴾، وشبهه.

[والتي للبناء نحو قوله: ﴿ مَا وُۥرِيَ ﴾، و﴿ دَاوُۥدُ ﴾، وشبهه][1].

والأوجه هنا أن تكون المرسومة الأولى لتحركها، والمحذوفة الثانية لسكونها، من حيث كان الساكن أولى بالحذف من المتحرك في ذلك، لتولّده منه، ولدلالة حركة المتحرك عليه، وذلك بخلاف ما تقدم في نظائر ذلك، من كون المرسومة هي إحدى الواوين الثانية، دون الأولى هو الأوجه[2]، وذلك لسكونهما معا هناك، فلما اجتمعتا في السكون، كان الأولى بالإثبات منهما ما جاء لمعنى لابد من تأديته، ونحو[3] الثانية لدلالتها على الجمع»[4] انتهى.

و(**السنْخ**): بسين مكسورة فنُونٌ ساكنة فخاء معجمة، معناه: (الأصل)[5].

فمعنى قوله: «من سنخ الحرف»، أي من أصل الكلمة.

وما اختاره أبو عمرو في هذا القسم الأخير حكيت ما اختاره في: ﴿ ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ ﴾ وبابه، من غير وجه للتفرقة بينهما، فلذلك كان ما ذهب إليه هناك مرجوحا، وخالفه فيه أبو داود.

المكتبة الرقمية
للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

المتحرك، فيعطى له حكمه». وهو الذي به العمل. انظر:( مختصر التبيين، 1272/5-1273. وأصول الضبط، ص 202، وتنبيه العطشان، ق/93-أ ، ودليل الحيران، ص 157)

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

[2] في هـ :" الأرجح ".

[3] في هـ ، د ، ز: "وهي".

[4] المحكم، ص 173.

[5] انظر: لسان العرب، 2114/3.

**وأما أبو داود**: فإنه ذكر في **ذيل الرسم**[1] جميع ما ذكره أبو عمرو في المحكم، ولم يخالفه إلا في بعض أوجه كيفية النقط.

واختار في التنزيل في ﴿اَلْمَوْءُدَةُ﴾ مختار أبي عمرو[2]، ولم يختر في: ﴿لِيَسُـُٔوا۟﴾ شيئا[3]، واقتصر في: ﴿دَاوُۥدَ﴾، و﴿وُۥرِىَ﴾ على حذف الثانية[4]، وسكت عن تعيين المحذوفة في ألفاظ من نظائرهما.

**فإن قلت**: بهذا ونحوه يتبيّن أن الناظم لم يلتزم فيما بعد حذف الألفات من النقل، ما التزمه فيها، بل يأتي بأحكام مطلقة، بعضها في الكتابين[5]، وبعضها مذكور في أحدهما فقط، وبعضها متلقّى من كتابي[6] الشيخين في الضبط، وهما ذيلا المقنع، والتنزيل، والمحكم لأبي عمرو؟

**فالجواب**: أن الناظم رحمه الله لم يخرج عن قاعدته، لأنه إنما التزم تعيين النسبة في أحكام المصحف، ولاشك أن حذف إحدى الواوين في هذا الفصل اتفق الشيوخ على نقله، فأتى به مطلقا، وأما مازاد على ذلك من كون المحذوفة الأولى، أو الثانية، فتتبّعه[7] خارج عن معنى الحكم المقطوع به عن المصحف، فيكون بمنزلة التراجيح والتعاليل التي لم يلتزم فيها بيان النسبة، حسبما تقدم تحريره عند قوله: «**في أحكام ما قد رسموا**»[8].

---

[1] أصول الضبط، ص 207-209.

[2] مختصر التبيين، 5/1272-1273.

[3] بل اختار أبو داود ما اختاره الداني وهو حذف الأولى. انظر:( المحكم، ص 169. وأصول الضبط، ص 196-197).

[4] أصول الضبط، ص 208-209.

[5] في هـ:" الكلمتين ".

[6] في هـ:" كلمتي "، وفي ز:" كتاب".

[7] في د: "فتبعه".

[8] انظر ص 411.

وهذا التحرير: نقلا، وبيانا أولى من الاشتغال بما أطال به الشرّاح[1] من ذكر كيفية التقط، من غير تحصيل[2]، إذ له محل غير هذا، وإنما هو تشغيب بإدخال فنّ في آخر، وكفى[3] بالناظم والشيخين رحمهم الله في إفراد ذلك سوة.

**الثاني**: مراد الناظم بقوله: «**ورسم الأولى في الجميع أحســـن**»، أنه راجح على مقابله الحسن، كما أن مراده بقوله: « **وَفِي يَسُوءُواْ عَكْسُ هَذَا أَبْيَنُ** »، أنه راجح أيضا، إذ لا خفاء أن كلا من وجهيه بيّن، غير أن أحدهما أبين من الآخر، فيلزم أن يكون الأبين أرجح من مقابله البيّن، وهذا التقرير[4] هو الموافق للنقل المتقدم، فلا عبار على عبارته[5] أصلا.

**الإعراب**: واضح.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] في هـ ، ز:" الشارح ". انظر: ( التبيان لابن آجطّا، ق/ 283-أ، وتنبيه العطشان للرجراجي، ق/93-ب).

[2] في هـ:" تفصيل ".

[3] في هـ:" وكيف ".

[4] في د: "التقدير".

[5] في هـ:" فلا غبار عليه ".

# الباب الرابع:

# حـــــذف إحـــدى الـــــلامين

قال رحمه الله:

[289] بَابٌ وُرُودِ حَذْفِ إِحْدَى اللاَّمَيْنْ وَهْوَ مُرَجَّحٌ بِثَانِي الْحَرْفَيْنْ

[290] فِي اللَّيْلِ وَالَّائِي الَّتِي وَالَّاتِي وَفِي الَّذِي بِأَيٍّ لَفْظٍ يَاتِي

لما فرغ من الكلام على حذف حروف العلة، وهي: الألف، والياء، والواو، انتقل إلى حذف اللام، ويمكن أن يكون الحذف تطرّق إليها دون غيرها من الحروف، لشبهها بالألف صورة، فأخبر أنه ورد حذف إحدى اللامين المتصلتين في كلمات مخصوصة، وهي: ﴿ٱلَّيْلِ﴾، و﴿ٱلَّتِى﴾، و﴿ٱلَّتِى﴾، و﴿ٱلَّتِى﴾، و﴿ٱلَّذِى﴾، بأي لفظ وقع، من إفراد، وتثنية، وجمع، وأن ذلك الحذف مرجح في الثاني من اللامين على الأولى منهما، بمعنى أن كون[1] المحذوف هو الثاني راجح على كونه الأول، نحو: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [البقرة: 164]، و﴿ٱلَّتِى تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ﴾ [الأحزاب: 4]، و﴿ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: 24]، ﴿وَٱلَّتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [النساء: 15]، و﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: 21]، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: 16]، و﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: 29].

قال في المقنع: «واجتمعت المصاحف على حذف إحدى اللامين اختصارا في قوله: ﴿ٱلَّيْلِ﴾، و﴿ٱلَّذِى﴾، ﴿وَٱلَّذَانِ﴾، و﴿ٱلَّذِينَ﴾، و﴿ٱلَّتِى﴾، و﴿ٱلَّتِى دَخَلْتُم﴾، و﴿ٱلَّتِى تُظَٰهِرُونَ﴾، وما كان مثله، وعلى لفظه حيث وقع، والمحذوفة عندي اللام الأصلية، ويجوز أن تكون لام المعرفة، لذهابها بالإدغام، وكونها مع ما أدغمت فيه حرفًا واحدا، والأول أوجه، لامتناعها من الانفصال من ألف الوصل.

واتفقت المصاحف على إثبات اللامين على الأصل في قوله: ﴿ٱللَّٰعِنُونَ﴾، و﴿مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ[2]﴾ و﴿ٱللَّعْنَةُ﴾، و﴿ٱللَّهْوِ﴾، و﴿ٱللَّغْوِ﴾، و﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾، و﴿ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾،

---

1-في ح ،هـ :(يكون).
2-في هـ :(اللاعبون).

و﴿ ٱللَّمَمَ ﴾، و﴿ ٱللَّوَّامَةِ ﴾، و﴿ ٱللَّهَبِ ﴾، و﴿ ٱللَّطِيفُ ﴾، حيث وقعت هذه المواضع.

وكذلك هما مثبتان في اسم: ﴿ ٱللَّهِ ﴾ عز وجل، وفي قوله: ﴿ ٱللَّهُمَّ ﴾، حيث وقع[1] انتهى.

**وقال أبو داوود** في الفاتحة: «وأجمعوا على كتابة: ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ بلام واحدة، سواء كان جمعا، أو مفردا، أو تثنية، حيثما وقع، كما فعلوا في (مَدّ) و(رَدّ) كراهية اجتماع صورتين متفقتين. وكذلك كلمة: ﴿ ٱلَّيْلِ ﴾، و﴿ ٱلَّتِيٓ أَرْضَعْنَكُمْ ﴾، ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ ﴾، ﴿ وَٱلَّتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ ﴾، و﴿ ٱلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾، و﴿ ٱلَّٰٓـِٔي تُظَٰهِرُونَ ﴾، في هذه الحروف حيثما وقعت، مع حذف الألف بعد اللام في جميع القرءان»[+] انتهى.

**وقال في**: ﴿ وَٱلَّتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ ﴾: «﴿ وَٱلَّتِي ﴾ بلام واحدة، وهي عندي مشددة».

**ثم قال**: «﴿ وَٱلَّذَانِ[5] ﴾: كتبوه بلام واحدة، وكذلك: ﴿ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ ﴾، في فصلت على وجه الاختصار، مثل كلمة: ﴿ ٱلَّيْلِ ﴾ متفق عليها، لأن الفرق بين الواحد، والتثنية، والجمع، ظاهر من الكلام فيه»[6].

**تنبيهات: الأول**: تبيّن من النقل المسرود أن اختيار الشيخين مختلفان، ذكر الناظم منهما مختار أبي عمرو، وسكت عن مختار أبي داوود، إلا أن قوله: كما فعلوا في: (رَدَّ) و(مَدَّ)، وتصريحه في بعض معيّن لمذهبه في اختيار أن المحذوفة الأولى.

وقد تبعه التجيبي في اختياره. وكان من حق الناظم أن يذكر مختاريهما، أو يعيّن من اختار ذلك لوجه، لأن إطلاقه في الاختيار يوهم أنه لهما معا.

---

[1] في ز: "واللهم".

[2] في هـ، ز: "تلعب".

[3] المقنع، ص 67-68.

[4] مختصر التبيين، 2/56-57.

[5] في هـ، ز: "والذين".

[6] مختصر التبيين، 2/395-369.

هذا ومذهب أبي داود ظاهر الرجحان على غيره، إلا أن يجاب عن الناظم بما تقدم عند قوله: «**في أحكام ما قد رسموا**»[1]، أنه إنما التزم تعيين النسبة في الأحكام الصورية، لا في التقديرات[2]، والتمقيهات، والتراجيح، والتعاليل.

**قال ابن الحاجب في مقدمة التصريف**: «وأما النقص: فإنهم كتبوا كلَّ [حرف][3] مشدَّد من كلمة حرفا واحدا، نحو: (شَدَّ)، و(مَدَّ)، و(اذْكر)، وأُجري نحو: (قَتَّت) مجراه، بخلاف نحو: (وَعَدْتُ) و(أَجْبَهَهُ)، و[4]بخلاف [لام][5] التعريف مطلقا، نحو: (اللَّحْم)[6] و(الرَّجُل)، لكونهما كلمتين، ولكثرة اللَّبْس، بخلاف ﴿ٱلَّذِى﴾، و﴿ٱلَّتِى﴾، و﴿ٱلَّذِينَ﴾، لكونها لا تنفصل، ونحو: (اللَّذَيْنِ) في التثنية بلامين، للفرق[7]، وحُمِل (الَّتِينَ) عليه، وكذلك (اللاَّؤون)[8] وأخواته»[9] انتهى.

واقتصار كتّاب المصاحف في حذف اللام على الكلم التي لزمتها «الـ»، وتنزّلت منزلة الجزء منها، ولم يزيدوا عليها إلا لفظ ﴿ٱلَّيْلِ﴾، أوضح دليل على أنهم أجروها مجرى (مَدَّ) و(رَدَّ)، كما قال في التنزيل.

فكما يتعيّن حذف المدغم في بابهما، يتعين حذف المدغم في تلك الكلم، ولا يعكّر عليه إثباتهم لها[10] في ﴿ٱللَّتَ﴾، لإجرائهم له لما قلّ دوره على الأصل، ألا ترى إلى كلمة: ﴿ٱلَّيْلِ﴾ حذفوا منها اللام، مع أنها لم تتنزل منزلة الجزء منها، حين كثر دورها، وتماثل جلّ حروفها.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] انظر: ص 411.

[2] في ز:" التقديريات".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، ز.

[4] قوله :" وأجبهه و.." في موضعه محو في هـ

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[6] في ح ، هـ ، د:" اللمم"، والمثبت من: ز.

[7] في هـ:" للفرقين "، وفي د: للفرق بينه وبين الجمع.

[8] قوله:" اللاؤون " في موضعه محو في هـ.

[9] متن الشافية، ص 153-154.

10–في د :(به اللات).

**الثاني**: سكت الناظم عن حذف إحدى اللامين من الجلالة، إذا جُرَّت باللام، وإن جرى به العمل على مذهب النحاة، لعدم ذكر أئمة الرسم له.

**قال ابن الحاجب في مقدمة التصريف**: «ونقصوا[1] مع الألف اللام فيما أوّله لام، نحو: للَّحم، وللَّبن، كراهة اجتماع ثلاث لامات»[2].

**الثالث**: سكت الناظم أيضا على حذف لام: ﴿**أَلَف**﴾ [الأنفال: 63].

**قال في التنزيل في الأنفال**: «و﴿**أَلْـف**﴾ بلام واحدة[3]، ولا يجوز غير ذلك، [إذ هو فعل][4]، وإنما[5] قيدته لأني رأيت كثيرا من كتّاب المصاحف وغيرها قد رسموه بلامين[6]، جعلوها مثل: الألف واللام اللتين تدخلان للتعريف في نحو: **اللهو، واللعب**، وشبههما»[7] انتهى.

وسكت أيضا عن ثبوت اللامين في نحو: ﴿**اللَّهْوِ**﴾، و﴿**اللعب**﴾.

وقد ذكره أبو عمرو حسبما تقدم نقله عنه، ووجه سكوته عن كلا القسمين مجيء كل منهما على أصله، كما [أشار][8] إليه في **عمدة البيان**، إذ قال بعد ذكر كلم هذا الباب ما نصه:

**«وقل على الأصل سواها[9] آت»**[10].

وكما أشار إليه أبو داود في القسم الأول باعتذاره[11] عن ذكره، فلا التفات إلى من استدرك على الناظم شيئا من ذلك، بل سكوته عنهما دليل رسوخه في الفن، ومعرفته بتفاصيل المسائل، وأنّه ليس حاطب ليل. ولا يرد عليه بقوله: «**وكلما قد ذكروه أذكـــر**»[12]، البيت. لأن

---

[1] في هـ:" ونصوا ".

[2] متن الشافية، ص 154.

[3] في مختصر التبيين:" بألف ولام واحدة".

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] في د: "وإني".

[6] في هـ:" بلام ".

[7] مختصر التبيين، 3/604-605.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[9] في د: "سواء".

[10] عمدة البيان، 2/406.

[11] في ز:" باعتباره".

12–انظر :ص 409.

مراده مما ذكروه مما خالف الرسم القياسي، بشهادة كتابي الشيخين، وقد تقدم التنبيه على هذا عند الكلام على ذلك البيت.

**الرابـــع**: لا خفاء أن ما حذفت منه إحدى اللامين إذا نقط على مختار أبي عمرو أن المحذوفة الثانية، لم يجعل [على][1] اللام المرسومة فتحة، ولا شدّ، ولا تلحق الألف التي بعدها في ﴿ٱلَّـٰٓـِٔى﴾، ﴿وَٱلَّـٰتِى﴾، لفقد المفتوح المشدّد الذي شأنه أن تلحق الألف معه، وإذا نقط على مختار أبي داوود، فعلى العكس[2].

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ز.

[2] ثمرة الخلاف بين الداني وأبي داوود تظهر في ضبط الكلمة في المصحف، فعلى رأي الداني بالتعرية وعدم الإلحاق، وعلى ذلك العمل عند المغاربة، وعليه أيضا بعض مصاحفهم كالمصحف المطبوع بالمطبعة الثعالبية بالجزائر سنـــــة:( 1390هـ/1971م )، والمصحف المطبوع بتونس بمطبعة المنار بخط التجاني المحمدي حيث تلتبس صيغة المفرد بالجمع. لذا رجح ابن عاشر مذهب أبي داوود.

وبعض المصاحف المغربية، وإن كانت رسمت على ما قرره ابن عاشر في فتح النون إلا أنها خالفت في هذا الموضع، حيث رجح ابن عاشر رأي أبي داوود، واتبعت رأي الإمام الداني رحمه الله تعالى.

وعند التحقيق نجد الإمام الداني وإن اختار حذف اللام الأصلية، - أي الثانية عنده - في كتابه المقنع كما نقل المؤلف، إلا أنه لا يلزم من ذلك منع التحريك والتشديد. حيث شدد في المحكم على استيفاء ضبط الحرف بكل ما يستحقه، رادا على أهل العراق في تعريتهم الحرف من سكون أو شد أو مد، وأنكر من يخص بعض الحروف من ذلك على بعض. قال رحمه الله تعالى:« إذا كان سبب نقط المصاحف تصحيح القراءة، وتحقيق الألفاظ بالحروف، حتى يتلقى القرآن على ما نزل من عند الله تعالى، وتلقي من رسول الله صلى الله عليه وسلم. ونقل عن صحابته رضوان الله عليهم، وأداه الأئمة رحمهم الله، فسبيل كل حرف: أن يوفّى حقه من النقط، مما يستحقه من الحركة، والسكون، والشد، والمد، والهمز، وغير ذلك، ولا يخص بعض ذلك دون كله» فعمم الداني كل حرف بتوفيته حقه من الضبط. وقال الداني في المحكم:« وكذا تلحق الألفات المحذوفات من الرسم اختصارا بالحمراء، في المتفق عليه والمختلف فيه. فالمتفق عليه نحو: العلمين.... واللائي تظهرون، واللائي دخلتم، وشبهه وهذا الضرب كثير الدور في القرآن». والحاصل أن مذهب الداني: تعميم الضبط، وكيف يقرأ الحرف مشددا ويكتب مخففا، زيادة على أن الضبط للبيان لا للإيهام. وعلى كل حال فمذهب أبي داوود – تلميذ الداني – هو المقدم الراجح كما ذكر ابن عاشر.

**الأدلة على صحة مذهب أبي داوود:**

أن « اللام الأولى» ساكنة، والثانية متحركة، وحذف الساكن أولى وأسهل.

أن « اللام الأولى» زائدة، والثانية أصلية، وحذف الزائدة أهون من حذف الأصلية.

أن الأولى أقرب إلى الطرف بخلاف الثانية فهي متحصنة بالوسط.

أن « اللام الأولى» هي أولى بالحذف لمدها بالإدغام، وعوضها حذفت من الخط حملا للخط على اللفظ.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**الخامس: قال بعضهم**: «وعلى هذا فلا يشدّد الواو في قوله: ﴿**بالسُّوءِ إِلَّا**[1]﴾، في الصديق [الآية: 53]، والياء في ﴿**النَّبيِّ**﴾ معا في الأحزاب[الآية:50، 53] لقالون. و﴿**النَّسيُّ**﴾ لورش، لعدم المدغم فيه» انتهى.

**قلت**: ما ذكره من عدم المدغم فيه في الكلم الأربع نحو **للتنسي**[2]، وهو في الثلاث [الأولى][3] صحيح، لأن الرسم مبني على الوقوف، ولا شك أن الموقوف عليه لقالون همزة، ولا وجود لها في المصحف، فيتعيّن أن تكون الواو الموجودة في: ﴿**بالسُّوءِ**﴾، والياء الموجودة في ﴿**النَّبِيَّ**﴾ في الموضعين، هي الناشئة عن الحركة قبلها، وهي المدغمة في وصل قالون، فيلزم تعريتها.

وأما المحرّك المدغم فيه، وهو الهمز، فلا وجود له، ولم يتعرض الشيخان لكيفية نقط هذه الكلمات على قراءة قالون، وكان قياسه على مقتضى قول الناظم في الضبط:

«وذا الّذي ذَكَرْتُ في المُسهَل  سُهِّل بَيْنَ بَيْنَ أوْ بالبَدَلِ[4]»

---

. حصول الفرق للجاهل بالعربية بين المفرد والجمع في التي واللاتي. بعكس ما نسب للداني. لذلك قال ابن مدوكة التونسي:« وضبط اللام في زماننا كاد أن يكون متعينا لازما في (اللاتي) و(التي) للفرق بين صيغة الإفراد وصيغة الجمع».

**ملاحظتان:**

1- الجوزق مصحف مخطوط برواية ورش عن نافع، مرسوم على قواعد الرسم و لضبط، فيه علامة الشدة والفتحة موضوعة على اللام في (التي) و(اللاتي)، مع ألف الإلحاق في (اللاتي)، كتب في: رجب عام واحد وأربعين وألف من الهجرة (1041هـ)، اعتنى بنسخه: أبو العباس أحمد بن أبي عبد الله محمد، شهر بـ أبي النصر الخجوبي، ونسخ بيد: **أحمد** بن رمضان بن محمد بن علي، المعروف بـ: عويد.

2- بعض المصاحف التي طبعت على رواية ورش جمعت بين المذهبين: فعرّيت اللام من الحركة والشدة، وألحقت الألف. انظر: (المحكم، ص:56،190، والمقنع، ص 67، ودليل الحيران، ص 158، ومخالفات النسّاخ ولجان المراجعة والتصحيح لرسوم المصحف الإمام، ص 53-60).

[1] قوله:" إلا" ساقطة من ح ، هـ، والمثبت من د.

[2] في الطراز، ص 166-167.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، وفي ز:" الأول".

[4] **منظومة مورد الظمآن، قسم الضبط، البيت رقم: 505، ص 40.**

إذا تحرك، أن تجعل الهمزة نقطة باخمراء في السطر، لإبدالها[1] حرفا محركا، حتى أدغمت فيها الواو، والياء قبلها[2].

**فإن قلت**: يعكّر على ما ذكرت من أن قيام نقط هذه الكلمات جعل الهمزة نقطة باخمراء في السطر، ما ادّعاه **التنسي** من أن شرط ضبط المسهلة بالإبدال حرفا محركا باخمراء، أن لا يؤدي الإبدال إلى[3] الإدغام، أما إن أدّى إلى ذلك، فلا يجعل لها نقطة أصلا.

**قال**: « وكذلك ﴿**النَّسِيُّ**﴾ لورش، و﴿**النَّبِيِّ**﴾ في حرفي الأحزاب لقالون، و﴿**بِالسُّوٓءِ إِلَّا**﴾ على قول عنده، **قال**:«وهذا وإن لم ينصوا عليه، فهو مأخوذ مما لهم في ضبط ﴿**ٱلنَّبِيِّـۧنَ**﴾ على قراءة التشديد، إذ لم يذكر أحد فيه جعل النقطة الدالة على الهمزة تحت الياء»[4] انتهى.

**قلت**: استدلاله غير صحيح، لما سنذكره قريبا، فكذا مدّعاه.

وأما ما ذكره هو وغيره في ﴿**النَّسِيُّ**﴾ لورش، فلا يصح لوجود المدغم فيه وصلا، ووقفا، فيتعيّن أن تكون المحذوفة هي الأولى على قاعدة المدغمين في [كلمة][5]، ك: ﴿**ٱلْعَلِيُّ**﴾، و﴿**ٱلنَّبِيُّ**﴾ في قراءة غير نافع، وإن كان أصل المدغم فيه الأول[6] واوا، وفي الثاني واوا، أو همزة.

لا يقال: الفرق بين ﴿**النَّسِيُّ**﴾ لورش، وبين ﴿**ٱلْعَلِيُّ**﴾، أن قياس الهمز بعد السكون، أن لا يصور ولا[7] كذلك ﴿**ٱلْعَلِيُّ**﴾، لأنا نقول: إنما دبرت[8] الهمزة بعد الساكن من واو، وياء مزيدين بالحذف، لما سيأتي: أن قياس تخفيفها إبدالها من جنس سابقها، ثم إدغامه فيها، فحينئذ يكتفى بصورتها عن صورة المدغم على قياس المدغمين في كلمة، فلذا كتبت بياء واحدة، وإن

---

[1] في ز:" لا بد لها".

[2] قال المارغني:« والذي جرى به العمل عند وضع النقطة في "النبي" معا وفي "بالسو إلا" على وجه الإبدال لقالون، كـ"النسيء" لورش». ( دليل الحيران، ص 281).

[3] في د: "من".

[4] الطراز، ص 166-167.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[6] في هـ ، ز:" في الأول ".

[7] في د: "فلما".

[8] في هـ:" ديرت ".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

اختلفت بالاعتبار، ففي التحقيق هي لأولى، وفي التخفيف والإدغام هي الثانية المدغم فيها، فقد تحصل من هذا: أن الياء المرسومة في: ﴿اَلنَّبِيُّ﴾ على قراءة الإدغام هي المبدلة من الهمز، وكذا ﴿النَّسِيُّ﴾ في قراءة ورش. وهذا هو السبب في عدم ذكرهم في ﴿اَلنَّبِيِّـۧنَ﴾ على التشديد. جعل النقطة، لا ما ذكره التنسي.

ولو صح ما قاله لزم أن ينُصُّوا[1] على عدم ضبط الياء في ﴿اَلنَّبِيِّـۧنَ﴾، و﴿نَبِيًّا﴾، والواو[2] في ﴿اَلنُّبُوَّةَ﴾، وهم لم يقولوه[3]، بل نص أبو داوود في ذيل التنزيل على شدّها[4].

وأيضا فيمكن أن يكون سكوتهم عن جعل النقطة في ﴿اَلنَّبِيِّـۧنَ﴾، بناء منهم على أنه من (النبوة)، ولا أصل له في همز، وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال.

**الإعراب**: «باب» خبر مبتدأ محذوف، أي هذا باب، وباء «بشاني» ظرفية، و«في الليل» يحتمل أن يتعلق بـ«ورود»، أو بـ«حذف»، فجملة: «وهو مرجح» معترضة بين الموصول وصلته، أو حال «حذف»، ويحتمل أن يكون «في الليل» خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك في كذا، وهذا أظهر لسلامته من الفصل بين الموصول وصلته بأجنبي، وهو أنسب بصنيع الناظم [في التراجم][5].

---

[1] في هـ:" ينص ".

[2] في د: "وبناء الواو".

[3] في هـ:" وهم يقولوه ".

[4] أصول الضبط، ص 192-193.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

# الباب الخامس

## حكم رسم الحمزة في المصاحف

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قال رحمه الله:

|291| وَهَـاكَ حُكْـمَ الْمَمْـزِ فِـي الْمَرْسُـومِ وَضَـبْطَهُ بِالسَّـائِرِ الْمَعْلُـومِ

لما فرغ من جنس الحذف أتبعه بذكر الهمز، لأنه أول واقع في المصحف بعد نوع من الحذف[1] كما تقدم صدر أول ترجمته، ولأنه دائر بين أن تستعار له صورة. فيكون من نوع البدل، أو لا فيكون نوعا[2] من جنس الحذف، كالأبواب المفروغ منها.

فأمر بأخذ حكم [الهمز][3]، وأخذه يكون باستماع ما نظم فيه، وبالنظر فيه وتفهّمه.

و(**الهمز**) **لغة**: مصدر بمعنى: (الضَّغط) و(الدَّفع). ويستعمل اسم جنس جمعيا، بينه وبين مفرده سقوط التاء، فمفرده: (هَمْزَةٌ)، وجمعه: (هَمْزات)، سمي به آخر الحروف لما يحتاج في إخراجه من أقصى الحلق إلى ضغط الصوت، ويستعمل أيضا مصدرا بمعنى: النطق[4] بالهمزة، فيقال: «هَمَزْتُ الكلمةَ إذا نطقت[5] فيها بهمزة»[6].

واعلم أن حكم الهمز الذي ترجم له الناظم دائر على تصويره، وكيفية [الصورة][7]، وعدم تصويره، وما يستتبع ذلك من زيادة حرف ونقصانه، نحو قوله: «**ثم زادوا ألفا**[8]»، وقوله: «**وليس قبل الواو فيهن ألف**[9]»، وقوله: «**وما يؤدي لاجتماع الصورتين**[10]»، في بعض صوره في نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ[11]﴾ [البقرة: 14]، و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ [الكهف: 31] على جعل الصورة للهمز.

---

[1] في هـ:" نوع الحذف ".

[2] في هـ:" نوعان ".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] في هـ:" النقط ".

[5] في ح:" قطعت "، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[6] ينظر:( العين، 17/4، ولسان العرب، 4699/6، والقاموس المحيط، 203/2، والمصباح المنير، ص 330).

[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[8] انظر: ص 929، البيت: 310.

[9] انظر: ص 947، البيت:322.

[10] انظر: ص 964، البيت:331.

[11] في هـ:" في نحو مستهزءين ".

**والمراد بـ«المرسوم»**: المكتوب في المصحف، ومعنى: «ضبطه بالسائر»: حصر مسائله بالضوابط والقواعد المشهورة عند علماء الفن، فالمعلوم على هذا وصف مؤكّد كـ: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: 13].

**تنبيهات: الأول: مذهب سيبويه**: أن الهمز يرادفه النبر، ومفرده نبرة، وسميت بذلك لارتفاعها من أقصا الحلق، لأن النبر لغة: الرفع.

**ومذهب الخليل بن أحمد وجماعة**: أن النبر اسم للهمز المخفف، فهما متباينان[1].

**الثاني: الصحيح**: أن الهمزة حرف، بدليل تكيفها بالحركات كغيرها من الحروف خلافا **للمبرّد**[2] في قوله: أنها ليست حرفا، وإنما هي من قبيل الضبط والشكل، مستدلا بعدم ثبوتها على صورة واحدة، وبأنها ليست لها صورة مستقرّة.

ورده **ابن جنّي** بأن انقلابها في بعض أحوالها لعارض يعرض من تخفيف أو بدل، لا يخرجها عن كونها حرفا.

**قال**: «بل انقلابها أدل دليل على كونها حرفا كغيرها من سائر حروف الإبدال[3]».

**الثالث**: لما كانت الهمزة ثقيلة توسّعت العرب في تخفيفها، واستعانوا[4] به عن إدغامها، إلا ما شذ من نحو: (سَأَّال) و(بَأَّار) و(دَأَّاب) و(اقرَأَّ بابه)، فلذا لم يرسموا لها صورة، بل استعاروا لها شكل ما تئول في تخفيفها إليه تنبيها على توسّعهم فيها.

وزعم ابن جني بإسناده إلى الفرّاء، وأبي بكر محمد بن السرِّي: «أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة في الحقيقة، وإنما كتبت واوا مرة، وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال.

---

[1] ينظر: الكتاب، 3/548-550.

[2] ينظر: المقتضب للمبرد، 1/328، 330-331.

[3] سر صناعة الإعراب، 1/43.

[4] في هـ، د، ز: "واستغنوا".

[5] في هـ، د: "ودعات"، وساقطة من: ز.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**قال**: ويدل على صحة ذلك كتبها ألفا حيث يتعين تحقيقها وذلك في الابتداء، وعلى هذا وجدت في بعض المصاحف: ﴿يَسْتَهْزِأُونَ﴾ [الأنعام: 5] بألف قبل الواو، ﴿وَإِن مِّن "شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: 44] بألف بعد الياء، وإنما ذلك لتوكيد التحقيق.

وفيها دلالة أخرى وهي: أن كل حرف يوجد في أول اسمه نحو: جيم، ودال، والموجود في أول ألف إنما هو الهمزة، وأما الألف التي في نحو: (قام)، و(سار)، و(كتاب)، و(حمار)، فصورتها أيضا صورة الهمزة المحققة التي في نحو: (أحمد)، و(إبراهيم)، [و(تُرَجِّه)[1] [إلا[2]] أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة، فصورتها وصورة الهمزة المتحركة واحدة، وإن اختلف مخرجاهما، كما أن النون الساكنة في نحو: (من)، و(عن)، والنون المتحركة في نحو: (نعم)، تسمى كل واحدة منهما نونا، وتكتبان شكلا واحدا، وتخرج الساكنة من الخياشم، وتخرج المتحركة من الفم. كما أن الألف المتحركة التي هي همزة من الصدر، ومخرج الألف فوقها من أول الحلق»[3] انتهى.

**قلت**: وكأنه يشير إلى تنزل الألف الهاوي مع الهمزة منزلة الواو والياء المدّيتين مع ذاتي اللين، ويشهد لذلك رجوع الألف إلى الهمزة في نحو: ﴿وَلَا الضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: 7]، وكذا: ﴿إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: 39] في قراءة شاذة بإبدال ألفهما همزة[4]، وفي نحو: (دأبة)، و(شأبّة) حيث يعدل في الجميع عن اجتماع الساكنين، وفي الوقوف على: (حُبْلَا) و(رجُلَا) بإبدال ألف التأنيث وألف التنوين همزة[5].

---

[1] ما بين المعقوفين في موضعه نحو في د.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من: ح ، د، والمثبت من: هـ ، ز.

[3] سر صناعة الإعراب، 1/41-43.

[4] ينظر: المحتسب، 1/46-47، 2/410، وكتاب في شواذ القرآن، ق/118-أ، ومختصر ابن خالويه، ص 150، وسر صناعة الإعراب، 1/73.

[5] ينظر: سر صناعة الإعراب، 1/73-74.

**وقد عزا**[1] **الجعبري في شرح الشاطبية الكبرى** هذا[2] المذهب[3] إلى[4] المبرد[5] من بين سائر أهل البصريين[6] وردّه بإلزام أن تكون الهمزة اسما للهاء.

**قلت**: وردّه[7] غير وارد، لأن صاحب هذه المقالة يرى أن الاسم بالحقيقة إنما هو الألف، واسم الهمزة إنما ثبت لها من وصف فيها، فهو بمنزلة الوصف بالشدّة والرخاوة، ونحوهما أيضا.

وكذا ردّه بإبدال الألف والهمزة إحداهما من الأخرى، وهو غير وارد أيضا، لإمكان أن [لا][8] يكون من البدل، بل من اختلاف صفات الحرف المتّحد بالتحرك. والسكون الحي والميت كما في الواو والياء.

**الرابع**: لا خفاء أن أصل الهمز هو التحقيق، ويقابله التخفيف. وهو لغة أهل الحجاز، وأنواعه ثلاثة:

**أحدها**: الإبدال، ويرادفه القلب، وهو أصيل[9] في المساكنة.

**ثانيها**: التسهيل، ويرادفه بين بين، أي يجعل حرفا مخرجه بين مخرج المحققة، ومخرج حرف المد المجانس لحركتها أو حركة سابقها، وهو أصيل[10] في المتحركة متحركا ما قبلها.

**ثالثها**: الحذف، وهو إسقاطها، مراده مدلولا عليها، وغير[11] دالّ عليها، ولم يأت إلا في المتحركة، ويدخل فيه النقل.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] في ز:" حكى".

[2] في ز:" نحو هذا".

[3] في د: نحو هذا.

[4] في ز:" على".

[5] في د ، ز بعد كلمة المبرد: فقال والحروف العربية الأصول تسعة وعشرون حرفا باتفاق المصريين إلا المبرد فإنه جعل الألف همزة محتجا بأن كل حرف موجود في أول اسمه، وألف أوله همزة. قال الجعبري: ويلزم من هذا أن تكون الهمزة هاء لأن أول اسمها هاء ودليل تعددهما إبدال أحدهما من الآخر والشيء لا يبدل من نفسه.

[6] في هـ:" المصريين ".

[7] في ز:" ورده الأول".

[8] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[9] في ز:" أصل ".

[10] في ز:" أصل ".

[11] في د: وهو.

واعلم أن الهمزة المخففة[1] بين بين محركة عند البصريين، ساكنة عند الكوفيين، ولكلٍّ دليل محلّه غير هذا[2].

**الإعراب**: «هاك» اسم فعل بمعنى: (خُذْ)، و«حكم الهمز» مفعول به، ومضاف إليه، و«في المرسوم» في محل صفة «الهمز»، و«ضبطه» منصوب [عطفا][3] على «حكم». وباقيه واضح.

**قال:**

[292] فَأَوَّلُ بِأَلِفٍ يُصَوَّرُ ... وَمَا لِبَدْءٍ قَبْلُ لَا يُعْتَبَرُ

[293] نَحْوُ بِأَنَّ وَمَأْلُقِيَ وَفَإِنْ ...

لما كانت الهمزة تقع أول الكلمة، ووسطها، وطرفها، ابتدأ بالكلام على المبتدأة لمناسبة لا تخفى.

فأخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل أن الهمزة الواقعة في أول الكلمة[4] تصوَّر ألفا بأي حركة تحرّكت نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 5]، و﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7]، و﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: 5].

وإلى التعميم في التحرك أشار الناظم بتنويع الأمثلة في هذا القسم المزيد، وإن ما يزاد على بنية[5] الكلمة المستقلة مما لا يستقل بنفسه، أو يستقل، لا يعتبر[6] أي لا يعدّ من نفس الكلمة حتى تصير الهمزة به[7] حشوا، بل تبقى على حكم الابتداء.

---

[1] في هـ:" المحققة ".

[2] ينظر في هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/726-731.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] في: ح:" الكلام "، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[5] في د: "بقية".

[6] في ح:" أو يستقل استقلالا يعتبر"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[7] في ز:" فيه".

واحتراز بما يزاد على بنية[1] الكلمة مما هو من بنيتها، كأحرف المضارعة، وميم اسم الفاعل، والمفعول، وهمزة الوصل نحو: ﴿تَؤُزُّهُمْ[2]﴾ [مريم: 83]. ﴿يُؤْتِي﴾ [البقرة: 274]، ﴿تَأْخُذْ﴾ [طه: 94]، و﴿مُّؤْمِنٌ﴾ [البقرة: 221]. و﴿مَأْتِيًا﴾ [مريم: 61]، ونحو: ﴿ٱئْتُوا۟ صَفًّا﴾ [طه: 64]، و﴿فَأْذَنَ﴾ [النور: 62]. لحلول الفاء محل همزة الوصل، فإن حكم الهمزة في الجميع حكم المتوسطة.

**قال في التنزيل:** «اعلم أن الهمزة ترد على ضربين: متحركة وساكنة.

فأما المتحركة: فتقع من[3] الكلمة ابتداء، ووسطا، وطرفا.

فأما التي تقع ابتداء، فإنها ترسم - بأي حركة تحركت: كسر، أو فتح، أو ضم -: ألفا لا غير، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وشبهه، ونحو: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، و﴿أَلَمْ تَرَ﴾ و﴿مَآ أَنزَلَ﴾، وشبهه، ونحو: ﴿أُنزِلَ﴾ و﴿أُولَٰٓئِكَ﴾ و﴿أُخْرِجُوا۟﴾ و﴿أُبْسِلُوا۟﴾، وشبهه، لأنها لا تخفف رأسا من حيث كان التخفيف يقربها من السكون[4]، والساكن لا يقع أولا، فجعلت[5] لذلك على صورة واحدة، واستغير لها الألف دون الياء والواو، واقتصر عليها دونهما من حيث شاركت الهمزة في المخرج[6]، وفارقت أختيها في الخفة.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] في د: "بقية".

[2] في د: "تذرهم".

[3] في ح:" في "، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[4] والعرب لا تبتدئ بالساكن، ولا تقف على المتحرك، لذا اجتلبت همزة الوصل للإبتداء بها. انظر:( نثر المرجان، 84/1).

[5] في ز:" فجاءت".

[6] قال مكي بن أبي طالب القيسي: « الألف مخرجها من مخرج الهمزة، والهاء، من أول الحلق، لكن الألف حرف يهوي في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق، فنسب في المخرج إلى الحلق لأنه آخر خروجه».( الرعاية ص 160). وينظـــر:( الكتاب، 433/4).

وكذلك[1] حكمها إن اتصل بها حرف دخيل نحو: ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾[3] و﴿لِلْإِيمَٰنِ﴾ و﴿لِإِمَامٍ﴾ و﴿لِإِيلَٰفِ﴾ و﴿لِإِخْوَٰنِهِمْ﴾ و﴿بِأَمْوَٰلِهِمْ﴾[4] و﴿سَأَصْرِفُ﴾ و﴿أَفَأَنتَ﴾ و﴿فَبِأَيِّ﴾ و﴿بِءَايَةٍ﴾ و﴿لَءَايَةً﴾ و﴿كَأَنَّهُۥ﴾ و﴿وَكَأَيِّن﴾ و﴿فَلِأُمِّهِ﴾ و﴿سَأُنزِلُ﴾ و﴿لَأُقْطِعَنَّ﴾ ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ و﴿سَأُورِيكُمْ﴾ و﴿لِأُولَٰئِكَ﴾ و[﴿لِأُخْرَىٰهُمْ﴾[5]]، وشبه ذلك كله»[6] انتهى.

**تنبيهات: الأول**: اعلم أنه يندرج في عموم الهمزة [المبتدأة[7]] همزة الوصل نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ﴾، ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾.

ولا يقال أن حكمها، وهو التصوير، مستفاد من مفهوم قوله قبل: «**والحذف عنهما بهمز الوصل**»[8]، البيت، فلا حاجة إلى دعوى اندراجها هنا، [لأن المفهوم من ذلك إنما][9] هو مطلق ثبوت الصورة، لا بقيد كونها ألفا، والمفاد من هنا[10] خصوص صورة الألف وهو منطوق.

**الثاني**: من جملة ما يندرج في قوله: «**وما يزاد قبل لا يعتبر**»، ﴿كَأَنْ﴾ و﴿كَأَيِّنْ﴾ بناء على زيادة الكاف على كلمتي: ﴿أَنْ﴾، و﴿أَيّ﴾ هذا مذهب القرّاء، خلافا للنحاة في جعلها بالتركيب جزءً من الكلمة، ولذا يقولون في مجموع: (**كأن**) حرفا ناسخا[11]، ولا يعربون الكاف حرفا جارا للمصدر المنسبك من: (**أن**) وخبرها، كما يقولون ذلك في: (**بأن**) و(**لأن**) مما دخل

---

[1] في ز:" وذلك".

[2] في د: نحو يأيها...

[3] ما بين المعقوفين سقط من د.

[4] في ز:" وبإيمانهم".

[5] ما بين المعقوفين سقط من د.

[6] مختصر التبيين، 42/2-44.

[7] ما بين المعقوفين سقط من: ز.

[8] انظر: ص 563.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[10] في هـ:" هاهنا ".

[11] وليس هذا قول النحاة جميعا، بل أكثرهم، كما قال ابن هشام.( مغني اللبيب، 215/1).

فيه حرف الجر على (**أن**)، ويجعلون مجموع (**كأيّن**) اسما لعدد مبهم، وقد مثل الشيخان بهما معا للمبتدأة التي اتصل بها حرف دخيل.

**الثالث**: ليس مما يندرج في قول الناظم:

«**فأول بألف يصـــــــــوّر وما يزاد قبل لا يعتبـــــتر**»

كلمتا: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ عند من حقّق همزتهما، أو حذفها بعد النقل، وإنما هما في حكم المتوسطة للتركيب تحقيقا في الأولى، وتقديرا في الثانية، لتنزيل (**الْـ**) مع (**ءَانَ**) باللزوم منزلة الجزء منها.

**أما الأولى**: فمن فصل:

«.....**وما بعد الألف فرسمه من نفسه**.....»[1].

**وفصل**[2]:

«**وما يؤدي لاجتماع الصورتيـــن** .....»[3].

**وأما الثانية**: فمن:

«**فصل: وما بعد سكـــون حذفـــا** .....»[4].

إذ لا موجب لحذفها عدا تقدم السكون.

وقد تقدم الكلام على ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ عند قوله: «**ومع لامٍ ذِكرُهُ تتبُّعا**»[5]، البيت.

وهذا بخلاف نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿ٱلْأَحَادِيثِ﴾ و﴿ٱلْأَاخِرَةُ﴾ فإن جميعها من المبتدأة التي اتصل بها حرف دخيل.

المكتبة الرقمية عبد القادر للعلوم الإسلامية جامعة الأمير

---

[1] ينظر: ص 918.البيت:302.

[2] " وفصل"، الزيادة من: ز.

[3] ينظر: ص 964.البيت:331.

[4] ينظر: ص 908، البيت:297.

[5] انظر: ص 576، البيت:137.

**فإن قلت**: يعكّر على ما ذكرت من تنزل (**ألــ**) مع (**ءانَ**) منزلة الجزء نقل حركة همزته إلى اللام لورش، وهو مبني على الانفصال، لأنه يشترطه في صحة النقل[1]، وصحة التحقيق، والسكت في الوقف عليه لحمزة[2]. وليس له في المتوسطة من نظائرها إلا النقل.

**فالجواب**: أنه لا يلزم مطابقة الخط للفظ بكل اعتبار، ألا ترى: ﴿أَيفْكًا﴾ ونظائره مما كتبت فيه المبتدأة على مراد الوصل، فإنها في وقف حمزة كغيرها مما لم يكتب على مراد الوصل، وإن كان الجعبري قد استظهر في: ﴿حِينَئِذٍ﴾ و﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ تعيّن التخفيف قائلا: «للامتزاج بمقاوم[3] »[4].

**الرابع: قال الجعبري:« نظم ابن معطي**[5] قياس الهمزة في بيت واحد، وهو:

**«وكتبوا الهمز على التخفيف وأولا بالألــف المعــروف**[6] »

**ثم قــال**: «أي صوروا الهمزة بالحرف الذي تئول إليه في التخفيف، أي[7] تقرب منه، وأهملوا المحذوفة فيه، ورسموا المبتدأة ألفا[8] ».

**الخــامس**: وجهوا التزام تصوير المبتدأة بعدم سقوطها لفظا. وكثرة الإلباس بحذفها، كالأفعال الثلاثية مع الرباعية في نحو: (**كَرُمَ**) و(**أَكْــرمَ**)، وكأفعل التفضيل مع الوصف في نحو: (**فَرِحَ**)، و(**أَفْرَح**)، وكالمعرّف[9] مع ذي لام الابتداء، أو الجر في نحو: (**الرَّجُل**). و(**إنَّكَ لَرَجُلٌ**)، و(**أَعْطَيْتُ لرَجُلٍ**)، وغير ذلك، ووجّهوا التزام كون تلك الصورة ألفا، وإن كانت الهمزة إنما

---

[1] النشر، 1/408، واللآلي الفريدة، 1/282-284.

[2] النشر، 1/414-415، 420، واللآلي الفريدة، 1/285-286.

[3] أي مقاومة كل من المضاف والمضاف إليه، لأن كل منهما طالب الآخر، فصارا كالشيء الواحد.

[4] الجميلة، ق/141-أ.

[5] هو يحي بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي الحنفي، المعروف بابن معطي، أبو الحسين زين الدين، فقيه مقرئ، أديب نحوي، تتلمذ على الجزولي، أقرأ النحو بدمشق مدة ثم بمصر، من كتبه: البديع في صناعة الشعر، والفصول في العربية. مات سنة: 628هـ. ( بغية الوعاة، 2/344، والجواهر المضية في طبقات الحنفية، 3/592-593).

[6] ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، 2/513.

[7] في هـ ، ز:" أو ".

[8] الجميلة، ق/139-أ.

[9] في هـ:" وكالمعرب ".

تصور بما تئول إليه في التخفيف، وهذه لاحظّ[1] لها فيه باتحاد مخرجيهما أو تقاربهما، وبأن المبتدأة لما لم تخرج عن التحقيق، والألف لا تخرج عن المدّ واللين كانت أنسب بها من الواو والياء، كذا قالوا[2].

**ويظهر** لي: أنهم التزموا فيها الألف لعدم الإلباس، من أجل أن الألف حرف ساكن لا يمكن النطق به في الابتداء[3]، فلا يدرى هل المكتوب همزة أو واوا مثلا[4]، وقد تقدم مذهب ابن جنّي وغيره في أن الألف شكل الهمزة، كما أنها شكل الهاوي أيضا، وعليه فلا يرد سؤال أصلا.

**السادس**: اعلم أن معنى كون[5] أشكال حروف العلة صورا للهمزة أنه يدل على الهمزة بما شأنه في الأصل أن يدل على غيرها، كالمجاز المستعمل في معنى لم يوضع له ابتداء بل لغيره، وعلاقة[6] ذلك انجاز مآلها في التخفيف إلى ذلك الحرف الذي شأن الشكل أن يدل في الأصل عليه، ونظيره استعمال [لفظ الخمر في العنب، لأنه يؤول إلى الخمر.

وأما ضبطها نقطة صفراء أو حمراء أو عينا صغرى، فهو على معنى الدلالة الأصلية][7] بحسب الاختراع، كالكلم المولّدة التي لم يستعملها العرب، بل اخترعها المولّدون، وحينئذ يرد هنا بحث، وهو أن وضعها نقطة مع الصورة جمع بين العوض والمعوّض منه؟

**والجـــواب**: انفكاك الجهة، بأن[8] المصورة تدل على الهمزة بحسب انجاز في الاستعمال العرفي، والنقطة غير السوداء تدل عليها بحسب[9] الحقيقة التوليدية طلبا للإيضاح، كالجمع بين

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] في هـ:" لا حظ ".

[2] فجعل ما لا يتغير صورة ما لا يتغير. انظر: التبيان لابن آجطا، ق/ 284، وتنبيه العطشان، ق/ 95-ب، ومجموع تبيان، ق/ 68-أ.

[3] في هـ ، د ، ز بعده:" أبدا بخلاف الواو والياء إذ يمكن تحريكهما والنطق بهما في الابتداء...".

[4] "مثلا" الزيادة من: ح ، هـ ، ز.

[5] في هـ:" صور ".

[6] في ز:" وعلامة"، وهو مصحح في هامشها.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، والمثبت من ح ، د.

[8] في هـ ، د ، ز: فإن.

[9] في هـ بعد هذه الكلمة:" لفظ الخمر في العنب، لأنه يئول إلى الخمر.وأما ضبطها نقطة صفراء أو حمراء أو عينا صغرى، فهو على معنى الدلالة الأصلية "، وهي جملة مقحمة هنا ، ومحلها قبل قليل، وقد أشرت لسقوطها في موضعها.

الألف والياء في نحو: ﴿قَضَىٰ﴾، وبين الألف والواو في نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، وسيأتي مثل[1] هذا عند قول الناظم: «**فمائة ومائتين**»[2]، البيت.

وربما اعتقد بعض الطلبة أن الشكل الموضوع للهمزة بحسب الوضع الأول لها، كغيرها هو وضع العين الصغرى في المحققة، والنقطة في المخففة. وذلك بحسب ما تلقّى عند تعلّم حروف الهجاء، وما وراء ذلك، وأن شكل حرف العلة مع تلك العين بمنزلة كرسي لها أو سرج، أو نحو ذلك مما لا حاصل له عند التأمّل، وقد بقي هنا **عند الشرّاح**[3] أسئلة وأجوبة رأيت الإضراب عنها أليق[4].

**الإعراب**: «فأول» مبتدأ، وساغ الابتداء به إما لوقوعه إثر الفاء الفصيحة، وإما أنه صفة موصوف مقدر، أي: فهمز أول، وجملة «يصوّر» خبر المبتدأ، و«بألف» متعلق بـ«يصوّر». و«قبل» مبني على الضم، لقطعه عن الإضافة إلى ضمير الهمز، وباقيه واضح.

**قال:**

[293] ..... وَبِمُرَادِ الْوَصْلِ بِالْيَاءِ: لَئِنْ

[294] ثُمَّ لِئَلَّا مَعْ أَئِفْكًا يَوْمَئِذْ أَئِنَّ مَعْ أَئِنَّكُمْ وَحِينَئِذْ

[295] أَئِنْ، أَئِنَّا الْأَوَّلَانِ وَكَذَا أَئِمَّةً، وَالْمُزْنُ فِيمَا أَئِذَا

[296] وَهُؤُلَاءِ ثُمَّ يَبْنَؤُمَّ وَأُنَبِّئُ بِوَاوٍ وَحَتْمَا

لما قدّم[5] أن الهمزة الواقعة أول الكلمة تصور ألفا، وأن تقدّمها مزيد، استثنى من ذلك على وجه الإطلاق أيضا أربع عشرة كلمة كتبت على إرادة وصلها بما قبلها، فصارت الهمزة بذلك في

---

[1] في د: نحو.

[2] ينظر: ص 978 وما بعدها.

[3] في ح:" الشارح"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[4] ينظر :( التبيان، ق/ 284، وتنبيه العطشان، ق/ 95-96، ومجموع البيان، ق/ 67).

5-في ح :(فرع) ،والمثبت من :هـ ،ز ،وفي د:(تقدم).

حكم المتوسطة، واقتضى القياس تصوير إحدى عشرة منها ياء، وثلاثة واوا، وذلك رعي للغة[1] من يجري هذا النوع من المبتدأة في التخفيف مجرى المتوسطة حقيقة، ومن تلك الكلم أربع اتصلت بما يمكن استقلاله، وهي ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ و﴿ حِينَئِذٍ ﴾ و﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾ و﴿ يَبْنَؤُمَّ ﴾، وباقيها اتصل بما لا يمكن استقلاله.

أما ﴿ لَئِنْ ﴾ فنحو: ﴿ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [الإسراء: 62]، دخلت اللام الموطئة للقسم على (أن) الشرطية فكان قياسها الألف، لكن لما نزل الجميع منزلة الكلمة صارت همزة بذلك الاعتبار متوسطة مكسورة بعد فتحة، فكان قياسها أن تصور ياء، لقوله: «**وكيفما حرّكت أو ما قبلها**[2]»، البيت[3].

وأما ﴿ لِئَلَّا ﴾ فنحو: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ [البقرة: 150]، دخلت لام (**كي**) على ﴿ **أن لا** ﴾، فكان قياسها أن تصور ألفا لأنها مبتدأة، لكن لما نزل الجميع منزلة الكلمة الواحدة صارت بذلك التقدير متوسطة، وهي مفتوحة بعد كسرة، فقياسها الياء عملا بمقتضى قوله: «**وإن من بعد ضمة أتت أو كسرة**[4]»[5]، البيت[6].

وأما ﴿ أَئِفْكًا ﴾ ففي الصافات: ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ [الصافات: 86] دخلت همزة الاستفهام على ﴿ إِفْكًا ﴾ ففعل به ما فعل بـ: ﴿ لَئِنْ ﴾[7].

وأما ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ فنحو: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِىَ ﴾ [طه: 108] أضيف ﴿ يوم ﴾ إلى ﴿ إذ ﴾ ثم فعل به مثل ما فعل بـ: ﴿ لَئِنْ ﴾[8].

---

[1] في هـ: "على لغة".

[2] انظر: ص 958، البيت: 327.

[3] ينظر: المقنع، ص 53، ومختصر التبيين، 220/2.

[4] في د: "أو كسرة فمنهما".

[5] ينظر: ص 955، البيت: 323.

[6] ينظر: المقنع، ص 53، ومختصر التبيين، 220/2.

[7] ينظر: المقنع، ص 52، ومختصر التبيين، 474/3.

[8] ينظر: المقنع، ص 53، ومختصر التبيين، 220/2.

المكتبة الرقمية للإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وأما ﴿ أَئِنَّ ﴾ ففي الشعراء: ﴿ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ [الشعراء: 41].

وأما ﴿ أَئِنَّكُمْ ﴾ ففي الأنعام: ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ ﴾ [الأنعام: 19]، وفي النمل، والعنكبوت: ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ [النمل: 55] [العنكبوت: 29]. وفي فصلت: ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ ﴾ [فصلت: 9] دخلت همزة الاستفهام على: ﴿ إِنَّ ﴾ و﴿ إِنَّكُم ﴾، ثم سلك بهما مسلك ﴿ أَإِفْكًا ﴾[3].

**تنبيه**: علم [عدم[4]] دخول ﴿ أَإِنَّكَ ﴾ [آية: 52] في الصافات، وإن كان مقتضى اصطلاح الناظم دخوله من ذكر: ﴿ أَئِنَّكُمْ ﴾ مع ﴿ أَئِنَّ ﴾، إذ لو أراد العموم لاكتفى بالمجرّد عن ذي الضمير.

وأما ﴿ حِينَئِذٍ ﴾ ففي الواقعة: ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ [الواقعة: 84]، [ففعل بها ما فعل بـ: ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾[5]][6].

وأما ﴿ أَئِن ﴾ ففي يس: ﴿ أَئِن ذُكِّرْتُم ﴾ [يس: 19]، دخلت همزة الاستفهام على ﴿ إِن ﴾، ثم سلك بها مسلك ﴿ أَإِفْكًا ﴾[7].

وأما ﴿ أَإِنَّا ﴾ الأولان ففي النمل: ﴿ أَإِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ [النمل: 67]، وفي الصافات: ﴿ أَإِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا ﴾ [الصافات: 36] دخلت همزة الاستفهام على ﴿ إِنَّا ﴾ المركب من

---

[1] ينظر: المقنع، ص 51-52، 87، ومختصر التبيين، 923/4.

[2] في هـ:" النحل " وهو خطأ.

[3] ينظر: المقنع، ص 51، ومختصر التبيين، 3/ 473-474، 614.

[4] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ ، د، وأثبت من: ز.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[6] ينظر: المقنع، ص 53، ومختصر التبيين، 2/ 220.

[7] ينظر: المقنع، ص 52، ومختصر التبيين، 3/ 614.

ضمير جماعة المتكلمين و﴿إن﴾ المخففة النون الثانية، لتوالي[1] الأمثال، ثم سلك بها مسلك ﴿أَيفكًا﴾.[2]

واحترز بقيد الأولين عن الثالث، وهو في النازعات: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي ٱلْحَافِرَةِ﴾ [النازعات: 11].

وأما ﴿أَيِمَّةَ﴾ ففي التوبة: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾[التوبة: 12]، وفي الأنبياء والسجدة: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: 73][السجدة: 24]، وفي القصص: ﴿وَنَجْعَلَهُمْ أَيِمَّةً[3]﴾ [القصص: 5]،﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَيِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ[4]﴾[القصص: 41].

وأصله[5]: (**أَأْمِمَة**) بوزن: (أفْعِلَة)، جمع: (إمام) كـ:(آلهة) جمع: (إله)، و(آنية) جمع: (إناء)، ثم نقلت حركة الميم إلى الساكن قبلها لما أريد إدغامها في مثلها، فصار ﴿أَيِمَّةَ﴾ بكسر الهمزة الثانية[6]، فاقتضى القياس فيها أن تصور ياء، لتوسطها تحقيقا، مكسورة بعد فتح عملا بمقتضى قوله: «**وكيفما حُرِّكت**[7]»، البيت.

**تنبيه**: استدرك على الناظم ذكر ﴿أَيِمَّةَ﴾ في تعداد ما أصله أن يصوّر ألفا، وعدل به عن أصله، وذلك لأن همز تبدل من بنية الكلمة، فليست ثانيتهما[8] مبتدأة اتصل بها دخيل، بل هي متوسطة حقيقا كما تقدم في تقريره.

---

[1] "لتوالي" في موضعه محو في د.

[2] ينظر: المقنع، ص 51، 88-89، ومختصر التبيين، 4/956-957.

[3] "ونجعلهم أئمة" الزيادة من: ح ، هـ ، د.

[4] ينظر: المقنع، ص 52، ومختصر التبيين، 3/612-613.

[5] وأصله ساقطة من د.

[6] ينظر: اللآلي الفريدة، 1/255.

[7] انظر: ص 958.البيت:327.

[8] في د: "ثانيتها".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**والجواب عنه**: أن ﴿ أَيِمَّةَ ﴾ لما اتحد، ولم يكن له نظير في القرآن في تصويره[1] بهمزتين متحركتين، حركة ثانيتهما عارضة، وكان أبو عمرو قد ذكره مع نظائره في ترجمة: ما رسمت الياء فيه على مراد التليين للهمزة[2]، ذكره الناظم لرفع توهم أنه مما حقه أن لا تصوّر [همزته[3]] الثانية بناء[4] على أنها مبتدأة اتصل بها حرف دخيل، أو أنها ساكنة في الأصل، ولا عبرة بحركتها العارضة، فقياسها في كلا الفرضين الألف المؤدي لاجتماع صورتين، وقد آثر ذكره[5] الرافع[6] لتوهّم حذف صورة همزته الثانية، المعيّن لتصويرها في الخارج ياء، وإن كان ذكره لها هنا يوهم أنها مبتدأة، إذ لا كبير ضرر في ذلك بعد تعيّن تصويرها ياء على سكوته عنها الموهم للحذف كما تقدم، ارتكابا لأخف الضرّرين، ولا سيما وقد ذكره أبو عمرو، ولو أدرجه في مُثُلِه فلاحظ شكلها كان أولى، ولم يحتج إلى اعتذار.

ولا درك على أبي عمرو أيضا في ذكره لها، لأنه تعرّض للرسم على جميع القراءات، وترجم بما رسمت الياء فيه على مراد التليين من غير تعيين لمبتدأة ولا غيرها.

ولا شك أن همزة ﴿ أَيِمَّةَ ﴾ الثانية لم تصور ياء إلا على إرادة التليين.

ولما استشعر أبو داود ما يرد على أبي عمرو في جمعه ﴿ أَيِمَّةَ ﴾ مع ﴿ أَيِفْكًا ﴾ ونظائره، أفرده بفصل وتكلم عليه.

**ثم قال**: «فإن قيل أتكون هذه الخمسة مواضع المذكورة المرسومة بالألف والياء يعني مواضع ﴿ أَيِمَّةَ ﴾ الخمسة مثل: ﴿ أَيِنَّ ﴾ و﴿ أَيِفْكًا ﴾، و﴿ أَءِذَا ﴾ أم بين الياءين فرق[8].

**فالجواب وبالله التوفيق**: أن بينهما فروقا كثيرة».

---

[1] في هـ:" نظائره ".

[2] ينظر: المقنع، ص 52.

[3] ما بين المعقوفين سقط من د.

[4] في د: "ياء".

[5] في هـ:" ذكر "، وفي د: "ذكره".

[6] في هـ:" الرابع ".

[7] ينظر: مختصر التبيين، 3/612-615.

[8] **فرق ساقطة من د.**

ثم ذكر[1] نحو ما قدمته في تقرير ﴿أَئِمَّةَ﴾.

وأما ﴿أَئِذَا﴾ في المزن - أي الواقعة -، فهو: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا﴾ [الواقعة: 47] دخلت همزة الاستفهام على ﴿إذا﴾، ثم سلك به مسلك ﴿أَئِفْكًا[2]﴾.

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو متعدّد في الرعد وغيرها.

وأما ﴿هَؤُلَاءِ﴾ فنحو: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: 31] دخلت (هـا) التي للتنبيه على ﴿أولاء﴾ الذي هو اسم إشارة فكان قياس همزته أن تصور ألفا، إذ هي مبتدأة اتصل بها كلمة ﴿ها﴾، لكن لما نزل الجميع منزله الكلمة صارت الهمزة بذلك التقدير في حكم المتوسطة، وهي بعد الألف، فرسمها من نفسها[3].

وأما ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ ففي طه: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾ [طه: 94] أضيف ﴿ابن﴾ المنادى إلى ﴿أم﴾ فكان قياس همزته أن تصور ألفا، لكن لما نزل الجميع منزلة الكلمة الواحدة صارت بذلك التقدير في حكم المتوسطة، وهي مضمومة بعد فتحة، فقياسها ملاحظة[4] شكلها[5].

واحترز بقيد المجاور عن خالي عنه وهو في الأعراف: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي﴾ [الأعراف: 150]، وستأتي بقية الكلام فيه عند قول الناظم: «صل[6] ويبنؤم[7]».

وأما ﴿أُؤُنَبِّئُ﴾ ففي آل عمران: ﴿قُلْ أُؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: 15] دخلت همزة الاستفهام على ﴿أُنَبِّئُ﴾ ثم سلك بها[8] مسلك ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾.[9]

---

[1] في د: ثم ذكر أبو داود.

[2] ينظر: المقنع، ص 52، ومختصر التبيين، 3/614.

[3] ينظر: المحكم، ص 156-157، ومختصر التبيين، 2/117.

[4] في ز:" فلاحظ".

[5] ينظر: المقنع، ص 76، ومختصر التبيين، 3/576، و 4/852.

[6] في ز:" صف ".

[7] مورد الظمآن، البيت: 432، ص 35.

[8] في هـ:" به ".

[9] ينظر: المقنع، ص 59، ومختصر التبيين، 2/332.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

**تنبيهات**: **الأول**: هذه النظائر التي استثنى الناظم هنا استوفى ذكرها الشيخان، إلا أنهما لم يجمعاها في موضع واحد كما فعل الناظم.

**الثاني**: ظاهر عبارة الناظم التسوية بين هذه الكلم في أن الياء والواو فيها صورة للهمزة، وهو كذلك، إلا أن الشيخين فرّقا في الضبط بين ما اجتمع فيه[1] مرة واحدة، فقالا في ذي الهمزتين نحو: ﴿أَإِفْكًا﴾ و﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ عند من سهّل ثانيتهما، وهم: الحرميان، وأبو عمرو[2]، وجهان:

**أحدهما**: وهو المختار عندهما: تعرية الياء والواو من النقطة[3].

---

[1] في هـ ، د ز بعدها : همزتان وبين ما فيه همزة...

[2] ينظر: التيسير، ص 27، والنشر، 1/369- 374، والبدور. ص 74، 335.

[3] اضطرب المتأخرون في مختار الداني: فذكر ابن القاضي المارغني والضباع وأبو زيتحار: أن الداني استحسن جعل الدارة والنقطة، وعلى ذلك العمل في المصاحف المطبوعة برواية ورش عن نافع. ومختار الداني كما ذكر ابن عاشر كما ذكروا، قال الداني بعد ذكره لوجه التعرية وتقديمه، ثم ذكره وجه جعل النقطة والدارة قال:« والأول أحسن ». وقال الرجراجي:« وهذا الوجه هو المختار عند الأشياخ الثلاثة: أبي عمرو وأبي داود والتجيبي». وقد أشار القيسي إلى الوجه المختار فقال:

فَعَرِّها من شكلها، إذ كانا ... ليس بضم مشبع فبانا

أو اجعل النقطة في أمامه ... حمراء قل: علامة الضمامه

ودارة علامة التليين ... فوق، وذا وجه فخذ تبيين

والأحسن الأول قال الحافظ ... واختاره الشيخ فنعم اللافظ

وقد نظم ابن القاضي مذاهب العلماء في نقطها وضبطها فقال:

وأؤنبئ بواو قد رسم ... وخلف أهل الضبط في الشكل علم

فعرِّد لابن نجاح مسجلا ... والنقط للتجيبي فوقه جلا

ودارة من فوق قال الداني ... ونقطة أمام خذ بيان

فدارة علامة التليين ... والنقط شكل الهمز باليقين

وقيل بل علامة الزيادة ... والنقط شكل الهمز خذ إفادة

ونقطة الشكل فويق البدل ... أمام واوها للبداني فادر

وقولة الطراز للتسهيل ... تجعل في السطر فخذ تفصيل

لا بد من فوق لمن حاد النظر ... واتقى الحكم وجاء بالخير

**ثانيهما**: جعل دارة فوق[1] الياء و واو، دلالة على أن حركة الهمزة غير خالصة ونقطة تحت[2] الياء، وأمام[3] الواو علامة لحركة الهمزة المسهّلة.

ومقتضى كلام الناظم هنا مع قوله في الضبط: « **وما سُهِّل بـــالْحَمْرَاء**[4] »، وقوله فيه: «**وما بِكَسْرٍ يُوضَحُ مِنْ تحتُ، والمضمومُ فوقَهُ أَلِــفْ**[5]»، أن ضبط ﴿ أَيْفَكًا ﴾ وبابه، يجعل نقطة تحت الياء علامة للهمزة المسهلة. وضبط ﴿ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾ بجعل نقطة فوق الواو علامة للهمزة أيضا.

**قال التنســـي**: « وهذا الوجه حسن، وهو الذي يعطيه القياس، غير أن القدماء[6] لم يقولوه في هذا الموضع، وإنما ذكروا في ﴿ أَيْفَكًا ﴾ و﴿ أَؤُنَبِّئُكُم ﴾ وجهين».

ثم ساق الوجهين المتقدمين عن الشيخين، **ثم قال**: «وزاد التجيبي لاجتزاء[7] بالنقطة عن الدارة، وهذا الوجه هو مقتضى كلام الناظم، غير أنه يجعل النقطة علامة للحركة، لا كما عند الناظم أنها علامة [للهمزة المسهلة[8]. انتهى[9]]»[10].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

ينظر: أصول الضبط، ص 163-164، وبيان الخلاف39-ب، وتحرير الطالبين، ص 154، والمحكم، ص: 107-108، والمقنع، ص 135-136، ودليل الحيران، ص 287.

[1] في ح:" على"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[2] في ح:" نحو"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[3] في هـ:" وأما ".

[4] منظومة مورد الظمآن، قسم الضبط، البيت:504، ص 39.

[5] منظومة مورد الظمآن، قسم الضبط، البيتين: 512، 513. ص 40.

[6] في ح:" القرّاء"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[7] في ح:" الاجتياز"، والمثبت من:هـ ، د ، ز.

[8] قال المارغني رحمه الله تعالى:« وأما (أؤنبئكم). فالعمل عندنا بتونس في ضبطه على الوجه الأول الذي استحسنه الداني؛ وهو جعل دارة على الواو، وجعل نقطة أمام الواو، وعُمِل في بعض البلاد بجعل نقطة فوق الواو.( دليل الحيران، ص 287-288).

[9] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من هـ . د ، ز.

[10] الضراز في شرح ضبط الخراز، ص 163-164، وينظر: المحكم، ص 107-108. وأصول الضبط، ص 163-164.

وأما ما فيه همزة واحدة فليس فيه عندهما إلا جعل نقطة صفراء تحت ياء في: ﴿لَئِنْ﴾ و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾ وفوقها في ﴿لِئَلَّا﴾، وفوق الواو في: ﴿هَٰؤُلَاءِ﴾ و﴿يَبْنَؤُمَّ﴾، [و]جعل[1] نقطة حمراء على الياء من: ﴿لِئَلَّا﴾ عند من أبدلها[2].

**الثالث**: اختُلف في واو ﴿هَٰؤُلَاءِ﴾:

**فمذهب أهل المصاحف**: أنها صورة للهمزة كما اقتضاه كلام المصنف.

**ومذهب النحاة**: أنها المزيدة في ﴿أُولَاءِ﴾، وأن الهمزة غير مصورة[4].

**الرابع**: الظاهر أنه [لا[5]] فرق بين ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ في طه، و﴿ابْنَ أُمَّ﴾ في الأعراف في[6] كتب أحدهما على إرادة الاتصال دون الآخر إلا الجمع بين اللغتين، وقد ذكروا في وجه اختصاص الموصول بالاتصال دون الآخر ما الإضراب عنه أليق.

**الإعراب**: باء «بمراد[7]» سببية، وهو اسم[8] مفعول بمعنى المصدر، و«لئن» مرفوع بفعل محذوف، وبه يتعلق باء «بمراد»، وباء «بالياء»، أي: وصور لئن بالياء بسبب إرادة اتصاله، وصح تعلق بائين[9] بفعل واحد لاختلاف معناهما، و«كذا أئمة جملة اسمية ونصب اسمها حكاية، والمزن عطف على أئمة»، و«أئذا» بدل[10] من «المزن»، و«فيها» حال «أئذا».

---

[1] في ح، هـ:" وجمع"، والمثبت من: د، ز.

[2] في ز:" أبدلها ياء".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، ينظر: المحكم، ص 19-20، 105-106، وأصول ضبط، ص 134-135، والطراز، ص 163-166، 190-195.

[4] ينظر: المحكم، ص 157.

[5] ما بين المعقوفين سقط من: ز.

[6] في د: "من".

[7] في د: "بمراد الوصل".

[8] في د، ز: "بوزن اسم".

[9] في د: "يائين".

10-في ز:(بدل اشتمال).

وإعراب: «ولم تزل فيها أنشا» جملة كبرى فعل بالربط خرج عن المعنى المقصود، [و«هؤلاء[1]» وتالياه» عطف على «لدن»، و«بواو» عطف على «بالياء»، والمعنى: صور بسبب زيادة الاتصال لدن ونظائره بالياء، وهؤلاء ونظائره بالواو، وباقيه واضح.

قال:

[297] فَصْلٌ: وَمَا بَعْدَ مُسَكَّنٍ حُذِفَا ... مَا لَمْ يَكُ السَّاكِنُ وَسْطًا أَلِفَا

[298] كَمِثْلُ يَسْئَلُونَ والنَّبِيءِ ... شَيْئًا وَسُوءًا سَآءَ مَهْمَ قُرُوءِ

لما فرغ من حكم الهمزة المبتدأة شرع في حكم المتوسطة والمتطرفة، وأقسام المتوسطة على حسب تقسيم فصول الهمز عند الناظم، إما ساكن ما قبلها، وهي التي عقد لها مع المتطرفة لساكن ما قبلها هذا الفصل، وإما ساكنة، وهي الآتية مع المتطرفة مطلقا إثر هذا الفصل في قوله: «**ومما قبلها قد صوّرت**[2]»، البيت. وإما متحركة متحرك ما قبلها، وهي الآتية في فصل: «**وإنْ مِنْ بعد ضمَّة، أَتَتْ**[3]» إلى آخر الفصل.

وأقسام المتطرفة عند الناظم: إما ساكن ما قبلها، وهي داخلة في عموم هذا الفصل [كما تقدم قريبا، وإما أن يتحرك ما قبلها، وهي داخلة في الفصل][4] الذي يليه، كما تقدم قريبا أيضا.

وقد استثنى الناظم من المتطرفة باعتبار قسميها ألفاظا عقد لها لأجل كثرتها بعد لفراغ من المتطرفة فصلا، هو قوله: «**وفي بعضِ الذي تطرَّفا**[5]» البيت[6].

وإذا فهمت هذا المعنى، فلا معنى للإضناب والإسهاب الذي ربما شوّش الألباب، إذ المحافظة على الطرد تخلّ بالعكس.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ز.

[2] انظر: ص 925، البيت:307.

[3] انظر: ص 955. البيت: 323.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[5] انظر: ص 929-930، البيت: 310.

[6] " البيت "، الزيادة من: هـ ، د ، ز.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وقد أخبر الناظم في هذا الفصل على جهة إطلاق حكم الشامل لشيوخ النقل أن الهمز إذا وقع بعد سكون لم تجعل له صورة، إلا إذا كان الساكن الذي قبل الهمزة ألفا متوسطا مرسوما أو محذوفا.

أما هذا المستثنى فسيأتي حكمه في آخر هذا الفصل. وهو خاص بقسم[1] المتوسطة، علم ذلك من وصفه الألف بالتوسط، وسيأتي أيضا الاستثناء من المتطرفة بعد ألف[2] كما تقدم الإيماء إليه قريبا.

وأما غير ذلك فيدخل منه[3] في عموم «ما» من قوله: «وما بعد سكون»: المتوسطة والمتطرفة، وكل منهما: إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، فهذه ستة أوجه.

والساكن إما صحيح، وإما واو أو ياء ليّنان أو مدّيان أو ألف، فهذه ستة أوجه مضروبة في الستة المتقدمة بستة وثلاثين، ثمانية عشر منها في المتوسطة، ومثلها في المتطرفة، إلا أنه يسقط من المتوسطة الواقعة بعد الألف بأوجه حركاتها الثلاث يبقى منها خمسة عشر، فالأقسام ثلاثة وثلاثون، أحد عشر منها مع الضم، ومثلها مع الفتح، ومثلها مع الكسر، وإلى هذا التنويع[4] أشار الناظم بتعداد الأمثلة حسب الإمكان مع النظم من غير مراعاة ترتيب.

وهذا ترتيب ما حضر من أمثلتها مع إدراج مُثُلِ النظم:

**نوع المضمومة:** ﴿مَسْئُولًا﴾ ﴿مِلْءُ﴾ ﴿مَوْءُودَةُ﴾ ﴿لَشَيْءٌ﴾ ﴿لِيَسُوٓءُا﴾ ﴿لَتَنُوٓأُ﴾، ﴿نَبِيُّهُمْ[5]﴾ [﴿النَّبِيءُ﴾[6]] ﴿دُعَآءُ[7]﴾.

---

[1] " بقسم " ألحقت في الهامش من هـ.

[2] في ز:" الألف".

[3] قوله:" وأما غير ذلك فيدخل منه"، في د ، ز بدلها: ثم علم، وفي ز:" اعلم أنه يندرج في ما من قوله.....، وفي هـ:" وأما غير ذلك فيدخل في عموم ... ".

[4] في هـ:" التنوع ".

[5] في هـ:" أنبئهم".

[6] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

[7] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، والمثبت من: د ، ز.

نوع المفتوحة: ﴿يَسْئَلُونَ﴾ ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ ﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾ ﴿سَيِّئَا﴾ ﴿سُوٓءًا﴾ و﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ ﴿نَبِيًّا﴾ ﴿ٱلنَّبِيِّ﴾ [﴿مَآءً﴾][1].

نوع المكسورة: ﴿أَفْـِٔدَةُ﴾ ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ﴾ ﴿مَوْبِلًا﴾ ﴿دَآبِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾، ﴿كُلِّ شَىْءٍ﴾، ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، ﴿نَبِيٍّ لَّهُمُ﴾، ﴿مِنَ ٱلْمَآءِ﴾.

وسيأتي للناظم قريبا استثناء كلمات دخلت في هذه القاعدة التي أصّل، ومثلتُ ببعضها هنا.

**تنبيهان: الأول**: إنما كان قيام الهمزة الواقعة بعد الساكن ألا تصور، لما تقرر أن الهمزة إنما تدبر في تصويرها، وعدم تصويرها نجاها في التخفيف.

ولا شك أن تخفيف الواقعة بعد ساكن صحيح، أو واو أو ياء أصلين لينين أو مدين يكون بنقل حركتها إلى ذلك الساكن، ثم إسقاطها، فلما كان تخفيفها بالإسقاط لم تجعل لها صورة.

وأما الواقعة بعد واو أو ياء مزيدتين نحو: ﴿قُرُوٓءٍ﴾، و﴿نَبِيٍّ﴾ فإن تخفيفها يكون بإبدالها من جنس سابقها وإدغام أولهما في الثاني.

وقاعدة المثلين المدغمين في كلمة استغناؤهم بصورة واحدة، فلم يحتج في الجملة إلى أكثر منها[3]، فلذا[4] لم تجعل لها صورة تخصها.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] في د ، ز: "ساء".

[2] ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

[3] في د بعدها: "ونحو هذا في المحكم".

[4] في هـ:" فإذا ".

وأما الواقعة بعد ألف [متطرفة][1] أصلية أو زائدة فتخفيفها يكون بإبدالها ألفا، فتجتمع مع التي قبلها، وحينئذ:

فإما أن لا تحذف واحدة منهما فينطق بألف واحدة مشبعة.

وإما أن تحذف هي أو التي قبلها، وأيا كان فلا يبقى لها وجود على الاستقلال، فلذا لم تستقل بصورة.

**الثاني: قال بعضهم**: «تعبير الناظم بـ«الحذف» تجوّز في العبارة كقوله: «**وبعد أن يعفو مع ذو حـــذفت**[2]»، إذ القياس يقتضي ألا صورة لها، فكان [وجه][3] العبارة أن يقول: «**ترك**»» انتهى.

وهو غير صحيح: نظرا إلى أن كل حرف يقرعه[4] اللسان الأصل فيه التصوير.

وأيضا: فإن مذهب النحاة تصوير الواقعة بعد ساكن من جنس حركتها[5].

وأيضا: فإنكم جوزتم في باب ﴿**مَسْئُولًا**﴾ و﴿**مَـــوْءُودَةُ**﴾ كون المحذوف[6] صورة [الهمزة أو][7] الواو التي بعدها.

وأيضا: فإنكم استثنوا من هذا الفصل ألفاظا ستة، رعيا لبعض اللغات كما يأتي في الكلام عليها، وجميع ذلك يدل على أن لها أصالة في التصوير.

**الإعراب**: «فصل» خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا فصل، و«ما بعد سكون حذفا» جملة كبرى، والظرف صلة «ما». وما ظرفية مصدرية، و«لم يك الساكن وسطا ألفا» صلتها، ثم يحتمل أن يكون «ألفا» خبرا لـ«يك» بعد خبر، ويحتمل أن يكون هو الخبر، و«وسطا» حاله، وباقيه واضح.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من د.

[2] مورد الظمآن، البيت: 348، ص 29.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] في ز:" يعرفه".

[5] ينظر: الكتاب، 547/3، وكتاب الكتاب لابن درستويه، ص 28-30.

[6] في ز:" كون المحذوفة الموجودة".

[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

قال:

[299] إِلاَّ حُروفًا خَرَجَتْ عَنْ حُكْمِهَا ... فَصُوِّرَتْ بِأَلِفٍ فِي رَسْمِهَا

[300] وَهْيَ: تَنُوأُ مَمَ حَرْفِ السُّوأَى ... أَنْ كَذَّبُوْا وَمِثْلُهَا: تَبُوأَ

[301] وَالنَّشْأَةَ الثَّلاَثُ أَيْضًا وَاخْتُلِفْ ... فِي رَسْمِ يَسْئَلُونَ عَنْ [1] السَّلَفْ

[302] ومَوْئِلاً بِاليَا ... .....

لما قدم أن الهمزة الواقعة بعد الساكن غير ألف متوسط لا تجعل لها صورة، استثنى من ذلك على جهة إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل: ستّ كلمات خرجت عن ذلك الحكم الذي هو سلب[2] التصوير. فصورت الهمزة فيها من جنس حركة ما قبلها رعيا للغة من يبدل الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها حرف مد مجانس لحركة ما قبلها لسكون الهمزة بعد النقل كما قالوا: (الكَماة[3]) و (المَرَاة[4]).

فما كان منها مفتوحا صور بالألف، وهي الكلم الأربع المتوسطة.

وما كان منها مكسورا صور بالياء[5] إلا[6] الكلمة الأولى، فإنها قد عدل بالهمزة فيها، وهي مضمومة عن الواو إلى الألف كراهة اجتماع مثلين.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: د.

[2] في ح ، د:" سبب"، والمثبت من: هـ ، ز.

[3] في ح:" الكلماة"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[4] يريدون:(الكَمْأة)، و(المَرْأة). ينظر: سر صناعة الإعراب، 75/1، والمسائل الحلبيات، ص 84، والكتاب، 545/3.

[5] في هـ ، د ، ز: "بالياء وهو موئلا".

[6] في هـ ، د: "وأما".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

أما ﴿لَنَبُوَأُ﴾ ففي القصص: ﴿لَنَبُوأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[1] [القصص: 76].

وأما ﴿ٱلسُّوَأَىٰٓ أَن كَذَّبُوا۟﴾ [الآية: 10] ففي الروم[2].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه نحو: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ﴾ [النحل: 27]، وذلك لوقوعه في محل يحتمل أن تكون الألف فيه للإطلاق، وأن تكون للتأنيث.

وأما ﴿تَبُوَأَا﴾ ففي العقود: ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ﴾[3] [المائدة: 29].

**تنبيه**: لما استثنى **السيوطي في الإتقان** هذه الثلاث **قال**: «كذا[4] استثناها القراء، وعندي أن هذه الثلاث لا تستثنى، لأن الألف التي بعد الواو ليست صورة للهمزة، بل هي المزيدة بعد واو الفعل»[5] انتهى.

**قلت**: وهو بالنسبة إلى ﴿ٱلسُّوَأَىٰٓ﴾ سهو، [إذ[6]] ليست الواو فيه طرفا لوقوع الياء بعدها[7].

---

[1] قال أبو عمرو الداني:« ولا أعلم همزة متطرفة قبلها ساكن، صورت خطا في المصحف إلا في هذين الموضعين لا غير»، وتبعه على ذلك الشاطبي، فجعلها مما خرج عن القياس، وردّد ابن الجزري قائلا:« إن الهمزة من (لتنوأ) مضمومة، فلو صورت لكانت واوا ... وهذه الألف وقعت زائدة، كما كتبت في: (يعبؤا) و(تفتؤا)»ينظر: نثر المرجان، 209/5. والنشر، 449/1، والمقنع، ص 43، ومختصر التبيين، 53/2، 972/4. والوسيلة، ص 376، والبديع، ص 294.

[2] ينظر: المقنع، ص 25، ومختصر التبيين، 985/4.

[3] ينظر: المقنع، ص 43، ومختصر التبيين، 53/2، 440/3، 972/4.

[4] "كذا" زيادة ليست في د.

[5] الإتقان، 216/2.

[6] ما بين المعقوفين سقط من: د.

[7] وقد يكون السيوطي أراد: (لِيَسُئُوا)، ولكنه تحرّف من نسّاخ، بدليل قوله:« بل هي المزيدة بعد واو الفعل» و(ٱلسُّوَأَىٰٓ) ليست فعلا. ويلزم على كلام السيوطي أن ترسم الهمزة في هذه الكلمات على السطر قبل الألف، ولم يقل بذلك أحد من علماء الضبط.

وأما الكلمتان الأخريان فقد سبقه بهما **الجعبري**، قال عند قول الشاطبي[1]:

**وأنْ تبوأ مع السُّوأى[2] تَنُوأُ[3] بها  قدْ صُوِّرتْ ألفا منْهُ القياسُ بُرا[4]**

ما نصه: «وجه الألف في ﴿تَبُوَّأَ﴾ و﴿لَتَنُوأُ﴾ أن الهمزة حيث لم تصور تصرفت[5] الواو فجرى عليها حكم: (**قالوا**) وقياسها الألف، **ثم قال**: «وما برَّأها[6] - أي الكلم الثلاث - الناظمُ من القياس إلا على زعم الأصل أنها صورة الهمزة، وأنها لا تصور، ولو صح دعواهما لرسمت ﴿لَتَنُوأُ﴾ واوا كياء ﴿مَوْئِلًا﴾[7]» انتهى.

ومراده بالأصل: المقنع.

وقد تقدم وجه العدول في ﴿لَتَنُوأُ﴾ عن الواو إلى الألف، فلا ينهض الردُّ به، و يمكن ما ادّعاه الجعبري، والسيوطي فيهما، لكن حملهما على ما صورت فيه الهمزة، كما قاله القراء أولى لوجود النظائر كـ: ﴿ٱلسُّوَأَىٰ﴾ و﴿مَوْئِلًا﴾، وما يتوهم من أن محلهما جار على النظائر أيضا كـ: ﴿تَفْتَؤُا﴾ غير صحيح، لأن المتطرف[8] في ﴿تَفْتَؤُا﴾ خطا هو الواو، وهي نفسها صورة الهمزة، فهي متطرفة خطا ولفظا، ولا كذلك ﴿لَتَنُوأُ﴾ و﴿تَبُوَّأَ﴾ فإن تطرّف الواو فيهما إنما هو في الخط لا في اللفظ.

وأما كلمات: ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ الثلاث، ففي العنكبوت: ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: 20]، و في النجم: ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [النجم: 47]، وفي الواقعة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ[9]﴾ [الواقعة: 62].

---

[1] في ح:" السيوطي"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[2] في هـ:" حرف السوأى ".

[3] في د: "وتقرأ".

[4] العقيلة، البيت: 209، ص 147، و«بُرا»، أي: براء من القياس، أي خارجة عنه. ( الوسيلة، ص 376).

[5] في هـ:" تصرفت ".

[6] في هـ:" وما بدلها ".

[7] الجميلة، ق/145-أ.

[8] في هـ:" المتطرفة ".

[9] ينظر: المقنع، ص 43، ومختصر التبيين، 978/4، 1181.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وقد قرأ الصاحبان جميعها بفتح الشين وألف بعدها، ثم همزة[1].

**قال في المقنع**: «اتفقوا على أن رسموا ألفا بعد الشين في قوله: ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ في العنكبوت، والنجم، والواقعة، **قال**: ولا أعلم همزة متوسطة قبلها ساكن رسمت في المصاحف ألفا[2] إلا هذه الكلمة.

وفي قوله: ﴿مَوْبِلًا﴾ في الكهف لا غير[3]».

[وقد اعتذر الجعبري على إهماله هنا لكلمة ﴿ٱلسُّوَأَىٰٓ﴾، فإنه استغنى بتقديمها في الفصل السابع من الأحد عشر التالية الباب الثاني[4]].

**قال الجعبري**: «لم يصرح بالياء يعني في ﴿مَوْبِلًا﴾، لكن يفهم من قرينة كسرها[5]» انتهى.

**ثم قال أبو عمرو**: «ويجوز عندي أن يكونوا رسموها هنا على قراءة من فتح الشين ومدّها، فتصير الألف حرف مدّ، وتتأخر الهمزة بعد الألف[6]» انتهى.

وأما ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ﴾ المختلف فيه عن السلف، أي: كتّاب المصاحف، ففي الأحزاب ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: 20].

**قال في المقنع**: «وفي الأحزاب في بعض المصاحف ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ بغير ألف، وفي بعضها ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ بالألف.

**قال أبو عمرو**: ولم يقرأ بذلك أحد من العامّة، وإنما رويناه عن طريق محمد بن المتوكل عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي[7]» انتهى.

---

[1] ينظر: التيسير، ص 132، والنشر، 343/2، والبدور، ص 303.

[2] "ألفا" زيادة ليست في: د ، ز، وليست في المقنع.

[3] المقنع، ص 43.

[4] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، والمثبت من: د ، ز.

[5] الجميلة، ق/144-ب-145-أ.

[6] المقنع، ص 43.

[7] المقنع، ص 97.

يعني أنه قرأ بتشديد السين ممدودا بعده همزة، ومعنى كلامه: أنه ـ يقرأ بظاهر صورته الموجودة في المصاحف التي رسم فيها بالألف حسبما يقتضيه القياس أحد من السبعة، فلا يرد عليه ما أورده **السخاوي**: «من أن عبارته تدلّ على أنه ليس لحامل عنده لرسمه بالألف، إلا قراءة يعقوب، وليس الأمر كذلك، بل إنما كتبها من كتبها صورة للهمزة، وإن كانت لا تصوّر غالبا بعد الساكن[1]».

**قلت**: هذا بحث السخاوي مع أبي عمرو، وهو غير وارد عليه[2] لما قدّمته، وإذا كان أبو عمرو قد جوّز في ﴿ ٱلنَّشْأَةَ ﴾ الذي قرأه بعض السبعة بالألف أن يكون رسم على قراءة الألف، وأن يكون الألف فيه صورة للهمزة، فكيف بهذا، وعبارة **أبي داود**: «وكتبوا في بعض المصاحف ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنبَآئِكُمْ ﴾ بغير صورة للهمزة، لسكون السين قبلها، وبذلك أكتب، وهو الذي رويناه عن نافع عن مصاحف أهل المدينة، وكتبوا في بعضها: ﴿ يَسْـَٔلُونَ ﴾ بألف بين السين واللام، وكتب كذلك - والله أعلم - على قراءة من قرأ بالسين مفتوحة وتشديدها، وألف ممدودة بعدها، وهمزة مفتوحة، بينها وبين اللام[3]، وقرأ بذلك من أئمة القرّاء المتأخّرين[4]: يعقوب الحضرمي من رواية أحمد بن المتوكل المعروف بـ«رُوَيْس»[5]» انتهى[6].

وحترز الناظم بقيد ﴿ عَنْ ﴾ من نحو: ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [الذاريات: 12] وكذا من نحو: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [الأعراف: 187] لفقد مباشرة ﴿ عَنْ ﴾، ولولا التقيد بها لدخل حسبما اقتضاه اصطلاحه.

---

[1] الوسيلة، ص 206.

[2] "عليه" زيادة من: هـ، ز.

[3] ينظر: النشر، 348/2، والمستنير في القراءات العشر، ص 371.

[4] لأنه آخر العشرة وفاة، وقد توفي سنة:250هـ.

[5] مختصر التبيين، 1000/4-1001.

[6] قال ابن القاضي:« العمل بحذف الصورة، وهو القياس، وهو مختار التنزيل». ( بيان الخلاف، ق/42-أ)، وينظر: دليل الحيران، ص 166.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

وأما ﴿مَوْبِلًا﴾ في الكهف: ﴿لَن يَجِدُوا۟ مِن دُونِهِۦ مَوْبِلًا﴾ [الكهف: 85]، وتتعين الياء فيه أن تكون صورة للهمزة[1].

**تنبيهان: الأول: قال في التنزيل في سورة الملك:** «﴿سِيٓـَٔتْ﴾ [الملك: 27] بياء وتاء لا غير، وقال عطاء وحكم: يكتب بياء واحدة وبياءين أيضا.

**قال أبو داود:** والصحيح أن يكتب بياء واحدة كما قدمنا[2]».

**الثاني: قال التجيبي:** «و﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ [الفتح: 29] بغير ألف بعد الطاء، وهو المشهور» انتهى.

**الإعراب:** «حروفا» نصب على الاستثناء، وفاعل «خرجت» ضمير «الحروف» أي الكلم، وضمير «حكمها» لـ«الهمزة». والجملة الفعلية صفة «حروفا»، وجملة «صورت» عطف على الفعلية قبلها، وضمير «صورت» لـ«الهمزة»، [وضمير «رسمها» لـ«الحروف» المفسرة بالكلم، ويصح أن يراد بـ«الحروف» أفراد من الهمزة خرجت عن حكم الهمزة المذكورة، وتتطابق حينئذ ضمائر «خرجت» و«صورت» و«رسمها» في عودها على «الحروف» المستثناة[3] من الحكم المذكور لـ«الهمزة»، ويقدر مع «تنوأ» مضاف تقديره وهي همزة «تنوأ» مع كذا وكذا الخ][4].

[وصح خلوا الجملة المعطوفة على الجملة الوصفية من ضمير الموصوف للاكتفاء بوجوده في المعطوف عليه حيث كان العطف بالفاء][5]، و«مثلها تبوأ» جملة اسمية، لكنه[6] نصب «تبوأ» على الحكاية، و«النشأة» بالنصب على الحكاية عطف على المرفوع قبله، و«الثلاث» بالرفع صفته بتقدير كلمات «النشأة» الثلاث، و«موئلا» عطف على ضمير «صورت» لا على «تبوأ[7]»، ولا على «حروفا»، و«بالياء» عطف على «بألف»، والتقدير: إلا

---

[1] ينظر: المقنع، ص 43، ومختصر التبيين، 973/4.

[2] مختصر التبيين، 1217/5.

[3] في ز:" المستثنيات".

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د ، ز.

[6] في هـ:" لكونها ".

[7] في ز:" تنوأ".

كلما خرجت عن حكم الهمزة المذكورة فصوّرت همزة بعضها بالألف، وهمزة «مؤنلا» بالياء، وباقية واضح.

**قال:**

ا.....ا ..... وَمَا بَعْدَ الْأَلِفْ فَرْسُمُهُ مِنْ نَفْسِهِ كَمَا أَصِفْ

[303] كَقَوْلِهِ: دُعَاؤُكُمْ وَمَاؤُكُمْ وَنَحْوِ أَبْنَائِهِمُ نِسَاؤُكُمْ

لما قدم[1] أن الهمز الواقع بعد السكون لا تجعل له صورة، واستثنى من ذلك الهمز الواقع بعد الألف المتوسطة، أفاد حكمه[2] هنا[3]، فأخبر على جهة الإطلاق الشامل لشيوخ النقل أن الهمزة الواقعة بعد الألف المعهودة أول الفصل، وهي المتوسطة رسمها من نفسها [- أي يتلقى رسم صورتها من جنس حركة نفسها -[4]]. فإن كانت مفتوحة صورة ألفا، أو مضمومة صورت واوا، أو مكسورة صورت ياء، لأن تخفيفها يكون بتسهيلها بين[5] نفسها وبين الحرف الجانس لحركتها.

ثم مثّل بأربع كلمات: ثلاث منها همزتها مضمومة، فقياسها عند تصور واوا، وهي: ﴿دُعَآؤُكُمْ﴾، و﴿مَآؤُكُمْ﴾، و﴿لِمَآؤُكُمْ﴾، نحو: ﴿لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ﴾ [الفرقان: 77]، ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: 30]، ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: 102

وهو بعيد، إذ لم تجر عادته بالتنبيه على مثل هذا، بل الظاهر أنه غفلة من الناظم لم يطرق ساحتها جناح[1].

**تنبيهات: الأول**: لا فرق في هذه الألف المتوسطة بين أن تكون مرسومة أو محذوفة نحو: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ كما تقدمت الإشارة إليه.

**الثاني**: المراد بالمتوسط هنا ما وقع بعده حرف زائد على الهمزة، لازم وصلا ووقفا، فيشمل المنوّن المنصوب نحو: ﴿نِدَآءً﴾ و﴿غُثَآءً﴾ إلا أن التصوير فيه يؤدي إلى اجتماع الصورتين، فتحذف صورة الهمزة، ويخرج المنوّن المرفوع والمجرور نحو: ﴿وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٌ﴾ [البقرة: 49]، ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: 6]، وبهذا يجاب عن بحث يرد هنا، وهو أن الألف المتوسطة التي الكلام فيها لا يخلوا: إما أن يراد المتوسطة لفظا أو خطا، ولا يصح واحد منهما.

**أما الأول**: فلأن قيد التوسط يراد منه إخراج المتطرفة، وكل ألف بعدها همزة لا تكون بهذا الاعتبار إلا متوسطة، فلا معنى للتقييد بالتوسط حينئذ.

**وأما الثاني**: فلأنه يلزمه خروج نحو: ﴿مَآءً﴾ و﴿نِدَآءً﴾ من المنوّن المنصوب الذي قبل همزته ألف، إذ الألف فيه متطرفة خطا، مع أنه مما يراد دخوله هنا.

**والجواب**: أنا نختار الأول، وهو اعتبار اللفظ، ولكن المراد بتوسطها وقوع حرف لازم غير الهمزة بعدها، ولا شك أن تنوين المنصوب لا يفارقه، لكنه يبدل في الوقف ألفا.

**فإن قلت**: قد قسمت المنوّن الواقع بعد الألف إلى منصوب وغيره، وأدخلت القسم الأول فيما بعد الألف المتوسطة، وأدخلت القسم الثاني في:« **فصل و[ما][2] بعد سكون حذفا**»، فهل لا أدخلت القسمين معا في الفصل الأول، وهو: «**ما بعد سكون حذفا**»، إذ همزة الجميع غير مصورة، وأي ضرورة تدعوا إلى [أن][3] القسم الأول مما حقه أن يصور من

---

[1] لعل الناظم اتبع تمثيل أبي داود في سورة الفاتحة، فوقع بصره على (من آبائهم) دون تمحيص فنقلها: (من أبنائهم). ينظر: مختصر التبيين، 50/2.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

جنس حركة نفسه، ثم تتكلف أن التصوير فيه مؤدي إلى اجتماع صورتين، وهل هذا التفصيل إلا تحكّم عارٍ عن الدليل؟

**فالجواب**: أنه قد تقرّر أن الهمزة إنما يعتبر في تصويرها وانتفائه حال تخفيفها، ولا شك أن باب ﴿نِدَآءً﴾ من المنصوب المنوّن الذي تقدم همزَه ألفٌ، قياس تخفيفه أن يكون بالتسهيل بين بين كسائر الهمزات الواقعة حشوا بعد ألف لا بالحذف، هذا إذا بنينا على المختار من أن المحذوفة هي الأخيرة التي هي بدل التنوين، وأما إن بنينا على غير المختار أن الموجودة هي ألف التنوين، فالهمزة حينئذ واضحة التوسط، وإنما يدخل في:« **فصل ما بعد سكون حذفا**»، ما قياسه في التخفيف الحذف كما تقدم.

ومن هذا التحقيق: تفهم السرّ في أن باب ﴿دُعَآؤُكُمْ﴾، و﴿مَأْوَىٰكُمُ[1]﴾ مما توسطت فيه الهمزة المنصوبة بعد ألف قياسها فيه التصوير، لكنه يؤدي لاجتماع صورتين، وإلا فلباحث أن يقول: لم لا يكون قياس الهمزة هنا عدم التصوير كالواقعة متطرفة بعد ألف، ولا سيما وكلام **الجعبري** يقتضيه، إذ قال في كلامه على قياس الهمزات ما نصه: «والمتحركة الساكن ما قبلها: صحيحا و معتلا، أصلا وزائدا، لا رسم لها صورة [إلا[2]] المضمومة، [والمكسورة المتوسطتين، ولو بلاحق بعد الألف فتصور المكسورة ياء والمضمومة واوا[3]] »، ثم قال بعد كلام: «وأما حذف نحو: ﴿شَنَـَٔانُ﴾ و﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ و﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ فلعارض المثلين[4]» انتهى.

فظاهره أن المفتوحة بعد ألف متوسطة[5] قياسها عدم التصوير، لأنها مما شأنه أن يصور، لولا التأدية لاجتماع الصورتين، ويشهد لما قلته في الجواب أن الشيخين لما تكلما

---

[1] هكذا وردت هاتين الكلمتين بالضم في كل النسخ، ولو مثّل ابن عاشر بغيرهما كان أولى: الأولى المنصوبة في قوله تعالى: (إن تدعوهم لا يسمعوا دعآءكم) [فاطر: 14] ، والثانية في قوله تعالى ( وقيل يأرض ابلعي مآءك ) [هود: 44].

[2] ما بين المعقوفين سقط من: هـ.

[3] ما بين المعقوفين سقط من: د، وملحق في هامشها.

[4] الجميلة، ق/139-ب-140أ.

[5] في د :" بعد المتوسط ".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

على حكم المتطرفة مثّلا بالمنون مخفوضا ومرفوعا، و لم يمثّلا بمنوّن منصوب، ولما تكلما على المتوسطة المفتوحة بعد ضم أو كسر مثّلا بالمنون المنصوب.

**الثالث**: مثّل الناظم بالمضمومة والمكسورة، وترك التمثيل بالمفتوحة لئلا يُتَوَهَّم من تمثيله لها أنها تصور تحقيقا، مع أنها لا تصوّر، لتأدية التصوير فيها إلى اجتماع صورتين، ومِثْلُ هذا تَرْكَه في فصل الهمزات[1] التي يلاحظ في [تصويرها][2] شكلها، التمثيلَ بالمضمومة، إذ لا يوجد إلا في ﴿رءوسكم﴾ الذي يؤدّي التصوير فيه إلى اجتماع صورتين، مع أنه مثل لسائر أنواعها، ولما مثّل ثَمَّ[3] بـ: ﴿يَيِسُواْ﴾ اعتمد في تصويره تحقيقا على التمثيل به، و لم يحتج إلى إعادة ذكره في المستثنيات مما يؤدي لاجتماع الصورتين.

ومعنى قوله الناظم: «كما أصف»: (كما أذكر، وأمثّل).

**الإعراب**: واضح.

**قال**:

[304] وَحَذْفَ الْبَعْضُ مِنْ اوْلِيَآءِ ... مَعْ مُضْمَرٍ وَأَلِفَ الْبِنَاءِ

[305] رَفْعًا وَجَرًّا ..... .....

لما قدم أن الهمزة الواقعة بعد الألف المتوسطة تصوّر من جنس حركة نفسها، استدرك كلمات خالف فيها بعض كتّاب المصاحف القاعدة المتقدمة مستتبعا بقية ما يتعلق بتلك الكلمات، وهو حذف الألف، وأخّره إلى هنا للمناسبة، وإن كان محلُّ حذف الألفات قد تقدم.

فأخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل أن بعض كتّاب المصاحف حذف من ﴿أولياء﴾ المصحوب بضمير حال كونه مرفوعا ومجرورا صورة الهمزة وألف بنية الكلمة.

---

[1] في د ، ز:" الهمزة ".

[2] ما بين المعقوفين سقط من: ز.

[3] " ثَمَّ"، الزيادة من: ز.

واحترز بقيد مصاحبة الضمير من الخالي عن صحبته نحو: ﴿أَوَلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: 32]، وبقيد الرفع والجر عن المنصوب نحو: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾ [الأنفال: 34].

**قال أبو داود** عند قوله تعالى ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾: «اختلفت الرواية في قوله هنا ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ﴾، و﴿أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾ [آية: 128] في الأنعام، وفي الأنفال: ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الأنفال: 34]، وفي فصلت: ﴿نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ﴾ [فصلت: 31]، وفي الأنعام: ﴿لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: 121]، وفي الأحزاب: ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: 6]. هذه الستة مواضع، فروياها بواو صورة للهمزة المضمومة، وبياء صورة للهمزة المكسورة، مع إثبات الألف قبلها، ورويناها بحذف الألف، وحذف صورة الهمزة في الحالين من الضم والكسر، والأول أختار في هذه الستة، إذ لم يختلف في ما يضاهيها، ولا أمنع من الوجه الثاني المحذوف[1]» انتهى.

وسيأتي نص أبي عمرو في البيت بعد هذا، لأنه خلط كلّ ﴿أَوْلِيَآؤُهُۥ﴾ مع كلم ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ في يوسف، وسيأتي ثَمَّ عنه ذكر ﴿أَوْلِيَآؤُهُۥ﴾ في الأنفال عن هجاء السُّنّة، بحذف صورة الهمزة، إلا أنه لم يتعرض فيه لحذف الألف، لا أنه سكت عنه رأسا كما قيل[2]، وأنه من زيادات العقلية.

**الإعراب**: «البعض» فاعل «حذف»، وقرنه بـ«ال» على رأي من أجازه، وهو ابن درستويه[3]، واستعمله سيبويه والأخفش في كتابيهما[4]، و«من أولياء» متعلق بـ«حذف»،

---

[1] مختصر التبيين، 2/301-302.

[2] قاله ابن آجطّا في التبيان، ق/288-أ، والرجراجي في تنبيه العطشان، ق/99-أ، وأبو الحسن النزوالي في مجموع البيان، 71-أ.

[3] في كتابه: كتاب الكتّاب، ص 147، وهو عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي، نحوي كبير، أخذ الأدب عن ابن قتيبة، من كتبه الإرشاد في النحو. مات سنة: 347هـ. ينظر: بغية الوعاة، 2/36، وإنباه الرواة، 2/113-114.

[4] واستعمله الزجاجي أيضا وابن مالك والأزهري، وأنكره الأصمعي وأبو حاتم وابن منظور. ( لسان العرب، 1/312 ،والكتاب، 1/51 .

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

و«مع مضمر» حال «أولياء»، ومفعول «حذف» محذوف تقديره: صورة الهمزة، و«ألف البناء» عطف على ذلك المقدّر كقول بعضهم: بك وأهلا، [تقديره: مرحبا بك وأهلا[1]]، و«رفعا وجرّا» حال «أولياء» أيضا.

**قال:**

[.....] .....وَجَـــزَآؤُ يُوسُـــفَا  فِـــي الْمُقْنِـــعِ الْمَمْـــزُ قَلِـــيلاً حُـــذِفَا

**[306]** وَنَـــصُّ تَنْزِيـــلٍ بِمَـــزِي الْـــأَحْرُفِ  أَعْنِـــي (جَـــزَآؤُهُ) بِغَيْـــرِ أَلِـــفِ

تمّم في هذين البيتين غير سدس الأول، وسبب خفيف منه، بقية الكلمات المستدركة على القاعدة المتقدمة.

فأخبر أن ﴿جَزَآءُ﴾ الواقع في سورة يوسف، ذكر في المقنع أن حذف صورة همزته قليل، وأن نص التنزيل في هذه الكلمات الثلاث التي هي كلمة: ﴿جَزَآءُ﴾ في السورة المذكورة أنها بغير ألف.

أما ما نقله عن المقنع فهو ما أشار إليه بقوله فيه: «وفي كتاب هجاء السُّنَّة وفي عامة مصاحفنا القديمة في الأنفال: ﴿أَوْلِيَآءُهُۥ﴾ وفي يوسف ﴿جَزَآءُهُۥ﴾ في الثلاث كلم بغير واو فيها، وفي مصاحف أهل العراق في البقرة: ﴿أَوْلِيَآءُهُمُ﴾، ﴿وَقَالَ أَوْلِيَآءُهُم﴾، و﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَـآءِهِمْ﴾ في الأنعام، وفي الأحزاب: ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَـآءِكُمْ﴾، وفي فصلت: ﴿نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ﴾ بغير واو، ولا ياء، ولا ألف، فحدثنا ابن غلبون قال حدثنا عبد الواحد بن محمد قال حدثنا عثمان بن جعفر قال حدثنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم عن عمه يعقوب عن نافع: ﴿قَالُواْ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ﴾، ﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ ﴿فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ كلّهن فيه واو - يعني في الرسم -، وهذا الإسناد الصحيح يُؤْذِنُ بإطلاق القياس، ويَرِدُّ صحة ما خرج عنه، والمراد بحذف صورة الهمزة في ذلك ونظائره تحقيقها، لاستغنائها في تلك الحال عـــــن

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ز.

الصورة، [ولعدم الحرف الذي تخفف عليه رسما[1]][2]»، انتهى. فتأمل قوله: والمراد.... إلى آخره.

**وقال أبـــو داود** في سورة يوسف:« ﴿ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥ ﴾ بحذف الألف بين الزاي والواو، التي هي صورة للهمزة المضمومة في الثلاثة المواضع هنا[3]» انتهى[4].

وقد سكت الناظم عن ثبوت الصورة في: ﴿ جَزَٰٓؤُهُۥ ﴾ لأبي داود لمجيئه على القاعدة المتقدمة.

**الإعراب:** «جزآؤ يوسف» مبتدأ ومضاف إليه، و«الهمز» مبتدأ ثان، و«حذف» جملة فعلية خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، و«ال» في «الهمز» عوض من ضمير المبتدأ الأول، وهو على حذف مضاف أي: صورة الهمز، و«في المقنع» متعلق بـ«حذف»، و«قليلا» نعت لمصدر معمول[5] بـ«حذف[6]».

**وسبك البيت:** وجزآؤ يوسف صورة همزته حذفت في المقنع حذفا قليلا، ونص تنزيل مبتدأ ومضاف إليه، ومعنى النص هنا القول، وبمذي متعلق بنص، وباؤه ظرفية، وجملة أعني جزاؤه معترضة بين المبتدأ والخبر رفع [بها][7] توهم شمول الأحرف لأولياء، وبغير ألف خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي، والجملة خبر المبتدأ الأول، وصح خلوها من ضميره، لأنها نفسه في المعنى، ولا يصح أن يكون بغير ألف خبر نص يظهر ذلك بتأمل المعنى.

المكتبة الرقمية لمركز البقاء للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من:ز.

[2] المقنع، ص 37-38.

[3] مختصر التبيين، 724/3.

[4] وجرى العمل على ذلك.( دليل الحيران، ص 168-169، وسمير الطالبين، ص 81).

[5] في د:" معول ".

[6] في ز:" لحذف".

7-ما بين المعقوفتين سقط من : ز.

قال:

[307] فَصْلٌ وَمِمَّا قَبْلَمَا قَدْ صُوِّرَتْ ... مَاكِنَةً وَطَرَفًا إِنْ حُرِّكَتْ

[308] كَبَدْءِ الْخَلْقُ وَنَبِّئْ يُنْبِئُ ... جِئْتُمْ وَأَنْشَأْتُمْ يَشَأْ وَاللُّؤْلُؤُ

تكلم في هذا الفصل على الهمزة الساكنة متوسطة ومتطرفة، وعلى المتطرفة المتحركة لاشتراك الأنواع الثلاثة في الحكم.

فأخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل أنها تصور من جنس حركة ما قبلها، فإن كانت فتحة صورت ألفا، أو ضمة صورت واو، أو كسرة صورت ياء، لأنها إنما تخفف بإبدالها حرفا مجانسا لحركة ما قبلها.

أما الساكنة بقسميها فلا إشكال.

وأما المتطرفة المتحركة فتخفف بذلك في حال سكونها للوقف الذي هو محل الاستراحة وتخفيف الهمزات.

ثم إن الناظم عدّد المثل إشارة إلى أن التنوع، وذلك أن الهمزة الساكنة تقع بعد الحركات الثلاث متوسطة ومتطرفة، هذه ستة.

والمتحركة المتطرفة تحرك باحركات الثلاث، وما قبلها كذلك، فتصور فيها تسعة، من ضرب ثلاثة في مثلها، المجتمع خمسة عشر، مثّل الناظم بثمانية منها في سبع كلمات.

وترتيب ما حضر منها: ﴿أَنشَأْتُمْ﴾ ﴿جِئْتُم﴾ ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ ثم ﴿إِن يَشَأْ﴾ ﴿نَبِّئْ عِبَادِي﴾ ثم [﴿بَدَأَ﴾[1]] ﴿بَادِئَ الرَّأْيِ﴾ في قراءة من همز ﴿بَادِئَ[2]﴾ ثم ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ﴾ ﴿يُبْدِئُ﴾ ثم ﴿مِن نَّبَإِي الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ﴾ ﴿كاللؤلؤ[3]﴾.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من:ز.

[2] وهو أبو عمرو البصري.( التيسير، ص 97، والنشر، 288/2، والبدور، ص 188).

[3] ورد هكذا في كل النسخ ودليل الحيران.

ومن الساكنة المفتوح ما قبلها نحو: ﴿فَأْتُوا۟﴾ ﴿فَأْذَن﴾ ﴿وَأْتَمِرُوا۟﴾ لأن هذه الهمزة الساكنة، وإن كان ما قبلها منفصلا عنها، قام مقام همزة الوصل التي هي من بنية الكلمة، فأعطي حكم المنوب عنه.

**تنبيهان: الأول**: لما كانت المتطرفة المتحركة المخالف[1] حركة ما قبلها تتبع في تصويرها حركة ما قبلها لا حركة نفسها، لزم أن تكون المتحركة بموافقة حركة ما قبلها نحو ﴿بَدَأَ﴾ و﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ﴾ و﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ﴾ يعتبر فيها حركة ما قبلها أيضا، لا حركة نفسها.

**الثاني**: في عبارة الناظم إجمال نشأ من تعارض الإطلاق في الساكنة متوسطة ومتطرفة مع مفهوم شرط التحرّك في المتطرفة المقتضي خروج الساكنة عن الحكم، **ولذا أُصْلِحَ فقيل**:

**«ساكنة وطرفا كيف أتت[2]»**.

وكأنه اعتمد في بيان كلامه على الأمثلة، ولا شك أن تمثيله بالساكنة المتطرفة يوضح أن شرط التحرك لا مفهوم له، وإنما ذكر لبيان المقصود حيث كانت الساكنة قد استفيد حكمها من الإطلاق السابق، فلم يبق إلا المتحركة.

**الإعراب**: «ساكنة» حال من مرفوع «صورت»، و«طرفا» بمعنى: متطرفة، عطف على «ساكنة»، ولا يحسن هذا العطف حتى يقدر مع الساكنة وصف، تقديره: ساكنة متوسطة ومتطرفة، و«إن حركت» شرط تقدم من جوابه، وكأن الكلام على القلب، وأصله: ومتحركة إن طُرِّفت فألجأه النظم إلى قلب ذلك.

**قال**:

[309] وَٱلْحَذْفُ فِي ٱلرَّوْمِ وَفِي ٱلْإِدْغَامِ ... وَٱلْخُلْفُ فِي ٱلْمُتَلَأْتِ وَٱلْمُمَأْنَتُمْ

لما قدم أن الهمزة الساكنة بقسميها تصور من جنس حركة ما قبلها، استثنى من تلك القاعدة أربع كلمات كلها من قسم المتوسطة.

---

[1] في د ، ز:" بمخالف ".

[2] ينظر: تنبيه العطشان، ق/99-ب. وقد أصلحه أبو الحسن النزوالي بزيادة الواو في:" إن حرّكت". ينظر: مجموع البيان، ق/71-ب.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

فأخبر أنهما لم تجعل لها صورة، اثنان منها دون خلاف، واثنان معه.

فالأولان[1]: ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ و﴿ٱدَّارَأْتُم﴾.

فأما ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ فكيف ما وقع نحو: ﴿لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: 5]، ﴿أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: 43]، ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ﴾ [يوسف: 100]، ﴿ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِي أَرَيْنَاكَ﴾ [الإسراء: 60]، ﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: 105]، ﴿ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الفتح: 27].

**قال في التنزيل**: «وكتبوا ﴿رُءْيَاكَ﴾ بغير صورة للهمزة حيث ما وقع[2]» انتهى.

ومثله لأبي عمرو مع تعيين كلمات منه[3].

**قال الجعبري**: «ووجه حذفها - أي الواو - في ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ رسمها على أحد التخفيفين، لأنها إذا أبدلت واوا صارت من باب: (لي[4])، وفيها وجهان: الإظهار والإدغام كقراءة **يزيد** باب ﴿ٱلرُّءْيَا﴾، والصورة تتبع التخفيف فتذهب حيث يذهب[5]» انتهى.

وأما ﴿ٱدَّارَأْتُم﴾ ففي البقرة: ﴿فَٱدَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: 72]، ذكره الشيخان بالحذف[6].

وأما الأخيران فهما: ﴿ٱمْتَلَأْتِ﴾ و﴿ٱطْمَأْنَنتُمْ﴾.

فأما ﴿ٱمْتَلَأْتِ﴾ ففي قاف: ﴿هَلِ ٱمْتَلَأْتِ﴾ [ق: 30].

**قال أبو عمرو**: «ورأيت أكثر مصاحف أهل المدينة وأهل العراق قد اتفقت على حذف الألف التي هي صورة الهمزة في أصل مطّرد، وهو قوله: ﴿لَأَمْلَـَٔنَّ﴾ حيث وقع، وفي ثلاثة أحرف، وهو قوله تعالى في يونس: ﴿وَٱطْمَـَٔنُّوا۟ بِهَا﴾ [يونس: 7]، وفي الزمر:

---

[1] في ز:" فالأول".

[2] مختصر التبيين، 706/3.

[3] ينظر: المقنع، ص 36.

[4] وردت هكذا في كل النسخ التي بحوزتي، ولم أفهم وجه التمثيل بها، وربما المقصود: ( وليي) في الأعراف.

[5] الجميلة، ق/44-ب.

6-في المقنع ،ص 26، 84،ومختصر التبيين، 163/2 .

﴿ اشْمَـئَـــزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الزمر: 45]، وفي قاف: ﴿هَلِ امْتَلَـْٔـتِ﴾، ورأيت في بعضها الألف في ذلك مثبتة، وهو القياس[1]» انتهى.

**وقال أبـــو داود:** « وكتبوا: ﴿هَلِ ٱمْتَلَأْتِ ﴾ بلام ألف في بعض المصاحف، وفي بعضها ﴿ امْتَلَـْٔـتِ ﴾ بلام وتاء من غير صورة للهمزة، وقد ذكر في الأعراف[2]» انتهى.

والذي ذكره في الأعراف هو قوله فيها:« ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ في بعض المصاحف بألف مظفرة مع اللام بين الميم والنون صورة للهمزة المفتوحة حيثما وقع، وكتبوا في بعضها ﴿لَأَمْلَـْٔـنَنَّ﴾ بغير ألف، والأول أختار[3]» انتهى.

والغرض من هذا النقل الأخير هو إفادة اختياره الإثبات في ﴿ ٱمْتَلَأْتِ ﴾ حيث جعل الكلمتين من باب واحد، إذ قال: وقد ذكر في الأعراف.

والحاصل أن نقل أبي عمرو يقتضي رجحان حذف الصورة، وكلام أبي داود يقتضي [رجحان[4]] إثباتها، ووجه اختياره والله أعلم موافقة القياس، كما أشار إليه أبو عمرو[5].

وأما ﴿ٱطْمَأْنَنتُمْ ﴾، ففي النساء ﴿فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[النساء: 103].

**قال في المقنع:** «وفي كتاب الغازي بن قيس: ﴿اطْمَـْٔـنَنتُمْ﴾ في النساء بغير ألف، وهو في جميع المصاحف بألف[6]» انتهى.

**وقال في التنزيل:** « وكتبوا في بعض المصاحف ﴿ٱطْمَأْنَنتُمْ ﴾ بألف بعد الميم صورة للهمزة الساكنة لانفتاح ما قبلها، وفي بعضها ﴿اطْمَـْٔـنَنتُمْ﴾ بغير ألف، والأول أختار[7]» انتهى.

وحاصل النقلين رجحان التصوير.

---

[1] المقنع، ص 25-26.

[2] مختصر التبيين، 1137/4.

[3] مختصر التبيين، 535/3.

[4] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من:ز.

[5] قال ابن القاضي:« العمل بالألف، وهو المشهور، لأنه قياسها». بيان الخلاف، ق/42-ب.

[6] المقنع، ص 26.

7مختصر التبيين، 415/2.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**تنبيه**: لم يذكر الناظم الخلاف في ﴿أَخْطَأْنَا﴾[آية: 286] آخر البقرة عن أبي داود، **وقد قال في التزيل**:« و﴿أَخْطَأْنَا﴾ كتب بألف ثابتة صورة للهمزة الساكنة، ورسمه الغازي بن قيس بغير ألف، وكذا ﴿أَطْمَأْنَنتُمْ﴾ في النساء، لم أروه عن غيره، والكاتب مخيّر في إثبات الألف فيها وحذفها، وإلى إثبات الألف أميل موافقة للمصاحف المرسوم فيها ذلك [كذلك[1]]، لأنه من باب الهمز لا من باب الياء[2]»[3] انتهى.

**الإعراب**: واضح.

**قال**:

[310] فَصْلٌ وَفِي بَعْضِ الَّذِي تَطَرَّفَا ... فِي الرَّفْعِ وَاوٌ ثُمَّ زَادُوا أَلِفَا

تقدم الإيماء إلى أن هذا الفصل عقده الناظم لِما خرج عن القاعدة[4] من فصلي المتطرفة بعد ساكن وبعد متحرك، فصورت الهمزة فيه واوا، وزيد بعدها ألف، مع أن قياس الواقعة بعد ألف ألا تصور، والواقعة بعد فتحة أن تصور ألفا، وإنما خولف فيها القياس للوجوه التي تذكر آخر الفصل، وإنما جمع القسمين كما في المقنع لمشاركتهما في الحكم الذي هو تصوير الهمزة واوا، وزيادة ألف بعدها، وخروج كل عن قياس نظائره، فاستدعى ذلك إفرادهما بفصل يخصهما، إذ لا يحسن ذكر واحد منهما في فصل الآخر، وأيضا فليس أحد الفصلين أولى بذكره[5] من الآخر.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من:ز.

[2] قال ابن القاضي:« "واطمأنوا" العمل بالصورة». بيان الخلاف، ق/40-ب. وينظر: سمير الطالبين، ص 79.

[3] مختصر التبيين، 2/323-324.

[4] في د:" لما جزم على القاعدة ".

[5] في ز:" بذكرهما".

وقد استفيد من الترجمة أن القسم المستثنى منه كلم هذا الفصل من أقسام المتطرفة هو الهمزة المرفوعة، ومن تعيين الكلم المستثناة وحصرها أنها الواقعة بعد ألف أو فتحة.

**الإعراب**: «في بعض الذي تطرفا واو» جملة اسمية قدم خبرها، و«في الرفع» حال من الذي أومن عائده، وهو الضمير الفاعل بـ«تطرفا[1]»، وجملة «زادوا» فعلية عطف على الاسمية قبلها، ويحتمل أن يكون «واو» نائب فاعل فعل محذوف تقديره: «رسم»، والأنسب بقوله: «زادوا» أن[2] يكون «واوا» مفعولا إن روي منصوبا بفعل محذوف تقديره: «رسموا».

قال:

[311] فَـــ عُلَمَـــآؤُا الْعُلَمَـــآؤُا يَبْـــدَؤُا  وَالضُّـــــعَفَآؤُا الْمَوْضِـــــعَانِ يَنشَـــــؤُا

هذا شروع منه في تعداد الكلم التي خالفت قياس الفصلين السابقين فصورت الهمزة فيها واوا، وزيد بعدها ألف، وقد خلط القسمين كما تهيأ له النظم، فضمن هذا البيت منها أربع كلمات: ﴿عُلَمَٰٓؤُاْ﴾ معرّفا ومنكّرا، و﴿يَبۡدَؤُاْ﴾، و﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾، و﴿يُنشَؤُاْ﴾.

أما ﴿عُلَمَٰٓؤُاْ﴾ ففي الشعراء: ﴿عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: 197].

**تنبيه: قال السخاوي**: «رأيت في الشامي ﴿عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ بألف[3]».

وأما ﴿ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ ففي فاطر: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ[4]﴾ [فاطر: 28].

**تنبيه**: ذكر المقترن بـ«ال» مع الخالي منها تبرّع، وليس الاقتران بها، ولا الخلو منها بعد حذف الألفات قيدا كما قيل، بل الاصطلاح المتقدم جار في جميع أبواب الكتاب

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] في د:" وهو ضمير الفا متعلق بتطرفا ".

[2] في د:" لمن ".

[3] الوسيلة، ص 382.

[4] ينظر: المقنع، ص 57، 100، ومختصر التبيين، 4/938-939، 1017-1018.

بدليل قوله: «**ثم بلا لام معا أنباؤا**[1]»، إذ لم يكتف بالتجريد اللفظي، وقوله قبل: «**والحذف في الرءيا**[2]»، إذ المراد به العموم.

وأما ﴿يَبْدَؤُاْ﴾ فنحو: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾[يونس: 34]، وهو متعدّد[3].

وأما ﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾ الكلمتان، ففي إبراهيم: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾[4] [إبراهيم: 21]، وفي المؤمن: ﴿فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ﴾ [غافر: 47].

واحترز بالموضعين من الذي في البقرة: ﴿ذُرِّيَّةً ضُعَفَآءَ﴾ [البقرة: 266].

وقد كان يمكن على مقتضى اصطلاحه دخول المنكّر في البقرة مع واحد من المعرّفين، ولكنه استعمل **الـ** هنا قيدا بقرينة ذكر الموضعين، فليس القيد مجردَ «**الـ**» كما قيل، إذ هو عمل باليد، ولكن مجموع الأمرين.

**تنبيه: قال في المقنع**: «قال محمد بن عيسى: ﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾ في موضع الرفع فيه واو حيث وقع.

**قال أبو عمرو**: فيدخل في ذلك الحرف الذي في إبراهيم، والذي في المؤمن، وقد خالفه أبو حفص الخزاز فقال: ﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾ بالواو في[5] إبراهيم: ﴿فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾ وفي كتاب الغازي بن قيس الحرفان بالواو والألف[6]» انتهى.

---

[1] في البيت بعد هذا.

[2] مورد الظمآن، البيت:309، ص 26.

[3] ينظر: المقنع، ص 56، ومختصر التبيين، 955/4.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 749/3-750.

[5] في ز:" حرف في".

[6] المقنع، ص 58.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
المكتبة المركزية

وأما ﴿ يَعْبَؤُا ﴾ ففي الفرقان: ﴿ قُلْ مَا يَعْبَؤُا بِكُمْ رَبِّي [1] ﴾ [الفرقان: 77].

وأما ﴿ ٱلْبَلَٰٓؤُا ﴾ ففي الصافات: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا ٱلْمُبِينُ [2] ﴾ [الصافات: 106].

وقد استعمل (الـ[3]) هنا قيدا لإخراج المنكّر، لكن بقرينة ذكره المنكّر في الدخان بعد هذا، وسيأتي هناك بيان المحترز عنه.

وأما ﴿ أَنۢبَؤُا ﴾ بلا لام ففي الأنعام، والشعراء: ﴿ أَنۢبَؤُا مَا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ [4] ﴾ [الأنعام: 5][الشعراء: 6].

وسيأتي استدراك الخلاف في الثاني لأبي داود[5].

واحترز بقيد الخلو عن لام[6] التعريف من المقترن بها، وهو في القصص: ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ ﴾ [القصص: 66].

**تنبيه**: ذكر أبو عمرو كلمتي: ﴿ أَنۢبَؤُا ﴾ في:« باب ما رسمت فيه الواو صورة للهمزة على مراد الاتصال أو التسهيل عن محمد بن عيسى، ثم قال في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل العرق: وفي الشعراء: ﴿ فَسَيَأْتِيهِمْ أَنۢبَؤُا ﴾ بالواو والألف[7]» انتهى.

ومفهومه كما قال **الجعبري**:« أنه في غيرها بالألف[8]»، ولو كان مفهوم موافقة لذكر الذي في الأنعام فيه، ويؤيد هذا المفهوم نقل السخاوي:« عن محمد في كتابه أن ﴿ أَنۢبَؤُا ﴾

---

[1] ينظر: المقنع، ص 56، ومختصر التبيين، 919/4.

[2] ينظر: المقنع، ص 58، ومختصر التبيين، 1041/4.

[3] في ز:"أن".

[4] ينظر: المقنع، ص 57، 100، ومختصر التبيين، 469/3-470، 921/4.

[5] في البيت رقم: 321، ص 946.

[6] " لام " ألحقت في الهامش من د.

[7] المقنع، ص 57، 100.

8-الجميلة،ق/ 148-أ.

الذي في الأنعام بواو بعدها ألف، و﴿أنبآءُ﴾ الذي في الشعراء بألف فقط للمدني، وبواو قبله للكوفي والبصري[1]» انتهى[2].

ويؤيده أيضا الخلاف الآتي فيه لأبي داود، وذكره الشاطبي فقال:

«**وأَنْبَاءُ فيه الخُلْفُ قَدْ خَطَرَا**[3]».

وإنما لم ينبّه الناظم على هذا الخلاف لضعف مأخذه من[4] المقنع.

**الإعراب**: كلم البيت الأربع عطف على «**علمـــاؤا**» في البيت قبله، و«**بـــلا لام**» و«**معا**» حال «أنباؤا» بتقدير: كلمتا «أنباؤا».

**قال:**

[313] جَـــزَاؤُا الأَوَّلَانِ فِـــي الْعُقُـــودِ ... وسُـــورَةِ الشُّـــورَى مِـــنَ الْمَعْمُـــودِ

[314] وَمِثْلُمَـــا لِـــابْنِ نَجَـــامٍ ذُكِـــرَا ... فِـــي الْحَشْـــرِ والـــدَّانِي خِـــلَافٌ أُثِـــرَا

[315] وعَنْهُمَـــا أَيْضًـــا خِـــلَافٌ مُشْـــتَمِرْ ... فِـــي سُـــورَةِ الْكَهْـــفِ وَطَـــهَ والزُّمَـــرْ

تضمن هذه الأبيات الثلاثة تفاصيل كلمتي ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾، إذ لم ترد على نمط واحد، بل على أربعة أوجه خارج عن القياس عند جميع الشيوخ، وخارج عنه مع خلاف لأبي عمرو، وخارج عنه مع خلاف للشيخين، ووارد على القياس عند الجميع، هذا حصرها على حسب ترتيب الناظم:

---

[1] الوسيلة، ص 386.

[2] ممن غفل عن الخلاف في موضع الشعراء أيضا: المهدوي، وابن معاذ الجهني. ينظر: ( هجاء مصاحف الأمصار، ص 109، والبديع، ص 290).

[3] العقيلة، البيت:217، ص 148.وخطر بمعنى: نَبُلَ وعَظُمَ.( الوسيلة، ص 386).

[4] في د:" ما أخذه عن ".

فالخارج عن القياس عند الجميع ما أشار إليه بالبيت الأول وهو ثلاثة: كلمتا[1] ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ الأولين في العقود، وهو: ﴿جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة: 29]، ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المائدة: 33].

واحترز بالأولين فيها عن الثالث، والرابع: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: 85]، ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [المائدة: 95] بحذف صورتي همزتيهما على القياس[2]، والواقع في الشورى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: 40].

وأما الخارج عن القياس مع خلاف لأبي عمرو، فهو ما أشار إليه بالبيت الثاني، وهو واحد في الحشر: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الحشر: 17].

وأما الخارج عنه مع خلاف للشيخين، فهو ما أشار إليه بالبيت الثالث، وهو ثلاثة: في الكهف: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الكهف: 88]، وفي طه: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [طه: 76]، وفي الزمر: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: 34 – 35].

وأما الوارد على القياس عند الجميع فهو المسكوت عنه من بقية مواضع هذه الكلم، [كأخيري العقود، وقد تقدّما][3]، ويفهم ذلك من سكوته عنهما، لبقائهما على القاعدة المتقدمة في فصل: «**وما بعد سكون حذفا**[4]».

**تنبيه**: هذا التفصيل الذي ذكر الناظم عن الشيخين هو ما أشار إليه أبو عمرو في: باب ما رسمت الواو فيه صورة للهمزة على مراد الاتصال أو التسهيل من المقنع، بقوله: «قال محمد بن عيسى في المائدة: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ﴾، وفيها: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وفي الزمر: ﴿جَزَٰٓؤُاْ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ وفي عسق: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ﴾، وفي الحشر: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بالواو، وذلك خمسة أحرف.

---

[1] " كلمتا" زيادة ليست في ز.

[2] في ز:" الواقع".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من د.

[4] ينظر: ص 908 وما بعدها.

**قال**: ومن زعم أنها أربعة ألغى الذي في الزمر، وفي الكهف كتب في مصاحف أهل العراق: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ يعني بالواو، وفي بعض مصاحف أهل المدينة بغير واو.

**وقال**: وقد كتبوا في مصاحف أهل العراق في طه: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ مَن تَزَكَّىٰ﴾، يعني بالواو.

**وقال عاصم الجحـــدري**: في الإمام: ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ بالواو ثلاثة: الحرفان اللذان في المائدة، والحرف الذي في عسق[1]» انتهى.

ولا شك أن تخصيص الجحدري الكلم الثلاث بالحكم مقتض لبقاء ما عداها على الأصل، فيكون الذي في الحشر محذوف الصورة على الأصل، وإلى هذا أشار الناظم بقوله: **«والداني خلاف أثرا»**.

وهكذا قال الجعبري عند قول الشاطبي:

**«جَزَآؤُ حشرٍ وشورى والعقودِ معًا  في الأوَّلَيْنِ وَوَالَى خُلْفُهُ الزُّمَرَا**

**طَهَ عِرَاقٌ ومعْها كهفُها .....  .....[2]»**

« أن كلام الجحدري أفهم خلافا في الحشر زائدا على العظم[3] - يعني العقلية -[4]» انتهى.

ولم ينبّه عليه السخاوي[5]، ولا اللبيب[6].

وقد ذكر أبو داود في العقود مثل ما ذكر أبو عمرو حرفا حرفا إلا أنه لم ينقل كلام الجحدري، ولم يذكر فيها الذي في الكهف.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

[1] المقنع، ص 57، 95.

[2] العقيلة، البيت: 212، 213، ص 147.

[3] في ز:" الناظم".

[4] الجميلة، ق/148-ب.

[5] ينظر: الوسيلة، ص 378-380.

6-و بذلك تصير مواضع الاتفاق عند اللبيب أربعة.الدرة الصقلية ،ق/ 78-ب.

**ثم قال أبو داود:** « وكذلك رسمه - يعنى بالواو - هناك - يعني في ضه - الغازي، [وحكم][1]، وعطاء الخراساني إلا أنهم رسموا هناك الألف قبل الواو، و لم يرسموها بعدها فاعلمه[2]» انتهى.

**ثم قال في الكهف:**« ﴿فَلَهُۥ جَزَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ كتبوه في بعض المصاحف بألف بعد الزاي لا غير ﴿جَزَآءً﴾، وكذا رسمه الغازي، وحكم، وعطاء، وكتبوا في بعضها ﴿جَزَٰٓؤُا﴾ بواو بعدها ألف تقوية للهمزة، لخفائها، دون ألف قبلها، استغناء بفتحة الزاي عنها على الاختصار، وبالأول أكتب لما قدمناه في المائدة[3]» انتهى.

و لم أعثر[4] له في سورة المائدة من التنزيل على ما يشعر ترجيح القياس إلا اقتصار محمد بن عيسى على الخمسة، و لم يعدّ منها الذي في الكهف، فلعلّ ذلك هو المراد [بما قدّمه هناك][5]، و قد ذكر في الزمر مثل ذلك إلا أنه عوّض قوله: «وبالأول أكتب»، بقوله: «وكلاهما حسن[6]».

**وقال في طه:**« كتبوا هنا: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا مَن تَزَكَّىٰ﴾ بواو بعد الزاي صورة للهمزة المضمومة، وألفا [بعدها][7] تأكيدا لخفائها من غير ألف قبلها على الاختصار، لدلالة الفتحة عليها، وفي بعضها بألف بعد الزاي من غير واو، وكلاهما حسن، ووقع في كتاب الغازي بن قيس، وحكم، وعطاء: ﴿جَزَٰٓؤُ﴾ بألف قبل الواو[8] من غير ألف بعدها رسما دون ترجمة، والذي قدمناه المعروف[9]» انتهى.

و لم يعدّ في سورة الحشر ذكر الواقع فيها.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح.

[2] مختصر التبيين، 440/3-441.

[3] مختصر التبيين، 819/3، وانظر: المقنع، ص 95.

[4] في د:" اعتنى ".

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[6] ينظر: مختصر التبيين، 1059/4.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[8] **" بألف قبل الواو" لم ترد في مختصر التبيين.**

9-مختصر التبيين، 849/4 - 850.

فتلخص من كلام الشيخين:

أن الأولين في العقود، والذي في الشورى لا خلاف في رسمها بالواو، وحذف الألف قبلها، وزيادة أخرى بعدها، والواقع في الحشر كذلك لأبي داود، وفيه لأبي عمرو خلاف، ويترجح فيه ما عند أبي داود لتصديره في المقنع بذلك، والواقع في الكهف بالخلاف لهما، ويترجح فيه لأبي عمرو رسمه على خلاف القياس من[1] عزوه لأهل العراق، ومقابلته إياه ببعض المصاحف المدنية المقتضي بمفهومه أن البعض الآخر كالعراقية، ويترجح لأبي داود رسمه على القياس من قوله: «وبالأول أكتب[2]».

والواقع في طه لا يظهر فيه لأحد الشيخين ترجيح.

أما أبو عمرو فمن حيث ذكر عن مصاحف أهل العراق رسمه على خلاف القياس، وذلك مقتض بمفهومه أن غيرهم[3] أو بعضا من غيرهم رسمه على القياس.

وأما أبو داود فقد نص أن كلا منهما حسن، وزاد وجها ثالثا جعله غير معروف، وهو تقديم الألف على الواو.

والواقع في الزمر يترجح فيه من عبارة أبي عمرو وأبي[4] داود في العقود مخالفة القياس.

**والحاصل** أنه يترجح في الكهف القياس للنص أبي داود، وإن أفهم نقل أبي عمرو مقابله، لأن النص مقدّم، ويترجح في طه القياس عملا على الأصل عند تجاذب النظائر من الطرفين، ويترجح في الزمر مخالفة القياس من ظاهر عبارة الشيخين، وقد قلت بيتا بضبط ذلك، وهو:

**ورجِّحن في الكهف مع طه القياس  واعكسه في الزمر تحظ بالأساس[5]**

---

[1] في د:" مع ".

[2] مختصر التبيين، 819/3.

[3] في ح ، ز:" بعضهم"، والمثبت من: د.

[4] في ز:"مع أبي".

[5] وجرى العمل على ذلك. ينظر: بيان الخلاف، ق/41، ودليل الحيران، ص 173، وسمير الطالبين، ص 82، والبديع ،ص 289.

المكتبة القرآنية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

وإنما تنزلت[1] في هذا المقام بتتبع النقل، وإطالة الكلام تحذيرا مما سبق إلى [بعض][2] الأوهام.

**الإعراب**: [«جزاء»][3] يصح أن يكون عطفا كالكلم قبله، ووصف بالمثنى لأنه على تقدير: كلمتا جزاء، أو تقدير: في جزاء وجزاء، و«سورة الشورى» عطف أيضا، والأقرب فيه الرفع لأنه بتقدير: وجزاء بـ«سورة الشورى»، فحذف، [وخَلَفَه][4] في إعراب[5] المضاف [إليه][6] ، «ومن المعهود» في محل حال «سورة»، ويصح أن يكون خبرا عن «سورة» على أنه مبتدأ، أو عن جزاء في صدر البيت على أنه المبتدأ، و«سورة» عطف عليه، ومثلها يصح نصبه على الحال من مرفوع «ذكر»، وهو[7] ضمير «جزاء»، ويصح[8] رفعه، وهو الجاري على الألسنة، ثم الأقرب أنه خبر مبتدأ[9] لدلالة صفته وهي «في الحشر»، والتقدير: وجزاء الكائن في الحشر مثلها، وقوله:« ذكر لابن نجاح[10] » جملة معترضة، واللام بمعنى عند، وأما إعراب: «مثلها ذكر لابن نجاح في الحشر» جملة كبرى، و«في الحشر» متعلق بـ«ذكر» كما أعرب به بعض الشرّاح[11]، فلا يلتئم به المعنى المقصود[12]، كما يظهر بالتأمل، وباقيه واضح.

**قال الشارح ما معناه**:« أن بين: (مشّتهِر) و(الزّمَر) سناد التوجيه[13] » انتهى.

**قلت**: وهذا إن ثبتت رواية (مشتهر) بكسر الهاء، وإلا فلا يتعين، لجواز استعمال اشتهر لازما بمعنى: (شَاعَ)، ومتعديا بمعنى: (تعارَف)، فيكون اسم مفعول بمعنى: (متعارَفا).

---

[1] في د ، ز:" تنازلت ".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[5] في ز:" إعرابه".

[6] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[7] في د:" أو هو ".

[8] في د:" أو واو يصح ".

[9] في ز:" مبتدأ حذف".

[10] في د:" لابن نجاح في الحشر ".

[11] ينظر: تنبيه العطشان، ق/100-ب.

[12] يعني: لخلو الجملة من المحكوم عليه.

[13] التبيان، ق/290-ب.

قال:

[316] وَمَـمَ أُولَـى الْمُـؤْمِنِينَ الْمَلَـؤُا ... فِـي النَّمْـلِ عَـنْ كُـلٍّ وَلَفْـظُ: تَفْتَـؤُا

تضمن البيت كلمتين مما خرج عن القياس.

أما ﴿ ٱلْمَلَؤُا ﴾ في النمل فثلاثة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُآ إِنِّيٓ أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴾ [النمل: 29]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا أَفْتُونِي ﴾ [النمل: 32]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا [1] ﴾ [النمل: 38].

وأما الكلمة الأولى في المؤمنين فهي: ﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِۦ [2] ﴾ [المؤمنون: 24].

واحترز بقيد الرتبة في السورة عن الثانية فيها، وهي: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [المؤمنون: 33]، كما احترز بالسورتين عن الواقع في غيرهما كالأعراف.

**تنبيه:** لما ذكرا أبو عمرو الكلم الأربع عن محمد بن عيسى نقل عن ابن الأنباري أن المرسوم من ذلك بالواو الحرف الأول في المؤمنين لا غير، **ثم قال:** «والصواب ما قال محمد ابن عيسى، وقد روى بشر [3] بن عمر عن هارون بن حاتم الجحدري أن الأربعة في الإمام بالواو [4]» انتهى.

وتضعيف أبي عمرو [ما] [5] قال ابن الأنباري هو السبب في سكوت الناظم عن ذكر الخلاف في ثلاث النمل.

وأما ﴿ تَفْتَؤُا ﴾ ففي يوسف: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا [6] ﴾ [يوسف: 85].

---

[1] ينظر: المقنع، ص 56، ومختصر التبيين، 947/4.

[2] ينظر: المقنع، ص 56، 87 ومختصر التبيين، 889/4.

[3] في د:" بشير ".

[4] ينظر: المقنع، ص 56-57.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح.

[6] ينظر: المقنع، ص 55، ومختصر التبيين، 726/3.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

ولما ذكر الناظم الخلاف في كلم ما قبل هذا البيت احتاج إلى أن يزيد هنا قوله: عن كل، أي كلّ[1] المصاحف أو كتّابها، لرفع توهّم أن كلمتي هذا البيت من ذوات الخلاف أيضا.

**الإعراب**: «الملؤا» مبتدأ، و«في النمل» [صفته][2]، وخبره محذوف تقديره: مرسوم بالواو، وبه يتعلق «عن كلّ»، و«مع أولى المؤمنين» حال من المبتدأ، أو من ضمير خبره، ولفظ «تفتؤا» عطف على المبتدأ، ويحتمل «الملؤا» أن يكون عطفا على «علمآؤا»، و«مع[3] أولى المؤمنين» و«عن كلّ» حالان منه، ولفظ «تفتؤا» عطف كـ«الملؤا».

**قال**:

[317] وَبُـــــرَءَٰٓؤُاْ مَعَـــــهُ دُعَـــــٓؤُاْ ... فِـــي الطَّـــوْلِ وَالـــدُّخَانِ قُـــلْ بَلَـــؤُاْ

تضمن هذا البيت ثلاث كلمات جاءت على خلاف القياس: ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾، و﴿دُعَآءٍ﴾ في الطول، و﴿بَلَٰٓؤٌاْ﴾ في الدخان.

فأما ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ ففي الممتحنة: ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ﴾[4] [الممتحنة: 4].

وأما ﴿دُعَآءٍ﴾ في الطول فهو: ﴿وَمَا دُعَٰٓؤُاْ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾[5] [غافر: 50].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في الرعد.

وأما ﴿بَلَٰٓؤٌاْ﴾ في الدخان فهو: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُم مِّنَ ٱلْـَٔايَٰتِ مَا فِيهِ بَلَٰٓؤٌاْ مُّبِينٌ﴾[6] [الدخان: 33].

واحترز بقيد: «الدخان» عن الواقع في غيرها، وهو في البقرة، والأعراف، وإبراهيم: ﴿وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: 49] [الأعراف: 141] [إبراهيم: 6].

---

[1] في ز:" عن كل".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح.

[3] في د:" وفي النمل ومع..".

[4] ينظر: المقنع، ص 59، ومختصر التبيين، 1198/4-1199.

[5] ينظر: المقنع، ص 59، ومختصر التبيين، 1075/4-1076.

[6] ينظر: المقنع، ص 58، 89، ومختصر التبيين، 1110/4.

**تنبيه**: سكت الناظم عن حذف صورة الهمزة الأولى من: ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾، وقد نص عليه الشيخان[1]، وأجيب عنه بأخذه[2] من قوله بعد:« **وليس قبل الواو فيهن ألف** [3]»، إذ لو صورت الهمزة لصورت ألفا، فلا يصدق[4] فيه سلب وجود الألف قبل الواو.

**ولكن هذا الجواب ضعيف**، إذ المراد بالألف هناك الألف الهاوي لا صورة الهمزة، وأيضا فإن المراد بتلك الألف المباشرة للهمز، وإلا اتسع الظرف، ودخلت همزة الوصل من نحو: ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾، وهمزة القطع من نحو: ﴿أَنۢبَـَٰٔٓؤُاْ﴾، وهما غير داخلتين قطعا.

ويمكن الجواب عن الأول بإعمال عموم اللفظ، وعن الثاني بأن المراد القبلي المباشر خطا للواو، فيدخل: ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾، ويخرج غيره مما أورد[5] في البحث.

**الإعراب**: «برءاؤا» عطف إما على «الملؤ[6]» وإما على «علماؤا»، و«دعاؤا» كذلك، و«معه» حال «دعاؤا»، و«في الطول» صفته، و«الدخان» عطف أيضا، و«بلاؤا» بدل منه، وجملة «قل» معترضة بين البدل والمبدل منه، ويحتمل أن يكون معه «دعاؤا» جملة اسمية مقدمة الخبر، فـ«الدخان» عطف على المبتدأ، ويصح أن يكون «بلاؤا» عطفا على «دعاؤ»، و«الدخان» بالخفض عطفا على «الطول»، فيكون من العطف على معمولي عاملين على القول بجوازه، نقله الفارسي عن جماعة، ولا يصح إعراب «الدخان بلاؤا» جملة كبرى، على أن خبر الثاني محذوف، والتقدير: «الدخان» واقع فيها لأن معناه على هذا الإعراب عار عن الفائدة حتى ينضاف[7] إليه تقدير زيادة تربط المعنى.

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] ينظر: المقنع، ص 59، ومختصر التبيين، 1198/4.

[2] في د:" باحذف ".

[3] في البيت: 322، وانظر: ص 947 وما بعدها.

[4] في ح ، هـ:" يصور"، والمثبت من: د ، ز.

[5] في د:" أراد ".

[6] في د:" البلاء ".

[7] في ز:" يضاف".

قال:

[318] وَيَتَفَيَّؤُا كَذَا يُنَبَّؤُا وَفِي سِوَى التَّوْبَةِ جَاءَ: نَبَؤُا

تضمن هذا البيت ثلاث كلمات مما خالف القياس: ﴿يَتَفَيَّؤُا﴾، و﴿يُنَبَّؤُا﴾ و﴿نَبَؤُا﴾ في غير التوبة.

أما ﴿يَتَفَيَّؤُا﴾ ففي النحل: ﴿يَتَفَيَّؤُا ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ [1]﴾ [النحل: 48].

وأما ﴿يُنَبَّؤُا﴾ ففي القيامة[2]: ﴿يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ [3]﴾ [القيامة: 13].

و لم يذكر الشيخان فيه خلافا، وسيأتي الخلاف فيه عن الشاطبي.

وأما﴿ نَبَؤُا﴾ في غير التوبة فأربعة:

في إبراهيم: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [إبراهيم: 9].

وفي صاد: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ ﴾ [ص: 21]، ﴿ قُلْ هُوَ نَبَؤٌا عَظِيمٌ ﴾ [ص: 67].

وفي التغابن: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ﴾ [التغابن: 5].

هكذا قال في التنزيل في سورة إبراهيم، وزاد:« وسائرها بباء وألف على ثلاثة أحرف [4]».

وقال في التوبة:« و﴿نَبَأُ﴾ بالألف صورة للهمزة المضمومة [5]» انتهى.

ولذا استثنى الناظم الذي في التوبة وهو: ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [التوبة: 70].

---

[1] ينظر: المقنع، ص 55، ومختصر التبيين، 772/3.

[2] في ح:" الإنسان"، والمثبت من: د ، ز.

[3] ينظر: المقنع، ص 56، ومختصر التبيين، 1244/5-1245، وسيأتي ما جرى به العمل في البيت:322، ص 947.

[4] مختصر التبيين، 747/3-748.

[5] مختصر التبيين، 631/3.

وأما أبو عمرو فذكر في باب ما رسمت فيه الواو صورة للهمزة بسنده إلى محمد بن عيسى أنه قال:« في إبراهيم ﴿نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ﴾، وفي ص: ﴿نَبَؤُاْ عَظِيمٌ﴾، وفي التغابن: ﴿نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [كلها[1]] بالواو والألف.

**قال**: وكل ما في القرآن على وجه الرفع فالواو فيه مثبتة، وكل ما عدا غير وجه الرفع فليس فيه واو هو نبأ [التوبة[2]] [3]» انتهى.

وقال في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل العراق:« وفي ص: ﴿نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ﴾ بالواو [4]» انتهى.

**تنبيه**: قد علمت من النقول المسرودة أن استثناء ﴿نَبَأُ﴾ الواقع في التوبة لأبي داود صحيح.

وأما استثناؤه لأبي عمرو فموافق لأول كلامه المعين فيه مواضع الواو، إذ لم يذكر من جملتها الذي في التوبة، ومخالف للكلية التي في آخره، مع أن الظاهر أن تعميم محمد بن عيسى بعد تعيين المواضع المتقدمة إنما أتى به لإفادة القاعدة الحاكمة على ما عسى أن يكون بقي من هذا اللفظ لم يذكر.

وحينئذ: فكان حق[5] الناظم أن لا يستثنيه لأبي عمرو وإلا كان التعميم ضائعا، وكأن الناظم والله أعلم استثناه[6] إلغاء لظاهر ذلك العموم تبعا للشاطبي، لتأيد ذلك عنده بموافقة ما عند أبي داود باستثناء **ابن أشته، والطلمنكي** له أيضا، كما نقله **الشارح** عنهما[7]، وبأنه في الشامي بالألف، كما نقله **السخاوي** عنه[8].

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ، والمثبت من: د ، ز.

[2] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[3] المقنع، ص 55.

[4] المقنع، ص 100. وفيه:" بالواو والألف".

[5] في: ح ، هـ ، د:" من حق"، والمثبت من: ز.

[6] في ز:" استثناؤه".

[7] التبيان، ق/291.

[8] الوسيلة، ص 381.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

**الإعراب**: «يتفيؤا[1]» عطف كالألفاظ قبله، و«كذا ينبؤا» جملة مقدمة الخبر، وجملة «جاء نبؤا في سوى التوبة» فعلية أي: جاء كذلك، ويحتمل البيت غير هذا من الإعراب، وباقيه واضح[2].

**قال**:

[319] ثُمَّتَ: فِيكُمْ شُرَكَاؤُلْ يَدْرَؤُلْ وَشُرَكَاؤُلْ شَرَعُولْ وَتَظْمَؤُلْ

تضمن البيت ثلاث كلمات مما خالف القياس: ﴿شُرَكَآؤُا﴾ في موضعين، و﴿يَدْرَؤُا﴾، و﴿تَظْمَؤُا﴾.

أما ﴿فِيكُمْ شُرَكَآؤُا﴾ ففي الأنعام: ﴿أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَآؤُا[3]﴾[الأنعام: 94].

وأما ﴿شُرَكَآؤُا شَرَعُوا﴾ ففي الشورى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَآؤُا شَرَعُوا لَهُم[4]﴾[الشورى: 21].

واحترز بقيد ﴿فِيكُمْ﴾ و﴿شَرَعُوا﴾ عن الخالي عنهما نحو: ﴿فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَكِسُونَ﴾[الزمر: 29]، ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَآءُ فَلْيَأْتُوا﴾[القلم: 41].

وأما ﴿يَدْرَؤُا﴾ ففي النور: ﴿وَيَدْرَؤُا عَنْهَا ٱلْعَذَابَ[5]﴾[النور: 8].

وأما ﴿تَظْمَؤُا﴾ ففي طه: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا[6]﴾[طه: 119].

ثم لا يخفى أنه لا يندرج فيه ﴿ظَمَأٌ﴾[التوبة: 120].

**الإعراب**: «ثمت» حرف مؤنث بالتاء مفتوحة وسكونها لغة، وهي هنا للترتيب الذكري، وباقيه واضح.

---

[1] في ز:" يفتؤا".

[2] إعراب هذا البيت كله سقط من د، وملحق في هامشها.

[3] ينظر: المقنع، ص 57، ومختصر التبيين، 3/503-504.

[4] ينظر: المقنع، ص 57، 101، ومختصر التبيين، 3/503-504، 4/1090.

[5] ينظر: المقنع، ص 55، ومختصر التبيين، 4/901.

[6] ينظر: المقنع، ص 55، 100، ومختصر التبيين، 2/84-85.

قال:

[320] وأَتَوَكَّـــؤْ، وَمَـــا نَشَـــؤْ فِـــي هُـــودَ، وَالْخِـــلَافُ فِـــي: أَبْنَـــؤْ

تضمن البيت ثلاث كلمات مما خالف القياس: ﴿أَتَوَكَّؤُا﴾، و﴿مَا نَشَـَٔؤُا﴾ في هود، و﴿أَبْنَـٰٓؤُا﴾ على خلاف فيه.

أما ﴿أَتَوَكَّؤُا﴾ ففي طه: ﴿أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا [1]﴾ [طه: 18].

وأما ﴿نَشَـَٔؤُا﴾ فهو: ﴿أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَـَٔؤُا [2]﴾[هود: 87].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه نحو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ﴾[يوسف: 56]، وبقيد السورة عن المقترن بما في غيرها، وهو في الحج: ﴿وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ﴾ [الحج: 5]، على أنه لو اكتفى بقيد السورة أولا لكفاه.

وأما ﴿أَبْنَـٰٓؤُا﴾ المختلف فيه ففي العقود: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَـٰٓؤُا ٱللَّهِ﴾ [المائدة: 18].

وقد ذكره الشيخان[3] بالخلاف، ورجح فيه أبو داود الواو خلاف القياس قائلا:« ولا أمنع من القياس [4]».

**الإعراب**: واضح

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] ينظر: المقنع، ص 55، 100، ومختصر التبيين، 842/4.

[2] ينظر: المقنع، ص 58، ومختصر التبيين، 697/3.

[3] ينظر: المقنع، ص 93.

[4] ينظر: مختصر التبيين، 436/3.

قال:

[321] وعَنْ أَبِي داود أَيْضًا ذُكِرَ ... فِي لَفْظِهِ أَنْبَؤُا الَّذِي فِي الشُّعَرَا

[322] وَفِي يُنَبِّؤُا فِي الْعَقِيلَةِ أَلِفْ .....

لما قدم أن ﴿ أَنۢبَـُٔوٓاْ ﴾ مما خالف القياس فصورت همزته بواو وألف بعدها، وكذا ﴿ يُنَبَّؤُاْ ﴾، استدرك الخلاف في ثاني كلمتي الأول لأبي داود[1]، وفي الثاني للشاطبي.

وقد ذكر أبو داود في ﴿ أَنۢبَـُٔوٓاْ ﴾ خلافا للمصاحف، وزاد من النقل لكلا الوجهين ما لا يقتضي ترجيحا[2].

وقال الشاطبي في ﴿ يُنَبَّؤُاْ ﴾: « **وفي ينبؤا الإنسان الخلاف** [3]».

**قال السخاوي في شرحه**:« وقال محمد بن عيسى في كتابه: ﴿ يُنَبَّؤُاْ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ بالواو والألف، الواو قبل الألف لأهل الكوفة، وبإسقاط الواو لأهل المدينة، ثم قال: ورأيت في المصحف الشامي ﴿ يُنَبَّؤُاْ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ بغير واو [4]» انتهى.

ونقله مؤذن بترجيح القياس فيه، وذلك من[5] عزوه لأهل المدينة.

ونقل الشيخين بخلافه، لجزمهما فيه بمخالفة القياس[6].

---

[1] أي التي في الشعراء، الآية:6.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 469/3، 921/4. وجرى العمل بالواو بعدها ألف. ينظر: دليل الحيران، ص 176، وسمير الطالبين، ص 82.

[3] العقيلة، البيت: 218، ص 148. وهو من زيادات العقيلة على ما في المقنع. ينظر: دليل الحيران، ص 176.

[4] الوسيلة، ص 387.

[5] في د:" عن ".

[6] وجرى العمل في مصاحف أهل المشرق بالواو وألف بعدها، جريا على أصولهم، وهو صواب، وجرى العمل في مصاحف أهل المغرب بروايتي ورش وقالون، بواو وألف بعدها، وهو مخالف لأصولهم المدنية. ينظر: المقنع، ص 56، والتبيان، ق/292، ودليل الحيران، ص 176، وسمير الطالبين، ص 81.

**الإعراب**: مرفوع «ذكرا» ضمير الخلاف، و«في ينبؤا» متعلق بـ«ألف»، وقد سكنه إجراء للوصل مجرى الوقف، و«في العقلية» في محل حال مرفوع «ألف»، ولا يتوهم من هذا الإعراب جواز تعلق حرفي جر لمعنى[1] واحد بعامل واحد، وباقية واضح.

**قال**:

[.....] ..... وَلَيْسَ قَبْلَ الْوَاوِ فِيمِنْ أَلِفٌ

لما فرغ من سرد الكلم التي خالفت القياس فصورت همزتها واوا، وزيدت ألف بعدها: أخبر هنا مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل أن الألف منتفية[2] [خطا[3]] قبل الواو التي هي صورة للهمزة، يعني مما فيه الألف قبلها لفظا.

وقد وجه الشيخان حذفها بالاختصار والاكتفاء، بدلالة الفتحة [قبلها [4]] عليها، وقد كان محل هذا الشطر حذف الألفات لكن مراعاة المناسبة والاختصار حسّنت[5] ذكره هنا.

**تنبيهات: الأول**: صريح ترجمة هذا الفصل: أن الواو صورة للهمزة، وأن الألف بعدها زائدة.

أما أن الواو صورة للهمزة، فعليه اقتصر أبو عمرو في المقنع[6]، وكذا أبو داود في التنزيل، لكنه أشار عند كلامه على ﴿جُزْءًا﴾ في العقود إلى أن [في[7]] بابه ستة أوجه[8].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] في د:" بمعنى ".

[2] في ح ، د:" منقلبة"، والمثبت من: ز.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[5] في د:" حسبما ".

[6] المقنع، ص 55-59.

[7] "في" سقط من ز.

[8] ينظر: مختصر التبيين، 442/3.

وقد ذكر أبو عمرو في **المحكم** هذه السنة، وأوضحها[1]، وكذا أبو داود **في الـــذيل**[2]، وذكرا فيما لم يتقدم الهمزة فيه ألف: وجهين[3].

وأما أن الألف زائدة، فعليه اقتصر الشيخان في الرسم[4]، وذكرا فيه في **المحكم والذيل** وجهين[5].

فمسّت الحاجة إلى استيفاء ذكر ما قيل في القسمين من الأوجه في كل من الحرفين، وإن لم يذكرها الشيخان في الرسم.

**قال أبو عمرو في المحكم، ومثله لأبي داود:**« فأما [الواو[6]] التي صوروها[7] في جميع المصاحف، وأتبعوها الألف في نحو قوله: ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾، و﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾، وشبهه مما الألف قبل الهمزة فيه، فإنها تحتمل ستة أوجه:

**أحدها:** أن تكون صورة الحركة.

الثاني: أن تكون الحركة نفسها.

**الثالث:** أن تكون بيانا للهمزة.

**الرابع:** أن تكون علامة لإشباع حركتها في الوصل.

**الخامس:** أن تكون صورة للهمزة على مراد وصل الهمزة بما بعدها من الكلمة، فتكون كالمتصلة في اللفظ، وإن كانت منفصلة في الخط، من حيث أريد بها الوصل.

---

[1] النص المقصود محل الشاهد ساقط من الطبعة الموجودة عندي من المحكم.

[2] أصول الضبط، ص 237-242.

[3] أصول الضبط، ص 243-244.

[4] ينظر: المقنع، ص 42، 58-59 ومختصر التبيين، 3/441-442.

[5] النص في المحكم في الجزء المفقود، وفي أصول الضبط في ص 237-238.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من: ز.

[7] في ز:" صورتها".

ومن هذه الخمسة الأوجه، تكون الألف بعدها زائدة لأحد المعنيين المذكورين:

إما شبه الواو بواو الجمع، التي يلحق الألف بعدها من حيث وقعت طرفا مثلها، وهو قول أبي عمرو بن العلاء، وإما تقوية للهمزة وبيانا لها[1]، وهو قول الكسائي[2]» انتهى.

**[قال التنسي[3]]**:« وقد يقال أنها زيدت للفصل عما بعدها دلالة على تمام اللفظة، وأنها يمكن الوقف عليها، ويكون احترازا من نحو: ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ مما اتصل به الضمير، فصارت الهمزة فيه متوسطة، ولعله مراد ابن العلاء[4]» انتهى.

**ثم قال أبو عمرو**:« **والسادس**: أن تكون الواو والألف معا صورتين للهمزة[5] مراد بهما وصلهما والوقف عليهما، فالواو صورة الوصل[6]، لأن الهمزة إذا توسطت خطا، أو تقديرا، وتحركت بالضم، صورت بالحرف الذي حركتها منه، لأنها عليه تسهل، ومنه تقرب في تلك الحال، وهو الواو. والألف صورة للوقف، لأن الهمزة إذا تطرفت بأي حركة تحركت، وانفتح ما قبلها، صورت بالحرف الذي منه الفتحة، وهو الألف، سواء أريد بها التحقيق أو التليين[7].

فإذا نقط هذا الضرب جعلت الهمزة على الأربعة الأوجه:

**الأول**: نقطة بالصفراء قبل الواو وبعد الألف الممدودة التي ترسم بالحمراء في بياض السطر، وجعلت حركتها نقطة بالحمراء في الواو إذا جعلت صورة لها، وأعريت منها إذا

---

[1] رد أبو العباس المهدوي توجيه الكسائي، وجوّد الداني التوجيهين. ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، ص 94، والمقنع، ص 58-59.

[2] ينظر: أصول الضبط، ص 237-238.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] الطراز للتنسي، ص 366.

[5] في ح ، هـ:" للهمزتين"، والمثبت من: د ، ز.

[6] في ح:" همزة الوصل"، والمثبت من: د ، ز.

[7] حصر المهدوي ذلك في توجيه واحد وأضرب عن ما عداها، فقال:« وجميع ما صورت الهمزة فيه من هذه المواضع حرفا كالحرف الذي منه حركتها، فلأن حركتها أولى بها من حركة غيرها». هجاء مصاحف الأمصار، ص 94. وبيان ذلك أن الذي لا ألف قبل همزته نحو: ( تفتؤا)، فتصح فيه كون الواو صورة للهمزة على الوصل، والألف صورة لها على الوقف، ولا كذلك نحو: ( علمتؤا )، فإن تصويره بالواو على الوصل ظاهر، وأما بالألف على الوقف فليس كذلك، إذ هي همزة إثر ساكن. ينظر: الطراز، ص 366.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

جعلت الحركة، وجعلت أمام الهمزة إذا جعلت الواو تقوية لها، أو علامة لإشباع تلك الحركة، وجعل على الواو والألف بعدها دارة صغرى، علامة لزيادتها في الخط واللفظ.

وإذا نقط ذلك على الوجهين الأخيرين من الستة [جعلت[1]] الهمزة في الواو نفسها، وحركتها أمامها، وجعل على الألف في سائر الوجوه دارة علامة لزيادتها، إلا في الوجه الذي تجعل فيه مع الواو صورتين، فإنها تعرّى من تلك العلامة، لأنها دالة على معنى مستقر في النطق ثابت في اللفظ، وهو في الوقف على الهمزة التي تحقق فيه أو تقلب ألفا[2].

**قال أبو عمرو**: وأما ما تحتمله الواو إذا لم تقع بعد ألف[3]، ووقعت بعد متحرك فوجهان لا غير:

**أحدهما**: أن تكون صورة للهمزة على مراد وصل الكلمة التي هي آخرها بالكلمة المتصلة بها، وجعل المنفصل كالمتصل، وتكون الألف بعدها زائدة.

**والثاني**: أن تكون هي والألف صورتين للهمزة على ما بيناه.

فإذا نقط[4] ذلك جعلت الهمزة في الواو، وجعلت حركتها أمامها، وجعل على الألف دارة، علامة لزيادتها في الوجه الأول، وأعريت من ذلك في الوجه الثاني.

**فإن قيل**: من أين خصت حروف المد بأن تزاد فيما ذكرت من الكلم للمعاني التي شرحتها، هلا زيد غيرها من الحروف لذلك؟

**فعن ذلك جوابان:**

**أحدهما**: أنهن لما كن إنما يزدن مع الهمزة، إما قبلها، وإما بعدها في ذلك، وكانت الهمزة قد شاركتهن في أشياء منها:

أنها حرف علة كهنّ، وأنها تقلب في التخفيف إليهن، وأنها تصور بصورتهن، وأن الألف من مخرجها، وأن مد الياء والواو ينقطع عندها، تأكد بذلك ما بينها وبينهن، فوجب[5] تخصيصهن بالزيادة معها، إذ هن أولى بذلك من غيرهن من سائر الحروف.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[2] ينظر: أصول الضبط، ص 241-242.

[3] في ح ، د:" إذا لم يقع بعدها ألفا "، والمثبت من: ز.

[4] في ز:" نقطتَ".

[5] في ز:" فوجدت".

**والثاني**: أنهن لما خصص[1] بالحذف للاختصار، وجب أن يخصصن بالزيادة[2]» انتهى.

**الثاني: قال التنسي**:« وانظر لِم لَم يقولوا صور باب ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ بالألف على الأصل، والواو تقوية للهمزة، ولا يضر تقديمها، لأن المُقَوِّي للشيء يصح[3] أن يتقدمه كما صرح به **الداني**[4] في: ﴿ لَأَاْذْبَحَنَّهُ ﴾.

ولعلهم رأوا أن تقدم المقوِّي خاص بالألف، لخفتها، أو أصالتها، أو موافقتها للهمزة في المخرج[5]».

**الثالث**: إنما انفرد القسم الأول - وهو ما تقدم همزته ألف - بالوجوه الأربعة الأُوَل، ولم يجر[6] مثلها في القسم الثاني، وهو ما لم يتقدم همزته ألف، لأنها كلمة مبنية على أن الهمزة لا صورة لها، لوقوعها متطرفة بعد ساكن، وقياس الهمزة في القسم الثاني التصوير، فلم يمكن جريان تلك الأوجه فيها.

**الرابع: قال أبو داود في توجيه الخامس من أوجه القسم الأول ما نصه:**

« والخامس أن تكون - أي الواو - صورة للهمزة على مراد فصل الهمزة مما بعدها من الكلام، فتكون كالمتصلة في اللفظ، وإن كانت منفصلة في الخط من حيث أريد بها الوصل[7]» انتهى.

**هكذا وجدته في ثلاث نسخ من ذيل التنزيل مظنون بها** الصحة، وإحداهن منتسخة من أصل أبي داود:« على مراد فصل الهمزة مما بعدها بالفاء[8] عوض الواو، وعلى هذه

---

[1] في د:" مما خصصن ".

[2] هذا النص مفقود في المطبوع من كتاب المحكم. وقد حقق الكتاب كاملا، وألحق النقص: الشيخ: خالد الحِيص من دولة الكويت، حققه في المغرب، واتصلت به فوعدني بإرسال نسخة مطبوعة بعد طبعه، وأنه سيطبع قريبا وإلى ساعة تدويني هذا النص لم أحصل على شيء من ذلك، وقد أشار محقق المحكم المطبوع الآن الشيخ عزت حسن: أن مقدار عشر ورقات سقط من النسخة التي اعتمد عليها في طبع كتابه. ينظر: المحكم، ص 179.

[3] في ز:" لا يصح".

[4] في المحكم، ص 176-177.

[5] الطراز، ص 369-370.

[6] في د ، ز:" يجز ".

[7] أصول الضبط، ص 237.

[8] في ح:" بالواو"، والمثبت من: د ، ز.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الصورة **نقـــل الشـــارح**[1] كلام **المحكـــم** المتقدم حسبما رأيته في نسختين عتيقتين [من الشرح[2]]، وهو مشكل لأنه يناقض الكلام الذي بعده.

**ويظهر لي أن صوابه** كما نقلته قبل عن المحكم:« على مراد وصل الهمزة بما بعدها ».

وهكذا قرّر أبو داود هذا التوجيه في القسم الثاني، وهو ما لم يتقدم الهمزة فيه ألف، وهذا المعنى هو الذي يصح في النظر، لأن الهمزة المضمومة بعد الألف إنما يكون قياس تصويرها بالواو بتقدير توسطها، واتصالها بما بعدها، لا بتقدير تطرفها و انفصالها عنه[3]، إذ قياسها على هذا التقدير عدم التصوير.

**نعم وقع في نقل الجعبري** عن المقنع: في ترجمة هذا الفصل ما نصه: باب ما رسمت فيه الواو صورة للهمزة على مراد الانفصال أو التسهيل، فقال في تفسيره:« أي التطرف والتخفيف [4]».

**ثم قال بعد بنحو ورقـــتين**:« وجه تصوير الهمزة واوا أن قياس تخفيفها في الوصل والوقف بالروم كالواو، فرسمت عليه، وهو معنى قول المقنع أول الباب: على مراد الانفصال أو التسهيل، وقبله[5] على مراد الوصل [6]» انتهى.

فأنت ترى كيف قرّر ما وقع في نسخته من أن الواو رسمت صورة للهمزة على مراد الانفصال والتسهيل بأن المراد بالانفصال والتسهيل الوقف بالروم والتخفيف، وما وقع في المقنع قبله يعني في باب ما رسم بإثبات الألف على اللفظ أو لمعنى من قوله:

« و﴿إِنَّا[7] بُرَءَٰٓؤُاْ﴾، وشبهه مما رسمت الهمزة المتطرفة المضمومة فيه واوا على مراد الوصل [8]»، بأن[9] المراد تنزلها منزلة المتوسطة، وهذا تحرير وتوفيق بين الموضعين، على أن هذا

---

[1] في التبيان، ق/292-ب.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] في ز:" حق".

[4] الجميلة، ق/147-ب-148-أ.

[5] في ح ، د:" قوله"، والمثبت من: ز.

[6] الجميلة، ق/151-أ.

[7] في ح ، د ، ز:" وأما"، والصواب ما أثبت.

[8] المقنع، ص 42.

[9] في ز:" لأن".

الذي حكاه عن ترجمة المقنع لم أرد فيه، وإنما رأيت فيه في أول الترجمة على مراد الاتصال أو التسهيل[1]، وهذا هو المتعارف الذي تعضده النصوص والأنظار والله أعلم.

**الخامس**: يُشكِل قول الشيخين:« لأن الهمزة إذ تطرفت بأي حركة تحركت، وانفتح ما قبلها صورت بالحرف الذي منه الفتحة، وهو الألف ».

ووجه[2] الإشكال أن الكلام إنما هو في قسم ما تقدم الهمزة فيه ألف، وهذه قياسها أن لا تصور كما تقدم في قوله:« **وما بعد سكون حذفا**[3] »، وإنما يتجه هذا في قسم ما لم يتقدم الهمزة فيه ألف، كما ذكراه فيه بعد.

وأما قولهما بعد ذلك النص: « سواء أريد بها التحقيق أو التليين »، فمعناه والله أعلم: أنها تكتب ألفا لمن سهل الهمزة لفظا أو حققها.

أما لمن سهلها فظاهر.

وأما لمن حققها فكذلك أيضا، لأنه يعتبر في تصويرها حال تخفيفها، ولو لم يؤخذ به في اللفظ.

**الســـادس**: سيأتي الفرق بين كون الواو في باب: ﴿ **شَرَوُا** ﴾ صورة للحركة، وكونها نفس الحركة عند الكلام على ﴿ **لَأَاْذَبَحَنَّهُۥٓ** ﴾[4].

**الإعراب**: واضح. وبقي «ألف» و«ألف» الجناس.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] كما في المقنع، ص 55.

[2] في ز:" وهو".

[3] في البيت: 297، انظر: ص 908.

[4] ينظر: ص 979-981.

قال:

[323] فَصْلٌ وَلِنْ مِنْ بَعْدِ ضَمَّةٍ أَتَتْ ... أَوْ كَسْرَةٍ فَمِنْهُمَا إِنْ فُتِحَتْ

[324] كَمِائَةٍ وَفِئَةٍ وَهُزُوًا ... وَمُلِئَتْ مُؤَجَّلاً وَكُفُوًا

تقدم أن الهمزة بحسب تقسيم الناظم أربعة فصول: فصل المبتدأة، وفصل المتحركة المسبوقة بساكن وسطا وطرفا، وفصل الساكنة متوسطة ومتطرفة مع المتحركة المتطرفة بعد متحرك، وفصل المتحركة المتوسطة بعد متحرك، وهي في التحقيق سبعة أقسام:

مبتدأة ولا تكون إلا متحركة.

ومتوسطة ساكنة، [ومتوسطة[1]] ساكن ما قبلها.

ومتوسطة متحركة متحرك ما قبلها.

والمتطرفة ثلاثة أيضا كالمتوسطة، إلا أن الناظم جمع ما اتفق حكمه منها كما قدمناه قريبا طلبا للاختصار، فأدرج في الفصل الثاني قسمين، وفي الثالث ثلاثة، فكانت الفصول أربعة كما سبق، وقد عقد هذا الفصل لبقية أقسام الهمزة، وهو:

قسم المتوسطة متحركة بعد متحرك، وهو يشتمل على تسعة أضرب، ناشئة من ضرب ثلاث حركات الهمزة في ثلاث حركات ما قبلها، وستأتي أمثلتها، وهي راجعة إلى نوعين:

نوع يصور من جنس حركة ما قبله، ونوع يصور من جنس حركة نفسه، إلا ما استثنى منه، وقد صدّر هذا الفصل بالنوع الأول.

فأخبر أن الهمزة إذا كانت مفتوحة بعد ضمه أو كسرة، فإنها تصور من مجانس تلك الضمة، وهو الواو، والكسرة، وهو الياء، لأن قياس تخفيفها بعد الضمة الإبدال واوا، وبعد الكسرة الإبدال ياء.

ثم مثّل للأول بـ: ﴿هُزُوًا﴾، و﴿مُؤَجَّلًا﴾، و﴿كفؤا﴾.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من: ز.

وللثاني: بـ: ﴿مِأْئَةَ﴾، و﴿فِئَةٍ﴾، و﴿مُلِئَتْ﴾، ومنه نحو:﴿ نُنشِئَكُمْ ﴾ مما هو في الأصل متطرف، ولكنه صار في حكم المتوسط بسبب اتصال ضمير[1] متصل به.

**تنبيه:** من اقتصار الناظم في الأمثلة الستة على المتوسطة تعلم صحة ما قدمته قريبا أن الفصل إنما انعقد للمتوسطة، ولا تندرج فيه المتطرفة نحو:﴿بَادِئَ ٱلرَّأْيِ ﴾ [هود: 27] في قراءة من همز ﴿بَادِيَ﴾ وإن كان البيت الأول يمكن صدقه بها، لأن هذه[2] [قرّرت[3]] في صريح قول الناظم قبل: « **و طرفا إن حركت** [4]».

**الإعراب:** واضح.

**قال :**

[325] وَبَعْدَ كَسْرٍ إِنْ أَتَتْ مَضْمُومَهْ ... كَذَاكَ أَيْضًا أَحْرُفٌ مَعْلُومَهْ

[326] نَحْوُ نُنَبِّئُهُمْ أَنَبِّئُكْ ... وَبَابِهُ وَقَوْلُهُ: مَنُقْرِئُكْ

أخبر أن الهمزة إذا وقعت مضمومة بعد كسرة فإنها تصور من جنس حركة ما قبلها أيضا وهو الياء، ولكن لا مطلقا، بل في أحرف - أي كلمات - معلومة - أي محصورة -.

وأما غير تلك الكلمات من بقية هذا الضرب فقد صور من[5] نفسه، كما يأتي في عموم البيت بعد هذا، وسبب افتراق هذا الضرب افتراق[6] لغة العرب فيه، وعلى اختلافها جاء اختلاف النحاة:

---

[1] في ز:" ضم".

[2] في د:" هذه الترجمة ".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح. وفي ز مكانها:" اندرجت".

[4] مر في البيت: 307، انظر: ص 925.

[5] في د:" من جنس حركة ".

[6] في د:" اختلاف ".

**فذهب الأخفش**: إلى أن هذا الضرب يسهّل إما بين[1] نفسه وبين مجانس حركة ما قبله، وإما بإبداله ياء محضة[2].

**وذهب سيبويه**: إلى أنه يسهّل بينه وبين مجانس حركة نفسه[3].

فجاء المصحف على وفق اللغتين، فصورت الهمزة فيه ياء في كلم محصورة، وهي: ﴿نُنَبِّئُهُم﴾ و( **أنبِّئك** ) وبابه نحو:[ ﴿ **قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم** ﴾[4]]، ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ ﴾، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾، و﴿سَنُقْرِئُكَ ﴾، ونحوه مما لم تتمحض الهمزة فيه للتوسط بسبب اتصالها بضمير مفعول، وإن شئت قلت مما لم تقع فيه بعد الهمزة واو جمع، وصور سائر ما عدى الكلم المحصورة من جنس حركة نفسه، وذلك نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ ﴾، و﴿الْخَاطِئُونَ﴾، و﴿مَـــــالِئُونَ﴾، و﴿مُتَّكِئُونَ ﴾، و﴿أَنْبِئُونِي ﴾، و﴿لِيُطْفِئُوا ﴾، و﴿لِّيُوَاطِئُوا ﴾، ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ ﴾ وشبهه مما تمحض الهمز فيه للتوسط، بسبب اتصاله بواو، وهي ضمير جمع، أو علامة رفع، وإن شئت قلت مما وقع بعد الهمز فيه واو جمع، وإنما خص كلا بما خص به، لأن الجمع أثقل من المفرد، فعدلوا فيه إلى الواو، ليجدوا لحذفها مسلكا، وهو تأديتها إلى اجتماع صورتين، كذا قالوا.

**ويظهر لي** أنهم خصوا عندما أرادوا الإشارة إلى اللغتين مما اتصل به ضمير المفعول بتدبيره من جنس حركة ما قبله، لكونه في معنى المتطرف، وذلك لعدم شدة اتصال المفعول بالفعل، كما قيل في: ﴿مَلَائِهِ﴾، و﴿أَوْلِيَآئِهِ﴾ رفعا وجرا، عند اتصاله بمضمر، وكذا: ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ ﴾ في يوسف على وجه، مع أنها أشد اتصالا لكونها مضافا إليها، ولا كذلك

---

[1] في ز:" من".

[2] قال الشاطبي رحمه الله تعالى:

« والأَخفش بعد الكسر ذا الضم أبدلا » ينظر: اللآلي الفريدة، 306/1، 309.

[3] قال الشاطبي:« وفي غير هذا بين بين »ينظر: اللآلي الفريدة، 305/1-306، والمحكم، ص 140، والكتاب لسيبويه، 541/3-544.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

القسم الآخر لتأكد اتصال ما لحق الهمزة، ونظيره ما وجّهوا به تسكين آخر الماضي المتصل بضمير الفاعل دون المتصل بضمير المفعول، والله أعلم.

**الإعـــراب**: «أحرف» مبتدأ على حذف مضاف، أي: همزة أحرف، و«معلومة» صفته، وكذاك» خبره، و«بعد كسر» حال من ضمير الخبر، و«إن أتت مضمومة» شرط حذف جوابه لدلالة الجملة الاسمية عليه.

**وسبك البيت على هذا الإعراب**: همزة كلمات محصورة مستقرة كما تقدم في أنه يدبَّر[1] من جنس حركة ما قبله، حال كون تلك الهمزة بعد كسر إن أتت مضمومة.

ويحتمل أن يكون «بعد كسر» ظرف «أتت» قدم على الشرط الذي له الصدر، كما تقدم في الإعراب الأول، لتوسعهم في الظروف، و«إن أتت» شرط، و«مضمومة» حال ضمير «أتت»، **وكذاك أحرف**» جملة اسمية مقدمة الخبر، وهي جملة الجواب، وحذف الفاء من صدرها على حد: « من يفعل الحسنات الله يباركها[2] ».

**وسبكه على هذا الإعراب**: وإن أتت الهمزة مضمومة بعد كسر، فهمزة كلمات من أفراد هذا الضرب محصورة مستقرة، كما تقدم.

ويحتمل البيت غير هذين الوجهين من الإعراب، ولكنهما أقرب ما ظهر لي فيه، وإعراب البيت الثاني واضح.

**قال**:

[327] وَكَيْفَمَا حُرِّكَتَ أَوْمَا قَبْلَمَا ... فِي غَيْرِ هَذِهِ فَلاَحِظْ شَكْلَمَا

[328] كَذَا يَنُوبُ وَمُثِلَتْ يَذْرَؤُكُمْ ... وَمَأْلُوا بَارِئِكُمْ يَكْلَؤُكُمْ

لما فرغ من النوع الأول من نوعي هذا الفصل شرع في النوع الثاني.

فأخبر أن الهمزة إذا حركت هي، وحرك ما قبلها أيضا، كيف ما كانت حركة كل منهما، و لم تكن واحدا من هذه الأوجه التي تقدمت في هذا الفصل[3]، فإنه يلاحظ شكلها،

---

[1] في ح:" يدير"، والمثبت من: د ، ز.

[2] في د ، ز:" يشكرها ".

[3] " في هذا الفصل" زيادة من: ز.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

أي ينظر في تصويرها إلى حركتها، فتصور من مجانسها، فإن كانت فتحة صورت ألفا، وإن كانت ضمة صورت واوا، وإن كانت كسرة صورت ياء، وقد تقدم أول هذا الفصل أنه يشتمل على تسعة أضرب، تقدم في النوع الأول منه ضربان، وكلمات من أحد النوع[1] الثاني[وهذه الأمور المتقدمة هي المحترز عنها بقوله:« في غير هذه »[2]].

وبقي لهذا النوع سبعة أضرب:

ضرب من المفتوحة، وهي الواقعة بعد فتح، وأضرب المضمومة بعد الحركات الثلاث، إلا ما تقدم من كلم الواقعة بعد كسر، وأضرب المكسورة بعد الحركات الثلاث أيضا، ولم يرتب الناظم مُثُلَها، بل أتى بها بحسب ما تأتّى له مع النظم، وترتيبها: ﴿سَأَلُوْا﴾،ثم:﴿يَئِسُوا ﴾، ﴿سُئِلَتْ ﴾، ﴿بَارِئِكُمْ ﴾، ثم:﴿يَذْرَؤُكُمْ ﴾،﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾، ﴿مُتَّكِئُونَ ﴾.

**تنبيهات: الأول**: أسقط الناظم المثالين الأخيرين، رفعا لتوهم أنهما مما تصور همزته تحقيقا، وإن أدى إلى اجتماع صورتين، فيكونان من جملة المستثنى الآتي في قوله:« **وأثبتت في سيئا والسيئ**[3] » البيت.

وهذا المعنى بنفسه هو الذي راعى في تمثيله بـ: ﴿يَئِسُوا ﴾ لما[4] صورت همزته ياء، فاعتمد عليه حتى لم يحتج إلى إعادة ذكره في جملة المستثنيات الآتية، ولا شك أن هذا تسديد تأيّد بالنظر[5].

---

[1] في ح ، د:" الثالث"، والمثبت من: د ، ز.

[2] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

[3] في البيت: 336، انظر: ص 972.

[4] في د:" إنما ".

[5] في ح ، د:" بالنظائر"، والمثبت من: ز.

و أما دعوى **بعضهم** اندراج ﴿بَئِيس[1]﴾ في ﴿يَبِسُواْ﴾ مدركا على هذا التسديد، وأن همزته تصور ياء أخذا[2] من كلام الناظم[3]، فلا يخفى ضعفها[4].

**الثاني**: من التقرير[5] المتقدم في هذين البيتين تعلم أن البيتين المتقدمين وهما قوله:« **وبعد كسر** إلى آخره »، في معنى الاستثناء من حاصل هذين البيتين، وإن لم يصرح الناظم باستثناء، بل قدم الكلام على تلك الكلم، لمشاركتها للضربين الأولين في الحكم، مع أنها من أفراد أحد الضروب السبعة التي تضمنها هذان البيتان.

**الثالث**: كما اختلفت لغة العرب، ومذهب النحاة في المضمومة بعد كسر، كذلك وقع الاختلاف في المكسورة بعد ضم:

**فمذهب سيبويه**: تدبيرها من حركة نفسها، فتجعل كالياء.

**ومذهب الأخفش**: تدبيرها من حركة سابقها، فتبدل واوا محضة، أو تجعل كالواو[6].

ورسم المصاحف مطابق في هذه لمذهب سيبويه.

**الرابع**: من جملة ما يندرج في ضابط الناظم﴿ **ملإ**[7] ﴾المضاف إلى الضمير إذا كان [مخفوضا[8]]، لتوسط همزته بالضمير كما في: ﴿نَقْرَؤُهُ﴾ فقياسه على هذا: التصوير بالياء، مع أنه صور بالألف، وجعلت الياء فيه زائدة كما [يأتي[9]] في النظم، و لم يستثنه الناظم هنا، وسيأتي الكلام عليه حيث ذكره الناظم[10].

---

[1] في د:" يئس "، وفي ز:" ييئس".

[2] في ز:" أحدا".

[3] في ح:" كلامهم"، والمثبت من: د ، ز.

[4] جاء في حاشية ز:" أي لما بين المحمول والمحمول عليه من المخالفة في المسند إليه، المقتضية لعدم دخول أحدهما في الآخر، وذلك لما تقرر أول النظم أن شرط تحمل اللفظ الآخر مطابقته له أو مع زيادة وكلاهما منتف هنا ".

[5] في د:" التقدير ".

[6] ينظر: اللآلي الفريدة، 1/309-310.

[7] في ح:" ما"، والمثبت من: د ، ز.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من د، وفي :ح:" بمعوضا"، والمثبت من ز.

[9] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

[10] عند شرحه للبيت:352، انظر: ص 1013 وما بعدها.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

**الإعراب**: « كيفما [حركت[1]] » شرط، و«أو» بمعنى الواو[2]، و«ما» موصول اسمي عطف على مرفوع «حركت» دون فصل على الوجه الضعيف، و«قبلها» صلة «ما»، و«في غير» متعلق بـ«حركت»، و«هذه[3]» مضاف إليه ما قبله، وجملة «فلاحظ» شكلها جواب الشرط.

**قال:**

[329] وَإِنْ حَذَفْتَ فَالْهَمْزُ أَنُّواْ فَحَسَنْ ... وَفِي اشْمَأَزَّتْ ثُمَّ فِي لَأَمْلَأَنّ

[330] وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا أُثِرَ ... أَطْفَأَهَا وَاخْتَارَ أَنْ يُصَوَّرَا

أخبر المتأهل لهذا الخطاب، مع إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل أنه إن حذف صورة الهمزة التي يقتضيها القياس في: ﴿اطْمَأَنُّواْ﴾، و﴿اشْمَأَزَّتْ﴾، و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ فإن الحذف حسن، يعني والوجه الآخر أيضا جائز، إذ لو لم يكن جائزا لم يكن الحذف حسنا، بل متحتما.

ثم أخبر عن أبي داود بحذف صورة [همزة[4]]: ﴿أَطْفَـَٔهَا﴾، وأنه اختار تصويرها، يعني بالألف الذي هو قياسها.

أما ﴿اطْمَأَنُّواْ﴾ ففي يونس: ﴿وَرَضُواْ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّواْ بِهَا﴾ [يونس: 7].

وأما ﴿اشْمَأَزَّتْ﴾ ففي الزمر: ﴿اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[الزمر: 45].

وأما ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ ففي الأعراف: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأعراف: 18].

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

[2] وهو مذهب جماعة من الكوفيين والأخفش والجرمي من البصريين، واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم: «اسكن حراء فإنما عليك نبي أو صدّيق أو شهيد». وبقول الشاعر:

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ... ما بين ملجم مهره أو سافع

ينظر: مغني اللبيب، 1/75-76.

[3] في ز:" وهو".

[4] ما بين المعقوفين سقط من ز.

وهذا الثالث متعدّد.

وقد تقدم في الكلام على ﴿ٱمْتَلَأْتِ﴾ **قول أبي عمرو**:« ورأيت أكثر مصاحف أهل المدينة وأهل العراق قد اتفقت على حذف الألف التي هي صورة الهمزة في أصل مطّرد، وهو قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ حيث وقع، وفي ثلاثة أحرف، وهو قوله تعالى في يونس: ﴿وَٱطْمَئَنُّواْ بِهَا﴾، وفي الزمر: ﴿ٱشْمَئَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، وفي قاف: ﴿هَلِ ٱمْتَلَئْتِ﴾، ورأيت في بعضها الألف في ذلك مثبتة، وهو القياس [1]» انتهى.

وتقدم ثمّ أيضا[2] قول أبي داود:« ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ في بعض المصاحف بألف مظفرة مع اللام بين الميم والنون صورة للهمزة المفتوحة حيثما وقع، وكتبوا في بعضها ﴿لَـأَمْلَئَنَّ﴾ بغير ألف، والأول أختار [3]» انتهى.

وقال في يونس:« ﴿وَٱطْمَأَنُّواْ﴾ كتبوه في بعض المصاحف بألف صورة للهمزة، وفي بعضها بغير ألف، وقد ذكر، وما قدمته أختار [4]» انتهى.

وقد أجرى التجيبي في ﴿ٱطْمَأَنَّ﴾ [آية: 11] في الحج الوجهين أيضا.

وقد طالعت نسخا أربعا من مختصر التنزيل في سورة الزمر، فلم أجد فيها ذكر ﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾، فلعل سقوطه[5] منها تصحيف، أو لعله ذكره في محل آخر من التنزيل، والله أعلم[6].

وأما ﴿أَطْفَأَهَا﴾ ففي العقود: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ [المائدة: 64].

---

[1] المقنع، ص 25-26. وانظر: ص 926 وما بعدها، في شرح البيت: 309.

[2] في البيت: 309، انظر: ص 928.

[3] مختصر التبيين، 535/3.

[4] مختصر التبيين، 646/3-647. وجرى العمل بإثبات الألف، قال ابن القاضي « العمل بالصورة ». ينظر: دليل الحيران، ص 181، وبيان الخلاف، ق/40-ب.

[5] في ز:" سقوطها".

[6] وجرى العمل بالألف. ينظر: سمير الطالبين، ص 80، ودليل الحيران، ص 181.

المكتبة المركزية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

**قال أبـــو داود**:« واختلفت المصاحف في قوله:﴿ **أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ** ﴾ فكتبوه في بعض المصاحف بألف بين الفاء والهاء صورة للهمزة المفتوحة، وفي بعضها ﴿ **أَطْفَـــئَهَا** ﴾ بغير ألف، واختياري أن يكتب بالألف [1] » انتهى.

**تنبيه**: ربما تُوهِم عبارة الناظم أن حذف الصورة من ثلاث كلمات البيت الأول أرجح، لأن الحسن مقابله كما في عُرف المؤلِّفين غير حسن، كما أن أحسن مقابله حسن، وهو خلاف ما تقدم عن أبي داود، لكن تعبيره في جانبه بـ(إن) التي لا تستعمل إلا في ما لا وثوق بحصوله [2] تؤذن بمرجوحيته فتعادل الوجهان [3].

**الإعـــراب**: «إن حذفت» شرط، ومفعول «حذفت» محذوف [تقديره [4]]: صورة الهمزة، و«في اطمأنوا» متعلق بـ«حذفت»، ويحتمل أن يكون صفة للمحذوف المقدر فيتعلق بالاستقرار، و«فحسن» خبر مبتدأ محذوف تقديره: فهو، أي: الحذف المفهوم من «حذفت حسن»، و«أطفأها» نائب فاعل «أثرا»، وهو على [حذف [5]] ثلاث مضافات، أي: روي عن أبي داود حذف صورة همزة «أطفأها»، وعلى هذا فيفهم اختلاف المصاحف فيه من تضعيف روايته بالبناء للمجهول مع ضميمة [6] اختياره التصوير، ويحتمل أن يقدر عوض حذف الذي هو المضاف الأول في التقدير خلاف، أي: روي عن أبي داود خلاف صورة همزة أطفأها، أي: الخلاف فيها، ويفهم هذا التقدير من سياق الكلام السابق، ومن اختياره التصوير، وهذا أسعد بنقل أبي داود.

وأما الوجه الأول فربما يُوهِم أن أبا داود روي عنه فيه الحذف عن المصاحف، واختار هو من عند نفسه التصوير.

---

[1] مختصر التبيين، 453/3. وجرى العمل بالألف. ينظر: دليل الحيران، ص 181، وسمير الطالبين، ص 80.

[2] قال القزويني:« أصل (إن) عدم الجزم بوقوع الشرط». ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، ص109.

[3] في ز:" الوجهين".

[4] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

[5] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[6] في د:" صحيحة ".

قال:

[331] وما يُؤَدِّي لِاجْتِماعِ الصُّورَتَيْنْ فَالْحَذْفُ عَنْ كُلٍّ بِذَاكَ دُونَ مَيْنْ

[332] كَقَوْلِهِ: ءَامَنتُمُ ءَابَآءَكُمْ وَإِلَٰهِ خَمْسِينَ جَآءَكُمْ

[333] رِئْيًا أَلْقِيَ وفِي ءَابَآءِيَ تُنْوِي مَنَابٍ وَكَذَا دُعَآءِيَ

[334] مُسْتَمْزِئُونَ السَّيِّئَاتِ مَلْجَئَا مَنَارِبُ نَنَا رَا تَبَوَّا

[335] إِذْ رَمَوْا بِأَلِفٍ: نَنَا رَا لَكِنَّ يَاءً فِي رَأَى مِنْ مَا رَأَى

لما قدم في الفصول[1] الأربعة أحكام الهمزة في التصوير وعدمه، أخبر هنا عن جميع شيوخ النقل بأن كل صورة للهمزة مؤدية - أي موصلة - بسبب كتبها، حسبما قرر في قياسها إلى اتصال صورتين متماثلتين في كلمة، أو ما تنزل منزلة الكلمة[2]، سواء كانت الصورة الأخرى لهمزة[3] أيضا أم لا، فإن الحذف حاصل فيها، وذلك لكراهة اجتماع المثلين[4].

ثم إن الناظم مثّل بثماني عشرة كلمة، بعضها متداخل، وبعضها مشتمل على أكثر من مثال، وهذا ترتيبها هنا حسب ترتيب فصول الهمز عنده:

**فمن الفصل الأول**: وهو فصل المبتدأة: الأولى من ﴿ءَامَنتُمْ﴾ و﴿ءَابَآءَكُمْ﴾ و﴿ءَابَآءِىَ﴾، وهما متداخلان مع الأول.

**ومن الفصل الأول أيضا**: الهمزتان الأوليان من: ﴿أَءِلَٰهٌ﴾ و﴿أَءُلْقِىَ﴾، وكذا الأخيرتان مع ضميمة: « **وما يزاد قبل لا يعتبر**[5] ».

---

[1] في هـ:" الأصول ".

[2] في د:" الكلمات ".

[3] في د:" همزة ".

[4] في د ، ز:" الأمثال ".

[5] ورد في البيت:293. منظومة مورد الظمآن، ص 25.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**ومن الفصل الثاني:** « **وهو ما بعد سكون حذفا** [1] »، أعني قوله: « **وما بعد الألف** [2] »: الثالثة من ﴿ءَابَآءَكُمْ﴾، و﴿ءَابَآءِىٓ﴾، والأول متداخل مع: ﴿جَآءَكُم﴾، والثاني مع ﴿دُعَآءِىٓ﴾.

**ومن الفصل الثالث: وهو فصل الساكنة:** الثانية من: ﴿ءَامَنتُمْ﴾، و﴿ءَابَآءَكُمْ﴾، و﴿ءَابَآءِىٓ﴾، وهي متداخلة، إذ أصل الألف في الثلاثة همزة، ففي الأولى: فاء (**أفعل**[3])، وفي الأخيرين فاء (**أفعال**)، لأنه جمع: (أب) ثم أبدلت الهمزة ألفا، لوقوعها ساكنة بعد مثلها، ومن هذا الفصل أيضا: ﴿رِءْيًا﴾، و﴿تُـْٔوِى﴾.

**ومن الفصل الرابع:** - أعني النوع[4] الأول منه -، وهو قوله:« **وإن من بعد ضمة أتت** [5] »، البيت: ﴿**السَّيِّئَات**﴾.

**ومن النوع الثاني منه،** وهو قوله:« **وكيفما حركت** [6] »، البيت، ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾، و﴿خَـٰسِـِٔينَ﴾، و﴿مَلْجَـًٔا﴾، و﴿مَـَٔارِبُ﴾، و﴿نَـَٔا﴾، و﴿رَءَا﴾، و﴿تَبَوَّءَا﴾.

والخمسة الأخيرة متداخلة مع الثالث[7]، إلا أن في ذكر: ﴿نَـَٔا﴾، و﴿رَءَا﴾ منها فائدة واضحة من كلامه، أعني قوله:« **إذ رسموا بألف: نئا رءا** ».

وأراد بذلك رفع توهم أن ألف: ﴿نَـَٔا﴾، و﴿رَءَا﴾ لما[8] كانت مبدلة عن ياء، كان حقها أن تكتب ياء على القاعدة الآتية في قوله:« **وإن عن الياء قلبت ألفا** [9] »، البيت، وإذا كتبت الألف ياء على مقتضى قياسها لم يؤد قياس تصوير الهمزة إلى اجتماع صورتين،

---

[1] ورد في البيت: 297. منظومة مورد الظمآن، ص 26.

[2] ورد في البيت: 302. مورد الظمآن، ص 26.

[3] في ز:" الفعل".

[4] " النوع " زيادة من: د ، ز.

[5] ورد في البيت: 323، مورد الظمآن، ص 27.

[6] ورد في البيت: 327، مورد الظمآن، ص 28.

[7] في ز:" الثلاث".

[8] في د:" إنما ".

[9] ورد في البيت: 358، انظر: ص 1033.

[فالمعنى أن ﴿نَشَا﴾، و﴿رَءَا﴾ إنما كان قياس تصوير الهمزة فيها مؤد لاجتماع صورتين[1]] لأن[2] كتّاب المصاحف رسموها ألفا على خلاف قياسها.

ثم استثنى الناظم من كلم ﴿رَءَا﴾ موضعين في النجم: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم: 18]، ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: 11]، وهو الأول فيها.

واحترز بقيدي ﴿مِنْ﴾ و﴿مَا﴾ عن الواقع في النجم وغيرها، غير مقترن بواحد منهما نحو: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: 13]، ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: 76].

ولما أفاد[3] تفصيل حكم ﴿رَءَا﴾ هنا بحسب الاستطراد، إذ محله بالقصد ما يأتي، طوى تفصيله هناك، محيلا على ما هنا بقوله:« **وما سوى الحرفين من لفظ رَءَا**[4] »، وسيأتي هناك بيان أن لا معارضة بين جزمه هنا بأن الهمزة لا صورة لها، وتجويزه هناك أن تكون الألف صورة للهمزة.

**تنبيهات: الأول**: ظاهر تمثيل الناظم بـ: ﴿ءَاقَمْتُمْ﴾ أن مراده نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنفال: 41]، ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ﴾ [يونس: 51] مما اجتمع فيه همزتان فقط[5]، ثم لا يمتنع إلحاق المنوّع بزيادة همزة الاستفهام مما اجتمع فيه ثلاث همزات في التمثيل، كما تقدم في اصطلاح الناظم.

وهذا النوع - أعني ما اجتمع فيه ثلاث همزات - يؤدي قياسها إلى اجتماع ثلاث صور، داخل في عموم كلام الناظم بالتدريج، وهو أن ينظر في الوسطى مع إحدى طرفيها، فتحذف إحداهما، ثم ينظر في الباقية مع الطرف الآخر، فتحذف أيضا إحداهما، أخذا بعموم كلام الناظم.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

[2] في ح:" لكن"، والمثبت من: د ، ز.

[3] في ح:" أراد"، والمثبت من: د ، ز.

[4] في البيت: 365، انظر: ص 1040 وما بعدها.

[5] "فقط"، زيادة ليست في ز.

ولا تصح دعوى دخوله بمفهوم الموافقة أو الأَحْرَوِيَّة[1]، إذ بين حذف حرف، وحذف حرفين بَوْنٌ[2] بعيد، ولا دعوى أنه من باب حذف المعطوف، إذ لا دليل عليه من كلامه هنا، إلا توهّم تمثيله له بـ: ﴿ءَامَنتُمْ﴾ المقترن بهمزة الاستفهام، وهو غير صحيح لما تقدم[3].

وأما تمثيله بـ: ﴿رِءْيًا﴾ فيعنى به على قراءة ورش.

وأما على قراءة قالون بتشديد الياء دون همز، **فقال في التزيل**:« يحتمل أن يكون من «روي الشارب»، إذا امتلأ، أي منظرهم[4] مرتو من النعمة، ويجوز أن يكون من رأي[5] العين أي ما رأيت عليه من بشارة[6] وهيئة حسنة[7]» انتهى.

**وقال في المحكم** عند توجيهه تعين حذف صورة الهمزة لمن قرأ بها ما نصه:« **الثاني**: أنها إذا سهّلت في ذلك لزم إبدالها ياء ساكنة لأجل كسرة الراء التي قبلها، ثم تدغم في الياء التي بعدها للتماثل، وعلى هذا لا تصور أيضا[8]» انتهى.

---

[1] في د:" والأحدوية " وجاء في حاشية ز:« يعني المساواة المفهوم مع المنطوق في سلب الصورة ، وقوله:" والأحروية": عطف على الموافقة، والمعنى: أن كلام الناظم صريح في حذف إحدى الصورتين المتماثلتين قصد التخفيف، فيؤخذ من مفهومه أن حذف إحدى ذو ثلاث صور أخرى للعلة المذكورة، وهذا هو المسمى عند الأصوليين بفحوى الخطاب، وهو نوع من مفهوم الموافقة. وبيان ذلك أن المفهوم الذي دل عليه اللفظ لا في محل النطق إن وافق حكمه حكم المنطوق سمي مفهوم موافقة، ثم هو إن كان أولى من المنطوق سمي فحوى الخطاب كتحريم ضرب الوالدين الدال عليه نظرا إلى المعنى قوله تعالى: ( فلا تقل لهما أف )فهو أولى من تحريم التأفيف المنطوق به، لأشدية الضرب من التأفيف في الإيذاء، وإن كان مساويا سمي لحن الخطاب. كتحريم إحراق أموال اليتامى الدال عليه، نظرا إلى المعنى قوله تعالى: ( إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما ) فهو مساو لتحريم الأكل لمساواة الإحراق للأكل في الإتلاف، فإذا فهمت هذا علمت ما في عبارة الشرح من التبحر، والله أعلم».

[2] في د:" فرق ".

[3] في د ، ز:" لما تقدم قريبا ".

[4] " منظرهم " غير موجود في د.

[5] في ز:" رءا".

[6] في ح ، د:" شارة"، والمثبت من: ز.

[7] مختصر التبيين، 837/4.

[8] المحكم، ص 167.

وفيه ثلاث قراءات شاذة ﴿**ريْيَا**﴾ بياءيين أولاهما ساكنة غير مدغمة، و﴿**ريئـــا**﴾ بياء ساكنة فهمزة، و﴿**زيّا**﴾ بزاي معجمة، فياء مشددة[1].

**الثاني**: في عبارة الناظم إجمال، إذ لم يعين المحذوفة من كلا القسمين، أعني ما كانت الصورتين معا فيه للهمزتين، وما كانت إحداهما فقط.

**أما القســـم الأول**: فالمحذوف فيه إحداهما لا بعينهما، إذ التأدية فيه إلى اجتماع الصورتين قدر مشترك بينهما، بناء على اعتبار حروف الكلمة في مرتبة واحدة من حيث كانت الكلمة لا يتحصل معناها إلا بوجود جميع حروفها، وقد تكفل في الضبط بذكر الخلاف في أيهما المحذوفة من هذا القسم، وترجيح ما فيه من التفصيل، وذلك قوله:« **وكل ما من همزتين وردا** [2]»، الأبيات الثلاثة.

**وأما القسم الثاني**: وهو ما كانت إحدى الصورتين فيه للهمزة، والأخرى لغيرها، فيحتمل أن يكون حكم فيه بحذف إحداهما دون تعيين واحدة منهما للحذف، ولا تعرض لتعين[3] أحد الوجهين دون الآخر، أو جواز[4] كل منهما، ويؤيد هذا الاحتمال مطابقته للقسم الأول في عدم [تعيين[5]] أي الصورتين هي المحذوفة، وإشارته بعد إلى احتمال الوجهين في قوله: « **وزد على وجه: تراءا ونبا** [6]»، غير كلمتي النجم.

ويحتمل – وهو الظاهر من عبارته – أن يريد أن[7] المحذوف إنما هو صورة [الهمزة[8]]، إذ الحديث إنما هو فيها لا في غيرها، وبهذا قرّرنا كلامه أولا، فيكون المحذوف في هذا القسم الثاني هو صورة الهمزة، ويكون كلامه مارا[9] على الراجح فيه، وذلك أن الشيخين

---

[1] ينظر: كتاب في شواذ القراءة، ق/74-ب، ومختصر ابن خالويه، ص 89، والمحتسب، 2/43-44.

[2] ورد في البيت:،518 في قسم الضبط، ص 40.

[3] في د:" لأرجحية ".

[4] في ز:" أو جزا جواز".

[5] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[6] ورد في البيت:365، انظر: ص 1040.

[7] في ز:" أي".

[8] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[9] في ز:" ما رءا".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

جوّزا في **المحكم والذيل** في كل همزة مفتوحة سواء تحرك ما قبلها أو سكن إذا أتى بعدها ألف، سواء كانت زائدة أو مبدلة من حرف أصلي أن تكون المحذوفة صورة الهمزة، وهو الراجح عندهما[1]، لأن الهمزة حرف مستقل قد يستغني بنفسه عن الصورة، ولئلا تفوت[2] الدلالة في الألف بعدها على ما لابد منه من إقامة وزن أو بيان تثنية، وأن تكون المحذوفة الألف التي بعدها[3]، لأن بها وقع الثقل نحو: ﴿تَبَوَّءَا﴾ و﴿مَّغَارِبُ[4]﴾ و﴿نَئَا﴾ و﴿رَءَا﴾ غير كلمتي النجم، و﴿فَرَءَاهُ﴾، و﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾، و﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾، [و﴿جَآءَنَا﴾و﴿تَرَٰءَا﴾[5]].

وكذلك كل همزة مكسورة وقع بعدها ياء جمع نحو: ﴿مُّتَّكِينَ﴾ و﴿خَٰسِئِينَ﴾ و﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾.

وكذلك كل همزة مضمومة وقع بعدها واو للجمع، أو للبناء، وسواء تحرك ما قبل الهمزة أو سكن نحو: ﴿فَٱدَّرَءُواْ﴾، و﴿لاَ يَطَئُونَ﴾ و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ و﴿أَنۢبِـُٔونِى[6]﴾ ونحو: ﴿يَـُٔوسًا﴾، و﴿مَذْءُومًا﴾، و﴿مَسْـُٔولًا﴾، وكذا جواز الوجهين في باب: ﴿مَتَّكَـًٔا﴾، و﴿مَلْجَـًٔا﴾.

وأما عكس هذا، وهو ما تقدم فيه حرف المد، وتأخرت الهمزة، كـ: ﴿جَآءَ﴾ و﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ و﴿النَّبِيءُ﴾ و﴿جَآءَهُمْ﴾ فلم أعثر لهم على نص فيه، هل يجوز فيه ما جاز في القسم الذي قبله، أو يتعين أن تكون المحذوفة فيه صورة الهمزة؟

---

[1] في د:" عنهما ". ينظر: المحكم، ص 163-164، وأصول الضبط، ص 189-190، وانظر: مختصر التبيين، 331/2.

[2] في ز:" توفت".

[3] ونسب النائطي أن السخاوي اختار حذف ألف التثنية، والأول أرجح، وعليه العمل. ينظر: المحكم، ص 163، والوسيلة، ص 299-300، والمقنع، ص 26، ونثر المرجان،75/3.

[4] في د:" ومثاب ".

[5] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

[6] في ح ، د:" ايتوني"، والمثبت من: ز.

**والظاهر والله أعلم**: أنه يتعين فيه حذف صورة الهمزة، لأنه قياسها، إلا المتوسطة بعد الألف، ولاستقلالها، ولأن بها وقع الثقل.

وقد جعل الشيخان **في المحكم**[1] **والذيل**[2] من مواضع الاحتمال في ألف باب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾،و﴿يَٰٓأَهْلَ﴾ و﴿يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾و﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾،و﴿يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ،و﴿يَٰٓءَادَمُ﴾و﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ عند من جعلها مركبة من (**ها**) التنبيه، و(**أنتم**)، من حيث أن (**يا**) النداء ،و(**ها**) التنبيه وصلتا بما بعدهما، فتنزلتا بذلك معه منزلة الكلمة الواحدة، مع أن قياس النداء والتنبيه حذف الألف، وربما اقتضى تعليلهما هذا جواز الوجهين في الهمزة المتوسطة إذا وقعت بعد حرف مدّ كـ: ﴿جَآءَكُمْ﴾.

وقد تقدم جزم **المقنع** بأن الألف الثابتة في الخط بعد الياء والهاء فيما كان فيه بعدهما همزة هي صورة الهمزة لكونها مبتدأة[3].

**قلت**: ومما يجوز فيه الوجهان أيضا عندهم - وإن لم ينصوا على عينه، ولا مثّلوا به في هذا المحل، إلا أنه داخل في عموم نصوصهم -: باب ﴿ءَامِنِينَ﴾، ﴿ءَاخَرِينَ﴾، و﴿ٱلْأَمِرُونَ﴾، و﴿ءَايَتُ﴾، و﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ مع [أن القياس في الجميع حذف الألف، وإن اختلفت بالنسبة إلى المختار فيها، وقد تقدمت الإشارة إليه في الجمع السالم.

**الثالث**: مما ينـــدرج في كلام الناظم هنا همـــزة: ﴿تَرَٰٓءَا﴾ و﴿جَآءَنَا[5]﴾ و[﴿ٱلنَّبِيـــِٔينَ﴾[6]]، [و﴿ليسوءوا﴾[7]].

---

[1] المحكم، ص 154-155.

[2] أصول الضبط، ص 175-1777.

[3] المقنع، ص 16.

[4] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[5] في د بعدها :" ويئس ويئسوا ".

[6] ما بين المعقوفين سقط من: د.

[7] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من: ز.

المكتبة الرقمية لعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وأما كلامه عليها فيما تقدم فإنما هو على حذف أحد الطرفين[1] المكتنفين للهمزة، ولذا ذكرها هناك، و لم يتعرض الشيخان لاحتمال أن تكون الصورة فيها للهمزة، وإنما ذكرا فيها احتمال أن تكون لأحد مكتنفيها، كما[2] ذكره الناظم، وهذا أيضا مما يرجح الاحتمال الثاني في كلام الناظم، ولكن طرق **الجعبري** في رياضياته عند قول الشاطبي:

« **وفي الهمز أنحاء** [3]»

كون الألف في ﴿تَرَآءَا﴾ صورة الهمزة[4]، وهو مما يرجح الاحتمال الثاني أيضا[5].

**الرابع:** مما يناسب ذكره هنا ألف الإدخال عند قالون في نحو: ﴿ءَاَنذَرْتَهُمْ﴾ لمجاورته لهمزتين.

**والحق** أنه لم يتعرض له في هذا النظم اجتزاء بقوله في الضبط:« **وقبل ذي الكحلاء أيضا تجعل، حمرا** [6]»، البيتين.

**الإعـــراب**: «ما» موصول اسمي واقع على صورة الهمزة مبتدأ، و«يؤدي» صلته، و«الحذف بذاك» أي: فيه، جملة اسمية خبر المبتدأ الأول، ورابطها اسم الإشارة، ودخلت الفاء في خبر المبتدأ لما فيه من معنى الشرط، و«عن كل» متعلق بمتعلق الخبر، و«دون مين» حال ضمير الخبر، و«المين»: الكذب، و«قوله» خبر مبتدأ محذوف أي: وذلك كهمزة قوله ءامنتم وهو محكي القول و«ءاباءكم» عطف عليه، وكذا ستة ألفاظ بعده و«في ءاباءي» عطف على المعنى وذلك لأن قوله كقوله ءامنتم هو في معنى كالهمزة في قوله «ءامنتم وتئوي ومئاب» عطف على «ءاباءي» و«كذا دعائي» خبر ومبتدأ والألفاظ السبعة بعد المبتدأ عطف عليه، و«إذ» تعليل لاجتماع الصورتين في «ئنا ورءا» أو للتمثيل بهما لذلك فعلى أنها ظرف تتعلق بمقدر أي حكم باجتماعهما في «ئنا ورءا» أو مثل لاجتماعهما بـ«رءا ونئا» وقال لكتبهما بالألف.

---

[1] في ح ، د:" الحرفين"، والمثبت من: ز.

[2] في ح:" لما"، والمثبت من: د ، ز.

[3] ينظر: سراج القارئ، ص 191.

[4] في د بعدها :" وقد عين الشيخان في تئوي ورءيا والسيئات أن المحذوف صورة الهمزة ".

[5] كنز المعاني، ق/118-119.

[6] البيتان: 531 و 532. قسم الضبط، مورد الظمآن، ص 41.

قال:

[336] وَأَثْبَتَتْ فِي مَيِّئًا وَالسَّيِّئْ ... مَيِّئَةٍ هَيِّئْ وَفِي يُهَيِّئْ

[337] لَكِنَّ فِي السَّيِّأْ لِفَانِ صُوِّرَا ... هَيِّأْ يُهَيِّأْ أَلِفًا وَأَنْكِرَا

لما ذكر أن كل صورة تؤدي بسبب رسمها إلى اجتماع صورتين، سواء كانت الصورة الأخرى لهمزة أخرى أم لغيرها قياسها الحذف، استثنى من تلك القاعدة على وجه الإطلاق أيضا خمس كلمات صورت الهمزة فيها بما يقتضيه القياس، مع تأدية الصورة فيها إلى اجتماع صورتين: ﴿ سَيِّئًا ﴾ في التوبة: ﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا ﴾ [التوبة: 102]، وكلمتا: ﴿ ٱلسَّيِّ ﴾ في فاطر: ﴿وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّئِۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦ ﴾ [فاطر: 43]، و﴿سَيِّئَةً ﴾ نحو ما في البقرة: ﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾ [البقرة: 81]، وهو متعدّد[1]، ولا مدخل للجمع هنا، ﴿وَهَيِّئۡ ﴾ في الكهف: ﴿وَهَيِّئۡ لَنَا مِنۡ أَمۡرِنَا رَشَدًا ﴾ [الكهف: 10]، ﴿وَيُهَيِّئۡ ﴾ فيها: ﴿وَيُهَيِّئۡ لَكُم مِّنۡ أَمۡرِكُم مِّرۡفَقًا ﴾ [الكهف: 16].

ثم [استدرك[2]] أن الهمزة صورت عند الغازي بن قيس ألفا في كلمتي: ﴿ السَّيِّأْ ﴾ وفي ﴿هَيِّأْ﴾ و﴿يُهَيِّأْ﴾.

**قال أبو عمرو**:« ووجدت في مصاحف أهل المدينة والعراق وفي غيرها ﴿سَيِّئَةً ﴾ و﴿ٱلسَّيِّئَةِ ﴾ حيث وقعتا: ﴿وَءَاخَرَ سَيِّئًا ﴾ بياءين الثانية صورة للهمزة، واتفقت المصاحف على رسم ياءين في قوله في الكهف: ﴿ وَهَيِّئۡ لَنَا ﴾ ﴿ وَيُهَيِّئۡ لَكُمۡ ﴾، وفي فاطر: ﴿وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّئِۚ ﴾ و﴿ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ ﴾، ورأيت هذه المواضع في كتاب هجاء السنة بألف بعد الياء.

وحكى أبو حاتم أن في بعض المصاحف ﴿ وَيُهَيِّأۡ ﴾، و﴿ وَهَيِّـأۡ لَنَا ﴾ بألف صورة للهمزة.

---

[1] في د:" وهو متعدد في القرآن ".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، وفي ح:" أخبر"، والمثبت من: ز.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**قال أبو عمرو**: وذلك خلاف الإجماع [1]» انتهى.

ومثله لأبي داود، إلا أنه لم يذكر عن هجاء السنة للغازي شيئا[2].

وإلى قول الشيخين - « وذلك خلاف الإجماع » - أشار الناظم بقوله:«**وأنكرا**».

**تنبيهـــات: الأول**: تقدم حكم ما اجتمع فيه حرفا علة من ألف أو واو أو ياء مستوفى، ولم يبق على الناظم من أنواعه شيء إلا أن بعض المسائل، وهو باب: ﴿يُحْيِيكُمْ﴾ و﴿أَفَعِينَا﴾ مستفاد من كلامه هناك بالمفهوم، كما سبق التنبيه عليه.

**الثاني**: نص الشيخان على أن: ﴿ءَايَٰتِ﴾ المجرورة بالباء كتب في بعض المصاحف بياء، **زاد في المقنع**:« والعراقية بألف بعد الباء ثم ياء، وفي بعضها بياءين [3]»، **زاد أبو داود في موضعين من التنزيل**:« من غير ألف [4]».

وعلّلا ذلك بأنه على الأصل قبل الإعلال، وبيان ما أشار إليه أن أصل الألف التي بعد الهمزة ياء.

**قال سيبويه**: مفتوحة[5].

**وقال بعض الكوفيين**: مكسورة، فأبدلت ألفا على القياس.

**وقال الفرّاء**: ساكنة مدغمة، فأبدلت ألفا كما أبدلت الواو في: (**يوجـــل**)، والنون في:(**دنار**) فقيل:(**يأجل**)، و(**دينار**).

**وقال الكسائي**: أصله: (**آيِيَه**) بوزن: (فاعلة)، فحذفت العين استثقالا كـ«دابَّة[6]»، فالياء الأولى صورة الألف، والثانية صورة الياء[7].

فعلى الأقوال الثلاثة الأول تكون الألف منقلبة عن ياء، فلذلك صورت في بعض المصاحف ياء، أعني لتدل على أصلها، وهو معنى قول الشيخين على الأصل قبل الإعلال،

---

[1] المقنع، ص 50-51.

[2] مختصر التبيين، 2/169-171.

[3] المقنع، ص 50.

[4] مختصر التبيين، 2/122-124، 330.

[5] ينظر: الكتاب، 3/551.

[6] في ز:" كطابة".

[7] ينظر: المحرر الوجيز، 1/57، وتنبيه العطشان، ق/107، والتبيان، ق/295. والتبيان في إعراب القرآن، 1/51.

ولا صورة للهمزة حينئذ، لكتبها على مراد الوصل المقتضي للتصوير ياء، فيؤدي لاجتماع صورتين، بل ثلاثة.

**قال الجعبري**:« وهذا التعليل [لا يأتي[1]] على أنه في الأصل على وزن (فَاعِلَة).

**قال**: ويحتمل أن تكون الألف كتبت ياء تنبيها على جواز إمالتها، وهو رأي **الشارح** - أي السخاوي -، **قال**: وهو أولى لجريانه مع جميع الأقوال [2]» انتهى.

ولا يخفى توجيه كتبه بألف، ثم ياء واحدة على الأقوال الأربعة، وهو أن الألف المرسومة هي المبدلة من الياء في الأقوال الثلاثة الأولى، وألف فاعلة في القول الرابع، والعين عليه محذوفة خطا[3]، والهمزة في جميع الوجوه لا صورة لها لتأدية تصويرها بحكم المبتدأة إلى اجتماع صورتين.

وإذا فهمت هذا عرفت أن ما تمالأ عليه **الشروح** هنا في توجيه كتبه بياءين من أن الألف الموجودة في الخط هي صورة الهمزة، وأن الألف التي بعدها في اللفظ صورت ياء على الأصل في الأقوال الثلاثة الأولى، وعلى القول الرابع تكون أيضا هي الزائدة لبناء (فاعلة)، والهمزة لا صورة لها لاجتماع الصورتين، كله بناء على غير أساس[4].

سببه[5] توهم أن الكلمة حيث تكتب بيائين فمع[6] ألف قبلهما، وهو خلاف نص أبي داود المتقدم.

**الثالث**: **عرّف الشارح** هنا بالغازي بن قيس فقال ما حاصله باختصار:« أنه قرطبي، يكنى أبا داود[7] سمع من مالك، وابن أبي ذئب، وجماعة، وهو أول من أدخل الأندلس الموطأ، ومقرأ نافع، وقرأ على نافع، وكان يحفظ الموطأ ظاهرا، قيل أنه عرض عليه القضاء فأبى.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من ح.

[2] الجميلة، ق/131-أ، وينظر: الوسيلة، ص 347.

[3] في د بعدها :" كما حذفت لفظا ".

[4] ينظر: التبيان، ق/295-ب.

[5] في د:" بنيه ".

[6] في ح ، د:" جمع"، والمثبت من: ز.

[7] في د ، ز:" أبا محمد ".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر جامعة الأمير

**قال أصبغ بن خليل**: سمعته يقول: والله ما كذبت كذبة منذ اغتسلت، ولولا عمر بن عبد العزيز قاله ما قلته، وما قاله عمر فخرا، ولا رياء، وما قاله إلا ليقتدى به، وكان رأسا في علم القرآن، كثير الصلاة، توفي فيما قيل: سنة تسع تسعين ومائة [1]».

**الإعراب**: اسم «لكن» ضمير الشأن، ومرفوع «صور» «هيئ»، وهو على حذف مضاف، أي همز «هيء»، و«يهيء» عطف عليه، والجملة الفعلية خبر «لكن»، وقد فسر ضمير الشأن هنا بالجملة الفعلية، و«ألفا» مفعول ثان لـ«صور [2]»، وباقية واضح.

---

[1] التبيان، ق/296-أ.

[2] في د ، ز:" وألفا حال نائب فاعل صور".

# الباب السادس

# الحـــــــروف الزائـــــدة رســـما

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قال:

[338] وَهَاكَ مَا زِيدَ بِبَعْضِ الْأَحْرُفِ ... مِنْ وَاوٍ أَوْ مِنْ يَاءٍ أَوْ مِنْ أَلِفِ

لما فرغ من حذف الألفات، والياءات، والواوات، وما في معناها من نون ولام، ومن أحكام الهمزات، إذ هي دائرة بين نقص وبدل، كما تقدمت الإشارة إليه أول باب الهمز، انتقل إلى الكلام على الزيادة.

ومحلّها أحرف العلة الثلاثة الأصيلة في النقص، فأمر بأخذ بيان الواوات والألفات والياءات المزيدة في بعض الكلمات، ومعنى أخذ ذلك تلقيه بالتعلّم والتفهّم.

وقد رتّب الناظم الكلام فيها على خلاف ترتيب الترجمة، فقدّم أولا مواضع زيادة الألف المتأخّرة في الترجمة، وهي - أي المواضع التي زيدت فيها الألف حقيقة - خمسة عشر: منها ثلاثة أصول مطّردة، وهي مائة، وواو الجمع، وواو الفرد، وقد خلط بهذه المواضع سبع مواضع أخر، زيادة الألف فيها إنما هي باعتبارٍ ما، لا حقيقةً، وسيأتي التنبيه عليها.

ثم عقد فصلا لمواضع زيادة الياء، وهي عشر كلمات.

ثم عقد آخر لمواضع زيادة الواو المتقدمة في الترجمة، وهي ست كلمات.

وكل فصل ينقسم إلى متفق عليه، ومختلف فيه.

**الإعراب**: «هاك» اسم فعل بمعنى: خذ، و«ما» موصول اسمي أو نكرة موصوفة واقعة على الواو والياء، و«الألف المزيدة» مفعول به لـ«هاك»، والجملة من «زيد» ومرفوعه صلة أو صفة، وباء «ببعض» ظرفية متعلقة بـ«زيد»، ومعنى «الأحرف» هنا: الكلم، و«من» لبيان إبهام «ما»، وهي ومجرورها في محل نصب على الحال من مرفوع «زيد»، وباقية واضح.

قال:

[340] فَـــمِائَـــةً ومِـــائَتَيْنِ فَارْمُـــمَنْ ... بِـــأَلِفٍ لِلْفَـــرْقِ مَـــمْ لَـــأَلْبَحَنّ

أمر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل المتأهّل لهذا الخطاب أن يرسم: ﴿مِائَةَ﴾، و﴿مِائَتَيْنِ﴾، و﴿لَأَلْبَحَنَّ﴾ بألف - أي مزيدة - وزيادته فيها.

قال الشيخان باتفاق، ولم يعين الناظم موضع زيادتها، وهو في الموضعين الأولين بين الميم والياء التي هي صورة الهمزة، وفي الثالث بعد لام ألف، أو بعد اللام اعتمادا على التوقيف.

أما ﴿مِائَةَ﴾ فنحو: ﴿قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: 259]، وهو متعدّد.

وقد علّل زيادة الألف فيها بالفرق، يعني بينها وبين ما يشبه صورتها خطّا، وذلك لفظ ﴿مِنْهُ﴾ المركب من ﴿مِنْ﴾ الجارّة وضمير الغائب، وقيل كلمة (ميـــة) الذي هو علم امرأة، وإن لم يقع في القرآن.

وقد ذكر في **المحكـــم** التوجيه بالتفرقة الأولى، وزاد احتمال أن يكون تقوية للهمزة من حيث كانت حرفا خفيا بعيد المخرج.

**قال**: «وخصت الألف دون أختيها لاتفاقهما مخرجا».

**قال أبو عمرو**: «وهذا عندي أوجه، لأنهم قد زادوا الألف بيانا للهمزة، وتقوية لها في كلم لا تشتبه صورهن بصور غيرهن [1]» انتهى.

**وقال ابن أبي الربيـــع**[2]: «وخص ﴿مِائَةَ﴾ بالزيادة دون مشابهه، لأن ﴿مِائَةَ﴾ لما نقص لامه كانت الألف[3] كالعوض منه[4]» انتهى.

---

[1] المحكم، ص 175.

[2] في ح:" أبو الربيع"، والمثبت من: د ، ز، وهو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد العثماني الإشبيلي الأموي، أبو الحسين ابن أبي الربيع: أستاذ عالم نحوي كبير، قرأ النحو على الدباج والشلوبين، أخذ عنه إبراهيم الغافقي، من كتبه: شرح كتاب سيبويه، مات سنة: 688هـ. ينظر: غاية النهاية، 1/484-485، وبغية الوعاة، 2/125-126، ومعجم المؤلفين، 2/350.

[3] في ح:" الأولى"، والمثبت من: د ، ز.

[4] لم أعثر على النص في كتابه البسيط في شرح جمل الزجاجي.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وأما﴿ مِأْتَيْنِ ﴾ فنحو: ﴿يَغْلِبُواْ مِأْتَيْنِ ﴾[آية: 65] في الأنفال.

**قال في المحكم**: «وزيدت في ﴿ مِأْتَيْنِ ﴾ بالحمل على المفرد [1]» انتهى.

ويحتمل أن تكون زيدت للفرق بينه وبين تثنية ﴿مِأْئَةَ ﴾ الذي هو علم، وعليه فيكون توجيه الناظم بالفرق راجعا لـ: ﴿مِأْئَةَ ﴾ وتثنيته، وهو المتبادر من عبارته.

**قال أبو عمرو**: « وقد غلط بعض أئمتنا في نقط هذا الضرب غلطا فاحشا، فزعم أن الهمزة تقع فيه على الألف دون الياء، إذا الألف صورتها من حيث كانت متحركة بالفتح، والياء هي المزيدة، وهذا مما لم يتقدمه إلى القول به أحد من الناس، ممن علم وممن جهل، وكيف ترسم صورتها ألفا، وهي إنما تسهل ياء، والتصوير إنما يكون بحسب ما تئول إليه عند التخفيف [2]» انتهى.

ثم اعلم أنه لا يلزم من زيادة حرف في كلمة، طلبا للفرق بينها وبين ما يشبهها في الصورة، بحسب ما ظهر لهم من قوة اللبس في تراكيب الكلام وكثرة الدوران، طرد تلك العلة، وهو أن يفعلوا مثل ذلك في كل كلمة لها نظير، حتى يرد أن يقال مثلا: لِمَ لَمْ تزد في ﴿فِئَةٍ ﴾ مع أنه يلتبس بـ﴿**فيه**﴾ المركب من (**في**) الجارة وضمير الغائب؟

إذ لو تتّبع ذلك لورد ما لا يحصى كثرة من الكلم التي تشبه غيرها في الصورة.

وأما ﴿ **لَأَاْذْبَحَنَّ** ﴾ ففي النمل: ﴿ **لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ** ﴾ [النمل: 21].

**قال في المحكم**: «وزيادة الألف [3] في: ﴿وَلَأَوْضَعُواْ ﴾ و﴿ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾ يعني وشبهه، فلمعان أربعة إذا كانت الزائدة فيهما المنفصلة عن اللام، وهو قول أصحاب المصاحف:

**أحدها**: أن تكون صورة لفتحة الهمزة من حيث كانت الفتحة مأخوذة منها، فلذلك جعلت صورة لها لتدل على أنها مأخوذة من تلك الصورة، وأن الإعراب قد يكون بهما معا.

**ثانيها**: أن تكون الحركة نفسها لا صورة لها، وذلك أن العرب لم تكن أصحاب شكل ونقط، فكانت تصور الحركات حروفا، لأن الإعراب قد يكون بها كما يكون بهن، فتصور

---

[1] المحكم، ص 175.

[2] المحكم، ص 176.

[3] " الألف " في موضعه محو في ح، والمثبت من د ، ز.

الفتحة ألفا، والكسرة ياء، والضمة واوا، فتدل هذه الأحرف الثلاثة على ما تدل عليه الحركات الثلاث من الفتح والضم والكسر.

**ثالثها**: أن تكون دليلا على إشباع حركة الهمزة وتمطيطها، فرقا بين ما يُحَقَّق منها وما يُخْتَلَس، لا بمعنى التمطيط المولد[1] للحرف.

**رابعها**: أن تكون تقوية للهمزة وبيانا لها.

وإذا كانت الزائدة من إحدى الألفين المتصلة باللام والهمزة المنفصلة عنها، وهو قول الفراء وأحمد بن يحي ثعلب، فتحتمل معنيين:

**أحدهما**: الدلالة على إشباع حركة اللام.

**ثانيهما**: أن تكون تقوية للهمزة وبيانا لها، وإنما قويت بزيادة الحرف في الكتابة، من حيث قويت بزيادة المد في التلاوة، وخصت الألف بتقويتها دون الواو والياء، لكون الألف أغلب على صورتها منهما، وكونهما من مخرج واحد[2]» انتهى باختصار.

**تنبيهان: الأول: قال التنسي**: «وزعم بعضهم بناء على رأي الأخفش أن يجوز هنا الوجهان الأخيران، فتكون الألف هي حركة اللام، أو صورة حركتها، والصواب ذلك في جميع ما يأتي، وذلك لا يصح، لأن الحرف الصحيح لا يحرك بحرف لعلة تفارقه حركته، بخلاف الهمزة لعدم وجودها[3]» انتهى.

ويعنى برأي الأخفش: مذهبه في أن ثاني قرني لام الألف هو الألف.

وما قاله التنسي مردود بما للجعبري في توجيه زيادة الألف في ﴿لِشَاْیْءٍ﴾ بأنها علامة فتحة الشين كما كان في الاصطلاح الأول، ولا ينهض ردّ التنسي، لأن الاصطلاح الأول لم يكن خاصا بالهمزة[4].

**الثاني**: الفرق بين كون الألف في باب: ﴿لَـأَاْذْبَحَنَّ﴾ صورة لفتحة الهمزة أو الفتحة نفسها، وكذا الواو في باب: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾، والياء في باب: ﴿مِن نَّبَإِیْ﴾ يشبه الفرق بين الحقيقة

---

[1] في المحكم المطبوع:" المؤكد".

[2] المحكم، ص 176-178.

[3] الطراز، ص 341-342.

[4] ينظر: الجميلة، ق/119.

والمجاز، وبيان ذلك أن الحقيقة لفظ استعمل في ما وضع له ابتداء، كاستعمال لفظ الأسد في الحيوان المفترس، والمجاز لفظ استعمل بوضع ثان لعلاقة كاستعمال لفظ الأسد في الرجل الشجاع لعلاقة هي الشجاعة.

ولاشك أن أشكال هذه الحروف الثلاثة قد عهدت في الدلالة على حروف الهجاء، وحيث خرجت عن هذه الدلالة إلى الدلالة على صفات الحروف من فتح وضم وكسر، فإن قدّرت هذه الدلالة مبتدأة فيها دون أن يراعى فيها تقدم الاستعمال في حروف الهجاء، كانت هذه الأشكال هي الحركات نفسها، وهي حينئذ من باب المشترك المستعمل بالحقيقة في معنيين: كالعين تستعمل في الحقيقة في العين الباصرة، وعين الشمس، وأشياء أُخَرْ، وإن قدّرت تلك الدلالة مسبوقة بالدلالة على حروف الهجاء، إلا أنها نقلت عن ذلك إلى الدلالة على صفاتها، لعلاقة - أي لنسبة بين الصفة والموصوف - كانت هذه الأشكال صورا للحركات، وهي حينئذ من باب المجاز المستعمل في الدلالة على معنى غير المعنى الذي وضع له أولا، وهذا كما يقال في أشكال حروف العلّة أنها صورة للهمزة.

وأنت إذا تأملت عبارة أبي عمرو المتقدمة، وفي كلامه على باب: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ وباب ﴿نَبَإِىْ﴾ المكسورة الهمزة استروحت منها هذه التفرقة، وقد تقدمت الإشارة إلى نحو هذا في التنبيه السادس على قوله: «**فأول بألف يصور** [1]».

**الإعراب**: فاء «فمائة» فصيحة، وهو مفعول مقدم، و«فارسمن» و«مائتين» عطف عليه، وفاء «فارسمن» زائدة، ونونه هي الخفيفة في التوكيد، وباء «بألف» متعلقة به، وللفرق كذلك، و«مع» ظرف مفعول[2] لـ«ارسمن»، أو[3] هو في محل الحال من «مائة» ومنسوقه، وهذا أولى لسلامته من رجوع الفرق إلى «لأأذبحن» أيضا.

---

[1] انظر ص 893.

[2] في هـ، د، ز:" معمول ".

[3] في د، ز:" و ".

قال:

[340] وَمَـــمَ لَـــكِنَّا لِشَـــأْنٍ وَهُمَـــا فِـــي الْكَمْـــفِ، وَابْـــنٌ وَأَنَـــا قُـــلْ حَيْثُمَـــا

[341] لاَ تَأْيَئَسُـــوْا يَـــأْيَئَسْ..... .....

تضمّن البيت وبعض الذي يليه من الكلم التي زيدت فيها الألف لجميع الشيوخ، حسبما يقتضيه عطفها على كلم البيت المتقدم ستًّا، إلا أن زيادتها في ثلاث منها ليست حقيقة، كما يأتي.

و لم يعين الناظم مواضع الزيادة منها، اعتمادا على التوقيف أيضا.

أما ﴿ لَّٰكِنَّا۠ ﴾ في الكهف فهو: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ [الكهف: 38].

**قـــال أبـــو داود:**« ﴿ لَّٰكِنَّا۠ ﴾ كتبوه بألف ثابتة بعد النون، واجتمعت على ذلك المصاحف، وابن عامر يثبتها في اللفظ وصلا، وغيره يحذفها[1]، واتفق جميعهم على إثباتها وقفا[2]» انتهى.

وأصله: (**لكن أنا**) بحرف الاستدراك المخفف النون، وضمير المتكلم المنفصل، وبذلك قرأ أبيّ[3].

**ثم اختلف النحاة:** فذهب أبو علي الفارسي إلى أن الهمزة حذفت اعتباطا على غير قياس، فاجتمع نونان: أولاهما ساكنة، فأدغمت في الثانية[4].

**وذهب الزجّاج** إلى أن حركة الهمزة نقلت إلى النون الساكنة، ثم حذفت فاجتمع مثلان من كلمتين، فسكن أولاهما على غير قياس، وأدغم في ثانيهما[5].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] وافق ابنَ عامر من العشرة: أبو جعفر ورويس عن يعقوب. ينظر: النشر، 311/2، والبدور الزاهرة، ص 239، والتيسير، ص 109.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 808/3.

[3] ونسبت للحسن كذلك. ينظر: طوالع النجوم، ق/95-أ، ومختصر ابن خالويه، ص 83.

[4] ينظر: الحجة للفارسي، 145/5-146.

[5] وهو مذهب الكسائي أيضا والفراء والمازني. ينظر: معاني القرآن للزجاج، 286/3، ومعاني القرآن للفراء، 144/2، وإعراب القرآن للنحاس، ص 509.

وإنما لم يكتف الناظم عن ﴿لَٰكِنَّا۠﴾ بـ: (أنـــا) الذي هو أصله، لنقص ﴿لَٰكِنَّا۠﴾ الهمزة، وخفاء تركبه من (لكن) و(أنا).

واحترز بقيد السورة عن ما وقع في غيرها من لفظ: ﴿لَٰكِنَّ﴾ المشددة النون، لاتفاق الجميع في الصورة اللفظية نحو: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ﴾[النور: 21]، كما احترس به أيضا عن: ﴿لَـٰكِنَّا﴾ المركب من ﴿لكن﴾ وضمير الجماعة المتكلمين المنصوب به نحو: ﴿وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا﴾ [القصص: 45].

وإنما لم يكن هذا محترزا عنه لأنه لم يندرج في ﴿لكنا﴾ الموجود في النظم، لوجود ألف زائدة فيه لفظا، وليست منفصلة حتى يندرج بطريق التنوّع، نعم يتوهم اندراجه لصحة الوزن بزيادة ألف لفظا على ﴿لَٰكِنَّا۠﴾ في النظم، فلذا كان محترسا[2] عنه.

**تنبيه:** قد تبين بما قرّر أن ألف: ﴿لَٰكِنَّا۠﴾ ليست زيادتها متمحضة، لثبوتها وقفا باعتبار[3] الوصل فقط في قراءة غير ابن عامر، وقد كان الآتي على القاعدة المتقرّرة من أن الرسم مبني على الوقف والابتداء، أن لا تسمى زائدة أصلا، وهذا البحث بنفسه في كلمة ﴿أنـــا﴾، وكذا في كلمات: ﴿ٱبْنَ﴾ و﴿إِذًا﴾، و﴿لَنَسْفَعًا﴾، ﴿وَلِيَكُونَا﴾، و﴿لِأَهَبَ﴾، وبالجملة فقد توسّع الناظم وتسامح في إطلاق الزيادة على الألف في هذه الكلم باعتبار ما، ولم أقف على جواب عنه مقنع.

وقد ذكر أبو عمرو **في المقنع**[4] في باب ذكر ما رسم بإثبات الألف على اللفظ أو لمعنى: جل الكلم التي سرد الناظم في هذا الباب مع[5] كلمات أخر، وفصلها بفصول، متحفظا في التعبير عن ما زيد من الألفات حقيقة بالزيادة، وعن غيره بالرسم والكتابة، وهكذا تحفّظ أبو داود.

---

1–في د:(يهدي).
2–في د:(محترزا).
3–في د:(بل باعتبار).
4–المقنع،ص 43– 45.
5–في ح:(من) ،والمثبت من :د ،ز.

فلما أراد الناظم جمعًا كأبي عمرو لم يتيهأ له مع النظم ذكر كل قسم على حدته، و لم يحرّر التعبير في جانب كل كلمة بما يناسب، بل ترجم بزيادة الألف، وسرد هذه الكلم كلها حسب الإمكان، ولعله اعتمد في إطلاق وصف الزيادة على ألف هذه الكلمات السبع على ما يأتي له في **الـــذيل**[1]، حيث تكلم فيه على الألفات المزيدة حقيقة، وحكم بجعل الدارة عليها، وسكت عن هذه، فيفهم منه أنها ليست في هذه الكلمات مزيدة حقيقة.

ومـــن ذا الـــذي ترضـــى ســـجاياه كلـــها  كفـــى المـــرء نـــبلا أن تعـــد معائبـــة[2]

وأما ﴿ لِشَاْىْءٍ ﴾ في الكهف أيضا فهو: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾ [الكهف: 23].

**قال أبو عمرو في المقنع**: «وقال[3] محمد بن عيسى رأيت في المصاحف كلّها ﴿شَىْءٍ﴾ بغير ألف ما خلا الذي في الكهف. يعني قوله: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ ﴾ **قال**: وفي مصحف عبد الله رأيت كلها بالألف ﴿شَاْىْءٍ﴾[4]» انتهى.

**وقال أبـــو داود**: «كتبوا في جميع المصاحف: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ﴾ بألف بين الياء والشين هنا ليس في القرآن غيره[5]» انتهى.

واحترز بقيد المجرور – وهو الكلام المكسورة – عن الخالي عنه نحو: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: 106] ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص: 5].

وبقيد السورة عن الواقع في النحل: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ ﴾ [النحل: 40].

---

[1] مورد الظمآن قسم الضبط، ص 43-44.

2–في هذا البيت ليزيد المهلي ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، 305/1.

3–في ح:(وحدثنا)،والمثبت من :د ،ز.

4–وراه السخاوي كذلك في المصحف الشامي أي بالألف في بعض المواضع عدا موضع الكهف،وقد أنكر الداني بعد هذا النقل وجود ذلك في مصاحف اهل العراق أو غيرها بألف–أي في غير الكهف–،وأنكره أيضا الشاطبي فقال:(وقول في كل شيء ليس معتبرا)المقنع ،ص 42،والوسيلة ،ص 316،ونثر المرجان، 121/4 – 122.

5–مختصر التبيين، 805/3.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**قال في المحكم**:« وزيادة الألف بعد الشين في قوله: ﴿ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ ﴾ في بعض المصاحف، وفي مصحف عبد الله بن مسعود في كل القرءان، وزيادتها بعد الجيم في قوله: ﴿ وَجِاْىْٓءَ ﴾ في مكانين في مصاحفنا القديمة، فلمعنيين:

**أحدهما**: أنها زيدت فيهما فرقا بينهما وبين ما يشبههما في الصورة دون اللفظ، وهو ﴿شَتَّىٰ ﴾ [طه: 53] و﴿حَتَّىٰ [1]﴾.

**ثانيهما**: أنها زيدت تقوية للهمزة لخفائها وتطرفها، ولم يجعل[2] بالياء الفاصلة بينهما، لأنها بسكونها وكونها حرف لين غير حاجز حصين، ولم ترسم تلك الألف بعد الهمزة، لئلا تشبه صورته بصورة المنصوب[3]» انتهى باختصار لطوله.

وهو مقتض لوجود الخلاف في ألف: ﴿ لِشَاْىْءٍ ﴾، ولم يحكه الناظم، لأنه ليس في المقنع، مع أن أبا داود حكى فيه الإجماع.

وقد وجّه الجعبري زيادة الألف في: ﴿ لِشَاْىْءٍ ﴾ بجعلها علامة فتحة الشين، على ما كان في الاصطلاح الأول، وبحث في كون زيادة الألف في ﴿ جِاْىْٓءَ ﴾ للفرق بينه وبين ﴿حَتَّىٰ ﴾ قائلا: « الفرق بينهما وبين ﴿مَنْ حَيَّ [4]﴾ [الأنفال: 42] أولى لتماثل الصورتين[5]» انتهى.

يعني وأما ﴿حَتَّىٰ [6]﴾ فلا تماثل بل تقارب.

**وقال التنسي**: «التعليل بالفرق بين ﴿ لِشَاْىْءٍ ﴾ وبين ﴿لَشَتَّىٰ [7]﴾ لكتب ألفه بالياء ضعيف، لأنه ثلاثي خطا، [و﴿لَشَتَّىٰ ﴾ رباعي خطا.

---

[1] في د في الهامش تصحيحا:" لشيء وجيء ".

[2] في كل النسخ مثلم ثبت، ولعله:" لم يعتد" فتصحف.

3-هذا النص من المحكم من النص المفقود في المحكم المطبوع، وفي المطبوع ما يشبه بعضه.ينظر:المحكم،ص 174-175.

4-في د:(حتى).

5-الجميلة،ق/ 119-ب.

6-في د:(حي).

7-في د:(لشيء).

**قال**: والصواب عنده على هذا التعليل أنها زيدت فرقا بينه وبين[1] ﴿لَشَيْءٌ﴾ المفتوح اللام نحو: ﴿لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ لتساويهما خطا، وخصت الزيادة بالمكسور لاتحاده وتعديد غيره، ولم تزد في ﴿لشيء﴾ المكسورة اللام في النحل كما زيدت في الذي في الكهف، لقصدهم والله أعلم التفريق بين ما في النحل لكونه مراد الله فلم يناسبه التغيير، بخلاف ما في الكهف لكونه مرادَ العبد[2].

**قال**: « وكذا تعليل زيادة الألف في ﴿جَاْىءَ﴾ بالفرق بينه وبين ﴿حَتَّىٰ[3]﴾ ضعيف، لأن ﴿جَاْىءَ﴾ ثنائي خطا، والأقرب أن يقال: للفرق بينه وبين ﴿حَىَ﴾ الذي هو ضد «ميت[4]».

**قال**: على أن الأولى عندي أن ذلك للفرق بينه وبين ﴿حي[5]﴾ الذي هو أمره، إذ يقال النقط فرّق بينه وبين ﴿حي[6]﴾، ولا يعترض بأنه لم يرد في القرءان[7]»، انتهى باختصار لبعضه.

وأما ﴿ٱبْنُ﴾ فنحو: ﴿ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: 45]، وهو متعدّد.

**قال أبو عمرو**:« أجمع كتّاب المصاحف على إثبات ألف الوصل في قوله: ﴿عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، و﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ[8] مَرْيَمَ﴾ [المائدة: 17] حيث وقعا وهو نعت كما رسمت في الخبر

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] الطراز، ص 253-254، ونقل النائطي عن ابن الجزري في زيادتها في الكهف أنه قال:« زيدت... بغير موجب »، ونقل السيوطي عن المراكشي أن زيادتها للتهويل والتفخيم. ينظر: نثر المرجان، 122/4، والإتقان، 215/2.

[3] في د:" حيّ"، وهو قول ابن آجطا والرجراجي. ينظر: التبيان، ورقة دون رقم قبل ق/300، وتنبيه العطشان، ق/110-ب.

[4] واختاره نصر الهوريني، ورد الفرق بينه وبين"حتى"، فقال:« والذي أقوله أنها زيدت في:" جاىء" للفرق بينها وبين" من حي عن بينة ، لتماثل الصورتين، لأن "حتى" فيه حرف مرتفع مثل القنطرة وهو التاء المثناة فوق ثم حرف ساقط ألى أسفل وهو الياء التحتية فحينئذ لا تماثيل البتة).الجوهر الفريد،ق /44-ب.

5-في كل النسخ:(جيء )،والذي في الطراز،ص 349:(حي)، وهو المثبت.

6-في ح:(حتى)،والمثبت من :د ،ز ،وهو الذي في الطراز.

7-الطراز،ص 349.

8-(ابن) ،في موضعه محو في د.

في قوله: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 30]، و﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 30] فإن الله عز وجل أخبر في كتابه أن اليهود والنصارى قالوا ذالك[1]»، انتهى.

ولا شك أن اصطلاح النحويين حذف ألف: **(ابن)** إذا وصف به عَلَم، وأضيف إلى علم، أو ما يقوم مقامه، [لكثرة دورانه هكذا، مع[2]] رعي أصله الأول، وهو: **(بَنَوٌ)** بوزن: **(جَبَلٌ)** وكذا: **(ابنة[3])** وقد تحفّظ أبو عمرو كما ترى، حيث عبّر هنا بالإثبات لا بالزيادة، وتكلم على ما خالف فيه المصاحف مذهب النحاة، ثم شبّه بمحل الوفاق، فكان في غاية التحرير، ولا كذلك كلام الناظم[4].

وأما ﴿أَنَا﴾ فنحو: ﴿قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: 258]، وهو متعدّد، ولم أرد في المقنع.

**وقال في التنزيل**: «أطبقت المصاحف على إثبات ألف بعد النون في كلمة: ﴿أَنَا﴾ الخفيفة سواء أتى بعدها همزة مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة، أو ألف وصل، [أو (أم)[5]]، نحو: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمْ﴾، و﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾، و﴿أَنَا۠ أَعْلَمُ﴾، و﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ﴾، و﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾، و﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾، و﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾، وشبهه[6]»، انتهى.

**تنبيه**: وقع في كلام الشيخين التمثيل للألف المزيدة المستحقة للدارة، بـ: ﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف: 108]، و﴿أَنَا۠ وَرُسُلِى﴾ [المجادلة: 21] قائلين: «و شبهه[7]».

---

[1] المقنع، ص 30.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] في د:" بنت ".

4-ينظر:التبيان،ق/ 298- 299،وتنبيه العطشان،ق/ 109،والطراز،ص 410،ومختصر التبيين، 179/2- 180، 916/3، والوسيلة،ص 318- 319.

5-ما بين المعقوفتين سقط من :ز .

6-مختصر التبيين، 283/2 - 284.

7-ينظر:المحكم،ص 193، ومختصر التبيين، 283/2 - 284، 841/4 - 842،وأصول الضبط،ص 247.

و لم يوافقهما الناظم في الضبط[1]، نظرا إلى أن المزيد الذي يستحق الدارة هو المزيد الذي لا يلفظ به في حالة من وصل أو وقف، **وهو الصواب**[2].

واختلف النحاة: هل الضمير مجموع الأحرف الثلاثة، وهو مذهب الكوفيين، والأولان فقط، والألف زيدت في الوقف محافظة لإشباع الحركة، لئلا تسكن في الوقف فتلتبس بـ: (أن) الناصبة، وهو مذهب البصريين، وتميم يثبتون ألفه وصلا، و غيرهم بحذفها[3].

واتفق الجميع على إثباتها وقفا، وقد تقدم البحث فيه عند البحث في: ﴿ لَٰكِنَّا ﴾.

وأما ﴿ تَأْيَۡـَٔسُواْ ﴾ و﴿ يَأۡيَسُ ﴾ ففي يوسف: ﴿وَلَا تَأۡيَۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَأۡيَسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ[4] ﴾[يوسف: 87]، وفي الرعد: ﴿أَفَلَمۡ يَأۡيَسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ [الرعد: 31].

وقد قرأ البزّي بخلاف عنه الجميعَ بتقديم الهمزة مبدلة ألفا على الياء مفتوحة[5].

**قال في المقنع**: في باب ما تفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار: «وكتبوا: ﴿لَا تَأۡيَۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَأۡيَسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ ﴾، وفي الرعد: ﴿أَفَلَمۡ يَأۡيَسِ ﴾ [بالألف[6]» انتهى.

ومثله لأبي داود، إلا أنه قال في الرعد: «في بعض المصاحف[7]».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] ينظر: مورد الظمآن قسم الضبط، ص 43-44.

[2] ينظر: الطراز، ص 406-417.

[3] ينظر: الكشف، 306/1-، 61/2، والحجة للفارسي، 364/2-365.

[4] ذكر اللبيب أنه في مصاحف أهل المدينة بغير ألف، وعزاه إلى التبيين، ثم قال:« وقال محمد بن عيسى الأصبهاني عن نصير حكى ابن أشته في باب ما اجتمعت عليه مصاحف أهل المدينة والكوفة والبصرة والشام ومدينة السلام أنه بالألف» وجرى العمل على الألف في الموضع الثلاثة. ينظر: الدرة الصقيلة، ق/37-أ-38-ب، والوسيلة، ص 170- 171،وهجاء مصاحف الامصار،ص 96.

5-ينظر:النشر، 296/2، والبدور،ص 204، والتسيير،ص 99.

6-المقنع،ص 85- 86.

7-وفي بعض النسخ:(جميع). ينظر:مختصر التبيين، 741/3، وأثبت محققه:(جميع) وقال :(لأن الخلاف لم يقع في المضارع،وإنما وقع في ماضيه).

**وقد قال في المحكم:**« وأما زيادهم الألف في ﴿لَا تَأْيَسُوا﴾و﴿لَا يَأْيَسُ﴾ و﴿أَفَلَمْ يَأْيَسِ﴾[1] إذا حققت الهمزة فيه، وكان من: ﴿يَئِسَ﴾، الذي فاؤه ياء، وعينه همزة، وهو الأصل، فلمعنيين:

**أحدهما**: أن تكون للفرق بين ما يشبه: ﴿يَئِسَ﴾ و ﴿يَيْسُوا﴾ في الصورة: و هو: ﴿يَتَبَيَّنَ﴾ و﴿يتبينوا﴾، و لم يل الألف في الثلاثة المواضع الهمزة في الرسم. لوقوع الساكن قبلها فيهن دون المتحرك[2]»، انتهى.

يعني: ولاحظ للساكن في الألف، فلا تقع بعده، و لو زائدة.

**ثم قال**: « **والثاني**: أن تكون تقوية للهمزة وبيانا لتحقيقها[3]، كما ذكرنا في غير ما حرف[4]»، انتهى.

**ويعني**: [أن[5]] الياء هنا لم تعتبر حاجزا كما تقدم في ﴿لِشَاْءٍ﴾.

وقد وجّه **الجعبري** الزيادة في الكلمتين بالفرق بينهما وبين ﴿يَيْسُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَئِسَ الْكُفَّارُ[6]﴾ [الممتحنة: 13].

وتبعة التنسي باحثا في تفريق **المحكم**[7] بزيادة الكلمتين على ﴿تبين﴾ و﴿تبينوا[8]﴾، وزاد احتمال كون الألف علامة على إشباع حركة حرف المضارعة، وبحثه مبني على أن الزيادة

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

[2] هذه الفقرة ساقطة من المطبوع من المحكم، وقد سبق التنبيه عليه. وانظر: الطراز، ص 351.

[3] قال المهدوي:« ووجه في إثبات الألف في هذه المواضع، أنه قلب، فقلبت الهمزة على الياء فصار:" يأيس"، فأبدلت الهمزة ألفا، فليست بزائدة. ينظر: هجاء مصاحف الأمصار، ص 96.

4-هذة الفقرة ساقطة من المطبوع من المحكم ، و قد سبق التنبيه عليه . أنظر : الطراز ، ص 351.

5- ما بين المعقوفين ساقط من ح ، و المثبت من د ، ز .

للفرق بينهما وبين ﴿يَتَبَيَّنَ﴾ و﴿يتبينوا[1]﴾ بصيغة المستقبل[2].

و قد رُوِي عن ابن عباس أنه قرأ في الرعد: ﴿أَفَلَمْ يَتَبَيَّنِ[3]﴾.

**الإعراب**: «لشيء» عطفه على كلم البيت قبله، و«مع» ظرف في محل الحال منه، و«لكنا» مضاف إليه ما قبله. و«ابن» و«أنا» عطف إما على منسوق «لشيء»، و إما على «لكنا»، وجملة «وهما في الكهف» معترضة بين المتعاطفين، وجملة «قل» طلبية لتصحيح الوزن، و«حيثما» شرط حذف فعله، [وجوابه[4]] لدلالة السياق[5] عليهما، و«لا تايئسوا ويايئس» بسكون السين إجراء للوصل مجرى الوقف عطف كابن و أنا.

**قال**:

ا.....ا ..... وَقُلْ عَنْ بَعْضِهِمْ  فَفِي امْتَيْنَسُوا امْتَيْنَسَ أَيْضًا قَدْ رُسِمْ

[342] لأَوْضَحُوا .....  .....

أخبر على جهة الإطلاق أن بعض كتاب المصاحف زادوا الألف أيضا في: ﴿اسْتَيْئَسُوا﴾، و﴿اسْتَيْئَسَ﴾، ﴿وَلَأَوْضَحُوا﴾.

أما الأولان ففي يوسف: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْئَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾[يوسف: 80]، ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْئَسَ الرُّسُلُ﴾[يوسف: 110].

**قال في المقنع** إثر النص السابق: « ووجدت أنا في بعض مصاحف أهل العراق: ﴿فَلَمَّا اسْتَايْئَسُوا﴾، و﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَايْئَسَ الرُّسُلُ﴾ في يوسف بالألف، وفي بعضها بغير ألف، وذلك الأكثر[6]»، انتهى.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

1-في د:(تبين وتبينوا).
2-ينظر:الطراز،ص 351- 352.
3-ونسبت كذلك لعلي وجعفر بن محمد. ينظر:مختصر ابن خالوية، ص 71،وطوالع النجوم،ق /90 -ب.
4-ما بين المعقوفتين ساقط من د.
5-في د:(البيتان).
6-المقنع،ص 86.

وقد ذكرهما أبو داود بالخلاف أيضا، وزاد عند كلامه على الحرف الأخير فقال: «وكلاهما حسن، فليكتب الكاتب ما شاء من ذلك، إلا أنه [إن[1]] ضبط المصحف لابن كثير فأستحب له كتابة ذلك بألف[ لا غير موافقة للمرسوم في بعض المصاحف ولقراءة البزي ذلك كذلك[2] ] من غير همز[3]»، انتهى.

والقول [في[4]] توجيه زيادة الألف في الكلمتين من احتمال كونها للفرق، أو لتقوية الهمز كالقول في: ﴿ تَأْيَسُواْ ﴾ و﴿ يَأْيَسُ ﴾ فتكون الألف مزيدة فيهما فرقا بينهما وبين (اسْتَبْئَسُواْ)، و(اسْتَبْئَسَ) بالباء الموحدة[5] عوض المثناة التحتانية، وتحتمل أن تكون زيادة الألف فيهما بالحمل على: ﴿يَـٔيِسُواْ ﴾، و﴿يَـٔيِسَ ﴾، وأن تكون الألف دليل إشباع الحركة في حرف المضارعة[6].

وأما ﴿ لَأَوْضَعُواْ ﴾ ففي التوبة: ﴿وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ ﴾ [التوبة: 47].

**قال في المقنع**: « عن نصير اختلفت المصاحف في ﴿ **لَأَوْضَعُواْ** ﴾ في التوبة، واتفقت على ﴿**لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ** ﴾ في النمل.

وذكر [فيه عن][7] الجحدري، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة أن: ﴿ **لَأَاْوْضَعُواْ** ﴾، و﴿**لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ**﴾ بزيادة الألف[8]».

وقد اختار فيه أبو داود سقوط الألف حسبما يأتي نصه فيه مع نظائره في البيت بعد هذا.

**الإعراب**: واضح.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من: د ، ز.

3-مختصر التبيين، 732/3.

4-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

5-في د:(فالياء الموجودة).

6-قال المهدوي:(والوجه في إثبات الألف في هذه المواضع،أنه قلب،فقلبت الهمزة على الياء فصار:(يأيس)،فأبدلت الهمزة ألفا،فليست بزائدة.ينظر:هجاء مصاحف الأمصار،ص 96.

7-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

8-المقنع ،ص 45، 94.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
المكتبة المركزية

﴿وَلَأَوْضَعُواْ﴾ بألف بعد اللام ألف، وفي النمل كتبوا في جميع المصاحف: ﴿أَوْ لَأَاذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ بألف بعد اللام ألف[1].

وكتب في بعض مصاحف أهل العراق في سورة الأحزاب: ﴿ لَأَاتَوْهَا ﴾ بألف بعد اللام [ألف][2]، وفي بعضها وسائر المصاحف بغير ألف: ﴿ لَاتَوْهَا ﴾، ورسم الغازي بن قيس في كتابه: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ في الحشر بألف بعد اللام ألف، لم أر ذلك لغيره، وأنا أختار كتب هذه المواضع الخمسة المذكورة بغير ألف، لمجيء ذلك كذلك في أكثر المصاحف، وموافقة لسائر ما جاء في القرءان من ذلك على اللفظ والأصل خارجا عن الخمسة المواضع المذكورة الشاذة المختلف فيها، والموضع التي أجمعت[3] عليه هو: ﴿لَأَاذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ في النمل فأكتبه بألف بعد اللام ألف حسبما اجتمعت عليه المصاحف[4]»، انتهى.

وقد تقدم عن **المحكم** أن القول في زيادة الألف في: ﴿ لَأَوْضَعُواْ ﴾ المتقدم، و﴿لَأَنتُمْ﴾، و﴿ لَاتَوْهَا ﴾ كالقول في زيادتها في:﴿ لَأَاذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾، فتأتي فيها الأوجه الأربعة المتقدمة فيه، بناء على أن المزيدة [هي المنفصلة، ويأتي أيضا فيها الوجهان المبنيان على أن المزيدة[5]] المظفرة مع اللام.

وأما زيادة الألف في ﴿ لَإِلَى ﴾ فلا تحتمل من تلك الوجوه كلها[6]، إلا أن الألف تقوية للهمزة سواء قدرت الزائدة المنفصلة عن اللام، أو المتصلة بها، ولكن لما سرد في المحكم الوجوه الأربعة التي في: ﴿لَأَاذْبَحَنَّهُۥٓ﴾، و﴿ لَأَوْضَعُواْ ﴾، وذكر كيفية نقطه على كل واحد منهما[7].

---

1–ما بين المعقوفتين ساقط من د.
2–ما بين المعقوفتين ساقط من د.
3–في د:(اجتمعت).
4–مختصر التبيين، 379/2 – 381.
5–ما بين المعقوفتين سقط من :ح ،والمثبت من :د ،ز .
6–في د:(تلك).
7–ينظر:المحكم،ص 179.

**قال**: والقول في زيادة الألف في مصاحف أهل بلادنا في قوله: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾، و﴿لَإِلَى ٱلْجَحِيمِ﴾، وفي نقط ذلك كالقول في الكلمتين المتقدمتين سواء [1]» انتهى.

وقد بحث التنسي في كلام **المحكم** بأن ظاهره جريان الأوجه الأربعة في ﴿لَإِلَى﴾، لإحالته له على ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾.

**قال**:« ولكن ينبغي حمل[2] كلامه [على][3] ما يليق به[4] » انتهى.

**الإعراب**: واضح.

**قال**:

[344] وَجَاءَ أَيْضًا: لَإِلَرجَاْيءَ مَعَا ... لَدَى الْعَقِيلَةِ .....

أخبر أن الشاطبي ذكر أيضا في عقيلته: ﴿جَاْءَ﴾، و﴿لَإِلَى﴾ باخلاف، وأشار بذلك إلى قوله فيها:

وجِيءَ أَدْلُسٌ تزيدُهُ ألفًا ... معا وبالمدني وسمية عُنُوا سِيَرَا[5]

**وقوله أيضا**:

« لأذبحن وعن خلف معا لا إلى[6] ». انتهى.

وكان الشاطبي نقل الخلاف فيها من **المحكم**، كما تقدم نقل ذلك عنه.

**الإعراب**: يحتمل قوله «معا» أن يرجع إلى كلا الكلمتين، أعني «لإلى»، و«جيء»، ويحتمل أن يرجع إلى اللفظين من كلا الكلمتين، ويحتمل إلى كلا اللفظين من الكلمة الأخيرة، والاحتمال الثاني أظهر، وباقيه واضح.

المكتبة الرقمية عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

1–الشاهد من النص المفقود من المحكم المطبوع.
2–في د:(حل).
3–ما بين المعقوفتين ساقط من د.
4–الطراز،ص 338– 342.
5–العقيلة،رقم: 118،ص 134.
6–العقيلة،رقم: 77،ص 129.

قال:

|.....| ..... ..... وَكُـــلٌّ نَسْـــفَعَا

|344| إِذًا يَكُونَـــا لِأَهَـــبْ، وَنُونَـــا لَـــدَى: كَـــأَيِّنْ رَسَـــمُوا التَّنْوِينَـــا

أخبر عن كل شيوخ النقل أو على الإطلاق الشامل لشيوخ النقل عن كل كتّاب المصاحف بزيادة الألف في: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ و﴿إِذًا﴾ و﴿لَيَكُونًا﴾ و﴿لِأَهَبَ﴾، وأنهم رسموا التنوين في ﴿كَأَيِّن﴾ نونا.

أما ﴿لَنَسْفَعًا﴾ ففي العلق: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: 15].

وأما﴿لَيَكُونًا﴾ ففي يوسف إخبارا عن قول امرأة العزيز في شأنه: ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: 32]، والنون الساكنة فيهما توكيد قياسها أن تبدل في الوقف ألفا، فلذا كتبت به، فوصفها فيهما[1] بالزيادة توسّع تقدم البحث فيه.

وأما ﴿إِذًا﴾ فنحو: ﴿وَإِذًا لَّآتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 67].

وقد تعدّد في القرآن، وهو حرف جواب وجزاء، فليس النون في طرفه تنوينا، لكن لما أشبه تنوين المنصوب قلب في الوقف ألفا، فلذا كتب به، ففيه البحث المتقدم قريبا.

وللنحاة فيه ثلاثة مذاهب:

كتبه بالنون مطلقا، للمازني، والمبرّد.

وبالألف مطلقا للجمهور.

وبالتفصيل بين أن يعمل النصب فيكتب بالنون، أو لا فبالألف.

هكذا نقل **الشارح** القول بالتفصيل عن **ابن عصفور في شرح الجمل**[2].

---

1-في د:(بها).

2-التبيان،ورقة دون ترقيم قبل ق /300.

ومثلة **للجعبري**، [وعزاه **للفرّاء**[1]][2]، والذي في **مغني ابن هشام** عكسه، ونصه:« وعن **الفرّاء** إن أعملت كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا، وتبعه **ابن خروف** [3]» انتهى.

وأما ﴿ لِأَهَبَ ﴾ ففي مريم: ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ﴾ [مريم: 19].

ذكر في المقنع بسنده عن[4] أبي عبيد:« أن المصاحف كلها اجتمعت على رسم ألف بعد اللام في قوله في مريم: ﴿ لِأَهَبَ لَكِ ﴾ [5]» انتهى.

وقد قرأه قالون في إحدى الروايتين عنه بالهمز، والرسم مطابق لهذه الرواية، وقرأه ورش وقالون في الرواية الأخرى عنه بالياء المحضة[6].

فأما على قراءة الهمز ففاعل (أهب):

إما ضمير الرسول المتكلم، أسندت الهبة إليه مجازا، لكونها على يديه.

أو ضمير يعود على الله تعالى، فيكون على تقدير القول، والمعنى: «إنما أنا رسول ربك يقول لك لأهب لك»، فالهبة في كلا الوجهين من الله تعالى.

وأما على قراءته بالياء، فالفعل المفتتح بحرف المضارعة مسند إلى الله تعالى.

**قال مكي في الكشف**:« ويحتمل أن يكون أراد الهمزة، ولكن خففها فأبدل منها ياء، لانكسار ما قبلها على أصول التخفيف في المفتوحة التي قبلها كسرة، فتكون كالقراءة بالهمز في المعنى [7]»، انتهى.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] الجميلة، ق/120-121، وينظر: الوسيلة، ص 320-321.

3- ينظر :مغني اللبيب، 28/1 ،وينظر: الجنى الداني، ص 365-366، وأدب الكاتب، ص 248-249، والإتقان، 196/1، والبرهان للزركشي، 188/4

4-في د:(إلى)

5-المقنع ،ص ،42 وينظر:مختصر التبيين، 828/4.

6-ينظر :التيسير،ص 113،والبدور،ص 246.

7-الكشف، 86/2.

**قال المنتوري**: «وهذا الاحتمال غير صحيح، لأن الأئمة ينقلون قراءة الياء على أنها من القراءات التي تخالف ما في المصحف لفظا ومعنى.

**حكى الداني في التمهيد وإيجاز البيان**: أن ورشًا فسرها[1] في كتابه فقال: أن الياء على معنى: «ليهب الله لك»، وقد ردّها أبو عبيد القاسم بن سلاّم كما ردّ من القراءات ما خالف المصحف، وأكثر الأئمة على قبولها، ووجه من قبلها أنها عنده من المخالفة اليسيرة، وأنها ليس فيها مجاز كما في القراءة بالهمز[2]»، انتهى.

وعلى قراءته بالياء نبّه الناظم على كتبه بالألف، إما على أن الياء فيه حرف مضارعة فلا خفاء بمخالفته للفظ، وإما على أنها مبدلة من همز فكذلك أيضا، لأنها لم تبدل ياء حتى تنزل اللام من ﴿ لِأَهَبَ ﴾ منزلة جزء الكلمة، وذلك موجب لكتبها ياء على قاعدة المتوسطة المفتوحة بعد كسرة، وإن كانت المحققة من هذا الضرب إنما تكتب ياء مراعاة لما تئول إليه عند التخفيف، فلأن[3] تكتب هذه المخففة في الحال ياء أولى.

**قلت**: ويمكن الجواب على الوجه الأول بأن يكون لأهب كتب بالألف عوض الياء على قصد المقابلة في التعويض، حيث كانت الألف كثيرا ما تعوض[4] عنها الياء كما في ﴿قَضَىٰ﴾، و﴿ رَمَىٰ ﴾، [تنزيلا لحروف المضارعة لتعاقبها عن المضارع منزلة الحروف التي يبدل في الكلمة بعضها من بعض، وإن اختلف المضارع باعتبارها، كما أن الكلمة قد لا يبدل حرف من غيره إلا باختلاف معناها، كـ: ﴿ضُحَىٰ﴾ فإنه لا يقلب ألفه ياء إلا في التثنية.

---

1-في د:(سيرها).
2-شرح الدرر اللوامع، 780/2- 781،وينظر:الفجر الساطع،ق /138 -ب ،والكشف، 2- 86،ولم أستطع التهميش من إيجاز البيان الذي في دار الكتب الوطنية بتونس،وهي النسخة الفريدة في العالم-في حدود علمي-، لأن موضع الشاهد شبه محترق،والنسخة برقم: 19045،اما كتاب التلخيص فمفقود.
3-في د:(فلا).
4-في د:(تعرض).

ويمكن الجواب عن الثاني بما تقدم في ﴿ءالآن﴾ من أن الخط لا يلزمه مطابقته للفظ بكل اعتبار، ألا يرى [ أن ﴿أُقِّتَتْ﴾[1] ] كتبت الهمزة فيه وهي مبتدأة ألفا، وليس ذلك إلا لقصد التحقيق، ومع ذلك لم يكن مانعا من قراءة البصري لها واوا[2].

وقد نظّر **الجعبري** ﴿ **لِأَهَبَ** ﴾ في قراءته بياء المضارعة، مع كتبها ألفا بـ﴿**الصـــرٰط**﴾، واختار هذه القراءات[3]، وتنظيره يحوم على ما قرّرت فيها[4]].

**تنبيهان: الأول**: مما تقدم من التقرير والنقل في ﴿ **لِأَهَبَ** ﴾ تعلم أن ألفه ليست زائدة، وأن وصفها بالزيادة إنما هو على سبيل التوسّع، كما تقدم البحث فيه مع نظائره.

**الثاني: قال التنسي**: عند قول الناظم في الذيل: « **وهكذا بألف من لأهب** [5]»، ما نصه: « وما ذكره الناظم مع[6] ﴿ **لِأَهَبَ** ﴾ يعني من جعل النقطة حمراء على أحد قرني لام الألف هو الذي عند الداني وغيره من أئمة هذا الشأن [7]»، انتهى.

وهو موافق في هذا العزو[8] **لصاحب كشف الغمـــام**[9] كما جرت عادته به في كثير من المواضع.

**قلت**: وهذا الذي عزواه لم أره لغير التجيبي، وفي **بعض نسخ [ذيل[10]] التزيل أيضا**[11]، ولم يذكره أبو عمرو في المحكم، ولا في المقنع، وإنما يؤخذ له بالاندراج في عموم ضبط الهمزة

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: خ ، د، والمثبت من: ز.

[2] ومعه من العشرة أبو جعفر والفرق بينهما تخفيف وتثقيل القاف. ينظر: النشر، 396/2، والبدور، ص 421-422.

[3] الجميلة، ق/143-ب.

[4] ما بين المعقوفين من قوله:" تنزيلا..." ساقط من د.

[5] البيت:507، قسم الضبط من مورد الظمآن. ص 40.

[6] في د:" في ".

[7] الطراز، ص 168-169، وأصول الضبط، ص 134. وجرى العمل برسم ياء مردودة في موضع الهمزة المبدلة ليوافق الخط اللفظ. ينظر:الدرة الصقلية،ق /76 -ب.

8-في د:(وهو موافق لمقرأ العراق).

9-لم أعثر على هذا الكتاب وهو من المصادر التي لا تزال نخطوطة في المغرب.

10-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

11-أصول الضبط ،ص 134.

المكتبة الرقمية لملوك الإسلامية
على القادر
جامعة الأمير

المبدلة حرفا محضا، أنه يكون بجعل نقطة حمراء، وسيأتي البحث في اندراج ﴿ لِأَهَبَ ﴾ في عموم ذلك الضابط قريبا، على أن ذلك الاندراج إنما هو [بناء[1]] على أن أصل الياء فيه همزة، فأبدلت، وهو غير مرتضى عند جماعة كما تقدم في **نقل المنتوري** عن الأئمة، وعن أبي عمرو، فتبقى كيفية نقطه بناء على أن ياءه حرف مضارعة.

واقتصر أبو داود في نقطه حسبما رأيته في بعض **نسخ الذيل** على جعل ياء بالحمراء على الألف المظفرة[2] مع اللام [بناء[3]] على أن الياء مبدلة من همز.

ونصه في الضرب[4] الثاني من الهمزة الملينة، وهي المفتوحة بعد كسر:« وأما قوله تعالى في سورة مريم ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ المكتوب في جميع المصاحف بلام ألف فوجهه [عندي أن يجعل على الألف المظفرة التي كتبت صورة عن الهمزة في قراءة][5] من حققها، وهم: [الكوفيون[6]]، وابن عامر، وابن كثير، وأبو نشيط، وعلى قراءة ورش، وأبي عمرو بن العلاء[7]: ياء بالحمرة، ليدل على أن الهمزة المينة مبدلة لكسرة اللام، وصورة ذلك هنا هكذا: ﴿لأهب لك﴾[8]» **انتهى بلفظه من نسخة منتسخة من خط أبي داود.**

وهذا الوجه الذي اقتصر عليه أبو داود هو الذي اختار **اللبيب**[9]، ووجه مخالفتهما به للنظائر كما في ﴿لِئَلَّا﴾ و﴿مُؤَجَّلًا﴾ أن الهمزة المتوسطة حقيقة أو حكما، المصورة المبدلة حرفا محضا إنما شأن النقطة الحمراء معها أن تدل على التخفيف بالصيرورة إلى لفظ تلك الصورة، ولا يمكن ذلك هنا، لأن الصورة ألف، والملفوظ ياء، فعدل عن النقطة إلى الياء طلبا للإيضاح

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] في د:" المطرفة ".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د، وفي ح ، ز:" بانيا"، ومصحح في هامش ز.

[4] في د:" الضبط ".

5-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

6-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

7-ينظر:النشر، 317/2،والبدور،ص 246.

8-ينظر:أصول الضبط،ص 134بنص قريب من هذا.

9-ينظر :الدرة الصقلية،ق/ 76-ب .وجرى العمل في المصاحف برواية ورش على ما استحسن اللبيب ،وينظر:دليل الحيران،ص 282.

والتنصيص، وهذا التوجيه هو الذي يعكّر[1] على اندراج ﴿لأهب﴾ في ذلك الضابط كما تقدم الوعد بالبحث فيه، وهذا الوجه هو الذي جعل الياء على أحد قربي لام الألف، هو الذي يجري أيضا مع فرض كون الياء فيه حرف مضارعة، بناء على ما قدمته في توجيه كتبه بالألف على ذلك الفرض، وذلك أن الياء لما كتبت هنا ألفا عكس ﴿رَمَىٰ﴾ و﴿قَضَىٰ﴾ اقتضى القياس أن يجعل على تلك الألف ما يطابق الملفوظ، وهو الياء طلبا للبيان، كما جعل على الياء من ﴿رَمَىٰ﴾ ما يطابق الملفوظ، وهو الألف، [وكما جعل على النون الساكنة قبل الباء[2] ميما[3]].

وبعد أن نقل **التنسي** هذا الوجه عن **اللبيب** مع وجود أخرى قال: «إنه يجب طرحها[4]»، انتهى.

**وليس كذلك**، بل هذا الوجه هو الأولى حسبما قررته، **وهو الآتي على المختار فيه أيضا**: أن ياءه حرف مضارعة، والله أعلم.

وأما ﴿**كَأَيِّن**﴾ فقد كتب تنوينه ألفا كما قال الناظم، وهو سبع كلمات:

في آل عمران: ﴿**وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ**﴾ [آل عمران: 146].

وفي يوسف، والحج في موضعين[5]، وفي العنكبوت، والقتال، والطلاق، وأصلها: (أيّ) المنوّنة ركبت[6] مع كاف التشبيه، وتجدد[7] لها معنى (كم) الخبرية، ووقف عليها أبو عمرو بحذف التنوين، والباقون يقفون بالتنوين[8].

**قال في المقنع**: «واجتمع كتاب المصاحف على رسم النون الخفيفة ألفا، وجملة ذلك موضعان: في يوسف: ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ﴾، وفي العلق: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾، وذلك مع[9]

---

[1] في د:" يمكن ".
[2] في ز:" الميم ".
[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.
4-الطراز،ص 168.
5-في د:(والحج موضعين).
6-في د:(وكتب).
7-في د:(وتجرد).
8-ينظر:البدور الزهراء،ص 87.
9-في د:(على) .

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

مراد الوقف، وكذلك رسموا النون ألفا لذلك في قوله: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: 76]، و﴿إِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: 53]، و﴿إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ﴾ [الإسراء: 75]، و﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا﴾ [الأنعام: 56]، وشبهه من لفظه حيث وقع، إ كذلك رسموا التنوين نونا في قوله: ﴿وَكَأَيِّن﴾ حيث وقع][1]، وذلك على مراد الوصل.

والمذهبان قد يستعملان في الرسم دلالة على جوازهما فيه[2]»، انتهى.

ونحوه [لأبي داود[3]][4].

ولا يخفى أن ﴿كَأَيِّن﴾ ليس مما يندرج في الترجمة، إذ لم يرد[5] فيه حرف علّة مما ترجم[6] لزيادته.

**الإعراب**: بين.

**قال**:

**[345] وَزِيدَ بَعْدَ فِعْلِ جَمْعٍ كَاعْدِلُوْا ... وَاسْعَوْا وَوَاوٍ كَاشْفُوْا وَمُرْسَلُوْا**

أخبر مع إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل بزيادة الألف بعد فعل جمع كائن، كـ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾، و(اسعوا)، يعني في كونه[7] مسندا إلى واو جمع متطرفة، سواء كان ما قبلها مضموما، أو مفتوحا.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

2-المقنع،ص 43- 44.

3-ما بين المعقوفتين ساقط من د .

4-ينظر :مختصر التبيين، 217/2 - 218، 3/ 715.

5-في ح:(يرجع) ،والمثبت من :د ،ز.

6-في د:(ترجح) .

7-(في كونه) في موضعه محو في د.

وبعد واو مثل: ﴿ كَاشِفُواْ ﴾ [الدخان: 15]، و﴿ مُرْسِلُواْ ﴾ [القمر: 27]، يعني في كونه علامة رفع جمع متطرفا، وذلك نحو: ﴿ءَامَنُواْ ﴾ [البقرة: 9] و﴿ كَفَرُواْ ﴾ [البقرة: 6]، ﴿ وَلَا تُفْسِدُواْ ﴾ [الأعراف: 56]، و﴿ اشْتَرَوُاْ[1] ﴾، ونحو: ﴿ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الأنعام: 93]، و﴿نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ ﴾ [السجدة: 12]، و﴿ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [يونس: 90]، و﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ ﴾ [الأنفال: 75].

واحترزت بقولي: «مسندا إلى واو جمع» من المسند إلى جمع غير واو نحو: ﴿مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾ [البقرة: 102]، وبغير المتطرف في القسمين عن نحو: ﴿ يُومِنُونَ ﴾[البقرة: 3]، و﴿ يُقِيمُونَ ﴾[البقرة: 3]، ﴿ وَيَنْءَوْنَ ﴾ [الأنعام: 26]، و﴿ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: 5]، و﴿ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة: 11]، وبنحو: ﴿ أَنۢبِـُٔونِي ﴾ [البقرة: 31]، و﴿ لَن تَتَّبِعُونَا ﴾ [الفتح: 15]، و﴿ هُم بَٰلِغُوهُ ﴾ [الأعراف: 135]، ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ ﴾ [النمل: 87] مما توسطت الواو فيه بسبب وقوع ضمير متصل بعدها، أو نون علامة رفع الفعل، أو نون الجمع السالم.

والقاعدة المتقرّرة في الخط، وهي أنما تصوير اللفظ بحروف هجائه، تقتضي أن لا يرسم الألف في القسمين، ولكن كتّاب المصاحف والنحاة اصطلحوا على زيادة الألف فيهما، وصار الأصل الأول مرفوضا، حتى أنه ما لا يزاد الألف بعده من القسمين يعد من المستثنيات.

واختلف في سبب زيادة تلك الألف، فقيل: أنما زيدت للدلالة على فصل الكلمة عما بعدها، وصحة الوقوف عليها احترازا مما إذا وقع بعدها ضمير متصل نحو: ﴿ وَإِذَا لَقُوكُمْ ﴾ [آل عمران: 119]، و﴿ فَذَبَحُوهَا[2] ﴾ [البقرة: 71].

وقيل للفرق بين المفصول من ضمير الجماعة الغائبين الواقع بعد الواو في نحو: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [الشورى: 37]، والموصول منه في نحو: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ (المطففين: 3)، فإن الضمير في المثال الأول منفصل تأكيد للضمير المتصل أو بدل منه، وفي الأخيرين

---

1-في ح:(انتشروا) ،والمثبت من :د ، ز .
-2واختاره التنسي. ينظر: الطراز،ص 363.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

متصل منصوب على المفعول به، [ثم][1] حمل على ذي الضمير المنفصل كل ما يستقل الفعل دونه، وهذا قريب من الأول.

وقيل للفرق بين واو الجمع والنسق في نحو: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ﴾ [الشورى: 43]، ونحو: ﴿فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾ [المدثر: 18] مما وقع قبل الواو فيه حرف لا يتصل في الخط بما بعده.

وقيل لأنها لما كانت ساكنة، وانتهى التمطيط بها إلى الهمزة خفيت فقويت بزيادة الألف، كما يفعل ذلك بالهمزة في مواضع، هكذا قرّره أبو عمرو في المحكم في الواو فقط، لا في جميع حروف المد.

**وقال الشارح:**« وقيل إنما أثبتت الألف بعد الواو في: ﴿ءَامَنُواْ﴾ و﴿كَفَرُواْ﴾ لأجل أن منتهى الصوت بحروف المد واللين عند ابتداء الهمزة فصورت ألفا، يريد أن مخرج الهمزة من أقصا الصدر، والألف مخرجه من هناك، أعني من مخرج الهمزة على ما قال سيبويه[2]، إلا أن هذا ينتقض بالياء، لأنهم لم يزيدوا ألفا بعدها في مثل: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾[الذاريات: 21]، لأنها[3] حرف مد ولين، وهو يقول منتهى الصوت بحروف المد [واللين[4]] عند ابتداء الهمزة [5]» انتهى.

ونقضه **غير وارد** لإمكان أن يحصل للواو من الخفاء في ذلك مالا يحصل للياء، وإمكان أن يراعى هذا المعنى في ما كثرت أفراده وهو الواو، دون ما لم تكثر وهو الياء، وزيد في توجيه زيادة الألف بالفرق قول آخر مبني على مذهب [جل[6]] النحاة الذين يخصون الزيادة بواو الجمع [المتطرفة في الفعل][7] أنها[8] للفرق بينها وبين واو الفرد في نحو: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَ﴾ [الإسراء: 110] و﴿أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: 108].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] في التبيان:" الخليل".

3-في د:(لأنه).

4-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

5-التبيان ق/ 300-ب.

6-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

7-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

8-في د:(وأنها).

**تنبيه**: اعتمد الناظم هنا في القيود التي قرّر بها كلامه على المثل، وليس من عادته غالبا، ومع ذلك فلم تف[1] مُثُلُه بالغرض المقصود، إذ ليس في كلامه ما يدل على تعميم الحكم في ما يشبه: ﴿كَاشِفُواْ﴾، و﴿مُرْسِلُواْ﴾ حيث علق الحكم على اللفظين، ولا يصح جعل واو ﴿كَاشِفُواْ﴾ عطفا على ك: ﴿ٱعْدِلُواْ﴾ [المائدة: 8]، حتى[2] يعاد[3] التعميم من كونه مدخولا للكاف، لأن ذلك يصيّره من أمثلة فعل الجمع، وليس هو كذلك بل هو معطوف[4] على فعل جمع، [لأن قوله:« على فعل جمع »][5] على حذف مضاف، أي: بعد واو فعل جمع، وسيأتي إصلاح هذا البيت والذين[6] بعده.

**الإعراب**: ذكر بعضه، وباقيه واضح.

**قال**:

[346] لَكِنَّ مِنْ بَآءُو تَبَوَّءُو رَوَوْا ... إِسْقَاطَهَا، وَبَعْدَ وَاوٍ مِنْ: مَعَوْ

[347] فِي مَبَإٍ، وَمِثْلُهَا إِنْ فَآءُو ... عَتَوْ عُتُوًّا وَكَذَاكَ جَآءُو

[لما[7]] ذكر أن الألف زيدت بعد واو فعل الجمع، استثنى من ذلك لجميع شيوخ النقل ستة ألفاظ، اثنان متعدّدان، وهما: ﴿بَآءُو﴾ و﴿جَآءُو﴾، نحو: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ [البقرة: 90]، ﴿وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: 116]، وأربعة غير متعددة.

**قال في المقنع**:« واتفقت المصاحف على حذف الألف بعد واو الجمع في أصلين مطّردين، وأربعة أحرف.

---

[1] في د:" تقف ".

[2] في ح:" ثم"، والمثبت من: د ، ز.

3-في ز:(يفاد).

4-في د:(عطف).

5-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

6-في د:(والذي).

7-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

فأما الأصلان فهما: ﴿جَآءُو﴾ و﴿بَآءُو﴾ حيث وقعا، وأما الأربعة الأحرف فأولها في البقرة: ﴿فَإِن فَآءُو﴾ [البقرة: 226]، وفي الفرقان: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا﴾ [الفرقان: 21]، وفي سبأ: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [سبأ: 5] وفي الحشر: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾ [الحشر: 9]، وكذلك حذفوها بعد الواو الأصلية في موضع واحد في النساء في قوله:﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ [النساء: 99] لا غير، وأثبتت بعد[1] هذه المواضع الألف بعد واو الجمع، وواو الأصل التي في الفعل في جميع القرآن نحو: ﴿ءَامَنُواْ﴾ و﴿كَفَرُواْ﴾ و﴿بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و﴿وَلَوْ﴾ [الإسراء: 46] و﴿ءَاوَواْ[2]﴾ [الأنفال: 72] و﴿يَدْعُوٓاْ﴾ [البقرة: 221]، و﴿يَرْجُوٓاْ﴾ [العنكبوت: 5]، و﴿لِيَبْلُوَاْ[3]﴾ [محمد: 4]، وما كان مثله حيث وقع، وسواء كان الفعل الذي الواو فيه لام في موضع نصب، أو رفع، لوقوع الواو طرفا في الجميع، وكذلك أثبتت بعد الواو التي هي علامة الرفع في نحو قوله: ﴿أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: 269]، ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: 18]. وما كان مثله.

وكذلك رسموها في قوله: ﴿مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: 46]. و﴿مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: 27]، و﴿كَٰشِفُواْ ٱلْعَذَابِ﴾ [الدخان: 15]، وشبهه من الأسماء كما ذكرنا.

واتفقت المصاحف على حذف الألف بعد الواو التي هي علامة الرفع في الاسم المفرد المضاف نحو قوله عز وجل: ﴿لَذُوفَضْلٍ﴾ [البقرة: 243]، و﴿لَذُو عِلْمٍ﴾ [يوسف: 68]، وما كان مثله حيث وقع[4]»، انتهى نص أبي عمرو مع اختصار لبعض الأمثلة.

ومثله لأبي داود قائلا: « إن وقع الواو طرفا [في الجميع[5]] [6]».

وزاد من الأحرف المستثناة على ما ذكره أبو عمرو: ﴿كَالُوهُمْ﴾، و﴿وَزَنُوهُمْ﴾.

---

1–في د:(وفي).
2–في د بعدها :(ولووا).
3–في د:(وسئلوا).
4–المقنع ،ص 26– 28.
5–ما بين المعقوفتين ساقط من د
6–ينظر:مختصر التبيين، 80/2– 83، 1278/5.

ولا يحسن عدّه من المستثنيات إلا عند من يجعل ضميرا ﴿كَالُوهُمْ﴾، و﴿وَزَنُوهُمْ﴾ منفصلين لتوكيد الضمير من المرفوعين بالفاعلية، وهو قول حمزة وعيسى بن عمر، وردّد الزمخشري.

وأما على مختار **أبي عبيد** أنهما ضميران متصلان منصوبان بالفعلين، فلا حذف فيهما أصلا، لعدم التطرف[1]، ولذا لم يستثنها الناظم مع النظائر، ولكنه ذكرهما كأبي عمرو في باب الوصل[2] على جهة التنبيه ورفع الإبهام.

واحترز الناظم بقيد السورة في: ﴿سَعَوْ﴾ من الواقع في غيرها. وهو في الحج مثله، وبـ: ﴿عُتُوًّا[3]﴾ في ﴿عَتَوْ﴾ من غير المقترن به نحو: ﴿وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ [آية: 77]، ﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَّا نُهُوا عَنْهُ﴾ [آية: 166] في الأعراف.

وليس ﴿إِنْ﴾ مع ﴿فَآءُو﴾ قيدا إذ لم يقع سواه.

**تنبيهان: الأول:** حكى **التجيبي** عن المصاحف العراقية أن ﴿تَبَوَّءُوا﴾ [الحشر: 9] بالألف بعد الواوين، قال: «وحذفها هو المشهور[4]».

**الثاني:** أغفل الناظم ذكر الخلاف في ﴿لِّتَرْبُوَا۟﴾ [آية: 39] في الروم، و﴿ءَاذَوْا﴾ [آية: 69] في الأحزاب.

**قال في المقنع:** «وقد روى أحمد بن يزيد الحلواني عن إبراهيم بن الحسن عن بشار[5] عن أسيد أن في مصاحف أهل المدينة ﴿لِّتَرْبُوا۟﴾ في الروم و﴿كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ﴾ في الأحزاب بغير ألف بعد الواو، ولم أجد ذلك كذلك في شيء من المصاحف[6]»، انتهى.

---

[1] واختاره الزجاج، وحسنه ابن كثير الدمشقي. ينظر: معاني القرآن للزجاج،298/5، وإعراب القرآن للنحاس، ص 1073، والبحر المحيط، 426/10، وتفسير ابن كثير، 131/7، وإملاء ما من به الرحمن، 283/2.

2-في المقنع، ص 77.

3-في د:(عتو).

4-وكتاب التجيبي مفقود كما ذكرنا من قبل.المقنع، ص 27، 90،ومختصر التبيين ، 1195/4.

5-في د:(يسار).

6-المقنع،ص 27.

المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وقد ذكر أبو داود الخلاف في هاتين الكلمتين دون ترجيح[1]، فلا يصح الجواب عن سكوت الناظم بضعف ذلك الخلاف[2].

وقد أُصلِحت أبيات الناظم هذه بإصلاحات طويلة بعيدة من سياقه فيها تكلفات[3].

وهذا إصلاح دون تطويل مع محاذاة سياقه:

وزيد بعد واو جمع كاعدلوا  واسعوا ومثل كاشفوا ومرسلوا

إن طرفت ومن تبوءو رودوا  إسقاضها باءو وفاءو وسعوا

في سبأ جاءو وعتو في الفرقان  وخلف تربوا مع ءاذوا قد بان

**الإعراب**: اسم «لكن» ضمير الشأن، وفسره هنا بالجملة الفعلية بعد، وهي خبر «لكن»، وباقيه واضح.

**قال**:

**[348] وَبَعْدَ وَاوِ الْفَرْدِ أَيْضًا ثَبَتَتْ  وَبَعْدَ أَنْ يَعْفُوَ مَعْ ذُو حُذِفَتْ**

أخبر على جهة الإطلاق بزيادة الألف بعد واو فعل الفرد دون كلمتي: ﴿أَن يَعْفُوَ﴾، و﴿ذو﴾.

أما [واو][4] فعل الفرد[5]، أي الواو التي هي لام الفعل المسند إلى المفرد يعي وما في معنى المفرد من الجمع الظاهر، إذ[6] الفعل معه مجرّد بصورة المسند إلى المفرد فنحو: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ﴾ [يوسف: 86]، ﴿فَلَا يَرْبُواْ﴾ [الروم: 39]، ﴿وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: 31]، ﴿لَن نَّدْعُوَاْ﴾ [الكهف: 14]. ﴿مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾.

---

1-مختصر التبيين، 83/2.

2-قال ذلك الرجراجي في تنبيه العطشان، ق/ 114-أ ،وجرى العمل بزيادة الالف في الموضعين.

3-ينظر:تنبيه العطشان ،ق /114.

4-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

5-في د:(المفرد).

6-في ح:(إلى) ،والمثبت من :د ،ز .

واحترز بقيد المفرد عن المسند إلى ضمير تثنية نحو: ﴿دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا﴾ [الأعراف: 189]، فلا يزاد بعده ألف، وعن المسند إلى ضمير جمع لتقدمه قبل.

وقد تقدّم نص أبي عمرو فيه، وما زاده أبو داود.

وقيل معنى واو المفرد أنها من لفظ مفرد أي غير مركب مع غيره، فإن الإفراد الذي هو مقابل التركيب يطلق على الفعل حقيقة، ويكون ذلك احترازا من نحو: ﴿أَدْعُوكُمْ [1]﴾ [غافر: 41] و﴿نَتْلُوهَا [2]﴾ [البقرة: 252] فإنها ليست بواو فرد، وإنما هي واو مركّب، لأن الضمير في ذلك متّصل، فصارت الكلمة معه كشيء واحد مركّب من لفظين، ولكن يضعف هذا التفسير مقابلة الإفراد هنا بالجمع قبله.

**تنبيه:** عبارة الناظم غير موفّية لمقصوده، لشمولها واوا هي غير فعل مسند لمفرد نحو: ﴿يَئُودُهُۥ حِفْظُهُمَا [3]﴾[البقرة: 255]، ﴿يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال: 24] ولشمولها أيضا واوا [هي لام فعل[4]] إلا أنها متوسطة لاتصالها بضمير نصب أو رفع نحو: ﴿مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ﴾ [غافر: 41] و﴿ٱلَّتِى لَا يَرْجُونَ﴾ [النور: 60] فالعبارة الموفية [أن يقال مثلا[5]]:

وبعد واو لام فعل طرحت ... زيد بأن يعفو مع ذو حذفت

وهذا البحث [الأخير[6]] إنما يرد على التفسير الأول لواو الفرد.

وأما ﴿أَن يَعْفُوَ﴾ المستثنى من تلك القاعدة ففي النساء: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾[النساء: 99]، واحترز بقيد ﴿أَن﴾ عن غير المقترن بها نحو: ﴿أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[البقرة: 237].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

1-في د: (ادعوهم).
2-في د:(وتتلوها).
3-في د بعدها:(مقصودة).
4-ما بين المعقوفتين في موضعه محو في ح، والمثبت من د ،ز .
5-ما بين المعقوفتين في موضعه محو في ح، والمثبت من د ،ز .
6-ما بين المعقوفتين سقط من :ح ، وفي د:(الاول).

وأما ﴿ذو﴾ المستدرك بعدم زيادة الألف بعده، ويعني حيث وقع، فنحو: ﴿لَذُو فَضْلٍ [عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: 243]، ﴿ذُو فَضْلٍ[1] [عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: 251].

وقد استدركه الناظم كالشيخين، وليس هو في معرض الاستثناء مما تقدم، إذ لم يتقدم ما يشمله، [وهكذا ساقه أبو عمرو[2]، وقد عدّه أبو داود[3] في جملة المستثنيات مع أنه لم يتقدم ما يشمله[4]]، فالاستثناء[5] في كلامه بالنسبة إلى هذه الكلمة منقطع.

**تنبيه**: لم يذكر الناظم أنها لا تزاد بعد واو: ﴿لَوَّوْا[6]﴾ [المنافقون: 5]، ونحو: ﴿ٱللَّغْوِ﴾ [المؤمنون: 3]، و﴿ٱللَّهْوِ﴾ [الجمعة: 11] من الأسماء المفردة، ونحو (هو[7]) كما لم يذكرهما الشيخان[8] لعدم تقدّم ما يوهم شمول الحكم لهما حتى يحتاج إلى إخراجهما، وقد وجّهوا زيادة الألف بعد واو الفرد بالوجه الأول، والثاني، والرابع من الوجوه المتقدّمة في واو الجمع، أو بالحمل عليها.

**الإعراب**: «حذف» من قوله: «وبعد واو الفرد» مضاف تقديره[9]: وبعد [واو][10] فعل الفرد، وكأنه حذفه هنا لدلالة قوله قبله: «وزيد بعد فعل جمع» عليه كما حذف من هناك كلمة واو المقدّر مضافا إلى «فعل جمع»، لدلالة ذكره هنا، وهذا الإعراب هو المطابق لحل[11] البيت، ولقوله قبل: «وزيد بعد فعل جمع»، ويحتمل أن يكون «الفرد» نعتا للفعل محذوفا، أي: بعد[12] واو

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] المقنع، ص 28.

[3] مختصر التبيين، 82/2.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[5] في د:" وأما الاستثناء ".

[6] في د:" لذوا ".

[7] في ح:" هذا"، والمثبت من: د ، ز.

8-ينظر:مختصر التبيين، 79/2 ، 1205/5.

9-في د: (إلى تقدير).

10-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

11-في ح:(لجل) ،والمثبت من :د ،ز.

12-في د:(وبعد).

الفعل المفرد، أي الذي لم يثن ولم يجمع، ولا شك أن في وصف الفعل بالإفراد ومقابليه تسامحا، ولكنه كقول النحويين: «الفعل إذا قدّم وُحِّد، وإذا أخر ثني وجمع»، وباقيه ظاهر.

قال:

[349] وَلُؤْلُؤًا مُنْتَصِبًا يَكُونُ ... بِأَلِفٍ فِيهِ هُوَ التَّنْوِينُ

[350] وَزَادَ بَعْضٌ فِي سِوَى هَذَا الشَّكْلِ ... تَقْوِيَةً لِلْهَمْزِ أَوْ لِلْفَصْلِ

أخبر على جهة الإطلاق أن: ﴿لُؤْلُؤًا﴾ حيث يكون منتصبا فإن الألف تجعل بعد واوه الثانية التي هي صورة الهمزة، وهي المبدلة من التنوين وقفا، وزادها بعض كتّاب المصاحف في سوى هذا الشكل الذي هو النصب، يعني في حالتي الرفع والخفض.

فأمّا المنصوب ففي الحج: ﴿وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [الحج: 23]. ومثله في فاطر.

وقد قرأهما غير نافع، [وعاصم[1]]: بالخفض[2].

وفي الإنسان: ﴿حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنثُورًا﴾ [الإنسان: 19].

وأما غيره من المرفوع والمخفوض نحو: ﴿كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ﴾ [آية: 24] في الطور، ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [آية: 22] في الرحمان، ﴿كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾ [آية: 23] في الواقعة.

أما ذكره المنصوب فتوطئة لغيره كما فعل أبو داود.

وأما ما ذكره في غير المنصوب فهو ما أسند أبو عمرو في باب ما رسم بالألف على اللفظ أو لمعنى من **المقنع**[3] إلى الأعرج أنه قال: «كل موضع فيه ﴿**اللؤلؤا**﴾ فأهل المدينة يكتبون فيه ألفا بعد الواو الأخيرة[4]»، انتهى.

وتخصيصه أهل المدينة يفهم أن غيرهم بخلاف ذلك.

---

1-ما بين المعقوفتين ساقط من د.
2-ومن العشرة أبو جعفر ويعقوب. ينظر: النشر، 326/2 ،والتسير، ص 119- 120،والبدور، ص 266.
3-(من المقنع) الزيادة من د.
4-المقنع ،ص 40.

المكتبة الرقمية لمعهد العلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وقد ذكر أبو عمرو في هذا الباب[1]، وأبو داود في الحج كلاما[2]، ونقلا طويلا حاصله أن المصاحف اتفقت على الألف في الذي في الحج، والإنسان، واختلفت في الذي في فاطر، وغيره من المرفوع، والمخفوض، وإنما لم يذكر الناظم الخلاف في الذي في فاطر من المنصوب لقول أبي داود في آخر كلامه على الذين[3] في الحج، وفي فاطر.

فأما من نصب فلا بد من إثباتها لفظا وخطا كما سيأتي كلامه قريبا.

**قال أبو داود** في والطور:« و﴿ **لُؤْلُؤًا** ﴾ كتبوه بألف بعد الواو، وكذا رسمه الغازي، وفي بعضها بغير ألف، وكذا رسمه حكم، وعطاء، وهو الذي أختار هنا[4]».

**وقال في الذي في الرحمان:** «كتبوه في بعض المصاحف بألف بعد الواو المهموزة المضمومة كذا رسمه الغازي بن قيس، وحكم الأندلسي، وفي بعضها ﴿ **اللُّؤْلُؤُ** ﴾ بغير ألف، وكذا رسمه عطاء الخراساني، وكلاهما حسن، فليكتب الكاتب ما أحب من ذلك[5]».

**وقال في الذي في الواقعـــة:**« ورسم الغازي بن قيس وحكم بعد الواو المهموزة من ﴿ **اللُّؤْلُؤِ** ﴾ ألفا، ولم يرسمها عطاء، وبحذف الألف أكتب، وقد ذكر في الحج[6]»، انتهى.

يخالف بين الذين في الطور، والواقعة، وبين الذي في الرحمان باختيار الحذف في الطرفين، والتخيير في الوسط[7].

وأشار الناظم بقوله: « تقوية للهمز، أو للفصل» إلى قول أبي داود في الحج: «وحكى أبو عبيد عن أبي عمرو بن العلاء البصري أنه قال: إنما أثبتوا فيهما الألف يعني هنا، وفي فاطر كما

---

[1] في المقنع، ص 40-41.

[2] في مختصر التبيين، 4/872-874.

[3] في د:" الذي ".

[4] مختصر التبيين، 4/1149.

[5] مختصر التبيين، 4/1167.

6-مختصر التبيين ، 4/1176 - 1177.

7-جرى العمل عند المشارقة بحذف الألف في السور الثلاث، واختار المغاربة زيادة الألف في حرف الرحمن. قال ابن القاضي:

في الطور والمزن بغير الف  في سورة الرحمن وجهان اعرف.

ينظر: دليل الحيران، ص 196،وسمير الطالبين، ص 75،وبيان الخلاف،ق/ 42-ب.

زادوها في (كانوا)، و(قالوا). قال: وكان **الكسائي** يقول إنما زادوها لمكان الهمزة[1]، وحجتهما إنما هي لمن قرأ هاتين الكلمتين بالخفض، فأما من نصبهما فلابد من إثباتها لفظا وخطا[2]»، انتهى.

ونحوه لأبي عمرو في **المحكم**[3]، وزاد أن وجه الشبه في[+] الموضعين المشابهة في الصورة، ولزوم الطرف.

**قال الشارح ما معناه:**« أن الهمزة لم تقوَ في حالي الخفض و الرفع بمجانسها من الواو و ياء، بل بالألف، لأنها أصل حروف المد واللين، ولأن مخرجهما واحد، ولأنها ترسم ألفا بأي حركة تحركت إذا كانت مبتدأة[5]»، انتهى. وأصله في **المحكم** في الكلام على باب: ﴿لَأَوْضَعُواْ﴾.

**تنبيه**: تبيّن بما قرر أن الألف المزيدة مع ﴿لُؤْلُؤًا﴾ في حالتي رفعه وخفضه، لم[6] ترد للفصل، بل بالحمل على ما زيدت فيه للفصل كما قاله الشارح مناقشا للناظم.

**قال التنسي**: «ولعل الناظم أراد هذا المذهب، ويكون نظر إلى الأصل في زيادة الألف بعد واو الجمع، فإنها علّلت بالفصل كما قدمنا، فيكون معنى كلامه: أو للفصل في شبيهه الذي حمل عليه، وهو واو الجمع، لكن فيه تكلف[7]»، انتهى.

**الإعراب**: «لؤلؤا» مبتدأ ثم يحتمل ما بعده ونحوها من الإعراب أقربها أن جملة «يكون منتصبا» خبره، وتمام الفائدة في الجملة الاسمية المعطوفة بالفاء على جملة الخبر، أعني قوله: «فألف فيه»، وجملة: «هو التنوين» إستئنافية، ويحتمل أن يكون قوله «فيه» صفه «ألف»، وجملة «هو

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] قال المهدوي:« فأما الألف المزيدة فلا وجه لها إلا التشبيه بواو الجمع، ولا وجه لقول من قال: إنها تقوية للهمزة». هجاء مصاحف الأمصار، ص 94. وقال التنسي:« فأما ما ذكره من التقوية فصحيح، وهو توجيه الكسائي، وأما ما ذكره من الفصل فغير صحيح» ينظر: الطراز، ص 373.

[2] مختصر التبيين، 874/4.

3-ينظر:المحكم،ص 178.

4-في د:(بين).

5-التبيان،ق/ 301-ب.

6-في ح:(بل)، والمثبت من :د ،ز.

7-الطراز ،ص 373.

التنوين» خبر المبتدأ الذي هو «ألف»، ومفعول «زاد» محذوف تقديره: الألف، و«تقوية» إما حاله، وإما مفعول من أجله.

**قال:**

[351] فَصْلٌ: وَيَاءُ زِيدَ مِن تِلْقَآءِ ... وَقَبْلَ ذِي الْقُرْبَىٰ أَتَىٰ: إِيتَآءِ

[352] وَقَبْلُ فِي الْأَنْعَامِ قُلْ مِن نَّبَإِ ... وَمَا خَفَضْتَ مِنْ مُضَافِ: مَلَإِ

لما فرغ من فصل زيادة الألف، انتقل إلى فصل زيادة الياء.

فأخبر على جهة الإطلاق بزيادتها في ﴿ مِن تِلْقَآءِ ﴾، وفي ﴿إِيتَآءِ﴾ حالة كونه قبل ﴿ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾، وفي ﴿مِن نَّبَإِ﴾ في الأنعام، وفي ما خفض من ﴿مَلَإِ﴾ المضاف.

فأما ﴿ مِن تِلْقَآءِ ﴾ ففي يونس: ﴿أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآءِ نَفْسِىٓ [1]﴾[يونس: 15].

واحترز بقيد ﴿ مِن ﴾ عن: ﴿تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾ [الأعراف: 47] مما هو منصوب، ولا يكفي قيد الكسر إذ لم يتقدم له قط الاعتماد في التقييد على مجرد الحركة، ومحافظة الناظم على تعيين المخفوض[2] هنا بذكر[3] «من»، وفي قوله بعده: «**وما خفضت من مضاف ملإ**»، وفي[4] قوله: « **ثم من ءانآءٍ** »، ترد قول من قال: «أن القيد في الثلاثة ليس للاحتراز، إذ لا يتوهم متوهم زيادة الياء في المنصوب[5]»، انتهى.

**وبيان الردّ:** أنه لاستحالة في ذلك، بل لو ورد لقُبِل والتمس له وجه كما زيدت في: ﴿بِأَيِيكُمُ﴾ [القلم: 6]، و﴿بِأَيْيدٍ ﴾ [الذاريات: 47] حسبما يأتي عن **المحكم**، وكما زيدت الألف مع المرفوع والمخفوض في نحو: ﴿يَبْدَؤُا ﴾ [يونس: 4]، و﴿لَإِالَى ﴾ [آل عمران: 158]، و﴿ لُؤْلُؤًا﴾

---

1-ينظر:المقنع، ص 47، 141- 142، ومختصر التبيين، 652/3.
2-في ح،د :(المحفوظ) ،والمثبت من ز.
3-في د:(فذكر).
4-في د: (ومن في ).
5-قاله ابن اجطا في التبيان،ق /302-ب ،والراجحي في تنبيه العطشان،ق /115 -أ ،ومجموع البيان،ق/ 79-أ.

مرفوعا ومخفوضا، سلمنا عدم التوهّم، لكن بالنسبة إلى من مارس[1] قواعد الرسم، لا الجاهل الذي يتعلّمه من مورد الظمآن.

وأما ﴿إِيتَآيِ﴾ قبل ﴿ذِى ٱلْقُرْبَىٰ[2]﴾، ففي النحل [آية: 90].

واحترز بقيد الظرف عن غير الواقع قبل ﴿ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ مخفوضا وغيره، نحو: ﴿وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ﴾ [النور: 37]، [﴿وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ﴾[3]] [الأنبياء: 73].

وأما ﴿مِن نَّبَإِىٓ﴾ في الأنعام فنحو: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ[4]﴾ [الأنعام: 34].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في القصص: ﴿نَتْلُوا۟ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ﴾ [القصص: 3]، وبقيد ﴿مِن﴾ في الأنعام عن الخالي في السورة من ذلك القيد، وهو: ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾ [الأنعام: 67]، وقد خرج المنصوب به أيضا نحو: ﴿نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا﴾ [الأعراف: 175].

وأما المخفوض من ﴿مَلَإِ﴾ المضاف فنحو: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَظَلَمُوا۟ بِهَا[5]﴾ [الأعراف: 103]، ﴿وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾ [يونس: 83].

واحترز بقيد الخفض عن [غير المخفوض[6]] نحو: ﴿وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا﴾ [يونس: 88]، وبقيد الإضافة عن غير المضاف نحو: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: 8].

ولم يعيّن الناظم مواضع زيادة الياء من هذا الكلم اعتمادا على التوقيف، أو الشهرة المغنية عن التعريف.

---

[1] في د: " مارسم ".
2-ينظر:المقنع،ص 47نومختصر التبيين، 778/3.
3-ما بين المعقوفتين ساقط من د.
4-ينظر:المقنع، ص 47، ومختصر التبيين، 479/3.
5-ينظر:المقنع، ص 47، ومختصر التبيين، 700/3.
6-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**تنبيه**: حكم[1] الناظم بزيادة الياء في باب: ﴿**مَلَإِيْهِ**﴾ تبعا للشيخين، مع أن قياس قوله فيما سبق: «**فلاحظ شكلها**»: أن تكون صورة الهمزة فيه الياء، إذ هي متوسطة بسبب اتصال الضمير، كما [في][2]: ﴿نَقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: 93]، و﴿يَكْلَؤُكُم﴾ [الأنبياء: 42]، ولذا **قال بعضهم** أن الياء فيه صورة الهمزة، والألف زائدة[3]، تقوية للهمز، أو إشباعا لحركة اللام **وأنكر غيره**.

**قال التنسي**: «وما قاله متّجه إلا أن يجاب عنه بأن إجراء ما اتّصل به الضمير مجرى الوسط حقيقة إنما هو في الأكثر لا دائما، ألا ترى أنهم حذفوا الصورة في ﴿**أَوْلِيَآءُ**﴾ المضاف رفعا وجرا، وفي: ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ [آية: 74.75] في يوسف، مع كونهما مضافين إلى ضمير، وإنما ذلك نظرا إلى الأصل قبل الإضافة، إذ هو ظرف حينئذ، وشأن الطرف مما بعد الألف أن لا يصوّر، فلا يبعد حينئذ ما قاله القدماء[4]»، انتهى.

**وأجاب بعضهم**: بأن الياء المزيدة صيّرت الضمير أجنبيا، فصارت همزة متطرفة، **قال**: والدليل على أن المزيد يصيّر ما بعده أجنبيا ما قالوه في توجيه زيادة الألف بعد واو الجمع أنها[5] تؤذن بانفصال الضمير بعدها، وأورد على نفسه لزوم تصوير الهمزة ألفا في ﴿مائة﴾، لأن الزائد صيَّرها مبتدأة بانفصالها من الميم.

وأجاب بأن الزائد هنا فرّق بين أجزاء الكلمة، فلم يعتبر فاصلا[6]». انتهى.

ويمكن البحث في ما قاله بعدم تسليم أن الزائد يصيّر ما بعده أجنبيا، وما استدل به من الألف بعد واو الجمع تؤذن بالانفصال لا يتم، [لأن[7]] هذه إنما وضعت ابتداء، لتدل على الانفصال، ولا كذلك الألف في: ﴿**مَلَإِيْهِ**﴾، وشبهه كالاستثناء له من قوله قبل: «**وكيفما**

---

[1] في د: " حكى ".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] **وقطع بذلك ابن الجزري وبه قال المهدوي، قال ابن الجزري:« والعجب من الداني والشاطبي، ومن قلدهما كيف قطعوا بزيادة الياء في: ( ملإئه، وملإئهم ) بعد الهمزة؟. ينظر: النشر، 455/1، والمقنع. ص 47، وهجاء مصاحف الأمصار، ص 98.**

4-الطراز، ص 381- 382.

5-في د:(إنما).

6-لم أهتد لقائله.

7-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

**حركت**[1]»، البيت، إذ قاعدة المتّصل بالضمير أنه في حكم المتوسط، فأخرج هنا من تلك القاعدة باب: ﴿**مَلَايْه**﴾ حتى تكون الهمزة هنا متطرفة فتصوّر بالألف.

وإذا بنينا على جواب البعض الآخر يكون كلامه هنا مبيّنا[2] لكونها ضرفا حتى تدخل في قوله: « **وطرفـــا إن حركـــت**[3]»، وهما متقاربان لا يقال حكم الناظم بزيادة الياء في باب: ﴿**مَلَايْه**﴾ لا يستلزم أن لا تصوّر بالياء، لاحتمال أن تكون صورتها على القياس فيها وهو الياء، لكن زيد معها أخرى، لأن المعهود حذف أحد المثلين عند اقتضاء قياس الرسم اجتماعهما، فكيف تزاد هنا مع تأديتها لاجتماع المثلين[4].

**الإعراب**: ياء «زيد» جملة كبرى، وسوّغ الابتداء بالنكرة التفصيل في المزيد، وضمير «زيد» المبني للمجهول عائد المبتدأ، وهو مفعول «زيد» الثاني، و«من تلقآىء» مفعوله الأول، و«قبل» متعلق بـ«أتى»، و«إيتاىء» فاعل «أتى»، ولابد من تقدير حال لـ«إيتآىء» يدل عليه السياق به يرتبط المعنى، أي: أتى «إيتاىء» كذلك، ولو جعل «إيتاىء» عطفا على «تلقآىء»، والجملة قبله حاله، وفاعل «أتى» ضميره، لكان أربط للمعنى، ولكن فيه شبه التهيئة والقطع، و«من نبإى» عطف على «إيتاىء» على الاحتمال الأوّل، وعلى «تلقاىء» على الاحتمال الثاني، و«قبل» ظرف مبني على الضم لقطعة عن الإضافة لفظا إلى ضمير «تلقاىء» و«إيتاىء»، و«هو» و«في الأنعام» ظرفان في محل حال من «نبإى»، وأحدهما معن عن الآخر، و«ما خفضت» عطف أيضا، ومضاف بغير تنوين، لأنه مضاف إلى «ملا» إضافة صفة لموصوف.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

1–في البيت: 327نانظر مورد الظمان: ص 28.
2–في د:(مبنيا).
3–في البيت: 307، مورد الظمان، ص 26.
4–والخلاصة أن مذهب الداني وأبي داود والتجيبي:اختار أن الياء زائدة، والألف صورة للهمزة، وخالف في ذلك ابن الجزرى، وجرى العمل بزيادة الياء والألف صورة للهمزة. ينظر:المقنع، ص 47نومختصر التبيين، 700/3 ،والنشر، 455/1 ،وأصول الضبط، ص 225– 226،والمحكم،ق/ 70نقلا عن أصول الضبط،ص 225.

قال:

[353] بِـــأَيِّكُمْ، أَوْمِـــن وَرَآءِ، ثُـــمَّ مِـــنْ ءَانَـــآءِ، مَـــعْ حَـــرْفِ بِأَيْنِـــهِ أَفَـــإِيْنْ

تضمن البيت خمس كلمات مما زيدت فيه الياء.

أما ﴿ بِأَيِّكُمُ ﴾ ففي نون: ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ [1] ﴾ [القلم: 6].

واحترز بقيد باء الجرّ عن نحو: ﴿ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الملك: 2].

**تنبيه:** سكت الناظم عن ما ذكره أبو داود في: ﴿ بِأَيِّ حَدِيثٍ ﴾ [آية: 185] في الأعراف أنه كتب بياء واحدة، وأنه وقع في مصحف الغازي بن قيس بياءين على الأصل، **قال:** «وليست لي فيه رواية، وبياء واحدة أكتبه [2]».

وسكت أيضا عمّا ذكره في والمرسلات من اختلاف المصاحف، فكتبوه في بعضها بياء واحدة، وفي بعضها بياءين، **قال:** «والأول أختار [3]»، انتهى.

وأما ﴿ أَوْ مِن وَرَآءِىْ ﴾ ففي الشورى: ﴿ أَوْ مِن وَرَآءِىْ حِجَابٍ [4] ﴾ [الشورى: 51].

واحترز بقيد ﴿ مِن ﴾ عن نحو [﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم ﴾ [الكهف: 79]، وبقيد ﴿ أَوْ ﴾ عن نحو [5]: ﴿ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾ [هود: 71].

**تنبيه:** إطلاقه في: ﴿ أَوْ مِن وَرَآءِىْ ﴾ يشمل الذي في الحشر، وليس مزيدا فيحتاج إلى إخراجه، ولذا أُصلِح الشطر الأول، لكن بإصلاحات لا تخلوا عن تكلّف أو ضرورة[6].

وقد بدّلتُ بعض كلماته فقلت:« **بأيِّكم ورآءى في الشورى ومن** ».

وأما ﴿ وَمِنْ ءَانَآءِىْ ﴾ ففي طه: ﴿ وَمِنْ ءَانَآءِىْ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ [7] ﴾ [طه: 130].

---

[1] ينظر: المقنع، 47، ومختصر التبيين، 1219/5.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 586/3.

3-مختصر التبيين، ص 1258/5.

4-ينظر:المقنع،ص 47،ومختصر التبيين،ص 1096/4.

5-ما بين المعقوفتين سقط من :ح، والمثبت من : د ،ز.

6-ينظر:تنبيه العطشان،ق/ 116.

7-ينظر:تنبيه العطشان،ق/ 855.

واحترز بقيد ﴿مِنْ﴾ عن نحو: ﴿ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران: 113].

وأما كلمة: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ ففي والذاريات: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ [1]﴾ [الذاريات: 47].

واحترز بقيد الباء من: ﴿ذَا ٱلْأَيْدِ﴾ [آية: 17] في صاد، لما تقرر أن المنكّر يندرج فيه المعرّف، ولا يبعد أن يكون قوله: «حرف»، أي: كلمة، احترازا، حتى لا يتوهّم شموله لقوله تعالى: ﴿بِأَيْدِى سَفَرَةٍ﴾ [عبس: 15].

وأما ﴿أَفَإِيْن﴾ ففي آل عمران: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ [آل عمران: 144]، وفي الأنبياء: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ [2]﴾ [الأنبياء: 34].

واحترز بقيد الهمزة عن غير المقترن بها نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: 24].

**الإعراب**: «بأييكم» واللفظان بعده عطف على [ما عطف عليه[3]] ما في البيت قبله، و«الأولان» بحذف العاطف، وباقيه واضح.

**قال:**

**[354] والغَازِ فِي الرُّومِ مَعًا لِقَآءِىْ ... وَالْيَاءُ عَنْ كُلٍّ بِلَفْظِ اللَّذِ**

تضمّن البيت كلمتين مما زيدت فيه الياء: ﴿لِقَآءِىْ﴾ معا في الروم عن الغازي بن قيس، و﴿ٱلَّذِى﴾ عن كل شيوخ النقل

وإنما احتاج لتجديد هذا العزو[4] لئلا يتوهم اختصاصه بالغازي كالذي قبله.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 47، ومختصر التبيين، 1142/4، وقد رسمت هذه الكلمة في بعض مصاحف المغاربة بروايتي ورش وقالون: الياء الأولى فوقها ما يشبه الفتحة، والثانية ساكنة مما يدخل اللبس على كثير من القراء لكتاب الله عز وجل فيقرؤونها بياءين مفتوحة فساكنة. وكان هذا عند أهل الأندلس في استعمالهم النقط المدوّر، فنقضوا السكون بهذه الجرّة التي تشبه الفتحة ،وأصلها رأس خاء هكذا: ( خـ) ثم حذفوا رأسها وأبقوا مطتها، ولما شاع شكل الخليل، بقي من شكل أبي الأسود وأتباعه هذه، فينبغي أن تزال لعدم المناسبة، وإيقاع اللبس، وعدم الخلط.ينظر:المحكم،ص 293- 294، ومخالفات النساخ،ص 103- 104.

2-ينظر:المقنع، ص 47ومختصر التبيين، 369/2 ، 861/4.

3-ما بين المعقوفتين سقط من د.

4-في :هـ ،د :(الفرق).

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

فأما ﴿لِقَآءِ﴾ معا ففي الروم: ﴿بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ﴾ [الروم: 8]، ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآءِ ٱلْأَخِرَةِ﴾ [الروم: 16].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها مخفوضا ومنصوبا نحو: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ [آية: 31] في الأنعام، ونحو: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ﴾ [آية: 5] في العنكبوت.

وأما ﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾ المنسوب لجميع شيوخ النقل ففي الأحزاب: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔى تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [الأحزاب: 4]، وفي المجادلة: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: 2]، وفي الطلاق: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾ [الطلاق: 4] ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: 4].

واعلم أن ما ذكره المصنف[2] في هذه الياءات المزيدة هو نص ما ذكره أبو عمرو في المقنع[3]، وأبو داود في التنزيل في آل عمران[4]، إذ ترجما لها بذكر ما رسم بإثبات الياء زائدة أو لمعنى[5]، ثم عدّداها[6] [واحدة واحدة[7]]، إلا أن أبا داود لم يذكر معها لفظ: ﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾، ولكن تكلم عليه في الطلاق من غير إشارة إلى زيادة الياء. ونصه:« و﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾ على أربعة أحرف من غير ألف بين اللام والياء، وكذا كل[8] ما أتى مثله[9]». انتهى.

---

[1] ينظر: المقنع، ص 47، ومختصر التبيين، 984/4-985.

[2] في د:" الناظم ".

[3] في المقنع، ص 47.

4-في مختصر التبيين، 369/2 - 371.

5-في د:زائدة المعنى.

6-في د:(عدد لها).

7-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

8-(كل) الزيادة من د.

9-مختصر التبيين، 1209/5.

ثم قال أبو داود آخر الترجمة المذكورة:« [ويحتمل رسم: ﴿أَفَإِيْن﴾ و﴿مِن نَّبَإِىْ﴾ و﴿مَلَإِيْهِ﴾ ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ بياء بعد الألف ثمانية أوجه][1]، ويحتمل زيادتها في باقيها ستة أوجه من الثمانية المذكورة[2]»، انتهى.

ثم لما تكلّم على كلّ كلمة في موضعها اقتصر في بعضها وهو باب ﴿نَّبَإِىْ[3]﴾ على أن الياء زائدة، وفي بعضها وهو باب: ﴿تِلْقَآىِ﴾ على أنها صورة الهمزة، ولوّح في بعض ألفاظ هذا النوع باحتمال الوجوه المتقدّمة، وذكر في: ﴿بِأَيِّيكُمُ﴾ احتمال كتبه على الأصل قبل الإدغام، أو على نية التخفيف[4] والتسهيل، وكلّ ذلك على وجه الاكتفاء بالراجح عنده والاختصار، وزاد في النحل عن الغازي حذف الألف، ونصه:« وإيتاء ذي القربى بياء بعد الألف صورة للهمزة المكسورة، ورسمه الغازي بن قيس بياء بعد التاء من غير ألف بينهما، وبألف أكتب[5]»، انتهى.

وقد اقتصر الناظم رحمه الله على القول بأن الياء في جميع ذلك زائدة ،كما عبّر الشيخان فيها ثانيا بالزيادة بعد أن ترجما بما هو متردّد بين الزيادة وعدمها، فمسست[6] الحاجة إلى استيفاء ما ذكراه هنا، [وذلك أن الياء المذكورة[7]] إما أن تقع بعد همزة مكسورة أو لا.

**والقسم الأول**: إما ألا يتقدم الهمزة عليه ألف أو يتقدم، فالأقسام ثلاثة:

**فأما القسم الأول** وهو ما لم يتقدّم الهمزة فيه ألف نحو: ﴿مِن نَّبَإِىْ﴾، فقال في **المحكم**:

« يحتمل رسم الياء فيه ثمانية أوجه:

**الأول**: أن تكون الياء صورة لحركة الهمزة.

**الثاني**: أن تكون الحركة نفسها.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

2-مختصر التبيين، 370/2 - 371.

3-في د:(وهو يناء على).

4-في د:(التحقيق).

5-مختصر التبيين، 778/3.

6-في ح:(ثم مست) ، والمثبت من :هـ ،د ،ز.

7-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

**الثالث**: أن تكون علامة لإشباع حركة الهمزة وتمطيطها من غير تولّد ياء، لتتميز عن الحركة المختلسة.

**الرابع**: أن تكون تقوية للهمزة وبيانا لها.

وهذه الأوجه الأربعة على أن الألف قبلها هي الهمزة.

**الخـــامس**: أن تكون الياء هي الهمزة على مراد وصلها بما بعدها. فتصير كالمتوسطة، والألف حينئذ تقوية للهمزة كما في ﴿**مائة**﴾.

**الســـادس**: أن تكون الياء صورة للهمزة أيضا، إلا أن الألف علامة لإشباع [فتحة[1]] الحرف الذي قبلها.

**الســـابع**: أن تكون الألف والياء معا صورتين للهمزة، من حيث كان فيها التحقيق والتسهيل، فالتحقيق قراءة الأكثر، والتسهيل لحمزة في الوقف، ولأبي جعفر القارئ مطلقا فالألف صورة[2] التحقيق لانفتاح ما قبلها، والياء صورة التسهيل، لانكسارها، لأنها إن سهّلت في الوصل فبينها وبين الياء، وإن سهلت في وقف حمزة فبإبدالها ياء ساكنة كما هو مذهبه في إتباع المرسوم[3] وقفا.

**الثـــامن**: أن تكون الألف والياء معا صورتين للهمزة المتطرفة، لا على تأدية التحقيق والتسهيل، ولكن على تأدية الانفصال والاتّصال، فالألف صورة الانفصال من حيث كانت الهمزة المتطرفة الموقوف عليها تصور بالحرف الذي منه الفتحة، وهو الألف، سواء أريد تحقيقها أو تليينها[4] مثل: ﴿مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾ [النمل: 22]، والياء صورة للاتصال من حيث كانت الهمزة المتوسطة المكسورة تصوّر بالحرف الذي تقرب منه في التليين، وهو الياء، سواء أريد تحقيقها أو تليينها[5] مثل: ﴿يُنَشَّؤُاْ﴾ [الزخرف: 18] [6]»، انتهى باختصار لطوله.

---

1–ما بين المعقوفتين ساقط من د .
2–في د:(في ).
3–في د:(الرسم).
4–في د:(تسهيلها).
5–في د:(تسهيلها).
6–النص من الجزء المفقود في المحكم المطبوع، وقد مر التنبيه عليه.

وقد ذكر كيفية نقطه على هذه الوجوه كلّها، ولم نذكره لأن له محلا يذكر فيه، ولم أر في هذا النوع للشيخين ترجيحا، إلا ما يظهر من اقتصار أبي داود على جعل الهمزة في الألف، وجعل الدارة على الياء، وبه صدّر **في ذيل المقنع**، وهذا النقط جار مع الوجه الثالث والرابع فيما تقدم، أعني أن تكون الياء زائدة بيانا للهمزة، أو دليلا على إشباع حركتها[1].

**وأما القسم الثاني**: وهو ما تقدم الهمزة المكسورة فيه ألف نحو: ﴿**مِن تِلْقَآيِ**﴾، **فقال في المحكم**:« تحتمل الياء فيه ستة أوجه، من حيث امتنعت الألف أن تكون صورة لها في ذلك، لأنها حرف مد ولين، والهمزة آتية بعدها، فأربعة من الوجوه الستة على أن الهمزة لا صورة لها، وهي الأربعة المتقدمة أولا في الياء في القسم الأول، واثنان على أن الياء صورة للهمزة.

أما على مراد تسهيلها كما في السابع من القسم الأول، وهذا هو **الخامس** هنا.

وأما على مراد وصلها بما بعدها كما في **الثـــامن** من القسم الأول، أو على إلحاقها بالمستثنيات مما[2] بعد ساكن، وهذا هو **السادس**، إلا أن هاذين الوجهين فارقا.

**السابع والثامن، قيل**: بكون الهمزة ليس لها هنا إلا صورة واحدة[3]»، انتهى بالمعنى مع اختصار وتقديم وتأخير وزيادة بيان.

**وهذا السادس هو مختار أبي عمرو في [ذيل المقنع]**، وبه صدر في **المحكم**، وعليه اقتصر أبو داود في [ذيل][5] **التنزيل**[6].

**تنبيهـــان: الأول**: قد تبيّن بما سردته من النقل أن حكم الناضم بزيادة الياء في باب ﴿تلقاءى﴾ هو غير مختار الشيخين فيه، مع أن مختار الشيخين ظاهر الرجحان **من قاعدة**:« **أنـــه إذا دار الحرف بين الزيادة وعدمها فحمله على عدم الزيادة أولى لأنه الأصل**[7]».

---

[1] كتاب النقط بذيل المقنع، ص 142-143.

[2] في د:" بما ".

[3] النص من الجزء المفقود في المحكم المطبوع، وقد مر التنبيه عليه.

4-ما بين المعقوفتين ساقط من د .

5-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

6-أصول الضبط ،ص 225- 229.

7-وهو الذي حسنه التجيبي، وصححه التنسي، وهو الصواب:إتباعا لأئمة الفن، وتقليلا للخلاف للقاعدة التي ذكرها ابن عاشر، وقد جرى عمل أهل المشرق بوضع الهمزة تحت الياء دارة، وخالفهم اهل المغرب في مصاحفهم

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**الثاني**: ذكر الناظم ﴿ **ٱلَّتِى** ﴾ في هذا الباب صريح في أن الياء فيه زائدة، فتجري فيه الوجوه الستة المقرّرة في باب: ﴿تلقاءى﴾.

أما على قراءة قالون له بتحقيق الهمزة **فقال التنسي**: « لايشك أحد في جري الأوجه الستة فيه، ويزاد لها سابع، وهو أنه زيدت فيه الياء مراعاة لقراءة من قرأ بياء ساكنة بعد الهمزة [1] »، انتهى.

وظاهر كلام الشيخين أن الياء فيه ليست زائدة:

أما أبو داود، فلأنه لم يذكره مع نظائره، لا في **الهجاء**، ولا في **الضبط**، ولم يشر إلى زيادة الياء فيه في موضع من مواضعه.

وأما أبو عمرو، فلم يذكره أيضا في **المحكم** مع نظائره، وإنما ذكره في **المقنع** بعد عد النظائر، فقال ما نصه:« قال أبو عمرو: وفي مصاحف أهل المدينة وسائر العراق: ﴿ **ٱلَّتِى تُظَٰهِرُونَ** ﴾، ﴿ **وَٱلَّتِى يَئِسْنَ** ﴾، ﴿ **وَٱلَّتِى لَمْ يَحِضْنَ** ﴾ بياء من غير ألف قبلها على ما صوّرت [2] » انتهى.

فأنت ترى كيف تحفظ عن التعبير فيه بالزيادة، ولا يقال أن عدّه لها إثر عدّ الزوائد يوجب كونها عنده زائدة، لأنه عدّ من الألفات المزيدة ألفات أخر غير مزيدة بعضها صورة للهمزة كألف: ﴿ **تَبُوَّأَ** ﴾ [المائدة: 29]، وبعضها من أنواع أخر كألف: ﴿ **إِذَا** ﴾ [البقرة: 145]، ﴿ **وَلَيَكُونًا** ﴾ [يوسف: 32].

وأما على إحدى روايتي ورش فيه بياء خالصة مكسورة، **فقال التنسي**:« يحتمل أن تكون تلك الياء لا أصل لها في الهمز، وهي المكتوبة، فتجعل تحتها كسرتها لا غير كما في ياء ﴿ **ثُلُثَىِ** ﴾ [المزمل: 20]، والمد طبيعي، ويحتمل أن يكون أصلها همزا، وأبدلت ياء محركة، وضبطه أيضا بجعل الكسرة تحت الياء كالذي قبله، غير أنه يختلف في المدّ، لكونه قبل همز مغير.

فاختاروا زيادة الياء وذلك بوضع الدارة على الياء علامة لزيادتها، والهمزة في السطر قبلها.ينظر:أصول الضبط،ص 255– 229، ومختصر التبيين، 652/3 ، والطراز،ص 382،والمقنع،ص 42،ودليل الحيران، ص 327.

1–الطراز،ص 386.

2–المقنع ،ص 48– 49، وانظر:المحكم ،ص 90– 91.

**قال**: وإنما لم تجعل النقطة الحمراء الدالة على البدل حرفا محركا هنا، لأن ذلك خاص بما قبل الهمزة فيه محرك نحو: ﴿لِئَلَّا﴾ [البقرة: 150]، و﴿مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: 145] بخلاف ما قبل الهمزة فيه ساكن نحو: ﴿النَّسِيُّ﴾ لورش، و﴿النبيّ﴾ لقالون، كما نبّهنا عليه في باب الهمز، و﴿اَلَّتِى﴾ من هذا القسم[1]» انتهى.

وحكمه بعدم جعل النقطة الحمراء تحت الياء في الاحتمال الثاني غير ظاهر، لأن امتناع جعل النقطة الحمراء الدالة على البدل إنما هو في زعمه إذا تقدم الهمزة مزيد من واو أو ياء، وذلك فيما سبيله بعد الإبدال الإدغام، كما قاله هو بنفسه في باب الهمز على بحث تقدم لنا معه في ذلك، فإذا أدغم السابق في الحرف المبدل من الهمزة امتزج الحرفان، واقتضت القاعدة كتبهما بصورة الحرف الواحد، والإدغام هنا متعذّد لمكان الألف.

وأما على رواية ورش المشهورة فيه بهمزة مسهلة بينها وبين الياء، فقال **أبو داود** ما نصه:« وأما كلمة ﴿اَلَّتِى﴾ حيث وقعت على رواية ورش، فحكى أستاذنا الحافظ في كتابيه في نقط الياء التي هي خلف من الهمزة وجهين:

**أحدهما**: أن تجعل نقطة بالحمراء تحتها، وفوقها دلالة لتخفيفها، ودلالة على أنها همزة مليّنة بين بين، وأن كسرتها ليست خالصة، ولا سكونها أيضا.

**والوجه الثاني**: أن تعرّى الياء من النقط، إذ كسرها غير خالص، وتجعل الدارة وحدها، قال سليمان: وتعرية الياء من ضبط الوجهين المذكورين عندي أولى، وهو الذي أختار، وبه أنقط[2]» انتهى.

وحاصله أن ﴿اَلَّتِى﴾ جرى مجرى: ﴿أَئِفْكًا﴾ [الصافات: 86]، إلا أن **أبا عمرو** زاد في ﴿اَلَّتِى﴾ وجها ثالثا، وهو هنا: جعل الدارة وحدها[3].

---

1-الطراز،ص 386- 387 .

2-أصول الضبط،ص 136.

3-ينظر:المحكم،ص 91،وزاد الرجراجي وجها اخر نقله المارغني،وهو جعل نقطة حمراء تحت الياء من غير دارة ينظر:دليل الحيران،ص 329،والطراز،ص 388.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

فاختار **أبـــو داود** التعرية من الجميع كما اختاره في باب: ﴿أَيفْكًا﴾ فتحصل أن المنصوص في ﴿ٱلَّتِى﴾ ثلاثة أوجه لا اثنان كما قال **التنســي** أن المنصوص فيه وجهان، كما تحصل من نقطة للشيخين على رواية ورش[1].

ومما قدمته عنهما قبل: أن ياءه عندهما ليست زائدة، ولعلهما اقتصرا على ما ذكراه فيه، بناء على أن مختارهما في باب: ﴿تِلْقَآءِى﴾ أن الياء صورة الهمزة، مع تجويز جريان الأوجه البواقي، فيكون حكم الناظم بزيادتها صحيحا نظرا إلى بعض الأوجه، كحكمه بزيادة الياء في باب: ﴿تِلْقَآءِى﴾.

ويحتمل أن يكونا اقتصرا على ذلك المذكور، مع امتناع ما عدا ذلك، وحينئذ فيكون الحكم بالزيادة مخصوصا برواية قالون، والمشعر[2] بذلك رَويُّ البيت، أعني الهمزة المحققة في قوله: بلفظ ﴿ٱلَّتِى﴾.

**وأما القسم الثالث**: وهو كلمتا: ﴿بِأَيْيدٍ﴾ و﴿بِأَييِّكُمُ﴾، **فقال في المحكـــم**:« زيدت الياء في ﴿بِأَيْيدٍ﴾ للفرق بينه وبين (الأَيد)، الذي معناه القوة، ودالله لام، وبين (الأيدي) التي هي جمع: (يَـد)، ودالها عين[3] كقولـه: ﴿أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ [الروم: 41]، و﴿بِأَيْدِى سَفَرَةٍ﴾ [عبس: 15]، وخصّ (الأَيد) الذي هو القوّة بالزيادة دون (الأيدي) التي هي جمع (يَد) لخفته، وسلامته من الاعتلال، وثقلها، واعتلال لامها، كما خص (عَمرو) بزيادة الواو دون (عُمر)، لخفته من حيث صُرِف، وثِقَلِ الآخر من حيث منع الصرف.

**قـــال**: وأما زيادتهم الياء في ﴿بِأَييِّكُمُ﴾ فللدلالة على أن الحرف المدغم الذي يرتفع اللسان به، وبما أدغم فيه ارتفاعة واحدة، حرفان في الأصل والوزن[4]، واقتصر في الدلالة على ذلك على هذا الموضع خاصة لما فيه من الإشعار والإعلام بذلك، وتحملوا الجمع بين صورتين في هاتين

---

1-ينظر: الطراز،ص 388.
2-في ح:(المشهور) ، والمثبت من ز.
3-في ح:(ياء).
4-واختاره أبو داود . ينظر: مختصر التبيين، 1219/5.

الكلمتين للتعريف بالفرق يعني في: ﴿بِأَيْدٍ﴾ والتنبيه على الأصل، يعني في ﴿بِأَيِّكُمُ﴾ مع ندارتهما.

**قال أبو عمرو**: وقد تتّجه زيادتهم الياء في هاتين الكلمتين إلى معنى آخر، وهو أن تكون الياء الأولى من الياءين فيهما، والألف قبلها صورتين للهمزة، فالألف صورة لتحقيقها من حيث كانت[ مبتدأة، والياء صورة لتسهيلها من حيث كانت[1]] مفتوحة مكسورا ما قبلها، وهذا الوجه من الغامض اللطيف الحسن[2]» انتهى.

وإنما لم أتعرض لكيفية نقط شيء من هذه الأقسام على وجه من الوجوه المذكورة فرارا من التشغيب، مع أنه له محلا يُبَيَّنُ فيه.

**الإعـــراب**: «الغاز» فاعل فعل محذوف تقديره: زاد، و«معا» حال من «لقاءى»، وهو مفعول زاد بتقدير مضافين، أي: زاد ياء كلمتي «لقاءى» جميعا، ويحتمل أن يكون زاد هنا متعديا إلى مفعولين، فالأول: «لقاءى»، والثاني: محذوف تقديره: ياء، و«الياء» مبتدأ، و«بلفظ اللّي» أي: اللفظ الذي هو «اللّي» خبره، وباؤه ظرفية، وعامله إما كون خاص يدل عليه السياق، وتقديره: زيدت، أو كون عام، و«عن كل» متعلق بمتعلق الخبر، وتنوين «كل» خلف من ضمير شيوخ النقل.

**قال**:

[355] فَصْلُ وَفِي أُولِي أُولُوا أُولَاتِي ... وَاوُ وَفِي أُولَاءِ كَيْفَ يَاتِي

[356] وَعَنْ خِلَافٍ مَا أُورِيكُمْ دُونَ مَيْنْ ... وَلَا أُصَلِّبَنَّكُمْ فِي الْآخِرَيْنْ

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

لما فرغ من فصلي زيادة الألف والياء، انتقل إلى فصل زيادة الواو.

فأخبر على جهة الإطلاق: أن الواو زيدت في أربع كلمات، يعني من غير خلاف بين كتّاب المصاحف، وفي كلمتين بخلاف بينهم.

أما الأربع المتفق عليها فهي:

---

1-ما بين المعقوفتين سقط من ح، والمثبت من ز.

2-النص من المفقود من المحكم المطبوع، وينظر:هجاء مصاحف الأمصار،ص 98، وتنبيه العطشانن ق/ 115، والتبيان،ق/ 302-أ- 304-أ ، وأصول الضبط، ص 227- 229.

﴿أُوْلِـــى﴾ نحو: ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: 179].

و﴿أُوْلُواْ﴾ نحو: ﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ ﴾ [الأنفال: 75].

و﴿أُوْلَـٰتُ﴾ نحو: ﴿وَأُو۟لَـٰتُ ٱلْأَحْمَالِ ﴾ [الطلاق: 4].

و﴿أُوْلَآءِ﴾ كيف وقع، أي سواء اتصل به حرف خطاب لمفرد أو غيره أم لا، لا ما اتصل به هاء التنبيه، لتقدم أن الواو فيه صورة للهمزة بخلاف النحويين[1] نحو: ﴿أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ [آل عمران: 119]، ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى ﴾ [البقرة: 5]. ﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنًا مُّبِينًا ﴾ [النساء: 91]، وجميعها متعدّد.

وقد حكى في المقنع إجماع المصاحف على زيادة الواو فيهما[2].

وأما الكلمتان المختلف فيهما فهما: ﴿سَأُو۟رِيكُمْ دَارَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴾ [آية: 145] في الأعراف، ﴿سَأُو۟رِيكُمْ ءَايَـٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ [آية: 37] في الأنبياء، ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [آية: 71] في طه، ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [آية: 49] في الشعراء، وهما الأخيران.

واحترز بقيد التأخّر فيهما عن الأول وهو في الأعراف، فإن أبا عمرو حكى اتفاق كتّاب المصاحف على عدم زيادة الواو فيه[3].

**تنبيهان: الأول**: هذا الخلاف الذي حكى الناظم في ﴿سَأُو۟رِيكُمْ ﴾ هو ما أشار إليه في **المقنع** بقوله:« ووجدت في مصاحف المدينة وسائر العراق ﴿سَأُو۟رِيكُمْ دَارَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴾ في الأعراف و﴿سَأُو۟رِيكُمْ ءَايَـٰتِى ﴾ في الأنبياء بواو بعد الألف[4] » انتهى.

فتخصيصه زيادة الواو بمصاحف المدينة، والعراق يفهم منه أن غيرها بخلاف ذلك[5]، وعلى هذا فهمه **الشاطبي** أيضا، حيث قال في **عقيلته**:

---

1-في قولهم أنها زائدة وأن الهمزة غير مصورة.ينظر:دليل الحيران،ص 201.
2-المقنع،ص 53، وينظر:مختصر التبيين، 75/2.
3-المقنع، ص 53.
4-المقنع، ص 53.
5-قال ملا علي القاري:(وفي المكي والشامي بحذف الواو فيهما ).ينظر:الهبات السنية،ق /56-ب.

والخلف في سأوريكم قلّ وهو لدى  أصلّبنكم في طه مع الشعرا[1]

وقد لوّح **أبو داود في الهجاء** بهذا الخلاف أيضا[2]، ونصه في الأعراف:« وكتبوا ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ بواو بين الألف والراء، وكذا في الحرف الذي في الأنبياء: ﴿سَأُوْرِيكُمْ ءَايَتِى﴾ هذه روايتنا عن أبي عمرو الحافظ، وحكم الأندلسي، وعطاء الخراساني. هنا، وفي سورة طه، والشعراء: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ بواو أيضا بعد اللام[3]» انتهى.

وقد ذكر أيضا ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ مع ﴿أُوْلَئِكَ﴾ في صدر البقرة، ولم يحك فيه خلافا[4]، وحكى في ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ في طه، والشعراء الخلاف، واختار فيه عدم زيادة الواو موافقة للفظ، وللأوّل[5]، ولمصاحف أهل المدينة، وللاختصار[6].

وكذا حكى أبو عمرو في المقنع الخلاف في ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ في الموضعين[7].

وقد حكى أبو عمرو في **المحكم**، وأبو داود في **ذيل التنزيل**[8]: إجماع المصاحف على زيادة الواو في: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾، وعبّر في موضع آخر من **المحكم** بالاتفاق[9].

فلولا أن **الشاطبي**، و**الناظم** اعتمدا ذلك المفهوم من كلام أبي عمرو صاحب المقنع، ومحلهما من الفن محلهما، لكاد الأظهر يقتضي إلغاء ذلك المفهوم المقتضي للخلاف بصريح نص **المحكم، وذيل التنزيل**.

**الثاني: قال في المحكم**:« أما زيادة الواو في ﴿أُوْلَئِكَ﴾ و﴿أُوْلِى﴾، فلمعان خمسة:

---

[1] العقيلة، رقم:196، ص 145.

[2] ينظر: أصول الضبط، ص 232.

[3] مختصر التبيين، 572/3.

[4] في مختصر التبيين، 75/2.

[5] أي الذي **في الأعراف**.

6-ينظر: مختصر التبيين، 848/4.

7-المقنع،ص 53.

8-أصول الضبط،ص 232.

9-ما ذكره من مفقود المحكم المطبوع.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**أولها**: أن تكون زيدت للفرق بين ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ وبين ﴿أُوْلِـى﴾ و﴿ٱلَّتِى﴾ من حيث أشبهت صورة ذلك، وهذا قول النحويين.

**ثانيها**: أن تكون صورة لحركة الهمزة.

**الثالث**: أن تكون الحركة نفسها.

**الرابع**: أن تكون تقوية للهمزة.

**الخامس**: أن تكون علامة لإشباع حركتها[1]» انتهى.

ويحتمل أن تكون زيدت في: ﴿أُوْلَآءِ﴾ فرقا بينها وبين الاستثنائية، والباقي من فروعه بالحمل، وإنما خصت هذه الألفاظ بزيادة الواو دون مشابهها في الصورة، لتسلم الهمزة فيها دون مشابهها.

وقد بحث **ابن أبي الربيع** مع النحاة: في دعواهم أن زيادة الواو في ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ للفرق بينه وبين: ﴿إِلَيْكَ﴾ بإمكان الفرق برسم الألف الأصلي الذي بعد اللام[2].

**قلت**: وبحثه ضعيف، لأنه بتقدير ثبوت الألف يشبه في الصورة: (**أَلاَئك**) المخفوض الذي بمعنى: النعم، جمع (ألى) بمعنى: نعمة.

**ثم قال في المحكم**:« وأما زيادة الواو في ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾ باتفاق، وفي: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ باختلاف، فلمعان ستة: الأربع منها هي المتقدمة في: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ بعد الأول.

**والخامس**: أن تكون صورة للهمزة من حيث صارت بما اتصل بها من الزوائد، كالمتوسطة التي تصوّر في حال انضمامها واوا، لتقريبها منها إذا سهلت، وتكون الألف قبلها زيادة، لبيان الهمزة وتقويتها، كما زيدت الألف في: ﴿لَأَوْضَعُواْ﴾ وشبهه.

**السادس**: **كالخامس**، إلا أن الألف علامة لإشباع فتحة الحرف الذي قبلها[3]» انتهى باختصار.

---

1–ما ذكره من مفقود المحكم المطبوع.
2–البسيط في شرح جمل الزجاجي، 309/1.
3–ما ذكره من مفقود المحكم المطبوع.

ومثله لأبي داود قائلا: « ويحتمل عندي كلمة ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ معنى **سابعا**: وهو أنها كتبت على قراءة من قرأ: ﴿سَأُورَثُكُمْ﴾ بتحريك الواو، وتشديد الراء، وثاء مثلّثة بعدها، مع ضمها، وهي قراءة شاذّة رويناها عن وهب بن منبّه عن ابن عباس رضي الله عنهما، وكذلك قرأها قسامة بن زهير[1]، وقال: هي أرض الصراء[2]» انتهى.

وقد **زيد**[3] وجه آخر هو **سابع** في: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾.

**وثامن**: في ﴿سَأُورِيكُمْ﴾، وهو الفرق كما في ﴿أُولَئِكَ﴾ ففي ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ للفرق بينه وبين ﴿**لا صلبتكم**﴾ الماضي المسند إلى ضمير المتكلم المنفي بـ«**لا**»، وفي ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ للفرق بينه وبين (**ساريكم**) الذي هو اسم فاعل من (**سرى**) مضاف إلى ضمير جماعة المخاطبين.

**قلت**: وانظر لِمَ لَمْ يجعلوا هنا الحرفين معا صورتين للهمزة على مراد الانفصال والاتصال، أو على مراد التحقيق والتسهيل، كما قالوه في ﴿نَبِّئْهُمْ﴾ وبابه.

**الإعراب**: «في أولي» و«أولوا» و«أولات» و«أولاء واو» جملة اسمية قديم خبرها. و«كيف ياتي» شرط حذف جوابه، لدلالة ما قبله، وياء «أولاتي» للإطلاق، و«عن خلاف» حال من «سأوريكم»، ومنسوقه، وهو عطف على «أولي»، و«دون مين» أي: كذب، ظرف في محل صفة «خلاف»، وهو إشارة إلى صحته، و«في الآخرين» حال من «لأصلبنكم». أو صفته، و«الآخرين[4]» صفة لمحذوف، أي: في المواضعين «الآخرين»، ويحتمل أن يكون «في الآخرين» بدلا من «لأصلبنكم»، إذ هو عطف على مدخول في فهمي مقدرة معه، وهو على حذف مضاف، أي: وفي كلمتي «لأصلبنكم الآخرين».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

1-ينظر: مختصر ابن خالويه ،ص 51،وكتب في شواد القراءة ،ق/ 44-ب.
2-مختصر التبيين ، 572/3- 574، وأصول الظبط، ص 233.
3-زاد هذين الوجهين التنسي في الطراز ،ص 392- 393.
4-في هـ:(الأخيرين).

# الباب السابع:

# رسم الألف ياء

قال رحمه الله:

[357] وَهَاكَ مَا بِأَلِفٍ قَدْ جَاءَ ... وَالْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ رَسْمًا يَاءَ

لما فرغ من الحذف الذي هو النقص، ومن الزيادة، انتقل إلى الإبدال، وهو قسمان: إبدال ياء من ألف، وإبدال واو من ألف، وهذه الترجمة منعقدة للقسم الأول، أعني إبدال الياء من الألف، ومحلّه الألفات المبدلة في اللفظ من الياء، وما جرى مجراها، وهي في الجملة تتنوع إلى ثلاثة أنواع: نوع رسم بالياء بدلا من الألف رعيا لأصله في اللفظ، وهو الأكثر، ونوع رسم بالألف على الأصل في الخط، وهو الأقل، ونوع حذف فيه البدل والمبدل منه جميعا، وهو أقل من النوعين الأولين، وهذا النوع من باب الحذف قطعا، ولكن لا تخفى مناسبة ذكره هنا، ولما تنوّعت بنات الياء، وما جرى مجراها إلى هذه الأنواع الثلاثة، لم يكن بُدٌّ من استيفاء بيان كل نوع أثناء الترجمة، لكنه ترجم بالنوع الثاني، نظرا إلى[1] قلّته بالنسبة إلى النوع الأول، أنزلته منزل الفرع المخالف للرسم القياسي المقصود بالنظم، وكثرة النوع الأول، أنزلته منزلة أصل ثان موافقة للرسم القياسي، ولم يشر في الترجمة إلى الأنواع الثلاثة، وقد كان الأولى الإشارة إليها.

وهذه الترجمة تقرب من قول أبي عمرو في المقنع: «باب ما رُسم في المصاحف من ذوات الياء بالألف[2]»، **فقال الجعبري**: «أي وما رسم منها بالياء، فالترجمة ناقصة، فقول الشاطبي: "باب رسم بنات الياء" أسَدّ[3]» انتهى.

وبهذا التقرير، وما أوضحته من التحرير تعرف فساد دعوى من ادّعى أن الأولى إسقاط البيت الأول بعد الترجمة، وأن لا سبب لذكره إلا التوطئة.

**الإعراب**: «رسما» خبر «يكون» على أنه بمعنى: مرسوم، و«ياء» ثاني مفعولين[4]، و«الأول» ضمير مستتر فيه، ويحتمل أن يكون «رسما» منصوبا بإسقاط في، و«ياء» خبر «يكون»، وباقيه واضح.

---

1-في ز :(إلى أن).
2-المقنع ،ص 63.
3-الجميلة، ق /153 -ب، والعقيلة ،ص 149.
4-في : هـ ،د ،ز :(مفعولي رسما).

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

قال:

[358] وَإِنْ عَنِ الْيَاءِ قَلَبْتَ أَلِفَا فَارْسُمْهُ يَاءً وَسَطاً أَوْ طَرَفَا

[359] نَحْوُ هَدَيْهُمْ وَهَوَيْهُ وَفَتَنْ هُدىً عَمِرَيْتَأَسَفَىْ يَحَسْرَتَنْ

[360] ثُمَّ رَمَى امْتَسْقَيْهُ أَعْطَىْ وَاهْتَدَىْ لِصَفَنْ مَنِ اسْتَعْلَىْ وَوَلَّىْ وَاعْتَدَىْ

اعلم أن النوع الأول مما تكلم عليه في هذه الترجمة، وهو الألفات التي كتبت ياء في المصاحف أربعة أقسام: مبدلة من ياء، ومشبهة بها، وهي ألف التأنيث، ومجهولة الأصل، ومنقلبة عن واو.

وأشار الناظم في البيت الأول من هذه الأبيات الثلاثة إلى حكم القسم الأول منها، فأمر مع إطلاق الحكم الشامل لشيوخ النقل، المتأهّل لهذا الخطاب: أنه إذا قلب ألفا عن ياء، أي أبدلها من الياء، فإنه يكتبها ياء.

**قال في المقنع:**« على مراد الإمالة وتغليب الأصل [1]».

**قال الجعبري:**« معنى تغليب الأصل: الدلالة على أصلها [2]» انتهى.

وقدّم هذا النوع، لأنه المخالف للرسم القياسي، ولكثرته حتى أعطى فيه هذا الضابط، وسيذكر بعد النوع الثاني مستثنيا له من هذا، ثم مثّل في البيتين الأخيرين بخمس عشرة كلمة، ضمّن أوّل البيتين منها سبع كلم، كلّها أسماء، إلا أن الألف في الخمس الأُوَل منها مبدلة من ياء، هي لام، يظهر ذلك بالتثنية، وغيرها من التصاريف.

والألف في الكلمتين الأوليين من الخمس متوسطة، لاتصالها بضمير متّصل، وفي الثلاث بعدها متطرفة، والألف في الكلمتين الأخيرتين من السبع مبدلة من ياء المتكلم، إذا أصلهما: **(يَـٰٓأَسَفِي)** [يوسف: 84]، و**(يَـٰحَسْرَتِي)** [الزمر: 56] بكسر ما قبل الياء، ومثلهما: **(يَـٰوَيْلَتِي)** [هود: 72]، ثم خفّف بالفتح، فانقلبت ألفا، كما هي إحدى اللغات الستّ في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

---

1-المقنع،ص 63.
2-الجميلة،ق/ 155-ب.

ويشهد لهذا قراءة الحسن[1]: ﴿يَـٰوَيْلَتِى﴾، وأبي جعفر: ﴿يَـٰحَسْرَتِى﴾ بتاء مكسورة فياء.

فالمنادى على هذا مؤنث بالتاء، والأول بمعنى: الهلكة، وقيل ألفها للنُدبة، ويشهد له قراءة أبي جعفر: ﴿يَـٰحَسْرَتَاىَ﴾ بألف فياء مفتوحة[2]، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه، ويمكن دفعه بتجويز أن المنادى في هذه القراءة مثنّى: (الحسرة)، للتكثير كـ: (**لبيك وسعديك**)، أو على إرادة (**حَسْرَتَيْ**): حرمان الجنة، ودخول النار، وعلى هذا القول فيزاد ألف الندبة على الأقسام الأربعة المذكورة قبل، كما زاده **الجعبري**[3].

ثم ضمّن ثاني البيتين ثماني كلم كلّها أفعال، وألفاتها كلّها مبدلة من ياء، يظهر ذلك بردّ الفعل إلى المتكلم، وقد استفيد من تنويع المثل، أنه لا فرق في الألف بين أن تكون الياء التي هي أصلها لام الكلمة، أو ياء إضافة، وسواء كانت الألف متطرفة، أو متوسطة بسبب ما يتصل بها، كما صرّح به في أول الأبيات الثلاثة، وسواء كانت في اسم، أو فعل، وسواء وقع بعدها متحرك، أو ساكن، وسواء تقدم للياء أصالة في الواو، أم لا.

كما استفيد أيضا من اتفاق المُثُل في كون ما ألفه منها أصلي لا ما اختصاص هذا الحكم بما في محل اللام، ولا يجري[4] ما في محل العين كـ: قال وجاء.

**تنبيه**: اعلم أن الأصل في ألف: ﴿أَعْطَىٰ﴾، و﴿ٱسْتَعْلَىٰ﴾، و﴿ٱعْتَدَىٰ﴾ الواو، لأنها من: عطا يعطو، وعلا يعلو، وعدا يعدو، وإنما انقلبت إلى الياء، وصارت أصلا ثانيا، لرجوعها فيها حيث زادت على ثلاثة أحرف إلى الياء.

أما في المضارع تقول: يعطي، ويستعلي، ويعتدي، وكذا ما أشبهها.

وأما في المصدر كـ: تعدَّى تعدِّيًا، مع أنه من العدوان، ولهذا عدّ من ذوات الياء، نحو: تَرْضَى، وتُتْلَى، أعني لزيادة حرف المضارعة، مع أنهما من الرضوان، والتلاوة، لأن الأول من: **رَضِيَ** المبني للمعروف، والثاني من: **تُلِيَ** المبني للمجهول.

---

1-ينظر :مختصر ابن خالويه،ص 65.

2-استشهد ابن عاشر بهذه القراءة على أساس أنها شاذة وليس كذلك،بل هي متواترة،ينظر:النشر، 2/ 363. والبدور الزهراء،ص 344.

3-الجميلة،ق /157 -أ .

4-في ح: يخول،والمثبت من ز .

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**قال في التنزيل** بعد أن ذكر أن ذوات الواو الثلاثية نحو: ﴿دَعَا﴾ ترسم ألفا، واستثنى منها ست كلمات كتبت بالياء، وهي: ﴿زَكَىٰ﴾ ونظائرها ما نصه:« وكذلك إذا أتى في أول هذه الأفعال، والأسماء المذكورة إحدى الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون، فإنها تكتب بالياء بإجماع أيضا، لانتقالها حينئذ من أن تكون ثلاثية، نحو: ﴿تُدْعَىٰ﴾، و﴿تُتْلَىٰ﴾، بالياء والتاء فيهما معا، و(أسنى)، و(أشقى)، و(أنجى)، و(أعلى)، وشبهه، وكذلك إن ضعّف الحرف نحو: ﴿زَكَّىٰهَا﴾، و﴿نَجَّىٰكُمْ﴾، و﴿نَجَّىٰنَا﴾ [1]» انتهى.

**الإعراب**: واضح.

وقد تحصل من صورة كلم الثاني من شطر البيت الثالث حكمة موفّية مع أنها معطوفة على ما قبلها بحذف العاطف.

**قال**:

**[361] وَمَا بِهِ شُبِّهَ كَالْيَتَامَىٰ إِحْدَىٰ وَأُنْثَىٰ وَكَذَا الْأَيَامَىٰ**

تقدم أن النوع الأول من هذه الترجمة، وهو ما كتب من الألفات ياء: أربعة أقسام مبدلة من ياء، وقد فرغ من الكلام عليها، وشبهه بها، وهي ألف التأنيث، وهي التي تكلم عليها في هذا البيت، عاطفا لها عطف جملة على القسم الأول، ليفيد أنها مثله في كتبها بالياء، وذلك لجريانها مجرى ألف القسم الأول، في انقلابها ياء في التثنية، والجمع، على حدّه نحو: الأخريان والأخريات، حتى تسامح القرّاء كالشيخين في إطلاق أنها من ذوات الياء، ثم مثّل لها بأربع كلم منوّعا للأمثلة، ليفيد مواضع ألف التأنيث من الأوزان، وهي كما ترى. قال الشاطبي:

وكيف جرت فَعْلَى ففيها وُجُودُهَا وإن ضم أو يفتح فَعَالى فَحَصِّلا[2]

**ومعناه أن ألف التأنيث توجد في أربعة[3] أوزان: (فعلى) بتثليث الفاء نحو: ﴿دعوى﴾ و يحى وإحدا ،و عيسى،وأنثى ،وموسى على أحد القوليين في**

---

1-مختصر التبيين 2/ 167- 168.
2-حرز الأماني،رقم 295،ص 24.
3-في ز:خمسة .

الأعلام الأعجمية الثلاثة، و(فعالى) مضموم الفاء، ومفتوحها، نحو: ﴿كُسَالَىٰ﴾، و﴿يَتَامَى﴾، و﴿ٱلْأَيَامَىٰ﴾.

**تنبيهان: الأول**: أغفل الناظم حذف الألف [التي قبل][1] ميم ﴿أَيَـٰمَىٰ﴾، وقد نص أبو داود على حذفها[2].

**الثاني**: مثّل الناظم لألف التأنيث بـ: ﴿أَيَـٰمَىٰ﴾ جريا على مذهب الكوفيين فيه، وفي ما كان على وزنه كـ: خَطَايَا، وحَوَايا، وهَدَايَا، **قاله الفاسي** عند قول الشاطبي: « **وخطايا مثله متقبلا**[3] ».

وقد قيل فيه أن أصله: (أَيَايِمْ) قدمت الميم، وأخّرت الياء، ثم فتحت الميم تخفيفا، فقلبت عند ذلك الياء ألفا على القياس، وعلى هذا فلا يصلح[4] التمثيل به للمشبه بما هو منقلب عن الياء، إذ هو بنفسه منقلب عنها[5].

**الإعراب**: «ما» موصول اسمي مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: كذلك، أو مفعول بفعل محذوف، تقديره: ارسم، و«شبّه به» صلته، [ولا بد على هذا الاحتمال الثاني من تقدير حال يدلّ عليها البيت الذي بعد الترجمة، أي: أرسم كذا يا ياء[6]] وباقيه واضح.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من ز.

[2] مختصر التبيين، 4/904-905. ونص بعضهم على إثباتها، قال النائطي:« أقول الحذف هو الأقيس»، وقال ابن القاضي:« بحذف الألف نص عليه في التنزيل، وبه العمل»، ولم يتعرض له الداني. ينظر: نثر المرجان، 4/625، وبيان الخلاف،ق /42 –أ ،ودليل الحيران،ص 205،وسمير الطالبين ،ص 63.

3–ينظر:حرز الأماني ،رقم: 300،ص 25،والالي الفريد ، 1/ 392– 395.

4–في ز:يصح .

5–ينظر :البحر المحيط، 8/ 38،والمصباح المنير،ص 22.

6–ما بين المعقوفتين سقط من د،و ياء في موضعه محو في ح ،والمثبت من ز .

قال:

[362] إِلاَّ حُرُوفـــاً سَـــبْعَةً وأَصْـــلَا مُصَّـــرِداً قَـــدْ بَايَنَـــتْ ذَا الْفَصْـــلَا

[363] فَالْـــأَحْرُفُ السَّـــبْعَةُ مِنْهَـــا: الْأَقْصَـــا وَمِثْلَـــهُ فِـــي الْمَوْضِـــعَيْنِ أَقْصَـــا

[364] وَمَـــن تَـــوَلاَّهُ، عَصَـــانِي، ثُمَّـــا سِـــيمَاهُمُ فِـــي الْفَـــتْحِ، مَـــمْ لَهَفَـــا الْمَـــا

لما فرغ من بيان النوع الأول بإعطاء ضابطه، انتقل إلى النوع الثاني المصرّح به في صدر الترجمة، وهو ما خرج عن ذلك الضابط، فكتب ألفا على الأصل:

فأخبر مع الإطلاق أيضا أنه يستثني من ذلك الضابط: سبع كلمات، وأصلا مطّردا، أي: مقيس، فإنما كما قال في **المقنع**:« لم تختلف المصاحف في رسمها بالألف [1]».

أما الكلم السبع: فمنها ﴿ **ٱلْأَقْصَا** ﴾ في الإسراء: ﴿**إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا** ﴾ [الإسراء: 1]، ومنـها:﴿ **أَقْصَا** ﴾ في الموضـعين في القصـص: ﴿**وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ** ﴾ [القصص: 20]، ويس: ﴿ **وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ** [2] ﴾ [يس: 20].

و﴿ **مَن تَوَلَّاهُ** ﴾ في الحج: ﴿**كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ** [3] ﴾ [حج: 4].

واحترز بقيد مجاورة الضمير عن غير مجاوره، وهو: ﴿ **فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ** ﴾ [النجم: 29]، وليس ﴿ **مَن** ﴾ قيدا، بل إيضاح، وإن كان يخرج الخالي عن ﴿ **مَن** ﴾ للاستغناء عنه بقيد مجاورة الضمير المخرج لمجاور ﴿ **مَن** ﴾ والخالي عنها.

و﴿ **عَصَانِي** ﴾ في إبراهيم: ﴿**وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** [4] ﴾ [إبراهيم: 36].

ولا يخفى أنه لا يندرج فيه: ﴿ **عَصَى** ﴾ ولا: ﴿ **هِيَ عَصَايَ** ﴾.

---

1-المقنع ،ص 63.
2-ينظر:مختصر التبيين، 2/ 69، 3/785، 4/ 963- 964، 1023،والمقنع ،ص 64.
3-ينظر:المقنع،ص 64، 87،ومختصر التبيين، 2/ 69، 4/ 870.
4-ينظر كالمقنع،ص 64،والمختصرالتبيين، 2/ 69.

و﴿سِيمَاهُمْ﴾ في الفتح: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم [1]﴾ [الفتح: 29].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وسيأتي فيه تفصيل.

و﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ في الحاقة: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ [2]﴾ [الحاقة: 11].

واحترز بقيد المجاور لـ:﴿ ٱلْمَآءُ﴾ عن غيره نحو: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [النازعات: 17].

**قال في المقنع:**« ورسم ذلك كذلك أي بالألف على مراد التفخيم [3]».

**قال الجعبري:**« أي على بقائه على أصله من الفتح.

**قال:** ويحتمل كتبها بالألف أن يكون للدلالة على اللفظ [4]» انتهى.

ويظهر أن بين هذين الاحتمالين اتحادا أو تلازما.

**تنبيهـــان: الأول**: استكمال عدد الكلمات المعدودة أولا يرفع توهم التبعيض، وعدم الاستيفاء المتبادر من قوله منها كذا وكذا، كما أن قصده استيفاء العدّة حسن الجمع بين ﴿أَقْصَا﴾ و﴿ ٱلْأَقْصَا﴾، مع صحة الاكتفاء بأحدهما.

**الثـــاني**: لم يستثن الناظم هنا مع الكلم السبع: ﴿مَرْضَاتِ﴾، مع أن قياس ألفه أن تكتب ياء، وإن كان أصلها الواو، لانقلابها بالزيادة في ألفها، وهي الميم إلى ذوات الياء، كما لم يستثنه غيره هنا.

وقد استطرد أبو داود كتبـــه بالألف[5] في البقرة حيث تكلم على كتبه بالتاء، ونصـــه:« وكتبوا ﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾[البقرة: 207] بتاء بعد الألف حيثما وقعت، وجملتها أربعة مواضع:

---

[1] لم يذكر الداني إلا موضع الفتح استثناه مما يرسم بالياء، وذكره في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار. ينظر: المقنع، ص 64، 89، ومختصر التبيين، 69/2، 312، 1170/4، وجرى العمل بما نقله أبو داود.

[2] ينظر: المقنع، ص 64، ومختصر التبيين، 69/2، 1224/5.

[3] المقنع، ص 64.

[4] الجميلة، ق/255-ب.

[5] في ح:" بالواو"، والمثبت من ز.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

أولها هنا:[ ﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ والثاني في هذه السورة أيضا[1] ]﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: 265]، وفي النساء موضع ثالث، وفي التحريم موضع رابع: ﴿مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾[التحريم: 1]، وأصله: «**مَرْضَوَةَ**»، فلما تحركت الواو، وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، فصارت ﴿مَرْضَاتَ﴾.

ووقع في الممتحنة موضع خامس، جاء بعد التاء فيه ياء، وهو قوله: ﴿وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى﴾ [الممتحنة: 1] [2]» انتهى.

وقد عدّه أيضا من ذوات الواو حين تكلم على أنها - أي ذوات الواو -، تكتب بالألف عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ [3]﴾ [البقرة: 76].

كما عدّه أبو عمرو في عدة من مصنفاته: **كإيجاز البيان والتلخيص**[4] في جملة أمثلة الأسماء الثلاثية من ذوات الواو، التي لا تمال في مذهب ورش، وذكر في **المقنع** آخر باب ما رسم فيه الألف واوا على لفظ التفخيم ومراد الأصل، في معرض الاستثناء من ذوات الواو، والتي كتبت ألفاتها واوا، فقال:« وجدت في جميعها ﴿مَرْضَاتَ﴾ حيث وقع و﴿مَرْضَاتِى﴾ مرسوما بالألف على اللفظ [5]». انتهى. فالله أعلم كيف يصح ذلك.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من: ح، والمثبت من ز.

[2] مختصر التبيين، 264/2.

[3] مختصر التبيين، 166/2.

[4] ينظر: الفجر الساطع، ق/85-أ، والفتح والإمالة، ص 150. ولم أعثر على النص من إيجاز البيان لأن موضعه فيه أثر احتراق في النسخة التونسية الفريدة، والتي هي برقم: 19045، وأما كتاب التلخيص فمفقود.

[5] المقنع، ص 55.

وقد غلّط ابن آجُرُّوم في ذلك الداني عند شرحه[1] قول الشاطبي:

« **وفي أراكهم وذوات اليا له الخلف جملا** [2]».

وكأن سكوت الشيخين عنه هنا، وعدّهما إياه في جملة ذوات الواو التي تكتب بالألف، هو الموجب لسكوته هنا.

ولاشك أن قول الشيخين: أن أصلها الواو صحيح، نظرا إلى الأصل الأول فيه، ولكن لما صارت واوه إلى الياء، كما تقدم، كان حقّه أن تكتب بها فحين كتب بالألف، احتيج إلى استثنائه، كالكلم السبع، خلاف ما قالاه، أنه كتب بالألف قياسا على نظائره من ذوات الواو، وكما سكت الناظم عنه هناك سكت عن كتبه بالتاء.

وقد تكلم على كتبه بالتاء الشيخان، وتابعهما صاحب العقيلة، والمنصف.

**الإعراب**: «حروفا» نصب على الاستثناء من ضمير «ارسمه»، وهو على حذف مضاف، أي: إلا ألف[3] كلم، وجملة «باينت ذا الفصلا» صفة للمستثنى، ومنسوقه، وفاء «فالأحرف» فصيحة، وهو مبتدأ، و«منها الأقصا» جملة اسمية، غير مرتبة خبره، و«مثله أقصا» جملة اسمية، و«في الموضعين» في محل الصفة[4] لـ«أقصا»، بتقدير: كلمتا «أقصا»، وباقيه واضح.

**قال**:

[365] وَزِدْ عَلَى رَءَا وَجْهٍ: تَرَءَا وَنَئَصْ ... وَمَا سِوَى الْحَرْفَيْنِ مِنْ لَفْظِ رَءَا

[366] إِذَ رُسِمَتْ بِأَلِفٍ وَالْأَصْلُ ... لَدَى الثَّلَاثِ الْيَاءُ إِنْ مَا تَبْلُ

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

لما أكمل الكلم السبع [المستثناة[5]] من الأصل المتقدم، أمر على جهة الإطلاق أيضا، أن يزاد عليها على وجه أي احتمال من وجهين: ﴿تَرَآءَا﴾ و﴿نئا﴾ وما سوى الكلمتين المتقدمتين في الهمز من لفظ ﴿رءا﴾.

---

[1] واسم شرحه: فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، ولا يزال الكتاب مخطوطا في خزائن المغرب، و لم أعثر عليه.

[2] حرز الأماني، رقم: 315، ص 26.

[3] في ز:" أي الألف".

[4] في ز:" حال ".

[5] ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من ز.

أما ﴿ تَرَآءَا ﴾ ففي الشعراء: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾ [الشعراء: 61]، وقد تقدم في آخر ترجمة:« **ما من مريم لصاد** [1]»، أن أصله: (تَرَاءَيَ) بوزن (تَفَاعَلَ)، قلبت ياؤه ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وأنه كتب بألف واحدة.

فيحتمل أن تكون الألف الأولى، وهي ألف (تَفَاعَلَ)، ويحتمل أن تكون لام الكلمة، وهي المبدلة من الياء.

وأما ﴿ نَئَا ﴾ ففي الإسراء وهي: ﴿أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ [2] ﴾[الإسراء: 83].

وأما ﴿ رَءَا ﴾ غير كلمتي النجم، فنحو: ﴿رَءَا كَوْكَبًا ﴾[الأنعام: 76]. وهو متعدّد في اثنين وعشرين موضعا. كما قال في **التزيل**[3].

وأصلهما: (نَأَيَ) و(رَأَيَ) بوزن (فعَل) المفتوح العين، فأبدلت الياء ألفا، لما تقدم في ﴿ تَرَٰٓءَا ﴾ وقد كتبا بألف واحدة، فيحتمل أيضا أن تكون هي صورة الهمزة، ويحتمل أن تكون لام الفعل المبدلة من الياء، فعلى الاحتمال الثاني في الكلمات الثلاث، وهو معنى قول الناظم على وجه يكون مزيدة على الكلم السبع، لأن تلك الكلم الثلاث كتبت بألف أصلها حينئذ الياء، ويظهر ذلك أن ابتليتها أي: اختبرتها، وذلك نحو: تراءيتَ، ونأيتُ، ورأيتُ.

وأما على الاحتمال الأول فيها، فلا تكون من القسم المستثنى بكتبه ألفا، بل من النوع الثالث المستثنى بالحذف للبدل والمبدل منه.

قال الشيخان:« كراهية لاجتماع ألفين [4]» انتهى.

وهذا بناء منهما على تقدير كتبه ألفا، وإنما لم يجعلاه من باب ما حذفت الياء منه اختصارا كـ: ﴿ عُقْبَهَا ﴾ ونظائره، لأن ما كتب من هذا الباب بألف، وهو النوع الثاني منه أكثر من النوع الثالث منه، وهو ما حذفت فيه البدل والمبدل منه[5].

---

[1] بداية من البيت:220، نظر: ص 732 وما بعدها.

[2] ينظر: المقنع، ص 25، ومختصر التبيين، 794/3.

[3] مختصر التبيين، 497/3. 795.

[4] ينظر: المحكم، ص 158. ومختصر التبيين، 497/2.

[5] في ز:" منه جميعا".

وقد أشار في **المحكم** إلى هذا المعنى عند كلامه على ﴿تَرَآءَا﴾[1].

وما ذكره الناظم في هذه الكلمات الثلاث لم يذكره الشيخان في هذا الباب، ولكنه حاصل كلامهما في غيره حيث جوّزا فيها، وفي نظائرها، أن تكون المحذوفة الأولى، وأن تكون الثانية، وسيأتي كلم النوع الثالث في قوله: « **وحذفوا لدى خَطَـــيَـــ كلهم ما بعد يـــاء**[2]»، وقوله: « **والحذف دون الياء في عقبـــــــها.... إلى أوصاني**[3]».

**تنبيهان: الأول**: تقدم النقل في ﴿تَرَآءَا﴾ مستوفى.

وأما ﴿نَئَا﴾ و﴿رَءَا﴾ فرجح في **المقنع** أن المحذوفة الثانية[4]، ورجح في **المحكم** عكسه[5]، وعلى هذا اقتصر في **التنزيل**[6]، وهو الآتي على قوله قبل[7]:« **ومـــا يـــؤدي لاجتمـــاع الصورتين**[8]».

**الثاني**: لا معارضة بين تجويز الناظم هنا أن تكون ألف: ﴿**نَئَا**﴾ و﴿**رَءَا**﴾ لام الكلمة، وأن تكون صورة الهمزة، وبين جزمه آخر الهمز بالأول حيث يقول بعد تمثيله لما يؤدي لاجتماع الصورتين بـ: ﴿**نَئَا**﴾ و﴿رَءَا﴾: « **إذ رسموا بألف نَادِيَا**[9]».

أما على أحد الاحتمالين هنك، وهو أنه إنما تعرض لحذف إحدى الصورتين من غير تعيين لكونها[10] صورة الهمزة، أو كونها أحرف الآخر فظاهر.

المكتبة الرقمية لعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] في المحكم، ص 157-158.

[2] سيأتي في البيت:374، انظر: ص 1054.

[3] في البيت:376-378، انظر: ص 1056-1060.

[4] في المقنع، ص 25-26.

[5] في المحكم، ص 163-164.

[6] في مختصر التبيين، 331/2، 3 496-497.

[7] " قبل" زيادة من ز.

[8] في البيت:331، انظر: ص 964.

[9] في البيت: 335، ينظر: مورد الظمآن، ص 28.

[10] في ز:" من كونها".

وأما على الاحتمال الراجح هناك، وهو أن الناظم عيّن للحذف صورة الهمزة فيما كانت الصورة الأخرى فيه لحرف غير الهمزة، وكذلك أيضا، لأنه بني على المشهور هنا وهناك، إلا أنه زاد هنا مع ذلك الإشارة إلى الاحتمال الضعيف، ولم يشر إليه هناك.

**الإعراب**: أوله واضح، و«إذ» تعليل لزيادة الكلم الثلاث، و«لدى» بمعنى: في، متعلقة بالأصل، لوجود رائحة الفعل، و«إن» حرف[1] شرط زيد عليها ما للتوكيد، فأدغمت نون «إن» في ميم «ما»، و«تبل» فعل الشرط مجزوم بـ«إن»، وواوه لإطلاق القافية، والجواب محذوف لدلالة ما قبل الشرط عليه.

**قال:**

**[367] كَذَاكَ كِلْتَا مَعَ تَتْرَا بِالْأَلِفْ .....**

أخبر مع الإطلاق أن: ﴿كِلْتَا﴾ و﴿تَتْرَا﴾ يشبهان حال كونهما مكتوبين بالألف ﴿تَرَآءَا﴾ وتاليه، أي في الالتحاق على أحد الاحتمالين فيهما بالكلم السبع.

أما ﴿كِلْتَا﴾ ففي الكهف: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: 33].

وأما ﴿تَتْرَا﴾ ففي المؤمنين: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾[المؤمنون: 44].

وبيان ما ذكر أن ﴿كِلْتَا﴾ اختلف في ألفه:

**فذهب الكوفيون** إلى أنها ألف تثنية، وأنه مثنى لفظا ومعنى، وتاؤه للتأنيث.

**وذهب البصريون** إلى أن ألفه للتأنيث، وأنه مفرد لفظا، مثنى معنى، وأن تاءه منقلبة عن واو، كـ: (تِجَاهَ)، و(تُرَاثَ)، وقيل عن ياء.

**وذهب الجرمي من البصريين** إلى أن تاءه زائدة، وألفه مبدلة من واو[2].

فعلى قول الكوفيين أن ألفه للتثنية، وقول الجرمي أن ألفه مبدلة من واو، لا يكون من هذا الباب.

---

[1] في د:" حذفت ".

[2] ينظر: الكتاب، 3/363-364، وهمع الهوامع، 1/137-139، والأصول في النحو لابن السراج، 3/78، والإنصاف في مسائل الخلاف، 2/448-450، وإعراب القرآن للنحاس، ص 509، ومعاني القرآن للأخفش، 2/619.

وعلى قول البصريين أن ألفه للتأنيث، قياسه أن يكتب بالياء، فحيث كتب بالألف احتيج إلى استثنائه كالكلم السبع.

وأما ﴿ تَتْرَا ﴾ ففي قراءة نافع، ومن وافقه بالألف دون تنوين[1]، [فقيل ألفه للإلحاق، وفيه نظر، إذ لو كانت للإلحاق لنوّن اللفظ.

ويبعد الجواب بإجراء الوصل مجرى الوقف.

وقيل للتأنيث، وأنه[2]] مصدر كـ: (دعوى).

وعلى كل حال فتاؤه مبدلة من واو، وهو من (المواترة) بمعنى: المتابعة، مع مهلة بين كل واحد وآخر.

**قال في القاموس:**« وإن لم تكن مهلة، فهو المداركة [3]» انتهى.

وهو منصوب على الحال من: ﴿ رُسُلَنَا ﴾ أي متواترين، وقيل على النعت لمصدر محذوف معمول لـ: ﴿ أَرْسَلْنَا ﴾ أي إرسالا متواترا[4].

[فعلى القول الأول أن ألفه للإلحاق، لا يكون من هذا الباب[5]].

وعلى القول الثاني فيه أنها للتأنيث، يكون منه، أي مما قياسه أن يكتب ياء، ولكن خولف فيه القياس، فكتب ألفا، فاحتيج على ذلك القول إلى استثنائه كالكلم السبع.

وقد قرأه الصاحبان: ﴿ تَتْرٌ ﴾ منوّنا[6]، على أن ألفه للإلحاق بجعفر كعلقا، وألف الإلحاق في المصادر قليل، وعليه فحقها الياء أيضا، وقيل أن وزنه فعْل بسكون العين كضرب، فالألف فيه على كلا الوجهين المتقدمين في إعرابه بدل من التنوين، ورد هذا القول الأخير بأنه لم يسمع: (تترٌ) لا رفعا ولا جرا[7].

---

[1] ينظر: النشر، 328/2، والبدور، ص 271، والتيسير، ص 122.

[2] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[3] القاموس المحيط، 157/2.

[4] ينظر: إملاء ما من به الرحمن، 149/2-150.

[5] ما بين المعقوفين سقط من ز.

[6] ينظر: النشر، 328/2، والبدور، ص 271، والتيسير، ص 122.

[7] ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص 577، وإملاء ما من به الرحمن، 150/2، والتبيان للعكبري، 236/2، والكشف، 128/2-129، والحجة لابن خالويه، ص 257.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة

**تنبيهان: الأول**: ما تقدم في صدر النظم من أنه مبني على قراءة نافع يمنع أن يكون مقابل الوجه المقتضي لكتب ألف (تترا) ياء هو على قراءة التنوين، في أحد وجهيها السابقين، لأنها غير قراءة نافع، وحينئذ ففي إيماء الناظم إلى ذلك الوجه إيهام.

وقد ذكر **أبو عمرو** الكلمتين في هذا الباب[1]، ولم يشر إلى احتمال، وقد ذكر **أبو داود** كلا في محلّه[2]، وحرّر العبارة في الثانية، إذ قال ما نصه:« ﴿تَتْرَا﴾ كتبوه بألف بعد الراء على اللفظ والتفخيم، أو على نية التنوين على قراءة **الصاحبين**[3]: ابن كثير وأبي عمرو[4]».

وكأن إشارة الناظم إلى الوجه المقتضي لكتبه ألفا سَرَت له من عبارة أبي داود من غير تأمل، أن ذلك الوجه خارج على قراءة نافع، والله أعلم.

[ وقد وقع للشارح هنا ما هو كالصريح في أن ألف ﴿تَتْرَا﴾ قيل أنها للإلحاق على كلتا القراءتين، وأن ألف الإلحاق لا يستحق الياء، وهو خلاف تسوية الجعبري في استحقاق الياء بين ألف التأنيث والإلحاق[5] ].

**الثاني**: ليس الاحتمال في هاتين الكلمتين كالاحتمال في ﴿تَرَآءَا﴾ وتالييه، وبيان ذلك أن شكل الألف فيهما موجود على كلا التقديرين، إلا أن أحدهما يقتضي كتبه ياء، فخولف قياسه، فاستثني، والآخر لا يقتضي ذلك، فلا يحتاج عليه إلى استثنائه، لمجيئه على أصله، وليس حينئذ من هذا الباب، ولا كذلك الكلمات الثلاثة المتقدمة، فإن الألف فيها مبدلة من ياء على كل حال، ولكنها على أحد التقديرين لا وجود لشكلها، فتكون من ثالث أنواع هذا الباب كما تقدم تقريره، ولعل هذا هو السرّ في تغيير الأسلوب في هاتين، وزيادة قوله بالألف، وإن كان التشبيه كافيا في تأدية المعنى المقصود، والله أعلم.

**الإعراب**: «كذاك كلتا» جملة اسمية مقدمة الخبر، و«مع» ظرف في محل الحال من ضمير الخبر، و«تترا» مضاف إليه، و«بالألف» في محل الحال من ضمير الخبر أيضا.

---

[1] المقنع، ص 44، 65.

[2] ينظر: مختصر التبيين، 807/3.

[3] ينظر: النشر، 80/2، والبدور، ص 271.

[4] مختصر التبيين، 891/4.

[5] ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

**وسبك الشطر**: «كلتا» يشبه حال كونه مكتوبا بالألف، ومصاحبا في هذا الحكم لـ«تترا» الكلم الثلاث المتقدمة.

**قال**:

[.....] ..... ثُمَّ بِنَخْشَنْ أَنْ جَنَنْ قَدِ اخْتُلِفْ

لما ذكر الناظم الكلم السبع المستثناة باتفاق المصاحف، وما هو في أحد احتمالية ملحق بها، أتبعها [ بما اختلفت فيه[1] ].

فأخبر مع الإطلاق أن كتاب المصاحف اختلفوا في: ﴿نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾[آية: 52] في العقود.

وفي ﴿جَنَى﴾ في [ الرحمن، فكتبوهما[2] ] في بعض المصاحف بالياء، وفي بعضها بالألف.

وليس (أن) مع الأول قيدا، بل احترس عن تصحيف ذي النون [ بغيره نحو: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا[3]﴾ [طه: 77]، و﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾ [فاطر: 28].

ولم يرجّح في اللفظين في **المقنع** شيئا[4].

**وقال أبو داود**: « وكلاهما حسن »[5].

وزاد في ﴿نَخْشَىٰٓ﴾ اختيار كتبه بالياء على الأصل[6].

**الإعراب**: ظاهر.

---

[1] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من ز.

[2] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من ز.

[3] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من ز.

[4] ينظر: المقنع، ص 93، 98.

[5] مختصر التبيين، 1171/4.

[6] مختصر التبيين، 447/3. وجرى العمل في: ( نخشى ) على الياء، اختار ابن القاضي والمارغني رسم: ( جنا ) بالألف، وعلى ذلك مصاحف أهل المغرب، واختار المشارقة رسمها بالياء موافقة للأصل. ينظر: بيان الخلاف، ق/42-ب، ودليل الحيران، ص 209، وسمير الطالبين، ص 85-86.

المكتبة الرقمية عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

قال:

[368] وَفِـــي تُقَاتِـــهِ كَـــذَاكَ يُرْسَـــمُ  لَكِنَّـــهُ حُـــذِفَ عَـــنْ بَعْضِـــهِمُ

أخبر مع الإطلاق برسم ألف: ﴿ تُقَاتِهِۦ ﴾، وأنه حذف عن بعض كتّاب المصاحف، وهو في آل عمران: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾ [آل عمران: 102] [ قال الشيخان [1] ]، بعد أن حصل الخلاف بين المصاحف فيه، و لم يرسم في شيء منها ياء.

**زاد في التزيل**:« والكاتب مخيّر في أن يكتب كيف شاء [2] » انتهى.

وأصله: (**وُقَيَة**) أبدلت واوه تاء كـ: (**تُخَمَة**)، وياؤه ألفا على القياس، ثم يمكن أن يكون كتبه بالألف على مراد الفتح كالأحرف السابقة، أو كراهية اجتماع صورتين، وهما الياء والتاء، لتساويهما صورة عند فقد النقط، فيكون كالأصل الآتي.

**تنبيهات**: **الأول**: في قول الناظم: «كذاك» إيهام، لأن اسم الإشارة إن عاد إلى الأقرب، كما هو اصطلاح [كثير من[3]] المصنفين في الإشارة إليه بما للبعيد، لكونه لما لم يكن محسوسا، بمنزلة البعيد اقتضى[4] التشبيه التام، أن ألفه ترسم كألف: ﴿نَخۡشَىٰٓ﴾، ﴿وَجَىَٰ﴾، أي بالخلاف في كتبها، أو تعويض ياء عنها، وهذا معنى لا يصح، لما تقدم عن الشيخين.

وإن عاد إلى ﴿تَرَآءَا﴾ وتالييه، كما قد ترشد الإشارة إليه بما للبعيد بحسب مقتضى اللغة، اقتضى أيضا أنه يكتب بالألف، وقياسه في أحد احتماليه أن يكتب ياء دون الاحتمال الآخر، ولا يصح أيضا لما تقدم في بيان أصله، فتعيّن حمل تشبيهه بـ: ﴿نَخۡشَىٰٓ﴾ و﴿جَىَٰ﴾، على المذكور في المشبه فقط، وهو رسم الألف.

---

[1] ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من ز.

[2] مختصر التبيين، 2/360-361. والخلاف وارد عن المصاحف العراقية فقط كما حكى الداني، وما عليه مصاحف أهل المغرب مخالف لأصولهم العتيقة، قال أبو عبيد:« ( تقٰته ) في الإمام أربعة أحرف ليس فيها ياء ولا ألف». ينظر: المقنع، ص 99، وبيان الخلاف، ق/40-ب، ودليل الحيران، ص 209.

[3] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من ز.

[4] في ز:" اقتصر ".

وقد أُصلِح الشطر الأول فقيل:

« **وفي تقاته ككلتا يرسم** [1] ».

ويرد عليه ما تقدم قريبا.

وأحسن منه أن يقال:« **وفي تقاته كالأقصا يرسم** ».

**الثاني:** اعلم أن مجموع ما استثنى الناظم خمس عشرة كلمة: سبع على اتفاق، وخمس على احتمال، وثلاث على اختلاف، وقد علم كل من محلّه.

**الثالث: قال في المقنع** إثر كلامه على الأحرف السبعة المستثناة:« وقال **أبو حفص الخزاز:** ﴿طُوَى﴾ [آية: 12] في طه بالألف ليس في القرآن غيره.

**قال أبو عمرو:** ولم أجد ذلك في المصاحف العراقية وغيرها إلا بالياء [2] » انتهى.

ولعل الناظم سكت عنه لإنكار أبي عمرو [3].

**الإعراب:** «في تقاته» و«كذاك» متعلقان بـ«يرسم»، وضميره يعود على الألف، وباقيه واضح.

**قال:**

[369] وَالْأَصْلُ مَا أَدَّى إِلَى جَمْعِهِمَا ... أَنْ يُوقَعَ الْأَصْلُ بِيَاءٍ رُسِمَا

[370] كَقَوْلِهِ: الدُّنْيَا وَرُؤْيَا أَحْيَا .....

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لما قدم أنه يستثني من ضابط أن كل ألف مبدلة من ياء تكتب ياء: سبعة أحرف، وأصل مطّرد، وبيّن الأحرف السبعة، بيّن هنا الأصل المطّرد.

فأخبر أنه ما أوصل لكتب الألف فيه بياء على مقتضى الضابط المتقدم إلى اجتماع يائين في كلمة، أو ما هو كالكلمة.

وهذا كقول **المقنع:**« فالأصل المطرد هو ما وقع قبل الياء فيه ياء أخرى، نحو قوله: ﴿ٱلدُّنيَا﴾، و﴿ٱلرُّءْيَا﴾، و﴿ٱلْعُلْيَا﴾، و﴿رُءْيَاكَ﴾، و﴿رُءْيَـٰىَ﴾، و﴿ٱلْحَوَايَآ﴾،

---

[1] ينظر: تنبيه العطشان، ق/120-ب.

[2] المقنع، ص 64-65.

[3] وجرى العمل على رسمه بالياء. ينظر: دليل الحيران، ص 209.

و﴿فَأَحْيَا بِهِ﴾ [البقرة: 164]، و﴿أَحْيَاكُمْ﴾ [الحج: 66]، و﴿أَحْيَاهُمْ﴾ [البقرة: 243]، و﴿مَّحْيَاهُمْ﴾ [الجاثية: 21]، و﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: 37]، وما كان مثله، حيث وقع كراهة الجمع بين ياءين في الصورة[1]» انتهى.

ومثله **لأبي داود**[2]، إلا أن تفسير الشيخين للأصل بما قبل الياء فيه ياء أخرى أخص من تفسير الناظم لصدق تفسيره بنحو: ﴿هُدَايَ﴾ [البقرة: 38] دون تفسيرهما، مع أنه عندهما من هذا الأصل[3] فلعلّ تفسيرهما على تقدير معطوف، أي أو بعدها، وربما اكتنف الألف ياءان، كـ: ﴿مَحْيَايْ﴾ و﴿رُءْيَايَ﴾.

**الإعراب**: «الأصل» مبتدأ، و«ما» موصول اسمي خبره، وهي واقعة على الكلم الواقع قبل[4] الياء فيها أو بعدها ياء أخرى، و«أدى» ومرفوعه صلة «ما»، و«إلى جمعهما» متعلق به، و«أن» زائدة، و«لو» موصول حرفي، والغالب فيه أن يقع بعد «ودّ»، فهذا من غير الغالب، و«رسم» صلته، ومرفوع «رسم» ضمير الألف، والمصدر المنسبك من «لو» وصلته هو فاعل «أدى»، و«على الأصل»، و«بياء» متعلقان بـ«رسم»، وعائد «ما» محذوف تقديره: فيه.

**وسبك البيت**: والأصل المتقدم هو للكلم التي يوصل رسم الألف فيها بالياء على الأصل إلى اجتماع ياءين، لكنه أضمر هذا الظاهر، لتقدّم أحد مصدوقيه[5] [ وإشعار ذكر الجميع بالمصدوق الآخر كما أشعر ﴿توارت بالحجاب﴾ بالشمس [6]]، كما ظهر في السبك، ويصح غير هذا من الإعراب، ولكن هذا أقرب.

---

[1] المقنع، ص 63.

[2] مختصر التبيين، 67/2.

[3] في ح:" الفصل"، والمثبت من: ز.

[4] في د:" بعد ".

[5] في د:" مصدريته".

[6] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، د، والمثبت من ز.

قال:

[.....] ..... إِلاَّ: وَسُقْيَـــــمَا وَلَفْـــــظُ يحْيَـــــرْ

[371] وَفِـــي الْمَقِيلَـــةِ أَتَـــرْ: سُقْيَـــمَا وَلَـــمْ يَجِـــرْ بِالْيَـــاءِ فِـــي سِـــوَاهَا

[372] اوَعَنْهُمَـــا قَـــدْ جَـــاءَ أَيْضًـــا بِالْـــأَلِفْ كَنَحْـــوِ هَـــذِهِ وَعَـــنْ بَعْـــضٍ حُـــذِفْ

لما فسّر قبل هذا الأصل المستثنى باتفاق المصاحف على كتبه بالألف، استثنى منه هنا كلمتين رسمتا بالياء، على ما تقدم في الضابط أوّل الترجمة: ﴿سُقْيَـٰهَا﴾، ولفظ: ﴿يَحْيَىٰ﴾.

أما الأول، ففي والشمس: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا﴾ [الشمس: 13].

وأما الثاني: فنحو ما في الأنعام: ﴿وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ﴾ [الأنعام: 85]، وما في الأنفال: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ﴾ [الأنفال: 42].

**قال في المقنع** بعد النص الآتي في ﴿هُدَايَ﴾ ونظائره: «وأما قوله: ﴿يَحْيَىٰ﴾ إذا كان اسما نحو قوله: ﴿يَـٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَـٰبَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: 12]، ﴿وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ [الأنعام: 85]، وشبهه من لفظه، وقوله في الأنفال ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: 42]، وقوله في طه، وسبّح: ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [طه: 74][الأعلى: 13]، فإن ذلك مرسوم بالياء على الإمالة [1]» انتهى.

ومثله لأبي داود[2].

---

[1] المقنع، ص 64.

[2] مختصر التبيين، 68/2.

وإطلاق الناظم تبعا لتصريح الشيخين في لفظ: ﴿يَحْيَى﴾ هو مذهب أهل المصاحف، ومذهب النحاة: أنه لا يرسم بالياء إلا العلم، وأشار الناظم بقوله: «**وفي العقيلة أتى سقياها**»، إلى قوله فيها:

وغير ما بعد ياء حرف جمعهما ... لكن يحيى وسقياها بها خبرا[1]

ومعناه أن كلمتي: ﴿يَحْيَى﴾ و﴿**سُقْيَاهَا**﴾ زُيِّنا بالياء، أي كتبا بها.

ثم أخبر أنه لم يجيء بالياء في غيرها من الكتب المعتمدة عنده للنقل، وإنما جاء عن الشيخين بالألف عن بعض كتّاب المصاحف مثل: ﴿ٱلدُّنْيَا﴾، و﴿رُءْيَا﴾ وحذف عن بعض آخر منهم كـ: ﴿**عُقْبَاهَا**﴾ الآتي.

وقد ذكر **أبو داود** هذا الخلاف، ثم قال:« وكلاهما حسن، والحذف أختار، ولا أمنع من الإثبات، بجيء ذلك في بعض المصاحف [2]» انتهى.

وأما **أبو عمرو** فلم يذكر فيه إلا الحذف، مع تلويح ما إلى الخلاف فيه.

**قال في المقنع**، بعد أن مثل للأصل المطرد بمثل منها الكلم الأربع الآتية في البيت بعد هذا ما نصه:« على أني وجدت في المصاحف المدنية، وأكثر الكوفية، والبصرية. التي كتبها التابعون وغيرهم لـ: ﴿يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ﴾ في يوسف بغير ياء، ولا ألف، وكذلك وجدت فيها: ﴿**وَسُقْيَاهَا**﴾ في والشمس، ووجدت في بعضها: ﴿**هُدَاىَ**﴾، و﴿**مَحْيَآىْ**﴾، و﴿**مَثْوَاىَ**﴾ كذلك، ووجدت ذلك في أكثرها بالألف، وفي كتاب الغازي: ﴿**هُدَاىَ**﴾ بألف، و﴿**مَحْيَـٰىْ**﴾، و﴿**يَـٰبُشْرَىٰ**﴾، و﴿**سُقْيَاهَا**﴾ بغير ألف، ولا ياء [3]» انتهى.

ولعل الناظم فهم من عبارة **المقنع** الخلاف فيه، وأن المقابل هو إثبات الألف لا الياء من تصريح **أبي داود**، على ما جرت به عادته في غير موضع، حتى صح له إطلاق الخلاف عن **أبي عمرو** بالإثبات والحذف، وإلا فليس في عبارة **المقنع** ما يظهر منه وجود الخلاف، وعلى تقدير ظهوره، فلا يتعين ان يكون بإثبات الألف،لاحتمال أن يكون بإثبات الياء،كما هو في العقيلة.

---

1-العقيلة، رقم: 228نص 149،وينظر:الوسيلة،ص 399.
2-مختصر التبيين، 68/2.
3-المقنع، ص 63- 64.

**الإعراب**: «إلا» أداة استثناء، و«وسقياها» مستثنى من قوله: «وأصلا مطردا»، ولا يصح استثناؤه من قوله: «والأصل إلى آخره» كما قد يتوهم، لأنه من جملة أفراد الأصل المطرد قطعا، فلا يصح إخراجه منه، بل من الحكم المتقدم المفاد بالاستثناء، وواوه من لفظ القرآن، و«لفظ يحيى» بالنصب عطف عليه، وباقيه واضح.

**قال:**

[373] كَحَذْفِهِمْ هُدَايَ مَعْ مَحْيَايَ ... وَحَذْفِهِمْ بُشْرَيَ مَعْ مَثْوَايَ

لما ذكر أن ﴿ سُقْيَاهَا ﴾ حذف عن بعض كتاب المصاحف، دون بعض آخر لإثباته لها شبّهه أي ذلك الحكم الذي هو الحذف، عن بعض دون آخر أربع كلمات، ليفيد ثبوته لها كما هو ثابت لـ: ﴿ سُقْيَاهَا ﴾ وهذا من التشبيه المعكوس، كما شاع استعماله عند المختصرين.

والكلم الأربع: ﴿ هُدَايَ ﴾ في البقرة: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ ﴾ [البقرة: 38]، وفي طه: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ ﴾ [طه: 123].

و﴿مَحْيَايْ﴾ في الأنعام: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ ﴾ [الأنعام: 162].

و﴿ بُشْرَيَ ﴾ في يوسف: ﴿ يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ ﴾ [يوسف: 19].

و﴿ مَثْوَايَ ﴾ فيها أيضا: ﴿ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحْسَنَ مَثْوَايَ ﴾ [يوسف: 23].

وقد تقدم قول **المقنع** بعد أن مثّل للأصل المطّرد بمُثُل منها هذه الكلم الأربع ما نصه:« على أني وجدت في المصاحف المدنية، وأكثر الكوفية، والبصرية التي كتبها التابعون وغيرهم: ﴿يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ ﴾ في يوسف بغير ياء ولا ألف، وكذلك وجدت فيها: ﴿وَسُقْيَاهَا﴾ في والشمس، وجدت في بعضها: ﴿ هُدَايَ ﴾ و﴿مَحْيَايْ﴾ و﴿ مَثْوَايَ ﴾ كذلك، ووجدت ذلك في أكثرها بالألف، وفي كتاب الغازي: ﴿ هُدَايَ ﴾ بألف، و﴿مَحْيَايْ﴾ و﴿ بُشْرَيَ ﴾ ﴿وَسُقْيَاهَا﴾ بغير ألف ولا ياء [1]» انتهى.

---

[1] المقنع، ص 63-64.

وإنما أعدته لاحتياج كل من الموضعين إلى قرب العهد به، ونحوه لأبي داود، وزاد مع الكلم الخمس: ﴿أَحْيَاهُمْ﴾ و﴿مَّحْيَاهُمْ﴾ قائلا:« وكلاهما حسن، والحذف أختار، ولا أمنع من الإثبات لمجيء ذلك كذلك في بعض المصاحف [1]» انتهى.

وقال عند قوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾ في البقرة:« وكتبوا هنا في بعض المصاحف ﴿هُدَايَ﴾ بألف بين الياء والدال فيهما معا يعني في البقرة، وطه، وبغير ألف أيضا، وفي كلّها بغير ياء بين الياء و الدال كراهة اجتماع ياءين، وأنا أستحب كتب ذلك بالألف، موافقة للغة أهل الحجاز، وللمصاحف المرسومة فيها ذلك كذلك، وهروبا من لغة هذيل، وبعض سليم [ الذين يقولون[2]] (هدىَّ[3]) مثل: (عَلىَّ) و(لدىَّ) و(هوىَّ) و(قفىَّ)، ولا أمنع أيضا من حذف الألف، لكون ذلك كذلك في بعض المصاحف مع الاختصار، وإلى الأول أميل [4]» انتهى.

فقد اختلف اختياره في ﴿هُدَايَ﴾ حسبما ظهر من كلامه، مع أن العلّة التي ذكر فيها موجودة أيضا في: ﴿مَحْيَايْ﴾ و﴿بُشْرَىٰ﴾ و﴿مَثْوَايَ﴾، فينبغي طردها.

ونقل **أبي عمرو** المتقدم يقتضي ترجيح الحذف في ﴿يَا بُشْرَىٰ﴾ والإثبات في الثلاثة الأخر.

**الإعراب**: «كحذفهم» خبر مبتدأ محذوف، تقديره: وذلك، وضمير «حذفهم» لبعض كتّاب المصاحف المتقدم في قوله: «وعن بعض»، ولا يعود على جميعهم، لأن الحذف فيها للبعض، لا للكل، وباقيه واضح.

---

[1] مختصر التبيين، 68/2.

[2] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من ز.

[3] روى أبو عمرو حفص الدوري أن النبيﷺ قرأ: ( فمن تبع هدىً ) مقصورة مثقلة، أي يقلب الألف وإدغامها في ياء المتكلم، ونسبها ابن جني إلى رسول اللهﷺ ، وأبي الطفيل، وعبد الله بن أبي إسحاق، وعاصم الجحدري، وعيسى بن عمر الثقفي، وقال:« وهذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم أن يقلبوا الألف من آخر المقصور، إذا أضيف إلى ياء المتكلم ياء »، وهي قراءة شاذة. قال الزجاج:« فالقراءة التي ينبغي أن تلزم هي: ( هداي). ينظر: قراءات النبي، للدوري، ص 143، والمحتسب، 76/1، ومختصر ابن خالويه، ص 12، ومعاني الزجاج، 119/1، والتبيان للعكبري، 51/1، وإملاء العكبري، 32/1.

[4] مختصر التبيين، 121/2-122.

قال:

[374] وَحَـــذَفُوا لَـــدَى خَطَـــيَـــ كُلُّهُـــمْ  مَـــا بَعْـــدَ يَـــاءٍ، ثُـــمَّ قَبْـــلُ جُلُّهُـــمْ

أخبر على جهة الإطلاق أن كتّاب المصاحف حذفوا كلهم في: ﴿خَطَـــيَـــا﴾ الألف الواقع بعد الياء، وأن جلّهم حذفوا الألف[1] الواقع قبل الياء، وذلك في البقرة: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[البقرة: 58]، وفي طه: ﴿لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا﴾[طه: 73]، وفي الشعراء: ﴿يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ﴾[الشعراء: 51]، وفي العنكبوت: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَىْءٍ﴾[العنكبوت: 12].

**قال في المقنع**:« وأما قوله: ﴿خَطَٰيَٰنَآ﴾، و﴿خَطَٰيَٰهُم﴾ حيث وقع، فمرسوم بغير ياء، ولا ألف، وفي أكثر المصاحف الألف التي بعد الطاء محذوفة أيضا[2]» انتهى.

ومثله **لأبي داود** مختارا في الأولى ما عليه الجل[3].

**تنبيهـــان: الأول**: هذا النص المنقول عن أبي عمرو ومثله لأبي داود، يعيّن أن ضمير: «**كلّهم**»، و«**جلّهم**»، لكتاب المصاحف، لا لرواة الناقلين عنهم.

**الثاني**: ليس الألفان معا في ﴿خَطَـــيَـــا﴾ من هذا الباب، بل الثاني فقط، وأما الأول فليس له أصل في الياء، بل هو مزيد لإقامة وزن فعائل، وإنما أخّره عن محلّه من الألفات إلى هنا تبعا لغيره، لمجاورته لما هو من هذا الباب، ولعلّ هذا هو سرّ تأخيره عن الثاني، وعطفه بـ: «ثم» التي لترتيب الأخبار، إيذانا ببعده عما الكلام فيه، وإلا فالترتيب الطبيعي يقتضي أن يقول مثلا:

**وحـــذفوا لـــدى خَطَـــيَـــا جلـــهم  مـــا قبـــل يـــاء ثم بعـــد كلـــهم**

وبيان أن الألف الثاني من ذوات الياء، وإن كانت في الأصل الأول همزة، أن أصله (خطايئ) بياء بعد الألف، فهمزة جمع (خطيئة) على القياس فيه، ثم أبدلت الياء همزة على القياس فيها، فاجتمع همزتان: أولاهما مكسورة، وثانيهما متطرفة، فأبدلت هذه الثانية ياء للاستثقال على

---

[1] في ز:" الياء ".

[2] المقنع، ص 64.

[3] مختصر التبيين، 69/2.

المكتبة الرقمية لعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

القياس أيضا، ثم فتحت الهمزة تخفيفا، فقلبت الياء ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقلبت الهمزة ياء، كراهية اجتماع همزة وألفين، وكل ذلك على القياس، فصار (خطايا) بعد: خمسة أعمال، وياؤد هي المزيدة في المفرد، وألفه هي لام الكلمة التي كانت في المفرد همزة، ثم صارت في الجمع ياء، ثم ألفا، هذا أحد قولي سيبويه، وذهب الخليل وسيبويه في قوله الآخر: إلى أن الهمزة قدمت في (خطائي) الذي هو أصله الأول، إلى محل الياء، وأخرت الياء إلى محل الهمزة، ثم فعل به بعد ذلك ما فعل بعد العملين الأولين في القول الأول، وقد قام التقديم والتأخير في هذا القول مقام العملين الأولين في القول الأول، فصار عليه في (خطايا): أربعة أعمال، إلا أنه ينتج أن الياء فيه هي لام الكلمة التي أصلها الهمزة، وألفه أصلها الياء المزيدة، لإقامة بناء (فعيلة)، وذلك بعد ما ذكر من التقديم والتأخير، ومثل ألف (خطايا) في كونها مبدلة من ياء، ألف (حوايا)، فإن مفرده (حَوِيّة)، فجمعه (حَوَايا)، أو (حاوية)، فجمعه (حواوي)، ففعل به ما فعل بـ(خطايا)، عدى العمل الثاني، وهو إبدال الهمزة هناك ياء، إذ لا همز هنا.

وذهب الفرّاء إلى أنه جمع (خطية) المبدل همزة، كـ(هدية) بوزن (فَعَالى)، وألفه للتأنيث، وهو مذهب الكوفيون في كل ما كان على وزنه[1].

**الإعراب**: «كلهم» تأكيد للضمير الفاعل في «حذفوا»، و«جلهم» فاعل بفعل محذوف، يدل عليه قوله: «حذفوا»، و«قبل» ظرف في محل صلة موصول محذوف، يدل عليه الموصول قبله، وبناه على [الضم[2]]، لقطعه عن الإضافة لفظا إلى ضمير الياء، [ والتقدير: ثم حذف[3]] «جلّهم» ما قبلها، وباقيه واضح.

---

[1] ينظر: الكتاب، 3/473-474، 553، والإنصاف في مسائل الخلاف، 2/805-809.

[2] ما بين المعقوفين سقط من هـ.

[3] ما بين المعقوفين سقط من ح، والمثبت من ز.

قال:

[375] وَالْخُلْفُ فِي التَّنْزِيلِ فِي أَحْيَاهُمْ ثُمَّتَ أَحْيَاكُمْ وَفِي مَحْيَاهُمْ

[376] ثُمَّ بِهِ فِي فُصِّلَتْ: أَحْيَاهَا .....

جميع ما ذكر هنا إلى كمال سبعة أبيات، هو لأبي داود، وقد أخبر هنا عنه باختلاف المصاحف في حذف ألف: ﴿ أَحْيَاهُمْ ﴾، وما ذكر معه، وفي إثباتها.

أما ﴿ أَحْيَاهُمْ ﴾، ففي البقرة: ﴿فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحْيَاهُمْ ﴾[البقرة: 243].

وأما ﴿ أَحْيَاكُمْ ﴾ ففيها: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾[البقرة: 28].

وأما ﴿ مَّحْيَاهُمْ ﴾ ففي الشريعة: ﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾[الجاثية: 21].

وأما ﴿ أَحْيَاهَا ﴾ في فصلت فهو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓ ﴾[فصلت: 39].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو في المائدة: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾[المائدة: 32].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وقد ذكر في **التنزيل** الخلاف في: ﴿ أَحْيَاهُمْ ﴾ و﴿ مَّحْيَاهُمْ ﴾ مع ﴿ هُدَاىَ ﴾ ونظائره الثلاثة المتقدمة، ثم اختار فيها الحذف كما تقدم نقل ذلك عنه في ﴿ هُدَاىَ ﴾ ونظائره[1].

وقال عند قوله تعالى: ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ مثل ذلك[2].

وقال في: ﴿ أَحْيَاهَا ﴾ بفصلت مثل ذلك، بعد أن ذكر الخلاف:« وكلاهما حسن، فليكتب الكاتب ما أحب من ذلك[3] » انتهى.

**تنبيه**: إنما حمل الخلاف في كلام الناظم على إثبات الألف وحذفه، لا على إثبات الياء وحذفها، وإن كان قد يظهر من قوله إثره:« **والحذف دون الياء في عقباها** »، لأن سياقه من

---

[1] مختصر التبيين، 2/67-68.

[2] مختصر التبيين، 2/110.

[3] مختصر التبيين، 4/1086.

قوله:« **وعنهما قد جاء أيضا بالألف** [1]»، البيت، إلى هنا إنما هو في إثبات الألف وحذفها، وأيضا فإنما من الأصل المجمع على حذف يائه كراهة اجتماع يائين.

**الإعـــراب**: «الخلف في أحياهم» مبتدأ وخبر، و«في التنزيل» حال ضمير الخبر، و«في فصلت» عطف على «أحياهم»، و«أحياها» بدل من «فصلت»، وباء «به» ظرفية[2]، وضميره لـ«التنزيل»، وهو حال من «أحياها».

**وسبك البيـــت، والشـــطر بعـــده**: والخلف واقع في «أحياهم»، وكذا حال كونه في «التنزيل»، و«في فصلت في أحياها»، حال كونه في «التنزيل» أيضا، هذا أقرب ما ظهر لي في إعرابه حين التقييد.

وإن كان قد يلوح فيه غيره مما لا يخلوا عن تقدير، أو لا يرتبط معه معنى.

**قال**:

[.....] ..... وَالْحَـــذْفُ دُونَ الْيَـــاءِ فِـــي عُقْبَـــهَا

[377] وَلَفْـــظُ سِيمَـــهُمْ إِلَيْـــهِ تَـــالِ فِـــي الْبِكْـــرِ وَالـــرَّحْمَنِ وَالْقِتَـــالِ

[378] ثُـــمَّ اجْتَبَـــاهُ وَهُمَـــا حَرْفَـــانِ فِـــي نُـــونَ مَـــعْ طَـــهَ، كَـــذَا أَوْصَـــنِي

أخبر عن أبي داود بحذف الألف، دون رسم ياء في أربع كلمات وهي: ﴿عُقْبَهَا﴾ وما معه.

أما ﴿عُقْبَهَا﴾، ففي والشمس: ﴿فَلَا يَخَافُ عُقْبَهَا﴾ [الشمس: 15].

ويمكن أن يكون سببه حذف الياء منه ومن ﴿اجْتَبَاهُ﴾ كراهية اجتماع صورتين، وهما الياء والباء لأن النقط مفقود[3].

---

[1] في البيت:372.

[2] في د:" وباؤه ظرفية ".

[3] مختصر التبيين، 1300/5، وجرى العمل على ذلك. ينظر: دليل الحيران، ص 213-214، وسمير الطالبين، ص 41.

وأما﴿ سِيمَـــٰهُمْ ﴾ المقيد بالسور الثلاث، فالذي في البقرة: ﴿تَعْـرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة: 273].

والذي في الرحمان: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ ﴾ [الرحمن: 41].

والذي في القتال: ﴿فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ [1] ﴾[محمد: 30].

وألف: (عُقْبَى)، و(سيمَى) للتأنيث.

واحترز بقيد السور الثلاث عن الواقع في غيرها، وهو ثلاثة منها: اثنان في الأعراف: ﴿يَعْرِفُونَ كُلًّۢا بِسِيمَٰهُمْ ﴾[الأعراف: 46]، ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَٰهُمْ ﴾ [الأعراف: 48].

وهما داخلان في عموم قوله قبل: «**وما به شبه كاليتامى**[2]».

وواحد في الفتح تقدم في الأحرف السبعة المستثناة بالألف.

وأما ﴿ٱجْتَبَٰهُ﴾ بقيد السورتين، فالذي في نون: ﴿ فَٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَجَعَلَهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ [3] ﴾ [القلم: 50].

والذي في طه: ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴾ [طه: 122].

واحترز بقيد السورتين عن الواقع في غيرهما، وهو في النحل، وسيأتي قريبا.

وأما ﴿أَوْصَـــٰنِى ﴾، ففي مريم: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ ﴾ [مريم: 31].

قال في التنزيل: في ﴿أَوْصَـــٰنِى ﴾:« ورسم عطاء وحكم قوله عز وجل: ﴿وَأَوْصَٰنِى ﴾ بغير ألف ولا ياء بين الصاد والنون على الاختصار على حرفين، وحق هذه الكلمة أن تكتب بالياء أيضا بين الصاد والنون على الأصل والإمالة، ولم أرو فيها عن الغازي ولا عن غيره شيئا، إلا ما رويناه محملا مما هو على وزن (أفعل) مثل هذا وشبهه، وأحسب أنهم لم يكتبوا الياء هنا

---

[1] وجرى العمل بما نقل عن أبي داود. ينظر: مختصر التبيين، 312/2.

[2] في البيت: 361، ينظر: ص 1035.

[3] مختصر التبيين، 854/4-855.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

أولا ولا آخرا، لئلا يجتمع ثلاث صور، وقد ذكرنا في أول البقرة عند قوله: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ** ﴾ [البقرة: 26] أن الياء إذا وقعت طرفا حذفت [صورتها[1]] لشبهها بما قبلها [2]» انتهى.

ويعني بالأول والآخر: ﴿ ءَاتَىٰنِيَ ﴾ و﴿ **أَوْصَىٰنِى** ﴾ لأنه ذكرهما مرتين كما في التلاوة [وإلى ذلك[3]] أشار بقوله أيضا.

**تنبيهان: الأول**: أغفل الناظم هنا ﴿ **رُءْيَىَ** ﴾.

وقد قال **أبو داود** في الأول من سورة يوسف ما نصه:« و﴿ **رُءْيَىَ** ﴾ بحذف صورة الهمزة الساكنة، والألف الموجودة في اللفظ بين ياءين [4]» انتهى.

وقال في الثاني ما نصه:« و﴿ **رُءْيَىَ** ﴾ بحذف صورة الهمزة، وقد ذكر وكذا سائر ما [فيه من الهجاء مذكور[5]] [6]» انتهى.

وضمير «فيه» يعود على الخمس الأبيات، وقد دلّت هذه العبارة على مساواة ﴿ **رُءْيَىَ** ﴾ الثاني للأول حسبما تقرّر من قاعدته. فلا التفات إلى من خص حذف الألف بالأول.

وعلى المساواة **أنشدني شيخي الأستاذ أبو العباس أحمد بن عثمان اللمطي رحمهما الله** بيتا لا أدري له أم لغيره يتضمن بعض مغفلات الناظم، وهو:

حذفتم الأولى نلدينه من ... واحدة رءيي بالحذف قمن [7]

**الثاني**: يوهم قول الناظم: «**والحذف دون الياء**، إلى آخره»، أنه حكم مطلق، مع أنه مقيد بأبي داود، وحينئذ فيسدد كلامه بأنه على حذف حال يدل عليها قوله قبل: « **والخلف في**

---

[1] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من ز

[2] مختصر التبيين، 4/831-832. قال المارغني:« والعمل عندنا على ما لأبي داود من حذف الألف دون رسم ياء»، وكذلك هو في مصاحف المشارقة والمغاربة. ينظر: دليل الحيران، ص 213-214.

[3] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من ز.

[4] مختصر التبيين، 3/718.

[5] ما بين المعقوفين في موضعه محو في ح، والمثبت من ز

[6] مختصر التبيين، 3/731.

[7] قال ابن القاضي:« ( رءيىَ ) معا بالحذف. وما يفعله الناس من حذف الأول وإثبات الثاني باطل لا أصل له»، وقال أيضا:« **رءيىَ بالحذف على الإطلاق في سورة الصديق باتفاق**». وجرى العمل معا بالحذف. ينظر: بيان الخلاف، ق/41-ب، ودليل الحيران، ص 214، وسمير الطالبين، ص 63.

**التنزيل** »، وقوله بعد:« **وذكر التنزيل أيضا** »، ويدل عليه من جهة المعنى تقدم المحذوف من هذه الألفات للشيخين، فلم يبق إلا ما يختص به أحدهما، وهو هنا أبو داود. وتقدير ذلك[1] الحال «**وَالْحَذْفُ دُونَ الْيَاءِ فِي عُقْبَـــاهَا**»، وكذا في التنزيل، وباقي الإعراب وضح.

قال:

[379] وَذَكَـــرَ التَّنْزِيـــلُ أَيْضًـــا كَلِمَـــا ... بِـــأَلِفٍ أَوْيَـــاءٍ أَوْ دُونَهُمَـــا

[380] أَتَـــانِيَ الْكِتَـــابَ وَاجْتَبَـــاكُمُ ... كَـذَاكَ فِـي النَّحْـلِ اجْتَبَـاهُ يُرْسَـمُ

أخبر أن صاحب **التنزيـــل** ذكر أيضا كلمات رسمت في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها بالياء، وفي بعضها بدونهما، هذا ظاهر كلامه، وسيأتي في النقل ما يقتضي خلافه، وهي ثلاث: ﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آية: 30] في مريم.

واحترز بقيد المجاور لـ:﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ من غير المجاور له، وهو في النحل: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ﴾ [النمل: 36].

و﴿ٱجْتَبَىٰكُمْ﴾ في الحـــج: ﴿هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78].

و﴿ٱجْتَبَىٰهُ﴾ في النحل: ﴿ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: 121].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها وهو كلمتان تقدمتا قبل هذين البيتين.

**قال في التنزيل:**« في مريم ﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ بغير ألف، ورسمه العزي بن قيس، وحكم، وعطاء الخراساني: بألف بين التاء والنون على اللفظ، ومراد الفتح، وحقّه أن يكتب بالياء على الإمالة[2]، كما مضى من مثله في سائر القرآن، وكلّها حســـنة، فليكتب الكاتب ما أحـــب من ذلك[3] » انتهى.

---

[1] في ز:" وتقرير تلك".

[2] قال ابن القاضي:« العمل بالياء وهو الأولى ». ينظر: بيان الخلاف، ق/42-أ، ودليل الحيران، ص 214.

[3] مختصر التبيين، 831/4.

المكتبة الرقمية لمعهد العلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**وقال في النحل**:« ﴿ٱجْتَبَىٰهُ﴾ بغير ألف، وأصل هذه الكلمة أن تكون بياء بين الباء والهاء، إلا أنني لم أرو ذلك عن أحد، ولا رسمها أحد في كتابه لا بالياء ولا بالألف ثابتة ولا محذوفة[1]، فلما رأيتهم قد أضربوا عنها تأملتها في المصاحف القديمة، فوجدتها بغير ألف، وفي أكثرها بالألف، فإن كتب كاتب هذه الكلمات بألف فصواب، وإن كتبها بغير ألف فكذلك أيضا، وإن كتب بالياء فكذلك، ومثلها: ﴿ٱجْتَبَىٰكُمْ﴾ في الحج ووزنها (افتعل) [2]» انتهى.

ويظهر من نقله في الموضعين أن كتب هذه الكلمات الثلاث بالياء من مجرد اختياره، ولكنه ساوى بين الوجوه الثلاثة في الحسن والتصويب، ومقتضى سكوت أبي عمرو عن عدّ هذه الكلمات في المستثنيات بعد تقرير القاعدة في ذوات الياء، **والحمل على النظائر: ترجيح اليـــاء، وهو ما جرى به العمل في ما علمت**[3].

**تنبيه**: قد علمت أن رسم هذه الكلمات الثلاث بالياء من مجرد اختيار أبي داود، لا كما يظهر من كلام الناظم أن المصاحف اختلفت بالأوجه الثلاثة.

**الإعراب**: «ذكر التنزيل» جملة فعلية، وفاعلها على حذف مضاف، أي: ذكر صاحب التنزيل، ويصح مع التجوز في الإسناد، أن لا يقدر مضاف، و«كلما» مفعول به، وهو اسم جنس جمعي لكلمة، و«ءاتاني الكتاب» خبر مبتدأ محذوف، أي: هي كذا، و«اجتباكم» عطف على الخبر، و«اجتباه يرسم» جملة كبرى، و«كذاك» و«في النحل» متعلقان بـ«يرسم»، ولا يصح في «ءاتاني» مع منسوقه أن يكون بدلا من «كلما»، [لأن المبدل منه جمع، والبدل اثنان إلا بتأويل الألفين بالجمع، أو بتقدير معطوف ثالث، و«اجتباه في النحل» يدل عليه جملة قولـــه:« **كذاك في النحل اجتبـــه يرسم** »، على حدّ ما قيل في آية: ﴿ءَايَـٰتُۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾[آل عمران: 97][4]].

---

[1] في ح ، ز:" ولا بالألف إلا محذوفة"، والمثبت من مختصر التبيين.

[2] مختصر التبيين، 3/781-783.

[3] قال المارغني:« وهو ما جرى به عملنا». ينظر: دليل الحيران، ص 214.

[4] ما بين المعقوفين سقط من د.

قال:

[381] وَلَـــنْ تَرَيْـــنِي مَعَـــهُ تَرَايْـــنِي ... بِـــأَلِفٍ أَوْ يَـــاءِ الْحَرْفَـــانِ

أخـبر عـن أبي داود أن: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [آيـة: 143]، و﴿فَسَوْفَ تَرَىٰنِي﴾ [آيـة: 143] في الأعراف كتبا معا في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بياء، وهكذا قال في التنزيل، وزاد: «وكلاهما حسن[1]».

**تنبيه**: أغفل الناظم هنا ذكر ﴿أَرْبَىٰ﴾ [آية: 92] في النحل، مع أن أبا داود ذكر فيه وجهين كهاتين الكلمتين، ونصه:« و﴿أَرْبَىٰ﴾ بالياء، ورسمها الغازي بن قيس بالياء، ورسمها عطاء بالألف، والياء معا.

قال: والألف أجود، وأنا أقول بالياء أجود، لما أصلنا قبل من أن كل كلمة من ذوات الواو إذا دخل عليها أحد الزوائد الأربع، فإنما تقلب إلى الياء[2]» انتهى.

**الإعراب**: «لن تَرَيْنِي»[3] مبتدأ، و« تَرَيْنِي » معطوف عليه بحذف العاطف، و«معه» حال « تَرَيْنِي » الثاني، و«بألف أو ياء الحرفان» جملة اسمية مقدمة الخبر هي[4] المبتدأ الأول، ولم تحتج جملة الخبر إلى عائد، لأن مبتدأها عين[5] المبتدأ الأول في المعنى، ويحتمل أن يكون قوله «بألف أو ياء» خبر المبتدأ، و«ما» عطف عليه، و«الحرفان» بدل من «لن تَرَيْنِي» و« تَرَيْنِي ».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

[1] مختصر التبيين، 571/3.

[2] مختصر التبيين، 778/3-779. وذكره أبو عمرو في ما اتفقت المصاحف على رسمه بالياء على مراد الإمالة وتغليب الأصل، ولم يذكر فيه خلافا، وعليه العمل. ينظر: المقنع، ص 63.

[3] في د:" تراني ".

[4] في د:" هي المبتدأ".

[5] في هـ:" غير ".

قال:

[382] وَالْيَـــاءُ عَنْهُمَـــا بِمَـــا قَـــدْ جُمِلَـــا أَصْـــلًا بِكِلْـــمٍ، وَهْـــيَ: حَتَّـــىٰ وَإِلَـــىٰ

[383] أَنَّـــىٰ فِـــي الِاسْـــتِفْهَامِ قُـــلْ ثُـــمَّ عَلَـــىٰ حَرْفِيَّـــةً، وَمِثْلُهَـــا: مَتَـــىٰ بَلَـــىٰ

لما فرغ من القسمين الأولين من أقسام الألف التي كتبت ياء، وهما: المنقلبة عن ياء، وألف التأنيث، انتقل إلى القسم الثالث، وهو الألف المجهولة الأصل.

فأخبر عن الشيخين أنها كتبت ياء، وذلك في سبع كلمات: ثلاث منها أسماء، وهي: ﴿أَنَّىٰ﴾ و﴿مَتَىٰ﴾ الاستفهاميتان، و﴿لَدَى﴾ على خلاف يأتي فيها وتفصيل، وأربع أحرف، وهي: ﴿حَتَّىٰ﴾، و﴿إِلَىٰ﴾، و﴿عَلَىٰ﴾، و﴿بَلَىٰ﴾، وذلك نحو: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: 214]، ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: 14]، ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: 223]، ﴿عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: 5]، ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 214]، ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: 81].

وكون ﴿أَنَّىٰ﴾ في: ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ للاستفهام هو رأي بعض المفسرين[1].

واحترز بقيد وصف الاستفهام في ﴿أَنَّىٰ﴾ عن ﴿أَنَّا﴾ المركب من ﴿أَنَّ﴾ المفتوحة المشددة، وضمير جماعة المتكلمين المحذوفة إحدى النونات الثلاث، نحو: ﴿بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 52]، وبوصف الحرفية في ﴿عَلَىٰ﴾ عن الفعلية، نحو: ﴿عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: 4].

**قال في المقنع**، عن أبي عبيد:« وأما ﴿حَتَّىٰ﴾ فالجمهور الأعظم بالياء، ورأيتها في بعض المصاحف بالألف.

**قال أبو عمرو**: وقد رأيتها أنا في مصحف قديم كذلك بالألف، ولا عمل على ذلك، لمخالفة الإمام ومصاحف الأمصار[2].

---

[1] ينظر: البحر المحيط، 430/2، والتبيان للعكبري، 145/1.

[2] المقنع، ص 65.

ثم أسند إلى سعيد بن زيد أنه قال: كتبت لأيوب كتابا، وكتبت ﴿حَتَّـا﴾ بألف فقال: اجعل ﴿حَتَّا﴾: ﴿حَتَّىٰ﴾ [1]» انتهى.

**قال الجعبري:**« أي أجعل ألفها ياء [2]» انتهى.

**وقال الشارح:** ما معناه:« ويحتمل أن تكون كتبت بالياء على مراد إمالتها، وهي لغة حكاها الكسائي عن العرب، أو ليفرّق بين انفصالها، وبين اتصالها بالضمير، لكتبها معه بالألف، أو لشبهها بألف التأنيث حيث كانت رابعة ك: ﴿دعوى﴾ و﴿سكرى﴾ [3]» انتهى.

**قال في التنزيل** ما حاصله:« أنهم كتبوا ﴿عَلَىٰ﴾ الحرفية بالياء، فرقا بينها وبين الفعلية، و﴿إِلَىٰ﴾ بالياء فرقا بينها وبين المشددة اللام، و﴿لَدَى﴾ في المؤمن فرقا بينها وبين اسم الإشارة المقترن بلام التوكيد، نحو: «لَذَا زيد».

**قال:** ودليل هذا إجماع القراء على ترك الإمالة فيهن [4]» انتهى.

ومعناه والله أعلم: أن الدليل على أن كتبها بالياء للفرق، لا لأجل انقلابها ياء مع الضمير، لأنها لو كتبت بالياء لذلك كما قد قيل به، لوجبت إمالتها كغيرها من الألفات التي وجبت إمالتها، لرجوعها إلى الياء، ولو لم تكن أصلها.

وقد ذكر في المقنع:« أن رأسم ﴿عَلَىٰ﴾ و﴿إِلَىٰ﴾ عند النحويين لانقلاب الألف ياء مع الإضافة [5]» انتهى.

وسيأتي نصه فيهما مع ﴿لَدَى﴾.

وأما ﴿أَنَّىٰ﴾ و﴿مَتَىٰ﴾ و﴿بَلَىٰ﴾ فكتبت بالياء على مراد الإمالة.

المكتبة الرقمية عبد القادر للعلوم الإسلامية جامعة الأمير

---

[1] المقنع، ص 65-66.

[2] الجميلة، ق/157-أ، وينظر: الوسيلة، ص 403.

[3] التبيان، ق/311-أ.

[4] مختصر التبيين، 2/75-77.

[5] المقنع، ص 65.

**وقال في التنزيل** بعد النص المتقدم:« وكذلك كتبوا ﴿حَتَّىٰ﴾ و﴿مَتَىٰ﴾ و﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ و﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ و﴿عَسَى﴾ و﴿بَلَىٰ﴾ و﴿أَنَّىٰ﴾ التي هي بمعنى: كيف ومتى، حيثما وقعت هذه الأحد عشر حرفا [1]» انتهى.

ونحوه في **المقنع** [2].

وقال في **التنزيل**:« في ﴿أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ﴾: بياء بعد النون حيثما وقع هذا الاسم، وهو من جملة الأسماء التي الألفات في أواخرها علامة لتأنيثها على وزن (فَعْلى): بفتح الفاء، وإسكان العين، ويحتمل أيضا أن يكون على وزن (أفعل)، والأول أختار.

وجملة الوارد من ذلك في القرآن مما يستفهم به: ثمانية وعشرون موضعا [3]» انتهى.

ولم يعتمد الناظم ما اختاره أبو داود في ﴿أَنَّىٰ﴾، وإلا لما ذكرها مع مجهولات الأصل، وذكر بعضهم للمقنع من الاختيار مثل ما في التنزيل، ولم أره فيه.

**وقال الشارح**:« وقد قيل في ﴿بَلَىٰ﴾ أن ألفها للتأنيث، فتلحق بما تقدم من نظائرها [4]» انتهى.

ولم يعتمده الناظم أيضا.

**تنبيه**: بقي على الناظم كلمات ذكرها أبو داود، فمنها:

﴿أَرَىٰنِيٓ﴾ معا في يوسف.

**قال في التنزيل**: في الأنعام، عند قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوۡمَكَ﴾ [الأنعام: 74]:« جملة الوارد من هذا في القرآن عشرة مواضع، كلّها تكتب بالياء، إلا قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ﴾ [يوسف: 36]، و﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ﴾ [يوسف: 36]، فإنهما في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بغير ألف [5]».

---

[1] مختصر التبيين، 77/2.

[2] المقنع، ص 65.

[3] مختصر التبيين، 281/2-282.

[4] التبيان، ق/310-ب.

[5] مختصر التبيين، 495/3.

**وقال في يوسف**:« و﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ﴾ بياء بين الراء والنون في الكلمتين معا مكان الألف الموجودة في اللفظ على الأصل والإمالة [1]» انتهى.

فيتحصل من ظاهر كلامه في الموضعين: ثلاثة أوجه: الياء، وهي المذكورة في السورة، والألف، وحذفها، وهما المذكوران في الأنعام.

ومنها ﴿أَرَىٰ﴾ في النمل: قال فيها:« ورسم حكم، وعطاء: ﴿لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: 20] بألف بعد الراء، ورسمها الغازي بالياء على الأصل كما قدمنا، وعليه الاعتماد في الخط [2]» انتهى.

ومنها ﴿نَادَىٰنَا﴾ في والصافات، قال فيها:« وناديا بياء بين الدال والنون مكان الألف، **ثم قال**: في الخمس بعده فيه من الهجاء: ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ﴾ [الصافات: 75] كتبوه بياء بين الدال والنون مكان الألف، وقد ذكر في الخمس قبل هذا، وفيه زيادة: أن الغازي بن قيس لم يرسمه بألف ولا ياء، ورسمه حكم، وعطاء بألف بين الدال والنون مقيدا [3]» انتهى.

فتحصل فيه ثلاثة أوجه أيضا.

**الإعراب**: «الياء بما قد جهلا أصلا» جملة اسمية صغرى أو كبرى، وباء «بما» بدلية على حدّ: هذا بذاك، و«ما» موصول اسمي واقع على الكلمات، و«جهلا» بالبناء للمجهول، ومرفوعه ضمير «ما»، والجملة صلتها، و«أصلا» تمييز منقول من الفاعل، و«عنهما» حال من ضمير الخبر، و«بكلم» متعلق بـ«جهلا»، وباؤه ظرفية، وهو جمع: كِلمة، بكسر الكاف، وسكون اللام مخفف كَلِمة بفتح الكاف، وكسر اللام، **وهي [إحدى[4]] اللغات الثلاث فيها**، و«في الاستفهام» حال «أتى»، و«حرفية» حال «على».

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] مختصر التبيين، 716/3.

[2] مختصر التبيين، 944/4. وجرى العمل بالياء.

[3] مختصر التبيين، 1038/4.

[4] ما بين المعقوفين سقط من د.

قال:

[384] وَفِي لَدَى فِي غَافِرٍ يَخْتَلِفُ وَفِي: لَدَا الْبَابِ اتِّفَاقاً أَلِفُ

أخبر عن الشيخين باختلاف المصاحف في ألف: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [آية: 18] في سورة غافر، ففي بعضها بالياء، وفي بعضها بالألف، وباتفاقها على الألف في ﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾[آية: 25] في يوسف.

**قال في المقنع**:« وأكثرها في غافر على الياء ».

وقال المفسرون: معنى الذي في يوسف: (عند)، والذي في غافر: (في)، فلذلك فرّق بينهما في الكتابة.

وقال النحويون: المرسوم بالألف على اللفظ، والمرسوم بالياء، لانقلاب الألف ياء مع الإضافة إلى المكنّى كما رسم: ﴿إِلَيّ﴾، و﴿علَيّ﴾ كذلك [1]» انتهى.

واقتصر **أبو داود** في ﴿لَدَى﴾ في غافر على الياء عند كلامه في ﴿عَلَىٰ﴾ ونظائرها[2]، وكذا اقتصر عليها في غافر[3].

وقال في يوسف:« وكتبوا: ﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾ بألف بعد الدال.

وأما ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ في غافر، فبالياء، واختلف في ذلك [4]».

**الإعراب**: «في لدى» متعلق بـ«يختلف»، و«في غافر» صلة[5] «لدى»، أو حاله، ومرفوع «يختلف»: إما «في لدى» على القول بجواز تقدم الفاعل، وإما ضمير الاختلاف على أن «في لدى» في محل الحال من ذلك الضمير، ليصير المصدر نوعيا[6]، إذ لا ينوب[7] في الأصح إلا عنهما[8].

---

[1] المقنع، ص 65.

[2] مختصر التبيين، 76/2.

[3] مختصر التبيين، 1069/4.

[4] مختصر التبيين، 713/3.

[5] في: د ، ز:" صفة ".

[6] في د:" ترعيا ".

[7] في د:" تفوت ".

[8] في: د ، ز:" مختصا ".

وقد تقدم نظير هذا في قوله: «**لكن قل سبحان فيه اختلفا** [1]»، و«في لدا الباب ألف» خبر ومبتدأ، و«اتفاقا» نعت لمصدر محذوف معمول للتخيير[2]، أي: ثابت ثبوتا، «اتفاقا»: أي ذا اتفاق.

**قال:**

[385] وابْنُ نَجَاحٍ قَالَ: عَنْ بَعْضِ أُثَرْ تَعْسًا بِيَاءٍ، وَهْوَ غَيْرُ مُشْتَهِرْ

أخبر عن أبي داود أنه قال: روي عن بعض المصاحف أو الرواة الناقلين عنها: أن ﴿**تَعْسًا**﴾ [آية: 8] في القتال: كتبت بياء بدل ألف التنوين.

**قال الناظم**: وهو غير مشتهر.

**قال في التنزيل**:« وكتبوا ﴿**فَتَعْسًا**﴾ لهم بألف، وكذا رسمه الغازي بن قيس، ورسمه حكم، وعطاء الخراساني: بالياء، والأول أختار[3]» انتهى.

وليس هذا الألف واحدا من الأقسام الأربعة التي تقدم أن الياء تبدل منها، لأن هذه بدل من التنوين في الوقف[4].

**الإعراب**: جملة «أثر تعسى» فعلية في محل نصب بـ«قال»، و«عن بعض» متعلق بـ«أثر»، وباء «بياء» للمصاحبة، وهو في محل حال من «تعسى»، وجملة: «وهو غير مشتهر» اسمية مستأنفة[5].

**تنبيه**: الأسماء التي يلحقها التنوين بعد الفتح قسمان: مقصور، وغيره.

فالأول منهما: هو ما آخره ألف حذفت بعد قلبها[6] عن ياء، أو عن واو، أو على القياس فيها، لالتقاء الساكنين.

وجملة الوارد منه في القرآن: خمس عشرة كلمة، جمعتها في بيت وربع آخر، فقلت:

---

[1] في البيت:153، ينظر: ص 602.

[2] في: د ، ز:" للخبر ".

[3] مختصر التبيين، 1123/4.

[4] وعلى الألف العمل.

[5] في ح ، د:" مسابقة "، والمثبت من ز.

[6] في ز:" قبلها ".

المكتبة الرقمية لمعهد القادري للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

« مصلى أذىً غزّىً عمىً مفترىً هدى  مسمى قرىً مثوىً فتىً وضحىً سدى
مصفّىً سوىً مولىً فذي القصر عمَّها  سواها صحيـــح اللام إعرابُـــــه بدا»

وضابط ما قياسه ألف: أن ترسم ياء ما قلبت فيه عن ياء، وإن كانت في الأصل واوا، كـ: غزًّى جمع: غاز، من غزا يغزو، ولانقلابها ياء في مفرده، وهو غاز، لتطرفها بعد كسر، بخلاف ما انقلبت فيه عن واو، نحو: ضحىً، لأنه من الضحوة، فإن قياسه أن يرسم ألفا، ولذا ذكره بعد في المستثنيات.

**والثـــاني**: وهو غير المقصور: ما كان آخره صحيحا، وفتحته حركة إعراب، نحو: ﴿**تَعْسًا**﴾، و﴿**أَمْتَا** ﴾ و﴿**أَمْنًا** ﴾ و﴿**سَدًّا** ﴾ بشدّ الدال، وقياس هذا أن يكتب بالألف، وهي التي يقرعها اللسان في الوقف بدلا من التنوين.

**خاتمة:** أسرد فيها ما انفرد به **التجيبي** من هذا الباب.

**قال في آخر الأنعام**: و﴿**هَدَنِي** ﴾ بياء بعد الدال، وفي بعض المصاحف ﴿**هَـــدَانِى**﴾ بالألف، والأول أكثر.

وفي الأنفال: ﴿**وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ** ﴾ بالياء، وفي بعضها: ﴿**وَلَوْ أَرَاكَهُمْ**﴾ بغير ياء، ولا ألف، وكلاهما حسن.

وفي الكهف: ﴿**ثُمَّ سَوَّىٰكَ** ﴾ بياء مكان الألف، و﴿**سَـــوَّاكَ**﴾ أيضا بالألف، وكلاهما حسن.

وفي الحج: ﴿**سَمَّىٰكُمُ** ﴾ بالياء، وفي بعض المصاحف بالألف، وكلاهما حسن.

وفي الفرقان: ﴿**هَوَىٰهُ** ﴾ بالياء، وبالألف أيضا، وكلاهما حسن.

وفي الأحزاب: وقع في كتاب الغازي، وعطاء، وحكم: ﴿**قَضَـــا**﴾ بالألف، وهو من ذوات الياء.

وفي الزخرف: ﴿**وَمَضَىٰ** ﴾ في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بياء، وهو المشهور.

﴿**وَأَصْفَـٰكُم** ﴾ بالياء مكان الألف، وهو المشهور، وفي بعضها: ﴿**أَصْفَاكُم**﴾ بغير ياء، واجتمعت المصاحف على حذف الألف.

وفي النجم: ﴿**يُجْزَىٰهُ** ﴾ بالياء، وفي كتاب الغازي ابن قيس بالألف، وكلاهما حسن.

و﴿أَحْيَا﴾ بالألف، وفي كتاب الغازي بالياء، ولا عمل عليه.

وفي الأعلى: ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾ بالياء، وفي كتاب «هجاء المصاحف»: ﴿وَلَا يَحْيَا﴾ بالألف.

وفي الفجر: ﴿ٱبْتَلَىٰهُ﴾ بياء بعد اللام في الكلمتين.

**وقال بعض الأئمة:** وفي بعضها ﴿ابْتَلَاهُ﴾ بلام ألف، انتهى.

**وقال الناظم في عمدة البيان ما نصه:**

| | |
|---|---|
| ..... وقل | بحذف عقباها ولا ياء نقل |
| سيماهم في البكر أيضا تال | وسورة الرحمان والقتال |
| سوف تراني لم تراني | ءاتاني الكتاب مع أوصاني |
| ثم اجتباكم وفتاها واجتباه | كذاك ترضاه اشتراه وإناه |
| ثم أتنهانا كذا وقاهم | ثمت أنسانيه مع سقاهم |
| ورسمها باليا أيضا جاء | كما مضى لدي ذوات الياء[1] |

انتهى. ولم أر ما قاله في واحد من الكتب المعتمدة.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

[1] عمدة البيان، 410/2.

# الباب الثامن:

# رسم الــــواويـــــاء

قال:

[386] القَــولُ فِيمَــا رَسَــمُوا بِاليَــاءِ وَأَصْــلُهُ الــوَاوُ لَــدَا ابْــتِلاَءِ

[387] واليَــاءُ فِــي مَــبْمٍ فَمِــنْهُنَّ مَــجَى زَكَــى وَفِــي الضُــحَى جَمِيعَــا كَيْــفَ جَــا

[388] وفِــي القُــوَى جَــاءَ وَفِــي دَحَاهَــا وَفِــي تَلَاهَــا ثُــمَّ فِــي طَحَاهَــا

[389] وَلَــمْ يَجِــئْ لَفْــظُ القُــوَى فِــي مُقْنَــمِ وَمِــنْ عَقِيلَــةٍ وَتَنْزِيــلِ وُعِــرِ

لما فرغ من القسم الثالث من أقسام الألف، انتقل إلى القسم الرابع، وهو المنقلبة عن واو، [وإنما أفرد هذا القسم بترجمة، لعدم اندراجه في الترجمة السابقة، المعقودة لما الأصل فيه أن يرسم ياء، إذ الأصل في هذا القسم رسمه ياء][1]، ولما كان الغالب في هذا القسم أن يكتب ألفا كما يقرعه اللسان، لم يتعرض إلا لما خرج منه[2] عن الغالب، بكتبه إما واوا، ونحو الآتي في الترجمة التي بعد هذه، وإما ياء، وهو ما عقد له هذه الترجمة.

فأخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل أن الياء رسمت في سبع كلمات عوضا من ألف منقلبة عن واو، منها اسمان: أحدهما متحدّ، والآخر متعدّد في ستة مواضع، ومنها خمسة أفعال، فالمجموع اثنا عشر، وهي في ترتيب الناظم: ﴿سَجَىٰ﴾ [آية: 2] في والضحى، و﴿زَكَىٰ﴾ [آية: 21] في النور، ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ على أي حال جاء من تعريف بـ: «الـ»، أو بإضافة، أو تنكير، وهي: ﴿وَٱلضُّحَىٰ O وَٱلَّيْلِ﴾ [آية: 1 – 2] فيها، ﴿وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا﴾ [آية: 29]، ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [آية: 46] في والنازعات، ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [آية: 1] في والشمس، ﴿ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [آية: 98] في الأعراف، ﴿وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [آية: 59] في طه، و﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ [آية: 5] في والنجم، و﴿دَحَىٰهَآ﴾ [آية: 30] في والنازعات، و﴿تَلَىٰهَا﴾ [آية: 2] و﴿طَحَىٰهَا﴾ [آية: 6] في والشمس،

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: ح ، هـ، وانتبت من: د ، ز.

[2] " منه " في موضعه طمس في ح، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

والأصل في جميعها الواو يظهر ذلك عند الابتلاء أي الاختبار والامتحان، بردّ الفعل إلى المتكلم، والنظر في مفرد الجمع، وهو (قُوَّة)، وتثنية الاسم، وهو: (ضَحَوَانِ)، في[1] مذهب البصريين.

**قال في المقنع** في باب ذكر ما رسم بالياء من ذوات الواو لمعنى: «اتفقت المصاحف على رسم ما كان من الأسماء والأفعال من ذوات الواو على ثلاثة أحرف، بالألف لامتناع[2] الإمالة فيه، وذلك نحو: ﴿**ٱلصَّفَا**﴾ و﴿**شَفَا**﴾ و﴿**سَنَا**﴾ و﴿**أَبَآ أَحَدٍ**﴾ و﴿**خَلَا**﴾ و﴿**دَعَا**﴾ و﴿**عَفَا**﴾ و[﴿**عَلَا**﴾][3] ﴿**وَلَعَلَا**﴾ و﴿**دَنَا**﴾ و﴿**بَدَا**﴾ و﴿**نَجَا**﴾ وشبهه، إلا أحد[4] عشر حرفا فإنها رسمت بالياء»[5].

ثم إنه عدّها، وسكت عن لفظ ﴿**ٱلْقُوَىٰ**﴾ كما قال الناظم:

**«ولم يجيء لفظ القوى في مقنع»**.

**ثم قال أبو عمرو** بعد تعيين الكلم الإحدى عشرة: «وذلك على وجه الإتباع لما قبل ذلك وما بعده مما هو مرسوم بالياء من ذوات الياء[6]، لتأتي الفواصل على صورة واحدة»[7] انتهى.

ولا شك أن هذا التوجيه لا يجري في ﴿**زَكَىٰ**﴾ ولا في ﴿**ضُحَىٰ**﴾ في الأعراف، وليس أيضا كل لفظ مكتنف بألفين[8] من ذوات الياء كما تقتضيه عبارته، فلذا قال **الجعبري**: «وجه رسم الألف ياء، تناسب الطرفين [أو][9] اللاحق حملا للخط على اللفظ، أو تنبيها على جواز الإمالة للتناسب، وهو في معنى قول الأصل[10] لمعنى، ثم فسّره بقوله على وجه الإتباع إلى آخره،

---

[1] في ح:" وهو"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[2] في هـ:" لاجتماع".

[3] ما بين معقوفين ساقط من: هـ.

[4] في هـ:" الأحد".

[5] المقنع، ص 66-67.

[6] في د:" الواو".

[7] المقنع، ص 67.

[8] في ح:" بالعين". والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من: د.

[10] أي المقنع.

ومناسبة ﴿مَا زَكَىٰ﴾ ﴿يُزَكِّي﴾ [النور: 21]، وحمل ﴿ضُحَىٰ﴾ في الأعراف على نظيرها[1]، ولرجوع مضموم الأول إلى الياء عند التثنية للكوفيين»[2] انتهى.

ومثل ما في المقنع لأبي داود عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: 76]، وذكر أيضا كلمات (الضحى) الست في الأعراف[3]، وذكر البواقي في مواضعها، إلا ﴿سَجَىٰ﴾ فإنه قال في آيته: «هجاؤها مذكور»[4]، وذكر ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ في والنجم[5]، فصارت اثني عشر.

وقال في العقيلة:

كيفَ الضُّحى والقُوى دَحَى تَلَى وطَحَى  سَجَى زَكَى وَاوُها بالياء قَدْ سُطِرَا[6]

وإلى هذين النقلين أشار الناظم بقوله: «**ومن عقيلة وتنزيل وعى**»، أي: حفظ، وظاهر كلام الجعبري أن أبا عمرو ذكر في المقنع كلمة: ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ أيضا، لأنه لم يجعلها من زيادات العقيلة، ولكنه قال ما نصه: «ثم قال يعني أبا عمرو إلا أحد عشر حرفا، فإنها رسمت بالياء، وعدّها، وعيّنها بسورها ومجاورها»[7]، ثم قال بعد كلام: «وبيان كمّيتها[8]: أن الأفعال خمسة، والأسماء واحد منفرد، صارت ستة، وآخر متكرّر في خمسة مواضع، فالمجموع أحد عشر» انتهى[9].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] في هـ ، ز: " نظائرها".

[2] الجميلة، ق/159-أ.

[3] مختصر التبيين 2/165-168.

[4] مختصر التبيين، 5/1304.

[5] مختصر التبيين، 4/1152.

[6] العقيلة، ص 150.

[7] الجميلة، ق/158-ب-159-أ.

[8] في ح:" كتابتها" وفي د:" كتبها"، والمثبت من: هـ ، ز:".

[9] الجميلة، ق/159-أ.

ولم ينفرد من الأسماء إلا ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾، والحق أنها اثنا عشر كما تقدم بيانه، ولكنه سقط له عند شرح بيت العقيلة: ﴿ضُحَىٰهَا﴾ آخر النازعات، فجرى على ذلك هنا بعدِّها خمسة، ولم يعدّها الشيخان أحد عشر، إلا بإسقاط لفظ: ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾، لكن زاده أبو داود في والنجم كما تقدم.

**الإعراب**: جملة «وأصله الواو» اسمية في محل نصب على الحال من «ما»، و«لدى» ظرف بمعنى عند متعلق بأصل، لما فيه من رائحة التأصل، وباقيه واضح.

قال:

[390] وَٱلْحِقِ ٱلْعُلَا بِهَذَا ٱلْفَصْلِ ... لِكَتْبِهِ يَاءً خِلَافَ ٱلْأَصْلِ

لما ذكر تبعا لشيوخ النقل ما خرج من ذوات الواو[1] عن أصله من الكَتْبِ بالألف، فرسم بالياء، استدرك عليهم لفظ: [﴿ٱلْعُلَىٰ﴾][2] في صدر طه، وذلك لأنه كما حكى الشارح عن خط الناظم من (العُلُوّ)، فيجب أن يلحق بها حيث كتب بالياء، وقياسه بالألف» انتهى[3].

**قال أبو محمد مكي**: «إنما أمال من أمال ﴿ٱلْعُلَىٰ﴾، وهو من (العُلُوّ)، والألف ثالثة[4]، لأنه جمع (عَليا)، وأصل يائه الواو، ولكن ردّت إلى الياء، لثقل الصفة والواو، فردّت إلى الياء، للخفة كما قالوا (دُنْيَا)، وحق الجمع أن يتضمن ما في[5] الواحد من الحروف، فبقيت الياء في (عَليا) على حالها في الجمع، وهو ﴿ٱلْعُلَىٰ﴾، وأيضا فإن الواحد وهو: (العَلياء) يمال لألف التأنيث، فجرى الجمع في الإمالة على ذلك، وإن لم تكن فيه ألف التأنيث للإتباع»[6] انتهى.

---

[1] في هـ:" الياء".

[2] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[3] التبيان لابن آجطّا، ق/311-ب.

[4] في د:" ثابتة".

[5] في الكشف:" باقي"، والمثبت من فتح المنان.

[6] الكشف عن وجوه القراءات السبع وعلله وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، 190/1.

وهو التوجيه الأول لإمالة ﴿ٱلْعُلَى﴾ يردّ إلحاق الناظم لها، ويصوّب اقتصار الشيوخ على الكلمات السبع، ويمكن الجواب عنه بأن ذوات الواو إنما تعهد صيرورتها إلى بنات الياء بالزيادة[1]، ولما لم يكن هذا مزيدا استحق أن يبقى على أصله من الكَتْب بالألف، وإلى هذا المعنى الإشارة بقول **الجعبري** عند قول الشاطبي:

**وأما ضُحاها والضُّحى والرِّبا مَعَ الْـ قُوَى فأمالاها وبالواو تُخْتَلَى**[2]

**ما نصه**: ولم يذكر[3] ﴿ٱلْعُلَى﴾ معها وهي منها، لظهور الياء في (العُليا)، وكان يمكنه جعلها مكان (مع)»[4] انتهى.

**الإعراب**: «خلاف» نصب على النعت لمصدر معمول لـ«كتبها»، و«الأصل» مضاف إليه ما قبله، وباقيه واضح.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] في هـ:" الزائدة"، والمثبت من: ح ، د ، ز.

[2] حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فيره الشاطبي، ص 25.

[3] في د:" يكن"، والمثبت من: ح ، هـ ، ز.

[4] كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني للجعبري، ق/140-أ.

# الباب التاسع:

# رسم الألف واوا

قال:

[391]وَهَاكَ وَاوًا عِوَضًا مِنْ أَلِفِ ... قَدْ وَرَدَتْ رَسْمًا بِبَعْضِ الْحُرُفِ

[392]وَالْوَاوُ فِي مَنَوْةَ وَالنَّجَوْةِ ... وَحَرْفَيِ الْفَدْوَةِ مَعَ مِشْكَوْةِ

[393]وَفِي الرِّبَو وَكَيْفَمَا الْحَيَوةُ ... أَوِ الصَّلَوةُ وَكَذَا الزَّكَوةُ

تقدمت الإشارة إلى أن القسم الرابع من أقسام الألف، وهو المنقلب عن واو، قياسه أن يكتب ألفا، فلم يتعرض الناظم له صريحا، ولكن ذكر ما خرج منه عن الأصل، فكتب ياء، وهو ما تقدم في الترجمة المفروغ منها، أو واوا، وهو [ثاني][1] قسمي الإبدال، وقد عقد له هذه الترجمة.

فأخبر على جهة الإطلاق: أن الواو كتبت عوضا من الألف في أربع كلم، وأربعة أصول.

**قال في المقنع:** «في كل المصاحف»[2] انتهى.

فالكلم الأربع هي: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [آية: 20] في والنجم، و﴿مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ﴾ [آية: 41] في الطول. ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾ [آية: 52] في الأنعام، والكهف[آية: 28].

وقد قرأهما ابن عامر: بضم اللامين، وسكون الدال، بعدها واو فتاء[3].

و﴿كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾[آية: 35] في النور.

**والأصول المطردة: أولها:** لفظ ﴿ٱلرِّبَوٰا﴾ نحو: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا﴾ [البقرة: 275].

وهو في سبعة مواضع: خمسة في البقرة، وواحد في آل عمران، وآخر في النساء.

وليس «ال» قيدا حتى يُدَّعى في هذا اللفظ الخروج في «ال» عن العموم المعهود فيها، بل ذكر المنكّر فيما بعد هو الذي خصص عموم «ال» هنا، والثلاثة الباقية لفظ: ﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د، والمثبت من: ح ، هـ ، ز.

[2] المقنع، ص 54.

[3] النشر، 258/2، والتيسير، ص 78، والبور الزاهرة، ص 126.

و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ كيفما وقعت من تحلية بـ: «الـ»، أو تجرّد عنها، دون إضافة أو معها، نحو: ﴿إِلَّا خِزْيٌ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[البقرة: 85]، ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: 96]، ونحو: ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: 3]، ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: 43]، ﴿مِن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ﴾ [النور: 58]، ﴿وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾ [النور: 58]، ﴿خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: 81]، وسيأتي قريبا الخلاف في المضاف منها إلى الضمير[1].

**قال في المقنع**: «وذلك على لفظ التفخيم ومراد الأصل»[2] انتهى.

**قال الجعبري**: «وقوله على مراد التفخيم، وهو معنى قول ابن قتيبة بعض العرب يميل بلفظ الألف إلى الواو، ولم أعلل به لعدمه في القرآن العظيم، وكلام الفصحاء» انتهى.

**قيل**:[3] وإنما لم تكتب ذوات الواو كلها بالواو على الأصل كما فعل بغالب[4] ذوات الياء حتى عدّ ما كتب منها بالألف خارجا عن الأصل فرارا من إلباس الأفعال المسندة إلى المفرد بالمسندة إلى ضمير الجمع في نحو: (خَلَوْا) و(عَدَوْا)[5]، وحملت[6] الأسماء في ذلك على الأفعال، وردّ بحصول الفرق بالألف الواقعة بعد واو الجمع، ولا يبعد ردّ هذا البحث بأن كتّاب المصاحف التزموا رسم الألف بعد الواو المتطرفة، سواء كانت واو جمع، أو لام فعل، أو بدلا من ألف، نحو: ﴿ٱلرِّبَوٰا۟﴾ فلو رسموا الألفات المنقلبة عن الواو واوا، لالتزموا بعدها الألف، وشاهده كلمة [﴿ٱلرِّبَوٰا۟﴾][7]، وعلى هذا فلم يزل اللبس.

---

[1] انظر مختصر التبيين، 2/70-72.

[2] المقنع، ص 54.

[3] ينظر: التبيان لابن آجطّا، ق/313.

[4] في د:" فغالب".

[5] في هـ:" وعفوا".

[6] في ح ، د:" وجملة"، وفي هـ:" وحمله"، والمثبت من ز.

[7] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

**والحق**: أن الألفات المنقلبة عن الياء لما اجتمع فيها أمران: أصالة الياء، والميل إليها في لغة فصحى [جاء اللفظ منبها على ذلك بخلاف المنقلبة عن الواو إذ ليس فيها ميل إلى الواو وفي لغة فصحى][1]، بل إمالتها فقط.

**تنبيهات: الأول: قال في المقنع**: «ووجدت في عامتها، أي العراقية: الواو ثابتة في قوله ﴿زَكَوٰةً﴾ في الكهف، ومريم، و﴿مِّن زَكَوٰةٍ﴾ [آية: 39] في الروم، و﴿حَيَوٰةٍ﴾ [آية: 96] في البقرة، و﴿حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ [آية: 97] في النحل، ﴿وَلَا حَيَوٰةً﴾ [آية: 3] في الفرقان»[2] انتهى.

**قال الجعبري**: «وعليها[3] البواقي».

ومن ثم **قال الشارح**[4]: «رأيتها في الشامي بالواو»[5] انتهى.

وبه يرد البحث مع الناظم بتركه الإشارة في منكّر هذه الكلم إلى الخلاف الذي يفهمه تخصيص أبي عمرو والحكم[6] المذكور بالعراقية، حتى **قال شيخ الجماعة الإمام ابن غازي** مذيلا هذا المحل:

**والخلف مفهوم لدى المنكّر ... من مقنع وثبت واوه انصر**[7]

**الثاني**: ما ذكره[8] من أن أصل الألف في هذه الكلم الواو ظاهر في جلها.

**أما (نَجَى)**: فتقول[9] في[10] إسناده إلى ضمير المتكلم: (نَجَوْتُ)، ومضارعه: (أَنْجُو).

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من: ح ، هـ، والمثبت من: د ، ز. وجاء في هامش ز تصحيح:" اللفظ" بـ " الخط".

[2] المقنع، ص 55.

[3] في هـ:" وعليه".

[4] المقصود بالشارح هنا: السخاوي، شارح العقيلة، تلميذ مؤلفها وهو الإمام الشاطبي.

[5] الوسيلة، ص 395.

[6] في هـ:" المحكم".

[7] في هـ ، د:" اقتصر". و لم أعثر على مصدره.

[8] في د ، ز:" ما ذكروه".

[9] في د:" منقول".

[10] في د:" من".

و (الغَدَاوة): بفتحتين، و(الغُدْوة) بضم فسكون لغتان، وهو اسم لـ(البُكْرَة)، وقيل ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس، كذا في القاموس[1]، إلا أن الواو أبدلت في الأولى ألفا على القياس[2].

و (الرِّبَوا): الزيادة مصدر: (رَبَوْتُ) (أَرْبُو).

و (الصَّلَوة): معروفة[3]، وجمعها على (صَلَوَات) دليل على أنها واوية.

و (الزَّكَوة): النماء مصدر زكوت [(أَزْكُو)][4].

وأما الثلاثة الباقية: وهي (مَنَوة)، و(حَيَوة)، و(مِشْكَوة)، فعدُّها من ذوات الواو مشكل.

أما (مَنَوة): اسم صنم، فلأنهم قالوا وزنها (فعلة): سميت بذلك لما يمنى، أي يراق عندها من الدم، وماضيه (مَنَيْتُ)، ومضارعه: (أمني) ، فهو ياءي اللام، وقالوا في قراءة ابن كثير[5]: ﴿مَنَآءَةَ﴾ بالمد والهمز أن وزنه (مفعلة) من النوء[6]، لأنهم كانوا يستمطرون[7] بالأنواء عندها، فنقلت[8] حركة العين إلى الفاء، وأبدلت العين ألفا على القياس، وهما لغتان، والشيوخ استثنوها من ذوات الواو، ولم يفصلوا بين قراءتي القصر والمد، والناظم بنى نظمه على مقرأ نافع، وهو يقرأها بالقصر، ولكن استدل[9] الجعبري[10] على[11] أن أصل ألفها واو، بجمعها على (مَنَوَات)، فالله أعلم كيف ذلك.

---

[1] " كذا في القاموس" في د في آخر الجملة.

[2] القاموس المحيط، 390/1.

[3] في هـ:" مفروضة".

[4] ما بين المعقوفين ساقط من: ح، ومثبت من: هـ ، د ، ز.

[5] التيسير، ص 158، والنشر، 379/2، والبدور، ص 384.

[6] في هـ:" النوع".

[7] في هـ:" يشتظهرون".

[8] في هـ:" فقلبت".

[9] في هـ ، د:" حكى".

[10] في هـ ، د:" الجعبري في الكنز اختلافا في أصل مناة وأما الحياة...".

[11] في د:" في ".

وأما (الحَيَـٰوة): فلأن أهل اللغة ذكروه في فصل ياءي في اللام[1]، ولأنهم نصوا على أنه لا يوجد ياءي العين، واوي اللام، قاله ابن جني وغيره، ولكن نقل ابن جني عن الخليل وسيبويه أن (الحَيَـٰوة) ياءي اللام، وأن مذهب أبي عثمان أنه واوي[2]، قال: وليس بمرتضى[3]، انتهى.

ونقل **الفاسي والجعبري** هذا المذهب عن الفرّاء أيضا، ودليله ظهورها في (حَيَوَان).

وأما (مِشْكَـٰوة): وهي الكُوَّة غير النافذة، فقيل أصل ألفها الواو، وأنها من (شَكَوْتُ)، ولكن صيّرته الزيادة في أوله إلى ذوات الياء، وقيل ألفه مجهولة الأصل، وكأنهم والله أعلم سلكوا بها طريق (مَرْضَاتِ) في عدم اعتبار الزيادة ناقلة إلى بنات الياء، وقد تقدم ما فيه من البحث.

**الإعراب**: «هاك» اسم فعل بمعنى «خذ»، و«واوا» مفعول به، و«عوضا» نعته، و«من ألف» متعلق بعوضا، وفاعل «وردت» ضمير الواو، والجملة في محل صفة أخرى لواو، أو مستأنفة، و«رسما» حال من ضمير وردت، و«ببعض أحرف» متعلق بـ«وردت»، أو بـ«رسما»، وباؤه ظرفية، و«كيفما» شرط، و«الحيوة» فاعل فعل محذوف تقديره «وقع»، و«الصلوة» معطوف على «الحيوة»، و«أو» بمعنى الواو، [و«كذا الزكوة» جملة اسمية مقدمة الخبر[4]، وجواب الشرط محذوف، أي كيفما][5] وقعت الحيوة، و«كذا» فكما تقدم، وباقيه واضح.

**قال:**

[394]مَـا لَـمْ تُضِـفْمُنَّ إِلَـى ضَـمِيرٍ فَـأَلِفٌ وَالثَّبْـتُ فِـي المَشْـمُورِ

لما ذكر أن هذه الكلم الثلاث التي هي: ﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ رسمت ألفها واوا مطلقا، أخرج من ذلك ما أضيف إلى ضمير نحو: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: 162]. ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأنفال: 35]، ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ [الإسراء:

---

[1] في د:" الياء واللام".

[2] في د:" واوي العين".

[3] سر صناعة الإعراب، 2/589-590.

[4] في ز:" على الخبر".

[5] ما بين المعقوفين في موضعه محو في هـ.

المكتبة الرقمية القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد

110]، ﴿قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ﴾ [النـــور: 41]، ﴿حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعـــام: 29]، ﴿فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأحقاف: 20]، ﴿قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى﴾ [الفجر: 24]، فإنها لا تكتب بالواو[1].

**قال في المقنع:** «وربما رسمت الألف في بعض المصاحف وهو الأكثر، وربما لم ترسم وهو الأقل، كذا وجدت ذلك في مصاحف أهل العراق»[2] انتهى.

وهذا هو الذي عند الناظم.

وأما أبو داود، فقد ذكر الخلاف في صدر البقرة دون ترجيح[3]، وكذا حين ذكر تلك الكلم في أماكنها[4]، واقتصر في بعضها كالأحقاف[5]، والفجر[6]، والماعون[7] على الحذف، فربما يظهر من تلك المواضع ترجيح الحذف، ولا أقل من المساواة[8].

**الإعـــراب:** «ما» ظرفية مصدرية عاملها متعلق خبر المبتدأ الذي هو قوله: «والواو في منوة»، و«فألف» مبتدأ حذف خبره تقديره: «ففيهن»، أي تلك الكلم المضافة إلى الضمير ألف، [وقد علمت من شرح كلامه أولا أن حكمه بثبوت الألف مرتب على ضمير مفهوم ما لم تضفهن إلى ضمير على منطوقه،][9] و«الثبت» خبر مبتدأ محذوف، أي وحكمه الثبت، و«في المشهور» أي الوجه المشهور حال من الخبر على حدّ: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [بقرة: 91].

---

[1] لم ترد كلمة:" الزكوة" مضافة في القرآن، لذا لم يمثل بها.

[2] المقنع، ص 54.

[3] مختصر التبيين، 72/2.

[4] انظر: مختصر التبيين، 526/3،502.

[5] مختصر التبيين، 1120/4.

[6] مختصر التبيين، 1296/5.

[7] مختصر التبيين، 1324/5.

[8] وجرى العمل على إثبات الألف.(دليل الحيران، ص 221، وسمير الطالبين، ص 87 )

[9] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

قال:

[395]وَبَعْضُهُمْ فِي الرُّومِ أَيْضًا كَتَبَا ... وَاوًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى مِن رِّبَا

[396]مَعَ أَلِفٍ كَرَسْمِهِمْ سِوَاهُ ... كَذَا امْرُؤٌ وَكُلُّهُمْ رَوَاهُ

أخبر مع الإطلاق عن بعض كتاب المصاحف: أنه كتب [ألف][1] ﴿مِّن رِّبًا﴾ في الروم، وهو: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾ [الروم: 39] واوا مع ألف بعدها، يعني وغير ذلك البعض على الأصل من كتبه ألفا كغيره من المقصور الواوي[2].

ثم شبّه [بزيادة الألف في هذه الكلمة زيادة كتّاب المصاحف الألف بعد الواو في رسمهم، غيره من كلمات: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ لأنه قدم أن ألفه كتبت واوا، فالألف التي كتبها الرسام بعدها متعينة الزيادة][3].

ثم شبّه أيضا بكلمات ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ في زيادة الألف بعد الواو كلمة: ﴿ٱمْرُؤٌاْ﴾ [آية: 176] في النساء، وذلك أن همزته صورت واوا على قياس المتطرفة بعد حركة، فالألف المكتوبة بعدها متعيِّنة الزيادة أيضا.

**قال الناظم:** بأنهم روى رسم الألف في كلمات ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ غير المنكر، وكلمة: ﴿ٱمْرُؤٌاْ﴾، ونبّه على هذا رفعا لتوهّم أن زيادة الألف في هاتين الكلمتين إنما هي عن بعض كتّاب المصاحف، إذ كان سياق[4] الكلام السابق فيما هو عن بعضهم، [و لم يرجح الشيخان في كلمة ﴿رِّبًا﴾ شيئا، إلا أن أبا عمرو صدر بوجه الألف دون واو][5]، وأبو داود صدّر بوجه الواو وزيادة الألف[6].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] والعمل على كتبه بالألف.(دليل الحيران، ص 222، وسمير الطالبين، ص 88).

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د، وألحق في هامشها.

[4] في هـ:" سببا".

[5] ما بين معقوفين ساقط من: ح، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[6] مختصر التبيين، 315/2-316، وانظر 988/4.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**تنبيه**: استطرد الناظم زيادة الألف في: ﴿أَمْرُؤٌاْ﴾ لما تكلم على زيادتها في ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ وقد كان الأنسب بها: «**فصل وفي بعض الذي تطرفا**»، البيت[1]، أو قوله في: (**ولؤلـــؤا**) «**وزاد بعض في سوى ذا الشكل**»، البيت[2]، أو فصل **زيادة الألف**[3].

وعلّة زيادة الألف في كلم ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ و﴿رِبَـٰوٰاْ﴾ الحمل على واو الجمع.

وعلّة زيادتها في كلمة ﴿أَمْرُؤٌاْ﴾ الحمل أيضا، وهو لابن العلا، أو تقوية للهمز، وهو للكسائي[4].

**الإعراب**: «وبعضهم كتبا» جملة كبرى، و«واوا» مفعول به، و«في الروم» متعلق بـ«كتبا»، و«في بقوله» بدل من «في الروم»، و«تعالى» جملة فعلية معترضة بين القائل[5] والمقول، و«من ربا» محكي القول، و«مع ألف» ظرف في محل الحال من واوا، و«كرسمهم» خبر مبتدأ محذوف، أي وذلك كرسمهم، و«سواه» مفعول برسم[6]، و«كذا امرؤا» جملة اسمية مقدمة الخبر، وباقيه واضح.

---

[1] منظومة مورد الظمآن، ص 27.

[2] منظومة مورد الظمآن، ص 29.

[3] منظومة مورد الظمآن، ص 28-29.

[4] انظر:(المقنع، ص 99،42،40، ومختصر التبيين، 874/4).

[5] في ز:" القائل".

[6] في ز:" يرسم".

# الباب العاشر:

## المقدمة الموضوع والثمرة وصول

المكتبة الرقمية
قسم المخطوطات والعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

# القسم الأول:

# الكلمات التي كتبت مفصولة على الأصل

قال رحمه الله:

[397] بَـــابُ حُـــرُوفٍ وَرَدَتْ بِالفَصْـــلِ  فِـــي رَسْـــمِهَا عَلَـــى وِفَـــاقِ الأَصْـــلِ

لما فرغ من مسائل الإبدال، انتقل إلى مسائل الفصل والوصل، وجعلها بابين: أحـــدهما تكلم فيه على المفصول[1] من الكلم، ويعلم منه أن ما له نظير منها و لم يذكر يكتـــب موصـــولا، والثاني تكلم فيه على الموصول، ويعلم منه أن ما له نظير منها و لم يذكر يكتب مفصولا، فصـــار البابان إذاً إلى معنى واحد، ولذا جعلهما[2] في المقنع بابا واحدا، فقال ما نصه: «باب ذكر ما رسم في المصاحف من الحروف المقطوعة على الأصل، والموصولة على اللفـــظ»، ثم فصّـــل مســـائلة بالأذكار.

والناظم رحمه الله لما رأى تلك الأذكار راجعة إلى قسمين، لأن منها مـــا يـــذكر فيـــه المفصول، إما منفردا، وإما متعددا، مطّردا أو غير مطرد، مع تعيين مواضعه، ويقـــع الإجمـــال في جانب الموصول منه، ومنها ما يذكر فيه الموصول، إما منفردا وإما متعدّدا، مطردا أو غير مطرد، مع تعيين مواضعه، ويقع الإجمال في جانب المفصول[3] منه، جمع مسائل القسم الأول في بـــاب، ومسائل القسم الثاني في باب، وسبب المخالفة بين تلك الألفاظ التي فصل بعض أفرادها، ووصل بعض آخر منها، وإن كان كلها راجعا إلى أصل واحد، حسبما يبين مراعاة القلـــة والكثـــرة في الغالب، فيعين الأقل من كلا الجانبين، ويقع الإطلاق في جانب الأكثر تنزيلا له لكثرته[4] منزلـــة الأصل وإن كان خلافه، وطلبا للاختصار.

ثم اعلم [أولا][5] أن الأصل في حروف كل كلمة أن تكتب متصلة بعضها ببعض، منفصلة عمّا قبلها، وعما بعدها، لما تقرر أن الخط تصوير المتكلم بحروف هجائها، على مراد الابتداء بهـــا والوقوف عليها، ليدل بذلك على تشخصها، ثم قد يطرأ في بعض الكلم أصل ثان بعد الأصـــل الأول، وهو أنه إن [لم][6] يكن استقلال الكلمة بأن لا يصح الابتداء بها، لوضعها علـــى حـــرف

1-في هـ:الموصول.
2-في هـ:جمعهما.
3-في هـ ،ز:الموصول.
4-في هـ:في كثرته.
5-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ .
6-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

واحد ساكن، كتاء السكت، أو لاقتضاء وضعها كذلك، كالضمائر المتصلة، أو لعارض كثواني المركبات وصلت [بسابقها، أو بأن لا يصح الوقوف عليها، لوضعها على حرف واحد محرك، أو لعارض كأوائل المركبات وصلت][1] بلاحقها، ثم إن بعض الكلم [مما يمكن][2] استقلاله خرج عن أصله فكتب موصولا، وأكثر ما ورد ذلك في الأدوات، لشدّة ارتباطها، وعدم استقلالها بالفائدة، إلا أن تتصل بما وصلت به، [فمنها ما غلب فيه الوصل حتى صار فيه كالأصل، فذكر ما خرج عنه بكتبه على الأصل، وهو المذكور في هذا الباب.

وقد ذكر فيه [من غير ذلك][3] ][4]﴿عن من﴾ الحرفين، و﴿أن لم﴾ بفتح الهمزة، و﴿حيث ما﴾ مع اطّراد قطعها، لجريان التفصيل فيما أشبهها. وهو ﴿عن ما﴾، و﴿أن لّا﴾ بفتح الهمزة، و﴿أين ما﴾، و﴿إن ما﴾، بكسر الهمزة، [وسكون النون][5].

وذكر فيه أيضا: ﴿يوم هم﴾، لجريان التفصيل في أفراده بحسب الظاهر الصوري، وذكر فيه أيضا ﴿إن لم﴾ بكسر الهمزة، لاطراد وصل ما أشبهه، وهو: ﴿أن لا﴾، فالأنسب به باب[6] الوصل، هذا أقرب ما ظهر لي في تسديد صنيعه.

وقد ذكر فيه أيضا: ما مقضوعه مساو لموصوله، وهو: ﴿ابن أم﴾، وما قطع مع تردده من جهة المعنى بين ما يقتضي الفصل، وما يقتضي الوصل، وهو ﴿ولات حين﴾، ومنها ما غلب فيه الأصل، وهو الفصل[7]، فذكر منه ما خرج عنه، فكتب موصولا، وهو الآتي في [الفصول الأربعة الأول من][8] الترجمة التي بعد هذه، [ما عدا كلمتي: ﴿ويكأن﴾، أو ساوى موصوله

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

4–ما بين المعقوفتين من قوله:(فمنها ما غلب....ساقط من د ملحق في هامشها.

5–ما بين المعقوفتين ساقط من هـ ،د.

6–في د:قطع .

7–في ح:الوصل .

8–ما بين المعقوفتين ساقط من هـ.

منفصوله، وهو: ﴿يبنؤم﴾[1]، وقد ذكر فيه أيضا: ما اطّرد وصله، وهو: ﴿ممن﴾، و﴿إمـــا﴾، و﴿نعما﴾، وما لم يتعدّد من الكلم الموصولة، وهو: ﴿ربما﴾.

وذكر فيه أيضا: ما رسم[2] مع تردّده بين التركيب والبساطة، وهو: ﴿مهما﴾، أو تردّده من جهة المعنى بين ما يقتضي الفصل، وما يقتضي الوصل، وهو: ﴿ويكأنّ﴾، و﴿كـــالوهم أو وزنوهم﴾، أو من جهة ما تقتضيه القواعد الخطية، وهو: ﴿فـــيم﴾، و﴿عـــم﴾، و﴿مـــم﴾، ولكون الفصل هو الأصل.

قال الناظم هنا: «**على وفاق الأصل**»، أي القياس في الخط، والمـــراد بالفصـــل: عـــدم الخلط[3]، وبضدّه الذي هو الوصل: الخلط[4] حسا أو حكما، كما يأتي بيانه، [ويتعلق بهذا البـــاب حكم خطي، وهو حذف يأتي بيانه، وحكم لفظي][5]، وهو أن ما فصل عن لاحق جاز الوقوف عليه، وما وصل[6] به لم يجز الوقوف عليه، إلا ما خص برواية.

وقد اشتملت هذه الترجمة على ستة فصول، اشتمل الفصل الثاني منها على تسعة أنواع، [عُدَّ منها قطع من مع ظاهر، وإلا فهي ثمانية][7]، والثالث على نوعين، والرابع على أربعة أنواع[8]، والبواقي كل فصل ذكر فيه نوعا، والأنواع التي اشتمل عليها الثاني والثالث والرابـــع بعضـــها متعدد، وبعضها متّحد.

وإذا فهمت هذا، عرفت أن **قول من قال**[9]: أن هذا الباب اشتمل على ستة فصول، وأحد عشر حرفا، كلام بمعزل عن التحرير، إذ تلك الحروف داخلة في تلك الفصول.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـــ

[2] في ز:" وصل".

[3] في د:" الخط".

4–في د:الخط.

5–ما بين المعقوفتين في موضه محو في هـ.

6–في ز:فصل.

7–ما بين المعقوفتين ساقط من هـ ،د ،وألحق في هامش د.

8–أربعة أنواع،الزيادة من :د.

9–قاله ابن اجطا،انظر:التبيان ،ق /313 –أ.

**الإعراب**: جملة «وردت» صفة «حروف»، أي كلم، وبـ«الفصل[1]» متعلق بـ«وردت»، [و«في رسمها» متعلق بـ«الفصل»، وكذا «على وفاق الأصل»، أو هذا متعلق بـ«وردت»][2]، وباقيه واضح.

**قال**:

[398] أَنْ لَّا يَقُولُوا وَأَقُولُ فُصِّلَا ... ثُمَّ مَعًا بِمُودَا[3] لَيْسَ الْأَوَّلَا

[399] وَتَوْبَةٍ وَالْحَجُّ مَعْ يَامِينَا ... وَفِي الدُّخَانِ مَعَ حَرْفِ نُونَا

[400] وَالْمُتَحَانِ وَكَذَاكَ رُوِيَا ... عَنْ بَعْضِهِمْ أَيْضًا بِحَرْفِ الْأَنْبِيَا

هذا هو الفصل الأول من فصول هذه الترجمة، ذكر فيه: ﴿أَن لَّا﴾، يفتح الهمزة، وسكون النون.

فأخبر مع الإطلاق الشامل لشيوخ النقل بقطع كلمة: ﴿أَن﴾ عن كلمة ﴿لَّا﴾ بعدها في أحد عشر موضعا، في الأخير منها خلاف، وهي: ﴿أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [آية: 169]، و﴿أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [آية: 105] في الأعراف.

ثم كلمتان في هود: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: 14]، و﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ إِنَّنِىٓ أَخَافُ﴾ [هود: 26].

واحترز بغير[4] الأول عنه فيها، وهو: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [هود: 2].

وفي التوبة آخرها: ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: 118].

---

1-في ح:بالوصل، والمثبت من :هـ ،د ،ز.
2-ما بين المعقوفتين ساقط من ز.
3-ما بين المعقوفتين في موضعه محو في ح ،والمثبت من :هـ ،د ،ز.
4-في ز:بقيد غير.

**تنبيه**: أطلق الناظم[1] ﴿أَن لَّا﴾ في سورة التوبة، وقد تعدّد فيها في ثلاثة مواضع هـذا، و﴿أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: 92]، ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ﴾ [التوبة: 97]، ولذا أُصلح فقيل:

**وآخر التوبة مع ياسينا والحج والدخان ثم نونا**[2]

وفي الحج: ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾ [الحج: 26].

وفي يس: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [يس: 60].

وفي الدخان: ﴿وَأَن لَّا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ [الدخان: 19].

وفي نون: ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ﴾ [القلم: 24].

وفي الممتحنة: ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [الممتحنة: 12].

وأما الذي في الأنبياء: ﴿أَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: 87]، فلم يذكره أبو عمرو مع نظائره، ولكن ذكره في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات [ والحذف، و لم يشر فيه إلى ترجيح، إلا ما يظهر في[3] إسقاطه عند عدّ النظائر أنه موصول كغيره من المسكوت عنه ][4]، لنقله عن ابن الأنباري أن ما عدا تلك العشرة موصول[5].

**وقال أبو داود، في سورة الأعراف**: «اعلم أن كل ما في كتاب الله عز وجل من ذكر ﴿أَلَّا﴾ فهو بغير نون على الإدغام، إلا عشرة أحرف فهي بالنون على الأصل، بإجماع من المصاحف على ذلك، ثم عدّها، **ثم قال**: ووقع في سورة الأنبياء صلوات الله عليهم موضع اختلفت المصاحف فيه، وهو قوله عز وجل: ﴿أَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ﴾ ففي بعض المصاحف بالنون كالعشرة المذكورة، وكذا رسمه الغازي بن قيس، وحكم، وعطاء، وفي بعضها:

---

1-أطلق الناظمالزيادة من د.
2-لم اجد قائل هذا البيت.
3-في ز:من.
4-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ.
5-انظر: المقنع،ص : 68، 95،وايضاح الوقف والابتداء،ص 101.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

بغير نون مثل سائر ما في القرآن على الإدغـــــــــــــــام، مثل: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا﴾ [البقرة: 229]. ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ﴾ [النساء: 3]، ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ﴾ [النساء: 3]. وشبه ذلك مما تقدم. أو يأتي بعد مما يكتب بغير نون، ولم يذكر الغازي وعطاء في الذي في الأنبياء خلافا أصلا، ولا رسم عطاء منهن غير الذي في الأنبياء [خاصة، وأضرب[1] عن الباقي. وأما حكم: فذكر في الذي في الأنبياء خلافا بين المصاحف، وأنا أستحب كتب الذي في الأنبياء][2] بالنون[3] مثل العشرة المذكورة، لكتب الصحابة ذلك كذلك، ورسم الغازي، وحكم، وعطاء لذلك كذلك»[4] انتهى.

وفهم من تخصيصه الفصل بهذه المواضع، أن ما عداها كتب موصولا. ومعنى وصل ما عدى هذه الكلمات: تنزيل الكلمة الأولى مع الثانية منزلة الكلمة الواحدة تحقيقا، فلا ترسم نون: ﴿أَن[5]﴾ لقاعدة أن المدغمين في كلمة يكتفى فيهما بصورة الثاني نظرا إلى اللفظ، ولا كذلك إذا كانا في كلمتين، فإنهما يرسمان معا نظرا إلى التفكيك بتقدير[6] الوقوف، وهذا من الحكم الخطي، والوصل الحكمي المتقدمي الإشارة.

واعلم أن ﴿أَن﴾ الواقعة مع ﴿لَّا﴾ النافية مقطوعة تارة وموصولة أخرى، وتكون ناصبة للفعل، وتكون مخففة من الثقيلة.

---

[1] في د:" واضطرب".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

3-وعليه اكثر المصاحف،وجرى العمل بذلك ،وخالف اللبيب فشهر الوصل،وردهـ ملا علي القاري موافقا ابا داود. انظر:(الدرة الصقلية،ق /418، والمنح الفكرية، ص 66،ودليل الحيران،ص 224،وسمير الطالبين،ص 90، والرحيق المختوم،ص 25).

4-مختصر التبيين، 554/3 - 557.

5-في ز:لأن

6-في ح :بتقديم.

**الإعراب**: «أن لا يقولوا» مبتدأ على حذف مضافين، أي أول جزئي أن لا و«أقول» عطف عليه [بتقدير: وأن لا أقول، وجملة «فصلا»خبره، وألفه ضمير التثنية، و«ثم» حرف عطف[1]، والمعطوف «أن لا»، حذف وبقي وصفه ونحو في هود، وحاله، وهو «معا»[2]، واسم «ليس» ضمير «أن لا» الواقع بهود، و«الأوّلا» خبرها، وألفه للإطلاق، وباقيه واضح.

**قال:**

[401] فَصْلٌ وَغَيْرُ النُّورِ مِن مَّا مَلَكَتْ ... وَفِي الْمُنَافِقِينَ مِن مَّا قُطِعَتْ

[402] وَالْخُلْفُ لِلدَّانِيِّ فِي الْمُنَافِقِينْ ... وَلِأَبِي دَاوُدَ فِي الرُّومِ يَبِينْ

هذا هو الفصل الثاني من فصول هذا الباب، ذكر فيه تسعة أنواع مقدما لكلمة ﴿مِن مَّا﴾.

فأخبر على جهة الإطلاق أيضا بقطع: ﴿مِنْ﴾ الجارة لـ: ﴿مَّا﴾ الموصولة في ثلاثة مواضع:

**الأول، والثاني**: ﴿مِن مَّا مَلَكَتْ﴾ ويقع في غير النور، وهو في النساء: ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ الْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النساء: 25].

**وفي الروم**: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ [الروم: 28]، [واحترز بغير[3]] النور من الواقع فيها، وهو: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النور: 33]، فإنه موصول[5].

**والثالث**: في المنافقين: ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ [المنافقون: 10]، ثم استدرك في الذي في المنافقين خلافا لأبي عمرو، وفي الذي في الروم خلافا لأبي داود.

---

1-ما بين المعقوفتين ساقط من د ،وملحق في هامشها.
2-في ز:(معا قال).
3-في ز:(بقيد).
4-ما بين المعقوفتين ساقط من ح ،والمثبت من :هـ ،د .
5-في هـ:(مفصول).

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

أما الخلاف الذي في المنافقين، فلم يذكره أبو عمرو في باب المفصول والموصول حين ذكر الثلاثة بالقطع[1]، بل ذكره في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار[2].

وأما الذي في الروم، فلم يذكر أبو داود الخلاف فيه حين تكلم عليه مع نظائره بالقطع، ولما تكلم عليه في موضعه ذكر اختلاف المصاحف فيه دون ترجيح[3]، إلا أنه صدَّر بالقطع[4].

وقد تلخص من كلام الناظم: أن الذي في النساء متفق على قطعه، والآخران بالخلاف، وفهم من تعيينه هذه المواضع للقطع، أن ما عداها وصلت فيه نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: 3].

ومعنى الوصل[5] هنا كما تقدم في: ﴿أَن لَّا﴾.

**الإعراب**: «فصل» خبر مبتدأ محذوف، أي هذا فصل، و«غير النور» مبتدأ ومضاف إليه، و«من ما ملكت» بدل منه، و«من ما» عطف عليه، و«في المنافقين» حال من لفظ: «من ما»، وجملة «قطعت» خبر المبتدأ، و«ما» عطف عليه، ويصح نصب «غير» على الاستثناء من قوله «من ما ملكت» قُدِّم عليه، [و«من ما ملكت»][6] هو المبتدأ، وباقيه واضح.

قال:

[403] وَقَطْعُ مِنْ مَعْ ظَاهِرٍ مَعْ إِنَّمَا ... مِنْ قَبْلِ تُوعَدُونَ الأُوَلَ عَنْهُمَا

أخبر عن الشيخين بقطع كلمة: ﴿مِن﴾ عن اسم ظاهر الإعراب صدره: ﴿مَا﴾، نحو: ﴿مِن مَّالِ وَبَنِينَ﴾ [المؤمنون: 55]، و﴿كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: 45]، و﴿مِّن مَّالِ ٱللَّهِ﴾ [النور: 33]، و﴿مِن مَّارِجٍ﴾ [الرحمن: 15].

---

[1] المقنع، ص 68-69.

2-المقنع،ص 98.

3-وجرى العمل بالقطع في المواضع الثلاثة، ووصل الباقي.(دليل الحيران،ص 225،وسمير الطالبين،ص 92، والرحيق المختوم،ص 26- 27،وهجاء مصاحف الامصار،ص 82).

4-مختصر التبيين، 2/ 73، 4/986 - 987.

5-في ح:الاصل ،والمثبت من هـ ،د ،ز.

6-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

وإنما نبّه على هذا كأبي عمرو لئلا يُتَوَهم عموم المفهوم السابق لهذا النوع، من أجل تشابههما صورة، حتى يكون من الموصول، مع أن حكمه القطع، كما صرح به في المقنع. إذ قال ما نصه: «فأما قوله تعالى: ﴿مِّن مَّالِ ٱللَّهِ﴾، و﴿مِّن مَّآءٍ﴾ وشبهه من دخول ﴿مِّن﴾ على اسم ظاهر، فمقطوع حيث وقع»[1] انتهى.

وهذا النص حملنا كلامه على الاسم الذي صدره: ﴿مَا﴾ [وإن كان ظاهر العموم فيه، وفي غيره، حتى يكون احترازا من المضمر، وأيضا فإن هذا النوع الذي صدره: ﴿مَا﴾، [هو][2] الذي يتوهّم][3] وصله عملا بعموم المفهوم من البيتين السابقين كما تقدم.

وأما غيره، فلا يتوهّم ذلك فيه، ولم يحضرني نص هذه المسألة في التنزيل.

**وقال الجعبري** عند قول الشاطبي:

**[ « لاَ خُلْفَ فِي قَطْعِ مِنْ مَعْ ظَاهِرٍ ذَكَرُوا »**[4].

ما نصه: ويريدان - أي أبو عمرو والشاطبي -][5] بالظاهر الاسم المعرب الذي ﴿مَا﴾ جزؤه الأول، وظهوره بكثرة الحروف، أو التمكن لا ما قابل المضمر، لئلا يعمّ، ولما كان خلاف المصطلح اعتذر عنه بقوله: «ذكروا»، أي إنما قلنا ظاهرا، لذكره في الأصل»[6] انتهى.

ومعنى قوله: «لئلا يعمّ»[7]: أي إذا حمل الاسم الظاهر على ما يقابل المضمر عمّ كل اسم ظاهر حتى كلمة ﴿ما﴾، مع أن المراد إنما هو الاسم الظاهر المصدر بـ: ﴿مَا﴾، نحو: ﴿مَالِ﴾ و﴿مَآءٍ﴾ و﴿مَارِجٍ﴾، لأن هذا هو الذي يحتاج إلى التنبيه كما تقدم.

---

[1] المقنع، ص 69.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

3-ما بين المعقوفتين من قوله:(وإن كان ظاهر العموم...) ساقط من د، وملحق في هامشها.

4-العقيلة،ص 152،البيت رقم: 242.

5-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ.

6-الجميلة،ق /164-أ.

7-في هـ:(يعلم).

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

**قلت**: ولا يبعد حمله على ما قابل المضمر، ولا ضرر في عمومه كل اسم ظاهر، ولا يرد كلمة: ﴿مَـا﴾، لأن الكلام[1] تقدم فيها، ولا كلمة ﴿من﴾، لأن وصلها يأتي، [نعم][2] يفوت التخصيص بما هو مصدر منه بـ﴿مَا﴾، وهو مشترك [الإلزام مع التفسير الأول، إذ لا ملازمة بين تفسيره هناك][3] بظاهر الإعراب، وبين المتصدر بـ: ﴿مَا﴾، وكما يزاد في هذا التفسير أخذا من كلام المقنع، وإن كانت عبارة الشاطبي والناظم لا إشعار فيها بذلك، فكذا يزاد مع التفسير بما قابل المضمر.

نعم يرد على التفسير الأول بظاهر الإعراب [دون نظر إلى ما وراء ذلك، إيهام أن المبنيات ومقدرات الإعراب][4] توصل بـ﴿مِن﴾، نحو: ﴿مِن قَبْلُ﴾[البقرة: 25]، و﴿مِنْ بَعْدُ﴾ [الحديد: 10]، لعدم الإعراب، ونحو: ﴿مِّن رِّبَا﴾[الروم: 39]، لأن الإعراب موجود فيه، ولكنه غير ظاهر، بل خفي، وفسره بعضهم بالاسم التام، حتى يكون في مقابلة ما التي تقدم الكلام فيها، إذ هي اسم ناقص، فإن زيد عليه ما زيد على غيره من قيد التصدّر بـ﴿مَا﴾، كان في معنى التفسير الأول، وإلا أوهم وصل نحو: ﴿من الذين﴾ لأنه موصول، فهو ناقص غير تام.

ثم أخبر الناظم عن الشيخين بقطع: ﴿إِنَّ﴾ المكسورة الهمزة المشدد النون [عن ﴿مَا﴾ الموصولة][5] الواقعة قبل ﴿تُوعَدُونَ﴾ الأولى في القرآن، وهي في الأنعام: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾[الأنعام: 134][6].

واحترز بقيد الرتبة عن غير الأولى، وهي في الذاريات: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾ [الذاريات: 5]، وفي المرسلات: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾[المرسلات: 7] كما احترز بقيد التقدّم على ﴿تُوعَدُونَ﴾

---

1-في هـ:القدم.
2-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ.
3-ما بين المعقوفتين ساقط من د،وملحق في هامشها
4-ما بين المعقوفتين ساقط من د، وملحق في هامشها.
5-ما بين المعقوفتين في موضعه محو في ح ،والمثبت من :هـ ،د ،ز .
6-أجمعت المصاحف على قطع هذا الموضع.انظر:المقنع ص 73،ومختصر التبيين، 515/3، والوسيلة،ص 424، والدرة الصقلية،ق/ 89-أ.

عن غير المتقدم عليه، نحـــو: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقـــرة: 11]، و﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: 14]، وأفهم تعيينه هذا الموضع للقطع أن ما عداه موصول.

**الإعراب:** «قطع» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى «من». ويصح الحـــلال المصـــدر إلى [«أن»][1] وفعل الفاعل، فيكون «من» في محل نصب، وإلى «أن» وفعـــل المفعـــول، فيكـــون [«من»][2] في محل رفع، و«مع ظاهر» ظرف في محل الحال من كلمة [«من»][3]، ومضاف إليـــه، و«عنهما» خبر المبتدأ، و«مع إن ما» ظرف في محل الحال من ضمير الخبر، ومضاف إليه، و«من قبل توعدون» حال من «إن ما»، أو صفته، و«الأولى» صفته أيضا، أو نعت «توعدون».

**قال:**

**[404] وَعَـــن مِّـــنَ الْحَـــرْفَانِ قُـــلْ وَعَـــن مَّـــا نُمُـــوا وَفِـــي الرَّعْـــدِ أَتَـــى وَإِن مَّـــا**

أخبر عن الشيخين بقطع كلمة: ﴿عَن﴾ من كلمة: ﴿مَن﴾ الموصولة، وذلك كلمتان: ﴿عَن مَّن يَشَآءُ﴾ [آية: 43] في النور، و﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ [آية: 29] في النجم[4].

وبقطع كلمة: ﴿عَن﴾ من كلمة: ﴿مَا﴾ الموصولة المجاورة لـــ: ﴿نُهُوا۟﴾، وذلك في الأعراف: ﴿فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأعراف: 166][5].

واحترز بقيد المجاور عن الخالي عنه نحو: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقـــرة: 74]، ﴿عَمَّا سَلَفَ﴾ [المائدة: 95]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: 40].

وبقطع كلمة: ﴿إِنْ﴾ المكسورة الهمزة الساكنة النون عن كلمة: ﴿مَا﴾ في الرعـــد، وهو: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ[6]﴾ [الرعد: 40].

---

1–ما بين المعقوفتين ساقط من هـ.
2–ما بين المعقوفتين ساقط من د.
3–ما بين المعقوفتين ساقط من ز.
4–اتفقت المصاحف على الفصل في هذين الموضعين.انظر:(المقنع،ص 71،ومختصر التبيين، 1155/4.
5–اتفقت المصاحف على قطع هذا الموضع. انظر:(المقنع،ص 69،ومختصر التبيين، 581/3 ).
6–واتفقت المصاحف على ذلك.انظر:المقنع،ص 70،ومختصر التبيين، 743/3.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو ما في يونس باللفظ المتقدم، وفي الأعراف، وفصلت: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ ﴾ [الأعراف: 200][فصلت: 36].

وأفهم تخصيصه الفصل في ﴿ عَن مَّا ﴾، و﴿ إِن مَّا ﴾ بموضع واحد، أن ما عداه موصول.

**الإعراب**: «عن من» مبتدأ، و«الحرفان» بدل منه، وخبره محذوف، أي كذلك، وجملة «قل» طلبية معترضة بين المتعاطفين عطف مفردين، فيقدّر الخبر المذكور بعدهما، أو عطف جملتين، فيقدر لكل واحد خبره، و«في الرعد» متعلق بـ«أتى»، و«وإن ما» فاعل «أتى»، [والواو فيه من لفظ القرآن، ولا بد من تقدير حال بها يرتبط الكلام، أي][1]: أتى وإن ما في الرعد كذلك.

**قال**:

**[405] كَذَاكَ أَنْ لَمْ مَعَ إِنْ لَمْ فُصِلَا إِلَّا فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا الأَوَّلَا**

أخبر عن الشيخين بفصل كلمة: ﴿أَنْ﴾ الساكنة النون مفتوحة الهمزة، ومكسورتها، عن كلمة: ﴿ لَمْ ﴾، نحو: ﴿ ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ ﴾ [الأنعام: 131]، ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ [البلد: 7]، ونحو: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ ﴾ [البقرة: 24]، ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ﴾ [البقرة: 282]، ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ ﴾ [النساء: 11]. ثم استثنى الناظم لفظ: ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ ﴾ الأول، وهو في هود: ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ ﴾[هود: 14].

واحترز بقيد الأول عن الثاني، وهو في القصص: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ ﴾ [القصص: 50]. فإنه مفصول كغيره من نظائره حسبما صرح به الشيخان فيما عدى حرف هود.

**تنبيه: قال في المقنع**: «وكتبوا في كل المصاحف في هود: ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ ﴾ بغير نون، وفي القصص: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ ﴾ بالنون، قاله لنا محمد بن أحمد عن ابن الأنباري، وقاله محمد[2] عن نصير في اتفاق المصاحف[3]) انتهى.

---

1-ما بين المعقوفتين ساقط من د ،ملحق في هامشها.

2-في د: (عمر) ،وهو خطأ.

3-المقنع،ص 70.وانظر:مختصر التبيين، 679/3 ،والبرهان في متشابه القران للكرماني ،ص 198.

**قال الجعبري** عند قول الشاطبي:

**بالقطع عن ما نهوا عنه وبعد فإن  لم يستجيبوا لكم فصل وكن حذرا**

**واقطع سواه**[1] ..... .....

بعد أن ذكر نص المقنع المتقدم ما نصه: «لم يصرح هنا بحكم غير هـــذين تبعـــا لابـــن الأنباري، وأشار إلى غموض عبارة المقنع بقوله: «وكن حذرا»، أي احذر أن تغلـــط في عبـــارة الأصل، فتلحق ﴿إِن لم﴾ المسكوت عنه بحرف هود في الوصل، كما وهم أبو العباس ابن حرب فقال: ﴿فَإِن لَّمْ﴾ مقطوع في القصص، وبقي[2] مفهومه وصل الكل، وهو غلط.

وكقول[3] الشارح، - يعني السخاوي -: «ولم يبين - أي أبو عمرو - كيف يكتب غير الحرفين»[4].

وليس كذلك، فإنه ذكر حرف هود بالوصل، فبقي[5] مفهومه قطع غيره، ثم لما بـــيّن أن وصله بحذف النون، أراد أن يبين أن القطع بإثباتها، فذكر فردا من المسكوت يبيّنه به، وكأن حرف القصص نصا على تغاير النظير، فنشأ من ذلك لبس، فاستدركه آخر ذكر: ﴿أَن لَّن﴾[6] فقـــال: «وكتب في جميع المصاحف:﴿ إِن لَّمْ ﴾ بكسر الميم بالنون حيث وقع إلا حـــرف هـــود»[7] انتهى.

وعلى التحقيق درج الشاطبي، والدضم رحمهما الله.

المكتبة المركزية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

1-العقيلة،ص 152.
2-في ح:(ونفي)،وفي هـ:(ويعني).
3-في ز:(وقول ).
4-الوسيلة،ص 419.
5-في د:(ويبقى ).
6-في ز:(أن لم).
7-الجميلة،ق /167-أ ،والمقنع،ص 70- 71.

**الإعراب**: «إن لم فصلا» جملة كبرى، وألف «فصلا» لإطلاق القافية، أو للتثنية، كما قيل، ولكن على أن معاده[1] إن[2] لم بكسر الهمزة، وأن لم بفتحها[3] مع تفسير العائد المبتدأ. إذ ليس أن لم المفتوح الهمزة مبتدأ، ولا معطوفا عليه، و«مع» و«كذلك» ظرفان [كل منهما][4] في محل الحال من مرفوع «فصلا»، و«فإلم يستجيبوا» في محل نصب على الاستثناء، ولذا ظهر في نعته[5]، وهو «الأوّلا»، وألفه للإطلاق أيضا.

قال:

[406] ومَهْ غَنِمْتُمْ كَثُرَتْ بالوَصْلِ ... وإنَّمَا عِنْدَ كَذَا فِي النَّحْلِ

[407] لَكِنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي الأَنْفَالِ ... لِابْنِ نَجَاحٍ غَيْرُ الاتِّصَالِ

[408] وأَنَّمَا تَدْعُونَ عَنْهُ يُقْطَعُ ... ثَانٍ وبِالحَرْفَيْنِ جَاءَ المقْنِعُ

أخبر عن الشيخين، أو على جهة الإطلاق بكثرة وصل كلمة: ﴿أَنَّ﴾ المفتوحة الهمزة، المشددة النون، [بكلمة][6]: ﴿مَا﴾ المجاورة لـ:﴿غَنِمْتُم﴾، وهو في الأنفال، ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ [الأنفال: 41][7].

ووصل كلمة: ﴿إِنَّ﴾ المكسورة الهمزة بكلمة ﴿مَا﴾ المجاورة لـ: ﴿عِندَ﴾ في النحل وهو: ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النحل: 95]، يعني وقلة القطع فيهما[8].

---

[1] في هـ:" ما عداه".

[2] في د بعدها:" إن و لم لا على أن معادد إن لم بكسر الهمزة وأن لم بفتحها لئلا يخالف العائد المبتدأ إذ ليس..." وفي ز بعدها:"... إذ ليس إن لم المكسورة الهمزة مبتدأ معطوفا عليه ومع وكذلك...".

[3] في هـ بعدها:" لئلا يخالف العائد المبتدأ".

4-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ.

5-في د:(بقيته ).

6-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ.

7-المقنع ،ص 74،ومختصر التبيين، 600/3 ،وسمير الطالبين،ص 91.

8-ورجح الوصل الداني وأبو داود والشاطبي ،وعليه العمل.(المقنع،ص 74،ومختصر التبيين، 779/3، والوسيلة،ص 426،ودليل الحيران،ص 227.

ثم أخبر أن أبا داود لم يذكر في: ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ في الأنفال إلا الاتصال[1].

ثم أخبر عن أبي داود أيضا بقطع كلمة: ﴿أَنَّ﴾ المفتوحة الهمزة، المشددة النون، من كلمة ﴿مَا﴾ المجاورة لـ: ﴿تَدْعُونَ﴾، وهو اللفظ الثاني، وقد وقع في لقمان: ﴿وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَـٰطِلُ[2]﴾ [لقمان: 30]. واحترز بقيد الرتبة عن الأول وهو في الحج: ﴿وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَـٰطِلُ﴾ [الحج: 62]. لأن أبا داود سكت عنه[3].

ثم أخبر عن أبي عمرو بقطع الكلمتين معا.

قال في المقنع: «وكتبوا ﴿أَنَّ مَا﴾ مقطوعة في موضعين: في الحج، ولقمان: ﴿وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾ لا غير»[4] انتهى.

وأفهم تخصيص القطع المتفق عليه بين المصاحف في: ﴿أَنَّ مَا﴾ المفتوحة الهمزة بموضعي الحج، ولقمان، والمختلف فيه بسورة الأنفال، ومن تخصيص القطع في: ﴿إِنَّمَا﴾ المكسورة الهمزة بمجاور: ﴿عِندَ﴾ في النحل أن ما عدا هما من نظائرهما موصول نحو: ﴿أَنَّمَا نُمْلِى﴾ [آل عمران: 178]، ﴿أَنَّمَا نُمِدُّهُم﴾ [المؤمنون: 55]، ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: 171]، ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ﴾ [الكهف: 110].

**تنبيه: قال الشارح:** «وذكر بعض الناس القطع في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ﴾ [لقمان: 27]، ونسب ذلك لأبي العاصي في الكشف، فطالعت منه نسخا تُنَيِّف على العشرة، فلم أجد فيها لذكره خبرا، ولا تعرّض له بوجه.

---

1-مختصر التبيين، 600/3.قال الشاطبي:
(والوصل أثبت في الأنفال مختبرا) ،وجرى العمل على الوصل.(العقيلة البيت رقم: 250،ص 153،والمقنع ،ص 74،ودليل الحيران،ص 227) .

2-مختصر التبيين، 994/4.

3-وجرى العمل بالقطع في الموضعين،لأن الداني حكى اتفاق المصاحف على ذلك كما سيذكر المصنف .(المقنع،ص 73، 89، 87،والرحيق المختوم،ص 28،ودليل الحيران،ص 227،وسمير الطالبين،ص 91).

4-المقنع ،ص 74.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**قال**: وهذا الذي قاله غير صحيح، لأنه خالف نص الأئمة، والشيوخ المقتدى بهم في هذا الشأن، فقد ذكر في المقنع أن: ﴿أَنَّ مَا﴾ مقطوعة في موضعين: في الحج، ولقمان، ثم قال: لا غير»[1] انتهى ما يحصل به الغرض من كلام الشارح، لأنه أطال هنا كثيرا، لكن وجدت مقيدا أن الذي ذكر: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [بالقطع][2] هو الغازي في هجاء السنة، والله أعلم.

**الإعراب**: «مع غنمتم» ظرف في محل الحال من فاعل «كثرت»، وهو ضمير «إنما»، ومضاف إليه، و«بالوصل» حال أيضا، وباؤه للمصاحبة، و«إنما عند» مبتدأ، و«كذا» خبره، والمشار إليه «أنما» المجاورة لـ«غنمتم»، و«في النحل» حال من ضمير الخبر، ولا يصح جعله صفة لـ«إنما عند» لئلا يخبر عن المبتدأ قبل نعته، واسم «لكن» ضمير الأمر والشأن، وخبرها الجملة الفعلية بعده، و«إنما تدعون[3]» مبتدأ، و«يقطع ثان» جملة فعلية خبره، و«عنه» متعلق بـ«يقطع»، والعائد من الجملة على المبتدأ محذوف، تقديره: «منه» على حدّ: «السَّمْنُ منوانِ بِدِرْهَمٍ»، وباقيه واضح.

**قال**:

[409] فَصْلٌ وَأَمْ مَّنْ قَصَمُوهُ فِي النَّسَا ... أَمْ مَّنْ خَلَقْنَا ثُمَّ أَمْ مَّنْ أَسَّسَا

[410] كَذَاكَ أَمْ مَّنْ رَمَوْا فِي فُصِّلَتْ ... وَمِثْلُهَا وَلَاتَ حِينَ شُمِّرَتْ

**هذا هو الفصل الثالث** من فصول هذا الباب، ذكر فيه نوعين: ﴿أَم مَّن﴾، و﴿لَاتَ حِينَ﴾.

فأخبر على جهة الإطلاق عن كتّاب المصاحف بقطع كلمة: ﴿أَم﴾ عن كلمة ﴿مَن﴾ في أربعة مواضع: في النساء: ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء: 109]، و﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ (اية: 11) في والصافات، و(أم من أسس بنينه) (اية 109 ) في التوبة، وفي فصلت: (أم من يأتي ءامنا يوم القيامة ) فصلت : 40

---

1-التبيان لابن اجطا،ق/ 316.

2-ما بين المغقوفتين ساقط من: ح ،هـ ،د ،والمثبت من :ز .

3-في ح ،هـ :توعدون ،والمثبت من :د ،ز .

وبقطع كلمة: ﴿لاَتَ﴾ عن: ﴿حِينَ﴾ في صاد: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ إص: 3| [على المشهور في: ﴿لاَتَ حِينَ﴾][1].

أما كلمة: ﴿أَم مَّن﴾ فقد صرح الشيخان بقطع المواضع الأربعة منها، ووصل ما عداها[2]، نحو: ﴿أَمَّن يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [النمل: 64]، ﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [يونس: 31]، ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ﴾ [يونس: 35].

وقد أفاد الناظم وصل ما عدى الأربعة بمفهوم تعيين [مواضع][3] القطع.

وأما ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ فاقتصر أبو داود فيه على القطع.

**وقال أبو عمرو**: «وكتبوا: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ في صاد بقطع التاء من الحاء.

ثم ذكر بسنده إلى أبي عبيد أنه قال: في الإمام مصحف عثمان رضي الله عنه:

﴿وَّلَاتَحِينَ مَنَاصٍ﴾ التاء متصلة بالحاء[4].

**قال أبو عمرو**: ولم نجد ذلك كذلك في شيء من مصاحف أهل الأمصار.

وقد رد ما حكاه أبو عبيد غير واحد من علمائنا، إذ عدموا وجود ذلك في شيء من المصاحف القديمة، وغيرها.

قال لنا محمد بن علي قال ابن الأنباري كذلك هو في المصاحف الجدد والعتق بقطع التاء من ﴿حِينَ﴾.

وقال نصير: اتفقت المصاحف على كتابة: ﴿وَلَاتَ[5]﴾ بالتاء يعني منفصلة»[6] انتهى.

**قال الجعبري**: «وهذا معنى قوله - أي الشاطبي -: «**والكلُّ [فيه][7] أَعْظَمَ النُّكُرَا**»[8].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[2] انظر: المقنع، ص 71. 84، 85، 89.، ومختصر التبيين، 417/2.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

4-في د،ز:بحين.

5-في هـ،د: ولات حين .

6-المقنع،ص 76،والوقف ولإبتداء،ص 170.

7-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ.

8-العقيلة،البيت رقم: 260،ص 155.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

**قال**: وقال أبو عبيد في كتابه: من القرّاء من وقف ﴿وَلَاتَ﴾ أي بالتاء والهاء على الرسم. قال: وهو حجة لولا حجج:

**الأولى**: أنا لم نجد في كلام العرب ﴿ **لاَتَ** ﴾.

**الثانية**: قول ابن عباس رضي الله عنه: معناه: «ليس حين فرار»، وأختها (لا).

**الثالثة**: أن هذه التاء إنما وجدناها مع أسماء الزمان عقب «لا»، ودونها. وهذا يبين أنها: (**تحين**)، لعدم[1] (لا).

وحاصل كلامه: ثبوت (**تحين**) في كلام العرب، والخط تابعه، لا منع: (**لات**)، كما ادّعي، كما أبرهن، وإنكارهم غير متوجّه[2] عليه، [لأنه حكى ما رأى، فلا دخل عليه، كما عُلِم في عِلْمِ النظر، ولا على الإمام[3]][4]، لأنه حاكم عليهم، وتمسُّكهم بعدمه في بقية الرسوم لا ينهض مستندا لعدم إطراده في (طاب)[5]، إذ مفهوم كل منهما مفهوم مخالفة، بخلاف قوله: «**وفي الإمام اهبطوا مصرا به ألف**»[6]، إذ هو مفهوم موافقة، ولاختلاف المحل، ولأن كلا من العثمانية أصل برأسه.

ويتوجه الإنكار عليهم من ثلاثة أوجه:

**أحدها**: إنكارهم رواية العدل الضابط.

**وثانيها**: إنكارهم ما ثبت في كلام العرب، وهو قياس الخط.

**وثالثها**: اعتقادهم أن اتصال التاء بـ: ﴿حِينَ﴾ لازم[7] لانفصالها عن (لا)، وليس كذلك. فالأول واضح بنفسه، وأما الثاني فقد ثبتت زيادة هذه التاء في جملة من الحروف، نحو: (رُبَّت) و(ثُمَّت) ، ونحو: (لاَتَ) في نقل الخليل، وسيبويه، والأخفش، والكسائي، ويقولون: معناها: (ليست).

---

[1] في الجميلة:" بعدم".

[2] في د:" متّجه".

3–المقصود به مصحف عثمان رضي الله عنه.

4–ما بين المعقوفتين ساقط من د.

5–المقصود به قول الله تعالى: (ما طاب لكم).

6–العقيلة،ص 124.

7–في هـ:غير ملزم.

**قال في الإيضاح:** «وبه قال أبو عبيدة»[1]، وهي النافية للوحدة، أو الجنس على شذوذ.

ومنه قوله:

**حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ**[2]

وهذا نص على زيادة التاء في (**لاَتَ**)، وقد أبطل هذا حجج أبي عبيد الثلاث، وقد زيدت التاء أيضا في جملة من أسماء الزمان، ومنه قول ابن عمر رضي الله عنهما، حين سئل عن عثمان رضي الله عنه، فذكر مناقبه: (**اذهب بهذه تلان إلى أصحابك**)[3].

**وقول الشاعر:**

**نَوِّلِي قبلَ يوم بيني جُمَانَا وَصِلِينَا كمَا زَعَمْتِ تَلانَا**[4]

**ومنه قول السعدي:**

**العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا من عاطِفٍ والمُطْعِمُونَ [زَمَانَ][5] أينَ المُطْعِمُ**[6]

وغلط من ألحقها بالنون من وجهين، ومنه قولهم: **وكان هذا تحين كان ذلك.**

وهذا نص على زيادتها بالأزمنة وتجاذباها[7] في قول **أبي زبيد الطائي، أنشده الأخفش**[8] **والفرّاء**[9]:

**طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيسَ حِينَ بَقَاءِ.**

**وقول الآخر:**

**نَدِمَ البُغَاةُ وَلاتَسَاعَةَ مَنْدَمِ والبَغْيُ مَرْتَع مُبْتغيهِ وخِيمُ**[10].

---

[1] إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري، ص 170، ومعاني القرآن للفراء، 397/2.

[2] لم أجد قائله، وهو من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب، 679/2.

[3] انظر: النشر، 150/2.

[4] الشاهد لجميل بن معمر كما في لسان العرب مادة تلن 443/1، ودون نسبة في لسان العرب مادة حين 1074/2، وينسب لجميل بثينة، ولم أجده في ديوانه.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من ز، وملحق في هامشها.

6-نسبة في اللسان أيظا لأبي وجزة السعدي،لسان العرب، 2/ 1074.

7-في هـ،د:وتجاذباها.

8-معاني القران للاخفش، 670/2 .

9-معاني القران للفراء، 398/2 ،وانظر:معاني القران للزجاج، 320/4 .

10-البيت لمحمد بن عيسى التيمي،أو مهلهل بن مالك الكناني،كما في خزانة الأدب ، 175/4.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾.

وإياك أن تجري هذا التجاذب في: ﴿مَالِ هَٰذَا ﴾ [الكهف: 49].

**وأما الثالث**: فيحتمل أن الكلمتين وصلتا بالاعتبارين وصل العامل[1] بالمعمول[2]، أو وصل الضعيف[3] بالقوي[4]، فوجه: (**لَاتَ**) اللغة الكثرى، ووجه: (**تَحِينَ**) القلّى، أو قصد المزج[5] تقويـــة وتنبيها على الافتقار، ويتفرع على الأول الوقف على التاء أو الهاء، والابتداء بالحاء، وعلى الثاني: الوقف على الألف، والابتداء [بالتاء][6]، وعلى الثالث: الوقف على النون»، انتهى بلفظه [وإنمـــا نقلته] [7] بطوله لما اشتمل عليه من التحقيق، [والقضاء الفصل بالحكم العدل.

ومعنى قوله: لعدم[8]][9] إطراده في (طاب)، أن عاصما الجحدري نسب إلى الإمام مصحف عثمان رسم الألف في: (طاب) بالياء، و لم ينكروه، حيث انفرد بروايته عنه، كما أنكروا على أبي عبيد وصل التاء بـــ(حين) هنا.

ومعنى قوله: إذ مفهوم كل منهما مفهوم مخالفة، أن نسبة أبي عبيد والجحدري إلى الإمام تقتضي[10] بمفهومها أن غيره من المصاحف بخلاف ذلك.

ومعنى قوله: «بخلاف اهبطوا مصرا»، أن أبا عبيد روى فيه عن الإمام ألفا بعـــد الـــراء، ولكنه لا يقتضي بمفهومه أن غير الإمام بخلاف ذلك، إذ كل المصاحف بالألف، ولكنه حكى عن الإمام ما رأى[11] فيه.

---

[1] وهو:(لا).

[2] وهو (حين).

[3] يعني:( التاء).

[4] أي: (بلا).

[5] في هـــ:" أو صدر المخرج".

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـــ.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من: ح، والمثبت من: هـــ ، د ، ز.

[8] في د:" بعدم".

[9] ما بين المعقوفين ساقط من هـــ.

[10] في هـــ:" تقضي".

[11] في د:" روا".

[وقوله: وجه **لاَتَ** إلى آخره، أي وجه رسم لاَتَ مفصولا من[1] رعي اللغة[2] الكثيرة ووجه رسم تحين موصول التاء بـ(حين) موافقة اللغة القليلة، وهي[3] دخول التاء على أسماء الزمان، أو[4] قصد مزج (لات) بـ(حين) كـ: (يومئذ) و(حينئذ).

وقوله: ويتفرع على الأول، يعني (لات) بالفصل.

وقوله: وعلى الثاني: هو (لاتحين)[5] بوصل التاء على رعي اللغة القليلة.

وقوله: على الثالث، هو (تحين) أيضا على قصد الامتزاج فافهم][6].

وقد حرّر الناظم رحمه الله العبارة حيث يقول:

**«ومثلها ولات حين شهّرت»**

ولم ينقل إنكار الأئمة على أبي عبيد، ولا شك أن شهرة الفصل صحيحة اعتبارا بما عليه الأكثر من المصاحف.

**تنبيه:** قد علمت اختلاف المصاحف في: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ هل التاء متصلة بما بعدها، أو هي مقدرة[7] الاتصال بما قبلها، وعلى هذا ففي حكم الناظم فيها بالقطع إجمال، إذ تحتمل عبارته القطع عن السابق واللاحق.

**والجواب:** أنه لما لم يظهر فصل التاء من سابقها، لمكان الألف، وإنما يظهر قطعها من لاحقها تعيّن الحمل عليه.

**الإعراب:** «ومثلها ولات حين» جملة اسمية مقدمة الخبر، وضمير «مثلها» لـ«كلم» أم من «الأربع»[8]، وجملة «شهرت» إما حال من ضمير «مثل»، إذ[9] هو بمعنى مماثل، و«إما» استئنافية لبيان الخلاف في «ولات حين»، وباقيه واضح.

---

[1] في د ، ز:" من حين".

[2] في د:" اللغة".

[3] في ز:" وهو".

[4] في د:"و".

[5] في ز:" هو تحين".

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ ، د.من قوله: وجه ولات....، وملحق في هامش د.

[7] في هـ:" مقدمة".

[8] في ز:" لكلم من الأربع".

[9] في ح ، هـ:" أو".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

قال:

[411] فَصْـــلٌ فَمَـــالِ هَؤُلَـــاءِ فَاقْطَعَـــا ... مَـــالِ الَّـــذِينَ مَـــالِ هَـــذَا الأَرْبَعَـــا

[412] وَحَيْـــثُ مَـــا ثُـــمَّ بِطَـــوْلٍ يَـــوْمَ هُـــمْ ... والـــذَّارِيَاتِ وَكَـــذَا قَـــالَ ابْـــنَ أُمّْ

**هذا هو الفصل الرابع** من فصول هذا الباب، وقد ذكر فيـــه أربعـــة أنـــواع، مقـــدِّما لـــ﴿مَالِ﴾.

فأمر[1] مع الإطلاق المتأهّل لهذا الخطاب بقطع لام الجر من المجرور بعدها في أربعة مواضع، وهي:

﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [آية: 78] في النساء، و﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [آية: 36] في المعارج، و﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آية: 49] في الكهف، و﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [آية: 7] في الفرقان.

ثم أمر بقطع [كلمة][2]: ﴿حَيْثُ﴾ من كلمة: ﴿مَا﴾، وهو في البقـــرة في موضـــعين: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾[3] [البقرة: 144، 150].

وبقطع كلمة: ﴿يَوْمَ﴾ من ضمير: ﴿هُم﴾ في الطول، وهو: ﴿يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ﴾ [غافر: 16]، وفي الذاريات، وهو: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: 13] هذا مراده، لا مـــا يشـــمل الثاني فيها، وهو: ﴿مِن يَوْمِهِمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ﴾[4] [الذاريات: 60]، [لخروجه بمخالفة الحركة ما في حرفين الميم والهاء، وهما غير طرف، لأنه لما كان الحكم هنا على مجموع الكلمتين كانا في قـــوة

---

[1] في د:" فأخبر".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[3] المقنع، ص 73، ومختصر التبيين، 216/2.

[4] في هـــ ، د بعدها:" وليس في كلامه ما يشعر بهذا القيد إلا( في د: لا) فتحة يوم وهي لا تكون قيدا وهذا الشـــطر يقيد ذلك والذاريات الأولى مع قال ابن أم.

كلمة واحدة، وهذا حسبما قدمت عند قوله: **وفي الذي كرر**، البيت[1]][2].

ثم أخبر بقطع كلمة: ﴿ٱبْنَ﴾ من كلمة: ﴿أُمَّ﴾ في الأعراف، وذلك: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي﴾[3] [الأعراف: 150].

واحترز بقيد مجاورة ﴿قَالَ﴾ عن الواقع في طه: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: 94]، لأنه غير مجاور لـ: ﴿قَالَ﴾ حيث فصل بينهما بحرف النداء[4]، وهذا القيد يشبه التقييد في قوله: «**يسئلون عن**»[5] حيث، يحترز به عن: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الأعراف: 187][النازعات: 42]، وسيأتي وصل المحترز عنه.

وقد صرح الشيخان في هذه الكلمات بما أفاده كلام الناظم منطوقا ومفهوما، زاد في التنزيل - حيث جمع كلمات ﴿مَالِ﴾ - ما نصه: «فهذه الأربعة مكتوبة في جميع المصاحف على الانفصال، وكتبوا سائر ما يرد من مثلها على الاتصال، ليُروا جواز الوجهين عندهم، واستعمال[6] المذهبين في عصرهم ذلك.

واختلف القرّاء في الوقف عليها، حسبما قيدناه في كتابنا الكبير»[7]، انتهى.

وزاد في كلمتي ﴿يَوْمَ هُمْ﴾ ما نصه: «وإنما كتبا كذلك، لأن موضع ﴿هُمْ﴾ في هذه المواضع رفع بـ: (بارزون) و(بارزون لهم)،وفي والذاريات[أيضا رفع بما عاد من][8]:﴿يُفْتَنُونَ﴾، والتقدير: (يوم بروزهم، ويوم فتنتهم)، وسائر ما في القرآن فإنما يجيء ﴿اليوم﴾ مضافا إلى

---

[1] انظر ص 400-404.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ ، د، وملحق في هامش د.

[3] المقنع، ص 76، ومختصر التبيين، 576/3.

[4] في د:" الياء".

[5] منظومة مورد الظمآن، ص 26.

[6] في ز:" واستعملوا".

[7] مختصر التبيين، 406/2-407، وانظر المقنع، ص 75.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

﴿هُمْ﴾ [وتكون ﴿ هُمْ﴾][1] في موضع الجر، فلذلك كتب متصلا»[2]، انتهى.

**تنبيه**: تقدم الإيماء إلى أن قطع كلمات ﴿مَالِ﴾ هو خلاف الأصل الثاني، ووفاق الأصل الأول، وأن القطع في كلمتي: ﴿**حَيْثُ مَا**﴾، و﴿**يَوْمَ هُمْ**﴾، و﴿**ابْنَ أُمَّ**﴾ هو الأصل، وإنما ذكره في ﴿**حَيْثُ مَا**﴾، وإن لم يكن شيء من أفراده موصولا، لأن نظيره وهو: ﴿**أَيْنَ مَا**[3]﴾ المركبان من أداة الشرط و﴿ مَا﴾ [معطوف ذكره خبر لأن معطوف على أداة المركب من أداة الشرط ومن ما [4]]وقع فيهما تفصيل، وإنما ذكره في كلمتي: ﴿**يَوْمَ هُمْ**﴾، لمجيء نظائره بحسب الظاهر موصولة، وفي كلمة: ﴿**ابْنَ أُمَّ**﴾ لوصل نظيره، وسيأتي في باب الوصل.

**الإعراب**: «مال هؤلاء» مفعول «فاقطع»، وفاء «فاقطع» عاطفة على حـــدّ:[ ﴿**وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ**﴾ [المدثر: 4]، أي تنبّه فاقطع كذا، وألفه مبدلة من نون التوكيد الخفيفة][5]، و«مال الـــذين» و«مال هؤلاء[6]» معطوفان بدون عاطف، و«الأربع» صفة الكلم[7] قبله، ولذلك أسقط[8] منه التاء، وكانت أربعا لأن «مال هؤلاء» وقع في موضعين كما تقدم، و«حيث ما» و«يوم هم» معطوفان أيضا، و«بطول» حال من «يوم هم»، وباؤه ظرفية، و«الذاريات» عطف على «طول»، و«كذا قال ابن أم» خبر ومبتدأ، واسم الإشارة راجع إلى «يوم هم»، أو الكلم التي احتوى عليها الفصل، لا إلى المصدر المفهوم من «اقطع»، كما قد قيل به.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـــ.

[2] مختصر التبيين، 1068/4، وانظر المقنع، ص 75.

[3] في ز ، ك بعدها:" وإن ما ".

[4] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـــ ، د ، والمثبت من: ز.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[6] في د:" هذا".

[7] في هـــ:" الكلمة".

[8] في د:" أسقطت".

قال:

[413] فصْلٌ وَقُلْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهْ ... بِالقَطْعِ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ رَسَمُوهْ

[414] لَكِنَّ فِي النِّسَاءِ قَبْلَ رُدُّوا ... وَجَاءَ أُمَّةً بِخُلْفٍ عَدُّوا

[415] وَكُلَّمَا أَلْقِيَ أَيْضًا نُقِلَا[1] ... وَاخْتَارَ فِي تَنْزِيلِهِ أَنْ يُوصَلَا

[416] وَالخُلْفُ فِي المُقْنَعِ قَبْلَ دَخَلَتْ ... وَظَاهِرُ التَّنْزِيلِ وَصْلٌ إِذْ سَكَتْ[2]

**هذا هو الفصل الخامس من فصول هذا الباب**[3] تعرض فيه لحكم كلمات ﴿كُلَّ مَا﴾.

فأخبر على جهة الإطلاق بقطع[4]: ﴿كُلَّ﴾ من كلمة: ﴿مَا﴾ في مواضع: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾[آية: 34] في إبراهيم باتفاق كتّاب المصاحف، وفي النساء: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ﴾ [النساء: 91]، و﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾[آية: 44] في المؤمنين، و﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ﴾ [آية: 8] في الملك، باختلاف بين الكتاب[5] المصاحف في ثلاثتها.

وأن أبا داود اختار في التنزيل وصل هذا الواقع في الملك.

ثم أخبر أن الخلاف وقع في المقنع في: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾[آية: 38] في الأعراف[وأن ظاهر تنزيل أبي داود وصله لأنه سكت عنه عند تعيين مواضع القطع منه في سورة النساء وفي محله من الأعراف ][6]، بعد أن أدرجه في عموم ما حكمه الوصل في سورة النساء، إذ قال فيها ما نصه:«﴿كُلَّمَا﴾ كتبوه هنا، وفي سورة المؤمنين في بعض المصاحف: ﴿كُلَّمَا﴾ متصلا، وفي بعضها: ﴿كُلَّ مَا﴾ منفصلا، وكذا رسم الغازي ابن قيس، وحكم، وعطاء على

---

[1] في هـ:" دخلا ".

[2] ما بين المعقوفين في موضعه محو في هـ.

[3] " من فصول هذا الباب" الزيادة من د .

[4] في د:" بقطع كلمة".

[5] " كتاب " الزيادة من د ، ز.

[6] ما بين المعقوفين من قوله:" وأن ظاهر..."ساقط من ح، والمثبت من: هـ ، د ز ، ك.

الانفصال هناك، وقال عطاء في كتابه في سورة المؤمنين، ﴿كُلَّ مَا﴾ ليس في القرآن محجوزة[1] غير هذه، والتي في سورة النساء: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ﴾، وما سواهما موصول.

ولم يذكر الغازي، وحكم الذي في سورة النساء [ وروينا عن محمد بن عيسى قال: ﴿كُلَّ مَا﴾ مقطوع حرفان: في النساء][2]: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا﴾، وفي إبراهيم: ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾.

**قال أبو داود سليمان بن نجاح:** والذي في إبراهيم إجماع من أجل أنه في موضع خفض، وروينا عنه في موضع آخر أنه قال: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ مقطوع، وفي بعضها موصول.

**قال أبو داود:** وبالقطع أكتب الثلاثة المواضع المذكورة أيضا»[3] انتهى.

**وقال في الملك:** ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا﴾ موصولا، وكذا رسمه الغازي ابن قيس، وفي بعضها مقطوعا، وروينا عن محمد بن عيسى أن المصاحف اختلفت فيه، وكلاهما حسن، والأول أختار»[4] انتهى.

**وقال في المقنع:** «قال محمد: ﴿كُلَّ مَا﴾ مقطوع حرفان: في النساء: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ﴾، وفي إبراهيم[5]: ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾.

**قال:** ومنهم من يصل التي في النساء»[6] انتهى.

وذكر الذي في الأعراف، والمؤمنين، والملك في: باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار: «بالقطع في بعض المصاحف وبالوصل في بعضها»[7].

---

[1] أي مقطوعة.

[2] ما بين المعقوفين من قوله" وروينا" ساقط من: ح ، هـ ، والمثبت من: د ، ز ، ك.

[3] مختصر التبيين، 410/2-411.

[4] مختصر التبيين، 1215/5.

[5] في ح:" النساء"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[6] المقنع، ص 74.

[7] المقنع، ص 93، 96، 98.

ولا شك أن تخصيص أبي داود [المواضع][1] المذكورة بالقطع، وسكوته عما عداها، مع نقله عن عطاء وصل ما عدى موضعي النساء، والمؤمنين، مقتض لوصل جميع ما سكت عنه، ومن جملته الواقع في الأعراف، لا أن مجرد سكوته هو المقتضي للوصل، كما قد يتوهم، ويدل لما قلته أن الأصل في: ﴿**كُلَّ مَا**﴾ القطع، فلو كان مطلق السكوت يحمل على الأصل، لكان ظاهر الترتيل الفصل لا الوصل[2].

وأفهم تخصيص الناظم القطع بالمواضع المذكورة، أن ما عداها موصول، والكتّاب على قطع الموصولة كأهل المصاحف، ولم تقع إلا في سورة إبراهيم، وعلى وصل الوقتية.

**الإعراب**: «من كل ما سألتموه» مبتدأ، وجملة «رسموه بالقطع» خبره، و«من غير اختلاف» حال من فاعل «رسموه»، أو مفعوله، واسم «لكن» ضمير الشأن، وخبرها الجملة الفعلية المفسرة للضمير، أعني قوله: «عَدُّوا» بخلف الواقع في النساء قبل كلمة «رُدُّوا»، ويحتمل البيت إعرابا غير هذا، و«كلما ألقي» مبتدأ، و«نقل» مبني للمجهول، [وفاعله ضمير التثنية، وعائد المبتدأ محذوف، أي نقلاه، أو للمجهول][3]، وهو ومرفوعه العائد على المبتدأ في محل رفع على الخبرية، وألفه للإطلاق، ولا يصح أن يكون «نقل» مبنيا للفاعل، وفاعله ضمير أبي داود، حتى يناسب قوله: «واختار في ترتيله»، لأنه يقتضي اختصاص الذي في الملك بأبي داود، مع أن غيره من الشيوخ ذكره أيضا، حسبما [تقدم عن المقنع، والألف في «أن يوصلا» للإطلاق، و«الخلف» مبتدأ][4]، و«قبل دخلت» خبره و«في المقنع» متعلق بمتعلق الخبر، وباقيه واضح.

---

[1] ما بين معقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[2] وجرى العمل بقطع موضعي النساء والمؤمنين، ووصل موضعي الأعراف والملك، وأما موضع إبراهيم فمتفق على قطعه بإجماع كما مرّ.( دليل الحيران، ص 231، وسمير الطالبين، ص 92-93).

[3] ما بين المعقوفين من قوله:" وفاعله..."ساقط من هـ ، د، وملحق في هامش د. دون قوله:" أو للمجهول".

[4] ما بين المعقوفين من قوله:" تقدم..."ساقط من د، وملحق في هامش د.

قال:

[417] فَصْلٌ وَفِي مَا وَاحِدٌ وَعَشَرَهْ فِي مَا فَعَلْنَ ثَانِيًا فِي البَقَرَهْ

[418] وَوَسَطَ المُقُودِ حَرْفٌ وَمَعَا فِي سُورَةِ الأَنْعَامِ كُلٌّ قُطِعَا

[419] وَالأَنْبِيَا وَالشُّعَرَا وَقَعَتْ وَالنُّورُ وَالرُّومُ كَذَاكَ وَقَمَتَ

[420] وَمِثْلُمَا الحَرْفَانِ أَيْضًا فِي الزُّمَرْ وَخُلْفٌ مُقْنَعٍ بِكُلٍّ يُسْتَطَرْ

[421] وَخُلْفُ تَنْزِيلٍ بِغَيْرِ الشُّعَرَا وَالأَنْبِيَا وَالْقَصَصْمُمَا إِذْ كَثُرَا

هذا هو **الفصل السادس** وهو خاتمة [الباب، تعرض][1] فيه للكلام على ﴿ فِي مَا ﴾.

فأخبر على جهة الإطلاق بقطع كلمة: ﴿ فِي ﴾ عن كلمة: ﴿مَا ﴾ في أحد عشر موضعا:

الأول منها: ﴿فِي مَا فَعَلْنَ ﴾ الواقع ثانيا في البقرة، وهو الذي بعده: ﴿فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ ﴾[البقرة: 240].

واحترز بقيد الرتبة عن الأول فيها، وهو: ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾[البقرة: 234]، كما احترز بقيد المجاور عن غير المجاور نحو: ﴿فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [البقرة: 113].

[وأما قوله في البقرة فإيضاح][2]، والثاني منها في وسط العقود: ﴿وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾[المائدة: 48]، ولا شك أنه متوسط فيها، إذ قبله قريب من حزب، وبعده مثل ذلك.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ ، د، وملحق في هامش د.

واحترز بقيد التوسط عن المتطرف، وهو في آخرها: ﴿فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ﴾ [المائدة: 93] وليس مراده بالتوسط الاحتراز من مكتنفيه، إذ لم يقع قبله غيره، و لم يقع في كلام الناظم مثل هذا القيد فيما علمت، ولو قال:« **وأول**[1] **العقود حرف**» لجرى على النظائر.

**والثالث والرابع**: في الأنعام موضعان: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ﴾ [الأنعام: 145]. ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الأنعام: 165].

**والخامس**: في الأنبياء: ﴿وَهُمْ فِى مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: 102].

**والسادس**: في الشعراء: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِى مَا هَٰهُنَآ﴾ [الشعراء: 146].

**والسابع**: في سورة الواقعة: ﴿وَنُنشِئَكُمْ فِى مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة: 61].

**والثامن**: في النور: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ﴾ [النور: 14].

**والتاسع**: في الـــــــــــــــروم[2]: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [الروم: 28].

**والعاشر، والحادي عشر**: في الزمر موضعان: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: 3]، ﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِى مَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: 46].

ثم أخبر أن أبا عمرو نقل في المقنع الخلاف في الجميع، [وأن أبا داود نقل الخلاف][3] فيما عدى الذي في الأنبياء، و الذي في الشعراء.

ثم أمر بقطع كلمتي: ﴿فِى﴾ و ﴿مَا﴾ إحداهما من الأخرى في هذه المواضع الأحد عشر لكثرته فيها، وأشار بذلك إلى قول أبي عمرو في المقنع في باب المقطوع والموصول: «قال محمد بن عيسى: وعدّوا ﴿فِى مَا﴾ مقطوعة أحد عشر موضعا، وقد اختلفوا فيها فعدَّها، ثم قال: ومنهم من يصلها كلها، ويقطع التي في الشعراء: ﴿فِى مَا هَٰهُنَآ﴾، وروى محمد بن يحيي عن سليمان

---

[1] في ح:" من أول".

[2] في ح:" النور"، وهو خطأ.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

ابن داود عن بشر [ابن عمر عن][1] ابن معلى[2] قال: كنا إذا سألنا عاصما عن المقطوع والموصول قال: لا أبالي أقُطع ذا أم وُصل ذا إنما هو هجاء.

**قال أبو عمرو**: وأحسبه يريد المختلف في رسمه من ذلك دون المتفق عليه منه» انتهى[3].

وقال في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار:« في الشعراء في بعض المصاحف: ﴿ أَتُتْرَكُونَ فِيمَا هَٰهُنَآ ﴾ موصولة، وفي بعضها ﴿فِي مَا﴾ مقطوعة»[4] انتهى.

فتقديم أبي عمرو القطع في الأحد عشر موضعا، وذكره إياها في باب المقطوع، واستدراكه الخلاف فيها، وخلاف البعض فيما عدى الشعراء، مقتض كثرة القطع فيها.

**وقال في التنزيل**: عند قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ ما نصه: كتبوا هنا ﴿فِيمَا كَانُوا۟﴾ متّصلا، وكذا في جميع القرآن حاشا أحد عشر حرفا، فإن المصاحف اختلفت في تسعة منها، فكتبت في بعضها متصلة مثل هذا، وفي بعضها منفصلة بعد الأحد عشر.

**ثم قال**: اجتمعوا على الذي في الأنبياء، والشعراء، واختلفوا في التسعة الباقية»[5] انتهى.

[وزاد في مفصول الذي في البقرة، حين تكلم عليه في موضعه: «وكلا الوجهين حسن»[6]][7].

وقد جعل الشارح ضمير «اقطعهما»، لكلمتي: الأنبياء والشعراء، وما حللت به كلام الناظم أولا أنسب بكلام أبي عمرو، وأقرب إلى ما جرى به العمل من قطع الأحد عشر كلها[8].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[2] في المقنع:" معلّى".

[3] المقنع، ص 71-72.

[4] المقنع، ص 96.

[5] انظر مختصر التبيين، 2/197-198.

[6] مختصر التبيين، 2/292.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[8] انظر: دليل الحيران، ص 232، وسمير الطالبين، ص 93.

وأفهم تخصيص الناظم القطع بهذه المواضع الأحد عشر، أن ما عداها موصول، كما فهم ذلك من كلام أبي عمرو، وقد صرح به أبو داود كما[1] تقدم.

**الإعراب**: «في ما» مبتدأ، و«واحد وعشرة» خبر، ومنسرقه أي كلم في ما المقطوعة [أحد عشر، و«حذف» وصف المبتدأ للعلم به من كون الترجمة للمقطوع، ومن قوله بعد «كل قطعا»][2] و«في ما فعلن» مبتدأ، و«في البقرة» صفته، و«ثانيا» حال من ضمير الصفة، و«حرف» عطف على المبتدأ، و«وسط العقود» ظرف صفة في المعنى لحرف، لكنه قدم عليه فانتصب على الحال، و«معا» حال من «في ما»[3] مقدّر، وهو معطوف على المبتدأ، أي وكلمتا «في ما» الواقعتان في الأنعام معا، و«كل قطعا» جملة كبرى خبر عن المبتدأ، و«ما» عطف عليه، ورابطها الضمير الذي ناب عنه تنوين «كل»، أي جميعها، وألف «قطعا» للإطلاق، وهذا أقرب ما ظهر لي من محتملات إعراب هذا المحل، و«الأنبيا» مقصور مبتدأ، و«الشعرا» مقصور أيضا [عطف][4] عليه، و«وقعت» و«النور» و«الروم» معطوفات على المبتدأ، فهي مرفوعة، وجملة «وقعت» خبر المبتدأ، و«ما» عطف عليه، و«كذاك» حال من ضمير «وقعت»، [أعني الفاعل المستتر، أي وقعت هي أي الكلم الثلاث][5] مقطوعة، وبين «وقعت» في العروض، ومثله في الضرب الجناس المستوفى، و«مثلها الحرفان» خبر ومبتدأ، ويصح العكس، و«في الزمر» صفة الحرفان، و«خلف مقنع» مبتدأ ومضاف إليه، و«بكل» متعلق بـ«خلف»، أو بـ«يستطر»، وباؤه ظرفية، وجملة «يستطر»، أي يكتب، و«يقيد» خبر المبتدأ، [و«خلف تنزيل» مبتدأ ومضاف إليه، و«بغير الشعرا» خبر المبتدأ][6]، وباؤه ظرفية أيضا، و«الأنبيا» عطف على «الشعراء»، و«إذ» تعليل للقطع، وهي إما ظرف فتتعلق بـ«أقطع»، وإما حرف، وباقيه واضح.

**تتمة**[7]: سكت الناظم في هذا الباب عن كلمة ﴿أَن لَّوْ﴾، وكلمة ﴿ءَالِ يَاسِينَ﴾.

---

[1] في هـ ، د ، ز:" حسبما".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[3] في ز:" حال من في مقدر".

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[7] في د:" تنبيهان الأول".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

**أما الأولى**: فقال أبو داود في سورة الأعراف: «اعلم أن الوارد في كتاب الله عز وجل من كلمة ﴿أَن لَّوْ﴾ على الأصل ثلاثة مواضع: هنا: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: 100]، وفي الرعد: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: 31]، وفي سبأ: ﴿أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾ [سبأ: 14] ليس في القرآن غيرهن، وكلّها كتبت بالنون على الأصل، وسائرهن بغير نون على الإدغام[1]» انتهى.

ولعله إنما سكت عنه لقول التجيبي: إن ما ذكره أبو داود لم يتعرض له أبو عمرو، ولا غيره، ممن اطلعت على كلامه، ولا رأيت أحدا كتب: ﴿وَأَن لَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: 16] بغير نون، فهذا يدلّ على أن هذا يخالف ما عليه الناس، والله أعلم.

وإنما هي كلها بالنون، ولذلك تركوا ذكرها» انتهى.

وقد ذكرته في بيت وهو:

وعن أبي داود ألو وصلا ... في الجن والباقي بنون فصلا

وعلى ما ذكره أبو داود اعتمد الأستاذ إبراهيم الحاج، إذ يقول:

(أن لو) على الأصل بنون كتبا ... في الرعد والأعراف ثم في سبا

[وما عداه صله يا خليل ... هذا الذي صح عن التنزيل][2]

[فلم يجئ متصلا في الذكر ... إلا الذي في الجن فيما أدر][3]

---

[1] مختصر التبيين، 3/553-554.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من: ح ، هـ ، د، والمثبت من: ز، و لم أعثر على مصدر هذه الأبيات.

و[على][1] ما ذكره التجيبى اعتمد شيخ الجماعة الإمام ابن غازي، إذ يقول مجيبا له:

| | |
|---|---|
| مهـــلا عليـــك أيهـــا الأســـتاذ | فـــالحق مـــا لنـــا عنـــه[2] مـــلاذ |
| إن التجـــيبي أبـــا إســـحاقا | وعلمـــه قـــد طبـــق الآفاقـــا |
| [أنكـــر مـــا قـــال أبـــو داودا[3] | وقـــال فيـــه خـــالف المعهـــودا |
| و قـــال بـــالنون اكـــتبن الأربعـــا | فـــارجع إلى الحـــق تكـــن متّبعـــا][4] |

**وأما الثاني:** فقال أبو عمرو في الذكر الثامن عشر من المقنع بعد ذكر: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ عن أبي عبيد [ما نصه][5]: «وكتبوا في جميع المصاحف: ﴿عَلَىٰٓ ءَالِ يَاسِينَ﴾ [الصافات: 130] بقطع اللام من الياء»[6] انتهى.

و[نحوه][7] لأبي داود عن المصاحف[8]، وزاد:« أنه في قراءة غير نافع، وابن عامر: بكسر الهمزة، وسكون اللام[9] على النسب إلى إلياس»[10] انتهى.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـــ.

[2] في د تقديم وتأخير.

[3] في هامش د:" أنكر تفصيل أبي داود"، وفي ز كذلك.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د، والبيت الأخير ساقط من هـــ. وقد جرى العمل عند المشارقة على مـــــذهب أبي داود - أي بالإدغام والوصل -، وعند المغاربة على مذهب التجيبي، - أي بالقطع - ( بيان الخـــلاف، ق/42-ب، ودليل الحيران، ص 233، وسمير الطالبين، ص 91). و لم أعثر على مصدر هذه الأبيات.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[6] المقنع، ص 77.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من: ح، والمثبت من: هـــ ، د ، ز.

[8] في د:" جميع المصاحف".

[9] ووافقهم من العشرة: يعقوب.( النشر، 360/2، والإتحاف، 415/2 ).

[10] مختصر التبيين، 1042/4-1043.

يعني أن أصله في هذه القراءة (إلياسيّين) بياءين أولاهما مشددة للنسب، ثم خفف بحذفها، كما قيل به في: ﴿بَعۡضِ ٱلۡأَعۡجَمِينَ﴾ [الشعراء: 198]، وكأن الناظم إنما سكت عنه لمجيء الفصل فيه في قراءة نافع، وابن عامر على الأصل.

وإنما يكون مخالفا للخط القياسي في قراءة غيرهما بكسر الهمزة، وسكون اللام، إما على الوجه[1] المتقدم في التنزيل، وإما على أن (ياسين) اسم (إدريس)، عرف بالأداة، ولكن كسرت همزتها على الأصل المرفوض[2]، ولم تحذف وصلا[3].

وقد قرئ شاذا: ﴿**الياسين**﴾ بهمزة وصل مفتوحة، تسقط في الدرج على المعهود في همزة (الـ).

---

[1] في هـ ، د:" التوجيه".

[2] في هـ:" المفروض".

[3] انظر:اللآلي الفريدة 326/3، ومعاني القرآن للزجاج 312/4، والكشف لمكي 227/2-228، والمحتسب 403/2، وإعراب القرآن للنحاس، ص 740-741، ومختصر في شواذ القرآن، ص 128، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون 554/8-556.

# القسم الثاني:

# الكلمات التي كتبت موصولة على اللفظ

المكتبة الرقمية
للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

قال رحمه الله:

[422] القَـوْلُ فِـي وَصْـلِ حُـرُوفٍ رُسِـمَتْ عَلَـى وِفَـاقِ اللَّفْـظِ إِذْ تَأَلَّفَـتْ

تقدم الإيماء إلى أن هذه الترجمة عقدها الناظم لما خرج بسبب وصله عن الأصل الذي هو القطع، و لم يتنزل الوصل فيه منزلة الأصل، لقلة الموصول منه بالنسبة إلى المفصول.

وقد ذكر فيه أيضا ما ساوى موصوله مفصوله، وما اطرد وصل أفراده من المتعدّد، ومـا وصل من المتّحد، وما تردّد [بين الفصل و الوصل من جهة معناه][1]، وما تردّد بينهما من جهة ما تقتضي قواعد الرسم فيه.

فالأول: ما اشتملت[2] عليه الفصول الأربعة، عدا كلمتي: ﴿وَيْكَأَنَّ﴾.

والثاني: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ .

والثالث: [﴿مِمَّن﴾][3] و﴿إِمَّا﴾ و﴿نِعِمَّا﴾ و﴿كَأَنَّمَا﴾.

والرابع: ﴿رُبَمَا﴾.

والخامس: كلمتا: ﴿وَيْكَأَنَّ﴾، و﴿كَالُوهُمْ﴾ و﴿وَّزَنُوهُمْ﴾، و﴿مَهْمَا﴾.

والسادس: ﴿فِيمَ﴾ و﴿عَمَّ﴾ و﴿مِمَّ﴾ لاحتمال قطعها اعتبارا[4] بالأصل في (ما)، وهو وجود الألف، ووصلها اعتبارا بالحال، وهو التوحّد بعدمها.

وقد ذكر في هذا الباب خمسة فصول، اشتمل كل من الأول، والثاني، والرابع على نوع، والثالث على نوعين، والخامس على اثني عشر، وجميع ما اشتملت عليه الفصـــول متعـــدّد، إلا بعض[5] ما اشتمل عليه الخامس.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] في ح:" اجتمعت"، والمثبت من: هـــ ، د ، ز.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[4] في ح:" احتمالا"، والمثبت من: هـــ ، د ، ز.

[5] في هـــ:" بعض لفظ".

**الإعراب**: «على وفاق اللفظ» متعلق بـــ«رسمت»، و«على» فيه للاستعلاء [المجازي][1]، و«إذ» تعليل للوصل، وهو حرف أو ظرف[2] مضاف إلى «تألفت»، أي اجتمعت واتصلت فيه[3]، وباقيه واضح.

**قال**:

[423] فَأَيْنَمَا فِي الْبِكْرِ وَالنَّخْلِ فَصِلْ وَفِي النِّسَاءِ عَنْ سُلَيْمَانَ نُقِلْ

[424] وَعَنْهُ أَيْضًا جَاءَ فِي الأَحْزَابِ وَذَانِ لِلدَّانِي بِاضْطِرَابِ

[425] وَعَنْهُمَا أَيْضًا[4] خِلَافُ أُثِرَا فِي مَوْضِعٍ وَهْوَ الَّذِي فِي الشُّمَرَا

**هذا هو الفصل الأول** أمر فيه على جهة الإطلاق بوصل كلمة: [ ﴿أَيْنَ﴾ بكلمة][5] ﴿مَا﴾ في موضعين:

الأول في البقرة: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: 115].

واحترز [بقيد][6] المجاور للفاء من الواقع فيها غير مجاور للفاء، وهو: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا﴾[البقرة: 148]، [وقوله: في البكر، إيضاح، إذ لم يقع غيره][7].

والثاني في النحل: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾[النحل: 76].

ثم أخبر عن أبي داود بوصل الذي في النساء، وهو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: 78]، والذي في الأحزاب أيضا، وهو: ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا﴾ [الأحزاب: 61].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من: ح، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[2] في هـ:" حرف ظرف".

[3] " فيه" غير موجودة في ز.

[4] في د ، ز:" معا".

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ ، د، وملحق في هامش د.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر جامعة الأمير

وأن هذين لأبي عمرو الداني باختلاف، يعني بين المصاحف، وأن الشيخين رُوِي عنهما معا الخلاف بين المصاحف في الذي في الشعراء، وهو: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ O مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [الشعراء: 92 – 93].

وفهم من تعيينه هذه المواضع للوصل، أن ما عداها مقطوع، كالمحترز عنه بالفاء [في البقرة][1]، وكالذي في الأعراف: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ[2]﴾ [الأعراف: 37]، وفي الطول: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [غافر: 73].

**قال في المقنع**: «[قال محمد بن عيسى ﴿أَيْنَمَا﴾ موصولة[3] ثلاثة أحرف: في البقرة: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا﴾، وفي النحل: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ﴾، وفي الشعراء:][4] ﴿أَيْنَمَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾، وقد اختلفوا فيه، فمنهم من يَعُدّ التي في البقرة، والتي في النحل، والتي في النساء: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾، وفي الأحزاب: ﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا﴾.

وقال أبو حفص الخزاز: ﴿أَيْنَمَا﴾ موصولة: أربعة أحرف، فذكر الذي في البقرة، والنحل، والشعراء، والأحزاب»[5] انتهى.

ولا شك أن تخصيص محمد بن عيسى الثلاثة بالوصل، يقتضي قطع ما عداها، ومن جملته: الواقعان في النساء، والأحزاب، وكذا تخصيص أبي حفص الأربعة بالوصل، يقتضي قطع ما عداها، ومن جملته الواقع في [وكذا تخصيص البعض المشار إليه بقوله: فمنهم الثلاثة يقتضي قطع الواقع في][6] الشعراء، فتحصل الخلاف في الثلاثة، أعني التي في النساء والشعراء والأحزاب، وبقي

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[2] في ح ، هـ: "تعبدون".

[3] في د:" موصولا".

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[5] المقنع، ص 72-73.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من: ح ، هـ، والمثبت من: د ، ز.

الاثنان اللذان في البقرة [والنحل][1] على الوفاق، كما ذكر الناظم[2].

وأما أبو داود فعدّ الكلم الأربع الأول في كلام الناظم بالوصل، **ثم قال**: «واختلفوا في التي في الشعراء، ففي بعض المصاحف متّصلة مثل هذه الأربع، وفي بعضها منفصلة مثل سائر ما في[3] القرآن، [وقياس ما رويناه عن نصير النحوي صاحب الكسائي من قوله: كل ما في القرآن][4] من الجزاء معناه: (حيث ما)، فينبغي أن يكتب موصولا، وما كان من الاستفهام معناه: (أين الذي ؟)، ينبغي أن يكتب مقطوعا، يوجب أن يكون هذا الحرف الخامس الواقع في الشعراء، المذكور منفصلا غير متّصل، وينبغي أن تكون الأربعة المذكورة متصلة غير منفصلة، كما قدمنا»[5] انتهى.

وهذا النقل هو الذي عقده الناظم، وكأنه لم يتنبّه[6] لحكاية أبي داود الخلاف في الذي في الأحزاب، حيث تكلّم عليه في سورته قائلا: «والوصل أختار»[7].

**الإعراب**: فاء «فأينما» من لفظ القرآن، وهو مفعول مقدّم لـ«صل»، وفاء «فصل» فصيحة، وبه يتعلق المجرور قبله، ويحتمل تعلّقه بالاستقرار على أنه صفة «أينما»، ومرفوع «نقل» ضمير الوصل[8] المفهوم من قوله «صل»، و«[يتعلق] المجروران قبله، و«ذان باضطراب» جملة اسمية، والباء للمصاحبة، و«للداني» متعلق بمتعلق الخبر، و«عنهما [خلاف][9]» جملة اسمية مقدمة الخبر، و«جملة أثرا» في محل الصفة للمبتدأ، و«معا» حال ضمير التثنية، و«في موضع» متعلق بـ«أثرا»، وباقيه واضح.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من: ح، والمثبت من: هـ ، د ، ز

[2] وجرى العمل بالوصل في موضعي النساء والأحزاب، وبالقطع في موضع الشعراء.(دليل الحيران، ص 234، وسمير الطالبين، ص 93-94).

[3] في هامش د:" في البقرة".

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[5] مختصر التبيين، 199/2-201.

[6] في هـ:" ينبّه".

[7] مختصر التبيين، 1006/4.

[8] في ز:" الموصول".

[9] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

[10] ما بين المعقوفين ساقط من هـ

قال:

[426] فَصْلٌ: وَقُلْ بِالوَصْلِ بِيسَمَا اشْتَرَوْا ... وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو فِي الأَعْرَافِ رَوَوْا

[427] وَخُلْفُهُ لِابْنِ نَجَاحٍ رُسِمَا ... وَعَنْهُمَا كَذَاكَ فِي: قُلْ بِيسَمَا

**هذا هو الفصل الثاني**: أتى[1] فيه بالإخبار على جهة الإطلاق بوصل كلمة: ﴿بِيسَ﴾ بكلمة ﴿مَا﴾ المجاورة لـ﴿ٱشْتَرَوْاْ﴾، وهي في البقرة[2]: ﴿بِيسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: 90].

واحترز بالقيد عن الخالي عنه، نحو ما في البقرة أيضا، وهو: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ﴾ [البقرة: 102]. ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ﴾ [البقرة: 93].

ثم أخبر أن الشيوخ الذين أخذوا عن أبي عمرو المقنع، وأدوه بالوسائط إلى الناظم، وغيره، رووا فيه عن أبي عمرو الوصل في الأعراف، وهو: ﴿قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنۢ بَعْدِيٓ﴾ [الأعراف: 150]، وأن الخلاف في هذا [الذي][3] في الأعراف مقيد عن أبي داود، وأن الخلاف بين المصاحف عن الشيخين في ﴿بِيسَمَا﴾ الواقع بعد ﴿قُلْ﴾، وهو في البقرة أيضا كما تقدم[4].

[وفهم من تعيينه هذه المواضع للوصل، أن ما عداها مقطوع، نحو: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ في البقرة كما تقدم][5]، ﴿فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آية: 187] في آل عمران، ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: 62]، ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: 63]، ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: 79]، ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ﴾ [المائدة: 80] الأربعة في المائدة.

---

[1] في هـ، ز، وهامش د:" أمر".

[2] " في البقرة" الزيادة من: هـ ، د ، ز.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من: ح ، هـ ، والمثبت من: د ، ز.

[4] وجرى العمل بالوصل في موضعي الخلاف في البقرة والأعراف.( دليل الحيران، ص 235، وسمير الطالبين، ص 94).

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

وما أفاده الناظم منطوقا ومفهوما موافق لما ذكره الشيخان، فإن أبا عمرو ذكر في بـــاب الفصل والوصل عن محمد بن عيسى: الثلاثة بالوصل[1]، واستدرك خلاف المصـــاحف في: ﴿قُلْ بِيسَمَا﴾ [أي باب ما][2] اختلفت فيه مصاحف أهـــل الأمصـــار[3]، وزاد أبـــو داود [أي: ﴿قُلْ بِيسَمَا﴾][4]: «أن كلا منهما حسن»[5].

ثم قال أبو عمرو بعد ذكر الثلاثة: «وقال محمد بن عيسى في موضع آخر كل ما أوّله لام فهو مقطوع»[6] انتهى.

**الإعراب**: «بيسما اشتروا» مبتدأ، «بالوصل» خبره، والجملة محكي «قل»، و«رووا عن أبي عمرو في الأعراف» جملة فعلية، ومفعول «رووا» ضمير محذوف عائد على الوصل[7] المتقدم، و«خلفه رسم لابن نجاح» جملة [كبرى][8]، وضمير «خلفه» للواقع في الأعراف، و«عنهما» خبر لمبتدأ محذوف، أي الخلف، و«في قل بيسما» متعلق بمتعلق الخبر، ويحتمل العكس وهـــو أولى، [و يحتمل][9] أن يتعلق «في قل بيسما» بالخلف، فالخبر عنهما كالأول، و«كذلك[10]» على الثلاثة في محل الحال من ضمير الخبر.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] المقنع، ص 74.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] المقنع، ص 92.

4–ما بين المعقوفتين ساقط من د، وملحق في هامشها .

5–مختصر التبيين، 184/2 .

6–المقنع،ص 74.

7–في هـ :الموصول .

8–ما بين المعقوفتين ساقط من د،وملحق في هامشها.

9–ما بين المعقوفتين ساقط من هـ .

10–في هـ :و كذا ،وفي ز :كذلك .

قال:

[428] فَصْلٌ: لِكَيْلَا جَاءَ مِنْ ذَا البَابِ ... فِي الحَجِّ وَالْحَدِيدِ وَالأَحْزَابِ

[429] ثَانٍ وَعَنْ خُلْفٍ بِآلِ عِمْرَانْ ... وَبِاتِّفَاقٍ وَبِكَأَنَّ الحَرْفَانْ

**هذا هو الفصل الثالث** تعرّض فيه لنوعين مقدّما ﴿لِكَيْلَا﴾.

فأخبر على جهة الإطلاق بأن: ﴿لِكَيْلَا﴾ جاء من هذا الباب الذي هو باب الوصل، بمعنى أن كلمة: ﴿كَيْ﴾ وصلت[1] بكلمة: ﴿لَا﴾ في الحج، وهو: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾[الحج: 5]، وفي الحديد: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾[الحديد: 23]، وفي الأحزاب، وهو الثاني: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾[الأحزاب: 50].

واحترز بقيد الرتبة عن الأول فيها، وهو: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[الأحزاب: 37]، [ومع اختلاف المصاحف في آل عمران وهو: ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [آل عمران: 153]][2].

وفهم من تعيينه هذه المواضع للوصل، أن ما عدها مقطوع، كما في النحل: ﴿لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾[النحل: 70]، والأول في الأحزاب، وهو المتقدم محترزا عنه، وفي الحشر: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾ [الحشر: 7].

ثم أخبر على جهة الإطلاق أيضا، باتفاق المصاحف على وصل كلمتي: ﴿وَيْكَأَنَّ﴾، وهما في القصص: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ﴾، ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[القصص: 82].

**ونقل الناظم هنا موافق لما عند الشيخين، ففي المقنع: «قال محمد**[3]: **﴿لِكَيْلَا﴾ موصولة ثلاثة أحرف،فعد ما في الحج،والحديد،وثاني الأحزاب،ثم قال أبو عمرو: وقال محمد**

---

1-في هـ،د،ز:رسمت متصلة.
2-ما بين المعقوفتين ساقط من ح،والمثبت من :هـ،د،ز .
3-في د:محمد بن عيسى.

عن نصير في اتفاق المصاحف في آل عمران: ﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا﴾ [آل عمران: 153] موصولة، وكذلك رسمه الغازي بن قيس في كتابه»[1] انتهى.

ولما ذكر في التنزيل في آل عمران:« أن كل ما في القرآن من ﴿لِكَيْلَا﴾ فهو مقطوع إلا أربعة مواضع»، وعدّها[2].

قال: « هذه الأربعة لا غير موصولة في مصاحف أهل المدينة التي بينا كتابتنا عليها، واجتمعت عليها مصاحفهم فلم تختلف، وكذا في مصاحف أهل الكوفة، والبصرة، والشام، وبعض مصاحف أهل بغداد، إلا أنها اختلفت[3] في هذا الموضع وحده، أعني مصاحف أهل بغداد، والشام خاصة»[4] انتهى.

وقد فهم الناظم من تعيين محمد في النقل [الأول][5] الثلاثة دون الذي في آل عمران، وذكره بالوصل ثانيا، الاختلاف فيه[6]، كما فهمه أيضا فيه، من نص[7] أبي داود الإجماع[8] على مصاحف أهل بغداد والشام.

**تنبيه**: لم يحك الشاطبي في [الذي في][9] آل عمران [خلافا، إذ يقول:

**في آلِ عمرانَ][10]، والأحزابِ ثانِيَها ... والحجِّ [وَصْلًا][11] لِكَيْلَا والحديدِ جَرَى**[12]

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر بن عزوز
جامعة الأمير

[1] المقنع، ص 75.

[2] في د:" وعدهم".

[3] في كل النسخ :"اجتمعت"، والمثبت من مختصر التبيين.

[4] مختصر التبيين، 376/2.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[6] قال ابن معاذ الجهني:" والوجه في ذلك أن يكتب مقطوعا"، وعده المرصفي من المتفق على وصله – لعل ذلك لشهرة الوصل –، وجرى العمل بالوصل.(البديع لابن معاذ، ص 281، وهداية القاري، 444/2 ودليل الحيران، ص 236، وسمير الطالبين، ص 94).

[7] في هـ ، ز:" نص" وفي هامش د كذلك.

8–في هـ:الإجتماع .

9–ما بين المعقوفتين ساقط من د،وملحق في هامشها .

10–ما بين المعقوفتين ساقط من هـ.

11–ما بين المعقوفتين ساقط من د.

12–العقيلة،باب:لكيلا،ص 154.

وهو بناء منه على رد النقل الأول للثاني[1]، وقد سلّمه له الجعبري، ولكن الظاهر ما فهم الناظم، **إلا أن إطلاقه يشمل العقيلة، وهو غير مذكور فيها كما سبق.**

وأما النقل في ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ فقال في المقنع: «وكتبوا أيضا: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ في الموضعين في القصص بوصل الياء بالكاف، قاله لنا محمد [عن][2] ابن الأنباري»[3] انتهى.

ومثله لأبي داود[4].

**قال الجعبري:** «فصل[5] أبو عمرو الوصل، واحترز به عن وصل الكاف بالهمزة، لأنهما وإن اشتركا في التركيب، فقد ارتفعت شبهة الثاني بالتوحد»[6] انتهى.

ومعناه أن أبا عمرو فسّر الوصل باتصال الياء بالكاف، إذ هذا هو الآتي على خلاف الرسم القياسي، وإنما احتاج إلى تفسيره رفعا لتوهّم أن المراد بالوصل [وصل][7] الكاف بالهمزة، لأن هذا وإن كان اتصالا [أيضا][8]، فإنه لتوحد الكاف[9]، لا يحتاج إلى التنبيه عليه، لموافقته الرسم القياسي، وهذا إنما يتمشّى على قول الخليل وسيبويه فيه[10]، أن: (وَيْ) اسم فعل، كـ(صَهْ) و(مَهْ)، ومعناه: (أَعْجَب).

**قال الخليل:** وذلك أن القوم قدموا فقالوا متندِّمين على ما سلف منهم: (وَيْ) ، وكل من قدم فأظهر ندامته قال: (وَيْ)، وكاف (كأنَّ) هي كاف التشبيه الداخلة على: (أَنَّ)، إلا أنها

---

[1] في د:" والثاني".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من ح، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[3] المقنع، ص 76. وانظر:( إيضاح الوقف والابتداء، ص 219).

[4] مختصر التبيين، 974/4.

[5] في هـ ، د ، ز:" فسر".

6-الجميلة،ق /174 -ب.

7-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

8-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ.

9-في د:الكتاب .

10-فيه ليست في د.

**جردت هنا منه فصارت** (كَأَنَّ) [للتحقيق كما في الحديث: «**كأنك بالدنيا لم تكن، وبـــالآخرة لم تزل**[1]»

ومنه ما أنشد سيبويه:

ويكأن[2] من يكن [له][3] نشب[4] يُحْـــ  بَبْ ومن يَفْتقر يعش عَيشَ ضرٍّ[5]

وفيه ثلاثة أقوال أخر:

أحدها: للأخفش أن: (وَيْ) اسم فعل، والكاف حرف خطاب، و(أَنَّ) علـــى إضـــمار اللام. والمعنى: (**أعجب لأن الله**)، أو على إضمار: (**اعلم**).

ثانيها: للكسائي، ويونس، وجماعة: أن أصله: (**ويلك**[6]) فالكاف ضمير مجرور، وهـــي كلمة (تحزن) حذفت منها اللام على غير قياس، وفتحت اللام[7] بعدها بتقدير: (اعلم).

**ثالثها**: لأبي زيد وجماعة: أن ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ بجملته لفظ واحد معناه: (**ألم تر**)[8].

فعلى القول الأول من الأقوال الأربعة، يكون الأصل فيه فصل (وَيْ) من (كَأَنَّ)، ولمجيئه على خلاف الأصل نبّهوا عليه[9]، ولم ينبّهوا على وصل الكاف بـــ(أنّ)، إذ هو وارد على الأصل في الحرف الإفرادي، كما تقدم.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

---

[1] لا يصح رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويعزى لعمر بن عبد العزيز وغيره. ينظر: كشف الخفاء، 128/2، وموسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة، 268/7.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـــ.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[4] النشب: هو المال. انظر: ( لسان العرب، 4420/6).

[5] الشاهد لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب 404/6، 408، 410، والكتاب 154/2-155، ولنبيه بـــن الحجاج في لسان العرب 4944/6، وبلا نسبة في الجنى الداني، ص 353، وشـــرح المفصـــل 76/4، والمحتســـب 155/2.

[6] في هـــ:" ويك".

7-في هـ ،د،ز :(أن).

8-انظر (الكتاب، 154/2 - 155،وشرح المفصل، 76/4 ،وخزانة الادب، 404/6 ،والصاحبي،ص 176-177،والجني الداني،ص 352- 353،ولسان العرب، 4944/6 ).

9-في ح:(به)،والمثبت من :هـ ،د،ز.

وعلى القول الثاني والثالث: يكون الأصل فيه [فصل كلمة: (وَيْلك) من كلمة: (أَنَّ)، ولو][1] نبّهوا[2] على أحد هذين[3] لنبّهوا على وصلها أيضا، لمجيء ذلك على خلاف الأصل، على أنه لا منافاة بين نصهم على وصل (وَيْ) بـ: (كَأَنَّ)، وبين القول الثاني والثالث[4].

**الإعراب**: «لكيلا جاء» جملة كبرى، و«من ذا الباب» حال من فاعل «جاء»، و«من» للتبعيض، و«في الحج» متعلق بـ«جاء»، و«ثان» خبر مبتدأ محذوف، أي: وهو ثان، و«آل عمران» عطف على «الحج»، وباؤه ظرفية أعيدت في المعطوف[5] [توكيدا][6]. و«عن خلف» حال من الجائي في آل عمران، و«ويكأن» مبتدأ، و«الحرفان» بدل منه، وخبره محذوف يدل عليه خبر ما قبله، تقديره: جاء من ذا الباب، أو موصول، وبه يتعلق بـ«اتفاق».

**وسبك البيتين**: لكيلا أتى موصولا في الحج، والحديد، والأحزاب، وهو الثاني فيها، وفي آل عمران صادر عن[7] خلاف، وويكأن الكلمتان[8] موصولتان باتفاق.

**قال:**

[430] فَصْلٌ وَصِلْ أَلَنْ مَعًا فِي الكَهْفِ ... وَفِي القِيَامَةِ بِغَيْرِ خُلْفِ

[431] كَذَاكَ فِي المُزَّمِّلِ الوَصْلُ ذُكِنْ ... فِي مُقْنِعٍ عَنْ بَعْضِهِمْ وَمَا شُمِنْ

**هذا هو الفصل الرابع**: أمر فيه على[9] الإطلاق بوصل كلمة: ﴿ أَن ﴾ المفتوحة الهمزة، الساكنة النون، بكلمة: ﴿ لَّن ﴾ في الكهف، وفي القيامة جميعا، وهما: ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: 48]، ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: 3]، دون خلاف بين المصاحف فيهما.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[2] في هـ ، ز:" بنوا".

3–في هامش د:هذين الوجهين.

4–في د: والثالث الجناس، وهي مقحمة .

5–في د :المعطوفات.

6–ما بين المعقوفتين ساقط من د ،وملحق في هامشها.

7–في ز:على .

8–في ح : الحرفان ،والمثبت من :هـ ،د ،ز .

9–في هـ ،د :مع .

ثم أخبر عن أبي عمرو: أن بعضهم ذكر الوصل في الذي في المزمل، وهو: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل: 20]، ولكنه غير مشتهر.

وأفهم تعيينه المواضع الثلاثة للوصل، أن ما عداها مقطوع، نحو: ﴿أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [البلد: 5].

**قال في المقنع** بعد أن ذكر موضعي الكهف، والقيامة: «وما سوى ذلك بالنون، وقاله حمزة، وأبو حفص الخراز، وقال محمد بن عيسى مثلهم[1].

وقال بعضهم في المزمل: ﴿أَلَّن تُحْصُوهُ﴾.

وذكره الغازي ابن قيس في كتابه بالنون»[2] انتهى.

ولما ذكر أبو داود موضعي[3] الكهف، والقيامة قال: «لا غيرهما، وما سوى ذلك فهو بالنون»[4].

**تنبيه: معنى وصل** ﴿أَن﴾ بـ: ﴿لَّن﴾ تنزيل الكلمتين منزلة الكلمة الواحدة، وقاعدة المدغمين في كلمة: الاكتفاء بصورة المدغم فيها بحيث لا تعلم منا نون[5]: ﴿أَن﴾، وهذا من الوصل التقديري، وقد تقدم مثله في ﴿أن لا﴾[6] ويأتي مثله في خمس كلمات من البيتين بعده.

**الإعراب:** «الوصل ذكر» جملة كبرى، و«كذاك»، و«في المزمل» حالان من مرفوعي[7] «ذكر»، ويبعد تعلق في المزمل [بذكر][8]، لأن ذلك الظرف إنما هو للوصل، لا لذكر الوصل، و«في مقنع»، و«عن بعضهم» متعلقان بـ«ذكر»، وباقيه واضح.

---

[1] في هـ ، د:" مثله".

[2] المقنع، ص 70-71. وجرى العمل بالقصع في موضع المزمل.( دليل الحيران، ص 236، وسمير الطالبين، ص 91، و المنح الفكرية ،ص 70،و الرحيق المختوم، ص 30.

3-في د:موضع.

4-مختصر التبيين، 810/3 .

5-في د:نونان وهذا .

6-انظر:ص 1092- 1093.

7-في هـ ،د :مرفوع .

8-ما بين المعقوفتين ساقط من د، وملحق في هامشها.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

قال:

[432] فَصْلٌ وَزِنَمَا وَمِمَّنْ فِيمَ ثُمْ ... أَمَّا نِمَمَّا عَمَّ صِلْ وَبَيْنَؤُمْ

[433] كَالْوهُمُ أو وَزِنُوهُمْ مِمَّ ... خُلِقَ مَمْ كَأَنَّمَا وَمَهْمَا

هذا هو الفصل [الخامس][1]: تعرّض فيه لاثني عشر نوعا، فأمر بوصل كلمة: ﴿رُبَ﴾ بكلمة ﴿مَا﴾ الزائدة، وقيل هي نكرة موصوفة[2]، وهي في الحجر: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: 2].

وبوصل كلمة: ﴿مِنْ﴾ الجارّة، بكلمة: ﴿مَنْ﴾ بفتح الميم، نحو: ﴿مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 114]، ﴿مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ﴾ [الأنعام: 21]، ولا يبعد أن يكون سبب وصلهما الفرار من اجتماع مثلين.

وبوصل كلمة: ﴿فِي﴾ بكلمة: ﴿مَا﴾ الاستفهامية، وذلك في النساء: ﴿قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ﴾ [النساء: 97]، وفي النازعات: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: 43]، وذلك لتوحد ﴿مَا﴾ بحذف ألفها عند اتصال ﴿فِي﴾ بها.

[وبوصل كلمة ﴿أَمْ﴾ بكلمة ﴿مَا﴾، وذلك[3]] في الأنعام: ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: 143،144] موضعان، وفي النمل: ﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: 59]، ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: 84].

ولا يخفى أنه لا مدخل هنا لنحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ﴾ [الضحى: 9]، ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ﴾ [الضحى: 10].

وبوصل كلمة: ﴿نِعْمَ﴾ بكلمة ﴿مَا﴾، وذلك في البقرة: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: 271]،وفي النساء : ( نعما يعظكم به ) المساء: 58.

---

مابين المعقوفتين ساقط من:ح ،والمثبت من:هـ ، د، ز .

2–في هـ :موصولة .

3–ما بين المعقوفتين في موضعه محو في هـ .

وبوصل كلمة ﴿عَنْ﴾ بكلمة ﴿مَا﴾ الاستفهامية في التساؤل[1]: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: 1]، وذلك لما تقدم في: ﴿فِيمَ﴾.

وبوصل كلمة: ﴿يَابْنَ﴾ بكلمة: ﴿أُمَّ﴾ في طه: ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾ [طه: 94]، واحترز بقيد (يا) عن الخالي عنها، وهو في الأعراف، وقد تقدم قطعه.

وبوصل كلمتي: ﴿كَالُوا﴾ و﴿وَزَنُوا﴾ بكلمتي: ﴿هُمْ﴾ في المطففين: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: 3]، ومعنى الوصل في هذين[2]: ترك رسم الألف الدالة على الانفصال بعد الواو.

وبوصل كلمة: ﴿مِنْ﴾ بكلمة: ﴿مَا﴾ الاستفهامية في الطارق: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: 5]، وذلك لما تقدم في: ﴿فِيمَ﴾ أيضا، وليس غيره[3].

فَذِكْرُ: ﴿خُلِقَ﴾ ليس قيدا، بل احتراس، لرفع توهّم إرداة وصل: ﴿مِمَّا﴾ مطلقا في جميع ما لم يتقدم قطعه، حيث اقتضت القافية وجود ألف الإطلاق، ولما لم يكن: ﴿فِيمَ﴾، و﴿عَمَّ﴾ محلا لزيادة الألف، لوقوع الميم فيهما أول وتد: (مفعلن)، لم يحتج فيهما إلى إيضاح.

وبوصل كلمة: ﴿كَأَنَّ﴾ بكلمة: ﴿مَا﴾ حيث وقع نحو: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: 125]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾ [الأنفال: 6].

وبوصل كلمة: ﴿مَهْمَا[4]﴾ في الأعراف: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: 132].

وإذ فرغتُ من حل كلام الناظم فلنرجع إلى ما يحتاج إليه من النقل.

---

1-تسمى سورة عم وسورة النبا وسورة التساؤل وسورة المعصرات والمشهور الأولان. انظر:الإتقان في علوم القران 73/1، وروح المعاني 2/30 .

2-في د:هذين الكلمتين.

3-في هـ ،د ،ز :ولم يقع غيره .

4-في د: كلمة مه بكلمة ما .

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

أما ﴿ رُبَمَا ﴾ فقد ذكره أبو عمرو بالوصل عن[1] جميع المصاحف في فصل ﴿أَيْنَمَا﴾[2]

[و لم أعثر عليه في مختصرات من التزيل][3].

وأما ﴿مِمَّنِ ا﴾[4] ففي المقنع: «لا خلاف في شيء من المصاحف في وصله وحذف النون منه»[5] انتهى.

فقوله: «وحذف النون منه»، هو عطف تفسير على ما قبله.

وأما ﴿ فِيمَ ﴾ و﴿عَمَّ﴾ و﴿ مِمَّ ﴾، فقال في التنزيل عند قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ ﴾ « هو بالميم إجماع من المصاحف والقراء، وكذا ﴿عَمَّ﴾، و﴿ فِيمَ أَنتَ﴾، و﴿ مِمَّ خُلِقَ ﴾، وأصلها: ﴿عما﴾ و﴿فيما﴾ و﴿مما﴾ و﴿ما﴾ في موضع خفض باللام - يعني في ﴿فلم(6)﴾-، وحذفت الألف، فرقا بين الاستفهام والخبر، وخص الاستفهام بالحذف دون الخبر لكثرة دوره، والوقف في ذلك كله - لمن انقطع نفسه - على الخط بإسكان الميم، لجميع القرّاء، إلا ما روينا عن أبي بكر[7] من طريق أبي بزة عن أصحابه عنه، أنه كان يقف بزيادة هاء بعد الميم، إرادة بيان حركة الميم»[8] انتهى المقصود منه.

فقوله: « والوقف في ذلك... إلى آخره»، هو كالصريح في وصل الأنواع الثلاثة، ولم يذكر في المقنع إلا نوعي ﴿ مِمَّ ﴾ و﴿عَمَّ﴾ فقال: «وكذلك كتبوا: ﴿مِمَّ خُلِقَ ﴾ أي بالوصل»[9] انتهى.

---

[1] في د:" فيه".

[2] المقنع، ص 73.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ ، د، وملحق في هامش د.

[4] في د:" مم".

5-المقنع،ص 69.

6-في هـ:فيم.

7-في ح،هـ،ز: أبي بكرة،وفي :د :أبي داود، والكل تصحيف، والصواب:ابن كثير.مختصر التبيين، 182/2.

8-مختصر التبيين، 182/2 - 183.

9-المقنع،ص 69.

ثم قال: « فأما قوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ فموصولان بلا خلاف»[1] انتهى.

ولم يذكر نوع: ﴿فِيمَ﴾ اكتفاء بمفهوم تعيين المواضع التي قطعت فيها ﴿في ما﴾، كما اكتفى الشاطبي بذلك المفهوم فيه وفي: ﴿عَمَّ﴾، ولم يصرح إلا بنوع: ﴿مِمَّ﴾ فقال:

«مِمَّنْ جَمِيعًا فَصِلْ وَمِمَّ مُؤْتَمِرَا»[2]

وقد جوّز الجعبري كون (جميعا) حال من ﴿مِمَّن﴾ و﴿مِمَّ﴾ معا، حتى يشمل ﴿مِمَّ﴾[3] كل حرف [جر][4] دخل على [ما][5] الاستفهامية نحو: ﴿عَمَّ﴾ و﴿فِيمَ﴾.[6]

وأما ﴿أَمَّا﴾ ففي التنزيل: «وكتبوا: ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ﴾ بميم واحدة بعدها ألف على الإدغام، واجتمعت على ذلك المصاحف فلم تختلف، ومعناه: (الذي اشتملت)[7].

وقال في النمل: «كتبوا: ﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ على الإدغام»[8] انتهى.

وذكر في المقنع بسنده إلى ابن الأنباري أنه قال: « قوله عز وجل: ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ﴾ [في المصاحف][9] حرف واحد، معناه: (أمّ التي اشتملت)[10] انتهى.

وقال الشاطبي:

«وأمَّا فَصِلْ بالفَتْحِ قَدْ دُبِرَا»[11].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

---

[1] المقنع، ص 71.

[2] العقيلة، ص 152.

[3] في هـ:" ممن".

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

6-الجميلة،ق/ 164-ب.

7-مختصر التبيين، 520/3.

8-مختصر التبيين، 954/4.

9-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ.

10-المقنع،ص 71،وانظر:إيضاح الوقف والابتداء،ص 195.

11-العقيلة،ص 152.

**قال الجعبري** بعد أن سرد نص المقنع المتقدم: «قوله:« حرف واحد»، أي موصول، ثم قال: «ومقتضى نصه[1] حصره فيه، وليس كذلك، وأكّد لبسه [قوله: حرف واحد، إذ يحتمل موضع][2] واحد، وإن حمل تفسيره بالموصولة على عمومه قياسا خرج عنه الاستفهامية، فلهذا قال:- يعني الشاطبي-: «قد نبرا»، أي: أسند عمومه، فلا يحمل قول الأصل على الخصوص»[3] انتهى.

**وقال الشارح**[4]: « حمل بعض الناس كلام الحافظ على قطع: ﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وليس بشيء، ولهذا أطلق الشاطبي في العقلية»[5] انتهى.

والحاصل أن أبا عمرو ذكر موضعي الأنعام فقط، وأبو داود ذكرهما، والأول في النمل فقط، وسكتا معا عن ثاني النمل: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: 84]، فعهدته على الناظم، [كما][6] أن عهدة أوّل النمل أيضا عليه بالنسبة إلى أبي عمرو، ولعله عثر على ذلك، ولم نعثر عليه.

وأما ﴿نِعِمَّا﴾ **ففي المقنع** بسنده إلى خلف قال: «قال الكسائي: ﴿نِعِمَّا﴾ حرفان، لأن معناهما: ( نعم الشيء )، قال: وكتبا[7] بالوصل»[8] انتهى.

**وفي التنزيل:**« ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ كتبوه هنا وفي النساء: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾، موصولا»[9] [انتهى.

---

[1] في هـ:" نصره".

[2] ما بين المعقوفين في موضعه محو في هـ.

[3] الجميلة، ق/167-ب.

[4] في د:" والحاصل".

5-التبيان،ق /324 -أ.

6-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

7-في د:وكتبا معا.

8-المقنع،ص 73.

9-مختصر التبيين، 310/2 - 311.

وأما ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ ففي المقنع في باب المقطوع والموصول: «وكتبوا [﴿يَبْنَؤُمَّ﴾][1] بالوصل كلمة واحدة][2] »[3]، وفي باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار في طه: « وكتبوا ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [موصولة][+] ليس بينهما[5] ألف»[6] انتهى.

قال **الجعبري**: « بيّن أبو عمرو بالواو أنها رسمت بها، ورفع بقوله: «ليس بينهما ألف»، تلك الشبهة، وقوله: «موصولة» ذكره ظنا[7]، لأنه قال في باب المقطوع والموصول، فساق كلام أبي عمرو المتقدم، ثم قال:« فذكره أولا باعتبار الوصل، وثانيا باعتبار الواو، وهذه أربع كلمات[8] حذفت الرابعة، ورسمت الثلاثة واحدة تقدم حذف [ألف][9] ﴿يَا﴾، وبقيت همزة ألف: ﴿ابْنَ﴾ كما نص عليها[10] سابقا، ورآها الشارح في الشامي، فاتصلت بالياء[11]، واتصلت النون بواو همزة ﴿أُمَّ﴾»[12] انتهى.

وهو صريح في ثبوت همزة الوصل خلاف قول التنزيل: « وكتبوا: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ كلمة واحدة متصلة على خمسة أحرف، على وجه الاختصار»[13] انتهى.

**وقد نص اللبيب**: على ذهاب ألف: ﴿ابْنَ﴾ راسا، قال:« وبذهابها وجب الاتصال»[14] انتهى.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[2] ما بين المعقوفين من قوله:" انتهى. وأما يبنؤم..." ساقط من ز، وملحق في هامشها.

[3] المقنع، ص 76.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د، ملحق في هامشها.

[5] في د ، ز:" ليس بين النون والواو ألف".وهو الذي في المقنع المطبوع.

[6] المقنع، ص 86.

[7] في هـ:" هنا"، وفي د ، ز:" ضمنا"..

[8] وهي ياء النداء وثلاث مضافات، وهي: (ابن) و(أم) وياء المتكلم المحذوفة.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من هـ، وفي د:" الألف"..

10-في هـ:عليه .

11-في ح:بالواو،والمثبت من :هـ،د،ز .

12-الجميلة،ق /140 -أ،وانظر:الوسيلة،ص 367.

13-مختصر التبيين، 852/4 .

14-الدرة الصقلية،ق /75 -أ .

وهو صحيح نظرا إلي أن وصل الكلمتين أو الكلم هو عبارة عن تنزيل المجموع منزلة الكلمة المتحدة،وإعطائه حكمها ك ﴿ألا﴾ و﴿ألن﴾ بفتح الهمزة فيهما.

تنبيه:قدم الناظم أن همزة ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ كتب واو على مراد الاتصال،وأن همز ﴿حِينَئِذٍ﴾ و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ كتب ياء لذلك،ثم إنه ذكر هنا وصل ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾، وسكت عن الأخيرين تبعا لأبي عمرو[1] حيث [نص] في باب الهمزة على الثلاثة[4]، وذكر في باب المقطوع والموصول: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ فقط،وقد قيل أن ذكر الناظم ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ هنا لإفادة اتصال الياء بالباء،وحذف همزة الوصل لا لإفادة اتصال النون بصورة الهمزة،لتقدمه[5] في فصل الهمز،دليله عدم ذكره هنا لـ: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾، حيث تقدّما هناك» انتهى.

وهو غير بعيد في النظر، ويمكن [حمل قول المقنع][6]: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ﴾ موصولة على وصل الجميع، وقوله:« ليس بين النون والواو ألف »، تفسير لبعض ما أريد من الاتصال، [ويؤيد هذا المعنى مطابقة نقل أبي داود][7].

وأما ﴿كَالُوهُمْ﴾، و﴿وَزَنُوهُمْ﴾ [ففي المقنع: «وكتبوا: ﴿كَالُوهُمْ أَو وَزَنُوهُمْ﴾][8] موصولين من غير ألف بعد الواو، قاله لنا الخاقاني عن أحمد بن على عن[9] أبي عبيد»[10] انتهى.

---

[1] في ز:" وإعطائها".

[2] في د:" كذلك".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] انظر: ص 899.

[5] في هـ:" المتقدمة".

6-ما بين المعقوفتين ساقط من د، ملحق في هامشها.

7-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ، د ،وملحق في هامش د.

8-ما بين المعقوفتين ساقط من د.

9-في هـ:بن .

10-المقنع،ص 77.

وحكي في التنزيل إجماع المصاحف علي ذلك،قال «ومعناه: (كالوا لهم أو وزنوا لهم)، **فحذفت الام،وأوقع الفعل علي** (هم)، فصار حرفا واحدا، والعرب [تقول][1]: ( **كلتك طعاما كثيرا،وزنتك** مالا عظيما)، **بمعني**: ( **كلت لك وزنت لك** )[2]؛ **انتهى.**

**قال السفاقسي**: «فضمير [(هم)][3] في هذا في موضع نصب تعدّى إليه الفعل، وهو: (كالوا) بنفسه بعد حذف اللام، والمفعول الذي يتعدى إليه بنفسه، وهو المكيل والموزون **محذوف**، وقال عيسى وحمزة: (هم) **ضمير رفع مؤكد لضمير فاعل** (كالوا) وهو الواو، فعلى هذا المكيل والموزون له محذوفان»[4] انتهى.

وباعتبار تطرق **الإعرابيين** **فيه لملزوم أحدهما للاتصال،والاخر** للانفصال، نص الناظم كغيره على وصله، وقد تقدم الكلام عليه عند قوله: «وزيد **بعد فعل جمع كاعدلوا**[5]»[6]، وبهذا يجاب عن وجه اختصاصهما بالذكر دون ما شابههما مما اتصل فيه [الفعل][7] المسند إلى ضمير الجماعة بضمير مفعول نحو: (فهزموهم)، و(اقتلوهم)، و(لا تقتلوهم).

وأما ﴿**كَأَنَّمَا**﴾ ففي المقنع: «كتبوا في جميع المصاحف: ﴿**كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ**﴾، و﴿**كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ**﴾، و﴿فَكَأَنَّمَا﴾ [حَرَّمَ] وشبهه من الخط موصولًا حرفا واحدا»[8] انتهى.

ولم يذكره الشاطبي اكتفاء بما عين من مقطوع، إنما قال الجعبري:« لأن (كأنَّ) هي (أنَّ) زيدت عليها الكاف، وقد حصر[9] قطعها مطلقا في ثلاثة مواضع، فبقي غيرها موصولا وهذا منه»[10] انتهى.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] مختصر التبيين، 1278/5.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[4] المجيد في إعراب القرآن المجيد للسفاقسي، ق/722/5-723.

[5] " كاعدلوا"، الزيادة من د.

[6] عند البيت:345، انظر ص 1001 وما بعدها.

7-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ .

8-المقنع،ص 74.

9-في هـ،د،ز:خص .

10-الجميلة،ق /170 -ب .

المكتبة الرقمية لعلوم القرآن الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

وأما ﴿مَهْمَا﴾ ففي المقنع: «هو موصول في جميع المصاحف»[1] **إنتهى.**

**وعبارة التنزيل:** «كتبوه موصولا كلمة واحدة»[2] انتهى.

واعلم **أن النحويين في** ﴿مَهْمَا﴾ ثلاثة أقوال:

**أحدها: أنه اسم شرط** بسيط غير مركب، واختاره ابن هشام في مغنيه.

**ثانيها: أنه مركب من (مه) و(ما)**[3] الشرطية.

**ثالثها: أنه مركب من (ما)** الشرطية و**(ما)**[4] الزائدة[5] مع **بعض ادوات الشرط،ولكن** أبدلت الألف الأولى هاء دفعا للتكرار[6].

**فعلى القول الأول:** يكون التنبيه [على وصله، كالتنبيه][7] على [وصل][8]: ﴿كَالُوهُمْ﴾ أعني أنه لتعيين[9] أحد احتماليه، ورفع الآخر لا أنه من الألفاظ التي الأصل[10] فيها الفصل، ولكنها وصلت على خلافه.

---

[1] المقنع، ص 73.

[2] مختصر التبيين، 566/3.

[3] في د:" من ما وأما".

[4] في د:" وأما".

[5] في هـ:" الشرطية المزيدة"، وفي د:" المزيدة".

[6] انظر:(مغني اللبيب، 362/1-365، وإعراب القرآن للنحاس، ص 352، وإيضاح الوقف والابتداء، ص 193-194،ومعاني القران للزجاج، 2/ 369.

7-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ .

8-ما بين المعقوفتين ساقط من د،ملحق في هامشها.

9-في هـ:شرط لتعيين .

10-في ح: الوصل ،والمثبت من :هـ،د،ز .

وعلى القول الثاني والثالث: **يكون الأصل فيه الفضل،ولكنه وصل كغالب ألفاظ هذا الباب**

تنبيه: لم يذكر**الناظم في هذا الباب وصل**﴿ إن ﴾[2]**المكسورة الهمزة،الساكنة النون بكلمة:** [﴿ لَا ﴾][3]، نحو: ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ ﴾ [التوبة: 39]. ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ ﴾ [التوبة: 40].

وقد نص أبو داود في: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ ﴾ **أنهم كتبوه** على الإدغام[4].

**الإعراب**: «ربما» مفعول «صل»، **وشدد باء** «ربّ» على قراءة غير نافع، وعاصم، لإقامة الوزن، والألفاظ بعده[5] إلى: «مم خلق» **عطف عليه بحذف** العاطف من جلّها، ومع[6] **ظرف** في محل الحال من معمول «صل».

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

[1] في هـ:" البيت".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

3-ما بين المعقوفتين ساقط من هـ .

4-مختصر التبين، 3/ 623.

5-في هـ بعدها

6-في ح:وهو ،المثبت من :هـ،د،ز .

# الباب الحـــــادي عشر

## هاءات التأنيـــــــث المرسومـة بالتاء

قال:

[434] وَهَاكَ مَا لِلْهَاءِ أَضَفْتَا ... مِنْ هَاءِ تَأْنِيثٍ وَخُصَّ بِالتَّا

لما فرغ من الكلام [على][1] المقطوع والموصول، أعقبه كأبي عمرو، وتابعه بالكلام على ما أضيف إلى ظاهر من اسم ذي هاء تأنيث، ورسم بالتاء، وذلك للمناسبة بينهما في ظهور أثر كل منهما وقفا، وإن كان هذا الباب نوعا من البدل، اعتبارا بالوقوف بالهاء في الجملة، وتسمى هذه الهاء تاء تأنيث أيضا، واختلف أيهما الأصل؟

**فقال سيبويه والفرّاء**: أصلها في الاسم الموحّد التاء، لجريان الإعراب عليها، وثبوتها في الوصل[2] [الذي هو الأصل][3]، ولثبوتها في الفعل[4].

**وقال ابن الأنباري**: (طيء) تقول في الوقف: «هذه جاريتْ وامرأتْ»، فإثباتها في الحالين دليل الأصالة، وجعلت في الوقف هاء، فرقا بينها وبين [﴿عِفْرِيتٌ﴾ و﴿مَلَكُوتَ﴾.

**وقال ابن كيسان**: فرقا بينها وبين][5] الفعل.

**وقال ثعلب، وجماعة من الكوفيين**: أصلها الهاء.

**قال بعضهم**[6]: وربما قال الفرّاء بهذا، وذلك للفرق بين النوعين، وجعلت تاء في الوصل، لتقوى على تحمّل الإعراب، من حيث كانت الهاء ضعيفة تشبه حروف العلة، لخفائها، فقلبت حرفا يناسبها في الهمس، ويفارقها في أنه أقوى منها بالشدّة[7].

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[2] في ح ، هـ :"الأصل"، والمثبت من د ، ز.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] انظر: الكتاب، 4/166-167.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[6] هو أبو محمد سلمة بن عاصم كما في إيضاح الوقف والابتداء، ص 165..

[7] انظر التبيان لابن آجطّا، ق/325، والوسيلة، ص 441-442، والقصد النافع، ص 307-308، واللآلي الفريدة، 1/515-516، والوقف والابتداء، ص 165، والجواهر المضية على المقدمة الجزرية، ص 424-425.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وقد أخرج الناظم [منها][1] بتسميتها[2] [هاء][3] تأنيث: التي في جمع المؤنث كـ: (جنات عدن)، وفي الفعل كـ: (قامت)، إذ الموجود فيهما تاء لا هاء، كما خرج الفعل أيضا بقيد الإضافة.

واحترز [بقيد][4] المضاف عن غير المضاف، لتعيّن رسمه [بالهاء، إلا ما[5] يذكره في: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾، وبكونه مضافا إلى ظاهر من المضاف[6] إلى ضمير، لتعيّن رسمه][7] بالتاء، وإنما اختص المضاف إلى الظاهر برسم بعضه هاء، دون المضاف [إلى ضمير، لظهور الانفصال في الأول دون الثاني، إذ ليست تاؤه محل وقف.

وقد اختص أيضا برسم بعضه تاء، دون غير المضاف][8]، لتأيد مراعاة الاتصال فيه بسبب الإضافة.

وقد استفيد من الترجمة أن ما لم يذكر أثناءها من هاءات التأنيث مرسوم بالهاء، وهو كذلك، نظرا إلى أن الخط مبني على الوقوف، وإن لم تكن الهاء الأصل في قول البصريين.

واتفق القراء السبعة على الوقف بالهاء فيما رسم منها هاء، لمطابقة الرسم اللغة الفصحى، [واختلفوا في ما رسم منها هاء[9]، ترجيحا للغة الفصحى][10]، مع التأيد بموافقة النظائر المكتوبة هاء، أو لصريح الرسم، مع التأيد بلغة (طيء).

وقد اشتملت هذه الترجمة على أربعة فصول.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من: ح ، هـ . ز، والمثبت من: د.

[2] في د:" لتسميتها".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د ، ز.

[5] في د:" فيما".

[6] في ز:" من المؤنث المضاف إلى...".

[7] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[8] ما بين المعقوفين من قوله:" إلى ضمير لظهور..." ساقط من د، وملحق في هامشها.

[9] في د ، ز:" تاء".

[10] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

**الإعراب**: تقدم أن «هاك» اسم «خذ»، و«ما» موصول اسمي مفعوله، وجملة «أضفتا» صلة «ما»، وعائدها مفعول «أضفتا[1]» محذوف تقديره: أضفته، و«لظاهر» متعلق بـ«أضفتا»، و«من» في «[من][2] هاء تأنيث» لبيان الإبهام الذي في «ما[3]»، وهو على حذف مضاف، أي من ذي هاء تأنيث، وجملة «وخط بالتَّا» حال من «هاء تأنيث»، فمرفوع «خط» ضميرها، ويحتمل أن يكون صاحب [الحال][4] «ما»، والتقدير حينئذ: وخط هاؤه بالتاء، وباقية واضح.

**قال:**

[435] وَرَحْمَتُ بِالتَّاءِ فِي الْبِكْرِ وَفِي ... سُورَةِ الْأَعْرَافِ وَنَصُّ الزُّخْرُفِ

[436] مَعًا وَفِي هُودٍ أَتَتْ وَمَرْيَمَا ... وَالرُّومِ كُلٌّ بِاتِّفَاقٍ رُسِمَا

[437] كَذَا: بِمَا رَحْمَةٍ أَيْضًا ذُكِرَتْ ... لِابْنِ نَجَاحٍ وَبِمَاءٍ شُمِرَتْ

**هذا هو الفصل الأول**: ذكر فيه (**الرحمة**)، وثنّى بفصل (**النعمة**)، وثلّث (**بالسنة**)، تبعا للمقنع تفاؤلا، فأخبر فيه على جهة الإطلاق: أن ﴿رَحْمَتَ﴾ كتبت بالتاء، اتفاقا من المصاحف، في سبعة مواضع:

في البقرة: ﴿أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 218].

وفي الأعراف: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: 56].

وفي كلمتي الزخرف معا: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾، [﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ﴾][5] ﴿خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: 32].

وفي هود: ﴿رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [هود: 73].

وفي مريم: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [مريم: 2].

[1] في ز:" أضيفت".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] في د:" فيها".

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

وفي الروم: ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ ﴾ [الروم: 50].

ثم أخبر عن أبي داود أن: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [آية: 159] في آل عمران كتبت بالتاء، وأن المشهور فيها الهاء.

وقد ذكر الشيخان المواضع السبعة مرتّبة[1].

**ثم قال أبو داود بعد عدّها[2] في البقرة**: «ورسم الغازي، وحكم، وعطاء بن يزيد[3] الخراساني حرفا ثامنا، وهو: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾، إلا أنه وقع في كتبهم رسما بغير تقييد، واعتمادي على ما قدمته من ذكر السبعة الأحرف، لا غير، ولا أكتب هذا الذي في آل عمران إلا بالهاء»[4] انتهى.

**وقال في محله من آل عمران**: «ولا يجوز أن [يكتب][5] بالتاء»[6] انتهى.

**تنبيه**: إنما عقد الناظم الترجمة للمضاف من مصحوب هاء التأنيث، وليس ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ مضافا، ولكنه ذكره ليفيد ما للشيوخ فيه، إذ ليس [له][7] أنسب من هذه الترجمة.

**الإعراب**: «رحمت» مبتدأ وخبره كون[8] خاص يدل عليه السياق، وتقديره: مرسوم، يتعلق «بالتاء»، و«في البكر» و«معا» حال من «نص الزخرف» لأن المراد به الكلمتان، و«في هود» متعلق بـ«أتت»، و«مريما والروم» عطف على «هود»، فالثلاثة مخفوضة، إلا أن «هود» يصح [فيه][9] الصرف اعتبارا بالأصل[ فيه وعدمه اعتبارا بالحال][10]، وهي كونه علما للسورة، و«مريما» غير

---

[1] المقنع، ص 77-82.

[2] في د:" بعدها".

[3] في هـ:" وحكم بن يزيد".

[4] مختصر التبيين، 2/268-269.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[6] مختصر التبيين، 2/382.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[8] في د:" كونه".

[9] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من ح ، د، وملحق في هامش د، والمثبت من: هـ ، ز.

منصرف[1]، وألفه للإطلاق كألف [«رسما»][2]، و«كل رسما» جملة كبرى مستأنفة، ومسوغ[3] الابتداء بالنكرة[4] العموم، وأفرد ضمير «رسما» رعيا للفظ «كل» [و«رُسِما» مبني للمجهول][5]، و«باتفاق» حال[6] مرفوع رسم، والتقدير: رسمت كل الكلم المذكورة تاء، وباقيه واضح.

قال:

[438] فَصْلٌ وَنَعْمَتٌ بِتَاءٍ عَشَرَهْ وَوَاحِدٌ: مِنْهَا أَخِيرُ الْبَقَرَهْ

[439] وَآلُ عِمْرَانَ تَمُدُّ وَاحِدَهْ وَمَعَ (إِذْ هَمَّ) بِنَصِّ الْمَائِدَهْ

[440] ثُمَّ بِإِبْرَاهِيمَ أَيْضًا حَرْفَانْ لَا أَوَّلَا وَفَاطِرٌ وَلُقْمَانْ

[441] ثُمَّ ثَلَاثُ النَّحْلِ أَعْنِي الْأُخَرَا وَوَاحِدٌ فِي الطُّورِ لَيْسَ أَكْثَرَا

[442] نِعْمَةُ رَبِّي عَنْ سُلَيْمَانَ رُسِمْ عَنِ ابْنِ قَيْرٍ وَعَطَاءٍ وَحَكَمْ

هذا هو الفصل الثاني: أخبر فيه على جهة الإطلاق بأن ﴿نِعْمَتَ﴾ كتب منه بالتاء أحد عشر لفظا:

فمنها الأخير في البقرة: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم﴾ [البقرة: 231].

واحترز بقيد الرتبة عن غير الأخير، وهو: ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 211].

---

[1] في هـ:" منصوب".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[3] في د ، ز:" وسوغ".

[4] في د:" بالبكرة".

[5] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[6] في هـ ، د:" وباتفاق حال فاعل رسم ومفعولا رسم محذوفان تقديرهما رسمها أي الكلم المذكورة تاء، وباقيه واضح".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

ومنـــها[1] ﴿نِعْمَتَ﴾ في آل عمـــران: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ﴾ [آل عمـــران: 103].

ولا يخفى أنه لا يشمل: ﴿فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: 174]، لعدم الإضافة، ولكن لما خشي توهّم دخوله، لعدم التنبيه[2] لهذا المعنى، أو لتجويز التبرّع بغير المضاف، كما في ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ احترس بقوله: «تعدُّ واحده».

ومنها ﴿نِعْمَتَ﴾ المصحوب بـ:﴿إِذْ هَمَّ﴾ في سورة المائدة، وهو: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ﴾ [المائدة: 11]، [واحترز بقيد المجاور في السورة عن غيره فيها، وهو: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَٰقَهُ﴾][3] [المائدة: 7]، وليس ذكر سورة المائدة قيدا، بل إيضاح، لصحة الاكتفاء عنه بقيد المجاور.

ومنها كلمتان في إبراهيم غير الأول فيها، وهما: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: 28]، ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: 34].

واحتـرز بغـير[4] الأول عنـه وهـــو: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم﴾ [إبراهيم: 6].

ومنها ﴿نِعْمَتَ﴾ في فاطر: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ﴾ [فاطر: 3].

ومنها ﴿نِعْمَتِ﴾ في لقمان: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱلْفُلْكَ تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: 31].

ومنها ثلاث كلمات في النحل، أعني الأُخر، وهي: ﴿وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: 72]، ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحـــل: 83]، ﴿وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: 114].

---

[1] في ح:" وأما"، والمثبت من: هـ ، د ، ز.

[2] في د:" الشبيه".

[3] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[4] في د ، ز:" بقيد".

واحترز بقيد الرتبة عن الأول والثاني، وهما: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: 18]، ﴿أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [النحل: 71].

ولا مدخل لغير المضاف هنا، وهو: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ﴾ [النحل: 53] حتى يحتاج إلى الاحتراز عنه.

ومنها لفظ واحد في الطور: ﴿فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾ [الطور: 29].

ثم أخبر عن أبي داود: أن ﴿نِعْمَةُ﴾ المقترن بكلمة: ﴿رَبِّي﴾ في والصافات، وهو: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ [الصافات: 57]، رسم عن الغازي بن قيس، وعطاء الخرساني، وحكم الناقط، أي بالتاء.

وقد ذكر الشيخان الإحدى عشرة كلمة مرتبة[1]، وزاد أبو داود في البقرة هذه الثانية عشرة، عن الرواة الثلاثة[2]، كما نقل الناظم عنه.

وقال في سورة والصافات: «و﴿نِعْمَةُ رَبِّي﴾ [بالهاء][3]، هذه روايتنا عن ابن الأنباري، ورأيت الغازي بن قيس، وحكما، وعطاء الخراساني، قد رسموها ﴿نعْمَتُ﴾ بالتاء، وكلاهما حسن[4]، فليكتب الكاتب ما أحبّ من ذلك، فهو في سعة، نحن في الروايتين عنهم بذلك»[5] انتهى.

وليس في كلام الناظم تنصيص على نقل أبي داود رسمها بالهاء أيضا، إلا ما يشعر به التخصيص بالأئمة الثلاثة، مع تقييض «رُسِم» بالبناء للمجهول، وهو إشعار بعيد.

**الإعراب**: «نعمة» مبتدأ، و«بالتاء» صفته، و«عشرة وواحد» خبره، وأتى بهذا النوع من العدد معطوفا على الأصل، وإن كان الجاري في مثله التركيب، و«منها أخير البقرة» جملة اسمية

---

[1] المقنع، ص 77-78.

[2] مختصر التبيين، 270/2-271. وانظر:( إيضاح الوقف والابتداء، ص 166، والمصاحف لابن أبي داود، 447/1، والبديع، ص 285، والوسيلة، ص 445).

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] وجرى العمل على كتبها هاء. انظر: ( دليل الحيران، ص 242، وسمير الطالبين، ص 88).

[5] مختصر التبيين، 1036/4.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

مقدمة الخبر، أي منها اللفظ الأخير في البقرة[1]، و«آل عمران تعدّ واحده» جملة كبرى، وعائد المبتدأ الضمير [الفاعل][2] [بـ«تُعَدّ»][3]، [ومعنى تُعدّ تُحْصَى][4]، و«مع إذ همَّ» و«بنص المائدة» وصفان لمحذوف، أي وكلمة كائنة مع كذا كائنة في سورة كذا[5]، ويحتمل أن يكون أحدهما حالا، و«حرفان» عطف على «أخير البقرة»، و«بإبراهيم» حاله، و«لأحرف» عطف، و«أولا» ظرف معطوف محذوف، والمعطوف عليه محذوف أيضا، والتقدير: ثم حرفان واقعان غير أول حال كونهما في إبراهيم، لا واقع أولا، و«فاطر ولقمان» معطوفان على أخير البقرة[6] أيضا، بتقدير مضاف، أي: ونعمة فاطر ولقمان، و«ثلاث النحل» عطف أيضا، وقد حذف ضمير ثلاث، والتقدير: ثلاث كلمات نعمت النحل، وجملة «أعني الأخرا» فعلية معترضة بين المتعاطفين، و«الأخرا» جمع الأخرى بمعنى الأخيرة ضد الأولى، و«واحد» عطف أيضا، و«في الطور» صفته، وجملة «ليس أكثرا» [استئنافية مؤكدة، واسم «ليس» ضمير «نعمت» المكتوب بالتاء، وألف «الأخرا» و« أكثرا»][7] للإطلاق، وباقية واضح.

**قال:**

**[443] فَصْلٌ: وَسُنَّتْ ثَلَاثُ فَاطِرِ ... [8]وَقَبْلُ فِي الأَنْفَالِ ثُمَّ غَافِرِ[8]**

**هذا هو الفصل الثالث**: أخبر فيه مع[9] الإطلاق: أن كلمة ﴿سُنَّتَ﴾ كتبت منها بالتاء: ثلاث في فاطر، وفي الأنفال، وغافر.

---

[1] في هـ ، د بعدها:" وآل عمران عطف على أخير البقرة بتقدير مضاف أي نعمة آل عمران وتعد واحدة جملة فعلية مستأنفة للاحتراس كما تقدم أي تعد أنت فيها أو تعد لك السورة أي تعطيك كلمة واحدة، ويحتمل أن يكون آل عمران تعد....".

[2] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من هـ ، د، وملحق في هامش د.

[5] في د:" كائنة في سورة المائدة كذا".

[6] "على أخير البقرة" الزيادة من: ح ، هـ ، د.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[8] ما بين المعقوفين في موضعه محو في هـ.

[9] في ح ، هـ:" على"، والمثبت من: د ، ز.

فأما ثلاث ﴿سُنَّتَ﴾ فاطر، فهي: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: 43].

وأما التي في الأنفال فهي: ﴿وَإِن يَعُودُوا۟ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: 38].

وأما التي في غافر فهي: ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ[1]﴾ [غافر: 85].

واحترز بتعيين المواضع الخمسة عن غيرها، نحو: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا﴾ [آية: 77] في الإسراء، ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ﴾ [آية: 38] في الأحزاب، ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ﴾ [آية: 23] في الفتح، فإنه مرسوم بالهاء.

**الإعراب:** «سنت» مبتدأ حذف وصفه، وهو «بالتاء» لدلالة صدر الفصلين السابقين عليه، و«ثلاث فاطر» خبره، و«في الأنفال» وصف لـ«سنت» محذوف معطوف على «ثلاث فاطر»، و«قبل» حال من «الأنفال»، [و«غافر» معطوف على «الأنفال»][2].

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

[1] انظر:( المقنع، ص 78، ومختصر التبيين، 272/2، وإيضاح الوقف والابتداء، ص 166، والبديع، ص 285).

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

قال:

[444] فَصْلٌ وَأَحْرُفٌ كَذَاكَ رُسِمَتْ ... مِنْهَا: ابْنَتٌ وَفِي الدُّخَانِ شَجَرَتْ

[445] وَامْرَأَتٌ سَبْعَتُهَا وَقُرِّنُ ... عَيْنٍ كَذَا: بَقِيَّتٌ وَفِطْرَتُ

[446] ثُمَّ فَنَجْعَلْ لَّعْنَتٌ وَلَعْنَتُ ... فِي النُّورِ قُلْ وَالمُزْنُ فِيهَا: جَنَّتُ

[447] وَمَعْصِيتْ مَعًا وَفِي الْأَعْرَافِ ... كَلِمَتُ جَاءَتْ عَلَى خِلَافِ

[448] فَرَجِّحَ التَّنْزِيلُ فِيهَا المَاءَ ... وَمُقْنِعٌ حَكَاهُمَا سَوَاءَ

**هذا هو الفصل الرابع**: تعرض فيه لبقية الكلم التي كتبت بالتاء، وهي عشرة، لكن تعدّد واحد منها، وهو: ﴿ ٱمۡرَأَتُ ﴾ في سبعة مواضع، واثنان، وهما[1]: ﴿ لَّعۡنَتَ ﴾، ﴿وَمَعۡصِيَتِ ﴾ في موضعين، فصارت أعدادها ثماني عشرة.

فأخبر مع الإطلاق فيما عدى الأخيرة منها، أنها كتبت بالتاء:

منها ﴿ ٱبۡنَتَ ﴾، وهي في التحلّة: ﴿ وَمَرۡيَمَ ٱبۡنَتَ عِمۡرَٰنَ ﴾[2] [التحريم: 12].

ومنها ﴿ شَجَرَتَ ﴾ في الدخان: ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴾[3] [الدخان: 43].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها، وهو: ﴿ أَذَٰلِكَ خَيۡرٞ نُّزُلًا أَمۡ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ ﴾ [آية: 62] في والصافات.

ولا[4] يخفى أنه لا يحتاج إلى الاحتراز عن الواقع بعده في والصافات أيضا، وهو[5]: ﴿شَجَرَةً مِّن يَقۡطِينٖ ﴾ [الصافات: 146] ، لفقد الإضافة.

---

[1] في د:" وهو".

[2] المقنع، ص 82، ومختصر التبيين، 279/2.

[3] المقنع، ص 81-82، ومختصر التبيين، 1111/4.

[4] في د:" وذلك لا".

[5] في د بعدها:" وشجرة تخرج".

ومنها ألفاظ ﴿ٱمْرَأَتُ﴾ سبعتها، وهي:

في آل عمران: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ [آل عمران: 35].

وفي يوسف: ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ﴾ [يوسف: 30]، ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ [يوسف: 51].

وفي القصص: ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ ﴾ [القصص: 9] .

وفي التحـــــلـــّة[1]: ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ﴾[التحريم: 10]، و﴿ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ[2] ﴾ [التحريم: 11].

ولا يخفى أنه لا يتوهّم اندراج غير المضاف، نحو: ﴿كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ ﴾ [النساء: 12]، [﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ][3] خَافَتْ ﴾ [النساء: 128]، ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً [4] ﴾ [الأحزاب: 50]، إذ لم تنعقد الترجمة لغير المضاف.

والعجب ممن اعترض على الناظم بتوهّم دخولها[5]، وأعجب منه التمالؤ على تقليده[6].

ومنها: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ ﴾[آية: 9] في القصص[7].

واحترز بقيد المجاور [لـ:﴿ عَيْنٍ ﴾ عن غير المجاور][8] له، وهو في الفرقان: ﴿هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ [الفرقان: 74]، وفي السجدة: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ [السجدة: 17].

المكتبة المركزية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] في ز:" التحريم".

[2] انظر: ( المقنع، ص 78، ومختصر التبيين، 273/2-274، والبديع، ص 286، وإيضاح الوقف والابتداء، ص 167، وكتاب المصاحف، 1/ 427، 435، 443، 456، والوسيلة، ص 447-448).

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] في د بعدها:" وامرأة تملكهم".

[5] يقصد به ابن آجطا، ذكر ذلك في التبيان، ق/328-أ.

[6] انظر تنبيه العطشان، ق/137.

[7] انظر: المقنع، ص 81، ومختصر التبيين، 278/2، وإيضاح الوقف والابتداء، ص 167، وكتاب المصاحف 443/1.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من ز.

ومنها ﴿ بَقِيَّتُ ﴾، وهي في هود: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم [1] ﴾ [هود: 86].

ولا يتوهّم دخول ﴿أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ ﴾ [هود: 116] لما تقدم قريبا.

ومنها ﴿فِطْرَتَ ﴾، وهو في الروم: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا [2] ﴾ [الروم: 30].

ومنها: ﴿فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ ﴾، وهو في آل عمران [آية: 61].

و﴿لَعْنَتَ ﴾ الواقع في النور [3] وهو: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ [4] ﴾ [النور: 7].

واحترز بقيد الموضعين عن غيرهما نحو: ﴿فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: 89]، ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: 87]، وهو متعدّد.

ومنها ﴿جَنَّتُ ﴾ في المزن، يعني الواقعة، وهو: ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ [5] ﴾ [الواقعة: 89].

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو: ﴿أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ﴾ [آية: 15] في الفرقان، ﴿مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [آية: 85] في الشعراء، وهو متعدّد.

ومنها كلمتا ﴿مَعْصِيَتِ ﴾ جميعا، وهما في المجادلة: ﴿وَيَتَنَٰجَوْنَ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [المجادلة: 8]. ﴿فَلَا تَتَنَٰجَوْاْ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ [6] ﴾ [المجادلة: 9].

ثم أخبر أن ﴿ كَلِمَةُ ﴾ في الأعراف، وهي: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الأعراف: 137]، جاءت على خلاف بين المصاحف فيها، رجّح صاحب التنزيل رسمها بالهاء على رسمها بالتاء، وصاحب المقنع حكى الوجهين فيها مستويين.

---

[1] انظر المقنع، ص 81-82، ومختصر التبيين، 278/2، وهجاء المهدوي، ص 78، وإيضاح الوقف والابتداء، ص 167.

[2] انظر: المقنع،ص 81-82، ومختصر التبيين، 278/2-279.

[3] في ح:" الروم"، والمثبت من هـ ، د ، ز.

[4] انظر المقنع، ص 80، ومختصر التبيين، 277/2.

[5] انظر: المقنع، ص 81، ومختصر التبيين، 278/2.

[6] انظر: المقنع، ص 80، ومختصر التبيين، 277/2.

واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ﴾ [آية: 119] في هود.

**قال في التنزيل في سورة الأعـــراف:**« ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ بالهاء[1]، وكذا روينا عن معلى الوراق قال: سألت عاصما، يعني الجحدري عن: ﴿كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ فقال في الأنعام تاء، وفي الأعراف هاء.

**قال أبو داود:** ورسمه الغازي بن قيس في كتابه كذلك، وروينا عن الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد قال: «وكل ما في كتاب الله عز وجل من ذكر (**الكلمة**) على لفظ الواحد، فهو بالهاء، إلا حرفا واحدا في الأعراف: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، فإن مصاحف أهل العراق اتفقت على رسمه بالتاء»[2].

**قال أبو داود:** يدل هذا، وما قدمنا من قول عاصم، ورسم الغازي بن قيس [لذلك بالهاء، أن مصاحف أهل المدينة [على الهاء][3]، لرواية الغازي بن قيس عن نافع بن أبي نعيم المدني][4]، وأخذه الهجاء عنه، ومن مصنفه، وأنه عرض مصحفه بمصحف نافع ثلاث عشرة مرة، [وقيل: أربع عشرة مرة][5]، وهو الصحيح في القياس إذ لم يقرأ أحد هذا الموضع بالجمع، فتكون المصاحف ربما تختلف في ذلك، لاختلاف لفظ القراء، وقد ذكرنا ذلك كله في البقرة[6]» انتهى.

وما نقله أبو داود عن شيخه أبي عمرو، هو نص المقنع، وزاد[7] فيه ما نقله أبو داود عن الغازي، وقد صرّح أبو داود بترجيح رسمه بالهاء، كما عزى له الناظم، وقد يظهر من كلام أبي داود حمل نقل أبي عمرو على ترجيح الهاء عنده، ولكن لما تعارض عند الناظم في نقل أبي عمرو

---

[1] في كل النسخ التي عندي:" بالتاء"، والصواب:" بالهاء"، وهو مثبت من مختصر التبيين.

[2] ذكره أبو عمرو بالنص في المقنع، ص 79.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من هـ.

[4] ما بين المعقوفين من قوله:" من ذلك بالهاء..." ساقط من د، وملحق في هامشها.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[6] مختصر التبيين، 3/567-569. وانظر: 2/274-277.

[7] في ز:" وزاد الناظم".

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

إجماع مصاحف أهل العراق، وكون مقابله عن مصاحف أهل المدينة، لكن من جهة شيخ واحد وهو الغازي، قال: إن[1] صاحب المقنع حكى الوجهين فيها مستويين، وفهمه صحيح[2]، والله أعلم.

**تنبيهات: الأول:** اقتصر الشاطبي في العقلية على رسم ﴿كَلِمَتُ﴾ الأعراف بالتاء[3]، فقال **الجعبري**: «كلام المقنع يقتضي إثبات الخلاف، ولم يعتمد الناظم إلا على الأول، فلذا قطع بالتاء، وهو نقص»[4] انتهى المقصود منه[5].

---

[1] في هـ:" أي"، وغير موجودة في د.

[2] قال العبيدي لشريف محمد في نظمه:

« وكلمت الأعراف قال الداني فبالتساوي عنه بالوجهان

وذكر الشيخ أبو داودا في رسم هائها فلا مزيدا»

( نظم في رسم التاء في القرآن الكريم للعبيدي، ق/1-أ.).

[3] قال الشاطبي رحمه الله تعالى:

«..... كلمت في وسط أعرافها .....»

(العقيلة، ص 157.)

[4] الجميلة، ق/180-ب.

[5] الحاصل في هذه المسألة أن المتأخرين اختلفوا كذلك نظرا لاختلاف المصاحف فيها: فابن الجزري والشهاب ابن البنا والمتولى وخلف الحسيني ورجحه الصفاقسي تابعوا الشاطبي في اقتصاره على رسمها بالتاء قال الصفاقسي:" والمعول عليه رسمها بالتاء إجراء على الأصل، وعمل أكثر الناس عليه. وأبو داود كما ذكر في عاشر قرر أن ترسم بالهاء، وتابعة على ذلك ابن القاضي والمارغني. ولعل التفصيل الآتي هو الصواب: ففي المصاحف التي تطبع برواية حفص أو غيره من أئمة الكوفة ترسم بالتاء نظرا لاتفاق مصاحف أهل العراق على ذلك، مع ورود قراءة شاذة عن عاصم بالجمع، وترسم بالهاء في المصاحف التي تطبع برواية ورش وقالون نظرا لأن ذلك كذلك في مصاحف أهل المدينة، قال ابن القاضي: المشهور بالهاء وبه جرى العمل.

وجرى العمل على التاء في مصاحف المشرقة ومصحف الجماهيرية – وكان الأولى رسمه بالهاء –، وعلى الهاء في مصاحف المصريين – وكان الأولى رسمه بالتاء – والمغاربة. انظر: ( المقنع، ص 79، والبديع، ص 286، واللآلي الفريدة 513/1، وشرح الرائية للقفال، ق 35-أ، ونثر المرجان 389/2، وغيث النفع، ص 209، وسمير الطالبين، ص 89، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، ص 51، وشرح الجزرية لابن بالوشة، ص 140، 144، والرحيق المختوم بنشر اللؤلؤ المنظوم، ص 19-20. والهبات السنية العلية، ق/70-ب،وتغريد الجميلة،ق /181-أ، والمنح الفكرية، ص 76-77، وشرح العقيلة لموسى جار الله روستو فدوني، ص 102، والفرائد الحسان في بيان رسم القرآن، ص 21، ودليل الحيران، ص 244. والنجوم الطوالع، ص 131، وإرشاد القراء والكاتبين، 433/1).

ولاقتصار الشاطبي فيها على التاء، لم أجعل قول الناظم: «**وفي الأعراف كلمة جاءت على خلاف**»، من الحكم المطلق، بل خرّجت هذه الكلمة منه بقولي في حلّ كلامه: « فأخبر مع الإطلاق فيما عدا الأخيرة منها».

**الثاني**: تقدم الخلاف في: ﴿كَلِمَتُ﴾ الواقع في يونس ثانيا، [في الجزء الثاني من الإعلان[1]][2]، والواقع في الطول في الجزء الرابع[3] منه[4].

**الثالث**: لم يذكر الناظم من جملة الألفاظ المرسومة بالتاء كلمتي: ﴿ذَاتِ﴾ و﴿مَرْضَاتِ﴾، نحو ﴿ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ﴾ [الأنفال: 7][5]، و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ[6]﴾ [النمل: 60]، و﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: 119][7]، و﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ[8]﴾ [البقرة: 207]، وكان حقّه أن يذكرهما لشمول الترجمة لهما، وقد ذكرهما الشيخان، كما ذكرا ﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون: 36] في الموضعين[9]، و﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [آية: 3] في صاد[10]، و﴿ٱللَّتَ﴾ [آية: 19] في النجم[11]، وكان من حقه أن يذكر هذه الكلم، لكتبها بالتاء، مع اختلاف القرّاء فيها، وإن لم تشملها ترجمته.

إما بأن يدرجها فيها، كـ﴿بما رحمة[12]﴾، وإما أن يفردها بترجمة تخصّها.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

[1] انظر: ص 728.

[2] ما بين المعقوفين من قوله:" من ذلك بالهاء..." ساقط من د، وملحق في هامشها.

[3] في هـ:" الرابع بالتاء".

[4] انظر: ص 807.

[5] انظر المقنع، ص 81.

[6] انظر المقنع، ص 81.

[7] انظر المقنع، ص 81.

[8] انظر المقنع، ص 81، ومختصر التبيين، 263/2-264.

[9] انظر المقنع، ص 81، ومختصر التبيين، 890/4.

[10] انظر المقنع، ص 81، ومختصر التبيين، 1047/4.

[11] انظر المقنع، ص 82، ومختصر التبيين، 1154/4.

[12] في د:" كما أن رحمة الله".

و﴿ذَاتَ﴾ معناه: (صاحبة)، مؤنث (ذي)، بمعنى: (صاحب)، وأصله: (**ذويت**)، فلم يؤنث على لفظ مذكّره، فأشبة (بنتا) الجمع على لزوم تائه[1].

و﴿**هَيْهَاتَ**﴾ اسم[2] (بعد)، وأصله: (**هَيْهَيَه**) أبدلت الياء الثانية ألفا على القياس[3].

وقد تقدم الكلام على (**لاَتَ**) في باب الفصل[4].

و﴿اَللَّتَ﴾ اسم صنم، صخرة بالطائف، وأصله (**لَوْهَـــة**) حذفت لامه، ففتحت عينه لمكان الهاء، فقلبت ألفا[5].

**الإعراب**: «أحرف» مبتدأ سوغ الابتداء به التفصيل، و«رسمت» جملة فعلية خبره، والعائد منها على المبتدأ الضمير المستتر المرفوع بالفعل، و«كذاك» أي كالكلم المتقدمة المكتوبة بالتاء حال من الضمير المذكور، و«منها ابنت» خبر ومبتدأ، و«شجرت» عطف عليه، و«في الدخان» حال «شجرت»، و«امرأت» عطف أيضا، و«سبعتها» صفة «امرأت»، بتقدير: ألفاظ «امرأت»، و«قرت عين» عطف أيضا، و«كذا بقيت» خبر ومبتدأ، و«فطرت» عطف على «بقيت»، و«فنجعل لعنت» عطف بـ«ثم» على «بقيت» أيضا، وهو بتنوين «لعنت» لإقامة الوزن، وقد فقد مانعه الذي هـــو

---

[1] اللآلي الفريدة 517/1.

[2] في د:" اسم مفعول".

[3] انظر:( لسان العرب، 4741/6-4742، والصحاح، 2226/6، والجامع لأحكام القرآن، 40/15، 42-44، واللآلي الفريدة 517/1).

[4] انظر: ص 000.

[5] وقيل: أصله: ( لاهه) ثم حذفت منه الهاء، وقيل:( لَوَيَةٌ). انظر: ( لسان العرب، 4106/5-4107، 4110، واللباب في علوم الكتاب، 178/18، والبحر المحيط، 15/10، واللآلي الفريدة 516/1).

الإضافة، و«لعنت» عطف أيضا، [و«في النور» حاله، أو صفته، وجملة «قل» معترضة بين المعطوفات، و«المزن» عطف أيضا][1]، و«جنت» بدل من «المزن» بدل بعض، و«فيها» حال «جنت»، وهذا أربط للمعنى من إعراب «المزن[2] فيها جنت» جملة كبرى، و«معصيتْ» بالسكون لإقامة الوزن عطف كالألفاظ[3] قبله، و«معا[4]» حال «معصيت»، بتقدير: وكلمتا معصيت، و«كلمت جاءت في الأعراف على خلاف» جملة كبرى، و«على» بمعنى: (مع)، وباقيه ظاهر.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

[1] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[2] في ز:" النون".

[3] في هـ:" على الألفاظ".

[4] في د:" ومعنى".

# الخاتمة

قال:

[449] قَدِ انْتَهَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ... مَا مَنَّ مِنْ إِنْهَامِهِ وَأَكْمَلَا

[450] فِي صَفَرٍ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَهْ ... مِنْ بَعْدِ سَبْعِمِائَةٍ لِلْهِجْرَهْ

[451] خَمْسِينَ بَيْتًا مَعَ أَرْبَعِمِائَهْ ... وَأَرْبَعًا تَبْصِرَةً لِلنَّاشِئَهْ[1]

[452] عَسَى بِرُشْدِهِمْ بِهِ أَنْ أَرْشَدَا ... مِنْ ظُلَمِ الذَّنْبِ إِلَى نُورِ الْهُدَى

[453] بِجَاهِ سَيِّدِ الْوَرَى الشَّفِيعِ ... مُحَمَّدٍ ذِي الْمَحْتِدِ الرَّفِيعِ

[454] صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلّ ... وَآلِهِ مَا لَاحَ نَجْمٌ أَوْ أَفَلْ

لما تم للناظم مطلوبه، وكمل له من ربّه مرغوبه، حسبما رامه من النظم وقصده، واستعان عليه بمولاه واعتمده، [قطع][2] تشوّف الناظر بالإيذان[3] بالانتهاء والختم، وحدث بهذه[4] النعمة العظمى، التي هي الإعانة على إكمال النظم، ثم حمد الله عز وجل على ما أعطى من النعم وأكملها، ومن جملة ذلك تمام هذا الكتاب، مع التأييد بالحق والتوفيق للصواب.

ثم أخبر بأن انتهاء هذا النظم كان في شهر صفر، سنة إحدى عشرة بعد سبعمائة للهجرة المعهودة في التاريخ، وهي هجرة النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة، وبأن عِدَّة[5] هذا النظم: أربعمائة بيت، وأربعة وخمسين بيتا، وهذا على أن كل مزدوج بيت[6].

---

[1] في ح:" للناشئة"، والمثبت من: هـ ، د ، ز ، ك.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[3] في د:" بالأبدان".

[4] في د:" به" ومصححة في هامشها.

[5] في د:" عدة أبيات".

[6] في هـ: بيتان.

المكتبة الرقمية لعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

[وأما على التحقيق المتقدم عند قوله: «**فجئت في ذاك بهـذا الرجـز**»[1]، أن كل مزوج بيتان][2]، فعدد أبيات النظم ضعف ما ذكره.

**وقد نقل الشارح** من كلام الناظم ما صورته: « يقول ناظم هذا الرجز: لما انتهى نظم هذا الرجز في التاريخ المذكور، بلغ أربعمائة بيت، وسبعة وثلاثين[3] بيتا، ثم انْتُسِخ وانتشر، ورواد بذلك أناس شتّى، ثم عثرت فيه على مواضع كنت وَهِمْتُ فيها فأصلحتها، فبلغ أربعة وخمسين بيتا مع أربعمائة، فصار الآن يُنَيِّف على ما سبق منه: سبعة عشر بيتا، فمن قيّد من هذه النسخة فَلْيُثْبِت هذا بآخرها، ليوقف على صحته، والله تعالى وليّ التوفيق بمنّه لا ربَّ غيره، ولا معبود سواه[4]»[5] انتهى.

ثم أخبر الناظم بأن هذا النظم مُبَصِّر أي معرّف للنشأة، أي للصبيان، يعني ومن في معناهم، كيفية كتابة القرءان، ثم ترجّى من الله بسبب هدايتهم بهذا النظم إلى معرفة كيفية الكتابة، أن يرشده، أي يخرجه من الظُلم التي هي الذنوب، إلى النور الذي هو الهدى، وتوسّل بجاه [سيد الورى، الشفيع [الذي يحتاج][6] إلى شفاعته جميع الكبراء،][7] سيدنا ومولانا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، عند الله تعالى، ويا له من جاه[8] ما أعظمه، وفخار ما أفخمه، ما أجدر من قصده بالإضافة[9]، وأولى من توسّل به بالإجابة.

---

[1] انظر ص 391.

[2] ما بين معقوفين ساقط من هـ.

[3] في هـ: وثلاثون.

[4] لو أضاف كلمة:" بحق" لكان أولى. ( ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ) [الحج: 62].

[5] التبيان، ق/330-أ.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[7] ما بين المعقوفين من قوله:" سيد الورى"..." سقط من د.

[8] في ح: بجاه، والمثبت من هـ.

[9] في هـ: "بالإصابة"، وفي ز:" بالأصالة".

ثم وصف النبي صلى الله عليه وسلم على جهة المدح، بأنه صاحب المَحْتِد الرفيع، **[والـمَحْتِد:** بفتح الميم، وكسر التاء، وبالدال المهملة:( الأصل)[1]، **والرفيع]**[2]: (الشريف القدر، المُنيف الخطر[3]).

ثم ختم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله الكرام، ثم علّق استمرارها باستمرار طلوع النجوم[4] وغروبها، وهو أمر ببقاء الدنيا مُسْتَدَام، فنعم ما ابتدأ به، وحبذا ما تلخص[5] به في الختام، خَتَمَ الله لنا بالحسنى، ورزقنا جواره في المنزل الأسنى.

**الإعـــراب:** «مَنَّ» يتعدى بحرف الجر ومجروره عائد «ما»، حذف على[6] غير قياس، والتقدير: على ما مَنَّ به، ويحتمل أن يكون عدّاه بنفسه، لتضمّنه معنى (أعطى)، فيكون حذف العائد حينئذ قياسا، و«في صفر» متعلق بـ«انتهى»، و«سنةَ» بالنصب بدل من «في صفر»، إذ مجموع الجار والمجرور في محل نصب، و«إحدى عشرة» مضاف إليه ما قبله، لكن بني «عشرة[7]» على الفتح للتركيب، وأما سكونه هنا فعارض[8] للوقف، و«خمسين» نصب على الحال من ضمير «انتهى»، و«مع» ظرف في محل صفة «خمسين»، و«أربعا» عطف على «خمسين»، وأسقط منه التاء لتأويل البيت بالقطعة، أو لحذف مميزه، و«تبصرة» [حال من الضمير الفاعل بـ«انتهى» أيضا، و«للنشأة» متعلق بـ«تبصرة»][9]، وهو جمع: (ناشئ)، [وهو الصبي][10]، و«عسى» فعل ترجّي، وهو هنا تام، وفاعله المصدر المنسبك من (أن) والفعل بعده، وقال ابن مالك: «هو ناقص، ولكن سدّت (أن)

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] انظر لسان العرب، 768/2.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[3] الخَطَر: ارتفاع القَدْرِ والمال والشرف والمنزلة، ورجل خَطِيرٌ: أي له قَدْرٌ وخَطَرٌ، وخَطَرُ الرَّجُل: قَدْرُهُ ومنزلته.( لسان العرب، 1196/2).

[4] في ح ، هـ:" النجم"، والمثبت من: د ، ز.

[5] في ز:" تخلص".

[6] في د:" من".

[7] في ز:" عشرة هنا".

[8] في د:" معارض".

[9] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

وصلتها في هذه الحالة مسد الجزءين»[1]، و«برشدهم» متعلق بـ«عسى»، لا بـ«أُرشَدا»، وباؤه سببية، و«به» متعلق بـ«رُشْد»، و«من ظلم الذنب» متعلق بـ«أرشدا»، وكذا «إلى نور الهدى»، و«بجاه» متعلق بـ«عسى» أيضا، وباؤه للاستعانة، والجاه معناه: (المنزلة)، وأصله (وَجْه)، ثم قدّمت العين إلى محل الفاء ففتحت، فقلبت الواو ألفا لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها[2]، و«سيد» مضاف إلى «الورى»، وهو مشتق من (السُّؤْدَد)، فأصله (سَيْود)، ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها[3]، و«الورى»: (الخلق)، وهو من: (وَرِيَ الزَّنْدُ)،[ قال في القاموس:« كَوَعَى وَوَلِيَ][4] [إذا أخرج ناره»[5]][6][7]، فأطلق على الخلق، لخروجهم من العدم إلى الوجود، و«الشفيع» صفة (سيد الورى)، وهو بمعنى (شافع)، لكن عُدِلَ إلى وزن (فَعِيل) للمبالغة، ومعناه: (الراغب إلى الله في إنقاذ الخلائق من موقف الحشر، وفي غير ذلك من منافعهم)، وأحاديث الشفاعة مشهورة، ومراتبها في محالّها مسطورة، و«محمد» بدل من «سيد الورى»، و«ذي المحتد» صفته، و«الرفيع» صفة «محتد»، وجملة «صلى عليه ربنا» صيغة خبر، ومعناها: الطلب، و«الربّ» له معان: منها: المالك، ومنها: الخالق، وكل منهما مناسب هنا، ومعنى «عزّ»: (امتنع عن سمات المحدثات)، ومعنى «جلّ»: (تعاظم)، وفاعل كل [منهما][8] ضمير يعود على (الله)، والجملتان اعتراض بين العامل، وهو: «صلى»، ومعموله، وهو «ما»، وهي ظرفية مصدرية، وصلتها[9]: «لاح نجم»، ومعناه: (طلع)، و«أفل» عطف على «لاح»، ومعناه: (غرب)، وباقية واضح.

**قال مؤلفه**: سمح الله له، وصفح عن سيئاته، وغفر ذنوبه، وتجاوز عن تباعاته[10]:

---

[1] قاله ابن مالك في شرح التسهيل.( شرح التسهيل 394/1). وانظر: مغني اللبيب 172/1-174، والجنى الداني، ص 461-470.

[2] انظر: لسان العرب 4776/6، والمصباح المنير، ص 335.

[3] انظر الصحاح 490/2.

[4] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ ، د، وملحق في هامشها، والمثبت من:ز.

[5] القاموس المحيط، 402/4.

[6] ما بين المعقوفين سقط من د.

[7] تفسير غريب القرآن لابن قتيبة، ص 36، والمفردات في غريب القرآن للراغب، ص 520-521.

[8] ما بين المعقوفين سقط من د.

[9] في هـ: "صفتها".

[10] "التَّبِعَةُ والتِّبَاعَةُ: ما فيه إثم يُتَّبَعُ به". لسان العرب، 418/1.

هذا آخر ما تيسّر من: «**فتح المنان المروي بمورد الضمآن**»، لم آلُ في تلخيصه وتهذيبه جهدا، ولم أنقض في ما شرطت من تحريره عهدا، ولقد أودعته من صحيح النقول، والاستدلال المقبول، ما يسموا بمُطالعه عن ربقة التقليد إلى ذروة التحقيق، وعن حضيض التقريب إلى أوج[1] التدقيق[2]، وإن وقع في نوع الإعراب منه بعض إجمال، أو إهمال، أو عدم استيفاء لوجوه الاحتمال، شفع له قصد الاختصار، وحذر المَلال[3]، إذ كان هذا النوع مذكورا فيه بالتبع لا بالاستقلال، فألتمس من المارّ به أن يسامح بالكرم في ما عثر عليه من هفوات الوهم، وطغيان القلم، وأن يدعوا لنا، ولوالدينا بالمغفرة والرضوان، وتبوّأ فراديس الجنان، اللهم يا من يستر القبيح، ويظهر الجميل، ويا من يكافئ على القليل بالجزيل، نسألك اللهم بالقرآن العظيم، وبجاه سيدنا محمد المصطفى الكريم: أن تعاملنا [بما أنت أهله من الفضل والجود، ولا تعاملنا][4] بما نحن أهله، يا أكرم معبود، اللهم اغفر لنا ولوالدينا، ولأشياخنا، ولإخواننا، ولأزواجنا، ولذرِّياتنا، ولأحبّتنا، ولمن له حق علينا، أو على أحد ممن ذكرنا، ولجميع المسلمين، الأحياء والميّتين، وصلّ اللهم وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، وعلى آله الطيّبين الطاهرين، وأزواجه أمّهات المؤمنين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

[نجز بحمد الله وحسن عونه، وقد كمل تخريجه من المبيضة أواخر شوال الذي من عام ثمان وعشرين على يد مؤلفه: عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري، غفر الله له ولوالديه آمين، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد العربي، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما][5].

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

---

[1] في هـ: "أوجه"، وفي د:" أرجح"، وفي ز:" أرج".

[2] في د:" الرقيق" وهو مصحح في هامشها.

[3] في ز:" وحزر المان".

[4] ما بين المعقوفين ساقط من د، وملحق في هامشها.

[5] ما بين المعقوفين سقط من: ح ، هـ ، ز ، ك، والمثبت من: د.

## الخاتمـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة:

بعد هذه الجولة الكبيرة في أبواب هذا الكتاب الماتع، كان لزاما أن نثبت أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراسة هذا الكتاب وتحقيقه، وما توفيقي إلا بالله وهو المستعان.

**أولا:** العناية الفائقة التي حظي بها المصحف الشريف، والتي لم تعهد في تاريخ البشرية لكتاب غيره على مدى الأعصار والأمصار، إذ قام بذلك علماء الأمة الإسلامية نسخا ورسما ونقطا وإعرابا، وبينوا المكي منه والمدني وعدوا آياته، وأوضحوا لغاته ومخارج حروفه...

والناظر في المصاحف المخطوطة القديمة، وطريقة كتْبِها وضبطها، والعناية بها، يقف مندهشا مبهورا، دقة متناهية، وإتقان محكم، فما عمله السلف بأيديهم تعجز عنه المطابع العصرية المتطورة فسبحان من حفظ القرآن بحفظه ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾ [الحجر].

**ثانيا:** أن الصحابة تلقوا القرآن من فيّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحفظوه في صدورهم، وحفظوه رسما في الوسائل التي أتيحت لهم، وجمعه الصديق من المكتوب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن صدور الرجال بعناية الحفاظ من كبار الصحابة، فكان إجماعا منهم على صحة المرسوم في الصحف، ثم نسخه عثمان بن عفان رضي الله عنه بعناية الحفاظ الثقات من المهاجرين والأنصار، الذين تلقوه من النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، وشهدوا جمعه في عهد الصديق أبي بكر رضي الله عنه، وأرسل الخليفة عثمان بِنُسَخِه إلى الأمصار، وأرسل مع كل مصحف قارئا، ومن هذه المصاحف نقل الناس مصاحفهم جيلا بعد جيل، وتوارثوه حفظا بالمشافهة، ورسما بالكتابة إلى يومنا هذا، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

**ثالثـــا**: لم يحظ الإمام الخراز بدراسة وافية لحياته الشخصية والعلمية، وإنني في هذا البحث أبرزت جوانب من حياة هذا الإمام، وعرّفت به وبينت مصنفاته وآثاره العلمية، وما خدم به المكتبة القرآنية والمصحف الشريف.

**رابعا**: كشف البحث عن النشاط العلمي الكبير الذي قام حول منظومة مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن، إذ أبرز أسماء الشروح على المنظومة ومؤلفيها، ومعلومات وافية عنها.

**خامسا**: علم الرسم القرآني من أهم العلوم التي خدمت كتاب الله تبارك وتعالى، سار جنبا إلى جنب مع علم القراءات القرآنية، فضبط الكتاب برسمه، وضبط الحفظ بمشافهة القراءة.

**سادسا**: المدرسة القرآنية المغربية مدرسة كبيرة، عريقة الجذور، ذات عطاء واسع، لا يعلم لها نظير، خدمت كتاب الله تبارك وتعالى عن طريق الجهابذة الأعلام الذين تلقوا العلم في المغرب ونشروا وألفوا المؤلفات التي صانت الكتاب العزيز، وأثرت المكتبة الإسلامية بنفائس العلم وجواهر المعرفة.

**سابعا**: إمامة الخراز في علم الرسم القرآني، وبراعته فيه، ودقته في صياغة مذاهب أئمته.

**ثامنا**: مورد الظمآن من أحسن المصنفات المنظومة في علم الرسم القرآني، جمع فيه ناظمه مسائل العلم ممن سبقه من تأليفات لعلماء الرسم، مع التأصيل البارع، والتقعيد الرصين.

**تاسعا**: عبد الواحد بن عاشر، إمام عالم متفنن، محقق في علم الرسم القرآني، مع كثرة شيوخه وتلاميذه ومصنفاته، مع مواقفه النبيلة الحاسمة، مما بوأه مكانة كبيرة ودرجة عالية.

**عاشرا**: فتح المنان المروي بمورد الظمآن لسيدي ابن عاشر، أحسن شروح المنظومة، وأعلاها قدرا، وأوفاها ببيان مقصود الناظم، وذلك لاعتبارات عديدة منها:

1 – مؤلفه إمام ناقد محقق.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

2 – إطلاعه على كثير من شروح المورد التي سبقته مع التمحيص الدقيق لكثير من الآراء.

3 – استيعابه لمسائل الرسم القرآني على قراءة نافع.

4 – إضافته خلافيات علم الرسم على قراءات الأئمة المتبقين من السبعة، فصار كتابا في رسم القراءات السبع.

**حادي عشر**: اختلاف كُتّاب المصاحف عند ابن عاشر قسمان: قسم مصرَّح به، وهو ظاهر، وقسم يحصل بالتضمّن، وبيان ذلك أن شيخا مثلا، إذا ذكر حكما للفظ من حذف أو إثبات مثلا، فإن سكت الآخر، لم يُعدَّ سكوته شيئا، لاحتمال سكوته عنه عدم روايته فيه شيئا، ونسيانه إياه، وكونه عنده على الأصل في قاعدة الرسم، حيث يكون الحكم المذكور على خلاف الأصل، وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال، وكانت النسبة المُعتَمَد فيها على ذلك السكوت تقوّلا على الساكت المنقول عنه، وأما إن ذكره الآخِر، فإما أن يذكره كما ذكر الأول أو لا، فالأول اتفاق ولا إشكال، وفي معناه: أن يذكر أحدهما الحكم مطلقا، والآخر مع حكاية الاتفاق، وكذا مع الترجيح لأنه محض رأي، وإما أن يذكره بخلاف ما ذكره الأول، كأن يقتصر واحد على حكم، ويذكر الآخر الخلاف فيه، فهذا من قسم الخلاف اعتبارا بذاكره.

وأما المقتصر فهو ساكت عن أحد وجهي الخلاف الذي ذكره الآخر، ولا عبرة بالسكوت كما تقدم، وكأن يثبت أحدهما ويحذف الآخر، وهذا كثير، فيُحمل على اختلاف المصاحف إعمالا لنقليهما، وحذرا من إهمال أحدهما، فيكون هذا اختلافا حاصلا بالتضمن دون التصريح، لا لاختلافهما، حتى يلزم ما تقدم، بل لتضمّنه اختلاف المصاحف كما قلناه.

وأما عند اختلافهما بالتفصيل والإطلاق، فينظر في كلّ لفظ على الاستقلال، ما لكلٍّ فيه، وما خرج عن التقسيم المذكور رُدَّ إلى أحد القسمين كما تقدم.

**ثاني عشر**: الحذف عند ابن عاشر ثلاثة أقسام: إشارة، واختصار، واقتصار.

فحذف الإشارة: ما يكون موافقا لبعض القراءات، نحو: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: 9] لقراءة الشامي والكوفيين، بفتح الياء، وسكون الخاء، وفتح الدال، و﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: 51] لقراءة أبي عمرو، بقصر الواو.

ولا يشترط عنده في كونه حذف إشارة أن تكون القراءة المشار إليها إحدى القراءات المتواترة، بل قد تكون القراءة المشار إليها شاذة، باعتبار أنها كانت مقبولة زمان كتْب المصاحف.

وحذف الاختصار، أي التقليل: ما لا يختص بكلمة دون مماثلتها، فيصدق بما تكرّر وما لم يتكرّر.

وحذف الاقتصار، أي الاختصاص: ما اختص بكلمة أو كلم دون نظائرها.

**ثالث عشر**: أصل الإمام ابن عاشر لمرجحات الحذف والإثبات، وبها يعرف كثير مما جرى به العمل، ويطلع على كثير من الترجيحات المرجوحة، ويميز الخطأ من الصواب.

وبيان ذلك عنده، أنه: ينفرد الإثبات بالترجيح بأصالته، ولكن حيث لا مرجِّح للحذف، وينفرد الحذف بترجيحه بالإشارة إلى القراءة بحذفه، لكن حيث لم ينصّ على الإثبات أو راجحيته، ويشتركان معا في الترجيح بالنص على رجحان أحدهما، وبنص أحد الشيخين على أحد الطرفين، مع سكوت الآخر الذي قد يقتضي خلافه، وبالحمل على النظائر، وعلى المجاور، وباقتصار أحد الشيوخ على أحدهما، وحكاية الآخر الخلاف، وبنص شيخٍ على حكم عين الكلمة عند اقتضاء ضابط غيره خلافه، وبكون النقل عن نافع عند نقل غيره خلافه، وبكونه في المصاحف المدنية عند مخالفة غيرها، وبكونه في أكثر المصاحف، ثم قد يحصل لكلّ طرف مرجِّح فأكثر مع التساوي في عدد المرجِّحات أو التفاوت، وقد يكون بعض المرجِّحات عند التعارض أقوى من بعض فيتّسع في ذلك مجال النظر.

**رابع عشر**: القراءات المتواترة عند المغاربة في زمان ابن عاشر هي القراءات السبع فقط، ولذلك كانوا يحكمون بالشذوذ على ما عداها من القراءات الثلاث المتمّمة للعشر، وربما كان ذلك لعدم اشتهار الثلاث عندهم، وابن عاشر ممن حكم على كثير من المتواتر مما هو خارج السبعة الشذوذ .

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

**خامس عشر**: يرى ابن عاشر أن سبب اختصاص الألف المتوسطة بالحذف، وهي الألف الواقعة بعد نون الضمير إذا كانت حشوا، أن حذف الاختصار لا يعهد في الأطراف، بل في الحشو فقط. فجرى الحذف في نون الضمير على ذلك السنن، ويعتبر ذلك في ألف المثنى، وفي الألف الواقعة بعد اللام، مع أن الأطراف معتبرة في الوقف حذفا وإثباتا، فحوفظ فيها على مطابقة الملفوظ به ما لم يحافظ في الحشو.

**سادس عشر**: الأسماء الأعجمية عند الإمام ابن عاشر قسمان: مستعمل، وكله محذوف، إلا ﴿دَاوُۥدَ﴾ باتفاق، و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ بخلاف.

وغير مستعمل، وكله ثابت، إلا ﴿مِيكَٰٓـٰٔـِٔلَ﴾ و﴿هَٰـٰٓمَـٰـٰٓنَ﴾، بالنسبة إلى ثانيه اتفاقا، و﴿هاروت﴾ و﴿ماروت﴾ و﴿قارون﴾ و﴿هامان﴾، بالنسبة إلى الأول على اختلاف.

وأنها بالنسبة إلى الاتفاق على الحذف والإثبات والاختلاف فيهما: ثلاثة أقسام:

محذوف باتفاق: وهو القسم الأول، ما عدى ما استثني منه باتفاق على الإثبات أو خلاف فيه، ويضاف إلى هذا القسم المحذوف بالاتفاق ﴿مِيكَٰٓـٰٔـِٔلَ﴾ و﴿هَٰـٰٓمَـٰـٰٓنَ﴾ بالنسبة إلى ثانيه.

وثابت باتفاق: وهو القسم الثاني، عدى ما استثني منه، باتفاق على الحذف أو خلاف، ويضاف إلى هذا القسم المثبت باتفاق ﴿دَاوُۥدَ﴾، ومختلف في إثباته وحذفه، وهو المستثنى بالخلاف من القسمين جميعا.

**سابع عشر**: أبرز البحث خطأ بعض لجان المصاحف القائمة على طباعة المصحف الشريف في بعض مسائل الرسم، منها رسم كلمة: ﴿وَٱلَّٰتِى﴾ [النساء: 15]، حيث رسمت في بعض المصاحف دون ألف الإلحاق، فيلتبس عند الناس في قراءتهم المفرد بالجمع، وكثير من الأخطاء الأخرى التي أبرزها البحث وبين وجه الصواب فيها بالدليل الواضح البين.

**ثامن عشر** :التقسيم الذي عليه المتأخرون في رسم مصاحف أهل المشرق ومصاحف أهل المغرب ،تقسيم فاسد،ليس له أصل الا إذا ثبت الخلاف في مصاحف الأمصار،ولم يتبين وجه الترجيح وفائدته.

**تاسع عشر**: السكوت من شيخ من شيوخ الرسم المعتمدين ليس حكما، لذلك ورد الخطأ عند أكثر شراح المورد في مسائل من الحذف سكت عنها أبو داود، مع أنه نص على حذف مثيلاتها، وكان من منهج أبي داود أنه لا يحب التفريق بين النظائر المحذوفة، وكان السكوت منه نسيانا وغفلة.

فنجد أن ابن آجطا والرجراجي والنزوالي وغيرهم من شراح المورد يحكمون بإثبات ألف كثير من الكلمات التي سكت عنها أبو داود مثل الموضع الأول من كلمـــــــــة: ﴿شَعَآئِرِ﴾ [البقرة: 158] وغيرها، بل إن بعض الكلمات التي سكت عنها أبو داود وحكم شراح المورد بإثبات ألفها، حكى بعض علماء الرسم فيها الإجماع على الحذف، لذلك ناقش البحث هذه القضية، وبين وجه الصواب فيها بالأدلة.

**العشرون**: إن ما يشاع عند بعض الباحثين أن شراح المورد أخطأوا في الحكم على المسائل التي سكت عنها أبو داود، هكذا بالعموم، ليس بصواب، بل نجد المحقق ابن عاشر قد سلم - غالبا - من هذا الخطأ، ونص في كثير من المواضع في شرحه أن السكوت ليس حكما، وتعقب من أثبت ألف كلمات سكت عنها أبو داود مع نصه على حذف مثيلاتها.

**واحد وعشرون**: أثر المدرسة القرآنية الأندلسية على غيرها، خاصة في علمي الرسم والضبط القرآنيين، فما من عالم ولا مؤلف كتاب إلا واستفاد من عطاء شيخين أندلسيين، لهما السيادة المطلقة على في الرسم والضبط، هما: أبو عمرو الداني، وأبو داود سليمان بن نجاح.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

## التوصيات والمقترحات:

وهذه جملة من التوصيات والمقترحات أردت تقديمها تعميما للفائدة ورجاءً لحصول المزيد من نشر العلم، وخدمةً لكتاب الله عز وجل:

**أولا:** إعادة النظر في كثير من مسائل الرسم والضبط، وأن لا يكتفى بالتقليد للقديم دون دليل، وأن يحقق في جملة من المسائل، ثم رسمُ المصحف وضبطُه من خلالها، ولعل ذلك يتم بتدعيم اللجان القائمة على تصحيح المصاحف والإشراف على طباعته في شتى البلاد الإسلامية بخبرات متخصصة في هذا الفن، يكون من شأنها النظر في مثل هذه الأمور.

**ثانيا:** كتابة بحث خاص يحصر الخلاف الوارد بين مصاحف المغاربة والمشارقة، وبيان ما يجوز فيه الخلاف، وما لا يجوز، مع تقديم الوجه الراجح في كل مسألة.

**ثالثا:** تخصيص دراسات أكاديمية تعنى بفني الرسم والضبط، وطرح مسائله، وتحقيق قضاياه، لأن هذين العلمين من العلوم المهجورة.

**رابعا:** العمل على تأليف موسوعة في علمي الرسم والضبط، جامعة لمسائل الفنين، حسبما تقتضيه قواعد العلمين، يقوم عليها المتخصصون، بأسلوب ميسر، وتكون مقسمة على طريقة كتب القراءات، باب الأصول أولا، وباب الفرشيات ثانيا.

**خامسا:** الاهتمام بتحقيق كتب الرسم والضبط، إذ لا يزال أغلبها مخطوطا، حبيس الخزائن لا يرى النور، تأكله الأرضة، ومن أهم ما يجب تحقيقه وإخراجه مما فيه النفع الكبير، خدمة للكتاب العزيز، مجموعة من مصادر علمي الرسم والضبط، نذكر طرفا منها:

- حلة الأعيان على عمدة البيان، لحسين بن طلحة الرجراجي، وهو من أوسع كتب الضبط، ومؤلفه عالم جليل.
- الميمونة الفريدة، للإمام أبي عبد الله محمد بن سليمان القيسي، وهو في علم الضبط.
- الدُّرَّة الجلية في نقط المصاحف العلية، لميمون الفخار.
- شرح المحاصي على الخراز في الرسم.
- كشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام، للحسن بن علي المنبهي.
- الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة، للإمام اللبيب التونسي.

وغير ذلك من الكتب الهامة المفيدة.

**سادســـا:** إعادة تحقيق وطباعة بعض المراجع في علم الرسم القرآني الهامة، خاصة المطبوعة طباعة رديئة أو قديمة، حتى يعم نفعها، ومن ذلك مثلا: كتاب نثر المرجان، للإمام النائطي الأركاني.

هذا ما وفقنا الله عز وجل لدراسته واقتراحه، ولا أزعم أنني قد وفيت هذه الدراسة حقها، إذ لا يعتبر ذلك إلا إسهاما متواضعا، خدمة لكتاب الله عز وجل، وبيانا لعظيم أثر المدرسة المغربية القرآنية، وعرفانا بإمامة سيدي عبد الواحد بن عاشر رضي الله عنه.

وأخيرا أسأل الله العلي القدير أن أكون ممن خدم الكتاب العزيز بهذه الدراسة وهذا التحقيق، وأن ينفع بهذا البحث المتواضع، فما كان من صواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو نسيان فمني، ومن قصر باعي، ومن الشيطان.

وأسأله سبحانه أن يغفر لنا ولوالدينا وأزواجنا وذرياتنا ولأشياخنا وأساتذتنا ولمن له حق علينا ولمن نعرفه، ولجميع المسلمين، كما أسأله سبحانه أن نكون ممن يرد حوض محمد صلى الله عليه وسلم، ويَرِدُ منه، ولا يُذاد عنه، وأن يحشرنا في زمرته، إنه ولي ذلك ومولاه، والحمد لله رب العالمين.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

## ملـــــــــــــــــخص الرســـــــــــــالة

في هذه الرسالة، تناولنا في قسم الدراسة منها ترجمة الإمام الخراز، وقد خلص البحث إلى أنه: محمَّد بن محمَّد بن إبراهيم بن محمَّد بن عبد الله، أبو عبد الله، الأُمويّ الشَّرِيشيّ، الشَّهير بالخرَّاز، الإمام، العالم، العلاَّمة، الفَهّامة، الأستاذ المقرئ، المحقّق.

أدرك أشياخًا جلَّة أئمَّةً، فقرأ عليهم، وأخذ عنهم.

اهتم رحمه الله بالتدريس والتعليم، وجلس على كرسي الإقراء بمدينة فاس، وعلّم الصبيان القرآن الكريم.

ممن أخذ عنه العلم: أبو محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي، المعروف بابن آجَطَّا، وغيره.

وله رحمة الله تآليف عديدة بين مطبوع ومفقود منها تعرض البحث لذكرها بالتفصيل.

عاش الخراز في مدينة فاس وتوفي بها سنة: 718هـ.

وأما ابن عاشر، والذي نحن بصدد تحقيق كتابه، فهو عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر بن سعد، أبو محمد، وقيل أبو مالك، الأندلسي الأنصاري الفاسي، الذي ولد سنة: 990هـ.

أخذ العلم عن جملة من أكابر العلماء، وفرّغ حياته للتعليم والتدريس، فأخذ عنه العلم عدد كبير من الطلبة الذين صاروا علماء بعد ذلك.

كان رحمه الله أشعري العقيدة، جنيدي التصوف، مالكي المذهب، عابدا ورِعا، حج وجاهد واعتكف، اتصف بعديد الصفات الحسنة، والخصال الحميدة.

رابط في الثغور، وجاهد بلسانه ونفسه، فحسده الحاسدون واعتدى عليه المغرضون فدبروا له محاولة الاغتيال، فضربوا عليه الباب، وأعطوه نوار الياسمين، فلما نسمه استنكر رائحته فإذا هو مسموم، فأصابه ألم في الحين فمات به رحمه الله تعالى ضحى يوم الخميس ثالث ذي الحجة الحرام من عام: 1040هـ.

ولا ننسى أن نذكِّر بمكانته العلمية، فقد كان رحمه الله – كما وصف –: إماما عالما علامة، متفننا، مفتيا في علوم شتى ، ذا معرفة بالقراءة وتوجيهها، وبالنحو والتفسير والإعراب، والرسم والضبط، وعلم الكلام والحساب، والفرائض وعلم المنطق والبيان والعروض والطب، وغير ذلك.

وقد تطرق البحث إلى مصادر علم الرسم القرآني – موضوع الكتاب –، وخلص إلى أن له ثلاثة مصادر: أولها: المصاحف العثمانية، ثم المنسوخة عنها المظنون بها الصحة، ثانيها: الروايات التي نقلت عن أئمة هذا العلم، وثالثها: الكتب المؤلفة.

والكتب المؤلفة في علم الرسم القرآني كثيرة نذكر منها: كتاب في مقطوع القرآن وموصوله: لعبد الله بن عامر اليحصبيّ الدمشقيّ (ت 118هـ)، وكتاب مرسوم المصحف الكريم: لأبي طاهر إسماعيل بن ظافر بن عبد الله العقيليّ المصريّ (ت 623هـ)، وغيرها من الكتب الكثيرة التي تعرضنا لها في دراسة الكتاب.

والذي جمع شتات هذا العلم الكتب أربعة، وهي مصادر الخراز في مورده، وهي: كتابين منظومين وآخرين منثورين، وهي: المقنع: لأبي عمرو الداني، والتنزيل: لأبي داود سليمان بن نجاح، والعقيلة: لأبي القاسم الشاطبي، والمنصف: للبلنسي، وهي من أهم كتب علم الرسم القرآني.

وأما الاسم الكامل لمنظومة الخراز، وهي المنظومة التي شرحها ابن عاشر في كتابه، فكما وصفها بها ناظمها: مورد الظمآن، واتفق على نسبتها له كتب التراجم التي ترجمت له.

وللنظم عدة نسخ مخطوطة، وطبع عديد الطبعات، أولها طبعة المطبعة الرسمية التونسية سنة: 1315هـ، وآخرها طبعة مكتبة الإمام البخاري بمصر سنة: 1427هـ/2006م.

ولمورد الظمآن شروح كثيرة: أشهرها شرح تلميذ ناظمها: الإمام ابن آجطا، وسماه: التبيان في شرح مورد الظمآن، ومن أهم شروحها: تنبيه العطشان في شرح مورد

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

الظمآن، لحسين بن طلحة الرجراجي، وغيرهما من الشروح الوفيرة التي ذكرناها في دراستنا للكتاب.

قسّم الخراز منظومته إلى مقدمة، وأحد عشر بابا وخاتمة، وبيّن في مقدمة نظمه منهجه وطريقته في تقسيمه للأبواب، وبيّن الضوابط والاصطلاحات التي بنى عليها نظمه.

ولمورد الظمآن مكانة علمية كبيرة، حيث أثنى عليها العلماء، وانبروا لروايتها ودراستها وتدريسها، والنقل عنها، وقام حولها نشاط علمي كبير، وذلك لما احتوته من خصائص لم توجد في غيرها.

وأما الكتاب المحقق، فهو فتح المنان المروي بمورد الظمآن كتاب لابن عاشر، نسبه إليه مترجموه اتفاقا، وقام حوله نشاط علمي كبير، فمنهم من حشّى عليه، ومنهم من اختصره، وكان عمدة مصاحف المغاربة، ألفه ابن عاشر سنة: 1028هـ، وتدارك به النقص الذي وقع في شروح من سبقه.

اعتمد على مصادر كثيرة، تعرضنا لذكرها في الدراسة، ومن أهم ما اعتمد عليه: المقنع للداني، والتنزيل لأبي داود، وقد اتبع في كتابه طريقة رائعة بيناها عند دراستنا لكتابه القيم.

لقي فتح المنان اهتماما بالغا، وعناية فائقة ومكانة عالية، ونال إعجاب علماء الرسم، وغيرهم، وكثرت نسخه المخطوطة، وانتشرت في كل الأمصار، وكان الكتاب معتمد مصاحف المغاربة.

تميز عن غيره من الشروح لما انفرد به من سهولة العبارة ووضوح المعاني، مع التوفية بالمقصود من النظم الذي شرحه، مع إكماله شرحه بمنظومة أورد فيها بقية خلافيات رسم القراءات السبع عدا قراءة الإمام نافع.

وكان للكتاب أثر فيمن بعده، إذ اختصره المارغني وابن كيكي وغيرهما، ونقل عنه المخللاتي والهوريني وغيرهما، وحشّى عليه المنجرة: الأب والابن وغيرهما.

هذا وقد أورد ابن عاشر في شرحه جملة من اختياراته في مسائل ورد فيها الخلاف بين أهل العلم.

وأما قسم التحقيق فقد خلص بنا البحث إلى أن ابن عاشر تناول في كتابه ما يأتي:

شرح أولا مقدمة مورد الظمآن، وأوضح منهج الخراز في نقله عن مصادره، وضوابطه ومصطلحاته، وعرّف بكثير من الأعلام، وضمن ذلك جملة وافرة من مسائل علوم القرآن، وجمع الصحابة للقرآن الكريم وكتابتهم له.

ثم تناول الباب الأول بالشرح والبيان، وهو باب حذف الألف، المقسم إلى ستة أقسام، فشرح الأبيات المتعلقة بالقسم الأول في حذف الألف من فاتحة الكتاب، ثم ثنى بشرح القسم الثاني في حذف الألف من سورة البقرة، وشرح كذلك أبيات القسم الثالث في حذف الألف من سورة آل عمران إلى الأعراف، وكان القسم الرابع في شرح ما تعلق بحذف الألف من سورة الأعراف إلى سورة مريم، وشرح أيضا أبيات القسم الخامس المتضمنة حذف الألف من سورة مريم إلى سورة صاد، وكان القسم السادس لشرح الأبيات التي وردت في حذف الألف من سورة صاد إلى مختتم القرآن.

وضمن الباب الأول منظومته الإعلان بتكميل مورد الظمآن في خلافيات رسم باقي القراءات السبع.

ثم تناول الباب الثاني بالشرح وهو باب حذف الياءات، إذ هي ثاني الحروف المحذوفة، وبين شواهدها القرآنية، ونقل نصوص الأئمة في ذلك.

وأعقبه بشرح أبيات الباب الثالث، وهو باب حذف الواوات.

ثم تناول بالشرح الباب الرابع وهو باب حذف إحدى اللامين.

وكان الباب الخامس لبيان باب الهمز وأحكامه، فشرحه شرحا وافيا، وبين المقصود، مع التمثيل والتقعيد.

وخصص الباب السابع لشرح الأبيات المتضمنة للحروف الزائدة رسما.

أما باب رسم الألف ياء فقد شرح فيه ابن عاشر أبياته شرحا وافيا.

وأما الباب الثامن فشرح فيه الأبيات التي تضمنت بيان مواضع رسم الواو ياء.

وتناول في الباب التاسع شرح الأبيات المتعلقة برسم الألف واوا.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وشرح في الباب العاشر باب المقطوع والموصول، وكان في قسمين: قسم المقطوع، وقسم الموصول.

وكان الباب الأخير لشرح الباب الحادي عشر، الخاص بهاءات التأنيث المرسومة بالتاء.

وأنهى ذلك بشرح الأبيات التي ختم الخراز بها نظمه.

وكان شرح ابن عاشر شرحا كاملا متكاملا وافيا موفيا بالمقصود، مدللا بالنصوص والشواهد، مزينا بالفوائد، مرصعا بجواهر التحقيق، محلا بحلل التراجيح، فجزاه الله عنا وعن المسلمين والإسلام والقرآن خير الجزاء ورحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فراديس الجنان وأكرمه رضا الرحمن.

وقد حققنا الكتاب على خمس نسخ خطية تحصلنا عليها، ورجعنا إلى عشرات المصادر للتوثيق والإفادة، ومناقشة مسائل الرسم، وخرج الكتاب بهذه الصورة، ونسأل الله التوفيق والسداد.

Dans le huitième chapitre , il explique les vers relatif à la représentation du " WAWOU / YAÂ " .

Il aborda dans le neuvième chapitre l'explication des vers relatifs à la représentation du " ALIF / WAWOU "

Il expliqua dans le dixième chapitre sur les interruptions et les liaisons , en deux parties : l'une consacrée aux interruptions et l'autre aux liaisons .

Le chapitre dernier fut pour la présentation des " HAÂT ATTAÂNITH " représentées par une lettre " TAÂ "

Il termina par interpréter les derniers vers d'EL-KHARAZ .

L' interprétation de Ibn ACHER était complète , idéalement argumentée avec amples témoignages et démonstrations .

Nous avons identifié le livre sur cinq des exemplaires manuscrits et vérifié des dizaines de sources documentées . nous avons discuté les problèmes de la représentation le livre est apparu de cette sorte . Puisse Dieu nous accorder son soutien .

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

d'interprétation .

Quant à la partie d' authentification , nous avons conclu que Ibn ACHER a abordé dans son livre ce qui suit : Il interpréta l'introduction du **MAOURED ADH-DHAMÂN** et expliqua la méthode adopté par AL-KHRAZ pour puiser dans ses sources , les règles et la terminologie utilisée . Il présenta plusieurs savants et introduisit beaucoup de questions se rapportant aux sciences du Saint Coran en invoquant les compagnons du Prophète et leurs écrits .

Dans le premier chapitre , celui de la suppression du " ALIF" divisé en plusieurs parties , il aborda , par des explications et démonstrations . Dans la première partie , il expliqua les vers relatif à la suppression du " ALIF" dans la FATIHA . Puis dans la deuxième partie , celle de la BAKRA ( la vache ) . dans la troisième partie il aborda les sourates de AL-AMRANE et de AL-AÂRAF . Dans la quatrième partie il expliqua la suppression de la sourate de AL-AMRANE JUSQU40 LA SOURATE de MERIEM . Il interpréta dans la cinquième partie de sourate MERIEM jusqu'à la sourate SAD . pour la sixième partie c'est de SAD jusqu'à la fin du Coran .

La première chapitre de son ouvrage rimé il compléta MAOURED ADH-DHAMÂN d'après les divergences dans la lecture des sept récitations du Saint Coran .

Il aborda le deuxième chapitre , celle de l'amputation des " YAÂ " , car c'est la deuxième lettre amputée , il démontra les témoignages coraniques.et présenta les textes des Imams relatifs à cela .

Puis il expliqua les vers du troisième chapitre , celui de l'amputation du " OUAOU" ou " WAWOU "

Puis celui du de l'amputation de l'un des " LAM "

Le cinquième chapitre est consacré à présenter le " HAMZ " et ses règles dont il expliqua amplement les aboutissants en donnant des exemples

Il consacra le septième chapitre à l'explication des vers relatif au lettres représentées en surplus .

Quant au chapitre du " ALIF / YAÂ " , il expliqua les vers avec maints exemples .

**TANBIH AL-ÂTCHAN** de HASSAN Ibn ARRAJRAJI et plusieurs autres que nous avons cité dans cette œuvre .

EL-KHARAZ écrivit son ouvrage rimé avec : une introduction et onze chapitre et une conclusion . Dans l'introduction , il a présenté sa méthode de partage des chapitres et les règles et les termes techniques sur lesquels ils s'est appuyé pour écrire son livre .

**MAOURED ADH-DHAMÂN** a une importance scientifique a laquelle les savants ont accordé une attention particulière . Ils se sont attelé à son étude et son enseignement et y en souvent puisé . Une activité scientifique a vu le jour autour de cette œuvre vu les particularités de celle-ci qu'on ne trouve nulle part ailleurs .

L'ouvrage identificateur qu'est **FATH AL-MANNAN LI MAOURED ADH – DHAMÂN** d'Ibn ACHER , reconnu œuvre de celui-ci par ses pairs et qui a été étudié et récapitulé et qui fut adopté par les savants Maghrébins . Il fut écrit par Ibn ACHER en 1028 de l'Hégire dans lequel il a pallié au faiblesses des interprétations précédentes .

Il s'est appuyé sur diverses sources que nous avons cité ultérieurement . parmi ces sources : **AL-MOUKANAÂ** de AD-DANI , **LE TANZIL** d'Abou DAOUD . Pour ce faire il a observé une excellente méthode que nous avons démontré lors de cette étude .

Une considération a été donné à **FATH AL-MANNAN** et une importance particulière lui a été réservé par les savants de l'inscription Coranique et par les autres savants . Une multitude de copies furent écrites et éparpillées de par le monde musulman . Ce livre était une référence au Maghreb .

Ce livre se caractérise par la facilité de la langue utilisée et par la clarté de ses notions . Il explique ce qu'il recherchait en y ajoutant de nouvelles explications sur l'inscription Coranique excepté la récitation de NAFAÂ .

Il influença ceux qui suivirent , car la récapitulation de AL-MARAGHNI et Ibn KIKI et autres voyaient le jour et ainsi AL-MOUKHALALATI et EL-HOURINI et autres l'adoptèrent comme référence – EL-MANJARA père et fils l'annotèrent aussi .

Ibn ACHER introduisit plusieurs alternatives quant aux divergences

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

Nous n'oublions pas de souligner son autorité scientifique . Il était , que Dieu lui accorde sa miséricorde , un Imam érudit et savant et ses fetwas faisaient autorité dans diverses sciences . recitateur confirmé et connaisseur en grammaire et autres sciences de la langue arabe , ainsi qu'en science du parler et des mathématiques , en logique et en médecine et autres sciences .

Il a effectué des recherches sur les origines de l'**inscription Coranique** – objet du présent ouvrage – et a conclu qu'il y avait trois origines : 1) Se sont les exemplaires Coraniques Ottomans et les copies de ceux-ci . 2) Les rapports transmis par les Imams de cette science .3) les divers ouvrages se rapportant à cette science .

Les ouvrages sur l'inscription Coranique sont nombreux et nous citons : **Les interruptions dans le Coran** de Abdallah Ibn Amer EL-YAHSABI ADDIMASHKI (mort en 118 de l'Hégire ) et l'ouvrage **la représentation du saint livre** de TAHAR ISMAEL Ibn DHAFER Ibn Abdallah AL- AKILI AL-MISRI ( mort en 623 de l'Hégire ) et de nombreux autres que nous avons évoqué dans l'étude de cet ouvrage .

Quatre livres ont contribuer à rassembler toutes les données de cette science . se sont les origines évoquées par AL- KHARAZ : deux livres en rimes et deux autres en proses . : **AL-MONKAÂ** de Abou Amrou AD-DANI et **LE TANZIL** de Abou Daoud Souliman Ibn Najah et **AL-AKILA** de Abou Al – kacim ACH-CHATI et **LE MOUNCIF** de ALBALNACI . Ce sont les plus importants ouvrages sur la représentation Coranique .

Tandis que le titre entier de l'œuvre rimée de EL-KHARAZ , celle qui fut expliquée par Ibn Acher **MAOURED EDH-DHAMÂN** et qui fut reconnu comme étant sienne

Parmi les nombreuses œuvre rimées celle qui parue à l'imprimerie officielle Tunisienne en 1315 de l' Hegire et la dernière fut éditée par l'imprimerie de l'Imam Boukhari en Egypte en 1427 H / 2006 .

**MAOURED EDH-DHAMÂN** a plusieurs interprétations dont celle de son disciple : l'Imam Ibn AJATA et qu'il a titré **ATTIBYAN dans l'interprétation du MAOURED ADH-DHAMÂN** . Il existe une autre approche intéressante :

# Résumé de la thèse

Dans cette thèse , nous avons , dans la partie étude , présenté la biographie de l'Imam EL-KHARAZ et nous avons conclu que c'est Mohamed Ibn Mohamed Ibn Ibrahim Ibn Mohamed Ibn Abdallah , Abou Abdallah l'Omawid , le Cherchi connu sous le nom de EL-KHARAZ . L'Imam , l'érudit , le savant , le récitant du Coran , l'authentificateur .

A vécu auprès d'honorables cheikhs qui l'ont initié au différentes sciences

.

S'est intéressé a l'enseignement et à la récitation à Fès et a enseigné le saint Coran au petits enfants.

Il a enseigné en outre à : Abou Mohamed Abdallah Ibn Omar Assanhaji connu sous le nom de Ibn Ajata et à d'autres .

Il a écrit plusieurs ouvrages parmi lesquelles ont été édité et d'autres égarés . nous avons évoqué quelques uns lors de cette étude .

EL-KHARAZ a vécu à Fès et y a été décédé en 718 de l'Hégire .

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

Quant à Ibn Acher et dont nous sommes entrain d'identifier et d'étudier l'œuvre , c'est Abdelwahed Ibn Ahmed Ibn Ali Ibn Acher Ibn Saad , Abou Mohamed ou Abou Malek .., l'Andalou , Al-ansari , le Fassi né en 990 de l'Hégire .

Il s'est initié aux mains des plus illustres savants et s'est consacré à l'enseignement . Plusieurs de ses disciples sont devenus eux-mêmes de grands savants .

Il était , que dieu lui accorde sa miséricorde , Achaârite par sa foi , djouneidite par sa mystique , Melikite par sa doctrine , adorateur de Dieu , a effectué pèlerinage et Djihad . Il avait les plus nobles qualités .

Il a combattu par la parole et par l'épée et a été victime d'une tentative de meurtre . Il a été emprisonné , on lui a offert un bouquet de jasmin empoisonné qui l'a tué . Il décéda le jeudi troisième jour de Dhi- Alhaja en 1040 de l'Hégire .

# الفهـــــــــارس العامـــــــة

فهرس القراءات القرآنية
فهرس الأحاديث والآثار
فهرس النظم والأشعار
فهرس أسماء المصاحف
فهرس الكتب الواردة في فتـــــــح المنـــان
فهرس الأعلام الواردة أسماؤهم في فتح المنان
فهرس البلدان والقبائل والجماعات
فهرس المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات

فهرس القراءات القرآنية:

| القراءة | اسم السورة ورقم الآية | القارئ بها | الدرجة | الصفحة |
|---|---|---|---|---|
| ﴿إذا مسهم طَيْف﴾ | الأعراف: 201 | بن كثير، والنحويان: البصري والكسائي | متواترة | 697 |
| ﴿أَسْرى﴾ | البقرة: 85 | حمزة | متواترة | 501- |
| ﴿أفتَمْرُونه على ما يرى | النجم: 12 | الأخوان | متواترة | 791 |
| ﴿أفرَيْتُم ما كنتم تعبدون﴾ | الشعراء: 75 | الكسائي | متواترة | 639 |
| ﴿أفلم يتبين﴾ | الرعد: 31 | ابن عباس وعلي وجعفر بن محمد | شاذة | 990 |
| ﴿أقتلت نفسا زكيَّة﴾ | الكهف: 74 | الشامي والكوفيون | متواترة | 707 |
| ﴿إِلَافِهم رحلة﴾ | قريش: 2 | أبو جعفر | متواترة | 841 |
| ﴿الذي جعل لكم الأرض مهدا﴾ | طه: 53<br>الزخرف: 10 | الكوفيون | متواترة | 757 |
| ﴿الصَّعْقة﴾ | الذاريات: 44 | الكسائي | متواترة | 492 |
| ﴿الصَّعْقة﴾ | الذاريات: 44 | نسبت لعلي بن أبي طالب، ولابن محيصن في كل المواضع مع الخلف في موضع الذاريات | شاذة | 492 |

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ﴿إِلْفِهم رحلة﴾ | قريش: 2 | العمري عن أبي جعفر | شاذة | 841 |
| ﴿المَوْدَةُ سئلت﴾ | التكوير: 8 | الأعمش والمطوعي | شاذة | 875 |
| ﴿الياسين﴾ | الصافات: 130 | دون نسبة | شاذة | 1121 |
| ﴿إن الله يَدْفَعُ عن الذين ءامنوا﴾ | الحج: 38 | الصاحبان | متواترة | 748 |
| ﴿أن يُصْلِحَا بينهما صلحا﴾ | النساء: 128 | الكوفيون | متواترة | 612 |
| ﴿إنس ولا جأن﴾ | الرحمن: 39 | دون نسبة | شاذة | 891 |
| ﴿أو أَثَرة من علم﴾ | الأحقاف: 4 | نسبت لابن عباس وعكرمة وقتادة وعمرو بن ميمون | شاذة | 781 |
| ﴿أو أَثْرة من علم﴾ | الأحقاف: 4 | نسبت لعلي بن أبي طالب وأبي عبد الرحمن السلمي | شاذة | 781 |
| ﴿أو أُثْرة من علم﴾ | الأحقاف: 4 | نسبت لأبي البرهم | شاذة | 781 |
| ﴿أو لَمَستم النسآء﴾ | النساء: 43 المائدة: 6 | الأخوان: حمزة والكسائي، وخلف العاشر | متواترة | 587 |
| ﴿أيُّهُ المؤمنون﴾ | النور: 31 | ابن عامر الشامي | متواترة | 759 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ﴿بل أَدْرَك علمهم﴾ | النمل: 66 | ابن كثير وأبو عمرو | متواترة | 758 |
| ﴿تَزْوَرُ﴾ | الكهف: 17 | الكوفيون | متواترة | 683 |
| ﴿تَزْوَرُّ عن كهفهم﴾ | الكهف: 17 | الشامي | متواترة | 683 |
| ﴿تَسَاقط عليك رطبا﴾ | مريم: 25 | حمزة | متواترة | 732 |
| ﴿تُسَاقط عليك رطبا﴾ | مريم: 25 | حفص | متواترة | 732 |
| ﴿تَسْقِط عليك رطبا﴾ | مريم: 25 | دون نسبة | شاذة | 732 |
| ﴿تُشَاقونَ فيهم﴾ | النحل: 27 | العشرة عدا نافع | متواترة | 831 |
| ﴿تَفْدوهم﴾ | البقرة: 85 | ابن كثير وابن عامر والبصري وحمزة وخلف في اختياره | متواترة | 491 |
| ﴿حتى إذا جآءَنَا﴾ | الزخرف: 38 | الكوفيون غير شعبة | متواترة | 760 |
| ﴿دَفْعُ﴾ | البقرة: 251 الحج: 40 | البزي والكوفيون | متواترة | 491 |
| ﴿رسلنا تترًا﴾ | المؤمنون: 44 | الصاحبان | متواترة | 1044 |
| ﴿سأُورِّثكم دار الفاسقين﴾ | الأعراف: 145 | وهب بن منبه عن ابن عباس، وقسامة بن زهير | شاذة | 1030 |
| ﴿سُمَّرا تهجرون﴾ | المؤمنون: 67 | دون نسبة | شاذة | 733 |
| ﴿طعام مسكين﴾ | البقرة: 184 | الكوفيون | متواترة | 496 |
| ﴿عَالِيَهم ثياب سندس﴾ | الإنسان: 21 | عاصم والكسائي وابن كثير وابن عامر والبصري ويعقوب وخلف العاشر | متواترة | 785 |

المكتبة المركزية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ﴿علّام الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة﴾ | سبأ: 3 | الأخوان | متواترة | 651 |
| ﴿على إلياسين﴾ | الصافات: 130 | غير نافع وابن عامر | متواترة | 1120 |
| ﴿عَلَيْهِم ثياب سندس﴾ | الإنسان: 21 | نسبت لابن سيرين والحسن والأعمش وأبي حيوة وابن أبي عبلة والزعفراني وأبان | شاذة | 785 |
| ﴿غَشوَة﴾ | الجاثية: 23 | الأخوان: حمزة والكسائي | متواترة | 536 |
| ﴿فادخلى في عَبْدِى﴾ | الفجر: 29 | نسبت لأبيّ وغيره | شاذة | 782 |
| ﴿فإنما هي زقية﴾ | الصافات: 19 | عبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب | شاذة | 343 |
| ﴿فبم تبشرونِ﴾ | الحجر: 54 | ابن كثير المكي | متواترة | 831 |
| ﴿فتكون طيْرا بإذني﴾ | المائدة: 110 | السبعة عدا نافع والعشرة عدا أب جعفر ويعقوب | متواترة | 620 |
| ﴿فخلقنا المضغة عظما فكسونا العظم لحما﴾ | المؤمنون: 14 | ابن عامر وشعبة | متواترة | 553 |
| ﴿فرَهْن مقبوضة﴾ | البقرة: 283 | ابن كثير المكي والبصري أبو عمرو | متواترة | 497 |
| ﴿فلآ أقسم بمَوْقِع النجوم﴾ | الواقعة: 75 | الأخوان | متواترة | 784 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ﴿فلا تَصْحَبَنِّى قد بلغت﴾ | الكهف: 76 | دون نسبة | شاذة | 696 |
| ﴿فلا تَصْحَبْنِى قد بلغت﴾ | الكهف: 76 | دون نسبة | شاذة | 696 |
| ﴿فلا تُصْحِبْنِى قد بلغت﴾ | الكهف: 76 | دون نسبة | شاذة | 696 |
| ﴿فلَقَتَلُوكم﴾ | النساء: 90 | الحسن البصري والجحدري | شاذة | 570 |
| ﴿فلولا ألقي عليه أسْورة﴾ | الزخرف: 53 | حفص | متواترة | 781 |
| ﴿فنجّي من نشآء﴾ | يوسف: 110 | ابن عامر وشعبة وحفص | متواترة | 699 |
| ﴿في مسكَنهم ءاية﴾ | سبأ: 15 | الأخوان وحفص | متواترة | 683 |
| ﴿في مواسم الحج بعد أن تبتغوا فضلا من ربكم﴾ | البقرة: 198 | عبد الله بن عباس | شاذة | 343 |
| ﴿قالوا سِحْرَانِ﴾ | القصص: 48 | الكوفيون | متواترة | 713 |
| ﴿كذب أصحاب الأيكة﴾ | الشعراء: 176 | الكسائي وحمزة والبصري وعاصم ويعقوب وخلف العاشر | متواترة | 752 |
| ﴿كذب أصحاب الأيكة﴾ | الشعراء: 176 | دون نسبة | شاذة | 752 |

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ﴿لأهب لك غلاما﴾ | مريم: 19 | الكوفيون وابن عامر وابن كثير وأبو نشيط | متواترة | 999 |
| ﴿لَتَخِذْتَ عليه أجرا﴾ | الكهف: 77 | الصاحبان: ابن كثير وأبو عمرو البصري | متواترة | 563 |
| ﴿لنسوءَ وجوهكم﴾ | الإسراء: 7 | الكسائي | متواترة | 873 |
| ﴿ليسوءَ وجوهكم﴾ | الإسراء: 7 | الأخوان وابن عامر وشعبة | متواترة | 873 |
| ﴿وإذ وعدنا موسى﴾ | البقرة: 51 | أبو عمرو البصري | متواترة | 424 |
| ﴿واذكر عَبْدنآ إبراهيم﴾ | ص: 45 | ابن كثير المكي | متواترة | 783 |
| ﴿وأصحاب الأيكة﴾ | ص: 13 | الكسائي وحمزة والبصري وعاصم ويعقوب وخلف العاشر | متواترة | 752 |
| ﴿وأصحاب الأيكةِ﴾ | ص: 13 | دون نسبة | شاذة | 752 |
| ﴿والذين عَقَدَت أيمانكم﴾ | النساء: 33 | الكوفيون | متواترة | 639 |
| ﴿والذين قُتِلوا في سبيل الله فلن يضل أعمالهم﴾ | محمد: 4 | البصري وحفص | متواترة | 570 |
| ﴿يجتنبون كَبيرَ الإثم﴾ | الشورى: 37 | الأخوان | متواترة | 786 |
| ﴿وترى الناس سَكْرى وما هم بِسَكْرى﴾ | الحج: 2 | الأخوان | متواترة | 649 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ﴿وجَعَلَ الَّيْلَ سكنا﴾ | الأنعام: 96 | الكوفيون | متواترة | 643 |
| ﴿وجعلنا فيها سُرُجا﴾ | الفرقان: 61 | الأخوان | متواترة | 750 |
| ﴿وجعلنا قلوبهم قَسِيَّة﴾ | المائدة: 13 | الأخوان | متواترة | 626 |
| ﴿وحِرْمٌ على قرية﴾ | الأنبياء: 95 | الأخوان وشعبة | متواترة | 756 |
| ﴿وسيعلم الكُفَّار لمن عقبى الدار﴾ | الرعد: 42 | الشامي والكوفيون | متواترة | 680 |
| ﴿وفَصْلُه ثلاثون شهرا﴾ | الأحقاف: 15 | يعقوب | متواترة | 747 |
| ﴿وفَصْلُه في عامين﴾ | لقمان: 14 | دون نسبة | شاذة | 746 |
| ﴿وقُتِلوا وقَاتَلُوا لأكفرن عنهم﴾ | آل عمران: 195 | حمزة والكسائي | متواترة | 569 |
| ﴿وكذلك نجّي المؤمنين﴾ | الأنبياء: 88 | ابن عامر وشعبة | متواترة | 699 |
| ﴿ولؤلؤا﴾ بالخفض | الحج: 23<br>فاطر: 33 | غير نافع وعاصم | متواترة | 1010 |
| ﴿ولا الضألّين﴾ | الفاتحة: 7 | دون نسبة | شاذة | 891 |
| ﴿ولا تُصَعِّر خدك﴾ | لقمان: 18 | الابنان وعاصم | متواترة | 755 |
| ﴿ولا تَقْتُلُوهم عند المسجد الحرام حتى يَقْتلوكم فيه فإن قَتَلوكم﴾ | البقرة: 191 | حمزة والكسائي | متواترة | 569 |

المكتبة الرقمية
القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ﴿ولا كِذَابا﴾ | النبأ: 35 | الكسائي | متواترة | 779 |
| ﴿ولقد علمتم النشآءة الأولى﴾ | الواقعة: 62 | الصاحبان | متواترة | 915 |
| ﴿ولم يعي بخلقهن يَقْدر﴾ | الأحقاف: 33 | يعقوب | متواترة | 755 |
| ﴿وما أنت تَهْدِى العمي﴾ | النمل: 81<br>الروم: 53 | حمزة | متواترة | 750 |
| ﴿وما عملت أيديهم﴾ | يس: 35 | شعبة وحمزة والكسائي وخلف العاشر | متواترة | 668 |
| ﴿وما يخدعون إلآ أنفسهم﴾ | البقرة: 9 | الشامي والكوفيون | متواترة | 497-424 |
| ﴿ومنآءة الثالثة الأخرى﴾ | النجم: 20 | ابن كثير المكي | متواترة | 1081 |
| ﴿وهل نُجْزِى إلا الكفور﴾ | سبأ: 17 | الأخوان وحفص | متواترة | 757 |
| ﴿وهل يُجْزَا إلا الكفور﴾ | سبأ: 17 | مسلم بن جندب وغيره | شاذة | 757 |
| ﴿ويُقَاتِلُون الذين يأمرون بالقسط﴾ | آل عمران: 21 | حمزة | متواترة | 571 |
| ﴿وينتجون بالإثم﴾ | المجادلة: 8 | حمزة ورويس | متواترة | 787 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ﴿يا حسرتَايَ على ما فرطت﴾ | الزمر: 56 | أبو جعفر المدني متواترة | 1034 |
| ﴿يُضَعَّف لهم ولهم أجر كريم﴾ | الحديد: 18 | الابنان: ابن كثير وابن عامر متواترة | 605 |
| ﴿يَقْضِ الحق﴾ | الأنعام: 57 | قراءة العربيين: ابن عامر والبصري، والأخوين متواترة | 825 |

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

## فهرس الأحاديث والآثار:


| طرف الحديث أو الأثر | رقم الصفحة |
|---|---|
| أصحابي كالنجوم | 362 |
| اقتدوا بالذين بعدي | 362 |
| اقتدوا بالَّذَين من بعدي | 361 |
| أقرأني جبريل على حرف فراجعته | 348 |
| إنا أمة أمية | 312 |
| أنه يأتيني كتب | 330 |
| بينما أنا نائم | 322 |
| سألت ربي فيما يختلف فيه أصحابي | 362 |
| الطهور شطر الإيمان والحمد لله تملأ الميزان | 292 |
| قيدوا العلم بالكتاب | 300 |
| كأنك بالدنيا لم تكن | 1132 |
| كذلك أنزلت، إن هذا القرآن | 349 |
| كل أمر ذي بال....أجذم | 294 |
| كل أمر ذي بال....أقطع | 293 |
| كل أمر ذي بال....أقطع أبتر... | 294 |
| لا تكتبوا عني شيئا إلا القرآن | 328 |
| لو سألتني هذه الشظية | 322 |
| من جحد آية من كتاب الله عز وجل | 357 |
| من محمد رسول الله إلى مسيلمة الكذاب | 321 |
| من نسي صلاة | 638-637 |
| يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل | 376 |

## فهرس النظم والأشعار:


| البيـــــــــت | قائله | الصفحة |
|---|---|---|
| (أن لو) على الأصل بنون كتبـــــا•في الرعد والأعراف ثم في سبا<br>وما عداه صله يا خليـــــــــل•هذا الذي صح عن التنزيـــل<br>فلم يجئ متصلا في الذكـــــــر•إلا الذي في الجن فيمـــا أدر | إبراهيم الحاج | 1119 |
| أثبته التنزيل إلا أحـــــــــرفَا•تذكر قد خصصها فحـــــذفَا | ابن عاشر | 472 |
| أثبته التنزيل إلا كَلِـــــــــمَا•رسمها بالحـــــذف في ما رَسَمَا | ابن عاشر | 472 |
| احذف سليمان والأسماء قد عَرِيتْ•من عُجمة أوردوهَا عندما ذكـرَا<br>ثلاثة مالك منها و صالحـــــــه•وخالد تمّم التعديد منحتـــصرَا<br>وهل أراد عموم الحذف في عَلَـــم•وغيره أم على الأعلام قد قصـرَا<br>لكن يقوي عموم الحذف أنهمـــا•عللاهما بالاستعمـــــال إذ كثرا<br>و أنه لم يرد من خالد علمـــــا•فادفع توهّم ذا التحصيل إن خطرا | لم أعرف قائله | 517 |
| إذا حاولتَ في أَسَدٍ فُجُـــــورا•فإنّي لستُ منكَ ولسْـــتَ منِّ | النابغة | 849 |
| إلا عبادي العنكبوت والزمـــر•آخره وخلف زخرف ظـــــهر | ابن عاشر | 846 |
| أيا عين بَكِّي سيّدَ الناس واسفحي•بدَمعٍ فإن أنزَفتِه فاسكُبي الدَّمَـا | حسان بن ثابت | 850 |
| إيلافِهِمْ وَاحْذِفُوا إِحْدَهُمَا كَـوَرِ •ءْيَاً خَاطِئِينَ وَالأُمِّيِّينَ مُقْتَفِـــرَا<br>مَنْ حَيَّ يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي كَذَاكَ سِوَى•هَيِّئْ يُهَيِّئْ وَعَلِّيِنَ مُقْتَصَرَا<br>وَذِي الضَّمِيرِ كَيُحْيِيكُمْ وَسَيِّئَـــة• فِي الْفَرْدِ سَيِّئاً وَالسَّيِّءِ اقْتُصِـرَا | الشاطبي | 860 |
| بالقطع عن ما نهوا عنه وبعد فإن• لم يستجيبوا فصل وكن حذرا<br>واقطع سواه .....• ..... | الشاطبي | 1100 |
| بأيكم ورآءي في الشورى ومن | ابن عاشر | 1017 |


المكتبة الرقمية لعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

| | | |
|---|---|---|
| ثم أساطير ولفظ صاحـــــــب•وأغفلوا الصاحب في النســـــاء | الخراز | 677 |
| ثم الرضاعة كذا وقاهم | البلنسي | 650 |
| ثم ضعافا مثل ذلك وعظام | البلنسي | 555 |
| ثم موازينه والأدبار | البلنسي | 685 |
| الجاهلية يسارعونا | الخراز | 634 |
| جاور بحرفٍ سورةٍ وترجمهْ•إضافـــــــةٍ ورُتْبةٍ وحَرَكـــــــهْ | حسين بن طلحة الرجراجي | 408 |
| جزآؤا حشر وشورى والعقود معا• في الأولين ووالى خلفه الزمرا طه عراق ومعها كهفها.....•..... | الشاطبي | 936 |
| جهادا المنصوب مع أصنامكم | الخراز | 538 |
| حاججتم الأيامى ناديناه مـــن•واحدة رءياي بالحذف قمـــــــن | أحمد اللمطي أو غيره | 1059 |
| حاشا بحذف صح مشتهرا | الشاطبي | 714 |
| ..... حتى استتم لـــــــه•بالسبعة الأحرف ..... | الشاطبي | 329 |
| الحدّ والموضوع ثم الواضـــــع •والاسم الاستمداد حكم الشارع تصور المسائل الفضيلـــــــه •ونسبـــــــة فائـــــدة جليله | ابن زكري التلمساني | 317 |
| حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّـــــتِ•وَبَدَا الذِي كَانَـــتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ | لم أعرف قائله | 1106 |
| دارٌ لسلمى إذ سُلَيْمى جـــاره•قَفْرٌ ترى آياتها مثل الزُّبـــــــر | بلا نسبة | 389 |
| دين تمدونن | الشاطبي | 839 |
| ساكنة وطرفا إن حركت | لم أعرف قائله | 926 |

| | | |
|---|---|---|
| سميتـــــــــه بعمدة البيـــان•في رسم ما قد خط في القرآن | الخراز | 290 |
| سِوَى المُشَدَّدِ والمَهْمُوزِ فَاخْتَلَفَا•عَنِ العِرَاقِ وفِي التَّأْنِيثِ قَـدْ كَثُرَا | القاسم بن فيره الشاطبي | 438 |
| طَلَبُوا صُلْـــــحَنَا وَلاتَ أَوَانٍ•فَأَجَبنا أَن لَيسَ حِينَ بَقَـــــــاءِ | أبو زبيد الطائي | 1106 |
| العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِن عاطِفٍ•والمُطْعِمُونَ زَمَانَ أينَ المُطْعِـــــمُ | أبو وجزة السعدي | 1106 |
| العلم صيد والكتابة قيـــــــده•قيد صيودك بالحبال الموثقـــه | سحنون المغربي | 300 |
| ومن الجهالة أن تصيد حمامـــة•فتتركها بين الأوانس مطلقـــه | | |
| عوجا عليها عوجة كي تسئلا • عن أهلها إن جُزْتَها بالأطــلال | ابن السيمان | 390 |
| فانتَضَلْنَا وابنُ سَلمَى قَاعـــدٌ•كعَتيقِ الطّيرِ يُغضِـــــقيّ ويُجَلّ | لبيد | 849 |
| فمن للقوافي بعد حسان وابنه•ومن للمثاني بعد زيد بن ثابـــــت | حسان بن ثابت | 331 |
| فَوَاجِبٌ عَلَى ذَوِي الأَذْهَـــانِ •أَنْ يَتْبَعُوا المَرْسُومَ فِي القُـــــرْآنِ | الخراز | 357 |
| وَيَقْتَدُوا بِمَا رَآهُ نَظَـــــــرَا •إِذْ جَعَلُوهُ لِلْأَنَـــــــامِ وِزْرَا | | |
| وَكَيْفَ لاَ يَجِبُ الإِقْتَـــــدَاءُ •لِمَا أَتَى نَصـــــــــًا بِهِ الشِّفَاءُ | | |
| إِلَى عِيَاضٍ أَنَّهُ مَنْ غَيَّـــــرَا •حَرْفًا مِـــــنَ القُرْآنِ عَمْدًا كَفَرَا | | |
| زِيَادَةً أَوْ نَقْصًا أَوْ إِنْ بَـــدَّلاَ •شَيْئًا مِـــــنَ الرَّسْمِ الذِي تَأَصَّلاَ | | |
| في آل عمران والأحزاب ثانيها•والحج وصلا لكيلا والحديد جرى | الشاطبي | 1130 |
| قد هاج قلبي منـــــــــزل•من أم عمـــــــــرو مقفر | بلا نسبة | 389 |
| القلب منها مستريحٌ ســـــالم•والقلب مني جاهد مجهـــــود | بلا نسبة | 389 |
| كذا التناجي والمناجاة أتت | ابن عاشر | 788 |
| كفارة عداوة أكابر | الخراز | 628 |

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | | |
|---|---|---|
| كَفَّاكَ كَفٌّ لاَ تُلِيقُ دِرْهَـــماَ•جُوداً وأخرى تُعطِ بالسيـــف الدَّماَ | لم أعرف قائله | 849 |
| كنص ذي التبيين جا مسطـرا•عن التجيبي الرضى تدبـــــــرا | القيسي أبو عبد الله | 642 |
| كيف الضحى والقوى دحى تلى وطحى<br>سجى زكى واوها بالياء قد سطـرا | الشاطبي | 1074 |
| لا أحد أذل من جَـــــديسِ • أهكذا يفعل بالعـــــــروسِ<br>يرضى بهذا يالقومي حـــــرٌ •أهدى و قد أعطى وسيـــق المهرُ<br>لخوضه بحر الردى بنفســـــهِ •خير من أن يفعـــــل ذا بعرسهِ | امرأة من جديس | 391 |
| لا خلف في قطع من مع ظاهر ذكروا | الشاطبي | 1096 |
| لأطرقـــــــن حصنهم صباحا•وأبركن مبرك النعامـــــــه | لم أعرف قائله | 390 |
| للكل باعد كذا وفي مساكنهم نافع | الشاطبي | 682 |
| للّه في خلقه من صنعه عجـــــبُ•كادتْ حقائقُ في الوجود تنقلبُ<br>كَلِم بعين تُرى لا الأذْنُ تسمعهَا•خطابها حاضرٌ وأهلها ذهبـــوا | عبد الواحد ابن عاشر | 301 |
| لنا جلساءٌ ما يملّ حديثهـــــــــم•ألباءٌ مأمونون غيبا ومشـــهدَا<br>يفيدُوننا من علمهم علمِ من مضى•وعقلا وتأديبا ورأيا مســـدَّدَا<br>فلا فتنة تخشى ولا سوء عشـــــرة•ولا تتّقي منهم لسانا ولا يدَا<br>فإن قلت أحياء فلست بكـــاذب•وإن قلت أمواتا فلست مُفنِّدَا | ابن الأعرابي | 301 |
| ما هاج أشجانا وشجوا قد جشا•..... | العجاج | 389 |
| مسيلمـــــــة ارجع ولا تمحك•فإنك في الأمر لم تشـــــــرك<br>كذبت على الله في وحيـــــــه•هواك هوى الأنوك الأحمـــــق<br>فما في السما لك من مصعـــــد• ولا لك في الأرض من مبـــرك | ثمامة بن مالك / أوثمامة بن أثال ولعله الصواب | 321 |

| | | |
|---|---|---|
| مصلى أذىً غزّىً عمىً مفترىً هدى<br>مسمى قرىً مثوىً فتىً وضحىً سدى<br>مصفّىً سوىً مولىً فذي القصر عمَّها<br>سواها صحيح اللام إعرابُه بـــــدا | ابن عاشر | 1069 |
| ممن جميعا فصل ومم مؤتمرا | الشاطبي | 1138 |
| مهلا عليك أيها الأستـــــاذ•فالحق ما لنا عنه مـــــــلاذ<br>إن التجيبي أبا إسحـــــــاقا•وعلمه قد طبـــــــق الآفاقا<br>أنكر ما قال أبـــــــو داودا•وقال فيه خالـــــف المعهودا<br>و قال بالنون اكتبن الأربعـــا•فارجع إلى الحـــــق تكن متّبعا | ابن غازي | 1120 |
| نَدِمَ البُغَاةُ وَلاتَسَاعَةَ مَنْـــدَمِ•والبَغْيُ مَرْتَع مُبْتغيهِ وخِيـــــــمُ | محمد بن عيسى التميمي أو مهلهل بن مالك الكناني | 1106 |
| نَوِّلِي قبلَ يوم بيني جُمَانَـــا•وَصِلِينَا كمَا زَعَمْـــــــــتِ تَلانا | جميل بن معمر وينسب لجميل بثينة | 1106 |
| وابن نجاح واحده وواحد | ابن جابر والرجراجي | 551 |
| واحذف يضاعفها لدى النساء•وعنهما أيضا ســـــــواه جاء<br>والخلف للداني بأولى البقـــره•ثم بحرفي الحـــــــــديد ذكره | ابن آجطا | 607 |
| واحذف يضاعفها وللداني اختلف•في أول حرفي الحديد صـــف | ابن عاشر | 608 |
| واحذفهما بعدُ في ادارأتم ومَسَاَ•كينَ هنا ومعا يخادعـــون جَرَى | الشاطبي | 498 |

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | | |
|---|---|---|
| وآخر التوبة التوبة مع ياسيـــنا•والحج والدخـــــــان ثم نونا | لم أعرف قائله | 1092 |
| وأغفلوا فمالئون | محمد بن إبراهيم الخراز | 467 |
| والجاهلية كذا فصاله | البلنسي | 634 |
| والخلف في سأوريكم قلّ وهو لدى•أصلبنكم في طه مع الشعـــرا | الشاطبي | 1028 |
| والخلف مفهوم لدى المنـــــــكر•من مقنع وثبت واوه انصـــر | ابن غازي | 1080 |
| والذي أولي عظام المؤمنين | ابن عاشر | 554 |
| والكل فيه أعظم النكرا | الشاطبي | 1104 |
| والنص في إلياس فيه نظـــــــر•وثبته فيمـــــا رأيت أجدر | الخراز | 506 |
| وأما ضحاها والضحى والربا مع الـ•قوى فأمالاها وبالواو تختـلى | الشاطبي | 1076 |
| وأما فصل بالفتح قد نبرا | الشاطبي | 1138 |
| وأن تبوأ مع السوأى تنوأ بـــــها•قد صورت ألفا منه القياس برا | الشاطبي | 914 |
| وأنباء فيه الخلف قد خطرا | الشاطبي | 934 |
| وَإِنَّنِي لَمَّا رَأَيْتُ العُمُـــرَا•مُنْصَـــــــرِمًا أبلغت نفسي عذرَا<br>في رجز قصدت فيه الكشفَا•عن إتباع الرســـــم حرفا حرفَا<br>دون زيادة ولا نقصـــــانِ•على الذي قد جـــــاء في القرآنِ<br>إذ كنت قد أخذتُهُ رِوَايـــهْ•عن ابن لُبٍّ من ذوي الدرايـــــهْ<br>وكان شيخا خص بالإتقانِ• في عصـــــره من أهل هذا الشانِ<br>حدثني عن شيخه الْمَغامِـي•ذي العلم بالتنزيل والأحكـــــامِ<br>وكل ما أذكره فعنـــــهُ•أخذته مما استفـــــــــدت منهُ | علي بن محمد المرادي البلنسي | 397-396 |
| وباخع وأعناقهم وخاضعين | البلنسي | 686 |
| وباشروهن مع وإحســـان•ثم تراضيتم ولفـــــــظ الإنسان | البلنسي | 645 |
| وبعد واو لام فعل طرفـت•زيد بأن يعفو مع ذو حـــــــذفت | ابن عاشر | 1008 |

| | | |
|---|---|---|
| وثالث النور فخذ بيـــان | ابن عاشر | 759 |
| وجاهدوا ولفظه وصاحب | البلنسي | 677 |
| وجيء أندلس تزيده ألـفا•معا وبالمدني رسما عنوا سيـــــــرا | الشاطبي | 994 |
| وحذفك الأدبار في الأحزاب•والحشر فاعلـــــمن بلا ارتياب<br>ابن نجاح نص في التنـــزيل•عليهما بالحذف يا خليـــــل | لم أعرف قائله | 684 |
| وحذفوا الألف بعد الـــلام•في إله ثم في الســـــــلام<br>من كل ما قد أثبتوا بـــلام•أو باثنتين الحـــــذف في الإمام | البلنسي | 582 |
| وحذفوا لدى خطايا جلهـم•ما قبل يـــــــاء ثم بعد كلهم | ابن عاشر | 1054 |
| وحيث جاء بعد لفظ الأعمال•وخالق بالحـــذف دون إشكال | البلنسي | 646 |
| وخص في آل عمران من اتبعن•وخص في اتبعون غيرهما ســورا | الشاطبي | 835 |
| وخطايا مثلـــــه متقبـــلا | الشاطبي | 1036 |
| وذا الذي ذكرت في المسهـــل•سهل بين بين أو البـــــتدل | الخزاعي | 885 |
| ورجحن في الكهف مع طه القياس•واعكسه في النمل الرمز لحظ بالأعلى | ابن عاشر | 938 |
| وزيد بعد واو جمع كاعدلـوا•واسعوا ومثل كالثفوا ومرسلـــوا<br>إن طرفت ومن تبوءو رووا•إسقاطـــــها باءو وفاءو وسعوا<br>في سبأ جاءو وعتو في الفرقان•وخلـــــف تربوا مع ءاذوا قد بان | بن عاشر | 1007 |
| وعاهدوا وهنا تشابه اختصرا | الشاطبي | 554 |
| وعن أبي داود ألو وصـــــــلا•في الجن والباقي بنـــــون فصلا | ابن عاشر | 1119 |
| وعن أبي داود جا أدبارهـــــم•كما من الأحـــزاب مع أعناقهم<br>لا الرعد والمنصف في ما حققا•الأدبار مع أعناقهم قد أطـــــلقا | ابن عاشر | 684 |
| وعنهما الحذف وافى وفي مساكنهم<br>وعن سليمان فيه الحذف كيف جرى | بعض المحققين | 682 |
| وعنهما عقبت الياء الألـــف•على اخـــــــتلاف في بأيام ألف | ابن عاشر | 688 |
| وغير ما بعد ياء خوف جمعهما•لكن يحيى وسقيـــــــاها بها خبرا | الشاطبي | 1051 |

المكتبة الرقمية لمعالم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | | |
|---|---|---|
| وغير ياسين بحذف طائـــــر | ابن عاشر | 622 |
| وفتيان مثلها وأخـــــــبار | البلنسي | 543 |
| وفي أراكهم وذوات اليا له الخلف جملا | الشاطبي | 1040 |
| وفي أرايت الثبت ثم الحـذف•لابن نجـــــــاح بان هذا الخلف في الفرد والجمع وفي التبيـين•قد استحـــــب الحذف خذ تبيين إذ كان في مصاحف المديـنة•..... | القيسي أبو عبد الله | 642 |
| وفي أرأيت الذي أرأيتم اختلفوا | الشاطبي | 643-640 |
| وفي الهمـــــز أنحـــــــاء | الشاطبي | 971 |
| وفي تقـــــاته كالأقصا يرسم | ابن عاشر | 1048 |
| وفي تقاته ككلتا يرســـــم | الرجراجي | 1048 |
| ..... وفي•فاعل ما أعل عينا ذا اقتفـــــى | ابن مالك | 308 |
| ..... وقـــل•بحذف عقباها ولا ياء نقـــل سيماهم في البكر أيضا تـــــال•وسورة الرحمان والقتـــــال سوف تراني لم تـــــــراني•ءاتاني الكتاب مع أوصـــــاني ثم اجتباكم وفتاها واجتبـــــاه•كذاك ترضاه اشتـــــراه وإناه ثم أتنهانا كذا وقاهـــــــم •ثمت أنسانيه مع سقاهـــــم ورسمها بالياء أيضا جـــــاء •كما مضى لـــدى ذوات الياء | الخراز | 1070 |
| .....•.....وما بكسر يوضح من تحت والمضمـــوم فوقه ألف•..... | الخراز | 906 |
| .....•والخلـــــف في مواقـــــع والألـــــف الأخير من سماوات•في فصـــــلت وعكسه جمالات | الخراز | 462 |
| .....•وجاء خالات بحـــــذف الآخر كذا رسالات ويابســـــات•ثم مغارات وراسيـــــــات واحذفهما في الكل دون منـــع•على الذي قدّمته في الجمـــــع لكن هذه بهـــــــذا خصّت•في حلّ رسمهن مهـــــما خطت | الخراز | 449-448 |

| | | |
|---|---|---|
| وقل من اتبعن عمران واتبعوني•غيرها مع طه استثن مؤتمـــــرا | الجعبري | 835 |
| وكتبوا الهمز على التخفيـــف•وأولا بالألـــــــــف المعروف | ابن معطي | 897 |
| وكم عائب قولا صحيحـــا•وآفته من الفهم السقيـــــــم | أبو الطيب المتنبي | 543 |
| وكم عائب ليلى ولم ير وجهها•فقال له الحرمان حسبك ما فاتا | لم أعرف قائله | 462 |
| وكيف جرت فَعلى ففيها وجودها•وإن ضم أو يفتح فَعالى فحصلا | الشاطبي | 1035 |
| ولا أَذْرِ من ألقى عليـــه رداءه•خلا أنه قد سُلَّ عن ماجد مَحْضِ | أبو خراش الهذلي | 849 |
| ولا خلال مســـــــاكين | الشاطبي | 681 |
| وليس قيدا لفـــــــظ ما | لم أعرف قائله | 529 |
| وما سهّل بالحمـــــــراء | الخراز | 906 |
| ومالك بن أنس إذ سئـــــلا•في كتيب ما أحدث مع ما أصـــلا<br>أجاب بالمنع وترك الإحـــداث•في الأمهات غير صحف الأحداث<br>وما أتى وهو مختلف القـــراءة •أمـــــر بالإتباع للصحابـــة<br>فيه وقال: كن أخي متبعـــا•لفعلهـــم ولا تكن مبتدعـــا | محمد بن إبراهيم الخراز | 377-376 |
| ومثال ذريـــاتنا كفارة | البلنسي | 628 |
| ومثل يحاســـبه غضـــبانا•ميقاتا كذلكم إحســـــانا | البلنسي | 645 |
| ومثله الطاغوت مع طغـــيانا•وفالق الحـــــب كذا حسبانا | البلنسي | 645 |
| ومخف تامنا وننجي قد حذف•وفي لننظر لننصر اخـــــتلف | لم أعرفه | 704 |
| ومن كاشح ظاهر غمـــــره•إذا ما انتســـــبت له أنكرن | الأعشى | 848 |
| ومنة ذا الذي ترضى سجاياه كلها•كفى المرء نبلا أن تعد معـــايبه | يزيد المهلبي | 984 |

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | | |
|---|---|---|
| ونون تامنا إذا ألحقتـــــــــــه | الخراز | 702 |
| ونون تامنا على الإخفاء حذف•وفي لننظر لننصر اخـــــــتلف | ابن عاشر | 704 |
| وهم نسوا الله قل زيد أولـــوا | الشاطبي | 869 |
| ويسألون جاء في الأحـــزاب•بألف حـــــــقا بلا ارتياب<br>وشطأه كمثله في الرســـــم•كن عالما واطلب فنـــون العلم | لم أعرف قائله | 797 |
| ويكأن من يكن له نشـــبٌ يُحْ•بَبْ ومن يَفْتقِر يعش عَيشَ ضـــرٍّ | زيد بن عمرو بن نفيل أو لنبيه بن الحجاج | 1132 |
| يا صاحبي رحلي أقلاّ عـــذلي | لم أعرف قائله | 390 |
| يا عين جودي بدمع منك مجهودا | أنشده الفراء | 850 |
| ياليتني فيها جـــــــــذعْ | دريد/ورقة بن نوفل | 389 |
| يخادعون الله وهو خادعهـــم•فاحذفهما فهما في مقنع ذكـــرا | أبو بكر اللبيب | 499 |
| يسر ينـــــــــاد المناد | الخراز | 823 |
| يوم يناد والجوار والمنـــادي | الجعبري | 824 |

## فهرس المصاحف الواردة في متن الكتاب:


| المصحف | الصفحة |
|---|---|
| بعض المصاحف العراقية | 938 |
| بعض المصاحف المدنية | 938 |
| عتق مصاحف أهل البصرة | 811 |
| العراقيّين | 660 |
| المدنيّين | 660 |
| مصاحف الأمصار | 378-457-496-497-516-521-570-571-640-662-665-687-700-706-726-728-729-730-742-750-772-806-809-810-811-852-988-1063-1092-1104-1113-1117-1128-1140 |
| المصاحف الأمهات | 365 |
| المصاحف الجدد | 699-811-1104 |
| المصاحف الحجازية | 657-770 |
| المصاحف الحرمية | 657 |
| مصاحف السلف | 350 |
| المصاحف الشامية-مصاحف أهل ال | 354-660-661-662-663-664-665-726-727-728-729-770-773-797-807-808-809-810-812-845-1130 |
| مصاحف الصحابة | 339 |
| المصاحف العتق القديمة | 430-699-796-811 |
| المصاحف العثمانية | 314-317-318-334-336-337-340-343-345-346-347-353-354-357-359-367-368-369-370-371-373-378-387-388-397-420-421-424-431-441-443-508-509-542-548-549-563-565-657 |


المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

| | |
|---|---|
| المصاحف العراقية- مصاحف أهل العراق | -510-458-457-456-442-430-354<br>-770-728-726-668-661-660-657<br>-933-927-923-845-810-809-807<br>-1027-1023-1006-993-990-972-936<br>1159-1158-1083-1080 |
| المصاحف القديمة- العتق | 1104-1061 |
| المصاحف المدنية- مصاحف أهل المدينة | -522-521-510-496-457-430-354<br>-747-742-729-728-699-663-662<br>-811-810-808-797-784-773-750<br>-1027-1023-1006-972-927-845-812<br>1159-1158-1130-1052-1051-1028 |
| المصاحف المكية | -771-770-748-729-727-664-354<br>811-773-772 |
| مصاحف أهل البصرة | 1130-1052-1051-811-770-664 |
| مصاحف أهل الحجاز | 811-810-807-726-661 |
| مصاحف أهل الكوفة | -807-774-771-770-666-665-664<br>1130-1052-1051-811-809-808 |
| المصحف | -332-331-330-329-327-318-317<br>-345-344-343-342-340-336-333<br>-358-356-355-354-353-350-348<br>-374-372-371-368-367-360-359<br>848-847-776-568-515-384-375 |
| مصحف ابن مسعود | 985-984-754-350 |
| مصحف أبيّ | 754-350 |
| المصحف البصري | 934-812 |
| المصحف الشامي | -947-944-727-664-660-657-641<br>1140-1080 |
| المصحف العراقي | 666-657-438 |
| مصحف الغازي بن قيس | 1158-1017 |

| | |
|---|---|
| المصحف الكوفي | 934-668-657 |
| المصحف المدني | 934-657-438 |
| المصحف المكي | 812-772-666-660-657-354 |
| مصحف أهل حمص | 663 |
| مصحف عثمان-المصحف الإمام | -662-661-660-658-657-510-459<br>-808-771-770-752-750-714-664<br>1107-1104-1063-936-811 |
| مصحف علي | 350 |
| مصحف قديم | 1063 |
| مصحف نافع | 1158 |

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

## فهرس الكتب الواردة في فتح المنان:


| الكتاب | الصفحة |
|---|---|
| الإبانة عن معاني القراءات | 394-359-354-349-344 |
| الإبانة في الرد على الرافعين | 362 |
| الإتقان في علوم القرآن | 913 |
| إصلاح المنطق | 340 |
| أصول الضبط-ذيل الرسم- الذيل | 763-764-857-877-887-949-952-969-970-984-998-1022-1028 |
| الإعلان بتكميل مورد الظمآن | 317-655-658-711-712-725-769-805-813-825-844-1160 |
| الاقتصاد في القراءات السبع | 705 |
| الإقناع في القراءات السبع | 392 |
| إيجاز البيان في أصول قراءة نافع | 997-1039 |
| تأليف في الرسم | 860 |
| تأليف في الرسم للخراز | 289 |
| التبيان للتجيبي | 288-462-609-630-642 |
| التسهيل | 438 |
| التلخيص لأصول قراءة نافع | 706-1039 |
| التمهيد في قراءة نافع | 996 |
| التنزيل | 288-381-384-385-398-409-414-423-431-443-446-447-453-457-464-465-469-475-485-486-487-494-496-497-498-510-515-519-524-525-526-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-540-542-543-544-547-550-551-552 |

| | |
|---|---|
| | -597-594-575-567-564-555-554<br>-641-635-634-633-632-628-626<br>-671-655-654-648-647-646-644<br>-710-697-689-678-676-674-672<br>-725-723-722-721-720-719-714<br>-763-748-745-742-738-737-728<br>-788-785-781-780-779-778-772<br>-853-845-803-798-794-792-789<br>-927-923-917-894-883-877-868<br>-967-962-948-943-937-929-928<br>-1042-1041-1035-1019-987-973<br>-1062-1060-1058-1057-1056-1047<br>-1121-1112-1110-1068-1065-1064<br>-1158-1157-1143-1141-1140-1139 |
| التيسير في القراءات السبع | 705-392 |
| الجامع الصغير | 361 |
| جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد | 668-665-475-371-341-288 |
| الحصرية | 289 |
| الدرة الألفية | 897 |
| الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة | 385-326-288 |
| الدرر اللوامع ( البرّية ) | 289 |
| ذات الرشد في العدد | 351 |
| ذيل الجامع الصغير | 361 |
| ذيل المقنع – كتاب النقط | 1024-1022-877-370 |
| سنن البيهقي | 293 |
| شرح الجمل | 995 |

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | |
|---|---|
| شرح العقيلة للخراز | 475-290 |
| الشفاء | 358-357 |
| صحيح البخاري | 381-323 |
| صحيح مسلم | 381 |
| الصحيحين | 637 |
| طرّة على مورد الظمآن | 606 |
| عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد | 288-379-381-384-386-413-414-415-608-609-643-652-666-681-682-714-808-812-823-835-839-860-861-868-869-922-932-936-994-1027-1051-1074-1131-1139-1159 |
| عمدة البيان في رسم أحرف القرآن | 289-290-357-376-398-448-462-467-506-538-628-634-677-823-883-1070 |
| فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني | 1040 |
| كتاب التبصرة في القراءات السبع | 394 |
| كتاب التيجان في ملوك حمير | 304 |
| كتاب الصلة | 384 |
| كتاب العدد | 351 |
| كتاب القاموس المحيط | 310-340-371-781-850-1044-1081-1167 |
| الكتاب الكبير | 567 |
| كتَاب المصاحف | 301 |
| كتاب المعارف | 303 |
| كتاب كشف الغمام | 308-998 |

| | |
|---|---|
| كتاب هجاء السنة | -923-922-809-795-745-522-509<br>-1103-1070-1069-993-972-931-928<br>1134-1130 |
| كتاب هجاء المصاحف، أو (التبيين)، أو ( الكتاب الكبير ) | -555-545-542-498-448-385-288<br>-723-722-721-714-655-654-642<br>-796-794-780-768-766-765-763<br>1110-804-803-801-799 |
| الكشف عن وجوه القراءات السبع.. | 996 |
| كنز المعاني في شرح حرز الأماني | 971-892-804-668 |
| اللآلي الفريدة | 476 |
| المحكم | -365-346-307-305-304-302-288<br>-375-373-372-371-370-368-366<br>-705-703-702-700-597-548-376<br>-969-967-953-949-877-874-761<br>-993-992-989-985-979-978-970<br>-1022-1013-1012-1003-998-994<br>1042-1029-1028-1025-1024-1023 |
| مختصر التنزيل - اختصار التنزيل | -962-780-779-742-647-630-385<br>1137 |
| مختصر العين | 340 |
| المختصر المنسوب لأبي الأسود | 372 |
| مغني اللبيب عن كتب الأعاريب | 1143-996-637-559-296 |
| مقدمة التصريف ( الشافية ) | 883-882 |
| المقنع | -338-337-332-330-326-325-288<br>-381-380-379-366-353-340-339<br>-438-430-414-409-398-386-384<br>-459-457-456-455-444-443-442<br>-509-501-500-499-497-490-461<br>-586-585-571-567-565-539-534 |

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| -606-603-597-595-594-590-589<br>-663-660-644-643-641-640-609<br>-682-681-679-667-666-665-664<br>-727-726-714-711-710-698-697<br>-772-771-770-764-738-730-728<br>-812-810-808-807-806-774-773<br>-869-867-852-845-835-831-825<br>-931-928-923-915-880-877-871<br>-970-954-948-938-935-934-932<br>-991-990-988-985-984-983-973<br>-1010-1006-1004-1000-998-992<br>-1033-1032-1028-1027-1023-1019<br>-1048-1046-1042-1039-1038-1037<br>-1064-1063-1054-1052-1051-1050<br>-1079-1078-1074-1073-1067-1065<br>-1099-1097-1096-1088-1083-1080<br>-1120-1116-1113-1103-1102-1100<br>-1138-1137-1134-1131-1127-1125<br>-1148-1147-1143-1142-1141-1140<br>1159-1157 | |
| -490-462-415-403-397-396-288<br>-576-575-556-554-553-543-524<br>-645-636-634-628-602-583-582<br>-685-678-677-676-652-650-646<br>-791-790-746-738-737-708-686 | المنصف |
| -906-885-814-656-416-290-289<br>1014 | مورد الظمآن |
| 974-656-381 | الموطأ |
| 642 | الميمونة الفريدة |
| 455 | هجاء المصاحف للأصبهاني |

| | |
|---|---|
| كتاب الكشف لأبي العاصي | 1102 |
| إيضاح الوقف والابتداء | 1106 |

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأعلام الواردة أسماؤهم في فتح المنان:


| العَلَم | الصفحة |
|---|---|
| إبراهيم الحاج | 1119 |
| إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع | 338 |
| إبراهيم بن السري الزجاج | 982-752 |
| إبراهيم بن عمر الجعبري | 305-308-312-314-327-328-336-339-341-342-343-345-354-355-366-371-436-438-439-456-475-503-514-515-585-586-598-641-661-665-681-682-705-714-747-754-764-770-804-812-823-835-846-860-862-892-897-914-915-920-927-932-933-936-953-962-971-974-980-985-989-996-998-1032-1033-1034-1038-1064-1073-1076-1079-1080-1081-1082-1096-1100-1104-1131-1138-1139-1140-1142-1159 |
| إبراهيم بن محمد السفاقسي | 752-753-1142 |
| إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود | 367 |
| ابن أبي ذئب | 974 |
| ابن السمان | 390 |
| ابن حبش | 862 |
| ابن رضوان | 609-796-802- |
| أبو إسحاق التجيبي | 443-448-462-465-499-513-527- |

| | |
|---|---|
| -642-630-628-609-555-545-542<br>-725-723-721-720-717-691-677<br>-794-793-789-780-765-738-737<br>-998-962-917-906-881-804-797<br>1120-1119-1069-1006 | |
| 1102 | أبو العاصي |
| 350 | أبو بكر الباقلاني |
| 361 | أبو بكر الروياني |
| -328-326-325-324-322-320-319<br>-339-338-336-332-331-330-329<br>-471-364-362-360-341-340 | أبو بكر الصديق |
| -523-498-436-340-339-338-336<br>-714-698-682-601-584-544-534<br>-1140-1000-999-936-750-747 | أبو بكر بن اللبيب |
| -339-325 | أبو خزيمة الأنصاري |
| 1106 | أبو زبيد الطائي |
| 289 | أبو عبد الله القصاب |
| -642 | أبو عبد الله القيسي |
| -766-677-654-653 | أبو مروان |
| 1106 | أبو وجزة السعدي |
| 982-394-351-350-336 | أبيّ بن كعب |
| 335 | أحمد بن إبراهيم، الإسماعيلي الجرجاني |
| 293 | أحمد بن الحسين البيهقي |
| 374 | أحمد بن جبير الأنطاكي |
| 374 | أحمد بن جعفر الأنطاكي، ابن المنادي |
| 860 | أحمد بن حرب أبو العباس |

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| أحمد بن حنبل | 361 |
| أحمد بن عثمان اللمطي | 1059-706-705 |
| أحمد بن علي، ابن الباذش | 392 |
| أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني | 339-338-337-335 |
| أحمد بن علي، أبو جعفر وأبو حفص الخزاز | 1134-1125-1048-932-931-699 |
| أحمد بن عمار، أبو العباس المهدوي | 754 |
| أحمد بن عمر | 710 |
| أحمد بن فارس | 350 |
| أحمد بن فرح | 862 |
| أحمد بن محمد البزي | -1137-991-988-861 |
| أحمد بن محمد الطلمنكي | -944-546-523 |
| أحمد بن محمد بن خلكان | -381 |
| أحمد بن محمد بن زكري التلمساني | 316 |
| أحمد بن محمد بن علي | 663 |
| أحمد بن محمد، أبو جعفر النحاس | 752 |
| أحمد بن يحيى ثعلب | 1146 |
| أحمد بن يزيد الحلواني | 1006-352 |
| آدم عليه السلام | 301 |
| أسلم بن سدرة | 304 |
| إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام | 302 |
| إسماعيل بن جعفر | 351 |
| إسماعيل بن حماد الجوهري | 310 |
| إسماعيل بن كثير | 338 |

| | |
|---|---|
| الأسود العنسي | 322 |
| أشهب بن عبد العزيز | 365 |
| أصبغ بن خليل | 975 |
| أم الدرداء | 663 |
| امرأة العزيز | 995 |
| امرأة من جديس | 391 |
| أنس بن مالك | 362-337-334-333-332-299 |
| أيوب بن المتوكل | 811-700-699 |
| أيوب بن تميم القاري | 663-352 |
| بدر الدين الدماميني | 637 |
| البراء بن مالك | 323 |
| بشار الناقط | 808 |
| بشر بن عمر | 940 |
| بهاء الدين السبكي | 637 |
| ثابت بن معبد | 367 |
| ثمامة بن مالك | 321 |
| الجلجان بن الموهم | 305 |
| حذيفة بن اليمان رضي الله عنه | 361-341-335-334-332 |
| حرب بن أمية | 305-304 |
| حسان بن ثابت رضي الله عنه | 850-331 |
| الحسن بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي | 982 |
| الحسن بن عمران | 663 |
| الحسن بن قاسم المرادي | 308 |


المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | |
|---|---|
| الحسن بن يسار البصري | 771-570-367 |
| حفص بن سليمان | 781-732-699-570-508-455 |
| حفصة بنت عمر أم المؤمنين رضي الله عنها | 339-337-336-333-332-325 |
| حكم بن عمران | -788-719-700-673-644-475-456<br>-1011-937-917-792-790-789<br>-1068-1066-1060-1058-1028<br>1152-1149-1112-1093-1092-1069 |
| حمزة بن حبيب الزيات | -732-683-571-501-475-455-353<br>-1006-897-787-785-758-750-748<br>1142-1134-1021 |
| حمزة بن عبد المطلب | 392 |
| حمير بن سبأ | 303 |
| خالد الحذاء | 367 |
| خالد بن الوليد | 322 |
| خزيمة بن ثابت | 339-338-333-326-325 |
| خلف بن إبراهيم | 663 |
| خلف بن عبد الملك، ابن بشكوال | 384 |
| خلف بن هشام | 368-353 |
| الخليل بن أحمد الفراهيدي | -1105-1082-1055-890-391-390<br>1131 |
| ربيعة بن أبي عبد الرحمن، (ربيعة الرأي) | 367 |
| زبان بن العلاء المازني، أبو عمرو البصري | -668-659-639-570-508-497-373<br>1011-999-905-862-845-758 |
| زرقاء اليمامة | 355 |
| زياد بن أنعم | 304 |
| زياد بن معاوية | 372 |

| | |
|---|---|
| زيد بن أبي أنيسة | 392 |
| زيد بن الخطاب | 323 |
| زيد بن ثابت | 324-325-326-328-329-330-331-332-333-334-337-338-340-345-347-354 |
| زيد بن كلاب | 297 |
| سعد بن مالك، أبو سعيد الخدري رضي الله عنه | 328 |
| سعيد بن العاص | 334 |
| سعيد بن زيد | 1064 |
| سعيد بن محمد، أبو عثمان ابن الحداد | 358 |
| سعيد بن مسعدة الأخفش | 297-548-817-922-957-960-980-1105-1106-1132 |
| السلطان ابن مجاهد | 380 |
| سليمان بن أحمد الطبراني | 299-361 |
| سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود | 294-337 |
| سليمان بن خلف، أبو الوليد الباجي | 384 |
| سليمان بن مهران الأعمش | 875 |
| سليمان بن نجاح أبو داود | 314-380-381-384-385-386-396-409-412-413-414-415-432-435-437-443-444-445-447-448-449-451-452-453-454-456-457-458-460-461-464-466-467-468-470-471-472-476-477-478-480-481-485-486-491-492-493-494-495-498-512-515-517-518-520-522 |


المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

-532-530-529-528-525-524-523
-543-542-540-537-535-534-533
-552-551-550-549-546-545-544
-574-573-572-563-562-555-554
-603-594-583-579-577-576-575
-617-616-614-612-608-607-606
-627-626-625-624-620-619-618
-635-634-632-631-630-629-628
-646-644-643-642-641-637-636
-655-654-653-652-650-649-648
-674-673-671-670-668-662-661
-682-680-679-678-677-676-675
-689-688-687-686-685-684-683
-702-700-697-694-693-691-690
-712-711-710-709-708-707-703
-719-718-717-716-715-714-713
-734-733-732-730-724-721-720
-741-740-739-738-737-736-735
-751-750-746-745-744-743-742
-779-777-766-763-758-757-756
-789-788-786-783-782-781-780
-856-854-853-804-803-792-790
-881-877-876-871-868-861-857
-922-917-916-903-887-884-883
-938-937-936-934-933-928-924
-962-961-952-949-948-947-946
-991-988-984-983-982-973-963
-1009-1008-1004-1001-999-992
-1022-1019-1012-1011-1010

| | |
|---|---|
| | -1044-1038-1036-1028-1024<br>-1054-1051-1050-1049-1046<br>-1062-1061-1059-1057-1056<br>-1075-1074-1068-1067-1065<br>-1095-1094-1092-1084-1083<br>-1116-1114-1113-1112-1102<br>-1127-1126-1124-1120-1119<br>-1139-1134-1131-1130-1128<br>1158-1152-1149-1144-1141 |
| سهل بن محمد، أبو حاتم | 972-663-373 |
| سويد بن عبد العزيز | 663 |
| سويد بن غفلة | 337 |
| شجاع بن أبي نصر البلخي | 862 |
| شريح بن يزيد | 663 |
| شعبة بن عياش | 873-760-756-699-659-553-447 |
| شيبة بن نصاح | 393-351 |
| شيبة بن هاشم | 297 |
| صالح بن إسحاق الجرمي | 1043 |
| صالح بن زياد السوسي | 862 |
| صخر بن جويرية | 808 |
| ظالم بن عمرو، أبو الأسود الدؤلي | 373-372 |
| عاصم الجحدري | -1107-991-940-936-771-661-660<br>1158-1117 |
| عاصم بن أبي النجود | 1144-1010-755-683-668 |
| عامر بن جدرة | 304 |
| عامر بن عبد قيس | 354 |

المكتبة الرقمية
للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| العباس بن عبد المطلب | 392 |
| عبد الحق بن غالب بن عطية | 752-349-345-344 |
| عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي | 913-362-361-353-350-300-293-914 |
| عبد الرحمن بن أبي ليلى | 368-353 |
| عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي | 653 |
| عبد الرحمن بن الحارث بن هشام | 334-333 |
| عبد الرحمن بن القاسم، تلميذ مالك | 369 |
| عبد الرحمن بن صخر أبو هريرة | 394-322-294-293 |
| عبد الرحمن بن هرمز الأعرج | 393 |
| عبد القادر الرُّهاوي | 294 |
| عبد الكريم بن محمد السمعاني | 333 |
| عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي | 373 |
| عبد الله بن الحسين، أبو البقاء العكبري | 753-527 |
| عبد الله بن الزبير | 334-333 |
| عبد الله بن السائب | 354 |
| عبد الله بن جدعان | 304 |
| عبد الله بن جعفر بن درستويه | 922 |
| عبد الله بن حبيب بن ربيعة، أبو عبد الرحمن السلمي | 354-353 |
| عبد الله بن ذكوان | 352 |
| عبد الله بن سعيد | 305 |
| عبد الله بن سعيد السجزي | 362 |
| عبد الله بن عامر الشامي | 680-663-553-497-496-447-352- |

| | |
|---|---|
| | -841-759-753-752-707-699-683<br>-1045-999-983-982-930-873<br>1121-1120-1078 |
| عبد الله بن عباس | -394-357-351-348-343-333-302<br>1105-1030-990 |
| عبد الله بن عبد الحكم | 369-366-365 |
| عبد الله بن عدي | 362 |
| عبد الله بن عمر الصنهاجي ( ابن آجطا ) | 370-289 |
| عبد الله بن عمر رضي الله عنهما | 366 |
| عبد الله بن عمرو الصحابي الجليل | 1106-332-299 |
| عبد الله بن عياش | 394-304 |
| عبد الله بن كثير المكي | -748-697-559-497-461-460-351<br>1081-1045-999-991-831-783-758 |
| عبد الله بن مسعود رضي الله عنه | 367-362-361-350-343 |
| عبد الله بن مسلم بن قتيبة | 1079-991-752-514-303 |
| عبد الله بن وهب بن مسلم | 371-369-368 |
| عبد الله بن يوسف بن هشام | 1143-996-637-559-296 |
| عبد المؤمن بن علي | 396 |
| عبد المطلب | 297 |
| عبد الملك بن قريب الأصمعي | 392 |
| عبد الملك بن هشام ( صاحب السيرة ) | 303 |
| عبد الواحد بن عاشر | 1168-655-286 |
| عبد الواحد بن محمد | 923 |
| عبد الوارث بن سعيد التنوري | 862 |
| عبد خير | 326 |


المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | |
|---|---|
| عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع | 1029-978 |
| عبيد الله بن زياد | 771-372 |
| عبيد الله بن سعد | 923 |
| عثمان بن جعفر | 923 |
| عثمان بن سعيد الداني | -366-351-346-324-314-304-302<br>-384-381-379-375-374-373-368<br>-432-415-414-413-412-409-396<br>-449-444-443-442-437-435-433<br>-464-462-460-459-458-456-454<br>-486-481-478-477-475-470-469<br>-513-507-504-500-499-498-497<br>-523-521-520-519-516-515-514<br>-545-543-540-539-533-532-527<br>-569-565-564-553-550-548-547<br>-592-591-588-587-586-584-570<br>-614-612-608-606-605-603-602<br>-646-644-643-641-640-625-616<br>-680-678-665-661-660-651-648<br>-707-705-701-700-689-687-682<br>-728-719-718-717-713-712-710<br>-763-762-761-751-747-746-730<br>-811-794-793-785-779-771-764<br>-876-874-871-869-867-854-853<br>-916-915-903-884-883-881-877<br>-936-935-934-933-928-927-922<br>-972-951-950-949-944-940-938<br>-988-987-986-984-979-978-973<br>-1006-1004-1003-999-998-992 |

| | |
|---|---|
| | -1012-1011-1010-1009-1008<br>-1028-1026-1024-1022-1019<br>-1051-1048-1044-1039-1032<br>-1074-1073-1063-1054-1053<br>-1094-1092-1084-1083-1080<br>-1116-1102-1100-1096-1095<br>-1127-1125-1120-1119-1117<br>-1137-1134-1131-1129-1128<br>1158-1146-1140-1139 |
| عثمان بن سعيد، ورش | -716-639-598-596-434-395-394<br>-999-997-996-967-887-886-885<br>1039-1025-1024-1023 |
| عثمان بن عفان رضي الله عنه | -337-336-335-334-333-332-330<br>-353-345-344-342-341-340-338<br>1106-663-657-377-369-357-354 |
| عثمان بن عمر، ابن الحاجب | 883-882 |
| عثمان، أبو الفتح ابن جني | 1082-890 |
| عروة بن الزبير | 303 |
| عطاء بن يزيد الخراساني | -790-789-788-720-719-700-475<br>-1028-1011-937-917-795-792<br>-1068-1066-1062-1060-1058<br>-1113-1112-1093-1092-1069<br>1152-1149 |
| عطية بن قيس | 663 |
| عكرمة مولى ابن عباس | 302 |
| علي بن أبي طالب رضي الله عنه | 353-343-337-332 |
| علي بن البواب | 305 |


المكتبة المركزية للرقمنة والمعلومة الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| علي بن الحسن، ابن عساكر | 362 |
| علي بن حمزة الكسائي | -599-559-522-492-368-353-297<br>-779-758-668-666-659-641-639<br>-1012-973-950-873-848-811-785<br>1139-1132-1126-1105-1064 |
| علي بن خلف بن بطال | 335 |
| علي بن مؤمن، ابن عصفور | 995 |
| علي بن محمد المدائني | 304 |
| علي بن محمد المرادي البلنسي | -575-490-462-415-411-410-396<br>738-717-584-583-582 |
| علي بن محمد بن لب | 398-395 |
| علي بن محمد، ابن خروف | 996 |
| علي بن محمد، أبو الحسن السخاوي | -492-436-424-379-341-335-329<br>-947-944-936-930-916-747-682<br>1100-974 |
| علي بن محمد، أبو الحسن القابسي | 380 |
| علي بن هذيل الأندلسي | 382 |
| عمار بن ياسر | 362 |
| عمر بن الخطاب | -332-331-327-325-324-320-319<br>-362-360-349-348-347-337-336<br>471 |
| عمر بن عبد العزيز | 975 |
| عمرو بن عبد مناف | 297 |
| عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه | -973-960-975-922-890-653-297<br>-1131-1105-1082-1055-1003<br>1146-1132 |

| | |
|---|---|
| عويمر بن عامر، أبو الدرداء رضي الله عنه | 728-663-361-352 |
| عياض بن موسى | 358-357-335 |
| عيسى بن عمر | 1006 |
| عيسى بن مينا، قالون | -598-596-464-435-434-395-394<br>-971-967-886-885-716-700-639<br>1024-1023-996 |
| الغازي بن قيس | -630-629-546-522-510-475-456<br>-788-745-700-673-672-644-635<br>-972-931-929-928-862-809-792<br>-1018-1017-1011-993-974-973<br>-1066-1062-1060-1026-1020<br>-1093-1092-1070-1069-1068<br>-1134-1130-1113-1112-1103<br>1159-1158-1152-1149 |
| القاسم بن سلام أبو عبيد | -663-662-657-510-459-457-349<br>-808-771-770-752-750-714-664<br>-1063-1011-1006-997-996-811<br>-1108-1107-1106-1105-1104<br>1141-1120 |
| القاسم بن فيره الشاطبي | -412-409-393-370-346-341-329<br>-499-498-490-439-438-436-413<br>-641-640-586-571-570-565-544<br>-812-747-738-691-682-661-643<br>-936-934-932-914-860-853-839<br>-1032-1028-1027-994-971-947<br>-1096-1076-1040-1036-1035<br>-1138-1130-1104-1100-1097<br>1160-1159-1142-1139 |

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | |
|---|---|
| قتادة بن دعامة السدوسي | 752-368-366 |
| قسامة بن زهير | 1030 |
| قيذر | 302 |
| كثير بن أفلح | 337 |
| كعب الأحبار | 301 |
| لبيد بن ربيعة | 849 |
| الليث بن سعد | 371-368 |
| مالك بن أبي عامر | 337 |
| مالك بن أنس | -370-369-366-365-364-350-337<br>974-423-392-377-376-375-374 |
| مجاهد بن جبر | 701-351 |
| محمد الصنهاجي، ابن آجروم | 1040 |
| محمد بن أبي السداد المالقي | 705 |
| محمد بن أحمد المغامي | 396 |
| محمد بن أحمد بن غازي | 1120-1080 |
| محمد بن أحمد بن كيسان | 1146 |
| محمد بن أحمد، أبو عبد الله الموصلي | 351 |
| محمد بن إسحاق المسيبي | 393 |
| محمد بن إسماعيل البخاري | 348-338-334-328-325-322 |
| محمد بن الحسن المغربي الفاسي | 1082-1036-754-476 |
| محمد بن السري | 890 |
| محمد بن القاسم، ابن الأنباري | -1099-1092-940-867-850-848<br>1146-1138-1131-1104 |
| محمد بن المتوكل ( رويس ) | 916-915 |

| | |
|---|---|
| محمد بن بشر | 372 |
| محمد بن جبير بن مطعم | 656 |
| محمد بن جرير الطبري | 348 |
| محمد بن سيرين | 367 |
| محمد بن سيف، أبو رجاء البصري | 367 |
| محمد بن عبد الرحيم | 382 |
| محمد بن عبد الله التنسي | 702-704-885-886-887-906-950-952-980-985-989-994-998-1000-1012-1015-1023-1025 |
| محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري | 299 |
| محمد بن عبد الله المصمودي | 396 |
| محمد بن عبد الله بن أبي زمنين | 380 |
| محمد بن عبد الله بن أشته | 301-700-944 |
| محمد بن عبد الله بن مالك | 308-653 |
| محمد بن عبد الملك المنتوري | 997-999 |
| محمد بن علي | 701-1104 |
| محمد بن علي الحكيم الترمذي | 299 |
| محمد بن علي بن أبي العاص النفزي | 382 |
| محمد بن علي بن مقلة | 305 |
| محمد بن عمر، الفخر الرازي | 327 |
| محمد بن عيسى الأصبهاني | 455-456-457-521-546-699-750-931-933-935-937-940-944-947-984-1113-1116-1125-1128-1129-1130-1131-1134 |
| محمد بن عيسى الترمذي | 361 |


المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | |
|---|---|
| محمد بن عيسى المغامي | 380 |
| محمد بن قاسم القصار | 633-385 |
| محمد بن محمد بن إبراهيم الخراز | 358-289 |
| محمد بن مسلم، ابن شهاب الزهري | -338-334-333-332 |
| محمد بن هارون الربعي أبو نشيط، | 999 |
| محمد بن يحيى القطعي | 811 |
| محمد بن يزيد المبرد | 995-892-753-752 |
| محمد بن يزيد بن ماجة | 361-293 |
| محمد بن يوسف بن سعادة | 382 |
| محمود بن عمر الزمخشري | 1006-752 |
| مرامر بن مرة | 304-303 |
| مروان بن الحكم | 336 |
| مسلم بن جندب | 393 |
| مسيلمة الكذاب | 323-322-321-320-319 |
| مصعب بن سعد | 337 |
| معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه | 372 |
| معلى بن عيسى الوراق | 660 |
| المغيرة بن شهاب | 354 |
| المغيرة بن قصي | 297 |
| مكي بن أبي طالب القيسي | -359-354-349-348-346-345-344<br>1075-996-396-394-392 |
| موسى بن عبيد الله الخاقاني | 1141 |
| ميمون بن قيس الأعشى | 848 |
| نافع بن أبي نعيم المدني | -391-388-387-386-347-314-313 |

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
المكتبة المركزية

| | |
|---|---|
| يحيى بن زياد الفراء | -973-890-869-850-848-666-548<br>1146-1106-1082-1055-996 |
| يحيى بن عبد المعطي، المعروف بابن معطي | 897 |
| يحيى بن يعمر | 373-372 |
| يزيد بن القعقاع | 1034-1021-927-392-351 |
| يزيد بن رومان | 393 |
| يعقوب الحضرمي القارئ | 916-915-771-755 |
| يعقوب بن إبراهيم، أبو يوسف | 368 |
| يعقوب بن إسحاق، ابن السكيت | 340 |
| يوسف بن عبد الله بن عبد البر | 384 |
| يونس بن حبيب | 1132 |

فهرس البلدان والقبائل والجماعات:


| الاسم | الصفحة |
|---|---|
| الأئمة الأربعة | 366 |
| الأئمة السبعة | 394-387-355 |
| أئمة الفن | 409 |
| الأئمة المحققون | 452 |
| أذربيجان | 334 |
| أرمينية | 334-333-332 |
| أسد | 349 |
| أصبهان | 392 |
| الأصوليين | 364 |
| أعاجم الأندلس | 383 |
| الأعاجم- العجم | 503-349 |
| أكثر العلماء | 376-353 |
| الأمراء | 480 |
| أمراء الموحدين | 396 |
| الأمويين | 480 |
| الأنبار | 303 |
| الأندلس | 974-480-380-379 |
| الأنصار | 324 |
| أهل الأداء | 702 |
| أهل الأنبار | 305 |
| أهل البصرة | 373-351 |
| أهل التصريف | 818 |


المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | |
|---|---|
| أهل الحجاز | 890 |
| أهل الحل والعقد | 342 |
| أهل الشام | 352-351-341-334 |
| أهل العراق | 938-760-668-341-334 |
| أهل العلم | 349 |
| أهل الكوفة | 947-373-353-351 |
| أهل المدينة | -947-657-510-373-351<br>1010 |
| أهل المشرق | 306 |
| أهل المصاحف | 1114-1051-907 |
| أهل المغرب | 306 |
| أهل مكة | 351 |
| باب الحمراء | 289 |
| البحرين | 354 |
| البصرة | 355-353 |
| البصريين | -1043-988-892-426-422<br>1147-1044 |
| بعض المحققين | 517 |
| البلد الجديد | 779 |
| بلنسية | 385-384 |
| بنو تميم | 349 |
| بنو هاشم | 392-297 |
| بني حنيفة | 322 |
| بني شجع | 392 |
| بني عامر | 392 |
| بني غالب | 297 |

| | |
|---|---|
| التابعين | -393-376-370-368-344<br>1052-1051-394 |
| جديس | 391 |
| جمهور العلماء- الجمهور | 995-359-350 |
| الجيزيين | 289 |
| الجيوش | 331 |
| الخلفاء الأربعة | 366 |
| الخمسة الأمصار | 355 |
| دانية | 384-380-379 |
| ذي رعين | 383 |
| سليم | 1053 |
| شاطبة | 383 |
| الشام | 353 |
| شريش | 289 |
| الشيوخ الثلاثة | 490-415-409 |
| شيوخ النقل | -426-423-421-420-411<br>-474-463-442-429-427<br>-496-495-490-485-484<br>-564-512-507-506-505<br>-595-594-593-572-565<br>-638-637-605-601-596<br>-707-698-688-651-643<br>-856-851-751-732-708<br>-909-893-868-866-857<br>-948-925-921-918-912<br>-1004-1001-995-978-961<br>-1072-1033-1019-1018<br>1075 |


المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | |
|---|---|
| الصحابة | -298-311-320-327-332<br>-339-341-344-345-346<br>-349-350-352-359-360<br>-363-364-365-368-370<br>522 |
| ضبة | 349 |
| طيء | 1146-1147 |
| عبد القيس | 372 |
| العراق | 334 |
| العرب | -312-322-503-548-599<br>-849-1064-1079-1105<br>1142 |
| العرب | 372-513 |
| علماء الأمة | 366-377 |
| علماء العربية | 702-703 |
| فاس | 289-290 |
| الفرنج | 383 |
| القراء | -308-320-328-355-395<br>-496-523-541-565-607<br>-643-704-730-774-814<br>-816-895-913-1064-1105<br>1110-1137-1160 |
| القرافة الصغرى | 383 |
| القرشيون | 333-334-342-345-347 |
| قرطبة | 379 |
| قريش | -305-334-339-341-342<br>344-347-349-842 |
| قيس | 349 |

| | |
|---|---|
| كُتَّاب المصاحف | -420-421-422-426-427<br>-429-442-474-484-485<br>-486-490-495-505-507<br>-534-550-565-568-571<br>-585-590-670-681-866<br>-868-882-918-986-990<br>-995-1000-1002-1010<br>-1027-1046-1047-1054<br>1084 |
| كنانة | 349 |
| كندة | 305 |
| الكوفة | 355-353 |
| الكوفيين | -422-426-612-639-643<br>-668-680-707-893-988<br>1074-1055-1043-999 |
| اللغويين | 310 |
| المؤمنين | 335-332 |
| المحدثين | 310 |
| مدين | 303 |
| المدينة | -322-330-336-354-392<br>1164-394 |
| مذهب البصريين | 1073-594 |
| المذهب الكوفي | 422-364-296 |
| مذهب الكوفيين | 653-594 |
| مراكش | 398 |
| المسلمين | 344 |
| المشرق | 380 |
| المشيخة | 352 |


المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

| | |
|---|---|
| مصر | 382 |
| المغرب | 395 |
| المفسرين | 1067-327 |
| المقرئين | 385 |
| مكة | 1164-355-354-320 |
| الملوك | 330 |
| النحاة- النحويين | -895-704-527-426-308<br>-0000-960-956-918-907<br>-1002-995-988 -987 -982<br>-1064-1051-1010-1003<br>1143-1067 |
| النصارى | 987-332 |
| هذيل | 1053-847-349 |
| اليمامة | 356-355-331-320 |
| اليمن | 354-305 |
| اليهود | 987-335-332 |

## فهرس المصادر والمراجع:


### المصاحـــــــــف الشريفة:

1. المصحف الشريف، برواية ورش عن نافع، المطبعة الثعالبية بالجزائر.
2. المصحف الشريف، برواية ورش عن نافع، مكتبة المنار تونس، خط التجاني محمدي.
3. المصحف الشريف، برواية ورش عن نافع، خط سعيد شريفي، الجزائر، طبع سنة: 2005م.
4. المصحف الشريف، برواية ورش عن نافع، خط عثمان طه، طبع مؤسسة الرسالة سنة: 1421هـ.
5. المصحف الشريف، برواية ورش عن نافع، مخطوط بمكتبتي الخاصة.
6. المصحف الشريف، برواية ورش عن نافع، طبع الشرطة التونسية للتوزيع، ط سنة: 1969م.
7. المصحف الشريف، مصحف الجماهيرية العربية الليبية، برواية قالون عن نافع.
8. المصحف الشريف، برواية حفص عن عاصم، طبع مجمع الملك فهد، المدينة النبوية.
9. المصحف الشريف، برواية ورش عن نافع، طبع مجمع الملك فهد، المدينة النبوية.


المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

المصـــــــــــــــادر المخطوطة:

1. إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين، رضوان المخللاتي، مخطوط بالمكتبة الأزهرية، القاهرة مصر، برقم: [241] 22248، ولي منه صورة.
2. إرشاد المريدين لفهم معاني نظم المرشد المعين، علي بن عبد الصادق الطرابلسي، مخطوط محفوظ بمكتبة الحرم المدني برقم: 217.2/1، ولي منه صورة
3. بيان الخلاف والاستحسان وما أغفله مورد الظمآن وما سكت عنه التنزيل ذو البرهان، عبد الرحمن ابن القاضي، مخطوط بالمكتبة الوطنية الحامة الجزائر، برقم: 392 ضمن مجموع، ولي منه صورة.
4. التبيان في شرح مورد الظمآن، عبد الله بن عمر الصنهاجي المعروف بابن آجطا، مخطوط بالمكتبة الوطنية بالحامة الجزائر، ضمن مجموع برقم: 389، ولي منه صورة.
5. تغريد الجميلة لمنادمة العقيلة، لمجهول، مخطوط بالمكتبة الأزهرية، القاهرة مصر، ولي منه صورة.
6. تنبيه العطشان على مورد الظمآن، حسين بن طلحة الرجراجي الشوشاوي، مخطوط بالمكتبة الوطنية الحامة الجزائر، ضمن مجموع برقم: 392، ولي منه صورة.
7. جميلة أرباب المراصد بشرح عقيلة أتراب القصائد، إبراهيم بن عمر الجعبري، مخطوط بمكتبة الحرم المكي العزيزية مكة المكرمة، رقم: 51 تجويد، ونسخة أخرى بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة، رقمها: 317388، و لي من كل نسخة صورة.
8. الجوهر الفريد في رسم القرآن المجيد، سيد بركات بن يوسف عريشة الهوريني، مخطوط بالمكتبة الأزهرية، القاهرة مصر، برقم: 22288 مجاميع.
9. الدرة الصقيلة في شرح العقيلة، أبو بكر بن أبي محمد عبد الغني المشتهر باللبيب، مخطوط بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة، برقم: 300838 ، ولي منه صورة.

10. الدرر الحسان في اختصار كتاب التبيان، محمد بن خليفة السلجماسي، مخطوط محفوظ بالمكتبة الوطنية بالحامة الجزائر برقم: 389 ضمن مجموع، ولي منه صورة.

11. شرح الرائية، محمد بن القفال الشاطبي، مخطوط بمكتبة الحرم المكي، مكة المكرمة، برقم: 421، ولي منه صورة.

12. شرح المحاصي على مورد الظمآن في الرسم، أبو عبد الله محمد اليصلتي المعروف بالمحاصي، مخطوط محفوظ بمكتبة الحرم المدني، ولي منه صورة.

13. طوالع النجوم في موافق المرسوم في القراءات الشاذة عن المشهور، علي بن أبي محمد بن أبي سعد بن الحسن الواسطي، مخطوط، ولي منه صورة.

14. فتح الرحمن شرح مورد الظمآن، محمد الطويسي، مخطوط بدار الكتب المصرية، برقم: 19139-ب، ولي منه صورة.

15. الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، عبد الرحمن بن القاضي، مخطوط بالمكتبة القاسمية، الهامل بوسعادة الجزائر، ولي منه صورة.

16. كتاب في شواذ القراءة واختلاف المصاحف لرضي الدين أبي عبد الله محمد بن أبي نصر بن عبد الله الكرماني، مخطوط بالمكتبة الأزهرية القاهرة مصر برقم: 306421، ولي منه صورة.

17. كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، إبراهيم بن عمر الجعبري، مخطوط بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة الجزائر، برقم: 8 علوم القرآن قراءات ورسم 216 عام، ولي منه صورة.

18. مجموع البيان في شرح ألفاظ مورد الظمآن، لأبي الحسن النزوالي، مخطوط بمكتبة الحرم المدني، برقم: 3، ولي منه صورة.

19. المجيد في إعراب القرآن المجيد، إبراهيم بن محمد السفاقسي، مخطوط بالمكتبة الأزهرية، القاهرة مصر، رقم: 62007.

20. نظم في رسم التاء في القرآن الكريم، محمد العبيدي، مخطوط محفوظ بمكتبة الحرم المدني، رقم التصنيف:0، رقم الفلم: 244، ولي منه صورة.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

21. الهبات السنية العلية على أبيات الشاطبية الرائية في الرسم، نور الدين على بن سلطان محمد الهروى المعروف بمُلاَّ علي القاري، مخطوط بالمكتبة الأزهرية القاهرة، برقم: 301815، ولي منه صورة.

## المصادر والمراجع المطبوعة:

22. الإبانة عن معاني، مكي بن أبي طالب القيسي، حققه وقدم له: محيي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق، سورية، ط 1 سنة: 1399هـ/1979م.

23. إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، عبد الرحمن بن زيدان، مطبعة إديال، الدار البيضاء المغرب، ط 2 سنة: 1990م.

24. إتحاف البررة بالمتون الخمسة في القراءات والرسم والآي، إشراف: علي محمد الضباع، مراجعة: جمال الدين شرف، وعبد الله علوان، دار الصحابة للتراث بطنطا مصر، ط سنة: 1422هـ/2002م.

25. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا، حققه وقدم له: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط 1 سنة: 1407هـ/1987م.

26. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار المعرفة، بيروت لبنان.

27. الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي مصر.

28. الأحرف القرآنية السبعة، عبد الرحمن المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1411هـ/1991م.

29. الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، قوبلت على النسخة التي حققها أحمد شاكر، قدم له إحسان عباس، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت لبنان.

30. أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

31. الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقود الديانات بالتحديد والدلالات، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محمد مجقان الجزائري، دار المغني، الرياض السعودية، ط سنة: 1999م.

32. إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين، رضوان المخللاتي، دراسة وتحقيق: عمر المراطي، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط 1 سنة: 1428هـ/2007م.

33. إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، محمد بن الحسين الواسطي القلانسي، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، تحقيق ودراسة: عمر حمدان الكبسي، للعام الجامعي: 1403-1404هـ.

34. الإرشاد في علماء الحديث، عبد الله بن الخليل الخليلي القزويني، ضبطه: عامر أحمد حيدر، دار الفكر، بيروت لبنان، ط سنة: 1414هـ/1993م.

35. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1399هـ/1979م.

36. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، أحمد بن خالد الناصري، اعتنى به: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1428هـ/2007م.

37. الاستيعاب، ابن عبد البر، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، بهامش الإصابة.

38. أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين علي بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

39. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.

40. إصلاح المنطق، ابن السكيت، شرح وتعلق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.

41. أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، أبو داود سليمان بن نجاح، حققه وعلق عليه: أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ط سنة: 1427هـ.

42. الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 3 سنة: 1417هـ/1996م.

43. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، إشراف: بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد.

44. أطلس دول العالم الإسلامي، شوقي أبو خليل، دار الفكر، دمشق سورية، ط 2 سنة: 1424هـ/2003م.

45. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق وبيروت، ودار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق وبيروت، ودار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص سورية، ط 7 سنة: 1420هـ/1999م.

46. إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1426هـ/2005م.

47. إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، قرأه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: مشهور حسن سلمان، دار ابن الجوزي، السعودية، ط 1 سنة: 1423هـ.

48. الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط 15، سنة: 2002م.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

49. اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر، فهرس أبي سالم العياشي، تحقيق ودراسة: نفيسة الذهبي، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط المغرب، ط سنة: 1996م.

50. الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن علي الأنصاري، حققه وعلق عليه: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1419هـ/1999م.

51. الأم، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وتخريج: رفعي فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، مصر، ط 1 سنة: 1422هـ/2001م.

52. أمالي السيد المرتضى، علي بن الطاهر، صححه وضبط ألفاظه وعلق حواشيه: السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، ط 1 سنة: 1325هـ/1907م.

53. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، عبد الله بن الحسين العكبري، تصحيح وتحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة مصر.

54. إنباه الرواة عن أنباء النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط 1 سنة: 1406هـ/1986م.

55. الانتصار للقرآن، لأبي بكر الباقلاني، تحقيق: محمد عصام القضاة، دار الفتح للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ودار ابن حزم، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1422هـ/2001م.

56. الأنساب، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، حقق نصوصه وعلق عليه: عبد الرحمن بن يحى المعلمي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة مصر، ط 2 سنة: 1400هـ/1980م.

57. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

58. إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربعة عشر، محمد بن خليل بن أبي بكر شمس الدين بن عبد الله الشهير بالقباقبي، دراسة وتحقيق: فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط سنة: 1995م.

59. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسماعيل باشا البغدادي، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

60. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة مصر، ط سنة: 1428هـ/2007م.

61. البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، عناية: زهير جعيد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط سنة: 1412هـ/1992م.

62. البداية والنهاية، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1 سنة: 1417هـ/1997م.

63. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، عبد الفتاح القاضي، مكتبة أنس بن مالك، مكة المكرمة، ط 1 سنة: 1423هـ/2002م.

64. البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، ابن معاذ الجهني، تقديم وتحقيق: غانم قدوري حمد، نشرته مجلة المورد المجلد الخامس العدد الرابع، سنة: 1407هـ/1986م.

المكتبة الرقمية
القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد

65. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت لبنان.

66. البرهان في متشابه القرآن، محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، قدم له وراجعه على أصوله وقوم نصوصه وبينه وعقب عليه: أحمد عز الدين عبد الله خلف الله، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط 3 سنة: 1428هـ/2007م.

67. البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الإشبيلي السبتي، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1407هـ/1986م.

68. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى الضبي، دار الكاتب العربي، ط سنة: 1967م.

69. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت لبنان، ط 2 سنة: 1399هـ/1979م.

70. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق سورية، ط 1 سنة: 1421هـ/2000م.

71. البناية في شرح الهداية، محمود العيني، دار الفكر، بيروت لبنان، ط 2 سنة: 1411هـ/1990م.

72. البيان في عد آي القرآن، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: غانم قدوري الحمد، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط 1 سنة: 1414هـ/1994م.

73. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: علي هلالي، مطبعة حكومة الكويت، ط سنة: 2004م.

74. تاريخ الجزائر العام، عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، المطبعة العربية الجزائر، ط سنة: 1375هـ/1955م.

75. تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنـــان، ط 1.

76. تاريخ الطبري، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط 2.

77. تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، محمد عيسى الحريري، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط 1 سنة: 1405هـ/1985م.

78. تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1422هـ/2001م.

79. تاريخ مدينة دمشق وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، علي بن حسن المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق: محب الدين عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت لبنان، ط سنة: 1415هـ/1995م.

80. تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرحه ونشره: أحمد صقر، دار التراث القاهرة مصر، ط 2 سنة: 1393هـ/1973م.

81. التبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن الحسين العكبري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط سنة: 1421هـ/2001م.

82. التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، ابن الفحام الصقلي، رسالة ماجستير للباحث: مسعود أحمد سيد محمد إلياس، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، للعام الجامعي: 1408هـ.

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير

83. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1424هـ/2003م.

84. التذكرة في القراءات، طاهر بن غلبون، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1410هـ/1990م.

85. تراجم المؤلفين التونيسيين، محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1405هـ/1985م.

86. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، عياض اليحصبي، تحقيق: أحمد بكير محمود، منشورات مكتبة الحياة، بيروت لبنان.

87. تعريف الخلف برجال السلف، أبو القاسم محمد الحفناوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، والمكتبة العتيقة، تونس، ط 2 سنة: 1405هـ/1985م.

88. تفسير ابن كثير، إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1 سنة: 1410هـ/1990م.

89. تفسير التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ط سنة: 1984م.

90. تفسير الفخر الرازي، فخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1401هـ/1981م.

91. تفسير القرآن العزيز، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين، تحقيق: حسين بن عكاشة، ومحمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1423هـ/2002م.

92. تفسير غريب القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط سنة: 1398هـ/1978م.

93. التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر، محمد بن الطيب القادري، تحقيق: هاشم العلوي القاسمي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1403هـ/1983م.

94. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حققه وعلق عليه وصححه وأضاف إليه: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض السعودية.

95. تقييد العلم، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، اعتنى به وراجعه: الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1422هـ/2001م.

96. التكملة لكتاب الصلة، محمد بن عبد الله بن الأبار، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت لبنان، ط سنة: 1415هـ/1995م.

97. التلخيص في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن القزويني، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي.

98. تنبيه العطشان على مورد الظمآن، حسين بن طلحة الرجراجي الشوشاوي، رسالة ماجستير من أول المخطوط إلى باب حذف الياء في القرآن الكريم، دراسة وتحقيق: محمد سالم حيشة، إشراف: رجب محمد غيث، جامعة المرقب كلية الآداب والمعلوم ترهونة، الجماهيرية العربية الليبية، العام الجامعي: 2005-2006م.

99. تهذيب الأسماء واللغات، محيي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

100. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1404هـ/1984م.

101. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين يوسف المزي، حققه وضبط نصوصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1413هـ/1992م.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

102. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1422هـ/2001م.

103. التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد الداني، قرأه وعلق عليه: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة التراث بطنطا، مصر.

104. الثقات، محمد بن حبان، مطبعة مجلس دائرة المعارف الإسلامية بحيدر آباد دكن الهند، ط سنة: 1393هـ/1973م.

105. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1422هـ/2001م.

106. جامع البيان في معرفة رسم القرآن، علي إسماعيل السيد هنداوي، دار الفرقان، الرياض السعودية، ط سنة: 1410هـ.

107. الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، قام بشرحه وتصحيح تجاربه وتحقيقه: محب الدين الخطيب، ورقم أبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة مصر.

108. الجامع الصحيح، مسلم بن الحجاج، د ط، د ت ن.

109. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، عبد الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 4.

110. جامع القرويين المسجد والجامعة بمدينة فاس، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1973م.

111. جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط 1 سنة: 1414هـ/1994م.

112. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1427هـ/2006م.

113. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1372هـ/1952م.

114. جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام صلى الله عليه وسلم، ابن قيم الجوزية، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد، السعودية.

115. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1413هـ/1992م.

116. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لمحيي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي الحنفي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 2 سنة: 1413هـ/1993م.

117. الحبل المتين على نظم المرشد المعين، محمد بن المبارك الفتحي المراكشي، مكتبة رحاب الجزائر، ط سنة: 1997م.

118. الحجة لابن خالويه في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1421هـ/2000م.

119. الحجة للقراء السبعة، الحسن بن عبد الغفار الفارسي، حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجالي، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ط 1 سنة: 1404هـ/1984م.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

120. حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، القاسم بن فيره الشاطبي، ضبطه وصححه وراجعه: محمد تميم الزغبي، مكتبة دار الهدى، المدينة النبوية، ط 3 سنة: 1417هـ/1996م.

121. الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، محمد حجي، منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ط سنة: 1396هـ/1976م.

122. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1409هـ/1988م.

123. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط 4 سنة: 1418هـ/1997م.

124. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد الأمين بن فضل الله المحبي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة مصر.

125. خلال جزولة، محمد المختار السوسي، المطبعة المهدية، تطوان المغرب.

126. الدر الثمين والمورد المعين، محمد بن أحمد ميارة، دار الفكر، بيروت لبنان.

127. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق سورية.

128. الدر النثير والعذب النمير شرح كتاب التيسير للداني، عبد الواحد ابن محمد بن أبي السداد المالكي المالقي، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: أحمد عيسى المعصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1424هـ/2003م.

129. درة الحجال في أسماء الرجال، أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث القاهرة، والمكتبة العتيقة، تونس.

130. درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1418هـ/1998م.

131. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن حجر العسقلاني، حققه وقدم له ووضع فهارسه: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر.

132. دلائل النبوة وعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين البيهقي، وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ودار الريان للتراث، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1408هـ/1988م.

133. دليل الحيران على مورد الظمآن، إبراهيم بن أحمد المارغني، دار الكتب الجزائر.

134. دليل مخطوطات دار الكتب الناظرية بتمكروت، إعداد: محمد المنوني، مطبعة فضالة، المحمدية المغرب، ط بسنة: 1405هـ/1985م.

135. دواوين الشعر العشرة، صنعه: محمد فوزي حمزة، مكتبة الآداب، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1428هـ/2007م.

136. الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، ابن فرحون المالكي، تحقيق وتعليق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة مصر.

137. ديوان الإمام الشافعي، طبع دار هومة الجزائر.

138. ديوان العجاج، قدم له وحققه: سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1997م.

139. ديوان المتنبي، دار صادر، بيروت لبنان، ط 15 سنة: 1994م.

140. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: عبد الله سنده، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1427هـ/2006م.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

141. ديوان دريد بن الصمة، تحقيق: عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة مصر.
142. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت لبنان.
143. الذيل على طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1425هـ/2005م.
144. الرحيق المختوم بنثر اللؤلؤ المنظوم للمتولي في ذكر جملة من المرسوم، حسن بن خلف الحسيني، صححه: السادات السيد منصور أحمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة مصر.
145. رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، مؤسسة المطبوعات العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1402هـ/1982م.
146. رسم المصحف ونقطه، عبد الحي الفرماوي، دار نور المكتبات، جدة، ومؤسسة الريان، بيروت، ط 1 سنة: 1425هـ/2004م.
147. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان الأردن، ط 2 سنة: 1404هـ/1984م.
148. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
149. الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، محمد حجي، المطبعة الوطنية، الرباط المغرب، ط سنة:1384هـ/ 1964م.
150. زعيم المدرسة الأثرية في القراءات وشيخ قراء المغرب والمشرق الإمام أبو القاسم الشاطبي، عبد الهادي حميتو، أضواء السلف، الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1425هـ/2005م.

151. الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة المكي، مركز الدراسات والبحوث بجامعة الشارقة، الإمارات، ط 1 سنة: 1427هـ/ 2006م.

152. سر صناعة الإعراب، عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط 2 سنة: 1413هـ/1993م.

153. سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ المنتهي في شرح حرز الأماني، تحقيق: أحمد القادري، دار سعد الدين، دمشق سورية، ط 1 سنة: 1414هـ/1994م.

154. سفير العالمين في إيضاح وتحرير وتحبير سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، جمع وتأليف وتعليق: أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط 2 سنة: 1426هـ/2006م.

155. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1412هـ/1992م.

156. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: عبد الله الكامل الكتاني، وحمزة بن محمد الطيب الكتاني، ومحمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب.

157. سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، علي محمد الضباع، قرأه ونقحـــــه وأذن بتدريسه: محمد علي خلف الحسيني، مطبعة المشهد الحسيني، ط 1.

158. السنة، ابن أبي عاصم، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة، بقلم: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 1 سنة: 1400هـ/1980م.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

159. سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد بن ماجة، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة مصر.

160. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، مراجعة وضبط وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت لبنان،

161. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الفكر، بيروت لبنان.

162. سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1424هـ/2004م.

163. سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1421هـ/2000م.

164. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 2 سنة: 1424هـ/2003م.

165. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1421هـ/2001م.

166. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق: محب الدين عمر غرامة العمري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 سنة: 1417هـ/1997م.

167. السيرة لابن هشام، تحقيق ودراسة: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ط 1 سنة: 1416هـ/1995م.

168. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر بيروت لبنان.

169. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الفكر، بيروت لبنان، ط سنة: 1414هـ/1994م.

170. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل، دار الفكر، بيروت لبنان، ط سنة: 1421هـ/2000م.

171. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1 سنة: 1410هـ/1990م.

172. شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي، تقديم وتحقيق: الصديقي سيدي فوزي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب، ط 1 سنة: 1421هـ/2001م.

173. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر.

174. شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد، علي بن عثمان بن القاصح، راجعه وعلق عليه: عبد الفتاح القاضي، مطابع مؤسسة دار الشعب، القاهرة مصر، ط سنة: 1417هـ/1997م.

175. شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المطالب في رسم المصحف، موسى جار الله روستو فدوني، تحقيق: عمر المراطي، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر.

176. شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ط 3 سنة: 1419هـ/1998م.

177. شرح مشكل الآثار، أحمد بن محمد الطحاوي، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1415هـ/1994م.

المكتبة المركزية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

178. الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة مصر.

179. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، دار الفكر، بيروت لبنان، ط سنة: 1423هـ/2002م.

180. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس، حققه وقدم له: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط سنة: 1382هـ/1963م.

181. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط 3 سنة: 1404هـ/1984م.

182. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 2 سنة: 1414هـ/1993م.

183. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق: محمد بن سالم العميري، طبع جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط سنة: 1419 - 1420هـ.

184. صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، محمد بن الحاج بن محمد بن عبد الله الصغير الإفراني، تقديم وتحقيق: عبد المجيد خيالي، مركز التراث الثقافي المغربي، الدر البيضاء المغرب، ط 1 سنة: 1425هـ/2004م.

185. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، ابن بشكوال خلف بن عبد الملك، عنى بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط 2 سنة: 1414هـ/1994م.

186. ضعيف الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 3 سنة: 1410هـ/1990م.

187. ضعيف سنن ابن ماجة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1417هـ/1997م.

188. ضعيف سنن أبي داود، ضعف أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1412هـ/1991م.

189. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت لبنان.

190. طبقات الحضيكي، محمد بن أحمد الحضيكي، تقديم وتحقيق: أحمد بومزكو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء المغرب، ط 1 سنة: 1427هـ/2006م.

191. طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1403هـ/1983م.

192. طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي، حققه وقدم له وعلق عليه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، السعودية، ط سنة: 1419هـ/1999م.

193. طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد تقي الدين ابن قاضي شهبة، اعتنى بتصحيحه وعلق عليه ورتب فهارسه: عبد العليم خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط 1 سنة: 1399هـ/1979م.

194. طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي، حققه وقدم له: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط سنة: 1970م.

195. طبقات المالكية، محمد البشير ظافر الأزهري، دار الآفاق العربية، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1423هـ/2003م.

المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

196. طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط 1 سنة: 1417هـ/1997م.

197. طبقات المفسرين، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1403هـ/1983م.

198. طبقات المفسرين، شمس الدين الداودي، تحقيق: محمد علي عمر، مكتبة وهبة، عابدين مصر، ط 1 سنة: 1392هـ/1972م.

199. طبقات علماء الحديث، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي، تحقيق: أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 2 سنة: 1417هـ/1996م.

200. الطراز في شرح ضبط الخراز، محمد بن عبد الله التنسي، دراسة وتحقيق: أحمد بن أحمد شرشال، طبع مجمع الملك فهد بالمدينة النبوية، ط 1 سنة: 1420هـ/2000م.

201. العبر في خبر من غبر، لشمس الدين الذهبي، حققه وضبطه: أبو هاجر محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1405هـ/1985م.

202. العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1404هـ/1983م.

203. العنوان في القراءات السبع، إسماعيل بن خلف، حققه وقدم له: زهير زاهد وخليل العطية، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط 2 سنة: 1406هـ/1986م.

204. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي.

205. غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، عنى بنشره: ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 3 سنة: 1402هـ/1982م.

206. غيث النفع في القراءات السبع، علي النوري الصفاقسي، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ط سنة: 1425هـ/2004م.

207. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1420هـ/2000م.

208. فتح الرحمن وراحة الكسلان في رسم القرآن، محمد أبو زيد، القاهرة مصر.

209. الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، مزج: يوسف النبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.

210. الفتح والإمالة، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق وتخريج وتعليق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1422هـ/2002م.

211. الفرائد الحسان في بيان رسم القرآن، محمد بن يوسف التونسي الشهير بالكافي، د ط، د ت ط.

212. فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل، حققه وخرج أحاديثه: وصي الله بن محمد عباس، دار ابن الجوزي، الرياض السعودية، ط 2 سنة: 1420هـ/1999م.

213. فضائل القرآن، أبو عبيد القاسم بن سلام، حققه وشرحه وعلق عليه: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق وبيروت.

214. الفقيه عبد الواحد بن عاشر حياته وآثاره الفقهية، عبد المغيث مصطفى بصير، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط 1 سنة: 2007م.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

215. فهارس الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط، الفهرس الوصفي لعلوم القرآن الكريم، تصنيف: محمد العربي الخطابي، الرباط، ط 1 سنة: 1407هـ/1987م.

216. فهرس ابن غازي، تحقيق: محمد الزاهي، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ط 1 سنة: 1984م.

217. فهرس أحمد المنجور، تحقيق: محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط المغرب، ط سنة: 1396هـ/1976م.

218. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، علوم القرآن، رسم المصاحف، المجمع الملكي لبحوث الحضارات الإسلامية مآب، ط سنة: 1407هـ.

219. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي الكتاني، باعتناء: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط سنة: 1406هـ/1986م.

220. فهرس المطبعة الثعالبية، الجزائر، ط سنة: 1928م.

221. الفهرست: لابن النديم، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط سنة: 1994م.

222. الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة، محمد بن يالوشة الشريف، قدم له: عبد الحكيم عبد اللطيف عبد الله، دققه قراءة عليه: جمال فاروق الدقاق، مكتبة الآداب، القاهرة مصر، ط سنة: 1427هـ/2006م.

223. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الجيل بيروت لبنان.

224. قبائل المغرب، عبد الوهاب منصور، المطبعة الملكية، الرباط المغرب.

225. القراء والقراءات بالمغرب، سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1410هـ/1990م.

226. القراءات الواردة في السنة ومعه جزء فيه قراءات النبي، لأبي عمر حفص بن عمر الدوري، إعداد وتحقيق: أحمد عيسى المعصراوي، دار السلام، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1427هـ/2006م.

227. قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر الهجري، عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، ط سنة: 1424هـ/2003م.

228. القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرأ الإمام نافع، محمد بن إبراهيم الخراز، تحقيق: التلميدي محمد محمود، الفنون للطباعة والنشر والتغليف، جدة السعودية، ط 1 سنة: 1413هـ/1993م.

229. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، جدة السعودية، ط 1 سنة: 1413هـ/1992م.

230. الكافي في العروض والقوافي، يحيى بن علي الشيباني، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1424هـ/2003م.

231. الكافي في القراءات السبع، محمد بن شريح، تحقيق وتعليق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا مصر.

232. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

233. كتاب الأمالي، إسماعيل بن القاسم القالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط سنة: 1975م.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

234. كتاب التبصرة في القراءات السبع، مكي بن أبي طالب القيسي، اعتنى بتصحيحه ومراجعته: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا مصر.

235. كتاب التيجان في ملوك حمير، عبد الملك بن هشام، نشر مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، صنعاء اليمن.

236. كتاب الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1421هـ/2001م.

237. كتاب العلم، زهير بن حرب أبو خيثمة، حققه وقدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1421هـ/2001م.

238. كتاب الكتاب، ابن درستويه، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي، مؤسسة دار الكتب، الكويت، ط 1 سنة: 1977م.

239. كتاب المصاحف، عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني الحنبلي، دراسة وتحقيق ونقد: محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، جدة السعودية، ط 2 سنة: 1423هـ/2002م.

240. كتاب النقط، عثمان بن سعيد الداني، مطبوع آخر كتاب المقنع، تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبعة الترقي، دمشق سورية، ط سنة: 1359هـ/1940م.

241. كتاب الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط، وتزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1420هـ/2000م.

242. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط 3 سنة: 1408هـ/1988م.

243. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني، مكتبة القدسي، القاهرة مصر.

244. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

245. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 5 سنة: 1418هـ/1997م.

246. اللآلي الفريدة في شرح القصيدة، محمد بن الحسن الفاسي، حققه وعلق عليه: عبد الرزاق موسى، مكتبة الرشد، الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1426هـ/2005م.

247. لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، القاهرة مصر.

248. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية.

249. لطائف البيان في رسم القرآن شرح مورد الظمآن، أحمد محمد أبو زيتحار، مكتبة القاهرة مصر، ط 3 سنة: 1429هـ/2008م.

250. المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيارات خلف واليزيدي، عبد الله بن علي المعروف بسبط ابن الخياط، رسالة ماجستير، للباحثة: وفاء عبد الله قزمار، جامعة أم القرى مكة المكرمة، السنة الجامعية: 1404-1405هـ.

251. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة مصر، ط سنة: 1415هـ/1994م.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

252. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1422هـ/2001م.

253. المحكم في نقط المصاحف، عثمان بن سعيد الداني، عنى بتحقيقه: عزة حسن، دار الفكر، دمشق سورية، ط 2 سنة: 1407هـ/1986م.

254. مخالفات النساخ ولجان المراجعة والتصحيح لمرسوم المصحف الإمام، أحمد بن أحمد شرشال، دار الحرمين، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1423هـ/2002م.

255. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، دار الفكر، بيروت لبنان.

256. المختار المصون من أعلام القرون، اختيارات وفهرسة: محمد بن حسن بن عقيل موسى، دار الأندلس الخضراء جدة السعودية، ط 1 سنة: 1415هـ/1995م.

257. مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود سليمان بن نجاح، دراسة وتحقيق: أحمد بن معمر شرشال، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية بالتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض، ط 1 سنة: 1423هـ/2002م.

258. مختصر العين، محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: نور حامد الشاذلي، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط سنة: 1417هـ/1996م.

259. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة مصر.

260. مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تقديم وتعليق: محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، مصر، ط سنة: 1423هـ/2003م.

261. مرشد الخلان إلى معرفة عد آي القرآن، عبد الرزاق موسى، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط 1 سنة: 1409هـ/1989م.

262. مروج الذهب، للمسعودي، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط 4 سنة: 1384هـ/1964م.

263. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ط سنة: 1408هـ/1987م.

264. المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تقديم وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ودار المنارة بيروت، ط 1 سنة: 1407هـ/1987م.

265. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1417هـ/1997م.

266. المستنير في القراءات العشر، أبو طاهر بن سوار، اعتنى به وعلق عليه: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر.

267. مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله الحميدي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار السقا، دمشق سورية، ط 1 سنة: 1996م.

268. المسند، أحمد بن حنبل، شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر، وحمزة أحمد الزين، دار الحديث، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1416هـ/1995م.

269. المصباح المنير، أحمد بن محمد الفيومي، اعتنى به: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1417هـ/1996م.

270. المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، نصر الوفاء الهوريني، المطبعة الأميرية بولاق سنة: 1302هـ.

271. مع المصاحف، يوسف إبراهيم النور، د ط، د ت ن.

272. المعارف، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، حققه وقدم له: ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة مصر، ط 4 .

المكتبة القمية للعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

273. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتعليق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1408هـ/1988م.

274. معاني القرآن، سعيد بن مسعدة البلخي الأخفش، دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1405هـ/1985م.

275. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت لبنان.

276. معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت لبنان، ط 2 سنة: 1403هـ/1983م.

277. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت لبنان، ط سنة: 1400هـ/1980م.

278. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، حققه: طارق بن عوض الله محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط سنة: 1415هـ/1995م.

279. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار صادر، بيروت لبنان، ط سنة: 1397هـ/1977م.

280. معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، ضبط نصه وعلق عليه: أبو عبد الرحمن صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية.

281. معجم الطبراني الكبير، أبو القاسم الطبراني، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة مصر.

282. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1414هـ/1993م.

283. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1996م.

284. معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، عبد الهادي حميتو، مطبعة الوفاء، آسفي المغرب، ط 1 سنة: 1421هـ/2000م.

285. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، حققه وفهرس له وضبط أعلامه وعلق عليه: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر، ط 1.

286. المعسول، محمد المختار السوسي، مطبعة النجاح، الدار البيضاء المغرب، ط سنة: 1961م.

287. المغرب عبر التاريخ، إبراهيم حركات، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء المغرب، ط 1 سنة: 1398هـ/1978م.

288. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ط سنة: 1424هـ/2003م.

289. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب، تحقيق وضبط: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت لبنان.

290. المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة مصر، ط سنة: 1415هـ/1994م.

291. مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، دار الفكر، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1423هـ/2003م.

292. المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبعة الترقي، دمشق سورية، ط سنة: 1359هـ/1940م.

293. من أعلام الفكر المعاصر، عبد الله الجراري.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

294. مناقب الأئمة الأربعة رضي الله عنهم، محمد بن أحمد بن عبد الهادي، حققه: سليمان مسلم الحرش، دار المؤيد.

295. مناقب الإمام أحمد بن حنبل، عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

296. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1412هـ/1992م.

297. المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، ملا علي بن سلطان محمد القاري، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط سنة: 1962م.

298. منظومة مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن ومتن الذيل، ويليه منظومة الإعلان بتكميل مورد الظمآن، تحقيق: أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري، ط 2 سنة: 1427هـ/2006م.

299. موسوعة أعلام المغرب، تنسيق وتحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1417هـ/1996م.

300. موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة، إعداد: علي حسن علي عبد الحميد، وإبراهيم القيسي، وحمدي محمد مراد، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، ط 1 سنة: 1419هـ/1999م.

301. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، دراسة وتحقيق وتعليق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1416هـ/1995م.

302. النبوغ المغربي في الأدب العربي، عبد الله كنون، دار الثقافة المغرب.

303. نثر المرجان في رسم نظم القرآن، محمد غوث بن ناصر الدين محمد بن نظام الدين أحمد النائطي الأركاني، مطبعة عثمان بريس حيدر آباد دكن الهند.

304. النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، إبراهيم المارغيني، دار الفكر، بيروت لبنان، ط سنة: 1419هـ/1998م.

305. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، قام بتحقيقه: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، ط 2 سنة: 1405هـ/1985م.

306. نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، محمد الصغير الوفراني المراكشي، صحح عبارته التاريخية: السيد هوداس، طبع على يد بردين صاحب المطبعة بمدينة انجي سنة: 1888م.

307. نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، محمد بن الطيب القادري، تحقيق: محمد حجي، وأحمد التوفيق، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط المغرب، ط سنة: 1397هـ/1977م.

308. النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.

309. نظم العقيان في أعيان الأعيان، جلال الدين السيوطي، حرره: فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت لبنان.

310. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقري، دار الفكر، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1419هـ/1998م.

311. النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني، بقلم: علي حسن علي عبد الحميد، مكتبة الثقافة، عدن اليمن.

312. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، طبع بهامش الديباج المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

313. هجاء مصاحف الأمصار، أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق: محيى الدين عبد الرحمن رمضان، نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد التاسع عشر، الجزء الأول.

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

314. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، دار مجد الإسلام، القاهرة مصر، ط 1 سنة: 1428هـ/2007م.

315. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

316. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 سنة: 1418هـ/1998م.

317. الوسيلة إلى كشف العقيلة، أبو الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي، تحقيق وتقديم: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط 3 سنة: 1426هـ/2005م.

318. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن خلكان، حققه: إحسان عباس، دار الفكر، بيروت لبنان.

فهرس الموضوعات:


| الموضـــــــــــــــــــــــــــوع | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة** | 1 |
| أهمية الموضوع | 2 |
| أسباب اختيار الموضوع | 2 |
| أهداف البحث | 3 |
| مجال البحث | 3 |
| الدراسات السابقة | 4 |
| خطة البحث | 4 |
| منهج الدراسة | 5 |
| مصادر البحث | 8 |
| الصعوبات المواجهة | 9 |
| **قسم الدراسة** | 10 |
| **الباب الأول: التعريف بالإمامين الخراز وابن عاشر** | 11 |
| **الفصل الأول: التعريف بالإمام الخراز** | 12 |
| **المبحث الأول: حياته وعصره** | 13 |
| المطلب الأول: عصره | 13 |
| الحالة الاجتماعية | 13 |
| الحياة السياسية | 16 |
| الحياة العلمية والفكرية | 18 |
| المطلب الثاني: اسمه وكنيته ونسبه | 22 |
| **المبحث الثاني: حياته العلمية:** | 24 |
| المطلب الأول: شيوخه: | 24 |
| **المطلب الثاني: تلاميذه** | 26 |


المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: مؤلفاته: | 29 |
| **المبحث الثالث: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه ووفاته:** | 31 |
| المطلب الأول: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه: | 31 |
| المطلب الثاني: وفاته: | 33 |
| **الفصل الثاني: التعريف بالإمام ابن عاشر** | 34 |
| **المبحث الأول: حياته وعصره:** | 35 |
| المطلب الأول: عصره | |
| الحالة السياسية | 35 |
| الحالة الاجتماعية: | 40 |
| الحالة العلمية والفكرية: | 43 |
| المطلب الثاني: حياته الشخصية: | 47 |
| **المبحث الثاني: حياته العلمية:** | 48 |
| المطلب الأول: دراسته وشيوخه: | 48 |
| أولا: شيوخ الداخل المغربي | 49 |
| ثانيا: شيوخ الخارج | 56 |
| المطلب الثاني: تدريسه وتلاميذه: | 58 |
| المطلب الثالث: مؤلفاته وجهوده العلمية: | 66 |
| مؤلفاته في علوم القرآن | 66 |
| مؤلفاته في العقيدة | 68 |
| مؤلفاته في الفقه | 68 |
| مؤلفاته في النحو | 71 |
| بعض الجهود العلمية الأخرى | 72 |
| **المبحث الثالث: مذهبه وأخلاقه وجهاده ومكانته العلمية ووفاته** | 75 |
| المطلب الأول: مذهبه وأخلاقه: | 75 |
| **المطلب الثاني: جهاده ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه:** | 77 |

| | |
|---|---|
| جهاده | 77 |
| مكانته العلمية وثناء العلماء عليه | 79 |
| المطلب الثالث: وفاته: | 83 |
| **الباب الثاني: التعريف بمصادر الرسم ومورد الظمآن:** | 84 |
| **الفصل الأول: مصادر الرسم القرآني:** | 85 |
| **المبحث الأول: مصادر الرسم قبل مورد الظمآن:** | 86 |
| المطلب الأول: المصاحف: | 86 |
| المطلب الثاني: الرواية: | 88 |
| المطلب الثالث: المؤلفات في علم الرسم القرآني قبل مورد الظمآن | 92 |
| **المبحث الثاني: مصادر مورد الظمآن:** | 100 |
| المطلب الأول: كتاب المقنع لأبي عمرو الداني | 100 |
| التعريف بالمؤلف | 100 |
| التعريف بالكتاب | 100 |
| منهج المؤلف في كتابه | 101 |
| المقنع مقنعان | 101 |
| أهمية كتاب المقنع | 103 |
| مخطوطات الكتاب وطبعاته | 104 |
| المطلب الثاني: كتاب التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود سليمان بن نجاح | 105 |
| التعريف بالمؤلف | 105 |
| التعريف بالكتاب | 105 |
| سبب تأليف الكتاب | 106 |
| مختصر التبيين لهجاء التنزيل | 106 |
| التعريف بالكتاب | 106 |
| سبب تأليف الكتاب | 107 |
| منهج المؤلف في كتابه | 107 |


المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | |
|---|---|
| أهمية الكتاب ومكانته: | 108 |
| مخطوطات الكتاب وطبعاته: | 109 |
| المطلب الثالث: كتاب المنصف للبلنسي: | 110 |
| التعريف بالمؤلف | 110 |
| التعريف بالكتاب | 110 |
| نماذج من نظم المنصف | 111 |
| أهمية الكتاب | 111 |
| المطلب الرابع: كتاب العقيلة للشاطبي: | 113 |
| التعريف بالمؤلف: | 113 |
| التعريف بالكتاب | 113 |
| أهمية الكتاب: | 114 |
| **الفصل الثاني: التعريف بمورد الظمآن:** | 116 |
| **المبحث الأول: دراسة وصفية لمورد الظمآن:** | 117 |
| المطلب الأول: اسمه وتوثيق نسبته لمؤلفه وسبب نظمه والغاية منه وزمنه ومخطوطاته وطبعاته | 117 |
| المطلب الثاني: الشروح على مورد الظمآن: | 122 |
| **المبحث الثاني: دراسة تحليلية نقدية لمورد الظمآن:** | 139 |
| المطلب الأول: منهجه وما اصطلح عليه | 139 |
| قاعدة الناظم في نقله عن مصادره | 147 |
| المطلب الثاني: مكانته العلمية: | 153 |
| الاهتمام بمورد الظمآن رواية ودراسة وتدريسا ونقلا عنه | 155 |
| روايات مورد الظمآن | 155 |
| الاهتمام دراسة وتدريسا ونقلا عنه | 157 |
| المطلب الثالث: اختياراته وملاحظات عليه | 157 |
| اختياراته | 157 |

| | |
|---|---|
| ملاحظات عليه | 158 |
| القسم الأول: ما أطلقه وكان ينبغي أن يقيده | 158 |
| القسم الثاني: ما أغفله في المورد أو سها عنه: | 161 |
| القسم الثالث: الاستثناء في مسائل السكوت | 166 |
| **الباب الثالث: التعريف بفتح المنان:** | 174 |
| **الفصل الأول: دراسة وصفية لفتح المنان** | 175 |
| **المبحث الأول: اسمه وتوثيق نسبته لمؤلفه وسبب تأليفه وزمنه** | 176 |
| المطلب الأول: اسمه وتوثيق نسبته لمؤلفه: | 176 |
| المطلب الثاني: سبب تأليفه وزمنه: | 177 |
| **المبحث الثاني: مصادره وموقفه منها:** | 179 |
| المطلب الأول: مصادره | 179 |
| أولا: مصادره السماعية: | 179 |
| ثانيا: مصادره المكتوبة: | 180 |
| المطلب الثاني: طريقة إفادته من المصادر وموقفه منها: | 204 |
| أولا: طريقته في النقل من المصادر | 204 |
| ثانيا: طريقته في عزو الأقوال إلى أصحابها: | 208 |
| ثالثا: موقفه من المصادر: | 209 |
| الأمانة العلمية للمؤلف | 211 |
| **المبحث الثالث: مسلكه في كتابه ومصطلحاته:** | 212 |
| المطلب الأول: مسلكه في كتابه: | 212 |
| المطلب الثاني: مصطلحاته: | 227 |
| **الفصل الثاني: دراسة تحليلية نقدية لفتح المنان:** | 229 |
| **المبحث الأول: منزلته بين شروح المورد:** | 230 |
| المطلب الأول: قيمته العلمية وثناء العلماء عليه: | 230 |
| **المطلب الثاني: مقارنة بينه وبين أهم الشروح:** | 231 |


المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| الأمر الأول: الاستقصاء والشمول: | 232 |
| الأمر الثاني: التعليل وتوجيه الأحكام: | 234 |
| الأمر الثالث: التعليم وحل المشكلات: | 236 |
| المطلب الثالث: أثره فيمن بعده | 243 |
| **المبحث الثاني: اختياراته وملاحظات عليه:** | 249 |
| المطلب الأول: اختياراته: | 249 |
| القسم الأول: اختياراه في مسائل علوم القرآن: | 249 |
| القسم الثاني: اختياره في مسائل علم الرسم: | 250 |
| منهج ابن عاشر في اختياره | 253 |
| القسم الثالث: اختياره في مسائل علم الضبط | 255 |
| المطلب الثاني: ملاحظات على فتح المنان: | 257 |
| القسم الأول: العزو للمصادر | 257 |
| القسم الثاني: موقفه من القراءات المتواترة خارج السبعة | 260 |
| القسم الثالث: أوهامه وسهوه في كتابه | 261 |
| القسم الرابع: إثبات ما سكت أبو داود عن ذكر حذفه مع أن نظائره محذوفة | 263 |
| **المبحث الثالث: نسخه المخطوطة وأماكن وجودها والنسخ المعتمدة في التحقيق ووصفها ونماذج منها:** | 268 |
| المطلب الأول: نسخه المخطوطة وأماكن وجودها | 268 |
| المطلب الثاني: النسخ المعتمدة في التحقيق ووصفها | 271 |
| المطلب الثالث: نماذج من النسخ المعتمدة في التحقيق: | 274 |
| قسم التحقيق: فتح المنان المروي بمورد الظمآن للعلامة المحقق: عبد الواحد بن عاشر الأندلسي المغربي الفاسي | 284 |
| **مقدمـــــــة الشـــــــارح** | 285 |
| **التعريف بالإمام الخراز** | 289 |

| | |
|---|---|
| تعريف الحمد والشكر | 291 |
| معنى الدعوة | 295 |
| معنى الصلاة في قوله تعالى: (إن الله وملائكته يصلون على النبيّ) | 296 |
| آل النبي صلى الله عليه وسلم | 297 |
| تعريف الصحابي | 297 |
| تعريف الرسم لغة وعرفا واصطلاحا | 298 |
| تنبيهات | 299 |
| الأول: فضل الكتابة | 299 |
| الثاني: الاختلاف في أوّل من كتب الخطّ | 301 |
| الاختلاف في أوّل من كتب بالعربية | 303 |
| الثالث: أشكال الحروف واشتراكها | 305 |
| الرابع: شرح التعريف الاصطلاحي للرسم | 310 |
| الخامس: الرسم قسمان: قياسي واصطلاحي | 311 |
| فوائد الرسم العثماني | 312 |
| السادس: مورد الظمآن موضوع لبيان الرسم الاصطلاحي | 312 |
| السابع: شروط القراءة الصحيحة | 314 |
| معنى موافقة القراءة الصحيحة للرسم | 315 |
| الثامن: مبادئ علم الرسم العشرة | 316 |
| تعريفه | 317 |
| موضوعه | 318 |
| حكمه | 318 |
| فضيلته | 318 |
| محله من علوم الشريعة | 318 |
| فائدته | 318 |
| جمع القرآن في عهد الصّدّيق | 319 |


المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| التعريف بالصّدّيق رضي الله عنه وسيرته | 320 |
| التعريف بالفاروق رضي الله عنه وسيرته | 320 |
| خبر مسيلمة الكذّاب | 320 |
| تنبيهان | 327 |
| الأول: معنى قول عمر: خشيت أن يذهب القرآن، مع علمه بحفظ الله له | 327 |
| كيف كانت صحف أبي بكر مشتملة على الأحرف السبعة | 329 |
| الثاني: سبب تعيين أبي بكر زيد بن ثابت لجمع القرآن | 330 |
| جمع القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه وسببه | 332 |
| التعريف بعثمان رضي الله عنه وسيرته | 332 |
| تنبيهات: | 337 |
| الأول: الصحابي الذي وجدت معه الآية المفقودة | 337 |
| الثاني: سبب امر عثمان الصحابة الذين عينهم للجمع من النسخ من الصحف وسبب تخصيص زيد بذلك | 339 |
| الثالث: الفرق بين الصحف والمصحف | 340 |
| الرابع: اختلاف العلماء في اشتمال المصحف العثماني على الأحرف السبعة | 340 |
| اختيار ابن عاشر أن المصحف العثماني يشتمل على ما يحتمله الرسم من الأحرف السبعة | 347 |
| الخامس: توسيع الله على عباده بالإذن بقراءة القرآن على أحرف سبعة والأحاديث الواردة في ذلك | 348 |
| **اختلاف العلماء في المراد بالأحرف السّبعة** | 349 |
| **السادس :اختلاف العلماء في ترتيب السور في المصاحف توقيفي أو اجتهادي** | 350 |
| **الاختلاف في عدد الاي بين الأمصار التي وجهت لها المصاحف** | 351 |
| **لأهل المدينة عددان :أول واخر ،ورواية** | 351 |
| **عدد اهل مكة ومن رواه** | 351 |

| | |
|---|---|
| عدد أهل الشام ومن رواه | 352 |
| عدد أهل الكوفة ومن رواه | 353 |
| سبب الاختلاف في عد الآي | 353 |
| السابع. اختلاف العلماء في عدد المصاحف التي أرسلها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار | 353 |
| القرّاء الذين أرسلهم عثمان إلى الأمصار مع المصاحف | 354 |
| سبب تجريد عثمان للمصاحف في مصحف واحد | 355 |
| التعريف بزرقاء اليمامة وخبرها | 355 |
| وجوب إتّباع السّلف الصّالح في رسم المصاحف | 356 |
| حكم من بدل حرفا من كتاب الله وكلام القاضي عياض في ذلك | 357 |
| أدلّة وجوب إتباع الرسم العثماني | 359 |
| هل يقدح في صحة الإجماع مخالفة الواحد والاثنين أو لا؟ | 359 |
| الأحاديث الواردة في طلب الاقتداء بالصحابة رضي الله عنهم | 360 |
| بيان ضعف حديث: أصحابي كالنجوم، وعدم صحة نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم وكلام العلماء فيه ( هـ ) | 362 |
| تنبيه: الاختلاف في جواز الاقتصار على بعض الحديث | 363 |
| رأي الإمام مالك في رسم المصاحف | 365 |
| تنبيهات: | 366 |
| من كره من العلماء نقط المصاحف | 366 |
| من رخص من العلماء نقط المصاحف | 367 |
| **اختـــلاف العلماء في رسم الخموس والعشور وأسماء السور وعد الاي** | 368 |
| **المراد بالنقط الذي ورد الاختلاف في جوازه وعدمه في المصاحف** | 370 |
| **أول من نقط نقط الإعجام** | 371 |
| **اختلاف العلماء في أول من نقط نقط الإعراب** | 371 |
| **سبب المنع من الإحداث في المصاحف** | 375 |


المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | |
|---|---|
| ترجمة الإمام مالك | 376 |
| التأليف في رسم المصاحف | 377 |
| أجلّ المؤلفات في رسم المصاحف كتاب المقنع للإمام أبي عمرو الداني | 379 |
| المقنع مقنعان: صغير وكبير | 379 |
| التعريف بمؤلفه | 379 |
| قاعدة الناظم في نقله عن كتاب المقنع | 380 |
| التعريف بـ (العقيلة) وناظمها القاسم بن فيره الشّاطبيّ الرعيني | 381 |
| التعريف بـ (التّنزيل) ومؤلفه أبي داود سليمان بن نجاح | 384 |
| قاعدة الناظم في نقله عن أبي داود | 385 |
| بيان أن كتاب التنزيل هو أوسع الكتب في الرسم | 386 |
| منظومة (مورد الظّمآن) للخراز وفق قراءة نافع | 387 |
| تعريف بحر الرجز، وتركيبه وبيان أعاريضه وأضربه والتمثيل لها | 389 |
| ملاحظات عروضية على رجز الخراز | 389 |
| ترجمة الإمام نافع قارئ أهل المدينة | 391 |
| تعريف البلد | 395 |
| التعريف بـ (المنصف) وبناظمه أبي الحسن علي بن محمد البلنسي | 396 |
| سبب نقل الناظم عن المنصف لنحو اثني عشر موضعا مما انفرد به فقط | 397 |
| سبب نقل الناظم هذه المواضع عن المنصف فقط | 397 |
| منهج الإمام الخرّاز في منظومته (مورد الظّمآن) | 399 |
| تعريف التنوّع | 401 |
| **تعريف المتحد** | 402 |
| **اصطلاح ابن عاشر في التنوع والمتحد والمفـــرد** | 404 |
| **التقييد نوعان :لفظي ومحلي وبيان أمثلة كل نوع** | 405 |
| **التقييد بالمنصوب وظوابطه** | 407 |
| **إلغاء (ال) عن التقيدية إلا بضميمة قرينة تدل على قيديتها** | 407 |

| | |
|---|---|
| التقييد ثمانية أنواع عند بعض العلماء | 408 |
| دخول بعض أنواع التقييد في بعض | 408 |
| التقييد بالترجمة لا يحسن عدّه | 408 |
| التزام الخراز بذكر كل ما ذكره أئمة الفن مما هو صحيح معتبر | 409 |
| لا مدخل للبلنسي في ضمير كلام الناظم « ذكروه » | 410 |
| تعميم الحكم في النقل يعود على كتبة المصاحف لا على شيوخ النقل | 411 |
| النقل عن كتبة المصاحف في جميع أبواب الرسم لا في باب الحذف فقط | 411 |
| ضمير «عنهما» يعود على الشيخين: الداني وأبي داود | 412 |
| النسبة للداني تتضمن النسبة للشاطبي | 412 |
| ضمير « عنه » يعود على أبي داود إلا في موضع واحد مع تقدم معاده | 412 |
| المسائل التي انفرد بها الشاطبي عن المقنع ست مسائل | 413 |
| بيان نسبة الأحكام للأئمة | 413 |
| السّبب في تسمية المنظومة بـ (مورد الظمآن) | 416 |
| **الباب الأول: حذف الألفات** | 417 |
| **القسم الأول: باب المتفق والمختلف على حذف ألفه ونظائره من فاتحة الكتاب** | 418 |
| معنى «الباب» | 419 |
| معنى « الاتّفاق، والاضطراب » | 419 |
| عَودُ ضمير « اتفاقهم » على كتّاب المصاحف والتدليل على ذلك | 420 |
| اختلاف كتّاب المصاحف قسمان | 421 |
| شرح قوله: (من فاتحة الكتاب) | 423 |
| اختلاف العلماء في حكم البسملة هل هي آية من الفاتحة ومن كل سورة أو لا | 423 |
| أقسام الحذف في المصاحف | 423 |
| تعريف حذف الإشارة وأمثلته | 424 |


المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
القادر
جامعة الأمير

| | |
|---|---|
| حذف الإشارة قد يكون إشارة إلى قراءة شاذة لاحتمال شهرتها حين كتب المصاحف | 424 |
| تعريف حذف الاختصار أو التقليل | 424 |
| تعريف حذف الاقتصار أو الاختصاص | 424 |
| سبب ترجمة الناظم للحذف | 425 |
| مرجحات الحذف والإثبات | 425 |
| اختصاص حذف حروف العلة مع بيان السّبب | 425 |
| حذف ألف (الرّحمن) بالإجماع | 426 |
| حذف الألف من لفظ الجلالة | 426 |
| حذف الألف من لفظ (اللّهم) واختلاف النّحويّين في أصله | 426 |
| عود لفظ « الجميع » و« الأمة » في كلام الناظم على كتاب المصاحف لا على شيوخ النقل وأنه من الحكم المطلق | 427 |
| العلّة في حذف الألف فيما سبق | 427 |
| اتّفاق كتاب المصاحف على حذف الألف من جمعي المذكّر والمؤنّث السالمين | 429 |
| حكم المشدّد والمهموز من الحذف في جمعي السّلامة | 429 |
| الحكم في المشدد المذكر ثبت الألف اتفاقا | 429 |
| اشتهار الإثبات في المهموز المذكر | 429 |
| الخلاف حذفا وإثباتا في الجمع المؤنث بقسميه مع ورود الحذف عن أكثر المصاحف | 429 |
| حذف الألف في «الصـٰـدقين» وشبهه، ونقل كلام العلماء في ذلك | 429 |
| دخول ما ألفه مبدلة من همزة كـ: «مستـٰـنسين» عند ورش في ضابط الناظم والشيخين في الجمع | 434 |
| دخول الملحقات بالجمع بباب الجمع | 434 |
| دخول الجموع السالمة التي حصل فيها تغيير بباب الجمع وأمثلتها | 435 |
| دخول ما كانت ألفه مصاحبة للام في ضابط الجمع كـ: « اللـٰـعبين » | 435 |

| | |
|---|---|
| المقصود بالشد والنبر في جمعي المؤنث والمذكر ما كان الشد والهمز فيه بعد الألف مباشرا له | 435 |
| مراد الناظم بالمتكرر، وحدّ كثرة الدور | 436 |
| الرد على من حمل المتكرر بتكرر الأوزان | 437 |
| عدم دخول «مرضات» و«تقيـلة» و«أموات» و«أصوات» و«ذواتي أكل» و«ذواتآ أفنان» في جمع المؤنث | 437 |
| استدراك ابن عاشر على الناظم لعدم ذكره الخلاف في المشدد من الجمع المذكر عن الشاطبي | 438 |
| تلخيص باب الجمع بقسميه | 438 |
| الخلاف في حذف ألفي الجمع المؤنث مثل (الصَادقات) وما أشبهها | 442 |
| الخلاف بين الدّاني وأبي داود فيما خرج عن قاعدة الحذف في الجمعين | 443 |
| نقل أبي داود إثبات الألف الأولى من «يابسات» موضعي يوسف والأولى من ألفي «رسالة» العقود | 445 |
| ترجيح أبي داود ثبت ألف «راسيات» الأولى، وألف «باسقات» | 447 |
| نقل التجيبي عن أبي داود في كلمة «باسقات» | 448 |
| توضيح ابن عاشر لمذهب أبي داود في الألفين من الجمع المؤنث | 448 |
| إثبات أبي داود ألف «الحواريين» مرفوعا وغيره، وألف «نحسات» وحذف ألف «ربانيين» و«ربانيون» | 449 |
| العلة في إثبات ألف «الحواريين» اليائي والواوي | 450 |
| مذهب أبي داود في ألف ألفاظ «بنات» | 451 |
| حكم ألف ثبات الواقع في سورة النساء | 452 |
| الخلاف في حذف ألف «صراط»، و«سوءات» عن أبي داود | 453 |
| العلة في ذكر «صراط» مع الجموع | 454 |
| حكم ألف «صراط» عند أبي عمرو الداني | 454 |
| حكم ألف «روضات»، و«الجنّات» و«بينات منه» و«فاكهين» كيف أتى و«كاتبين» في سورة الانفطار عند الشيخين، وتفصيل ابن عاشر في ذلك | 454 |


المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | |
|---|---|
| ترجيح ابن عاشر في ألف «روضات الجنات» | 458 |
| ما تفرد بحذفه الدّانيّ في كتابه (المقنع)، والخلاف في ذلك | 459 |
| ما تفرد بحذفه أبو داود في كتابه (التّنزيل) | 459 |
| ترجيح ابن عاشر في ألف «ءايات» المجاور لـ«السآئلين» | 460 |
| حذف الألفين في (السّموات) إلاّ في سورة (فصّلت) عند الشيخين | 462 |
| حذف الألف من (آيات) إلاّ في سورة (يونس) في موضعين | 463 |
| اتفاق الشيخين في حذف ألف (أكّالون) واختصاص أبي داود بحذف الألف فيما ورد على وزن (فعّالون وفعّالين) إلا (جبارين) | 464 |
| كلام التجيبي في (جبارين) بالعقود والشعراء | 465 |
| حذف أبي داود ألف (خاطئون)، و(خاطئين) واستثنى الخراز له الكلمة الأولى بسورة يوسف، وحذف ألف (خاسئين)، | 466 |
| حذف أبي داود من الجمع المنقوص (الصّابون)، و(الصّابين) و(طاغين)، و(غاوين) في سورة الصافات، والكلمتين من (راعون)، وإثبات الشيخين لألف (طاغون) | 468 |
| اضطراب كلام شراح المورد في الذي سكت أبو داود عنه من الجمع المنقوص | 470 |
| اختلاف النّحويّين في العطف على الضّمير المجرور دون إعادة الخافض | 470 |
| حذف الألف من (بالغوه)، (بالغه)، و(صالح) التحريم عند أبي داود | 471 |
| الخلاف في صالح بسورة التحريم هل هو جمع أو اسم جنس وما ينبني عليه | 471 |
| الرد على من أصلح أبيات الناظم | 472 |
| إثبات ألف (السّيّئات) عن الجميع، والعلّة في ذلك | 474 |
| المحذوف من كلمة (المنشئات) بسورة الرحمن | 475 |
| تلخيص ابن عاشر لباب الجمع السالم | 476 |
| التكرّر ليس شرطا في الحذف | 480 |
| **القسم الثاني: القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه ونظائره من** | 483 |

| سورة البقرة | |
|---|---|
| شرح بيت الناظم: القول فيما قد أتى في البقره... | 484 |
| حذف ألف (ذٰلك) وأخواتها، و (الأنهـٰر) بالاتّفاق | 485 |
| اختصاص ابن نجاح بحذف ألف (راعنا، والأبصار) | 485 |
| عدم اندراج (فذانك) في (ذلك) ولا (هذان) في (ذلك) | 486 |
| حذف ألف (الكتاب) في جميع القرآن إلاّ في أربعة مواضع | 488 |
| تنبيه في الاستثناء | 490 |
| عزو الحكم بضمير «عنهما» للشيخين مع وجوده للبلنسي | 490 |
| حذف ألف (تفادوهم، يتامى، دفاع) لجميع شيوخ النقل | 490 |
| اختص أبو داود بحذف ألف (فراشا، متاع) | 491 |
| الألف المراد بالحذف في (يتامى) | 491 |
| (كالفراش) لا يدخل في (فِراشا) | 491 |
| حذف ألف (الصّاعقة) الأولى باتّفاق، وحذف أبي داود ألفها حيثما ظهرت | 492 |
| حذف الإشارة قد يكون إشارة إلى قراءة شاذة والنقل عن السخاوي في ذلك | 492 |
| اختصاص أبي داود بحذف الألف من ستة ألفاظ: ( الصواعق، استطاعوا، الألباب، الشياطين، ديار، أبواب) | 494 |
| تخيير أبي داود كتب (الديار) في سورة الإسراء، واستحبابُه كتبَه بالألف الثابتة | 494 |
| الاتفاق على حذف ألف (المساكين)، واختلافهم في الموضع الثاني من سورة (المائدة) | 495 |
| ترجيح ابن عاشر الحذف في اللفظ المختلف فيه | 496 |
| حذف ألف (ادّارأتم، رهان، يخادعون، الشّيطـٰن) عند الجميع | 496 |
| تنبيه على إغفال الشاطبي موضعين لم يذكرهما بالحذف، واستدراك اللبيب له، والنقل عن التجيبي فيهما، وترجيح ابن عاشر فيهما الحذف | 498 |


المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| ألف (الشياطين) بالحذف كذلك عن أبي عمرو الداني | 499 |
| حذف ألف (أصحاب، أسارى، القيامة، النّصارى) عن الشّيخين | 501 |
| حذف الألف الواقعة حشواً بعد نون الضّمير باتّفاق | 502 |
| سبب اختصاص المتوسطة بالحذف | 502 |
| حذف الألف من في الأسماء الأعجمية | 503 |
| شروط حذف الألف من الأسماء الأعجمية | 503 |
| حذف الألف من: ( لقمان، إسحاق، عمران، إبراهيم، إسماعيل، هارون) | 503 |
| اختلاف المصاحف على حذف الألف من (إسرائيل) وإثباتها، مع شهرة لحذف عن أبي عمرو | 504 |
| العلة في اشتهار ثبته | 505 |
| اتّفاق المصاحف على إثبات ألف (داود) | 505 |
| الفرق بين (داود) و (إسرائيل) في علّة حذف الألف وإثباتها | 505 |
| إثبات ألف الأسماء الأعجميّة التي قلّ استعمالها، مثل: ( طالوت، ياجوج، ماجوج، جالوت )، وتمثيل المؤلف بـ: ( إلياس، ياسين ) | 506 |
| إثبات ألف: ( هاروت، هامان، قارون، ماروت ) مع خلاف من بعض المصاحف عن أبي عمرو | 507 |
| استثناء (ميكال) ممّا سبق، فتحذف ألفه، والعلة في ذلك | 507 |
| الاتفاق على حذف الألف بعد الميم في: ( هامان ) | 508 |
| الاتّفاق على حذف الألف من (صالح، خالد، مالك، سليمان) | 508 |
| نقل كلام الشيخين في الأسماء الأعجمية | 509 |
| معنى كثرة الاستعمال | 513 |
| رد ابن عاشر على بعض شراح المورد | 515 |
| عدم إدخال تثنية (صالح) و(خالد) في المفرد والرد على من أدخل ذلك | 517 |
| ملخص الأسماء الأعجمية | 518 |
| اختص أبو داود بحذف الألف في (طغيان، وما وازنه، وكذا أموات) | 518 |

| | |
|---|---|
| إثبات ألف (طغيان) عند أبي عمرو | 519 |
| اختلاف الشّيخين في حذف ألف (الرّياح)، وإثباتها | 520 |
| حذف ألف (إحسان، شعائر) في كتاب (المنصف) | 524 |
| حذف أبي داود ما عدا الأولين من ألف (إحسان، شعائر) | 524 |
| ترجيح ابن عاشر الحذف في اللفظين الأولين حملا على النظائر | 525 |
| الرد على شراح المورد الذين حملوا سكوت أبي داود عن الأولين من هذين اللفظين فحملوا ذلك على الإثبات ( هـ ) | 525 |
| اختص أبو داود بحذف ألف (أصابعهم، برهان، نكالا، الطاغـــــوت، إخوان) | 526 |
| لا يدخل في (نكلا) (أنكلا وجحيما) كما لا يدخل (نكال الآخرة) | 527 |
| اختلاف النحويين في اشتراط اتصال (ما) بـ: (حيث) حتى تكون شرطية | 527 |
| حذف ابن نجاح ألف (إيّاي، حافظوا، باشروهن، تباشروهن، تراضوا) | 528 |
| حذف ابن نجاح ألف (أصابتهم، أصابتكم، أصابكم) | 528 |
| حذف ابن نجاح ألف (ميثاق، الإحسان، الأموال، أيمان، العدوان، الأعمال) | 530 |
| ثَبْت ألف (عدوان) عند أبي عمرو وشبهه | 532 |
| حذف ابن نجاح ألف (مواقيت، أحاطت، والدة) | 533 |
| عدم اندراج (والد) في (والدة) | 533 |
| حذف ابن نجاح ألف الأفعال المتصرفة من (المعاهدة) | 533 |
| مشاركة الدّانيّ لأبي داود في حذف ألف (المعاهدة) في كلمتين | 533 |
| رد ابن عاشر على اللبيب | 534 |
| حذف أبو داود الألف من (تجارة، أمانة، منافع، غشاوة، شفاعة، واسع) | 535 |
| عدم اندراج (واسعة) في (واسع) | 536 |
| حذف أبو داود الألف من (شهادة)، أفعال (الجهاد)، (غافـــــــل)، (مناسككم، الباطل) | 537 |
| مشاركة الدّانيّ لأبي داود في حذف ألف (باطل) في موضعين: الأعراف | 539 |


المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| وهود | |
| القاعدة عند الداني فيما عدا هذين اللفظين فيما كان على وزنهما | 539 |
| اختصّ الدّانيّ بحذف ألف التثنية، بشرط وقوعها حشواً | 540 |
| اختلف النّقل عن أبي داود في حذف ألف التثنية، والمختار عنه إثباتها | 540 |
| موافقة المنصف للتنزيل | 543 |
| الخلاف في ألف (تكذبان) | 546 |
| اتفاق الشيخين على حذف ألف النّصب، الواقع قبلها همزة، قبلها ألف ساكنة | 547 |
| اندراج (بلآء حسنا) في (ندآء)، ورد ابن عاشر على من نفى ذلك | 548 |
| التقييد بالنصب والتنوين | 549 |
| حذف ألف (واعدنا، والمساجد) مطلقاً عند جميع شيوخ النقل | 549 |
| حذف ألف (واحد) لأبي داود | 549 |
| استدراك ابن عاشر على الناظم، ونقله إصلاح بيت الناظم | 550 |
| حذف ألف: (أزواج، الوالدين) مطلقا عن أبي داود | 551 |
| الخلاف في حذف ألف (العظام، والأعناب) عن أئمة الفن | 552 |
| رد ابن عاشر إصلاحات وردت على بيت الناظم، وإصلاحه هو على ذلك | 554 |
| الرد على شراح المورد في حكمهم على لفظي (العظام، والأعناب) الأولَين ( هـ ) | 555 |
| اتّفاق الشّيخين على حذف همزة الوصل | 557 |
| اتّفاق المصاحف على حذف ألف الوصل من نحو (واتو) و(فاتـــــوا)، (فاذنوا)(واتمروا) | 557 |
| سبب تسميتها بهمزة الوصل | 558 |
| حذف همزة الوصل إذا دخلت على فعل الأمر من السؤال، ووقعت بعد واو أو فاء نحو: ( فسئلوا) | 559 |
| حذف همزة الوصل إذا وقعت قبل أداة تعريف، أو بعد لام الابتداء أو | |

| | |
|---|---|
| الجر نحو: ( للذي ببكة)، ( للاسلام)( للمتقين ) | 560 |
| علة حذفها بعد اللام | 560 |
| الخلاف بين سيبويه وغيره في أصل أداة التعريف | 561 |
| حذف همزة الوصل إذا وقعت بعد همزة الاستفهام مثل: ( قل اتخذتم ) | 562 |
| سبب حذفها في هذا النوع | 562 |
| حذف همزة الوصل في ( لتخذت )، وانفراد أبي داود بذكر حذفها في ( أفاتخذتم ) حاكيا فيه الخلاف عن المصاحف | 563 |
| - حذف همزة الوصل بين الباء والسين من ( بسم الله ) من سورة هود وسورة النمل وفي افتتاح السور، وسكوت أبي عمرو عن الواقع في سورة النمل.<br>- ولو سئل عنه أبو عمرو لقال بحذفه ( هـ ). | 564 |
| نقل كلام الشيخين في حذف همزة الوصل | 565 |
| اتّفاق الشّيخين على حذف ألف أفعال (القتال) | 568 |
| اتّفاق الشّيخين على حذف ألف الكلمة الأولى من (تشابه)، وحذف ألف ( وإن تظاهرا، تظاهرون، تظاهرا) | 572 |
| إطلاق أبي داود الحذف في جميع أفعال القتال، وجميع الألفاظ المشتقة من مادة: ( ش ب هـ )، ومادة: ( ظ هـ ر ) | 573 |
| نصّ صاحب (المنصف) على حذف ألف (الأسباب، الغمام) | 575 |
| سكوت أبي داود عن حذف الواقع فيهما في سورة (البقرة)، واستثناء الناظم له | 575 |
| الرد على من استثنى اللفظين الأولين لأبي داود ( هـ ) | 575 |
| اختص أبو داود بحذف الألف التي مع اللّام المفردة مثل: (الإصـــــلاح، علام) | 576 |
| شروط حذف أبي داود الألف الواقعة بعد اللام بالاستقراء من كلامه | 577 |
| استثناء الناظم ثلاث عشرة كلمة لأبي داود كلمات سكت عنها و لم يتعرض لها بحذف ولا إثبات | 579 |


المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | |
|---|---|
| الرد على بعض شراح المورد في حملهم هذه المواضع على الإثـــبات أو التخيير، وبيان ما جرى عليه عمل المصاحف مع بيان الصواب ( هـ ) | 579 |
| إطلاق صاحب (المنصف) الحذف في الألف الواقعة بعد اللام مطلقا | 582 |
| ذكر الأبيات التي نظمها البلنسي في هذه المسئلة ( هـ ) | 582 |
| رد ابن عاشر على الناظم في استثنائه كلمات لأبي داود من هذا النوع | 583 |
| ورود الإجماع بالحذف في بعض الكلمات التي استثناها الخراز لأبي داود، وحَكَم بعض شراح المورد فيها بالإثبات ( هـ ) | 583 |
| مذهب الدّانيّ فيما سبق الحذف في ثلاث وعشرين كلمة أولها (خلآئف) وآخرها (سلام) | 585 |
| استثناء لفظ (الخلاق) بالحشر للداني من قاعدته ووزن فعال وفاعل ثبت | 588 |
| استدراك ابن عاشر على الناظم لفظ: ( إلٰـهين) للداني | 589 |
| بيان ما جرى به عمل المغاربة في الألف الواقعة بعد اللام ( هـ ) | 591 |
| الاتّفاق على إثبات ألف (الآن) في سورة (الجنّ) لجميع شيوخ النقل | 593 |
| سبب إثبات هذا الموضع | 593 |
| اختلاف شيوخ النقل في حذف أو إثبات ألف (كلاهما)، وأن الألف لم ترسم فيه ياء | 594 |
| اختلاف النّحاة في أصل (كلا) | 594 |
| حذف الألف الواقعة بين لامين إذا كانت حشوا | 595 |
| حذف الألف الواقعة بعد هاء التّنبيه، أو ياء النّداء | 596 |
| اختلاف النحويين في المحذوف بعد هاء التنبيه وياء النداء | 597 |
| التعبير الصحيح في حرفي التنبيه والنداء | 598 |
| ها (هآؤم) و (هاتوا) ليستا من الألفاظ الدالة على التنبيه فلا تحذفان | 599 |
| المخاطبة بـ: (هآؤم) في كلام العرب | 599 |
| أصل (هاتوا) عند العرب | 599 |
| يا من (ياجوج) ليست للنداء | 600 |

| | |
|---|---|
| الاتّفاق على حذف ألف (سبحان) إلاّ في سورة (الإسراء) ففيه خلاف | 601 |
| مذهب اللبيب في موضع الإسراء، وترجيح ابن عاشر له | 601 |
| استثناء (سبحان) للداني من قاعدته التي نصت على إثبات مثل هذا الوزن | 602 |
| الخلاف في حذف ألف (كاتبا) وإثباته | 602 |
| تلخيص مذهب الشيخين في هذا اللفظ | 603 |
| الخلاف عند الشيخين والشاطبي في ألف (ضاعف) وما اشتق منها بين الحذف والإثبات | 605 |
| خاتمة: ذكر ما انفرد التجيبي بحذفه من ألفات هذه الترجمة | 609 |
| **القسم الثالث: حذف الألف من سورة آل عمران إلى سورة الأعراف** | 610 |
| رد المؤلف على الشارح ابن آجطا في تقسيمه الحذف اطرادا وغيره | 611 |
| اختصّ الدّانيّ بحذف ألف (ضعافا) وأبو داود اختصّ بحذف ألف (أضعافا) | 612 |
| حذف أبو داود ألف (يصّالحا، أفواههم، رءوف) | 612 |
| شارك الدّانيّ أبا داود في حذف ألف (مراغما، سلطان) | 612 |
| الخلاف بين الشّيخين في حذف ألف ما تصرّف من لفظ (البركة) | 614 |
| حذف الشيخين لألف (باركنا) في الإسراء و(مضاعفة) في سورة آل عمران | 616 |
| تلخيص كلام الناظم مذهب الشيخين في ألفاظ البركة | 616 |
| اتّفق الشّيخان على حذف ألف (ثمانين، ثماني، ثمانية) | 616 |
| اختصّ أبو داود بحذف ألف (القناطير، أعقابكم، بالغة، أساطير) | 617 |
| اختصّ أبو داود بحذف الألف ممّا اشتق من فعل (النزاع) أو (الجدَال) | 619 |
| اختصّ أبو داود بحذف الألف من (فاحشة)، واختلاف الشّيخين في حذف الألف وإثباتها في (أكابر، طائرا) | 620 |
| حذف الشيخين لألف: ( طائر ) في أربعة مواضع | 621 |
| حذف الشيخين لألف: (إلا إناثا)، و(رُباع) الأول، و( قياما) في العقود | 623 |


المكتبة الرقمية لمركز القارئ للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| اتّفق الشّيخان على حذف ألف (بالغ) في سورة المائدة و (يسارعون) في سورة الأنبياء، وأطلق أبو داود الحذف في الكلمات الست السابقة | 624 |
| حذف ألف (قاسية) المنون المنصوب للشيخين، واختصـــــاص أبي داود بحذف ألف (فرادى) | 626 |
| اختصاص أبي داود بحذف ألف (ربائب، كفّارة، يُواري، ميراث، الأنعام، أواري) | 627 |
| نقل كلام المنصف، والخراز في عمدة البيان، والتجيبي في لفظ (كفارة) | 628 |
| -كذلك- حذف أبو داود الألف من (أثابكم، أثابهم، واسعة)، (الموالي) كيف وقعت | 630 |
| حذف أبو داود الألف من: (أحباؤه، عاقبة، أتحآجّوني، صاحبة) | 631 |
| استدراك المؤلف على الناظم في لفظ (حاججتم) | 632 |
| تصريح ابن عاشر بتلمذته عن القصار | 633 |
| اختصّ أبو داود بحذف ألف (جهالة، الفواحش، الإبكار) | 634 |
| استدراك المؤلف على الناظم في لفظ: ( الجاهلية ) لأبي داود، ونقل كلام الخراز في عمدة البيان، والبلنسي في المنصف فيها | 634 |
| صاحب (المنصف) أطلق الحذف في ألف (عداوة)، وأبو داود حذف ألف غير الأولى منها، وحذف ألف موضعي (مقاعد) | 636 |
| حذف أبو داود ألف (تراضيتم)، والألف الثاني من لفظ (ءاثارهم)، واتفق شيوخ النقل على حذف ألف: ( هم على ءاثارهم) | 637 |
| اتّفق شيوخ النقل على حذف الألف الأولى من (تعالى)، وألـــــــــف: ( عاقدت)، واختلفوا في ألف: (أرأيت، أرأيتم ) | 638 |
| اختلاف شيوخ النقل في حذف ألف (جاعل الّيل) وأوّل لفظ لكلمة (فالق) | 643 |
| اختصّ صاحب (المنصف) بحذف ألف (حسبانا، خالق) | 645 |
| (حسبانا) مثبتة عند الداني لأنها على وزن (فَعلان) | 646 |
| استدراك المؤلف على الناظم في لفظ (الخالق) في الحشر لأبي داود | 646 |

| | |
|---|---|
| اختصّ أبو داود بحذف ألف (عامل، الإنسان)، وألفاظ ( البهتان) | 646 |
| حكاية أبي داود خلاف المصاحف في حذف ألف (فالق الإصبـــــــاح)، وإثباته عن أبي عمرو الداني | 648 |
| اختصاص أبي داود بحذف ألف (سكارى)، و(الولدان)، واتفاق الشيخين في حـــــــذف ألف كلمتي (سكارى) بسورة الحج | 649 |
| حذف أبي داود ألف (الرضاعة) في سورة (النساء)، وحذف البلنسي لكلمتي (الرضاعة) في سورتي البقرة والنساء | 650 |
| اتّفق شيوخ النقل على حذف ألف (عالم) في سورة (سبأ) واختلفوا فيما سواه | 651 |
| خاتمة: ذكر ما انفرد التجيبي بحذف ألفاته في هذه الترجمة | 653 |
| **بداية كتاب الإعلان بتكميل مورد الظمآن** | 655 |
| مقدمة الإعلان وشرحها | 655 |
| المصاحف العثمانية المرسلة إلى الأمصار ستة عند المؤلف | 657 |
| تسمية المصاحف وأماكن إرسالها | 657 |
| المخالفة نوعان: مغتفرة وغير مغتفرة | 657 |
| خلاف المصاحف في ياء اسم سيدنا (إبراهيم) عليه الســــــلام، وواو: ( قالوا) في البقرة: آية: 116 | 661 |
| خلاف المصاحف في رسم (أوصى) في سورة البقرة بالواو أو بالهمزة | 662 |
| خلاف المصاحف في رسم:( ويقتلون الذين ) بآل عمران | 662 |
| خلاف المصاحف في رسم: ( وسارعوا ) بآل عمران | 663 |
| خلاف المصاحف في رسم: ( والزبر ) بآل عمران | 663 |
| خلاف المصاحف في رسم: ( إلا قليل منهم ) بالنساء | 664 |
| خلاف المصاحف في رسم: ( يقول الذين ءامنوا ) بالمائدة | 664 |
| خلاف المصاحف في رسم: ( يرتد منكم ) بالمائدة | 664 |
| خلاف المصاحف في رسم: ( وللدار الآخرة ) بالأنعام | 664 |


المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | |
|---|---|
| خلاف المصاحف في رسم: ( لئن أنجيتنا من هذه ) بالأنعام | 665 |
| خلاف المصاحف في رسم: ( شركآؤهم ) بالأنعام | 665 |
| خلاف المصاحف في رسم: ( ساحر ) بمائدة والأولى في يونس والواقعة في هود | 665 |
| الكلام على قوله تعالى: ( والجار ذا القربى ) في بعض مصاحف الكوفة | 666 |
| **القسم الرابع: حذف الألف من سورة الأعراف إلى سورة مريم** | 669 |
| معنى قوله: (الجميع) | 670 |
| حذف ألف (بياتا، تشاقون، رفاتا) لأبي داود | 670 |
| اختصّ أبو داود بحذف ألف (تخاطبني، دراهم، استقاموا، باخع، عاصم) | 671 |
| أيضا اختصّ أبو داود بحذف ألف (يتوارى، أوّاه، بضاعة، صاحبَي) | 673 |
| أيضا اختصّ أبو داود بحذف ألف (أسمائه، رهبانهم، موازين) | 675 |
| نصّ صاحب (المنصف) على حذف ألف (صاحب) مطلقا، و(يضاهون)، وحذف أبي داود (صاحب) المقترن بلام الجر | 676 |
| اختصاص أبي داود بحذف ألف (كاذب، ميقات، مشارق، مغارب) | 678 |
| مشاركة الدّانيّ لأبي داود بحذف ألف (مشارق، مغارب) في سورة (المعارج) | 678 |
| اتّفاق الشّيخين على حذف ألف (كاذب) في (الزُّمر) و (الكافر) في (الرَّعد)، و (مساكن، تزاور) | 680 |
| اختصّ أبو داود بحذف ألف (أدبارهم) و (أعناقهم) في غير (الرَّعد) | 683 |
| استدراك المؤلف على الناظم في لفظ: (الأدبار) في الأحزاب والحشر لأبي داود، وإصلاح بعضهم بيت الناظم لإكماله، ثم إصلاح المؤلف له | 684 |
| إطلاق المنصف حذف ألف ( الأدبار ) و( أعناقهم ) | 685 |
| ذكر الشّيخان خلاف المصاحف في كلمة (بأيّام)، والوجهان فيها | 686 |
| الاتّفاق على حذف ألف (الميعاد) في (الأنفال)، واختصاص أبي داود بحذف ألف (الأشهاد) | 688 |
| اختصاص أبي داود بحذف ألف: (باسط) في (الكهف)، و (الرَّعد) | 689 |

| | |
|---|---|
| نصّ أبو داود على حذف ألف (القهّار) في (الرّعد) | 689 |
| اختصّ أبو داود بحذف ألف (سرابيل، أنكاثا، جدالنا، استطاعوا، أثاثا) | 691 |
| أيضا اختصّ أبو داود بحذف ألف (لواقح، إمامهم، أذان، عاليها، الألوان) | 693 |
| أيضا اختصّ أبو داود بحذف ألف (غضبان، جاوزنا، صلصال، شفعاؤنا) | 694 |
| اتّفاق الشّيخين على حذف ألف (ترابا) في الرعد والنمل والنبأ | 695 |
| اتّفاق الشّيخين على حذف ألف (تصاحبني)، وخلاف المصاحف في حذف ألف: ( طآئف) في سورة الأعراف، واستحباب أبي داود حذفه | 696 |
| الخلاف في حذف ألف (قرءانا) الأول من سورة يوسف والأول من سورة الزخرف، وزيادة اللبيب موضعا ثالثا.<br>وزيادة السخاوي موضعا رابعا، ولا عمل بالثالث والرابع ( هـ ) | 697 |
| اتّفاق شيوخ النقل على حذف النّون السّاكنة من (نُنْجي) في سورتي الأنبياء ويوسف الصديق، وعلّة حذفها | 698 |
| استدراك المؤلف على الناظم في سكوته عن الخلاف في حذف نون: ( لننظر كيف تعملون) بيونس. و( لننصر رسلنا) في المؤمن، ونون: ( تامنا) في سورة يوسف لمن قرأه بالإخفاء، وضبط ابن عاشر لهذه الكلمة | 699 |
| الاتّفاق على حذف ألف (الخبائث) | 707 |
| الخلاف في حذف ألف (زاكية) | 707 |
| اختصّ أبو داود بحذف ألف (غاشية) | 707 |
| اختصّ أبو داود بحذف ألف (يستاخرون) إلا الواقع في الأعراف فإنه سكت عنه، وحذفه مطلقا لصاحب المنصف | 708 |
| مذهب الشّيخين في ألف (ساحر) | 709 |
| تلخيص المؤلف لورود هذا اللفظ وأوزانه ومواضع الخلاف فيه والاتفاق | 710 |
| حذف أبي داود: ( لساحران) المقترن باللام، وخلاف الشيخين في الألف الأولى من: ( ساحران) المنكّر | 712 |
| اختصاص أبي داود بحذف ألف (حاشَ، تبيانا، معايش، أضغاث، أكنانًا) | 713 |


المكتبة الرقمية لعلوم الإسلامية
عبد القادر
جامعة الأمير

| | |
|---|---|
| اختصاص أبي داود بحذف ألف (رواسي)، وأفعال (الاستئذان)، وأفعال (المراودة، البنيان) | 715 |
| نصَّ الدّانيّ على ثبت ألف ما وازن (فُعْلان) | 717 |
| نصَّ الدّانيّ على ثبات ألف ما وازن (فَعَال، فعَال، فعْلان) | 718 |
| نصَّ أبو داود على اختلاف المصاحف في كلمة (ليواطئوا) | 719 |
| حذف ألف (أذاقها) لأبي داود عن عطاء الخراساني | 720 |
| خاتمة لسرد ما انفرد التجيبي بحذفه من الألفات في هذه الترجمة | 720 |
| الربع الثاني من كتاب الإعلان بتكميل مورد الظمآن | 725 |
| خلاف المصاحف في ثلاثة عشر كلمة هي:<br>( قليلا ما تذكرون) بسورة الأعراف.....<br>( وما كنا لنهتدي) بسورة الأعراف.....<br>(قال الملأ الذين استكبروا) بسورة الأعراف.....<br>(بكل ساحر) بسورتي الأعراف ويونس.....<br>( وإذ أنجيناكم) بسورة الأعراف.....<br>( من تحتها الأنهار) بسورة التوبة.....<br>( الذين اتخذوا مسجدا ضرارا) بسورة التوبة.....<br>( إن الذين حقت عليهم كلمـٰت ربك) بسورة يونس.....<br>( هو الذي يسيركم) بسورة يونس.....<br>( قل سبحـٰن) بسورة الإسراء.....<br>( خيرا منهما منقلبا) بسورة الكهف .....<br>( فهل نجعل لك خرجا) معا بسورة الكهف .....<br>( ما مكنّي ) بسورة الكهف ..... | 726<br>729 |
| استطراد المؤلف موضعين اتفقت المصاحف على رسمها واختلف القراء فيها، وهما:<br>( فخراج ربك خير) بسورة المؤمنون | 729 |

| | |
|---|---|
| ( ءاتوني ) معا في سورة الكهف | |
| **القسم الخامس: حذف الألف من سورة مريم إلى سورة صاد** | 731 |
| اتّفاق شيوخ النقل على حذف ألف (تساقط، سامراً، باعد) | 732 |
| اختصّ أبو داود بحذف ألف (القواعد، فواكه، أعمامكم، أفواهكم) | 733 |
| اختصّ أبو داود بحذف ألف (أصنامكم، الأطفال، أمثال، امتازوا، الأخوال) | 735 |
| اختصّ أبو داود بحذف ألف: (شاخصة، خامسة، مقامع، إكراههنّ، شاطئ، صوامع) | 736 |
| اختصّ أبو داود بحذف ألف (أصوات، استاجره، استاجرت) | 737 |
| نصَّ صاحب (المنصف) على حذف ألف (كادت) | 737 |
| اختصاص ابن نجاح بحذف ألف (شاهداً، يا سامري)، (تماثيل) سبأ | 739 |
| اختصاص ابن نجاح بحذف ألف: (مغاضباً، العاكف، الأوثان، محاريب) | 740 |
| نصّ أبو داود على اختلاف المصاحف في تصنيف ألف (أحيائهم) في سورة الأحزاب و (فاكهة) | 741 |
| اختص أبو داود بحذف ألف (أساءوا، يتخافتون) | 743 |
| اختص أبو داود بحذف ألف (فاستغاثة)، و (عبادته) بـ (مريم) | 744 |
| استدراك المؤلف على الناظم: ( ناديناه) بسورة مريم لأبي داود | 745 |
| مذهب الشّيخين في كلمة (فصاله) | 746 |
| نصَّ الشّيخان على اختلاف المصاحف في (تخاف، يدافع) | 747 |
| نصَّ الشّيخان على اختلاف المصاحف في (فناظره، بمادي)، و(سراجاً) في سورة (الفرقان) | 749 |
| حذف شيوخ النقل ألف (ليكة) في سورتي (الشعراء) و (ص) | 751 |
| مذهب العلماء في رسم (ليكة) وما حذف منها | 752 |
| مناسبة كلمة (ليكة) لكلمة (عادا لولى) في النجم مع عدم تعرض الشيخين لها | 754 |


المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| مذهب الشّيخين في كلمة (بقادر) في الموضعين الأولين في يس والأحقاف | 755 |
| اتّفاق الشّيخين على حذف ألف (تُصاعر) | 755 |
| اتّفق الشّيخان على حذف ألف (حرام، يجازىٰ) | 756 |
| مذهب الشّيخين في كلمة (مهاداً) | 756 |
| حذف ألف (فارغاً، ادّراك، جذاذاً) باتفاق الشيخين | 758 |
| اتّفق الشّيخان على حذف ألف (أَيُّه) في الموضع الثالث من سورة (النور)، ومن سورتي (الزُّخرف) و (الرحمن) | 759 |
| علّة حذف الألف من (أَيُّه) | 759 |
| مذاهب علماء الرسم في كلمتي (جاءانا، تراءا) والعلل التي اعتلوا بها | 760 |
| خاتمة لسرد ما انفرد التجيبي بحذفه من الألفات في هذه الترجمة | 765 |
| **الربع الثالث من كتاب الإعلان بتكميل مورد الظمآن** | 769 |
| اختلاف المصاحف في اثني عشر موضعا زيادة على ما سبق | 770 |
| اختلاف المصاحف في كلمة: ﴿قُل﴾ الأولى في سورة الأنبياء، وذلك في قوله تعالى: ﴿قُل رَّبِّى يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ﴾ | 770 |
| اختلاف المصاحف في كلمة﴿ أَوَلَمْ يَرَ﴾ في سورة الأنبياء | 770 |
| اختلاف المصاحف في كلمة﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ اللفظان الأخيران في المؤمنون | 770 |
| اختلاف المصاحف في كلمة﴿ قَٰلَ كَمْ ﴾ [المؤمنون: 112]، و﴿ قَٰلَ إِن لَّبِثْتُمْ ﴾ [المؤمنون: 114] في المؤمنون | 771 |
| اختلاف المصاحف في كلمة﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ في الفرقان | 772 |
| اختلاف المصاحف في كلمتي: ﴿حَٰذِرُونَ ﴾ [الشعراء: 56]، و﴿فَٰرِهِينَ ﴾ [الشعراء: 149] | 772 |
| اختلاف المصاحف في كلمة﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الشعراء: 217] | 773 |
| اختلاف المصاحف في كلمة﴿أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴾ في النمل | 773 |

| | |
|---|---|
| اختلاف المصاحف في كلمة﴿ قَالَ مُوسَىٰ ﴾ في القصص | 773 |
| اختلاف المصاحف في كلمة﴿ لُؤْلُؤًا ﴾ في فاطر | 773 |
| اختلاف المصاحف في كلمة﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ في يس | 774 |
| استطراد ابن عاشر لموضع اتفقت المصاحف على كيفية رسمه مع اختلاف القراء فيه وهو قوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ | 774 |
| **القسم السادس: حذف الألف من سورة صاد إلى مختتم القرآن** | 775 |
| معنى قوله (في المرسوم) و (من صاد) و (مختتم) | 776 |
| حذف أبو داود ألف (مصابيح) معا، و( إدبار، خاشعاً، الغفّار) | 777 |
| مذهب الشّيخين في كلمة (كذابًا) في الموضع الثاني من سورة (النَّبأ) | 779 |
| اتّفق الشّيخان على حذف ألف (أساوره، أثارة) | 779 |
| معنى السوار | 781 |
| اتّفق الشّيخان على حذف ألف ( أن تداركه عبادي) | 782 |
| نصَّ أبو داود على حذف ألف (عبادنا) في سورة صاد | 782 |
| نصَّ أبو داود على حذف ألف (أضغان، ألواح، لواقع) | 783 |
| اختلاف الشّيخين في كلمة (مواقع)، وترجيح ابن عاشر الحذف فيه | 783 |
| نصَّ الدَّانيّ على الخلاف في حذف ألف (ولا كذّاباً) | 785 |
| اتّفاق الشّيخين على حذف ألف (عاليهم، ختامه، كبائر) | 785 |
| اختصّ ابن نجاح بحذف ألف (واعية، بصائر)، وفعل (المناجاة) | 786 |
| حكى أبو داود الخلاف عن المصاحف في حذف ألف (ريحان) في سورة (الواقعة)، وألف (المرجان) | 788 |
| اختصّ أبو داود بحذف ألف (أقواتها، النّواصي، خاشعة، تمارونه)، و (كاذبة) في سورة (العلق) | 790 |
| أطلق صاحب (المنصف) حذف ألف (كاذبة) | 790 |
| اختصّ ابن نجاح بحذف ألف (أهانن، الألقاب، تفاوت، ينابيع، حطاماً، قانت) | 792 |


المكتبة الرقمية لمعهد القادري للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| نصَّ الدّانيّ على أنه يثبت ألف ما وازن (فَعَّال، فَاعِلٍ) عدا ما تقدم من الوزنين | 793 |
| خاتمة لسرد ما انفرد التجيبي بحذف ألفه في هذه الترجمة | 794 |
| **الربع الرابع من كتاب الإعلان بتكميل مورد الظمآن** | 805 |
| اختلاف المصاحف في سبعة عشر موضعا زيادة على ما سبق | 806 |
| اختلاف المصاحف في ﴿ عَبْدَهُۥ ﴾ من قوله تعالى في سورة الزمر: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ | 806 |
| اختلاف المصاحف في لفظ ﴿ كَلِمَتُ ﴾ من قوله تعالى في سورة الطول: ﴿ وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ | 807 |
| اختلاف المصاحف في ﴿ تَـٰمُرُونِىٓ ﴾ من قوله تعالى في الزمر: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُونِىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَـٰهِلُونَ ﴾ | 807 |
| اختلاف المصاحف في ﴿ مِنْهُمْ ﴾ من قوله تعالى في المؤمن: ﴿كَانُوا۟ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ | 807 |
| اختلاف المصاحف في ﴿ وَأَن يُظْهِرَ ﴾ من قوله تعالى في سورة المؤمن: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ وَأَن يُظْهِرَ فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ ﴾ | 807 |
| اختلاف المصاحف في ﴿بِمَا ﴾ من قوله تعالى في الشورى: ﴿ وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ | 808 |
| اختلاف المصاحف في ﴿ تَشْتَهِيهِ ﴾ من قوله تعالى في الزخرف: ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾ | 808 |
| اختلاف المصاحف في ﴿حُسْنًا ﴾ من قوله تعالى في الأحقاف: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ﴾ | 808 |
| اختلاف المصاحف في ﴿خَـٰشِعًا ﴾ من قوله تعالى في سورة القمر وهي | |

| | |
|---|---|
| اقتربت ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾ | 809 |
| اختلاف المصاحف في ﴿ذُو ٱلْعَصْفِ﴾ في سورة الرحمن | 809 |
| اختلاف المصاحف في ﴿الْمُنشَـَٔاتُ﴾ من قوله تعالى في السورة الرحمن ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ الْمُنشَـَٔاتُ﴾ | 809 |
| اختلاف المصاحف في ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ من قوله تعالى آخر السورة الرحمن: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ | 810 |
| اختلاف المصاحف في ﴿كُلٌّ﴾ من قوله تعالى في سورة الحديد: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ | 810 |
| اختلاف المصاحف في ﴿هُوَ﴾ من قوله تعالى في سورة الحديد: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ | 810 |
| اختلاف المصاحف في ﴿قَالَ﴾ من قوله تعالى في سورة الجن: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَدْعُوا۟ رَبِّى﴾ | 810 |
| اختلاف المصاحف في ﴿تَوَارِيرًا﴾ من قوله تعالى في سورة الإنسان: ﴿قَوَارِيرًا مِّن فِضَّةٍ﴾ | 811 |
| اختلاف المصاحف في ﴿فَلَا﴾ من قوله تعالى في سورة الشمس: ﴿فَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾ | 812 |
| خاتمة الإعلان مع التنبيه على نوعين أهملهما ابن عاشر في نظمه | 813 |
| **الباب الثاني: حذف الياءات** | 815 |
| نقل المؤلف لتقسيم النّاظم والشّارح للياء المحذوفة | 816 |
| حذف الياء المفردة الأصلية والزائدة وحكمهما | 817 |
| حذف الياء المفردة الأصلية الواقعة في الأسماء والأفعال وحكمها والأمثلة عليها | 817 |


المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| حذف الياء في ﴿ يُـوتِ ٱللَّهُ ﴾ في النساء، و﴿ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ في الرعد، و﴿ ٱلدَّاعِ ﴾ في البقرة والقمر، و﴿ يَـاتِ ﴾ في هود، و﴿ صَالِ ﴾ في والصافات | 818 |
| حذف الياء في: ﴿ ٱلْمُهْتَدِ ﴾ في الإسراء، والكهف، و﴿ الْبَـادِ ﴾ في الحج، و﴿ يَسْرِ ﴾ في الفجر، و﴿ فَمَا تُغْنِ ﴾ في القمر، و﴿ وَادِ ﴾ في النمل، و﴿ ٱلْوَادِ ﴾ في طه، والقصص، والنازعات، والفجر | 821 |
| حذف الياء في: ﴿ كَٱلْجَوَابِ ﴾ في سبأ، و﴿ ٱلتَّلَاقِ ﴾ و﴿ ٱلتَّنَادِ ﴾ في المؤمن، و﴿ ٱلْجَوَارِ ﴾ في الشورى والرحمن والتكوير، و﴿ يُنَادِ ﴾ و﴿ ٱلْمُنَادِ ﴾ في قاف | 822 |
| تعقب المؤلف الناظم في مسئلة من مسائل التقييد | 823 |
| حذف الياء في: ﴿ نَبْغِ ﴾ في الكهف، و﴿ هَادِ ﴾ في الحج والـــروم، و﴿ نُنجِ ﴾ الثاني في يونس | 824 |
| جملة المحذوف من هذا القسم | 825 |
| إضافة موضع آخر وهو ﴿ يَقْضِ ٱلْحَقَّ ﴾ في سورة الأنعام في قراءة العربيين والأخوين | 825 |
| حذف الياء المفردة الزائدة للإضافة المتصلة بالأسماء والأفعال وحكمها والأمثلة عليها | 825 |
| حذف الياء في: ﴿ خَـافُونِ ﴾ في آل عمران، و﴿ ارْهَبُـونِ ﴾ في البقرة والنحل، و﴿ فَٱتَّقُونِ ﴾ في البقرة والنحل والمؤمنون والزمر، و﴿ فَٱسْمَعُونِ ﴾ في ياسين | 825 |
| حذف الياء في: ﴿ أَطِيعُونِ ﴾ في أحد عشر موضعا: موضع آل عمران، وثمانية بالشعراء والزخرف ونوح، و﴿ تُكَلِّمُونِ ﴾ في المؤمنون، و﴿ مَتَابِ ﴾ في الرعد، و﴿ يَسْقِينِ ﴾ في الشعراء، و﴿ تَكْفُرُونِ ﴾ في البقرة | 827 |

| | |
|---|---|
| حذف الياء في: ﴿ يَهۡدِينِ ﴾ في موضعي الشعراء، والصافات والزخرف، و﴿ يَشۡفِينِ ﴾ في الشعراء، و﴿ يُكَذِّبُونِ ﴾ في الشعراء والقصص، و﴿تُوتُونِ﴾ في يوسف، و﴿ يُحۡيِينِ ﴾ في الشعراء، و﴿ كَذَّبُونِ ﴾ في المؤمنون في موضعين، والشعراء | 828 |
| حذف الياء في: ﴿اخۡشَوۡنِ﴾ في موضعي العقود، و﴿تَسۡتَعۡجِلُونِ ﴾ سواء كان حاضرا - أي مفتتحا بالتاء لحاضر -، أو بالياء لغائب في موضعين: الأنبياء والذاريات، و﴿ عِقَابِ ﴾ في الرعد والمؤمن وصاد، و﴿ يَقۡتُلُونِ ﴾ في الشعراء والقصص | 829 |
| حذف الياء في: ﴿ دُعَآءِ ﴾ في إبراهيم، و﴿ تُبَشِّرُونَ ﴾ في الحجر، و﴿تُشَٰٓقُّونِ﴾ في النحل، و﴿ دَعَانِ ﴾ في البقرة، و﴿ تُنظِرُونِ ﴾ في الأعراف وهود ويونس | 830 |
| حذف الياء في: ﴿ أَشۡرَكۡتُمُونِ ﴾ في إبراهيم، و﴿ اعۡتَزِلُونِ ﴾ في الدخان، و﴿ نَقۡرَبُونِ ﴾ في يوسف، و﴿ لِيَعۡبُدُونِ ﴾ في والذاريات، و﴿ نَفۡضَحُونِ ﴾ في الحجر، و﴿ تَرۡجُمُونِ ﴾ في الدخان | 832 |
| حذف الياء في: ﴿ اعۡبُدُونِ ﴾ في موضعي الأنبياء، والعنكبوت، و﴿ يَحۡضُرُونِ ﴾ في المؤمنون، و﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ ﴾ في النمل، و﴿ ٱرۡجِعُونِ ﴾ في المؤمنون، و﴿ يُطۡعِمُونِ ﴾ في الذاريات | 833 |
| حذف الياء في: ﴿ تُرۡدِينِ ﴾ في والصافات، و﴿إِن يُرِدۡنِ ﴾ في يس، و﴿إِن تَرَنِ ﴾ في الكهف، و﴿ ٱتَّبِعُونِ﴾ في الزخرف، والمؤمن | 834 |
| حذف الياء في: ﴿ مَنِ ٱتَّبَعَنِ ﴾ في آل عمران، و﴿ فَأَرۡسِلُونِ ﴾ في يوسف، و﴿ تَسۡـَٔلَنِّ﴾ في هود، و﴿ يُنقِذُونِ ﴾ في يس | 835 |
| حذف الياء في: ﴿ تُمِدُّونَنِ﴾ في النمل، و﴿ تَتَّبِعَنِ ﴾ في طه، | |

المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| و﴿ يَهۡدِيَنِ ﴾ في الكهف، و﴿ تُعَلِّمَنِ ﴾ في الكهف | 836 |
| حذف الياء في: ﴿لَئِنۡ أَخَّرۡتَنِ ﴾ في الإسراء، و﴿ وَعِيدِ ﴾ في إبراهيم ومو ضعي قاف، و﴿ مَئَابِ ﴾ في الرعد، و﴿كِيدُونِ ﴾ في الأعراف والمرسلات | 837 |
| حذف الياء في: ﴿ بَشِّرۡ عِبَادِ ﴾ في الزمر، و﴿ لِيَ دِينِ ﴾ في الكافرون، و﴿يُوتِيَنِ﴾ في الكهف، و﴿نُذُرِ﴾، في ستة القمر، و﴿ أَهَٰنَنِ ﴾، و﴿ أَكۡرَمَنِ ﴾ في والفجر | 838 |
| تعقب المؤلف للداني في مسئلة في التقييد | 839 |
| حذف الياء في: ﴿ نَذِيرِ ﴾ في الملك، و﴿ نَكِيرِ ﴾ في الحج وسبأ وفاطر والملك، ﴿ تَشۡهَدُونِ ﴾ في النمل، و﴿ تُخۡزُونِ ﴾ في هود والحجر، و﴿ قَدۡ هَدَىٰنِ ﴾ في الأنعام، و﴿ تُفَنِّدُونِ ﴾ في يوسف | 839 |
| حذف الياء في: ﴿ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ ﴾ | 842 |
| بيان أصل (إيلاف) | 842 |
| حذف الياء في: ﴿ عَذَابِ ﴾ بسورة صاد | 842 |
| حذف الياء من الاسم المنادى سواء كان حرف النداء موجودا أو لا نحو: ﴿ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡ ﴾ [الزمر: 10]، ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ [الزمر: 16]، ﴿ وَيَٰقَوۡمِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ﴾ [هود: 52] ، و﴿ يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا ﴾ [هود: 42]، ﴿ رَبِّ ٱغۡفِرۡ وَٱرۡحَمۡ ﴾ [المؤمنون: 118] ، ﴿ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّ ﴾ [الأنبياء: 112]، ﴿ رَبِّ ٱنصُرۡنِي ﴾ | 843 |
| عدد الياءات المحذوفة من هذا القسم | 844 |
| سكوت الناظم عن حذف ياء (إبراهيم) | 844 |
| استثناء الناظم ثلاثة مواضع من الياءات الزائدة من الاسم المنادى ثبتت | |

| | |
|---|---|
| فيها الياء، وهي: ﴿ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعۡبُدُونِ ﴾ الأخير في العنكبوت، و﴿ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ ﴾ الأخير في الزمر، و﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ وَلَآ أَنتُمۡ تَحۡزَنُونَ ﴾ في الزخرف، وهذا الأخير مختلف فيه | 844 |
| عدد الياءات المحذوفة من المنادى | 846 |
| إجماع المصاحف على حذف الياء من الأسماء المنقوصة غير المنصوبة المنونة، والأمثلة عليها | 846 |
| حذف الياء في لغة العرب، والأمثلة عليها | 848 |
| حذف إحدى الياءين وحكمها والأمثلة عليها | 851 |
| حذف إحدى يائي ﴿ ٱلۡحَوَارِيِّۦنَ ﴾، و﴿ ٱلۡأُمِّيِّۦنَ ﴾، و﴿ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾، و﴿ رَبَّنِيٓۦٓ ﴾، وثبت الياءين في ﴿ عِلِّيِّينَ ﴾ | 851 |
| مذهب الشيخين في المحذوفة من الياءين | 853 |
| حذف إحدى الياء باتفاق شيوخ النقل في: ﴿ يَسۡتَحۡيِۦٓ ﴾ ممّا اجتمع فيه ياءان متطرفتان، ثانيهما: ساكنة، ومثيلاتها، ورجح الناظم كونها الأخيرة، مع جواز حذف الأولى أخذا من كلامه | 856 |
| اختلاف الشيخين في أيهما المحذوفة | 857 |
| إطلاق الحكم بترجيح الحذف لياء الأولى قبل الياء المتحركة، وإثبات الأولى، وذلك في كلمات هي: ﴿ وَلِيِّىَ ﴾ في الأعراف: ﴿ إِنَّ وَلِيِّۦَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾[الأعراف: 196]، و﴿ حَيِّ ﴾ في الأنفال: ﴿ وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖ ﴾[الأنفال: 42]، و﴿ يُحۡيِۦَ ﴾ في سورة القيامة: ﴿ أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡيِۦَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾ [القيامة: 40] | 859 |
| أطلق الشاطبي وأبو العباس ابن حرب الحذف في ﴿ يُحۡيِۦَ ﴾، فعمّ كلامهما الواقع في الأحقاف، وبيان كلام الجعبري في ذلك | 860 |


المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| الباب الثالث: حذف الواوات | 864 |
| تقسيم النّاظم الواو المحذوفة لموجب وغير موجب | 865 |
| حذف الواو المفردة | 866 |
| اتفاق شيوخ النقل على حذف الواو من: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾ في الإسراء، و﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ في سورة القمر، و﴿سَنَدْعُ﴾ في العلق، و﴿وَيَمْحُ﴾ في سورة حم الشورى، و﴿وَصَٰلِحُ﴾ في سورة التحريم | 866 |
| الاختلاف في ﴿وَصَٰلِحُ﴾ في سورة التحريم، هل هو مفرد أو جمع حذفت نونه للإضافة | 868 |
| العلة في حذف الواو من الكلمات السابقة | 869 |
| حذف الواو من : ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ﴾ في سورتي التوبة والحشر، وكلام الداني والشاطبي فيه، ورد ابن عاشر عليهما | 869 |
| حذف إحدى الواوين اللتين دخلت إحداهما للدلالة على جمع، أو لإقامة بنية الكلمة مما وقعت فيه الثانية بعد مجانس لفظا | 870 |
| حذف الواو من نحو: ﴿ وُۥرِىَ ﴾ في الأعراف، و﴿ يَسْتَوُۥنَ ﴾ في: الم السجدة، و﴿مَوْءُۥدَةُ﴾ في التكوير، و﴿دَاوُۥدُ ﴾ وهو كثير، و﴿ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾ في الشعراء في موضعين، ومثيلات ذلك | 870 |
| تعيين الناظم للمحذوفة من الواوين، وأن: ﴿لِيَسُـُٔوا۟﴾ على العكس من غيره، وبيان مذهب الشيخين في ذلك | 873 |
| الباب الرابع: حذف إحدى اللامين | 879 |
| سبب تطرق الحذف إليها | 880 |
| الأمثلة على حذف إحدى اللامين المتصلتين | 880 |
| حذف إحدى اللامين من: ﴿ٱلَّيْلِ﴾، و﴿ٱلَّتِى﴾، و﴿ٱلَّتِى﴾، | |

| | |
|---|---|
| و﴿ٱلَّتِى﴾، و﴿ٱلَّذِى﴾، بأي لفظ وقع، من إفراد، وتثنية، وجمع، وأن ذلك الحذف مرجح في الثاني من اللامين | 880 |
| بيان اختيار الشيخين والتجيبي في اللام المحذوفة | 880 |
| ترجيح المؤلف مذهب أبي داود | 882 |
| تنبيه المؤلف على بعض الكلمات التي سكت عنها الناظم | 883 |
| ضبط اللام على مذهب الشيخين | 884 |
| بيان ضبط بعض المصاحف، وأثر ذلك على قراءة عامة الناس، والرد على ذلك بأدلة وافية ( هـ ) | 884 |
| **الباب الخامس: حكم رسم الهمز في المصحف** | 888 |
| سبب إتباعه الحذف بالهمز | 889 |
| تعريف الهمز | 889 |
| ما يدور عليه باب الهمز | 889 |
| المراد بالمرسوم | 890 |
| الفرق بين الهمز والنبر عند سيبويه والخليل وجماعة | 890 |
| توسع العرب في تخفيف الهمز | 890 |
| أصل الهمز وما يقابله من التخفيف | 892 |
| الهمزة بين بين عند البصريين والكوفيين | 893 |
| الهمزة المبتدأة وصورتها وشروط ذلك | 893 |
| اندراج همزة الوصل في عموم الهمزة المبتدأة | 895 |
| توضيح ما يدخل في قول الناظم: وما يزاد قبل لا يعتبر | 895 |
| عدم دخول كلمتي: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ عند من حقّق همزتهما، أو حذفها بعد النقل | 896 |
| قياس الهمزة نقلا عن ابن معطي | 897 |
| وجه التزام تصوير الهمزة المبتدأة | 897 |
| استثناء كلمات كتبت على إرادة وصلها بما قبلها وصارت الهمزة في | |


المكتبة الرقمية القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد

| | |
|---|---|
| 900 | حكم المتوسطة فصورت ياء أو واوا |
| 900 | رسم: ﴿لَبِنْ﴾ وأصلها |
| 900 | رسم: ﴿لِئَلَّا﴾ وأصلها |
| 900 | رسم: ﴿أَيْفْكًا﴾ وأصلها |
| 900 | رسم: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ وأصلها |
| 901 | رسم: ﴿أَبِنَّ﴾ وأصلها |
| 901 | رسم: ﴿أَبِنَّكُمْ﴾ وأصلها |
| 901 | رسم: ﴿حِينَئِذٍ﴾ وأصلها |
| 901 | رسم: ﴿أَيْنَ﴾ وأصلها |
| 901 | رسم: ﴿أَبِنَّا﴾ وأصلها |
| 902 | رسم: ﴿أَبِمَّةَ﴾ وأصلها |
| 904 | رسم: ﴿أَيْذَا﴾ وأصلها |
| 904 | رسم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ وأصلها |
| 904 | رسم: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ وأصلها |
| 904 | رسم: ﴿أَوُنَبِّئُ﴾ وأصلها |
| 905 | ضبط ما اجتمع فيه همزتان: ﴿أَيْفْكًا﴾ و﴿أَوُنَبِّئُكم﴾ |
| 905 | بيان مذهب الداني ( هـ ) |
| 906 | ما عليه العمل في تونس ( هـ ) |
| 907 | ضبط ما فيه همزة واحدة نحـــو: ﴿لَبِنْ﴾ و﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾ ﴿لِئَلَّا﴾، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ و﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ |
| 907 | الاختلاف في واو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ |
| 907 | الفرق بين ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ في طه، و﴿ابْنَ أُمَّ﴾ في الأعراف |

| | |
|---|---|
| حكم الهمزة المتوسطة والمتطرفة | 908 |
| نوع المضمومة وقبلها ساكن وأمثلتها | 909 |
| نوع المفتوحة وقبلها ساكن وأمثلتها | 910 |
| نوع المكسورة وقبلها ساكن وأمثلتها | 910 |
| قياس الهمزة الواقعة بعد ساكن | 910 |
| تخفيف الواقعة بعد واو أو ياء | 910 |
| تخفيف الواقعة بعد ألف متطرفة أصلية أو زائدة | 911 |
| استثناء كلمات صورت الهمزة فيها من جنس حركة نفسها | 912 |
| رسم: ﴿لَنَبُوَّأُ﴾ | 913 |
| رسم: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ﴾ | 913 |
| رسم: ﴿تَبُوَّأَ﴾ | 913 |
| كلام السيوطي في الثلاث السابقة، ووجه تصويرها | 913 |
| رسم: ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ | 914 |
| رسم: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ﴾ | 915 |
| رسم: ﴿مَوْبِلًا﴾ | 917 |
| رسم: ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ | 917 |
| رسم: ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ | 917 |
| رسم الهمزة المتوسطة الواقعة بعد ألف | 918 |
| رسم: ﴿دُعَآؤُكُمْ﴾، و﴿مَآؤُكُمْ﴾، و﴿نِسَآؤُكُمْ﴾ | 918 |
| رسم نحو كلمة: (أبنائهم) مما همزتها مكسورة | 918 |
| ما خالف فيه كتاب المصاحف القاعدة السابقة | 921 |
| رسم: ﴿أولياء﴾ المصحوب بضمير حال كونه مرفوعا ومجرورا | 921 |
| رسم: ﴿جَزَآؤُهُۥ﴾ الواقع في سورة يوسف | 923 |


المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | |
|---|---|
| حكم الهمزة الساكنة متوسطة ومتطرفة وحكم المتطرفة المتحركة | 925 |
| الأمثلة على ذلك | 925 |
| أمثلة الساكنة المفتوح ما قبلها | 926 |
| ما استثني من قاعدة أن الهمزة الساكنة بقسميها تصور من جنس حركة ما قبلها | 926 |
| رسم: ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ و﴿ٱدَّٰرَأْتُم﴾ | 927 |
| رسم: ﴿ٱمْتَلَأْتِ﴾ و﴿ٱطْمَأْنَنتُمْ﴾ | 927 |
| الخلاف الوارد في ﴿أَخْطَـَٔانَا﴾ | 929 |
| تعداد الكلم التي خالفت قياس الفصلين السابقين فصورت الهمزة فيها واوا وزيد بعدها ألف | 930 |
| رسم: ﴿عُلِّمْتُمْ﴾ | 930 |
| رسم: ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ | 930 |
| رسم: ﴿بَدَؤُاْ﴾ | 931 |
| رسم: ﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾ | 931 |
| رسم: ﴿يَنشَؤُاْ﴾ | 932 |
| رسم: ﴿شُفَعَٰٓؤُاْ﴾ | 932 |
| رسم: ﴿يَعْبَؤُاْ﴾ | 933 |
| رسم: ﴿ٱلْبَلَٰٓؤُاْ﴾ | 933 |
| رسم: ﴿أَنۢبَـُٔونِى﴾ بلا لام | 933 |
| تفاصيل رسم كلمات: ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ | 934 |
| ترجيح ابن عاشر في مواضعها | 938 |
| كلمتان خارجتان عن القياس هما: ﴿ٱلْمَلَؤُاْ﴾ في النمل، والمؤمنون، | |

| | |
|---|---|
| و﴿ تَفۡتَؤُاْ ﴾ في يوسف | 940 |
| رسم كلمات جاءت على خلاف القياس هي: ﴿بُرَءَآؤُاْ ﴾في الممتحنة، و﴿ دُعَآؤُاْ ﴾ في الطول، و﴿ بَلَـٰٓؤُاْ ﴾ في الدخان | 941 |
| سكوت الناظم عن حذف صورة الهمزة الأولى من: ﴿بُرَءَآؤُاْ ﴾، مع نص الشيخين عليه | 942 |
| رسم كلمات جاءت على خلاف القياس هي:﴿يَتَفَيَّؤُاْ ﴾ في النحل، و﴿ يُنَبَّؤُاْ ﴾ في القيامة، و﴿ نَبَّؤُاْ ﴾ في غير التوبة | 943 |
| رسم كلمات جاءت على خلاف القياس هي:﴿ شُرَكَـٰٓؤُاْ ﴾ في الأنعام و الشورى، و﴿يَذۡرَؤُاْ ﴾ في النور، و﴿تَطۡمَـٔنُّواْ ﴾ في طه | 945 |
| رسم كلمات جاءت على خلاف القياس هي:﴿أَتَوَكَّـٔوٓاْ ﴾ في طه، و﴿ نَشَـٔؤُاْ ﴾ في هود، و و﴿أَبۡنَـٰٓؤُاْ ﴾ في العقود على خلاف فيه | 946 |
| استثناء الخلاف في ثماني كلمتي ﴿ أَنۢبَـُٔوهَا ﴾ لأبي داود، وهي التي في الشعراء، وفي ﴿ يُنَبَّؤُاْ ﴾ للشاطبي | 947 |
| انتفاء الألف خطا قبل الواو التي هي صورة الهمزة في الكلمات السابقة التي خالفت القياس | 948 |
| هل الواو صورة الهمزة والألف بعدها زائدة؟ | 948 |
| وجه الواو والألف في كلمات ﴿جَزَٰٓؤُاْ ﴾ وبابه، وكلام الشيخين في ذلك، وضبطه | 948 |
| بيان أقسام الهمزة | 955 |
| حكم تصوير الهمزة المتوسطة إذا كانت مفتوحة بعد ضمة أو كسرة وأمثلة ذلك | 955 |
| حكم الهمزة المضمومة بعد كسرة وكلام النحاة في ذلك | 956 |


المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| حكم الهمزة المتوسطة إذا حركت وحرك ما قبلها | 958 |
| الأمثلة على هذا النوع | 959 |
| اختلاف النحاة في الهمزة المكسورة بعد ضم | 960 |
| تحسين شيوخ النقل حذف صورة الهمزة التي يقتضيها القياس في: ﴿اطْمَأَنُّواْ﴾، و﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾، و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾، والإخبار عن أبي داود بحذف صورة همزة: ﴿أَطْفَـٔـهَا﴾، وأنه | |
| اختار تصويرها، يعني بالألف الذي هو قياسها. | 961 |
| الحكم في ما يؤدي إلى اجتماع صورتين من الهمز | 964 |
| الأمثلة على ذلك من كل الأقسام | 964 |
| الاستثناء من قاعدة الحذف عند الاجتماع | 972 |
| الكلام على: ﴿سَيِّئًا﴾ في التوبة: ﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: 102]، وكلمتا: ﴿ٱلسَّيِّ﴾ في فاطر: ﴿وَمَكْرُ ٱلسَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: 43]، و﴿سَيِّئَةً﴾ نحو ما في البقرة: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: 81]، ﴿وَهَيِّئْ﴾ في الكهف: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: 10]، ﴿وَيُهَيِّئْ﴾ فيها: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾ | 972 |
| تصوير الهمزة عند الغازي بن قيس ألفا في كلمتي: ﴿السَّـيِّأْ﴾ وفي ﴿هَيِّأْ﴾ و﴿يُهَيِّأْ﴾ | 972 |
| التعريف بالغازي بن قيس | 975 |
| **الباب السادس: الحروف الزائدة رسما** | 976 |
| أحرف الزيادة | 977 |
| اتفاق شيوخ النقل على رسم ﴿مِاْئَةَ﴾، و﴿مِاْئَتَيْنِ﴾، و﴿لَأَاْذْبَحَنَّ﴾ بألف - أي مزيدة - وزيادته فيها | 978 |
| العلة في الزيادة | 978 |

| | |
|---|---|
| زيادة الألف في: ﴿ لَٰكِنَّا۠ ﴾ في الكهف | 982 |
| أصل هذه الكلمة، ومذاهب النحاة في الهمزة المحذوفة فيها | 982 |
| زيادة الألف في: ﴿ لَٰكِنَّا۠ ﴾ ليست متمحضة، وسبب ذلك | 983 |
| زيادة الألف في: ﴿ لِشَاْىْءٍ ﴾ في الكهف، وعلة ذلك عند العلماء | 984 |
| زيادة الألف في: ﴿ أَنَا۠ ﴾ في نحو: ﴿ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ﴾ [البقرة: 258] | 987 |
| المزيد الذي يستحق الدارة عند الشيخين | 987 |
| المزيد الذي يستحق الدارة عند الخراز وابن عاشر | 988 |
| اختلاف النحويين في الضمير ما هو في: ﴿ أَنَا۠ ﴾ | 988 |
| زيادة الألف في: ﴿ تَأْيْـَٔسُوا۟ ﴾ و﴿ يَأْيْـَٔسُ ﴾ في سورة يوسف | 988 |
| علة الزيادة فيهما عند العلماء | 989 |
| زيادة بعض كتاب المصاحف الألف في: ﴿ ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ ﴾، و﴿ ٱسْتَيْـَٔسَ ﴾ في يوسف، ﴿ وَلَأَوْضَعُوا۟ ﴾ في التوبة، وتوجيه ذلك | 990 |
| حكاية أبي داود الخلاف في زيادة الألف في: ﴿ وَجِاْىٓءَ ﴾ في الزمر والفجر، و﴿ لَأَنتُمْ ﴾ في الحشر، و﴿ لَأَاوَّهَا ﴾ في الأحزاب، و﴿ لِإِلَىٰ ﴾ في آل عمران | 992 |
| حكاية الناظم عن الشاطبي ذكر ه في عقيلته: ﴿ جِاْىءَ ﴾، و﴿ لِإِلَىٰ ﴾ بالخلاف في الزيادة | 994 |
| زيادة الألف اتفاقا عن شيوخ النقل في: ﴿ لَنَسْفَعًۢا ﴾ و﴿ إِذًا ﴾ و﴿ لَيَكُونًا ﴾ و﴿ لِأَهَبَ ﴾، ورسمهم التنوين في ﴿ كَأَيِّن ﴾ نونا | 995 |
| اختلاف النحاة في ﴿ إِذًا ﴾ | 995 |
| تفسير ورش لـ: ﴿ لِأَهَبَ ﴾ في كتابه | 997 |
| وصف ألف ﴿ لِأَهَبَ ﴾ بالزيادة على سبيل التوسع فقط | 998 |


المكتبة القرآنية للعلوم الإسلامية
عبد القادر الأمير
جامعة الأمير

| | |
|---|---|
| ضبط هذه الكلمة عند الشيخين | 999 |
| الوجه الذي اختاره اللبيب فيها | 999 |
| اختيار ابن عاشر استحسان اللبيب في ضبط هذه الكلمة | 1000 |
| اتفاق شيوخ النقل على زيادة الألف بعد فعل جمع كـ: ﴿ٱعۡدِلُواْ﴾ و(اسعوا)، وبعد واو مثل: ﴿كَٰشِفُواْ﴾ [الدخان: 15]، و﴿مُرۡسِلُواْ﴾ [القمر: 27]، ﴿ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: 9] و﴿كَفَرُواْ﴾ [البقرة: 6]، ﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ﴾ [الأعراف: 56]، و﴿ٱشۡتَرَوۡاْ﴾، ونحو: ﴿بَٰسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الأنعام: 93]، و﴿نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ﴾ [السجدة: 12]، و﴿بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: 90]، و﴿وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ﴾ | 1001 |
| العلة في الزيادة | 1002 |
| استثناء شيوخ النقل ستة ألفاظ لم تزد فيها الألف بعد الواو | 1004 |
| أصلان مطردان هما: ﴿بَآءُو﴾، و﴿جَآءُو﴾ | 1004 |
| وأربعة أحرف هي: ﴿فَإِن فَآءُو﴾ [البقرة: 226]، وفي الفرقان: ﴿وَعَتَوۡ عُتُوّٗا﴾ [الفرقان: 21]، وفي سبأ: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوۡ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [سبأ: 5] وفي الحشر: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾ | 1005 |
| حذف الألف بعد الواو الأصلية في النساء في قوله:﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعۡفُوَ عَنۡهُمۡ﴾ | 1005 |
| إثبات الألف فيما عدا ذلك بعد واو الجمع وواو الأصل مثل:﴿ءَامَنُواْ﴾ و﴿كَفَرُواْ﴾ و﴿بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ و﴿وَلَّوۡاْ﴾ [الإسراء: 46] و﴿ءَاوَواْ﴾ [الأنفال: 72] و﴿يَدۡعُوٓاْ﴾ [البقرة: 221]، و﴿يَرۡجُواْ﴾ [العنكبوت: 5]، و﴿لِيَبۡلُوَاْ﴾ [محمد: 4]، وما كان مثله حيث وقع | 1005 |
| اتفاق المصاحف على حذف الألف بعد الواو التي هي علامة رفع في | |

| | |
|---|---|
| الاسم المفرد المضاف نحو: ﴿لَذُو فَضْلٍ﴾، و﴿لَذُو عِلْمٍ﴾ | 1005 |
| الكلام على ﴿كَالُوهُمْ﴾، و﴿وَزَنُوهُمْ﴾ | 1005 |
| استدراك المؤلف على الناظم: ﴿لِّتَرْبُوَاْ﴾ في الروم، و﴿ءَاذَوْاْ﴾ في الأحزاب. | 1006 |
| إصلاحات بيت الناظم، وإصلاح المؤلف لها | 1007 |
| الاتفاق على زيادة الألف بعد واو فعل الفرد مثل: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ﴾ [يوسف: 86]، ﴿فَلَا يَرْبُواْ﴾ [الروم: 39]، ﴿وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: 31]، ﴿لَن نَّدْعُوَاْ﴾ [الكهف: 14]، ﴿مَا تَتْلُواْ الشَّيَـٰطِينُ﴾. ويستثنى من ذلك: كلمتي: ﴿أَن يَعْفُوَ﴾، و﴿ذو﴾. | 1007 |
| زيادة الألف بعد واوِ﴿لُؤْلُؤًا﴾ التالية حيث يكون منتصبا، وهي المبدلة من التنوين وقفا، وزادها بعض كتّاب المصاحف في حالتي الرفع والخفض | 1010 |
| علة الزيادة في حالتي الرفع والخفض | 1012 |
| زيادة الياء | 1013 |
| زيادة الياء في: ﴿مِن تِلْقَآيِ﴾، وفي ﴿إِيتَآيِ﴾ حالة كونه قبل ﴿ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، وفي ﴿مِن نَّبَإِىٓ﴾ في الأنعام، وفي ما خفض من ﴿مَلَإِ﴾ المضاف | 1013 |
| زيادة الياء في: ﴿بِأَيِّيكُمُ﴾ في نون، و﴿أَوْ مِن وَرَآءِىْ﴾ في الشورى، و﴿وَمِنْ ءَانَآءِىْ﴾ في طه، و﴿بِأَيْيْدٍ﴾ في والذاريات، و﴿أَفَإِيْن﴾ في آل عمران | 1017 |
| التنبيه على خطأ في الضبط في بعض المصاحف وسببه ( هـ ) | 1018 |
| زيادة الياء في: ﴿لقَـآءِىْ﴾ معا في الروم عن الغازي بن قيس، | |


المكتبة الرقمية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | |
|---|---|
| و﴿ٱلَّـَٔى﴾ عن كل شيوخ النقل | 1018 |
| نقل كلام الشيخين في الزيادة | 1020 |
| الخلاف بين الناظم والشيخين في زيادة الياء في باب ﴿تلقاءى﴾، وترجيح ابن عاشر لمذهب الشيخين | 1022 |
| بيان ما جرى به العمل في المصاحف في هذه المسئلة ( هـ ) | 1002 |
| كيفية ضبط كلمة: ﴿ٱلَّتِى﴾ | 1024 |
| تعليل الزيادة في بعض الكلمات | 1025 |
| زيادة الواو | 1026 |
| الاتفاق على زيادة الواو في: ﴿أُوْلِى﴾﴿أُوْلُواْ﴾﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾﴿أُوْلَآءِ﴾ | 1026 |
| الاختلاف في زيادة الواو في: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ [آية: 145] في الأعراف، ﴿سَأُوْرِيكُمْ ءَايَـٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [آية: 37] في الأنبياء، ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [آية: 71] في طه، ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [آية: 49] في الشعراء، وهما الأخيران | 1026 |
| نقل كلام المحكم في علة زيادة الواو في ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ و﴿أُوْلِى﴾ | 1028 |
| علة زيادة الواو في: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾، وفي: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ | 1029 |
| **الباب السابع: رسم الألف ياء** | 1031 |
| الإبدال قسمان | 1032 |
| إبدال الألف ياء وأمثلة ذلك | 1033 |
| علة الإبدال | 1033 |
| الكلام على: (هَدَىٰهُمْ وَهَوَىٰهُ وَفَتَىٰ هُدىً عَمىً يَـٰأَسَفَىٰ يَـٰحَسْرَتَىٰ رَمَى اسْتَسْقَىٰهُ أَعْطَىٰ واهْتَدَىٰ طَغَىٰ، مَنِ اسْتَعْلَىٰ وَوَلَّىٰ واعْتَدَىٰ) | 1033 |
| إبدال ألف التأنيث ياء | 1035 |
| الكلام على: ﴿يَتَـٰمَى﴾ و﴿إِحْدَى﴾ و﴿أُنثَىٰ﴾و﴿ٱلْأَيْمَىٰ﴾ | 1035 |

| | |
|---|---|
| أصل ﴿ٱلْأَيْمَىٰ﴾ | 1036 |
| ما خرج عن الضابط الأول وكتب ألفا على الأصل | 1037 |
| الكلام على: ﴿ٱلْأَقْصَا﴾ في الإسراء، و في الموضعين في القصص، وموضع يس، و﴿مَن تَوَلَّاهُ﴾ في الحج، و﴿عَصَانِى﴾ في إبراهيم، و﴿سِيمَاهُمْ﴾ في الفتح، و﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ في الحاقة | 1037 |
| الكلام على ﴿مَرْضَاتِ﴾ وأصلها | 1039 |
| زيادة الاستثناء على وجه: ﴿تَرَآءَا﴾ و﴿نشا﴾ وما سوى الكلمتين المتقدمتين في الهمز من لفظ ﴿رءا﴾ | 1040 |
| بيان المحذوف من ﴿رءا﴾ و﴿نشا﴾ | 1042 |
| مشابهة ﴿كِلْتَا﴾ و﴿تَتْرَا﴾ على وجه: ﴿تَرَآءَا﴾ وتالييه | 1043 |
| مذاهب النحاة في: ﴿كِلْتَا﴾ | 1043 |
| معنى: ﴿تَتْرَا﴾ | 1044 |
| اختلاف كتاب المصاحف في كتب: ﴿نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ في العقود، ﴿جَنَى﴾ في الرحمن | 1046 |
| الاختلاف في رسم: ﴿تُقَاتِهِۦ﴾ في آل عمران | 1047 |
| عدد الكلمات المستثناة | 1048 |
| بيان الأصل المطرد في كَتْب الألف ياء، وهو ما وقع قبل الياء فيه ياء أخرى مثل: ﴿ٱلدُّنْيَا﴾، و﴿ٱلرُّءْيَا﴾، و﴿ٱلْعُلْيَا﴾، و﴿رُءْيَاكَ﴾، و﴿رُءْيَاىَ﴾، و﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ و﴿فَأَحْيَا بِهِۦ﴾، و﴿أَحْيَاكُمْ﴾ [الحج: 66]، و﴿أَحْيَاهُمْ﴾ [البقرة: 243]، و﴿مَّحْيَاهُمْ﴾ [الجاثية: 21]، و﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ | 1048 |


المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| علة الإبدال | 1049 |
| استثناء كلمتين رسمتا بالياء هما: ﴿سُقْيَـٰهَا﴾، ولفظ: ﴿يَحْيَىٰ﴾ | 1050 |
| الاختلاف في رسم ﴿سُقْيَـٰهَا﴾ | 1051 |
| تشبيه أرع كلمات بـ: ﴿سُقْيَـٰهَا﴾، وهي: ﴿هُدَاىَ﴾ في البقرة، وفي طه، و﴿مَحْيَاىْ﴾ في الأنعام، و﴿بُشْرَىٰ﴾ في يوسف، و﴿مَثْوَاىَ﴾ فيها أيضا | 1052 |
| اتفاق كتّاب المصاحف على حذف الألف بعد الياء في: ﴿خَطَـٰيَـٰ﴾، وحذف جلهم الألف الواقع قبل الياء، وذلك في البقرة، وفي طه، وفي الشعراء، وفي العنكبوت | 1054 |
| أصل ﴿خَطَـٰيَـٰ﴾ | 1054 |
| أصل ( حوايا ) | 1055 |
| حكاية أبي داود خلاف المصاحف في حذف ألف: ﴿أَحْيَـٰهُمْ﴾ في البقرة،و ﴿أَحْيَـٰكُمْ﴾ فيها، و﴿مَّحْيَاهُمْ﴾ في الشريعة، و﴿أَحْيَاهَا﴾ في فصلت | 1056 |
| اختص أبو داود بحذف الألف دون رسم الياء في أربع كلمات هي: ﴿عُقْبَـٰهَا﴾ في والشمس، و﴿سِيمَـٰهُمْ﴾ في: البقرة والرحمن والقتال، و﴿ٱجْنَبَـٰهُ﴾ في طه ونون،و ﴿أَوْصَـٰنِى﴾ في مريم | 1057 |
| سبب حذف الياء من ﴿عُقْبَـٰهَا﴾ و﴿ٱجْنَبَـٰهُ﴾ | 1057 |
| استدراك المؤلف على الناظم في إغفاله كلمة: ﴿رُءْيَـٰىَ﴾ لأبي داود | 1059 |
| تحقيق ابن عاشر في موضعي ﴿رُءْيَـٰىَ﴾ ونقله عن شيخه أحمد بن عثمان اللمطي | 1059 |
| رسم ﴿ءَاتَـٰنِىَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ في مريم، و﴿ٱجْتَبَـٰكُمْ﴾ في الحج، | |

| | |
|---|---|
| و﴿ٱجۡتَبَىٰهُ﴾ في النحل، واختيار أبي داود في ذلك، وبيان ابن عاشر لما جرى به العمل في ذلك | 1060 |
| حكاية أبي داود خلاف المصاحف في: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾،و﴿فَسَوۡفَ تَرَىٰنِي﴾ في الأعراف | 1062 |
| استدراك المؤلف على الناظم في إغفاله كلمة: ﴿أَرۡبَىٰ﴾ في النحل لأبي داود | 1062 |
| الألف مجهولة الأصل المكتوبة ياء | 1063 |
| الكلام على سبع كلمات ثلاثة أسماء وأربعة أحـــــرف هي: ﴿أَنَّىٰ﴾ و﴿مَتَىٰ﴾ الاستفهاميتان، و﴿لَدَى﴾ على خلاف، و﴿حَتَّىٰ﴾، و﴿إِلَىٰ﴾، و﴿عَلَىٰ﴾، و﴿بَلَىٰ﴾ | 1063 |
| استدراك المؤلف على الناظم في إغفاله كلمة: ﴿أَرۡبَىٰنَا﴾ معا في يوسف لأبي داود | 1065 |
| حكاية الشيخين خلاف المصاحف في: ﴿لَدَى ٱلۡحَنَاجِرِ﴾ في سورة غافر، وباتفاقها على الألف في ﴿لَدَا ٱلۡبَابِ﴾ في يوسف | 1067 |
| معنى: ﴿لَدَى﴾ و﴿لَدَا﴾ عند المفسرين | 1067 |
| حكاية ابن نجاح أن: ﴿تَعۡسًا﴾ في القتال كتب في بعض المصاحف بياء بدل ألف التنوين | 1068 |
| الأسماء التي يلحقها التنوين وأقسامها وأعدادها في كتاب الله تعالى | 1068 |
| خاتمة لسرد ما انفرد التجيبي به في هذا الباب | 1069 |
| **الباب الثامن: رسم الواو ياء** | 1071 |
| الكلام علـــــــــى:﴿سَجَىٰ﴾ و﴿زَكَىٰ﴾﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿ٱلۡقُوَىٰ﴾ و﴿دَحَىٰهَآ﴾ و﴿تَلَىٰهَا﴾ و﴿طَحَىٰهَا﴾ | 1072 |


المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| 1075 | رسم: ﴿ٱلۡعُلَىٰ﴾ في صدر طه ياء على خلاف الأصل |
| 1075 | توجيه إمالتها |
| 1077 | **الباب التاسع: رسم الألف واوا** |
| 1078 | الكلام على كلمات مفردة هي: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ في والنجم، و﴿مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ﴾ في الطول، ﴿وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ﴾ في الأنعام، والكهف، و﴿كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌ﴾ في النور. وأصول مطردة هي: لفظ ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ ولفظ: ﴿ٱلۡحَيَوٰةِ﴾ و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ |
| 1080 | أصل ﴿ٱلنَّجَوٰةِ﴾ |
| 1081 | أصل ﴿بِٱلۡغَدَوٰةِ﴾ |
| 1081 | أصل ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ |
| 1081 | أصل ﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ |
| 1081 | أصل ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ |
| 1082 | أصل ﴿ٱلۡحَيَوٰةِ﴾ |
| 1082 | أصل ﴿كَمِشۡكَوٰةٖ﴾ |
| 1082 | الاستثناء مما سبق: ﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: 162]. ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [الأنفال: 35]، ﴿وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ﴾ [الإسراء: 110]، ﴿قَدۡ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ﴾ [النور: 41]، ﴿حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ [الأنعام: 29]، ﴿فِي حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنۡيَا﴾ [الأحقاف: 20]، ﴿قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: 24]، فإنها لا تكتب بالواو |

| | |
|---|---|
| بعض كتاب المصاحف كتب ألف ﴿مِّن رِّبًا﴾ في الروم، وهو: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾ واوا مع ألف بعدها | 1084 |
| ومثلها: كلمة: ﴿ٱمْرُؤٌاْ﴾ في النساء | 1084 |
| علة زيادة الألف في: ﴿ٱمْرُؤٌاْ﴾ | 1085 |
| **الباب العاشر: المقطوع والموصول** | 1086 |
| **القسم الأول: الكلمات التي كتبت مفصولة على الأصل** | 1087 |
| الأصل في رسم الكلمات | 1088 |
| عدد فصول هذه الترجمة | 1091 |
| مواضع: ﴿أَن لَّا﴾، يفتح الهمزة، وسكون النون مقطوعة ومستثنياتها، وكلام أئمة الرسم فيها | 1091 |
| مواضع: ﴿مِن مَّا﴾ مقطوعة ومستثنياتها | 1094 |
| مواضع قطع ﴿مِن﴾ عن اسم ظاهر الإعراب صدره: ﴿مَا﴾ | 1095 |
| الإخبار عن الشيخين بقطع ﴿إِنَّ﴾ المكسورة الهمزة المشدد النون عن ﴿مَا﴾ الموصولة الواقعة قبل ﴿تُوعَدُونَ﴾ الأولى في القرآن، وهي في الأنعام: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأَتٍ﴾ ومحترزاتها | 1097 |
| قطع الشيخين كلمة: ﴿عَن﴾ من كلمة: ﴿مَّن﴾ الموصولة، وذلك كلمتان: | |
| ﴿عَن مَّن يَشَآءُ﴾ [آية: 43] في النور، و﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ [آية: 29] في النجم | 1098 |
| قطع الشيخين كلمة: ﴿عَن﴾ من كلمة: ﴿مَا﴾ الموصولة المجاورة لـ: ﴿نُهُواْ﴾ | 1098 |
| قطع الشيخين كلمة: ﴿إِنْ﴾ المكسورة الهمزة الساكنة النون عن كلمة: ﴿مَّا﴾ في الرعد، وهو: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾ | 1098 |


المكتبة الرقمية
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

| | |
|---|---|
| مواضع قطع الشيخين كلمة: ﴿أَنْ﴾ الساكنة النون مفتوحة الهمزة، ومكسورتها، عن كلمة: ﴿ لَّمْ ﴾، ومستثنياتها ومحترزاتها | 1099 |
| كثرة وصل كلمة: ﴿أَنَّ ﴾ المفتوحة الهمزة، المشددة النون بكلمة: ﴿مَا ﴾ المجاورة لـ: ﴿غَنِمْتُم ﴾ ، وهو في الأنفال، ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم ﴾ ووصل كلمة: ﴿إِنَّ ﴾ المكسورة الهمزة بكلمة ﴿مَا ﴾ المجاورة لـ: ﴿عِندَ ﴾ في النحل وهو: ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [النحل: 95]، مما يعني قلّة القطع فيهما | 1101 |
| مذهب أبي داود في: ﴿ أَنَّمَا غَنِمْتُم ﴾ في الأنفال | 1102 |
| مذهب الداني وأبي داود في: ﴿أَنَّ ﴾ المفتوحة الهمزة، المشددة النون، مع كلمة ﴿مَا ﴾ المجاورة لـ: ﴿تَدْعُونَ ﴾ | 1102 |
| مواضع قطع كلمة: ﴿أَم ﴾ عن كلمة ﴿ من ﴾ | 1103 |
| مواضع قطع كلمة: ﴿لَاتَ ﴾ عن: ﴿حِينَ ﴾ | 1104 |
| كلام العلماء فيها | 1104 |
| ورودها ومعناها في كلام العرب | 1106 |
| مواضع قطع: لام الجر من المجرور بعدها | 1109 |
| مواضع قطع: ﴿حَيْثُ ﴾ من كلمة: ﴿مَا ﴾ | 1109 |
| مواضع قطع: ﴿يَوْمَ ﴾ من ضمير: ﴿ هُم ﴾ | 1109 |
| مواضع قطع كلمة: ﴿ٱبْنَ ﴾ من كلمة: ﴿أُمَّ ﴾ | 1110 |
| مواضع قطع كلمة ﴿كُلَّ ﴾ من كلمة: ﴿ مَا ﴾ | 1112 |
| مواضع قطع كلمة : ﴿ فِي ﴾ عن كلمة: ﴿مَا ﴾ | 1115 |
| تتمة للكلام على كلمتين سكت عنهما الناظم وهما: ﴿أَن لَّوْ ﴾، وكلمة ﴿ ءَالِ يَاسِينَ ﴾ | 1118 |

| | |
|---|---|
| القسم الثاني: الكلمات التي كتبت موصولة على اللفظ | 1122 |
| ذكر ما احتوى عليه هذا القسم | 1123 |
| مواضع وصل: كلمة: ﴿أَيْنَ﴾ بكلمة ﴿مَا﴾ | 1124 |
| مواضع وصل: ﴿بِئْسَ﴾ بكلمة ﴿مَا﴾ المجاورة لـ﴿ٱشْتَرَوْاْ﴾ | 1127 |
| مذهب الشيخين في قوله تعالى: ﴿قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنۢ بَعْدِيٓ﴾ في الأعراف | 1127 |
| مواضع وصل: كلمة: ﴿كَيْ﴾ بكلمة: ﴿لَا﴾ | 1129 |
| اتفاق المصاحف على وصل كلمتي: ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ | 1129 |
| أصل هذه الكلمة عند النحاة | 1131 |
| مواضع وصل: ﴿أَن﴾ المفتوحة الهمزة، الساكنة النون، بكلمة: ﴿لَّن﴾ | 1133 |
| معنى وصل ﴿أَن﴾ بـ: ﴿لَّن﴾ | 1134 |
| مواضع وصل: ﴿رُبَ﴾ بكلمة ﴿مَا﴾ الزائدة | 1135 |
| مواضع وصل: ﴿مِنْ﴾ الجارّة، بكلمة: ﴿مَنْ﴾ بفتح الميم وسبب ذلك | 1135 |
| مواضع وصل: ﴿فِي﴾ بكلمة: ﴿مَا﴾ الاستفهامية | 1135 |
| مواضع وصل: كلمة ﴿أَمْ﴾ بكلمة ﴿مَا﴾ | 1135 |
| مواضع وصل: ﴿نِعِمَّ﴾ بكلمة ﴿مَا﴾ | 1135 |
| مواضع وصل: ﴿عَنْ﴾ بكلمة ﴿مَا﴾ الاستفهامية | 1136 |
| مواضع وصل: ﴿يَابْنَ﴾ بكلمة: ﴿أُمَّ﴾ | 1136 |
| مواضع وصل: كلمتي: ﴿كَالُوا﴾ و﴿وَزَنُوا﴾ بكلمتي: ﴿هُمْ﴾ | 1136 |
| مواضع وصل: ﴿مِنْ﴾ بكلمة: ﴿مَا﴾ الاستفهامية | 1136 |
| مواضع وصل: ﴿كَأَنَّ﴾ بكلمة: ﴿مَا﴾ | 1136 |
| مواضع وصل: ﴿مَهْمَا﴾ | 1136 |


المكتبة الرقمية للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر

| | |
|---|---|
| نقل كلام الأئمة عن كل ما تقدم | 1136 |
| كلام النحويين في ﴿مَهْمَا﴾ | 1143 |
| استدراك المؤلف على الناظم في عدم ذكره وصل: ﴿إِنْ﴾ المكسورة الهمزة، الساكنة النون بكلمة: ﴿لَا﴾، نحو: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا﴾ [التوبة: 39]، ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾، مع ذكر أبي داود له | 1144 |
| **الباب الحادي عشر: هاءات التأنيث المرسومة بالتاء** | 1145 |
| هل الأصل التاء أو الهاء وكلام العرب في ذلك | 1146 |
| مواضع كَتْب ﴿رَحْمَتَ﴾ بالتاء | 1148 |
| مواضع كَتْب ﴿نِعْمَتَ﴾ بالتاء | 1150 |
| مواضع كَتْب ﴿سُنَّتَ﴾ بالتاء | 1153 |
| مواضع كَتْب ﴿ٱبْنَتَ﴾ بالتاء | 1155 |
| مواضع كَتْب ﴿شَجَرَتَ﴾ بالتاء | 1155 |
| مواضع كَتْب ﴿ٱمْرَأَتُ﴾ بالتاء | 1156 |
| مواضع كَتْب ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾ بالتاء | 1156 |
| مواضع كَتْب ﴿بَقِيَّتُ﴾ بالتاء | 1157 |
| مواضع كَتْب ﴿فِطْرَتَ﴾ بالتاء | 1157 |
| مواضع كَتْب ﴿لَعْنَتَ﴾ بالتاء | 1157 |
| مواضع كَتْب ﴿جَنَّتُ﴾ بالتاء | 1157 |
| مواضع كَتْب ﴿مَعْصِيَتِ﴾ بالتاء | 1157 |
| كَتْبُ ﴿كَلِمَةُ﴾ في الأعراف | 1157 |
| فصل الكلام فيها ( هـ ) | 1159 |
| التنبيه على كلمات سكت عنها الناظم مع ذكر الشيخين لها، وهي: | |

| | |
|---|---|
| ﴿ذَاتِ﴾ و﴿مَرْضَاتِ﴾، نحـــــــو ﴿ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ﴾ [الأنفال: 7] ، و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: 60] ، و﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمـــــران: 119] ، و﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 207] ، وكان حقّه أن يذكرهما لشمول الترجمة لهما، وقد ذكرهما الشيخان، كما ذكرا ﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون: 36] في الموضعين، و﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [آية: 3] في صاد، و﴿ٱللَّتَ﴾ [آية: 19] في النجم | 1160 |
| معنى: ﴿ذَاتِ﴾ و﴿هَيْهَاتَ﴾ و﴿ٱللَّتَ﴾ | 1161 |
| **الخاتمـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة:** | 1163 |
| حمد الناظم نعمة الله بإكماله نظمه، وأخبر عن زمن انتهائه من النظم، وعدة أبياته | 1164 |
| نقل ابن آجطا عن الناظم سبب نظمه الموارد | 1165 |
| فائدة النظم | 1165 |
| دعاء الناظم ربه | 1165 |
| مدح النبي صلى الله عليه وسلم | 1166 |
| الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هو ختام نظم الخراز | 1166 |
| خاتمة سيدي عبد الواحد بن عاشر رفع الله مقامه في الآخرة وأسكنه فراديس الجنان وغمره برحمة الرحمن وأورده حوض النبي العدنان | 1167 |
| سيدي عبد الواحد بن عاشر رفع الله مقامه في الآخرة يبين قيمة الكتاب ويعتذر عن النقص الحاصل فيه إن كان، ويدعوا بالمغفرة والرحمة له ولوالديـــه ولأشياخه وإخوانه وأزواجه، وذريته، وأحبته، ولمن له حق عليه، ولمن ذكره بالخير، ولجميع المسلمين الأحياء والميتين | 1168 |
| سيدي عبد الواحد بن عاشر رفع الله مقامه في الآخرة، يختم بالضلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وآله الطيبين، وأزواجه أمهات المؤمنين رضي الله | |


المكتبة الرقمية
القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد